حاشية ده ده جونكي

على

شرح التصريف العزي

للسعد التفتازاني

(ت: ٧٩٢ هـ)

تأليف العلامة

كمال الدين إبراهيم بن بخشي الأماسي الرومي الحنفي

الشهير بده ده خليفة

المتوفى سنة ٩٧٣ هـ

طبعة محققة على عدة نسخ خطية وحجرية

ضبطها وعلق عليها

نسيم بلعيد الجزائري

دار تحقيق الكتاب

للطباعة والنشر والتوزيع

دار تحقيق الكتاب

Title: Ḥāšiya Ddah Jonki ʻalá Sharḥ Taṣrīf al-ʻIzzī

Autor: al-Zanǧānī, Saʻd al-Dīn al-Taftāzānī, Ibrāhīm ibn Yaḥyā «Dadah Ḫalīfa»

Editor: Nasim Bal'id

Publisher: Dar Tahkik Al Kitab

Pages: 616

Year: 2021

Printed in: Lebanon

Edition: 1

الكتاب: حاشية دده چونكي على شرح التصريف العزي

المؤلف: الزنجاني، والسعد التفتازاني، وإبراهيم بن يحيى الشهير بـ«دده خليفة».

تحقيق: نسيم بلعيد

الناشر: دار تحقيق الكتاب

عدد الصفحات: 616

سنة الطباعة: 2021

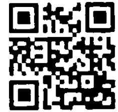
بلد الطباعة: لبنان

الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948


ISBN 978-9933-638-01-6

DAR TAHKIK AL KITAB



Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey : +9 (0212)5190979
Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN : +9 (0482)4622775
www. tahkikalkitab.com  : info@tahkikalkitab.com

Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır
دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح

حاشية ددہ جونكي

على

شرح التصريف العزي

للسعد التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم

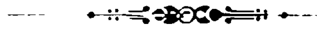
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرَفِ المرسَلِين، وعلى آلِه وصَحبِه ومَن تبِعهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمَّا بعدُ:

فهذه حاشيةُ العلَّامة دَده أفندِي على «شرح التَّصريف» السَّعدِي، تُزفُّ إليك وقد حازَت مِنَ المحاسِنِ أَعلاها، ومن الصُّوَر أَبهاها، بُعيدَ أن أعمَلنا فيها يدَ التَّصحيح، وأطلَقنا فيها عِنانَ التَّنقيح، حتَّى صارَتْ عَديمةَ النَّظيرِ والمِثال، سالمةً من النَّقص والاعتِلال، لو رآها السعدُ لأَسعَدَتْه، ولو خالَطَت شَظَف العَيشِ أرغَدَتْه، مَن استَجْداها وَصَلَتْه، ومَن استَعْداها نَصَرَتْه؛ إذ عَبائرُها بمثلِ عَبيرٍ تَنضَح، وجُمَلُها بكلِّ جميلٍ تَرشَح، ونُصوصُها بِأسبابِ التَّحقيق والإفادةِ ناطِقة، وفُصُوصُها لأبوابِ التَّدقِيق والإجادةِ طارِقة، لا يَملُّ الناظرُ المتأمِّلُ في أوراقِها، وما يزالُ الماهرُ يَتجمَّلُ مِن أَعلاقِها، فعليكَ بها فإنها مِن خيرِ ما يُقتَنى، وأَطيبِ ما يُجتَنَى، واللهُ الموفِّق لا رَبَّ سِواه، وهو حَسبُنا ونِعمَ الوَكيل.

نسيم بلعيد
منطقةُ القبائل الكُبرى ـ الجزائر
ذو القعدة (١٤٤١هـ) ـ (٢٠٢٠م)



ترجمة الزنجاني
صاحبِ المتن

اسمُه ونَشأته:

هو الإمام العالم الشيخ عِزُّ الدين[١] أبو المَعالي[٢] عبدُ الوهابِ بنُ عِمادِ الدين إبراهيمَ بنِ عبد الوهاب، ابنِ أبي المعالي، الخَزرجي الزَّنْجاني الشافعي.

و«**زَنْجان**» المنسوبُ إليها بَلدةٌ مَشهورة على حدِّ «أَذْربيجان» من بِلاد الجبال، وهي قَريبة مِن أبهَر وقَزوينَ[٣]، وقد فتَحها الصحابي الجليلُ البراء بن عازب الخَزرجي رضي الله عنه، والعَجمُ يَقولون لها: «زنكان» بالكاف.

والِدُه: أبو الفَضائل إبراهيمُ فقيهٌ شافعيٌّ له أثرُه في المذهَب، تَرجَم له ابنُ السُّبكي في «طبَقاته»، وذَكر شيئاً من أَقوالِه.

أقام المؤلف بِتَبريز، وبِالموصِل، وسَكن في أُخرَيات حَياته بِبَغداد.

فضلُه وعِلمه:

كان الزَّنجانيُّ أديباً شاعراً، وإماماً عالماً في النحو واللغة والتَّصريف، والمعاني والبَيان والعَروض، والحِساب والهندسة، مُشاركاً في غيرِها مِن العُلوم النَّقلية والعَقليَّة.

قال السيوطي في «بُغية الوعاة» (٢/ ١٢٢): صاحبُ «شَرح الهادي» المشهور، أكثَرَ الجاربردِيُّ من النَّقل عنه في «شَرح الشافية»، وَقفتُ عليه بِخَطِّه، وذَكر في آخِره: أنه فرَغ من تَأليفه ببغدادَ سنةَ (٦٥٤)، و«مَتن الهادي» له أيضاً، وله التَّصريفُ المَشهور بـ«تصريف العِزي»، ومُؤَلَّفاتٌ في العروض والقَوافي، وكان خَطُّه في غايةِ الجَودة، تكرَّر ذِكرُه في «جمع الجوامع».

---

(١) وسمَّاه بعضُهم تاجَ الدين، والظاهرُ أن قائلَ ذلك خلَط بينَه وبين تاجِ الدين عبدِ الوهاب بن إبراهيمَ بن عبد الوَهَّاب العَرضي الشافعيِّ المُتوفَّى سنةَ (٩٦٧هـ)، بدليلِ أنَّ بعضَهم نَسَب لصاحب «العِزِّي» شرحَ المراح المُسمَّى «فَتح الفَتَّاح» مع أنَّ صاحبَ «المراح» متأخِّرٌ عنه، والصحيحُ أن الشرحَ المذكور لِلعَرضي، فرَغ من تأليفِه سنةَ (٩٥٠هـ).

(٢) وقيل: أبو الفضائل، والظاهرُ أنها كُنيةٌ لأبيه لا له.

(٣) وتقع اليومَ في إيران.

مؤلَّفاته:

١ـ «تَصحيح المقياس في تَفسير القِسطاس»: ذَكر فيه أنه قرَأ «القُسطاس في العَروض» للزمخشريِّ على شَيخِه أبي العبَّاس أحمدَ بن الحُسَين النَّحوي، المَعروفِ بابن الخَبَّاز، وفرَغ مِن شَرحه سنةَ (٦٥٥).

٢ـ «التصريف»: وهو كتابُنا هذا.

٣ـ «عُمدة الحساب».

٤ـ «الكافي شَرح الهادي» في النَّحو والصرف، و«الهادي» له أيضاً.

٥ـ «المضنُون به على غير أهلِه»: وهو مختاراتٌ شِعريَّة.

٦ـ «المُعرِب عمَّا في الصِّحاح والمغرِب»: وهو في اللُّغة، أتمَّه في صفرَ سنة (٦٣٧هـ) في المدرسة القاهريَّة بالموصِل.

٧ـ «تلخيص الإفصاح في العَويص»: وهو تَعليقات على كتاب «الإفصاح» لأبي نَصر الفارِقي المتوفى سنةَ (٤٨٧هـ)، وسُمي في بعضِ الفهارس باسم: «شَرح الأبيات المُشكِلات الأغراض التي أنشَدها الحسنُ بن أسدٍ النَّحوي الفارِقي».

٨ـ «مِعيار النُّظار في عُلوم الأشعار»: رتَّبه على ثلاثةِ أقسام: الأول في العَروض، والثاني في القوافي، والثالث في البديع المُشتمِل على عِلمي المعاني والبيان، وهو مِن الكُتب التي اعتمَد عليها واختَصرَها البَهاء السُّبكي عند تأليفِه «عَروس الأفراح» كما صرَّح به في مقدِّمتِه.

٩ـ «قُسطاس المُعادلة في عِلم الجَبر والمُقابَلة».

وفاتُه:

ذكَر صاحبُ «الأعلام» وغيرُه أنه تُوفي ببغدادَ سنةَ (٦٥٥هـ)؛ اعتِماداً على ما تقدَّم نقلُه عن السيوطي من أنه فرَغ مِن تأليفِ «شَرح الهادي» سنةَ (٦٥٤هـ) كما وُجد بخطِّه، وقد تقدَّم أنه فرَغ من شَرحِ «القسطاس» في سنةِ (٦٥٥هـ)، ذكَره صاحبُ «كَشف الظُّنون» ومِثلُه في «سُلَّم الوُصول» وغيرِه. وقيل: تُوفي سنة (٦٦٠) وقيل: سنةَ (٦٦٥)، رَحمه الله رحمةً واسعة(١).

---

(١) انظر ترجمته في: «بغية الوعاة» للسيوطي: (٢/ ١٢٢)، و«الأعلام» للزركلي: (٤/ ١٧٩)، و«معجم المؤلفين» لعمر كحالة: (٦/ ٢١٦)، و«سُلم الوصول» لحاجي خليفة: (٢/ ٣١٥).

ترجمة سعد الدين التفتازاني
صاحب الشرح

اسمُه ونَسبه:

هو الإمام العلَّامة الفَقيه، المتكلِّم النظَّار الأُصولي، النَّحوي البَلاغي المَنطِقي: سعدُ المِلَّة والدين، مَسعودُ[١] بن عُمرَ بنِ عبدِ الله التَّفتازاني الهَرَويُّ.

مَولده ونَشأته:

وُلد الإمام التَّفتازاني بِقَرية «تَفتازان» مِن مدينةِ «نَسَا» من بِلاد خُراسانَ، في صفرَ من سنةِ (٧٢٢هـ)[٢]، في أُسرة عَريقة في العِلم، ثم رحَل إلى نَسَا، فسمرقندَ، فجُرجانيَّة، فهَراةَ، وأقام بعد ذلك بغُجْدُوانَ، وسَرخسَ، وغيرِهما.

صِفاته:

كان السعدُ التفتازاني إماماً من أئمة التَّحقيق والتَّدقيق، مُبرِّزاً في النَّحو والصرفِ والأُصول والتفسير وعِلم الكلام وغيرِها، وقد انتَهت إليه مَعرفة عُلوم البلاغة والمَعقول بِالمَشرق بل بِسائرِ الأَمصار، ولم يَكُن له نَظيرٌ في مَعرفة هذه العُلوم، وكان يُفتي بالمذهبَين الشافعيِّ والحنفي، حتَّى اختَلف مَن بعدَه في مذهَبِه منهما، وانتفعَ الناسُ بِتصانِيفه التي تَنافَس الأئمَّةُ في تَحصيلها والاعتِناءِ بها، ورَحَل إليه الطَّلبة، وقد كان صدرَ صُدورِ مجالس تَيمُور، ومُناظرتُه للشريف الجُرجاني بين يَديه مَشهورة، وله مِن الحظِّ والشُّهرة والصِّيت في أهل عصرِه ما لا يَلحق به غيرُه.

شُيوخه:

تَتلمذ السَّعدُ لِعُلماء أَجِلَّاء، منهم:

١ـ الإمامُ المتكلم عضُد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفَّار الإيجي، المتوفَّى سنة (٧٥٦هـ)، قاضي قضاة المشرق وشيخُ الشافعية بِبلاد ما وراء النهر، وهو صاحبُ كتاب «المواقف» في عِلم الكلام، و«شرح مختصر ابن الحاجب»

---

(١) تصحَّف في بعض كُتب التَّراجم إلى محمود.

(٢) وقيل: إنه وُلد سنة (٧١٢هـ).

في الأُصول وغيرِ ذلك، وقد لازمَه سعد الدين ملازمةً تامة، وعليه تخرَّج في عِلم الكلام والأصول والمنطق والبلاغة، وكان كثيرَ الثَّناء عليه.

٢ـ الإمام قُطب الدين محمَّد ـ أو محمود ـ بن محمد الرَّازي، المشهورُ بـ«التحتاني» ـ تمييزاً له عن آخرَ كان يَسكن معه بأَعلى المدرسة الظاهريَّة بدمشقَ ـ المتوفَّى سنة (٧٦٦هـ)، كان إماماً في المذهب الشافعي، عارفاً بِالتفسير والمعاني والبَديع، عالماً بالحِكمة والمنطق، له حاشية على «الكشاف»، وشرحٌ على «الشَّمسية» في المنطق، و«المحاكمات بين الإمامِ والنصير» وغيرُ ذلك، وقد قيل: كانت تَصانيفُه أحسَنَ مِن تصانيف شيخِه العلَّامة شمسِ الدِّين الأَصفهاني.

٣ـ الإمام ضياءُ الدين عبدُ الله بن سعد الله بن محمد بن عُثمان القَزويني الشافِعي، المعروف بـ«القِرمي» وبـ«قاضي القِرم»، المتوفَّى سنة (٧٨٠هـ)، كان إماماً بالتفسير والعربية، والمعاني والبيان، ذا ذَكَّاء مُتوقِّد، أَخذ عن القاضي عَضُد الدين الإيجي وغيرِه، واشتَغل على أبيه والشيخ الخَلخالي، وتقدَّم في العلم، وكان يَستحضر المذهبين ويُفتي فيهما، وكان يقول: أنا حنفيُّ الأصول شافعيُّ الفُروع، وكان يُحسن إلى الطلبة بِجاهه ومالِه، مع الدِّين المتين والتَّواضع الزائد.

تلاميذُه:

انتفع بسَعد الدين جُملة من طَلبة العلم، منهم:

١ـ العلَّامة حُسام الدين الحَسن بن علي الأَبِيوَردِي الشافعي الخَطِيبي، المتوفى سنة (٨١٦هـ) بتعز في اليمن، لازمَ التفتازاني ملازمةً جيِّدة وأخذ عنه عُلوم المعقُول، وكان دَيِّناً خيِّراً زاهداً. من مُصنَّفاتِه «رَبيع الجنان في المعاني والبيان»، و«حاشية على شرح مَطالع الأنوار للأُرمَوي» في المنطق والحِكمة.

٢ ـ الشيخ بُرهان الدين حَيدر بن محمد بن إبراهيمَ الرُّومي الشِّيرازي، المعروف بـ«الصَّدر الهَرَوي»، المتوفَّى بعدَ سنة (٨٢٠هـ)، كان مُفسِّراً فرضيًّا، عالماً بالمعاني والبيان والعربية، له «حاشية على حاشِيَة سَعد الدين على الكشَّاف»، وشَرَح «المواقِف» لِلإيجي، و«السِّراجية» في الفرائض، و«الإيضاح» لِلقزويني وغيرَ ذلك.

٣ ـ الشيخ محمد بن عَطاء الله بن محمد الرازي الهَروي الشافِعي، قاضي القُضاة، المتوفَّى سنة (٨٢٩هـ)، كان عالماً فاضلاً مُتفنِّناً، له حُرمة وافِرة بِبلاد سَمَرقندَ وهَراة وغَيرِهما، حتَّى كانَ تَيمورلنك يُعظِّمه ويَحترمه ويُميِّزه على غَيره، بِحيثُ يدخل عِنده فِي حَريمه ويَستَشيره ويُرسله فِي مُهمَّاته، له تصانِيف كـ«شَرح المشارق»، و«شَرح صحيح مُسلم» المسمَّى بِـ«فَضل المُنعِم».

٤ ـ الإمام علاء الدِّين عليُّ بن محمد بن محمد ابن محمد البُخاري الحنفي، المتوفى سنة (٨٤١هـ)، كان مقدَّماً في الفقه والأصلَين، والعربية واللغة، والمنطِق والجدَل، وصار إمامَ عصرِه، وتوجَّه إلى الهند وعظُم أمرُه عند مُلُوكها، ثم دَخل القاهرة فعظُم أمرُه فيها أيضاً. كان يَقول بتَكفير ابن عربي الطائي، وكفَّر ابنَ تيميَّةَ أيضاً، بل كفَّر مَن سمَّاه شيخَ الإسلام، وقد رُدَّ عليه في ذلك. مِن تصانيفِه: «فاضحة الملحِدين وناصحة الموحدين» و«نُزهة النَّظر في كشف حقيقة الإنشاء والخَبر».

٥ ـ علاءُ الدين الرُّومي الحنفي، أبو الحسن عليُّ بن مُصلح الدين موسى، المتوفى سنةَ (٨٤١هـ). كان فقيهاً بارعاً مُفنّناً في عُلوم شتَّى، فاضلاً مع طيش وخِفَّة وحِدَّة طَبع، واستخفاف بكثير من عُلماء مصر، تخرَّج على الشريف والسعد، وحَضر أبحاثَهما بحضرةِ تيمور وغيرِه، فكان يحفظ تلك الأسئلة والأجوبة المُفحِمة ويُتقنها.

مُصنَّفاته ومُؤلَّفاته:

أَلَّف سعدُ الدين التفتازاني كُتباً كثيرة تدلُّ على عُلوِّ كعبه وغَزارة عِلمه، ومُصنَّفاته تلك قد طارَت في حياتِه إلى جميع البُلدان، وتَنافَس الناس في تَحصِيلها؛ سَواءٌ كانت في البَلاغة أم في المنطِق أم في الكَلام أم في غيرِها، وكثيرٌ منها ما زالَ يُدرَّس في مَدارس المشرِق. ومِن أهمِّ مُصنَّفاته:

١ ـ «إرشاد الهادي»: وهو كتاب في النَّحو مُختَصر على غِرار «الكافية» لابن الحاجب، وقد شَرحه جماعةٌ منهم علاءُ الدين البُخاري وعلاء الدين البسطامي وابنُ الشريف الجُرجاني.

٢ ـ «الإصباح في شرح دِيباجة المصباح»، و«المصباح في النَّحو» لِلإمام ناصِر الدين المُطرزِيِّ.

٣ ـ «التَّلويح إلى كشف حَقائق التنقيح»: وهو حاشيةٌ على كتاب «التَّوضيح شَرح متن التَّنقيح»، وكلاهُما لِصَدر الشَّريعة عُبيد الله بنِ مَسعود المحبوبي الحَنفي، المتوفَّى سنة (٧٤٧هـ).

٤ ـ «حاشية على الكشَّاف» لِلزمخشري، لم تَتِمَّ.

٥ ـ «حاشية على شرح عَضُد الدين الإيجي على مُختَصر المنتَهى لابن الحاجب» في أصول الفِقه.

٦ ـ «الشرح المطوَّل على تَلخيص المفتاح»: ويُعرَف بـ«المطوَّل»، وهو شرحٌ على «تَلخيص المفتاح» لِجَلال الدين القَزويني المتوفَّى سنةَ (٧٣٩هـ).

٧ ـ «الشرح المُختصر على تَلخيص المفتاح»: ويُعرف بـ«مُختَصر المعاني»، وهو اختصارٌ لِكتابِه «المطوَّل» كما قال في خُطبتِه.

٨ ـ «شَرح المِفتاح للسكَّاكي»: وهو من أواخِر ما كتَب.

٩ ـ «النِّعَم السَّوابغ في شَرح الكَلِم النَّوابغ»: وهو شرحٌ لِكِتاب الزمخشري «نَوابغ الكَلم».

١٠ ـ «شرح الرسالة الشَّمسية»: وهو شرحٌ على رِسالة نجمِ الدين الكاتِبي المتوفَّى سنة (٦٧٥هـ)، وقد ألَّفَها لِلخواجة شَمس الدين الجُوَيني، ولِذا سُمِّيت بِالشَّمسيَّة، وشرحُ السعد من أهمِّ شُروحها.

١١ ـ «شرح السِّراجية» في المواريث: والمتنُ من تأليف سِراج المِلَّة والدين محمد بن محمد السّجاوندِي الحنفي المتوفَّى سنةَ (٦٠٠هـ).

١٢ ـ «شرح العقائِد النَّسَفية»: وهو شرحٌ على «مَتن العقائد» للإمام نجمِ الدين أبي حفص عمرَ بن محمَّد النَّسَفي الحنفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ)، وقد تَعدَّدت شُروحُ المتن المذكور، إلَّا أنَّ شرحَ السعد هو أعظَمُها شُهرةً، وأكثَرُها قَبولاً واهتِماماً وعنايةً بين العلماء.

١٣ ـ «شرح تَصريف الزنجاني»: وهو كِتابُنا هذا، وسيأتي عن المُحشِّي أنه ألَّف هذا الشرحَ وعمرُه ستة عشر عاماً.

١٤ ـ «شرح المقاصد في عِلم الكلام»: وهو شرحٌ على متنِه المُسمَّى «مَقاصد الطالِبين».

١٥ ـ «فَتاوى الحَنفية»، أفتاها بهَراةَ.

١٦ ـ «كَشف الأسرار وعُدَّة الأبرار» في تَفسير القرآن باللغة الفارسيَّة.

١٧ ـ «مُختصر شرح تلخيص الجامِع الكبير»: لم يُتمَّه، و«الجامِع الكبير» في الفُروع للإمام مُحمد بن الحَسن الشَّيباني (١٨٧هـ)، وتلخيصُه لكَمال الدين محمد الخِلاطي (٦٥٢هـ)، وشرحُ التلخيص لِلإمام مسعود الغُجدُواني.

وله غير ذلك مِن المصنَّفات والمؤلَّفات والمختَصرات في عُلوم شتَّى.

مِن شِعره:

إذا خاضَ فِي بَحرِ التَّفَكُّرِ خاطِري ... على دُرَّةٍ مِن مُعضِلاتِ المَطالِبِ
حَقَرْتُ مُلُوكَ الأَرضِ في نَيْلِ ما حَوَوْا ... ونِلْتُ المُنَى بِالكُتْبِ لا بِالكَتائِبِ

ومِنه أيضاً:

طَوَيْتُ بِإحرازِ العُلُومِ وكَسْبِها ... رِداءَ شَبابِي والجُنُونُ فُنُونُ
فَلَمَّا تَحَصَّلْتُ العُلُومَ ونِلْتُها ... تَبَيَّنَ لي أَنَّ الفُنُونَ جُنُونُ

وفاتُه:

بعد حياةٍ حافِلة بِالعطاء العِلمي تدريساً وتأليفاً وإفتاءً، تُوفي الإمام سعدُ الدين التَّفتازاني يومَ الاثنَين الثاني والعِشرين من المحرَّم، واختُلف في سنةِ وفاتِه، والراجحُ أنها سنةُ (٧٩٢هـ)[1]، ثم نُقل إلى سَرخسَ ـ وهي تقعُ الآنَ في تُركمانِستان على حُدودِ إيران ـ فدُفن بها ....

(١) وقيل: (٧٩١هـ)، وقيل: (٧٩٣هـ)، وقيل غيرُ ذلك. وكان سببُ مَوته ـ على ما ذكَره بعضُهم ـ أنَّ تَيمُورلنك جمَع بينَه وبين السَّيد الشَّريف، فأمَر تَيمور بِتَقديم السَّيد عليه، وقال: لو فرَضنا أنَّكما سِيَّانِ في الفَضل، فلَهُ شَرَفُ النَّسَب، فاغتَمَّ لِذلك العَلَّامة السعدُ وحَزِن حُزناً شَديداً، فما لَبِثَ أن مات رحمه الله تَعالى.

امتِثالاً لوصيَّتِه رحمه الله تعالى[١].



(١) انظر تَرجمته في: «الدُّرر الكامنة»: (٤/ ٣٢٣) و(٤/ ٣٥٠)، و«إنباء الغُمر» لابن حجر: (١/ ٣٨٩)، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي: (١١/ ٢٤١)، و«بُغية الوعاة» للسيوطي: (٢/ ٢٨٥)، و«شَذرات الذهب» لابن العماد: (٨/ ٥٤٧)، و«البدر الطالع» للشوكاني، ص٨٢١، و«هديَّة العارفين» للبغدادي: (٦/ ٤٢٩)، و«الأعلام» للزركلي: (٧/ ٢١٩)، وغير ذلك من المصادر.

ترجمة المُحشِّي

هو كمالُ الدين[١]، إبراهيمُ بن يحيَى بن بخشي - بالباء الموحَّدة - بن إبراهيمَ، المعروفُ بِدَده خَليفة[٢]، ودَده أفندي[٣]، وقره دَده، وربُّما قيل له: «دَده» مجرَّداً[٤]، قال العلَّامةُ مصطفى بن عبد الله القُسطَنطِيني العُثماني المَعروفُ بـ«كاتب چلبي» وبـ«حاجي خليفة» المُتوفَّى سنةَ (١٠٦٧هـ) في كتابِه: «سُلم الوُصول إلى طبقات الفُحول»: دَدَه: لفظ يُطلَق على مَن له انتِسابٌ إلى طريقٍ مِن طُرُق الصُّوفية انتساباً تامًّا أو بِأدنى مُلابَسة[٥]، واشتَهر به بين الأَروام[٦] كمالُ الدِّين إبراهيمُ صاحبُ «المَجموعة»[٧]. اهـ والمقصودُ به مُترجَمُنا، قال صاحبُ ذيلِ «الشقائق النُّعمانية»

---

(١) وقيل: بُرهان الدين.

(٢) ممن سمَّاه بذلك مِراراً كثيرة عند تكرُّر النقل منه محمد بن حميد أبو الفَيض الكَفَوي في «شرح البناء».

(٣) ممن سمَّاه بذلك العَطَّار في حاشيتِه على «شرح جمع الجوامع»، وعبارتُه: وفي حاشية دده أفندي على شرح تصريف العزي أن أسماء الجموع سماعية. اهـ وقال في موضع آخرَ: نقل دده أفندي في حاشيته على شرح تصريف العزي للتفتازاني أنَّ أفعلَ التفضيل... إلخ. وابنُ عابدين في «رد المحتار» وعبارتُه: وفي رسالة دده أفندي في السِّياسة عن الحافظ ابنِ قَيِّم الجوزية الحنبلي... إلخ.

(٤) وقد جاء في آخر طبعةِ بولاق لهذه الحاشِية: «... وبعدُ فلمَّا كمُل طبعُ هذه الحاشية الرقيقة، المشتمِلةِ على كلِّ لطيفة دقيقة، للعلَّامة الألمعي، والفهَّامة اللَّوذعي، ذِي الإفادة والإجادة، الأفندي الشهير بِداده، رحمه الله، وأكرم مَثواه!...» إلى أن قال مُشيراً إلى سنةِ طَبعها وهي: (١٢٥٥هـ):

لَـمَّـا زَهـا الـعـزِّيُّ فـي تـصـريـفِـه ... والـسـعـدُ بِـالـشـرحِ ابـتِـهـاجـاً زادَهْ

حـشَّـاه هـذا الـحَـبـرُ تـحـشـيـةً بَـدَتْ ... فـي جـيـدِه كـالـتِّـبـرِ صِـيـغ قِـلادَه

ومُـذ ازدهَـت بـالـطَّـبـع قـلـتُ مُـؤرِّخـاً: ... طَـبـعـاً لـقـد رَقَّـت حَـواشِـي داده

(٥) وجاء في «المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية» (ص٨٩): ددا - دده: المربي، الجد، الجدة، الدرويش ذو المرتبة العالية بين أقرانِه... أما في الاصطلاح فهو لقبٌ كان يُطلق على شُيوخ جماعات الدراويش، خُصوصاً على شيوخ طائفة المولويَّة. اهـ وجاء في «الموسوعة التاريخيَّة لأعلام حلب» عِند الكلام على المولويَّة: كل من يُدعى (دده) - أي: شيخ - يَقوم بتعليم القرآن والحديث وشرح مؤلفات جَلال الدين الرومي. اهـ

(٦) هو جمعُ رُومي على ما في «تاج العروس».

(٧) أراد بالمجموعة كتابَنا الذي نحنُ بصدَدِه، والذي تحرَّر لي بعد البَحث أن «چونكي» ليس من أسماءِ المُحشِّي، بل هو بمعنى المجموعِ كما هنا، فيكون مَعنى «دده چونكي»: مجموع دَده، أي: المجموع المنسُوب إلى دَده، وقد قال حاجي خليفة قبلَ ذلك في الكتابِ نفسِه عند ترجمةِ المحشِّي: كان عالماً، له حاشية مَشهورة بـ«دَده چونكي» على شَرح التصريف لِلسعد. اهـ ومما قيَّدتُه قديماً أن الجونك معناه الكرَّاس المجلَّد، ولا يَحضُرني الآنَ مأخذُه، والله أعلَم.

المُسمَّى: «العِقد المَنظوم في ذِكر أفاضِل الرُّوم»: كان رحمه الله من نَواحي قَصَبة «سونسه»[(١)] مِن بعض الأتراك، وكان في أوَّلِ الأمر مِن أصحاب البَضائع، مُشتغِلاً بِبَعض الصنائع، وعالَج صَنعةَ الدِّباغة سنينَ حتى أنافَ عُمرُه على عِشرين، وما قرأ حرفاً مِن العُلوم، وما اجتَمع بِواحد من أربابِ الفُهوم، ثُم مَنَّ الله تعالى عليه بِأكبر آلائِه، فصارَ مِن أعيان عصرِه وعُلَمائه.

كان رحمه الله مُشتغِلاً بِعَمل الدِّباغة في بَلْدَة أَماسِيه، فاتَّفق أنَّه جاء بها مُفتٍ مِن عُلماء ذلك العَصر، فاجتَمع فِرقةٌ مِن أعيان البَلدة المَزبُورة لِضيافة المُفتي المَزبور، فذَهبُوا به إلى بعض الحَدائق، وذَهب المَولى المَزبورُ مُتلطِّفاً لِبَعض أربابِ المَجلس، فلمَّا باشَرُوا أمرَ الطَّعام، طلبُوا مَن يَجمع لهم الحطبَ، والمَرحومُ قائمٌ على زِيِّ الدَّباغِين الجَهَلة، فقال المُفتي المزبورُ مُشيراً إلى المَرحوم: لِيَذهَب إليه هذا الجاهلُ! ففَهِم منه المرحومُ ازدِراءَه لِشَأنه، وعَلِم أنه ليس ذلك إلا مِن شائِبة الجَهل، وذَهب إلى جمعِ الحَطب وفي نفسِه تأثُّرٌ عَظيم مِن ازدرائِه وتَحقيرِه، فلَمَّا بعُد عنهُم نزَل على ماءٍ هُنالِك، وتوضَّأ منه وصلَّى ركعتَين، ثم ضَرَب وجهَه على الأرض، وتوجَّه بِكمالِ التضرُّع والابتِهال إلى جَناب حَضرة المُتعال، وطَلب منه الخَلاصَ مِن رِبقة الجَهل والنُّقصان، واللُّحُوقَ بِمَعاشر الفضلِ والعِرفان، مُتَّكلاً على قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾.

ثم قام وأَخذ من الحَطب ما يَتحمَّلُه، وجاء إلى المَجلس وفي وَجهه جِراحاتٌ تَدْمَى مِن شِدَّة مَسحِ وَجهه بالتراب، فتَضاحَك القومُ مِنه وظَنُّوا أنَّ ذلك من مُصادَمة الأشجارِ عند الاحتِطاب، فلَمَّا تَمَّ المجلسُ قام المرحومُ وقَبَّل يدَ المُفتي وقال: أُريد تَركَ الصِّناعة والدُّخولَ في طلب العلم، فقال المُفتي: أَبَعدَ هذا تَطلُب العِلم، وهو لا يَحصُل إلَّا بِجُهد جَهيدٍ وعَهدٍ مَديد وعَزم صادق وحَزم فائِق؟ ولا بُدَّ مِن خِدمة الأستاذ أكثرَ مِن المُعتاد، وأنتَ لا تَتحمَّل بهذه المَشاقِّ، ولا تَحتمل ذلك الوَثاق، فتَضرَّع المرحوم وأَبرَم عليه في القَبُول، إلى أن قَبِله المُفتي لِخدمتِه، ورَضِيَ بِتَعليمه.

فلَمَّا أصبح باعَ ما في حانُوته واشتَرى مُصحفاً، وذهب إلى بابِ المُفتي وبَدأ

---

(١) هي قرية تُركية بالقرب من أَماسية. ويقال لها أيضاً: صونسه بالصاد.

في القراءة، وقام في الخِدمة، إلى أن حَصَّل مَبانيَ العُلوم، ودَخل في سِلك أربابِ الاستِعداد، وتَحرَّك على الوَجه المُعتاد، حتى صارَ مُعِيداً لِدَرس المَولى سنان الدِّين المُشتَهر بالق في مَدرسةِ السُّلطان مُراد بِمَدينة «بروسه»؛ ثم تَولَّى مَدرسة بايَزيد باشا في البَلدة المزبورة بِعِشرين، ثم مَدرسةَ آغا الكبير بـ«أماسيه» بِخمسة وعِشرين، ثم مدرسةَ القاضي بتره بثلاثِين، ثم مدرسةَ السُّلطان محمد بمرزيفون بأربعين، ثم مدرسةَ أمِير الأُمراء خسرو بمدينة آمدَ بِخَمسين، ثم مَدرسة خُسرو باشا بمدينة حَلبَ، وهو أولُ مُدرِّس بها، وفُوِّض إليه الفتوى بِهذه الديار، ثم نُقِل إلى مَدرسةِ سُليمانَ باشا بِقَصبة إزنيق، ثم نُصِّبَ مُفتياً بِدِيار كعة، وعُيِّنَ له كلَّ يوم سَبعون درهماً، ثم تَقاعد عن المَنصب وعُيِّنَ له كلَّ يومٍ سِتُّون درهماً، وتُوفيَ رحمه الله سنةَ ثلاثٍ وسَبعين وتِسعمائة[١].

كان رحمه الله عالماً فاضلاً مُجتهداً في اقتِناء العُلوم وجمعِ المَعارف، آيةً في الحِفظ والإحاطة، لَه اليدُ الطُّولى في الفِقه والتفسير، وكتَب رحمه الله تعالى حاشيةً على شَرح التفتازاني في الصرف، وبسَط الكلامَ وبالَغ في جَمعِ الفَوائد والمُهمَّات، وله مَنظومةٌ في عِلم الفِقه[٢]، وعِدَّةُ رَسائلَ مِن فُنُونٍ عَديدة رحمه الله. اهـ

وقال نجمُ الدين الغَزي في «الكواكب السائِرة»: هو أولُ مَن دَرَّس بِمَدرسة خُسرو باشا[٣] بِحلبَ، وأولُ مَن أَفتى بها من الأروام[٤]، قال ابنُ الحَنبلِيّ[٥]: صَحِبناه

---

(١) وقيل: سنةَ (٩٧٥) كما سيأتي.

(٢) ذكَروا أنها على مِنوال «الوَهبانية».

(٣) هو والي حلب خُسرو بن سِنان باشا، أنشأها سنة (٩٥١هـ)، وهي أولُ مدرسة بُنيت في مدينة حَلب في عَهد الدولة العُثمانية، وأول جامعٍ لِمعمار سِنان المشهور، تَقع غربَ قلعةِ حلب، لا يَفصل بينهما سوى الطريق المحيط بالقلعة، وممن درَس فيها من المتأخرين الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله، درَس فيها ستَّ سنينَ، وهي لا تزال عامرةً إلى يومِنا هذا.

(٤) تقدم أنه جمع «رُومي». وعبارة ابن الحنبلي: من الرُّوميِّين.

(٥) هو رضيُّ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي، مؤرِّخ من أهل حلب، وُلد سنةَ (٩٠٨هـ) وتوفي سنة (٩٧١هـ)، من كُتبِه ـ وهي تَنوف على خمسينَ ـ «أنوار الحَلك على شرح المنار لابن ملك»، و«التعريف على تَغليط التطريف»، وهي حاشية على حاشيةِ ابن هلال على شرح السعد للعزِّي، و«رَبط الشوارد في حَلِّ الشواهد» في شرح شواهد شَرح العِزي المذكور، و«درُّ الحَبَب في تاريخ أعيان حَلَب» وفيه ذكَر ما نقَلناه هنا. انظر: (١/ ٩٠-٩٣) منه.

فإذا هو مُفنِّنٌ ذُو حِفظ مُفرِط، حتى تَرجَمه عبد الباقي المقرئ[١] وهو قاضِيها بأنَّه انفرَد في المَملكة الرُّوميَّة بِذلك، مع غَلَبة الرُّطوبة على أهلِها واستِيلاء النِّسيانِ عليهم بِواسطتها. قال: وذَكر هو عن نَفسِه أنه لو تَوجَّه إلى حِفظ «التَّلويح» في شَهرٍ لَحَفِظه، إلا أنه كان واظَب على صومِ داودَ عليه السلام ثمانيَ سَنوات، فاختَلف دِماغُه، فقَلَّ حِفظُه، ولم يَزل بِحَلب على جِدٍّ في المُطالعة ودِيانةٍ في الفتوى حتى وَليَ مَنصبَ الإفتاءِ بإزنيقَ[٢] من بِلاد الرُّوم.

وكان يقولُ: لو أُعطِيتُ بِقَدر هذا البيت ياقوتاً ما حُلتُ[٣] عن الشَّرع شِبراً.

وألَّف رِسالةً في تَحريم اللِّواط، وأُخرى في أَقسام أَموال بيتِ المال وأَحكامِها ومَصارِفها، وثالثةً في تَحريمِ الحَشيش والبنج. اهـ

وقال مُحمد طاهر أفندي البرُوصوي في كتابِه «عثمانلي مؤلفلري»: تُوفي سنةَ (٩٧٥هـ) ودُفن في ساحة مسجد خوجة الأستاذ محمد القرماني الواقع في الزقاق المُقابل لِلكنيسة الموجودة في بِداية السد المعروف، وقال: كان رحمه الله تعالى واقفاً على كثيرٍ من عُلوم عصرِه، وله رسائلُ ومؤلَّفات ما بين ترجمة وحواشٍ ومجامِيعَ وغيرِها. اهـ[٤]

قلتُ: منها ما ذكَرناه فيما مَضى، ومنها أيضاً كتاب **«السِّياسة الشرعية»**، ذَكر فيه بيانَ السياسة وأنواعها، وأدلَّة الشرع عليها، وتكلَّم على مسائلَ كالفَرق بين والي المظالم والقاضي، والدَّعاوَى وأنواعها، والتَّعزيرِ، وغيرِ ذلك، وقد طُبع بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المُنعم، وتَرجمه قبل ذلك شيخُ الإسلام عارف أَفندي إلى اللغة العُثمانية سنةَ (١٢٦٠هـ)، وطَبَعه على نَفقتِه سنةَ (١٢٧٥هـ) باسم «سياستنامه».

---

(١) في «در الحبب»: (عبد الباقي العربي). وهو عبدُ الباقي القرصلي، قاضِي حلبَ المتوفى سنةَ (٩٧١هـ).

(٢) هي مدينةُ نيقية، من أعمال اسطنبول على البر الشرقي عند بَحر مَرمرة، وفيها انعقد مجمع نِيقية الأول، وهو مشهور عند المسيحيِّين.

(٣) كذا في جميع الكُتب التي ترجمت له، مِن حالَ عن الشيء بمعنى: انقَلب وتحوَّل عنه، ويحتملُ أن تكونَ «حِدْت» من الحَيَدان.

(٤) وقد نقلتُه من مُقدمة تحقيق «السياسة الشرعية».

ومنها أيضاً على ما ذكَرَه بعضُهم كتاب «طبقات النُّحاة»(١).

وقد رأيتُ له من الكتب المخطوطةِ غيرَ ما ذُكر:

«**معين الاستِخراج**»، قال في أوَّله: بسم الله الرحمن الرحيم، الحَمدُ للهِ حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يُحبُّ رَبي ويَرضى . . . وبعدُ؛ فهذه مسائلُ مُتعلقة بِمعاني الحروف من حُروف المعاني، وبابُها بابٌ دَقيق المَسلك، لَطيف المَأخذ، كثيرُ الفوائد، جَمع الأئمةُ فيه مِن لطائف النحو ودَقائق الفقه، واستُودِع فيه غريبُ المعاني، وبَدائع المباني، جمعتُها بالتِماسِ بعضِ الخُلَّانِ حين سُئلوا عن تعديةِ بَعض الحروف الواقِعة في المسألة الخِلافيَّة، مُعترضاً ومُعرِضاً عن استخراجِ بعض المُجتهدين، ومَيلاً إلى استخراج بَعضهم، وذكرتُ وجهَه ناقلاً من الكُتب المُعتبَرة، وأظهرتُ النقل، واستيقنُوا الحقَّ فقالوا: استِخراجُ هذا المَقام لا يتمُّ إلَّا بِمُعاونة الوجه، وطلبُوا إملاء جُملةٍ مِن حروف المعاني، وتفصيلَ معاني تلك الحُروف، فكَتبتُ البعض منها، وعيَّنتُ بين المعاني الراجعَ والمَرجع عند المُحقِّقين في فُنون العربيَّة . . . وسمَّيت هذه الرسالةَ بـ«معين الاستخراج»، والله العَون، وحسبُنا الله ونِعمَ المُعين.

و«**لُجَّة القَواعد والفوائد**»، أوَّلُه: (واعلَم أنَّ (أو) لها معان، وهي اثنَا عشر معنى، أحدها: الشك نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ . . . . الثاني عشر: التبعيض نحو: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ . . . إلى أن قال: وفي عِلم الأصول: أو لأحد المذكورَين، فإن كانا مفرَدين تُفيد ثُبوت الحكم لأحدهما، وإن كانا جملتَين تفيد حُصول مضمون أحدهما، اعلَم أن كونَ أو موضوعة لأحد المذكورَين مختار شمس

---

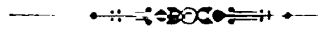
(١) ممن ذكَره نوعي زاده (ت: ١٠٤٤هـ) في «حدائق الحقائق في تكملة الشقائق».

تنبيه:

تَرجم صاحبُ «شذَرات الذهب» للمُحشِّي مرَّتَين؛ إحداهُما في وَفَيات (٩٦٦هـ) بقوله (١٠/ ٥٠٣): وفيها بُرهان الدِّين إبراهيم بن بخشي ـ بالموحدة ـ ابن إبراهيم الحَنفي، المشهور بدادة خليفةَ مُفتي حلب. . . إلخ، والأُخرى في وَفَيات (٩٧٣هـ) بقوله (١٠/ ٥٤٧): المولى كمال الدِّين، المعروف بدده خليفة الحَنفي الإمامُ العلَّامة. . . إلخ، وقال بروكلمان عند تَعدادِه لحواشي شرح السعد على العزي (٥/ ١٨١): (ز) حاشية لكمال الدين قره دده خليفة جونكي المتوفى سنة ٩٧٣هـ . . . وطُبعت بِالقاهرة سنة ١٢٥٥هـ، ثم قال بعد ذلك بقليل: (ك) حاشية لإبراهيم بن يخشى دده خليفة كمال الدين . . . وطُبعت في بولاق سنةَ ١٢٥٥هـ. اهـ

والرجلان واحد، والكتابان واحدٌ أيضاً؛ فانتبِه لِذلك فإنه قد تكرَّر في كُتب التراجم ونحوِها.

الأئمة وفخر الإسلام . . .)، وهكذا بقيَّةُ الكتاب، أعني أنه يأتي بالأداة فيتكلَّم عليها من جهة النحو، ثم يُردِفه بقوله: «وفي علم الأصول» إن كانت مما تعرَّض له الأصوليُّون، كـ«إذا، وأيٍّ، وإلى، وحيث، وعند» ونحو ذلك، وإلَّا اقتَصر على الأول فقط كـ«أجل، وجَلل»[1]. والله تعالى أعلم.

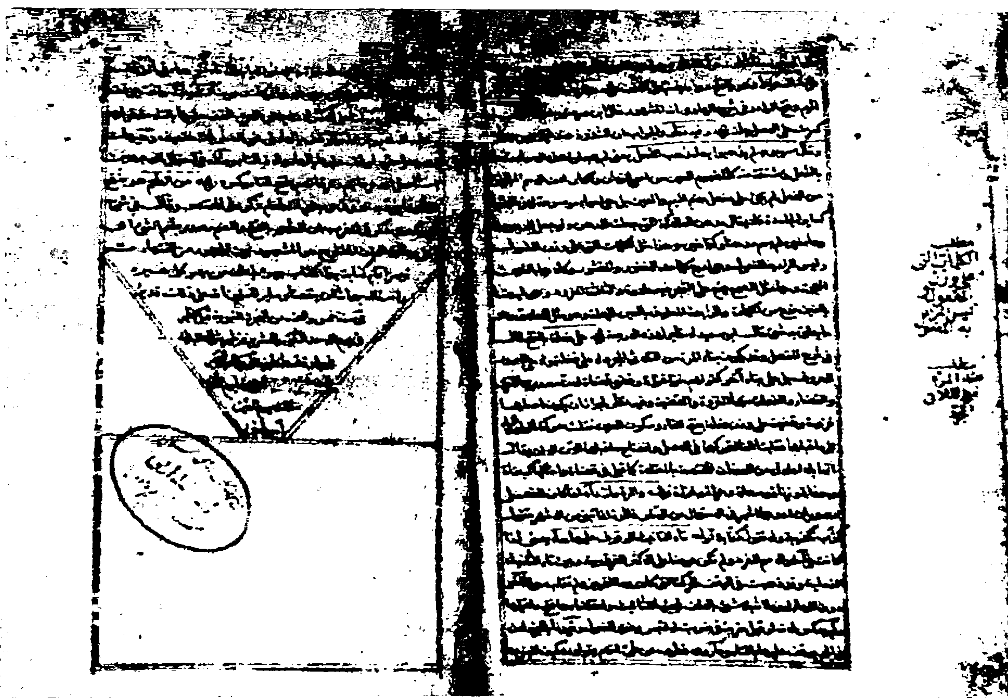


(١) انظر ترجمةَ المحشي في: «العقد المنظوم» لمنق الرومي (ص٣٧٤-٣٧٥)، و«در الحَبب» لابن الحنبلي (١/ ٩٠-٩٣)، و«سُلم الوصول» لِحاجي خليفة (١/ ٦٨)، و«الكواكب السائرة» لنجم الدين الغزي (٢/ ٨٠)، و«شذرات الذهب» لابن العِماد الحنبلي (١٠/ ٥٤٧)، و«هدية العارفين» لإسماعيل البَغدادي (١/ ٢٨).

صور المخطوطات

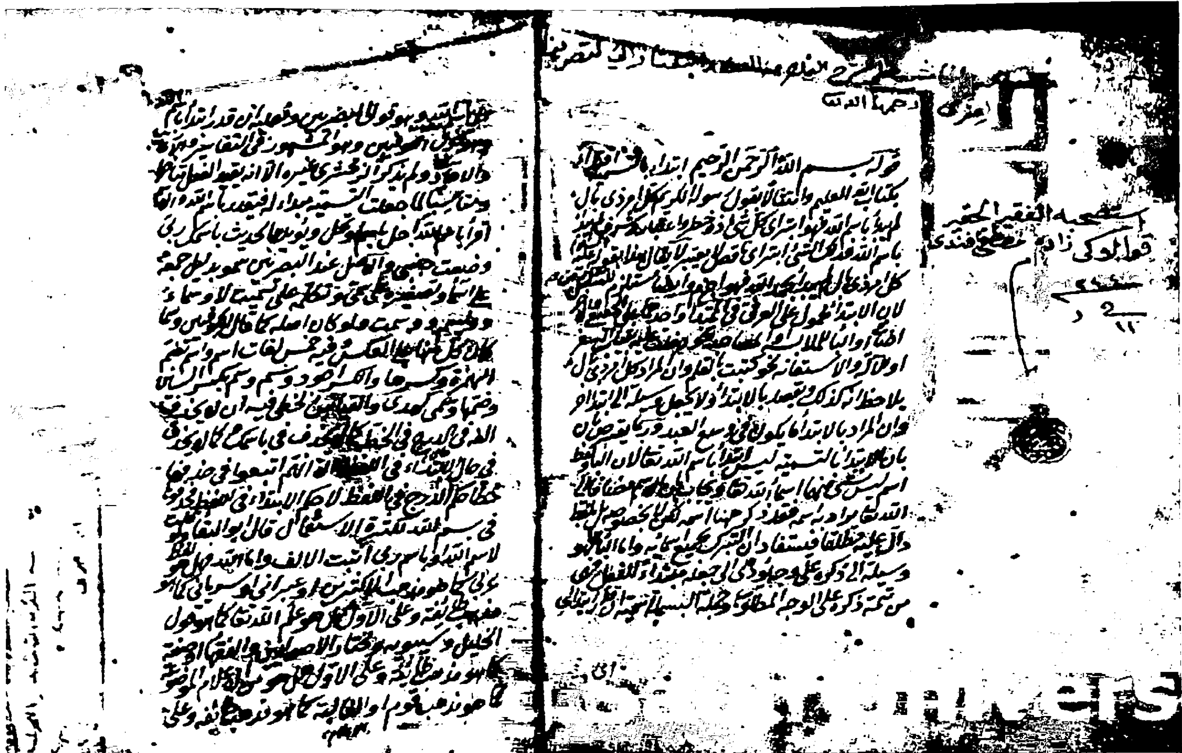
النسخة الأولى

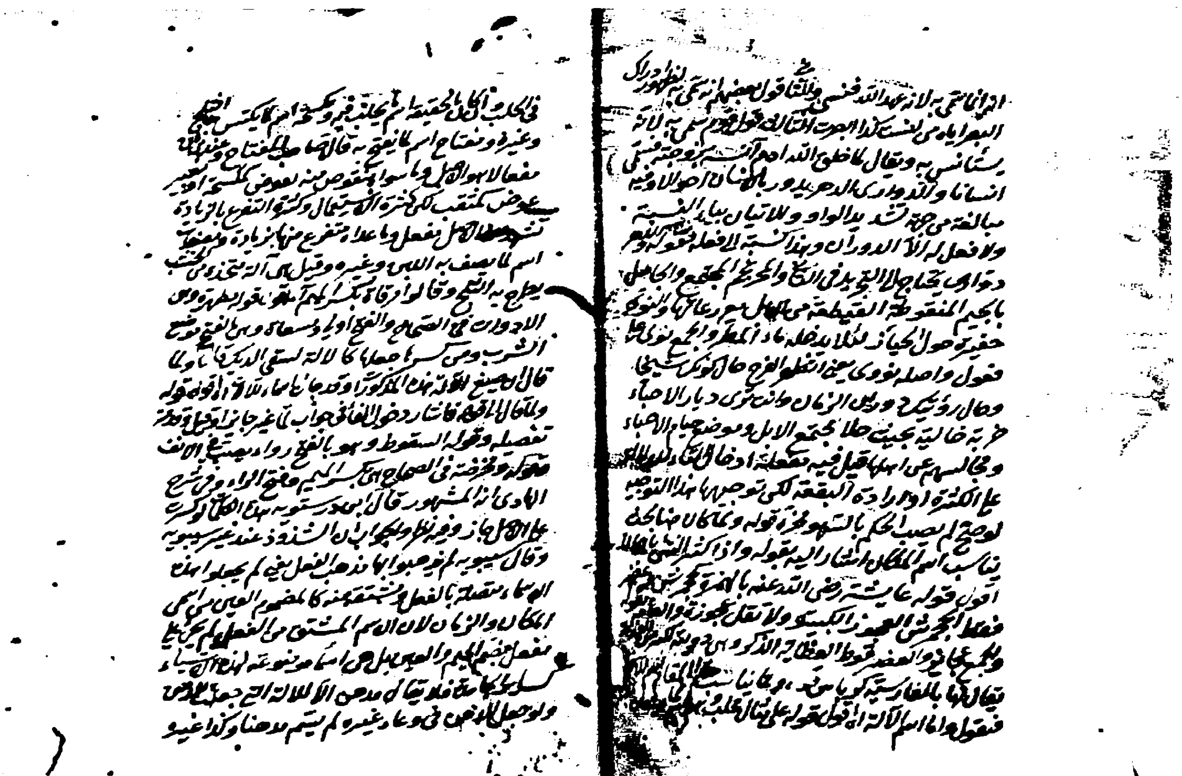




النسخة الثانية

النسخة الثالثة





النسخة الرابعة



النسخة الخامسة

النسخة السادسة

دده جونكي

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

٢اقول ابتدأ بالتسمية اقتداء بكتاب الله العليم • وامتثالا لقول رسوله الكريم •
كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر اى كل شئ له خطر واعتبار
وشرف لم يبدأ ببسم الله فذلك الشئ ابتر اى ناقص لا يعتبر • لا يقال
هذا معارض بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم
وايضا مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفي الممتد او احدهما
على الحقيقي والآخر على الاضافي او الباء للملابسة والمصاحبة نحو
دخلت بثياب السفر او للآلة والاستعانة نحو كتبت بالقلم وان المراد كل امر
ذي بال يلاحظ انه كذلك و يقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء
آخر اولان المراد بالابتداء ما يكون في وسع المقدور بما يعترض بان الابتداء
بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء ولفظة اسم ليس شئ منهما
اسما لله تعالى و يجاب بان الاسم المضاف الى الله تعالى يراد به اسمه فقد
ذكر ههنا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك
بجميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبدأ الفعل
فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وجملة البسملة اسمية ان قدر ابتدائي
بسم الله وهو قول البصريين وفعلية ان قدر ابتدئ بسم الله وهو قول
الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاحاديث ولم يذكر الزمخشري
غيره الا انه يقدر الفعل متأخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله
اقرأ بسم الله احل بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي
(والاسم) في الاصل عند البصريين سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي
وتكسيره على سمي لا وسماء ووسيم ووسمت ولو كان اصله كما قاله الكوفيون
وسما كان كل منها على العكس وفيه ٣ خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة و
كسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى والقياس ٤

٢ في حديث الابتداء
مطلب
٣ في لفظ الاسم خمس لغات
مطلب
٤ والقياس في بسم الله ان لا يحذف الفه في حال الدرج في الخط

﴿الخطي﴾

﴿٢٤٧﴾

لهذه الاربعة (قوله تنبيه على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به الى
الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة)
اقول قوله على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثي
المجرد لا على فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاوة
وقضى قضاة لان مصدرهما الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية
(قوله وفيه نظر) لجواز ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح الفاء
وسكون العين نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما
في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان يقال انهما بلا اعلال من الاوزان
المختصة بالمعتلات كما قيل في قضاة وامثالها كبغاة وحفاة وزناة وسعاة وعراة وغزاة
(قوله والمرة مما زاد الخ) اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر في الاستعمال
من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول كذابة
(قوله تاء التأنيث الموقوف عليها هاء) يعني اذا كانت في آخر الاسم المفرد
ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التأنيث الفعلية وقد ذهبت
في الوقف الحركة التي كان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه
شئ بالالف لجيئها للتأنيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربه
في ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان في الجمع يوقف عليها بالتاء
وما روى قطرب عن طي انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة
والاخواه بابدال تاء الجمع هاء في الوقف فضعيف و بقولنا ولم تكن عوضا لانها
لو كانت عوضا كتاء بنت واخت يوقف عليها بالتاء و بقولنا على الاكثر لان بعض
العرب تقف عليها بالتاء ومنه قولهم وعليه السلام والرحمت والوقف عليها بالهاء
في نحو الضاربات ضعيف وهيهات ان جعل مفردا وقف عليها بالهاء والا فبالتاء
ومثله في احتمال الوجهين امنا صل الله عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها
(قوله من الطعم) هو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام ذكره
في المختصر وقال في شرح البزدوي ذكر في المغرب وغيره ان الطعم
بالفتح والضم مصدر طعم الشئ اى اكل وذاق
الا ان المفتوح هو المشهور بين
الجمهور من الفقهاء
• تم •

النسخة السابعة

قوله بسم الله الرحمن الرحيم

اقول ابتدأ بالتسمية اقتداء بكتاب الله العليم • وامتثالا لقول رسوله الكريم • كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر • اى كل شئ له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ ببسم الله فذلك الشئ ابتراى ناقص لا يعتبر • لا يقال هذا معارض بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم وايضا مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول على العرفى الممتد او احدهما على الحقيقى والاخر على الاضافى او الباء للملابسة والمصاحبة نحو دخلت بثياب السفر او للالة والاستعانة نحو كتبت بالقلم وان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء آخر او ان المراد بالابتداء ما يكون فى وسع العبد ور بما يعترض بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء ولفظة اسم ليس شئ منهما اسما لله تعالى ويجاب بان الاسم المضاف الى الله تعالى يراد به اسمه فقد ذكر ههنا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه • واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدى الى جعله مبدأ الفعل فهى من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وجملة البسملة اسمية ان قدر ابتدائى بسم الله وهو قول البصريين وفعلية ان قدر ابتدئ بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور فى التفاسير والاحاديث ولهذا ذكر الزمخشرى غيره الا انه يقدر الفعل متأخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله اقرأ بسم الله احل بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربى وضعت جنبى (والاسم) فى الاصل عند البصريين سمو بدليل جمعه

على

٢٤٧

لهذه الاربعة (قوله تنبيه على كيفية بناء المرة) وهى للمصدر الذى قصد به الى الواحد من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة) اقول قوله على فعلة بالفتح قال فى شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثى المجرد لا على فعلة ولا على المصدر المعروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاوة وقضى قضاة لان مصدرهما الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية (قوله وفيه نظر) لجواز ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين تنقل حركة الواو والياء الى ما قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما فى الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان يقال انهما ليلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعتلات كما قيل فى قضاة وامثالها كبغاة وحفاة وزناة وسعاة وعراة وغزاة (قوله والمرة مما زاد الخ) اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر فى الاستعمال من الاخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول كذابة (قوله تاء التأنيث الموقوف عليها هاء) يعنى اذا كانت فى آخر الاسم المفرد ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التأنيث الفعلية وقد ذهبت فى الوقف الحركة التى كان بها التبيين فلم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه شئ بالالف فى خفيتها التأنيث ولا تقتضيها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربه فى ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان فى الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طى انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه بابدال تاء الجمع هاء فى الوقف ضعيف وبقولنا ولم تكن عوضا لانها لو كانت عوضا كما فى بنت واخت يوقف عليها بالتاء وبقولنا على الاكثر لان بعض العرب تقف عليها بالتاء ومنه قولهم وعليه السلام والرحمت والوقف عليها بالهاء فى نحو الضاربات ضعيف وهيهات لن جعل مفردا لوقف عليها بالهاء والا فبالتاء ومثله فى احتمال الوجهين استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها (قوله من الطعم) هو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام ذكره فى المختصر وقال فى شرح البزدوى ذكر فى المغرب وغيره ان الطعم بالفتح والضم مصدر طعم الشئ اى اكل وذاق الا ان المشروح هو المشهور بين الجمهور من الفقهاء

تم

[مقدِّمة الشارح التفتازاني]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ددہ جونکی

[مطلب: الابتِداء بالبَسملة]

قولُه: (بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم) ابتَدأ بِالتَّسمية اقتِداءً بِكِتاب الله العَليم، وامتِثالاً لِقول رَسوله الكريم: «**كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لم يُبدأ بِاسمِ**[١] **الله فهو أَبترُ**»[٢]، أي: كلُّ شيءٍ لَهُ[٣] خَطَرٌ[٤] واعتِبارٌ وشَرفٌ لم يُبدأْ بِاسم الله، فذَلك الشيءُ أبترُ، أي: ناقصٌ لا يُعتبَر.

لا يُقال: هذا مُعارَضٌ بِقَوله ﷺ: «**كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لم يُبدَأ بِحَمدِ الله فهو أَجذَمُ**»[٥]، وأيضاً مُستَلزمٌ لِلتَّسلسُلِ؛ **لأنَّ**[٦] الابتِداءَ مَحمولٌ على العُرفي الممتَدِّ[٧]، أو أحدُهما[٨] على الحقيقيِّ والآخَرُ على الإضافيِّ، أو الباءُ لِلمُلابَسة والمُصاحَبة نحوُ: «دَخَلتُ [عليه][٩] بِثِيابِ السَّفر»، أو لِلآلة والاستِعانةِ[١٠] نحوُ: «كتَبتُ بِالقَلم»، وأنَّ[١١] المرادَ: كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ يُلاحَظ أنه كذلكَ ويُقصَد بِالابتِداء ولا يُجعَل وَسيلةً إلى ابتِداءٍ آخَرَ[١٢]، أو أنَّ[١٣] المرادَ بِالابتِداء ما يَكون في وُسْعِ العَبد[١٤].

---

(١) في المطبُوع وبعضِ النُّسخ الخطية: (بباسم). وكذا في الموضِع الذي يَليه. وهما رِوايتان جاء بهما الحديث كما أشار إليه الصبان في «رسالة البَسملة».

(٢) أخرجه الخطيب والرُّهاوي في «الأربعين» عن أبي هريرةَ ﷺ، وسندُه ضعيف جدًّا، ورُوي: «لا يُبدأ بالحمد فهو أقطع»، أخرَجه أبو داودَ والنسائي وابن ماجه وابن حبانَ في «صحيحه»، وحَسَّنه ابنُ الصَّلاح والنووي والعراقي وغيرُهم.

(٣) في بعض النُّسخ الخطية: (ذو).

(٤) الخَطَر: القَدْر والمنزِلة والرِّفعة.

(٥) هذه إحدَى الروايات في الحَديث السابق، أخرجها بهذا اللفظ أبو داود.

(٦) عِلَّةٌ لِعدم القَول لا للاستلزام.

(٧) أي: إلى المقصود، أعني من حين الأخذ في التَّصنيف مثلاً إلى الشروع في البحث.

(٨) وهو الابتداء بالبَسملة.

(٩) زيادةٌ من نُسخة خطية.

(١٠) أي: ويجوز الاستعانةُ بالأشياء المتعدِّدة كما قيل.

(١١) بواو العطفِ لأنه جوابٌ عن الشقِّ الثاني من الإيراد.

(١٢) أي: دفعاً للتسلسُل الممنوع.

(١٣) في بعضِ النُّسخ المخطوطة: «وأن»، والصوابُ ما في البعض الآخَر والمطبوع؛ لأن هذا وجهٌ آخر يُغايِر ما قبله.

(١٤) إذ لا تكليف إلا بحسَب الطاقة البشريَّة كما تقرَّر في الأصول.

. . . .

دده چونكي

وربما يُعترَضُ بأنَّ الابتِداءَ بِالتَّسمية ليس ابتِداءً بِاسمِ الله تَعالى؛ لأنَّ الباءَ ولفظةَ «اسم» ليسَ شيءٌ مِنهما اسماً لله تعالى، ويُجابُ بأنَّ «الاسمَ» المضافَ[1] إلى الله تَعالى يُرادُ به اسمُه، فقد ذُكِر هَهنا اسمُه لَكِنْ لا بِخُصوصِه، بل بِلَفظ دالٍّ عليه مُطلقاً، فيُستَفادُ أنَّ التبرُّكَ بجميعِ أسمائه، وأمَّا الباءُ فهو وَسيلةٌ إلى ذِكره على وجهٍ يُؤدِّي إلى جَعلِه[2] مَبدَأً لِلفِعل، فهي مِن تَتمَّة ذِكرِه على الوَجهِ المطلُوب.

وجملةُ البَسمَلة اسميَّةٌ إنْ قُدِّر: «ابتِدائي بِاسم الله»، وهو قولُ البصريِّين، وفِعليَّةٌ إن قُدِّر: «أَبتدِئُ بِاسم الله»، وهو قولُ الكوفيِّين، وهو المشهُورُ[3] في التَّفاسير والأَعاريبِ[4]، ولم يَذكُر الزَّمخشريُّ غيرَه، إلَّا أنه يُقدِّر الفعلُ مُتأخراً ومُناسباً لِما[5] جُعِلت التسميَةُ مَبدأً له؛ فيُقدَّر: بِاسم الله أقرأُ، بِاسمِ الله أحُلُّ[6]، بِاسم الله أَرتحِل، ويُؤيِّده الحديثُ: «**بِاسمِكَ رَبي وَضَعتُ جَنْبِي**»[7].

و«الاسمُ» [في الأصلِ][8] عِند البَصريِّين: «سِمْو»[9]، بِدَليل جَمعِه على «أَسْماء»، وتَصغيرِه على «سُمَيٍّ»، وتَكلُّمِه على «سَمَّيتُ»[10]، لا «وَسماء[11]، ووُسَيْم، ووسَّمْت»، ولو كان أصلُه كما قال الكوفيُّون «وَسْماً» كان كلٌّ مِنها على العَكس[12].

---

(١) في بعض النُّسخ المخطوطة: (بأن اسم مضافاً)، وفي أُخرى: (بأن الاسم مُضافاً).

(٢) عبارةُ الشريف في «حواشي الكشاف»: (على وجهٍ يُؤذنُ بجعله).

(٣) لأنَّ الأصل في العمل لِلفعل، ولئلَّا يعملَ المصدرُ محذوفاً.

(٤) كذا في أكثر النُّسخ المخطوطة، وفي المطبوع: «في التفاسير والأحاديث»، وفي نُسخة خطية: «في التفاسير والأعاريب والأحاديث»، وكِلاهما مُستبعَد.

(٥) في بعض النُّسخ المطبوعة: «بِما».

(٦) بِضم الحاء، مضارع «حلَّ بالمكان»: إذا نَزل به. وأمَّا مكسورها فمن الحَلال.

(٧) جزء من حديث أخرجه البخاري (٦٣٢٠) ومسلم (٦٨٩٢) عن أبي هريرة ﵁.

(٨) زيادةٌ مِن المطبوع.

(٩) بِكسر السين أو ضمها، والأول أكثرُ.

(١٠) كذا في النُّسخ، وعبارةُ غيره: (وقولِهم في فِعله: سمَّيتُ)، وبعضُهم يُعبِّر عن ذلك بالتَّصريف، ولعلَّ ما وَقع ههنا بمعنى: وقولِ المتكلم الحاكي عن نَفسِه: سَمَّيتُ، أي: وقولِ المتكلم في فِعلِه ذلك. والله أعلَم.

(١١) كذا في جميع النُّسخ، وهو وهمٌ؛ لأنَّ الفرض أنه جمعٌ على «أفْعال»، فيَجيء مِن وَسْمٍ على «أَوْسامٍ» قولاً واحداً.

(١٢) وادِّعاءُ القلب المكاني في جميع هذه الألفاظ بعيدٌ.

. . . .

دده جونكي

وفيه خمسُ لُغاتٍ: «أُسم وإِسم» بضمِّ الهمزة وكسرِها، والكسرُ أجوَدُ[١]، و«سِمٌ وسُمٌ» بِكَسرِ السين وضَمِّها، و«سُمًى» كهُدًى.

والقِياسُ الخطيُّ فيه أنْ لا يُحذَفَ أَلِفُه في حالِ الدَّرجِ[٢] في الخطِّ كما لا يُحذَفُ في «بِاسمِك»، وكما لا يُحذَفُ في حالِ الابتِداء في اللَّفظ، إلَّا أنَّهم اتَّبعُوا في حَذفِها خطًّا حُكمَ الدَّرْج في اللَّفظ لا حُكمَ الابتِداء في اللَّفظ، فحَذفُوها في «بِسم الله»[٣] لِكَثرة الاستِعمال، قال أبُو البَقاءِ[٤]: ولو قُلتَ: «لاسمِ الله، أو بِاسمِ رَبي» أَثبتَّ الألفَ[٥].

[مطلب: أصلِ لفظة «الله»]

وأمَّا «الله» [فـ]هَل[٦] هو لفظٌ عربيٌّ كما هو مَذهبُ الأكثَرِين، أو عِبرانيٌّ أو سُريانيٌّ كما هو مَذهبُ طائفةٍ؟

وعلى الأولِ: هل هو عَلَمٌ كما هو قَولُ الخَلِيل[٧] وسِيبويه ومُختارُ الأصولِيِّين والفُقَهاء، أو صفةٌ كما هو مَذهبُ طائِفة؟

وعلى الأوَّلِ: هل هو مِنَ الأَعلامِ المَوضُوعة كما هو مَذهبُ قومٍ، أو الغالبةِ كما هو مَذهبُ طائِفةٍ؟

---

(١) لأنه المعهودُ في التخلُّص من الساكن.

(٢) قيِّد به لأن الألف لا تُحذف في الابتداء، فلا حاجةَ للتَّعميم.

(٣) فيه تسامُح؛ فإن الحذفَ إنما يكون إذا ذُكِرت البَسملة كاملةً.

(٤) هو عبدُ الله بن الحُسَين العُكبَريُّ البَغدادي، أبو البَقاء، مُحبُّ الدِّين، عالِم بالأدب واللُّغة والفَرائض والحِساب، أصلُه مِن عُكبرَا (بُلَيدة على دِجلةَ)، ومَولدُه ووَفاتُه ببَغدادَ؛ أُصيب في صِباه بِالجُدَري، فعَمِيَ، من كُتُبه «شرح ديوان المُتنبي»، و«اللُّباب في عِلَل البِناء والإعراب»، و«شرح اللُّمَع لابن جِني»، و«التِّبيان في إعراب القرآن». تُوفي سنة (٦١٦هـ).

(٥) زاد عليه: وقِيل: حَذفُوا الألف لأنَّهم حَمَلوه على «سِمٍ»، وهي لُغة في «اسم».

(٦) سَقطت الفاء من أكثر النُّسخ الخطية. وفي بعض المطبوع: (وأما الله فهو لفظ . . . إلخ).

(٧) هو الخليلُ بن أحمد الفَراهِيدي أبو عبد الرَّحمن، مِن أئمة اللُّغة والأدب، وواضعُ عِلم العروض، وهو أستاذُ سيبويه، وُلد ومات في البَصرة، كان مِن الزُّهاد في الدنيا والمُنقطِعين إلى العِلم، وكان آيةً في الذكاء، وكان الناس يَقولون: لم يكُن في العَرب بعد الصَّحابة أذكَى منه. له كتابُ «العين» وكتابُ «العَرُوض» وغيرهما. تُوفي سنة (١٧٠هـ).

. . . .

دده جونكي

وعلى الأولِ: هل هو مَنقولٌ كما هو مَذهبُ قَومٍ، أو مُرتجَلٌ كما هو مَذهبُ طائفةٍ؟

وعلى الثاني: هل هو مُشتَقٌّ كما هو مَذهبُ الجُمهورِ، أو غيرُ مشتَقٍّ كما هو مَذهبُ البَعضِ، واختِيارُ[1] الغَزاليِّ[2] وجَمٍّ غَفيرٍ مِن المحقِّقين؟

وعلى الثاني: هل لَه أصلٌ أُخِذ مِنه كما هو مَذهبُ قَومٍ، أو لا كَما هو مَذهبُ بعضٍ؟

فهذه عِدَّةُ وُجُوه ذكَرها الشَّيخُ أكمَلُ الدِّين[3] مع ما لَها وما عَليها في «شَرح المَشارِق»[4] و«التَّقرير شَرح البِزدويِّ»[5]، وأنا أُورِد[6] نُبَذاً منها:

فأصلُه: «إلَهٌ» على ما اختارَه القاضِي[7]، فحُذِفت الهَمزة فصارَ: «لاهٌ»، ثم أُدخِل الألفُ واللام لِلتَّعويض، ثم أُدغِمَ فصارَ: «الله»، وقَطْعُ هَمزتِه مُختصٌّ بِالنِّداء لِتَمحُّضها[8] لِلتَّعويض[9].

وقِيل: أصلُه: «الإلَه» على ما اختارَه صاحِبُ «الكشَّاف» وأبُو البَقاء[10]، فحُذِفت الهمزةُ الثانِيةُ، فنُقِلت حركةُ الهمزةِ إلى اللام فصارَ: «الِلَاه»، ثم أُدغِمَتِ الأُولى في الثانِية فَصارَ: «الله»،

---

(١) في بعض النُّسخ: (واختارَه).

(٢) هو مُحمَّد بن مُحمد بن مُحمد الغَزَالي الطُّوسي، أبو حامِد، حُجَّة الإسلام، فَيلَسوف، مُتصوِّف، له نحوُ مِئتَي مُصنَّف، منها: «إحياء عُلوم الدين»، و«تهافُت الفلاسفة»، و«المُستصفى من علم الأصول». تُوفي سنةَ (٥٠٥هـ). «الأعلام» باختِصار.

(٣) هو مُحمد بن محمد بن محمود، أكملُ الدين أبو عبد الله الرُّومي البابِرْتيّ، علَّامة بِفقه الحنفيَّة، عارفٌ بالأدب، نِسبتُه إلى (بابَرتى) ـ قرية من أعمالِ دُجَيل ببغداد ـ أو (بابِرت) التابِعة لأرضروم بتركيا. مِن كُتبه: «العِناية في شرح الهداية»، و«شَرح المنار»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«شرح ألفية ابن معطٍ»، و«حاشية على الكشَّاف». توفي بمصر سنة (٧٨٦هـ). «الأعلام» (٧/ ٤٢).

(٤) كتاب «تُحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار» لِلبابرتي، وهو شرحٌ لِكتابِ الصَّغاني الذي جَمع فيه بين «الصحيحَين» وسَمَّاه «مَشارق الأنوار النَّبوية مِن صِحاح الأخبار المُصطفَويّة».

(٥) هو كتابُ «التَّقرير لأصول فخر الإسلام البزدوي». والبَزدوي بِفتح الباء نسبةً إلى «بَزْدَة» ويقال: «بَزْدَوه»، وهي قلعةٌ حصينةٌ على ستةِ فراسخَ من نَسَفَ.

(٦) في نُسخة: وأما أنا فأُورد . . . إلخ.

(٧) أي: الناصِر البَيضاوي المتوفَّى سنة (٦٨٥هـ) في تفسيرِه المشهور.

(٨) بالحاء المُهملة أي: لخُلُوصِها.

(٩) أي: واضمَحلَّ عنها معنَى التَّعريف؛ لأنه أغنى عنه تعريف النِّداء. ووقع بَعده في نُسخة خطية: وفيه نَظر.

(١٠) تَقدمت ترجمتُه قريباً. واختيارُه المذكور في كتابِه «التِّبيان في إعرابِ القرآن».

. . . .

ددة چونكي

وفي نَقلِ حركةِ الهمزةِ الثانيةِ إلى اللامِ في هذا الأصل تَسامُحٌ(١)؛ لأنه عِند إدغامِها(٢) يُحتاجُ إلى إسكانِها(٣)، ثم جُعِلت(٤) عَلَماً لِلذَّاتِ الواجبِ الوُجودِ الخالقِ لِكُلِّ شيءٍ، وقال الخَلْخاليُّ(٥): إنه(٦) اسم لِمَفهوم الواجبِ لِذاتِه، أو المستحِقِّ لِلعُبُوديَّة له، وكلٌّ مِنهما كليٌّ انحصَر في فَردٍ، فلا يكونُ علَماً؛ لأنَّ مفهومَ العَلَم جزئيٌّ، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّا لا نُسلِّمُ أنه اسمٌ لهذا المفهُوم الكُلِّي، كيف وقد أجمَعُوا على أنَّ قولَنا: «لَا إلهَ إلَّا الله» كلمةُ التَّوحيد؟ ولو كان الله اسماً لِمَفهوم كُلي لما أَفادتِ التَّوحيد؛ لأنَّ الكُليَّ ـ مِن حيث هو كليٌّ ـ يَحتمِلُ الكثرةَ، ولأنَّ المرادَ بالإلَه في هذه الكلمة: إمَّا المعبودُ بِالحَقِّ، فيَلزمُ استثناءُ الشيءِ مِن نَفسِه، أو مُطلَقُ المعبُود، فيَلزمُ الكذبُ لِكثرة المعبُوداتِ الباطِلة، فيَجبُ أن يكونَ «إله» بِمعنَى المعبودِ بحقٍّ، والله عَلَماً لِلفرد الموجُودِ منه، والمعنى: لا مُستَحِقَّ لِلمَعبُوديَّة له في الوُجود أو مَوجودٌ إلَّا الفردُ الذي هو خالِقُ العالَم، وهذا معنَى قولِ صاحبِ «الكشَّاف»: إنَّ الله مُختَصٌّ بِالمعبُود بالحقِّ لم يُطلَقْ على غيرِه، أي: بالفَردِ الموجُودِ الذي يُعبَد بِالحقِّ.

فإن قِيل: إذا جُعِل عَلماً لا يَظهَر فائدةٌ لِحَمل الأحدِ عليه، كما ذَهب إليه صاحبُ «الكشَّاف» في قولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ حيثُ قال: (الضميرُ لِلشَّأن، و﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ جُملةٌ خَبريَّة)؛ لأنه يكونُ بِمَنزلةِ أنْ يُقالَ: «زيدٌ أَحدٌ»، ولا يَشكُّ أحدٌ في أنه أحدٌ لا اثْنانِ، وأمَّا إذا أُرِيد به المفهُومُ الكُليُّ، فيَكونُ مُفيداً، بِمَنزلةِ قَولِنا: «الواجبُ لِذَاتِه ـ أو المستحِقُّ لِلعُبوديَّة ـ أحدٌ»؛ **قُلنا**: يُعتبَر الأَحديَّة بِحسَب الوَصفِ، بِمَعنَى أنه أحدٌ في وَصفِه مِثلِ الوُجوب واستِحقاق العِبادةِ، أو بِحسَب الذاتِ، أي: لا تَركيبَ فيه أصلاً، فيُفِيدُ، ولا يكونُ مِثلَ: «زيدٌ أحدٌ».

---

(١) اضطَرَّهُم إليه القاعدةُ التي ذكَروها في تخفيف نحوِ: «مَسْأَلة» إلى «مَسَلة»، وبعضُهم يُقدِّر حذف الهمزة مع حركتِها ـ وإن كان ذلك على خلاف القياس ـ تَوصُّلاً إلى الإدغام على القِياس؛ لأنَّ الساقطَ الغيرَ القياسيِّ كالعَدم فلا فصلَ بين المتجانِسَين حينئذٍ، فافهَم!

(٢) أي: اللام.

(٣) أي: فلا مَعنى لنقلِ الحركةِ ما دامَت ستُحذَف لِلإدغام.

(٤) أي: الكلمةُ أو اللفظةُ.

(٥) هو شَمس الدين مُحمد بن مُظفَّر الخطيبيّ الخَلخالي، نِسبةً إلى خَلْخال مدينةٍ في طرف أذربيجان، عالمٌ بِالأدب، مِن كُتبه «المَفاتيح في حلِّ المَصابِيح» وهو شرحٌ لِـ«مصابيح السنة» لِلبَغوي، و«شرحُ التَّلخيص» في البلاغة واسمُه «مِفتاح تَلخيص المِفتاح»، وفي (ص١٢٤) منه الكلامُ المنقول هنا. تُوفي سنةَ (٧٤٥هـ).

(٦) كلامُ الخلخالي والردُّ عليه للسَّعد في «المطوَّل»، وبَعضُه في «المختَصر» أيضاً، إلا أنه لم يُسمِّ قائلَه في الكتابَين.

. . . .

دده جونكي

وذُكِر في اشتِقاقه وُجوهٌ تَرتَقي إلى أحدَ عَشرَ على ما في «[تَفسِير][١] التَّيسِير»[٢]، فاكتَفَيْنا بالأشْهَرِ:

فقِيل: إنه مِن «أَلِه الرجلُ»: إذا تَحيَّر، وسُمِّيَ الباري تَعالى به لأنَّ العُقول تَتحيَّر في مَعرِفَتِه.

وقِيل: إنه مِن «أَلَه» بِالفتح[٣] إلاهةً، أي: عَبَد عِبادةً.

وقِيل: إنه مِن «وَلِه الرجلُ»: إذا اشتَدَّ شَوقُه ووَجْدُه، وسُمي به لِكون كلِّ مخلوقٍ والهاً نحوَه.

[مطلب: في الفَرق بين «الرحمن» و«الرَّحيم»، ومعنى اتِّصافه تعالى بالرحمة]

«الرَّحمن الرَّحيم» قِيل: هُما بمعنًى واحدٍ، وهو ذُو الرَّحمة، مثلُ: «نَدْمان ونَدِيم»، ومِنهم مَن فرَّق بَينهما بأنَّ الرحمنَ عامٌّ والرحيمَ خاصٌّ، فالرَّحمنُ بمعنى الرَّزاق في الدُّنيا، فيَعُمُّ الكافرَ والمؤمنَ وغيرَهما من الحيَواناتِ، والرَّحيمُ بِمعنى المُعافِي في الآخِرة، وهو لِلمُؤمِنين خاصةً، فَلِذلك قِيل في الدُّعاء: «**يا رَحمنَ الدُّنيا ويا رَحيمَ الآخِرةِ**»[٤]؛ فـ«الرحمنُ» خاصُّ اللفظِ[٥] وعامُّ المعنَى، و«الرَّحيم» عامُّ اللَّفظ وخاصُّ المعنَى؛ لأنه يُقالُ لِغير الله تعالى: «رَحيم» ولا يُقالُ: «رَحمَن»، وأمَّا «رَحمنُ اليَمامة» لِمُسَيلِمةَ الكذَّاب[٦] . . . .

---

(١) زيادةٌ من المطبوع.

(٢) «التيسير في التفسير» مؤلفُه عمرُ بنُ محمد أبو حفص نجمُ الدِّين النَّسَفي، عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، من فُقهاء الحَنفية، وُلِد بِنَسَف وإليها نِسبته، وتُوفي بِسَمرقند سنةَ (٥٣٧هـ)، قِيل: له نحوُ مئة مصنف، منها «الأكمل الأطول» في التفسير، و«التيسير في التَّفسير»، و«قَيد الأوابد» مَنظومة في الفِقه، و«العقائد» يُعرف بِـ«عقائد النَّسَفي». وكان يُلقَّب بِمُفتي الثَّقَلَين. وهو غيرُ النَّسفي (المفسِّر) عبدِ الله بنِ أحمد. انظر «الأعلام» (٥/ ٦٠).

(٣) كما في «مختار الصحاح» وغيرِه، خلافاً لِما في «المصباح» من أنَّه بالكسر.

(٤) الذي في حَديث الطبراني وغيرِه: «اللهمَّ مالِكَ المُلك! تُؤتي المُلك مَن تشاء . . . رحمنَ الدُّنيا والآخِرة ورَحِيمَهما، تُعطِيهما مَن تَشاء . . . إلخ»، وفي حديث الحاكم المرفوع أيضاً: «اللهم فارِج الهمِّ، كاشِفَ الغَمِّ، مُجيبَ دَعوة المُضطرِّين، رحمنَ الدُّنيا والآخرةِ ورَحيمَها، أنتَ تَرحمُني . . . إلخ»، اللهمَّ إلا أن يقال: لم يُرِد بذلك الدعاءَ المأثور عن النبيِّ ﷺ، وإنما مُطلَقَه وإن وَردَ عن غيرِه، ولكن لا يَخفى بُعدُه.

(٥) أي: لاختصاصه به عزَّ وجلَّ كما سيُشير إليه.

(٦) قال شاعِرُهم يَمدحُه:

سَمَوتَ بِالمَجدِ يا ابنَ الأكرَمِينَ أباً ... وأنتَ غَيثُ الورَى لا زِلتَ رَحمانَا!

وقد أجابه بَعضُ المُؤمنين فقال:

سَموتَ بِالخُبثِ يا ابنَ الأخبَثِينَ أباً ... وأنتَ شَرُّ الوَرَى لا زِلتَ شَيطانَا!

إنَّ أَرْوَى زَهَرٍ يَخرُج في رِياضِ الكَلامِ مِنَ الأَكْمامِ، وأَبْهى حِبَرٍ تُحاكُ بِبَنانِ البَيانِ وأَسْنانِ الأَقْلامِ؛ ....

دده جونكي

فَمِن بابِ تعنُّتِهم[١].

ومعنَى وَصفِ الله تعالى بِالرَّحمة ـ ومَعناها لغةً: الحُنُوُّ[٢] والعَطْف ـ مجازٌ عن إنعامِه تَعالى على عِبادِه، مِن قَبِيل ذِكر الملزُوم وإرادةِ اللَّازم؛ لأنَّ واحداً مِن المُلُوك إذا عَطَف على رَعيَّةٍ مِن رَعاياه أَنعَمَ عليه وأصابه بِمَعرُوف.

وكذا يُؤَوَّل الكَيفيَّات النَّفسانيَّة[٣] المنسوبةُ إليه تَعالى في القرآنِ، كالغَضَبِ والحَياء وغيرِهما بالحَمل على نِهاياتِها.

قولُه: (إنَّ أروَى زَهر يَخرُج في رِياضِ الكَلامِ مِن الأَكمامِ، وأَبهى حِبَر تُحاكُ بِبَنانِ البَيانِ وأَسنانِ الأقلامِ) أقولُ:

(أَروى) اسمُ تَفضيلٍ مِن «رَوِيتُ بالماء» ـ بِالكسر ـ «أَرْوَى رِيًّا[٤]»، و«رِوًى» أيضاً مثلُ: رِضاً، و«ارتَويْتُ» و«تَرَوَّيتُ» كلُّه بمعنًى، وهو ضِدُّ العَطش، وهو ههنا كنايةٌ عن النَّضارة والطَّراوة؛ لأنَّ الزَّهرة إذا رَوِيتْ ظهَرتْ نَضارتُها وزادتْ طَراوَتها.

[فائدة: في استعمال «أفعَلِ» التَّفضيل وبعضِ أحكامِه]

وههنا فائدةٌ جَليلةٌ لا بُدَّ أن يُتنبَّه لها، وهي أنَّ المشارَكة المستفادةَ مِن تَفسيرِ أفعَلِ التَّفضيلِ مُشاركةٌ تَحقيقيَّة، وقد تكون تَقديريَّةً وفَرْضِيَّة اعتِقاديَّةً، وعليه قولُه تعالى: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا وَأَحۡسَنُ مَقِيلٗا﴾ [الفرقان: ٢٤]، وقولُه ﷺ[٥]: **«اللَّهمَّ أَبدِلْني بِهم خيراً مِنهُم»** ـ أي:

---

(١) أي: غُلوِّهم في الكُفر.

(٢) بضمَّتين مُشدَّدَ الواو، يقال: «حَنَا عليه يَحْنُو حُنُوًّا» كـ«عَلَا يَعلُو عُلُوًّا».

(٣) أي: على مذهب الأشاعرةِ وغيرِهم، وليس ذلك بِلازمٍ عند بعضِهم؛ لإمكان إجرائِها على ظاهِرها من غيرِ اعتِقاد التشبيهِ.

(٤) بالكسر والفَتح.

(٥) كذا في النُّسخ، وحكاه عنه العطَّار في «حواشي شرح المحلِّي على جَمع الجوامع»، والصحيحُ أنه من قَول عليٍّ رضي الله عنه، أخرج ابنُ عساكر بسندِه إلى عُبَيد الله بن أبي رافع قال: «سمعتُ عليًّا وقد وَطِئَ الناسُ على عَقِبَيه حتى أدمَوهما وهو يَقول: اللهمَّ! إني قد مَلِلتُهم ومَلُّوني، فأَبدِلني بِهم خيراً منهم، وأَبدِلْهم بي شَرًّا مِني؛ فما كان إلَّا ذلك اليوم حتى ضُرِب على رأسِه».

=

. . . .

دده جونكي

في اعتِقادِهم - «وأَبدِلْهُم بي شرًّا مِنِّي» أي: في اعتِقادِهِم، وإلَّا فليس منه ﷺ شَرٌّ، ومِن هذَا القَبِيل قولُهم: «زيدٌ أعلَمُ مِن الحِمار، وعَمرٌو أفصَحُ مِن الأَشجارِ» أي: لو كان لِلحِمار عِلمٌ ولِلأشجارِ فَصاحةٌ.

وفائِدةُ هذا النَّمَط التَّشريكُ في شيءٍ مَعلومِ الانتِفاء قَطعاً، لا أنَّ الغرضَ الزِّيادةُ بعد ثُبُوت الأَصلِ.

وقد يُستَعمَلُ «أفعَلُ» لِبَيان الكَمال والزِّيادةِ في وَصفِه الخاصِّ وإنْ لم يَكنِ الوصفُ الذي هو الأَصلُ مُشترَكاً، وعليه قولُهم: «الصَّيفُ أبرَدُ مِن الشِّتاءِ»، أي: الصيفُ أكمَلُ في حَرارتِه من الشِّتاء في بُرُودتِه؛ وقد يُقصَدُ[1] تَجاوزُ صاحِبِه وتَباعُدُه عن الغَير في الفِعل، لا بِمَعنى تَفضِيلِه بِالنِّسبة إليه بعد المشارَكة في أصلِ الفِعل، بل بِمَعنى أنَّ صاحبَه مُتباعِدٌ في أصل الفِعل مُتزايِد[2] إلى كَمالِه؛ قصداً إلى تَمايُزِه عنه في أَصلِه مع المُبالَغة في اتِّصافه، بحيث يُفِيدُ [عدمَ][3] وجودِ أصلِ الفِعل في الغير ووُجُودَه إلى كَماله فيه على وجهِ الاختِصار[4]، فيَحصُل كمالُ التَّفضِيل، وهو المعنَى الأوضَحُ في الأَفاعِل[5] في صِفاتِه تعالى؛ إذ لم يُشارِكه أحدٌ في أَصلِها حتى يُقصَدَ التَّفضيلُ، نحوُ: «الله أكبَرُ» وأمثالِه، قِيل: وبِهذا المعنى وَرَد قولُه تعالى حِكايةً عن يُوسفَ ﷺ: ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ﴾ [يوسف: ٣٣]، وقولُ عليٍّ كرَّم الله وَجهَه: «لأنْ أَصوم يوماً مِن شَعبانَ، أَحبُّ إليَّ مِن أنْ أُفطِر من رَمَضانَ»[6]، ومِثلُه كَثيرٌ.

وقد يُجرَّد أفعَلُ التَّفضيلِ عن المعنى التَّفضيلِي، ويُؤوَّل بِالوَصف، وذلك مَشروطٌ بأن يكونَ

= فإن قيل: لعلَّه قَصد بقوله: (عليه السلام) عليًّا، قلتُ: هذا بعيدٌ إذا لا دليلَ عليه، كما أنه سيأتي في كلامِه ذِكرُ الخلاف في استِعمال مثلِ ذلك، فيَبعُد أن يرتكِبَه.

(١) من هُنا إلى آخر المسألةِ منقولٌ من «حاشيةِ المطول» لحسن الفناري (ص٦٨) بِحروفه.

(٢) عبارة «حاشية المطوَّل»: (متزايداً).

(٣) سَقط هذا الحرف من جميع النُّسخ المخطُوطة والمطبوعة، واستِدراكُه من كلامِ حسن چلبي، وممن نَقل عنه كصاحِب «كشَّاف اصطِلاحات الفُنون».

(٤) في بعضِ النُّسخ المخطوطة والمطبوعة: (على وجه الاختِصاص).

(٥) جمعُ «أفعَلَ»، أي: هو المعنى الأوضحُ في كلِّ صيغةِ أفعَلَ في صفاتِه تعالى.

(٦) أخرجه الشافعي في «الأم» ومِن طريقه الدارقطني، ورُوي هذا أيضاً عن عائشةَ ﵂ كما في «البَيهقي»، وهو أصحُّ.

. . . .

دده جونكي

مُجرَّداً عن الأُمورِ الثَّلاثة: اللامِ، والإضافةِ، و«مِن»، وهذا قِياسٌ عِند المبرِّد[1]، وسَماعٌ عِند غيره، [وفيه أنَّ صاحبَ «الكشَّاف» والقاضيَ وغيرَهما ذَكرُوا في تَفسيرِ قَوله تعالى: ﴿أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ﴾ [الزمر: ٣٥] أنَّ ﴿أَسْوَأَ﴾ بمعنَى السَّيِّئ، كقَولهم: «الناقصُ والأشَجُّ أعدَلَا بني مَروانَ» مع الإضافةِ، وقال ابنُ مالك: (وقد يُستعمَل أفعَلُ العارِي عن «مِن» مُجرداً عن التَّفضيل، مُؤوَّلاً باسمِ الفاعل، كقَوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، ومُؤولاً بالصِّفة المُشبَّهة، كقَوله تَعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، فـ﴿أَعْلَمُ﴾ ههنا بمعنى عالِم؛ إذ لا مُشاركةَ له تعالى في عِلمِه بِذلك، و﴿أَهْوَنُ﴾ بمعنى هَيِّن؛ إذ لا تفاوُتَ في نِسبة المَقدُورات إلى قُدرتِه تعالى)][2].

وأنَّه[3] لا يُفصَلُ بينه وبينَ «مِن» التَّفضيليَّة، وقد يُفصَل بَينهما بـ«لو» وفِعلِه، نحوُ: «هي أحسَنُ ـ لو أنصَفتَ[4] ـ مِن الشَّمس»، ولا يَتقدَّم عليه «مِن»، فلا يُقالُ: «عمرٌو من زيدٍ أفضَلُ»، وما وَرَد مِن هذا القَبِيل فهو مِن قَبِيل الإضمارِ والتَّفسِير.

ولا بَأسَ بِاجتِماع الإضافةِ و«مِن» التَّفضِيليَّة إذا لم يَكنِ المُضافُ إليه مُفضَّلاً عليه، كما يُقالُ: «زَيدٌ أَفضلُ البَصرةِ مِن كلِّ فاضِل»، فالإضافةُ إلى البَصرة لِلتَّوضيح.

وحَذفُ «مِن» مِن «أفعَلَ» سائغٌ في الخبر دُونَ الوَصف؛ لأنَّ الخبرَ كما يَجوز حَذفُه بِأسرِه لِمَقام الدَّلالةِ عليه، يَجُوز حَذفُ بَعضِه أيضاً له.

[مُهمة: قد يُحذف المفضَّل عليه]

وقد يُحذَف المفضَّلُ عليه إمَّا لإجلالِ المفضَّل مِن أن يُنسَبَ إليه، كما قال القاضِي في تَفسيرِ قولِه: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[5] [البقرة: ١٠٣]، وإمَّا لِلتَّعمِيم . . . .

---

(١) مُحمد بن يزيدَ الأزدي، أبو العباس المَعروف بِالمُبرد، إمامُ العربية ببغداد في زمنِه، وأحدُ أئمة الأدب والأخبار، قال السيرافي: كان الناسُ بِالبصرة يقولون: ما رأى المبردُ مثلَ نفسه. له من التصانيف: «الكامل» و«المُقتضَب»، و«التَّعازي والمراثي» وغيرُها. تُوفي سنةَ (٢٨٥هـ).

(٢) ما بين المعقوفَين ساقطٌ في النُّسخ المطبوعة.

(٣) لم يَسبق له شيءٌ يَصحُّ أن يُعطفَ عليه ما هنا غيرُ قولِه: (وههنا فائدةٌ جَليلةٌ لا بُدَّ أن يُتنبَّه لها، وهي أنَّ المشارَكة . . . إلخ). والذي أظنُّه أنه معطوفٌ على التوهُّم لا غيرُ.

(٤) بفتح التاء للمخاطَب، أي: لو لم تظلِمها وتبخَسها حقَّها.

(٥) أي: مما شَرَوا به أنفُسَهم، كما تقول: «السلطان أعلى وأجلُّ»، ولا يقال: «السُّلطان أعلى من الحجام، وأجلُّ من الحائك»، وإلَّا انقلب من المدح إلى التَّحقير والاستهزاء.

. . . .

دده جونكي

كما قال ابنُ كمال پاشا[١] في قَولِ الفَرزدَق: [الكامل]

. . . . بَنَى لَنا بَـيـتـاً دَعـائِـمُـه أَعَـزُّ وأَطـوَلُ

أي: مِن دَعائمِ كل بَيت، قال ابنُ رَشِيقٍ[٢] في «العُمْدة»: قال الطِّرِمَّاح يَوماً لِلفَرزدق: أنتَ القائِل:

إنَّ الَّـذي سَـمَـكَ الـسَّـمـاءَ بَـنَـى لَـنـا بَـيـتـاً دَعـائِـمُـه أَعـزُّ وأَطـوَلُ؟

أعزُّ مِن ماذا[٣]، وأَطولُ مِن ماذا؟ وأذَّن المؤذنُ فَقال لَه الفَرزدق: يا لُكَعُ[٤]، ألا تَسمَعُ ما يَقولُ المؤذِّن: «الله أكبَرُ» مِن ماذا؟ فانقَطعَ[٥] الطِّرِماح انقِطاعاً فاضحاً. وبهذا اتَّضَح أنَّ ما زَعَمَه[٦] بَعضُهم مِن أنَّ (مُرادَ الفَرزدق: عَزيز طَويل، ولكنَّه بَناه على «أفعلَ» مِثل: أَحمَر وأبيَض وما شاكَلَهما، فجَعَله لازماً لِما في ذلك مِن الفَخامةِ في اللَّفظ) ليس بِذاك. والظاهِرُ أنَّ حذفَه في «الله أكبَرُ» لِلتَّعظيم، فتَنظيرُ الفَرزدق في مُجرَّدِ حذفِ المفضَّل عليه لِنُكتَة.

و(الزَّهر) بِفَتح الزاي والهاء: جَمعُ زَهْرة بفتحِ الزاي وسُكون الهاء[٧]، . . . .

---

(١) هو شمسُ الدين أحمد بن سليمانَ بن كمال پاشا، نُسب إلى جدِّه، قاضٍ تُركيُّ الأصلِ، مُستعرِب، تَعلَّم في (أدرنه)، ووَليَ قضاءَها، ثم الإفتاءَ بِالآستانة إلى أن ماتَ، قيل: قَلَّما يُوجد فنٌّ مِن الفُنون وليس له فيه مُصنَّف، مع سُرعة التَّصنيف، وسَعةِ الاطِّلاع، والإحاطة بالعُلوم، حتَّى جُعل في الدِّيار الرُّومية نظيراً لِلحافظ السُّيوطي في الدِّيار المصرية ولا سيَّما مع تعاصُرهما، بل فضَّله بعضُهم على الجلال، مِن تصانيفه: «تَغيير التَّنقيح» في أُصول الفقه، و«الفَلاح شَرح مراح الأرواح» في الصَّرف، و«حاشِيَة على حاشِية السيِّد على الكشَّاف». تُوفي سنة (٩٤٠هـ). والمُحشِّي نَقل منه في هذا الكتاب في أكثرَ من عِشرين موضعاً ووَصفَه بالمدقِّق والمُحقِّق مِراراً مع أنه مُعاصرٌ له.

(٢) الحَسن بن رَشِيق القَيرواني، أبو علي، أديب، نَقَّاد، وُلد في المسيلة (بالجزائر) وتَعلَّم الصِّياغة، ثم مالَ إلى الأدب وقال الشعر، فرَحل إلى القَيروان واشتَهر فيها. مِن كُتبه «العُمدة في صِناعة الشعر ونَقدِه»، و«قُراضة الذَّهب»، و«أُنموذَج الزمان في شُعراء القيروان». تُوفي سنةَ (٤٦٣هـ).

(٣) كُتِب في هذا الموضع وفي الموضعَين الآتيَين هكذا: (مم ذا)، وقد عُلِم أنَّ ألف «ما» الاستفهامية تُحذف إذا سُبِقت بحرف الجر، إلا أنَّ التي هنا رُكبت مع «ذا» وصارَتا كلمةً واحدةً فلا حذفَ فيها. اللهمَّ إلا أن يُدَّعى ـ على بُعد ـ أن التقدير: مِمَّ هذا.

(٤) أي: يا لئيمُ، وتصحَّف في جميع النُّسخ إلى (بالكرم).

(٥) أي: عن الجواب.

(٦) حكاه ابنُ رَشيق أيضاً بعد كلامِه السابق بِقَوله: (وزعم بعض العلماء . . . إلخ)، إلا أنه لم يَتعرَّض لِتضعيفِه أو ردِّه.

(٧) مِثلُ هذا يُسمِّيه النُّحاةُ اسمَ الجِنس الجمعيّ كما هو مَعروف، إلا أن أهلَ اللغةِ يُطلقون الجمعَ على كلِّ ما فوق المُثنَّى، فلا اعتِراضَ.

نَوْرُ النَّبت بِالفَتح[١].

و(الرِّياض): جمعُ رَوْضة، وهي مَوضعٌ فيه البَقْل والعُشْب، أي: الكلأُ الرَّطبُ، وزنُه الجَبَل[٢]، والأَصلُ: رِوَاض، قُلِبَت الواوُ ياءً لِكسرة ما قَبلها[٣].

[مطلب: الكلام]

(الكلام) في اللُّغة يُطلَق على قِسمَي[٤] الدَّوالِّ الأربَع: الخَطّ، والإشارةِ، وما يُفهَم مِن حالِ الشَّيء مَجازاً، وعلى التكلُّم، وعلى التَّكلِيم كذَلك، وعلى ما في النَّفس من المَعاني التي يُعبَّرُ عنها، وعلى اللَّفظ المركَّب أَفاد أم لم يُفِد، مَجازاً على ما صرَّح به سِيبَويه في مَواضعَ مِن «كِتابه» مِن أنه لا يُطلَق حقيقةً إلَّا على الجُمَل المُفيدة، وهو مَذهبُ ابن جنِّي، فعلى هذا هو مجازٌ في النَّفْساني، وهو أحدُ المذاهِب؛ وقِيل: حقيقةٌ في النَّفساني مجازٌ في تِلك الجُمَل؛ وحقيقةٌ فِيهما على مَذهَب بعضٍ، وعلى الخِطاب، وعلى جِنسِ ما يُتكلَّم به مِن كلمةٍ على حَرف واحِد[٥] كواوِ العَطف، أو أكثرَ[٦] مِن كَلمة؛ مُهمَلاً كانَ أو لا.

وعرَّفه بعضُ الأُصوليين[٧] بأنَّه: «المنتظِمُ من الحُرُوف المسمُوعة المتميِّزة»، وقد يُزادُ قَيْدان

---

(١) راجعٌ لِقَوله: (نَور) لا لـ(نَبت)، واحتَرَز به عن الضمِّ كما في (نُور).

(٢) كذا في النُّسخ، وكأنه أراد ما أراده بعضُهم حين قال: («الكلأ» على وزنِ جَبَل: العُشب رطباً كان أو يابساً). ولو اعترض بنحو قوله: (محركاً) لكان أحسنَ.

(٣) أي: مع سُكونِها في المفرَد ووُجود الألف بعدَها في الجَمع، على ما تقرَّر في باب الإعلال مِن كُتُب التَّصريف.

(٤) هكذا وَقع بالتثنية في جميع النُّسخ، والذي في «الكُليَّات»: (قسم) بالإفراد، وعبارتُه: (والكلام في اللغة: يُطلق على قِسمِ الدَّوالِّ الأربع، وعلى ما يُفهم . . . إلخ)، أي: إن الكلام يُطلَق على كل واحدٍ من الأنواع الأربعة من الدوالِّ، وهي: الخطُّ والإشارة والعَقد والنَّصب، وعلى ما يفهم . . . إلخ.

فإن قيل: فكيف اقتصر المحشِّي على الخط والإشارة ولم يَذكُر باقيَ الأربعة وهو العَقد والنَّصب؟ قلتُ: لعلَّه أراد التمثيلَ فقط وسَقط من الكلام شيءٌ، كأن تكونَ عبارتُه: (نحو الخط والإشارة)، أو: (الخط والإشارة . . . إلخ). على أنه مِن الممكِن أن يكونَ قد تَبِعَ في الاقتِصار على الاثنَين بعضَ كُتب النَّحو، كـ«الهمع» لِلسيوطي، ولم يتنبَّه لِعَدم الحَصر بعد الزيادةِ فيه.

(٥) الصواب: (ولو على حرفٍ واحد) كما في «تاج العَروس».

(٦) معطوف على قوله: (من كلمة).

(٧) كأبي الحُسين البَصري المعتزلي في «المُعتمَد».

. . . .

دده جونكي

آخَرانِ فيُقالُ: «المتواضَعِ عليها إذا صَدَرَتْ عن قادِرٍ واحدٍ»، وقال الرَّضيُّ[١]: (الكلامُ واللفظُ والقَولُ مِن حيث أصلُ اللُّغة بِمعنًى يُطلَق على كلِّ حَرفٍ مِن حُرُوف المعجَم أو المَعاني، وعلى أكثَرَ منه؛ مُفِيداً كان أو لا، لكن الكلام اشتَهَر [لُغةً في المركَّب مِن حرفَين فصاعداً، واللفظُ خاصٌّ بِما يَخرُجُ من الفَم مِن القَولِ، فلا يُقالُ: «لفظُ الله» كما يُقالُ: «كلامُ الله وقولُه»، والقولُ اشتَهر][٢] في المُفيد). وقال ابنُ الأنبارِي[٣]: ويُطلَقُ[٤] بِمعنَى: أَقبَلَ، ومالَ، واستَراح، وغَلَب؛ وبِمَعنى الرَّأيِ والمذهبِ، وبِالمعنَى المُتصوَّر في العَقل، وقال صاحِبُ «النِّهاية»[٥]: العربُ تُطلِقُ القَولَ على غيرِ الكلام بِاللِّسان، وأنشد: [الطويل]

وقالَتْ له [الـ]عَينانِ[٦]: سَمعاً وطاعةً[٧]

أي: أومأتْ، ومنهُ الحديثُ: «**سُبْحان الذي تَعطَّفَ بِالعِزِّ وقال به!**»[٨]، أي: أحبَّه واختَصَّه بِنَفسه، ثم جَعلُوه عِبارةً عن جميعِ الأَفعال؛ فتَقُول: «قال بِيَدِه» أي: أَخَذه، و«قال بِرِجله» أي: ضرَبَ بها، أو مَشى، و«قال بِرَأسه» أي: أَشارَ، و«قال بِالماء على يَدِه» أي: قلب، و«قال بِثَوبه»

---

(١) في «بُغية الوعاة» لِلسيوطي: الرضيُّ الإمامُ المشهُورُ صاحِب «شرح الكافِيَة لابن الحاجب»، الذي لم يُؤلَّف عليها ـ بل ولا في غالِبِ كُتب النَّحو ـ مِثلُها، جَمعاً وتَحقيقاً، وحُسنَ تَعليل . . . وله فيه أبحاثٌ كثيرةٌ مع النُّحاة، واختِياراتٌ جَمَّة، ومَذاهِبُ يَنفَرِد بها، ولَقَبُه نجمُ الأئمَّة، ولم أَقِف على اسمِه ولا على شيءٍ مِن تَرجمَتِه، إلا أنَّ وفاتَه سنةَ (٦٨٤) أو (٦٨٦هـ). وله شرحٌ على «الشافية». اهـ باختِصار، قلتُ: وشرحُه على «الشافية» لا يَقِلُّ عن شرحِه على «الكافِية».

(٢) ما بين المعقوفَين من كلامِ الرضي أيضاً، وهو ثابتٌ في بَعض النُّسخ المخطوطة والمطبوعة، ساقطٌ من أخرى، ولعلَّ سببَ سُقوطِه انتِقالُ النظر من «اشتهر» الأُولى إلى الثانية.

(٣) هو مُحمد بن القاسم، أبو بَكر الأنباريُّ، مِن أعلَم أهلِ زَمانه بالأدب واللُّغة، ومِن أكثرِ الناس حِفظاً لِلشعر والأخبار، وُلد بالأنبار وتُوفي بِبَغداد، وكان يَتردَّد إلى أولاد الخليفة الراضي باللَّه يُعلِّمُهم. مِن كُتبه «الزَّاهر في اللغة»، و«شَرح القَصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات»، و«الأضداد». توفي سنةَ (٣٢٨هـ).

(٤) أي: «قالَ»، كما هي عبارةُ غيرِه، وإن كان الكلامُ ابتداءً وانتهاءً في «القَوْل» لا في «قالَ».

(٥) «النِّهاية في غريب الحَديث والأثر» لابن الأثير الجَزري.

(٦) في بعض النُّسخ: (عينان)، وفي أخرى: (عيناه). ورِواية البيتِ في بَقيَّة الكُتب على التَّعريف بـ«أل» كما أثبَتناه.

(٧) عجزُه، كما في «اللسان»:

وحَدَّرَتا كالدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ

(٨) جزءٌ من حديث طويل في الدعاء أخرجه الترمذي (٣٤١٩) عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً، وفيه ضعف.

. . . .

دده جونكي

أي: رَفَعَه، قال ابنُ الخبَّاز(١): واختُلف في مَصدَريَّته وعَدمِها؛ فقال بعضٌ: هو مَصدرُ «كَلَّمَ»، وقال بَعضٌ: هو اسمُ المَصدَر وليس بِمَصدَر.

[مطلب: في الفَرق بين المصدر واسمِ المصدر]

وههُنا **فائدةٌ** يَنبَغي أن يُتنبَّه لها، وهي أنَّ الفَرقَ بين المَصدَرِ واسمِ المَصدر: أنَّ المَصدرَ مَوضوعٌ لِلحدَث من حيثُ اعتِبارُ تَعلُّقِه بالمنسوبِ إليه على وَجهِ الإبهامِ، ولِذا يَقتضي الفاعلَ والمفعولَ ويَحتاجُ إلى تَعيينِهما في استِعماله، واسمُ المَصدر مَوضوعٌ لِنَفس الحَدَث مِن حيثُ هو بِلا اعتِبارِ تَعلُّقِه بِالمنسوب إليه، وإن كان لَه تعلُّقٌ في الواقِع، ولِذا لا يَقتَضي الفاعلَ والمفعولَ وتَعيينَهما، وأمَّا الفَرقُ بين الفِعل واسمِ الفِعل فهو أنَّ الفعلَ موضوعٌ لِحدَثٍ ولِمَن يَقومُ بِه ذَلك الحدَثُ على وجهِ الإبهامِ في زَمانٍ مُعيَّن ونِسبة تامَّةٍ بَينهما على وَجهِ كونِها مِرآةً لِمُلاحظتِهما، وكلٌّ مِن هذه الأُمُورِ جُزءٌ مِن مفهومِ الفِعل مَلحوظٌ فِيه على وجهِ التَّفصيل، واسمُ الفِعل مَوضوعٌ لهذه الأُمور، مَلحوظٌ على وجهِ الإجمالِ، وتَعلُّقُ الحدَث بِالمنسُوب إليه على وَجهِ الإبهام مُعتبَرٌ في مَفهومِه أيضاً، ولِذا يَقتضِي الفاعلَ والمفعولَ وتَعيينَهما، ولَك أنْ تُفرِّقَ بين المَصدَر واسمِ المَصدر بهذا الفَرقِ.

(وقال بَعضُ المَغارِبة: الفَرقُ بين المَصدر واسمِ المَصدَرِ هو أنَّ المعنى الذي يُعبَّر عنه بِالفِعل الحقيقيِّ ومَبدأ الفِعل الصِّناعي، إنِ اعتُبر فيه تَلبُّس الفاعلِ بِه وصُدُوره منه وتَجدُّدُه، فاللَّفظُ الموضوعُ بِإزائه مُقيَّداً بِهذا القَيد يُسمَّى مَصدراً، وإن لم يُعتبَر فيه ذلك، فاللَّفظُ الموضوعُ بإزائِه مُطلَقاً عن هذا القَيدِ المذكور هو اسمُ المَصدَرِ). كذا ذكَره شِهابُ الدِّين الطِّيبي(٢) في حواشِي «الكشَّاف»(٣).

وقِيل: المَصدرُ عبارةٌ عن فِعلِ جارحةِ الإنسانِ، واسمُ المَصدرِ عِبارةٌ عمَّا هو عِبارةٌ عن فِعلِ

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شَمس الدين ابنُ الخَبَّاز النَّحوي الضرير، كان أستاذاً بارعاً في النَّحو واللُّغة والفِقه والعَروض، له تَصانيفُ منها: «الغُرَّة المخفية في شرح الدُّرة الألفية» وهو شرح لألفيةِ ابنِ مُعطٍ، و«تَوجيه اللُّمع» شرح لِكتاب «اللُّمع» لابن جني. توفي سنة (٦٣٩هـ).

(٢) هو الحُسَين بن محمد، شَرفُ الدِّين الطِّيبي المتوفَّى سنةَ (٧٤٣هـ)، له كُتبٌ منها: «شَرح مِشكاة المصابِيح»، وحاشيةُ «الكشَّاف» المُسمَّاةُ «فُتوح الغَيب في الكَشف عن قِناع الرَّيب».

(٣) عند تفسير سورة الناس.

. . . .

دده جونكي

جارحةِ الإنسان، وعليه الجُمهور، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالِك أنه لا فرقَ بينهما مِن جِهة المعنَى، وقِيل: الفرقُ بين المَصدر واسمِ المَصدرِ هو أنَّ المَصدرَ له معنًى مَعقولٌ نِسبي لا يكون الخارجُ ظرفاً لِوُجوده، واسمَ المصدر له معنًى حاصِلٌ فِيمَن قام بِه المَصدرُ ليس بِأمرٍ نِسبيٍّ يكونُ الخارجُ ظرفاً لِوُجُودِه، يُقالُ له: الحاصِلُ بِالمَصدر، كذَا في بعضِ حَواشي «الكشَّاف» في سُورة الزِّلزال[١].

فإنْ قِيل: قد صرَّح الرَّضيُّ في بحثِ المَصدر أنَّ (معنَى المَصدرِ عَرَضٌ لا بُدَّ له مِن مَحلٍّ يَقومُ بِه)، ومِنَ البيِّن أن العَرض مِن قَبِيل ما يكونُ الخارجُ ظرفاً لِوجوده، **أُجِيب** ـ بعد تَسلِيم كونِ كلامِه حُجَّةً في مِثلِه[٢] ـ أنَّ الحاصلَ بِالمَصدر قد يُسمَّى أَيضاً مَصدَراً، أشارَ إليه التَّفتازانِي في «التَّلويح».

وبَقِي **ههنا بَحثٌ**، وهو أنَّ الحاصلَ بِالمَصدر قد لا يكونُ الخارجُ ظَرفاً لِوُجوده كالإمكان والامتِناع؛ فتأمَّل!

[مطلب: في تفسير ألفاظ منها الكِمُّ والحِبَر والبَنان]

و(**الكِمُّ والكِمامةُ**) بكسرِ الكاف[٣]: وِعاءُ الطَّلع وغِطاءُ النَّوْر وغِلافُه، والجمعُ: كِمام وأَكِمَّة وأَكْمام وأَكامِيمُ[٤].

و(**أَبْهَى**): اسمُ تَفضيل مِن «البَهاء» وهو الحُسْن اللَّطيف الفائِق، وفي فِعلِه ثلاثُ لُغات: «بَهِيَ، وبَهُوَ، وبَهَا» بِالكسر والضمِّ والفتحِ، نَقَله ابنُ مالِك في كتابِه «المُثلَّث»[٥].

و(**الحِبَر**) وكذا «الحِبَرات» بِكسرِ الحاء المُهملة وفَتحِ الباء: جَمع «الحِبَرة» على وَزنِ العِنَبة: بُرْدٌ يَمانٍ بِضم الباء، وهو كِساء أَسودُ مُربَّع تَلبَسُه الأعرابُ، والجمعُ: «بُرَد» بِفتح الراء[٦]، واليَمان: مَنسوبٌ إلى اليَمَن، وألفُه عِوضٌ عن ياءِ النِّسبة، فلا تَجتمِعان.

---

(١) وتُسمى أيضاً (سورة الزلزلة) و(سُورة زلزلت) كما في «جَمال القُرَّاء» للإسنوي.

(٢) الضمير راجعٌ للأمر والشأن، أراد أنَّ كلامَ الرضيِّ في مثل هذه المسائل العقليَّة لا يُحتجُّ به لأنه ليس من أئمَّة المعقول المعوَّل عليهم في ذلك، وإن بلغَ كِتاباه في النحو والتصريف ما بلَغا.

(٣) أي: في الاثنَين.

(٤) هذا الأخير جمعُ أكمام، فهو جمعُ الجَمع.

(٥) هو المسمَّى: «إكمالُ الإعلام في تَثليثِ الكَلام»، وهو مَعروف مُتداوَل.

(٦) وله غير ذلك من الجُموع التي هي أشهَرُ مِن هذا، كـ«بُرُود، وأَبْراد»، إلا أنَّ المحشِّيَ كأنه اقتَصر على ذلك بياناً لِلفَرق بين اللفظَين خشيةَ الالتِباس؛ إذ الفَرق بينهما إنما هو في فتحِ الوسَط وتسكينِه فقط، بخلافِ باقي الجُموع.

حَمْدُ اللهِ ....

دده جونكي ________________________________

(**تُحاك**): تُنسَج، و(**البَنانُ**): أطرافُ الأصابعِ، واحدتُه: «بَنانة»، والمرادُ بِه الأصابعُ.

[مطلب: في الفَرق بين البَيان والتِّبيان]

و(**البَيان**) في الأصل مَصدرٌ مِن «بانَ» بِمعنى تبيَّن وظَهَر، أو اسمٌ مِن «بيَّن» كـ«الكلامِ والسَّلام» مِن «كلَّم وسَلَّم»، يُطلَق على إظهارِ الشَّيء، وعلى ما بِه الإظهارُ، وكذلك «التِّبْيان»، (وهو مَصدَرُ «بَيَّنَ» على الشُّذوذ؛ إذ القياسُ فَتحُ التاء، ولم يَجِئ بِالكسر إلَّا «تِبيان وتِلْقاء»[١]، وقد يُفرَّق بينه وبينَ التِّبيان بأنَّ التِّبيان يَحتوِي على كَدِّ الخاطر وإعمالِ القَلب، وقَريبٌ منه ما قِيل: التِّبْيان بَيانٌ مع دَليل وبُرهان[٢]، فكأنه مبنيٌّ على أنَّ زِيادةَ البِناء لزيادةِ المعنى، وهذا الحُكم أكثرِيٌّ لا كُليٌّ؛ وهو[٣] مَشرُوطٌ ـ بعد كونِ البِناءَين مُشتقَّين من أصلٍ واحد ـ بِاتِّحادهما في النَّوع، فلا يَنتقِضُ بِالصفة المشبَّهة التي تدلُّ على زِيادةِ المعنى ـ وهو الثُّبوتُ والجِبِلِّيَّةُ ـ مع أنه أخصَرُ مِن اسمِ الفاعِل، كـ«حَذِر وحاذِر، وحَسَن وحاسِن»)[٤]، ورُبما يُجابُ بأنَّ «حَذِراً» إنَّما يكونُ أبلَغَ لإلحاقِه في الثُّبوتِ بِالأُمور الجِبلِّيَّة، فجازَ أن يكونَ «حاذِر» أبلَغَ منه لِدَلالته على زِيادةِ الحذَر وإنْ لم يَدُلَّ على لُزُومِه وثباتِه. والمرادُ ههنا[٥]: المنطقُ الفَصِيح المُعرِب عمَّا في الضَّمير.

و(**الأَسنان**): جمعُ سِنٍّ.

[مطلب: في الحَمد والفرقِ بينَه وبين المَدح والشُّكر]

قولُه: (حمدُ الله) لَمَّا أنعَم الله تعالى عليه بِإفاضة نَفسِه الناطِقة المتحلِّيَةِ بِالعُلوم والمعارفِ، التي تأليفُ هذه الرسالة أثرٌ مِن آثارها، وفَيضٌ من أنوارِها، وكان شُكرُ المنعِم واجباً، أردفَ

---

(١) أي: في المشهور، وإلَّا فقد زيدت عليهما ألفاظُ أُخرى بعضُها فصيحٌ صحيح.

(٢) في بعض النُّسَخ المطبوعة والمخطوطة: (ما أظهر مع دليل وبُرهان)، وفي أخرى: (إظهار مع دليل وبرهان)، وما أثبتُّه ـ نقلاً عن نُسختين خطيَّتَين ـ هو الواقِعُ في «كشَّاف اصطلاحات الفُنون» وغيرِه، وهو الموافق لِتَتمةِ المسألة الآتية. ثم إني رأيتُه بعد ذلك في كلامِ حسنٍ الفناري، وعنه يَنقل المحشي بلا رَيب.

(٣) في بعض النُّسخ: (إذ هو)، ولا يَظهر وجهٌ للتعليل؛ إذ الاشتراطُ المذكور لا دخلَ له في كليَّة الحُكم أو أكثريَّتِه عند التأمُّل. نَعم الذي في كلام الفَناري: (إذ هو)، إلا أنَّا فَرَرنا منه ولم نُثبِته لعدم تصريح المحشِّي بالمأخوذ منه، هذا مع قِيام احتمال تَغيير الكلامِ المنقول وإصلاحِه.

(٤) «حاشية المطوَّل» لحسنٍ الفَناري (ص١٤).

(٥) أي: من البَيان.

. . . .

دده جونكي

التَّسميةَ بِحمد الله أداءً لِحَقِّ شيءٍ مِن ذلك، وإلَّا فالتَّوفيقُ بِالحَمد والاقتِدارُ عليه أيضاً مما يَقتضي شُكراً، وهَلُمَّ جرًّا، فلا تَفي بِحقِّه قُوةُ الحامِد.

«الحَمد» هو: الوَصفُ بِالجَميل مُطلقاً؛ سواءٌ كان الجَميلُ اختِيارِيًّا أو غيرَه، على الجَميلِ الاختِياريِّ مُطلقاً؛ إنعاماً كان ذلك الجَميلُ أو غيرَه، على جِهةِ التَّعظيم. **والحاصل**[1]: أنَّ الحمدَ يَقتَضي حامِداً ومحموداً وهو ظاهِرٌ، ويَقتَضي أيضاً محموداً به أعَمَّ مِن أن يكونَ اختِيارِيًّا أو غيرَه[2]، [ومحموداً عليه اختياريًّا][3] وبِه يَمتازُ عن المَدْح[4]، أعمَّ مِن أن يكون إنعاماً أو غيرَه، وبهِ يَمتاز عن الشُّكر[5].

[مطلب: في الحَمد على أُمور غيرِ اختياريَّة ظاهراً]

إنْ قِيل: كيف يَصحُّ قَولُهم: «الحمدُ لله على إرادتِه الكامِلة وقُدرتِه الشَّامِلة»، و«حَمِدتُ زيداً على حسَبه[6] وشَجاعتِه»، و«على عِلْمه وكَرَمه»، و«حَمدتُ اللُّؤلؤةَ على صَفائِها»، مع أنَّ المحمودَ عليه في هَذه الأمثِلة غيرُ اخْتِياري؛ لأنَّ صفاتِه الذاتيَّةَ غيرُ اختِياريٍّ؛ لِكون كلِّ اختِياري حادثاً، وكذا البَواقي غيرُ اختِياريٍّ: أمَّا الحسَبُ فلأنَّه ما يَعُدُّه المرءُ من المفاخِر؛ سواءٌ كان مَفاخرَ نَفسِه أو آبائِه، وهو أعَمُّ مِن أن يكونَ فِعلاً اختِياريًّا أو لا، وأمَّا الشَّجاعةُ والعِلْم والكرَمُ والصَّفْوة[7] فلأنَّ كلَّها مِن قَبِيل الكيفيَّات لا مِن الأَفعال الصادِرةِ بِالاختِيار، **قُلنا**: الجوابُ:

أمَّا عن المِثال الأوَّلِ: فهو أنَّا لا نُسلِّم أنه حمدٌ، بل مَدحٌ كما قال في «لُباب التَّفاسير»[8]:

---

(١) نقلَ هذا الحاصلَ بعضُهم عن المحقِّق خُسرو الرُّومي.

(٢) وقيل: يجبُ كونه اختياريًّا.

(٣) زيادةٌ من النُّسخ الخطيَّة.

(٤) إذ لا يلزمُ أن يكون الممدوحُ عليه اختياريًّا، كما يقال: مدَحتُ اللؤلؤةَ على صفائِها.

(٥) إذ لا بدَّ أن يكون المشكورُ عليه إنعاماً.

(٦) في بعض النسخ: (حسنه)، وهو تصحيف، بِدليل ما سيأتي.

(٧) مصدرُ «صَفَا الشيءُ» كالصَّفاء.

(٨) «لُباب التَّفاسير» لِتاج القُرَّاء مَحمودِ بن حمزةَ بن نَصر، أبي القاسم الكرماني، أحدِ شيوخ الزمخشريِّ على ما قال السيوطي، قال ياقُوت: كان في حُدود الخَمسِمائة، وتُوفي بعدها. اهـ مِن كُتبه أيضاً: «البُرهان في مُتشابه القرآن»، و«النهاية في شرح الغاية» في القِراءات، وله تفسيرٌ آخرُ في مُجلَّدين سَمَّاه «غرائب التفسير وعجائِب التأويل» قال السيوطي في «الإتقان»: ضَمَّنه أقوالاً ذُكِرَت في معاني آياتٍ مُنكرةً لا يَحِلُّ الاعتِماد عليها ولا ذِكرُها إلا لِلتَّحذير منها. اهـ والكلامُ المنقول هنا مذكورٌ مثلُه في هذا التفسير أيضاً (ص٩٦).

سُبْحانه وتَعالى على تَواترِ نَعمائِه الوافِرةِ الظاهرةِ، وتَرادُفِ آلائِه المُتَوافِرة المُتَظافِرة.

دده چونكي

(إنَّ الحمدَ يَختَصُّ بِالفِعل؛ لأنه يَجوز المدحُ على صفاتِ الله تعالى كالقُدْرة والعِلْم، وعلى صِفاتِ فِعلِه كالخَلق والرِّزْق[١]، ولا يَجُوز الحمدُ إلَّا على صفاتِ الفِعل)، ولو سُلِّم أنه حمدٌ فنَقُول: تِلك الصفاتُ إمَّا اختياريَّةٌ كما ذكَره بعضُ المحقِّقين، ومنَع اقتِضاء الاختيار لِلحُدوث بناءً على جَوازِ قصدٍ مُستمِر أزلاً وأبداً، ولا يَتقدَّمُ على الأثَر إلَّا بالذات، أو هي بِمنزلةِ أفعالٍ اختِياريَّة لِإنبائها عن الأفعالِ الاختِياريَّة، أو لِكونِ الذات كافياً فِيها كما يَستَقِلُّ[٢] فاعِلُ الأفعال الاختِياريَّة فيها، أو نَقولُ: إنَّ تِلك الصِّفاتِ مَبدأٌ لِلأفعال الاختِياريَّة، والحَمدُ عليها بِاعتبارِ تِلك الأَفعال، فالمَحمودُ عليه فِعلٌ اختِياريٌّ في المآل.

وأمَّا عن المِثالِ الثّاني: فهو أنَّ الحسَبَ وإنْ كان أعَمَّ مِن أن يكونَ فِعلاً اختياريًّا أو لا، لَكنْ مُتعلَّق الحمدِ بِالحَقيقة هو أَفعالُه الاختِياريَّة[٣] لا كلُّها، اللَّهمَّ إلَّا على التَّغليب، وأنَّ الشَّجاعةَ تُطلَق على الكيفيَّة النَّفسانيَّة التي هي مَبدأُ إلقاءِ النَّفسِ في الحَربِ والمَهالِك، وعلى نَفسِ الإلقاء فيهما، فيُحمَد على الثّاني بِلا تأويلٍ، وعلى الأوَّل بِتأويلِ دَلالتِها على الأفعالِ الجَميلةِ الاختِياريَّة، ومِن هَهنا قِيل: إنَّ الجَميلَ لا يجبُ أن يكونَ نفسُه اختياريًّا، بل كما قد يكونُ نَفسُه اختياريًّا كذلك يَجوزُ أن يكونَ طريقُه وسببُ تحصِيلِه اختياريًّا، كما في العِلْم، وأن يكونَ ثمراتُه وآثارُه اختِياريَّةً كما في الكرَم والشَّجاعة.

وأمَّا عن المِثال الثالِث فإنَّه مِنَ الأمثِلة المَصنُوعة، وليس مِن كَلام العرب العَرْباء.

فاعلَمْ ذلك فإنَّه غايةُ التَّلخِيص في هذا المَقام، الذي تَزِلُّ فيه أَقدامُ الأَقوام.

قولُه: (سُبحانه وتعالى على تَواتُرِ نَعمائِه الزّاهِرة الظاهِرة، وتَرادُفِ آلائِه المُتَوافِرة المُتَظاهِرة) أَقولُ:

[مطلب: في كلمةِ «سُبحانَ» واستِعمالها]

(سُبحانَه) (عَلَمٌ لِلتَّسبِيح مَصدرٍ[٤] «سبَّحه» بمعنَى: نزَّهه تَنزيهاً بَليغاً، مِن «سَبَحَ»: إذا ذهَب

---

(١) بفتح الراء مصدراً، لا بكسرها؛ إذ هو حينئذٍ بمعنى المرزُوق، والكلامُ في صفاتِه تعالى.

(٢) في النُّسخ المخطوطة: (كما يستعمل)، وهو تحريف.

(٣) لعلَّ أصلَ الكلام: (هو بعضُ أفعالِه الاختيارية)، كما جاء في «خُلاصة المعاني» لِلمفتي، وكما يقتَضيه السياق.

(٤) بِالجر على البدليَّة مما قبله وهو «التَّسبيحِ»، ويَجوز فيه غيرُ ذلك ـ كالرفع على الخبرية والنَّصب على الحاليَّة ـ ولكنَّه في جميعِ هذه الحالات راجعٌ لِما ذُكر، ويجوز أن يَعودَ لِلمُفسَّر وهو «سبحانَه»، فيكونُ المعنى حينئذٍ أنه اسمُ مَصدر لا مَصدر.

. . . .

دده جونكي

وبُعْد؛ لأنك أبعدتَ مَن سبَّحتَه عمَّا نزَّهتَه عنه، أو مِن «السَّبْح» بمعنى الفَراغ من الشُّغل، كأنَّك جعَلتَه فارغاً عنه. ولَمَّا قُصِد أن يكونَ لِتَنزِيهِ الله تعالى لفظٌ بِرَأسه مخصُوصٌ بِه، جُعِلَ بِمعنى التَّنزيه البَلِيغ مِن جَميعِ القَبائِح، لازِمَ الإضافةِ إليه تَعالى بحيثُ لا يُقطَع عَنها في اللُّغة الفَصِيحةِ)[١]، وقَولُ العلَّامة في «الكشَّاف» و«المفصَّل» يَدلُّ على أنه عَلَمٌ سَواءٌ أُضِيف أم لا، وأنه غيرُ مُنصَرِفٍ لِلألف والنُّون مع العَلَمِيَّة، وزَعَم ابنُ الحاجب ومُوافِقُوه أنه إذا استُعمِل مُضافاً لا يكون عَلَماً بل اسمَ المَصدَر؛ إذِ الأَعلامُ لا تُضافُ، وإذا أُفرِدَ عن الإضافة كان عَلَماً غيرَ مُنصَرِف.

(وقد يُستعمَلُ هذا اللَّفظ عِند التعجُّب، والسِّرُّ فيه أنَّ التَّنزيه البَليغ يَستلزمُ التَّعجُّبَ مِن بُعد ما نُزِّه عنه مِن المُنزَّه، فكأنَّه قِيل: ما أبعدَه مِن هَذا! ثم استُعمِل عِند كل تعجُّبٍ مِن شيء؛ فتارةً يُقصَدُ به التَّنزيهُ البليغُ أصالةً والتعجُّبُ تَبَعاً، كما في قَولِه تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١]، وتارةً يُقصَد به التَّعجبُ ويُجعَلُ التَّنزيهُ ذَريعةً له، كما في قولِه تعالى: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]؛ إذ المَقصودُ التعجُّب مِن عِظَم أمرِ الإفْك.

وانتِصابُه بِفِعل مُضمَر مَتروكٍ إظهارُه، تَقديرُه: أُسبِّحُ الله سُبْحانَه، ثم نُزِّلَ مَنزلةَ الفِعل وسَدَّ مَسَدَّه، ودلَّ على التَّنزيه البَليغِ مِن جَمِيع القَبائِح التي يُضيفُها إليه أَعداءُ اللهِ)[٢].

(تَعالى) أي: تَبارَكَ وتَعاظَم[٣].

[فائدةٌ: في إتباع اسمِ الله واسمِ الرَّسول بما يدلُّ على التَّعظيم]

وههنا **فائِدةٌ جليلةٌ**، وهي: أنه إذا كُتِب اسمُ الله تعالى أُتبِع بالتَّعظِيم كـ«عزَّ وجلَّ»، ونحوِه، ويُحافِظ[٤] على كَتْبِه[٥] الصَّلاةَ والسلامَ على رَسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولا يَسأَم مِن

---

(١) أفاده الفَناري في «حواشي المطول» (ص٣٤).

(٢) انظر: الموضعَ المذكورَ في التعليق السابِق.

(٣) كُتِبت هذه الجملةُ في جميع النُّسخ التي اطَّلعتُ عليها متَّصلةً بما قبلها على أنها تابعةٌ لها هكذا: (. . . مِن جَميع القَبائح التي يُضيفُها إليه أعداءُ الله تَعالى أي تَبارك وتعاظم)، ووجُود «أي» التفسيريَّة يدلُّ على أنها مقطوعةٌ عنها على نحوِ ما فعَلنا، وفيه موافقَةٌ لِصنيع المُحشِّي في هذه المقدمةِ من اقتطاعِ كلماتِها وتفسيرِها مُنفردةً كلمةً إثرَ أُخرى، والله أعلَم.

(٤) فاعلُه الكاتب المفهوم من السياق، ونظيرُه: «ولا يَسرِق حين يَسرِق وهو مُؤمن».

(٥) مصدرٌ أُضيف لفاعلِه، أي: كِتابتِه.

. . . .

دده جونكي

تَكرارِه، وإن لم يَكُنْ في الأَصلِ[١]، ومَن غفَل عن ذلك حُرِمَ حَظًّا عظيماً، ويُصلِّي بِلسانه كُلَّما كَتَبَه أيضاً، وكذلك التَّرضِّي والترحُّم على الصَّحابة والعُلماء، ويُكرَهُ الاقتِصارُ على الصَّلاة دُونَ السَّلام وبِالعَكس، ويُكرَه الرَّمزُ بِالصلاة والتَّرضي في الكِتابة[٢]، بل يُكتَب ذلك بِكماله، وأمَّا تَقطِيعُ المُصنِّفِين الحَديثَ في الاحتِجاجاتِ فإلى الجَواز أقرَبُ، وقد فَعَله مالِكٌ والبُخاريُّ رحمهما الله تعالى ومَن لا يُحصَى مِن الأئمَّة، وقال ابنُ الصَّلاح[٣]: هو لا يَخلُو مِن كراهةٍ[٤]، ويُعلَم منه أنَّ تقطِيعَ الآية لِلاحتِجاج أشدُّ كَراهةً.

(**التَّواتُر**): التَّتابُع، مِن قَولهم: «تواتَرتِ الكُتبُ»[٥]، أي: جاءت بَعضُها في أثرِ بعضٍ مِن غيرِ أن يَنقَطِع[٦].

وفي (**النَّعماء**) لُغتانِ: فتحُ النُّون وضمُّها، فإن فَتحتَ النُّونَ مَددتَه كما هو في الرِّسالةِ[٧]، وإن ضَمَمْتَ قَصَرتَه وقُلتَ: «نُعْمَى».

(**الزاخِرة**): الكَثيرة.

(**التَّرادُف**): التَّتابُع.

و(**الآلاء**): جمع «أَلًى» بِالفتح والكسرِ[٨]، وهما ـ أي: الآلاءُ والنَّعماء[٩] ـ مُترادِفان لُغةً، وقِيل: الآلاءُ هي النِّعَم الظاهِرة، والنَّعْماء الباطِنة.

(**المتوافِر**) المتكثِّر، مِن قَولِهم: «هم مُتوافِرُون» أي: هم كَثِيرون، تَوفَّر وتَوافَر يَجِيئانِ بِمعنًى؛ أو التامُّ، مِن الوُفُور بمعنى التَّمام.

---

(١) أي: المنقولِ منه، ككتاب الشيخ مثلاً.

(٢) كأن يكتب (صلعم) أو (ص) و(ض).

(٣) عُثمان بن عبد الرحمن، أبو عَمرٍو تقيُّ الدين، المَعرُوفُ بابنِ الصلاح، عالِم في الحديث والفِقه والتَّفسير وأسماء الرجال، له مُصنَّفات كثيرة منها: «مَعرفة أنواع عُلوم الحديث» ويُعرَف بـ«مُقدمة ابن الصلاح»، و«الأمالي» و«الفَتاوى». تُوفي سنةَ (٦٤٣هـ).

(٤) خالَفه الإمام النووي في «التَّقريب» فقال: ما أَظنُّه يُوافَق عليه.

(٥) هكذا قال أهل اللغةِ أيضاً.

(٦) بالياء التَّحتانية، أي: مجيئُها مثلاً، ولو قال: (تنقطع) بالفَوقانية ـ كما في كُتب اللُّغة ـ لكان أَولى.

(٧) أي: في هذا الشَّرح.

(٨) أي: لِلهمزة.

(٩) فيه أنَّ «الآلاء» جمعٌ و«النَّعماء» مفردٌ، فمُقابلة أحدهما بالآخَر ليست بِذاك.

ثم الصَّلاةُ على نَبيِّه محمَّدٍ المبعوثِ مِن ....

دده جونكي

(المتطافِرَة[١]) السَّريعة، مِن «طَفَر بالطاء المهمَلة يَطفِرُ»: إذا وثَب[٢].

[مطلب: يُعرَف منه «ثُمَّ» واستعمالاته]

قولُه: (ثم الصلاةُ على نبيِّه) «ثم» لِلتَّرتيب مع التَّراخي، وهو مُختَصٌّ بِعطفِ المُفرد على المفرد دُون الجُملةِ على الجُملة، صرَّح بِه الإمام المَرزُوقي[٣]، وقد يَجيءُ «ثُمَّ» لِمجرَّد الاستِبعاد كقَولِه تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [النحل: ٨٣]؛ فإنَّ الإنكار مُستبعَدٌ جدًّا بعد المعرِفة، وقد يُجعَلُ تَغايُر البحثَين والكَلامَين بِمنزلةِ التَّراخي في الزَّمان، فيُستعمَلُ له لفظُ «ثُم»، ذكَره في «حاشِيَة الضَّوء»[٤]، وقد يَجيء لِلتَّنبيه على أنه يَنبَغي أن يَتَّئِدَ[٥] السامعُ في تَحقيقِ ما تقدَّم حتى يَصِيرَ على ثِقة وطُمَأنينةٍ، ذكَرَه في «حواشي الكشَّاف»، وقد تَجيءُ فَصيحةً كما قِيل في قولِ «المفتاح»: (ثم يَتفرَّع) ـ في حالةِ الموصولِ[٦] ـ لإفصاحِها عن مَحذُوف، أي: فيَحصلُ الإيماءُ ثم يَتفرَّع، وقد يَجيء لِمجرَّد الترقِّي كقَولِه[٧]: [الخفيف]

إنَّ مَـــن ســـادَ ثُـــم ســـادَ أَبُـــوهُ ثُـــمَّ قـــد ســـادَ قَـــبـــل ذلـــك جَـــدُّهْ

فإنَّ المقصودَ ههنا إظهارُ التَّرقي بِذِكر دَرَجات فَضيلة المَمدُوح؛ مِن سِيادة نَفسِه وسِيادةِ أبيهِ

---

(١) اطَّلعتُ على بضعةَ عشرَ مخطوطاً لشرح السَّعد فإذا في ثُلثيها: (المتظاهرة)، وفي الثُّلُث الباقي: (المتظافرة)، وعلى الأول كلامُ الناصر اللَّقاني وغيره، و(تَطافَر) الذي ذكَره المحشِّي ههنا لم أرَه في شيءٍ من النُّسخ ولا سمعتُ به في كلامِ العرب، ووُجُود الثلاثيِّ وهو «طَفَر» لا يَكفي لإثباتِه، فليُنظر!

(٢) ذكَر مثلَ هذا ابنُ هلالٍ في «التطريف»، وفيه ما مرَّ.

(٣) هو أبو عَلي أحمدُ بن محمَّد المَرزوقي، عالِم بِالأدب مِن أهلِ أَصبهانَ، كان غايةً في الذَّكاء والفِطنة وإقامةِ الحُجَج، وتَصانِيفُه لا مَزيد على حُسنِها، منها: «الأزمِنة والأمكنة»، و«شرح دِيوان الحماسة»، و«شَرح المُفضَّليات»، و«الأمالي». تُوفي سنةَ (٤٢١هـ). وقد ذُكر ما في كلامِ المُحشِّي في «شَرح الحماسة» عند قَول جعفرِ بنِ عُلْبة الحارِثي:

لا يَـكـشِـفُ الـغَـمَّـاءَ إلا ابـنُ حُـرَّةٍ يَـرى غَـمَـراتِ الـموتِ ثـم يَـزُورُهـا

(٤) «أبكار الأفكار على ضوء المصباح للمطرزي» لقاضي بلاط المتوفى سنة (٨٥٣هـ).

(٥) أي: يتريَّث ويَتأنَّى. وفي أكثر النُّسخ: (يستبد) والظاهر أنها تحريف.

(٦) عبارتُه في الباب المذكور: أو أن تُومِئَ بِذلك إلى وجهِ بِناء الخبر الذي تَبنِيه عليه، فتَقول: الذين آمنُوا لهم دَرجاتُ النَّعيم، والذين كفرُوا لَهم دَركاتُ الجَحيم. ثم يَتفرَّع على هذا اعتِباراتٌ لَطيفة . . . إلخ.

(٧) هو أبو نُواس، ورِواية العجُز في «دِيوانه»:

قـــبـــلـــه ثـــم قـــبـــل ذَلـــك جَـــدُّه

دده جونكي

وسِيادةِ جدِّه؛ فبَدأ بالأخصِّ ثم الأخصِّ. وقد تَجيء لِلتَّرتيب في الإخبارِ[(١)] كما يُقالُ: «بلَغني ما صنَعتَ اليومَ، ثُمَّ ما صنَعتَ أمسِ أعجَبُ»، يُراد: ثم أُخبِرُك أنَّ الذي صنَعتَ أمسِ أعجَبُ. وقد تَجيء لمجرَّد استِفتاحِ الكَلام، ذكَره في «شَرح المشارِق»[(٢)]، وقد تَجيءُ زائدةً، أثبتَه الأخفشُ[(٣)] والكوفِيُّون[(٤)].

ولَمَّا كان كلُّ سَعادةٍ دينيَّةٍ أو دُنيويَّة عاجلةٍ أو آجِلةٍ واصلةً إلينا بِوَسيلة النَّبي ﷺ، وقد أمرَ الله تعالى بأنْ يُصلَّى عليه حيثُ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، أَخَذ في الصَّلاة عليه ﷺ.

[مطلب: في بَيان معنَى الصَّلاة لغةً وشرعاً]

الصَّلاةُ لُغة: الدُّعاء، وأُبقِي عليه فيما صَدَر عن الملائِكة والمؤمنِين لِلمُؤمِنين، وأمَّا الصلاةُ مِن الله على عِبادِه فقِيل: هي بمعنَى الرَّحمة مُراداً بها الإنعامُ، وقِيل: هي أيضاً بِمعنى الدُّعاء، فمَعنَى «يُصلِّي عليهِم»[(٥)]: يَدعُو ذاتَه لإيصالِ الخيرِ إليهم، فصَلاتُه تعالى على النَّبي ﷺ تَعظيمُ شأنِه في الدُّنيا، بِإعلاء ذِكرِه، وإظهارِ دَعوَتِه، وإبقاءِ شريعتِه، وفي الآخِرة بِتَشفيعِه في أُمَّتِه، وتَضعيفِ[(٦)] أجرِه ومَثُوبتِه، وقِيل: هي مُشترَكةٌ بين الرَّحمة مِن الله والدُّعاءِ مِن عِبادِه والاستِغفارِ مِن مَلائكتِه.

وشَرعاً: الأركانُ المخصُوصةُ، ولَكنَّ المذكورَ في «الكشَّاف» في أوَّلِ سُورة البقرةِ أنَّ الصلاةَ حَقيقَتُها: تَحريكُ الصَّلَوَين[(٧)]، سُمِّيَت الأركانُ بها لِتَحريك الصَّلَوَين فيها، ثم سُمي

---

(١) بِكسر الهمزة مصدر «أخبَر»، أو بفتحها جمع «خَبَر».

(٢) تقدَّم بيانُ حالِه وذكرُ مصنِّفه وهو أكملُ الدين البابرتي.

(٣) هو سَعيد بن مَسعدةَ، أبو الحَسَن الأخفشُ الأوسَط، أحدُ الأخافش الثلاثةِ المَشهورين، وهو المرادُ عند إطلاق «الأخفش» في النحو، قرأَ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه، كان لُغويًّا ونَحويًّا بارعاً مُعظماً عند البصريِّين والكوفيِّين. له «شرح كتاب سيبويه» و«مَعاني القرآن» وغيرُهما. مات سنةَ (٢١٥هـ).

(٤) وحَملُوا على ذلك قولَه تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ﴾، جَعلُوا: ﴿تَابَ عَلَيۡهِمۡ﴾ هو الجوابَ، و﴿ثُمَّ﴾ زائِدةً.

(٥) كذا في النُّسخ، ولا دليلَ على أنه أرادَ التلاوة، مع أنه لو أتى بما في الآية وهي قولُه: ﴿يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ﴾ لكان أحسنَ.

(٦) أي: مُضاعفةِ.

(٧) تثنيةُ «صَلاً» وهو أولُ مَوصل الفَخِذين من الإنسان، ومُكتنِفا الذَّنَب من الناقة وغيرها.

. . . .

دده جونكي

الدُّعاءُ صَلاةً تَشبيهاً لِلداعي بِالمصلِّي في تَخشُّعه، فتكونُ الصلاةُ في الدُّعاء استِعارةً، وفي الأركانِ حَقيقةً أو مجازاً مُرسلاً. وأمَّا ما قِيل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ فمَحمولٌ على أنَّ المراد به معنًى مَجازيٌّ أعمُّ مِن المعنى الحَقيقي، وهو إيصالُ النَّفعِ، والإيصالُ واحِدٌ والاختِلافُ في طَريقِه.

وقال بعضُ الأفاضِل: الصلاةُ في الاصطِلاح تُطلَق على عَشرةِ مَعانٍ، وعِند أهلِ المَعرِفة على أربعةِ مَعانٍ، وأَحال مَعرفتَها إلى التَّحقِيق.

لا يُقالُ: الدعاءُ إذا استُعمِلَ بِكلمة «على» يَكون لِلمَضرَّة؛ **لأنَّا نَقول**: ذلك لا يَقتَضي أن يكونَ لفظُ الصلاةِ إذا استُعمِل بهذه الكلمة لِلمَضرَّة، كيف وقد قال النَّبي ﷺ: «**اللَّهمَّ صَلِّ على آلِ أبي أَوفَى**»[1]؟

[مُهمة: لِلصلاة على النبيِّ فائِدتان]

فإن قِيل: إنَّ النَّبي ﷺ مَغفورٌ[2] ومَعصُومٌ، فما الفائدةُ في الصَّلاةِ عليه؟ **قُلنا**: فيها فائِدَتان: **إحداهما**: راجعةٌ إلى المصلِّي كما يَدلُّ عليها قولُه ﷺ: «**مَن صلَّى عليَّ مرَّةً فقد صلَّى الله تَعالى عليه عَشرَ مرَّات**»[3]، **الثانيةُ**: راجعةٌ إلى النَّبيِّ ﷺ، فإنَّ الدَّرجات غيرُ مُتناهِية، فتَزيدُ درجتُه ﷺ بِالصلاة.

[مُهمة: في الصَّلاة على غيرِ الأَنبِياء]

اعلَم أنَّ الصلاةَ على غيرِ الأنبِياء جائزةٌ على سَبِيل التَّبَع؛ أمَّا بالأَصالةِ فمَكروهٌ، قِيل: كراهةَ[4] تَحريم، وقِيل: تَنزيه، ولكن القِياس يُجَوِّزُ ذلك على كلِّ مُؤمنٍ، بِدَلِيل قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ . .﴾ [الأحزاب: ٤٣] الآيةَ، وبِدَليل ما ذُكر مِن قولِه ﷺ: «**اللهمَّ صلِّ على آل أبي أَوفى**»، إلَّا أنَّ العُلماء كَرِهُوا إفرادَ غيرِ الأَنبياء بِذلك؛ لأنَّ ذلك صارَ شِعارَ الأنبِياءِ،

---

(١) أخرجه البُخاري (١٤٩٧) ومسلم (٢٤٩٢) من حديث عبد الله بن أبي أَوفى.

(٢) أي: له.

(٣) جزءٌ من حديث أخرجه مُسلم (٨٤٩) بنحوه عن أبي هُريرة ﷺ.

(٤) في بعض النُّسخ: (كراهتُه)، على أنه مبتدأ خبرُه ما بعده.

. . . .

دده جونكي

ولأنه يُؤدِّي إلى الإيهامِ بِالرَّفض، وقد يُقالُ: الصلاةُ بمعنى التَّعظيم لا تُقالُ لِغَيره ﷺ، وبِمعنَى الدعاء تُقال، وإنَّ لِصاحب الحقِّ أن يَتبرَّع حَقَّه[١] لِمَن يَشاءُ[٢].

وبِالجُملةِ: إنَّ لَفظَةَ «الصَّلاة» في لِسانِ السَّلَف مخصُوصةٌ بِالأنبياء، وإنْ كان بِمعنَى الرَّحمة والدُّعاء بالرحمةِ جائِز لِكلِّ مُسلِم، كما يُقالُ: «قال الله عزَّ وجل»، ولا يُقال: «قال النبيُّ عزَّ وجلَّ»، وإنْ كان عزيزاً جَليلاً عِند الله تعالى[٣].

وأمَّا السَّلامُ الذي بمعنَى الصلاةِ فلا يُستعمَلُ في الغائِب، فلا يُفرَد به غير الأنبياء، فلا يُقال: «عليٌّ عليه السَّلام»، وسواءٌ هذا في الأحياءِ والأمواتِ. هذا عِند البَعضِ، وعِند البَعض الآخَرِ يَجُوز؛ وأمَّا الحاضِرُ فيُخاطَب بِه، ولكنْ يُستَحبُّ الترضِّي لِلصَّحابة والترحُّمُ لِلتابِعين ومَن بَعدَهم مِن العُلماء والعُبَّاد وسائرِ الأخيارِ. وقِيل: هل يَجُوز عكسُه أم لا؟ قال بعضُ العُلماء: لا يَجوزُ؛ لأنَّ الترضِّيَ مخصُوصٌ بِالصَّحابة، وذكَر الطِّيبي في تَفسير سُورة الأحزابِ مِن «شرح الكشَّاف»: وما قالَه بعضُ العُلماء مِن أنَّ قولَه: «رضي الله عنه» مخصُوصٌ بالصَّحابة، ويُقالُ في غيرهِم: «رَحمه الله»، فليس كما قالَ، بَل الصحيحُ الذي عليه الجُمهورُ استِحبابُه، ودَلائلُه أكثرُ مِن أنْ تُحصَى، وذَكر في «المُحيط» و«الذَّخيرة»[٤] أنَّ عِند ذِكرِ الصَّحابة لا يُقالُ لهم: «رَحِمهم الله»؛ لأنَّ في ذِكر الرَّحمة نَوعَ ظَنٍّ بِتَقصِيرهم، فإنَّ أحداً لا يَستَحقُّ الرحمةَ إلَّا بإتيانِ ما يُلامُ عليه، والغُفرانُ عِند تَوهُّم العِصيانِ، ونحنُ أُمِرنا بِتَوقِيرهم وتَعظيمِهم[٥]، قال صاحبُ «الفَتاوى الصوفيَّة»[٦]: ولِهذا ذَكَر الأئمةُ في كُتبِهم عِند ذِكر الأساتِذة . . . .

---

(١) كذا في أكثرِ النُّسخ، مع أنَّ تَعديةَ «تبرَّع» إنما تكونُ بالباء كما هو مَعروف في أيامِنا هذه. وفي بعضِها: (ينتزع) والظاهرُ أنها تحريف.

(٢) أي: فلا يَرد ما في الحديث.

(٣) أسقَط بعضُ المؤلِّفين الظرفَ من كلامِه وأطلَق بِقَصد التَّعميم، ولعله أولى.

(٤) «ذَخيرة الفتاوى» المشهورةُ بـ«الذَّخيرة البُرهانية»، للإمام بُرهان الدين محمود بن أحمد ابن مازَه البُخاري المتوفى سنةَ (٦١٦)، اختَصرها من كتابه المشهور بـ«المُحيط البرهاني»، كِلاهما مَقبولان عند العُلماء. «كَشف الظنون».

(٥) بعده في «المحيط»: هكذا ذَكر شيخ الإسلام خواهر زاده، وشمسُ الأئمة السَّرخسي ذَكر بأنه لا بأس به؛ لأنَّ الأثر وَرَد به من طريق أبي هريرة وابنِ عباس ﷺ، ولا عيبَ على مَن اتَّبع الأثر، ولأنَّ أحداً لا يَستغنِي عن رَحمة الله. اهـ

(٦) في «كشف الظُّنون»: «الفَتاوى الصوفية في طريق البهائية» لِفَضل الله محمد بن أيوب، المُنتسِب إلى ماجو، المتوفَّى =

. . . .

دده جونكي

والفُقَراءِ[١] وعِند ذِكر المَشايخ «رَضيَ الله تعالى عَنهم»[٢] لِتَعظِيمِهم وتَوقِيرهم.

وأمَّا إذا ذُكر مَن اختُلِف في نُبوَّتِه كلُقمانَ وذِي القَرنَين، فقال بعضُ العُلماء: لا يَجوزُ الصلاةُ عليه إلَّا بِالتَّبعيَّة، بِأنْ يُقالَ: صلَّى الله على الأنبِياء وعليهم وسَلَّم، وقال النَّوويُّ: لا بأسَ بأن يُقالَ: لُقمانُ أو ذُو القَرنَين صلى الله عليه، والأصَحُّ عِندي[٣] أن لا يجوزَ؛ لأنَّ هذا مَرتَبةُ الأنبِياء، ولم يَثبُت نُبوَّتُهما بعدُ حتى تَجوزَ الصلاةُ عَليهما.

[مطلب: في اشتِقاق لفظ «النَّبي» ومَعناه]

«النبيُّ»: «فَعِيل» بمعنَى فاعِل مِن النَّبأ، وهو الإخبارُ[٤]، يُقالُ: «نَبأَ، ونَبَّأَ، وأَنْبَأ» أي: أَخبَر، وجَمعُه «نُبَآءُ» كعُلَماء، ويُجمع أيضاً على «الأَنبِياء»، وتَصغيرُه: «نُبَيِّئٌ» على وَزنِ: «نُبَيِّعٍ»[٥]، ذكَرَه الجَوهَري، و«نُبَيٌّ» نَصَّ عليه سِيبويه واقتضَته القاعِدةُ[٦]، أو بمعنَى مَفعُولٍ ....

= سنة (٦٦٦)، قال المولى بركلي: ليست من الكُتب المعتبرة، فلا يَجوز العمل بما فيها، إلا إذا عُلِم مُوافقتُها لِلأصول. اهـ

(١) كذا في جميع النُّسخ، والذي في «مُتمِّمات التعريفات»: (ولِهذا ذكر الأئمةُ في كتبهم عند ذِكر الأساتِذة الغُفران)، ولم يتيسَّر لي الاطِّلاعُ على «الفتاوى الصوفية»، إلا أني اطَّلعتُ على اختصارِها للحِصكفي وفيها: في «الشفا» للقاضي: يَجب تَخصيصُ النَّبي ﷺ وسائرِ الأنبياءِ بِالصَّلاة والسلام، لا لِغيرهم إلا تَبَعاً، ولِغَيرهم بِالغُفران والرِّضا، قال جامِعُه: كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ ... إلخ كلامِه.

(٢) الجملةُ مفعول «ذكر»؛ لإرادةِ لفظِها، وليست اعتراضيةً دعائيَّة.

(٣) الأظهرُ أنَّ هذا من جُملة المَحكي، فالترجيحُ ليس له.

(٤) عبارة الفَناري: (من النَّبْأ بِسكون الباء وهو الإخبار). اهـ، ولو قال المحشِّي ههنا ـ بعد إسقاط قيد السكون ـ: (وهو الخبرُ) لكان أحسنَ؛ لأن النبأَ محرَّكاً أشهر، فأخذُه في التفسير أَولى.

(٥) بِالنون في أوَّله؛ إذ المقصود الإتيانُ باللفظ الموزون مع إبدال همزتِه ـ لخفائها ـ عيناً على ما هي عادتُهم، ووَقع في النُّسخ المطبوعة: (تبيع) بالتاء المثناة من فوق، وهو تحريف لا أكثرُ.

(٦) أمَّا نصُّ سيبويه فهو قَوله: (فأمَّا النَّبيُّ فإنَّ العربَ قد اختلَفت فيه: فمَن قال: «النُّبَآءُ» قال: كان مُسيلِمةُ نُبَيِّئَ سَوءٍ، وتَقديرها: نُبَيِّعٌ ... لأنه مِمَّا لا يَلزم، ومَن قال: «أَنبِياء» قال: نُبَيُّ سَوءٍ ... وذلك لأنَّهم أَلزمُوا الياءَ). اهـ، وحاصلُه: أنَّ مَن لَزِمَ الهمزَ في الجَمع لَزِمَه في التصغير، ومَن تَرك الهمزَ في الجمع تَرَكه في التَّصغير، ومِن ثَمَّ اعتُرِض على الجوهريِّ في اقتِصاره على «نُبَيِّئ» المهموز، وحينئذٍ نقول: إن عاد الضَّميران في قول المحشِّي: (نَصَّ عليه سِيبويه واقتضَته القاعِدةُ) على المذكورِ وهو الوَجهان صحَّ كلامُه، وإن عادَا على الوجهِ الثاني فقط وهو «نُبَيٌّ» ـ وهو المتبادرُ من كلامِه والسياقُ يُنادِي عليه ـ فليس كذلك، فافهَم!

. . . .

دده جونكي

أو فاعِل[١] من النَّبوَة بمعنَى الرَّفعِ[٢]، على معنَى أنه مُشرَّف على سائِر الخَلق، أو الارتِفاعِ[٣]، ومنه يُقالُ: «تَنَبَّى فُلانٌ»: إذا ارتفَع وعَلَا، وقِيل: مِن النَّبِيِّ وهو الطَّرِيق)[٤]، ومنه يُقالُ: الرُّسُل[٥] عن الله أنبياءُ لِكونهم طُرُقَ الهدايةِ إليه تَعالى.

[مطلب: في تَعريفِ النبيِّ والفَرقِ بينه وبين الرَّسول]

(والنَّبيُّ: إنسانٌ بَعَثه اللهُ تعالى إلى الخَلْق لِتَبليغِ ما أَوْحاه إليه، وعلى هذا لا يَشمَلُ مَن أُوحِيَ إليه ما يَحتاجُ إليه لِكَماله في نَفسِه، مِن غير أن يَكونَ مَبعوثاً إلى غيره، كما قِيلَ في زَيدِ بن عمرِو بنِ نُفَيل، اللَّهمَّ إلَّا أن يُتكلَّفَ، والرسولُ قد يُستعمَلُ مُرادفاً له، وقد يُخَصُّ بِمَن هو صاحِبُ كتابٍ أو شَريعة)، ذكَره في «شرح العَقائد العَضديَّة»[٦]، وقِيل: الرسولُ هو الذي أُنزل عليه كتابٌ، أو أُمِرَ بحكمٍ لم يكُن قبلَه وإن لم يُنزَّل عليه كِتابٌ، أو نَزل عليه جبريلُ ﵇ وأمرَهُ بِالتَّبليغ، والنَّبيُّ غيرُ الرَّسول مَن سَمع صَوتاً، أو قِيل له في المَنام: إنك نَبيٌّ، فبلَّغ الدعوةَ وأُعطِي المعجِزةَ، أو مَن لا كتابَ معه، ولا يَرِدُ لزومُ كونِ آحادِ الناس نبيًّا؛ لأنَّ المراد نَبيٌّ لا كتابَ معه، وفيه تأمُّلٌ؛ نَعم، يَلزمُ أن يكونَ مَن يَحكُم مِن الأنبياء بِدُون كتاب ولا مُتابعةِ مَن قَبله خارجاً عن النَّبي والرَّسول معاً، إلَّا أن يَبِينَ أنْ لا وُجودَ لِمثلِه، ودُونَه خَرْطُ القَتاد[٧].

ولم نَكتَفِ بما قبل قَولِه: (أو أُنزل عليه... إلخ) كما اكتَفى القاضِي في سُورةِ الحَج

---

(١) قوله: (أو فاعل) زائدٌ على كلام حسنٍ الفناري كقَوله الآتي: (أو الارتفاع).

(٢) عبارة غيره: (بمعنى الرِّفْعة)، والذي في كُتب اللغة أن النَّبْوة هي المكان المرتَفِع، وهي عبارةُ الفناري الذي قال: ما ارتَفع من الأرض.

(٣) معطوفٌ على «الرفع»، وراجعٌ إلى المعنى الثاني من مَعنيَي «فَعِيل»، أعني الذي بمعنَى فاعل. والحاصلُ أن «النبيَّ» فَعِيل بمعنى فاعِل من النَّبأ، أو بمعنى فاعِل أو مفعولٍ من النُّبوةِ. ويجوز أن يكونَ بمعنى مَفعولٍ أيضاً من المعنى الأولِ وهو النَّبأ، أي: مُخبَرٌ عن الله تعالى، وفيه من المَدح ما في الأوجُه الأُخرى؛ لأنه مقامٌ لا يَنالُه إلَّا صفوةُ الصَّفوة، فذِكرُه مع تلك الاحتِمالات أحسَنُ.

(٤) انظر: «حاشية المطول» لحسن چلبي.

(٥) في بعضِ النُّسخ: (لِلرسل).

(٦) لِلجَلال الدَّواني.

(٧) الخَرْطُ: قَشْرُكَ الوَرَقَ عن الشجرة اجتِذاباً بِكَفِّك، والقَتادُ: شَجرٌ له شَوك أمثالُ الإبر. يُضرَب لِلأمر دُونَه مانعٌ. «مجمع الأمثال».

. . . .

دده جونكي

بِاشتِراطِ الشَّريعة المجدّدةِ في الرَّسول؛ لأنه نَفسَه صَرَّح في سُورةِ مريمَ أن بَني إبراهيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كانُوا على شَريعتِه، مع أنَّ إسماعيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَسولٌ بِصَريحِ النَّص، وقد يُرادُ القَدرُ المُشترَك بَينَهما، وهو المُرسَلُ مِن عِند الله لِدَعوةِ عِباده، كان صاحبَ شريعةٍ أم لا، قِيل: وعليه وَرَدَ قَولُه عليه الصلاة والسلام: «الإيمانُ أنْ تُؤمِنَ بِالله . . .» الحديثَ[1]؛ لِوُجوب الإيمان بِالأنبِياء عليهم الصَّلاة والسلام مُطلَقاً، ويَحتمل أن يكونَ الاكتِفاءُ بِالرُّسُل عليهم الصلاةُ والسلامُ لأنَّ الأنبياءَ تابِعُونَ لهم مُتمَسِّكون بِشَرائِعِهم، فكان الإيمانُ بِهم إيماناً بِالأنبياء وتَصدِيقاً لهم.

بقي ههُنا شيءٌ، وهو أنَّ ظاهرَ كلامِ «الكشَّاف» في سُورة الحجِّ مُشعِرٌ بأنَّ الرسولَ مَشرُوط بِكونه صاحبَ كتابٍ، والنَّبيَّ بِعَدمه، وظاهرُ كلامِهِ في سُورة مَريم مُشعِرٌ بأنَّ النبيَّ أعمُّ.

فإن قِيلَ: إنَّ عددَ الرُّسلِ ثَلاثُمائةٍ وثلاثةَ عشرَ، وعَددَ الكُتب مائةٌ وأَربعةٌ، فالأربعةُ مِنها: الزَّبورُ لِداودَ، والتَّوراةُ لِموسى، والإنجيلُ لِعيسى، والفُرقانُ لمحمدٍ عليه الصلاة والسلام، والمائةُ منها عَشرةٌ لآدمَ، وخَمسونَ لِشيث، وثلاثونَ لإدريسَ، وعَشرةٌ لإبراهيمَ، فلا يَصحُّ الاشتراطُ، **أُجيب** بأنَّه يَحتملُ أن يُشترَطَ مع الرسولِ كتابٌ؛ سَواءٌ نَزَل عليه أو لا، ويَحتَمل أن يَتكرَّرَ نُزولُ بعضِ الكُتب كما في الفاتِحة، وبِهذا يَندَفعُ اعتراضُ علاءِ الدِّين السُّهرَوَرْدِيِّ[2] على صاحِبِ «الكشَّاف» في «شَرح الإرشادِ»[3] أنَّ كثيراً مِن الرُّسل كإسماعيلَ وإلياسَ ويُونسَ ولُوط لم يَكونُوا ذَوِي كِتاب.

قال الثَّعلبِي[4]: والمذكورُون في القُرآنِ بِاسمِ العَلَم ثَمانيةٌ وعِشرون نبيًّا.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩٧).

(٢) عليُّ بن مُحمد بنِ مَسعود البِسطامِي، علاءُ الدِّين والمِلَّة، المَعروف بـ(مُصَنِّفَك)، باحِث، له مُصنَّفات عربيَّة وفارسية، أكثَرُها حَواشٍ وشُرُوح. وُلِد بِخُراسان ونَشأ في هَراةَ، ثم انتَقل إلى قُونية مُعلِّماً، فالآستانة، وتُوفي بها. وهو مِن سُلالة فَخرِ الدين الرازيِّ، لُقِّبَ بـ(مصنفك) لاشتِغاله بِالتأليف مِن صِغَرِه، والكاف فارسيَّة لِلتصغير. مِن كُتُبه «شرح الإرشاد»، و«شرح المِصباح» في النَّحو، و«شرح آداب البَحث»، و«حاشية على المُطوَّل»، و«شرح الهِداية» لِلمرغيناني، و«حاشية على الكشَّاف». تُوفي سنةَ (٨٧٥هـ).

(٣) هو شَرح لِكتاب الشارح التَّفتازاني المسمَّى «إرشادُ الهادي» في النَّحو ـ وهو متنٌ لَطيف جامِع على غِرار «الكافية» ـ قال في «كشف الظُّنون»: ألَّفه سنةَ ثلاثٍ وعشرين وثَمانمائة، وسِنُّه عِشرونَ سنة، وهو أولُ تآلِيفه.

(٤) أحمدُ بن محمدِ بن إبراهيم الثَّعلبي ـ ويُقال: الثَّعالبي أيضاً ـ أبو إسحاق، مُفسر مشهور، من أهل نَيسابور، له اشتغالٌ بالتاريخ، كان حافظاً واعظاً، رأساً في التفسير والعربيَّة، مَتينَ الدِّيانة، مِن كُتبه: «الكشفُ والبيان في تفسير القرآن» يُعرف بـ«تَفسير الثعلبي»، و«عرائس المجالس» في قَصص الأنبياء. تُوفي سنة (٤٢٧هـ).

. . . .

دده چونكي

[مطلب: في معنَى «محمَّد» وإعرابِه في كلامِ الشارح]

و«مُحمَّد» مَعناه الوضعيُّ أولاً هو البَليغُ في كَونِه مَحموداً، يُقال: حُمِّد الرجلُ فهو مُحمَّد: إذا كثُرَتْ خِصالُه المحمُودةُ، فألَهَم اللهُ تعالى أهلَه عليه الصلاة والسلام تَسمِيتَه بِه لِما عَلِم مِن خِصالِه الجميلةِ[1].

ثم قولُه: «محمَّد» عَطفُ بَيان لِـ«نَبيه»، لا صفةٌ له؛ لِتَصريحهم بأن العَلَم يُنعَتُ ولا يُنعَت به، وما ذكَره صاحبُ «الكشَّاف» في سُورة الملائكةِ[2] في قَولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣] مِن أنه (يَجُوز أن يكونَ في حُكم الإعراب إيقاعُ اسم الله صِفةً لاسمِ الإشارةِ، أو عطفَ بَيانٍ، و﴿رَبُّكُمْ﴾ خبراً)، إنما يَصحُّ بِناءً على تَأويلِه بالمُعرَّف باللام كالمُستحِقِّ لِلعِبادة، وإلَّا فتجويزُ نَعتِ اسمِ الإشارة بِما ليس مُعرَّفاً باللام وما ليس بِمَوصولٍ مِما أجمَع النُّحاةُ على بُطلانِه، وقد صرَّح هو أيضاً بامتِناعِ كلٍّ مِن الأمرَين في «مُفصَّله»، وأيضاً صرَّح في أوائلِ «الكشَّاف» بِأنَّ هذا الاسم لا يُوصَفُ به، واستَدلَّ بِذلك على عَلَمِيَّته، وأمَّا ما ذكَره في تفسير سُورة ﴿صٓ﴾ حيث قال في تَوجيهِ قِراءة نصبِ ﴿تَخَاصُمَ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦٤]: (إنه صفةٌ لـ﴿ذَٰلِكَ﴾)، فهو مُخالِف لِذلك الإجماعِ قَطعاً، وإنما هو مجرَّدُ قياسٍ بِأنَّ تعريف المُضاف كتَعريف المُضاف إليه عِند الجُمهورِ، فيَرفعُ الإبهام كما يَرفَعُ ذُو اللامِ، مع أنَّ القياسَ مع الفارِق؛ لأنَّ الأليَقَ بِالحِكمة أن يُرفَع إبهامُ المُبهَم بِما هو مُتعيِّن في نَفسِه كالمُعرَّف بِاللام، لا بِالمُضاف الذي يَكتَسِبُ التَّعريفَ مِن مُعرَّفٍ غَيرِه، ثم يَكتَسب المبهَمُ تعريفَه المُستفادَ[3]، فاقتُصِر على المُعرَّف بِاللام، والموصولُ أُلحِقَ بِه بِشَهادة النَّقلِ والاستِعمال[4]؛ على أنَّ فِيما ذكَره الفَصلَ بالأجنَبيِّ بين اسمِ الإشارةِ ووَصفِه، وقد صَرَّحُوا بِامتِناعه بِخُصوصه؛ لِما بينَ صِفة المُبهَم وبينَه[5] مِن شِدَّة الاتِّصالِ وشِبهِ الاتِّحاد.

ثم البَدليَّةُ وإن جَوَّزُوها في قَولِه تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم:٢]، لكنَّ

---

(١) في المطبوع: (لِما عَلِم مِن خِصالِه الحميدة).

(٢) هي سُورة فاطر كما يتَّضح مما بَعده؛ فإنها تُسمى بِذلك أيضاً.

(٣) في كلامِ الرضي على «الكافية»: المستَعار.

(٤) لأنه مع صِلَته بِمعنى ذي اللام، فـ«الذي ضَرَب» بمعنَى «الضارِب».

(٥) في النُّسخ المخطوطة: (لما بين صفة المبهم معه).

أَشرَفِ جَراثِيم الأَنام، ....

دده جونكي

الأظهَر أنَّ المقصودَ الأصليَّ ههنا[(١)] إيضاحُ الصِّفة السابِقةِ، وتَقريرُ النِّسبةِ تَبَعٌ، والبَدليَّةُ تَستَدعِي العكسَ.

(**الشَّرف**): العُلُوّ.

(**الجَراثيم**): جمعُ جُرثُومة، وهي الأصلُ.

(**الأَنام**): كلُّ ما على الأرضِ مِن دابَّة، وقِيل: الجِنُّ والإنس، وقال الإمامُ الزُّبَيدِي[(٢)]: الأَنامُ: الخَلْق، ويَجوز الأَنِيمُ، وقال الإمامُ الواحِدي[(٣)]: قال اللَّيث[(٤)]: الأنامُ ما على ظَهْر الأرض مِن جَمِيع الخَلق، وقِيل: اسمٌ بِمعنى الأَناسِيّ.

[فائدةٌ: في الفَرق بين الجَمع واسمِ الجمع واسمٍ بمعنَى الجمع]

وههنا **فائدةٌ جَليلةٌ**، وهي الفَرقُ بين اسمٍ بمعنَى الجَمع، واسمِ الجَمع، والجَمعِ؛ الأولُ: ما لا يكونُ له مُفرَد مُناسِبٌ مِن لَفظِه، ويَكونُ فيه كثرةٌ كـ«القَوْم، والرَّهْط»[(٥)]، والثاني: وإن كان له مُفرَد مِن لَفظه، إلَّا أنَّ وَضعَه لِلآحاد مِن حيثُ هي آحادٌ، بِلا مُلاحظةِ كونها كثيرةً لِواحدٍ مَفهومٍ مِن لَفظِه يَصحُّ أن يكونَ مُفرداً له، والثالثُ: ما يكونُ مَوضوعاً لِلآحادِ المتكثِّرة بِاعتبار كونِها كثيرةً لِواحد مَفهومٍ مِن لَفظه يَصحُّ أن يكونَ مُفرداً له.

---

(١) أي: في كلامِ الشارح.

(٢) أبو بكرٍ مُحمد بن الحَسن الزُّبَيدي الأندلُسي الإشبِيلي، عالِم باللُّغة والأدب، شاعر، وُلد ونشأ واشتَهر في إشبيلية، وطَلبه المُستنصِر باللَّه إلى قُرطبةَ، فأدَّب فيها وليَّ عَهده المُؤيَّدَ باللَّه، ثم وَلِيَ قضاءَ إشبِيليةَ، فاستَقرَّ وتُوفي بها سنة (٣٧٩هـ). مِن تصانيفِه «طبَقات النحويين واللُّغويين»، و«لحن العامَّة»، و«مُختَصر العين» في اللُّغة، و«الاستدراك على سيبويه في كتابِ الأبنِيَة».

(٣) عليُّ بن أحمد، أبو الحسَن الواحِدي، مُفسر، عالم بِالأدب، نَعَته الذهبي بإمام عُلماء التَّأويل، مَولدُه ووفاته بِنَيسابور. له «البَسيط» و«الوَسيط» و«الوَجيز» كلُّها في التفسير ـ وقد أخَذ الغزالي هذه الأسماء وسمَّى بها تصانيفَه ـ و«شرحُ دِيوان المتنبي»، و«أسبابُ النزول»، وغيرُ ذلك كثير. تُوفي سنةَ (٤٦٨هـ).

(٤) هو الليثُ بن المظفَّر بن نصر بنِ سيَّار، صاحبُ الخَليل، وإليه يُنسبُ إتمام «كتاب العين».

(٥) المعروفُ في مثلِ هذا أنه اسمُ جمعٍ، غايةُ ما في الأمر أنهم قسَّموا اسمَ الجمع إلى قِسمَين؛ لأنه إما أن يكونَ له مفردٌ من لفظِه إلا أنه على غيرِ صِيَغ الجمع المعروفة كـ«تَجْرٍ ومَشْيَخةٍ» في تاجِر وشَيْخ، وإمَّا أن لا يكون له مفردٌ من لفظِه بل من مَعناه، كهذا الذي هنا. ومِن ثَمَّ زاد صاحبُ «الكليَّات» ـ عند تعرُّضه لهذه المسألة ـ على مِثل الكلام الذي ههنا فقال: والنَّحويُّون نَصُّوا على أنه إذا كان اللفظُ على صِيغة تَختَصُّ بِالجُموع لم يُسَمُّوه اسمَ جَمع، بل يَقُولون: هو جمعٌ وإن لم يُستَعمَل واحِدُه.

وعلى آلِه وأَصحابِه الأئمَّةِ الأَعلام، وأَزِمَّة الإِسلام.

ددە چونكي

وأسماءُ الجُمُوع سماعيَّة، صرَّح به المحقِّقُون، فلا وجهَ لِقَول الشَّريف(١) في «شَرح المِفتاح»: إنَّ «الخواصَّ» اسمُ جمعِ «الخاصَّة»؛ إذ لم يَقُل به أحدٌ مِن عُلَماءِ اللُّغة(٢).

قولُه: (وعلى آلِه وأصحابِه الأئمَّة الأعلام، وأزمَّة الإسلام) أقولُ:

ولَمَّا أَمر النَّبي ﷺ بِقولِه: «**إذا صلَّيتُم عليَّ فعمِّموا**»(٣)، أَخَذ في الصَّلاة على آلِه وأصحابِه، في «الصَّحاح»: (آلُ الرجل: أهلُه وعِيالُه، وآلُه أيضاً أتباعُه)، والمرادُ ههنا المعنَى الأولُ، بِدَليل ذِكرِ الأَصحابِ، ومِن ههنا قِيل: كُلَّما ذُكِر الآلُ وَحدَه يكونُ المرادُ به أعمَّ مِن أَهلِ البَيت، أعني الثانيَ، وإذا ذُكِر مع الأصحابِ يُرادُ به أهلُ بَيتِه، لكنَّ الحقَّ أنَّ المرادَ به المعنَى الثاني، أعني بِمعنَى الأَتباع، وهُم المؤمنُون، لا بِمعنى النَّفس(٤)، ولا بِمَعنَى أهلِ البيت خاصَّةً، وأمَّا ذِكر الأصحابِ مع تَقدُّم الآل بِمعنى الأتباعِ فهو تَخصيصٌ بعد التَّعمِيم لِأجل التَّعظِيم.

[فائدة: عطفُ الخاصِّ على العام وعكسُه مُختَصَّان بالواو]

وهنا فائدةٌ جليلةٌ، وهي أنَّ عطفَ الخاص على العامِّ وبِالعكس مُختَصٌّ بالواو، نصَّ عليه ابنُ مالِك في «التَّسهيل»(٥)، والتَّفتازانيُّ في «حواشي الكشَّاف» عِند الكلامِ على قَولِه تعالى: ﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ..﴾ [آل عمران: ١٢٨] الآيةَ، وغيرُهما، وبـ«حتَّى»، نَصَّ عليه ابنُ هِشام في «المغني»(٦).

---

(١) الشَّريف الجرجاني، عليُّ بن محمدِ بن علي الحَنفي، قال العيني في «تاريخه»: عالِمُ بِلاد الشرق؛ كان علَّامة دهرِه، وكانت بينه وبين الشيخ سَعد الدين التفتازاني مُباحثات ومُحاوراتٌ في مجلس تَيمورلنك؛ وله تصانيفُ مُفيدة، منها «التَّعريفات»، و«شَرح المواقف للعَضد»، و«حاشية المطوَّل»، و«حاشيَة الكشَّاف» لم تتمَّ. تُوفي بشيرازَ سنة (٨١٦هـ).

(٢) لا يَخفى ضعفُ الردِّ بذلك؛ لإمكان المنازَعة فيه بالألفاظ المختلَفِ فيها وادِّعاء أنَّ هذا منها، والأَولى الردُّ بِكون «الخواصِّ» على صيغةِ جمعِ الكثرة وهو «فَواعِل»، ومفردُه القياسيُّ مسمُوع وهو «الخاصَّة»، فلا عُدُولَ إلى غيرِه.

(٣) في «كَشف الخفاء» لِلعجلوني: قال السَّخاوي: (لم أَقف عليه بِهذا اللفظ، ويُمكن أن يكونَ بِمعنى حديثِ: «صلُّوا عليَّ وعلى أنبِياء الله، فإنَّ الله بَعثَهم كما بَعثني). وقِيل: المَعنى: إذا صلَّيتُم عليَّ فأَدخِلوا معي آلي وأَصحابي... إلخ كلامِه.

(٤) كما قيل في قَوله تعالى: ﴿ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ﴾.

(٥) عبارتُه: (وتَنفردُ الواو... وبِجَواز أن يُعطَف بها بعضُ مَتبوعِها تَفصيلاً). اهـ ولَم يَتعرَّض لعكسِه، ففي كلام المحشِّي شيءٌ.

(٦) ومثَّله بقولهم: (مات الناسُ حتى الأنبياءُ) و(قَدِم الحاجُ حتى المُشاةُ).

....

دده جونكي

[مطلب: في معنَى «الآلِ» واستِعمالِه، والوُجوهِ في أصلِه]

قال بَعضُ الفُضَلاء: آلُ النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام: بَنو هاشِم وبَنُو المطَّلب، هذا اختِيارُ الشافعيِّ، وقِيل: عِترتُه وأَهلُ بَيتِه، وقِيل: جميعُ أُمَّته، وهو قَولُ مالِك. قالُوا: ولا يُستَعمَلُ مُفرَداً غيرَ مُضافٍ إلَّا نادراً، كقَولِه[١]: [الرمل]

نَحْنُ آلُ اللهِ فِي بَلْدَتِنَا ... لَم نَزَلْ آلاً عَلَى عَهْدِ إِرَمْ[٢]

والصَّحيحُ جوازُ إضافةِ «الآلِ» إلى المضمَر[٣]، وقال جَماعةٌ من أَهل العربيَّة: لا تَصحُّ إضافتُه إلَّا إلى المُظهَر؛ ويختَصُّ الآلُ بِالأشراف دُنيَويًّا وأُخرويًّا مِن العُقَلاءِ الذُّكور، فلا يُقالُ: «آلُ الإسكافِ[٤]»، ولا «آل مَكةَ»، ولا «آلُ فاطِمةَ»، وعن الأخفَشِ أنهم قالُوا: «آلُ المَدينة، وآلُ البَصرة».

لا يُقالُ: اختِصاصُه بالأشرافِ يَستَلزم استِعمالَه بِالتَّشريف وعدمَ تَصغيره؛ **لأنَّا نَقولُ**: يَجوزُ قَصدُهم تحقيرَ مَن له خَطَر أو تَقليلَه، على أنَّ الخَطَر في نَفسِه لا يُنافي التَّصغيرَ بِالإضافة إلى أُولِي الأخطارِ العَظيمة. وأمَّا القَولُ بأنَّ التَّصغيرَ يَجوزُ أن يكونَ لِلتَّعظيم، فلا يَمنعُ اختِصاصُه بِالأَشرافِ ذَلك، فقد يُناقَشُ فيه بأنَّ تصغيرَ التَّعظيم فرَعُ تَصغير التَّحقير كما صرَّحُوا بِه.

وقال المرزُوقيُّ في «شرح الحَماسة»: (ذَكر البَصريُّون أنَّ الآل في معنَى الأَهلِ، لا فَرقَ بَينهما).

اعلَم أنَّ في أَصلِه وُجوهاً: «أَهَلٌ»؛ لأنَّ تَصغيرَه «أُهَيْلٌ»، قُلِبَت الهاءُ ألفاً لِتَحركها وانفِتاح

---

(١) أي: عبدِ المطَّلب بن هاشم، جدِّ نبيِّنا عليه الصلاةُ والسلام.

(٢) كذا وَقع البيت في المخطُوطات، وهي روايةٌ صحيحة موافقةٌ لما في «نِهاية الأرب» للنُّوَيري وغيرِها، وفي النُّسخ المطبوعة: (نحن آل وبيت الله بلدتنا ولم نزل الأشراف من عهد آدم)، وكذا وَقع في حاشية مُصطفى بن إبراهيم الغليبولي الرُّومي الحنفي المُتوفى سنةَ (١١٧٦هـ) على «عوامل البرگوي»، واسمُها «تحفة الإخوان»، وهي تحريفٌ على ما يَبدو.

(٣) وعليه قولُ عبد المطلب جدُّ النبي ﷺ:

وانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ ... ـبِ وعَابِدِيهِ اليَومَ آلَكْ

(٤) الإسكاف: مَن يُصلِحُ الأحذِيةَ ويَصنعُها، قال الجوهري: وقَولُ مَن قال: (كلُّ صانع عند العرب إسكافٌ)، فغيرُ مَعروف.

دده جونكي

ما قبلها فصار: آلٌ، وهَذا قاعِدةٌ عِند بَعضِهم، وقِيل(١): أُبدِل الهاءُ همزةً تَوصُّلاً إلى الألف، ثم أُبدِلَت الهمزةُ ألفاً؛ لأنَّ قلبَ الهاء ابتداءً ألفاً لم يَجئ في مَوضعٍ آخَرَ، وقلبُها همزةً مُتَحقِّق كـ«ماءٍ» أصلُه: ماهٌ بِدَليل: مِياه، وقَلبُ الهمزة ألفاً شائع(٢). و«أأَل»(٣)؛ لأنَّ تَصغيره: أُءَيل، إعلالُه مثلُ ما مرَّ. و«أوَل»؛ لأنَّ تَصغيرَه: أُوَيْل، إعلالُه ظاهِر. و«وَوَلٌ» قُلِبت الواوُ همزةً فصار: أَوَل، ثم قُلِبت الواوُ الثانية ألفاً فصار: آلٌ. و«أَءْل» بِسكون الهمزةِ الثانية، إعلالُه ظاهرٌ. والاعتِمادُ على الأوَّل(٤) والثالِث.

[مطلب: في لفظَي «أَصحاب» و«صَحابة»]

(الأَصحابُ): جمعُ «صَحِب» بِالكسر مُخفَّفَ: صاحِبٍ كـ«نَمِر وأَنْمار»، أو «صَحْبٍ» بالسكونِ اسمَ جمعٍ كـ«نَهْر وأَنهار»(٥)، لا «صاحِبٍ»؛ لأنَّ «فاعلاً» لم يَثبُت جمعُه على «أَفْعالٍ»، كذا ذكَره الشارحُ في «حاشية الكشّاف»، وفي «مُختارِ الصحاح»: (وجمعُ الصاحب: صَحْب، كراكِب ورَكْب، وصُحْبةٌ وصِحاب وصُحْبان، والأَصحابُ: جمع صَحْب كـ«فَرْخ وأَفْراخ»)، فلا وجهَ لِما ذُكِر في بعض الكُتُب أنَّ «الأَصْحابَ» جمعُ «صاحِب» كـ«أَطْهار» جمعِ «طاهِر»، كما لا وَجهَ لِقَولِ الشارح في «المطوَّل»: إنَّ (الأَطهارَ جمعُ طاهِر كصاحِبٍ وأَصْحاب)، اللّهمَّ إلّا أن يُقالَ: مُرادُه كَونُ «الأَطهارِ» جمعَ «طاهِر» بِحسَب المعنَى، لا أنه جمعٌ صِيغيٌّ له.

(١) هذا المحكيُّ بـ«قيل» هو مذهبُ سيبويه والجمهور، وهو أشهَر الأقوال وأسهلُها، إلا أنه يُغايرُ الأولَ في عدم ادِّعاء التحريك، بل الأصلُ على هذا القول: «أَهْلٌ» بفتحٍ فسكونٍ كما هي لغةُ العرب في هذا الحَرف، فإدراج الشيخ للقولَين المختلِفَين تحتَ هذا الوجه ـ مع غرابةِ الأول منهما ـ فيه ما لا يَخفى.
فإن قُلتَ: أين الغرابةُ في الأول؟ قلتُ: مَن ذهَب إلى أنَّ الهاء قُلبت ألفاً مِن غيرِ أن تنقلبَ أولاً همزةً ـ وهو النَّحاسُ ـ لا يقول بالتحريك، بل يَقول: إنَّ الأصلَ: «أَهْلٌ» بسكون الوسَط كما يقُول غيرُه، غايةُ ما في الأمر أن القلبَ المذكور خارجٌ عن القياسِ.
فإن قلتَ: الشُّذوذ يُجرِّئ على مِثلِه، قلتُ: لكنْ تقليلُه قدرَ الإمكان أولى، ولا سيَّما إذا أدَّى إلى اختراعِ ما لم تتكلَّم به العربُ.

(٢) بل هو قياسٌ واجبٌ في مثلِ هذا الموضِع لاجتماع الهمزتَين.

(٣) أي: وقِيل: (أأل)؛ ومثلُه ما بعدَه.

(٤) أي: على الشِّقِّ الثاني منه مع تَسكين الهاء من «أَهْلٍ» كما علمتَ مما كتبناه فيما مَضى.

(٥) فيه أن أنهاراً جمعُ نَهَر محركاً، فالصواب التمثيل بغيره.

. . . .

دده جونكي

وقد يُقالُ: هذا الجمعُ ثابتٌ بِشَهادةِ الأئمَّة في اللُّغة كصاحبِ[1] «القامُوس» حيثُ قال: (طَهُر كنصَر وكَرُم، فهو طاهِر وطَهِير، والجمعُ: أَطْهار)، وصاحبِ «الكشَّاف» حيث قال في تَفسيرِ سُورة الشُّعراء: إنَّ «أتباعٌ» (جمعُ تابع كـ«شاهِد وأَشْهاد»)[2]، وقال في «الفائِق»: (الأَمجادُ جمعُ: ماجِد كـ«شاهِد وأشْهاد»)[3]، والميدانيِّ حيثُ قال في «مَجمَع الأمثال»: (إنَّ هذا الجمعَ عزيزٌ في الكلام)، وهذا صَريحٌ في ثُبوتِه؛ فإنَّ[4] القِلَّة لا تُنافي الصِّحةَ، بل لا تُنافي الفَصاحةَ أيضاً، إنما المُنافي لهما الشُّذوذُ، والفَرقُ واضحٌ[5].

و(**الصَّحابةُ**[6]) في الأصلِ مَصدرٌ أُطلِق على أَصحابِه ﷺ، لكنَّها أخصُّ من الأَصحابِ؛ لِكونها بِغَلبة الاستِعمالِ في أَصحابِ الرَّسُول ﷺ كالعَلَمِ لهم، ولِهذا نُسِبَ الصَّحابيُّ إليها، بِخلافِ «الأَصحابِ»[7].

[مطلب: في تَعريفِ الصَّحابيِّ وبَيان شُرُوط التَّابِعي]

ثم المُختارُ عِند جُمهُور أَهلِ الحَديث أنَّ الصَّحابيَّ: «كلُّ مُسلمٍ رأَى الرسولَ عليه الصلاة والسلام حقيقةً أو حُكماً»، فيَدخُل ابنُ أم مَكتوم[8]، وقِيل: «وطالَت صُحبتُه»، وقِيل: «ورَوى

---

(١) في النُّسخ الخطيَّة عندي: (صاحب) على البَدلية مما قبله، وهو مُحتمَل.

(٢) زاد فيه: أو جمعُ تَبَع، كبَطَل وأبطال.

(٣) وذكَر فيه أيضاً: رائع وأرواع.

(٤) في المطبوع: (في أن).

(٥) بعده في نُسخة خَطيَّة قديمةٍ مُعتبَرة ـ ورأيتُه بعدُ مُثبتاً في هامش نُسخة أُخرى ـ: (وقال الميداني في فَصلِ الجُموع القِياسيَّة من كِتابه المُسمَّى بـ«السَّامي في الأسامي»: إنَّ «فاعلاً» يُجمَع على «الفاعِلِين، والفُعَّال، والفَعَلة»، نحوُ: «كاتب وكاتِبِين، وكُتَّاب، وكَتَبة»، وعلى «فُعَّل، وفُعُول» نحو: «راكِع ورُكَّع، ورُكُوع»، وعلى «فَعْل» نحو: «راكِب ورَكْب، وصاحِب وصَحْب»، وعلى «أَفْعال» نحوُ: «ناصِر وأَنْصار، وصاحِب وأَصْحاب». اهـ ولولا وُقوع هذا الكلام بعد الفَراغ من المسألة لأدرجتُه في صُلب الكتاب وجعلتُه منه.

(٦) أخذ أكثرَ الكلام عليه من «حاشية المطوَّل» لِلفَناري.

(٧) استِدلالُه غير ظاهرٍ؛ لِجواز أن يكونَ عُدولُهم عن النَّسب لـ«أَصحاب» لِكونه جمعاً، بِخِلاف «صَحابة» فإنه اسمُ جمع.

(٨) أي: في الثاني؛ إذ كان رضيَ الله عنه أعمَى.

دده چونكي

عنه الحديثَ»، وقِيل: «أو رَآه الرسولُ»، وقِيل: «مَن رأى[(١)] النَّبيَّ ﷺ وقد أَدرك الحُلُمَ، وأَسلَم وعَقَل أَمرَ الدِّين، ولو ساعةً».

ومَن ثَبت له مجرَّدُ الرُّؤيةِ لِلنبي عليه الصلاة والسلام ـ كمَن كان مع أَبِيه فأَراه النبيَّ عليه الصلاة والسلام من بُعْدٍ ـ مِن الصَّحابة عِند أئمَّةِ الحديث، وكذا مَن تَخلَّلتِ الرِّدَّةُ بين صُحبتِه ومَوتِه على الإسلام عِند مَن يقولُ: الرِّدةُ لا تُحبِط العملَ إلَّا بِالموت على الرِّدة[(٢)]، والذِي عليه أَبُو حَنيفة ومالكٌ أن مجرَّد الرِّدةِ مُحبِطٌ لِلعَمل، فالصحابيُّ على قَولهما: مَن لَقيَ النبيَّ عليه الصلاة والسلام مُسلِماً وماتَ على الإسلام مِن غير تَخلُّل رِدَّة.

والأصحُّ أنَّ اللُّغويَّ لا يَحتاجُ إلى ما عدَا الرؤيةَ مِمَّا ذُكِر، والعُرفيَّ بِحسَب العُرْف، والظاهرُ أن المُرادَ: كلُّ مُسلِم مُميِّز صَحِب النبيَّ عليه الصلاة والسلام ولو ساعةً، وأمَّا الملازَمةُ المَفهومةُ مِن نحوِ: ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ﴾ و﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الحشر: ٢٠] فبِعُرف مُتجدِّد، وقِيل: كان أهلُ الرِّوايةِ عِند وَفاتِه عليه الصلاة والسلام ـ وقِيل: مَن رأَى ومَن سَمع مِنه عليه الصلاة والسلام ـ مائةَ ألفٍ وأربعةَ عشرَ ألفاً.

وأمَّا التَّابِعيُّ فلم يُشترَط فيه أن تكونَ وِلادتُه في زمانِه عليه الصلاة والسلام، ولا أن تكونَ له صُحبةٌ مع الصَّحابةِ، ولا أن يكونَ له رِوايةٌ مِنهم، بل عَدمُ الصُّحبةِ به عليه الصلاة والسلام شَرطٌ، وإدراكُ الجاهليَّةِ لا يَقدَحُ في كونِه تابِعيًّا إذا لم يَكُنْ له صُحبةٌ بِه عليه الصلاة والسلام، بل التَّابعيُّ هو الذي رأى الصَّحابيَّ ولَقِيَه؛ روَى عنه أو لا، يُقالُ لِلواحد: تابِعٌ وتابِعِيٌّ.

(الأَعلام): جمع عَلَم، وهو الرايةُ، والجَبل، والعَلَامة.

(الأَزِمَّة): جمعُ زِمام، وهو المِقْوَد[(٣)].

[مطلب: في معنَى الإسلامِ والإيمان]

(الإسلام): شَهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا الله، وأنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، وإقامُ الصَّلاة، وإيتاءُ

---

(١) في المطبوع: (من أدرك)، وما أثبَتناه هو الواقعُ في النسخ المخطوطة، وفي كُتب الحديث وتَراجمِ الصحابة وغير ذلك.

(٢) لا يَخفى أن الوجهَ الإضمار، بأن يقولَ: (إلا بالموت عليها)؛ إذ لا مُقتضيَ للإظهار.

(٣) أي: مِقوَدُ الدابَّة، وهو ما تُقاد به.

وبعدُ:

فيَقولُ العَبْدُ الفَقيرُ إلى اللهِ الغنيِّ، مَسعودُ بنُ عمرَ القاضِي التَّفتازانيُّ، بَيَّضَ الله غُرَّةَ أَحوالِه، وأَوْرقَ أغصانَ آمالِه:

دده جونكي

الزَّكاة، وصومُ شَهر رمضانَ، وحَجُّ البيت إن وَجَب؛ والإيمانُ: الاعتِقادُ بالله وملائكتِه وكُتبِه ورُسله، واليومِ الآخِر، وبِالقَدر خيرِه وشَرِّه، وكلُّ مُؤمِن مُسلِمٌ؛ لأنَّ معنَى الإيمان عِبارةٌ عمَّا بَطَن من الاعتِقادات الحَقَّة[١]، ومعنَى الإسلام عِبارةٌ عمَّا يَظهَرُ مِن الأَعمالِ الصالِحة، ولا شكَّ أن الاعتِقاداتِ الحقَّةَ تَظهَرُ آثارُها على صَفحاتِ الأَعمال الصالحة، وآثارُ الاعتِقاداتِ الحقَّة هي الأعمالُ الصالحةُ، دُون العَكس[٢]؛ إذ رُبَّ شَخصٍ يُرَى مُسلِماً في الظَّاهر وهو غيرُ مُنقادٍ ومُعتقِد.

وعِند أكثَرِ المتكلِّمين هما لَفظانِ مُترادِفان؛ فكلُّ مُؤمن مُسلِمٌ وبِالعكس.

هذا هو مَعناهُما الاصطِلاحيُّ، وأمَّا اللُّغويُّ: فالإيمانُ هو التَّصدِيق والإذْعانُ والقَبُولُ، والإسلامُ هو الدُّخولُ في السِّلْم والوُصولُ. وباقي البَحثِ مذكورٌ في الأُصُول[٣].

قولُه: (وبعدُ؛ فيَقول العبدُ الفقيرُ إلى الله الغنيِّ، مَسعود بن عُمرَ القاضي التَّفتازاني، بيَّض الله غُرَّة أحوالِه، وأورقَ أغصانَ آمالِه) أقولُ:

[مطلب: في كلمة «بعدُ»]

(بعدُ) مِن الظُّرُوف الزَّمانيَّة[٤] المَقطوعةِ عن المُضاف إليه مَنويًّا، وإنْ كان في الأصل مِن الجِهاتِ الستِّ؛ لأنه استُعِير لِلزمان إذا كان مُضافاً إليه، فالتَّقدير: بعد وَقتِ الفَراغ مِن حَمد الله. كذا قِيل، وفيه بحثٌ؛ لِأنَّ أصحاب اللُّغة قالُوا: هو مِن الظُّروف الزمانيَّة التي لا تَتمَكَّن، ولو كان في الأَصل مِن الجِهات الستِّ لَبَيَّنُوه، سيَّما صاحِبَ «الصِّحاح» و«القامُوس»، وقد يُعترَض في مِثلِه بأنَّه شهادةٌ على النَّفي في غيرِ[٥] مَحصورٍ، وبأنَّه استِقراءٌ على النَّفي، وبأنَّه نَقلٌ

---

(١) في المطبوع: (الخفية) بدلَ (الحقة)، ومِثلُه الموضعانِ بعده، ويُغني عن هذه اللفظة قوله: (بطن).

(٢) أي: ليس كلُّ مُسلمٍ مؤمناً.

(٣) أي: في أصول الدين، أي: العقائِد، لا أصولِ الفقه.

(٤) أخذه وما بَعده من الاعتِراض مِن كلام الخَطيب قاضي بلاط القَزويني في «حاشية الضَّوء» مع زِيادة يَسيرة.

(٥) سَقط هذا الحرفُ من بعض النُّسخ المخطوطة والمطبوعة. والاحترازُ به عن الشَّهادة على النفيِ في المحصور؛ فإنها مَقبولة، قال بعضُهم: وهذا تفصيلٌ مُجمعٌ عليه، وإن شاع بين الفُقهاء أنَّ الشهادة على النفي غيرُ مَقبولة.

. . . .

دده جونكي

على النَّفي، والكلُّ غيرُ مَقبولٍ لِلمُقدِّمة القائِلة: إنَّ عَدم الوِجدانِ لا يَدلُّ على عَدمِ الوُجود، ويُجابُ بأنَّ هذه مُقدِّمةٌ ذُكِرت في المَطالب العِلْميَّة، ومَعناها لا يَدلُّ دَلالةً قطعيَّةً، ففِيما يَكتفِي بالظنِّ لا تَضرُّه هذه المقدِّمةُ، ذكَره في بعضِ «حواشي التَّلويح»، وبأنَّ العالِم بِفَنٍّ إذا عُلِم منه الفَحْصُ والتَّحقيقُ قُبِل منه النفيُ فيه، ذكَره في «شَرح المِنهاج»[1] لِلإسنوي[2]، وبأنَّ هذا ليس بِشهادةِ النَّفي، إنما هو إخبارٌ مَبني على الظنِّ الغالِب المُستنِد إلى الاستقراء مِمَّن هو أهلٌ لِذلك، ذكَره في «حواشي جَمع الجَوامع»، وبِأنَّه لا يَدَّعي العدَمَ بل يَمنع الوُرُود، ذكَرَه العِبْريُّ[3]، وبِأنَّ هذا كلامٌ في مُقابَلة مَن يدَّعي الوجودَ والكثرةَ، ذكَره في «حواشي الشَّريف لِلمُطوَّل»، فتأمَّل!

ثم هو إمَّا أن يكونَ مَعطوفاً على ما قبلَه عطفَ قِصةٍ على قِصة، والجامعُ أنَّ ما سبَق تمهيدٌ لِلتَّصنِيف، وهذا بيانٌ لِسَببِه، فاندَفع ما قِيل في الكُتب: إنَّ الواوَ لو جُعِلت عاطفةً مَحضةً لا عِوضاً يَلزمُ عطفُ الإخبار على الإنشاءِ؛ لأنَّ الكلامَ السابقَ إنشاءٌ لِلحَمد، والصلاةَ واللاحقَ أخبارٌ، وأمَّا الجوابُ بأنَّ الكلامَ السابِقَ إخبارٌ ويَحصُلُ منه إنشاءٌ لِلحَمد؛ لِأنه ثَناءٌ عليه تعالى بِجِهة التَّعظيم، فلا يَتأتَّى مِثلُه في الصَّلاة؛ لِأنه لا يَلزمُ من الإخبارِ بأنَّه ﷺ مُتعلّق الصَّلاة أو مُستحِقٌّ لها الصلاةُ عليه، أَعني الدُّعاءَ له.

والعاملُ في الظَّرف «يَقول»، ودُخولُ الفاء على تَوهُّم «أمَّا»، إجراءً لِلمَوهوم مُجرَى المُحقَّق، أو لِدفعِ تَوهُّم الإضافةِ، أو لِكونِ «بعد» قائماً مَقامَ «أمَّا» الشرطيَّة.

وإمَّا أن يكونَ مَفصولاً عنه فَصلَ الخِطابِ، وهو نَوعٌ من الاقتِضابِ قريبٌ من التَّخَلُّص، و«أمَّا» مُقدَّرة، والفاءُ من قَرائِنها ودالَّةٌ على مَكانها، وهي العامِلةُ في الظَّرف، والواوُ مَزيدةٌ

---

(١) هو المسمَّى «نهاية السُّول شَرح مِنهاج الوصول» لجمالِ الدين عبد الرحيم الإسنويِّ المتوفى سنةَ (٧٧٢هـ). والعبارةُ مذكورة فيه في الفَصل الثامن من بابِ اللغات.

(٢) كذا قال في الأصل، وسيَتكرَّر منه مثلُ هذه الإحالة، ولا تَخفى على الفَطِن رِكَّتُها، وأنه لو قال: (ذكره الإسنوي في شرح المنهاج) أو نحوَ ذلك لَكان حَسَناً.

(٣) هو قاضي القضاة عُبَيد الله ـ أو عبد الله ـ بن محمد بن غانم، أبو أحمد بُرهان الدين السيد الحُسيني الهاشمي، الفرغاني موطناً، التبريزي مولداً، المعروف بالعِبْري ـ بكسر العين أو ضمِّها على الخلاف في ذلك ـ، فقيه أُصولي مُتكلم، من كُتبه «شَرح طَوالع الأنوار»، و«شرح المصابيح لِلبَغوي»، و«شرح المصباح في النحو»، و«شَرح منهاج الوصول» ومنه نقَل المُحشي هذه المسألة (٢/ ٥٨٢). تُوفي سنة (٧٤٣هـ).

لَمَّا رَأيتُ ....

دده جونكي

تَعويضاً عن صُورةِ «أمَّا» وتَزييناً لِلَّفظ، وقد يُقالُ: كونُ الواو عِوَضاً يَقتضي مُناسَبةً بين الواو و«أمَّا» مُصحِّحةً لِتَعويضها عنها؛ ولا يجوزُ الجمعُ حينئذٍ بينَها وبينَ «أمَّا»، وما وَقع في عِبارةِ «المفتاحِ» مِن قَولِه: (وأمَّا بعد فإنَّ خُلاصةَ الأصلَين) فليس مِن الاقتِضاب في شيءٍ، بل ذلك فَذلكةٌ لِما سبَق، وضَبطٌ إجماليٌّ بعد بَيانٍ تَفصِيلي، بِمَنزلةِ أن يُقالَ: (وبِالجُملة)، والواوُ فيه لِلعَطف.

وفائدةُ «أمَّا» تَأكيدُ مَضمونِ الكَلام، واستِزادةُ إصغاءِ السامعِ، وتَفصيلُ المُجمَل الواقع في ذِهنِه.

لا يُقالُ: الفاءُ تَكرارٌ في معنَى البَعديَّة؛ **لِأنا نقولُ**: كونُ هذه الفاء لِلتَّعقيب مَمنوعٌ، ولو سُلِّم ففِيه تَفصيلٌ لِما أُجمِلَ.

(**الغُرَّةُ**) بِالضم: بَياضٌ في جَبهة الفَرَس فوقَ الدِّرهَم، ثم استُعير لِكلِّ بَياض. ومعنى (بيَّض الله غُرَّةَ أحوالِه) أي: كثَّر بَياضَها.

(**الآمال**): جمع أَمَل، وهو الرَّجاء.

[مُهمَّة: «لَمَّا»]

قوله: (**لما رأيتُ**) «لَمَّا» ظرفٌ بمعنَى: إذ[1]، وقِيل: بِمعنى: حِين، يُستعمَل استِعمالَ الشرط، يَلِيه فِعلٌ ماض لفظاً أو معنًى، قال سيبويه: «لَمَّا» لِوقوع أمرٍ لِوقوعِ غيره، وإنما يكون مثلَ: «لو»[2]، فتَوهَّم منه بعضُهم أنه حرفُ شرطٍ كـ«لو»، إلَّا أنَّ «لو» لِانتفاءِ الثاني لِانتفاءِ الأول، و«لَمَّا» لِثُبوت الثاني لِثُبوت الأول، والوَجهُ ما تقدَّم، ورَدَّ ابنُ خَروف[3] على مُدَّعي[4]

(١) في أكثرَ من طبعة: (ظرف بمعنى إذا وقيل بمعنى إذ)، وما أثبَتناه هو الذي في النُّسخ الخطية وبعض الطَّبعات، وهو الموافق لكلامِ «المغني» وغيرِه. ثم القائلُ بأنها بمعنى «إذ» ابنُ مالك، قال ابنُ هشام: وهو حَسَن؛ لأنها مُختصَّة بِالماضي وبِالإضافة إلى الجُملة. اهـ أي: فحملُها عليها أولى.

(٢) عبارتُه بحروفِها: (وإنما تجيء بمنزلة «لو» لِما ذكَرنا، فإنَّما هُما لابتِداءٍ وجَوابٍ). اهـ

(٣) هو عليُّ بن محمَّد الحَضرمي، أبو الحَسن ابنُ خَروف الأندلسيُّ، مِن أهل إشبيلية، كان إماماً في العربية محقِّقاً مُدقِقاً، له مناظراتٌ مع السُّهيلي، وكان يَتنقَّل في البلاد ويَسكن الخانات، ولم يَتزوج قط، اختَلَّ في آخِرِ عُمره. له من التصانيف: «شَرح كتاب سيبويه»، و«شَرح الجُمَل». مات سنةَ (٦٠٩هـ).

(٤) مُفردٌ أُريد به الجِنس، أو جمعُ «مُدَّعٍ»، وعلى هذا الثاني سَقَطت نُون الجمع للإضافةِ. ثم في الكلام تقديرٌ، أي: وردَّ ابنُ خروف ـ من الجُمهور القائلِين بحرفيَّتِها ـ على مدَّعي الاسميَّة... إلخ.

«مُختصَرَ التَّصريف» ....

ددە جونكي

الاسميَّة لِجواز «لَمَّا أكرمتَني أمسِ أكرمتُك اليومَ»؛ لِأنها إذا قُدِّرت ظرفاً كان عاملُها الجواب، والواقعُ في اليومِ لا يكون أمسِ، والجوابُ أنَّ هذا مثلُ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] والشرطُ لا يكونُ إلَّا مُستقبلاً، ولكنَّ المعنَى: إنْ ثبتَ أني كنتُ قُلتُه، وكذا هَهُنا، المعنى: لَمَّا ثبَت اليومَ إكرامُك لِي أمسِ أكرمتُك.

وقال الشارحُ في «شَرح الكشَّاف»: وليستْ كلمةُ «لَمَّا» لِلزَّمان المتضايِق، بل المُمتَدِّ، فلا يَلزَمُ أن يَقَعَ مَضمونُ الشَّرطِ والجزاءِ في يوم واحدٍ أو شَهرٍ واحدٍ أو سَنةٍ واحدة؛ بل يَختَلِفُ ذلك بِاختِلاف الأُمُور، تَقولُ: (لَمَّا ظَهَر الإسلامُ طهَّر البلادَ عن دَنَس الشِّرْك والإلحادِ)، و(لَمَّا رَكِبَ السُّلطانُ قَمَع آثارَ الشَّر والفَساد).

ويكونُ جوابُها فِعلاً ماضياً لفظاً ومعنًى[(١)] اتِّفاقاً، وماضِياً مَقرُوناً بالفاء، وجملةً اسميَّة مقرُونةً بـ«إذَا» الفجائيَّة أو بِالفاء عِند ابنِ مالك، وفِعلاً مضارعاً عِند ابنِ عُصفور[(٢)].

ويكونُ حرفَ استِثناء بمعنَى «إلَّا»، فتَدخلُ على الجُملة الاسميَّة، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] أي: إلَّا عليها، وعلى الماضِي لفظاً لا مَعنًى، نحوُ: «أَنشدُك اللهَ لَمَّا فَعلتَ» أي: ما أسألُك إلَّا فِعلَكَ، فقَولُ الجَوهري: (إنَّ «لَمَّا» بمعنَى «إلَّا» غيرُ مَعروفٍ في اللُّغة) ليس على ما يَنبغي؛ ويَكونُ فِعلاً نحوُ: «لَمَّ، لَمَّا، لَمُّوا»؛ وجازمةً إذا دخلَتْ على المضارع.

قولُه: (**مختصر التَّصرِيف**) الإضافةُ بِمَعنَى «في»، أي: مختصَراً في عِلم التَّصريف، والمُختصَر: ما قلَّ لَفظُه وكثُر مَعناه، مأخوذٌ من الخَصْر، وهو المُجتمَع فَوق الوَرِكين، ومنه الخِنْصر؛ فإنَّ الجوهريَّ ذكَره في مادَّة «خ ص ر» فيَكونُ وزنُه «فِنْعِلاً»[(٣)]، قال الخليلُ: الكلامُ يُبسَط لِيُفهَمَ ويُختَصَر لِيُحفَظ.

---

(١) في المطبوع: (أو معنى) والصوابُ الواو، بِدليل ما يأتي مِن قَوله: (وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور)؛ إذ هو مُؤوَّل بالماضي وغيرُ متَّفق عليه كما ترى، ولو دَخل في الأوَّل لم يكن لِيُعيد ذكرَه.

(٢) وأمثلتُها على التَّرتيب: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾، ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ وهو مُؤوَّل بـ«جادَلَنا».

(٣) في المخطوط: (فعللاً)، والصواب الأول. ووَقَعت هذه الفقرةُ التي فيها تفسير «المختصَر» كاملةً بِحروفها في «النَّجم الوهاج» للدَّمِيري، وهو من الكُتب التي صرَّح المحشِّي مِراراً بالنَّقل منها في كتابِه هذا، وفيها: (فيكونُ وزنه فِنعل، لا فِعلل)، فلَعلَّ سببَ ما في النُّسخ المذكورة سقطٌ.

الذي صنَّفَهُ الإمامُ الفاضلُ، العالِمُ الكامِل، قُدوةُ المحقِّقين، عِزُّ الملَّة والدِّين،

دده جونكي

يُقال: «صنَّف الشيءَ»: إذا جَعَله أَصنافاً وميَّز بعضَها مِن بَعض، ويُقالُ: صنَّفتِ الشجرةُ: إذا أخرَجَتْ وَرَقها، فمعنَى «صنَّفه» على الأوَّل: ميَّز، وعلى الثاني: أَخرَج.

[فائدة: في معنَى «الإمام»]

و(الإمامُ): الذي يُقتَدَى به؛ ذَكراً كان أو أُنثى، ومنه قِيل لِخَيط البِناءِ[١]: إمامٌ، وإمامُ كلِّ شيء: قَيِّمُه والمُصلِحُ له، والقرآنُ إمامُ المُسلِمين، والنبيُّ إمامُ الأُمَّة، والخَليفةُ إمامُ الرعيَّة، (والجمعُ: «إمامٌ» أيضاً، ذكَره في «القاموس»، ونظيرُه: «هِجَان»، فعُلِم بهذا أنَّ ما ذكَره الجَوهريُّ والقاضِي ومَن تَبِعهما في قَوله تعالى: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] تَمحُّل لا ضَرورةَ إليه، وكثيراً يُجمَعُ على «أَئِمَّة»، والأصلُ: أَءْمِمة على وَزنِ: «أَفْعِلة»)[٢].

(القُدْوة) بِضمِّ القاف وكسرِها: الأُسوَة[٣] المُقتدَى به. و(التَّحقيقُ): إثباتُ الشَّيء بِالدَّليل.

[مطلب: في تَعريفِ الدِّين]

و(الدِّين) لُغة: الطَّاعةُ والعادَة، بِدليلِ قَول الفَرَّاء[٤] وغيرِه: دِينُ الرَّجل: عادتُه، والحِسابُ في قَوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [التوبة: ٣٦] أي: الحِسابُ المُستَقِيم، وعُرفاً: «وضعٌ إلهيٌّ سائقٌ لِذَوي العُقول بِاختِيارهم المحمودِ إلى ما هو خَيرٌ بِالذات»، ويُقالُ له ـ أي: لِهذا الوضع الإلهي مِن حيث إنه يُطاعُ به ـ: دِينٌ، ومن حيث إنه يُمْلَى ويُكتَب: مِلَّة، والإملالُ بِمعنى الإملاءِ، وقِيل: مِن حيث إنه يُجمَع عليه: مِلَّة، ومِن حيثُ إنه يُظهِر الشارعُ إيَّاه[٥]: شَرْع وشَريعة، فالكلُّ واحدٌ بِالذات مُغايِرٌ بِالاعتِبار.

ثم الدِّين يَقعُ على الحَقِّ والباطِل جَميعاً؛ لِأنه عبارةٌ عمَّا يُعتقَد به[٦]؛ سَواءٌ كان حقًّا

---

(١) بِكسر الباء بمعنى المبنيِّ، أو بفتحِها على صيغة «فَعَّال» لِصاحِب المِهنة.

(٢) «حاشية المطوَّل» لحسنِ الفناري (ص٢٠).

(٣) يَجوز فيها الضمُّ والكسر أيضاً كـ«القُدوة».

(٤) أبو زكريَّا، يَحيى بن زيادٍ، إمامُ نُحاة الكوفة، وأشهَرُ تلاميذ الكسائي، كان يُقال: الفَراءُ أميرُ المؤمنين في النَّحو، مِن كتبه: «معاني القرآن». مات سنة (٢٠٧هـ).

(٥) فصلُ الضمير ههنا عُجمةٌ؛ والصواب: (يُظهِرُه الشارع)؛ إذ لا يَجوز العُدول عن المتَّصل إلى المنفَصل مع إمكانِه.

(٦) لا حاجةَ إلى قولِه: (به) كما لا يَخفى؛ إذِ «اعتقد» إنَّما يتعدَّى بِنَفسِه.

عبدُ الوهاب بنُ إبراهيمَ الزَّنْجانيُّ ـ رحمة الله عليه ـ مُختصَراً يَنْطوِي . . . .

ددہ چونکی ____________

أو باطلاً، ولِهذا يُقالُ: (دِينُ اليَهود والنَّصارى باطلٌ، ودينُ الإسلام حقٌّ)، والمِلَّة لا تُضافُ إلى الله تعالى ولا إلى آحادِ أُمَّة النَّبيِّ عليه الصلاة والسلام الذي هو صاحِبُ ذلك الدِّين، ولا تُطلَق على آحادِ الشَّرائع، بل على جُملتِها، فلا يُقالُ: (مِلَّةُ الله) ولا (مِلَّة زيد)، ويُقالُ: (دِين الله، ودِين زيدٍ)[1]، وقال الشارحُ في «شرح تَلخيص الجامِع»[2]: الدِّين والجزاءُ والطَّاعة والمِلَّة أعني الطريقَ الثابتَ مِن النبيِّ ﷺ المُعبَّرَ عنه بـ«وضعٌ إلهي سائِقٌ إلى الخيراتِ الحقيقيَّة والسَّعادة الأبَديَّة» يُضافُ إلى الله تعالى لِصُدُورِه عنه، وإلى النَّبيِّ ﷺ لِظُهُوره منه، وإلى الأُمَّة لِتَديُّنِهم به وانقِيادِهم له.

[مطلب: قد يُجعل حرفُ الجر في الفِعل من صِلة مَعناه]

و(الانطِواء): مطاوِعُ «طَوَى»، يُقال: «طَواه يَطْوِيه طَيًّا» فـ«انطَوَى»، وتَعدِيتُه بـ«على» لِتَضمِينِ معنَى الاشتِمال، وقد يُجعَلُ حرفُ الجَرِّ في أَمثالِه مِن صِلة مَعناه لا مِن صِلة لَفظه، كما قِيل في قَولِ «المِفتاح»: (ثُم يُترَكُ إلى غير مُعيَّن): لَفظةُ «إلى» صِلةُ ما في التَّرك مِن معنَى العُدُول، لا صِلةُ لَفظه، وقال الإمامُ الواحِديُّ في شرحِ قولِ المُتنبي: [المنسرح]

له أيادٍ إليَّ . . . . البيتَ[3]:

(يَقولُ: له إحسانٌ إليَّ، و«إلى» مِن صِلة معنَى الأَيادِي لا مِن صِلة لَفظِها؛ لأنه يُقالُ: لَك عِندي يدٌ، ولا يُقالُ: لك إليَّ يدٌ، ولَكنْ لَمَّا كان معنَى الأَيادي الإحسانَ وَصَلها بـ«إلى»)[4]، وقال علاءُ الدين البِسطامِي[5] في «حاشِيَة المُطوَّل»: وقد يُجعَلُ بَعضُ أجزاءِ مَفهومِ اللَّفظ عاملاً في اللَّفظ، وإنْ لم يَصحَّ كونُ اللَّفظ عامِلاً باعتِبارِ سائر الأجزاءِ، وهذا مِن بَدِيع القَواعد، وقال البَيضاويُّ في قَوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ﴾ [الأنفال: ٥٦]: (و«مِن» لِتضمين المعاهَدةِ معنى

---

(١) بعده في النُّسخ المخطوطة: (ولا يُقالُ: الصلاةُ مِلَّةُ الله، ومِلَّة زيد، ويُقالُ: دِين الله، ودِين زيدٍ).

(٢) في أكثرِ النُّسخ: «شرح تلخيص المفتاح»، والصواب ما أثبَتناه.

(٣) هو قوله:

لــــهُ أيـــادٍ إلَـــيَّ ســـابِـــقَـــةٌ أُعَـــدُّ مِـــنـــهـــا ولا أُعَـــدِّدُهـــا

(٤) انظر: «شَرح ديوان المتنبي» للواحِدي.

(٥) تقدَّمت ترجمته آنفاً (ص٥٤).

على مَباحثَ شريفةٍ، ....

دده جونكي

الأخذِ[(١)]، فالمصيرُ في أمثالِ ذلك إلى التَّقديرِ والتَّضمينِ ناشئٌ عن عدم الوُقوفِ لهذا[(٢)] النَّوع من التَّوسُّع، وصاحبُ «الكشَّاف» ـ مع كونِه عَلَماً[(٣)] بِالوُقوف على أسرارِ كَلام العرب، ودَقائقِ أنواع الأدبِ ـ قال في تَفسيرِ قَولِه تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]: (ضُمِّن ﴿سَأَلَ﴾ معنَى «دعَا»، فتَعدَّى تَعدِيتَه، كأنه قِيل: دَعَا داعٍ بعذابٍ واقع)؛ وتَعدِيتُه بالباءِ بِاعتِبار جانبِ المَعنى لا بِاعتِبار التَّضمِين؛ لِأنَّ السُّؤالَ مُشتَمِلٌ على معنَى الدُّعاء، فلا حاجةَ إلى التَّضمِين.

[مُهمة: في معنى البَحث لغةً واصطلاحاً]

و(البَحثُ) لُغةً: التَّفتيش والتَّفحُّص، واصطِلاحاً: هو إثباتُ المَحمُولاتِ لِلمَوضُوعات.

و(الشَّرف): العُلُو[(٤)].

و(الاحتِواء): الجَمعُ، قال الجوهريُّ: (حَوَاه يَحوِيه حَيًّا أي: جمَعه، واحتَواه مِثلُه)، فاستِعمالُه بـ«على» بِاعتبارِ تَضمِينه[(٥)] معنَى الاشتِمال.

[مطلب: في تَضمين فعلٍ معنَى فعلٍ آخرَ وفائدة ذلك]

اعلَم أنَّ (التَّضمينَ: أن يُقصَد بِلفظِ فعلٍ مَعناه الحقيقيُّ، ويُلاحَظَ معه معنَى فعلٍ آخر يُناسِبه، ويُدلُّ عليه بِذِكرِ شَيءٍ مِن مُتعلِّقاته [أو حذفِه، إنما قُلْنا ذلك لِدَفع تَوهُّمِ الاختِصاص بِالذِّكر، كقَولِهم: «هيَّجني شوقاً»؛ فإنَّ الاستدلالَ فيه على ذلك بِالحَذف[(٦)] لا بِالذِّكر][(٧)]، كقَولك: «أَحمَدُ إليكَ فُلاناً»؛ فإنَّك لاحظتَ مع الحمدِ مَعنى الإنهاء، ودَلَلْتَ عليه بِذِكر صِلَتِه أَعني كلمةَ «إلى»، أي: أُنهي حمدَه إليك.

---

(١) هنا انتهى كلامُ البيضاوي في تَفسير سورة الأنفال.

(٢) الوُقوف يتَعدى بـ«على»؛ فإما أنه سَها في تعديتِه، أو قَصد ذلك عن طريق حملِه على معنى آخرَ وهو الالتفاتُ مثلاً، فيكون كلامُه مطابقاً لِما هو بِصدَدِه لفظاً ومعنى.

(٣) في بعض النُّسخ: (عالماً).

(٤) قد تقدَّم له هذا آنفاً عند قَول الشارح: «أشرف جَرائيم الأنام».

(٥) قد زاد الجوهريُّ في «الصحاح»: «واحتَوى على الشيء أي: ألمأَ عليه». اهـ وفسَّر الإلماء بالاشتِمالِ، فدعوَى التَّضمين لا حاجةَ إليها كما لا يَخفى.

(٦) أي: لأن الأصل في «هيَّج» تعدِّيه إلى الثاني بـ«إلى» لا بنَفسِه، فقد دُلَّ على الفِعل الآخَر بحذفِ صِلة الفِعل الأول.

(٧) ما بين المعقوفَين زيادة من النُّسخ الخطيَّة. والظاهرُ أنه زائدٌ على كلام الشريف لِتَصحِيحِه.

. . . .

دده جونكي

وفائدةُ التَّضمينِ إعطاءُ مَجمُوعِ المعنيَين حَقَّهما، فالفِعلانِ مَقصودانِ معاً قَصداً وتَبَعاً، قال صاحبُ «الكشَّاف»: مِن شَأنِهم أنهم يُضمِّنُون الفِعلَ معنَى فعلٍ آخَر، فيُجرُونه مُجرَاه، فيَقُولُون: «هيَّجَني شوقاً» مُعدًّى إلى مَفعولَين وإن كان هو يَتعدَّى إلى الثاني بـ«إلى»، يُقال: (هيَّجه إلى كذا)؛ لِتضمِينه معنَى ذكَّر، وقال ابنُ جِني: لو جُمِعَت تَضمِيناتُ العَرب لاجتَمَعت مُجلَّدات.

[مطلب: تارةً يُجعلُ المذكورُ أَصلاً والمَحذوفُ حالاً، وتارةً بالعكس]

فإن قُلتَ: [(١)] اللفظُ إن كان مُستَعمَلاً في المعنيَين معاً كان جمعاً بين الحَقيقة والمجازِ، وإنْ كان مُستعمَلاً في أحدِهما ولم يُقصَد به الآخَرُ فلا تَضمينَ، **قُلتُ:** هو مُستعمَلٌ في مَعناه الحقيقِي، والمعنَى الآخَرُ مُرادٌ بِلفظٍ مَحذوفٍ آخَرَ يَدلُّ عليه ذِكرُ ما هو مِن مُتعلِّقاتِه، فتارةً يُجعلُ المذكورُ أَصلاً والمَحذوفُ حالاً، كما قِيل في قَولِه تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، كأنَّه قِيل: لِتُكبِّرُوا الله حامِدِين على ما هَداكُم؛ وتارةً بِالعكس، فيُجعَلُ المحذوفُ أصلاً والمذكورُ مَفعولاً كما مرَّ[(٢)]، أو حالاً كما قِيل في قولِه تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]: إنه ضُمِّن معنَى الاعتِرافِ، أي: يَعترِفُون به مُؤمنِين.

فإنْ قُلتَ: إذا كان المعنَى الآخَرُ مَدلولاً عليه بِلَفظٍ مَحذوفٍ لم يَكُن[(٣)] في ضِمن المذكورِ، فكيفَ قِيل: إنه مُتضمِّنٌ إيَّاه؟ **قُلتُ:** لَمَّا كانت مُناسبتُه لِلمَعنى المذكورِ بِمعُونة ذِكر صِلَتِه قَرينةً على اعتِبارِه، جُعِل كأنَّه في ضِمنِه، ومِن ثَمَّةَ كان جَعلُه حالاً وتَبَعاً لِلمَذكور أَولَى مِن عَكسِه؛ وقِيل: ذِكرُ صِلةِ المتروكِ يَدلُّ على أنه المَقصُودُ، ورُدَّ بأنَّه إنما يَدلُّ على أنه مُرادٌ في الجُملة؛ إذ لَولاه لم يَكن مُراداً، ورُبَّما يُقالُ: أُريد المعنَيان معاً في التَّضمين بلفظٍ واحد على أنه كِناية؛ إذ يُرادُ بها مَعناها الأصلي لِيُتوسَّلَ بِفَهمِه إلى ما هو المقصُودُ الحَقيقيُّ، فلا حاجةَ إلى تَقديرٍ إلَّا لِتَصويرِ المعنَى وإبرازِه، وفيه ضعفٌ؛ لأنَّ المكنيَّ بِه في الكنايةِ قد لا يُقصَد ثُبوتُه، وفي التَّضمِينِ يَجبُ القصدُ إلى ثُبوتِ كلٍّ مِن المضمَّن والمضمَّنِ فيه.

---

(١) السؤال وجوابُه مَأخوذان من حَواشي الشارح على «الكشَّاف». على أنَّ جميعَ ما كَتَبه المحشِّي على التضمين نَقَله من «حاشية الشريف» كما سيُصرِّح به في آخِره.

(٢) أي: في المثالِ وهو: «أَحمَدُ إليكَ فُلاناً».

(٣) الجملةُ صفة ثانيةٌ لـ«لفظٍ»، وليست جوابَ «إذا».

ويَحتوي على قواعدَ لَطيفةٍ؛ سَنَحَ لي أن أشرحَهُ شرحاً يُذلِّل مِن اللَّفظ صِعابَه، ويَكشِفُ

دده جونكي

والأظهَرُ أن يُقالَ: اللفظُ مُستعمَلٌ في مَعناه الأصليِّ، فيكونُ هو المقصودَ أَصالةً، لكنْ قُصِد بِتَبَعيَّتِه معنًى آخَرُ يُناسبُه مِن غيرِ أن يُستعمَلَ فيه ذلك اللفظُ أو يُقدَّرَ له لفظٌ آخَرُ، فلا يَكونُ مِن باب الكِنايةِ، ولا مِن بابِ الإضمارِ، بل مِن قَبِيلِ الحَقيقة التي قُصِد بِمَعناهُ الحقيقيِّ معنًى آخَرُ يُناسبُه ويَتبَعُه في الإرادةِ، وحِينئذٍ يكونُ معنَى التَّضمين واضِحاً بلا تكلُّف). كذا في «حاشية الكشَّاف» لِلشَّريف.

واعلَم أيضاً أن التَّضمينَ وكذا الحَذفُ والإيصالُ ـ وقد يُسمَّى هذا بالنَّصبِ على نَزعِ الخافض ـ سماعيٌّ لا قِياسيٌّ، صرَّح بِه في «مُغني اللَّبيب» و«حَواشي شَرح المفتاح»، ولَكنَّهما لِشُيوعِهما صارَا كالقِياسي، حتى كَثُر لِلعُلماء التَّصرُّف والقولُ بِهما فِيما لا سماعَ فيه، ونَظيرُه ما ذكَر الفُقَهاء مِن أنَّ ما يَثبُتُ على خِلافِ القِياس إذا كان مَشهوراً يَكونُ كالثابتِ بِالقِياس في جَوازِ القِياس عليه. ذكَره في «التَّسهِيل» و«شرح المَنار».

و(القَواعد): جمعُ قاعِدة، هي والأصلُ والقانُونُ أيضاً: أمرٌ كليٌّ يَنطبقُ على جُزئيَّاته، وبالتَّفصِيل[١]: مُقَدِّمة كُليَّة تَصلُحُ أن تكونَ كُبرى لِصغرى سَهلةِ الحصولِ؛ لِيَخرج ما هو بِالقُوَّة إلى الفِعل.

و(اللَّطيفة): الدَّقِيقة، مِن لَطُفَ الشيءُ أي: دقَّ وصَغُر، و«اللُّطْف» في العمَل: الرِّفق فيه، ومِن الله تعالى التَّوفيقُ والعِصْمة، واللَّطافة تُطلَق على أربعةِ مَعانٍ: رِقَّة القَوام[٢]، وقَبولُ الانقِسام إلى أجزاءٍ صَغيرة جدًّا، وسُرعة التَّأثُّر عن المُلاقي[٣]، والشَّفافيَّة[٤]، والكَثافةُ تُطلَق على مُقابِلات هذه المَعاني.

و(السُّنوح): الظُّهُور.

و(التَّذلِيل): التَّلْيين، قال الجوهريُّ: الذِّل بالكسر: اللِّين، وهو ضِدُّ الصُّعوبة.

و(الصِّعاب): جمعُ صَعْب[٥]، نَقيضُ ذَلُول.

---

(١) لمَّا كان التفسير الأول مُجملاً احتاجَ إلى مزيدِ بيانٍ فقال: وبالتفصيل . . . إلخ.

(٢) فُسِّر ذلك بِسُهولة قَبول الأشكال الغَريبة وتَركها.

(٣) كما في الوَرد.

(٤) بِتَشديد الياء على أنه مصدرٌ صناعيٌّ، وحينئذٍ يَنبغي تشديدُ فائه الأولى أيضاً، فيكون أصلُه «شَفَّاف» صيغةَ مبالغةٍ، وتخفيفُها مع تخفيف الياء أو تشديدِها على أنه مصدرٌ كـ«الكراهية» لم يَثبُت، وهو بابٌ سماعيٌّ بخلاف ما قدَّمناه.

(٥) وجمعُ «صعبةٍ» أيضاً على ما تقرَّر في بابِ التكسير من الكُتب النَّحوية.

عن وَجه المعاني نِقابَه، ويَستكشِفُ مَكْنُونَ غَوامِضِهِ، ويَستخرجُ سِرَّ حُلوِهِ من حامِضِه،

دده چونكي ـــــــــــــــــــــــــــــــ

و(النِّقاب): ما تُسبِله[1] المرأةُ على وَجهِها.

و(المَكنون): المَسْتُور، مِن «كَنَنْتُ الشيءَ» أي: سَتَرتُه.

و(الغامضُ) مِن الكَلام: خِلافُ الواضِح.

[مُهمَّة: في عَمل المصدر]

و(السِّر): ما يُكتَم، والجَهر مُقابِلُه كما ذكَروا، وذكَر البَيضاويُّ أيضاً، وإنْ كانا مَصدرَين في الأصلِ، فقَولُه في تَفسير سُورة الأنعام: (وليس ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] مُتعلِّق المَصدَر وهو السِّر والجَهر؛ لأنَّ صِلةَ المَصدر لا تَتقدَّم عليه) ليس على ما يَنبغي، على أنَّهم ـ على ما ذكَره علاءُ الدِّين البسطامِي في «شَرح اللُّباب»[2] ـ قالُوا: قولهم: (كلُّ مَصدر عِند العمل مُؤوَّل بـ«أنْ» مع الفِعل) ليس على الإطلاقِ؛ بل قد يَكونُ عاملاً بِدُونه، وقَولُهم: (لا يَصحُّ تقديمُ شيء مِمَّا في حَيِّزه عليه؛ لأنه في تأويلِ «أنْ» مع الفِعل) ليس على ظاهِره؛ إذ قد يَعمَل بِدُونه، فيَصحُّ التَّقديم، فقولُ البَيضاوي أيضاً في تَفسير سُورة الرَّعد: (إنَّ ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٤] متعلِّق بـ﴿عَلَيْكُمْ﴾ لا بـ﴿سَلَٰمٌ﴾؛ فإنَّ الخبر فاصلٌ) ليس على ما يَنبغي؛ على أنَّ صاحبَ «الكَشْف»[3] قد ذَكر أن ﴿عَلَيْكُمْ﴾ نظراً إلى الأصلِ ليس بِأجنبيٍّ فجاز أن يَفصِلَ[4]. نَعم قد ذَكر علاءُ الدين المذكُورُ في «شَرحه للهِداية»: الفصلُ بينَ المبتَدإ ومَعمُوله بِالخبر مُمتنِعٌ عندَ النُّحاة.

و(الحُلو): ضدُّ المُرّ.

و(الحامِض) من حَمُض الشيء مِن باب سَهُل، نادرٌ، مثل: فارِه، وقياسُه: حَميض وفَريه مثلُ: صَغُر فهو صَغِير وعَظُم فهو عَظِيم. ذكَره في «مختَصر اللُّغة»[5].

---

(١) في المخطوط: (ما تستره). والأول هو الصحيح.

(٢) المقصودُ بـ«اللُّباب» كتابُ «لُباب الإعراب» لِلفاضل تاجِ الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرايِيني المتوفَّى سنةَ (٦٨٤هـ)، وله شُروح منها شَرح الزَّوزني، وشرح نُقره كار، وسيَذكُر المحشِّي مؤلِّفَه مِراراً باسمِه وهو السيد عبد الله، وشَرح الأقسرائي، ولمُصنِّفه حاشيةٌ عليه.

وأمَّا الشرحُ المذكورُ ههنا فهو شرحُ علاء الدين المَعرُوف بـ(مصنفك)، وقد مرَّت ترجمتُه.

(٣) في المطبوع: (الكشاف)، وهو تحريف. والمقصودُ بالأول «كَشف الكشَّاف»، وهو حاشيةٌ على «الكشاف»، لِصاحِبِها سِراجِ الدين عُمرَ بن عبدِ الرحمن الفارسي القَزويني المُتوفَّى شابًّا دونَ الأربعينَ سنةَ (٧٤٥هـ).

(٤) بِالبناء للفاعل لا للمفعول، أي: جاز أن يكون فاصلاً.

(٥) أراد به ـ على ما ظَهر لي من تتبُّع نظائره ـ كتابَ «مُختار الصحاح» لأبي بكر الرازي المتوفَّى سنةَ (٦٦٦هـ).

مُضيفاً إليه فوائدَ شريفةً، وزَوائدَ لَطيفة، ممَّا عَثَرَ عليه فِكرِي الفاتِر، ونَظرِي القاصِر، بِعَونِ ....

دده جونكي

و(الإضافةُ): الضم، يُقالُ: أَضفتُ إليه أي: ضَمَمتُ إليه.

و(الفائدةُ): اسمُ ما استَفدتَه من عِلمٍ أو مالٍ.

(عثَر) عليه يَعثُر مِن بابِ نصَر أي: اطَّلَع عليه.

و(الفِكر) بالكَسر: اسمٌ، وبِالفتح: مَصدر.

و(الفُتُور): الضَّعفُ.

[مطلب: في النَّظر والفِكر والفرقِ بينهما]

و(النَّظر): في المشهورِ مُرادِفٌ لِلفِكر، وقِيل: الفِكر: حركةُ النفس نحوَ المبادئِ والرُّجوعُ عنها إلى المَطالب[١]، والنظرُ: مُلاحظةُ المَعلومات الواقِعاتِ في ضِمن تِلك الحَركة.

ويُطلَق الفِكر على حركةِ النَّفس في المَعقولات أيَّ حركةٍ كانتْ، وهذا هو الفِكر الذي يُعَدُّ مِن خواصِّ الإنسان، ويُقابِلُه التَّخْيِيل[٢]، وهو حَركتُها في المَحسُوسات؛ وعلى الحركة الأُولى من الحركتَين[٣] وحدَها.

و(العَونُ): الظَّهيرُ على الأمرِ، والجمعُ: أَعْوان، والمَعُونة: الإعانةُ، يُقالُ: ما عِندَه مَعُونةٌ ولا مَعانةٌ[٤] ولا عَوْن، قال الكِسائِي[٥]: والمَعُونُ أيضاً المَعُونةُ، وقال الفَراءُ: هو جمعُ مَعُونَة.

---

(١) أو بِعبارة أُخرى: الانتِقالُ مِن المَطالب إلى المَبادئ، ورُجوعُها مِن المبادئ إلى المَطالِب. والمراد بالمَطلَب ما يُتردَّد في ثُبوتِه كحُدوث العالَم عندهم.

(٢) بياءَين، وفي بعض النُسخ: (التخيل) بياء واحدة، والفرقُ بينهما أنَّ الثانيَ هو حُصول صورةٍ في الخيال، والأول هو إحضارُ الصورة إلى الحس المشترَك مِن قبل الحواسِّ أو مِن قِبَل الخيال، وهذان الإحضاران هما المعبَّرُ عنهما بحركة النفس... إلخ.

(٣) أي: المذكورَتين سابقاً، أي: وإن كانت الثانيةُ هي المقصُودة. والحاصلُ أن الفكرَ يُطلق على المعاني الثَّلاثة.

(٤) في المطبوع: (مُعاوَنة)، وهو من تَغيير النُّسَّاخ، والصوابُ ما أثبَتناه تَبَعاً للنُّسخ المخطوطة وعبارةِ «مختار الصِّحاح»؛ فإن تفسيرَ «العَون» وما بَعده إلى آخِره له.

(٥) عليُّ بنُ حمزةَ الكوفي أبو الحَسَن الكِسائيُّ، أحدُ القُرَّاء السبعة المَشهورِين، قَرأ النحو بعد الكِبَر وتَنقَّل في البادية، وهو مُؤدِّب الرَّشيد العبَّاسي وابنِه الأَمين، وأخبارُه مع عُلماء الأدب في عَصرِه كثيرة. له تصانيفُ منها: «مَعاني القرآن»، و«القِراءات». تُوفي سنةَ (١٨٩هـ).

المَلِك القادر.

والمَرجُوُّ مِمَّن اطَّلع فيه على عَثْرةٍ أن يَدْرأَ بالحَسنة السَّيِّئةَ؛ ....

ددە چونكێ

و(القادِر): هو الذي يَصحُّ منه الفِعلُ والتَّركُ[1]، وأمَّا الذي إنْ شاءَ فعَل وإنْ لم يَشَأ لم يَفعَل فهو المُختار، ولا يَلزمُه أن يكونَ قادراً؛ لِجوازِ أن يكونَ مَشيئةُ الفِعل لازماً لِذاتِه، وصِحَّةُ [القضيَّة] الشرطيَّة لا تقتضِي وُجودَ المُقدَّم.

[مُهمة: في الرجاء بِمَعنيَيه، والفَرق بينه وبين التمنِّي]

و(الرَّجاء) بالمدِّ: هو الطَّمَع فيما يُمكِن حُصولُه، ويُرادِفه الأَمَل، ويُفرَّق بينه وبين الرَّجاء بمعنَى الخَوف باستِعمال الأوَّل في الإيجابِ والنَّفي، كقَوله تعالى: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]، والثاني في النَّفي فقط نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، وبَينه وبين التَّمنِّي بأنَّه في مُمكِن فحَسْبُ، والتَّمنِّي في مُمكِنٍ ومُستَحيلٍ، وقال بَعضُهم: لا يختَصُّ الرَّجاء بمعنى الخوفِ بِالنَّفي؛ كقَوله[2] تَعالى: ﴿وَٱرْجُواْ ٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [العنكبوت: ٣٦].

وقال ابنُ الجَزَري[3]: الرَّجاء: الطَّمعُ فيما يُمكنُ حُصُولُه، بِخلاف التَّمنِّي، ويَتقارَضانِ[4]، والتَّوقُّع أقوَى من الطَّمع. ويُستَعمَل في المتوقَّع فيه[5] «لعلَّ»، وفي المَطمُوع فيه «عسَى».

و(العثرةُ): الزَّلَّة، و(الدَّرْء): الدَّفع.

و(الحسَنة والسَّيئة) مِن الصِّفات الغالِبة التي تَجري مَجرَى الأسماءِ في الاستِعمالِ مِن غير مَوصوفٍ، كـ«الصالِحة»، وهما تُطلَقان على كلِّ ما يُحمَد ويُذَمّ، و«الصالحةُ» مِن الأعمالِ ما سَوَّغه الشرعُ وحسَّنه، وقال صاحبُ «الكشَّاف»: (كلُّ ما استَقام مِن الأعمالِ، بِدَليل العَقل والكِتاب والسُّنة)، إشارةً إلى مَذهبِه مِن أنَّ الحَسَن عِنده ما حسَّنَه العقل، وتأنيثُها[6] على تأويل

---

(١) أي: أن يَفعلَ تارةً، وأن لا يَفعلَ أُخرى.

(٢) في بعض النُّسخ: (لقوله).

(٣) كذا في جَميع النُّسخ، والذي في كلامِ غيرِ واحد: (وقال ابنُ الجوزي).

(٤) أي: يقع أحدُهما في مكان الآخَر وبِالعكس. ووَقع في في بعض النُّسخ الخطية: (ويتفارقان)، وفي النُّسخ المطبوعة: (ويتعارضان)، وكِلاهُما ليس بشيء.

(٥) كذا في النُّسخ، والصوابُ إسقاطُ الجار والمجرور والاقتِصار على قوله: (المتوقَّع)، ولا نظرَ لمقابلتِه بما بعده وهو (المطموع فيه).

(٦) أي: الثلاثة المذكورة وهي (الحسنة والسيئة والصالحة)، وفي بعض النسخ: (وتأنيثهما) أي: الحسنة والسيئة؛ لأن الكلامَ فيهما أصالةً، لكنْ لا يُناسبُه ضميرُ غيرِ التثنيةِ فيما يأتي.

فإنه أولُ ما أَفْرغتُه في قالَبِ التَّرتيب والتَّرصِيف، مُختصِراً في هذا «المختصَر» ما قَرأتُه

دده جونكي

الخَصلَة أو الخَلَّة[1]، وقِيل: جازَ كونُ تائِها[2] لِلنَّقل.

و(أفرغتُه) مِن «فَرِغ الماءُ» بالكسر يَفرَغ فَراغاً مثل: سَمِع سَماعاً أي: انصَبَّ، وأفرغتُه أنا وفرَّغتُه: أي: صببْتُه[3].

و(القالِب[4]): آلة يُصبُّ فيها الأجسامُ المُذابة حتى تَتشكَّل بِشَكلِه[5]، وتَتقدَّرَ بِقَدره، لا يكونُ ناقصاً ولا زائداً، والمرادُ من الاستِعارة التَّمثيليَّة إنما هو القَيدُ الأخيرُ.

و(التَّرتيبُ) في اللُّغة: جَعلُ كل شَيءٍ في مَرتَبتِه، وفي الاصطِلاح: جَعلُ الأَشياء بِحيثُ يُطلَق عليها اسمُ الواحدِ، ويَكونُ لِبَعضِها نِسبةٌ إلى البَعض بِالتَّقدُّم والتَّأخُّر.

و(التَّرصِيف): مِن رَصَفتُ الحِجارةَ في البِناء أَرصُفُها رَصْفاً: إذا ضَممتُ بعضَها إلى بَعضٍ.

[فائدة: الشارح يومَ تأليف هذا الشرح كان ابنَ ١٦ سنةً]

وقولُه: (مختصِراً) على لفظِ اسمِ الفاعِل: حالٌ مِن فاعِل «أفرغتُه»، و«ما قَرأتُه»: مَفعولُه، وكان الشارحُ يَومَ تأليفِ هذا الشَّرح ابنَ ستَّ عشرةَ[6] سَنةً، وفي تِلكَ السَّنة وُلِد الشَّريف الجرجاني، ذكَرَه في «رَوضة ابنِ القاسِم»، ومِن مُصنَّفاته[7]: «المطوَّل شرح التَّلخيص» في المعاني، قد صنَّفه حين كانَ مِن الطَّلَبة، ولِذا ذكَره الأَقْسَرائي[8] في «شَرح إيضاحِ المعاني»

(١) بفتح الخاء، في «المصباح»: الخلَّة: الخَصْلة وَزناً ومعنًى، والجمعُ خِلالٌ.

(٢) في بعض النُّسَخ: (تاء تأنيثها)، وفي أخرى: (جاز كونُ تأنيثهما)، وانظر التعليق قبل السابق.

(٣) وفي التَّنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾ أي: اصبُب كما تُفرَغ الدَّلو، أي: تُصبُّ.

(٤) بِفَتح اللام وكسرِها، كالخاتِم والخاتَم، والطابع والطابَع، والطابِق والطابَق، والدانِق والدانَق، وغيرِ ذلك.

(٥) أعاد الضميرَ على القالَب ولِذا ذكَّره، ولو أعاده على الآلة لقال: بشكلِها.

(٦) في المخطوط: ستة عشر.

(٧) بعضُ ما سيَذكُره يحتاج لِنَظر فيه، كـ«شرح الكافية» و«شرح البزدوي».

(٨) هو جَمال الدِّين مُحمد بن مُحمَّد التَبريزي المَعروفُ بالأقسرائي، المُتَوفَّى سنةَ (٧٧١هـ)، قال في «الأعلام»: عالِمٌ بِالتفسير والطِّب، عارِفٌ بِاللغة والأدب، نِسبَتُه إلى (آق سراي) مِن بِلاد الرُّوم، ومَعناها (القَصر الأبيض)، وهو حَفِيدُ الإمام فَخر الدِّين الرازيِّ، كان مُدرِّساً في بِلاد (قرامان) بِمَدرسة (السلسلة)، وقد شَرَط بانِيها أن لا يُدرِّس فيها إلا مَن حَفِظ «الصِّحاح» لِلجَوهري، فعُيِّنَ لَها جمالُ الدين. صَنَّف كُتُباً، منها «حَواشٍ على الكشَّاف»، و«إيضاحُ الإيضاح» في المَعاني والبَيان، و«حلُّ الموجز» في الطِّب. اهـ باختِصار.

في عِلْمِ التَّصريف، ....

دده جونكي

بقولِه: (قال بعضُ الطَّلَبة)، حيث نَقَل اعتِراضاتِه في «المطوَّل»؛ و«المختصَر» الذي اختصَره منه بعد سِنين، و«شَرح المِفتاح»[١] في المَعاني، و«الإرشاد» في النَّحو، و«شَرح الكافِيَة» فيه، و«شَرح الشَّمسيَّة» في المنطِق، و«شَرح العَقائد»[٢]، و«المقاصِد»[٣] و«شَرحه» في الكَلام، و«شَرح البَزْدَوي»[٤]، و«التَّلويح»[٥]، و«حاشِيَة مختَصر ابن الحاجِب»[٦] في الأُصول، و«شَرح الغاية القُصوى» في فِقه مَذهبِه مَذهبِ الشافِعي[٧] رحمه الله تعالى، ....

(١) أي: القسمِ الثالث من «مِفتاح العُلوم»، وهو من أواخر ما ألَّفه؛ إذ أتمَّه في شوالَ من سنة (٧٨٩)، وهو غيرُ شرحَيه على «تَلخيص المفتاح».

(٢) أي: النَّسفية، وهي في العقيدة الماتُريديَّة.

(٣) بعده في نُسخة خطية: (ومتن تهذيب المنطق والكلام لِلشارح النحرير)، وهذا المتنُ وإن كان للشارح إلَّا أن إدراجَه في هذا الموضع وزيادةَ قولِه: (للشارح النحرير) يَدُلَّان على أن هذه الزيادة ليست من المحشِّي، ولعلَّها لِبَعض من علَّق على كتابه.

(٤) لِيُنظر في هذا!

(٥) هو حاشية على «التَّوضيح» لِصَدر الشريعة المحبوبي في أصولِ الفقه.

(٦) هي حاشية على شرحِ العَضُد الإيجي على المختَصر المذكور.

(٧) اعلَم أنهم اختَلفُوا في مذهبِه الفقهي كما اختَلفُوا في مذهبِه العَقَدي؛ فذَهب جماعةٌ ـ كالمحشِّي ههنا ـ إلى أنه شافعيٌّ، ومنهم صاحبُ «كشف الظُّنون» وحَسن چلبي في «حواشيه على المطوَّل»، والكَفويُّ في ترجمة السيدِ الشريف، والسُّيوطيُّ في «بُغية الوُعاة»، وجعَلَه آخرُون حنفِيًّا لِما صنَّفه في الفِقه الحَنفي، ومِن هؤلاء ابنُ نُجيم صاحبُ «البَحر»، وعلي القارِي الذي ذكَره في طبَقات الحنفيَّة، قال الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدة رحمه الله: والحَقُّ أنه حنفيُّ المذهب؛ فقد وَلِيَ قضاءَ الحنفية، وله في الفِقه الحنفي تآليفُ .... وإلى جانِب هذا فقد صَرَّح بِانتسابه لِلمذهب الحنفي في غيرِ مَوضع من كتابه «التَّلويح» في مُقابِل ذِكر الإمام الشافعي ومَذهبِه، وذلك دليلٌ قاطِعٌ على كونه حنفيَّ المذهَب، وإليك بَعضَ عباراته الناطقةِ بِذلك: قال في مَبحث تعارُض الخاصِّ والعام: (وإذا ثبَت هذا ـ أي: كونُ العام قطعيًّا عِندنا خلافاً للشافعي ـ ... فعند الشافعي يُخصُّ العامُّ بِالخاص ... وعندنا يَثبُت حُكم التعارُض)، وقال في مَباحث مفهومِ المخالفة في مَبحث التَّعليق بالشرط: (فعنده ـ أي: الشافعيّ ـ لا يَجوز نكاحُ الأمَة عند استطاعة نِكاح الحُرة ... وعِندنا هو عدمٌ أصلي فلا يَصلُح مُخصِّصاً ... على ما هو مذهبُ الشافعي رحمه الله تعالى ... ولا ناسخاً على ما هو مَذهبُنا)... إلى آخِر كلامِه. قلتُ (نسيم): وفيما استدلَّ به من النُّقول نظرٌ؛ لأنَّ السَّعد كان بِصَدد شرحِ كلام صَدرِ الشريعة الحنفيِّ، فما يَستعملُه حينئذٍ من الضمائر ونحوِها إنما هو لِتَفسيرِ كلامِ الشارح وإيضاحِه، فلا يَسَعُه المخالفةُ فيه، ألا ترى إلى أنَّ أوَّلَ نقلٍ أشار إليه الشيخُ عبد الفتاح إنما كان في مُقابلةِ قول صَدرِ الشريعة: (فعِند الشافعيِّ - رَحمه الله - يُخَصُّ به، وعندنا يَثبُت حُكم التعارُض في قَدرِ ما تَناوَلاه).

=

ومِن الله الاستِعانةُ، وإليه الزُّلفى، وهو حَسْبُ من توكَّلَ عليه وكفَى.

دده جونكي

و«شَرح الفرائِض» السَّجاونديّ(١)، و«شَرح الجامِع الكَبير» لِلخِلاطي(٢) في فِقه الحنفيَّة(٣)، و«شرح الكشَّاف»(٤)، وهو آخِر تَصنيفه(٥).

و(الاستِعانة): طلبُ المَعُونة، وهي: ضَرُوريَّة، وهي ما لا يَتأتَّى الفِعلُ دُونَه، كاقتِدارِ الفاعِل وتَصوُّرِه، وحُصولِ آلة ومادَّة يَفعل [بها](٦) فيها، وعِند استِجماعها يُوصَف الرَّجل بِالاستِطاعة ويَصحُّ أن يُكلَّفَ بالفِعلِ؛ وغيرُ ضروريَّة، وهو تَحصيلُ ما يَتيسَّر به الفِعل ويَسهُلُ، كالراحِلة في السَّفر لِلقادِر على المَشيِ، أو يُقرِّب الفاعِلَ إلى الفِعل ويَحثُّه عليه، وهذا القِسمُ لا يَتوقَّف عليه صِحَّةُ التَّكليف.

و(الزُّلفى) وكذا الزُّلْفَة: القُربَة والمَنزلة، ومِنه قولُه تعالى: ﴿عِندَنَا زُلْفَىٰ﴾ [سبأ: ٣٧]، وهو اسمُ المَصدر، كأنه قال: عِندنا إزلافاً.

و(التَّوكل) لغةً: تَفويضُ الأمرِ إلى الغير، واصطِلاحاً: طرحُ البَدنِ في العُبوديَّة، وتعلُّقُ القَلب بِالرُّبوبيَّة في البِداية والنِّهاية، وقِيل: التَّوكُّل: تَفويضُ الأمرِ إلى الله تعالى بالاعتِماد عليه

= ثم إني بعدُ أن كتبتُ هذا رأيتُ صاحبَ كتاب «المسائل الأُصوليَّة المتعلقة بالبلاغة العربية في كُتُب سعد الدين التفتازاني» قد تنبَّه لمِثلِه، وردَّ الاستدلالَ بنُقُول «التلويح» المذكورة، ثم نَقل نقلَين قد يكونان صريحَين في كونِه شافعيًّا، قال: ثانيهما نَجدُه في «شرح الكشاف» ـ وهو مِن آخر مؤلفاتِه ـ وعبارتُه: (ومعنى ﴿فِي الْحَجِّ﴾ في وقتِ الحج، إذ نفسُ الفِعل لا يَصلح ظرفاً، لكن عند أبي حنيفةَ المراد أشهرُ الحج . . . وعِندنا وقتُ الإتيان بأفعال الحج . .) قال: أمَّا القولُ بأن السعدَ كان حنفيًّا ثم أصبَح شافعيًّا، فلا نَستطيع الجزمَ بذلك، حيثُ لم نَجد ما يُصرِّح بذلك التراجُع. اهـ والله تعالى أعلَم.

(١) المقصودُ به أبو طاهر محمد بن محمَّد السّجاونديُّ الغَزنويُّ المتوفَّى سنة (٥٦٠هـ)، كُنيتُه سراجُ الدين، وإليه يُنسبُ مُختصرُه في الفرائض فيُقالُ: «السِّراجية»، وهو مختصرٌ مَقبول مُتداوَل، شرَحه كثيرٌ من العُلماء الفُضلاء، منهم: أكملُ الدين البابرتي، والشَّريف الجُرجاني، وشمسُ الدين الفَناري، وحفيدُ الشارح سيفُ الدين أحمدُ بن يَحيى بن محمدِ بن سَعد الدين التفتازاني، الملقَّب بِشَيخ الإسلامِ.

(٢) هو محمد بن عبَّاد أبو عبد الله الخِلاطي، صدرُ الدين، فَقيه حنفي، مِن كُتبه «مقصد المُسند» اختَصر به «مُسند الإمام أبي حنيفة»، و«تعليق على صحيح مسلم». توفي سنةَ (٦٥٢هـ).

(٣) سيأتي الكلام على هذا الكتاب في (ص٢٦٤) وبيانُ أنه شرح لتلخيص «الجامع».

(٤) الذي ذكَره غيرُه أنه حاشِيَة.

(٥) ولِذا لم يُتمَّه. ثم الوجه أن يقولَ: (وهو آخرُ تصانيفه)، أو: (آخرُ تصنيفٍ له).

(٦) زيادةٌ من «تَفسير البيضاوي»، وعنه نَقل المحشِّي جميعَ الفقرة.

. . . .

ددہ چونکی

مع رِعايةِ الأسباب، لكنْ لا يُعَوِّل بِقلبه عليها، بل يُعوِّل على عِصمةِ الله تَعالى كما قال عليه الصلاة والسلام: «قيِّدها وتَوكَّل على الله»(١)، وأَمَرَ الله تعالى(٢) بالمُشاوَرة.

[فائدة: في «حَسبي» مع الأسئِلة والأجوِبة]

قولُه: (وهو حَسْبي ونِعم الوكيل) (الحَسْب بمعنى المُحسِب، بِدَليل أنَّك تَقولُ: «هذا رجلٌ حَسْبُك» بِوَصفِ النَّكرة(٣)؛ لأنَّ إضافتَه ـ لِكَونه بمعنى المُحْسِب ـ غيرُ حقيقيَّة، ذكَره في «الكشَّاف»، يُقالُ: «أَحسَبه الشيءُ»: إذا كَفَاهُ(٤))(٥)، قِيل: ردَّ الشارحُ في بعضِ كُتُبه هذا العطفَ بِأنَّ الجُملة الثانيةَ إنشائيَّةٌ، فلا تُعطَف على الأُولى الإخباريَّة، ولا على «حَسْبي» بِاعتبارِ تَضمِينه معنَى يُحسِبني؛ لأنه خبرٌ أيضاً، وأُجيب بأنَّ المُرادَ بالجُملة الأُولى إنشاءُ التَّوكُّل لا الإخبارُ عنه تعالى بِأنَّه كافِيهِ، وبِأنَّه يَجوز أن يُعتبرَ عطفُ القِصَّة على القِصة بِدُون مُلاحَظةِ الإخباريَّة والإنشائيَّة، ورُدَّ بأن «حَسْبي» لو كان إنشاءً لكانَ لإثباتِ معنَى الكِفاية لِلَّه تعالى كما في «بِعتُ» إذا كان إنشاءً يَكون لإثباتِ معنى البَيع، والعبدُ لا يَقدِر على إثباتِ مَعنى الكِفاية له تَعالى، وبأنَّ المُعتبَر في عَطفِ القِصَّة على القِصة أن يكونَ كلٌّ مِنهما جُمَلاً مُتعدِّدةً كما صرَّح بِه المحقِّقُ الشَّريف في «شَرح المِفتاح» و«حواشِيهِ لِلمطوَّل»، ويُمكِن أن يُقالَ: المَقصودُ إظهارُ معنى التَّوكُّل، وهو مَقدُورٌ لِلعَبد، والخبرُ المقصودُ منه مثلُ هذا لا يَبقَى على الخَبريَّة، بل يَصيرُ إنشاءً، صرَّح به صاحِبُ «الكشَّاف»، فتأمَّل! والمُتبادرُ مِن عِبارة القِصة وإنْ كان كونَها زائدةً على جُملةٍ واحدة، لَكنَّه غيرُ لازمٍ على ما ظَهَر مِن كلامِ صاحبِ «الكشَّاف» حيث قال: (إنَّ الصِّلَة يجبُ أن تكونَ قِصةً مَعلُومةً)، ومَعلومٌ أنَّ الصلةَ لا يَجِبُ أن تكونَ زائدةً على جُملةٍ واحدةٍ، ذكَره المدقِّق ابنُ كمال پاشا في «شَرح المِفتاح»(٦)، وما اعتبَره المُحقِّق الشريفُ . . . .

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ عن أبي هريرة، ورَواه الترمذي وغيرُه من حديث أنسٍ وحديثِ عَمرو بن أميَّة الضَّمري بلفظ: «اعقِلها وتوكَّل»، وهو حديث حَسن.

(٢) أي: نبيَّه كما هي عبارةُ غيرِه. و«أمر» معطوفٌ على «قال» على ما يَظهر.

(٣) عبارة الفناري: (يُوصف النكرة به).

(٤) ومنه اسمُه تعالى «الحَسِيب»، هو الكافي، فَعِيل بمعنى مُفعِل. «تاج العروس» (ح س ب).

(٥) «حواشي المطوَّل» للفناري.

(٦) لابنِ كمال پاشا شرحٌ على «المفتاح» ـ أعني القسمَ الثالثَ منه ـ بـ(قال ـ أقول)، وله كتابٌ آخرُ عَمَد فيه إلى عبارة =

. . . .

دده جونكي

في مِثالِ: «زيدٌ يُعاقَبُ[١] بِالقَيد والإزهاق، وبَشِّرْ عَمراً بِالعَفو والإطلاقِ» جَواباً عن الاعتِراض بأنْ ليس فيه عَطفُ جُمَل مَسُوقةٍ لِغَرض على جُمَلٍ أُخَرَ مَسُوقةٍ لِغَرضٍ آخَر، بل هناك جُملتانِ مُختلِفتان خَبراً وإنشاءً عُطِفَ إحداهُما على الأُخرى، مِن أنه أرادَ بِذَلك المِثالِ عَطفَ قِصَّةِ عَمرو الدالَّةِ على حُسنِ حالِه على قِصَّة زَيد الدالَّةِ على سُوء حالِه؛ لِيُوافق ما مَثَّل به مِن الآية، لكنَّه اقتَصر من القِصَّتَين على ما هو العُمدةُ فِيهما، فيُفهَمُ مِنه الباقي، فكأنَّه قال: زيدٌ يُعاقَب بِالقَيد والإزهاقِ، فما أَسوأ حالَه وما أَخسَرَه! إلى غيرِ ذلك، وبَشِّر عَمراً بِالعَفوِ والإطلاقِ، فما أحسَنَ حالَه وما أربَحَه! لا يَخفى عليك إمكانُ اعتِبارِه فيما نَحن فيه على تَقديرِ لُزومِ التَّعدُّد، وقد أجاب المُحقِّقُ الشَّريف عن أصلِ الرَّدِّ بأنَّه يَجوزُ أن يُقدَّر مبتدأٌ في المَعطُوف بِقَرينةِ المَعطوفِ عليهِ، أي: وهو نِعمَ الوكيل، فتكونُ إخباريَّة كالأُولى، وبأنَّه لا حاجةَ إلى اعتِبار تَضمينِ معنَى يُحسِبُني؛ لأنَّ الجُمَلَ التي لها مَحلٌّ من الإعراب واقعةٌ مَوقعَ المُفردات، فيَجوزُ عطفُها على المُفرَدات وعكسُه، ويَحسُنُ إذا رُوعِيَ في التَّفنُّن نُكتةٌ؛

[مطلب: في عَطف الإنشاءِ على الإخبار]

وبأنَّه يَجوز عطفُ الإنشاءِ على الإخبارِ فِيما له محلٌّ من الإعرابِ، ويَدلُّ عليه قطعاً قولُه تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]؛ لأنَّ هذه الواوَ مِن الحِكاية لا مِن المَحكيِّ؛ إذ لا مجالَ لِلعَطف فيه إلَّا بِتأويل بَعيد لا يُلتفَتُ إليه، وهو أن يُقالَ: تَقديرُه: وقُلنا: نِعمَ الوَكيل، وليس هذا مختَصًّا بِما بعد القَول لِحُسْنِ قَولِنا: «زيدٌ أَبُوه صالِحٌ وما أَفسَقه!»، ورُدَّ عليه بأنَّه يَحتملُ أن تكونَ الواو في الآية مِن المحكيِّ بِتَقدير المبتَدإِ في المعطُوف، أو عطفِه على الخبر المقدَّم، وبأنَّ حُسنَ المِثال المذكورِ بِدون التَّقدير مَمنوعٌ، وبعد تقديرِ المبتدإِ في المعطُوف يكونُ إخباراً كالمَعطُوف عليه؛ وبأنَّه يجوزُ أن يُقدَّر في المعطوفِ فِعلٌ بِقَرينة ذِكرِه في المعطوفِ عليه، أي: قالُوا: حسبُنا الله، وقالُوا: نِعمَ الوَكيل، ومع هذا الاحتِمالِ الظاهِرِ كيفَ يكونُ ما ذَكر حُجَّةً قاطعةً على جوازِ عَطفِ الإنشاءِ على الإخبارِ؟ وبِأنَّ مذهبَه لمَّا كان وجوبَ تَقديرِ القولِ في الإنشائيَّة الواقعةِ خبراً، لم يكُن عَطفُ «ما أَفسقَه» مِن عطف الإنشاءِ على الإخبار أصلاً،

= «المفتاح» فغيَّر فيها كعادتِه في كثير من مُصنَّفاتِه، وسمَّاه «تَغيير المفتاح»، ثم شَرَحه ووَصل فيه إلى باب الالتِفات ولم يُتِمَّه، وله عليه حاشيةٌ أيضاً.

(١) مبنيًّا للمفعول بدليل بَقيَّة كلامِه الآتية.

. . . .

ددہ چونکیٔ

ولا عَطفُ جُملةِ «نِعمَ الوَكيل» على نفسِ «حَسبِي» مِن عَطفِ الجُملة التي لها محلٌّ مِن الإعراب على المُفرد، بل مِن عَطفِ المُفرد الذي مُتعلّقه جُملةٌ إنشائيَّة، وأُجيبَ عن الأولِ والثالثِ بِأنَّ هذه الحُجَّة إلزاميَّةٌ قُصِد بها تَبكيتُ الشارح، وبأنَّ التَّقديرَ خِلافُ الظاهِر، لكنْ كونُ الحُجة قطعيَّة بهذا القَدْر مَحَلُّ تأمُّل.

وقد يُجابُ عن الأولِ بِأنَّ تقديرَ المبتدأ على الوجهِ المَذكورِ تَأويلٌ بَعيدٌ؛ إذ المشهورُ تَقديرُ المخصُوص مُؤخراً، كقَولِنا: «حَسبُنا الله ونِعمَ الوكيلُ اللهُ» كما في قَولِه تعالى: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ[1]﴾ [ص: ٤٤]، وبأنَّ بُعدَ التَّأويل الذي لا يُلتَفَتُ إليه فيما ذكَره ليس كونَ المُقدَّر لفظةَ «قُلنا»، بل مجرَّد أنَّ فيه تقديراً بلا ضَرُورةٍ، فلو عُطفَ الجُملةُ المذكورةُ على «حَسبُنا» مع أنَّ كونَ الإنشائيَّة خبراً يَقتضي التَّقدير عِنده لَكانَ تَكلُّفاً مِثلَه، أو بِحسَب المعنى؛ إذ لا يُوجدُ بين الإخبارِ بِأنَّ الله تعالى كافِيهم والإخبارِ بأنَّهم قالُوا: (نِعم الوكيل هو) مُناسبةٌ مُعتَدٌّ بها يَحسُن بها العطفُ، وهذا البُعدُ مَوجودٌ في تقديرِ المبتدأ أيضاً؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: وهو مَقُولٌ في حَقِّه: نِعمَ الوكيلُ، وهذا مُؤدَّى قَولهم: وقُلنا: نِعم الوكيل.

وعن الثاني بأنَّ الجوازَ كافٍ في الفَرض[2]، ولا يُفيدُ منعَ الحُسن، فتَأمَّل!

وعن الرابع بِأنَّ مُرادَه تَصحيحُ عطف الإنشائيَّة على الإخباريَّة ظاهراً؛ لِكِفايتِه في تَوجيه التَّركيب الذي رَدَّه الشارح، فتَأمَّل! وليس مَقصودُ الشارح رَدَّ مثلِ هذا التَّركيب مطلقاً، كيف وقد أشارَ في «شرح الكشَّاف» في تَفسير قَولِه تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧] إلى جوازِ عَطف الإخبارِ على الإنشاءِ بِاقتِضاء المقامِ، وإنما مَقصودُه الاعتراضُ على صاحبِ «التَّلخيص»، أو تَحقيقٌ لِوجهِ العطف وتَبيينٌ لِطَريق التَّركيب على ما نُقِل عنه، فلا يَرِدُ على الشارح أنَّ رَدَّ هذا التَّركيب مُطلقاً غيرُ مُستقيمٍ، كيف وقد وَقعَ نظيرُه في القُرآن حيثُ قال الله تَعالى: ﴿وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [التوبة: ٧٣]؟ لكنْ قِيل: الحقُّ أنَّ الذَّوقَ السَّليمَ يَفهَمُ مِن عِبارة الشارح نَوعَ قَدحٍ في التَّركيب.

---

(١) في جميع النُّسخ المخطوطة والمطبوعة: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ أيوب﴾، وهو سهوٌ؛ إذ ليس هذا من القرآن. وحينئذٍ لا يكونُ في الآية دليلٌ لِلمسألة.

(٢) بِالفاء في بعض النُّسَخ، وبالغين في أُخرى.

فها أنا أَشْرعُ في المقصودِ، بِعَونِ الملكِ المَعبودِ، فأقولُ:

دده جونكي

[مطلب: في الفَرق بين الواو الاعتراضيَّة والحاليَّة]

وقال بعضُ الأفاضلِ: يَجوزُ أن تكونَ الواوُ في قَوله: ﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ استِئنافيَّةً واعتراضيَّةً في آخِر الكلام، وحاليَّةً أي: مَقُولاً في حقِّه: نِعم الوكيل، لكنْ قِيل: وُقوعُه في آخِر الكلام مَذهبٌ ضَعيف، قال الشارِح في «شَرح المفتاح»: ومِمَّا يجبُ التَّنبيهُ له الفرقُ بين الواوِ الاعتراضيَّة والحاليَّة، ثُم قال: وهو أن لا يكونَ القَصدُ في الاعتِراضيَّة إلى تَقييدِ الحُكم، ولا يُعتَبر معنَى الاختِصاص بما قبلَه، وأشار صاحبُ «الكشَّاف» إلى أنَّ الحاليَّة قيدٌ لِعاملِ الحال ووَصفٌ لَه في المعنى بِخلاف الاعتراضيَّة؛ فإن لها تَعلُّقاً بما قبلَها، لكنْ ليسَت بهذه المَرتَبة.

[فائدةٌ: في وجهِ تخصيص تَقدير القَول في تأويل الإنشائيَّة بالإخباريَّة]

وبَقي ههنا فائدةٌ مهمَّةٌ، وهي وجهُ تخصيصِ تَقدير القَول في تأويلِ الإنشائيَّات بِالإخبارِيَّات، وذلك كونُه مِن قَبيل الخِطاب العامّ، فكمَا أن الخِطابَ يَقتضي أن يُستَعمَلَ في الأمر الخَطير الذي مِن حَقِّه أن لا يَختَصَّ به أحدٌ دُون أحدٍ، كذلك مِن فَخامَتِه يَنبغي أن يقولَه كلُّ مَن يتأتَّى منه القولُ، فعُلِم مِن هذا أنَّ العُدولَ من الإخباريِّ إلى الإنشائيِّ إنما يكون في أمرٍ ذي هَولٍ، فنَحوُ قولك: «زيدٌ اضربْه» إنما يُقالُ في حقِّه إذا كان مُستحِقًّا لِلضَّربِ والهَوان، فكلُّ مَن رَآه يقولُ لِصاحبِه في حقِّه: اضرِبه؛ لاستِحقاقِه له.

قولُه: (وها أنا أشرَعُ في المقصُود، بِعَون الله المَلك المعبُود) أقولُ:

فيه إدخالُ هاء التَّنبيهِ على ضميرِ الرَّفع المنفصلِ مع أنَّ خبرَه ليس اسمَ إشارةٍ، وقد صرَّح ابنُ هشامٍ في «مُغني اللَّبيب» و«حواشِيه على التَّسهيل» بِعدم جَوازِه.

[مطلب: في «المَلِك، والمالِك، والمُلْك، والمِلْك»]

و(المَلِك): هو المتصرِّفُ بِالأمر والنَّهي في المأمُورين، مِن المُلك[١]، و«المالِك»: هو المتصرِّف في الأعيان المَملوكة كيف يَشاءُ، مِن المِلك[٢]. و«المُلْك» بضم الميم يَعُمُّ التَّصرفَ في ذَوي العُقول وغيرِهم، وبِكسر الميم يَختَصُّ بِغير العُقلاء، ذكَره في «شَرح

(١) بِضم الميم بمعنى السَّلطنة. «القونوي». أي: مُشتق منه.

(٢) بِكسر الميم.

دده جونكي

المشارِق»، وقال الطِّيبي نَقلاً عن الراغِب: هو بِالضم: ضبطُ الشيءِ المتصرَّف فيه بِالحُكم، فكلُّ مُلْك بالضم مِلْك بالكسر، وليس كذَلك العكسُ.

[مطلب: في العِبادة ودرجاتِها]

و(العبادةُ): اسمٌ[1] لِفعلٍ مخصُوص ابتُلِيَ الآدميُّ بِفعله تعظيماً لله تعالى واختِياراً لِلطاعة على الهوَى، وفي «الكشَّاف»: (وهي أَقصى غايةِ الخُضوع والتَّذلُّل)، ووجَّهَه بعضُ المحقِّقين بأنَّ لِلخُضوع حُدوداً ونهاياتٍ، ولفظةُ «الغاية» شامِلةٌ لها لِكونِها اسمَ جنسٍ مُضافاً، فصحَّ إضافةُ «أقصى» إليها، كأنه قِيل: أَقصى غاياتٍ[2]، وقِيل: فِعلٌ يُؤتَى به تعظيماً لأمرِ الله تعالى أو تَركُ فِعل، ومَن قال: فِعلٌ يَأتي به المكلَّفُ على خِلافِ هوَى نفسِه تَعظيماً لأمر رَبِّه، ففيه أنَّ العبادة غيرُ مُختصَّة بالمُكلَّف، وأنه تَرَكَ أحدَ قِسمَي العِبادة وهو تَركُ فِعلٍ، وأنها غيرُ مَشروطةٍ بأنْ يكونَ على خِلافِ هوَى النَّفس، وإلَّا يَلزم أن لا تكونَ أفعالُ مَن ساسَ نفسَه وجعلَها مُنقادةً لأمرِ رَبِّه بحيثُ لا تَهوى غيرَ رِضاهُ عبادةً، نَعم ذلك غالِبٌ فيها، لكنَّ المعتبَرَ فيما ذُكر في الحُدُود الاطِّرادُ، وفيه نَظرٌ.

وقال الراغبُ: (العُبوديَّة: إظهارُ التَّذلُّل، والعبادةُ أبلَغُ منها؛ لأنها غايةُ التَّذلُّل)[3]، وقِيل: العبادةُ لها ثلاثُ دَرجاتٍ؛ **الأُولى**: أن يَعبدَ الله تعالى طَمعاً في الثَّواب وهرباً من العِقاب، وهو المسمَّى بِالعبادة، **والثانيةُ**: أن يَعبدَ الله تعالى لأجلِ أن يَتشرَّف بِعبادته، أو بِقَبول تكاليفِه أو بِالانتِساب إليه، وهذه أَعلى مِن الأُولى لَكنها غيرُ خالِصة، وهو المسمَّى بِالعُبوديَّة، **والثالثةُ**: أن يَعبدَ الله تعالى لِكونه إلهاً وخالقاً، ولِكونه عبداً له، والأُلوهيَّة تُوجِبُ الهيبةَ والعِزَّةَ، وهي[4] تُوجِب الخُضوعَ والذِّلةَ، وهذا أَعلى الدَّرجاتِ، وهو المُستحِقُّ بأن يُسمَّى العُبُودَة، فالعِبادة لِعوامِّ المُؤمِنين، والعُبوديَّة لِلخواصِّ من المُوقِنِين[5]، والعُبودَةُ لِخاصِّ الخواصِّ مِن المُقرَّبين، وقِيل:

---

(١) قبله في نُسخَتَين: (ما يأتي به العبد . . .) إلخ التَّعريفِ الآتي قريباً، والظاهرُ إسقاطُه لئلَّا يتكرَّر ذكرُه.

(٢) أي: فاندَفع أنَّ الغايةَ والنِّهاية لا تَنقسم لأقصَى وأقربَ وأوسَطَ إلَّا بِتجوُّز، وليس هنا قَرينة تدل عليه، وأنَّ أفعَلَ التَّفضيل لا يُضاف إلَّا إلى ما هو بَعضُه مما يَصدُق عليه. «الشِّهاب على البيضاوي».

(٣) هنا انتَهى النقلُ من «مُفردات الراغب»، وما بَعده من «شَرح المشكاة» لِلطيبي كما سيصرِّح به.

(٤) أي: العبوديَّة كما وَقع في كلام الطِّيبي.

(٥) في المطبوع: (المؤمنين)، والصوابُ ما أثبَتناه.

. . . .

دده جونكي

العبادةُ لِمَن له عِلم اليَقِين، والعُبوديَّة لِمَن له عين اليَقين، والعُبُودة لِمن له حقُّ اليَقين. كذا في «شَرح المِشكاة»[1] لِلطِّيبي.



(١) اسمُه «الكاشِف عن حقائِق السُّنن».

[تَعريف التَّصريف]

لَمَّا كان مِن الواجِب على كل طالِبٍ لِشيءٍ أنْ يَتصوَّرَ ذلك الشيء أولاً؛ لِيَكونَ

دده چونكي

[مطلب: المقدِّمةُ في المشهور ثلاثةُ أُمور]

قولُه: (لمَّا كان من الواجب... إلخ) جَرتْ عادتُهم بِتَصدير كُتبِهم بالمقدِّمة، وهي في المشهورِ عِبارةٌ عن ثلاثةِ أُمور: ماهيَّة ذلك العِلْم، وبَيانُ الحاجةِ إليه، ومَوضوعُه، وقد يُكتفى بالأوَّلَين، والمصنِّف [رحمه الله] لم يُصدِّر بهما، وحاصلُ تَوجيهِ الشارِح أنه وإنْ لم يَبدَأ بِهما ظاهراً لَكنَّه بَدَأ بِما فيه تَنبيهٌ عليهِما؛ فإنه يُعلَمُ مِن تَفسيرِ لفظ التَّصريفِ غايةُ هذا العِلمِ كما صرَّح بِه، ومَعرفةُ غايةِ العِلمِ مُنساقٌ[1] إلى مَعرفَتِه بالرَّسم، فابتِداؤه بِتَفسيرِ لَفظ التَّصريف كأنه ابتِداءٌ بماهيَّة العِلم وبَيانِ الحاجةِ، ولم يَلتَفِت الشارحُ إلى أنَّ فيه إشارةً إلى مَوضوعِه حيثُ ذكَر الأمثِلَة.

وههنا تَوجيهات أُخَرُ؛ مِنها: ما قِيلَ: أرادَ بالتَّصريف عِلمَ الاشتِقاق، فعرَّفه بِالغايةِ كما تُعرَّف الحِكمةُ بِغايَتها، ويُقالُ: الحِكمةُ استِكمالُ النَّفسِ الناطِقة... إلخ[2]، وإنما فَعَله بِناءً على التَّآخي بين العِلمَينِ، أو الجُزئيَّة.

ومنها: أنَّ المرادَ بِالتَّصريف هو عِلمُ الصَّرف كما هو الظاهِرُ، لكنْ على تَقديرِ مُضافٍ، أي: التَّصريفُ معرفةُ أَحوال التَّحوِيل، وهو أيضاً تعريفُه بِالغايةِ.

ومنها: عرَّف العِلم بما هو كثيرُ الوُقُوع في ذلك العِلم اهتِماماً بِشَأنه، كما يُقالُ: «**الحجُّ عرَفةُ**»[3]، و«التَّصرفُ كلمةُ الأَدب»[4].

---

(١) كذا في النُّسخ، ووقع لِبعضهم مثلُه حين قال: (ولما تقرَّر فيما بين القوم أن بيانَ غاية العلم وبيان موضوعه يَنساقان إلى معرفتِه برسمه)، والظاهرُ أن المعنى أنَّ بيان غايةِ العلم سائقٌ لمعرفته بِرَسمه ومُؤَدٍّ إليه، فالتعبيرُ بالمطاوِع غَلط.

(٢) في المطبوع: (استكمال النفس الناطقة بِحسَب قُوَّتها النظريَّة والعمليَّة). اهـ، والذي في كُتُبهم: استِكمال النفس الناطقة في قُوَّتها النظريَّة والعمليَّة بحسَب الطاقة الإنسانيَّة.

(٣) جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه أصحابُ «السُّنن».

(٤) وَقَعت هذه العبارةُ على هذا النحو في أكثر النُّسخ، وفي بَعضها: «التصريف كلمة الأدب»، والذي تحرَّر لي في ذلك أنه تصحيفٌ عن كلمةٍ أخرى وهي: «التَّصوُّفُ كُلُّه الأدب»، أي: لَمَّا كان الأدب هو الركنَ الأعظمَ للتصوف جُعل إيَّاه. على أن تَنكيرَ لفظ «الأدب» أولى كما لا يَخفى.

على بَصيرةٍ في طلبِه، وأَنْ يَتصوَّرَ غايتَه؛ ....

دده جونكي

فإن قِيل: ظاهرُ قَوله: (مِن الواجب) يَدلُّ على أنَّ المراد بِالتَّصور التَّصوُّر بِوَجهٍ ما، لكنَّ قولَه: (لِيكون على بَصيرة في طَلبه) بدلَ قوله: (لِيُمكنَ الشُّروع) يدلُّ على أنه أُريد بِه التَّصورُ بِوَجه مَخصُوص، **قُلنا**: يُمكِن أن يُقالَ: المرادُ بِالواجِبِ العُرفيُّ المستحسَنُ على ما دلَّ عليه «مِن» التَّبعيضيَّة؛ لأنَّ الواجبَ العقليَّ الذي لا يُمكن الشُّروعُ بِدونه التَّصورُ بِوَجهٍ ما والتَّصديقُ بِالغاية. والمرادُ بِالبَصيرةِ أصلُ البَصِيرة التي لا يُمكِن الشُّروعُ بِدُونها. و«مِن»: بَيانُ (أن يَتصوَّرَ... إلخ)، قُدِّمَت لِلاهتمام.

فإن قِيل: يُفهَم مِن تَعليق إمكان الشُّروع بالتَّصور بِوجهٍ ما كونُه به، وقد قالُوا: الوجوبُ يَكون بِالذات وبِالغير، وكذا الامتِناعُ، وأمَّا الإمكانُ فلا يكون إلَّا ذاتيًّا، **قُلنا**: المرادُ بالإمكانِ الإمكانُ الوُقوعيُّ المتعارَفُ عادةً، لا الذاتيُّ، فيَصحُّ توقُّفُه على الغَير، وكذا المرادُ بِالامتِناعِ في استِعمالاتِ الأُدَباء[1] ما هو في مُقابَلةِ التَّحقُّق والوُجودِ.

قولُه: (على بَصيرة في طَلبه) البَصيرةُ في القَلب: ما يَستبصِرُ به الإنسانُ، كما أنَّ البصرَ في العَين ما يُبصِر به، وقِيل: البَصيرةُ نُورُ القَلب كما أنَّ البصرَ نورُ العَين.

[مِن المهمَّات: بيانُ الغاية والفائدةِ والغَرض والعلَّة الغائيَّة والحِكمة والمَصلحة]

قولُه: (وأن يتصوَّر غايته) أراد بِتصوُّر الغاية التَّصديقَ بها؛ لأنَّ تَصوُّرَها ليس من المقدِّمات.

ثم الفِعلُ إذا ترتَّب عليه أمرٌ ترتباً ذاتيًّا يُسمَّى غايةً له مِن حيث إنَّه على طرَف الفِعل ونِهايته، وفائدةً مِن حيث تَرتبُه عَليه، فيَختَلفان اعتباراً، ويَعُمَّان الأفعالَ الاختياريَّةَ وغيرَها، فإنْ كان له مَدخلٌ في إقدامِ الفاعل على الفِعل يُسمَّى غَرَضاً بِالقياس إليه، وعِلَّةً غائيَّة وحِكمةً ومَصلحةً بِالقياس إلى الغَير، وقد يُخالِف الغرضُ فائدةَ الفِعل، كما إذا أخطأَ في اعتِقادها، وهو إذا كان مما يَتشوَّفُه[2] الكُلُّ طَبعاً يُسمى مَنفَعة.

وقد تُطلَق الحِكمةُ والمصلحةُ على غايةِ الفِعل ونهايتِه مُطلقاً، ولا شكَّ أنَّ الغاية أعمُّ

---

(١) المحشِّي رحمه الله يُطلِق لفظَ الأدباء ويُريد به النُّحاة، منه هذا الذي هنا، وقولُه الآتي: (قد صَرَّح الأُدباءُ أن جمعَ الكثرة يَتناولُ ما فوقَ العَشرة)، وقولُه أيضاً: (والمحقِّقُون من الأُدباء قالوا: إنَّ فاعلاً صفة إذا كان في غير ذوِي العُقول يُجمع على فَواعلَ)، فتنبَّه له!

(٢) بالفاء، يقال: تَشوَّف إلى الخبر وغيرِه: تَطلَّع إليه. لكنْ في تَعدِيَته بِنَفسه شيء. ووَقع في النُّسخ المخطوطة: (يتشوقه) بالقاف.

لِأنه هو السببُ الحامِلُ على الشُّروع في الطَّلب؛ بَدأ المصنِّفُ رحمه الله تعالى بِتعريفِ التَّصريف على وَجهٍ يتضمَّن فائدتَه، ....

ددە چونكي

مِن الغَرض؛ لأنَّ الغايةَ بمعنَى نهايةِ الفِعل وطَرفِه تَعمُّ الأفعالَ الاختياريَّة وغيرَها، بِخِلاف الغَرض؛ فإنه يَختصُّ بِالاختِياريَّة، وبهذا يُقالُ: أفعالُ الله تعالى مُعَلَّلةٌ بِالحِكم والمصالح والغايةِ والمنفَعةِ، ولا يُقالُ: مُعلَّلةٌ بالأغراض.

وقد يُقالُ: الأمرُ المرتَّب على الفِعل يُسمَّى غايةً ونهايةً باعتبارِ أنه طَرَفُ الفِعل، وفائدةً إذا كان نافعاً لِلفاعل أو غيرِه، وحِكمةً ومَصلحةً إذا كان مُشتَمِلاً على نوعِ إتقانٍ وصَلاحٍ، وهذه كلُّها تَعُمُّ الاختياريَّة وغيرَها، لكنَّ الأخيرتَين لا تَتناوَلان مِن الغيرِ الاختياريَّة إلَّا ما كان فيه الإيجابُ ناشئاً عن عِلمٍ إتقاني كأفعالِ الله تعالى على أصلِ الحَكيم، دُونَ الأفعالِ الطَّبيعيَّة والاختِياريَّة، وهذه المذكُوراتُ قد تُوافقُ العِلَّةَ الغائيَّة والغرضَ، وقد تُخالِفهما، فبَينها وبين العِلَّة الغائيَّة والغرضِ عُمومٌ من وَجه.

وقد يُستعمَل الغايةُ بِمعنَى العِلَّة الغائيَّة، وقد تكونُ بِمَعنَى الفائِدة، وقد يُستعمَلُ الغَرضُ بِمَعنى الباعِث؛ سَواءٌ تُصوِّرَ ترتُّبُه أو لا، بأن يكونَ حامِلُ الفِعل فقط مُقدَّمَ الوُجودِ عليه.

[مطلب: يجوز تَذكير المبتدأ بِاعتِبار الخبر]

قولُه: (لأنه هو السَّبب) الضميرُ إن رَجَع إلى تَصوُّرِ الغايةِ، فلا شَيءَ، وإن رَجَع إلى الغايةِ فالتَّذكيرُ بِاعتبارِ الخبر؛ وأمَّا قولُ القاضي في تَفسير قَوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]: (إنَّ تذكيرَ المبتَدأ بِالنَّظر إلى الخبر) ففِيه تأمُّل؛ إذ لا مُقتضيَ لِتَأنيثِ المبتدأ حتى يُحتاجَ إلى جَعلِ التَّذكير بِالنَّظرِ إلى الخَبر؛ فإنَّ الإشارةَ إلى ذاتِ الشَّمسِ، والتَّأنيثُ إنما هو في لَفظِها، ولهذا يُقالُ: «مُؤنَّث لَفظيٌّ».

ويُمكنُ أن يُقالَ: إذا اشتَهر المسمَّى في ضِمنِ إطلاقِ لفظٍ عليه، يُلاحَظُ ذلك المسمَّى في ضِمنِ هذا اللَّفظ، فبِهَذا الاعتِبار يُعتَبرُ التَّأنيثُ في الإشارةِ إليه ورَجْعِ الضَّمير، ونَظيرُه كثيرٌ.

وأمَّا ما يُقالُ مِن أنَّ (تَأنيثَ «الغاية» ليس بِحَقيقي كتَأنيث «الرَّحمة، والمعرِفة، والنَّكرةِ»)، فخارجٌ عن قانُونِ النُّحاة؛ لأنَّهم لم يُفرقُوا في الضميرِ بينَ أن يكونَ المؤنث حَقيقيًّا أو غيرَ حَقيقي، إلَّا أن يُقالَ: إن مَن اعتَبر كونَ التَّاء مِن نَفسِ الكَلمة لم يَجعَلْ مِثلَه مؤنثاً لفظيًّا.

قولُه: (على وجه يَتضمَّن فائدتَه) أي: معرفةَ غايتِه حيث قال: (لِمعانٍ مَقصودة لا تحصل إلَّا بها).

مُتعرِّضاً لِمَعناهُ اللُّغوي؛ إشعاراً بِالمناسبة بَين المعنيَين، فقال مُخاطباً ....

دده جونكي

قولُه: (مُتعرضاً لِمَعناه اللُّغوي) أي: ذاكراً له بِقوله: (في اللغة التَّغيير).

قولُه: (إشعاراً بالمناسَبة) الشُّعورُ: إدراكٌ بغير استِثبات، وهو أولُ مَراتِب العُلوم، وكأنه إدراكٌ مُتزَلزِلٌ، ولِذلك لا يُطلَق في حقِّ الله تعالى. وقِيل: الشُّعُور من الشَّعر، ومنه الشِّعار، وهو ما يَلي الجسَد مِن الثِّياب، و«شَعَرتُ كذَا»[١] قد يُؤخَذ مِن مَسِّ الشَّعَر ويُعبَّر به عن اللَّمْس، ومنه استُعمِل المَشاعر لِلحَواسِّ، فإذا قِيل: «فلانٌ لا يَشعُر» فذَلك أبلغُ في الذمِّ من قولِهم: (لا يَسمَع ولا يُبصِر)؛ لأنَّ حِسَّ اللَّمس أعمُّ من حِس البَصر والسَّمع. ذكَره في «شَرح التِّبيان»[٢].

واعلَم أنَّ تعيينَ بعضِ الألفاظ بإزاءِ بعضِ المَعاني في اللُّغات يَصحُّ مِن غير أن يُراعى هناكَ مُناسبةٌ، كذلك يَصحُّ في الاصطِلاحاتِ، إلَّا أنَّ الغالبَ فيها رِعايةُ المناسَبات واعتِبارُ المرجِّحات.

[فائدة لَطيفة: فِيما تُستعمَل فيه الفاء مِن المعاني]

قولُه: (فقال مُخاطِباً) الفاءُ قد تُفيد كونَ المذكُور بعدها كَلاماً مُرتباً في الذِّكر على ما قبلَها، مِن غيرِ قصدٍ إلى أنَّ مَضمُونَه عَقِيبَ مضمُونِ ما قبلَها في الزَّمان، وهو التَّعقيبُ الذِّكريُّ، ومِن هذا القَبيلِ عطفُ تَفصيلِ المُجمَل نحوُ قَوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥]، ونحوُ: «توضَّأ فغسَل وَجهَه ويَدَيه ورِجلَيه، ومَسَح رأسَه»[٣]، وقد يُقالُ في مِثلِه: المرادُ بِالفِعل المجمَل إرادتُه، قال الشارحُ في «شرح الكشَّاف»: والعَجبُ أنَّ صاحبَ «الكشَّاف» حَمل قولَه تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥] على إرادةِ النِّداء لِيَصحَّ الفاءُ، مع أنَّ القولَ تَفصيلٌ لِندائِه!

وههنا فائدةٌ، وهي أنَّ الفاءَ قد تكونُ بِمعنى: «ثُمَّ»، وبِمَعنى: الواوِ، وبمعنَى: «إلى»[٤]، ولِلاعتِراض، وللاستِئناف، ولِلتَّعليل، ولِلتَّفصِيل، وزائدةً.

---

(١) ذَكر مثلَه الراغبُ أيضاً، والمعروفُ تعديتُه بالباء لا بِنفسِه، يقال: «شَعرتُ بكذَا»: إذا علمتُ به وفطنتُ له.

(٢) هو شرحُ شرفِ الدين الطِّيبي على مُختصَره المشهورِ المُسمَّى «التِّبيان في المَعاني والبَيان».

(٣) أخرج نحوَه البخاري (١٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه «تَوضَّأ فغَسل وجهَه ... ثم قال: هكذا رأيتُ رسول الله ﷺ يَتوضأ».

(٤) كما قيل في قَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾ أي: إلى ما فوقَها.

الخطابَ العامَّ:

(**اعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ**) ـ وهو تَفْعِيلٌ من «الصَّرْفِ»؛ لِلمُبالغةِ والتَّكثيرِ ـ (**في اللُّغَةِ: التَّغْيِيرُ**) ....

دده جونكي

[مُهِمَّة: في الخطاب العامِّ]

وقولُه: (**بِالخِطاب العام**) **اعلَم** أنَّ ضميرَ الخطاب مَوضُوع بالوضع العامِّ لكلِّ معيَّن، مانِعٌ عن إرادةِ الغير حِينَ إرادتِه على ما هو المُختار، أو مَوضوعٌ لِمعنًى كليٍّ لكنْ شرطَ استِعمالِه في جُزئيَّاته المُعيَّنة، فالخِطابُ إذا لم يُقصَد به المعيَّنُ يكونُ مَجازاً على كِلا التَّقديرَين؛ لأنَّ عمومَ الخِطاب عبارةٌ عن إرادةِ كلِّ شخصٍ مِمن يَصلُح أن يخاطبَ لا عن إرادةِ مَفهومٍ كُلي شامِل لهم، ولهذا كان أصلُ الخِطابِ وحقُّه أن يكونَ لِمُعيَّن؛ واحداً كانَ أو أكثرَ، وقد يُتركُ إلى غيره لِيَعُمَّ الخطابُ كلَّ مُخاطبٍ على سَبيل البَدل، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]، وقولِه ﷺ: «**بَشِّر المَشَّائِين إلى المساجدِ في الظُّلَم بِالنُّور التامِّ يَومَ القيامةِ**»[١]، وقولِ الشاعِر[٢]: [الطويل]

إذا أنتَ أكْرَمْتَ الكَريمَ مَلَكْتَهُ وإنْ أنتَ أكرَمْتَ اللَّئيمَ تَمَرَّدَا

ومِثلُه كثيرٌ، فلا يُرادُ مخاطَبٌ بِعَينِه، بل كلُّ مَن يتأتَّى منه الرُّؤية، وكلُّ مَن يَتأتَّى منه البِشارةُ، وكلُّ مَن يَتأتى منه الإكرامُ فلَه مَدخَلٌ في هذا الخِطاب.

ثم إنَّ كَونَ العُمومِ على سَبيلِ البَدلِ ظاهرٌ إذا كان ضَميرُ المخاطَب واحداً أو مُثنًّى، فإذا كان جَمعاً فالظاهرُ إذا قُصِد غيرُ مُعيَّن أن يَعمَّ جَميعَ المخاطَبين على سَبيلِ الشُّمُول، لكنْ قِيلَ: لم يُوجَدْ في القُرآنِ ولا في كلامِ العَرب العَرْباءِ خِطابٌ عامٌّ بِصيغةِ الجَمعِ، وفيه نَظرٌ.

[مطلب: في التَّجريد والالتِفات]

قولُه: (**اعلَم**) ذُكر في بَعض حواشِي «الكشَّاف» أنَّ «اعلَم» خطابٌ مِن المتكلِّم لِنَفسه بِطَريق التَّجريدِ، كأنَّه جرَّد مِن نفسِه شخصاً وخاطَبه.

فإنْ قِيل: هل يَجوزُ كونُه التِفاتاً على مذهبِ مَن لم يَشترِط سبقَ التَّعبيرِ بِطريقٍ آخَرَ كالسكَّاكي

---

(١) أخرجه أبو داود والترمذي من حديث بُريدة رضي الله عنه.

(٢) هو أبو الطَّيب.

. . . .

دده جونكي

والزَّمخشريِّ ومَن تَبِعهما؟ قُلنا: نَعَم؛ إذ لا مُنافاةَ بينَهما كما أشارَ إليه الشارحُ في «شَرح الكشَّاف»، والكَرْماني[1] في «شَرح البُخارِي»، وقد يُقالُ[2]: مبنَى التَّجرِيد على مُغايَرة المنتزَع لِلمنتزَعِ منه؛ لِيَترتب عليه ما قُصِد به مِن المُبالغة في الوَصف، ومَدارُ الالتِفاتِ على اتِّحاد المعنى؛ لِيَتحصَّل ما أُريد بِهِ مِن إرادة المعنى في صُورة أُخرى غيرِ ما يَستحقُّه بِحسَب الظاهرِ.

[مطلب: تقديم كلمة «اعلَم» في الكَلام]

ثم إنَّ القومَ إذا اعتنَوا بأمرٍ واهتمُّوا بِشأنه يُقدِّمون قبل الشُّروعِ فيه كلمةَ «اعلَم»؛ تَنبيهاً لِلسامِعِ على أنَّ ما يُلقَى إليه مِن القَولِ كلامٌ يَلزَم حِفظُه ويجبُ ضَبطُه، فيَتنبَّه السامعُ له ويُصغِي إليه، ويُحضِرُ قلبَه وفَهْمَه ويُقبِلُ عليه بِكُلِّيته، فلا يَضيعُ الكلامُ؛ وفي مَعناهُ حرفُ التَّنبِيه، فإذا ازدادَ الاعتِناءُ يُؤخِّرون ويَضُمُّون إليه الفاءَ تَقريراً وتثبيتاً، يَعني إذا تقرَّر هذا وَجب[3] عليك عِلْمُه، فاعلَم ذلك، ولْيَكُن على بالٍ منك، أو فتأمَّل، أو اعرِفْه فإنه دَقيقٌ.

[مطلب: في العِلم والمَعرفة]

والعِلمُ يُقالُ لإدراك الكُليِّ أو المركَّب، والمعرفةُ لِلجزئِي أو البَسيطِ، ولهذا يُقال: عرَفتُ اللهَ» دُون «عَلِمتُه»، وأيضاً المعرفةُ لِلإدراك المسبُوقِ بالعدَم، أو لِلأخيرِ من الإدراكَين بِشيء[4] واحدٍ تَخلَّل بينَهما عَدَمٌ، بأنْ أدرك أولاً ثم ذهَل عنه ثم أَدرَك ثانياً، والعِلمُ لِلإدراك المجرَّد من هذَينِ الاعتبارَين، ولهذا يُقالُ: «الله عالمٌ» ولا يُقالُ: «عارِف»[5].

فإن قِيل: قولُه ﷺ: «**إنَّ مِن العِلم كهيئةِ المكنُون لا يَعلَمُه إلَّا العُلَماءُ بِالله**»[6] يُنافِيه،

---

(١) هو مُحمد بن يوسف شَمس الدِّين الكرماني، عالم بِالحديث، أصلُه من كرمان، واشتَهر في بغداد، وأقام مُدَّة بمكة، وفيها فَرَغ من تأليف كتابِه «الكواكب الدَّراري في شَرح صحيح البخاري»، ومن كُتبه أيضاً: «شرح لمختصر ابن الحاجب» سمَّاه «السبعة السَّيَّارة» لأنه جَمع فيه سبعةَ شُروح، و«أنموذج الكشَّاف» تعليق عليه. تُوفي سنة (٧٨٦هـ).

(٢) ذكَره الشريف في «حاشية الكشاف»، وزاد عليه: فمَن ادَّعى أن أحد أقسام التَّجريد ـ أعني مخاطبةَ الإنسان نفسَه ـ التفات وأنه لا مُنافاة بينهما فقد سَها.

(٣) في بعض النُّسخ الخطية: (ووجب)، وكلاهما صحيح.

(٤) وَقع مثلُه في «دُستور العلماء»، والذي في «المطوَّل» وغيرِه: (الشيء) وهو مُقتضى السِّياق.

(٥) أفاده الشارح في «المطوَّل».

(٦) تمامُه: «فإذا ذكَروه لم يُنكره إلا أهلُ الغِرَّة بالله»، قال العِراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٩): رَواه أبو عبد الرحمن السُّلَمي في «الأربعين» له في التصوف من حديث أبي هُريرة بإسناد ضعيف.

تقولُ: صرَّفتُ الشيءَ، أي: غَيَّرتُه، يعني: أنَّ لِلتَّصريف مَعنيَين:

ددە چونكێ

أُجيبَ بعد تَسليمِ ثُبوتِ هذا الكلام مِن رَسول الله ﷺ أو مِن عليٍّ رضي الله عنه: الباءُ بمعنَى اللام مجازاً لا صِلةُ العِلم، أي: العُلماءُ المخلِصُونَ كما أشارَ إليه بِقَوله عليه السلام: «**مَن أخلَص لله تَعالى أربَعين صباحاً، ظَهَرَتْ يَنابيعُ الحِكمة مِن قَلبه على لِسانِه**»[١]. وأمَّا قَولُهم: (العُلماء ثلاثةٌ: عالمٌ بالله، وعالمٌ بِأحكام الله، وعالم بِأيَّامِ الله)، فلا يَجرِي فيه التَّوجيهُ المذكورُ؛ لِلُزوم التَّفكِيك[٢].

[مُهِمَّة: في التَّفسير بـ«أَيْ» والتفسيرِ بـ«إذا»]

قولُه: (تقول: صرَّفتُ الشيءَ أي: غيَّرته) اعلَم أنَّ الكلامَ قد يُفسَّر بـ«إذا» كما يُفسَّر بـ«أيْ»، لكنْ قال شارحُ «الهادي»[٣]: (إذا فسَّرتَ جملةً فِعليَّة مُسنَدةً إلى ضمير المتكلِّم بـ«أيْ» ضَمَمتَ تاءَ الضمير، تقولُ: «استكتَمتُه سِرِّي» أي: سَألتُه كتمانَ سِرِّي، بضمِّ تاءِ «سألتُه»؛ لأنَّك تَحكي كلامَه المعبِّر عن نَفسِه، وإذا فسَّرتها بـ«إذا» فتَحتَ وقُلتَ: إذا سألتَه كِتمانَه؛ لأنك تُخاطِبه، أي: تَقولُ ذلك إذا قُلتَ ذلك القولَ)[٤]، قِيل في بَعضِ شُرُوح «الكشَّاف»[٥]: السِّرُّ فيه أنَّ «أيْ» مُفسِّرةٌ، فيَنبغِي أن يُطابِقَ ما بعدَها لِما[٦] قبلَها، والأولُ مَضمومٌ فالثاني مِثلُه، ويَجوزُ في صَدرِ الكلامِ «تَقولُ» على الخِطابِ، و«يُقالُ» على البِناء لِلمَفعولِ، وإنْ أُتي بِكلمة «إذا» كان صَدرُ الكلامِ في مَوقِعِ الجَزاء، قال الفاضلُ مَولانا خُسرُو[٧] رحمه الله: وحينئذٍ لا يَستقيمُ أن يكونَ

---

(١) قال العراقي: أخرجه ابنُ عَديّ في «الكامل» مِن حديث أبي موسى الأشعري وقال: حديثٌ مُنكر، ومِن طريقِه ابنُ الجوزي في «الموضوعات»، وقال الذهبيُّ باطلٌ. اهـ باختصار.

(٢) أي: بينَ الباءات.

(٣) هو الزنجاني مصنِّف المتن الذي نحنُ بصدَدِه كما صرَّح به السيوطيُّ في «الأشباه والنظائر».

(٤) في «حاشية ابن التَّمجيد على القاضي» و«حاشية الطِّيبي على الكشاف»: أي: إنَّك تقولُ ذلك إذا فَعَلتَ ذلك الفِعلَ. اهـ أي: الذي هو الاستِكتامُ. ومِثلُه في «الأشباه والنظائر» وفي «الكُليَّات». ثم زادَ أكثرُهم على كلام الزنجانيِّ ما نصُّه: وأنشَدُوا في ذلكَ المَعنى:

إذا كَـنَـيـتَ بِـ«أيْ» فِـعـلاً تُـفـسِّـرُه ... فـضُـمَّ تـاءَك فـيـه ضَـمَّ مُـعـتَـرِفِ

وإن تَـكُـن بِـ«إذا» يَـومـاً تُـفـسِّـرُه ... فـفَـتـحـةُ الـتـاء أَمـرٌ غـيـرُ مُـخـتَـلِـفِ

(٥) الذي في كلامِ الطيبي والسُّيوطي وغيرِهما: (وقال بعض الشارحِين لِلمُفصل: السر في ذلك... إلخ).

(٦) كذا باللام في كلامِه وكلام غيرِه.

(٧) هو مُحمد بن فرامُرز بن علي، المَعروف بـ(مُلَّا - أو مُنْلا أو المَولى - خُسرُو)، عالمٌ بِفقه الحنفيَّة والأُصول، رُوميُّ الأصل، أسلَم أبُوه، ونَشأ هو مسلماً، فتَبحَّر في عُلوم المَعقول والمَنقول، وعظُم أمرُه، ووَلِيَ قضاءَ القُسطَنطِينيَّة، =

. . . .

دده جونكي

صَدرُ الكلامِ على لفظِ «يُقالُ» إلّا إذا قُدِّر أنَّ القائلَ هو المخاطَب، وقال العلّامة الرازيُّ[١] في شَرح «الكشّاف»[٢]: (قولُه: «يُقال: لَقِيتُه ولاقيتُه: إذا استقبَلته» غيرُ مُستَقيم؛ لأنَّ «يُقال» غائِبٌ، فالصوابُ: «تَقول»)، واعتُرِض عليه: إنْ أرادَ بِعَدم الاستِقامة فَوْتَ المناسبة فالتَّعبيرُ بِه عنه غيرُ مُستَقيم، وإنْ أرادَ عدمَ صحَّةِ المعنى فمَمنوعٌ؛ لأنَّ «يُقالُ» لازمُ «تقولُ»، وكلُّ موضِعٍ يَصحُّ فيه وَضعُ المَلزوم يَصحُّ فيه وَضعُ اللازِم، وأُجِيب أنَّ ما قاله العلّامةُ صَحيحٌ بِالاعتبارَين؛ أمّا الأولُ فلأنَّ المرادَ بالاستِقامة ليسَ مَعناهُ الحقيقيَّ ـ وهو ضدُّ الاعوِجاجِ ـ بل مجازٌ عن المُناسَبة بِعلاقة المشابَهة في تَناسُبِ الأجزاءِ والحُسْن، فعدمُ الاستقامةِ مجازٌ عن عدمِ المناسَبة؛ وأمّا الثاني فلأنَّ لفظَ «يُقالُ» ليسَ بلازمٍ لـ«تَقول»، بل هما مُتبايِنانِ، وإن كان المرادُ أنَّ مَعناه لازمٌ لِمَعناهُ، فقولُه: (كلُّ موضعٍ يَصحُّ فيه وضعُ الملزومِ يَصحُّ فيه وَضعُ اللازم) ممنوعٌ؛ لأنه يصحُّ أن يُقالَ: كلُّ إنسان ناطقٌ، ولا يصحُّ: كل حيَوان ناطقٌ، وقد يُجابُ عن اعتراضِ العلّامة بمنعِ لُزوم المُناسبة، ثم بِتَسليمه وجَعلِ قولِه: «استَقبَلت» بعد قَوله: «يُقال» التِفاتاً على مَذهبِ مَن لم يَشترط سبقَ التَّعبير بِطَريقٍ آخَرَ كالزمخشري والسَّكاكي ومَن تَبعهما، وهو ظاهِرٌ، وعلى مَذهبِ الجمهور أيضاً، بِدَليل ما ذكَره بعضُ المحقِّقين مِن شُرّاح «المفتاح» مِن أن مثلَ: [الرجز]

أنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ[٣]

= وتُوفي بها سنة (٨٨٥هـ). من كُتبه: «مِرقاة الوُصول في عِلم الأصول» وشَرحُها «مِرآة الأصول»، و«حاشية على المُطوَّل»، وأُخرى على «التَّلويح»، و«حاشية على أنوارِ التَّنزيل».

(١) هو أبو عبد الله محمود بن محمد قُطب الدين الرازي المَعروف بِالتَّحتاني، عالِمٌ بِالحكمة والمَنطق من أهل الريّ، استقر في دمشق سنة (٧٦٣) وعلَتْ شهرتُه، وعُرف بالتحتاني تمييزاً له عن شخص آخَر ـ يُكنى قُطب الدين أيضاً ـ كان يَسكن معه في أعلى المدرسة الظاهريّة في دمشق. مِن كُتبه «المُحاكمات»، و«تَحرير القواعد المنطقية في شَرح الشَّمسية» و«لَوامع الأسرار في شرح مَطالع الأنوار» في المنطق، و«حاشية على الكشّاف» وَصل فيها إلى سُورة طه. توفي سنة (٧٦٦هـ).

ثم إن الكلام المنقولَ عنه الآتي ذكَره أيضاً الشارح التَّفتازاني في «شَرح الكشاف»، ومِن ثمَّ نسبَه بعضُهم ـ كالشِّهاب الخفاجي ـ له، فتنبَّه!

(٢) أي: بعد أن نَقل ما تقدَّم عن شارِح «الهادي».

(٣) بعده:

كَلَيْثِ غاباتٍ كَرِيهِ المَنْظَرَهْ

وهو لِعلي بن أبي طالب ﵁ يقوله في غزوة خَيبر. ثم الصواب: (سمَّتنِ) بحذف الياء لئلّا ينكسر.

لُغويٌّ: وهو ما وضعَه له واضعُ لغةِ العربِ. ....

دده جونكي

ومثلَ: ﴿أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥] ممَّا سَلَف فيه طَريقُ الغَيبةِ إلى التَّكلُّم أو الخِطابِ مِن بابِ الالتِفات، فتأمَّلْ فيه لِيَظهَرَ لكَ ما فِيه.

[مُهمَّة: هل يَجوزُ الجمع بين المفسِّر والمفسَّر؟]

فإنْ قِيل: قد نصَّ الأُدَباء على أنَّ جَمْعَ المفسِّر والمفسَّر باطلٌ، وههنا قد جُمِعَا، حيث قال: «صرفتُ الشيءَ أي: غيَّرتُه»، قُلنَا: بُطلانُ الجمعِ فيما لم يَنشَأ الإبهامُ في المفسَّر إلَّا من حَذفِه، وأمَّا المفسَّرُ الذي فيه إبهامٌ بِدُون حذفِه فيَجوزُ الجَمعُ بينه وبين مُفسِّره، كقَولِك: «جاءَني رجلٌ أي: زيدٌ». كذا ذَكر الشَّريفُ في «حواشِي الوافِيَة»[(١)]، وابنُه[(٢)] في «الرَّشاد شَرح الإرشاد»[(٣)].

قولُه: (وهو ما وَضَعه له واضعُ لُغة العرب) أي: المعنى اللُّغويُّ ما وَضَع واضعُ لُغة العَرب لفظَ التَّصريفِ لِذلك المَعنى اللُّغوي، وقِس عليه الصِّناعيَّ.

[مطلب: في استِعمال كلمة «ما» في التَّعريف]

قِيل: استِعمالُ كلمةِ «ما» في التَّعريف ـ مع أنَّه بِالعرَض العامِّ أشبَهُ كما صرَّح به بَعضُ المحقِّقين ـ؛ إمَّا لأنه بُنِيَ الكَلامُ على مُختارِ المتقدِّمِينَ[(٤)]، وإمَّا لأنَّه مِن ذِكرِ العامِّ وإرادةِ الخاصِّ، وقد يُقالُ: كلمةُ «ما» مِن الألفاظِ العامَّةِ، فلا يَصدُقُ التَّعريفُ على البَعضِ بل على الكلِّ، كما لو قالَ: (إنْ كان ما في بَطنِكِ غلاماً فأَنتِ حُرَّة)، فوَلَدتْ غلاماً وجاريةً لم تَعتقْ؛ لأنَّ الشرطَ أن يكونَ جميعُ ما في البَطنِ غُلاماً؛ لِكون «ما» عامَّةً، لا يُقالُ: (فعَلى هذا يُفهَمُ مِن قولِه تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠] وُجوبُ قِراءةِ جَميع ما تيسَّر، وليس كذَلك)؛ لأنَّا

---

(١) «الوافية» واحدةٌ من ثلاثةِ شُروح ألَّفها رُكن الدين الأستراباذي على «الكافية» لابن الحاجب، ويُعرَف بين الدارِسِين بِـ«المتوسِّط» لِتوسُّطه بين الشرحَين الآخَرين وهما: «البَسيط» ويُسمى «الشَّرح الكبير»، والصغير وهو اختِصارٌ لَه. ولِلشريف الجرجاني حَواشٍ على «الوافية» لم يُتمَّها، أتمَّها ولدُه من بعدِه.

(٢) هو نُور الدين محمَّد بن علي المشهورُ بابن الشَّريف الجرجاني، تُوفي سنة (٨٣٨هـ) ودُفن عند أبيه بشيراز. من كُتُبه أيضاً «الغُرَّة في المنطِق».

(٣) هو شرحٌ لِكِتاب الشارح المسمَّى «إرشادُ الهادي»، وقد تقدَّم ذِكرُه عند الكلامِ على شَرح السُّهرَوَردِي له (ص٥٤).

(٤) أي: من جواز وقوع العرض العام في التعريف كما جوَّزوا التعريف بالأعم والأخصِّ.

والُّلغة: الألفاظُ الموضُوعةُ، ....

دده جونكي

نَقولُ: بناءُ الأمرِ على التَّيسُّر دلَّ على أنَّ المرادَ ما تَيسَّر بِصِفة الانفِرادِ؛ لأنه عِند الاجتِماع يَنقَلب مُتعسِّراً، والجوابُ أنَّ عُمومَ «ما» ليس بِلازمٍ، فلا يَرِد شَيءٌ.

[مطلب: في واضع لُغة العَرب]

اختَلفُوا في واضعِ لُغة العربِ: فذَهبَ المحقِّقون كأبي الحَسَن الأشعريِّ إلى أنَّ الواضِعَ هو الله تعالى، ويُسمَّى هذا المذهَبُ مذهبَ التَّوقِيف[1]، وذهبَ الآخرُونَ إلى أنَّ واضعَها هو الإنسانُ، وهذا مَذهبُ الاصطِلاح؛ ومِنهم مَن ذهَبَ إلى التَّوزِيع، وقال بِتَوقيفِ البَعضِ واصطِلاح البَعضِ الآخَر.

وقِيل: أولُ مَن تكلَّم بِالعربيَّة إسماعيلُ بن إبراهيمَ عليهما السلامُ إلهاماً مِن الله تَعالى.

[مطلب: اللُّغة، وفيه الكلام على إبطالِ اللام معنى الجمعيَّة]

قولُه: (واللغة: **الألفاظُ الموضوعة**) قال صاحِبُ «القامُوس»: (هي أَصواتٌ يُعبِّر بها كل قَوم عن أغراضِهم)، وقال الرازي[2] في «شَرح الكشَّاف»: اللُّغةُ اللَّفظ الموضوعُ، لا يُقالُ: لامُ التَّعريف يُبطِلُ الجمعيَّةَ، فهذا الجمعُ والمفرَد سواءٌ؛ لأنَّا نَقولُ: هذا عِند امتِناع الاستِغراق، وعدمِ العَهد؛ وانتِفاءُ الأمرَين ممنوعٌ، ولو سُلِّم فاستِواءُ هذا الجمعِ والمفرَد مَمنوعٌ؛ لِما في لفظِ الجَمع من الإشعارِ بِالتَّعدُّدِ وإنْ بطَل معنَى الجمعيَّة، كيف وهذا الجمعُ لا يَكاد يُستعمَل فيما لا يَتعدَّد؟ غايتُه أنه يَصدُقُ على الواحِد والكثير.

فإنْ قِيل: بُطلانُ الجَمعيَّة بِاللام إذا لم يَكُن لِلاستِغراقِ والعَهد إذا كان في مَوضعِ النَّفي، وأمَّا إذا كان في مَوضعِ الإثباتِ فلا، كما ذهَبَ إليه البَعضُ، ونصَّ عليه المحقِّق ابنُ كمال پاشَا في أوائلِ «شَرح الهِداية»[3]؛ لِما قالُوا في مَسألةِ الخُلْع والإقرارِ والوَصيَّة في قولها: «اخلَعْني على ما في يَدِي مِن الدَّراهِم»، وقَولِه: «لِفُلانٍ عليَّ مِن الدَّراهِم»، وقولِه: «أَوصَيتُ لِفُلان بِالدَّراهم» مِن أنه يَنصرِفُ إلى ثلاثةِ دَراهمَ في هَذه الصُّوَرِ الثَّلاث؛ لأنها أقلُّ الجَمعِ، **قُلنَا**:

---

(١) بِتَقديم القاف على الفاء.

(٢) تقدَّمت ترجمتُه وذِكرُ حاشيتِه على «الكشاف» قريباً.

(٣) في «كشف الظُّنون» عند كلامه على «الهداية» في الفِقه الحَنفي لِلمَرغِيناني المتوفى سنةَ (٥٩٣هـ): كَتب ابن كمال باشا على كِتاب الطَّهارة والزكاةِ والصوم والحج، وبعضِ النكاح والبُيوع. اهـ

من «لَغِيَ» بالكسر «يَلْغَى لَغاً»: إذا لَهِجَ بالكلام، وأصلُها: لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاء عِوضٌ، وجمعُها: لُغًى، ....

دده چونكي

ما ذُكِر في الأُصول مِن الدَّليل على بُطلانِ معنَى الجمعيَّة بِاللام لا يُفرِّق بين أن يَكونَ في مَوضِع النَّفيِ أو الإثباتِ، نصَّ عليه في «الهِداية» و«النِّهاية» و«المبسُوطِ» في كتابِ الشَّهادة.

ولَك أن تَقولَ: «اللفظُ» في الأصلِ مَصدرٌ، فيَحتمِلُ القَليلَ والكثيرَ، كالمَصدر، فإنهم قالُوا في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [النحل: ٧٨]، وفي قولِه تعالى: ﴿كَانَتَا رَتْقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠]: لم يُجمَع ﴿ٱلسَّمْعَ﴾ ولم يُثنَّ ﴿رَتْقًا﴾ ـ وإن كان بمعنَى مَرتُوقَتَين ـ لِكونه في الأصل مَصدراً.

قولُه: (من لَغِيَ بالكسر يَلْغَى) بِالفتح، (لَغًى) على وزنِ «فَعَل» بِفتح الفاء والعين؛ لأنَّ مَصدرَ باب «عَلِمَ» إذا كان لازماً يجيءُ على «فَعَلٍ» غالباً كـ«فَرِح فرَحاً»، وإذا كان مُتعدِّياً يجيءُ على «فِعْلٍ» بِكَسر الفاء وسُكونِ العين، نحو: «عَلِمَ عِلْماً»، و«فَعْلٍ» بِفَتح الفاء وسكونِ العين، نحوُ: «جَهِل جَهْلاً»، وإن شِئتَ حقيقةَ الحال فتَتبَّع الأَقوال.

وأصلُ «لَغًى» مَصدراً: «لَغَوٌ» أو «لَغَيٌ»، فأُعلَّ إعلال «عصاً» و«رحًى».

قولُه: (إذا لَهِج بالكلام) أي: تَلفَّظ به، والمرادُ بالكلامِ هَهنا الألفاظُ، أعمَّ مِن أن يكونَ مُتضمِّناً لِكلِمتَين أو غيرَه، وفي «شَرح البَديع لِلأصفَهاني»[1]: اللُّغة في اللُّغة: التَّلفُّظ بما لا يَعني، يُقال: لغَا يَلْغُو لُغةً: إذا تكلَّم بما لم يُفِد، وفي «فُتُوح الغَيب»: وفي الاصطِلاح: مَعرِفة أفرادِ الكَلِم وكيفيَّةِ أوضاعِها[2]، و«اللَّهجة» بِسُكون الهاء: اللِّسان، وقد تُحرَّك فيُقالُ: (فُلانٌ فَصيحُ اللَّهَجة)، وسُمِّيَت الألفاظُ الموضوعةُ لُغةً لأنَّ الإنسانَ[3] يَلْهَجُ بها.

قولُه: (وأصلُها: لُغَي أو لُغَو، والهاء عِوَض، وجمعُها: لُغًى) بضمِّ اللام، ولُغاتٌ أيضاً، وقال بعضُهم: «سَمِعتُ لُغاتَهم» بِفتح التاء؛ لأنه شبَّهها بالتاءِ التي يُوقَف عليها هاءً. والنِّسبةُ إليها: لُغَويٌّ، ولا تَقُل بفتحِها[4]. كذا في «الصَّحاح».

---

(١) هو شرحٌ لكتابِ «بديع النظام» في أُصول الفِقه لابن الساعاتي، واسمُه: «بيانُ مَعاني البديع»، وهو لأبي الثَّناء شمسِ الدين محمود بن عبدِ الرَّحمن الأصفهاني، وله مِن المصنَّفات أيضاً: «مَطالع الأنظار شَرح طَوالع الأنوار لِلبيضاوي»، و«شَرح منهاج الأصول» له أيضاً، و«شرح كافِيَة ابن الحاجب»، وغيرُ ذلك. تُوفي في القاهرة سنةَ (٧٤٩هـ) بالطاعُون الذي عمَّ مصر وغيرَها في تِلك السَّنة.

(٢) قوله: (وفي فتوح... إلخ) ساقطٌ من النسخ المطبوعة وبعض النُّسخ الخطيَّة.

(٣) كذا في النُّسخ المخطوطة، وفي المطبوع: (لأنَّ اللسان).

(٤) أي: اللامِ التي هي فاء الكلمة، وعبارةُ الجوهري بحروفها: (والنسبةُ إليها لُغَويٌّ، ولا تَقُل: لَغَوِيّ).

مثلُ: «بُرَةٍ وبُرًى».

وصِناعيٌّ: وهو ما وَضَعه له أهلُ هذه الصَّنعة، وإليه أشارَ بِقوله:

(وفي الصِّناعَةِ) بكسر الصَّاد، ....

ده ده جونكي

قولُه: (مثل: بُرَة وبُرًى) البُرَة: حَلْقة [من صُفْر][1] تُجعَل في لحم أنفِ البَعير، وقال الأصمعيُّ: تُجعَل في أحدِ جانِبَي المنخرَين، قال: ورُبما كانت البُرة مِن شَعَرٍ، وهي الخُزامة، وكلُّ حَلقة من سِوارٍ وقُرْط وخَلخالٍ وأشباهِها بُرَة. قال أبُو عليٍّ: وأصلُ البُرة: «بَرْوة»، جُمِعت على «بُرًى» مثلَ: «قَرية وقُرًى»، وقال ابنُ القَطَّاع[2]: أصلُها: «بُرْوة» بِالضم نحوُ: «خُصْلة[3] وخُصَل» و«غُرْفة وغُرَف».

وإذا عَرفتَ هذا فمُرادُ النِّحرير[4] بِقوله: (مِثل: بُرة وبُرى) أنه مِثلُه وزناً لا أصلاً.

قولُه: (وإليه أشار بِقَوله: وفي الصِّناعة) جَعَلَ المعنى الصناعيَّ لِلتَّصريف مُشاراً إليه ـ مع أنه مُصرَّح به ـ تَنبيهاً على جَلالةِ قَدرِه، وعُلوِّ رُتبتِه عُرفاً؛ لأنهم يَقولُون لِلعُظَماء: (قد أشرتُم إلى كذَا)، مع أنه[5] مُصرَّحٌ به. على أنَّ استِعمالَ الإشارةِ في التَّصريحِ إذا لم يَقَع في مُقابَلتِه[6] كَثير.

ولفظُ «أشارَ» إنِ استُعمل بِـ«على» يكون المرادُ الإشارةَ بِالرأي، وإنِ استُعمل بِـ«إلى» يكونُ المرادُ الإشارةَ بِاليد، ففي استِعمالِه ههنا بـ«إلى» تَنزيلٌ لِلمشار [إليه] المعقولِ مَنزلةَ المحسُوس؛ تَنبيهاً على قُوَّة ظُهوره وكمالِ انكِشافِه.

[مطلب: في الصِّناعة والاصطلاح والفرقِ بينَهما]

قولُه: (وفي الصِّناعة) «الصَّناعة» بِفتح الصاد[7] يُستعمَل في المحسُوساتِ، وبِالكَسر في المَعاني، وقِيل: الصِّناعة بِكَسرِ الصاد: حِرفةُ الصانِع، وقِيل: هي أخصُّ من الحِرفة؛ لأنها يُحتاجُ في حُصُولها إلى المُزاوَلة، والصَّنعة بِالفتح: عَمَلُه.

---

(١) زِيادة من النُّسخ المطبوعة. والصُّفر: النُّحاس.

(٢) هو صاحبُ «كتاب الأفعال» أبو القاسم، عليُّ بن جعفر المَعروف بابن القَطَّاع الصِّقلِّي المُتوفى سنةَ (٥١٥هـ).

(٣) هي اللَّفيفة من الشَّعر.

(٤) أي: الشارح التفتازاني. ومِمَّن يُطلِق عليه هذا الوصف كثيراً الشِّهاب في «حواشِي البَيضاوي».

(٥) أي: أمرَهُم مثلاً.

(٦) أي: إذا لم تُقابَل به، بأن يقالَ مثلاً: ولم يصرِّح بكذا وإنما أشار إليه.

(٧) كذا قال غيرُ واحد مِن المتأخرين، والذي ذكَره أهلُ اللغة أن «الصناعة» بِالكسر فقط، فليُحرَّر!

وهي: العِلمُ الحاصِل من التَّمرُّن على العمل، والمرادُ هُنا: صِناعةُ التَّصريف، أي: التَّصريفُ في الاصطِلاح: (تَحوِيلُ الأَصْلِ الواحِدِ) أي: تَغييرُه، ....

دده جونكي

والصِّناعةُ قد تُطلَق على مَلَكة يُقتدَر بها على استِعمال مَوضوعاتٍ ما على وجهِ البَصيرة، لِتَحصيلِ غرضٍ من الأغراضِ بِحسَب الإمكان، وإنما أُطلِقتْ عليها لأنها المطلوبةُ مِن العُلُوم العَمَليَّة.

قولُه: (وهي العِلم الحاصِلُ من التَّمرُّن على العَمل) مرَن على الشيء يَمرُن بالفتح في الماضِي والضمِّ في الغابِر، مُرُوناً ومَرانةً[١]: تعوَّدَه واستَمرَّ عليه، وقِيل: الصِّناعة في عُرْف الخاصَّة عِلمٌ يَتعلَّق بكيفيَّة العَمل، ويكونُ المقصودُ منه ذَلك العملَ؛ سَواءٌ حصَل بِمزاولةِ العَمل كعِلم الخِياطة، أو لا كعِلْم الطبِّ، والأول هو المُسمَّى بِالصِّناعة في عُرْفِ العامَّة، وقد يُقالُ: كلُّ عِلم مارَنه الرجلُ حتى صارَ كالحرفة له يُسمَّى صناعةً؛ سواءٌ كان حُصولُه بِمُزاولة العمل أو لا.

قولُه: (والمرادُ ههنا صِناعةُ التَّصريف) هذه الإضافةُ بَيانِيَّة كـ«شَجَرة الأَراك» إنْ أُرِيد بالتَّصريف عِلمُ التَّصريف، ولاميَّةٌ إنْ أُريد به التَّحوِيلُ المخصُوص.

قولُه: (في الاصطِلاح) إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ بِالصِّناعة الاصطِلاح. فإنْ قِيل: فلِمَ لم يَقُل[٢]: (في الاصطِلاح)؟ قُلنا: لأنه يُستَعمَلُ غالباً في العِلم الذي يَحصُل مَعلوماتُه بِالنَّظر والاستِدلال، والصِّناعةُ في الذي يَحصُل مَعلُوماته بِتَتبُّع كلام العربِ، ومَعلوماتُ هذا العِلْم تَحصُل بِالتَّتبُّع.

ثم هو لُغةً: الاتِّفاق، وعُرفاً: اتِّفاقُ طائفةٍ على تَسمِيَة شيء باسمٍ يُنقَل عن مَوضِعِه الأوَّل، وقِيل: هو كلامٌ مُتعارَف بين طائفةٍ مخصُوصةٍ[٣].

[مطلب: في الفَرق بين الواحد والأَحَد]

قولُه: (تحويلُ الأصل الواحِد أي: تغييرُه) «الواحِدُ» فاعلٌ[٤] بِمعنَى المتوحِّد، وقد يُطلَقُ الواحِدُ على الذِي هو مَبدأُ العَدَد. والفَرقُ بين «الواحِدِ» و«الأَحَد» أنَّ «الواحدَ» اسمٌ لِمَن لا يُشارِكه شيءٌ في صِفاتِه، و«الأَحَدَ» اسمٌ لِمنْ لا يُشارِكه شيءٌ[٥] في ذاتِه.

---

(١) في بعض الطبعات: (مروناً ومُرونة). وعلى كلٍّ فالمصادرُ الثلاثة صحيحةٌ مَسمُوعة.

(٢) أي: صاحبُ المتن ابتداءً.

(٣) أي: بحيثُ متى أُطلق انصرف الذهنُ إليه.

(٤) أي: وزنُه فاعِل، لا أنه الفاعل المصطَلَح عليه في النَّحو.

(٥) سَقط هذا الحرف مِن أغلب النُّسخ، والكلامُ يَقتَضِيه.

والأصل: ما يُبتَنَى عليه الشيءُ، والمرادُ ههُنا: المصدَرُ.

دده جونكي

وأصلُ «أَحَد»: وَحَدٌ، حُذِفَت الواو وأُبدِلت[1] منها الهمزةُ.

والأصلُ الواحدُ: ما جُعِل مَأخذاً لِلمَعاني المُختَلفة، والمرادُ منه المَصدرُ عِند البَصريِّين، والفِعلُ عِند الكوفيِّين، وإنما سُمي «أصلاً» لأنَّ أصلَ الشيء ما يُبتَنى عليه ذلك الشيءُ، والأشياءُ المأخوذةُ مَبنيَّةٌ عليه، و«واحداً»[2] لأنَّ العلةَ حقُّها أن تكونَ واحِدةً بِالنِّسبة إلى المعلُول.

[مطلب: في «الأصل»، وفيه الكلام على «الابتِناء» وأنه حِسِّي وعَقلي]

قولُه: (والأصل ما يبتَنى عليه الشيءُ) «يُبتنى» إمَّا على صِيغةِ المجهُول؛ لأنه يَجيء متعدِّياً، قال في «الصَّحاح»: (ابتَنى داراً وبنَى بمعنًى)، وإمَّا على صِيغةِ المعلوم، يُقالُ: «بَنَى عليه فابتَنى». ولو قيَّد بِقَوله: «من حيث يُبتَنى عليه» لَكان أَولى؛ إذ رُبَّ أصلٍ يكون مَبنيًّا على غَيره.

ثم الابتِناءُ شاملٌ لِلحِسيِّ كابتِناء السَّقفِ على الجِدار، وأَغصانِ الشَّجر على دَوحَتِه، ولِلعقليِّ كابتِناءِ الأَفعالِ على المصادِر، والحُكمِ على دَليلِه، والأحكامِ على القَواعِد الكلِّيَّة، والمعلُولاتِ على عِلَلِها.

فإنْ قُلتَ: ابتناءُ الشيءِ على الشَّيء إضافةٌ بَينهما، وهو أمرٌ عَقلي قَطعاً[3]، **قُلتُ**: المرادُ بِالابتناء الحِسي كونُ الشيئَين مَحسُوسَين.

وعرَّفه[4] الإمامُ في «المحصُول» بِالمُحتاج إليه، ورُدَّ بأنَّه لا يَطَّرد؛ لِعَدم صِدْقِه[5] على العِلَّة الفاعليَّة والصُّوريَّة والغائيَّة والشُّروطِ[6]، وأُجِيب (بِمنع اشتِراط الطَّرْد في مُطلَق التَّعريف، لا سيَّما الاسميُّ[7]؛ فإنَّ كُتُبَ اللُّغة مَشحُونةٌ بِتَفسيرِ الألفاظِ بما هو أعمُّ مِن مَفهوماتِها، وقد صرَّح

---

(١) قوله: (وأُبدلت) دليلٌ على أنه إنَّما أرادَ بِقَوله السابق: (حُذفت) انجذافَها من اللَّفظ بِواسطة إبدالِها، لا أنها حُذفت أولاً من غير إبدال، وإلَّا لم تَبقَ لِتُبدلَ.

(٢) أي: وإنما جُعِل واحداً.

(٣) أي: فكيف شَمِل الحسيَّ؟

(٤) أي: الأصلَ.

(٥) أي: الأصلِ حينئذٍ، أو الحدِّ.

(٦) أي: مع أنَّ الحدَّ صادقٌ عليها لِكونها محتاجاً إليها.

(٧) كتَعريف الماهيَّات الاعتباريَّة، فالتعريفُ الاسميُّ هو تبيينُ أن هذا الاسمَ لأيِّ شيء وُضع، وهو مُقابلٌ للتعريف الحقيقيِّ، كتعريف الماهيَّات الحقيقيَّة. وسيأتي في كلامُ المحشِّي ما يتعلَّق بذلك.

(إلى أَمْثِلةٍ) أي: أَبنيةٍ وصِيَغٍ، وهي: الكَلِمُ بِاعتبار هيئات تَعرضُ لها ....

دده جونكي

المحقِّقونَ بأن التَّعريفاتِ الناقصةَ يجوزُ أن يكونَ [أعمَّ بحيثُ لا يُفيدُ الامتِيازَ إلَّا عن بعضِ ما عدَا المحدُودَ، وأنَّ الغرضَ مِن تَفسيرِ الشيءِ قد يَكونُ][١] تَمييزَه عن شيءٍ معيَّنٍ، فيُكتَفى بما يُفِيدُ الامتِيازَ عنه)[٢]، ورُدَّ بأنَّ الإمامَ مِمن يَشتَرِط المساواةَ كما صرَّح بِه في «شَرح الإشارات»[٣]، وبِأنَّ المذكور في كُتُب اللُّغة إنما هو التَّعريفُ اللَّفظيُّ لا الاسمِي غالباً.

[مطلب: الفَرق بين الأمثِلة والشواهد]

قولُه: (إلى أمثِلة) وهي الجُزئِياتُ التي تُذكَرُ لإيضاحِ القواعدِ وإيصالِها إلى فَهمِ المُستَفِيد، وأمَّا الشَّواهدُ فهي الجُزئياتُ التي يُستَشهَدُ بها في إثباتِ القَواعِد؛ لِكونها من القُرآنِ والحديثِ، أو كَلامِ مَن يُوثَق به مِن العَرب، فهي أخصُّ مِن الأَمثِلة. والمرادُ بها هَهنا الأبنِيَةُ الجزئيَّةُ.

[مطلب: في الكَلِم، وفيه الكلام على ذِكر العامِّ وإرادة الخاص]

قولُه: (وهي الكَلِم بِاعتبارِ هَيئات) «الكَلِم» جنسُ الكَلمة[٤] كما ذَهبَ إليه الجمهورُ، حقُّه أن يَقعَ على القليلِ والكثير كـ«الماء»[٥]، لكنْ غَلَب على الكَثير، ولم يَقَعْ إلَّا على ما فَوق الاثنَين، لا جمعٌ[٦] كما ذَهبَ إليه صاحبُ «الصِّحاح» و«المِصباح» و«اللُّباب».

والكلمةُ في لُغة العَرب تَقَع على كلِّ جُزء مِن الكَلام؛ اسماً أو فِعلاً أو حرفاً[٧]، وعلى الألفاظِ المَنطُوقةِ، وعلى المَعاني المَجمُوعةِ[٨]، وعلى القَصِيدة، والجُمَل، واستَبعد الرَّضيُّ اشتقاقَ الكَلِمة من الكَلْم بِمَعنى الجَرْح[٩].

---

(١) ما بين المعقوفَين ساقطٌ من النسخ الخطيَّة. (٢) أفادَه الشارحُ في «التلويح».

(٣) هو شرحُ الفَخر الرازي على كتابِ «الإشارات والتَّنبيهات في المنطِق والحِكمة» لأبي علي ابنِ سِينا الملقَّب بالشَّيخ الرَّئيس.

(٤) أي: اسمُ جنسٍ جمعي لها.

(٥) لو مثَّل بنحو: «التمر» أيضاً لكان أحسنَ.

(٦) قد يُجاب بأنَّ إطلاقَ أهل اللغة الجَمعَ على اسمِ الجنس الجَمعي كثيرٌ مَشهور، ولا سيَّما في مثلِ ما نحنُ فيه وهو «الكَلِم» الذي لم يُطلَق على ما دُون الثلاثة كما أشار إليه المُحشِّي نفسُه.

(٧) هكذا قال كثيرٌ من النُّحاة، وفيه نظر.

(٨) نَقله صاحبُ «فَيض القدير» وغيرُه عن الإمام شهابِ الدين التُّورِبِشْتي صاحبِ «الميسَّر في شرح مَصابيح السُّنة» المتوفى سنةَ (٦٦١هـ).

(٩) بفتح الجيم مصدرَ (جَرَحَه).

من الحركات والسَّكنات، ....

دده جونكي ____

وأرادَ بِالكَلِمِ المشتَقَّاتِ ـ أفعالاً كانت أو أسماءً، لا الجوامدَ والحُروفَ ـ بِطَريق ذِكرِ العامِّ وإرادةِ الخاصِّ، وفيه أنه لا يَجُوز؛ إذ العامُّ لا يَدلُّ على الخاصِّ بإحدَى الدَّلالات الثَّلاثِ، ذكَره في «مِفتاح المِفتاح»[1] و«حاشِية تَفسيرِ القاضِي»، وفيه أنه يَجوزُ مع القَرينة لِلدَّلالة مَعها، ذكَرَه في «حاشِية المطوَّل» لِعَلاء الدِّين، وفيه: حِينئذٍ لا يَبقى عامًّا، وقال الشارحُ في «المطوَّل»: (إذا أُطلِق لفظُ العامِّ على الخاصِّ ـ لا بِاعتِبار خُصوصِه، بل بِاعتبارِ عُمومِه ـ فهو ليس مِن المجازِ في شيءٍ، كما إذا رأيتَ زيداً فقُلتَ: «رأيتُ إنساناً أو رأيتُ رجلاً»، فلفظُ إنسان أو رَجل لم يُستعمَل إلَّا فيما وُضِع له، لكنه قد وَقع في الخارِج على زيدٍ، وكذا إذا قال قائلٌ: «أكرَمتُ زيداً وأطعَمتُه وكسَوتُه»، فقُلتَ: نِعم ما فَعَلتَ، لم يَكن لفظُ «فعلتَ» مجازاً، وكذا لفظُ الحيوانِ في قَولنا: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ»)، ثم قالَ: (وهذا بحثٌ يَشتَبه على كَثيرٍ من المحصِّلِين، حتى إنهم يَتوهَّمونَ أنه مجازٌ بِاعتبارِ ذِكرِ العامِّ وإرادة الخاصِّ، ويَعتَرضونَ أيضاً بأنَّه لا دَلالةَ لِلعامِّ على الخاصِّ بِوَجهٍ مِن الوُجوه، ومَنشؤُه عدم التَّفرقةِ بين ما يُقصَدُ باللَّفظِ مِن الإطلاق والاستِعمالِ، وبين ما يقعُ عليه بِاعتبارِ الخارِج).

ثُم المرادُ بِالكَلِم حُروفُ الكَلِم؛ إذ الكلمُ إنما يَكون كَلِماً بعد عُرُوض الهيئةِ، وسمَّاها كَلِماً بِاعتبارِ ما يَؤُول إليه، أو بِاعتِبار التَّجرِيدِ[2]، كما في قَولِه تَعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، والحُروفُ[3] مع الهَيئة، وذِكرُ الهيئةِ بعدَها تَنصيصٌ لِلتَّأكيد، كما في قَولِهم: «العِلمُ صفةٌ قائِمةٌ بِغَيره»؛ فإنَّ الصِّفةَ ما قامَ بِغَيرِه.

قولُه: (مِن الحَركات والسَّكنات) أرادَ بِهما الجنسَ المتناوِلَ لِلقَليل والكثيرِ، والواوُ بمعنَى «أو» بمعنَى مَنعِ الخُلُوِّ؛ لِئلَّا يَنتقِضَ بِنَحو: «ضَرَبَ»[4].

والمعتبَرُ في شَخصِ الصِّيغة شَخْصُ الحركَات؛ فتَختَلِفُ الصِّيغةُ بِالشَّخصِ بِاختِلافِ

---

(١) هو شرحٌ ممزوج لـ«مِفتاح العلوم» من تأليف قُطب الدِّين محمد بن مَسعود الفارسي الشيرازي المُتوفى بعد سنة (٧١٢هـ). وفي بعضِ النُّسخ: (مصباح المفتاح) فإن صحَّ فلعلَّه يَقصد حينئذٍ شرحَ السَّيد الجرجاني على «المفتاح»؛ فإنَّ اسمه «المِصباح».

(٢) أي: تجريدِ اللفظ الدالِّ على معنًى عن بعضِ معناه، ووجهُه في الآيةِ التي سيَتلُوها أن الإسراء هو الإذهابُ ليلاً، لكنَّه جُرِّد عن معنى الليل وأُريد به مطلقُ الإذهاب، فجِيء بذِكر الليل بعدَه.

(٣) في بعض النُّسخ: (أو الحروف).

(٤) أي: مما لا سُكونَ فيه.

وتقديمِ بَعض الحروف على بعضٍ، وتأخيرِه عنه.

(مُخْتَلِفةٍ) بِاختِلاف الهيئات؛ كـ«ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ»، ونَحوِهما من المُشتقَّات.

دده جونكي

أشخاصِ الحَرَكاتِ، كاختِلافِها في «ضَرَبَ» و«طَلَبَ» مَثلاً مع اتِّحادِها بِالنَّوعِ، والمعتبَرُ في نَوعِها نوعُ الحرَكات؛ فتَختَلِفُ الصِّيغةُ بِالنَّوع بِاختِلاف أنواعِ الحَرَكات، كاختِلافِها في «ضَرَبَ» و«ضُرِبَ».

[مطلب: في تقديم بعضِ الحروف وتأخيرِها عن بعض]

قولُه: (وتقديمِ بعضِ الحُروف) اعتِبارُ التَّقدِيم والتَّأخِير في مَفهُوم الهيئةِ؛ لِلاحتِراز عنْ هَيئةِ «ضَرَبَ» إذا صدَر عن ثَلاثةِ أشخاصٍ دُفعةً على وجهٍ يَصيرُ لَفظاً واحِداً، فإنها ليسَت صِيغةً اصطِلاحاً، وإن كانَت تِلك الهيئةُ حاصلةً لِلحُرُوفِ بِاعتِبارِ الحرَكات.

واعتُرِض عليه بأنَّهما لو كانَا مُعتبَرينِ في مَفهوم الهَيئة لَكانَ تقديمُ الحرفِ المتأخِّرِ على الحرفِ المتقدِّم مُوجِباً لاختِلافِ الصِّيغة بِالنَّوعِ، كما أنَّ اختِلافَ الحَرَكةِ كذلك، فيَلزمُ أن تكونَ صيغةُ «ضَرَبَ» مُخالفةً بِالنَّوع لِصِيغة «رَبَضَ»، وليس كذلك، وأُجِيبَ بأنَّ المعتبَر في مَفهوم نَوعِ الصِّيغة نَوعُ التَّقديم والتَّأخير لا شَخصُهما، والمقدَّمُ والمؤخَّرُ هَهنا لا يَختَلِفُ بِاختِلاف نَوعِ التَّقديم والتَّأخِير، وإنِ اختلَفَ شَخْصُهما.

وبَقِيَ ههنا شيءٌ، وهو أنَّ صيغةَ «فاعَلَ» مُخالِفةٌ بِالنَّوع لِصِيغةِ «أَفْعَلَ»، مع أنَّ الهيئةَ الحاصِلةَ لهما بِاعتِبار نوعِ التَّقديم والتَّأخير ونَوعِ الحرَكات والسَّكنات مُتَّحِدةٌ، إلَّا أنْ يُمنعَ اختِلافُ الصِّيغة بِالنَّوع فِيهما.

ثم كلُّ واحِد مِن التَّقديم والتَّأخير يَستَلزِمُ الآخَرَ؛ لأنَّك إذا قدَّمتَ شيئاً على شَيءٍ فقد أَخَّرتَ المُقدَّمَ عليه عن المتَقدِّم، ويَنفصِلُ أحدُهما عن الآخَرِ بِالقَصد دُون التَّحقُّقِ، فكأنه اعتَبر القَصدَ، أو ذكَرَه تأكيداً، كما في قَولِه تعالى: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1] [الأعراف: ٣٤].

---

(١) في كونِ هذا من التأكيد نظرٌ؛ إذ لو قيل: (لا يَستأخرون ساعةً) ولم يُؤتَ بما بعده بقي احتِمال الاستِقدام قائماً، ولا سيَّما أنَّ العبد إنما يُريد تأخير أجلِه في الغالب، وحاصلُ الفَرق بين المسألتَين: أنَّ التقديم والتأخير يتلازَمان إذا تعلَّقَا بشيئَين، فإذا تعلَّقَا بشيء واحد انفصَلَا ولم يَستلزم أحدُهما الآخرَ، والله أعلَم.

(لِمَعانٍ) جمعُ: مَعْنًى، وهو في الأصل مَصدرٌ ميميٌّ من العِناية، نُقل إلى معنى المَفعول، ....

دده جونكي

[مطلب: في أصلِ «المعنى»، وفيه الكلامُ على إطلاقِ المصدر على المفعول]

قولُه: (وهو في الأصل مَصدرٌ مِيمي... إلخ) «المعنَى» يُمكنُ أن يُعتَبر مَصدراً لِلمَعلُوم أو المجهُول، وُضع مَوضعَ المفعولِ كما وُضِع «لَفظٌ» موضعَ «المَلفوظِ»، و«ضَربُ الأمير» مَوضعَ «مَضروبِ الأَمير»، وأن يُعتبرَ اسمَ مَكانٍ على «مَفْعَل»، وأن يُعتبَر اسمَ مفعولٍ مُخفَّفَ «مَعْنِيّ» بالتَّشديد، والغُجْدُوانيُّ[1] منَع كونَه اسمَ مفعول بِناءً على أنه ليس بِمُشدَّد، وهو ليس بِقَوِيٍّ، وأمَّا مُناقشةُ جَمال الدِّين الأَقْسَرائي[2] بأنَّ صِحَّةَ إطلاقِ المَصدَر على المفعُول إنما سُمِعتْ في غير المِيمي مِن المصادِر، ولا يَلزمُ من صِحَّته في غيرِ المِيمي صِحَّتُه فيه، وما في «شَرح اللُّباب»[3] لِلسيِّد عبدِ الله[4] مِن أنَّ (المعهودَ في هذَا استِعمالُ المَصدرِ الغيرِ المحدودِ بِالتاء)[5]، فلَيس بِشَيء؛ لأنَّ المعتبَر في صِحة التَّجوُّز وُجودُ العَلاقةِ، وسماعُ نَوعِها من العَرب، لا سَماعُ شَخصِها، وقال جمالُ الدِّين الأقسرائِي: لا تَحوُّلَ لِمَعنَى المَصدرِ بِبِناء الفِعل لِلمَفعُول، وذَكر في تَفسيرِ الفاتحةِ لِمَولانا المحقِّق الفناريِّ[6] (أنَّ صِيَغَ المصادر تُستعمَل إمَّا في أصل النِّسبةِ،

---

(١) جَلالُ الدِّين أحمدُ بن علي بن مَحمود الغُجْدُواني البُخاري الحَنفي، نِسبتُه لغُجْدُوان قرية بِبُخارى، من كُتبه «شَرح الكافية»، قال السُّيوطي: لم أَقِف لِمؤلِّفه على تَرجمة، إلا أنَّ هذا الشرحَ مَشهورٌ بِأيدي الناس، لَطِيف، ذَكر فيه أنه قرَأ على الحُسام السغناقي. اهـ تُوفي نحو سنةِ (٧٣٠هـ).

(٢) تَقدَّمت ترجمتُه (ص٧٤).

(٣) في بعض النُّسخ: (شرح اللُّب) وكلاهُما صحيح، وفي المطبوع: (شرح اللبيب) وهو خطأ.

(٤) وذكَره قبله ابنُ مالك في «شَرح التسهيل»، فنِسبتُه إليه أحسَن.

(٥) زاد المالِكي: ولذلك قلَّما يُوجد في عِبارة المتقدِّمين «لفظة»، بل الموجودُ في عِباراتهم «لفظٌ»، كقَول سيبويه... إلخ.

(٦) هو مُحمَّد بن حمزةَ، شمسُ الدين الفَناري ـ أو الفَنَري ـ الرُّومي، عالِم بِالمنطق والأُصول، وَلِيَ قضاءَ بروسة، وارتَفع قَدرُه عند السُّلطان بايزيد خان، قال السُّيوطي: كان يُعاب بِنِحلة ابن عربيٍّ وبِإقراء «الفُصوص». مِن كُتبه «شرح إيساغوجي»، و«عَويصات الأفكار» رسالة في العُلوم العَقلية، و«أنموذج العُلوم»، و«شَرح الفرائض السِّراجية». توفي سنةَ (٨٣٤هـ).

ثم إنَّ كلامَ الفناري المذكورَ نقلَه أيضاً حفيدُه في كلامِه على بَيان التَّعقيد من مَبحث الفصاحةِ في «حاشية المطوَّل»، وهو حَسنُ بن مُحمد شاه بنِ مُحمد بن حمزة الفَنَاري، مِن عُلماء الدَّولة العثمانية، ويُقال له: مُلَّا حَسن شلبي ـ وسيَنقلُ عنه المحشِّي فيما يأتي مِراراً باسمِ حسن الفَناري ـ، وُلد ونَشأ وتُوفي بِبلاد الرُّوم (تركيا)، وبَرع =

وهو ما يُراد من اللفظ، أي: التَّصريفُ: تَحويلُ المصدر إلى أمثلةٍ مُختلفةٍ؛ لِأجل حُصُولِ مَعانٍ.

ددە چونكي

وتُسمَّى مَصدراً، وإمَّا في الهيئةِ الحاصِلةِ منها لِلمُتعلّق؛ مَعنويَّةً كانت أو حسيَّةً، كهيئة المُتحرِّكيَّة الحاصِلة من الحَركة، ويُسمَّى الحاصلَ بالمَصدر، وتِلك الهيئةُ لِلفاعل فقطْ في اللازم، كالمتحرِّكيَّة والقائِميَّة مِن الحَركة والقِيام، أو لِلفاعل ولِلمَفعولِ، وذلك في المتعدِّي كالعالِميَّة والمَعلُوميَّة من العِلْم، وباعتِبارِه يَتسامَح أهلُ العربيَّة في قَولهم: (المَصدرُ المتعدِّي قد يكونُ مَصدراً لِلمَعلُوم، وقد يكون مَصدراً لِلمجهول)، يَعنُون بِهما الهيئتَين اللَّتين هُما مَعنيَا الحاصِل بالمَصدر، وإلَّا كان كلُّ مَصدرٍ مُتعدٍّ مُشتَركاً، ولا قائلَ به، بل استِعمالُ المَصدرِ في المعنى الحاصِل بالمَصدر استِعمالُ الشَّيء في لازمِ مَعناه).

قولُه: (وهو ما يُرادُ من اللَّفظ) وقِيل: كثيراً ما يُطلَق المعنَى على ما لم يُستَفَدْ من اللَّفظ.

[مطلب: في الفَرق بين المَدلُول والمَعنى والمَفهوم والمُسمَّى]

اعلَم أنَّ اللفظَ إذا وُضِع بإزاء شيءٍ فذَلك الشيءُ مِن حيث يَدلُّ عليه اللفظُ يُسمَّى مَدلولاً، ومِن حيث يُقصَد[1] باللَّفظ يُسمى معنًى، ومِن حيث يَحصُل منه يُسمى مفهوماً، ومِن حيث كونُ الموضوع له اسماً يُسَمَّى مسمًّى، والمسمَّى أعمُّ مِن المعنى في الاستِعمال؛ لِتناوُلِه الأفرادَ، والمعنى قد يَختصُّ بنفس المفهومِ، مثلاً: يُقالُ لكلٍّ مِن زيدٍ وبكرٍ وعَمرٍو: مُسمًّى لِلفظ الرَّجل، ولا يُقالُ: إنه مَعناه، والمدلولُ قد يَعمُّ من المسمَّى[2] لِتَناوله المدلولَ التَّضمنيَّ والالتِزاميَّ دُون المسمَّى.

ثم وَصفُ المَعاني بالمَقصودةِ مع أنَّ المعنى هو المقصُود؛ إمَّا بِالتَّجريدِ في الأوَّل، أو التَّنصِيصِ في الثاني لِلتَّأكيد.

وقولُه: (لأجل) هو في الأصلِ مَصدرُ «أَجَلَ شرًّا»: إذا جَناه، استُعمِل في تَعليل الجِنايات، كقَولهم: «مِن جَرَّاك فعلتُه»، أي: مِن أنْ جَرَرْتَه، أي: جَنَيْتَه، ثم اتُّسِع فيه فاستُعمِل في كلِّ تَعليلٍ.

= في المَعقولات وأُصول الفقه، وزارَ الشامَ ومِصر أكثرَ مِن مَرَّة، من كُتبه: «حاشية على التَّلويح للسعد»، و«حاشية على تَفسير البَيضاوي»، و«حاشية على المُطوَّل»، و«حاشية على شَرح المَواقف لِلشَّريف». تُوفي سنةَ (٨٨٦هـ).

(١) الأولى: (من حيثُ يُعنى)؛ ليَظهرَ وجهُ التَّسمية ويُستحضرَ.

(٢) هكذا وَقعت العبارة في «الكُليات» أيضاً، والظاهرُ أنه أراد أنَّ المدلول قد يكونُ أعمَّ من المُسمَّى.

(مَقْصُودةٍ لا تَحْصُلُ) تِلك المعاني (إلَّا بِها) أي: بِهَذه الأمثِلة.

وفي هذا [الكلام] تَنبيهٌ على أن هذا العِلمَ مُحتاجٌ إليه؛ مثلاً: «الضَّرْب» هو الأصلُ

دده جونكي

قولُه: (لا تحصُل تِلك المعاني إلَّا بها) أي: لا تَحصُلُ إفادةُ تِلك المعاني؛ إذ تحقُّقها الواقعِيُّ غير مَوقوفٍ على الأمثِلة، فكان الظاهرُ أن يُقالَ: (لا تُستَفادُ إلَّا بها)؛ لِيَدلَّ على ما ذُكر. ثم إنه لا يَخفَى أنَّ هذا الحصرَ ادِّعائيٌّ لا حقيقيٌّ، فلا يَرِدُ أنه يُمكن التَّعبيرُ عنها بِغَير تِلك الأمثِلة.

[مُهمة: الكلامُ الخَطابي الذي لا يُطابق الواقعَ لا يُقصَد به معناه الحقيقي]

اعلَم أنَّ الكلامَ الوارِدَ لأمرٍ خَطابِي على وجهٍ لا يُطابِقُ الواقع لا يُقصَد بِه مَعناه الحقيقيُّ، بل هو مَسْلُوبُ الدَّلالة عنه إلى معنًى يُناسِب المقامَ، نبَّه على ذلك صاحبُ «الكَشْف»[١]، حيث قال في شَرح قول صاحبِ «الكشَّاف»: (على الجَمِّ الغَفِير من الناسِ) في تَفسير قَوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧]: أراد أنه مَسلوبُ الدَّلالة عن مَعناه الأصليِّ إلى المُبالَغة في الكَثرة[٢]، والمعتبَرُ في الصِّدق والكَذِب المعنى المَقصُودُ في الكلامِ لا المعنَى الذي وُضِع له، وإن كان قد يُلاحَظ، لا لأنه مَقصودٌ، بل لِلانتِقال مِنه إلى ما هو المَقصُود، وبِذلك تَندَفِعُ الشُّكوكُ والأوهامُ عن الآياتِ والأحاديثِ النَّبويَّة المتضمِّنة لِلمُبالغةِ لأمرٍ خَطابيٍّ يُناسِب المقامَ، كقولِه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، فإنَّ ما يُجعَل في الأُذُن رُؤوسُ الأصابع، وذِكرُ الأصابع مُبالَغةٌ، فلا تَجوُّزَ في لفظِ الأصابع، وإلَّا لَفاتَ المُبالغة، كما تَفوتُ إذا كان لَفظُ «العَدْل» مَجازاً عن العادِل في قَولك: «رَجلٌ عَدْلٌ»، وكقَوله ﷺ: «**فإنها نِصفُ العِلْم**» في قَوله: «**تَعلَّمُوا الفرائضَ** ...» الحديثَ[٣]، فإنَّ المرادَ المُبالغةُ في الكثرةِ، كما في قَولِه تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧].

قولُه: (وفي هذا تَنبيهٌ على أنَّ هذا العِلم مُحتاجٌ إليه) لأنَّ حُصولَ المعاني المقصودَةِ المحتاجِ إليها كلِّها، إذا كان مَقصوراً على حُصُولِ الأَبنية التي أَحوالُها مَسائلُ هذا العِلم، كان هذا العِلمُ مُحتاجاً إليه.

---

(١) «كشف الكشَّاف»، تقدَّم أنه حاشيةٌ على «الكشَّاف» لِسراج الدين القزويني المتوفى سنةَ (٧٢٥هـ).

(٢) هنا انتَهى كلام صاحب «الكشف» (ق٤٤/ أ).

(٣) الحديث بِتمامِه: «تَعلَّمُوا الفرائضَ وعَلِّمُوها الناسَ؛ فإنها نِصفُ العِلْم، وهو يُنسى، وهو أولُ عِلم يُنزَع من أُمتي». أخرَجه ابنُ ماجه والدارقطنيُّ مِن حديث أبي هُريرة، وفيه ضعفٌ.

الواحد، فتَحويلُه إلى «ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ» وغيرِهما ـ لِيَحصلَ المعنى المقصودُ من الضَّربِ الحادثِ في الزَّمانِ الماضي أو الحالِ أو غيرهما ـ هو التَّصريفُ في الاصطِلاح، والمناسَبةُ بَينهما ظاهِرةٌ.

والمرادُ بالتَّصريفِ ههُنا غيرُ عِلم التَّصريف ....

ددە چونكي

قولُه: (مِن الضرب الحادِث في الزمانِ الماضي) إشارةٌ إلى أن دَلالةَ الفِعلِ على الزَّمانِ ليس مجرَّدَ اقتِران الحَدثِ ـ أعني مَصدرَ الفِعلِ ـ بالزمان، بل مَعناه أنَّ مَصدرَ الفِعلِ حادثٌ في هذا الزَّمانِ، ولا يُرَدُّ بِمِثل: «عَلِم الله تعالى، ويَعْلَمُ الله تعالى» مِن الأفعال المُستَعمَلة في حقِّ الله تعالى؛ لأنَّ الحُدُوثَ هُناك راجعٌ إلى التَّعلُّق، وهو حادِثٌ.

قولُه: (أو الحال) تَقديمُه لِتقدُّمه في الوُجود، أو لِتبادُرِ الفَهمِ إليه عِند الإطلاقِ، أو لِمَيْلِه[١] إلى رُجحانِ كونِ المضارِع حَقيقةً فيه كما يُشيرُ إليه في بحثِ المضارِع[٢].

قولُه: (والمناسبة بينهما ظاهِرة) أي: بين التَّصريفِ بمعنَى التَّغييرِ والتَّحويلِ؛ لأنَّ في التَّحوِيل تَغيِيراً، والتَّغييرُ قد يُوجَدُ مَع التَّحوِيل. هذا ما ذكَره آنِفاً مِن أنَّ التَّعرُّضَ لِلمَعنى اللُّغويِّ إشعاراً[٣] لِلمُناسَبة بين مَعنيَين.

قولُه: (والمراد بالتَّصريف ههنا غيرُ عِلْم التَّصريف) لأنَّ الظاهرَ أنَّ المصنِّفَ قَصَد تعريفَ لفظِ التَّصريف لُغةً واصطلاحاً، وقَطَعَ النَّظرَ عن تَعريفِ عِلم التَّصريف تَسهِيلاً لِلمُتعلِّم، فلا يَرِدُ أن التَّعريفَ ليس بِجامِع؛ لِخُروج المسائلِ التي لا تَتعلَّق بِتَحويلِ الأصلِ الواحِد، ولا مانِع؛ لِلُزومِ كونِ تَحويلِ المَصدرِ المعيَّن ـ كالضَّربِ مَثلاً ـ تَصريفاً ـ لِصِدْقِ التَّعريف عليه ـ وهو باطلٌ؛ لامتِناع كَونِ الجُزءِ عينَ الكلِّ.

وقِيل: إنَّما قال: (والمرادُ بِالتَّصريف ههنا غيرُ عِلم التَّصريف) نَظراً إلى أنَّ قَولَنا: (تَحويلُ الأصلِ الواحد... إلخ) لا يُحمَلُ على عِلم التَّصريف بِالمُواطَأة؛ لأنَّ العِلمَ مِن قَبِيل الانفِعالِ، والتَّحويلَ مِن مَقُولَةِ الفِعل، والتَّعريفُ يَنبَغِي أن يُحمَلَ على المعرَّفِ، وفيه بَحثٌ؛ لأنَّ تَقديرَه: التَّصريفُ عِلمٌ بِتَحويلِ الأَصلِ الواحِد... إلخ، ولَمَّا لم يُمكِن تَعريفُ عِلمٍ من العُلُومِ إلَّا بِاعتبارِ مُتعلَّقِه، اقتَصَرَ في التَّعريفِ عليه تَعوِيلاً على[٤] فَهمِ الطالِبِين.

---

(١) الضمير للمصنِّف، بخلاف الضمائر قبله فإنها للحال.

(٢) انظر الصفحة (٢٧١ - ٢٧٢) من هذا الكتاب.

(٣) في بعض النُّسخ: (إشعارٌ)، وكلاهُما صحيح.

(٤) في أكثر النُّسخ: (إلى). والأول أصحُّ.

الذي هو مَعرفةُ أحوالِ الأَبنِيَة.

دده جونكي

[مطلب: تَعريف التَّصريف]

قولُه: (الذي هو مَعرفة أحوالُ الأبنِيَة) [وهذا في الحَقيقة تَعريفٌ لِعِلم الاشتِقاق دُونَ عِلمِ التَّصريف المتداوَل فيما بينَهم][(١)]، (قال بعضُ الفُضَلاءِ[(٢)] في تَعرِيف التَّصرِيف: (عِلمٌ بِأُصولٍ يُعرَف بها أَحوالُ أَبنِية الكَلِم التي ليسَت بإِعرابٍ). وإنَّما قال: «أحوال أَبنيةِ الكَلِم»[(٣)] لِيَكونَ الحدُّ جامِعاً؛ إذ يَخرُج حِينئذٍ عنه بَعضُ أحكامِ الإدغام نحوُ: «أنا أَضرِب بَعدَك»، وإنما قيَّدْنا بِالبَعض لأنَّ بعضَها داخِلٌ في البِنيَة، وهو الإدغامُ في كَلمةٍ واحدةٍ نحوُ: «شَدَّ يَشُدُّ»، وإذا كانَ في كلمتَينِ فحِينئذٍ يكونُ داخِلاً في الأَحوالِ؛ لأنَّه حالٌ يَطرَأُ على الكَلِمة مِن كلمةٍ أُخرَى، ويَخرُج أيضاً حينئذٍ بعضُ أحكامِ التِقاءِ السَّاكنَينِ مِثل: «اضْرِبِ الرَّجُل»، وإنَّما قيَّدنا بِالبَعض لأنَّ البَعضَ الآخَرَ داخلٌ في البُنيَة، وهو الذي يكونُ في كَلمة واحِدةٍ؛ إذ هو راجِعٌ إلى أبنِيةِ الكَلِم لا إلى أحوالِها، نحوُ: «انْطَلْقَ» بِسُكونِ اللام وفتحِ القاف في انْطَلِقْ، ويَخرج أيضاً حينئذٍ أحكامُ الوَقف لأنَّها ليست راجِعةً إلى أبنِيَةِ الكَلِم؛ لأنَّ الوقف على «جعفَر وزَيد» وأشباهِهما بالسُّكون أو بِالرَّوْم أو بِالإشمامِ ليس راجِعاً إلى بِناء الكَلمة.

وأُورِد[(٤)] على هذا الحَدِّ أنَّ زيادةَ قولِه: «أَحوال» ـ وإنْ أفادَ ما ذَكرتُم ـ لكنْ أَخَلَّ به مِن وَجه آخَرَ؛ لأنَّه خرج بِه مَعرفةُ أبنِية الكَلِم؛ لأنَّه لا يَلزَمُ مِن استِناد المعرِفة إلى المُضافِ استِنادُها إلى المُضاف إليه، فيَلزمُ أن لا تَكونَ أبنِيَةُ الكَلِم مِن التَّصرِيف، وهي مِنه، وجَوابُه أن يُقالَ: إنْ أُريد بِأَبنية الكَلم مَوادُّها وجَواهرُها فلا بأسَ بِخُروجِها؛ إذ هي مِن مَباحِث اللُّغة، وليست مِن مَباحث التَّصريف، وإنْ أُريد ما يَطرَأ على الكَلِمات من الهَيئات والأحوالِ، فهي نَفسُ أَبنِيَة الكَلِم، والإضافةُ فيه كما في قَولهم: «شجَر أَراكٍ»، فمَعنى قَولِه: (أَحوال أَبنِيَة الكَلِم) على هذا التَّقدير: أحوالٌ هيَ أبنيةُ الكَلِم.

---

(١) زيادةٌ من نُسخة خطيَّة.

(٢) هو ابنُ الحاجب في «الشافِية»، وما بعده إلى نهايةِ الفَقرة عند قَوله: (ليس راجِعاً إلى بِناء الكَلمة) من الشرح المنسوبِ إليه، وقد نَقله الجارِبردي في «شَرحه» وأشارَ إلى ما أورَده عليه بعضُ الشارِحين بأنه يَنبغي أنْ يُقالَ: (بعض أحكام الوقف) أيضاً؛ لأنَّ بعضَها راجعٌ إلى أبنِيَةِ الكَلِم أيضاً، وهو الوقفُ بِتَضعيف الآخِر، ثم أجابَ عنه.

(٣) أي: (ولم يقُل: أبنية الكلم). كذا في كلامِ الجارِبردي، وأظنُّه سَقط من النُّسَخ هنا، بِدليل قولِه بعدُ: (إذ يَخرُج عنه حِينئذٍ) أي: لو قال ذلك.

(٤) هذه الفَقرةُ من الكلام منقولةٌ ـ كالتي قبلها ـ من «شَرح الجارِبردي».

واختارَ التَّحويلَ على التَّغيير؛ لِما في التَّحويل من معنَى النَّقل؛ قال في «المُغْرب»: التَّحويلُ: نقلُ الشيءِ من مَوضعٍ إلى آخَرَ، ....

دده چونكي

هكذا ذكَرُوه، ولكنَّ التَّحقِيق في هذا الموضِع أن يُقالَ: المرادُ بِأبنية الكَلِم هي الألفاظُ بِاعتبار حُروفِها وحَركاتها وسُكونِها[1] الموضوعةِ هي لها بِاعتبار كونِها مادَّةً لِلكلمة، وبِأحوال الأبنِيَة العَوارضُ التي تَلحَقُها بِحسَب كل غَرَض، كما ذكَره بعضُ الفُضَلاء في تَصريفه، وإذا كان كذَلك فلا بدَّ من زِيادةِ قَولنا: «أحوال»؛ لِيَنطبِقَ الحدُّ على عِلْم التَّصريف، ويَخرجَ عنه ما ليس منه؛ إذ مَعرفةُ الأبنِية ليسَت منه، فإنه إنَّما هو عِلمٌ بِقَواعدَ تُعرَف بها أحوالُ الأَبنِيَة، أي: الماضِي والمضارعِ والأمرِ إلى غير ذلك، فإنَّ جميعَ ذلك راجعٌ إلى أَحوالِ الأَبنِية لا إلى نَفسِ الأَبنِية)[2]. هذا تَفصيلٌ لطيفٌ، فانظُرْ فيه لِيظهَرَ لكَ ما فيه.

[مطلب: يُعرَف فيه الفرقُ بين التَّحويل والتَّغيير]

قولُه: (**واختارَ التَّحويلَ على التَّغيير**) قِيل: الفَرقُ بين التَّحويل والتَّغيير أنَّ التَّغييرَ لا يكونُ إلَّا مُتعدِّياً، يُقالُ: «غَيَّرتُ الشيءَ فتغيَّر»، والتَّحويلُ يكون لازماً ومتعدِّياً، وقِيل: التَّحويلُ يُستعمَل في الذَّواتِ، والتَّغيير في الصِّفات، وقِيل: التَّحويلُ أَخصُّ من التَّغيير كما في الشَّرح.

قولُه: (**قال في «المغرِب»**) هو بِالغين المعجَمة، كتابٌ في اللُّغة لِلمُطرِّزي[3] المعتَزليِّ صاحبِ «المصباحِ في النَّحو»، وأكثَرُ تعلُّقه بِاللُّغة الفِقهيَّة، وله كتابٌ في اللُّغة أيضاً أطوَلُ منه سَمَّاه بـ«المُعرب» بِالعين المهمَلة، يُحِيلُ بَيانَ بعضِ اللُّغات إليه.

[مُهمَّة: في بيان لفظِ «الآخَر»]

قولُه: (**إلى مَوضِع آخَر**) وهو في أصلِ الوَضع أفعَلُ التَّفضيلِ بِشَهادة الصَّرفِ[4]، نحوُ:

---

(١) عبارةُ الفَخر: (وسكناتِها)، وهي الوَجه.

(٢) هنا انتَهى كلام الجاربردي.

(٣) هو أبو الفَتح ناصِر بن عبد السيِّد أبي المكارم، بُرهانُ الدين الخوارزميُّ المُطَرِّزي المعتزليُّ المتوفى سنةَ (٦١٠هـ)، بَرَع في النَّحو واللُّغة والفقه على مذهبِ الحنفيَّة، وكان يُقال: هو خليفةُ الزَّمخشري، وكِتابُه المذكور هو «المُغرِب في تَرتيب المُعرِب»، اختَصر به كتابَه المسمَّى «المُعرِب»، وقد عُنِيَ فيه بِشَرح غريبِ الألفاظ الواردةِ في كُتب الفِقه الحَنفي، مع تَذييلِه بِذِكر ما وَقع في أصل «المُغرب» من حُروف المعاني وتَصريف كلماتٍ مُتفاوِتة المباني، وشيءٍ مِن مَسائل الإعراب بلا إسهابٍ ولا إغراب، كما قال في مُقدِّمته. وكلامُ المُحشِّي عن الكتابَين يُوهم استِقلالَ كلٍّ عن الآخَر، وليس كذلك كما عَلِمتَ.

(٤) أي: تصريفِه إلى المثنَّى والجمعِ ونحوِ ذلك.

وقال في «الصِّحاح»: التَّحوِيلُ: التَّنقُّل من مَوضعٍ إلى موضِعٍ آخَرَ، ....

دده جونكي

«آخَر، آخَرانِ، آخَرُون، أُخرَى، أُخريان، أُخْرَيات، وأُخَرُ». ومعنَى «آخَرَ» في الأصلِ: أشدُّ تأخيراً[١]، ثم نُقِل إلى معنَى: «غَير»، فمَعنى: «جاءَني زيدٌ ورَجلٌ آخَرُ»: رَجلٌ غيرُ زيدٍ، ولا يُستعمَل إلَّا فِيما هو من جِنسِ المذكورِ أولاً، فلا يُقالُ: «جاءَني زيدٌ وحِمارٌ آخَرُ»، ولا «امرأةٌ أخرَى»، فإذا قِيل: «جاءَني زيدٌ وآخَرُ» يُفهَم منه أنَّ المراد رجلٌ آخَرُ، بِخِلافِ: «جاءني زيدٌ وغيرُه».

ويُستعمَلُ «أُخرَياتٌ وأَواخِرُ» في المعنَى الأوَّل مع اللام أو الإضافةِ كما هو حَقُّها[٢]، نحوُ: «جاءَني زيدٌ في أُخرَياتِ النَّاس»[٣]، أي: في الجَماعةِ المتأخِّرة. فلمَّا خرَج «آخَرُ» وسائرُ تَصاريفِه عن معنَى التَّفضِيل، استُعمِلَت مِن دُون لَوازم أَفعلِ التَّفضِيل، أَعني: «مِن» واللامَ والإضافةَ.

فإنْ قِيل: «أُخَرُ» في قَوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] جمعُ «آخَرَ»؛ لأنَّه لِليوم، و«آخَرُ» لا يُجمَع على «فُعَل»، وإنما يُجمَع عليه «أُخرَى»، فما وَجهُه؟ **قُلنا**: لَمَّا كان اليومُ مما لا يَعقِلُ، أُجرِيَ مُجرَى المؤنث لِما كان من التَّناسُب بين ما لا يَعقِل وبين الإناثِ مما يَعقِل؛ لأنَّهن ناقِصاتُ العَقل، فكأنَّ «آخرَ» «أُخرَى»، فيُجمَعُ على «أُخَرَ». كذا في «الإقلِيد»[٤].

قولُه: (**قال في «الصحاح»: التَّحويل التَّنقُّل**) الواقِعُ في «الصِّحاح»: (التَّحوُّل: التَّنقُّل مِن مَوضِع إلى مَوضِع)، ولَمَّا وَقَع فيه[٥] «حوَّل» قاصِراً جازَ لِلشارِح أن يَنسُبَ إليه وُرُودَ التَّحوِيل الذي هو مَصدَر «حَوَّل» قاصِراً بمعنَى التَّنقُّل.

[مُهمة: في ضبطِ لفظِ «الصِّحاح» وذِكر مُصنِّفه]

ثم («الصَّحاح» بِفتح الصادِ: اسمٌ مفرَد بِمعنى الصَّحيح، يُقالُ: «صحَّحه» فهو «صَحيحٌ، وصَحاحٌ» بِالفتحِ، والجارِي على أَلسِنةِ الأكثَرين كسرُ الصادِ على أنه جمعُ «صَحِيح»، وبَعضُهم

---

(١) فقولُك: «جاءني زيدٌ ورجلٌ آخَر» معناه في الأصل: ورجلٌ أشدُّ تأخراً من زيدٍ في معنًى من المعاني.

(٢) الضميرُ لِلصيغة، أي: كما هو حقُّ صيغةِ أفعَلِ التفضيل.

(٣) أو (في أواخِرِ الناس).

(٤) ذَكر مثلَه السُّجاعي في «حواشي شرح القَطر» فكتبتُ عليه يومئذٍ: لعلَّه «الإقليد في شرحِ المُفصل» لِتاج الدين أو شرفِ الدين، أحمدَ بن محمودِ بن عمر الجَنْدي، المتوفَّى في حُدود (٧٠٠هـ). اهـ ثم رأيتُ بعدُ العبارةَ فيه في بابِ جمع التَّكسير عندَ الكلام على «فارس وفَوارس»، فلِلَّه الحمدُ.

(٥) أي: في «الصحاح».

. . . .

ددە چونکی

يُنكِرُه بِالنِّسبة إلى تَسمِيَة هذا الكِتاب، ولا مُستنَدَ له إلَّا أن يَثبُتَ[١] رِوايةً عن مُصنِّفه؛ وهو إسماعيلُ أبو نَصرِ بن حمَّاد الجوهريُّ، تَلقَّت الأُمَّة كِتابَه بِالقَبول، ولابنِ بَرِّي[٢] عليه حَواشٍ مُفِيدة، تُوفي سنةَ ثلاثٍ وسَبعين[٣] وثلاثِ مئةٍ، قال ياقوتُ في «مُعجَم الأُدباء»: (كانَ مِن فارابَ، وهي مِن بِلاد التُّرك، وكان مِن أذكى العالَم، أخَذ عن خالِه إبراهيمَ الفارابي[٤]، وعن السِّيرافي[٥] والفارسِي، ودَخَل بِلادَ رَبيعةَ ومُضرَ، فأَقام بها مُدَّةً في طَلَب اللُّغة، ثم عادَ إلى خُراسانَ، فأَنزله أبو الحُسين الكاتبُ عِنده وأكرَمَ جُهدَه، فأَقام بِنَيسابورَ مُدَّةً، بَرَّز في اللُّغة وتَعلَّم الكِتابةَ وحَسَّنَ الخطَّ جِدًّا، يُذكَر مع ابنِ مُقْلَةَ[٦] وأَنظارِه[٧])، قال القِفْطيُّ[٨]: (مات مُترديًا من سطحِ دارِه)، وقِيل: إنه تغيَّر عَقلُه، وعَمِلَ له دَفَّتَين وشدَّهما كالجَناحَين، وقال: أُريد أن أَطيرَ، ووَقع مِن عُلوٍّ فهَلَك، قال[٩]: وقِيل: إنه كان بقيَ عليه من «الصِّحاح» بَقِيَّةٌ غير مُبيَّضة، فبيَّضَها تِلميذٌ له يُقالُ له: إبراهيمُ بن صالح، فغَلِط في أشياءَ). كذا في «شَرح المُغني» لِلشُّمُني[١٠].

---

(١) أي: ما يدَّعيه، أو المقصود: إلا أن يُثبِتَ أي: هذا المُدَّعي. أو: إلا أن يَثبُتَ روايةٌ، وهذا هو الذي في كلامِ الدماميني الذي نَقله الشُّمنِّي، وبعده: عن مُصنفه فيُصار إليها ولا يُعدل عنها.

(٢) هو عبدُ الله بنُ بَرِّي بن عبدِ الجبَّار المَقدسي الأصلِ المِصريُّ، أبو محمد، من عُلماء العربية النابِهين، وُلد ونشأ وتُوفي بمصر، ووَلِيَ رِياسة الديوان المِصري، له «شَرح شَواهد الإيضاح»، و«حواشٍ على الصِّحاح»، و«حَواشٍ على دُرَّة الغَوَّاص» وغيرُ ذلك. توفي سنةَ (٥٨٢هـ).

(٣) الصحيح: ثلاثٍ وتِسعين.

(٤) الصواب: أبي إبراهيمَ الفارابي، واسمُه إسحاقُ بن إبراهيم. وهو صاحبُ المعجم المشهورِ المُسمَّى «دِيوان الأدب».

(٥) هو الحسنُ بنُ عبد الله بنِ المَرزبان السِّيرافي، أبو سَعيد، نحويٌّ عالم بالأدب والفِقه والقرآن والفَرائض والكلام والحِساب وغيرها، أصلُه من فارس، وسكنَ بغدادَ فتولى القضاء فيها، كان ديِّناً زاهداً عابداً خاشعاً، يُذكر عنه الاعتزال ولم يكن يَظهر منه شيء، له: «شرح كتاب سيبويه»، و«شَرح المقصورة الدُّرَيدية» وغيرُهما. توفي ببغداد سنةَ (٣٦٨هـ).

(٦) مُحمد بن علي ابن مُقْلة، أبو علي، وَزيرٌ، مِن الشُّعراء الأدباء، يُضرَب بِحُسن خَطِّه المَثَل، وُلد في بغداد، وتقلَّد الوزارةَ لِثلاثة مِن الخُلفاء، ومات في سِجنه سنة (٣٢٨هـ).

(٧) كذا وَقع في الكُتب التي تَرجمت له، فكأنه جمعُ «نَظِير»، وفيه نظرٌ، بل أَنْظار.

(٨) جمالُ الدين أبو الحَسن عليُّ بن يوسف القِفطي المُتوفَّى سنةَ (٦٤٦هـ)، وكلامُه في كتابه «إِنْباه الرُّواة على أَنْباهِ النُّحاة».

(٩) الظاهر أن الضميرَ عائد إلى ياقُوت.

(١٠) هو أحمد بن مُحمد الشُّمُني، أبو العبَّاس، تَقيُّ الدين، مُحدِّث مُفسر نَحوي، وُلد بالإسكندرية، وتعلَّم ومات =

وحوَّلَه فتَحوَّلَ وحَوَّلَ أيضاً بِنفسه، يَتعدَّى ولا يتعدَّى، والاسمُ منه: الحِوَلُ، قال الله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨]، فهو أخصُّ من التَّغيير.

دده جونكي

[مطلب: يُعرف فيه انتِصابُ كلمة «أيضاً» واستِعماله]

قولُه: (وحوَّل أيضاً يتعدَّى بِنفسِه ولا يتعدَّى) كلمةُ «أيضاً» لا تُستعمَلُ إلَّا مع الشيئَين بَينهما تَوافقٌ، ويُمكن استِغناءُ كل منهما عنِ الآخَر، فخَرج بالشَّيئَين نحوُ: «جاءني [زيدٌ] أيضاً» مُقتصَراً عليه لفظاً وتَقديراً[١]، وبِالتَّوافُق نحوُ: «جاءَني وماتَ أيضاً»، وبِإمكان الاستِغناءِ نحوُ: «اختَصَم زيدٌ وعَمرو أيضاً»، فلا يُقالُ شَيءٌ مِن ذَلك.

ثم هو مَفعولٌ مُطلَق حُذِف عاملُه وُجوباً سماعاً، أو حالٌ حُذِف عاملُها وصاحِبُها.

[مطلبُ: الأفعالِ المشترَكة بين التعدِّي واللُّزوم]

واعلَم أنه قد يُستعمَلُ الفِعلُ الواحِد في مَوضِعٍ متعدِّياً بِنَفسه، وفي الآخَر لازماً، ومِثلُ هذا كثيرٌ في كلام العَرب، يَرتَقي إلى مئةٍ وسِتِّين، مثلُ: «أفادَ، وأنارَ، وأَمَرَّ، وأوسَعَ، وأَقبَلَ، وأوحَشَ، وأَحصَنَ، وأَظلَمَ، وأَثقَلَ، وجَبَرَ[٢]، وأَجلَى، وأَحوَج... إلخ»، فاطلُبِ البَواقيَ في «الدُّستُور» من كُتب اللُّغة[٣].

قولُه: (والاسمُ مِنه الحِوَل) (قال الأزهريُّ: «الحِوَل» مَصدرٌ كـ«الصِّغَر»، ويجوزُ أن يكونَ الاسمُ والمَصدرُ على وزنٍ واحِد كـ«السَّيل»، ولكن أئمَّة التَّفسير قالُوا: إنه في الآية مَصدَرٌ). كذا في «جامِع اللُّغة»[٤].

= في القاهرة، وقد لازَمه السيُوطي وقرأ عليه، وأثنى عليه كثيراً في ترجمتِه. مِن كُتبه «شَرح المغني لابن هشام» و«مُزِيل الخفا عن ألفاظِ الشِّفا»، و«كمالُ الدِّراية في شرح النقاية» في فقه الحَنفية. تُوفي سنة (٨٧٢هـ).

(١) في أكثر النُّسخ: (أو تقديراً)، وهو خطأ، والصحيح الواو، والاحترازُ به عن نحوِ الكلام السابق إذا وَقع في مقابلَة غيرِه نحو: «جاءك عمرو»، أي: جاءني عمرٌو وزيدٌ أيضاً.

(٢) تصحَّف في بعض النسخ إلى: (خبر)، وفي أُخرى إلى: (خير)، وفي ثالثة إلى: (أخبر)، والأول المُثبت هو الذي في «الدُّستور».

(٣) «دُستُور اللُّغة» مِن الكُتب المُختصَرة في هذا الفنِّ، لِبَديع الزمان حُسَين بن إبراهيم النَّطْنَزي المُتوفَّى سنة (٤٩٩هـ)، قَسَّمه على ثمانيةٍ وعِشرين كتاباً بِعَدد الحُروف المُناسِبة لِمَنازل القَمر، وأورَد في كلِّ كِتابٍ اثنَي عشرَ باباً، بِعَدد شُهور السَّنة. «كشف الظُّنون».

(٤) من تأليفِ محمَّد بن حسن بن السيِّد علي الأدرنوي المُتوفَّى سنةَ (٨٦٦هـ)، وهو كتابٌ جعَله اختِصاراً لكتابِ =

ولا يَخْفَى أَنَّك تَنقلُ حروفَ «الضَّرْبِ» إلى «ضَرَبَ» و«يَضْرِبُ» وغيرِهما، فيكونُ [«التَّحويل»] أَوْلى من «التَّغيير». ولا يجوزُ أن يُفسَّرَ التَّصريف لغةً بالتَّحويل؛ لِأنه أخصُّ من التَّصريف.

ثم التَّعريفُ يَشتَمِل على العِلَل الأربع.

دده جونكي

قولُه: (ولا يخفى أنك تنقُلُ حُروفَ الضرب إلى ضرَب ويضرِب وغَيرهما) ولا تُوجَد صُورة خالِيَة عن النَّقل، والنَّقلُ يَستَلزم التَّغييرَ ضرورةَ استِلزامِ الخاص العامَّ، فيكونُ التَّحويلُ أولى من التَّغيير؛ لأنَّه لو استُعمِل التَّغيير بَدلَ التَّحويل لَذَهب الوهمُ إلى أنَّ تَغييرَ «الضَّرب» إلى «ضرَب» وغَيرِه قد يكون خالِياً عن النَّقلِ؛ لأنَّه أعمُّ منه، فيَنبَغي أن يُوجَدَ في مادَّة لا يُوجَدُ فِيها النَّقلُ تَحقيقاً لِمَعنَى العُمُوم.

[مُهمة: التفسيرُ على قِسمَين]

وقولُه: (لأنَّه أخصُّ من التَّصرِيف) أي: بمعنَى التَّغيِير، والتَّفسيرُ بِالأخصِّ ممنوعٌ، فيه بحثٌ؛ لأنَّهم قالُوا: التَّفسيرُ على قِسمَين: تفسيرٌ اسمِيٌّ وتَفسيرٌ حقيقيٌّ، والأوَّلُ يَكون لِلماهيَّة الاعتباريَّة، والثاني لِلماهيَّة الحَقيقيَّة، ولا يُشترَط فيه الطَّردُ والعَكس بِقِسمَيه، ويُفهَمُ منه قَطعاً جوازُ التَّفسيرِ بِالأعمِّ والأخصِّ.

فإن قِيل: فيَنبغِي أن لا يَجوزَ تَفسيرُ التَّصريف اصطِلاحاً بِالتَّحويل لِعَينِ ما ذكَرتُم؟ **قُلنا:** ليس التَّفسيرُ الاصطِلاحي لَفظَ التَّحويلِ فقَط، بل هو مع ما بعدَه، وهما مُتساوِيانِ، يَظهَر بالتَّأمل.

[مطلب: في التَّعريف بالعِلَل الأربَع]

قولُه: (ثم التَّعريفُ يَشتملُ على العِلَل الأربَع) اعتُرِض عليه بأنَّ العِلَلَ مُبايِنةٌ لِلمَعلُول، فلا يُعرفُ بها، وبِأنَّ مادَّةَ الشيء وصُورتَه لا بُدَّ وأن تكونَا داخلَتَينِ فيه، والأصلُ الواحدُ وهيئتُه ليسَا كذَلك بِالنِّسبة إلى التَّصريف[1]؛ لأنَّه على ما عرَّفه هو الفِعلُ المخصُوص وهو التَّحويلُ، وليس لِلفِعل مادَّةٌ وصُورةٌ، وأُجِيبَ بأنَّ المرادَ مِن التَّعريف بِالعِلَل الأربَع ليس أن تكونَ

= «الصحاح»، وألحق به زوائدَ من «الفائق» و«المُغرب» و«النِّهاية»، وبَسط الكلام في معاني الأحاديث، وله كتابٌ آخَرُ على «الصِّحاح» اسمُه «الرَّامُوز»، وقد ذكرُوا أنه تحامَل فيه على الجوهريِّ كثيراً.

(١) في بعض النُّسخ: (إلى التعريف)، وهو تصحيف.

. . . .

دده جونكي

هي بِأنفُسِها معرفةً، بل المرادُ أنه تُؤخَذُ لِلمَعلُول بِالقِياس إلى العِلَل مَحمُولاتٍ، أي: ما يَصلُح أن يُحمَلَ عليه؛ لأنَّ الحَملَ لا يَتحقَّق بين المعرَّف والمعرِّف فيُعرف بها، ورُدَّ عليه بأنَّ هذا هو الحقُّ لو كان التَّعريفُ بِتِلك المحمُولاتِ، لكنَّ التَّعريفَ الواقِع ليس بِالمأخُوذات مِن العِلَل المحمُولةِ على المعرَّف، وقد يُقالُ: ليس المرادُ أنه يُؤخَذُ في كلِّ تَعريفٍ بِالقياس إلى العِلل مَحمُولات، بل المرادُ أنه يُؤخَذُ في كل تعريفٍ مَحمولٌ واحِدٌ فيه إشارةٌ إلى العِلَل الأربَعِ، وههنا تَحويلُ الأصلِ. . . إلخ محمُولٌ واحِدٌ فيه إشارةٌ إلى العِلَل؛ إذ مجمُوعُ الأُمور مِن تَتِمَّة التَّحويلِ، ولو أُرِيد بِالتَّصريف ما وَقع فيه التَّحويلُ ـ أعنِي الأبنِيَةَ والصِّيَغَ ـ لَظَهرت المادَّة والصورةُ لِلأصلِ والهَيئة، وقد أُجِيب عن الاعتِراض الأوَّلِ بِأنَّ المعرّف مَجمُوعُ العِلَل لا كلُّ واحدةٍ منها، فيَجوزُ أن يكونَ المجمُوعُ مَحمولاً وإن لم يكُن كلُّ واحدةٍ على حِدَة كذلك، وبِأنَّ كونَ المعرِّف مَحمُولاً إنما هو في بعضِ الماهيَّات الحقيقيَّة المعرفةِ بحسَبِ الحقيقة، أمَّا في الكُلِّ فلَا، كالمعجُون والبيتِ، ورُدَّ عليه بأنَّ العِلَلَ إن أُخِذتْ مَجمُوعةً تكون عِلَّة تامةً، وإن أُخِذَت بِخِلافِها تكونُ عِلَّةً ناقصةً، وكلٌّ منهما لِكَونه مُغايِراً لِلمَعلُول بحسَب الذَّات لا يُحمَل عليه، وبأنَّ المعرِّف على ما قِيل كما يجبُ أن يكونَ مَحمولاً، كذَلك أجزاءُ المعرفِ يَجبُ أن تكونَ مَحمولاً على المشهُورِ، وبأنَّه مخالِفٌ لِما هو المشهورُ بين الجُمهُور مِن أنَّ المعرِّفَ يجبُ أن يَكونَ مُساوِياً لِلمُعرَّفِ في العُمُوم والخُصوصِ كما هو مَذهبُ المتأخِّرين، أو مُتَصادِقاً له في الجُملة كما هو مَذهَبُ المتقدِّمِين، وكونُ الفاعِلِ هو المُحوِّلَ[1] والغايةِ هو حُصولَ المعاني المقصودةِ تَحقيقيٌّ، وكونُ الأصلِ الواحِدِ هي المادَّةَ والتَّحوِيلِ هي الصُّورةَ على سَبِيل التَّشبِيه؛ لأنَّ العَرَضَ لا مادَّةَ له ولا صورةَ له، وقد يُناقَشُ فِيه بِالمَنع.

[مُهمة: في إثباتِ التاء في العَدَد مع المذكَّر]

ثم تَركُ التاء في «أربَع» علامةُ التَّأنيث، وإثباتُه: قِيل: لِلتَّذكير، ذكَره في «شَرح اللُّباب»، وهو يُخالِف ما ذكَرُوه في دَفعِ سُؤال الانعِكاسِ في إلحاقِ عَلامة التَّأنيث مِن «الثَّلاثة» إلى «العشرة» بِالمذكَّر دُونَ المؤنث، مِن أنَّ المعدودَ المذكَّر جمعٌ فيكون مُؤنثاً، فيَلزمُ إلحاقُ التاء بِعَدده، وإذا لَحِقه لم يَلحَقْ بِالمؤنث لِلفَرق بَينهما، فهذا صَريحٌ في أنَّ التاء لِلتأنيث،

---

(١) تصحَّف في بعض النُّسخ إلى: (المحمول).

قيل: التَّحويل هي الصُّورةُ، ويَدلُّ بِالالتِزام على الفاعِل، وهو المُحَوِّلُ، والأصلُ الواحدُ هي المادَّةُ، وحُصُولُ المعاني المقصودةِ هي الغايةُ.

فإن قُلتَ: المُحَوِّلُ هو الواضعُ أم غيرُه؟ ....

دده جونكي

وقال صاحِبُ «الكشَّاف» في تَفسير قَولِه تعالى: ﴿وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨]: أنَّث «ثَلاثة أنفُس» على تَأويلِ الشَّخص[١].

[مطلب: في العلَّة التامَّة وما يُقابلُها]

واعلَم أنَّ ما يَتوقَّف عليه الشيءُ إمَّا أن يكونَ جَميعَه أو لا؛ والأولُ: العِلَّةُ التامَّة، والثاني: إمَّا أن يكونَ داخِلاً في المَعلُول أو لا؛ والأولُ: إمَّا أن يكونَ مِن الأَجزاء الذِّهنيَّة أو لا؛ والأولُ: الجنسُ والفَصل، والثاني: الصُّورةُ والمادَّة، وغيرُ الداخِل إمَّا أن يكون المعلُول منه أو لِأجله، أو لا مِنه ولا لأجلِه؛ والأولُ: الفاعِلُ، والثاني: الغايةُ، والثالِثُ: إمَّا أن يكونَ المعلُولُ حالًّا فيه قائماً به أو لا؛ والأولُ: الموضُوعُ والمحلُّ، والثاني: إمَّا أن يكونَ المعلُولُ مَوقوفاً على وُجُوده، أو عَدمِه، أو كلَيهما؛ والأولُ: الشَّرائط والآلات، والثاني: ارتِفاعُ الموانع، والثالثُ: المُعِدَّات.

قولُه: (ويدلُّ بِالالتزام على الفاعِل) يُريدُ به الالتزامَ العُرفيَّ المعتبَر عِند أهلِ العربيَّة، لا العَقليَّ حتى يَرِدَ أنه يُمكِنُ تَعقُّل التَّحويلِ مع الذُّهُولِ عن الفاعِل.

قولُه: (وحُصول المعاني هي الغاية) أقولُ: كالجُلوسِ في السَّرير على ما قالُوا، وفيه: أنَّ الجُلوسَ كحُصولِ المعاني مُتأَخِّرٌ، فلا يكونُ عِلةً، إلَّا أن يُقالَ: المرادُ تَصورُهما.

[مُهمة: في كلمة «أَم» المُتَّصلة]

قولُه: (المحوِّل هو الواضعُ أم غيره) **فإن قِيلَ**: الظاهرُ أنَّ «أم» مُتَّصلةٌ، ولا يَقعُ قبلها إلَّا همزةُ الاستِفهام في الأكثَر: بَقيَ مَعنَى الاستِفهام، أو صارَ بِمَعنى التَّسوِية، و«هل» في الأقَلِّ، ويَلِيها أحدُ المستوِيَين، والآخَرُ الهَمزة، على معنًى: إن كان ما يَلِيها اسماً مفرداً كان ما يَلِي الهمزةَ كذلك، وإن كانَ فِعلاً أو حرفاً كان ما يَلِي الهمزةَ كذَلك، وإن كان جُملةً اسميَّة أو فِعليَّة كان ما يَلِي الهمزةَ كذلك، وههنا ليس كذَلك، **قُلنا**: تُقدَّرُ الهمزةُ في المعطوف عليه والمبتدأُ

---

(١) عبارتُه بحروفها: والتذكير بمعنى العِباد والأناسي، كما تقُول: «ثلاثةُ أنفُس».

قُلتُ: الظاهرُ أنه كلُّ مَن يصلحُ لِذلك؛ كما يُقال في العُرْف: صرَّفتُ الكلمةَ، لكنَّه ...

دده جونكي

في المعطوفِ إن عُطِفَ على الجُملة، وإلَّا فَلا، على أن الرَّضيَّ قال: (تَجوزُ المُخالفةُ بين ما وَلِيَ الهمزةَ و«أم» في نحوِ: «أعِندكَ زيدٌ أم عمرٌو؟ وأَزَيدٌ عِندك أم في الدَّار؟ وأَلَقِيتَ زَيداً أم عمراً؟» جَوازاً حَسَناً كما قال سيبويه، لكنَّ المعادَلةَ أحسَنُ).

وبِما ذكَرنا مِن وُقوعِ «هل» قبل «أم» ظَهَر أنه لا وجهَ لِما قِيل على قَول الشارحِ في «المطوَّل»: (هل هي واقعةٌ أم لا؟) مِن أنه قد تَقرَّر في النَّحوِ امتِناعُ أن يُؤتى لـ«هل» بِمُعادِل، وأُجيب أنه مِن قَبيل إطلاقاتِ المصنِّفِين ومُسامَحاتِهم في تَراكِيبِهم.

[مطلب: الهيئةُ التركيبيَّة موضوعة لمعنًى بالنوع]

قولُه: (قلتُ: الظاهرُ أنه كلُّ مَن يَصلُح لِذلك... إلخ) **قِيل**: وهكذا الهيئةُ التَّركيبيَّة في المركَّبات، فإنَّك تَرى ظاهراً أنها ليسَت بِمَوضوعة بناءً على أنها لو كانت مَوضوعةً لمعنًى لَمَا كان تركيبُ المفرَدات بِمُجرَّد إرادة مَن يُركِّبُها، بل توقَّف كل تَركيبٍ على معرفةِ وَضعِه بِخُصوصه كما في المفرَدات، لكنه ليس كذَلك، فإنَّا نُركب تركيباتٍ مُختلفةً ولا نَعرِفُ أن الواضعَ وَضَعها أو لا، بل رُبَّما نَجزمُ بأنَّه لم يَضَعْ هذا التَّركيبَ المخصُوصَ، **والجوابُ**: أنَّا لا نُسلِّم الملازَمةَ، وإنما تَصحُّ إذا كانتِ الهيئةُ التَّركيبيَّة مَوضوعةً بِالشَّخصِ، وليس كذَلك، بل هي مَوضوعةٌ بِالنَّوع، ألا يُرى أنَّ هَيئاتِ تراكيبِ المفرَدات تَختلِفُ بِاختلافِ اللُّغات؟ فإنَّ تَقديمَ المُضاف إليه على المُضاف جائزٌ في الفارسيَّة دُونَ العربيَّة، فلَولا اعتبارُ الواضعِ قَواعدَ في تأليفِ المفرَدات في كل لُغة، لَجاز تَأليفُها في جَميع اللُّغات على أيِّ وجهٍ يُرادُ، وإذا كان وَضعُ الهيئاتِ نَوعيًّا كان لإرادةِ المتكلِّم مَدخَلٌ في خُصوصِيَّات التَّراكيب؛ إذ له أن يُطبِّقَ تَأليفَ هذه المفرَدات على قاعدةٍ وأنْ يُطبِّقَها على قاعِدةٍ أُخرى، لكنْ لم يَكُنْ ذلك التَّأليفُ مُفوَّضاً إليه بِالكليَّة؛ إذ لا بُدَّ مِن رِعاية القَواعِد العربيَّة.

[مُهمة: في العادة والعُرف، وهو خاصٌّ وعام، ولفظيٌّ وعمليٌّ]

قولُه: (في العُرف) وهو خاصٌّ إن لِطائفةٍ مخصُوصةٍ، وعامٌّ إن لِطائفةٍ غير مخصُوصةٍ، والعادةُ ـ وهي ما يَستَقرُّ في النُّفُوس من الأُمُور المتكرِّرة المَعقُولةِ عِند الطِّباع السَّليمة ـ تَشمَلُهُما، وقد يُفرَّق بينهما بِاستِعمال العادَةِ في الأَفعال، والعُرفِ في الأَقوال.

في التَّحقيق هو الواضعُ؛ لِأنه الذي حَوَّلَ الأصل الواحدَ إلى الأمثِلة.

ددہ چونکيْ

ثم العُرْفُ على نوعَين: لَفظيٌّ، نحو: «دابَّة»، تُقيَّد لفظاً بالفَرَس[1]؛ وعَمَلِيّ، أي: العُرفُ من حيث الاستِعمالُ لا مِن حيث اللَّفظ، كـ«اللَّحم»؛ فإنه لا يُقيَّد لفظاً بِالمأكولِ مع أنه بِحسَب الاستِعمالِ مَخصُوصٌ به.

والمتبادِرُ منه عِند الإطلاقِ العُرفُ العامُّ، كما أنَّ المتبادِرَ مِن الوُجود الوجودُ الخارِجي.

قولُه: (في التَّحقيق) هو رَجعُ الشيءِ إلى مَحضِ التَّحقُّق والثُّبُوت في نَفسِ الأمر، بِحيثُ لا يَشُوبُه شَيءٌ مِن المُساهَلة والأخذِ بِالظاهر، وبِما يُشبِه الحقيقة، وليس بِمَحضِ حَقيقةٍ.

[فائدة جَليلة: في أَقسام الوَضع]

قولُه: (هو الواضِع) وههنا فائدةٌ جَليلة[2]، وهي: أنَّ الوضعَ إمَّا شَخصيٌّ إن اعتُبِر الخُصوصُ في جانِب اللَّفظ، بأن يكونَ مخصُوصاً، وحِينئذٍ إمَّا أنْ يكونَ الوَضعُ والموضُوعُ له خاصَّين، بأنْ يَتصوَّر معنًى جزئيًّا ويُعيِّن اللفظَ بإزائه كالأعلامِ الشَّخصيَّة، أو يكونَا عامَّين، بأن يَتصوَّرَ مَعنى كليًّا ويُعيِّن اللَّفظَ بِإزائه كعامَّة النَّكِرات، أو يكونَ الوضع عامًّا والموضوعُ له خاصًّا، بأن يَتصوَّرَ مَعنى كليًّا ويُلاحِظ به جُزئيَّاتِه، ويُعيِّن بهذه الملاحَظة الإجماليَّة اللفظَ دُفعةً واحدةً لِكل واحدٍ من تِلك الجزئيَّات، كالمُضمَرات، والموصُولات، وأسماءِ الإشارات، وأسماءِ الأفعال، والحُروفِ، وبَعضِ الظُّروف، كـ«أينَ وحيثُ» وغيرِهما ممَّا يَتضمَّن معنَى الحرف، فإطلاقُها على تِلك الجُزئيات المخصُوصة بِطَريق الحقيقة، ولا تُطلَق كذلك على ذلك المَعنى الكلي؛ إذ لم تُوضَع له، وبِهذا الوجه أمكَن تَعدُّد مَعاني لفظٍ واحِد من غير اشتِراك وتعدُّدِ أوضاعٍ، ومَن لم يَعرِف الوضعَ العام لمعنًى خاصٍّ وَقع في حَيْصَ بَيْصَ، وقال: إنَّ الضمائر وأَسماءَ الإشارات مَوضوعاتٌ لِمعانٍ كليَّة، إلَّا أنَّ الواضعَ شرَط أن لا تُستعمَلَ إلَّا في جُزئياتِ تلك الكلِّيَّات، ولو صحَّ ما قاله لكانَ «أنا وأنتَ وهو» مَجازاتٍ لا حقائقَ لها؛ إذ لا يَصحُّ استعمالُها فيما وُضِعَت لها مِن المفهومات الكليَّة، ولو كانَت كذلك لمَا اختَلف أئمَّةُ اللُّغة في عدَم استِلزام المجازِ لِلحَقيقة، ولَمَا احتاج مَن نفَى الاستلزامَ إلى أن يَتمَسَّك في ذَلك بِأمثِلةٍ نادرةٍ.

وأمَّا كونُ الوضع خاصًّا والموضوعِ له عامًّا، فغيرُ معقُول.

---

(١) لعلَّه يقصِد: ونحوه.

(٢) أطال قليلاً فيها حتى إنَّ بعضَهم استلَّها مِن هنا وجَعلَها رسالةً مستقلَّةً للمُحشِّي في الوَضع.

وإنما قُلنا: إنه حَوَّلَ الأصلَ الواحد إلى الأمثِلة، ....

دده جونكي

[مطلبٌ: الوضعُ النوعيُّ ثلاثة أنواع كالشَّخصي]

وإمَّا نَوعيٌّ إن اعتُبر العُمومُ في جانبِ اللَّفظ، (وهو قد يكونُ بِثُبوتِ قاعدةٍ دالَّة على أنَّ كلَّ لفظٍ يَكون بكيفيَّةٍ كذًا، فهو مُتعيِّنٌ لِلدلالة بِنفسه على معنًى يُفهَم منه بواسطة تعيُّنِه له، مثلُ الحُكم بأنَّ كل اسم آخرُه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها ونُونٌ مكسورةٌ فهو لِفردَينِ مِن مَدلُول ما أُلحق بِآخرِه هذه العَلامةُ، وكل اسم غُيِّر إلى نحوِ: «رجال ومسلِمين ومُسلمات» فهو لِجمعٍ مِن مُسَمَّيات ذلك الاسمِ، وكلَّ جمعٍ عُرِّف بِاللام فهو لجميع تِلك المسمَّيات، إلى غير ذلك، ومثلُ هذا مِن بابِ الحَقِيقة، بل أكثَرُ الحَقائِق مِن هذا القَبِيل كالمصغَّر والمَنسوبِ وعامَّةِ الأفعال والمشتَقَّات والمركَّبات؛ وبِالجُملة: كلُّ ما يكونُ دلالتُه على المعنى بِالهَيئة[1].

وقد يكون بِثُبوت قاعدةٍ دالَّة على أن كلَّ لَفظ مُتعيّن لِلدلالة بِنَفسه على معنًى، فهو عِند القَرينة المانِعة عن إرادةِ ذلك المعنى مُتعيِّنٌ لِما يَتعلَّق بِذلك المعنى تعلُّقاً مخصُوصاً، ودالٌّ عليه، بِمَعنى أنه يُفهَم منه بِواسطة القَرينة لا بِواسطة هذا التَّعيِينِ، حتى لو لم يَثبُتْ مِن الواضع جوازُ استِعمالِ اللَّفظِ في المعنى المجازِيِّ، لَكانت دلالتُه عليه وفَهمُه منه عِند قِيام القَرينة بِحالها، ومِثلُه مجازٌ؛ لِتَجاوُزِه المعنى الأصليَّ)[2].

ثم الوَضعُ النَّوعي ثلاثةُ أَنواع كالشَّخصي؛

الأولُ: وَضعٌ خاصٌّ مع خُصُوصِ الموضُوعِ له، كوَضعِ أعلام أجناسِ الصِّيَغ مِن فَعَلَ يَفْعَلُ وغيرِهما مِن جَمِيعِ الهيئات المُمكِنة الطَّرَيان[3] على تَركيبِ «ف ع ل»؛ فإنها كلَّها أعلامٌ لأجناسِ الصِّيغ الموزونةِ هي بها، وقد لُوحِظَت حين الوضع بِعُنوان كليٍّ هو مفهومُ ما يَطرأُ على تركيبِ «ف ع ل»، فَوُضِع كلٌّ منها وَضعاً نَوعيًّا في ضِمنِ ذلك العُنوان علَماً لجنسِ ما يُوزَن به مِن الصِّيغ، فالوضعُ في كلٍّ منها خاصٌّ مع خُصُوصِ الموضوعِ له، وخُصوصُه لا يُنافي الوضعَ النَّوعيَّ؛ لأنَّ العُمومَ في الوَضع النوعيِّ في جانبِ اللَّفظ، وخُصوصُ الوَضعِ إنما هو بِاعتِبار الوَضعِ[4]؛ لأنَّ مُقابِلَه عُمومُ الوَضع، ولا شُبهةَ أنَّ ذلك العُمومَ ليس إلَّا بِاعتِبارِ مُلاحَظة المعنَى حينَ الوَضعِ على وجهِ العُمُوم.

---

(١) بعده في «التَّلويح»: من هذا القَبِيل. (٢) أفاده الشارح في «التلويح».

(٣) في بعض النُّسخ: (الطارئات)، على أنه وصفٌ للهيئات.

(٤) كذا في النسخ. وفي بعض الكتب: (باعتبار المعنى) وهو الوجه.

أي: اشتَقَّ الأمثِلةَ منه، ولم يَجعَل كُلًّا من الأمثِلة صِيغةً موضوعةً بِرأسِها؛ لِأن هذا أَدخَلُ في المناسَبة، ....

دده چونكي

والثاني: وَضعٌ عامٌّ مع عُمومِ الموضوعِ له، كوَضعِ عامَّةِ المشتَقَّات.

والثالثُ: وضعٌ عامٌّ مع خُصُوصِ الموضوعِ له، كوضعِ عامَّةِ الأفعال؛ فإنها مَوضوعةٌ بِالنوع بِملاحَظة عنوانٍ كلِّي شامِلٍ لِخصوصيَّة كلِّ نِسبةٍ جُزئيَّة مِن النِّسَب التامة، فالموضوعُ له تِلك النِّسَبُ الجزئيَّة المَلحوظة بِذَلك العُنوان الكُلي، فالوَضعُ عامٌّ والموضُوعُ له خاصٌّ.

(فالوضعُ عِند الإطلاقِ يُرادُ به تَعيينُ اللَّفظ لِلدَّلالة على مَعنًى بِنَفسِه؛ سواءٌ كان ذلك التَّعيينُ بأنْ يُفردَ اللَّفظ بِعَينِه بالتَّعيين، أو يُدرَجَ في القاعِدة الدالَّةِ على التَّعيينِ، وهو المرادُ بِالوضعِ المأخوذِ في تَعريفِ الحَقِيقة والمجازِ، ويَشمَلُ الشَّخصيَّ والقِسمَ الأولَ مِن النَّوعيِّ)[١] المذكور أوَّلاً، فاعلَم ذلك؛ فإنه يَنفعُك في مواضعَ.

[مطلب: في الاشتِقاق وأقسامِه]

قولُه: (أي: اشتق الأمثِلة منه) الاشتِقاقُ في اللُّغة: «أَخذُ شِقِّ الشيء»، فهو مُتعدٍّ، وفي الاصطِلاح: يُحدُّ تارةً بِاعتِبار العِلْم، وتارةً بِاعتبار العَمل؛ فإنِ اعتبَرناه مِن حيثُ إنه صادرٌ عن الواضعِ احتَجْنا إلى العِلْم بِه لا إلى عَملِه، فاحتَجْنا إلى تحديدِه بِاعتبار العِلْم، وإنِ اعتَبَرناه مِن حيث يَحتاج أَخذُنا إلى عَملِه، عرَّفناه بِاعتِبار العَمل.

أمَّا تَعريفُه بِاعتِبار العَمَل فهو: «أنْ تَأخُذَ مِن اللَّفظ ما يُناسِبُه في التَّركيب، فتَجعلَه دالًّا على معنًى يُناسِب مَعناه»، وأمَّا تعريفُه بِاعتبار العِلْم فهو: «أن تَجدَ - أي: عِلمُك - بين اللَّفظَين تَناسباً في اللَّفظ - أي: في تَركيبِ حُروفِه الأُصولِ - والمعنى»، ولَه ثلاثةُ أَنواع: صغيرٌ؛ وهو: أن يكونَ بينَهما تَناسبٌ في الحُروف والتَّرتيبِ[٢]، نحو: «ضرَب» من «الضَّرب»، وكبيرٌ؛ وهو: أن يكون بَينهما تَناسبٌ في اللَّفظ دونَ التَّرتيب، نحو: «جبَذ» من «الجَذْب»، وأكبَرُ؛ وهو: أن يكونَ بينَهما تناسُبٌ في المَخرَج، نحوُ: «نعَق» من «النَّهق». وإذا أُطلِق يَتبادرُ منه الاشتِقاقُ الصَّغير.

ثم الاشتِقاقُ قِيل: كما يكونُ في الأَحداثِ، قد يكونُ في الأَعيانِ، كما في «استَنوَقَ، وتَحجَّر، واستَحجرَ، وتَجَوْهَر[٣]، وتَجسَّم»، وهو على خِلافِ القِياس، سيَّما في الثُّلاثيِّ

(١) أفاده في «التَّلويح» أيضاً.

(٢) في بعض النُّسخ: (والتركيب)، وكذلك في الموضع الآتي، وكلاهُما تَحريف.

(٣) من «الجَوهر»، والأَولى إسقاطُه والاكتِفاء بالأربعة، أو استبدالُ غيرِه من المسموعات به؛ فإنه ليس من كلام العرب.

وأقرَبُ إلى الضَّبط.

دده جونكي

المجرَّد؛ فإنه نادرٌ كقَولهم: «أَبِلَ أَبالةً» على وَزنِ: «شَكِسَ شَكاسَةً»[١]: إذا تأنَّق في رَعيِه الإبلَ، وأحسَن القيامَ بِمَصالحها. وأمَّا الحُروفُ فلا يَجُوز الاشتقاقُ منها، والمَئِنَّة: مَفعِلةٌ من «إنَّ» التَّأكيديَّة غيرُ مُشتَقَّة مِن لَفظها، والمرادُ أنه موضعٌ لأنْ يُؤكَّد بـ«إنَّ». كذا قال صاحبُ «الكشَّاف»[٢]، وقال أكمَلُ الدِّين في «شَرحِ المَشارِق»: ولو قِيل: إنَّها اشتُقت مِن لَفظها بعد أنْ جُعِلت اسماً لَكان قولاً[٣]، واعتُرِض عليه مِن وُجوه؛ الأولُ: أنه لا بُدَّ مِن دَليل على أنَّ الاشتقاقَ لا يَجوزُ مِن الحُروف، والثاني: أنه لا مَعنَى لِلاشتِقاق إلَّا الإتيانَ بِحَرف لفظٍ في لفظٍ[٤] لِلدَّلالة على اشتِماله على مَعناه، وهو مُتحقِّقٌ فيما نحنُ فِيه، والثالث: أنَّ أهلَ العربيَّة قالُوا: التَّسويفُ مُشتَقٌّ مِن «سوفَ» وهو حرفٌ إجماعاً، وأُجِيب بأنَّ الدليلَ على أنَّ الاشتقاقَ لا يَجوز من الحُروف اتِّفاقُ بعض التَّصريفيِّين على أنَّ أصل المشتَقَّات المَصدر، واتِّفاقُ بَعضِهم على أنَّ أصلَها الفِعلُ، ولا قائلَ بكونِ الحرفِ أَصلاً[٥]، وقولُهم: (التَّسويفُ مُشتَقٌّ من «سَوفَ») مَعناه: كونُه مأخوذاً منه، ومِثلُه قولُ بعضِ أهلِ العربيَّة: (المضارعُ مشتَقٌّ مِن الماضي)، وفيه بحثٌ؛ لأنَّه يَقتضِي عدمَ جوازِ الاشتِقاقِ في غير المَصدَر والفِعلِ.

[مُهمة: تَعديةُ «قَرُبَ» بـ«مِن» واستعمال أفعَلِ التفضيل مِنه بـ«إلى»]

قولُه: (وأقرَبُ إلى الضَّبط) «قَرب» قد يَجيء مِن باب «عَلِم»، فيكون متعدِّياً بنفسِه، نحوُ قوله

---

(١) ويجوز «أبَل إبالةً» بفتح الفِعل وكسر المصدر كـ«كتَب كِتابةً».

(٢) عبارتُه في «الفائق»: وحَقيقةُ المئِنَّة أنَّها مَفعِلَة مِن معنَى «إنَّ» التَّأكيدية غيرُ مُشتقَّة مِن لَفظها؛ لأنَّ الحُروفَ لا يُشتَقُّ منها، وإنَّما ضُمِّنَت حروفَ تَركيبها لإيضاحِ الدَّلالة على أنَّ مَعناها فيها، كقَولِهم: «سألتُكَ حاجةً فلالَيتَ فيها»: إذا قال: لا لا، و«أنعَمَ لي فلانٌ»: إذا قال: نعم. والمَعنى: مكانُ قَول القائل: إنَّه كذا. ولو قِيل: اشتُقَّت مِن لَفظِها بعدما جُعِلت اسماً كما أُعرِبَت «ليتَ» و«لَو» ونُوِّنَتا في قولِه:

إنَّ لَـــــوًّا وإنَّ لَـــــيـــــتـــــاً عَـــــنَـــــاء

كان قَولاً. اهـ وبِه يُعلَم أنَّ ما سيَنقُله عن البابرتي قد سَبَق إليه الزَّمخشري، فلو نَقَله عنه لَكان أولى. بل الظاهر أنَّ البابرتي إنما هو ناقلٌ لِكلام الزَّمخشري لا غيرُ، لِقَوله: قِيل: حقيقته أنها مَفعلة . . . إلخ الكلام، فالكلُّ من مَنقولِه لا قِيله.

(٣) هنا انتهى كلامُ البابرتي.

(٤) عبارةُ «شرح الأمثلة»: (إلا الإتيان بحروف لفظه).

(٥) قد يُجاب بأنَّ ذلك بِاعتبار الغالب.

واختارَ «الأصلَ الواحد» على المصدرِ لِيَصحَّ على المذهبَين؛ فإنَّ الكوفيِّين يَجعلُون المصدرَ مُشتقًّا من الفِعل، فالأصلُ الواحدُ عِندهم هو الفِعلُ، والعُمدةُ في استِدلالهم: أنَّ المصدر يُعَلُّ بِإعلال الفِعل، فهو فرعُ الفِعل.

وأُجيب: بأنه لا يَلزمُ مِن فرعيَّتِه في الإعلال فرعيَّتُهُ في الاشتقاق؛ كما أنَّ نحو: «أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ» فرعُ «يَعِدُ» في الإعلال، مع أنَّه ليس بِمُشتقٍّ منه، ....

دده جونكي

تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقد يَجيء من باب «حَسُنَ»، فيكونُ لازماً، فلا يُستعمَلُ إلَّا بـ«مِن» بمعنَى: إلى، وقد اطَّرَد استِعمالُهم أفعَلَ التَّفضيلِ مِن «قرُب» بـ«إلى» لئلَّا يُتوهمَ في أول الوَهْلة التباسُ «مِن» الصِّلة بـ«من» التَّفضِيليَّة عِند عدم التَّفضيليَّة، أو تَعلُّقُ حرفَي جَر بمعنًى واحدٍ بعاملٍ واحِد، حيث لا يَصحُّ الإبدالُ عِند وُجودِها، مثل: (مَررتُ بزيد بِعمرٍو) مع ذلك، وذلك باطِلٌ.

وقولُه تعالى: ﴿أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧] اللامُ فيه لِلاختِصاص يُغْني غَناءَ[1] صِلة القُرْب وهي «مِن» في الفِعلِ، و«إلى» في أفعَلِ التَّفضيل المُستعمَل بـ«مِن» لِدَفع الالتباس. ذكَره التَّفتازاني في حَواشي «الكشَّاف». نعم، يَخدشُ الوجهَ الثانيَ قولُه تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] وقولُهم: «مَررتُ بِزيد بِأرض كذا»؛ فإنَّ توهُّمَ هذا التَّعلُّقِ ثابتٌ فيهما، اللَّهمَّ إلَّا أن يُقالَ: إن ما ذُكر نُكتةٌ، والنُّكتةُ لا تَطَّرد، واستِعمالُه بـ«إلى» في حالةِ الإضافة ودُخولِ اللامِ مع عدم التَّوهُّم لِلاطِّراد، ووَجهُ الصحةِ في الأوَّلِ[2] تَعلُّقُ الظرفِ الأوَّل بِالمطلَق، والثاني بِالمقيَّد، ذكَره صاحبُ «الكشَّاف»، وهكذا يُعتبَر أمثالُه، مثلُ قَولِك: «أَكَلتُ مِن بُستانِك مِنَ العِنَب».

قولُه: (والعُمدةُ) هي بضمِّ العين: ما يُعتمَدُ عليه.

قولُه: (وأُجيب): مأخوذٌ مِن: جابَ الفَلاةَ[3]: إذا قُطِعَت[4]، سُمِّيَ الجوابُ جَواباً لِقَطعِه كلامَ القائل[5].

---

(١) بفتح الغَين مفعولٌ مطلق مُبين للنوع، أي: يَنوب عنه ويُجزئ عنه.

(٢) أي: الآية.

(٣) في النُّسخ الخطيَّة: (جاب القلادة)، وهو تصحيفٌ من أحدِهم.

(٤) الأولى: إذا قطَعها.

(٥) الأولى: لِقطعه كلامَ الخَصم أو السائِل.

وتأخيرُ الفِعل عن نفسِ المَصدر لا يُنافي كونَ إعلال المصدر مُتأخّراً عن إعلالِ الفِعل، فتَأمَّل.

واعلَم أنَّ مُرادَنا بـ«المصدَر» هو المصدرُ المجرَّدُ؛ لِأن المزيدَ فيه مشتقٌّ منه؛ لِمُوافقته إيَّاه بِحُرُوفه ومَعناه.

فإن قُلتَ: نحن نَجِدُ بعضَ الأمثلة مُشتقًّا من الفِعل كالأمرِ، واسمِ الفاعل، واسمِ المَفعول، ونحوِها؟

قُلتُ: مرجعُ الجميعِ إلى المصدر، ....

دده چونكي

قولُه: (وتأخير الفِعل عن نَفس المَصدر) هذا جوابٌ عن سُؤالٍ مُقدَّر، تقديرُه أن يُقالَ: إذا سَلَّمتُم كونَ الفِعل مُتقدماً في الإعلال، يَلزمُ أن يكونَ مُشتَقًّا منه، وإلَّا لَزِمَ كونُ الفِعل مُتأخراً، فأجابَ بِقوله: «وتأخير الفِعل... إلخ».

قولُه: (فتأمل) ولعلَّ الكوفيِّين يَقُولُون: ما ذكرتُم مِن مُلاحظة الذاتِ والوصفِ ليس بِحُجة علينا، بل هي حُجَّةٌ لنا؛ إذ نحنُ نقولُ على طَريق القِياس: كما أنه أصلٌ في الإعلالِ بِالاتِّفاق، فليَكُن هو أيضاً أصلاً فيما فِيه اختِلافٌ، وعلى هذا لا يَرِدُ عَلينا: «أَعِد، ونَعِد، وتَعد»؛ إذ ليس فيها جِهةُ اختِلافٍ، والكلامُ فيما فِيه جِهَةُ اتِّفاق وجِهةُ اختِلافٍ، فنَقيسُ المختَلفَ فيه على المتَّفَقِ عليه، فأمرَ المحقِّق بِالتَّأمل في أنَّ هذا القياسَ مع الفارِق، وأنَّ جعلَ أحدِهما أصلاً في محلٍّ والآخَر في آخَرَ أَولى؛ رِعايةً لِلتعادُل.

[مطلب: يُعرَف فيه اشتقاقُ الفِعل من المَصدَر]

قولُه: (واعلَم أنَّ المراد بالمَصدر المَصدرُ المجرَّد) يَعني أنَّ المرادَ بِكون الفِعل مُشتَقًّا من المَصدرِ هو أنَّ الفِعلَ مُشتَقٌّ من المَصدَر المجرَّد؛ لأنَّ المَصدرَ المَزيدَ فيه مشتَقٌّ مِن الفِعل، وفي التَّعليل بِقَوله: (لِمُوافَقَته إيَّاه بحُروفه ومَعناه) نظرٌ؛ لأنَّ مُوافقةَ المَصدَر المزيدِ فيه الفِعلَ بالحَرف والمعنَى مَمنوعةٌ؛ لأنَّ حُروفَ المَصدَر أَزيَدُ من حُرُوفِ الفِعل، ومعنَى المَصدر الحَدثُ فَقط بِخِلافِ مَعنى الفِعل، فإنَّ مَعناه الحدثُ مع الزَّمان، ولو سُلِّم فليَكُن المَصدرُ المجرَّد مشتَقًّا من الفِعلِ بهذه العِلَّة، بل هو أَولى بها مِن المزيدِ فيه؛ لأنَّ حُروفَه مُساوِيةٌ لحُروفِ فِعلِه، وإنْ أُريدَ أنَّ المَصدر المزيدَ فيه مشتَقٌّ من المَصدرِ المجرَّد، فالموافقةُ اللَّفظيَّة مُنتَفِيَةٌ، **فلو قِيل**: إنَّ المراد

. . . .

ددە چونكي

الموافقةُ في أصلِ الحُروف، وحينئذٍ يَستَقِيم، قُلنا: إنَّ أصلَ حُروف الإكرامِ مَثلاً هو بِعَينِه الكَرَم، فيَكون بِالحقيقةِ الكَرمُ مُوافقاً لِلكرَم[١]، وهو باطِلٌ.

وبِالجُملَة: المَعنى الثانِي أَولى بِالإرادة مِن المَعنَى الأَوَّل، وإن أُورِدَتْ عليه هذه المناقشةُ، فتأمَّل!

[مطلب: في اشتِقاق المجرَّد من المَزيد والعكس]

لا يُقالُ: ذُكِر في بَعض شُروح العَرُوض أنَّ الفِعلَ المزيدَ [فيه] مشتَقٌّ من المَصدَر المَزيدِ، والمجرَّد من المجرَّد، والمفهومُ مِن كَلامِ الشَّارح اشتِقاقُ الكُلِّ من المجرَّد؛ **لأنَّا نَقولُ:** مآلُهما واحِدٌ؛ لأنَّ اشتِقاقَ المَصدرِ المزيدِ مِن المَصدَر المجرَّد، اشتِقاقُ[٢] الفِعل المزيدِ من المَصدرِ المجرَّد.

قِيل: لا قاعدةَ كُلِّيَّةٌ مُقتَضِية لِوُجوبِ اشتِقاق فِعلٍ مِن كل مَصدَر، وقِيل: إذا اشتَملَ الثلاثيُّ المجرَّدُ على معنَى المزيد وزيادةٍ، يُشتَقُّ من المزيدِ، كـ«القَدِير»[٣] من التَّقدِير، و«الوَجهِ» من المواجَهة، و«البُرْج»[٤] من التبرُّج بمعنَى الظُّهور، و«اليَمِّ» من التَّيمُّم. كذا في حَواشي «الكشَّاف».

وذكر في «حاشية تَفسير القاضِي» لِمَولانا خُسرُو: وقِيل: لَفظةُ «مِن» اتِّصاليَّة، كما في قَولِه ﷺ: «**أنتَ مِني بِمَنزلة هارونَ مِن مُوسى**»[٥] ﷺ، أي: هما مِن جِنس واحدٍ، يَجمَعُهما الاشتِقاقُ من أصلٍ واحدٍ، ومَن خطَّأ صاحبَ «الهِداية» في قَوله: (الوجه مشتَقّ من المواجهة) - حيثُ جَعل الثلاثيَّ مُشتقًّا من المُنْشعِبة، والأمرُ بِالعكس - فهو مُخطِئ؛ لأنَّ معنَى الاشتِقاق أن يَنتَظمَ الصِّيغَتانِ فصاعداً معنًى واحداً[٦]، . . . .

---

(١) في المطبوع: (للإكرام).

(٢) مرفوعٌ على الخبريَّة، وفي بعض النُّسخ: (واشتقاق) بِالعطف، والأول هو الصَّحيح.

(٣) في بعض النُّسخ: (كالقدرة)، وفي المطبوع: (كالقدر).

(٤) واحدُ البُرُوج، كما في قَوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا﴾ [الفرقان: ٦١].

(٥) أخرجه البُخاري (٣٧٠٦) ومسلم (٦٢٢٠) من حديث سعدِ بن أبي وقاص ﷺ بِلفظ: «أمَا تَرضى أن تكونَ مني. . .»، وفي «مُسلم» أيضاً بِرواية الكتاب.

(٦) عبارةُ «الكشَّاف» وغيرِه: أن يَنتظمَ الصِّيغتَين فصاعداً معنًى واحدٌ. وهي أصحُّ.

والكلُّ مُشتقٌّ منه، إمَّا بِواسطةٍ أو بلا واسطةٍ.

دده جونكي

وفي هذا لا تَوقيتَ[١] بأن يكونَ المشتَقُّ منه ثلاثيًا، وقد قالَ العلَّامة صاحبُ «الكشَّاف»: اشتِقاقُ اليَمِّ من التَّيمُّم؛ لأنَّ الناسَ يَقصدُونَه لِلاستِنقاء[٢]، واشتِقاقُ البرجِ من التَّبرُّج، والجنِّ مِن الاجتِنانِ؛ لاستِتارهم مِنَ العُيُون، وهذا لأنَّ غرضَهم مِن ذلك الاشتِقاق بَيانُ حَقيقةِ تِلك الكلمة، فجازَ أن يكونَ المُنشعِبةُ أشهَرَ وأَقربَ إلى الفَهمِ مِن الثلاثيِّ، كما في الضِّمارِ مع الإضمارِ[٣]، فصَحَّ ذِكرُ الاشتقاقِ لإيضاحِ مَعناهُ، وإن لم يَكُن المُنشعِبَة أصلاً له.

وحاصِلُه أنَّ الاشتقاقَ ههنا ليسَ على مصطلَح أهلِ الصَّرف، وصاحبُ «الهِداية» ليس بِمُخترِعٍ في إطلاقِ الاشتِقاق على المعنَى المذكورِ، بل مُقَلِّدٌ لإمامِ العربيَّة تابعٌ له، ومَن وفَّق[٤] وقال: ذَلك في الاشتِقاق الصَّغيرِ، وأمَّا في الاشتِقاقِ الكَبيرِ ـ وهو أن يكونَ بين كلمتَين تَناسُبٌ في اللَّفظ والمعنَى ـ فهو جائزٌ، فقد أَخطأَ في الفَرق بين الاشتِقاقَين مِن عِند نَفسِه؛ إذ لا نَقلَ فيه عن أئمَّة العربيَّة، وغَلِط في تَفسيرِ الاشتِقاق الكَبير؛ فإنَّ ما ذكَره إنما يَكفِي في الاشتِقاقِ الأكبرِ، وفي الكَبير لا يَكفِي التَّناسُب في اللَّفظ والمعنَى، بل لا بُدَّ مِن الاشتِراكِ في الحُرُوف الأُصولِ بِلا تَرتيب، أشارَ إليه الشَّريف في «شرح الكشَّاف». ذكَرَه ابنُ كمال باشا في «حَواشي الهِداية».

قولُه: (والكُل مشتَقّ منه إمَّا بِواسِطة أو بِلا واسِطة) قال الشَّريفُ الجُرجاني في «شَرح الكشَّاف»: (ومعنَى قَولهم: ضارِب مشتَقٌّ من «ضَرَبَ» أنه مشتَقٌّ من مَصدرِه، وإنما اختارُوا صيغةَ الماضي[٥] تَنبيهاً على الحُرُوف المعتبَرة في الاشتِقاق؛ فإنَّ بعضَ المصادِر كـ«الخُروج والقَبُول» يَشتَمِلُ على حُروفٍ لا تُعتبَر فيه).

---

(١) في المطبوع: (لا تقييد)، والصوابُ الأول، كما في المخطُوط، وكما نَقَله ابن عابدين عن «النهاية»، ومعناه: لا تَعيينَ، يُقال: وَقَّتَ: إذا حَدَّد وعيَّن، فإن تَعيينَ الحوادِث بالأوقات.

(٢) في بعض النُّسَخ: (للاستقاء).

(٣) الضِّمار من المال: الغائبُ الذي لا يُرجى رُجوعُه، والإضمارُ: الإخفاء والتغييبُ.

(٤) أي: بين القَولَين، أعني قولَ المانِعِين وقولَ المُجيزِين. ووَقع في النُّسخ المطبوعة: (ومَن فرَّق)، ويُؤيِّده قوله الآتي: (فقد أخطأ في الفرق).

(٥) أي: على المصدر.

ويَجوزُ أن يُقالَ: اختارَ الأصلَ الواحدَ لِيكونَ أعمَّ من المصدرِ وغيرِه، فيَشمَلُ تَحويلَ الاسمِ إلى المُثنى والمَجمُوعِ، والمصغَّرِ والمنسُوبِ، ونحوِ ذلك، وهذا أَقرَبُ.

دده جونكي

[فائدة: يُطلَق الجَواز على خَمسةِ معانٍ]

قولُه: (ويجوزُ) الجوازُ قد يُستعمَلُ بِمعنى الإمكان الذَّاتي، وقد يُستعمَلُ بِمعنى الاحتِمال العَقلي، وقد وصَّى الشيخُ في «الشِّفاء» بِالمُحافظة على التَّمييز بَينهما، وأشارَ إلى أنه يَنشَأ من عَدم التَّمييز خَلَلٌ كثيرٌ، وفي «حاشية التَّلويح» لِلقُرَيْمي[1]: الجوازُ يُطلَق على خَمسةِ مَعانٍ؛ أحدُها: مُباح، والثاني: ما لا يَمتنِع شرعاً؛ مُباحاً كان أو واجباً أو مَندوباً أو مَكروهاً، والثالثُ: ما لا يَمتنِع عَقلاً؛ واجباً أو راجحاً أو مُتساوِيَ الطَّرَفين أو مَرجوحاً، والرابعُ: ما استَوى الأَمرانِ فيه؛ شَرعاً كالمباحِ، أو عَقلاً كفِعل الصَّبيِّ، والخامسُ: ما يُشكُّ فيه شَرعاً أو عقلاً، والمشكوكُ إمَّا بمعنَى استِواء الطَّرَفين، أو بمعنَى عدمِ الامتِناعِ، والجَوازُ الشرعيُّ مِن هذه المعانِي هو الإباحةُ.

ويَجوزُ أن يكونَ وجهُ اختِيارِه الأخذَ بِمذهبِ أبي جَعفرٍ، فإنه جَمع بين قولِ مَن قال: إنَّ بعضَ الأمثِلةِ مشتَقٌّ من الفِعل، كالشَّيخِ عبدِ القاهِر[2] وأبي عليٍّ وغيرِهما، وقولِ مَن قال: إنه مشتَقٌّ من المَصدر.

قولُه: (ونحو ذلك) يَجوز جرُّه على أن يكونَ مَعطوفاً على (المثنَّى)، ويكونُ حِينئذٍ مِن قَبيل المحوَّل إليه، ويُرادُ بِه مِثلُ تحويلِ الاسمِ المذكَّرِ إلى المؤنَّث، ويَجوزُ نَصبُه على أن يكونَ مَعطوفاً على (تَحويل الاسم)، ويُرادُ تحويلُ المعلُوم إلى المجهُول، والغائبِ إلى المتكلِّم والمخاطَب.

قولُه: (وهذا أقرَب) أي: التَّوجيهُ الثاني أقرَبُ إلى الحقِّ مِن الأول؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيِّ غيرُ مُلتفَت إليه.

---

(١) هو أحمدُ بن عبد الله القُرَيمي أديبٌ بِالعربية والفارسيَّة والتُّركية، في أيَّامه فَتح السُّلطان محمد (الفاتح) إستانبول، فكان القُريمي من المُقرَّبين إليه، من كُتبه «المُعوَّل» حاشيةٌ على «المُطوَّل»، و«حاشية على شرح اللُّب لِنُقره كار»، وحاشية على «البيضاوي» اسمُها «مِصباح التَّعديل في كَشف أنوارِ التَّنزيل». تُوفي سنةَ (٨٧٩هـ).

(٢) أي: الجرجاني، كما هو مُختارُه في «المقتصد في شرح التَّكملة»، ووقع في بعض النُّسخ ـ ولا سيَّما المطبوعة ـ: (كالشيخ عبد القادر)، وهو تَصحيف.

فإن قُلتَ: لِمَ اختيرَ التَّصريفُ على الصَّرف مع أنه بِمَعناه؟ قلتُ: لِأنَّ في هذا العِلم تَصرُّفاتٍ كثيرةً، فاختِيرَ لفظٌ يَدلُّ على المبالَغة والتَّكثير.

وهذا أوانُ أن نَرجِعَ إلى المقصودِ، فنَقولُ:

دده جونكي

قولُه: (أَوانُ أن نَرجعَ) في «الصِّحاح»: (الأَوانُ: الحِين، والجَمعُ: «آوِنة» كـ«زَمان وأَزمِنة»). و«رَجَعَ» يكون متعدِّياً من باب «قَطَعَ»، ومَصدرُه يجيءُ «رَجْعاً»، ولازماً ومَصدرُه يجيءُ «رُجوعاً» و«رُجْعَى».



[أقسامُ الفِعل باعتِبار عددِ حُروفه]

مَعلومٌ أن الكلماتِ ثلاثٌ: اسمٌ، وفِعلٌ، وحرف.

ولَمَّا كان بَحثُه عن الفِعلِ وما يُشتقُّ منه، شَرَع في بَيان تَقسيمِه إلى ما لَه من الأقسامِ فقال:

ددہ چونکۍ

[مُهمة: في معنى التَّقسِيم والتَّرديد والاشتِباه بينَهما]

قولُه: (في بيانِ تَقسيمِه) التَّقسيمُ: أن يُضمَّ إلى مفهومٍ كليٍّ قُيودٌ مخصِّصة تُجامِعُه، إمَّا مُتقابلةٌ أو غير مُتقابلة؛ لِيَحصلَ بانضمام كلِّ قَيد إليه قِسمٌ[1] منه، فلا بُدَّ أن يكونَ مُشتركاً بين أقسامِه، بِخلاف التَّردِيد؛ فإنه لا يَستَلزم اشتراكاً[2] كما في المُنفصِلات، وقد يَجري في الجُزئيَّات الحقيقيَّة كما في الحَمليَّات الشَّبيهة بها، كقَولك: «زيد إمَّا أن يكون قائماً أو قاعِداً».

وههنا **فائدةٌ**، وهي: أنَّ التَّرديدَ الانفِصاليَّ لا يَشتَبِه بالتَّقسِيم؛ لأنَّه وارِدٌ بين القَضايا بحسَب صِدقِها وتَحقُّقِها في نفس الأمرِ، وكذا لا يَشتَبِه به التَّرديدُ الحمليُّ إذا كان متعلِّقاً بجزئيٍّ حقيقيٍّ، أو بِكُلِّي مُسَوَّر؛ أمَّا إن تَعلَّق بكُلي غير مُسوَّر، فإنه يَشتَبِه به، ألا يُرى أنَّ «العددُ إمَّا زوجٌ وإمَّا فردٌ» يَحتمِل التَّقسيم والحملَ؟ والفرقُ أنه إذا قُصِدَ بِه الحملُ كان بِالحقيقة قَضيَّةً حُكِمَ فيها بِأَحد الأمرَين على ما صدَق عليه مفهومُ العَدد، إلَّا أنه أُهمِل فيها السُّور، ولو سُوِّرَت لم تَخرج عن كونِها حَمليَّةً شَبيهةً بِالمنفَصلة، وإذا قُصِد به التَّقسيم يُرادُ بِالعدد مفهومُه، ويُعتَبَر انضِمامُ كل من الأمرَينِ إلى ذلك المفهومِ لِيَحصُلَ به قسمٌ منه، فلا يكونُ قَضيَّةً في الحقيقةِ، بل في الصُّورةِ[3]، وإذا قُصِد الحُكمُ بِأحد القِسمَين على ذلك المفهُومِ، أو بِانقِسامِه إليهما، فقد خرَج عمَّا هو حقيقةُ التَّقسِيم، فصار قَضيَّةً طبيعيَّةً على قِياسِ ما عُرِف في العُرفِ، والتَّعريفُ الحَقيقيُّ الكاسِبُ[4] لِلتَّصوُّر، وأمَّا التَّعرِيفُ اللَّفظيُّ فالمقصودُ به التَّصدِيقُ دُون التَّصوُّر.

---

(١) في «الكُليات»: (قَسيم)، ولعلَّه سُمِّيَ بذلك باعتبار نِسبته لما يُقابِله في الانقِسام لا بِاعتبار نِسبتِه لما فوقَه.

(٢) أي: إنه قد يُطلق الترديد بمعنى قريبٍ مِن معنى التقسيم، والفرقُ بينهما إنما هو بِوُجود القَدر المشترك في التَّقسيم دُون التَّرديد.

(٣) في بعض النسخ: (بل في التصوُّر).

(٤) أي: المُكسِب، يُقال: «كَسَبَ فلاناً الشيءَ» و«أكسَبَه إيَّاه» بمعنًى.

(ثُمَّ الفِعْلُ) بِكسر الفاء؛ لِأنه اسمٌ لِكلمة مخصوصة، وأمَّا بِالفتح فمَصدرُ «فَعَلَ يَفْعَلُ».

(إِمَّا ثُلاثِيٌّ، وإِمَّا رُباعِيٌّ) لِأنه لا يَخْلُو مِن أنْ تكونَ ....

دده جونكي

ثم التَّرديدُ لا يكونُ إلَّا بين المعاني المحتمَلة، فلا يُقالُ: (المرادُ بالإنسان إمَّا الحيوانُ الناطِق، أو الحَجَرُ). وقد يُقالُ: قد يَقعُ التَّرديدُ بين المعاني الغيرِ المحتمَلةِ لِفائدةِ سدِّ بابِ كَلامِ الخَصْم؛ لِئلَّا يكونَ له مجالٌ إلى قِسْمٍ، وإن كان ذلك بَعيداً في الواقِع وعِند العَقل.

[مُهِمَّة: في الفَرق بين «الفِعل» بِالكسر و«الفَعْل» بالفتح]

قولُه: (ثم الفِعل بِكسر الفاء... إلخ) قال الشَّريف في «حواشي شَرح المِفتاح»[1]: الفَعلُ بفتح الفاء هو المَصدر حقيقةً، وبِكسرها: اسمٌ لا مَصدرٌ حقيقيٌّ، بل الحاصِلُ مِن المعنى المَصدريِّ. وقال الشارحُ في «المطوَّل»: (ويُستعمَلُ «فِعل» بكسر الفاء لِلَّفظ والحَدَث)[2]، فاعتُرِض عليه بأنَّ الذي لِلحَدث هو الفَعْل بِالفتح لا غيرُ، والفِعْلُ بِالكسر: الاسمُ كما صرَّح بِه الشارحُ في غيرِ هذا الكتاب، وصرَّح به الجوهريُّ أيضاً، وأُجيب بأنَّ هذا إنما يَرِدُ لو كان المرادُ بِالحدَث هو مدلولَ مَصدر فَعَل يَفْعَل، وإنما المرادُ الضرب مَثلاً، فتدبَّر.

فإن قُلتَ: على أيِّ شيء يُعطَف قولُه: «ثم الفِعل»؟ **قلتُ:** على محلِّ اسم «أنَّ». **فإنْ قُلتَ:** العطفُ على محلِّ اسمِ «أنَّ» المفتوحةِ غيرُ جائزٍ؛ سواءٌ كان قبل مُضِيِّ الخبر أو بعدَه، **قُلتُ:** «أنَّ» هذه مَكسورةٌ حُكماً، وإن كانت مَفتوحةً لفظاً؛ لِوُقوعِها موقعَ مَفعولَي «اعلَم» على الأصحِّ. ويَجوزُ أن يكونَ عَطفاً على مُتوهَّمٍ، أي: الاسمُ إمَّا ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ، ثم الفِعلُ... وهذا سائغٌ شائعٌ.

[مطلب: في أنَّ «الثُّلاثيَّ والرُّباعي» مَنسوبان شاذَّان]

قولُه: (إمَّا ثلاثيٌّ وإمَّا رباعيّ) وهُما بِضم الثاءِ الأُولى والراءِ شاذَّان؛ لأنَّهما مَنسُوبان إلى ثَلاثة وأربَعة، والقياسُ أن يُقالَ: «ثَلاثيّ وأَرْبَعِي»، بِفَتح الثاء الأُولى، وقِيل: إنهما مَنسُوبانِ

(١) هي حواشٍ علَّقها على «شَرحه لِلمفتاح» المسمَّى «المِصباح».

(٢) العبارة في أصلِها لِصاحب «التلخيص» الذي قال في مَبحث الحقيقة والمجاز: (وكل منهما لُغوي وشَرعي وعرفي، خاصٌّ أو عام؛ كأسد لِلسَّبع والرجل الشُّجاع، وصلاةٍ لِلعِبادة والدُّعاء، وفِعلٍ لِلفظ والحدث). اهـ قال في «المطول»: يعني إذا استَعمله المخاطب بعرف النُّحو في اللفظ المخصوص يكونُ حقيقة وفي الحَدث يكون مجازاً.

حروفُه الأصليةُ ثَلاثةً أو أربعةً، فالأولُ: الثُّلاثيُّ، والثَّاني: الرُّباعِيُّ؛ إذ لم يُبْنَ منه الخماسيُّ ولا الثُّنائيُّ، بِشهادة التَّتبُّع والاستِقراء، ولِلمُحافَظة على الاعتِدال؛ لِئلَّا يُؤدِّيَ

دده چونكي

إلى «ثُلاثَ ورُباعَ» اللَّذين لا تَكرُّرَ فيهما على ما هو مَذهبُ سيبويه، ولو بُنِيَ الأمرُ على مذهبِ غير سِيبَويه فهُما مَجازانِ مِن قَبِيل الاستِعمال في جُزءِ المعنى، إلَّا أنه تَكلُّفٌ. وهكذا «الخُماسيّ والسُّداسيّ» وغيرُهما.

قولُه: (**حُروفه الأصليَّة ثلاثة أو أربعة**) فيه إشارةٌ إلى رَدِّ ما يُقالُ: يَجوزُ أن يكونَ الفِعلُ ثُنائيًّا نحو: «صُنْ وبِعْ» وأَمثالِهما؛ لأنَّ الحُروف الأَصليَّةَ فيهما ثلاثةٌ.

[مطلبٌ: الأصلُ في كل كلمةٍ أن تكونَ على ثلاثة أحرُف]

قولُه: (**إذ لم يُبن منه الخماسيّ، ولا الثنائيّ**) أمَّا الثنائيُّ فلأنَّ الأصلَ في كل كَلمةٍ أن تكونَ على ثلاثةِ أحرُف: حَرفٍ يُبتدَأ به، وحَرفٍ يُوقَف عليه، وحرفٍ يكونُ واسطةً بين المبتَدأ به والموقوفِ عليه؛ إذْ يجبُ أنْ يكونَ المبتدأُ به مُتحركاً، والموقوفُ عليه ساكناً، فلمَّا تَنافيَا كَرهُوا مُوازاتَهما[1]، ففَصَلُوا بينَهما.

فإنْ قُلتَ: المتوسِّطُ لا يخلُو مِن أن يكونَ: مُتحركاً، أو ساكناً، وأيًّا ما كان يَلزَمُ التَّنافي مع أحدِهما، **قُلتُ**: لَمَّا جاز الحركةُ والسكونُ على المتوسِّط مِن حيث هو مُتوسِّط، فلا يَتحقَّق التَّنافي لِعَدم وُجوب شيءٍ مِن الحركة والسُّكونِ عليه.

وأمَّا الخماسيُّ فلِكثرة تَصرُّفِه، ولأنَّه يتَّصلُ بِه الضميرُ المرفوعُ المتصلُ، ويَصيرُ كالجُزءِ منه، بِدَليل إسكانِ ما قَبله، فالخماسيُّ فيه كالسُّداسيِّ في الاسم، وهو مَرفوضٌ لِما سيَجيء.

[مُهِمَّة: في «إذ» التعليليَّة و«حيثُ» و«حِين»]

وكلمةُ «إذ» لمجرَّدِ التَّعليلِ كما ذَهب إليه جماعةٌ مِن أنها حَرفُ تَعليلٍ كاللام، مِنهُم ابنُ هِشام، وقِيل: ظرفُ زَمان يُستَفادُ التَّعليلُ مِن قُوةِ الكلام لا مِن اللَّفظ، ولا مَعنَى لِلظرفيَّة ههنا. وأمَّا كَلِمتا «حيثُ» و«حين» فاستُعمِلَتا لمجرَّد التَّعليل بِواسطةِ وُقوعهما مَوقعَ «إذْ».

قولُه: (**بشهادة التَّتبع والاستِقراء**) (تقولُ: قَرَوْتُ البلادَ قَرْواً وقَرَيْتُها[2] واستقرَيْتُها: إذا تَتبَّعتَها

(١) في المخطوط: (موازنتهما). والذي في كُتب التصريف والنحو: مقارنتَهما.

(٢) في «الصِّحاح» زيادةُ: (واقتَريتُها).

الخماسيُّ إلى الثِّقَل، والثنائيُّ إلى الضعفِ عن قَبُول ما يَتطرَّق إليه من التَّغييراتِ، ولم يُمنع الخماسيُّ في الاسم؛ حَظًّا لِرُتبةِ الفِعل عن رُتبتِه، ولِكَونه أثقلَ مِن الاسم لِدَلالته على الحَدَث والزمان والفاعِل.

لا يُقالُ: هذا تَقسيمُ الشيء إلى نَفسِه وإلى غيرِه؛ لِأنَّ مَوْرِدَ القِسمة فِعلٌ، وكلُّ فِعلٍ: إما ثلاثيٌّ، وإما رباعيٌّ، فمَوردُ القِسمة أيضاً أحدُهما، وأيًّا ما كان يكونُ تَقسيمُه إلى الثلاثيِّ والرباعي تَقسيماً لِلشَّيء إلى نَفسِه وإلى غيره؛ لِأنَّا نَقولُ: الفعلُ الذي هو مَورِدُ القِسمة أعمُّ من الثُّلاثي والرُّباعي؛ ....

دده جونكي

تَخرج من أرضٍ إلى أرضٍ)، كذا في «الصِّحاح»، فالاستِقراءُ عطفُ تفسير لِلتَّتبُّع، وإن كان بِالواو قليلاً؛ لأنَّ الواو تَقتضي المغايَرةَ، وهو عينُ المفسَّر. وأمَّا بِالفاء فقِيل: لا يجوزُ، وقِيل: يَجوزُ، ذكَره في حَواشي «الكشَّاف».

قولُه: (ولم يُمنع الخماسيّ في الاسم) أي: جوَّزُوا في الاسمَ رُباعيًّا وخماسيًّا لِلتوسُّع، ولم يجوِّزُوا سُداسيًّا لِخُروجه عن الاعتِدالِ، ولِئلَّا يُتوهمَ أنه كَلِمتان؛ إذ الأصلُ كما ذَكَرنا أن يكونَ على ثَلاثةِ أحرُف.

[مُهمة: في إعراب «أيًّا ما كان»]

قولُه: (وأيًّا ما كان) فـ«أيًّا»: نَصبٌ على أنه خبرُ «كان»، و«ما»: زائدةٌ، وفاعلُه مُستتر راجعٌ إلى الفِعل، وقد يُقالُ: هو مَنصوبٌ بِمضمَر يُفسِّره الظاهِر.

[مُهمة: في الفَرق بين إرادةِ مفهومِ العامِّ وتحقُّقِه]

قولُه: (لأنَّا نقولُ: الفِعل الذي هو مَورِد القِسمة أعمُّ) فإن قِيل: العامُّ لا يَتحقَّق إلَّا في ضِمنِ الخاصِّ، فيَلزَمُ المحذُور، قُلنا: فرقٌ بين إرادةِ مَفهوم العامِّ وبين تحقُّقه، ولا يَلزمُ مِن عَدم تحقُّقه إلَّا في ضمن الخاصِّ عدمُ إرادته إلَّا في ضِمنِه، بل يَجوزُ أن يُلاحظَ مَفهومُ العام ويُرادَ مِن حيثُ هو، مع قَطعِ النَّظر عمَّا هو في ضِمنِه، وقد يُقالُ: الحُكمُ بأنَّ العامَّ لا يَتحقَّق إلَّا في ضِمن الخاصِّ إنما يَصحُّ في الموجُوداتِ الخارجيَّة؛ فإنَّ الإنسانَ مَثلاً لا يُوجَدُ في الخارِج إلَّا في ضِمنِ فَردٍ من أَفرادِه، مع أنه يُوجَدُ في الذِّهن مجرَّداً عن خُصُوصيَّات الأفراد، وأمَّا الموجُوداتُ الذِّهنيَّةُ فلَيسَت كذلك؛ لأنَّ العامَّ يَتحقَّقُ هُناك في ضِمن الخاصِّ تارةً، ويَتجرَّدُ عنه أُخرَى.

فإنَّ المرادَ به مُطلَق الفِعل، مِن غير نظرٍ إلى كونِه على ثلاثة أحرفٍ أو أربعةٍ، وهكذا جميعُ التَّقسِيمات.

وتحقيقُ ذلك: أَنَّ مَوردَ القِسمة هو مفهومُ الفعلِ، لا ما صَدَق عليه مَفهومُ الفعل، والمحكومَ عليه في قَولنا: «كل فِعلٍ: إمَّا ثلاثيٌّ، وإمَّا رباعيّ» ما يَصدُق عليه مفهومُ الفِعل، لا نفسُ مَفهومِه، فلا يَلزمُ النتيجةُ.

(وكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما) أي: مِن الثُّلاثي والرباعيّ **(إمَّا مُجَرَّدٌ، أَو مَزِيدٌ فِيهِ)** ....

ددە چونكي

[بحث: يُعرَف فيه قولُهم: لا يتحقَّق العامُّ إلا في ضِمن الخاص]

وفيه بحثٌ؛ لأنَّ تَحقُّقَ العامِّ في الخارج هو حُصولُه فيه بِنَفسِه، وذلك لا يكونُ إلَّا في ضِمنِ الخاصِّ، وليس عِلْماً به، وتَحقُّقُه في الذِّهنِ إنما هو حُصولُه فيه بِصُورَتِه التي هيَ عِلمٌ بِه، وكذا الحالُ في العامِّ الذِّهنيِّ؛ فإنَّ له تَحقُّقاً فيه بِنَفسِه، وليس عِلماً به، وهذا بِالنِّسبة إليه كالوُجود الخارجيِّ بِالقياس إلى ما يُوجَد في الخارِج، وتحقُّقاً بِصُورتِه التي هي عِلْمٌ بِه، وهذا بِالقياسِ إليه كالوُجود الذهنيِّ لِلمَوجوداتِ الخارجيَّة، فالعامُّ ـ سواءٌ كان خارجيًّا أو ذهنيًّا ـ له تحقُّقَان: تَحقُّقٌ هو حُصولٌ بِنَفسه، ولا يكونُ إلَّا في ضِمنِ فَردٍ من أفرادِه، وتحقُّق هو حُصولٌ بِصُورته[1]، وذلك قد يكونُ مجرَّداً عن خُصوصِيَّات الأَفرادِ، إلَّا أنَّ كِلَا حُصُولَي الذِّهني لَمَّا كان[2] في الذِّهن اشتَبَه أحدُهما بِالآخَر.

[مطلب: الفَرق بين مُطلَق الأمرِ والأمرِ المطلَق]

قولُه: (فإنَّ المراد بِه مُطلقُ الفِعل) لا يُقالُ: ذُكِر في بعضِ شُرُوح «المَنار» أن بينَ مُطْلَقِ الأمرِ والأَمرِ المُطلَق فرقاً واضحاً؛ فإنَّ الأولَ عِبارةٌ عمَّا صَدَق عليه الأمرُ، والثاني عن الأمرِ الخالِي عن القَرينةِ، وبينَهما بَونٌ بعيدٌ، فكذا (مُطلَقُ الفِعل) و(الفِعلُ المطلَق)؛ لأنَّا نَقولُ: هذا الفرقُ لا يطَّرِد. ذكَرَه في «شَرح المغني».

لِأنَّه [لا يَخلُو] إمَّا أن يكونَ باقياً على حُرُوفه الأصليَّة، أو لا، الأول: المجرَّدُ، والثاني: المَزيدُ فيه.

دده جونكي

[مُهمَّة: في تقدير المضاف أو تأويلِ «أنْ» مع الفِعل بِالمصدر لِيَصحَّ الكلام]

قولُه: (لأنَّه إمَّا أن يكون باقياً) الضميرُ في «لأنَّه» راجعٌ إلى كلِّ واحدٍ، فصِحةُ الحملِ إمَّا بِتَقدير مُضافٍ في الثانِي على ما هو الأَولى كما قال صاحِبُ «المغني»: (إذا احتاجَ الكلامُ إلى حذفِ مُضاف يُمكن تَقديره مع أوَّلِ الجُزءَين ومع ثانِيهما، فتَقديرُه مع الثاني أَولى)، أي: «إمَّا ذُو أن يكونَ»(١)، أو في الأولِ، أي: «حالُ كلِّ واحِد»، وإمَّا بِتأويل «أنْ» مع الفِعل بالمَصدر، والمَصدرِ بِالوصف، أي: كائنٌ، كما صرَّحُوا به في قَولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، وقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: ٣]، حيث قالُوا: (إنَّ التَّقدير: ما كان افتراءً بمعنى: مفترًى)، و(إنَّ المعنى: ثم يَعودُون لِلقَول بمعنى: المَقُولِ فيهنَّ لفظُ الظِّهار)، وقد نصَّ ابنُ هشامٍ على هذه القاعدةِ في الباب الثامِن من «مُغني اللَّبيب»، وأشار البَيضاويُّ في تَفسير قَولِه تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ﴾ [النساء: ٢٢] حيث قال: («ما» مَصدريَّة على إرادة المفعُول من المَصدَر)، وصاحبُ «الكشَّاف» في تفسير قَولِه تعالى: ﴿فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨] حيث قال: (أي: أمرَكم بمعنَى: مَأمورَكم)، على(٢) أنَّ «ما» مَصدريَّة، ولكنْ قال التَّفتازاني: جعلُ «ما» مَصدريَّةً والمَصدرِ بمعنى المفعولِ ـ أي: المأمورَ بمعنَى: المأمورِ به ـ قَليل جدًّا، وإنما كثُر في صِيغة المَصدَر، وكلامُ أبي البَقاء حيث قال في قَولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢]: (يَجوزُ عِند أبي عليٍّ كونُ «ما» مَصدريَّة، والمَصدرِ في تأويلِ اسم المَفعول) يَقتضي عدمَ تجويزِ ذلك لغيرِ أبي عليٍّ، وكذا قولُ بعضِ شُرَّاح القاضي: إنَّ البابَ في أصلِه ليس بِقِياسيٍّ، وإنه في المصادرِ الحقيقيَّة؛ لأنَّه من بابِ الاختِصار، وأمَّا الفِعلُ المُصدَّر بـ«ما» و«أنْ» فتَطويلٌ، فلَمَّا عُدِل عن صَريحِ المَصدرِ إلى الفِعل بِـ«ما»، عُلِم أنْ ليس الاختصارُ مَطلوباً، وفيه نظرٌ، وقال أبو حيَّانَ في تَفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]: (والصَّحيحُ أن ذلك لا يَجوزُ)(٣)، ورَدَّ عليه في «الحواشِي السعديَّة لِتَفسير

---

(١) في المطبوع: (إمَّا أن يكونَ في الثاني)، وليس بشيء.

(٢) مُتعلق بـ«أشار»، والأولى: (إلى).

(٣) الصحيحُ أن كلامَ أبي حيانَ متعلِّق بغير ما نحنُ بِصددِه، وعبارتُه: وقال الزَّمخشريُّ: ويَجوز أن تكونَ ﴿ما﴾ مصدريةً، أي: بِأمرِك، مصدرٌ مِن المَبني للمفعول. انتهى، وهذا يَنبَني على مَذهب مَن يُجَوِّز أنَّ المصدرَ يُراد به «أنْ» والفعل المبني لِلمفعول، والصَّحيح أنَّ ذلك لا يَجوز. اهـ فتأمَّل!

. . . .

ددە جونكي

القاضي»[١] بأنَّ (هذه دَعوَى صرَّح الثِّقاتُ بِخِلافِها)، وقال في بَعض شُروحِ «الكشَّاف»: ذكَر المحقِّقُون من النُّحاة أنَّ ما هو في حُكم شيء لا يَلزمُ أن يكونَ مثلَه مِن جَميعِ الوُجوه، ولِذا قال صاحبُ «الإقلِيد»[٢] في بحث لامِ «كي»[٣]: (امتِناعُ وُقوع المَصدر خبراً عن الجُثَّة لِعَدم كونِه دالًّا على فاعلٍ وزمانٍ، والفِعلُ المَصدَّر بـ«أنْ» يَدلُّ عليهما، فيَجوزُ الإخبارُ به، وإن لم يَجُزْ بالمَصدَر)، مع أنَّ الفِعلَ المصدَّر بـ«أنْ» في حُكمِ المَصدر، والصُّورةُ مُعتبَرة عِندهم.

[مطلب: في حذفِ المعطوف وإبقاء العاطِف ومتى يكون باطلاً؟]

فإن قِيل: قولُه: (أو لا) تقديرُه: أو لا يكونُ، ففِيه حذفُ المعطوفِ وإبقاءُ العاطِف، وهو باطلٌ، صرَّح به في «مُغني اللَّبيب»، ونَظيرُه قَولُهم: «أتَفعَلُ هذا أم لا؟»؛ لأنَّ أصلَه: أم لا تَفعلُ، قُلنا: المحكومُ عليه بِالبُطلانِ عِند مُحقِّقي النُّحاة حذفُ المعطوفِ وما له مِن مُتعلِّق إنْ كان، لا جُزؤه، والمحذوفُ ههنا جُزؤُه لا نَفسُه، فلا يَرِدُ شيءٌ مِن مِثلِ قَوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]، وقولِ الشاعِر[٤]: [الوافر]

وزَجَّجْنَا[٥] الحَواجِبَ والعُيُونَا

وقولِ الآخَر[٦]: [الرجز]

عَلَفْتُها تِبناً وماءً بارِداً

---

(١) المراد بها حاشيةُ «أنوار التَّنزيل» المُسمَّاة «الفوائد البَهيَّة»، لسَعد الله بن عيسى بن أمير خان الشهير بسعدي چلبي وسعدي أفندي، وهو قاضٍ ومُفتٍ حَنفي من عُلماء الرُّوم، مَنشؤُه ووَفاتُه في الآستانة، ومِن كُتبه أيضاً «حاشية على العِناية شرح الهداية للبابرتي»، و«حاشية على التلويح»، و«حاشية على القاموس». توفي سنة (٩٤٥هـ).

(٢) تقدم الكلامُ عليه.

(٣) أي: من باب النَّواصِب في قِسم الأَفعال، لا في بابِ اللامات من آخرِ الكتاب.

(٤) هو الراعي النُّميري، وصدرُ البيت:

إذا ما الغانِياتُ بَرَزنَ يوماً

(٥) كذا في جميع النُّسخ، والصَّحيح: «وزَجَّجْنَ» بِنُون الإناث عطفاً على «بَرَزنَ» في صدر البيت الذي أَنشَدناه في التَّعليق السابق.

(٦) لم يُسمَّ، وعجزُ البيت:

حتى غَدَت هَمَّالةً عَيناهَا

وأنشد بعضُهم:

(وكُلُّ واحِدٍ مِنْها) أي: مِن هذه الأربعةِ (إمَّا سالِمٌ، أو غَيرُ سالِمٍ) لِأنَّه إن خَلَتْ أُصولُه ....

دده جونكي

وقَولِهم: «اشتَريتُه بِدِرهم فصاعداً»؛ لأنَّ المحذوفَ في الجَميع هو المعطوف بِدُون المتعلِّق[1].

قولُه: (وكلُّ واحد منها إمَّا سالمٌ أو غيرُ سالم) قال البهشتي[2] في «شَرحه»: لِقائلٍ أن يقولَ: لو قال: كل واحدٍ مِنهما إمَّا سالِم أو غيرُ سالم، وكلُّ واحدٍ منها إمَّا مجرَّدٌ أو مَزيدٌ فيه، لكانَ أَولى؛ لأنَّ تحقُّقَ المزيدِ فيه سالماً أو غيرَ سالم مُتوقِّفٌ على زيادةِ حرفٍ مِن حُروفِ «اليومَ تَنساهُ» على أَصلِه، وزِيادةُ الشيءِ على الأصل فَرعُ وُجُودِ الأصلِ، وفيه نظرٌ، فتَأمَّل!

[مطلب من المُهمَّات: يُعرف فيه تركُ العَطف]

قولُه: (والأمثِلةُ: نصَر، وعد، أكرم، أوعد... إلخ) وهذا كقَول السَّكاكي: (وهي المضمَراتُ، الأعلام، المبهَمات... إلخ)، ولا بُدَّ مِن الواو الجامِعةِ، ولِهذا أَتى بها ابنُ الحاجِب حيثُ قال: (وهي المضمَراتُ والأعلام والمبهَمات... إلخ)، وصاحبُ «اللُّب» حيث قال: (حُروفُ العَطف الفاء والواوُ)، وقال: (أَفعالُ القُلوب: حَسِبتُ وظَننت... إلخ)؛ لأنَّهم صرَّحُوا فيما كان المبتدأُ مُتعدِّداً حقيقةً والخبرُ مُتعدداً لفظاً نحوُ: [المتقارب]

يَداكَ يدٌ يُرتَجى فَيْضُها ... وأُخرَى لِأَعدائِها غائِظَهْ[3]

بِأنَّ حُكمَ هذا القِسم أنْ لا يجوزَ تَركُ العَطفِ فيه البَتةَ؛ لأنَّ المبتَدأ في تَقديرِ الفَكِّ والفصلِ، أي: إحدَى يَدَيك كذا والأُخرى كذا، وقال الرضيُّ: ونحوُ: «هما عالمٌ وجاهلٌ» لا بُدَّ فيه من الواو؛ لأنَّ المبتدأ مَفكوكٌ في التَّقدير، أي: أحدُهما عالم والآخَر جاهلٌ، وقال الشَّريف في «حاشِيَته» عليه: (مُرادُه تَصوير الفكِّ، لا أنه مِن قَبيل العطفِ فِيما بين الجُمَل)، وكذا قولُهم: «هم عالمٌ وجاهِل»، أي: بعضُهم عالم وبَعضُهم جاهِل، فقولُ المحقِّق الشَّريف[4]: (تَرك

= لَمَّا حَطَطتُ الرَّحلَ عنها واردًا ... عَلَفتُها تِبناً وماءً بارِدًا

فلعلَّهما لشاعرَين.

(١) والتقديرُ فيها على الترتيب: واعتقدوا الإيمانَ، وكحلنَ العيونَ، وسقيتُها ماءً، فذهب الثمنُ صاعداً.

(٢) لم يتبين لي مرادُه به.

(٣) تصحَّف في بعض النُّسخ إلى: (فائضه).

(٤) أي: على قَول السكاكي في «المفتاح»: وهي المضمرات، الأعلام، المبهمات ... إلخ.

. . . .

دده جونكي

العاطِف بين الأخبار تَنبيهاً على أنَّ المجمُوع بحسَب الحقيقة خبرٌ واحدٌ لِلأقسام، كأنه قِيل: أقسامُ المعرَّفات هذه الأشياء)، وقولُه: (أمَّا ما يُقال مِن أنَّ الخبرَ إذا تَعدَّد لفظاً لِتَعدُّد المبتدأ حقيقةً أو حكماً، وَجب الواوُ بين ألفاظِ الخبر، فلَم يَلتفِتْ إليه المصنفُ[1]؛ لأنَّ إشعار العاطِف باستِقلال كلِّ خبر على حِدَةٍ أظهَرُ، ألا يرى أنَّ ترك الواوِ في «حُلوٌ حامضٌ» أولَى مِن إدخاله ـ جوَّزه[2] أبو عليٍّ) ـ ليس على ما يَنبغي، على أنه صَرَّح في تَعليقاتِه على «التَّلويح» بخلافِ ما ذكَره، حيث قالَ: إنهم يَقولُون في «حُلوٌ حامضٌ»: إنَّ ضميرَ المبتدأ ليس في شَيءٍ مِنهما، وإلَّا لَزم التَّناقُضُ، بل في المجمُوع من حيث هو مَجموعٌ، وإن أَردتَ أن تُعبِّرَ عن ذلك المجمُوع بلفظٍ واحد قُلتَ: «مُزٌّ»، فإنهم اعتَبرُوا المتعدِّدَ صورةً المتحدَ حكماً، والفرقُ بالواو وعَدمِه لا يُجدي نفعاً؛ لِدَلالة الواو على تأكُّدِ أمرِ الاتِّحاد، وهو الجَمعيَّة، وفي «حاشيَتِه لشَرح العَضد»، حيث قال: وفي مَجيءِ الصِّفات هكذا مَسرُودةً إشعارٌ بالاستِقلال؛ لأنَّ تقديمَ الخبر ـ أعني قولَه: (وفي مَجيء. . . إلخ) ـ ظاهرٌ في الحَصر، وما قاله المحقِّق ابنُ كمال باشا مِن أنه لا إشعارَ في الواوِ باستِقلال كلِّ خَبرٍ على حِدَةٍ، ولِذَلك آثرُوا كلمةَ «أو» علَيها عِند القَصدِ إلى الإشعارِ المَذكورِ على ما اعتَرف بِه الشريفُ، حيث قال في بحثِ تَنكيرِ المُسنَد إليه مِن «شَرح المفتاحِ»: واختارَ «أو» على الواو إشعاراً بأنَّ كلَّ واحد مِن المِثالَين كافٍ في التَّنبيهِ على ما ذُكر، فلا يَخفَى ما فيه، وقد صرَّحُوا بأنَّ كلًّا مِن العَطفِ وتركِه يَحتَمِلُ كلًّا من الاستِقلالِ وعدمِه، والتَّعيينُ إلى القَرائنِ، ولهذه النُّكتةِ وبِملاحظَتِها صحَّ القولُ تارةً بأنَّ العطفَ مُشعِرٌ بِالاستِقلالِ، وأُخرَى بأنَّ تركَه مُشعِرٌ بِعَدمِ الاستِقلال.

[مطلب: في حذف حَرف العطف]

وما قِيل مِن أنَّ الوجه أنْ يُجعلَ ما ذُكر مِن قَبيلِ حذفِ واو العَطف على نَمَطِ قَولِه تَعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨]، وهو مَعطوفٌ على ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢]، وقَولِك: «اشتَريتُ ما بين المَوضعِ الفُلاني إلى دارِ عمرٍو إلى دارِ خالدٍ» بِحَذف الواو، فقَد رُدَّ بأنَّ حذفَ حرف العَطفِ بابُه الشِّعرُ، بل قِيل: إنه غيرُ ثابِت، والآياتُ التي يَدلُّ ظاهرُها على ذلك تَحتمِلُ

---

(١) أي: السكاكي؛ لِما مرَّ في الهامش السابق.

(٢) في كلام غيرِه: الذي جوَّزه.

من حُروف العِلَّة والهمزة والتَّضعيف فسالمٌ، وإلَّا فغيرُ سالم.

فصارتِ الأقسامُ ثَمانيةً، والأمثِلةُ: «نَصَرَ»، «وَعَدَ»، «أَكرَم»، «أَوْعَد»، «دَحْرَجَ»، «زَلْزَل»، «تَدَحرَج»، «تَزلْزَل».

دده جونكي

وجهاً آخَرَ، كما فَعَله ابنُ هِشام في «مُغني اللَّبيب»، وما حَكى أبو زيدٍ[1] مِن «أكلتُ خبزاً لحماً تمراً»، وما حَكى أبو الحَسن مِن «أعطِه درهماً دِرهمَين ثلاثةً»، فقد قِيل: على بَدلِ الإضرابِ، ذكَره في «المُغني»، ولكَ أن تقولَ: الاستِدلالُ بِما ذُكر تمسُّكٌ بِالظاهِر المفيدِ لِلظنِّ[2] الكافي في مَباحِثِ الألفاظ، فلا يَقدَحُ [حِينئذٍ] فِيه الاحتِمالاتُ البعيدةُ على ما قاله الشريفُ في مَوضعٍ مِن «شَرح المفتاحِ»، وقال في مَوضعٍ آخَرَ منه: (والدَّليلُ الظاهرُ يُكتَفَى به في مَباحِثِ الألفاظ)، وقال عَلاءُ الدين في «حاشِيَتِه»: والتَّمسُّكُ بِالأولى والأرجَحِ يَكفي في مَباحِثِ الألفاظ، سيَّما في التَّنزيل، وإنَّ حذفَ العاطِف سائغٌ شائعٌ في مَقامِ التَّعديد، والشارحُ أيضاً جوَّزه في «التَّلويح»، وقال الكرماني في «شَرح البُخاري»: قد جوَّز بعضُ النُّحاة حذفَ العاطِف إذا قام قرينةٌ عليه، وفي «جامِع الشُّروح لِلبِزدوي»[3]: حذفُ العاطفِ طَريقةٌ جائزةٌ عِند صاحبِ «التَّيسير»، وقولُ الدَّمامِيني[4]: (إنَّ حذفَ العاطف ليس بمَقيس) مَمنُوع.

[مطلب: يُعرف فيه جمعُ القلَّة والكثرة ومَدلولُهما]

قولُه: (من حُروف العِلَّة) **فإن قِيل**: قد صَرَّح الأُدباءُ أن جمعَ الكثرة يَتناولُ ما فوقَ العَشرة لا إلى نِهايةٍ بِلا قَرينة، وما دُونَه إلى الثَّلاثةِ بِقَرينةٍ، وهي العَدد، و«الحُرُوف» جمعُ كثرةٍ أُطلِقَتْ على ما دُونه بِلا قَرينةٍ.

قُلنا: جَمعُ الكثرة يُطلَق على ما دُونَه إلى الثَّلاثةِ مِن غيرِ قَرينة؛ لِما قال صاحبُ «التَّرجيح»[5] مِن أنَّه لا فرقَ بين جَمعَيِ القِلَّة والكَثرةِ في الإطلاقِ على الثَّلاثة إلى العشرةِ

(١) هو سَعيد بن أوسٍ الأنصاري البَصري، أحدُ أئمَّة الأدب واللُّغة، قال ابنُ الأنباري: كان سيبويه إذا قالَ: «سمعتُ الثِّقة» عنَى أبا زيدٍ. مِن تَصانيفه: «كتاب النَّوادر» في اللُّغة، و«الهمز»، و«المياه»، و«لُغات القُرآن». تُوفي سنةَ (٢١٥هـ).

(٢) أي: الغالب.

(٣) لعلَّه شرحُ «أصول البزدوي» المسمَّى «جامع الشروح»، مِن تأليف بُرهان الدين بن محمودِ بن محمد البُخاري.

(٤) أي: في «شرح المُغني». ووَقع في النُّسخ المطبوعة: (وقول الرماني)، وهو تَصحيف.

(٥) لعله يقصد «ترجيح التوضيح» لبرهان الدين أحمد بن عبد الله السيواسي المتوفى سنة (٨٠٠هـ).

. . . .

دده جونكي

مِن غير قَرينة، وإنما الفَرقُ في الإطلاقِ على ما فوقَ العَشرة مِن غيرِ قَرينة؛ حيث يَصحُّ إطلاقُ جمعِ الكَثرة على ما فَوقَ العَشرة دُونَ جمعِ القِلَّة، وقولُهم: (جمعُ الكثرة يُطلَق على العشرةِ إلى ما لا نِهايةَ له) لا يَلزمُ منه أنْ لا يَصحَّ إطلاقُه على الثَّلاثة إلى العشرة؛ إذ هو مَسكوتٌ عنه لِشُهرةِ كونِ أَقلِّ كلِّ جمعٍ - لِلقِلَّةِ كان أو لِلكثرةِ - ثلاثةً.

وقد أَجمعُوا أنَّ العَشرة داخِلةٌ في القِلَّة، فقولُ ابنِ كمال پاشَا في «شرح التَّنقِيح»: (جمعُ الكثرة يُرادُ به كلُّ عددٍ فوقَ تِسعة)، وقولُ صاحبِ «التَّرجِيح»: (وقولُهم: جمعُ الكثرة يُطلَق على العشرةِ) ليس على ما يَنبَغي.

فإنْ قِيل: ما أوزانُ جمعِ القِلَّة والكثرةِ؟

قُلنا: أوزانُ القِلة كلُّ جمع مُصحَّح؛ مذكراً كان أو مؤنثاً، و«أَفْعُلُ، وأَفْعالٌ، وأَفْعِلَةُ، وفِعْلَةُ» مِن المكسَّر، وزاد الفراءُ «فَعَلَة»[1]، وبعضُهم «أَفعِلاءَ»، والكوفيُّون «فُعَلاً»[2] بِضَمِّ الفاء وكسرِها، والكثرةُ ما عدَاها.

وظاهرُ كلام «اللُّباب» مُشعِرٌ بأن جمعَيِ التَّصحيحِ لِلقِلة مطلقاً؛ سواءٌ كان معرَّفاً أو منكراً، والمذكورُ في كُتُب القوم أنهما إنَّما يكونانِ لِلقِلة إذا كانَا نكرتَين، وأمَّا المعرَّفُ باللام فلا. قال بعضُ النُّحاةِ: الجَمعانِ يَشتَركان بين القِلَّة والكَثرة، وذكَر بعضُ المحقِّقين مِن النُّحاة[3] أنَّ الظاهرَ أنهما لِمُطلَق الجمعِ، مِن غيرِ نَظرٍ إلى القِلَّة والكَثرة.

ثمَّ المذكورُ في كُتُب القَوم أنه قد يُستعارُ أحدُهما لِلآخَر، مِن استِعمالِ القَليل في الكثير، وعَكسِه.

---

(١) بفتح الفاء كما قال الرضيُّ، قال: كقَولهم: «هُم أَكَلةُ رأسٍ»، أي: قليلُون يَكفيهم ويُشبِعهم رأسٌ واحد، وليس بِشيء؛ إذِ القِلة مفهومةٌ مِن قَرينة شبَعهم بأكلِ رأسٍ واحد، لا من إطلاقِ فَعَلةَ. اهـ وجعَلَه بعضُهم - كأبي حيانَ وتلامِذتِه - بالكسر، ومثَّلوا له بـ«قِردة».

(٢) نحو: «إذا جلس بين شُعبِها الأربع»، و﴿عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِى ثَمَٰنِىَ حِجَجٍ﴾ [القصص: ٢٧]. وفي أكثر النُّسخ: (فعلاء) بالمد، والأول هو الصواب.

(٣) يعني نجمَ الأئمة الرضيَّ.

(ونَعْنِي) في صِناعة التَّصريف (بِـ«السَّالِمِ»: ما سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقابَلُ بالفاءِ والعَينِ واللَّامِ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ) ـ وهي الواوُ ....

دده جونكي

[فائدة: في اشتراك الجَمعين، وفي الجمعِ المضاف]

وبَقي ههنا فائدةٌ نَفيسةٌ، وهي: أنه إذا لم يَأتِ لِلاسم إلَّا بناءُ القِلَّة كـ«أَرْجُل» في الرِّجْل، أو بِناءُ الكثرة كـ«رِجال» في الرَّجُل، فهو مُشترَك بين القِلَّة والكثرة، ولكَ أن تقولَ: الجمعُ المُضاف قد يكونُ لِلجنس؛ فيَشمَل القليلَ والكثير، ولِلعَهد؛ لأنَّ الإضافةَ كاللام في كونِها لِلجنس والعهدِ والاستِغراق، صرَّح به الشَّريفُ في بحثِ تَعريف المسنَد من «حَواشي المطوَّل»، فاندَفَع به اعتراضُ بعضِ الفُضَلاء على ما قال القاضِي البَيضاوي في تَفسيرِ قَولِه تعالى: ﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]: (يَجوز أن يُريد فُروعها على الاكتِفاء بِلَفظ الجنسِ؛ لاكتِسابه الاستِغراقَ مِن الإضافة)، بِأنَّ مِثلَ: «غلامُ زيد» لا يَستَغرِقُ.

[فائدة: في استِعمال العِناية والإرادة]

قولُه: (ونَعني في صناعة التَّصريف) قال زَينُ العَرب[1] في «شَرح المصابيح»: أكثرُ استِعمالِ لفظِ «العِناية» في إرادةِ المَعانِي مِن الألفاظ، يُقالُ: (فُلان عَنَى بما تكلَّم هذا المعنَى)، ومِثلُه الإرادةُ.

[مَطلب: في السالِم والصحيح]

إنما قال هكذا لأنَّ السالمَ في صِناعةِ النَّحوِ ما ليسَ في آخِره حرفُ عِلَّة. ويَظهَرُ أثرُ الخِلاف في نحوِ: «زَيد»؛ فإنه سالمٌ عِند النَّحويِّين، وغيرُ سالِم عِند الصرفيِّين.

ثمَّ السالم أخَصُّ من الصَّحيح مُطلَقاً عِند بَعض الصرفيِّين، ومِنهم المصنِّفُ؛ لأنَّ الصَّحيحَ ما سَلِمَت أصولُه من حُروف العِلَّة، وإن وُجِدَ الهمزةُ والتَّضعيفُ في أَحدِها، والسالم ما سَلِمَتْ أصولُه مِنهما أيضاً، كما ذكَره المصنِّفُ ههنا، وعِند بَعضِ الصرفيِّين لا فرقَ بَينهما، ومِنهم صاحبُ «المَراح»[2]؛ لأنَّ الصَّحيحَ والسالم عِندَهم ما ليس في أُصولِه حرفُ علَّة وتضعيفٌ وهمزةٌ كما ذكَر صاحبُ «المَراح».

---

(١) هو عليُّ بن عُبَيد الله بنِ أحمد، أبو المَفاخِر، الشَّهير بِزَين العرب، عالمٌ بِالحديث والنَّحو مِصري، صنَّف كُتباً منها «شرح الأُنموذَج» و«شرح كُلِّيات القانُون لابن سينا»، و«شرح مَصابيح السُّنَّة لِلبَغوي». تُوفي سنة (٧٥٨هـ).

(٢) هو كتاب «مراح الأرواح»، وصاحبُه أحمدُ بن عليِّ بن مَسعود، أبو الفَضائل، حُسام الدين، قال السُّيوطي: لم أَقِف له على تَرجمة.

. . . .

ددہ چونکي

[مطلب: يُعرف فيه اعتِبار المفهوم المخالِف في الرِّوايات والقُيود]

قال صاحبُ «القمريَّة»[١]: إنما قال: «نَعني» ولم يَقُل: «أعني» مع أنه مُفِيد لِلمَقصُود؛ لأنَّه يُفهَمُ مِنه الخلافُ أيضاً بين أهل الصَّرفِ، ثم قال: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك لو كانَ المَفهومُ المخالِفُ مُعتبَراً، وليس كذَلك، أقولُ: نصَّ ابنُ كمال پاشا في غيرِ مَوضعٍ من كُتُبه أنَّ المفهومَ مُعتبَرٌ في الرِّوايات والقُيودِ، والخِلافُ إنما هو في النُّصُوص، وصَدرُ الشَّريعة[٢] في باب المَهر بأنَّه: لا خِلافَ في أنَّ التَّخصِيصَ بِالذِّكر في الرِّوايات يَدُلُّ على نَفيِ الحكم عمَّا عَدَاه، وقال في «شَرح الأَخْسِيكَثِي[٣]»: نَقَل شيخُنا عن شَيخِه أنَّ التَّخصيصَ يَدلُّ على نَفيِ ما عَدَاه في العَقليَّات، وفي مُتفاهَم الناس، وفي الرِّواياتِ، وقال في «شَرح المنار»: العُلماءُ قالُوا: التَّخصيصُ في الرِّوايات يُوجِب نفيَ الحكم عمَّا عَدَاه، وصرَّح في «العِنايَة» و«غايةِ البَيان»[٤] - في فَصلِ الجِنايات من كتابِ الحَج - أنَّ التَّخصيصَ يَدلُّ على النَّفيِ بِالاتفاق، وهكَذا صرَّح صاحِبُ «المفتاح» في صَنعةِ الاستِبْاع.

فإن قِيل: لِمَ اعتبرُوا المفهومَ في غيرِ النُّصوص دُونَها؟

قُلنا: لأنَّ التَّخصيصَ لو لم يَكن لِلنفيِ لَمَا كان له فائدةٌ أخرى، بِخِلاف كلامِ

---

(١) «القمرية في الرَّسائل الصرفية»، وهو شرحٌ للتصريف العِزي مِن تأليفِ حاجي بن إبراهيم بن عكاشةَ الجبلي (ويُقال: الجيلي). من كُتبه أيضاً: «كتاب اللُّب في علم الطِّب».

(٢) هو عُبَيد الله بن مسعود المَحبُوبي البخاري الحَنفي، صدرُ الشَّريعة الأصغر ابنُ صَدر الشَّريعة الأكبر، مِن عُلماء الحكمة والطَّبيعيات وأُصول الفقه والدين، له كتاب «تعديل العُلوم» و«التنقيح» وشَرحه «التَّوضيح» في أصول الفقه، و«شرح الوقاية» لِجَدِّه محمود في فِقه الحَنفيَّة، وغيرُ ذلك. تُوفي سنةَ (٧٤٧هـ).

(٣) هو حُسام الدين مُحمد بن مُحمد بنِ عمرَ الأخسيكَثي - نِسبةً إلى أخسِيكث بَلدٍ مِن أعمالِ فرغانةَ، قال ياقوتُ: وبَعضُهم يقُوله بالتاء المُثناة، وهو الأولى؛ لأنَّ المُثلَّثةَ ليست من حُروف العَجَم - المُتوفى سنةَ (٦٤٤هـ). له مِن الكُتب: «المُنتخَب في أُصول المَذهب» يُعرَف بِـ«المُنتخَب الحُسامي». شَرحه جماعةٌ، مِنهم عبد العزيز بن أحمدَ البُخاري، علاءُ الدين المُتقدِّمة تَرجمتُه، وسَمَّى شَرحه «التَّحقيق»، وأظنُّه المرادَ ههنا، ولعلَّ المقصودَ بشيخِه في كلامِه الآتي: عمُّه فخرُ الدين محمد بن إلياس المايْمَرغِي المتوفى سنةَ (٦٨٨هـ)، أو الإمام حافظُ الدين الكَبير المتوفى سنة (٦٩٣هـ)، وبشيخِ شيخِه: شمس الأئمة الكَردري المتوفى سنةَ (٦٤٢هـ). والله أعلَم.

(٤) اسمُه «غاية البَيان نادِرة الزمان في آخِر الأوان» - وقيل: «غايةُ البَيان ونادِرة الأقران» - وهو شَرحٌ على «الهداية» في فِقه الحنفيَّة لِقوام الدين الإتقاني الآتيةِ ترجمتُه (ص٢٦٥).

. . . .

دده جونكي

رسولِ الله ﷺ؛ فإنه ﷺ أُوتي جَوامِعَ الكَلِم، فلَعلَّه قصَد فائدةً لم نُدرِكْها، ألا يُرى أنَّ الخَلَفَ قد يَستفيدُ من كلامِه ﷺ أحكاماً وفوائدَ لم يَبلُغ إليها السَّلَفُ؟ بِخلاف أمرِ الرِّواية؛ فإنه قلَّما يَقعُ التَّفاوتُ فيه.

[فائدة: في تعريفِ المفهوم وشرطِه وأَقسامِه]

ثُم القائِلُون بِالمفهُوم عرَّفوه بأن يَكونَ المسكوتُ عنه مُخالِفاً لِلمَنطُوق في الحُكم؛ إثباتاً ونَفياً، وشَرطُه[1] أن لا يَظهَرَ أَولويَّةُ المسكوتِ عنه مِن المَنطُوقِ في الحُكم، ولا مُساواتُه المنطوقَ في الحُكمِ، حتى لَو ظهَر أولويَّتُه أو مُساواتُه يَثبُت الحُكم في المَسكوتِ عنه بِدَلالةِ نصٍّ أو قياس، ولا خرَجَ المنطوقُ مخرجَ العادةِ[2]، ولا يَكون لِلكَشفِ أو المَدحِ أو الذمِّ أو التَّأكيدِ، ولا يكونَ المنطوقُ لِسؤالٍ أو حادِثةٍ، ولا تَقديرِ جهالةٍ أو خَوفٍ، أو غيرِ ذلك مما يَقتَضِي تَخصيصَه بِالذِّكر.

وبِالجُملة: أن لا يَظهَرَ لِتَخصيصِ المنطُوق بِالذِّكر فائِدةٌ غيرُ نَفيِ الحُكم عن المسكُوتِ عنه.

(وقسَّمُوه إلى:

ـ مَفهومِ اللَّقب، وهو: نفيُ الحُكم عمَّا لم يَتناوَلْه اسمُ الجِنس، أو العَلمُ، منَعه الجمهورُ، وقال بِه أبُو بكر الدَّقَّاق وبعضُ الحَنابلة والأشعَريَّة.

ـ وإلى مَفهومِ الصِّفة، ولا يُرادُ [بها] النَّعتُ، بل كلُّ قَيدٍ في الذَّات، نحوُ: «**سائِمة الغَنم**»[3] و«**ليُّ الواجِد**»[4]، وظَرفَي الزَّمان والمكانِ، وغيرِهما، وقال بِه الشافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ والأشعريُّ.

ـ وإلى مَفهومِ الشَّرط، وهو أَقوى من مَفهومِ الصِّفة، ولِذا قال بِه كلُّ مَن قال بِمَفهوم الصِّفة؛ لأنَّه صِفةٌ معنًى، وبعضُ مَن لا يَقول بِه[5]، . . . .

---

(١) في بعض النُّسخ: (وشرطوا له).

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾ [النساء: ٢٣].

(٣) من نحو قوله ﷺ: «في سائِمة الغَنم الزَّكاة».

(٤) تمامُه: «يُحِلُّ عِرضَه وعُقُوبتَه»، وهو حديث مرفوعٌ مشهور. قال وَكيع: عِرضُه: شكايتُه، وعُقوبتُه: حَبسُه.

(٥) أي: بمفهومِ الصفة.

. . . .

ددە چونكي

كالكَرخِي[١]، وأبي الحُسَين البَصري وعبدِ الجبَّار[٢] مِن المعتَزلة، وابنِ سُرَيج[٣] مِن الشافعيَّة.

ـ وإلى مَفهومِ الغاية، وهو أقوَى مِن مَفهُوم الشَّرط؛ لِقُوَّة دليلٍ يَختصُّ به، ولِذا قال بِه كلُّ من قال بِمفهوم الشَّرط، وبَعضُ مَن لم يقُلْ به كالقاضِي أبي بَكرٍ[٤] وعبدِ الجبَّار؛ وقال صاحبُ «البَديع»[٥]: (هو عِندنا من قَبِيل الإشارةِ لا المفهومِ)، ولعلَّ هذا هو المَحملُ لِكَلام «التَّلويح» في بحثِ المُعارضة والتَّرجيح أنَّ مفهومَ الغاية مُتَّفَقٌ عليه.

ـ وإلى مَفهومِ الاستِثناء، فإنه يُفِيد حُكماً لِلمُستثنَى مُخالفاً لِلمُستَثنى منه عِند جُمهور الشافعيَّة، وأكثَرِ مُنكرِي المفهُوم.

ـ وإلى مَفهومِ «إنَّما»، ذَهب القاضِي أبو بكرٍ والغَزالي وجماعةٌ مِن الفُقَهاء إلى أنه ظاهرٌ في الحَصر وإنِ احتَمَل التَّأكيد.

ـ وإلى مفهوم العدَد، والمَذهَبان ـ أي: القولُ بِمَفهوم العدَد والقَولُ بِنَفيِه ـ مَروِيَّان عن مَشايِخنا، كما أشار صاحِبُ «الهِداية» إليهما في جِناياتِ الحَج[٦].

---

(١) من الحَنفيَّة.

(٢) ذكر مثلَ ذلك مُلا خسرو في «مِرآة الأصول»، مع أنه قال بعد ذلك في مَفهوم الغاية: (قال بِه كلُّ من قال بِمفهوم الشَّرط، وبَعضُ مَن لم يقُلْ به كالقاضِي أبي بَكرٍ وعبدِ الجبَّار)، وسيأتي نفسُ هذا الكلام قريباً في عبارة المحشِّي، والظاهرُ أنَّه تابعٌ له في الموضعَين، والصحيحُ أنَّ عبد الجبار لا يَقول بمفهوم الشرط، بِدَليل قولِ تلميذِه أبي الحُسين البَصْري في «المعتَمَد»: (وقال قاضي القُضاة: إنَّ تعليقَ الحُكم بِالشرط لا يَدلُّ على أنَّ ما عَداه بِخلافه، وأنَّه يَجوز أن يقومَ شَرطٌ آخَرُ مَقامَ ذلك الشرط. . . إلخ كلامه)، والمَقصود بِقاضي القضاة عبدُ الجَبَّار هذا، وهو ابنُ أحمد أبو الحَسن الهَمذاني الأَسَداباذي؛ فإنَّه الذي تُلقِّبه المُعتزلة قاضيَ القضاة، ولا يُطلِقون هذا اللَّقبَ على سِواه، ولا يَعنُون به عند الإطلاقِ غَيرَه كما قال السُّبكي في «طَبقات الشافعية».

(٣) في النُّسخ المخطوطة وبعضِ كُتب الأصول: (ابن شريح)، والمشهورُ من اسمِه الأول، وهو أبو العبَّاس أحمدُ بن عمر بنِ سُرَيج البغداديُّ، فقيه الشافعية في عصرِه، له نحو ٤٠٠ مصنَّف، منها: «الودائع لِمَنصوص الشرائع»، وَليَ القضاء بِشيرازَ، ونصَر المذهب الشافعي فنَشَره في أكثر الآفاق، وكان يُلقَّب بالباز الأشهَب. تُوفي سنةَ (٣٠٦هـ).

(٤) الباقِلَّاني.

(٥) هو كتاب «بَديع النظام» أو: «نهاية الوُصول إلى علم الأصول» للإمام مُظفَّر الدين أحمد بن علي بن السَّاعاتي الحنفي، المتوفى سنةَ (٦٩٤هـ)، قال اليافعي: كان ابنُ الساعاتي مِمَّن يُضرب به المَثل في الذكاء والفصاحة وحُسن الخطِّ.

(٦) عبارتُه ـ أعني المرغِيناني ـ في الباب المذكور: (والقياسُ على الفواسِق ممتنعٌ لما فيه من إبطالِ العدد) مع قوله قبل ذلك ما معناه أنَّ (الذئبَ في مَعنى الكلب لأنه يَبتَدِئ بِالأذى).

والألفُ والياء ـ (والهَمْزةِ والتَّضعِيفِ).

دده جونكي

ـ وإلى مَفهوم الحَصر، ويُراد بِه عُرفاً النفيُ عن الغيرِ، ويَحصُل بِتصرُّفٍ في التَّركيب، كتَقديمِ ما حَقُّه التَّأخير من مُتعلِّقات الفِعل والفاعِل المَعنويِّ والخبرِ، وتَعريفِ المسنَد والمسنَدِ إليه، والمرادُ بِه بعضُ أنواعِه؛ وهو أن يُعرِّف المبتدأُ بِحيث يكونُ ظاهراً في العُموم؛ سَواءٌ كان صفةً أو اسمَ جِنس، ويُجعَل الخبرُ ما هو أخصُّ منه بِحسَب المَفهوم؛ سواءٌ كان عَلَماً أو غيرَه، مثل: «العالِم زيدٌ، والرجلُ بكرٌ، والكرمُ في العرَب، وصديقِي خالدٌ»، ولا خِلافَ في ذلك بين عُلماء المعاني تَمسُّكاً بِاستعمال الفُصحاء، ولا في عكسِه أيضاً مثل: «زيدٌ العالِمُ» حتى قال صاحبُ «المفتاح»: «المُنطلِق زيدٌ، وزيدٌ المُنطلقُ» كِلاهما يُفيدُ حصرَ الانطِلاق على زَيد؛ إلّا أنَّ اعتبارَ أئمَّة الأُصول لمَّا غايَر اعتِبارَهم ـ فإنهم يَبحثُون عن أحوال التَّراكيب من حيث إفادتُها خَواصَّ تَختلفُ بِاختِلاف المَقاماتِ والاعتِبارات ـ لم يَختارُوا ما اختارُوه، وإنِ اختارَه بَعضٌ)[1].

[مُهمة: اسمُ الحرف الهوائي «لا»، وقولُ المعلِّمين: «لام ألف» خطأ]

قولُه: (والألِف) يَعني (الحرفَ[2] الهوائيَّ المُمتنِعَ الابتِداء [به] لِعدم قَبولِ الحركة، وابنُ جِني يَرى أنَّ اسمَه: لا، وأنَّه الحرفُ الذي يُذكَرُ قبل الياء عِند عدِّ الحُروف، وأنه لمَّا لم يُمكِن أن يُتلفَّظ به في أولِ اسمِه كما فُعِل في أخواته إذ قِيل: صاد جِيم، تُوصِّل إليه بِاللام كما تُوصِّل إلى اللَّفظ بِلام التَّعريف بِالألف حين قِيل في الابتِداء: «الغُلام» لِيَتقارَضَا[3]، وأنَّ قولَ المعلِّمين: «لام ألِف» خَطأ؛ لأنَّ كُلًّا مِن اللام والألفِ قد مَضى ذِكرُه، وليس الغَرضُ بيانَ كيفيَّة تركيبِ الحُروف، بل سَرْدَ أسماءِ الحُروف البَسائطِ، ثم اعتَرض على نَفسِه بِقَول أبي النَّجم:

[الرجز]

أقبَلتُ مِن عندِ زِيادٍ كالخَرِفْ
تَخُطُّ رِجْلايَ بِخَطٍّ مُختَلِفْ
تُكَتِّبانِ في الطَّرِيق لامَ الِفْ

وأجاب بأنَّه لَعلَّه تلقَّاه مِن أَفواه العامَّة؛ لأنَّ الخطَّ ليس له تَعلُّق بالفَصاحة).

---

(١) انظر: «مِرآة الأصول» لملا خسرو (ص١٧٥-١٧٨).

(٢) هذا إلى آخِره من كلام ابنِ هشام في «المغني».

(٣) في المطبوع: (ليتعارضا). وهو تصحيفٌ مرَّ مثلُه سابقاً.

وقيَّد الحُروف بالأصليَّة لِيَخرجَ عنه نحوُ: «مَسْتُ» و«ظَلْتُ»، بِحَذف أحدِ حَرفَي التَّضعيف، فإنه غيرُ سالم لِوُجود التَّضعيف في الأصلِ، وكذا نحوُ: «قُلْ» و«بعْ» وأمثالِ ذلك، ولِيَدخلَ فيه نحوُ: «أَكْرَمَ» و«اعْشَوْشَبَ» و«احْمَارَّ»، فإنَّها من السالم؛ لِخُلُوِّ أُصولها عمَّا ذُكِر، وكذا ما أُبدِل أحدُ حُروفه الصَّحيحة حرفَ عِلَّة مِمَّا هو مَذكور في المُطوَّلات.

ويُسمَّى سالماً لِسَلامَتِه عن التَّغييرات الكثيرةِ الجارِيةِ في غير السَّالم.

وأشار بِقَولِه: «التي تُقابَل . . . إلى آخِره» إلى تَفسيرِ الحُروفِ الأُصول، . . . .

دده جونكي

[مُهمة: قد يكون كاف التَّمثيل مُقحَماً]

قولُه: (**نحو: قل وبع وأمثالِ ذلك**) **لا يُقالُ**: يُذكَر مِثلُ هذا إذا قُصد التَّعميم، فلا حاجةَ إلى قولِه: وأمثالِ ذلك؛ **لأنا نَقُول**: مثلُ ذلك لِلإشارة إلى تَكثير الأمثِلة أُسلوبٌ شائعٌ[١]، قال المحقِّق ابنُ كمال باشا وسائرُ شُرَّاح «المِفتاح» في قَولِه: (كنَحو): الجمعُ بين أداتَي التَّمثيل إشارةٌ إلى كثرةِ الأمثِلة، ومِن هذا القَبِيل قولُ صاحبِ «التَّوضيح»[٢]: (كالعين مَثلاً)، فلا وجهَ لِما قاله المحقِّق ابنُ كمال باشا: كأنه غافِلٌ عن أنَّ الكاف لِلتَّمثيل، وقد قِيلَ: فائدةُ لَفظة «مثلاً» في مثلِه تأكيدُ إرادة التَّمثيل؛ فإن الكافَ في مِثله قد يكونُ مُقحَماً كما في قَولهم[٣]: «الخفيفُ المطلَق كالنَّار».

قولُه: (**وكذا ما أُبدِل أحد حُروفِه الصَّحيحة حرفَ عِلة**) كـ«ضَفادِي وثَعالِي»[٤]، أصلُهما: ضَفادِع وثعالِب جمعًا: ضِفدع وثَعلَب، و«سادِي وثالِي» في سادِس وثالِث.

قولُه: (**وأشار بِقَوله: تقابل... إلخ إلى تَمييز حُروفِ الأُصول**) ليس المرادُ مِن قوله: (إلى تمييز حُروفِ الأصول) أنَّ معرفَة الزائدِ والأصليِّ مَوقوفةٌ على المُقابَلة بالفاءِ والعين واللام؛ لأنَّ مُقابَلة الأُصول بها مَوقوفةٌ على مَعرِفة الأُصولِ لا مَحالةَ، فلو تَوقَّف مَعرفةُ الأُصولِ [عليها]

---

(١) في نُسخة خطيَّة: (أسلوب سائغ)، والأول أصحُّ.

(٢) أي: صدرِ الشريعة في «شرح التَّنقيح» في الأصول.

(٣) أي: أهلِ الحكمة عند كلامِهم على العَناصر الأربعة وهي: الخَفيف المُطلَق والخفيفُ المُضاف، والثقيلُ المطلَق والثقيل المُضاف، وهي على التَّرتيب: النار والهواء والأرضُ والماء.

(٤) الأولى: (كالضَّفادي والثعالي) بِلام التعريف؛ لِيَكون لِثُبوت الياء وجهٌ قَوي. ومثلُه يقال في «سادي وثالي» الآتيَين.

لكنْ يَنبغِي أن يُستَثنى الزَّائدُ لِلتَّضعيف أو لِلإلحاق، ....

دده جونكي

لَزِم الدَّورُ، بل المرادُ منه أنه إذا عُلِم الأصولُ والزوائدُ بِطَريقٍ مِن الطُّرُق مثلِ أن يُقالَ: الحرفُ الأصليُّ: ما ثبَت في تَصارِيفِ الكَلمة بِأَسرِها؛ لَفظاً كبَقاءِ حُروف الضَّرب في مُتصرِّفاته، أو تَقديراً كعينِ «قُلتُ وبِعتُ»، والزائدُ: ما سَقَط في بعضِها ولم يُعتبَر لا لفظاً ولا تَقديراً، كواو «قُعُود» فُقِدَ في «قَعَد»، ثم أُريد[1] تَعليمُه المتعلِّمِين وإطلاعُهُم على الأصليِّ والزائدِ، وَجَب أن يُقالَ: إذا وَزَنَّا لَفظاً فَما كان في مُقابلةِ الفاءِ والعين واللام فهو أَصليٌّ، وما ليس كذلك فهو زائِدٌ.

[مطلب: معرِفة الأُصول والزَّوائد]

قولُه: (لكن يَنبغي أن يُستَثنى الزائدُ) في «مختصَر الصِّحاح»: (قَولهم: «يَنبَغي لكَ أن تَفعلَ كذا» مِن أَفعالِ المطاوَعة، يُقال: بَغاه فانْبَغَى)، وفي «شَرح الكشَّاف» لِلطِّيبي: رُوِي عن صاحِب «الكشَّاف» أنه قال: في «كتابِ سِيبويه»: كلُّ فِعلٍ فيه عِلاجٌ يَأتي مُطاوِعُه على الانفِعالِ، كـ«ضَرَب، وطلَب، وعَلِم»، وما ليس فيه عِلاجٌ كـ«عَدِم، وفَقَد» لا يَأتي في مُطاوعِه الانفِعالُ البَتةَ، وقال القاضي البَيضاويُّ: (معنَى «وما يَنبغي له»: وما يَصحُّ وما يَتسهَّلُ[2] له)، وقال ابنُ الحاجِب: ما يَنبغِي بمعنَى: لا يَستقِيم عَقلاً، كقَوله تعالى: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، ذكَره الطِّيبي[3]، وفي عدِّ «عَلِمَ» ممَّا فيه عِلاج نظرٌ. وقد يُرادُ مِن لفظِ «يَنبغي»: يَجبُ، كما يُراد مِن لفظِ «لا يَنبغِي»: لا يَحِلُّ، ذكَره في «فَتح القَدير» و«حَواشي التَّلويح».

[مطلب: في اشتِقاق لفظِ «الاستِثناء»]

ثم إنَّ الاستثناءَ مُشتَقٌّ من «ثنَيْتُ فُلاناً عن الأمرِ»: إذا صَرفتُه عنه، والمُستَثنى مَصرُوف عن المُستَثنى منه، أو مشتَقٌّ من «ثَنَّيْتُ الشيءَ»: إذا ضاعَفتُه، فسُمِّي الاستِثناء استِثناءً لأنَّ الأولَ مُضاعَفٌ بِالثاني، فإن كان مُثبَتاً كان مُضاعَفاً بِالنفي، وإن كان مَنفيًّا كان مُضاعفاً بالإثباتِ، وفي الاصطِلاح: إخراجُ الشيءِ مِن الشيء بـ«إلَّا» أو بِما في مَعناها؛ فمعنَى قَوله: (يُستثنى

(١) عطفٌ على «عُلِم» مِن قوله: (بل المرادُ منه أنه إذا عُلم الأصولُ والزوائدُ). وفي المطبوع: (ثم إذا أُريد).

(٢) كذا في النُّسخ الخطيَّة، وهو الواقع في كلام القاضي في تفسير سُورة ﴿ص﴾، ووقع في النُّسخ المطبوعة: (وما يتحصل).

(٣) وهو في الإملاء (١١٤) من «أمالي ابن الحاجب».

وإلى أنَّ الميزانَ هو: الفاءُ والعين واللّامُ؛ لِأنه أعمُّ الأفعال معنًى؛ لِأنَّ الكل فيه معنَى الفِعل، وهو أَلْيَقُ مِنْ «جَعَلَ» لِخفَّته، ولِمجيءِ «جَعَلَ» بِمعنًى آخَر، مثل: «خَلَقَ» و«صيَّر»، ....

دده جونكي

الزائد... إلخ): يَخرج الزائدُ المكرَّر لِلتَّضعيف كالراء في «كرَّم واحمَرَّ»، أو لِلإلحاقِ كالباءِ في «جَلبَبَ» مِن حُرُوف الأُصول؛ لأنَّ المزيدَ لهما حُكمُه حكمُ الأصليِّ في التَّعبِير، وليس بِأصلي؛ أمَّا في التَّضعيفِ فَلِلتَّنبيه على أنهم أرادُوا تكريرَ ما قبلَها، وما قبلها أَصلٌ، فقَصدُوا التَّنبيهَ بِوَزنها بما قبلها على أنَّ عِنايتَهم بِالثاني كهيَ بِالأول، فوَجب التَّعبيرُ عن الثاني بِما عُبِّر به عن الأولِ؛ وأمَّا في الإلحاق فلِأنَّ غرضَهم بالزِّيادة جَعلُ الكلمةِ على مِثالِ بابٍ مَوزُونها في ذلكَ البابِ أصلٌ، كـ«دَحرجَ» في باب «فَعْلَلَ» مَثلاً، فأرادُوا في الزِّنة أن يُنبِّهُوا على ذلك الغَرض، وإنما تَرك الاستِثناء لِلشُّهرةِ.

وقيَّدْنا الزائدَ بالمكرَّر؛ لأنَّ الزائدَ لِلإلحاق الغير المكرَّر لا يُقابَلُ بِالفاء ولا بِغيره، لكنْ تَركه لِظُهوره.

قولُه: (وإلى أن الميزانَ هو الفاءُ والعين واللام) وإنما فكَّ تركيبَه لِيُمكِنَ جَعلُه وَزناً لِلمتحرِّكات بِالحركات المُختلِفة مِن نحوِ: «ضَرَبَ وعَلِمَ وَحَسُنَ».

قولُه: (لأنه أعمُّ الأفعال) يَحتمِل مَعنيَين: أحدُهما: أنه لا أعمَّ منه، كأعمِّ الأشياء، بمعنَى: أنه لا أعمّ منه وإن كان له مُساوٍ، والثاني: [أنه] أعمُّ مِن الجَميع، وهو الظاهِرُ، فقَولُ الراغِب: (جَعَلَ لفظٌ عامٌّ في الأفعالِ كلِّها، وهو أعمُّ مِن فَعَلَ) يُنافي كِلا مَعنيَيه، إلَّا أن يُقالَ: أراد نفيَ أعمِّيَّة «فَعَلَ»، وفيه ما لا يَخفى[1].

قولُه: (لِخفَّته) أي: لخفَّة «فَعَلَ»؛ لأنَّ الفاء حرفٌ رخوٌ يَجرِي فيه النَّفَس حالَ خُرُوجه عن مَخرجِه، بِخلافِ الجيم؛ فإنه حرفٌ شديدٌ يَحتبسُ فيه النَّفَسُ عِند خُروجِه عن مَخرَجِه.

[مطلب: في مَعاني «جَعَلَ»]

قولُه: (ولمجيء جعَل بمعنًى آخرَ) اعلَم أن «جَعَل» يَجيءُ في لُغة العرب لِمَعانٍ: بِمعنى الخَلْق كقَوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أي: خلَق، وبمعنَى التَّصيِير كقَولِك:

---

(١) في بعض النُّسخ: وفيه بُعد لا يخفى.

ولِما فيه مِن حُروف الشَّفَة والوَسَط والحَلْق.

دده جونكي

«جَعَلْتُ ثوباً أسودَ» أي: صيَّرتُه أسودَ، وبمعنَى التَّسمية كقَولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩] أي: سَمَّوهم إناثاً، وبمعنَى: أَخَذ وشرَع، كقَولك: «جَعلتُ الشيءَ» أي: أخذتُه وشَرَعته[1]، وبمعنَى أوجبَ كقَولهم: «جعلتُ لِلعامِل كذَا وكذَا»، وبمعنَى: ألقَى، كـ«جَعَلتُ بعضَ مَتاعِي على بعضٍ»، وبمعنَى: بعَث، كقَوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُۥٓ أَخَاهُ هَـٰرُونَ وَزِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٥]، وبمَعنى: قال[2]، كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وبمعنَى: بيَّن، كقَوله تَعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا﴾ [الزخرف: ٣]، وبمعنى: إيجادِ شيءٍ مِن شيء وتَكوينِه منه، كقَوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، وبِمعنَى: الحُكم بِالشَّيء على الشيء: حقًّا كقَوله تَعالى: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطِلاً كقَوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَـٰتِ﴾ [النحل: ٥٧].

وبَعضُهم يُدرِج بعضَ هذهِ المعاني في بَعض.

قولُه: (ولِما فيه من حُروف الشَّفَة والوسَط والحَلق) وهي المَخارج الكُلِّيَّة، وإلَّا فلِكلِّ حرفٍ مخرَجٌ مُخالِف لِمخرَج الآخَر، وإلَّا لَكان إيَّاه.

اعلَم أنَّ هذا وجهٌ مُستَقِلٌّ لاختِصاصِ «فَعَلَ» لِلوَزن، ولا يُنافِيه شُمولُ غيرِه إيَّاها، لكنْ إذا طُلِب لهذا الوجه مُرجِّحٌ على نحوِ: «عَلِمَ»، جُعِل الوَجهُ الآخَر مُرجحاً كعَكسِه على نحوِ: «جعَل»، وأمَّا إذا طُلب المرجِّح على «عَمِلَ» فيُجعَل كثرةُ الاستِعمال وفتحُ العين مُرجِّحاً؛ لأنَّ «فعَل» مِن باب «فتَح»، و«عَمِلَ» من باب «عَلِم»[3].

---

(١) يُقال: «شرعتُ في كذا» لا «شرعتُه». ولو قال مثلاً: («جَعَل يَفعل كذَا» أي: أقبل وأخذ وشَرع فيه واشتَغل بِه) لكان أحسن.

(٢) كذا في «الكليَّات» أيضاً، وليُنظر ما مَعناه.

(٣) أفاده ديكنقوز في «شرح المراح».

[الثُّلاثي المجرَّد]

ثم الثُّلاثيُّ المُجرَّدُ هو الأصلُ؛ لِتجرُّده عن الزَّوائِدِ، وكونِه على ثلاثة أحرفٍ؛ فلِذَا قدَّمَه وقال:

(أَمَّا الثُّلاثِيُّ المُجَرَّدُ) وفي بعضِ النُّسخ: «السَّالم»، ....

دده جونكي

[مُهمة: في كلمة «أمَّا» ومجيئِها لِلشرط والتفصيل والتَّوكيد]

قولُه: (وأما الثلاثيّ المجرَّد) (كلمةُ «أمَّا» حرفُ شرطٍ وتفصيلِ كلامٍ مُجمَلٍ وتَوكيد؛ أمَّا الشرط فبِدَليل لُزوم الفاء بعدها، لا يُقال: قد استُغنِي عنها في قولِه: [الطويل]

فــأمَّــا الــقِــتــالُ لا قِــتــالَ لَــديــكُــمُ[(١)]

لأنَّا نَقولُ: هو ضَرورةٌ، كقَوله: [البسيط]

مَــن يَــفــعَــلِ الــحَــســنــاتِ اللهُ يَــشــكُــرُهــا[(٢)]

ولا يُقالُ: قد حُذِفت في التَّنزيل في قَولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]؛ لأنا نَقولُ: الأصلُ: فيُقالُ لهم: أكفرتُم؟ فحُذف القولُ استِغناءً عنه بالمَقُول، فتَبِعَته الفاءُ في الحذفِ، ورُبَّ شيءٍ يَصحُّ تبَعاً ولا يَصحُّ استِقلالاً، كالحاجِّ عن غيره يُصلِّي عنه رَكعتَي الطَّواف، ولو صلَّى أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يَصحَّ على الصَّحيح، وقال بعضُهم[(٣)]: إنَّ الفاء في جواب «أمَّا» لا تُحذَف في غير الضَّرورةِ أصلاً، وإنَّ الجوابَ في الآية: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ [الأنعام: ٣٠]، والأصلُ: فيُقالُ لهم: ذُوقوا، فحُذِف القولُ وانقَلبتِ[(٤)] الفاءُ إلى المَقول، وما بَينهما اعتِراض.

---

(١) تمامُه:

ولــكــنَّ سَــيــراً فــي عِــراضِ الــمَــواكِــب

وهو لِلحارث بن خالِد المَخزُومي في هجاء بني أُسيد بن أبي العيص.

(٢) عجزُه:

والــشَّــرُّ بِــالــشــرِّ عــنــد الله مِــثــلانِ

وهو لعبد الرحمن بن حسانَ بن ثابِت، أو لكعبِ بن مالك رضي الله عنهما.

(٣) هو الشيخُ القاضي كمالُ الدين ابن الزَّملكاني المتوفَّى سنة (٦٥١هـ) بدمشق.

(٤) الذي في «المغني»: (وانتقلت).

ويُنافِيه التَّمثيلُ بـ«سَأَلَ يَسْأَلُ»، ولا يخلُو مِن أن يكونَ ماضِيهِ على وزنِ «فَعَلَ» مفتوحَ العين، أو «فَعِلَ» مكسورَها، أو «فَعُلَ» مَضمومَها؛ لِأنَّ الفاء لا يكونُ إلَّا مفتوحاً؛

دده جونكي

وأمَّا التَّفصيلُ فغالبُ حالها، وقد يُترَك تَكرارُها استِغناءً بِذِكر أَحدِ القِسمَين عن الآخَر، أو بِكلام يُذكَر بَعدها في مَوضعِ ذلك القِسم؛ فالأولُ نحوُ قولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾ [النساء: ١٧٥]، أي: وأمَّا الذين كفرُوا بالله فلَهُم كذا وكذا، والثاني نحوُ قَوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]، أي: وأمَّا غيرُهم فيُؤمِنون به ويَكِلُون مَعناه إلى ربِّهم، ويَدلُّ على ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وكأنه قِيل: وأمَّا الراسِخون في العِلْم فيَقُولون)[١].

قِيل: والصَّحيحُ أنه لا يَلزم ذِكرُ المتعدِّد لا لفظاً ولا تقديراً؛ لِصحَّة أن يُقالَ: «أمَّا أنا فَقد فَعَلتُ كذا»، فيَسكُت، ولِوُرُودِها في أوائِل الكُتب.

وقد تَأتي لِتَفصيلِ ما في نَفسِ المتكلِّم من المُجمَل، وأمَّا ما في دَوافِع الأَسئِلة والتَّوهُّمات المُقدَّرة، فتَفصيلٌ لِمُجمَل السامِع لا المتكلِّم والكلامِ، ذكَره علاءُ الدين البِسطامي في «شَرح اللُّباب».

وقد[٢] تأتي لِغيرِ تَفصيلٍ أصلاً، نحوُ: «أمَّا زيدٌ فمُنطَلِق».

وأمَّا التَّوكيد فقَلَّ مَن ذكَره، ولم أرَ[٣] مَن أَحكمَ شرحَه غيرَ الزمخشريِّ؛ فإنه قال: (فائدةُ «أمَّا» في الكلام أن تُعطِيَه فضلَ توكيدٍ، تقولُ: «زيدٌ ذاهبٌ»، فإذا قَصدتَ توكيدَ ذلك وأنه لا مَحالةَ ذاهبٌ وأنه بِصدَد[٤] الذَّهاب، وأنه منه عَزيمةٌ قُلتَ: «أمَّا زيد فذاهبٌ»، ولِذلك قال سِيبويهِ في تَفسيره: مهما يكُنْ مِن شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ، وهذا التَّفسيرُ مُدْلٍ بِفائدتَين: بيانِ كونِه توكيداً، وأنه في مَعنى الشَّرط).

قولُه: (ويُنافيه التَّمثيلُ... إلخ) أُجيب عنه بأنَّ قيدَ السالم في بعضِ النُّسَخ، فكأنه

---

(١) أفاد جميعَ ذلك صاحبُ «المغني».

(٢) هذه المسألةُ ومسألةُ التوكيد بعدها مِن كلام ابن هِشام في «المغني» أيضاً.

(٣) فَاعلُ الرؤية هو ابنُ هشام كما أشرنا إليه فيما مَضى، وعدمُ نِسبة الكلام له أَوهَم أنه المُحشِّي، وهو مما لا يَنبغي ارتكابُه.

(٤) في المخطوطات: (يصدر)، وهو ركيك، فيَبعُد أن يكونَ من كلامِه، بل هو تصحيف قطعاً لأنَّه ناقلٌ لكلام ابن هشام الذي هو ناقلٌ لِكلام «الكشاف».

لِرَفضهم الابتداءَ بالساكنِ، وكونِ الفتحة أخفَّ، واللَّامُ مَفتوح؛ لِمَا سَنَذكُر، والعينُ لا يكون إلَّا مُتحركاً؛ لِئلَّا يَلزمَ التِقاءُ الساكنَين في نحو: «ضرَبْتُ» و«ضَرَبْنَ»، والحركاتُ مُنحَصرةٌ في الفتح والكسر والضَّمِّ.

وأمَّا ما جاء مِن نحوِ: «نِعْم» و«شِهْد»، بفتح الفاءِ وكسرِها مع سُكون العين؛ فَمُزالٌ عنِ الأصل؛ لِضربٍ من الخِفَّة، والأصلُ: «فَعِلَ» بكسر العين، وفيه أربعُ

دده چونكي

مِن الناسِخ، وبأنَّ المراد مجرَّد التَّمثيلُ بِما فيه حرفُ الحَلق مع قطعِ النَّظر عن سَلامتِه وعدمِها، فلا مُنافاةَ. وفيه شيءٌ؛ لِعدم انحصارِ حرفِ الحلقِ فيه.

[مطلب: الابتِداء بالسَّاكن ومَعناه]

قولُه: (لِرفضِهم الابتداءَ بالساكن) لأنَّ الحرفَ المنطوقَ به إمَّا مُعتمِدٌ على حركته كباء «بَكْر»، أو على حركةِ مُجاورِه كميم «عَمْرو»، أو على لِين قبله يَجري مَجرى الحركة كباء «دابَّة» وصادِ «خُوَيْصَّة»، فمتى فَقد هذه الاعتِماداتِ تَعذَّر التَّكلُّمُ، دليلُه التَّجربة، ومَن أنكر ذلك فقد أنكر العِيانَ وكابَر المَحسوسَ، وبعضُهم يُجَوِّزُ الابتداءَ بالساكنِ على ما هو مُختارُ السَّكاكيِّ؛ لأنَّ التَّلفُّظَ بالحركة إنما يَحصُل بعد التَّلفُّظ بالحرفِ، وتَوقيفُ الشيءِ على ما يَحصُل بعدَه مُحال، وجوابُه منعُ أنها بعده، بل هي مَعه، وإلَّا لأمكنَنا الابتداءُ بِالحرفِ مِن غيرِ الحركة، وإنه محالٌ.

والمرادُ بالابتِداء الأخذُ في النُّطْق بعد الصَّمت، لا الأخذُ في النُّطق بِالحرفِ بعدَ ذهابِ الذي قبلَه كما تخَيَّله بعضُهم حتى التَزمَ وُقوعَ الابتِداءِ بالساكن، لكنْ قال الشَّريفُ في «حواشي الكشَّاف»: (والحقُّ جَوازُه، ومَن قال بامتِناعِه لا يُسمَع منه إلَّا حكايتُه[1] عن لِسانه، وإذا استَقرَيْتَ[2] لُغةَ العجمِ وَجدتَ فيها الابتداءَ بالساكن المُدغَم، لا سيَّما في لُغة خُوارزمَ[3]، إلَّا أنه غيرُ واقِع في لُغةِ العرب).

قولُه: (لئلَّا يلزمَ التِقاء الساكنَين) قِيل: هذا لا يَخلُو عن دَورٍ، فالأَولى أن يُقالَ: لاستِلزام سُكونِه اختلاطَ الأبنِيَةِ.

(١) في بعض النُّسخ: حكايةٌ.

(٢) أي: تتبَّعتَ.

(٣) وَقع باللام ـ أي: (الخُوارزم) ـ في أغلبِ النُّسخ، ونقلَها على ذلك صاحبُ «شَرح الأمثِلة»، فإن صحَّ فكأنَّ المحشِّيَ جعلَها اسماً للجنس من الناس كما في الرُّومي والرُّوم، أو تساهَل بإدخالِ اللام على العَلَم لا غيرُ.

لُغاتٍ: كسرُ الفاء مع سكون العين وكسرِها، وفتح الفاء مع سكونِ العين وكسرِها؛ وهذه جارِيةٌ في كل اسمٍ أو فِعلٍ على «فَعِل» مكسورَ العَين وعَينُه حرفُ حَلْقٍ.

[الباب الأوَّل والثاني]

(فَإنْ كانَ ماضِيهِ على وَزْنِ «فَعَلَ» مَفتُوحَ العَينِ، فَمُضارِعُهُ: «يَفْعُلُ»، أَو «يَفْعِلُ»، بِضَمِّ العَينِ أَو كَسْرِها، نَحوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ») مِثالٌ لِضمِّ العينِ، يقالُ: «نَصَرَهُ» ....

دده جونكي

[مُهمَّة: في تسكينِ «فَعِلَ» وتحريكِ «فَعْلٍ»]

قولُه: (وهذه جارية في كلِّ اسم أو فِعْلٍ على فَعِل مكسور العين وعينُه حرفُ حَلق) شرَطَ لِجَريان اللُّغات الأربعِ في كلِّ ما كان على «فَعِل» بِكسر العين كونَ العين حرفَ حَلقٍ؛ إذ عِند انتِفاء هذا الشرط يَجرِي الثَّلاثُ[1] منها فقط؛ إذ لا يَجوزُ إتباعُ الفاء لِلعين لِعَدم قُوَّة العين؛ لِعَدم كونِها حَرفَ حَلق، يُقال: «عَلِمَ، عَلْمَ، عِلْمَ[2]» ولا يُقالُ: «عِلِمَ» بِكسرتَين، كذلك يُقال: «كَتِفٌ، كَتْفٌ، كِتْفٌ» ولا يُقال: «كِتِفٌ» بِكسرتَين.

وكلُّ اسمٍ على «فَعْل» مما عينُه حرفُ حَلقٍ يَجوز تسكينُ عينه وفتحُه، كـ«شَهْر وشَهَر»، و«نَهْر ونَهَر»، و«شَعْر وشَعَر»، و«نَحْر ونَحَر»، إلَّا في مِثل: «نَحْو»؛ فإنه لا يجوزُ فتحُ عينه؛ لأنه يُؤدِّي إلى اعتِلالِ لامِه، فتُرِك على سُكونِه.

[مُهمة: في «إنْ» الشَّرطيَّة واستعمالها في غير الاستِقبال]

قولُه: (فإنْ كان ماضِيه على فَعَلَ مفتُوحَ العين فمُضارِعه يَفعُل) فإن قِيل: قد صرَّح الأدباءُ أنَّ «إنْ» لِكونه لِتَعليق أمرٍ بِغيره في الاستِقبال، لا يكون كلٌّ مِن جُملتَيه إلَّا فِعليَّةً استِقباليَّةً، وههنا ليس كذَلك، **قُلنا:** نَعم، لكنْ قد يُخالَفُ ذلك لفظاً لِنُكتة، كإبراز غيرِ الحاصل في مَعرضِ الحاصلِ لِقُوة الأسباب، أو لِكَون ما هو لِلوُقوع كالواقِع، أو لِلتَّفاؤل، أو لإظهار الرَّغبةِ

(١) الصحيحُ أنه إنما يَجري فيه اثنانِ فقط حينئذٍ، وهما «فَعِلَ» على الأصل و«فَعْلَ» على التَّخفيف، نحو: «عَلِمَ، وعَلْمَ»، قال الرضيُّ: ولم يُسمَع في غير الحلقيِّ من الفِعل نحو: «عِلْمَ» في «عَلِمَ» في المبنيِّ للفاعل. اهـ فهذا الموضعُ يخالفُ فيه الفعلُ الاسمَ؛ لِجواز الثلاثةِ في الثاني دُون الأول.

(٢) تقدَّم ما فيه، فتذكَّر!

دده چونكي

في وُقوعِه، نحو: «إنْ ظفرتُ بِحُسنِ العاقِبة»(١) على الخِطاب والتَّكلم، فإنَّ الطالبَ إذا عَظُمتْ رَغبتُه في حُصول أمر يَكثُرُ تَصوُّرُه إيَّاه(٢)، فرُبَّما يُخيَّل إليه حاصلاً، فيُعبِّر عنه بِلَفظ الماضي.

وإنما قُلنا: (لفظاً) لأنَّ الجُملتَين إن جُعِلَت كِلتاهما أو إحداهما اسميَّة أو فِعليَّة ماضَوية فالمعنى على الاستِقبالِ، حتى إنَّ قَولَنا: «إنْ أكرمتَني الآنَ فقد أكرمتُك أمسِ» مَعناه: إنْ تَعتَدَّ بإكرامك إيَّايَ الآن فاعتَدَّ بإكرامي إيَّاك أمسِ، وقولُه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] معناه: فلا تحزَنْ واصبِر، فقد كُذِّبتْ رُسل مِن قَبلِك، وقولُه تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠] مَعناه: يَنصُره مَن نصَره قبل ذلك، وقِسْ على هذا، فقَدِّر ما يُناسِب المقامَ؛ ولكن قد يُستعمَلُ «إنْ» في غير الاستقبال قياساً إذا كان الشرطُ لَفظَ «كان»؛ إذ قد نصَّ المبرِّد والزَّجاج على أنَّ «إنْ» لا تَقلِبُ «كان» إلى معنَى الاستِقبالِ، وذَكر كثيرٌ مِن النُّحاة أنه إذا أُريد بَقاءُ معنَى الماضي مع «إنْ» جُعِل الشرطُ لفظَ «كان» كقَوله تَعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦] لِقُوَّة دَلالة «كان» على المُضِيّ لِتمحُّضه له؛ لأنَّ الحَدَثَ المُطلَق الذي هو مَدلولُه يُستفاد من الخَبر، فلا يُستفادُ منه إلَّا الزمانُ الماضي.

[مُهمة: في مجيء «إنْ» لِمجرَّد الوَصل وحالِ الواو معها]

وكذا إذا جِيء بـ«إنْ» في مَقام التَّأكيد مع واوِ الحال لِمجرَّد الوصل والرَّبط، ولا يُذكرُ له حينئذٍ جزاءٌ، نحوُ: «زيدٌ وإن كثُر مالُه بَخيل»، و«عمرٌو وإن أُعطي جاهاً لَئيمٌ»، وفي غير ذلك قَليلاً، كقَولِ أبي العَلاء: [الطويل]

فيَا وطَني إن فاتَني بِك سابقٌ مِن الدَّهرِ فلْيَنعَمْ لِساكنِكَ البالُ(٣)

لِظُهور أنَّ المعنى على المُضيِّ دُونَ الاستِقبال.

---

(١) هذا يصلُح مثالاً للتفاؤل وإظهارِ الرغبة. أفاده الشارح في «المطول».

(٢) الضمير في «تَصوُّرُه» عائدٌ على الطالب، أي: يَكثُر تصوُّرُ الطالبِ ذلك الأمرَ. وجوَّز الدسوقي في «حاشية المختصر» ضمَّ الياء في «يُكثِر» ولا يَخفى ما فيه.

(٣) معنَى البيت: إنه إن كان زمنٌ سابق مِن الدهر فوَّت عليَّ الإقامةَ والسُّكنى في وَطني ولم يَتيسَّر لي الإقامةُ فيه، وتَولَّاه غيري، فلا لومَ عليَّ؛ لأني تركتُه من غير عيبٍ فيه، وحينئذ فَلْتَطب نفسُ ذلك الساكن ولْيَنعم بالاً. والغرضُ من ذلك إظهارُ التحسُّر والتحزُّن على مُفارقة الوطن، والشاهد في قولِه: «إن فاتني»، فإنها مُستعمَلة في الماضي لفظاً ومَعنى بِقِلَّة. الدسوقي.

أي: أعانَهُ، و«نَصَرَ الغَيثُ الأَرْضَ» أي: أغاثَها؛ قال أبو عُبَيدةَ في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج: ١٥]: أي: أنْ لن يَرزُقَه الله، (و«ضَرَبَ يَضْرِبُ») مثالٌ لِكسرِ العين، يُقالُ: «ضَرَبَهُ بالسَّوْطِ وغيرِه»، و«ضَرَبَ في الأَرْضِ» أي: سارَ فيها، و«ضَرَبَ مَثَلاً كذا» أي: بَيَّنَ.

دده جونكي

ثم كونُ هذه الواو لِلحال مَذهبُ الزمخشريِّ وعليه الجُمهورُ، وقال الجَنْزِيُّ[1]: إنها لِلعَطف على مَحذوفٍ، وهو ضدُّ الشَّرط المذكورِ[2]، وقال بعضُ المُحقِّقين من النُّحاة: إنها اعتِراضيَّة، وهي ما يَتوسَّط بين أجزاءِ الكلام مُتعلّقاً به معنًى، وقد تَجيءُ بعد تَمام الكلام[3].

قولُه: (أي: أعانَه) اعلَم أنَّ هذا اللَّفظ في هذه المَعاني إمَّا بِالاشتراك اللَّفظيِّ، وإمَّا بأن يكونَ في الإعانةِ حقيقةً وفي الإصابةِ والرِّزق مَجازاً؛ فإنَّ نُصرةَ الغَيث في الأرض يَلزَمُها إصابتُه إيَّاها وتحريكُ قُواها النامِيَة وإحداثُ نَضارتها، ونُصرةَ الله العبدَ يَلزمُها إيصالُ الرِّزق إيَّاه[4] وحِفظُه له، فإرادةُ الملزومِ في الصُّورتَين غيرُ مَعقولٍ كما لا يَخفَى، فأُرِيد اللازمُ فيهما.

قولُه: (ونَصر الغيثُ الأرضَ) الغيثُ: المطرُ، وغاثَ الغيثُ الأرضَ: أصابَها، ورُبما سُمِّيَ النباتُ والسَّحاب غَيثاً.

[فائدة: في ضَربِ المَثَل، وفيه الفرقُ بين المِثل والنَّظير والشبه والمُساوي والشَّكل]

قولُه: (وضرب مثلاً كذا أي: بيَّن) قال البَيضاوي: (وضَرْبُ المَثَل: اعتِمالُه، مِن ضَربِ الخاتم[5]، وأصلُه: وَقعُ شيء على آخَرَ)، وقال الراغبُ: (الضَّربُ: إيقاعُ شيءٍ على آخَر، ولِتَصوُّرِ اختِلاف الضرب خُولِف بين تَفاسِيره، كضربِ الشيء باليَد والعصَا والسيفِ ونحوِها، وضَربِ الدِّرهم اعتباراً بِضَربِه بِالمطرقة، والضربِ في الأرضِ: الذهابُ فيها، وهو ضربُها بِالأرجُل، وضربِ الخَيمة بِضَرب أوتادِها بِالمطرقة، وتشبيهاً بِضَرب الخَيمة قال الله تعالى:

---

(١) هو أبو حفصٍ، عمرُ بن عثمان بن شُعيب الجَنزي ـ نسبةً إلى جَنزةَ أعظمِ مُدُن أرَّانَ مِن أَصقاع إرمِينيَة ـ، إمامٌ في النحو والأدب، من عُلماءِ القرن السادس الهجري، وكان حَسَن السِّيرة، صنَّف تَفسيراً لو تَمَّ لم يُوجَد مثلُه. توفي سنةَ (٥٥٠هـ). وقد تحرَّف اسمُه في بعض النُّسخ إلى الخبزي، وفي بعضِ الكُتب إلى الخيري، وفي أُخرى إلى المنيري.

(٢) فالتقدير حينئذٍ مثلاً: «زيدٌ إن لم يكثُر مالُه وإن كثُر مالُه بَخيل».

(٣) نحو قوله ﷺ: «أنا ولد سيد آدمَ ولا فخرَ».

(٤) الأولى: إليه.

(٥) كذا في النُّسخ الخطية و«تفسيرِ القاضي»، وفي المطبوع: (من ضرب الخيام).

[الباب الثالث]

(ويَجِيءُ) مُضارِعُ «فعَل» مفتوحَ العينِ (على) وَزنِ («يَفْعَلُ» مَفْتُوحَ العَينِ، ....

دده جونكي

﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ[١]﴾ [آل عمران: ١١٢] أي: التَحقَتهم الذِّلَّة التِحاقَ[٢] الخَيمة)، وقال المطرزِي في «المغرِب»: (قال الفُقَهاء: فلانٌ يَضرِب فيه بالثُّلث أي: يَأخذ مِنه شيئاً بِحُكمِ ما لَه من الثُّلث)، فلا وجهَ لِما قِيل: الأشبَهُ أن يكون في الدَّقِّ والتَّبيين حقيقةً، وفي السَّير مجازاً، والحَقيقةُ مُحتملٌ احتِمالاً مرجوحاً.

و«المثلُ» في الأصلِ بِمعنَى النَّظير، يُقالُ: «مَثَلٌ، ومِثْلٌ، ومَثِيل»، كـ«شَبَهٍ، وشِبْهٍ، وشَبِيه»، وقال الراغبُ: النَّظيرُ أخصُّ مِن المِثل، وأصلُه المُناظرة[٣]، كأنه يَنظرُ كلُّ واحد منهما إلى صاحِبه فيُبارِيه[٤]، وقال الطِّيبي: (المَثَل أعمُّ الألفاظِ الموضوعةِ لِلمُشابهة؛ لأنَّ النِّدَّ يُقال لِما يُشارِكه في الجَوهر فقط، والشَّبه فيما يُشاركُه في الكَيفيَّة فقط، والمُساوِي فِيما يُشاركُه في الكَميَّة فقط، والشَّكل فِيما يُشاركُه في العَدَدِ[٥] والمساحةِ فَقط، والمثل عامٌّ في جَميعِ ذلك)، ثم نُقِلَ في العُرف إلى القَولِ السائرِ المُمَثَّل مَضربُه بِمَورده، ولم يُسيِّرُوا ولم يَجعلُوا ذلك القولَ مثلاً إلَّا إذا خُصَّ بِنوعٍ مِن الغَرابة، ولِذا لم يُغَيِّرُوه عمَّا وَرَد عليه، قال الميداني: (يَجتَمع في المَثل أربعةٌ لا تَجتمِعُ في غيره من الكلام: إيجازُ اللَّفظ، وإصابةُ المعنى، وحُسن التَّشبيه، وجَودةُ الكِناية، فهو نهايةٌ في البَلاغة)[٦]، ثم استُعير لِلصِّفة والحال إذا كانَت عَجيبةَ الشَّأن وفيها غَرابةٌ.

وضَربُ المثلِ[٧] إنما يُصارُ إليه لِكَشف المعنى الممثَّل له، ورَفعِ الحِجاب عنه وإبرازِه في صُورة المشاهَد المحسُوس؛ لِيُساعِدَ فيه الوهمُ العقلَ ويُصالِحَه عليه؛ لأنَّ المعنى الصِّرفَ إنما يُدركه العقلُ مع مُنازعةٍ من الوَهم؛ لأنَّ مِن طَبعِه مَيلَ الحِسِّ[٨] والامتِناعَ عن إدراكِ المعاني

(١) في المطبُوع زِيادة: ﴿وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾، وهي مِن سورة البقرة لكنْ أوَّلُها ﴿وَضُرِبَتْ﴾ بالواو، وليست هي المقصُودة.
(٢) كذا في جميع النُّسخ المخطُوطة والمطبوعة: والصوابُ (التحَفَتهم التحافَ) بالفاء كما في كلامِ الراغب، لكنَّ المعهود مِن كلام العرب: (التَحَف فلانٌ بالشيء)، لا (التَحفَه الشيء).
(٣) كذا في جميع النُّسخ، والذي في كلام الراغب: (المُناظِر)، وهو الوجهُ.
(٤) كذا جاء في النُّسخ الخطيَّة وفي كلامِ الراغب. وعبارةُ المطبوع: (ويناديه)، والظاهر أنها تحريف.
(٥) كذا في جميع النُّسخ، والصحيح الذي في كلامِ الراغب والطِّيبي وغيرِهما: القَدْر. فتنبَّه!
(٦) نقَله عن إبراهيمَ النظام.
(٧) أخذه من كلام البَيضاوي. وانظر شيئاً من تَفسيره في «حاشية الشِّهاب» إن شئتَ.
(٨) أراد: الميلَ إلى الحِس.

إذا كانَ عَينُ فِعْلِهِ أَو لامُهُ) أي: لامُ فعلِه (حَرْفاً مِن حُرُوفِ الحَلْقِ)، واشتُرِط هذا لِيُقاوِمَ حَرفَ الحَلْقِ فتحةُ العين؛ فإن حُروفَ الحَلْقِ أثقَلُ الحُروف.

ولا يُشْكِلُ ما ذكَرناه بمثلِ: «دَخَلَ يَدْخُلُ»، و«نَحَتَ يَنْحِتُ»، و«جاءَ يَجِيءُ»، وما أشبَه ذلك ممَّا عينُه أو لامُه حرفُ حَلْقٍ، ولم يَجِئ على «يَفْعَلُ» بالفتح؛ لأنا نَقُولُ: إنَّه يجيء على «يَفْعَلُ» إذا وُجِد هذا الشَّرط، ....

دده جونكي

الكُليَّة، فإذا تمثَّل المعنَى العقليُّ بِصُورةٍ مَحسوسةٍ أَذعَنَ له وانقادَ وقَبِل المرادَ، ولِهذا كثُر التَّمثيلُ في كلامِ البُلغاء والحُكماء والأنبياء، وفَشَا في الكُتُب الإلهيَّة.

قولُه: (إذا كان عينُ فِعله أو لامُه) فإن قُلتَ: لِم لَم يَعتبرُوا وُجودَ حرفِ الحَلق في الفاء؟ قلتُ: لأنَّ الفاء يكونُ ساكناً نحو: «أَمر يَأْمُر»، فلا يَلزمُ الثِّقَلُ؛ أو لأنَّ الساكن كأنَّه المَيت، فلم يُعدَلْ له عن الأَصل.

قولُه: (ونحَب يَنحِب) بالفتحِ في الماضي والكسرِ في الغابِرِ والحاءِ المهملة: إذا رَفَع صوتَه بالبكاء، ونحَب البعيرُ أيضاً يَنحِب نُحاباً: إذا أخَذه السُّعالُ. ويَحتَمِل أن يكونَ «نَحتَ» بالتاء: إذا بَرَى، وهو أيضاً مِن باب «ضرَب وقطَع» أيضاً[1] على ما نَقَله الأزهريُّ.

[مطلب: في استِعمال «جاء» متعدِّياً ولازِماً]

قولُه: (وجاءَ يَجيء) ويَجُوء أيضاً، مَجيئاً وجَيْئَةً كصَيْحة، وجِيئةً كشِيعة، وهي اسمٌ أيضاً على ما في «القامُوس»، وعلى ما في «المختَصر» هي اسمٌ لا غيرُ، وفي «المِصباح»: (واستُعمِل «جاءَ» لازماً ومُعتدياً بنفسه وبِالباء، تقولُ: «جِئتُ شَيئاً حسَناً»: إذا فَعلتَه، و«جئتُ زيداً»: إذا أتيتَ إليه، و«جِئتُ بِه»: إذا أحضرتَه، وقد يُقالُ: «جِئتُ إليه» على معنى ذهبتُ إليه، و«جاء الغيثُ»: إذا نزَل، و«جاء أمرُ السُّلطان»: إذا بَلَغ).

وقد يَجيء «جاءَ» بمعنى تَقريرِ[2] الشيء على صِفةٍ، نحوُ قَولِه: «ما جاءَت حاجَتَكَ؟»[3]

---

(١) زيادةٌ من النسخ المخطوطة، ولا تكرارَ عليه؛ لأن «أيضاً» الأُولى راجعةٌ لمجيئه مكسوراً كسابقِه، وهذه راجعةٌ لمجيئه من بابٍ آخَر زيادةً على المكسورِ وهو المفتوح.

(٢) براءَين، وفي بعض النُّسخ: (تقدير) بدال ثم راء، والأول هو الصواب.

(٣) في «المفصَّل» وغيرِه أنَّ «جاء» في المثال المذكور بمعنى صارَ، كأنه قال: أيُّ حاجةٍ صارت حاجتَك؟ وقد ذكَر الزمخشريُّ قبل ذلك أنَّ مِمَّا يَجوز أن يُلحَقَ بالأفعال الناقِصة «عادَ وآضَ وغَدَا وراحَ»، قال ابنُ الحاجب =

فمتى انتَفى الشَّرطُ لا يكون على «يَفْعَلُ» بالفتح، لا إنه إذا وُجِد هذا [الشرط] يَجبُ أن يكونَ على «يفعَل» بالفتح؛ إذ لا يَلزمُ مِن وجود الشَّرطِ وُجودُ المَشْرُوطِ.

(وهِيَ) أي: حروفُ الحَلْقِ (سِتَّةٌ: الهَمْزةُ والهاءُ، والعَينُ والحاءُ) المهمَلتانِ، (والغَينُ والخاءُ) المعجَمتان، (نَحوُ: «سَأَلَ يَسْأَلُ»، و«مَنَعَ يَمْنَعُ») قَدَّمَ الهمزةَ ....

دده جونكي

قِيل: هذه الكلمةُ أولُ ما اشتَهَرت مِن قَول الخَوارج لابن عباسٍ رضي الله تعالى عنهما، حين أتاهُم مِن قِبَل عليٍّ ﷺ يَستدعِي منهم الرجوعَ إلى الحَق، وأُجيز تَعدِيَةُ هذا إلى غيرِ هذا المَثَل[1]، فقِيلَ: ومنه قولُهم: «جاء البُرُّ قَفِيزَين»، ومُنِع وجُعِل[2] «قَفيزَين» حالاً، ورُدَّ بأنْ ليس المقصودُ الإخبارَ عن البُرِّ بالمجيء نفسِه حالَ كونه مُتَّصفاً بهذه الصِّفة، بل حُصُولُه على هذه الصِّفة.

[مُهمة: في كلمة «متَى» واستِعمالها]

قولُه: (ومتى انتَفى الشَّرط) كلمةُ «متَى» مِن الظُّروف الزَّمانية المُتضمِّنة لِلشَّرط الجازمةِ لِلفعل، وقد يكون خبراً والفِعلُ الواقع بعده مُبتدأ على تَنزيلِه منزلةَ المَصدر، كقَول صاحبِ «الهداية»: (متى يَصير مُستعمَلاً) أي: صَيرورته مُستعملاً في أيِّ زمان، وقد يَجيء بمعنَى «مِن» كقَولهم: «أَخرجَها متى كُمِّه»، أي: مِن كُمِّه، وبمعنَى «في» كقَولهم: «وَضعتُه متى كُمِّي» أي: في كُمِّي، وبمعنَى وسَط[3].

[مطلب: حُروف الحَلق]

قولُه: (أي: حُروف الحَلق سِتة) وقِيل: هي سَبعةٌ، وهو مَذهبُ سِيبويه وأبي الحَسَن[4]، سِتةٌ منها ما ذُكِر، وواحِدٌ آخَر مِنها الألفُ، لَكنْ لم يُعتَدَّ بها لِعَدم أصالتِها في غيرِ الحرف والاسمِ

= في «الإيضاح»: لأنَّ أحدَ وجهَي استِعمالها لِتَقرير الشيءِ على صفةٍ، فوَجب عند ذلك أن تكونَ منها لِمشاركتِها لها في المعنى الذي كانت ناقصةً به. اهـ وقال في «الكافِيَة»: الأفعال النَّاقصةُ: ما وُضِع لِتَقرير الفاعِل على صِفةٍ. اهـ ولمَّا كان «صار» منها وكان «جاء» بِمَعنى «صار» فيما ذُكر، حَكَم لها بِمَعناها ذاك، فافهم!

(١) أي: على جعلِ «جاء» بمعنى صار أيضاً، فالمنصوبُ حينئذٍ خبرُه.

(٢) أي: ومنَعه الأكثرُون وجعلوا... إلخ.

(٣) كالذي حكاه أبو معاذ الهراء من قولهم: (جعلتُه في متى كُمِّي).

(٤) الأخفَش.

لأن مخرجَها أَقْصَى الحَلْقِ، ثم الهاءَ؛ لِأن مخرجَها أعلى مِن مَخرَج الهمزة، ....

دده جونكي

الغَير المُتمكِّن، على أنَّ الألفَ والهمزة حرفٌ واحِدٌ عِند المحقِّقِين، والحقُّ ما ذكَره الشيخُ أبو علي بنُ سِينا في رِسالته في مخارج الحُروف وصِفاتِها، وهو أنَّ المخرجَ الأولَ هو الجَوفُ، وهو أسفَلَ مِن الحَلق، ويَخرُجُ مِنه ثلاثةُ أحرُفٍ: الألفُ والواوُ الساكنة المضمومُ ما قبلها والياءُ الساكنة المكسورُ ما قبلها، وتُسمَّى هذه الحُروف حُروفَ المدِّ واللِّينِ والهوائيَّةَ والجَوفيَّة، وقال مَكِّي[1]: وزاد غيرُ الخَليل معها الهمزة؛ لأنَّ مخرجَها من الصَّدر، وهو يَتوصَّل[2] بِالجَوف، قُلتُ[3]: الصوابُ اختِصاصُ هذه الحُروف الثلاثةِ بِالجوف دُون الهمزة؛ لأنها أَصواتٌ لا يَعتَمِدْنَ على مكانٍ حتى يتَّصِلْن بالهواء، بِخِلاف الهَمزة.

[مُهمة: في معرفةِ الصَّوت والحَرف ومَخرجه]

قولُه: (**لأنَّ مخرجها أقصى الحَلق**) وإنما سُمِّيَت هذه الحُروف حَلقيةً؛ لأنَّ مخرجَها الحَلقُ، ومَخرجُ الحَرف[4] هو المكانُ الذي يَنشَأ منه ذلك الحرفُ، والحرفُ صَوتٌ مُعتمِدٌ على مَقطَعٍ مُحقَّقٍ أو مُقدَّر، ويَختصُّ بالإنسان وَضعاً، وعرَّفه ابنُ سِينا بأنَّه هيئةٌ[5] عارِضة لِلصَّوت بها يَمتازُ صَوتٌ عن صوتٍ آخَرَ يُماثِله في الحِدَّة والثِّقَل تَميُّزاً في المَسمُوع، قِيل: ولو كان مثلُ غُنَّة الصَّوت مما يُسمَع ـ كما أشارَ إليه الشارحُ في «شَرح المقاصِد» ـ انتَقَض بِه تَعريفُ الحَرف، وقِيل: الحرفُ لا العارِضُ ولا المَعرُوضُ، بل مَجموعُهما، وهذا أَنسَبُ بِمباحِث العُلُوم العربيَّة.

والصوتُ قِيل: ماهِيَّتُه وإنِّيَّتُه[6] غَنِيَّتان عن البَيان، وبَعضُهم عرَّفُوه، منهم مَن قال: إنه جِسمٌ خاصٌّ مِن الأجسامِ، ومِنهم مَن قال: إنه اصطِكاكُ أجسامٍ صُلْبة، ومِنهم مَن قال: القَرْع والقَلْع،

(١) مَكِّي بن أبي طالِب حَمُّوش الأندَلُسي القَيْسِي، أبو محمد، مُقرئ عالِمٌ بِالتفسير والعربيَّة، مِن أهل القَيروان، وُلِد فيها، وطافَ في بعض بِلاد المشرق، وعادَ إلى بَلَده، وأقرأ بها، وتُوفي بِقُرطبة سنةَ (٤٣٧هـ). له كُتُب كثيرة، منها «مُشكِل إعراب القرآن»، و«الكشف عن وُجوه القِراءات وعِلَلها»، و«التَّبصِرة في القراءات السَّبع».

(٢) عبارةُ ابن الجزري: مُتصل.

(٣) (قُلت) هذه وما بعدَها من كلامِ ابنِ الجزري في كتابِه «النَّشر»، وليست من كلام مَكي أو من كلام المحشِّي خلافاً لِلمتبادِر.

(٤) في المطبوع: (ومخرج الحلق)، وهو وَهم.

(٥) عبارةُ ابن سينا: (كيفيَّة)، وفُسِّرت الكيفية بالهيئة والصِّفة، فالمآل واحد.

(٦) ذكر بعضُهم في الفَرق بينَهما أن الماهيَّة إشارة إلى الذاتِ والصِّفة، والإنيَّة إشارة إلى الذات والوُجود.

والبَواقِي على هذا التَّرتيبِ.

ومنهم مَن قال: تَموُّجُ الهواء، والكلُّ مَنظورٌ فيه؛ إذ لا شيءَ منها بمسمُوع، وكلُّ صَوتٍ مَسموعٌ، وذكَر الجَعبَريُّ[1] [أنَّ] الصوتَ هَواء مُتمَوِّج من تَصادُمِ جِسمَين، وفيه نَظرٌ، وقال الحُكماءُ: هو كيفيَّةٌ تَحدُث في الهواءِ بِسبَبِ تَموُّج ذلك الهواء الذي هو صَدْمٌ بعد صَدمٍ وسُكونٌ بعد سكون، بِسَببِ القَرْع الذي هو الإمساكُ بِعُنفٍ، أو القَلْعِ الذي هو الانفِصالُ بِعُنفٍ، بِشَرطِ مُقاوَمةِ المَقرُوعِ لِلقارع والمَقلُوعِ لِلقالِع، وقَولُ القَسطَلاني[2] في «لَطائف الإشارات»: (إنَّ الصوتَ هو الحاصلُ من دَفعِ الرِّئة الهواءَ المحتبسَ بالقُوةِ الدافِعة، فيَتَموَّج فيَصدمُ الهواءَ الساكن، فيَحدُث الصوتُ مِن قَرعِ الهواء المُندفِع عن الرئة) تَعريفٌ لِلصَّوت الخارجِ مِن الفَم على رأيِ الحُكماء، وقال رَحمه الله: والذي عليه أهلُ الحقِّ أن الصوتَ كَيفية تَحدُث بِمَحضِ خَلقِ الله تعالى، مِن غير تأثيرٍ لِتَموُّجِ الهواء والقَرعِ والقَلع، كسائرِ الحَوادِث.

ومَعرفةُ المَخرَج بأن تُسكِّنه[3] وتُدخلَ عليه همزةَ الوَصل، وتَنظُر أينَ يَنتهي الصوتُ، فحيثُ انتهى الصوتُ فثَمَّةَ مَخرجُه، ألا تَرى أنكَ تقولُ: «ابْ» وتَسكُت، فتَجدُ الشَّفتَين قد أَطبقَتْ إحداهُما على الأُخْرى؟

[مُهمة: في جمعِ «فاعِل» لذكرٍ غير عاقِل على «فَواعِلَ»]

قولُه: (والبَواقي على هذا التَّرتيب) إمَّا جمعُ «باقِية»؛ بِناءً على ما قِيل مِن أنَّ حُروفَ الهِجاء والحُروفَ المَعنَويَّة نحو: «في» و«على» وأَشباهِهِما كلُّها مُؤنَّثاتٌ سماعيَّة، وإمَّا جمعُ «باقٍ»؛ بِناءً على كونِ تأنيثِ الحُروف بِاعتبارِ التَّأويل بِاللَّفظة أو الكلمةِ ـ على ما قِيل ـ وعَدمِ التَّأويل[4]،

---

(١) هو إبراهيمُ بن عمر الجَعبريّ، أبو إسحاق، عالمٌ بِالقراءات، مِن فُقهاء الشافعية، له نَظم ونَثر، كُنيتُه في بغداد «تقيّ الدين»، وفي غيرِها «بُرهان الدين»، له نحوُ مئةِ كتاب أكثرُها مختَصَر، منها «كنزُ المعاني شَرح حِرز الأماني». تُوفي سنةَ (٧٣٢هـ).

(٢) هو أحمدُ بن محمد القَسطَلاني القُتيبي المصري، أبو العباس، شِهاب الدين، مِن عُلماء الحديث، مَولده ووَفاتُه في القاهرة، من كُتبه «إرشادُ الساري لِشَرح صحيح البخاري»، و«المواهب اللَّدنيَّة في المِنَح المحمديَّة» في السِّيرة النبويَّة، و«لَطائف الإشارات في عِلم القِراءات» توفي سنةَ (٩٢٣هـ).

(٣) أي: الحرفَ، ولو صرَّح به لكان أحسنَ.

(٤) أي: وبناءً على عدم التأويل ههنا، بمعنًى: أنَّ البواقيَ جمعُ باقٍ الذي هو وصفٌ للحرفِ باقياً على تذكيرِه من غيرِ تأويلٍ له بالمؤنَّث وإن جاز ذلك فيه عادةً. فلا تناقُضَ في كلامِه.

ثُمَّ اسْتَشْعَرَ اعتراضاً بأنَّ: «أَبَى يَأْبَى» جاء على «فَعَلَ يَفْعَلُ» بِالفتح مع انتِفاء

دده جونكي

والمحقِّقون من الأُدَباء قالُوا: إنَّ «فاعلاً» صفةً إذا كان في غير ذَوِي العُقول يُجمَع على «فَواعلَ» قِياساً مُطَّرداً، وسِرُّه أن الجمعَ فِيما لا يَعقِل من المذكَّر يَجرِي مَجرَى المؤنَّث فِيمَن يَعقِلُ، وقال ابنُ مالك في «شَرح الكافية الشافية» له: (و«فَواعلُ» في «فاعِل» صِفةً لِذَكَر ما لا يَعقِل، كـ«نَجم طالِع وطَوالِع، وجَبَل شامِخ وشَوامِخ» مُطَّرِدة، نصَّ عليه سِيبويه، وغَلط كثيرٌ من المتأخِّرين فحَكَم على هذا بِالشُّذُوذ)، فلا وجهَ لِما[١] قالَ الشارح في «التَّلويح» مِن أنَّ («العَوارِض» جمع «عارِض» على أنه جُعِل اسماً)[٢].

وأمَّا «فَوارِسُ» فلأنه شيءٌ لا يكونُ في المؤنَّث، فلم يُخَفْ فيه اللَّبسُ، وأمَّا «هَوالِك» فإنَّما جاء في المَثَل، يُقالُ: «هالكٌ في الهَوالِك»، فجَرى على الأصلِ؛ لأنَّه قد يَجيءُ في الأمثالِ ما لا يَجيءُ في غيرها، وأمَّا «نَواكِس» فقد جاءَ في ضَرُورة الشِّعر، ومِن هَهنا تَبيَّن فَسادُ ما قِيل: وشَذَّ «فَوارس وهَوالِك ونَواكِس» في جمعِ: «فارِس وهالِك وناكِس» على تَأويلِ فِرْقة، ذكَره ابنُ كمال پاشا في «شَرح الهِداية».

ثم في التَّرتيب خِلافٌ لِشُرَيح[٣]؛ حيث قَدَّم الحاءَ المهمَلة على العَين المهمَلة، ولِمَكِّي[٤] حيث قدَّم الخاءَ المعجَمة على الغَين المعجَمة.

[فائدة: في معنَى الاستِشعار وإطلاق السُّؤال على الاعتِراض]

قولُه: (**ثم استَشعر اعتراضاً** . . .) إلى قَوله: (فأجابَ) أي: أَضمَرَ الاعتراضَ، وأَومَأ إليه بِصَريحِ الجَواب، مِن قَولهم: «استَشعَر فُلانٌ خَوفَه» أي: أَضمَرَه[٥]، والجوابُ يُستعمَلُ

(١) في بعض النُّسخ: (فلا حاجةَ إلى ما).

(٢) لعلَّه أراد أنه التَحق بالأسماء بعد أن كان وصفاً، فلا يَحتاج إلى موصوفٍ يَجري هو عليه، كالعَبْد والكاهِل ونحوهما، لا أنه مُحتاج لتلك الاسميَّة لِتَصحيح الجَمعيَّة المذكُورة.

(٣) هو شُرَيح بن محمد بن شُرَيح، أبو الحَسن الرعيني الإشبِيلي، إمامٌ مُقرئ أستاذٌ أديب مُحدِّث، ولي خطابةَ إشبيلية وقضاءَها، وألَّف، وكان فصيحاً بليغاً خَيِّراً، قَرأ القِراءات على أَبيه الأستاذِ المُحقِّق ابنِ شُريحٍ مؤلِّفِ «الكافي» و«التَّذكير»، ورَوى عنه كثيراً، وعُمِّر وازدَحم الناس عليه. من كُتبه: «نهاية الإتقان في تجويد القرآن». تُوفي سنةَ (٥٣٨هـ).

(٤) تقدَّمت ترجمته قريباً.

(٥) أي: أخفاه، وفيه نظر؛ لأن استعمال المصنفين للاستشعار في مثل هذا الموضع إنما هو بمعنى الشعور بالشيء لا الإضمار، وعليه جرى جماعةٌ في تفسيره كالشريشي في «شرح المقامات».

الشَّرط، فأجابَ بِقَولِهِ: (و«أَبَى يَأْبَى» شاذٌّ) مُخالِفٌ لِلقياس فلا يُعتَدُّ به، فلا يَرِدُ نَقضاً.

فإن قِيل: كيف يَكونُ شاذًّا وهو وارِدٌ في أَفْصحِ الكلام، قال الله تَعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؟ قُلتُ: كونه شاذًّا لا يُنافي وقوعَه في كلامٍ فَصيحٍ؛ فإنهم قالُوا: الشَّاذُّ على ثلاثة أقسامٍ:

دده جونكي

في السُّؤالِ، فإطلاقُ السُّؤال على الاعتِراضِ صَريحاً أو كِنايةً بِاعتِبار أنَّ فيه معنَى الاستِفسار.

[مطلب: في الفَرق بين الشاذ والنادِر والضَّعيف]

قولُه: (أبى يَأبى شاذٌّ مخالف لِلقياس) أي: سواءٌ كان وجودُه قليلاً أو كثيراً؛ لأنهم قالُوا: المُرادُ بالشاذِّ في كلامهم ما يكونُ بِخلاف القياس؛ مِن غير نظَرٍ إلى قِلَّةِ وجوده وكثرتِه، وقد يُفرَّق بين الشاذِّ والنادرِ والضعيف أنَّ الشاذَّ هو الذي يكون وُقوعُه كثيراً لكنْ يُخالف القياس، والنادرَ هو الذي يكون وقوعُه قليلاً لكنْ على القِياس، والضعيفَ هو الذي لم يَتصل حكمُه إلى الثُّبوت، فتأمَّل!

فإن قِيل: كيف كانَ «أبى يَأبى» شاذًّا مُخالِفاً لِلقِياس وقد قالَ في «المطوَّل»: (إنَّ «أبى يأبَى، وعَوِر، واستَحْوَذ، وقَطِطَ شعرُه، وآلٌ، وماءٌ» وما أَشبَه ذلك ليسَتْ مِن المُخالَفة في شيء؛ لأنها كذلك ثبتَتْ عن الواضِع، فهي في حُكمِ المُستَثناة، فكأنه قال: القِياسُ كذَا إلَّا في هذه الصُّوَر)؟ أُجيبَ بأنَّ كونَ هذه الأمثِلةِ من الشَّواذِّ المُخالفةِ لِلقِياس بِالنَّظرِ إلى القِياسِ السابِق في الاعتِبار، فلا يُنافي جَعلَها مُندَرِجةً تحت القانُون المتأخِّرِ، فتَدبَّر!

واعلَمْ كما أنَّ عِند الفُقهاء قِياساً واستِحساناً، كذَلك عِند البُلَغاء قياسٌ واستِحسانٌ، فجَميعُ ما جاء على خِلافِ الأَصل على مُوجَب الاستِحسانِ.

[مُهِمَّة: اسمُ التفضيل لا يُضاف إلى مَعرفة مُفردة، ومثلُه «كلٌّ» و«أيٌّ» إلَّا على تأويل]

قولُه: (وهو واردٌ في أفصَحِ الكَلام) فإن قِيل: قد صَرَّح في البابِ الثامِن في القاعِدةِ الثامِنةِ من «مُغني اللَّبيب» أنَّ اسم التَّفضِيل لا يُضافُ إلى مَعرِفة مُفرَدة كما لا يُضافُ إليها «كُلٌّ» و«أيٌّ»، لا يُقالُ[١]: اللامُ لِلاستِغراقِ فيُفِيدُ العُمومَ؛ لأنَّا نَقولُ: لم يُسمَعْ: «زيدٌ أفضلُ الرَّجُل» وإنْ أُرِيد ذلك، على أنَّه قد تَقرَّر أنَّ ما يُضافُ إليه أَفعَلُ التَّفضيل يَجبُ كَونُ لامِه لِلجِنس فَقط، فقولُ

(١) أي: في الردِّ على صاحبِ «المغني» ومحاولةِ تَجويزِ ما منَعَ.

. . . .

دده جونكي

شارحِ «مُختَصر الوِقاية» تَصحيحاً لِقَوله: (أَقوَى الذَّريعةِ): (جَعَلَ اللامَ لِلاستِغراق) ليس بِصَحيح، ولا يُقالُ أيضاً: اللامُ زائدةٌ، فكان مُضافاً إلى نَكرة مُفرَدةٍ؛ لأنَّا نَقولُ: فيه بُعدٌ لا يَخفى، أُجِيب[1] بأنَّ المُضاف مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: أفصحُ أَفرادِ الكلام، كما في قَولِهم: «وجهُ زيد أحسَنُه»، أي: أَحسنُ أَعضائِه، لكنَّ قولَه: (كما لا يُضافُ إليها كلٌّ وأيٌّ) يَنتقِضُ بِقَوله تعالى: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وبِقَولِه ﷺ: «**كلُّ الطَّلاقِ واقعٌ إلَّا طلاقَ المَعتُوه**»[2]، وبِقَوله ﷺ: «**كلُّ ذلك لم يَكن**» في حَديث ذِي اليَدَين[3]، وبِقَول الشاعِر[4]: [الرجز]

قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعِي ... عليَّ ذنباً كُلُّه لَم أَصْنَعِ

ـ وأيضاً يَنتقِضُ بِتِلكَ الأمثِلة قَولُهم: «لَفظةُ كُلٍّ إن دَخَلتْ على المعرِفة أَوجبَتْ عُمومَ أجزائِها»؛ إذ المُرادُ في كلٍّ منها الإفرادُ ـ وبِحَديثِ أبي مُوسى: «قالُوا: يا رسولَ الله! أيُّ الإسلام أفضَلُ؟»[5]، وحديثِ عبدِ الله بن عَمرِو بن العاص: «أيُّ الإسلام خيرٌ؟»[6]، وبِقَولِهم: «أيُّ بَغدادَ أطيَبُ؟»، وقد يُجابُ عن الانتِقاضِ الثاني بِمنع كُلِّيَّة هذا القَول، وأَجابَ تاجُ الدين السُّبكيُّ[7] في «شرح مِنهاج البَيضاوي»[8] عن الآيةِ والحَديثِ الأولِ أنَّ اللامَ فِيهما لِلجِنْس، والمعرَّف الجِنسيُّ في المعنَى كالنَّكِرة، وهذا جوابٌ عن إشكالِ اسمِ التَّفضيل أيضاً لولَا عَدمُ

---

(١) جوابُ «فإن قيل».

(٢) أخرجه البخاري موقوفاً على عليٍّ ﷺ بلفظِ: «كلُّ الطَّلاق جائزٌ ... إلخ»، ورَواه الترمذي مرفوعاً بِلفظ: «كلُّ طلاقٍ جائزٌ، إلا طَلاقَ المَعتوه المَغلوبِ على عَقلِه»، وليس فيه شاهدٌ حينئذٍ.

(٣) في حديث النِّسيان في الصلاة، وهو مشهورٌ، أخرجه بهذا اللَّفظ مُسلم في «الصحيح».

(٤) هو أبو النَّجم في مَطلع أرجوزةٍ له.

(٥) تمامُه: قال: «مَن سَلِم المُسلِمُون مِن لِسانه، ويَدِه». أخرجه البُخاري (١١) ومسلم (١٦٣).

(٦) أولُه: أنَّ رجلاً سأل النبي ﷺ، وتمامُه: «قال: تُطعِم الطعامَ، وتَقرأ السلامَ على مَن عرَفت ومَن لم تَعرِف». أخرجه الشيخان كالذي قبله: البُخاري (١٢) ومسلم (١٦٠).

(٧) هو عبدُ الوَهَّاب بنُ عليِّ بن عبد الكافي السُّبكي، أبو نَصر، قاضِي القُضاة، المُؤرِّخ، الباحِث، وُلد بالقاهرة، وانتَقل إلى دمشق مع والِده، فسَكنها وتُوفي بها سنةَ (٧٧١هـ)، كان طَلق اللِّسان، قويَّ الحُجَّة، وجرَى عليه مِن المِحن والشَّدائد ما لم يَجرِ على قاضٍ مِثلِه. مِن تَصانيفه: «طبقات الشافعيَّة الكُبرى»، و«مُعيد النِّعم ومُبيد النِّقم»، و«جمع الجوامع».

(٨) اسمُه: «الإبهاج في شَرح المنهاج»، والمسألةُ مذكورةٌ هناك بالمعنى.

ـ قسمٌ مُخالف لِلقياس دُونَ الاستِعمال.

ددە چونكي

سَماع «زيدٌ أفضَلُ الرَّجُل»، والجوابُ عن الحديثِ الثاني والشِّعرِ أنَّ أسماء الإشارةِ والضَّمائرَ ـ على ما في «حَواشي شرح العَضُد» ـ حُكمُهما حُكمُ [الـ]مُشارِ إليها ومَرجِعِها[1] في العُمُوم والخُصُوص، والمُشارُ إليه ههنا مُتعدِّد، وكذا المرجِعُ إليه؛ لِكَونِ تَنوينِ «ذَنباً» لِلتَّكثير، أو لِعُمُومه؛ بِقَرينة المَقام، أو لأنه اسمُ جِنسٍ يَقَعُ على القَليلِ والكَثير، كذا ذكَرَه السِّيرافي، وقال في «فُصول البَدائع»[2]: (مُرادُهم أنَّ «كلَّ» الدَّاخِلةَ على المَعرِفة تُوجِبُ العُمومَ الإفراديَّ في أَجزائها بِتَقديرِ جُزء مُنكَّرٍ، والمعنَى في قَولهم: «كلُّ الرُّمان مَأكولٌ»: كلُّ جُزءٍ من أجزاءِ الرُّمان مَأكول)، والجوابُ عن «أيٍّ» هو الجوابُ عن «أَفعَلَ»، أي: أيُّ ذَوِي الإسلام؟ وأيُّ خِصالِه؟ وأيُّ دُورِها؟.

[مُهمة: في تَعريف الفصاحة، ووَجهِ التَّعبير بـ«أَفصحَ» مع أنها لا تَقبلُ التفاوُت]

وبَقي ههنا بَحثٌ، وهو أنَّ فصاحةَ الكلام خُلُوصُه عن ضعفِ التَّأليف وتَنافُرِ الكَلِمات والتَّعقيدِ مع فَصاحتِها، ولا شكَّ أنَّ هذا المعنَى مِما لا يَقبَل التَّشكِيك والتَّفاوُتَ بِالزِّيادة والنُّقصان، كالعَدَمِ والطُّلوع والغُروبِ، فلا يُتصوَّر فيه أفعَلُ التَّفضيل الزائدُ في الفَصاحة مع الشَّركة، ويُمكِن أن يُجابَ عنه بحَمل الأفصحِ على الأبلَغِ، ولا خَفاءَ في تَفاوُت البلاغة بالزِّيادة والنُّقصان، وبِحَملِه على التَّجريد عن المعنَى التَّفضِيلي، وتَأويلِه بالوصفِ، كما يَدلُّ عليه قولُه في الجَواب: (في كلامٍ فَصيح)، وهذا جوابٌ عن إشكالِ الإضافة أيضاً، ولكنَّ ذلك مَشرُوطٌ بأنْ يكونَ مجرَّداً عنِ الأُمور الثَّلاثةِ: اللامِ والإضافةِ و«مِن»، مع كونه سماعيًّا يَجب النَّقلُ فيه عن أئمَّةِ اللُّغة عِند غير المبرِّد على ما صَرَّح بِه الرَّضي.

فإن قِيل: على تَقديرِ التَّجرِيد ما فائِدةُ صِيغة التَّفضِيل؟ **قُلنا**: فائدَتُها المُبالَغةُ وادِّعاءُ الزِّيادة، فلْيُحفَظ هذا؛ فإنه يَنفَعُ جدًّا.

قولُه: (للقِياس) أي: لِلقانُون المستنبَط مِن تَتَبُّع تَراكيب البُلغاء.

[مُهمة: في معنى «دُونَ» واستِعمالِه]

قولُه: (دُون الاستِعمال) أي: دُون وَضعِ الواضِع، يُقال: «هذا اللَّفظ مُستعمَل» أي: موضوعٌ

---

(١) أي: مرجِع تلكَ الضمائر. وفي المطبوع: (ومرجعها إليه).

(٢) «فصول البَدائع في أُصول الشَّرائع» لِمحمد بن حمزة شمسِ الدِّين الفَناري الرُّومي المُتوفَّى سنةَ (٨٣٤هـ).

ـ وقسمٌ مُخالِف لِلاستِعمال دُون القياس، وكِلاهما مَقبول.

دده جونكي

بإزاء المعنَى، ويُقال: «هذا مُهمَل» أي: غيرُ موضوعٍ بإزاء المَعنَى، فالمُرادُ به الوَضعُ، مِن قَبيل إطلاقِ المَلزُوم وإرادةِ اللازم، كذا قِيل.

اعلَم أنَّ معنى «دُون» في الأصلِ: أدنَى مَكانٍ مِن الشَّيء، يُقال: «هذا دُونَ ذاك»: إذا كان أَحطَّ منه قَليلاً، ومنه تَدوينُ الكُتُب لأنه إدناءُ البَعض[1] مِن البَعض، و«دُونَك هذا» أي: خُذه مِن أدنى مَكانٍ مِنك، ثم استُعير لِلتَّفاوُتِ في الأَحوال والرُّتَب، فقِيل: «زيدٌ دُون عَمرٍو في الشَّرَف»، ثم اتُّسِع فيه فاستُعمل في كلِّ تجاوُزِ حَدٍّ [إلى حدٍّ][2] وتخطِّي حُكم إلى حُكم، ولا خَفاءَ في أنه سقَط بالاتِّساع المَذكور قيدُ التَّفاوت والانحِطاطِ على ما صرَّح به الشَّريف. وقِيل: بمعنى قُدَّام في الأصلِ، وقولُ الشَّريف في تَفسير قَوله تعالى: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]: (إنَّ «دونَ» يُستعمَل بمعنَى قُدَّام الشيء وبَين يَدَيه، مُستَعارٌ مِن مَعناهُ الحقيقيِّ الذي يُناسِبه، أعني: أدنى مَكانٍ مِن الشيء) يَأباه كلامُ صاحبُ «الكشَّاف» في «الأَساس»، حيث ذكَر فيه مَجيءَ «دُون» بمعنى قُدَّام ولم يَعُدَّه مِن المَجازِ؛ لأنَّ دأبَه في الكِتاب المذكورِ تَفصيلُ[3] المَعاني المجازيَّة عن المعانِي الحَقيقيَّة بِتَصدِيرها[4] بِقَوله: «ومِن المجازِ».

ويَجيء بمعنَى: بَعدَ، وبمعنى: عِندَ، وفي «القامُوس»: (هو فَوقَ ونَقيضُه، وبمعنَى الشَّريفِ والخَسِيس، وبمعنَى: الأمرِ والوَعيد، وبمعنَى القُرب، وبمعنَى أَمام ووَراء، وبمعنَى غَير).

قولُه: (وقِسم مخالِف لِلاستِعمال دُون القياس) **لا يُقال:** كيفَ يكون قِسماً من الشاذِّ وهو عِندَهم ما يُخالِف القياسَ كما يُشِير إليه تَفسيرُه السابِقُ، حتى يَصير ثلاثةَ أَقسامٍ؟ **لأنَّا نَقولُ:** لَفظُ الشاذِّ يُطلَق كثيراً على النَّادِرِ أيضاً.

[مُهمة: في المشاكَلة، وهي مِن المجاز وعلاقتُها التقارُب في الخيال]

ثم معنَى مُخالَفة الاستِعمال قِلَّتُه، وذِكرُ المخالَفة على سَبِيل المشاكَلة، وهي ذِكرُ الشَّيء بِلَفظِ غيرِه لِوُقوعه في صُحبتِه أو صُحبةِ ضِدِّه، على ما ذكَره الشارحُ في «شرح الكشَّاف»

---

(١) أي: بعضِ الحروف، أو بعضِ الكلام، أو نحو ذلك. وقيل: تَدوين الكُتب مأخوذ من الدِّيوان، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ إلا أنه لمَّا شاع قديماً تلاعَبوا به فصرَّفوه.

(٢) زيادة من النُّسخ المطبوعة.

(٣) أي: فصلُها، بدليل التَّعدية بـ«عن» كما سيأتي، لا مِن التَّفصيل الذي هو ضدُّ الإجمال.

(٤) في المطبوع: (بتصويرها)، وهو تصحيف.

ده جونكي

في قَولِ بَعضهم في جوابِ مَن قال(١): (إنَّك لَسَبْطُ الشَّهادة): (إنها لم تُجعَّدْ عنِّي)(٢)، وُقوعاً محقَّقاً أو مُقدَّراً؛ فالأولُ كقَولِه(٣): [الكامل](٤)

قالُوا: اقتَرِحْ شيئاً نُجِدْ لك طَبْخَهُ ... قُلتُ: اطْبخُوا لي جُبَّةً وقَميصَا

والثاني نحوُ قولِه تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، هو مَصدرٌ مُؤكِّد لـ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، أي: تطهيرَ الله؛ لأنَّ الإيمانَ يُطهِّرُ النُّفوسَ، والأصلُ في ذِكر التَّطهير بِلَفظ الصَّبغ أنَّ النَّصارى كانُوا يَغمسُونَ أولادَهم في ماء أصفرَ يُسَمُّونه «المَعْمُودية»، ويَقولُونَ: إنه تَطهيرٌ لَهم، فعبَّر عن الإيمانِ بِالله بِصبغة الله لِلمشاكَلة؛ لِوُقوعه في صُحبةِ صِبْغة النَّصارى تقديراً بهذه القرينة الحاليَّة التي هي سببُ النُّزُول من غَمسِ النَّصارى أولادَهم في الماءِ الأصفر.

ولا يَلزمُ أن تكونَ المُشاكلةُ بِالنَّظر إلى السابِق؛ فإنَّ السكاكيَّ صرَّح بِالمُشاكَلةِ في قَوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠].

ثم لا شكَّ أن المشاكَلة مِن قَبِيل المَجاز، والعلاقةُ فيها التَّقارُب(٥) في الخَيالِ كما حقَّقه في «فُصول البَدائع»، لا الوُقوعُ في الصُّحبةِ كما هو المشهُورُ؛ لأنَّ العلاقةَ مُصحِّحة لِلاستِعمالِ الذي بِه الوُقوعُ في الصُّحبة، ومُقدَّمةٌ عليها، فقَولُ الشارح في «شَرح الكشَّاف»: (إن المُشاكَلة

---

(١) هو شُرَيح القاضي.

(٢) مَعنى (إنك لسَبْطُ الشَّهادة): تُرسِلُها من غير تأمُّلٍ وتَدبُّر، بِمَنزلة الشِّعرِ المُسترسِل، ومعنى (لم تُجعد عنِّي): لم تُمنَع ولم تُقبَضْ، بل أنا واثِقٌ بها، عالِمٌ بِكيفيَّة الحال. «مصابيح الجامع» للدماميني.

(٣) في «معاهد التَّنصيص»: هو أبو الرَّقعمق، يُروى أنه قال: كان لي إخوانٌ أربعة، وكنتُ أُنادِمهم أيامَ الأستاذ كافُور الإخشيدي، فجاءَني رَسُولهم في يوم باردٍ وليسَت لي كسوةٌ تُحصنُني من البرد، فقال: إخوانُك يَقرؤُون عليك السلامَ، ويَقولون لك: قد اصطَبَحْنا اليومَ وذَبَحنا شاةً سَمينة، فاشْتَهِ علينا ما نَطبُخُ لك منها، قال: فكَتَبتُ إليهم:

إخوانُنا قَصدُوا الصَّبُوحَ بِسحرةٍ ... فأتى رَسُولُهمُ إليَّ خُصُوصَا

قالُوا: اقتَرِح شيئاً نُجِد لَك طَبخَه ... قُلتُ: اطبُخوا لي جُبَّةً وقَميصَا

قال: فذَهب الرَّسول بِالرُّقعة، فما شَعَرتُ حتى عادَ ومَعه أربعُ خِلَعٍ وأربعُ صُرَرٍ في كل صُرَّة عَشرةُ دَنانيرَ، فلَبِستُ إحدَى الخلَع وصِرتُ إليهم. اهـ كلامُ العبَّاسي. قلتُ: قد عزَّ أمثالُهم في هذا الزَّمان، والله المُستعان.

(٤) وبعضُهم يَرويه: (وقالوا: اقترح . . . فقلتُ: اطبخوا . . . إلخ)، بزيادة الواو أولَ الصدر والفاءِ أولَ العَجُز، والبيتُ حينئذٍ من بحرِ الطويل، إلا أنَّ ما أنشَدناه في التعليق السابِق يدلُّ على أنَّ الروايةَ الصحيحة إنما هي الأُولى.

(٥) في أغلب النُّسخ الخطية: (التقارن)، وفي بعضِها: (التفاوت)، وعبارةُ صاحب «الفُصول»: (المجاورة).

. . . .

دده جونكي

ليست بِحَقيقة، ووَجهُ المَجاز ليس بِظاهِرٍ، ولِذا قالَ الزمخشريُّ: هو فَنٌّ بَديعٌ من كلامِهم، وطِرازٌ عَجيب) ليس على ما يَنبغي، وكذا قولُ الطِّيبي في «شَرح التِّبيان»: إنها ليست بِحَقيقةٍ ولا مَجازٍ؛ لِفُقدانِ العَلاقة المُعتبَرة بين الطَّبْخ والخِياطةِ، وقولُه: ولَولا الذهابُ إلى القَولِ بأنَّها ليسَت مِنَ المجاز لم يُمكِن التَّفصِّي[1] مما عِيب على أبي تمامٍ في قَولِه: [الكامل]

لا تَسقِني ماءَ المَلامِ . . . . البيتَ[2]

وقولُه: (وهذا لا يُنافي التَّقسيمَ الحاصرَ في قَولهم: اللَّفظُ إمَّا أن يُستعمَلَ فيما وُضع له، وهو حَقيقةٌ، أو في غيرِه وهو مجازٌ أو كِنايةٌ؛ لأنَّ ذلك بِاعتِبار اللَّفظِ مع المَدلُول، وهنا بِمجرَّد لَفظِ المُصاحِب ومُوافقتِه إيَّاه مِن غَير نَظرٍ إلى المَعنَى، وإنْ أفادَه لا بِالقَصدِ الأَوليِّ، ولو اتَّفق المعنى المجازيُّ في بَعض الصُّوَر، كما في ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ﴾ [الشورى: ٤٠]؛ فإنَّ الثانيةَ وإنْ كانت مُسبَّبةً عن الأُولى، لكنْ غير مَنظورٍ إلى كونِها مُسبَّبةً في هذا البابِ، ولا يَصلُح أن تكونَ «سَيِّئة» الأُولى علاقةَ المَجازِ؛ لأنها قَرينةٌ في هذا البابِ) ليس على ما يَنبَغي.

[فائدة: في أنَّ المشاكلة تُخرج الشيءَ عن أصلِه]

قال ابنُ مالك في «شَرح التَّسهيل»: والمُشاكلةُ مُهمَّة في كلامِهم، حتى حمَلهم الاهتِمامُ بها على إخراجِ الشَّيء عن أَصلِه، وقال الزمخشريُّ في تَفسِير سُورة المؤمِنِ: (فقد غيَّرُوا كثيراً مِن كلامِهِم عن قَوانِينِه لأجلِ الازدِواج)، كقَوله ﷺ: «**غيرَ خَزايا ولا نَدامَى**»[3]، وحقُّه: «ولا نادِمين»؛ لأنه جمعُ نادِمٍ، وقولِه ﷺ: «**ألا لا تُوطَأ الحَبالى والحَيالَى**»[4]، والقِياس:

---

(١) بالفاء أي: التخلُّص والخُروج، يقال: تَفَصَّى إذا تخلَّص من مَضِيقٍ أو بَلِيَّة. وفي بعضِ النُّسخ: (التقصي) بِالقاف، وهو تَصحيف.

(٢) تمامُه:

. . . . فإنَّني صَبٌّ قد استَعذَبْتُ ماءَ بُكائي

(٣) جزءٌ من حديثٍ طويلٍ، وفيه: أنَّ وفدَ عبدِ القَيس أتَوا رسولَ الله ﷺ، فقال ﷺ: «مَنِ الوَفد؟» أو «مَن القَوم؟»، قالُوا: رَبيعة، قال: «مَرحباً بِالقوم ـ أو بِالوفد ـ غيرَ خَزايَا ولا نَدامَى... الحديثَ». أخرَجه البُخاري (٥٣) ومُسلم (١١٦) من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) قال الحافظُ ابنُ حجر وغيرُه: حديثُ «ألَا لا تُوطأ الحَبالى حتى يَضَعن حَملهُنَّ، ولا الحَيالى حتى يَستبرِئنَ بِحَيضة» قاله في سَبايا أَوطاس، أخرجه أبو داودَ من حَديث أبي سعيد بِلَفظ «لا تُوطأ حامِل حتى تَضعَ، ولا غيرُ ذاتِ حَملٍ =

- وقسمٌ مُخالف لِلقياس والاستِعمال، وهو مَردود.

لا يُقال: «أَبَى يَأْبَى» لامُه حرفُ حَلْق؛ إذ الألفُ من حُروفِ الحَلق، فلِذا فُتِحَ عينُه؛ لِأنَّا نَقولُ: لا نُسلِّم أنها من حُرُوف الحَلق، ولَئِن سَلَّمْنا أنها من حُروف الحَلْق،

دده جونكي

«الحَوائلُ» لأنها جمعُ حائِل، وقولِهم: «[إنّي][1] لَآتِيه الغَدَايَا والعَشايَا»، والقِياس: «الغَدَوات»[2]، وقَولِهم: «عِندي ما ساءَه وناءَه» أرادُوا: أناءَه؛ لأنه لا يَتعدَّى، وقَولِهم: «هَنَأَني الطَّعامُ ومَرَأَني»[3]، وإنما هو أَمْرَأَني، وقَولِ الزَّمخشري في دِيباجةِ «الكشَّاف»: (عُماةٌ وعُناةٌ)، والقِياس: عُمْيٌ أو عَمُونَ، وقولِه ﷺ: «اتركُوا التُّركَ ما تَركوكُم، ودَعُوا الحبَشَةَ[4] ما وَدَعُوكم»[5]؛ فإنَّه ﷺ استعمَل ماضيَ «يَدَع»، فقَولُ صاحِب «المغرِب» في قَول الفُقهاء: (بَيِّنةُ اليَسار تَترَجَّحُ على بَيِّنة العَسار): (إنَّ العَسارَ خَطأ مَحضٌ) ليسَ بِشَيء. وقد يُقالُ: معنَى مُخالَفة الاستِعمالِ مُخالَفةُ وضعِ الواضِع، بمعنَى أنه خِلافُ ما ثبَت مِن الواضِع، فلا مُشاكَلةَ حِينئذٍ.

قولُه: (لا يُقال: أبَى يأبى لامُه... إلخ) وقد يُقالُ: إنَّ «أَبَى» بِمَعنى امتَنَع، وهو فرعُ «مَنَعَ»، فلمَّا كان في لام أصلِ ما كان بِمعناه حرفُ حَلق فكأنَّ فيه حرفَ حَلقٍ. ويُقال: «أبى يأبَى» مَقلوبُ «بَأَى يَبْأَى»، فكأنَّ عينَه حرفُ حلقٍ في الأصلِ المَقلوب عنه، وهو ليسَ بِقَوي.

قولُه: (سلَّمنا أنها مِن حُروف الحَلق) على ما ذَهب إليه الشاطبيُّ والسَّكاكيُّ وسِيبويه وأبُو الحَسَن، لكنَّ الشاطبيَّ جَعَل الألفَ بعد الهمزة والهاءِ كما نُسِب إلى سِيبويه، وجَعَلها السَّكاكيُّ بينهما. قِيل: ومَعنى جَعلِه إيَّاها مِن مَخرَج الهمزة أنَّ مَبدأَها مبدأُ الحَلْق، ثم تمتَدُّ وتَمُرُّ على الكلِّ.

= حتى تَحِيضَ حَيضةً»، وصحَّحه الحاكم. اهـ قُلتُ: الذي يَظهر أن روايةَ الازدواجِ التي في الكتاب إنما هي لِفُقهاء الحَنفيَّة، فليُحرَّر!

(١) زيادةٌ من كُتب اللغة، وأثبتُّها ليُعلم أن اللام فِيما بعدها مُزحلقةٌ وليست لامَ جواب القَسَم، بِدليل عدم توكيد الفِعل.

(٢) لأن مفردَه «غَدَاة». وحكى ابنُ الأعرابي «غَدِيَّة» لغةً فيه، فإذا كانَ كذا فهو على القِياس، ومِن ثَمَّ قال أبو حيانَ في «تذكِرته»: وليس مِن ذلك «إني لآتِيه بِالغدايا والعَشايا»؛ لأنَّ «الغَدايا» ليسَ جمعَ «غَداةٍ»، وإنما هو جمعُ «غَدِيَّة» بمعنى غَداةٍ.

(٣) أي: لم يَثْقُل على المَعِدة وانْحدَر عنها طَيِّباً.

(٤) في بَعض النُّسخ: (الجنة)، وهو تحريف.

(٥) أخرَجه النسائي وأبو داودَ عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ.

لكن لا يَجُوزُ أن يكونَ الفتحُ لِأجلها؛ لِلُزوم الدَّور؛ لِأن وجودَ الألف مَوقوفٌ على الفتح؛ لِأنَّه في الأصل ياءٌ قُلبت ألفاً؛ لِتَحركها وانفِتاحِ ما قبلها، فلو كان الفتحُ بِسَببها لَلَزِم الدَّورُ؛ لِتَوقف الفتح عليها، وتَوقُّفِها عليه، فهو مَفتوحُ العين في الأصل.

ولهذا لم يَذكر المصنفُ الألفَ في حُروفِ الحَلْق؛ إذ هي لا تكونُ ههُنا إلَّا مُنقلبةً، وغَرضُه بَيان حُروفٍ تُفتَح العين لِأجلِها.

وأمَّا «قَلَى يَقْلَى» بالفتح؛ فلُغةُ [بَني] عامِر، والفَصيحُ الكسرُ في المُضارِع.

دده جونكي

وبَقِيَ فيه أنَّ تَسلِيمَه هذا يُنافي جَعْلَه هذه الحروفَ سِتَّةً فيما سَبق، إلَّا أن يُقالَ: إنَّه أشار إلى المذهبَين؛ أو ذَهَبَ إلى ما ذَهب إليه المحقِّقون مِن أنَّ الألفَ والهمزةَ حرفٌ واحِدٌ؛ أو عَدَّ ما يُفتَحُ العينُ لأجلِه كما ذكَره.

[فائدة: في الدَّور المُصرح والمُضمر]

قولُه: (لا يَجب[1] أن يكونَ الفتحُ لأجلِها لِلُزوم الدَّور) والدَّورُ: تَوقُّفُ الشيء على ما يَتوقَّف عليه مِن جِهة واحِدة؛ إمَّا بِمَرتبة ويُسمَّى دَوراً مُصرحاً، أو بِمراتبَ ويُسمَّى دَوراً مُضمَراً، والچارپردِيُّ[2] أشارَ إلى دَفعِ الدَّور بأنْ يَقولَ: كأنهم[3] لَمَّا عَلِمُوا أنَّ الياء تُقلَب ألفاً على تَقديرِ فتحِ العين، سوَّغُوا فتحَها؛ إذ يكونُ فتحُها حينئذٍ مع حَرف الحَلق.

قولُه: (وأمَّا قلَى يَقلَى فلُغةُ بَني عامِر والفَصيحُ الكسرُ) أي: في المضارِع مِن باب «ضرَب»، كذا صحَّح بعضُ مَن تصدَّى لِتَحشِية هذا الكِتاب، وقد وَقع في عامَّة الكُتُب أنه مِن باب «عَلِم يَعلَمُ»[4]، وعَدَّه بعضُهم[5] مِن لُغاتِ طيِّئ، وليس بِصَحيح، والصحيحُ أنها عامِريَّة كما ذَهب إليه ابنُ الحاجِب.

وذَكر صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسير قولِه تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]

---

(١) كذا في النُّسخ، وهو الذي رأيتُه في نُسخ كثيرةٍ من الشَّرح أيضاً، والصَّحيح: (لا يجوز) كما أثبَتناه فوقُ.

(٢) أحمد بن الحَسن، فخرُ الدين الچارَبَردي، فقيه شافعيٌّ، اشتهر في تبريز وتُوفي بها سنة (٧٤٦هـ)، له «شَرح منهاج البيضاوي» في أُصول الفقه، و«شَرح شافِية ابن الحاجب» وغيرُ ذلك.

(٣) حاصلُه أنهم اعتَبروا فيه المآلَ لا الحال؛ لأنه بِالنظر إلى الحالِ يَلزم الدَّور، وأمَّا بِالنظر إلى المآلِ فلا.

(٤) والصحيحُ الأول، وعليه جاء قولُه تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣].

(٥) هو ابنُ مالِك كما في «شَرح التسهيل» ونازَعه في ذلك أبو حيَّان.

و«بَقَى يَبْقَى» بِالفتح لغةُ طَيِّئٍ، والأصلُ كسرُ العين في الماضي، فقَلَبُوه فتحةً واللامَ ألفاً تخفيفاً، وهذا قياسٌ عندَهُم.

وأمَّا «رَكَنَ يَرْكَنُ» فمِن تَداخُل اللُّغتَين، أعني: أنه جاء مِن باب «نَصَرَ يَنْصُر» و«عَلِمَ يَعْلَمُ»، فأُخِذ الماضي من الأوَّل، والمُضارِعُ من الثاني.

[الباب الرابع والسادِس]

(وإنْ كانَ ماضِيهِ على) وَزْنِ («فَعِلَ» مَكْسُورَ العَينِ، فَمُضارِعُهُ: «يَفْعَلُ» بِفَتْحِ

دده جونكي

في سُورة البَقرة أنه قَرأ الحسَنُ: ﴿وَيَهْلَكَ﴾ بِفَتح اللام مَبنيًّا لِلفاعل، ثم قال: (وهي لغةُ أَبى يَأبى)[١]، وذَكر في آخِر ﴿حم﴾ الأحقاف أنه قَرأ[٢]: ﴿فَهَلْ يَهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ بِفَتح الياءِ وكسرِ اللام وفَتحِها مِن «هَلَك» و«هَلِكَ»[٣].

ثم في وَصفِ الكَسر بِالفَصاحة نظرٌ؛ إذِ الفَصاحةُ لا تُطلَق إلَّا على مَعانٍ مخصُوصة لا يُوصَف بِتِلك المعاني إلَّا المفرَدُ والكلامُ والمتكلمُ، اللَّهمَّ إلَّا أن يُحمَلَ على المعنى اللُّغويِّ وهو الظُّهورُ، أو يُقالَ: الموصوفُ هو المفرَدُ أو المتكلِّم، والإسنادُ إلى الكَسرِ إسنادٌ إلى السَّبب.

قولُه: (وأما ركَن يَركَن. . . إلخ) وعدَّه صاحبُ «الكشَّاف»[٤] مِن الشَّواذ.

[مطلب: دَعائم الأبواب]

قولُه: (وإنْ كان ماضِيه على وزن فَعِل مكسورَ العينِ) قال الخُوارِزميُّ[٥] في «شَرح المفصَّل»: هذه الأبوابُ الثلاثةُ ـ أي: الأولُ والثاني والرابع ـ دعائمُ الأبواب، لا سيَّما «فَعَلَ يَفعِل» بفتح العين في الأوَّل والكسرِ في الثاني، وقال ثَعلَبٌ[٦]: إذا أشكَلَ عليك فِعلٌ ولم تَدْرِ

---

(١) عبارةُ «الكشاف»: وهي لغة، نحو: أبى يأبى.

(٢) الصوابُ: قُرئ.

(٣) المفتوحُ لِلمكسور والمكسورُ للمفتوح. وفي المطبوع: (من هلك يهلك)، وليس بِشيء.

(٤) أي: في «المفصَّل».

(٥) هو القاسِم بنُ الحُسين، أبو محمد مجدُ الدين المُلقَّبُ بِصَدر الأفاضِل، عالم بِالعربية، مِن فُقهاء الحنفيَّة، من أهل خوارزم، وُلد سنةَ (٥٥٥هـ)، ومات شَهيداً على يدِ التَّتار سنةَ (٦١٧هـ)، له كُتب منها «شرح المفصل» المُسمَّى «التَّخمير»، و«ضِرام السَّقط» في شرحِ «سَقط الزند» لِلمَعرِّي، و«التوضيح» في شَرح «المقامات».

(٦) هو أحمدُ بن يحيَى البغدادي، أبو العبَّاس ثَعلب، إمامُ الكوفيِّين في النَّحو واللغة، كان راويةً للشعر، مُحدِّثاً مَشهوراً =

العَينِ، نَحوُ: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، إلَّا ما شَذَّ مِنْ نَحوِ: «حَسِبَ يَحْسِبُ» وأَخَواتِهِ) فإنها جاءَت بِكسرِ العين فِيهما، وقَلَّ ذلك في الصَّحيح، نحوُ: «حَسِبَ يَحْسِبُ»، و«نَعِمَ يَنْعِمُ»، وكثُر في المعتَلِّ، نحوُ: «وَرِثَ يَرِثُ»، و«وَرِعَ يَرِعُ»، و«يَئِسَ يَيْئِسُ»، وأَخواتِها.

دده جونكي

مِن أيِّ بابٍ هو، فاحمِلْه على «يَفعِلُ» بِالكسر؛ فإنه أصلُ الأبواب كلِّها، وقال ابنُ جِني: بابُ المتعدِّي أن يَجيءَ على «يَفعِلُ» بكسر العين، وبابُ اللازم أن يَجيءَ [على] «يَفعُل» بِضَم العين، وقد يَجيءُ هذا في هَذا وهذَا في هذَا.

[مطلَب: في الاستِثناء المُفرَّغ وما يَجري فيه]

قولُه: (إلَّا ما شذَّ) استِثناءٌ مُفرَّغ، والمُستَثنى منه محذوفٌ تَقديرُه: يَجيء مُضارع «فَعِلَ» مكسورَ العين على وزنِ «يَفعَلُ» بِفَتح العين في جميعِ المواضِع، إلَّا ما شذَّ، وسمَّاه النُّحاةُ بِالمُفرَّغ وإن كان المُفرَّغُ في الحَقيقة هو العامِلَ قبلَه؛ لأنه غيرُ مُشتَغِلٍ عنه بِمستثنًى منه، فعَمِل في المُستَثنى، ولا يكونُ إلَّا لغواً في اللَّفظ لا في المَعنى؛ وقِيل: المُستَثنى بحسَبِ الظاهِر فارغٌ عن الاشتِغالِ بِالمُستَثنى منه؛ إذ هو مَحذوفٌ، فقَولُهم: (المُستَثنى مُفرَّغٌ) على ظاهِره؛ إذ الفراغُ وصفٌ له.

ويَجيءُ الاستثناءُ المُفرَّغ في جميعِ مَعمُولاتِ الفِعل، إلَّا في المَفعولِ معه، والأكثَرُ أنْ يكونَ في الفَضَلات، وقد يَقعُ في غير الفَضْلة، نحوُ: ([ما][1] يُحرِّك الفكَّ الأسفلَ في الأكل إلَّا التِّمساحُ).

قال الشارحُ في «شَرح المفتاح»: لا خِلافَ في جَريانِ الاستِثناء المُفرَّغ في الصِّفةِ مِثل: «ما جاءَني رجلٌ إلَّا كَريمٌ»، واعتَرضَ عليه الدَّمامِيني[2] في «شَرح المغني» بِأنَّ نَفيَ الخِلافِ

= بِالحِفظ وصِدق اللَّهجة، أُصيب في أواخِر أيَّامه بِصَمَم فصدَمته فرسٌ فتُوفي على الأثر سنةَ (٢٩١هـ). مِن كُتبه: «الفَصيح»، و«المجالِس» و«مَعاني الشِّعر».

(١) سَقط حرف النَّفي من المخطوطات.

(٢) محمَّد بن أبي بَكر المَخزومي القُرَشي، بَدرُ الدين المَعروف بالدَّمامِيني، عالِم بالشريعة وفُنون الأدب، وُلِد في الإسكندرية، واستَوطن القاهرةَ، ولازَمَ ابن خلدون، وتَصدَّر لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحوَّل إلى دمشقَ، ثم إلى اليَمن، ثم انتَقل إلى الهِند فمات بها سنةَ (٨٢٧هـ). مِن كُتبه «تُحفة الغريب» شرح لـ«مُغني اللَّبيب»، و«العُيون الغامِزة» شَرح على «الخَزرجية» في العَرُوض، و«شرح تَسهيل الفوائد».

....

ده جونكي

في هذه المسألةِ سَهوٌ، أقولُ: مُرادُ الشارحِ نَفيُ الخِلافِ المُعتَدِّ بِه، فالسَّهوُ في مَقالتِه لابنِ أُختِ خالَتِه[١].

[مُهمة: في وُقوع الجُملة بعد «إلَّا» في الاستِثناء المفرَّغ]

واعلَم أنه قد يَقعُ بعد «إلَّا» في الاستِثناء المُفرَّغ الجُملةُ، وهي:

إمَّا اسميَّةٌ كقَولك: «ما جاءَني أحدٌ إلَّا زيدٌ خيرٌ مِنه»، وهذا مِن قَبيل التَّفريغِ بِاعتِبار الصِّفة، ولا فرقَ بين أن يكونَ الوَصفُ بِالمُفرَدِ أو بِالجُملة، وإذا وَقعتِ الجملةُ بعد مَعرفةٍ كانت حالاً، كقَولِك: «ما مَرَرتُ بِزَيد إلَّا أبُوه قائِمٌ»، وهي في الأصلِ صفةٌ، وإذا وَقَعَتْ بعد النَّكرة فهي صِفةٌ، والأجوَدُ أن تكونَ حالاً عِند مَن يُجوِّز الحالَ من النَّكرة، ويَجُوزُ دُخولُ الواوِ معها فتَقولُ: «ما مَررتُ بِأحد إلَّا وزيدٌ خيرٌ منه»، ولا يجوزُ أن يكون بدلاً مِن «أحدٍ»؛ لأنَّ الجملةَ لا تُبدَلُ مِن المُفرد، كذا قِيل، وفيه نظرٌ؛ لأنه صرَّح علاءُ الدين البِسطامي في «حواشِي شَرح المفتاح» لِلشارِح في (لا جرمَ آثرنا): أنَّ «آثَرنا» بدلٌ مِن ضميرِ «لا جرمَ»، وقال: ويَجُوز إبدالُ الجُملةِ من المُفرَد، ثم قال: صرَّح العَلَّامة بِبَدَليَّة «لا تَنفصل» مِن «شُعبة»[٢]، وجوَّز الرضيُّ وصاحبُ «الكشَّاف» وصاحبُ «المغني» كونَ الجُملة الاستِفهاميَّة بدلاً عن المفرَد.

وإمَّا فِعليَّة، وهي: إمَّا خبرُ مبتَدأ، نحوُ: «ما زيدٌ إلَّا يَقوم»، أو صفةٌ نحو: «ما جاءَني منهم رجلٌ إلَّا يَقومُ ويَقعُد»، أو حالٌ نحوُ: «ما جاءَني زيدٌ إلَّا يضحكُ»، وكثيراً ما يَقع الحالُ بعد «إلَّا» ماضياً مجرَّداً عن «قَدْ» والواو، نحوُ: «ما أَتَيتُه إلَّا أتاني»؛ لأنه قَصَد لُزُومَ تَعقِيب مَضمُونِ ما بعد «إلَّا» لِما قبلَها؛ فأَشبَه الشرطَ والجزاءَ، وهذه الحالُ مِمَّا لا يُقارَن مَضمُونه بِمَضمُونِ عامِلِه إلَّا على تَأويلِ العَزم والتَّقديرِ، وجَعْلِ المعزُومِ عليه المجزُومِ بِه كالواقِع الحاصِل.

وقد يُقالُ: إذا وَقع ماضٍ بعد «إلَّا» شُرِط معه «قد» نحوُ: «ما الناسُ إلَّا قد عَبرُوا»، أو ماضٍ آخَرُ سابِق مَنفيٌّ، نحوُ: «ما أَنعَمتُ عليه إلَّا شكَرَ»، أو مُضارعٌ مَنفيٌّ كقَوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟﴾ [الحجر: ١١]، أو في مَعنى النَّفي نحوُ: «أَنشدُك اللهَ، ونَشَدْتُك اللهَ إلَّا فَعَلتَ»،

---

(١) أي: للقائل نفسِه وهو الدماميني.

(٢) أي: في قول «المفتاح»: (ولَمَّا كان عِلم البَيان شُعبةً من عِلم المعاني لا تَنفصل عنه إلا بزيادةِ اعتبار). ووَقع في النُّسخ المطبوعة: «شيعته» بدلَ «شعبة» وهو تحريفٌ.

وأمَّا «فَضِلَ يَفْضُلُ»، و«نَعِمَ يَنْعُمُ»، و«مِتَّ تَمُوتُ»، بِكسر العَين في الماضي،

دده جونكي

وهو وإنْ كان فِعلاً صُورةً إلَّا أنه مُؤوَّلٌ بِاسم، والمعنَى: ما أطلُبُ منك شيئاً إلَّا فِعلَك، فكلمةُ «نَشَدَ» تدلُّ على الطَّلب، ووَجهُ التَّعدِيةِ إلى اثنَينِ أنهم ضمَّنُوهُ معنى ذَكَّرتُ[1]، أو لأنه بِمنزلة دَعَوْتُ حيثُ قالُوا: «أَنشدُك باللهِ واللهَ»، كما قالُوا: «دَعَوتُه بِزَيدٍ وزَيداً».

فإنْ قيلَ: المذكورُ مُثبَتٌ فما وجهُ معنى النَّفي؟ **قُلنا**: هو مِن بابِ تَضمِين المُثبَت معنَى النَّفيِ، ذَكَر صاحبُ «الكشَّاف» في قَولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٥] أنه يَجُوز أن يُضمَّن ﴿حَٰفِظُونَ﴾ معنَى النَّفي، أي: غيرُ حافِظينَ[2]، وذكَر صاحبُ «الكَشف» في مِثلِ قَولهم: «لَولا عليٌّ لَكانَ عمرُ هالكاً» أنه ضُمِّن «كان» معنَى النَّفي، كأنه قِيل: «لَمَا كان عمرُ إلَّا هالكاً»، وقد يُوجَّه[3] بأنَّ «إلَّا» نَقَضَ معنَى النَّفي الذي تَضمَّنه القَسَم؛ لأنَّك إذا حَلَّفتَ غيرَك بالله فقد ضيَّقتَ[4] الأمرَ في فِعل مَطلُوبك، فكأنَّك قُلتَ: ما أطلُب منكَ إلَّا فعلَك.

[فائدة: في مَعاني «إلَّا»]

وبقيَ ههنا **فائدةٌ**، وهي أنَّ «إلَّا» قد تكونُ حرفَ عطفٍ عِند الكوفيِّين بِمَنزلةِ «لا» العاطفةِ في أنَّ ما بعدها مُخالِفٌ لِما قبلها، لكنَّ ذاك مَنفيٌّ بعد إيجابٍ، وهذا مُوجَبٌ بعد نَفيٍ.

وقد تكونُ بِمعنى «غير»، فيُوصَف بها وبِتالِيها جمعٌ مُنكَّر أو شِبهُه، والمرادُ بِشبه الجَمع المُنكَّر الجمعُ المُعرَّف بِلام الجِنس، والمُفردُ الغيرُ المُختَصّ بِواحد، ومُقتَضى كلام سيبويه أنه لا يُشترطُ كونُ الموصوف جمعاً [أو شبهَه][5]، وشَرَط ابنُ الحاجب في وقوعِ «إلَّا» صفةً تعذُّرَ الاستِثناء، بأن تكونَ تابعةً لِجمعٍ مَنكُور غيرِ مَحصورٍ، فلا يَجوز حذفُ مَوصُوفِها.

وقد تكونُ عاطفةً بِمنزلةِ الواو في التَّشريك في اللَّفظ والمعنَى، ذكَره الأخفشُ والفراءُ وأبو عُبَيدةَ. وقد تكونُ زائدةً[6]، قالَه الأصمَعيُّ وابنُ جِني وابنُ مالِك.

قولُه: (وأمَّا فَضل يَفضل) اعلَمْ أن مَعناهُ مِن الفَضْلة والزِّيادةِ، لا مِن الفَضِيلة والغَلَبة

(١) بِتَشديد الكاف؛ لأنه هو المتعدِّي إلى اثنَين دُون «ذَكَرَ» المخفَّف، كما أنَّ المعنى عليه أيضاً.

(٢) نقَله عنه أبو حيانَ في جُملةِ وُجوهٍ ثم قال: وهذه وجوهٌ مُتكلِّفة ظاهرٌ فيها العُجمة.

(٣) أي: قولُهم السابقُ: نشَدتُك الله إلا فَعلتَ.

(٤) أي: عليه. وفي المطبوع: (ضيعت)، وهو تصحيف.

(٥) زيادة من النُّسخ المخطوطة.

(٦) أنشَد عليه ابنُ عصفور بضعَ شواهدَ في «الضرائر» على احتِمالٍ في بعضِها كما صرَّح به.

وضَمِّها في المُضارِع؛ فمِن التَّداخُلِ؛ لِأنها جاءتْ من باب: «عَلِمَ يَعْلَمُ»، و«نَصَرَ يَنْصُرُ»، فأُخِذ الماضي مِن الأول، والمُضارِعُ مِن الثاني.

[الباب الخامس]

(وإنْ كانَ ماضِيهِ على) وَزنِ **(«فَعُلَ» مَضْمُومَ العَينِ، فَمُضارِعُهُ «يَفْعُلُ» بِضَمِّ العَينِ، نَحوُ: «حَسُنَ يَحْسُنُ» وأَخَواتِهِ)** لِأنَّ هذا الباب موضوعٌ لِلصِّفات اللَّازمة، فاختِير لِلماضي والمُضارِع حركةٌ لا تَحصُل إلَّا بِانضمام الشفتَين؛ رِعايةً لِلتَّناسبِ بين الألفاظِ ومَعانِيها. ويكونُ لِأفعال الطَّبائع، كالحُسْنِ والكَرَمِ والقُبْحِ ونحوِها، ....

دده جونكي

في الفَضلِ؛ لأنَّ الثانيَ ليس فيه إلَّا الفتحُ في الماضِي والضمُّ في المضارعِ، وبَعضُهم جَعَله مِن الشواذِّ كصاحبِ «المراح»، وكلُّ عَطيَّة لا تَلزَمُ مَن يُعطِي يُقالُ لها: فَضْل.

قولُه: (رِعايةً لِلتناسُبِ بين الألفاظ ومَعانِيها) لأنه لَمَّا اختِير لِلماضي والمضارع حَركةٌ لا تحصُل إلَّا بِلزوم إحدَى الشَّفتَين لِلأخرى وانضِمامِها بها، والضمةُ لها مَزيدُ اختِصاصٍ بِاللُّزوم بالنِّسبة إلى غيرِها، كالفِعلِ اللَّازم بِالنِّسبة إلى فاعلِه والمَفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعِلُه، ناسَب لِما وُضِع هذا البابُ له ـ وهي الصفاتُ اللازمة ـ اللُّزومُ. [والحاصلُ أنه لمَّا كان معنَى هذا الباب اللُّزومَ][1] وهو في الحَقيقةِ الضمُّ الغيرُ المُفارِق، اختِير في اللَّفظ أيضاً الضم لِلتَّناسُبِ.

[فائدة: في الطَّبع والطَّبيعة والطِّباع]

قولُه: (ويكون لأفعالِ الطبائع) أي: الصادرةِ عن الطَّبِيعة، وهي القُوَّة المَوجودةُ في الشيءِ التي لا شُعورَ لها بِما يَصدُر عنها، ويكونُ الصادر منها أثراً واحِداً واقعاً على نَهجٍ واحد، قِيل: الطَّبْعُ في اللُّغة السَّجِيَّة، أي: الخِلْقة التي جُبِلَ عليها الإنسانُ، وهو في الأصلِ مَصدر، والطَّبِيعة والطِّباع بِالكسر مِثلُه، وقولُ بعض الأفاضِل: (إنَّ الطبعَ قُوَّةُ النفسِ تَحكُم بِالأحكامِ مِن غيرِ فِكرٍ ونَظرٍ) قريبٌ منه، فالكلُّ واحدٌ بِحسَب اللُّغة، وأمَّا بِحسَب الاصطِلاح فالطَّبع أعمُّ مُطلَقاً مِن الطَّبيعة؛ إذِ الطَّبعُ في الاصطِلاح ما يكونُ مبدأَ الحركةِ مُطلقاً؛ سواءٌ كان لها شُعورٌ كحركةِ الحيوانِ، أو لا كحركةِ الأفلاكِ ـ عِند مَن يَجعلُها غيرَ شاعِرة ـ والأَحجارِ، والمرادُ بِمَبدأ الحركةِ الصُّورةُ النَّوعيَّةُ أو النفوسُ على ما حُقِّق في الحِكمة، والطَّبيعةُ ما يكونُ مبدأَ الحركة

---

(١) سقطت العبارة من بعض النُّسَخ.

. . . .

دده جونكي

مِن غيرِ شُعورٍ، كالصُّورة الحَجريَّة التي تكونُ مَبدأً لِلحَركة الهابِطةِ مِن غيرِ شُعورٍ، كذا قال الإمامُ[1] في «شَرح الإشارات»، وقال الشَّريف الجُرجاني[2]: (قد أطلقُوا في الاصطِلاح الطِّباعَ والطَّبيعةَ على الصُّورة النَّوعية، وقالُوا[3]: الطِّباع أعمُّ منها؛ لأنه يُقالُ على مَصدرِ الصِّفة الذاتيَّة الأوَّليَّة لِكل شَيء، والطبيعةُ قد تختَصُّ بما يَصدُر عنه الحركةُ والسكونُ فيما هو أولاً وبِالذات مِن غير إرادةٍ).

(ثم ليس المرادُ بِالحُسنِ ما يُمكن اكتِسابُه بالزِّينةِ من صَفاء اللَّون ولِين المَلمَس ونحوِ ذلك، بل المرادُ به كونُ الأعضاءِ مُتناسِبةً على ما يَنبغِي أن يكونَ، وبِالقُبح خِلافُ ذلك، فهو مُقتَضى الطَّبيعة؛ إذ لا يَختلِفُ ذلك)[4].

[فائدة: في تفسير الكَرَم]

قال عِمادُ الدِّين الكاشي[5]: الكرمُ كيفيَّة نَفسانيَّة تَقتضي إيصالَ النَّفعِ إلى الغيرِ بِالمالِ أو الغيرِ كالعَفوِ، وقال السيدُ عبدُ الله: الكرمُ نَقيض اللُّؤم، وهو جامعٌ لِلخِصال المَرْضِيَّة؛ فإنه إن كانَ بِبذلِ النَّفس فهو شَجاعةٌ، وإن كان بِالمال فهو جُودٌ، وإن كان بِكفِّ ضررٍ مع القُدرة فهو عَفْو، وقِيل: الكرمُ بمعنَى الجُود والبِرِّ، وهو إيثارُ الغير بِالخير بالبَذلِ[6] والعَفو، ويكونُ ذلك مَلَكةً لِلنُّفوس الزكيَّة بِملاحظة لُطفه وحُسنِه عقلاً وشَرعاً وتَعوُّدِها، فيُعَدُّ مِن الكَيفيَّات النَّفسانيَّة الخلقيَّة.

(وأرادَ بقوله: (ونحوِها) الصغرَ والكِبَر، والمُرادُ بهما ليس عِظَمَ الهَيكَل وقِصَره؛ إذ الصغيرُ قد يكونُ أعظمَ هَيكلاً من الكَبير، بل المرادُ التَّغايُرُ الظاهِريُّ الذي يَعرضُ لِلشيء صادِراً عن الطَّبيعة بِالنَّماء والوُقُوف، ولم يَجعَلْهما من الأفعالِ الطَّبيعية لاختلافِهما بِاختِلاف الأحوالِ والأوقاتِ)[7].

---

(١) فَخر الدين الرازي.

(٢) في «حواشي المطوَّل».

(٣) نَقله بعضُهم عن «شرح الإشارات» لِلطوسي.

(٤) «شرح الشافية» للچارپردي.

(٥) يَحيى بن أحمد الكاشي (أو الكاشاني)، فاضل له عِلم بالحساب والأدب والحَديث، مِن كُتبه «لُباب الحِساب»، و«شرح مفتاح العُلوم لِلسَّكاكي»، و«حاشية على شرح رِسالة آداب البَحث السَّمرقندية». تُوفي بأصفهان بعد سنة (٧٤٥هـ).

(٦) هكذا في النُّسخ، والظاهرُ ـ ما لم يكُن في العبارة تحريفٌ ـ أن الباء الأُولى صلةٌ للإيثارِ والثانيةَ للآلةِ. والله أعلَم.

(٧) «شرح الچارپردي».

ولا يكون إلَّا لازماً.

وشَذَّ قولُهم: «رَحُبَتْكَ الدَّارُ»، والأصلُ: رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ، فحُذِفت الباء [اختِصاراً] لِكثرةِ الاستِعمال.

[الرباعيُّ المُجرَّد ومُلحقاتُه]

(وأمَّا الرُّباعِيُّ المُجَرَّدُ: فَهُوَ «فَعْلَلَ») بِفتح الفاءِ واللامَين وسُكونِ العين، (كـ«دَحْرَجَ» فُلانٌ الشَّيءَ» أي: دَوَّرَهُ، («دَحْرَجةً ودِحْراجاً») لِأنَّ الفِعل الماضيَ لا يكونُ أوَّله وآخرُه إلَّا مَفتوحَين، فلا يُمكِن سكونُ اللَّام الأُولى؛ لِالتِقاء الساكنَين في نحوِ:

ددہ چونکی

قولُه: (ولا يكون إلَّا لازماً) اعلَم أنَّ أبوابَ الثلاثيِّ كلُّها يكون متعدِّياً ولازماً، إلَّا هذا البابَ؛ فإنه لازمٌ لا غيرُ، وعليك التَّنبُّهُ لِلأمثِلةِ في مَوارِدِ الاستِعمال.

[مطلب: في شُذوذ قَولهم: «رَحُبتك الدار»]

قولُه: (وشذَّ رحبتك الدار، والأصل: رحبَت بك الدار) فحَذفُوا الباءَ اختصاراً لِكثرة استِعمالِه، فيكونُ غيرَ مُتعدٍّ في الحَقِيقة، فإنَّك لو قُلتَ في «شَرُفتُ بِكذا»: «شَرُفتُ كذا» لا يكون مُتعدِّياً، فشُذوذُه مِن جِهة استِعمالِه على صُورة المتعدِّي؛ إذ هو مُلتبِسٌ.

وقد يُقال: يُمكنُ أن تكونَ تَعديتُه لِتَضمينِه معنى «وَسِع»، قال الخَليل: قولُ نَصرِ بن سيَّار: (رَحُبَكُم[1] الدُّخولُ في طاعة الكرمانيِّ) ـ أي: وَسِعكم ـ شاذٌّ، ولم يَجِئ في الصَّحيح «فَعُلَ» بضم العين متعدِّياً غيرُه. وأمَّا المعتلُّ فقد اختَلفُوا فيه؛ قال الكسائيُّ في أصلِ «قُلتُه»: قَوُلْتُه، وقال سِيبويه: لا يجوزُ ذلك لأنه مُتعَدٍّ، وقد قِيل: المُعتَلُّ إذا أَشكلَ أَمرُه يُحمَل على الصَّحِيح، ولم يَجِئْ في الصَّحيح «فَعُلَ» بضمِّ العين مُتعدِّياً.

قولُه: (وأمَّا الرباعيّ المجرَّد) اعلَم أن أبوابَ الرُّباعيّ كلُّها ـ سواءٌ كان مجرَّداً، أو مزيداً بِزيادة حرفٍ على الثلاثيّ المجرَّد، مُلحَقاً كان أو مُوازِناً ـ يكون متعدِّياً ولازماً، وكُنْ على التَّبصُّر في مَوارِدِها.

---

(١) عبارةُ «الصحاح» نقلاً عمَّن ذُكِر: (أرحبكُم)، بهمزة الاستفهام، وفسَّرها بِقَوله: أي أَوَسِعكُم؟ وكذلك جاءَت في «العين» لِلخليل.

«دَحْرَجتُ ودَحْرَجنَا»، فحرَّكوها بالفتحة لِخفَّتِها، وسَكَّنوا العينَ لِأنه ليس في الكلامِ أربعُ حَركاتٍ مُتواليةٍ في كلمةٍ واحدةٍ.

ويَلحَق به نحوُ: «جَوْرَبَ»، و«جَلْبَبَ»، و«بَيْطَرَ»، ....

دده جونكي

[مطلب: في مَعاني «فَعلَلَ»]

و«فَعلَل» قد يُصاغُ من اسمِ رُباعيّ لِعَملِ مُسمَّاه، كـ«قَرمَص القُرمُوصَ»[1]: إذا حفَره، ولِمُحاكاةِ المُسمَّى، كـ«عَقربَ الشيءَ»: إذا لوَاه كالعَقرب، ولِجَعلِه في شيءٍ، كـ«فَلفل الطعامَ، وعَصفرَ الثوبَ»، ولإصابةِ مُسمَّاه، كـ«عَرقَبَه»: إذا أصابَ عُرقُوبَه، ولإصابةٍ بِمُسمَّاه، كـ«عَرْجَنه»: إذا أصابه بِعُرجُون، ولإظهارِ مُسمَّاه، كـ«عَسلجَتِ الشجرةُ»: إذا أخرَجتْ عَسالِيجَها، ولاختِصارِ الحِكاية، كـ«بَسمَلَ، وحَسْبَل، وسَبْحل، وحَمدَلَ، وجَعْفَل[2]»: إذا قال: بِسم الله الرحمن الرَّحيم، وحَسبِي الله، وسُبحانَ الله، والحمدُ لله، وجَعَلني الله فِداكَ[3]. ذكَره في «شَرح التَّسهيل».

قولُه: (لأنه ليس في الكلام أربعُ حركات... إلخ) **فإن قِيل**: هذا مَنقوضٌ بنحوِ: «هُدَبِد» وهو اللَّبن الغَليظ، و«عُلَبِط» بالعين المهمَلة المضمُومةِ وهو قَطِيع من الغَنَم، **قُلنا**: الأصلُ: هُدابِد وعُلابِط، فحُذِف الألفُ لِلتَّخفيف.

[مطلب: في تفسير «جَورَبَ» وأخواتِه من المُلحَقات]

قولُه: (ويَلحَق به) أي: بالرباعيِّ المجرَّد (نحوُ: جَورَبَ) تقولُ: جَوربْتُه فتجورَب: ألبستَه الجوربَ فلَبِسَه، والجورَبُ: مُعرَّب، والجَمعُ: الجَواربَة، والهاء لِلعُجمة[4]، ويُقال: الجَوارِب أيضاً، (وجَلبَب) أي: لَبِس[5] الجلبابَ وهي المِلحَفة، (وبَيطَر) أي: عَمِل البَيطرةَ، من البَطْر

---

(١) هي حُفرة واسِعةُ الجَوف، ضَيِّقة الرأس، يَستدفئ فيها الإنسانُ الصَّرِد، أي: المَقرُور، قال:

جـاءَ الـشِّـتـاءُ ولَـمَّـا أَتَّـخِـذ رَبَـضـاً ... يـا وَيْـحَ كَـفَّـيَ مِـن حَـفـرِ الـقَـرامِـيـص

وفي بعض النُّسخ: القرماصَ، وكلاهما صحيح؛ إذ هما لُغتان.

(٢) كذا باللام في الأصل، والصوابُ: «جَعفَد» بالدال كما ذكَره السيوطيُّ وغيرُه، وقد نقلتُه في «مُتعة الطرف» فانظُره هناك إن شئتَ.

(٣) بِالقصر والإضافة، ويجوز: «فِداءَك، وفِدىً لك، وفِداءً لك».

(٤) في المطبوع: (والهاء مقحمة).

(٥) كذا في النُّسخ، والصواب: ألبَس، يقال: جلبَبْتُه فتجلببَ أي: ألبستُه إيَّاه فلَبِسه.

و«هَرْوَلَ»، و«شَرْيَفَ»؛ ....

دده چونكي

وهو الشَّقُّ، و«بَيْقر»[١] يُقال: بَيقَر الرجلُ أي: أقام بالمِصر وتَرك قَومَه بِالبادية، والبَيْقَرةُ: إسراعُ تَطاطُؤ[٢] الرَّجلِ رَأسَه، (وهَرْول) الهَرْوَلة: ضربٌ من العَدْو، وهو بين المشيِ والعَدْو، كذا في «الصِّحاح»، (وشَرْيَف) والشِّرْياف: وَرقُ الزَّرعِ إذا طال وكثُر حتى يُخافَ فَسادُه فيُقطَع، تقولُ: «شَرْيَفْتُ الزرعَ»: إذا قَطعتَ شِريافَه.

[مطلب: في عَدم إلحاق نحوِ: «أَخرَجَ» بـ«دَحرَجَ» مع اتِّفاق مَصدرَيهما]

فإنْ قُلتَ: لِم لَم يُحكَم على «أَخرَج» بأنَّه مُلحقٌ بِـ«دَحرَج» مع اتِّحاد مَصدرَيهما؛ لأنه كما يُقالُ: «دَحرَج دِحراجاً» يُقال: «أخرج إخراجاً»؟ قُلتُ: لأنَّ الاعتبارَ بِـ«الفَعْلَلَة» لِعُمومها واطِّرادها في جَميع صُوَر «فَعْلَل» دُونَ «الفِعْلال»؛ لِعدم مَجيئه في بَعض الصُّوَر منه، فإنهم لم يَقولُوا: «بِرقاشاً وقِحْطاباً وعِرْباداً»، بل: «بَرْقَشةً وقَحْطَبةً وعَرْبَدةً»، يُقال: «برقَشْتُ الشيءَ» إذا: نَقشتُه بألوانٍ مُختَلفة، و«قَحْطَبَه» أي: صَرَعه، و«رجل مُعَرْبِد»: يُؤذِي نَديمَه في سُكرِه، والعَربَدةُ: سوء الخُلُق، ولأنَّ الشرطَ تَوافقُ المصادرِ أجمعَ، ولأنَّ حرفَ الإلحاقِ لا يُزادُ في الأول، ولأنَّ زِيادة الهمزة لِقَصدِ معنَى التَّعدِية لا لِمُساواتِه لَه في تَصرُّفاتِه اللَّفظيَّة.

[مطلب: الإلحاقِ ومعنَى المُوازنةِ، والفرقِ بين الملحَق والأصلِ والمُنشعِبة]

واعلَمْ[٣] أنَّ الإلحاقَ: «جَعلُ مِثالٍ على مِثالٍ أَزْيَدَ منه بِزيادةِ حرفٍ أو أكثرَ»، [أي: جَعلُه][٤] مُوازناً له في عَددِ الحُرُوف وفي الحَركات والسَّكَنات، ولِذَلك لا يَجوز الإدغامُ مُطلَقاً في المُلحَق، ولا الإعلالُ في غيرِ الآخِرِ، ويُجعَلُ ذلك الحرفُ الزائدُ في المَزيدِ فيه مُقابِلاً لِلأصليِّ في المُلحَق بِه، فيُعامَلُ المُلحَقُ مُعامَلةَ المُلحَقِ به في أَحكامِه مِن التَّصغِير والتَّكبِير[٥]

---

(١) سياقُه يُوحي بأنه من كلام الشارح وتمثيلِه، وقد رأيتُه على ذلك في نُسخةٍ مِن الشرح سقيمةٍ، وهو بعيدٌ؛ إذ وزنُه «فَيْعَلَ» كالذي قبله، ولم يُعهَد تكرارُ المثال في مثلِ هذا الموضِع من غير نُكتة. على أنَّ «بَيقَر» شبيهٌ بـ«بَيطَرَ» في الخطِّ، فلعلَّ المحشِّيَ تردَّد في تعيينِ أحدِهما لاختلاف النُّسخ أو نحوِ ذلك فأتى بهما جميعاً، لكن يُشكِل عليه العطفُ بالواو لا بـ«أو».

(٢) كذا في الأصل مع كتابة الهمزة على الياء، ولا يَخفى أن الصواب: (طأطأة الرجل)، مصدرَ «طَأطأَ» المتعدِّي.

(٣) من هُنا إلى آخِر الفَقرة مأخوذ من «الفلاح» لابن كمال باشا.

(٤) ما بين المعقوفَين ساقط من المطبوع.

(٥) كذا في أغلَب النُّسخ، وهو الذي رأيتُه أيضاً في «الفَلاح» وغيرِه، وفي بعضِها: (والتكثير)، والصواب: (والتكسير) كما في نُسخة خطيَّة.

ودليلُ الإلحاق اتِّحادُ المصدرَين.

دده جونكي

وغيرِهما، فلا بُدَّ أن يكونَ المُلحَق مُماثِلاً ومُوازناً لِلمُلحَق به.

ثمَّ الإلحاقُ قد يكونُ في الفِعلِ كما هو المُرادُ ههنا، ولِذا قال: (ودليلُ الإلحاقِ اتِّحادُ المَصدَرَين)؛ وقد يكونُ في الاسمِ.

ومَعنَى المُوازَنة وُقوعُ الفاءِ والعَين واللام في الفَرعِ مَوقِعَها في الأصلِ المُلحَق به، وإن كان ثَمَّةَ حرفٌ زائدٌ فلا بُدَّ مِن المُماثَلة في المُلحَق، لا مُجرَّدِ التَّوافُقِ في الحَرَكاتِ والسَّكَنات، ولِذَا حَكمُوا على «اقعَنْسَس» بأنَّه مُلحَقٌ بـ«احرَنجَم»، ولم يَحكمُوا على «استَخرَجَ» بأنَّه مُلحَق بِـ«احرَنجَمَ»، مع أنه مُوافِقٌ له في الحَركات والسَّكنات؛ لأنَّ «استَخرَج» بِالنِّسبة إلى «احرَنجَمَ» على خِلافِ ما ذكَرنا في الأَصليَّة والزِّيادة[١] جميعاً؛ أمَّا في الأصلِيَّة فلأنَّ الخاء - وهو فاءٌ - وَقعَتْ موقعَ النُّون الزائدةِ في الأصلِ، وأمَّا في الزِّيادة فلأنَّ النونَ واقعةٌ في الأصلِ بعد الفاءِ والعينِ، وليس في الفَرع نُونٌ في موقعِها؛ والفَرقُ بين الأصلِ والمُلحَق أن المُلحَق يَجبُ أن يكونَ فيه ما زِيد لِلإلحاق دُون المُلحَق به، مثلاً يَجبُ في بابِ «حَوْقَل» زيادةُ الواوِ بين الفاء والعينِ دُونَ باب «دَحرَج»، وفي بابِ «اقْعنْسَس وتَجَلْبَب وجَلْبَب» تكريرُ اللام دُون بابِ «احْرَنْجَم وتَدَحرَج ودَحرَج» على هذا القِياس؛ وبين المُلحَق والمُنْشَعِبة أنَّ زيادةَ الحرف في المُنشَعِبةِ لِقَصد زيادةِ معنًى، وفي المُلحَقِ لِقَصد مُوافَقة لَفظٍ لِلَفظٍ آخَرَ لِيُعاملَ مُعاملتَهُ، لا لِزيادةِ معنًى.

[مُهمَّة: في مَجيء اللام عِوَضاً من المضاف إليه]

قولُه: (**ودليلُ الإلحاق اتِّحادُ المَصدرَين**) أي: إلحاقِ الفِعل، على أن يكونَ اللامُ عِوَضاً عن المُضاف إليه، كما قال أبو شامةَ[٢] في قَولِه[٣]: [الطويل]

بَـــدأتُ بِـبِـــاســـمِ الله فـــي الـــنَّـــظـــمِ أَوَّلَا

إنَّ الأصل: في نَظمِي، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١]:

---

(١) الأولى: (في الأصالة والزيادة)، أو: (في الأصليَّة والمزيدة).

(٢) عبدُ الرحمن بن إسماعيلَ المَقدسي الدمشقيُّ، أبو القاسم، شِهابُ الدِّين، مُؤرِّخ، مُحدِّث، باحِث، أصلُه من القُدس، من كُتبه: «إبرازُ المعاني في شَرح حِرز الأماني» أي: الشاطبيَّة، و«الباعِث على إنكار البِدَع والحوادِث»، و«شرح البُردة». توفي سنة (٦٦٥هـ).

(٣) أي: صاحبِ «الشاطبيَّة» في مطلعِها. وبعده:

تَـبَــارَكَ رحْــمــانـــاً رحــيــمـــاً ومَــوئِــلَا

[أقسامُ الثُّلاثي المَزيد فيه]

(وأَمَّا الثُّلاثِيُّ المَزِيدُ فِيهِ فَهُوَ على ثَلاثةِ أَقْسام)؛ لِأنَّ الزَّائدَ فيه إمَّا حرفٌ واحدٌ، أو اثنانِ، أو ثلاثةٌ؛ لِئَلَّا يَلزمَ مَزيَّةُ الفرع على الأصلِ.

واعلَم أنَّ الحروفَ التي تُزاد لا تكون إلَّا من ....

ددە چونكيْ

(إنَّ الأصلَ: أسماءَ المُسمَّيات)، وجوَّز في قَولِه تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [آل عمران: ١٥] كونَ اللام بَدلاً من الإضافةِ، ومَنَعه أيضاً حيثُ قال: (والمعنَى: فإنَّ الجحيمَ مَأواهُ، وليس اللامُ بدلاً من الإضافةِ)[١]، وقال في «المُغني»: (والمَعروفُ مِن كلامِهم إنَّما هو التَّمثيلُ بِضَمير الغائبِ في كَونِ اللام بَدلاً مِن الإضافةِ)، وهذا هو مَذهبُ الكوفيَّة على ما في شَرحَي «الكشَّاف» و«المِفتاح» لِلشَّريف، وبَعضِ البَصرية وكثيرٍ مِن المتأخِّرين أيضاً على ما في «المُغني»، وقيَّد ابنُ مالك جوازَ هذا بِغير الصِّلة؛ أو مُغنياً[٢] غَناءَ الإضافةِ في الإشارةِ إلى المَعهودِ على ما هو مَذهبُ البَصريَّة، وهو الصوابُ، قال ابنُ الحاجِب في «شَرح المفصَّل»: إنَّ دليلَ الإلحاقِ وَجهانِ: الأولُ: أنَّ حرفَ الإلحاقِ هو الذي ليس لِمَعنًى وُضِعَت الكلمةُ بِسَبب ذلك الحرفِ لِذَلك المعنى، والثاني: مُوافَقةُ المَصدر، ثم قالَ: واعتَمد الزمخشريُّ على الوجهِ الثاني، لكنَّ الوجهَ الأولَ هو التَّحقيقُ؛ لأنه جارٍ[٣] في الأَسماءِ والأفعال، والثاني مُختَصٌّ بِالأَفعال؛ لأنَّ الأسماءَ ليس لها مَصادِرُ.

قولُه: (لِئَلَّا يلزمَ... إلخ) يَرِدُ عليه[٤] مثلُ: «الاستِخراج»، إلَّا أن يُقالَ: كلامُنا في الفِعل.

[مطلب: حُروفِ الزِّيادة وفائدتها]

قولُه: (واعلَم أن الحُروفَ التي تُزاد... إلخ) اعلَم أنَّ زيادةَ الحرفِ في كلام العَرب قد تَكونُ لإفادة معنًى زائدٍ، كهَمزةِ «أَنصُرُ»، ولِلتَّعويض كتاءِ «زَنادقة»، ولِتَفخيمِ المعنى كمِيمِ

(١) عبارتُه بحروفها: والمَعنى: فإنَّ الجحيمَ مَأواه، كما تَقول لِلرجل: غُضَّ الطَّرف، تُريد: طَرفَك، وليس الألفُ واللام بَدلاً مِن الإضافة، ولكنْ لَمَّا عُلم أنَّ الطاغيَ هو صاحبُ المَأوى، وأنَّه لا يَغُضُّ الرجلُ طَرْفَ غَيره، تُرِكت الإضافة. اهـ

(٢) معطوفٌ على «عوضاً» مِن قَوله أولَ التعليق: (على أن يكونَ اللامُ عِوَضاً عن المُضاف إليه).

(٣) في المطبوع: (لأنه جاز)، والصحيح المُثبت.

(٤) الصحيحُ عدمُ وُرود ذلك؛ لأن كلامَه لا يَحتملُ أن يكونَ في غير الفعل، وإلا سقط التعليلُ أصلاً؛ إذ المراد بالفرع في كلامِه الفعلُ، وبالأصلِ فيه الاسم.

حُروف «سَألتُمُونيها»، ....

دده جونكي

«زُرْقُم»، ولِلمدِّ كألفِ «حِمار»، وواوِ «عَمُود»، وياءِ «قَضِيب»، ولِلإلحاقِ كباءِ «جَلبَبَ»، ولإمكانِ التَّلفُّظ، كهمزةِ الوَصل[١].

قولُه: (حُروف سَألتمُونيها) اعلَم أنَّ الحُروف الزَّوائدَ هي التي يَشمَلُها قولُ الشاعر[٢]: [السريع]

يا أوسُ هلْ نِمْتَ؟ ولم يأْتِنا ... سَهْوٌ، فقال: اليَومَ تَنْساهُ

أو «سَألتُمُونيها»، أو «أتاهُ سُلَيمُونَ[٣]»، أو «وأتاه سُلَيمَان»، أو «آنستُ مُولِيها»، أو «أمانٌ وتَسهِيلٌ»، أو قولُه: [المتقارب]

هَوِيتُ السِّمانَ فشَيَّبْنَنِي ... وقد كنتُ قِدْماً[٤] هَوِيتُ السِّمانَا

حُكي أنَّ جارَ الله العَلَّامة سُئِل عن الزَّوائِد فقالَ: «هَوِيتُ السِّمان»، ثم سُئِل مرَّةً ثانيةً فقال: «سألتُمُونِيها؟»، ثم مرَّةً ثالثةً فقال: «اليومَ تَنْساه»، فانظُر إلى فِطنتِه، وحُكيَ أيضاً أنَّ الأخفش سألَ سِيبويه عن الزَّوائدِ فقال في جوابِه: «وأتاه سُلَيمان»، فقال الأخفشُ: ما معنَى هذا؟ أكانَ المُجيب سُليمانَ لهذا السؤال؟ قال: «سألتُمُونيها؟» فقال: نَعم، ولم يَفهَم مَعناه، قال: «هَويتُ السِّمان»، فقال: لا أَسألُ عن السِّمان حتى أَجبتَني عن محبَّتِكَ السِّمانَ، فلم يَكن جوابُك مُطابقاً لِلسؤال، قال: «اليومَ تَنساه»، فغَضِب الأخفشُ وقال: بِم أَجَبْتَ فنَسِيتُ؟ ولم يَفهَم مَعناهُما أيضاً، ولِهذا سُمي أخفَشَ[٥]، وحُكيَ أيضاً[٦] أنَّ أبا العباس المبرِّد سَأل أبا عثمان المازنيَّ[٧]

---

(١) بقيَ عليه سابعٌ وهو: البَيانُ، كهاءِ السكت في نحوِ: ﴿مَالِيَهْ﴾، زِيدت لِبيان الحركة.

(٢) الأولى ـ ولا سيَّما في هذا الزمان ـ: (قولُ بعضهم)؛ إذ الشعرُ منزلةٌ عاليةٌ لا تُنال بقول بيتٍ في الصناعةِ كهذا.

(٣) كذا ضُبط في نُسخة مطبوعة، وهو جمعُ سُلَيم المصغَّر. ويحتملُ غيرَ ذلك.

(٤) بالكسر أي: قَديماً، وفي «الصِّحاح»: يُقال: قِدماً كان كذا وكذَا، وهو اسمٌ مِن القِدَم، جُعل اسماً مِن أسماءِ الزَّمان.

(٥) الصحيحُ أنه سُمي أخفشَ لِصِغَر عينَيه وضعفِ بَصره، وما أطال به المُحشِّي ههنا في نِسبة هذه الحكايةِ لغير واحدٍ من النُّحاة لم يُوفَّق فيه، ولا سيَّما في قِصَّة الأخفش هذه.

(٦) ممن حَكى ذلك واقتَصر عليه ابنُ جني في «المنصِف».

(٧) بَكر بن مُحمد، أبو عُثمانَ المازِني، مِن مازِنِ شَيبانَ، أحدُ الأئمَّة في النَّحو، مِن أهل البصرة، ووَفاتُه فيها، ناظَر الأخفشَ في أشياءَ كثيرة فقَطعه، وقال المُبرد ـ وهو تِلميذُه ـ: لم يكُن بعد سيبويه أعلَم بِالنحو من أبي عُثمانَ. له تَصانيف، مِنها «ما تَلحن فيه العامَّة»، و«التَّصريف»، و«العَروض»، و«عِلَل النحو». تُوفي سنةَ (٢٤٩هـ).

إلّا في الإلحاق والتَّضعيف، فإنه يُزاد فيهما أيُّ حرفٍ كان.

[الأول: ما ماضِيه على أربعة أحرفٍ]

القسمُ (الأَوَّلُ) مِن الأقسام الثَّلاثة: (ما كانَ ماضِيهِ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ)، وهو ما يَكون الزائدُ فيه حرفاً واحداً، وهو ثلاثةُ [أبواب]:

ددە چونكي

عن الزَّوائد فأنشدَه: «هويت السمانَ . . . البيتَ»، فقال له: الجوابَ رَحمك الله! فقال: قد أَجبتُك مرَّتَين، يعني: «هَويتُ السِّمان» في المصراعَين.

وليس المرادُ من كونِها زوائدَ أنها تكون زائدةً أبداً؛ لأنها قد تكون الكلمةُ منها وكُلُّها أصول، كقولك: «سَأل ونَام»، بل المرادُ أنه إذا زِيد حرفٌ لِغير الإلحاق والتَّضعيف فلا يَكونُ إلّا منها.

قولُه: (إلّا في الإلحاق) يُريد الإلحاقَ الذي هو على وَجهِ تَكرير الحرفِ نحوُ: «قَرْدَد»، وأمّا زِيادةُ الإلحاقِ ـ لا على وجهِ التَّكرير ـ فلا تكونُ إلّا مِن حُروفِ «سَألتُمونيها»، لكنَّه تَرك القيدَ لِظُهوره.

[مُهمة: في «كان» التامَّة]

قولُه: (أيّ حرف كان) هي تامَّة بمعنى: وُجِد ووَقع وثَبت وحَدَث، قال علاءُ الدين البسطاميُّ في «حاشِيَة المطوَّل» على وَفق ما في «كَشف الكشَّاف» في قولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ . .﴾ [البقرة: ٢٨٠] الآيةَ: قد تَقرَّر أن «كان» التامَّةَ حقُّها أن تَدخُلَ على الأحداثِ دُونَ الأشخاصِ، وقال حَسنٌ الفَناريُّ: والحقُّ أنه تَدخُلُ على الذَّوات إذا وُجِدَ فيه نُكتةٌ، ولِذا ذُكِر في «شَرح اللُّب» لِلسَّيد وغيرِه أنَّ «كان» في الآية تامَّة.

[مطلب: في اشتِقاق «أوَّل» ومَعناه واستِعماله]

قولُه: (الأول) أصلُه: «أَوْأَل» على وزنِ: «أَفْعَلَ»، على ما هو مَذهبُ البَصريِّين[1]، مهموزُ الأوسَط، قُلِبَت الهمزةُ واواً على غيرِ القياس[2]، وأُدغمَت، بِدَليلِ «أَوَّل مِنك»، . . . .

(١) قوله: (على ما هو مَذهبُ البَصريِّين) وقوله الآتي: (كما هو مذهبُ الكوفيِّين) زائدانِ على كلام الفَناري، وفي تَعيين المذهَبين المذكورَين اضطِرابٌ عند المصنِّفين ترَكناه لِضِيق المَقام وتَسارُعِ الأيَّام.

(٢) إذ قياسُ تَخفيف مثلِ هذا إنَّما هو بِحَذف الهمزةِ ونَقلِ حَركتها إلى الساكن قبلَها.

. . . .

دده جونكي

وجمعِه[1] على «أَوائِلَ»؛ أو «أَأْوَل» مِن «أ و ل»، فقُلِبت همزتُه[2] واواً وأُدغِمت؛ أو «وَوْوَل»[3] على وزنِ «فَوْعَل»، كما هو مذهبُ الكوفيِّين، قُلِبَت الواو الأُولى همزةً، ولم يُجمَع على «أواوِل» لِلاستِثقال[4].

قالُوا: هو كـ«أَسْبَق» معنًى وتَصريفاً واستعمالاً، تقولُ في تَصريفه: «الأَوَّلُ، الأوَّلان، الأوَّلُون، الأوائِل، الأُولى، الأُولَيَان، الأُولَيَات، الأُوَل»؛ وتقولُ في الاستِعمالِ: «زيدٌ أولُ مِن غيره، وهو أوَّلُهم، وهو الأوَّلُ»؛ ولَمَّا لم يكنْ لفظُ «أوَّل» مُشتقًّا مِن شيء مُستَعمَل على القَول الصحيح، ولا مِمَّا استُعمِل منه فِعلٌ كـ«أَحْسَن»، ولا مما استُعمِل منه اسمٌ كـ«أَحْنَك»، خَفيَ فيه معنَى الوَصفيَّة؛ إذ هي إنما تَظهَر باعتِبار المشتَقِّ منه، واتِّصافِ ذلك المشتَقِّ به، كـ«أَعلَم» أي: ذُو عِلمٍ أكثرَ مِن عِلمِ غَيره، و«أحنَك» أي: ذُو حَنَكٍ أشدَّ مِن حَنكِ غَيره، وإنما تَظهَرُ وَصفيةُ «أوَّل» بسببِ تأويله بالمشتَقّ، وهو أَسبَق، فصار مثلَ: «رَجلٌ أَسَد» أي: جَرِيءٌ، فلا جَرَمَ لم تُعتَبر وصفيَّتُه إلَّا مع ذِكر الموصوف قبلَه ظاهراً نحو: «يوماً أوَّلَ»، أو ذِكرِ «مِن» التَّفضِيلية بعده ظاهراً؛ إذ هي دليلٌ على أنه ليس اسماً كـ«أفكَلٍ وأَيدَع»، فإنْ خلَا منهما معاً ولم يَكُنْ مع اللام والإضافةِ، دَخل فيه التَّنوينُ مع الجرِّ؛ لِخَفاءِ وَصفيَّتِه كما مرَّ، كقَولِ عليّ رضي الله عنه: «أحمدُه أوَّلاً بادِئاً»، ويُقالُ: «ما تَركتُ له أولاً ولا آخراً».

ويَجوزُ حذفُ المُضافِ إليه مِن «أوَّل» وبِناؤُه على الضمِّ إذا كان مُؤوَّلاً بِظَرف الزَّمانِ، نحوُ قولِه[5]: [الطويل]

لَـعَـمـرُك مـا أَدري وإنِّـي لأَوْجَـلُ ... عَـلـى أَيِّـنـا تَـعْـدُو[6] الـمَـنـيَّـةُ أوَّلُ؟

أي: أولَ أوقاتِ عَدوِها، وبِما ذكَرنا تبيَّن ما في «دُرَّة الغواص» حيث قال: (ويَقولُون: ابدأْ

---

(١) بالجرِّ عطفاً على ما قبله؛ إذ هو من تتمَّة التَّعليل. ولا يصحُّ رفعُه مبتدأً خبرُه ما بعده لأنه لا معنًى له حينئذ؛ إذ لا يَجهلُه أحدٌ. ثم رأيتُ عِبارة الفناري وهي: (ويدل على هذا قولهم: هذا أول منك، وجمعُه على أوائل).

(٢) عبارةُ بعضِهم: ثم قُلب فصار أَوْأَل أَعْفَل، ثم قُلبت همزتُه. . . إلخ.

(٣) في بعض النُّسخ: (وَوَّل).

(٤) أي: لاجتِماع واوَين بينهما ألفُ الجَمع. وقال بعضُهم: أصلُه: (وَوْأل)، قُلبت الهمزةُ واواً والواوُ الأُولى همزة، ولم يُجمع على «وَوائِل» للاستثقال أيضاً، والمقصودُ حينئذٍ بالثِّقَل اجتِماعُ واوَين أولَ الكَلمة.

(٥) هو مَعن بن أَوس المُزني.

(٦) بالعين المهملة من العَدْو، أو بالغينِ المعجمة من الغُدُوِّ. وكذا ما بعده.

(١) (كـ«أَفْعَلَ») ....

ده چونكي ___

به أولاً، والصوابُ أن يُقال: ابدَأْ به أولُ بالضم، كما في قولِ الشاعر المذكُور. وإنَّما بُني أولُ ههنا لأنَّ الإضافةَ مُرادَةٌ فيه؛ إذ تَقديرُ الكلام: ابْدَأ بِه أولَ الناسِ، فلَمَّا انقطَع عن الإضافة بُنيَ كأسماءِ الغايات التي هيَ «قَبلُ وبعد» ونَظائِرُهما.

[مُهمة: في تسمِيَة الغايات بِذلك، وسَبب بنائِها على الضم]

ومعنَى تَسميةِ هذِه الأَسماء بِالغايات أنَّها جُعِلت غايةً لِلنُّطق بعدما كانت مُضافةً، ولِهذه العِلَّة استَوجبَتْ أن تُبنى؛ لأنَّ آخرَها حين قُطِع عن الإضافة صار كوسَطِ الكَلمة، ووسَطُ الكلمةِ لا يكونُ إلَّا مَبنيًّا. وإنَّما بُنِيَت على الضمِّ لأنها في حالةِ الإضافة تُعرَب بالنَّصب والجر، فخُصَّت عِند البناء بالضمِّ الذي خالَف حركتَي إعرابِها؛ لِيُعلَمَ بِه أنها مَبْنِيَّة لا مُعربةٌ، على أن «أوَّل» إذا أُعرِبَ لا يَنصرِف؛ لأنه على وزنِ «أَفْعَلَ»، فهو صِفة، ولهذا قالُوا: «كان ذلك عاماً أوَّلَ، ما رَأيتُه مُذ أولَ مِن أمسِ»، ولم يُسمَع صَرفُه إلَّا في قَولهم: ما تَركتُ له أولاً ولا آخِراً، فجعلُوه في هذا الكلامِ اسمَ جِنس، وأخرجُوه عن حُكم الصفة، وأَجْرَوا هذا الكلام بمعنَى: ما تَركتُ له قَديماً ولا حديثاً). انتهى. وعُلِم أنَّ المخطِّئَ مُخْطِئ.

[فائدة: في تساهُل المصنِّفين في استعمالِ ألفاظٍ لم تُنقَل عن العرب]

قولُه: (وأَفعَل) ومَصدرُه يَجيءُ «إفعالاً»، إلَّا في «آذَى»؛ فإنَّ مَصدره: أَذًى وأَذاة وأَذِيَّة، ولا تَقُل: إيذاء. كذا في «القامُوس»[1]. نَعم؛ قد جاء في مصنَّفات الثِّقات لَفظُ «الإيذاء»، والاعتِذارُ بأنَّه مِن قَبِيل إطْلاقات المصنِّفين ومُساهَلاتِهم في استِعمالاتِهم - كاستِعمالِ «قطُّ» في المضارع المنفيِّ، و«أم» المتَّصلة مع «هَل»، وإدخالِ اللام على «غَير»، والجمعِ بين النَّفيِ والاستِثناء والنَّفيِ نحوُ: «ما زيدٌ إلَّا قائمٌ لا قاعدٌ»، مع أنهم صرَّحُوا بأنَّ هذا الاستعمالَ خارِجٌ عن القانُون ليس بِعربي أصليٍّ - ليس بِوَجه، بل الوجهُ أن يُقالَ: استِعمالُ الثِّقات يُجعَل بِمَنزلة نَقلِهم ورِوايتِهم، على ما ذكَره صاحبُ «الكشَّاف» حين استشهَد بِشعرِ أبي تَمَّام في مَجيء «أَظْلَم» مُتعدِّياً.

(١) ردَّه عليه جماعة كالشِّهاب وصاحبِ «الجاسوس»، حتَّى إنَّ أبا السعود العمادي المفسرَ كان يقولُ: قُولوا: «الإيذاء» إيذاءٌ لِصاحب «القاموس».

. . . .

دده جونكي

ونظيرُه ما ذكَره الشارحُ في «شرحِ الكشَّاف» في قَوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] - على وَفقِ ما ذكَره علاءُ الدين البسطاميُّ في «حاشِيَة شَرح المفتاحِ السَّعدِي»[١] - مِن أنَّ الوكادةَ بمعنى التَّأكيد لا تُوجَد في كُتُب اللُّغة، ولا في استِعمالات العَرب، وليسَتْ مِن لُغة العَرب، إلَّا أنَّ المصنِّف ثِقةٌ في اللُّغة، فكفَى استِعمالُه؛ وما ذكَره عَلاءُ الدِّين هذا في «شَرح لُباب الإعرابِ» حيثُ قال: قال الرضيُّ: (وتَقع «كافَّة» مُضافةً غيرَ حال في كلامِ مَن لا يُوثَق بِعَربيَّتهم)، ثم قال: وفِيه نظرٌ؛ لأنَّ صاحبَ «الكشَّاف» استَعملَها مضافةً في «المفصَّل»، حيث قالَ: (لإنشاء كتابٍ في الإعراب مُحيطٍ بكافَّةِ الأبواب)، واستَعملها مَصدراً في «الكشَّاف» حيثُ فَسَّر[٢] قولَه تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، ثم قال: (والقولُ بأنَّه لا وُثوقَ بِعَربيَّته خطأٌ)، مِن أنَّ[٣] الوجهَ أن يُجعَلَ استِعمالُ هؤلاء الثِّقاتِ بِمَنزلةِ رِوايتهم، وما ذكَره علاءُ الدِّين في «حاشِيَة الهِداية» - حيثُ قال[٤] في الدِّيباجة: (وأخلَفهم) - مِن أنَّ «أخلَفتُه زيداً» بمعنَى: جَعلتُ زيداً خَليفةً له، لم يُوجَد في كُتُب اللُّغة، ولا في استِعمالاتِ العَرَب، إلَّا أنَّ حُسنَ الظنِّ بِالمصنِّف بأنَّه وَجده، ثم قالَ: ونَظيرُه «أَبْكَمَ» حيث استَعمله صاحبُ «الكشَّاف» مُتعدِّياً مع أنه[٥] في كُتب اللُّغة لازمٌ، ثم قال - على وَفق ما قاله التَّفتازاني في «أَبكَم» -: إنَّ استِعمالَ الثِّقات الألفاظَ في المعانِي يُجعَلُ بِمَنزلة نَقلِهم ورِوايتِهم، وما ذكَره صاحبُ «النهاية» في أَواخِر أدَب القاضي مِن «شَرح الهداية» مِن أنَّ «الإنابةَ» بمعنَى جَعلِ الغير نائباً عن نفسِه لم يُوجَد في الكُتب المتداوَلة، بل هي مُستعمَلةٌ فيها بمعنى الرُّجوع، ومِن هذا آخَذَ بَعضُهم مَن استَعمَلها في هذا المعنَى، ثم قال: لَكنْ هذا ليس مَوضعَ مُؤاخذةٍ؛ لأنَّ صاحبَ «الكشَّاف» استَعمَلها في ذلك المعنَى في «الكشَّاف» في سُورةِ الرُّوم وغيرِها، وكفَى به حُجَّةً في اللغة. نَعم، ذَكر في «الصِّحاح» و«مَجمَع البَحرَين» لِلصَّاغاني و«مختصَر اللُّغة» أن التَّوكيد بالواوِ أفصحُ[٦]، وذَكر في «الأَساس» أيضاً: أنبَتُه مُنابي واستَنبْتُه.

---

(١) نِسبةٌ إلى سعدِ الدين، وهو التفتازانيُّ الشارحُ.

(٢) أي: حين فسَّر... إلخ، وعبارتُه: ﴿إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾: إلَّا إرسالةً عامَّةً لهم مُحيطةً بهم.

(٣) بيانٌ لِما قاله علاءُ الدين المذكور.

(٤) أي: صاحبُ «الهداية» وهو المرغيناني.

(٥) أي: مادَّته وهو «بَكِمَ»، وإلا فـ«أبكَم» غيرُ مسموع أصلاً.

(٦) إنما يُفيدُ هذا لو أنَّ الكلام كانَ في «التَّوكيد»، وقد عَلِمتَ مما مضَى أنَّ الخلافَ إنما هو في «الوَكادة» بمعنَى التَّوكيد، فلا محلَّ لهذا الاستدراك هنا.

بِزيادة الهمزةِ، (نَحوُ: «أَكْرَمَ إِكْراماً»). وهو:

- لِلتَّعدية غالباً، نحو: «أَكْرَمْتُهُ».

ددہ چونکیٚ

[مطلب: في نحو قَولهم: «أَفعَلَ» بمعنى «فَعَلَ»]

قولُه: (بِزيادة الهمزة) قال الرضيُّ في «شَرح الشافية»: (اعلَمْ أنَّ المزيدَ فيه لِغير الإلحاقِ لا بُدَّ لِلزيادة فيه مِن معنًى؛ لأنها إذا لم تكنْ لِغرضٍ لفظيٍّ - كما كانَت في الإلحاق - ولا لِمَعنًى، كانت عبثاً؛ فإذا قِيل مثلاً: (إنَّ «أقال» بمعنَى «قال»)، فذَلك منهم تَسامحٌ في العِبارةِ، وذلك نحوُ ما يُقال: إنَّ الباءَ في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦] و«مِن» في ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] زائِدتان، لَمَّا لم تُفيدَا في الكلام فائدةً زائدةً سِوى [تقريرِ][1] المعنَى الحاصل وتأكيدِه، فكذا لا بُدَّ في الهمزةِ في «أَقالَ» مِن المُبالَغة)، ثم قال: (والأغلَبُ أنَّ مجيءَ هذه الأبواب مما جاء منه فِعْلٌ ثُلاثيٌّ، وقد تَجيء مِمَّا لم يَأتِ منه ذلك نحوُ: «أَلحَم، وأَشحَمَ[2]، وجَلَّد، وقرَّد، واستَحْجَر المكانُ، واستَنْوَق الجَمَلُ»، ونحوُ ذلك).

[مطلب: التَّعدية، والقاعِدة في جَعلِ اللازم متعدِّياً]

قولُه: (وهو لِلتَّعدية غالباً) وهي أن يُضمَّن الفِعلُ معنَى التَّصيير، فيَصير الفاعلُ في المعنَى مفعولاً لِلتَّصيير، فاعلاً لأصلِ الفِعلِ في المعنَى[3]. وبيانُه: أنَّك إذا أردتَ أن تَجعَلَ اللازمَ مُتعدِّياً ضمَّنتَه معنَى التَّصيير بإدخالِ الهمزةِ مثلاً، ثم جِئتَ باسمٍ وصيَّرتَه فاعلاً لِهذا الفِعل المضمَّن معنَى التَّصيير، وجَعلتَ الفاعلَ لأصل الفِعل مَفعولاً لِهذا الفِعل، كقَولِك: «خرَج زيدٌ وأخرَجتُه»، فمَفعولُ «أخرَجتُه» هو الذي صيَّرتَه خارجاً.

وقِيل: مَعناها أن يُجعلَ الفِعلُ لِفاعلٍ يُصَيِّر مَن كان فاعلاً له قبلَ التَّعدِية مَنسُوباً

---

(١) زيادةٌ من «شَرح الشافية» يَقتضيها المَقام.

(٢) كذا في جميع النُّسخ المخطُوطة والمطبوعة، ووَقع مثلُه في جميعِ طبَعات «شرح الشافيةِ» للرضيِّ كما أشار إليه مُحقِّقوه الشيخُ مُحيي الدين ومَن معه رحمهم الله تعالى، ثم اعترَضوا ذلك بأنَّ كلًّا من «ألحَم» و«أشحَم» قد جاء منهُ الثلاثي والمزيد، ومِن ثَمَّ رجَّحوا أن الصواب «ألجَم» و«أسحَم»، وما تقدَّم تَصحيف وتحريف، فغيَّروا ما في «الكتاب» مع أنهم لم يَذكُروا أن التَّصحيح مبنيٌّ على نُسخ خَطيَّة، ومع أنَّ الرضيَّ ذَكر هذَين الفِعلَين في «شرح الكافية» وجعلَهما هناك أيضاً مُغنيَين عن الثلاثيِّ، وممن ذكَرهما غيرَ الرضيِّ الزوزنيُّ في «شرح اللُّباب».

(٣) أراد أنَّ فاعلَ الفِعل الثلاثي يَصير مفعولاً لـ«أفعَلَ».

ـ ولِصَيرُورةِ الشَّيءِ مَنسوباً إلى ما اشتُقَّ منه الفعلُ، نحوُ: «أَغَدَّ البَعيرُ» أي: صار ذا غُدَّة، ومنه: «أَصْبَحْنَا» أي: دَخلنا في الصَّباحِ؛ لِأنه بِمَنزلة: صِرْنا ذَوِي صباحٍ.

دده جونكي

إلى الفِعل[١]؛ لِيَتناولَ مثلَ: «فسَّقتُه»؛ لأنَّ مَعناه: نسَبتُه إلى الفِسْق، لا صيَّرتُه فاسقاً[٢].

(ولو قالَ: «وهو غالباً لِجعل الشيء ذَا أصلِه» لَكان أعمَّ؛ لأنه يَدخُلُ فيه ما كان ذَا أصلِه[٣] جامِداً نحوُ: «أنحى[٤] قِدرَه» أي: جَعلَها ذاتَ نحاء[٥] وهو الأَبْزارُ[٦]، و«أَجْدَى» أي: جَعَلَه ذا جَدًى[٧]، و«أذهَبَه» أي: جعَله ذا ذَهَب.

وقد يُجعل «أَفْعَلَ» لِجَعل الشيء نَفسَ أَصلِه وإنْ[٨] كان جامِداً، نحوُ: «أهدَيْتُ الشيءَ» أي: جَعلتُه هَدِيَّة وهَدْياً). كذا في «شَرح الرضي لِلشافِية».

قولُه: (نحو: أغدَّ البعير. . . إلخ) (والغُدَد: هي التي في اللَّحم، والواحِدة: غُدَّة؛ وغُدَّةُ البَعير: طاعُونه.

ومِن «أفعَلَ» الذي لِلصَّيرورة: «أَحصَدَ الزرعُ» أي: قارَب وَقتَ حُصُولِه. والفَرقُ بينه وبين ما ذكَره أنَّ الشيءَ ليس بِحاصلٍ فيه بعدُ، بل قارَب حُصولَه، فنُزِّلت مُقارَبَتُه مَنزلةَ حُصولِه، ألا تَرى أنَّك تقولُ: «أَصرَم النَّخلُ» و«أَحصَد الزَّرعُ» وهو لم يُصرَمْ ولم يُحصَدْ بعدُ؟ بِخلافِ الأَوَّل؛ فإنه قد حَصَل فيه، ولِذا قال بعضُهم: إن «أَفْعَلَ» هذا لِلحَينونة)[٩]. وكذا: «أَجْرَبَ[١٠]، وأَنْحَزَ[١١]،

---

(١) عبارةُ ابن الحاجِب في «الإيضاح»: منسوباً إليه ذلك الفعلُ.

(٢) ذَكر جميعَ ذلك الچارَپردي في «شرح الشافية».

(٣) كذا جاءت العبارة في النُّسخ المخطوطة، وفي المطبوع: (ما كان ذو أصلِه)، والصحيحُ: (ما كان أصلُه) كما عبَّر به الرضيُّ ويَقتضيه المقام.

(٤) كذا في جميع النُّسخ، وهو تصحيفٌ والصحيح: «أَفحَى» كما في «الرضي».

(٥) هو تصحيف أيضاً، والصواب: (جعلها ذاتَ فحاً)، وهو بِالفتح مقصوراً ويُكسر.

(٦) جمعُ بَزْر، وهو ما يَطِيب به الغِذاء، وكذا التَّوابل، وقيل: إنَّ الأَبزارَ لِلأشياء الرَّطبة واليابسة، والتَّوابلَ لِليابسة فقط. ولعلَّ التفرقةَ اصطلاحٌ فقط.

(٧) هو العَطيَّة. ومنه قولُ الشاعر:

بَخِلَتْ فُطَيمةُ بِالذي تُولِيني ... إلَّا الكَلامَ وقَلَّما تُجْدِيني

(٨) الصحيح ـ كما في الرضي ـ: (إنْ كان) دون الواو.

(٩) انظر: «شرح الشافية» للچارپردي.

(١٠) أي: صار ذا إبِلٍ ذاتِ جَربٍ.

(١١) أي: صارت إبِلُه ذات نُحازٍ وهو سُعالُها الشديد.

- ولِوجُود الشَّيءِ على صفةٍ، نحوُ: «أَحْمَدْتُه» أي: وَجدتُه محموداً.

- ولِلسَّلب، نحو: «أَعْجَمْتُ الكتابَ» أي: أزلتُ عُجْمَتَه.

ددە چونكى

وأحالَ(١)، وألامَ(٢)، وأَرَابَ(٣)، وأَجَزَّ(٤)، وأَبْشَر، وأَفْطَر». كذا في «المفصَّل».

قولُه: (لِوُجود الشيء على صِفة) معناه: أنَّ الفاعل وَجد المفعولَ موصوفاً بصفةٍ مُشتَقَّةٍ من أصلِ ذلك الفِعل، وتِلكَ الصفةُ في معنَى الفاعِلِ إنْ كان أصلُ الفِعلِ لازماً، نحو: «أَبْخَلتُه» أي: وَجدتُه بَخيلاً، وفي معنَى المَفعول إن كان مُتعدِّياً، نحوُ: «أحمَدتُه» أي: وَجدتُه مَحموداً.

وأمَّا قولُهم: «أَفحَمتُك» أي: وَجدتُك مُفحَماً(٥)، فكأنَّ «أَفعَلَ» فيه مَنقولٌ مِن نَفسِ «أَفْعَلَ»، كقَولِك في التَّعجب: «ما أَعطاكَ لِلدِّينار!»(٦).

قولُه: (وللسَّلب) كونُ همزةِ «أفعَلَ» لِلسَّلب والإزالة سماعيٌّ.

[فائدة: في تَسميةِ حروف المُعجَم]

قولُه: (نحو: أعجَمتُ الكتابَ أي: أزلتُ عُجمتَه) أي: إبهامَه بِنَقط ما يُنقَط وإهمالِ ما يُهمَل، (قال الجوهريُّ: (العَجْم: النَّقطُ بالسَّواد وغيرِه، مثلُ التاء عليها نُقطَتان، تقولُ: أعجَمتُ الحرفَ وعجَّمتُه مشدَّدةً، ولا تقولُ: عجَمتُه مخففاً، ومنهُ: حُروف المعجَم، وهي الحُروفُ المقطَّعة التي يَختَص أكثرُها بِالنَّقْط مِن بين حُروفِ سائِرِ الأُمَم، ومَعناه: حُروفُ الخط المعجَم، كما تقول: «مَسجِد الجامعِ». وناسٌ يَجعلون المُعجَمَ مَصدراً بِمعنى الإعجام، كالمُدْخَل، أي: مِن شَأنِ هَذه الحُروفِ أنْ تُعجَمَ، أي: تُنقَط). ونَقل الأزهريُّ عن اللَّيث(٧) أنَّ الحُروفَ المقطَّعة سُمِّيَت مُعجَمةً لأنها أَعجَميَّة، أي: لا بَيانَ لها، وإن كانَت أَصلاً لِلكَلِم

---

(١) أي: صارت إبلُه حائلاً فم تحمِل.

(٢) أي: صار ذَا لوم بإتيانِ ما يُلام عليه. أو هو من مهموز العين، أي: صار ذا لُؤمٍ وصَنع ما يَدعُوه الناس عليه لَئيماً.

(٣) من الرِّيبة، ومعناه يُشبِه «ألامَ» الذي قبله.

(٤) أي: حان جِزازُ غنَمِه، أي: صار ذا غَنَم تُجزُّ. وجعَله ابنُ الحاجب في «الإيضاح» (أجَدَّ)، فقال: تقولُ: أجدَّ الزرعُ وهو لم يُجَدَّ. اهـ أي: لم يُصرَم، يقال: أَجَدَّ النَّخلُ: حان له أن يُجَدَّ، والجِداد أوانُ الصِّرام. ووَقع في بعض النُّسخ من هذه الحاشية: (وأجذ) بالذال المُعجمة، وليس بصحيح.

(٥) في المطبوع: (أفخمتك أي: وجدته مفخماً).

(٦) أي: فإنَّ «أعطى» الصفةَ مأخوذةٌ من «أعطَى» الفعلِ.

(٧) أي: ابن المظفَّر تلميذ الخليل. وفي المطبوع: (عن أبي الليث) وهو خَطأ.

- ولِلزِّيادة في المعنى، نحو: «شَغَلته»، و«أَشْغَلْتُهُ».

- ولِلتَّعريض لِلأمرِ، نحوُ: «أباعَ الجارِيةَ» أي: عرَّضَها لِلبيعِ.

دده جونكي

كلِّها، وأمَّا «كتابٌ مُعجَم» فَمَعناهُ: مُنقَّط لِتَبِينَ عُجمتُه بِنَقطِه، فتكونُ الهمزةُ لِلسَّلب، وقِيل: حقيقةُ «أعجَمتُ الحرفَ»: أزلتُ عُجمتَه بِنَقطِه، فالمعنى: حُروفُ الإعجامِ، أي: إزالةِ العُجمة)[1]. وقال الحَسنُ الفَناري: جوَّز الشارحُ كونَ معنَى الإعجامِ إزالةَ العُجمةِ بِالنَّقط، وهذا إنما يَتِمُّ إذا جُعل كونُ الهمزة لِلسَّلب مَقيساً، أو مسمُوعاً في هذه الكَلمة.

قولُه: (نحو: شَغَلته) قال بعضُهم: «شَغَل» و«أشغل» بمعنًى واحدٍ، فَعلى هذا يَنبغي أن يُرادَ بِالزِّيادة عدمُ إفادةِ الهمزة معنًى زائداً على معنَى المجرَّد، ويكونُ النَّقلُ حينئذٍ إلى الأفعالِ لِمُجرَّد تَوسيعِ البِناء. ويُمكنُ أن يُرادَ بِالزِّيادة المُبالغةُ، بأنْ يكونَ «أَشغَلَ» أبلَغَ من «شَغَلَ»، لَكن هذا موقوفٌ على النَّقلِ؛ إذ اللغةُ لا تَثبُت بالقِياس.

[مطلب: في بعضِ مَعاني «أَفعَلَ»]

قولُه: (ولِلتَّعريض) وهو: أن يُجعَلَ مفعولُ الثلاثيِّ مُعرَّضاً لأن يكونَ مَفعولاً لأصلِ الحدَث؛ سواءٌ صار مَفعولاً له أو لا، نحوُ: «أقبَلتُه» أي: عرَّضتُه لأنْ يصيرَ مَقبولاً؛ قُبِل أو لا، و«أَسقَيتُه» أي: جَعَلتُ له ماءً وسَقياً؛ شَرِب أو لم يَشرَب، و«أَقبرتُه» أي: جَعلتُ له قبراً؛ قُبِر أو لا، و«أَبَعتُ الفرسَ» أي: عرَّضتُه لِلبَيع وجعلتُه مُنتسِباً إليه، قال الشيخُ المُظهريُّ[2]: (العَرضُ: التَّقدُّم، والتَّعريض: تقديمُ أحدٍ لأمرٍ، أي: إدخالُه وإيقاعُه فيه).

ولِغير ذلك، ككَونِه لِلتَّمكِين نحوُ: «أَقبرتُه»[3] أي: جَعَلتُ له قبراً، بمعنَى: أعطَيتُ له مَكاناً يُقبَر فيه، وكذا: «أَحفَرتُه»، وللتَّمكُّنِ[4] مِن الشَّيء، نحوُ: «أحفَرتُه النَّهرَ» أي: مكَّنتُه مِن حَفرِه، ولإتيانِ الفاعِل أي: لِمَجيئه إلى مكانِ أصلِه، كـ«أَيمَنَ وأَجبَلَ» أي: أتَى إلى اليَمَن والجَبل؛

---

(١) أفاده الشريفُ في «حاشية الكشاف».

(٢) هو مُظهِر الدِّين الشريف الحُسَين بن مَحمود بن الحَسَن الزَّيْداني نِسبةً إلى صحراءِ زَيْدانَ بالكوفة، له كُتب منها: «المفاتيح في شرح المصابيح للبغوي»، و«شرح مقامات الحريري» و«المُكمَّل في شَرح المُفصَّل» ومنه يَنقل المُحشِّي هنا. تُوفي سنة (٧٢٧هـ).

(٣) كذا جاء في النسخ، مع أنه مثَّل سابقاً بـ«أقبرته» للتعريض، والصحيح أنه للتمكين والإعانة.

(٤) في بعض النسخ: (وللتمكين) وفي الحالين هو تكرار للسابق، بدليل مصدر (مَكَّن) الآتي، وتعبيرِهم.

. . . .

ده چونكي

ولِلتَّكثير كـ«أَبْعَدَ» أي: كثَّر البُعدَ، وكذلك: «أَلْبَنَ الرجلُ، وأشحمَ، وأَلحمَ، وأثمرَ»، ولِلحَمل أي: حملِ المفعولِ على أصلِه، كـ«أَكْذَبْتُه» أي: حَملْتُه على الكَذب، ولِلدُّعاء له أي: التَّكلُّم بما يدلُّ على الدُّعاء النافعِ، كـ«أَشْفَيْتُه» أي: دَعَوتُ له بالشِّفاء، ولِحُصول السُّؤال، كـ«استَنْجَدَنِي فأَنْجَدتُه» بالدال المهمَلة، أي: سَأل مِني الإعانةَ فأَعَنْتُه، ولِلإعانة كـ«أَحْلَبْتُ فُلاناً، وأَرعيتُه، وأَقْرَيتُه، وأَبْغَيتُه، وأَطْلَبتُه، وأَحْرَبْتُه» أي: أعنتُه على الحَلْب، وعلى الرَّعي، وعلى قِرى الأَضيافِ، وعلى مُبتَغاه، وعلى مَطلُوبه، وعلى حربِ عِداه.

ولِمُطاوع[1] «فعَّل» كـ«فطَّرتُه فأَفطرَ»، و«بَشَّرتُه فأَبشَر»، وهو قليلٌ، ذكَره الرضيُّ[2] في «شَرح الشافية»، ولِمُطاوعِ «فَعَلَ» كظَأَرْتُ الناقةَ على حُوارِ غيرِها فـ«أَظأَرَتْ»، وقشَعتِ الريحُ السحابَ فـ«أَقشعَ»[3]، وسبَقْتُ البعيرَ فـ«أَسْبَقَ»[4]: إذا استَوقفتُه بِجَذب زِمامه فوَقف، وكَبَبْتُ الرجلَ فـ«أَكَبَّ»، ذكَره ابن مالِك في «شرح التَّسهيل»، وبِما ذُكر يَظهَر ما فيما سيَجيء في «أَكبَّ» مِن صاحبِ «الكشَّاف».

ولإتيانِ الفاعلِ بِالموصوف بِأصلِه، نحو: «أكرَمَ الرجلُ» أي: أَتى بِأولادٍ كِرام، وبِمعنى «فَعَلَ» بِالتَّخفيف كـ«أَبكَرَ» وبَكَرَ، و«أَقَلْتُ البيعَ» وقِلْتُه، وحَزَنَه و«أَحْزَنَه»، وحَبَّ فلانٌ فلاناً و«أَحَبَّه»[5]، وشَغَلَه الأمرُ و«أَشْغَلَهُ»، ذكَره في «شرح التَّسهيل»، وذَكَر الشارِحُ التَّفتازاني المِثالَ الأخيرَ مِمَّا يَجيءُ لِلزِّيادة في المَعنى، وقد ذكَرنا من الرضيِّ أنه لا بُدَّ لِلزيادة مِن معنًى وإن لم يكُنْ إلَّا التَّأكيدَ؛ وفرَّق الرضيُّ بين «أَسرعَ وأَبطأَ» وثُلاثيِّهما بأنَّ «سَرُعَ وبَطُؤَ» أبلغُ؛ لأنهما كأنهما غريزةٌ كـ«صَغُرَ وكَبُرَ»، وقال الجوهريُّ: «أسرَعَ» في الأصلِ مُتعدٍّ.

وبِمعنَى «استفعَلَ» نحوُ: «أَعْظَمْتُه» واستَعْظَمتُه، ولِمَعنى الدُّخول في مكانٍ نحو: «أَنْجد وأَغارَ» أي: دخَل في النَّجْدِ والغَوْرِ، ولِمَعنى وُصولٍ إلى عَدد وهو أصلُه، كـ«أعشَرَتِ الدَّراهمُ، وأَثلثَتْ، وأَربعَتْ، وأَخْمسَتْ، وأَسدسَتْ، وأَسْبعَتْ، وأَثْمنَتْ، وأَتْسَعَتْ، وأمأَتْ، وآلَفَتْ»: إذا بَلغتْ عشرةً، وثلاثينَ، وأربعينَ، وخَمسينَ، وسِتِّين، وسبعينَ، وثَمانين، وتِسعينَ، ومائةً،

---

(١) كذا في النُّسخ، ومثلُه الموضع الذي بعده.

(٢) ذكَره قبله سِيبويه في «الكتاب»، فنِسبتُه إليه أولى.

(٣) في النُّسخ المخطُوطة: (ونسعت . . . فأنسع)، وهو تحريف.

(٤) كذا في النُّسخ، والصحيح: (شَنَقتُ البعيرَ فأَشنَق).

(٥) واسم المفعول «محبوب» مأخوذ من الثلاثي، واسم الفاعل «مُحِبّ» مأخوذ من الرباعي.

واعلَم أنه قد يُنقَلُ الشيء إلى «أَفعَلَ» فيصيرُ لازماً، وذلك نحوُ: «أَكَبَّ» و«أَعْرَضَ»، يقالُ: «كَبَّهُ» أي: أَلقاه على وجهِه «فأَكَبَّ»، و«عَرَضَه» أي: أظهرَه

دده جونكي

وألفاً. ولإغنائِه عن ثلاثيٍّ، كـ«أَرْقَلَ، وأَعْنَقَ» بِمعنَى[1] سارَ سَيراً سريعاً، و«أَقْسَم» بِمعنى: حَلَف، و«أَفْلَح» بمعنى: فازَ.

[مُهمة: في لفظِ «قد» ودلالتِه على جزئيَّة الحُكم]

قولُه: (واعلَم أنه قد ينقل... إلخ) أتى بلفظِ «قد» الدالَّةِ على جُزئيَّة الحُكم؛ لأنه قَليلٌ جِدًّا، وما ذَكَره القُطبُ[2] في «المحاكَمات»[3] مُعترِضاً على الإمامِ حيثُ قال الإمامُ: احتَرز الشيخُ بِلفظِ «قد» الدالَّة على جُزئيَّة الحُكم في قَولِه: (الجِسمُ الطَّبيعي قد يَعرِضُ له الانفِصالُ والانفِكاكُ) مِن الأفلاكِ، مِن أنَّ («قد» إنما يَدلُّ على تَبعُّضِ الأوقاتِ لا على تَبعُّضِ الأحكام، فليس مَدلولُ الكلامِ إلَّا أنَّ الجسمَ يَعرضُ له الانفِصالُ في بعض الأَوقاتِ، لا أنَّ الانفصالَ لِبَعض الأجسامِ)، مَردودٌ في نَفسِه، ومُنافٍ لِما ذكَره[4] في «شَرح المطالِع»[5] حيثُ قال: احتَرزَ بلفظِ «قد» المفيدةِ لِجُزئية الحُكم في قَولِه: (لأنَّ نقيضَ الخاص قد يكونُ أعمَّ مِن عينِ العامِّ من وجهٍ) عن الأُمورِ الشامِلة؛ فإنَّ نَقيضَ الأخصِّ منها لا يكونُ أعمَّ منها، نَعم التَّحقيقُ أنَّ لفظةَ «قد» لا تَدلُّ ظاهراً على تبعُّضِ الأفراد، لكنَّها ليسَتْ مَخصُوصةً بِتَبعُّض الأوقاتِ، بل قد تكونُ لِتَبعضِ التَّقادِير أيضاً، ورُبَّما يَلزَمُ منه جُزئيةُ الحُكم، كما في قَولِك: «الحَيوانُ قد يَكونُ إنساناً»، فتَأمَّلْ!

[مطلب: باب «فَعَلتُه فأَفعَل»]

قولُه: (نحو: أكبَّ وأعرضَ) قال صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسير قَوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا..﴾ [الملك: ٢٢] الآية: إنه (يُجعلُ «أكبَّ» مُطاوِعَ «كَبَّه» [يُقال: «كببتُه»][6] فأَكبَّ» مِن الغَرائب،

(١) راجعٌ للاثنَين لا لِلأخير فقط.

(٢) هو أبو عبد الله قطبُ الدين الرازي التَّحتاني المتوفى سنةَ (٧٦٦هـ)، وقد مرَّت ترجمتُه.

(٣) «المحاكَمات» في المنطق، حاولَ فيه صاحِبُه التوفيقَ بين آراء الفَخر الرازي والنَّصير الطُّوسي على كتابِ «الإشارات» لابنِ سينا.

(٤) أي: القطبُ الرازي المذكورُ.

(٥) هو شرحٌ على «مَطالع الأنوار في المنطق» لِسِراج الدين الأرموي المتوفَّى سنة (٦٨٢هـ).

(٦) زيادةٌ من «الكشاف» يقتضِيها المقام.

«فأَعْرضَ»، قال الزَّوزَنِيُّ: ولا ثالثَ لهما فيما سَمِعنا.

(٢) (و«فَعَّلَ») بِتكريرِ العين، (نَحوُ: «فَرَّحَ تَفْرِيحاً»)، واختُلف في أنَّ الزائدَ: هي الأُولى أو الثانيةُ؟ فقِيل: الأُولى؛ لِأن الحكمَ بزيادة السَّاكن أَولى، وقِيل: الثانيةُ؛ لِأنَّ الزيادة بالآخِرِ أَولى، والوَجهان جائزانِ ....

ددە چونكي

ونَحوُه: قشَعتِ الريحُ السحابَ فأَقشعَ، وليس هو كذَلك، ولا شيءَ مِن بِناءِ «أَفعَلَ» مُطاوِعاً[١]، ولا يُتقِن نحوَ هذا إلَّا حَمَلةُ «كتابِ سيبويه»، وإنما «أَكَبَّ» مِن بابِ «أَنفَض[٢]، وأَلامَ[٣]»، ومَعناه: دَخَل في الكبِّ وصار ذا كَبٍّ، وكذَلك: «أَقشعَ السَّحابُ»: إذا دَخَل في القَشْع، ومُطاوِع «كَبَّ، وقَشَعَ»: انْكَبَّ، وانْقَشَعَ).

وقولُه: (وقال الزَّوزني: ولا ثالثَ لهما فيما سَمِعنا) قال القُرطبيُّ في «شَرح صحيح مُسلِم»[٤] ما مُلخَّصُه: (لم يأتِ في لِسانِ العربِ فِعلٌ ثُلاثيُّه مُتعدٍّ ورُباعيُّه لازمٌ إلَّا كلماتٍ قليلةً نحوُ: «كَبَبْتُه فأَكَبَّ»، و«قَشعَتِ الريحُ الغيمَ فأَقْشعَ»، و«نَسَلْتُ رِيشَ الطائر فأَنْسَلَ»، و«نَزَفْتُ البِئرَ فأَنْزَفَتْ»، و«برأْتُ الناقةَ فأَبْرَأَتْ»[٥]، و«سبقتُ البعيرَ فَأَسْبَقَ»[٦])، وذكَرَ بهاءُ الدِّين[٧] صاحِبُ «الدُّر المنظُوم في التَّعدِيةِ واللُّزوم»: «قَلَعَه اللهُ فأَقْلَع»، والكرمانيُّ في «شَرح صَحيح البُخاري»[٨]: «حَجَمَه فأَحْجَمَ»، وابنُ التَّمجِيد[٩] في «شَرح أنوار التَّنزيلِ»: «أَنفَضَ وأَلامَ» مِن هذا القَبِيل أيضاً.

---

(١) في المطبوع: (ولا يبنى من أفعل مطاوع).

(٢) بالفاء، والقافُ تصحيف. قال الزمخشري في «الفائق»: أَنفَض القومُ: إذا صارُوا ذَوِي نَفضٍ، وذلك أن يَنفضُوا مَزاوِدَهم.

(٣) تقدَّم تفسيرُه قريباً. انظر: (ص١٨١).

(٤) الكتابُ في الواقعِ شرحٌ لِتَلخيص «صحيح مُسلم»، واسمُه «المُفهِم لِما أشكَل من تلخيص كتابِ مُسلم»، وكِلاهُما لأبي العباس أحمدَ بن عمر القرطبي المتوفَّى سنةَ (٦٥٦هـ).

(٥) الصحيح: مَرَيتُ الناقةَ: إذا مَسحتُ ضَرعَها لِتَدِرَّ، فأَمْرَتْ هي: دَرَّ لَبَنُها.

(٦) الصحيح: شَنَقْتُ البعيرَ: مَدَدْتُه بِالزِّمام حتى رَفع رأسَه، فأَشْنَقَ هو: إذا رَفع رأسَه. وقد تقدم مصحَّفاً أيضاً قريباً.

(٧) لم أهتدِ في شأنِه لشيءٍ أعتمد عليه.

(٨) المسمَّى: «الكواكب الدَّرارِي في شرح صَحيح البخاري» كما مرَّ.

(٩) هو مُصطفى بن إبراهيم، مُصلِح الدين ابنُ التَّمجيد الرُّومي الحنفي، مُفسِّر من عُلماء الدَّولة العُثمانية، كان مُعلِّمَ السُّلطان مُحمد الفاتح، توفي سنةَ (٨٨٠هـ).

عند سِيبويه. وهو:

ـ لِلتكثير في الفِعلِ، نحوُ: «جَوَّلْتُ» و«طَوَّفْتُ»، ....

دده جونكي

[مُهمَّة: في تعلُّق الظَّرف في نحو: «لا ثالثَ لهما»]

ثم الظاهرُ أنَّ الظَّرفَ ـ أعني: «لهما» ـ مُتعلِّق بِالمنفيِّ، وهو غيرُ مُستَقيم، وإلَّا لَنُوِّنَ كما في «لا خيراً مِن زيدٍ»، فالوَجهُ في مِثلِه ما ذَهب إليه البَغداديُّون مِن أنه لَمَّا شابَه المُضافَ انتُزِع عنه التَّنوينِ لِأجلِ المشابَهة.

والحاصلُ من مَذهبِهم أنَّ ما جَعلَه القومُ سبباً لِوُجوب التَّنوينِ، جَعلَه هؤلاء سَبباً لانتزاعِ التَّنوينِ. قِيل: وهذا القولُ أقربُ إلى الصَّواب مِن أنْ يُقالَ: هذا الظرفُ خبرٌ، وظرفٌ مستقَرٌّ لا لَغوٌ، وكذا الكلامُ في قَولهم: «ولا بُدَّ مِنه»، و«لا دافعَ لِعَذابِه»، و«لا مُقتضِيَ لِلعُدولِ عنه»، ونَحوِ ذلك مِن العِباراتِ الواردةِ على هذا النَّمَط.

[فائدة: في ترجمةِ سِيبويه وأصلِ اسمِه وهو فارسي]

قولُه: (عِند سيبويه) هو لفظٌ فارسيٌّ، أصلُه: «سِيب» و«ويه»، مَعناه بِالعربي: رائحةُ التُّفاح[١]، لُقِّب بذلك لِذَكائِه[٢]، وقِيل: لأنه كان حَسَنَ الوَجه، وَجنَتاه كأنهما تُفَّاحتانِ، وقِيل: لأنه كان فتًى أعجَميًّا يَعتادُ شَمَّ التُّفاح، وقِيل: لِلَطافته؛ لأنَّ التفاحَ مِن لَطيف الفَواكه.

اسمُه عَمرُو بن قُنبر[٣] الحارِثي، كان أَبوه مولًى لِبني الحارِث، وقِيل: عمرُو بن عبدِ الرَّحمن ابنِ قُنبر، وقِيل: عمرُو بن عُثمان بنِ قنبَر، وكُنيَتُه: أبو بِشْر، وكان أعلَمَ الناس بِالنَّحو، وقد برَّز على شَيْخِه الخليلِ بن أحمدَ[٤]، وكان الكِنديُّ يقولُ: (كأنَّ النحوَ أُوحِي إليه)، وقِيل: (لم يَبلُغ مَبلغَه في فنِّه مَن تقدَّمه ومَن تَأخَّره وهو ابنُ بضعٍ وعِشرينَ سنة)، تُوفي أستاذُه الشيخُ الجليلُ

---

(١) المعروفُ في الفارسية ـ وقد ذكره غيرُ واحد ـ أنَّ الرائحة هي «بويه» لا «ويه»، وقد حكى كثيرُون أنَّ «سيبويه» مركبٌ من «سيب» و«بويه»، فالظاهر أنه أُدغم ثم خُفِّف، وقال الزُّبَيدي في «طبَقات النَّحويين»: وحدَّثني أبو عبد الله بنُ طاهر العسكريُّ قال: «سيبويه» اسمٌ فارسي، فالسي: ثلاثون، وبويه: رائحة، فكأنه في المَعنى: ثلاثون رائحة.

(٢) ظاهرٌ أنه لا علاقةَ بين رائحة التُّفاح والذكاءِ حتَّى يَكونَ هذا هو سببَ التَّسمية، اللهمَّ إلا أن يُرادَ بالذَّكاء شدةُ الرائحة وتمامُها، كما يُقال: «مِسكٌ ذكيٌّ» و«رائحةٌ ذكيَّة».

(٣) قال الزَّبِيدي في «التاج»: بضمٍّ ثم فتحٍ وسُكون. اهـ والمعروفُ فيه «قُنْبَر» أو «قَنْبَر».

(٤) مَن راجَع ترجمَتَي الإمامَين عَلِم عِظَمَ هذه الدَّعوى التي لا حاجةَ إليها.

أو في الفاعِل، نحو: «مَوَّتَتْ الإبلُ»، أو في المَفعولِ، نحو: «غَلَّقْتُ الأَبْوابَ».

ـ ولِنِسبة المَفعول إلى أصلِ الفعلِ، نحو: «فَسَّقْتُهُ» أي: نَسبْتُه إلى الفِسْق.

دده جونكي

الخليلُ بنُ أحمدَ البَصريُّ، وقامَ مَقامَه في مُسنَد دَرسِه، باتِّفاقِ أصحابِ دَرسِه، لَمَّا رَأَوْه أفضلَهم بعد تمامِ الامتِحان، وكتابُه أحسَنُ كتابٍ في عِلم الإعراب، قال السِّيرافي: ما سبَقه بِمثله مَن قبلَه، ولا لحِقه مَن بعده، إذا قِيل في العربيَّة: (ذَكَر في الكِتاب) يُراد به «كتابُه»، تُوفيَ في سنةِ ثمانينَ ومائةٍ بِقَريةٍ يُقال لها: البَيضاء مِن قُرى شِيرازَ، وقِيل: بِالبَصرة سنةَ إحدَى وسِتِّين ومائةٍ، وقِيل: بمدينة ساوَةَ سنةَ أربعٍ وسَبعينَ ومائةٍ، وعُمرُه اثنتانِ وثلاثونَ سنةً، وقِيل: بِشيرازَ ودُفن بها داخلَ المدينة في مَحلَّة تُعرَف بِمَحلة الباهِلين قَريبةٍ مِن بابِ البَلدة.

وفي مِثلِ: «سِيبويه وعَمْرَوَيه ونِفطَويه وخالَوَيه» وَجهان؛ أكثرُهما: البناءُ على الكسرِ، والثاني: أن يُعرَبَ آخرُه إعرابَ «بَعْلَبَكَّ». ذكَره في «أدواتِ الميداني»[١] و«الإِيضاح»[٢].

[مطلب: التَّكثير في «فعَّل»]

قولُه: (**أو في الفاعل نحو: موَّتَتِ الإبلُ**) قِيل: كثرةُ الفاعل والمفعول تَستلزم كثرةَ الفِعل، وكثرةُ الفِعل والفاعل لا تَستلزِم كثرةَ المفعُول، قال الچارَپردي: («موَّتت الشاةُ» لِشاةٍ واحدة خَطأ؛ لأنَّ هذا الفِعل لا يَستقيم تكثيرُه بِالنِّسبة إلى الشاةِ وهي واحدةٌ، وليس ثَمَّةَ مَفعولٌ لِيكونَ التَّكثيرُ له، ويَنبغِي أن يُعلَمَ أنَّ هذا بِخلافِ قَولِك: «قَطَّعْتُ الثوبَ»؛ فإنه جائزٌ وإن كان الفاعلُ واحِداً، كذا ذكَره ابنُ الحاجِب في «شرح المفصَّل»، ثم قال فيه[٣]: إنَّ قولَه في «المفصَّل»: (ولا يُقال لِلواحد) لم يُرِدْ به إلَّا ما لم يَستَقِمْ فيه تَكثيرُ الفِعل، وإنَّما يكونُ التَّكثيرُ في الفاعِل وهو الصَّحيح[٤])، وفيه ما مَرَّ مِن استِلزامِ كثرةِ الفاعِل كَثرةَ الفِعل، (وذَكر في «شَرح الشافِية»

---

(١) هو كتاب «الهادي للشادي» في الأدواتِ لأبي الفَضل الميداني صاحبِ «الأمثال»، قال في أوَّلِه: (... فإني لَمَّا فرَغتُ من كتابِ «السامي في الأسامي» واقتُرح عليَّ أن أجمعَ في معنَى الأدوات كتاباً مقنعاً وأشرعَ في شَرحِه شُروعاً مُشبعاً، أجبتُهم إلى مُلتمَسِهم، وأسعفتُهم بِتَحصيل مُقترَحِهم، وجمعتُ في هذه الوَرقات ما يَنخرِط في سِلك الأدوات، وميَّزتُ الأسماء من الأفعال والأفعالَ مِن الحُروف، وجعلتُه ثلاثةَ أقسام ... إلخ).

(٢) «شرح المفصَّل» لابن الحاجب.

(٣) أي: ابنُ الحاجب في «الإيضاح».

(٤) هكذا وَقعت العبارةُ في جميع النُّسخ المخطُوطة والمطبُوعة، والذي في «الإيضاحِ» ـ ونقلَه عنه الچاربرديُّ في «شرح الشافية» وغيرُه ـ: (وإنَّما يكونُ التَّكثير في الفاعِل هو المُصحِّحَ).

. . . .

دده جونكي

لِلمُصنِّف[١] أنَّ الفِعلَ إذا كان لازماً فَالتَّكثيرُ في فاعِلِه، وهذا على إطلاقِه ليس بِصَحيح؛ لأنه قد يكونُ التَّكثيرُ في الفِعل دُون الفاعِل، نحو: «جَوَّلْتُ وطَوَّفْتُ»، وقد يكونُ في الفاعِل نحوُ: «مَوَّتَتِ الإبلُ»، وذُكر فيه أيضاً أنه إن كان متعدِّياً فالتَّكثيرُ في مُتَعلَّقه، يَعني في مَفعولِه، كقَولك: «غلَّقْتُ الأبوابَ»، وزاد بعضُ الشارحينَ[٢] أنَّ المرادَ بالتَّكثير في المَفعول أنه لا يُستعمَل «غَلَّقْتُ» بالتَّضعيفِ إلَّا إذا كان المفعولُ جَمعاً، حتى لو كان واحداً وغُلِّقَ مَرَّاتٍ لم يُستعمَل إلَّا «غَلَقَ»[٣] بِلا تضعيفٍ، إلَّا على سَبيلِ المجازِ، وهذا يُخالِف ظاهرَ ما ذكَره ابنُ الحاجِب في «شَرح المفصَّل»)[٤]، وقد يُقالُ: التَّضعيف لِلتَّكثير يكونُ في المتعدِّي نحوُ: «جَرَّحتُ وقطَّعتُ»[٥]، ولا يكونُ في اللازم إلَّا نادراً، نحوُ: «ماتَ المالُ ومَوَّتَ» إذا كثُر ذَلك فيه، وحينئذٍ لا يجعَلُه مُتعدِّياً كي لا يَلزَمَ الجمعُ بين مَعنيَي التَّضعيفِ[٦]، وذلك غيرُ جائزٍ، فما في «الكشَّاف» وتَفسيرِ القاضي مِن أنَّ قولَه تعالى: ﴿نَزَّلْنَا﴾ [النساء: ٤٧] يَدلُّ على نُزول القُرآن مُنجَّماً في أوقاتٍ مُختلِفة ليس بِذلك؛ لأنَّ مَبناهُ على كونِه لِلتَّكثير، ولا مَجالَ [له] ههنا؛ إذ لا مَعنَى[٧] لِلتَّعدِيَة فيه.

وأنَّث الفِعلَ (لأنَّ الإبل مُؤنثة؛ لأنَّ أسماءَ الجُمُوع التي لا واحدَ لها مِن لَفظِها إذا كانَت لِغير الآدميِّين، فالتَّأنيثُ لها لازمٌ)، كذا في «الصِّحاح»، ومُرادُه[٨] اللُّزومُ عِند الإسنادِ إلى الضَّمير، وأمَّا عِند الإسنادِ إلى الظاهِر فلا لُزومَ[٩] كما تَقرَّر في النَّحو.

---

(١) عبارة الچارپرديِّ: (وذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف).

(٢) هو السيد رُكن الدين. وزعم مُحشِّي الچارپردي أنه الشَّريف.

(٣) الأَولى «أغلَق»، ففي «الصحاح»: (أغلَقتُ البابَ فهو مُغْلَقٌ . . . ويُقال: هذا من غَلَقْتُ الباب غَلْقاً، وهي لغة رَديئة مَتروكة، قال أبُو الأسود الدُّؤلي:

ولا أقـولُ لِـقِـدْرِ الـقـوم: قـد غَـلِـيَـتْ ... ولا أقـولُ لِـبـاب الـدارِ مَـغْـلـوقُ)

انتهى. قلتُ: يُريد أبو الأسوَد أنه فصيح لا يَلحن.

(٤) هنا انتهى ما نَقَله من الچارپردي.

(٥) يصحُّ فيهما التَّخفيف والتثقيلُ على أنهما تمثيلٌ لِلفعل الجائزِ فيه ما ذُكر قبل الجوازِ أو بعده.

(٦) هما التَّعديةُ والتكثير.

(٧) كذا جاء في النُّسخ، والظاهر أنه أراد: (إذ المعنى للتعدية فيه)، أي: فلا يُجمَع مع المعنى الآخَر وهو التكثير.

(٨) في حملِ مُرادِه على هذا بُعدٌ؛ إذ المراد التأنيثُ المقابلُ للتَّذكير في ذات الكلمة مع غضِّ النظر عن إسناد الفعلِ ونحوِه كالوصف. تأمَّل!

(٩) لأنه اسم مجازيُّ التأنيث، فيَجوز معه الوَجهان.

- وللتَّعديةِ، نحوُ: «فَرَّحْتُهُ».
- ولِلسَّلب، نحوُ: «جَلَّد البَعِيرَ» أي: أزالَ جِلْدَهُ، ولِغير ذلك.

قولُه: (ولِلتَّعدية) اعلَم أنه قد يُنقَل الفِعل المتعدِّي إلى مَفعولَين إلى «فَعَّلَ» بالتَّشديد، فيُقتَصر على مفعولٍ واحدٍ نحوُ: «كذَّب وصدَّق»، يُقال: «كذَبَنِي الحديثَ وصدَقني الخبرَ»، وهُما مِن الغَرائب. ذَكره الكرماني في «شَرح صَحيح البخاري».

[مطلب: في بعضِ مَعاني «فَعَّلَ»]

قولُه: (ولِغير ذلك) ككَونِه لِلصيرورَة، كـ«عجَّزْتُه» أي: صيَّرتُه عاجزاً، ولِلدُّعاء له، كـ«برَّكْتُه»[1] أي: دَعوتُ له بالبَركة؛ وعلَيه، كـ«عَقَّرْتُه» أي: دَعوتُ عليه بالعَقْرِ أي: الهَلاكِ، ولإتيانِ الفاعِل إلى مكانِ أصلِه، كـ«يَمَّنَ» أي: أتى إلى اليَمن، ولِنِسبة الشيء إلى أصلِه، نحو: «تمَّمْتُه» أي: نَسبْتُه إلى تَميم، ولِصيرورةِ فاعِله كأَصلِه، كـ«قَوَّسَ» أي: صار كالقوسِ، ولِصيرورة فاعِله ذا أصلِه، كـ«وَرَّقَ الشجرُ» أي: صار ذا وَرق، ولِلحَينونة، كـ«ظَهَّرَ» أي: حان وقتُ الظُّهر[2]، ولِلحَمل، كـ«حَفَّظَه الكتابَ» أي: حمَله على الحِفظِ، ولِلعَمل المُكرَّر في مُهلة أي: لِوُجوده شيئاً فشيئاً، كـ«دَرَّجْتُه إلى كذا»، وبِمعنى «فَعَلَ» نحو: «قَلَصَ وقَلَّصَ، وقَصَر وقَصَّرَ، وزَال وزَيَّلَ[3]»، وبِمعنى صَيرورة فاعِله أصلَه، نحوُ: «عجَّزَتِ المرأةُ وثيَّبَتْ» أي: صارت عَجوزاً وثَيِّباً[4].

(وبِمعنى «تفعَّل» نحو: «ولَّى عنه وتَولَّى»: إذا أعرَض عنه، و«بَيَّنَ الشيءُ» بِمعنَى تَبيَّنَ، و«فَكَّرَ في الأمر وتَفكَّرَ»، ولِلإغناء عن «فَعَلَ»، كـ«جَرَّبَ»، و«وَدَّعَ[5] القتالَ»: إذا ترَكه، و«عيَّرَه بِالشيء»: إذا عابَه، و«عَوَّلَ عليه»: إذا اعتَمد عليه، ولِلتوَجُّه كـ«شَرَّقَ، وغَرَّبَ، وكَوَّفَ»، ولِجَعل الشيء بِمعنَى ما صُنع منه[6]، كـ«عدَّلْتُه وأَمَّرْتُه»: إذا جعلتُه عَدلاً وأميراً، ولاختِصارِ الحِكاية

---

(١) المعروف فيه «برَّكت عليه».

(٢) المعروف في «ظهَّر» أنه بمعنى «أظهَر»، أي: دَخل في وقت الظُّهر وسار فيه.

(٣) بالزاي، وفي بعض النُّسخ: (وذال وذيَّل) بالذال، والأولُ هو الصحيح.

(٤) في أكثر النُّسخ: (وشيبت . . . وشيباء)، وهو تحريف.

(٥) كذا في جميع النُّسخ، ومثلُه في «شرح الأمثلة» للكفوي، والذي في «شرح التسهيل» «عرَّد»، وفي «التاج»: (وعَرَّد الرجلُ تَعريداً: فَرَّ وهرَب، كعَرِدَ). اهـ فلا يَسلَم له.

(٦) الصوابُ: (ما صِيغ منه) كما هي عبارةُ ابن مالك.

(٣) (و«فاعَلَ») بزيادة الألف، (نَحوُ: «قاتَلَ مُقاتَلةً وقِتَالاً») ومَن قال: «كَذَّبَ كِذَّاباً» قال: «قاتَلَ قِيتالاً»، ورُوِيَ: «ماريتُه مِرَّاءً»، و«قاتلتُه قِتَّالاً».

وهو تَأسيسُه على أن يكونَ بين اثنَين ....

دده جونكي

كقولِهم: «أَمَّنَ، وأَيَّهَ، وأَفَّفَ، وسَوَّفَ، وسَبَّحَ، وحَمَّدَ، وهَلَّلَ»: إذا قال: آمينَ، ويا أيُّها، وأُفٍّ، وسَوف، وسُبْحان الله، والحمدُ لله، ولا إلهَ إلَّا الله). ذكَره في «شرح التَّسهيل».

[مطلب: في مصدر «فَعَّلَ»]

ثم إنَّ مَصدرَ «فعَّل» قد يَجيءُ على «تَفْعِيل»، وعلى «فِعَّال» مثل: «كِذَّاب»، وعلى «تَفْعِلَة» مثل: «تَوْصِيَة»، وهو قياسٌ في الناقِص، وعلى «مُفَعَّل» مثلَ: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩]، وعلى «فَعَال» مثل: «سَلَام، وكَلَام، وأَذَان، ووَدَاع، وصَلَاة»، والصحيحُ أن هذه[١] أسماءٌ لِلمَصادر كـ«سُبحان».

قولُه: (نحو: **قاتَل مُقاتَلةً وقِتالاً**) قال سيبويه في «قِتال»: (كأنَّهم حَذفُوا الياءَ التي جاء بها أهلُ اليَمن في «قِيتال»)، ولِذلك قِيل: إن «قِتالاً» فرعُ «قِيتَال» مِن حيثُ إن حُروف الفِعلِ[٢] ثابتةٌ فيه، إلَّا أنَّ الألفَ قُلبت ياءً لانكسارِ ما قبلَها. وعكَس الزمخشريُّ، حيثُ جَعل الياءَ إشباعاً على كسرةِ الفاء.

[مطلب: الاشتِراك في «فاعَلَ»]

قولُه: (**وتأسيسُه على أن يكون بينَ اثنَين فصاعداً**) يَعني أنَّ وضعَ «فاعَلَ» لِنِسبة مَصدَر فِعلِه الثلاثيِّ إلى الفاعِل مُتعلِّقاً بغيرِه صريحاً، مع نِسبتِه إلى ذلك الغير مُتعلِّقاً بالأول ضِمناً، كما إذا قُلتَ: «ضارَب زيدٌ عمراً»، فإنه يدلُّ صريحاً على نسبةِ الضرب إلى زيد متعلِّقاً بِعَمرو، وضِمناً على نِسبتِه إلى عمرٍو متعلِّقاً بزيد، ولأجل تَعلُّقِه بِغيره جاء غيرُ المتعدِّي إذا نُقِل إلى «فاعَلَ» متعدِّياً، نحوُ: «كارَمْتُه»، فإنَّ أصلَه لازمٌ وقد تَعدَّى، والمتعدِّي إلى مفعولٍ واحد إنْ لم يصلُح مَفعولُه لأنْ يكون مُشارِكاً لِلفاعل في المفاعَلة - بل يكونُ مُغايراً لِلفاعل وهو المشارِك - يَكون

---

(١) الضمير راجعٌ إلى الأمثِلة الخَمسة الأخيرة، أعني «سَلام» وما بعده، ولا يصحُّ أن يعودَ لِما قبلها؛ لأن جميعَ ما ذُكر أولاً مصادرُ حقيقيَّة، غايةُ الأمر أنَّ بعضَها لغةٌ لِقَوم دُون آخَرين، وبعضَها مختصٌّ بنوعٍ من الأفعال وهو المعتَلُّ، وبعضاً ثالثاً مصدرٌ ميميٌّ لا مصدرٌ مُطلَق.

(٢) وهو «قاتَل».

فصاعداً، يَفعل أحدُهما بِصاحبه ما فَعَل الصاحبُ به، ....

دده جونكي

متعدِّياً إلى مفعولَين، نحوُ: «جاذَبْتُه الثوبَ»؛ فإنَّ مفعولَ «جَذَبَ» ـ وهو الثوبُ مثلاً ـ لَمَّا لم يَصلُح لأنْ يكونَ مُشاركاً لِلفاعِل في المُجاذَبة، احتِيج إلى مفعولٍ آخَرَ يَكونُ مُشارِكاً له فيها، فتعدَّى إلى اثنَين، وأمَّا إنْ صَلَح مَفعولُه لِلمُشارَكة فلا يتعدَّى إلى اثنَين، بل يَكتفي بِمَفعولِه، كما في «شاتَمْتُ زيداً».

[مطلبٌ: بابُ المُفاعَلة فيه معنًى آخَر]

وذُكِر في بعض شُرُوح «الكشَّاف» في بابِ المُفاعلة معنًى آخرُ كثيرُ الاستِعمالِ، وهو أن يكونَ مِن أحَدِ الطَّرفَين فعلٌ ومِن الطَّرَفِ الآخَرِ ما يُقابِله، بِناءً على جَعلِ ما يُقابلُه قائماً مَقامَه، كقولِك: «بايَع زيدٌ عمراً»، فإنَّ الحاصِلَ مِن أحدِهما البَيعُ، والآخَرُ[1] الشِّراء[2]، ومِنه المُضارَبة والمُزارَعةُ وغيرُ ذلك، وهذا القِسمُ مِن كَثرة الاستِعمال بلَغ ما بلَغ، حتى قِيل: لا يَمتَنِع دَعوى أنَّ بابَ المُفاعلة حَقيقةٌ في القَدْرِ المُشترَك بين هذا القِسم والقِسمِ المشهُورِ.

[مُهمة: في إعراب «فصاعداً»]

وقولُه: (فصاعداً) حالٌ وإنْ كان مع الفاءِ، والفاءُ في الحَقيقة داخِلةٌ في العامِلِ المُضمَر، كما في قولِهم: «أخَذتُه بِدرهمٍ فصاعِداً»، أي: فَذهب الثَّمنُ صاعداً، أي: زائداً، والتَّقديرُ هنا: فيَذهب، أو فيَزيد العددُ صاعِداً، فلا وجهَ لِما في «شَرح الفرائِض»[3] لابنِ كمال باشا مِن أن الفاءَ لا يُناسِب المَقام؛ لأنَّ المرادَ تَشريكُ ما فوقَ الاثنَينِ بالاثنَين في الحُكم المذكورِ، وأداتُه الواو.

وهذا اللَّفظ لا يَتغيَّر؛ سواءٌ كان حالاً مِن مُذكَّر أو مُؤنَّث.

---

(١) بالرفع مبتدأً خبرُه ما بعده، وهذا أولى من جرِّه لِما يلزمُ من العطف على معمولَي عاملَين مختلِفَين.

(٢) في النُّسَخ المخطوطة: (الشرى)، وينبغي أن يكون آخرُه في اللفظ حينئذ ألفاً لا ياءً على وزن (فَعْل)، وقصرُ الشراء لغةُ نجدٍ، وهو الأشهَرُ على ما في كُتب اللغة. وأما خطًّا فالأوجه فيه كتابتُه بالألف القائمة هكذا (الشِّرا).
ثم إنه قد تقرَّر في كُتب اللغة وغيرِها ـ وذكَره المُحشِّي في هذا الكتاب ـ أنَّ البيع يُقال لِفعل الطَّرَفين، أعني لِقابِض الثمن وقابِض السِّلعة أي: الشارِي، فحينئذٍ يقال: لا دلالةَ في «بايَعَ» على ما ذكَره المحشِّي، فتأمَّل!

(٣) أي: السِّراجية، نسبةً لسِراج الدين السجاوندي الغَزنوي المتوفى سنةَ (٥٦٠هـ). وتقدَّم أنَّ مِن شُرَّاحها أيضاً السعد التفتازاني. وممَّن شرحها أيضاً الشَّريف الجرجاني، وشرحُه قد طَبَعته «دار تحقيق الكتاب» طبعةً أنيقةً قريباً.

نحو: «ضارَبَ زَيدٌ عَمْراً».

ـ ويكون بمعنَى: «فَعَّلَ» أي: لِلتَّكثير، نحو: «ضاعَفْتُه وضَعَّفْتُه».

ـ وبمعنَى: «أَفْعَلَ»، نحو: «عافاكَ اللهُ وأَعْفاكَ».

ـ وبِمَعنى: «فَعَلَ»، نحو: «دافَعَ ودَفَعَ»، و«سافَرَ وسَفَرَ».

دده جونكي

ثم إنَّ مثلَ هذه الحالِ كما تكونُ مُصدَّرةً بالفاء، كذلك تكونُ مُصدَّرَة بـ«ثُمَّ»، كقَولهم: «قرأتُ كلَّ يومٍ جُزءاً من القرآنِ فصاعِداً»، أو «ثُم زائداً»، أي: ذَهبتِ القِراءةُ زائدةً، أي: كانت كلَّ يومٍ في الزِّيادة.

وقِيل: يجوزُ أن يكونَ مَصدراً نحو: «قُمْ قائماً» أي: فصَعد الثمنُ صاعِداً، أي: صُعوداً.

[فائدة: في حَذف واو «عَمرو» من الخَط]

قولُه: (نحو: ضاربَ زيدٌ عمراً) **اعلَم** أنهم لا يَكتبُون واوَ «عَمرو» في حالةِ النصبِ؛ لِلفَرق بِألف التَّنوينِ في «عمرٍو» دُون «عُمَرَ»؛ لأنه غيرُ مُنصرِف لا يَدخُله ألفُ التَّنوين، ولا في «عَمْرٍ» واحِدِ عُمُور الأَسنانِ، وهو ما بَينها مِن اللَّحم، ولا في «العَمْرِ» الذي هو بِمعنى العُمْر في قَولك: «لَعَمْرُ الله»، ولا في مثلِ قَولِ الشاعر[١]: [الرجز]

بـاعَـدَ أُمَّ الـعَـمْـرِ مِـن أَسِـيـرِهـا   حُـرَّاسُ أَبْـوابٍ عـلـى قُـصُـورِهـا

ولا في «عَمرٍو» العَلَم أيضاً إذا كان قافِيَةً؛ لأنَّ الموضِعَ الذي يَقَع فيه «عمرٌو» في القافِيَة لا يَجوزُ أن يَقَعَ فيه «عُمَر»[٢]، فلا يُفضِي إلى اللَّبسِ، ولا إذا كان مُصغراً؛ لأنَّ لفظَهما حينئذٍ واحدٌ، فلا يَحتاج إلى التَّفرقة، ولا إذا كان مُضافاً إلى المُضمَر؛ لأنَّ المضمرَ المجرورَ كالجُزء مما قبلَه، فلا يُفصَل بَينهما بِالواو.

[مطلب: في بَعض مَعاني «فاعَلَ»]

قولُه: (وبمعنى فَعَلَ) أي: (لِنِسبة الفِعل إلى الفاعِل لا غيرُ، كقَولك: «سافَرتُ» بمعنَى: نِسبةِ السَّفر إلى المسافِر، وليس [ثَمّ] فِعلٌ ثُلاثيٌّ مِن لفظِ «سافَرْتُ» بِمعناه فيُمثَّلَ به كما في «شَغَلْتُه وأَشْغَلْتُه»)، كذا ذكَره ابنُ الحاجِب ....

---

(١) هو أبو النَّجم العجلي.

(٢) قد ظَهر لي فيه شيء ذكَرتُه في كلامي على «حاشية السجاعي على شرح القطر».

[الثاني: ما ماضِيه على خمسة أحرفٍ]

(و) القِسمُ (الثَّانِي) من الأقسامِ الثَّلاثة: (ما كانَ ماضِيهِ على خَمْسةِ أَحْرُفٍ)، وهو ما يكونُ الزائد فيه حرفَين، وهو نَوعانِ، والمَجموعُ خَمسة أبواب:

(١) (إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ، مِثلُ: «تَفَعَّلَ») بِزيادة التَّاء وتكريرِ العَين، (نَحوُ: «تَكَسَّرَ تَكَسُّراً»)، وهو:

- لِمُطاوعة «فعَّل»، نحوُ: «كَسَّرْتُه فَتَكَسَّرَ».

والمطاوعةُ: حُصولُ الأثرِ عن تَعلُّقِ الفعل المتعدِّي بِمَفعوله، فإنَّك إذا قُلتَ: «كَسَّرتُه»، فالحاصلُ له: التَّكسُّر.

ددہ چونکیٓ

في «شرح المفصَّل»[١]، لكنْ نَقَل الجَوهريُّ: «سَفَرْتُ أَسْفِر سُفُوراً»: إذا خرَجتُ لِلسَّفر، فأنا سافِرٌ، وقَومٌ سَفْرٌ مثلُ: صاحِب وصَحْب، وقَولُ الشارِح: «سافَر وسَفَرَ» على نَقلِه. وإنما يُخرَجُ على زِنة «فاعَلَ»؛ لأنَّ الزِّنة في أصلِها لِلمُقابَلة والمُبادأةِ[٢]، والفِعلُ متى غُولِبَ فيه فاعِلُه جاءَ أبلغَ وأحكمَ منه إذا زاوَله وَحدَه مِن غير مُغالِب ولا مُباريَ؛ لِزيادةِ قُوَّة الداعِي إليه، نحوُ: «فلانٌ يُخاشِي اللهَ» أي: يَخشاهُ خَشيةً[٣] عَظيمةً.

ولِغير ذلك، ككَونِه لإتيانِ الفاعِل إلى مَكانِ أَصلِه، نحو: «يامَنَ» أي: أتَى إلى اليَمن،

---

(١) قال السيوطيُّ في «النُّكت»: اعلَم أنهم يَذكُرون في مَعاني الأبنِية ما هو بمعنَى «فَعَلَ» مثلاً، وما هو لِلإغناء عن «فَعَلَ»، وقد جَمع بينهما في «التَّسهيل» كثيراً، والمرادُ بالأول أن يكونَ «فَعَلَ» موجوداً ويأتي «فاعَلَ» مُوافقاً له في مَعناه، والمُراد بالثاني أن لا يكونَ «فَعَلَ» موجوداً، ولكنْ جاء «فاعَلَ» بِمعناه. اهـ إذا فهمتَ هذا فاعلَم أنَّ صاحبَ «المفصَّل» قد جَمع بينهما أيضاً، إلا أنه على وجهٍ خفيٍّ كما قال ابنُ الحاجب، ومِن كلامِه في الثاني: «ويَجيء مجيءَ فَعَلْتُ، كقَولك: سافَرتُ»، فمرادُه هنا أنه قد جاء فاعلَ في مكان فَعَل، أي: مُغنياً عنه، ولِذا لم يُمثِّل بـ«جاوزَه» أو «آخَذه بِذَنبه» أو «دافَعه»، وأمَّا مرادُ الشارح ههنا فالمعنى الأول، وهو مجيء «فاعلَ» بمعنى «فَعَلَ» كما هو صريحُ عبارتِه، وبدليل تَمثيلِه حين أثبَت الثلاثيَّ وهو «سَفَر»، فما فَعَله المُحشِّي من حملِ أحدِ المعنَيين على الآخَر تلفيقٌ غيرُ جيِّد.

(٢) أي: مُقابَلةِ كلٍّ منهما صاحبَه بمثل فعلِه، ومُبادأةِ الفاعل للمفعول في ذلك. ووَقع في المطبوع: (للمبالغة والمباراة) وليس بشيء.

(٣) بفتح أوَّلِه لا على أنه للمرَّة، بل على أنه مصدرٌ مُطلَق، يُقال: «خشِيَه خَشيةً» كما يقال: «رَحِمه رَحمةً». على أنه يجوز فيه الكسر أيضاً إذا جُعِل مصدراً لِلهَيئة.

- ولِلتَّكلُّفِ، نحو: «تَحَلَّمَ» أي: تكلَّفَ الحِلْم.
- ولِاتخاذ الفاعلِ المَفعولَ أصلَ الفِعل، نحوُ: «تَوَسَّدتُه» أي: اتَّخذتُه وِسادةً.
- ولِلدَّلالة على أنَّ الفاعلَ جانَبَ الفعلَ، نحو: «تَهجَّدَ» أي: جانَبَ الهُجُود.
- وللدَّلالةِ على حُصول أصلِ الفعل مَرَّةً بعد مرةٍ، نحو: «تَجرَّعْتُه» أي: شَرِبتُه جُرعةً بعدَ جرعةٍ.

دده جونكي

وبِمعنى «تَفاعَلَ» نحو: «تَسارَعَ وسارَعَ»، و«تَجاوَزَ وجاوَزَ»، ولِلإغناء عن «أَفْعَلَ» نحو: «وارَيْتُ الشيءَ» بمعنى: أخفيْتُه، وعن «فَعَلَ» نحو: بارَكَ الله فِيكَ.

قولُه: (ولِلتكلُّف) مَعناهُ أن يَتعانَى ذلك الفِعلَ لِيَحصلَ له بِمُعاناتِه، كـ«تَحَلَّم» إذ مَعناهُ: استعملَ الحِلْمَ وكَلَّفَ نفسَه إيَّاه لِيَحصُلَ.

قولُه: (ولاتخاذِ الفاعل) المرادُ بِالاتِّخاذ: جَعلُ الفاعل المفعولَ أصلَ الفِعل.

قولُه: (نحو: تهجَّد أي: جانَبَ الهُجودَ) أي: النومَ بِالليل، وفي «الصِّحاح»: (هجَد وتهَجَّد أي: نامَ بالليل، [وهجد][1] وتهجَّد أي: سَهِرَ، وهو مِن الأَضداد، ومنه قِيل لِصلاة الليل: التَّهَجُّد).

[مُهمة: في انتصابِ «مرَّةً»، وقَولِهم: «بوَّبتُه باباً باباً» وأمثالِه]

قولُه: (مرَّةً بعد مرَّة) قال علاءُ الدِّين السُّهروردِيُّ: المشهُورُ في أَلسِنة القَوم أنَّ «مَرَّةً» نَصبٌ على الظَّرف، أي: ساعةً مُسمَّاةً بِهَذا الاسمِ، ثم قال: وكثيراً كان يُخالِج قَلبي أنَّ هذا غيرُ مُلائِم في جميعِ مَوارِدِ هذه الكلمة، وقد ظَفرتُ بِنَصٍّ مِن قِبل الإمامِ المَرزُوقي أنه نصبٌ على المَصدَر، وهذا المَعنى هو الملائِمُ في جَميع مَوارِد هذه الكَلمة، وقد يُكرَّر بِلا فَصلٍ بِشيء ويُقال: مَرَّةً مَرَّةً، قِيل: الثاني تَأكيدٌ لِلأول، وقِيل: المجموعُ نَصبٌ على الحال، أي: مُفصَّلاً هذا التَّفصيل، ورُدَّ بأنَّه - مع أنه لا مَعنى له - مخالفٌ لِما عليه القوم؛ لأنه إمَّا ظرفٌ أو مَصدرٌ ولا ثالثَ، يَشهد بِذلك كُتبُهم.

ومِن هذا القَبِيل قولُهم: «بَوَّبْتُه باباً باباً»، و«جاؤوني رَجلاً رجلاً»، و«رجلَين رجلَين»، و«رجالاً رجالاً»، و«فهمتُ الكتابَ حرفاً حرفاً» أي: مفصلاً هذا التَّفصيلَ المُعَيَّن.

---

[1] زيادةٌ من «الصحاح».

. . . .

دده جونكي

ويَنبغي أن يُعلَمَ أن هذا التَّكريرَ قد يَكون بِطريق العَطف بِالفاء و«ثمَّ»، نحوُ قَولِهم: «دخلُوا رجلاً فرَجلاً»، و«مَضَوا كَبكَبَةً ثم كَبكبةً» أي: مُرَتَّبين هذا التَّرتيبَ المعيَّنَ، وقال الدَّمامِيني في قولهم: «علَّمْتُه النحوَ باباً باباً»: لم تَزل الطَّلَبَةُ يَستَشكِلون ذلك، والمنقولُ عن ابنِ جِني تَخريجُه على أنَّ الثاني منصوبٌ على أنه صفةٌ لِلأول، ثم قال: يُريد على حذفِ مُضافٍ؛ فقدَّره بعضُهم بـ«قبلَ»، أي: باباً قبلَ بابٍ، وقال: هذا لا يَشمَل البابَ الأخيرَ، وقدَّره بعضُهم بـ«بعدَ»، أي: باباً بعد بابٍ، وهذا لا يَشمَل البابَ الأول، والمقصودُ دُخولُ الأبوابِ كلِّها، وقد يُقدَّر بـ«مُفارِق»، أي: باباً مُفارِقَ بابٍ، بمعنى أنه مُنفصِلٌ عنه غيرُ مختَلِط به، بل كلُّ بابٍ على حِدَة، وعلى هذا لا يَخرج شيءٌ من الأبوابِ، والمنقولُ عن الزَّجاج أن انتِصابَ الثاني على أنه تأكيدٌ لِلأول، بمعنًى: مرتَّباً.

فإن قِيل: لِم التُزم ذِكرُ الثاني مع أنه مؤكِّد؟ قُلنا: لأنَّ ذِكرَه إشارةٌ إلى المعنى الذي يُفِيدُه[١] بالأول، ورُبَّ شَيء لا يَلزَمُ ابتِداءً ثم يَلزَمُ لِعارِض، قال الفاضلُ الشَّريف في قولِ صاحبِ «المفتاح»: (على ما يُطلِعُك على جميعِ ذلك شيئاً فشيئاً): إنه نَصبٌ على المَصدريَّة، أي: إطلاعاً مُتدرِّجاً، والشارحُ الفاضِل جوَّز الحاليَّةَ أيضاً هُناك، وقال علاءُ الدين البسطاميُّ في «حواشِي المطوَّل» في قَولِه: (ثم يتزايَد قليلاً قليلاً): إنه نَصبٌ على المَصدَرية، أي: تَزايُداً مُتدرِّجاً في القِلَّة، وفي كلام النُّحاة ما يُشعِرُ بأنَّه محمولٌ على حَذفِ العاطف، أي: قليلاً ثم قَليلاً، وقد قالُوا في قَولِ تعالى: ﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۝ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]: أي: دكًّا بعد دكٍّ، وصفًّا خَلْفَ صَفٍّ، وفي «الكَواشِي»[٢]: (فهو إمَّا حالٌ أو مَصدَر)، أي: يَتزايدُ حالَ كونِه قَليلاً، ثم يَتزايَدُ حالَ كونِه قَليلاً، أو تزايُداً[٣] قليلاً ثم قليلاً، ثم قال: والأوجَهُ عِندي أنه لا حاجةَ إلى حَذف العاطِف، وأنه مَصدرٌ في جَميعِ المَواقِع؛ فإنه بمعنَى

---

(١) أي: المتكلمُ مثلاً. وعليه فيَجوز في قوله سابقاً: (لم التزم) بناءُ الفعل للفاعل وإن لم يُذكَر ذلك الفاعل صريحاً في كلامِه.

(٢) هو التَّفسير المسمَّى «التَّلخيص في تَفسير القرآن العظيم»، لِمُوفَّق الدين أبي العباس أحمدَ بن يوسف الموصلي الشافعيِّ المعروف بالكَواشي، المُفسِّر الفقيه، قالوا: كان يَزُوره المَلك ومَن دُونه فلا يَقوم لهم ولا يَعبَأ بهم، مِن كُتبه أيضاً «تَبصرة المُتذكر» في التَّفسير، وهو أصلُ «التَّلخيص». تُوفي سنةَ (٦٨٠هـ).

(٣) في المطبوع: (أو يتزايد) وهو تصحيف.

ـ ولِلطَّلب، نحو: «تكَبَّرَ» أي: طلَب أن يكونَ كبيراً.

دده جونكي

مُتكثِّراً، أي: تَزايُداً مُتكثراً مُتعاقِباً واحداً بعد واحدٍ، فالتَّعاقُب والبَعدِيَّةُ مُستفادٌ من معنى التَّكثِير لا مِن العاطِف المحذوفِ.

فإن قِيل: فلْيُجعَل من بابِ «كم عاقِلٍ عاقِلٍ، وجاهِلٍ جاهِلٍ»، وفي الحديثِ: «**كانت كأَجرِ حَجَّةٍ وعُمرةٍ تامَّة تامَّة**»(١) حيث وَصفُوا الشيءَ بِنَفسه لِلتَّنبِيه على تَناهِيه(٢) في ذلك، **قُلنا**: ولا بأسَ، لكنْ على تَقديرِ أن يكونَ المنصوبُ مَصدراً لا حالاً، وأمَّا قولُهم: «كلٌّ فردٍ فردٍ» فقِيل: من التَّأكيد اللَّفظيِّ، وقِيل: مِن وَصفِ الشيءِ بِنَفسه قَصداً إلى الكَمال، لا مِن قَبِيل حَذفِ العاطِف دُون المعطُوف، على ما قال أبو عليٍّ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ..﴾ [التوبة: ٩٢] الآية، أي: وقُلتَ، وحَكى أبو زيدٍ: «أكلتُ سَمكاً لَبناً» أي: ولبناً؛ لِعَدم حُسنِه ههنا؛ وقِيل: المرادُ: كلُّ فردٍ مُنفَرِد عن الآخَر.

وقد يُترَك لفظُ «الكُلِّ» في مِثلِه مع أنَّ العُمومَ مرادٌ، كأنْ يُقال: «مَعرِفةُ فَردٍ فَردٍ»، والظاهرُ أنَّ العُمومَ مُستَفادٌ مِن قَرِينة المَقام؛ فإنَّ النكرةَ في الإثبات قد تَعُمُّ، ويَحتمل أن يُحمَلَ على حذفِ المُضاف وهو «كلّ» بِتلك القَرِينة.

[مطلب: في بعض مَعاني «تَفعَّل»]

قولُه: (ولِلطلب نحو: تكبَّر أي: طلبَ أن يكون كبيراً) ولِغير ذلك، كالتَّشبُّه أي: تَشبُّهِ الفاعلِ بِالمتَّصِف بِأصلِه، كـ«تَهجَّر فلانٌ» أي: تَشبَّه بالمهاجِرين، وفي الحَديثِ: «**هاجِرُوا ولا تَهجَّروا**»(٣)، والدُّعاءِ كـ«تَرحَّم أي: دَعا بِالرحمة»(٤)، والانقِلابِ إلى أصلِه، كـ«تَحجَّر

---

(١) جزءٌ من حديث حَسَن أخرَجه الترمذي عن أنسِ بن مالِك قال: قال رَسول الله ﷺ: «مَن صلَّى الغَداةَ في جماعة، ثم قَعد يَذكُر الله حتى تَطلُعَ الشمسُ، ثم صلَّى ركعتَين؛ كانت له. . . إلخ».

(٢) في المطبوع: (نباهته) وهو تصحيف أيضاً.

(٣) قال أبو عُبَيد: يقول: أخلِصوا الهِجرةَ لله تعالى ولا تَشبَّهوا بِالمُهاجِرين على غير صِحَّة مِنكم. اهـ وهو جزءٌ من حديث موقوفٍ على عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، أخرجه الطبراني في «الكبير» وغيرُه عن زر بن حُبَيش قال: خَرج أهلُ المَدينة في مَشهدٍ لهم، فإذا أنا بِرَجل أصلَعَ أعسَرَ أيسَرَ، قد أشرَف فوق الناس بِذِراع، عليه إزارٌ غَليظ وبُرد قطر، وهو يَقول: «يا أيُّها الناسُ هاجِروا، ولا تَهجَّرُوا، ولا يَحذفن أحدُكم الأرنبَ . . . وفي آخره: فقُلت: مَن هذا؟ قالُوا: عمرُ بنُ الخَطّاب. قال الهيثمي: ورِجالُه مُوثَّقون.

(٤) في النُّسخ المخطوطة: (ترحمه أي: دعاه بالرحمة)، والمعروف تعدِيَته بـ«على»، وتعديةُ «دعا» باللام.

(٢) (و«تَفاعَلَ») بِزيادة التَّاء والألف، (نَحوُ: «تَباعَدَ تَباعُداً»)، وهو:

ـ لِمَا يَصدُر من اثنَين فصاعداً، نحو: «تَضارَبَا» و«تَضاربُوا»، فإنْ كان مِن «فاعَلَ» المتعدِّي إلى مَفعولَين يكونُ متعدِّياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحوُ: «نَازعتُه الحديثَ وتَنازَعْنَاه»، ....

دده جونكي

الطينُ» أي: صار حَجراً، وسؤالِ أصلِه، كـ«تَعطَّى» أي: سَأل العَطاءَ، والصيرورةِ، كـ«تَموَّل» أي: صار ذا مالٍ، ومُطاوعةِ «أَفعَل»، كـ«أعقدتُه فتَعَقَّد»، و«فَعَّل» كـ«صادَه فتصَيَّد».

ويَجيءُ بمعنَى «تَفاعَل» نحوُ: «تَعهَّد» بمعنَى تَعاهَد[١]، وبمعنَى «فَعَّل» نحوُ: «تَقسَّمَه» بمعنى قَسَّم، و«تَقطَّع» بمعنى قَطَّعَ، ولِلتلبُّس بمُسمًّى ما اشتُقَّ منه، كـ«تَقمَّص، وتأزَّر، وتَدرَّع، وتَعمَّم»: إذا لَبِس قَميصاً، وإزاراً، ودِرعاً، وعِمامةً، ولِلعَمل في مُسمًّى ما[٢] اشتُقَّ منه، كـ«تَضحَّى، وتَسحَّر، وتَعشَّى»، ولِلإغناء عن المجرَّد، كـ«تكلَّم، وتَصدَّى».

ثم مَصدرُ «تَفعَّل» قد يَجيءُ على «فِعَلَة»، كـ«طِيَرة» مَصدَر «تَطيَّر»، و«خِيَرة» مَصدر «تخيَّر»، ولا ثالثَ لهما، ذكَره في «شَرح المشارِق»[٣].

قولُه: (وهو لِما يَصدُر من اثنَين فصاعداً) فإن قِيل: صُدورُ الفِعل من الجانِبَين لا يَتحقَّق في بعضِ المواضع كـ«التَّداخُل»؛ لأنَّ الأكثَرَ غيرُ داخل في الأقَلِّ، قُلنا: إنَّ قَبول الفِعل يُنزَّل مَنزلةَ نَفس الفِعل كما في قَوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وفي قَولهم: «عالَج الطَّبيب المريضَ».

[مُهمة: كل لفظٍ وُضع لِمَعنًى صار عَلَماً لَه]

وقولُه: (وإن كان «تَفاعَل» مِن «فاعَل» المتعدِّي) عرَّف وصفَ «فاعَلَ» بِاللام ـ أعنِي «المتعدِّي» ـ بِاعتِبار تأويلِه بهذا اللَّفظ، على ما هو رأيُ السَّيد أفضلِ المحقِّقين في أمثالِه، وقال

---

(١) ردَّه الرضيُّ في «شرح الشافية» وقال: إنه لا فائدةَ فيه. وقد أطلتُ في بيانِه في «شرح شذا العرف».

(٢) في المخطوط: (وللعمل فيما). وما أثبتناه أصحُّ وأوفَق بما تقدَّمه.

(٣) بعده في نُسخة خطيَّة مُعتبرة: وذكر في «قصارى التصريف» للسيِّد عبد الله على وَفق «تفسير القاضي» أن المتحيِّز مُتَفيعِل لا مُتَفعِّل، وإلا لكان مُتحوِّزاً لأنه من الحَوز، وذكر سعد [الدين] التفتازاني في «شرح الكشاف» في تفسير سورة الأنفال جعل في «المفصَّل» تَديَّر من باب التَّفعُّل، فاعتُرض بأن حَقَّه تَدوَّر لأنه واوي، بل هو تَفَيْعَلَ فأذعن له، ثم قال: وذكر الإمام المرزوقي أن تَديَّر تَفعَّل نظراً إلى شُيوع دِيار بالياء ثم قال: وعلى هذا يجوز أن يكونَ تَحيَّز تَفعَّلَ نظراً إلى شيوع الحَيِّز بالياء، فلِهذا لم يَجئ تَدوَّر ولا تَحوَّز.

وعلى هذا القياسُ؛ وذلك لأنَّ وَضْعَ «فاعَلَ» لِنِسبة الفِعل إلى الفاعِل المُتعلِّق بِغَيره، مع أنَّ الغيرَ أيضاً فَعَل ذلكَ، و«تفاعَلَ» وَضْعُه لِنِسبتِه إلى المشترِكِين فيه مِن غير قصدٍ إلى تَعلُّقٍ له.

ـ ولِمُطاوعةِ «فاعَلَ»، نحو: «بَاعدتُه فتَباعَد».

دده چونكي

الشارحُ: كلُّ لفظ وُضع لِمعنًى ـ اسماً كان أو فِعلاً أو حرفاً ـ فقد صار اسماً عَلَماً مَوضوعاً لِنَفسِ ذلك اللَّفظ، ولِذا يُقال: («ضَربَ» المذكورُ في كلامٍ كذا فعلٌ ماضٍ)، و(«مِن» الواقعةُ في «مِن الدار» حرف جر)، وردَّه السيدُ أفضَلُ المحقِّقين بأنَّه باطِلٌ قطعاً؛ لأنَّ الألفاظَ المُهمَلة إذا أُريد أَنفسُها كانت مُشاركةً لِلألفاظ الموضوعةِ إذا أُريد بها أنفسُها في إجراءِ حُكمِ المعرِفة عليها بِلا فَرقٍ، ثم قال: ودَعوَى وَضع المُهمَلات مما لا يُلتفَت إليه، لكنْ قد التَفَت إليه وأطنَب فيه عَلاءُ الدين السهرورديُّ في «حَواشي المِفتاح».

وأمَّا قولُ الشارح في «التَّلوِيح»: (قولُه: «رَمضانَ آخَر»، و«رَمضان الثاني» بِتَنكير الوَصف تارةً وتَعريفِه أُخرى، مبنيٌّ على أنه عَلَمٌ إذا قُصِد به مُعيَّن، ومُنكَّر إذا قُصِد به مُبهَم، مثل: «مَرَرتُ بزيدٍ الفاضِل، وزيدٍ آخَرَ»)، فتَوجيهٌ آخَرُ رُبما يُعتبَر في الموارِد.

[مطلب: الفَرق بين «تَفاعَلَ» و«فاعَلَ»]

قولُه: (وعلى هذا) أي: وإنْ كان مِن «فاعَلَ» المتعدِّي إلى مَفعولٍ واحِدٍ صارَ «تَفاعَل» لازماً، نحوُ: «تَضارَبْنا». وقال بَعضُهم[1]: الفَرقُ بين «فاعَل» و«تَفاعَل» مِن حيثُ المعنى ـ وإنِ اشتَركا في صُدُور الفِعل عن اثنَين ـ: أنَّ البادئَ بِالفِعل في «فاعَلَ» مَعلومٌ أنه الفاعِلُ، وفي «تَفاعَلَ» غيرُ معلُوم، ولِذَلك يُقالُ: «أضارَب زيدٌ عمراً، أم ضارَبَ عمرٌو زيداً؟» ولا يُقال ذلك في «تَضارَبَ».

[مُهمة: لا يَجوز تَعريف لفظ «غَير» ولا تثنيتُه أو جمعُه]

قولُه: (مع أنَّ الغير) قال في «دُرَّة الغَواص في أوهامِ الخواص»: ومِن أَوهامِهم إدخالُ اللامِ على «غَير»، ثم عَلَّل بأنَّه لا يُعرَّف بـ«أل» التَّعريف كما لا يُعرَّف بِالإضافة، فلا فائدةَ في إدخالِها، وفيه نَظرٌ، وقال صاحبُ «الهادِي»: لا يَجُوز إدخالُ اللامِ على «غَير» لأنه لا بُدَّ لها مِن الإضافةِ،

(١) نَقَله السيد رُكن الدين في «شرح الشافية».

ـ ولِلتكلُّف، نحو: «تَجاهَلَ» أي: أظهرَ الجَهلَ من نفسِه والحالُ أنه مُنتَفٍ عنه.

والفرقُ بين التَّكلف في هذا الباب وبينَه في بابِ «تَفَعَّل» أن المُتحلِّمَ يُريد وُجودَ الحِلم من نَفسِه بِخِلاف المتجاهِل.

ـ (٣) (وإمَّا أَوَّلُهُ الهَمْزةُ، مِثلُ: «انْفَعَلَ») بزيادةِ الهمزة والنُّون، (نَحوُ: «انْقَطَعَ انْقِطاعاً»)، وهو:

ـ لِمُطاوعة «فَعَلَ»، نحو: «قَطَعته فانقَطع»؛ ولهذا لا يكون إلَّا لازماً.

ـ ومَجيئُه لِمُطاوعة «أَفعَل»، ....

دده جونكي

والمُضافُ إليه إمَّا مذكورٌ أو مَنويٌّ في حُكمِ الثابِت، ولا يَجوزُ تَثنِيتُه ولا جَمعُه أيضاً، ثم قال: نَصَّ عليهما سِيبويه.

وقال عَلاءُ الدين البسطاميُّ في «حاشِيَة المطوَّل»: قد صرَّحُوا بأنَّ «غير» وإن لم يَصِرْ مَعرِفةً بالإضافة إلى المعرِفة، إلَّا أنه مع ذَلك لا يَجوزُ إدخالُ اللام عليه أصلاً، ثم قال: واستَمرَّت عادةُ الشارِح على مُؤاخَذتِه، وذُكِر في بعضِ الحَواشي أنَّ النُّحاةَ قد منَعُوا تعريفَ لفظِ «غَير» باللام مع كونِه مُضافاً وإن كان نَكِرةً؛ رِعايةً لِصُورة الإضافةِ المَعنويَّة، ولم يُوجَدْ أيضاً في كلام العَرَب العَرباءِ، بل في عِباراتِ بعض العُلماء المصنِّفين، فكأنهم جَعلُوه بِمَعنى المُغايِر.

[مطلب: في بعض مَعاني «تَفاعَلَ»]

قولُه: (وللتَّكلُّف نحو: تجاهَل أي: أظهَر الجَهل) ولِغير ذلك، ككَونِه لِمُطاوعةِ «فَعَّلَ»(١)، كـ«نَفَّقتُ الدراهمَ فتَنافَقَتْ»(٢)، و«فَعَلَ» كـ«كشَف الشيءَ فتَكاشَفَ»(٣)، وبِمعنَى «تَفعَّل» نحوُ: «تعاهَدَ وتَعهَّد»(٤)، و«تَذاءَبت الريحُ وتَذأَّبَت»(٥)، وبِمعنى «أفعَلَ» نحو: «تَخاطَأ وأَخطَأ، وتَساقَط وأَسقَط»(٦)، وبمعنَى «فَعَلَ»، نحوُ: «تَوانَيْتَ ووَنَيْتَ»، ولِلإغناء عن المجرَّد، كـ«تثاءَب، وتَمارَى».

---

(١) أي: مشدَّد العين.

(٢) لِيُنظر من أين جاء به؛ فإن المعروف «نفَّقتُ السلعةَ فنَفَقتْ».

(٣) هذا كالذي قبله؛ فإنَّ المعروف «كشَفتُه فانكشَفَ».

(٤) ردَّه الرضيُّ أيضاً كعكسِه السابق.

(٥) أي: اضطرب هُبُوبُها وفَعَلَت فِعلَ الذئب؛ وذلك أنه يَجيء مِن ههنا وهَهنا، لِيُخيِّل، فيَتوهَّمُ الناظِرُ أنه عِدَّةُ ذِئاب.

(٦) قرأ حفصٌ: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: ٢٥] مِن «ساقَطَ» بمعنى أسقَط، وأمَّا «تَساقط» بمعناهما فلا أعرفُه، فليُنظَر!

نحو: «أَسفَقتُ الباب ـ أي: رَدَدتُه ـ فانسَفَق»، و«أَزْعَجْتُهُ ـ أي: أَبعَدتُه ـ فانْزَعَجَ» من الشَّواذ.

ولا يُبنى إلَّا ممَّا فيه علاجٌ وتأثير، فلا يُقال: «انْكَرَم»، و«انْعَدَم»، ونحوهما؛ لِأنهم لَمَّا خَصُّوه بالمطاوعة التَزموا أن يكونَ أمرُه مما يَظهر أثرُه، وهو علاجٌ؛ تَقويةً

دده جونكي

قولُه: (نحو: أسفَقْتُ البابَ) (ومِنه «أَقحَمْتُه فانقَحم»[1]، و«أوكَأته فاتَّكَأ[2]»، و«أَفرَدتُه فانفَرَد»، و«أَغلَقْتُه فانغَلَق»، ويَجوزُ أن يكونَ «انسَفَق» و«انغَلَق» على لُغةِ مَن قال: «سَفَقت، وغَلَقت»؛ فإنهما مَقُولان ومَنقُولانِ). ذكَره في «شرح التَّسهيل»[3].

[مطلب: في بَعضِ مَعاني «انفَعَلَ»]

وقد يُشارِك «انفَعَل» المجرَّدَ، كـ«انطَفأتِ النارُ وطَفِئَت»، وقد يُغنِي عنه، كـ«انطَلَق» بمعنَى ذَهب، وقد يُغني عن «أَفعلَ»، كـ«انحَجز»: إذا أتى الحِجازَ[4]، وقد يُغني عنه «افتَعَلَ» فيما فاؤه لامٌ، كـ«لَوَيْتُ الشيءَ فالتَوَى»، أو راءٌ كـ«رَدَعتُه فارتَدَع»، أو واوٌ كـ«وَصَلتُه فاتَّصَل»، أو نونٌ كـ«نَقَلتُه فانتَقَل»، أو ميمٌ كـ«مَلَأتُه فامتَلأ»، وقد يُشارِكه فيما ليس فاؤه شَيئاً منها، كـ«شَوَيْتُ اللَّحمَ فانشَوَى واشتَوى»، و«فصَلتُه فانفَصَل وافْتَصَل»، وقد يُغني «افتَعَل» عن «انفَعَل» فِيما فاؤه ليس شيئاً منها، كـ«غَرَرتُه فاغتَرَّ، وبَلَلتُه فابْتَلَّ، وكفَيْتُه فاكتَفى».

[مطلب: لا يُبنى «انفعَل» إلَّا مِمَّا فيه علاجٌ وتأثير، ونحو: «انعَدَم» خطأ]

قولُه: (ولا يُبنى إلَّا ممَّا فيه علاجٌ وتأثير) يعني: لا يُبنَى إلَّا مِن أفعالِ الجَوارح المَعلُومةِ الواضِحة لِلحِسِّ البَصريِّ، ولهذا قال في «المفصَّل»: (قَولهم: «انعدَم» خطأ)، وفي «شرح التَّسهيل»: (وكذا قولُ مَن قال: شيء لا يَنبَصِر)، وقال ابنُ الحاجبِ في «شَرح المفصَّل»: («انعَدم» ليس بِجَيد)، وفي «كَشف البِزدوي»: و«الانعِدامُ» وإنْ كان مِن الألفاظِ المُحدَثة،

---

(١) في المطبوعِ: «أفحمته فانفحم» بالفاء، ووَقع مثلُه في المطبوع من «تَمهيد القواعد» نَقلاً عن ابن مالك، وهو تَصحيف، والصواب بالقاف كما أثبَتناه.

(٢) في النُّسخ المطبوعة: (فانوكأ)، وليس بِشيء.

(٣) وكذلك الفقرةُ بعدهُ من «شرح التسهيل»، إلا أنَّ ابنَ مالك أكثرَ من التَّمثيل والمحشِّي اختصر.

(٤) وحَكى بعضُهم ـ كصاحب «المحكم» ـ «أَحجَز» بمعناه، فيكونُ من الموافقِ لا مِن المُغني.

لِلمعنى الذي ذُكِر من أنَّ المطاوعةَ حُصولُ الأثَر.

(٤) (و«افْتَعَلَ») بِزيادة الهمزة والتاء، (نَحوُ: «اجْتَمَعَ اجْتِماعاً»)، وهو:

ـ لِلمُطاوعة، نحوُ: «جَمَعْتُهُ فاجْتَمَعَ».

ددە چونكي

فإنَّ أهلَ اللُّغة لم يُجوِّزُوا «عَدِمتُه» [فانعَدَم؛ لأنَّ «عَدِمتُه»][1] بمعنَى: لم أَجِده، وحقيقتُه تَعودُ إلى قَولِك: فاتَ، وليس له مُطاوِع، إلَّا أنه لَمَّا شاعَ استِعمالُه في الكُتُب صار استِعمالُه أَولى مِن غَيره؛ لأنه أقرَبُ إلى الفَهم، ولِذا قِيل: الخَطأُ المُستعمَل أَولَى مِن الصَّوابِ النادِر[2]، وفي «شَرح الأكمَل لِلهِداية» في بابِ سَجدة التِّلاوة: (الخطأُ المستعمَل خيرٌ من الصَّواب النادِر عِند الفُقَهاء)، وفي «المضمَرات شَرح القُدُوري»[3] في كِتابِ الجِنايات: (اللَّفظُ إذا تَعارَفَه العامَّةُ صحَّ لِلمتكلِّم أن يَتكلَّمَ بِه كذَلك ـ وإن كان فيه نَوعُ خَلَلٍ ـ إن قَصَدَ تَفهِيمَ العامَّة؛ لأنه أبلَغُ في تَحصِيلِ المقصُود، وقد فَعَل ذلك مُحمدٌ[4] في مَواضعَ لا نَظُنُّ به أنه اشتَبَه عليه).

وأمَّا قَولُهم: «قُلتُه فانقالَ»، فلِكَونِ تحريك اللِّسان أثراً ظاهراً. وإنما جازَ نحوُ: «علَّمتُه فتعلَّم» وإن لم يكُن عِلاجاً، مع أنه وُضِع لِمُطاوَعة «فَعَّلَ»؛ لأنَّ «تفعَّل» يَجيءُ لِلعَمل المكرَّر، فتَكرُّرُه جَعَله كالمحسُوس. وإنما جازَ «غمَمْتُه فاغتَمَّ»؛ لأنَّ بابَ «افتعَلَ» لم يَكن مَوضوعاً لِلمُطاوَعة، فجازَ[5] أن تَجيءَ مُطاوَعتُه في غيرِ العِلاج.

قولُه: (وهو لِلمُطاوَعة نحو: جمَعتُه فاجتَمع) ونحوُه «رَبطتُه فارتبَط» على ما في بعضِ شُروح «المفتاح» حيث قال: إنَّ الثِّقاتِ يَستعمِلُون الارتباطَ بِمعنَى المطاوَعة، وهو المعنَى المناسِبُ الذي لا تَكلُّفَ فيه في أكثَرِ مَواضِع استِعمالِه، وقد نصَّ الثِّقاتُ على أنَّ استِعمالَ الثِّقات بِمنزلةِ

---

(١) زيادةٌ من «كَشف الأسرار»، وسُقوطُها مُفسِدٌ للمَسألة؛ لأنَّ الممنوعَ «عدمتُه فانعدم» لا «عَدمتُه» فقط.

(٢) هذه الكلمةُ التي تَداوَلها فُقهاء المذهب الحنفيِّ ليست على إطلاقِها، والعبرةُ في هذه الأُمور اللغويَّة بِأهل العربيَّة، والعملُ عندَهم على خلافِها، فافهَم!

(٣) اسمُه: «جامِع المضمَرات والمُشكِلات في شَرح مختَصَر الإمام القدوري»، وهو للإمام يُوسفَ بن عمرَ الكادُوري الحَنفي، المتوفَّى سنة (٨٣٢هـ). وهو مطبوعٌ في خمس مجلَّدات، والنصُّ المنقولُ هنا في (٤/ ٤٥١).

(٤) أي: ابنُ الحسن الشيبانيُّ صاحبُ أبي حنيفةَ رضي الله تعالى عنهما.

(٥) هكذا جاءت العبارةُ في «شرح الچاربردي» أيضاً، ولولا الفاءُ التي في «جاز» لَقُلتُ إن صوابَها ـ وهي عبارة الرضيِّ ـ: لأنَّ بابَ افتعَلَ لَمَّا لم يَكن مَوضوعاً لِلمُطاوَعة جازَ . . . إلخ، فسقط من النُّسَّاخ «لَمَّا» الوقتيَّة، وإلَّا فعلامَ التَّعبير بالماضي في قولِهم: لم يكن موضوعاً؟!

- ولِلاتِّخاذ، نحوُ: «اخْتَبَزَ» أي: أَخذ الخُبزَ.
- ولِزِيادة المُبالغة في المعنَى، نحوُ: «اكْتَسَبَ» أي: بالَغ واضطَرب في الكَسب.
- ويكونُ بمعنَى: «فَعَلَ»، نحو: «جَذَبَ واجْتَذَبَ».

دده جونكي

نَقلِهم ورِوايتِهم، ومَن قال: إنه مُتعَدٍّ بِمعنى رَبَطَ على ما في «الصِّحاح»[١] حيثُ قال: (ربَطتُه وارتَبَطتُه بمعنًى) فيَحتاجُ إلى تكلُّفِ جَعلِه مَصدرَ المجهولِ في تِلك المواضِع.

[مُهمة: في معنَى الكَسب والاكتِساب]

قولُه: (ولِزيادة المُبالغة في المعنى نحو: اكتَسب) معنى الكَسبِ: تَحصيلُ الشيء على أيِّ وجهٍ كان، وقِيل: فِعلٌ لِجَرِّ نَفعٍ أو دَفعِ ضُرٍّ، ولِهذا لا يُوصَف بِه الله تعالى، ومعنَى الاكتِساب المُبالغةُ والاعتِمالُ فيه، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وفيه تنبيهٌ على لُطفِ الله تعالى على خَلقِه[٢]؛ فأثبَت لهم ثَوابَ الفِعل على أيِّ وجهٍ كان، ولم يُثبِت عليهم عِقابَ الفِعل إلَّا على وَجه مُبالغة واعتمالٍ فيه، قال الزمخشريُّ: (لَمَّا كان الشرُّ ممَّا تَشتهيه النَّفسُ وهي مُنجَذِبة إليه وأمَّارةٌ به، كانَت في تَحصيلِه أعمَلَ وأَجدَّ، فجُعِلت لِذلك مُكتسِبةً فيه، ولَمَّا لم تكُن في بابِ الخير كذلك لِفُتُورها في تَحصيلِه، وُصِفَت بِما لا دَلالةَ فيه على الاعتِمالِ)، وقال صاحِبُ «الفَرائد»[٣]: خُصَّ الكَسبُ بِالخَير والاكتِسابُ بِالشَّرِّ؛ تَنبيهاً على أنَّ الكسبَ ما يَفعَلُه الإنسان ويَجُوز أن يَتعدَّى إلى غَيرِه، والاكتِساب ما يَفعَله لِنَفسه كالاتِّخاذ والاقتِطاعِ، فلا يَتعدَّى إلى غَيره، أي: خَيرُه مُتجاوِزٌ عنه وشرُّه مَقصُورٌ عليه، وقال سيبويه وابنُ الحاجِب: «كسَبتُ» مَعناه: أَصبْتُ، و«اكتَسبتُ» مَعناه: التَّصرُّف في تَحصِيلِ ذلك الفِعل وظُهورِ ما يَقتَضيه، ومِن ثَمَّ قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾؛ تَنبيهاً على أنَّ الثَّوابَ بِأدنى مُلابَسةٍ لِلمُثاب عليه، والعِقابُ إنما يكونُ بعد تَبيُّن المُعاقَب عليه وظُهورِه. ذكَره في «شَرح التِّبيان».

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، ولم أجِد ما سيأتي فيه، اللهمَّ إلا أن يكون قصدُه أنه قاله بالمعنى؛ فإنَّ فيه: (رَبَطتُ الشيءَ ... أي: شَدَدتُه ... وفُلان يَرْتَبِطُ كذا رأساً مِن الدَّواب).

(٢) أي: الكائِن على خلقِه، وعبارةُ الجاربردي: (.. لطفِ الله تعالى بِخلقِه)، وهي أقوَمُ.

(٣) في «كشف الظُّنون»: «فرائِد التَّفسير» لأبي المَحامد، فَصِيحِ الدِّين مُحمد بن عُمرَ المابرنابادي، اختَصر فيه «الكشَّاف» مع زِيادات بَحثيَّة نَحوية، وكلاميَّة، وأدبيَّة. اهـ ورأيتُ في كلام بعضِهم أنه توفي سنةَ (٦٧٥هـ).

ـ وبِمعنَى: «تَفاعَلَ»، نحو: «اخْتَصَمُوا وتَخاصَمُوا».

(٥) (و«افْعَلَّ») بِزيادة الهمزة واللام الأُولى أو الثانية، (نَحوُ: «احْمَرَّ احْمِراراً») أي: حَمِر، وهو: لِلمُبالغة، ولا يكون إلَّا لازماً، واختصَّ بِالألوان والعُيوب.

[الثالث: ما ماضِيه على سِتة أحرفٍ]

(و) القِسم (الثَّالِثُ) من الأَقسامِ الثلاثة: (ما كانَ ماضِيهِ على سِتَّةِ أَحْرُفٍ)، وهو ما يكونُ الزائدُ فيه ثلاثةَ أحرُفٍ:

ددە چونكيْ

[مطلب: في بعضِ مَعاني «افتَعَلَ»]

وقولُه: (وبمعنى «تفاعَل» نحو: اختصمُوا أي: تخاصَمُوا) ولِغير ذَلك ككَونِه لِمُطاوَعة «أفعَلَ»، كـ«أَحفَظتُه فاحتَفَظ»، ولِقَبُولِ فاعِله أصلَه، كـ«افتَضَح» أي: قَبِل الفَضيحةَ، وبمعنَى «تَفعَّل»، نحوُ: «تَجمَّع القومُ واجتَمَعُوا»، (وبمعنَى «استَفعَل»، كـ«ارْتاحَ واسْتَراح»، و«اعتَصم واستَعصَم»، وبِمعنى المجرَّد كـ«قَدَر واقتَدر، وقَرُبَ واقتَرب»، ولِلإغناء عنه، كـ«اسْتَلَم الحَجرَ، والْتَحى[١] الرَّجُلُ»، ولِفِعل الفاعل بِنفسِه، كـ«ارتَعَد من الحُمَّى، وارتَعَش، واسْتَاك، وامْتَشَط، واكْتَحل»، ولِلتَّخيُّر، كـ«انْتَخَبَ، واصْطَفى، وانْتَقى»). ذكَره في «شَرح التَّسهيل».

قولُه: (أي: حَمر) فيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يُستعمَل مجرَّده وإنِ استُعمل مَصدرُه وصِفتُه المشبَّهة، والظاهرُ[٢] أنه إلحاقٌ مِن الناسِخ.

[مطلب: في معنَى «افْعَلَّ» وشرطِ صوغِه]

قولُه: (واختصَّ بالألوانِ والعُيوب) وقد يكونُ لِغير لونٍ ولا عيبٍ، كـ«انقضَّ الحائطُ»[٣].

وشرطُ ما يُصاغُ منه أن لا يكونَ مُضاعفَ العين، ولا معتلَّ اللام، وشذَّ قولُهم: «ارعَوى» مُطاوِع «رَعَوْتُه» بمعنى كفَفتُه مِن أَوجُه؛ أحدُها: أنه معتلُّ اللام، والثاني: أنه لِغير لونٍ ولا عيبٍ، والثالثُ: أنه مُطاوِع، والمُطاوَعةُ في هذا النَّوع نادِرة.

---

(١) من اللِّحية. وفي «شَرح التسهيل» المطبوع: (انتجى)، وهو تحريف.

(٢) هذا الظاهر غيرُ ظاهر، وفيه فتحُ باب من الشكِّ لا حاجةَ إليه، واستِعمالُ أهل العربيَّة لهذا الفِعل في مصنَّفاتِهم مشهور، وفيه كلام ذكَرتُه في «شرح شذا العَرف».

(٣) أي: على كونِه ثلاثيًا من (ن ق ض)، وقال أبو عُبيد: هو ثنائيٌّ من (ق ض ض)، فوزنُه: انفعل، ويخرج حينئذٍ عمَّا نحن بِصَددِه.

(١) (مِثلُ: «اسْتَفْعَلَ») بِزيادة الهمزة والسين والتاء، (نَحوُ: «اسْتَخرَجَ اسْتِخْراجاً»)، وهو:

ـ لِطَلب الفِعل، نحوُ: «اسْتَخْرَجْتُه» أي: طلبتُ خُروجَه.

ـ ولإصابة الشيءِ على صفةٍ، نحوُ: «اسْتَعْظَمْتُه» أي: وَجدتُه عظيماً.

ـ ولِلتَّحوُّل، نحوُ: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ» أي: تحوَّلَ إلى الحجريَّة.

ـ ويكونُ بِمعنى: «فَعَلَ»، نحو: «قرَّ واسْتَقرَّ»؛ وقيل: إنه لِلطَّلب، كأنه يَطلُبُ القَرارَ من نفسِه.

دده جونكي

قولُه: (وهو)[١] أي: سينُ الاستِفعال[٢]؛ لأنَّ همزتَه لِلوصلِ، والتاءَ مُشتركةٌ بَينه وبين «تَفعَّل» و«تَفاعَل» و«تَفَعلَل».

[مطلب: طلبُ الفِعل قد يكون صريحاً وقد يكون تقديراً]

قولُه: (لِطَلب الفِعل) مَعناه نِسبة الفِعل إلى فاعِلِه لإرادة تَحصيل الفِعلِ المشتَقّ هو منه، وذلك قد يكون صَريحاً نحوُ: «استَكتبْتُه» أي: طَلبتُ منه الكتابةَ؛ وقد يكون تقديراً، ولا يكونُ ذلك إلَّا في غير ذَوِي العُقُول؛ سواءٌ كان حيواناً أو غيرَه، نحوُ: «استَخرجتُ الوَتِدَ»؛ فليس ههنا طَلبٌ، إلَّا أنه جُعِل التَّحيُّل لِقصد إخراجِه نازلاً مَنزلةَ طَلبه.

[مطلب: في بَعضِ مَعاني «استَفعَلَ»]

قولُه: (ولإصابة الشيءِ على صِفة) وقد يكون لِعَدِّه على صِفة وهو بِخِلاف ذلك، كـ«استَصعبَه، واستَعظَمَه، واستَصْغَره، واستَكبره، واستقَلَّه، واسْتَحْسَنه، واسْتقبَحَه» وغيرِ ذلك، ومنه: «استَقصَره» أي: عدَّه مُقصِّراً. وقد يكونُ لِجَعلِ مفعولِه مُتَّصفاً بأصلِه كـ«اسْتهامَه» أي: جعَله هائِماً.

قولُه: (ويكون بمعنَى «فعَل» نحو: «قرَّ واستَقرَّ») قال أبو سَعيد[٣]: (ومثلُ هذا يُحفَظ

---

(١) قُدِّم في جميع النُّسخ على هذا التعليق والثلاثة التي بعده الكلام على «افعوعل»، وقد غيَّرنا ترتيبَ التعليقات السبعة موافقةً لكلام الشارح.

(٢) الصحيحُ أن الضميرَ راجعٌ إلى «استَفعَل» لا إلى السين فقط، بِدليل رُجوع الضمائر الأخرى إلى الصِّيَغ أيضاً فيما مضى، وبدليل بقيَّة كلامِه كقوله الآتي: ويكون بمعنى: «فَعَلَ»، نعم ما ذكَره بعدُ من التعليل يُفيد مَدخليَّة السين في إفادة الصيغةِ التي هي فيها لِتِلك المعاني بحيث يَصحُّ نِسبتُها إليها، بأن يُقالَ مثلاً: سينُ الطلب، وسين الصيرورة، ولكنَّ سياقَ كلام الشارح هَهنا يَقتضي ما ذكَرتُه لك لا غيرُ.

(٣) أي: السيرافي، وعبارتُه في «شرح الكتاب»: اعلَم أنَّ أصلَ استَفعلتُ الشيءَ في مَعنى طَلبتُه واستَدعيتُه، وهو الأكثرُ، وما خرَج عن هذا فهو يُحفظ وليس بالباب . . . إلخ كلامِه.

(٢) (و«افْعالَّ») بِزيادة الهمزةِ والألفِ واللّامِ، (نَحوُ: «احْمارَّ احْمِيراراً»). ....

ده جونكي

ولا يُقاس عليه)، وقد قِيل: إنَّ أحكامَ الأبواب كلِّها مَوكولةٌ إلى السَّماع.

ولِغير ذلك، ككَونِه لِلحَينُونة، كـ«استَحفرَ النهرُ» أي: حانَ له أن يُحفرَ، ولِلسَّلب كـ«استَعتَبتُه» أي: أزلتُ عِتابَه، ولِلنِّسبة كـ«استَنسَر البُغاثُ» أي: انتَسب إلى النَّسْر، وقِيل: هذا مِن تَحوُّلِ الفاعِل إلى أصلِ الفِعل[١]، أي: تحوَّلَ إلى صِفة النَّسر[٢]، ولِلعَمل المُكرَّر في مُهْلة كـ«استَدرجتُه»، ولِلوُجود على الحالة السابِقة، كـ«استهزَلتُه» أي: وَجدتُه مَهزولاً، ولِلتَّعدية كـ«استَذلَّه»، ولِمُطاوَعة «فعَّل» كـ«وسَّعتُه فاستَوسَع»، و«أفعَل» كـ«أقرَّه فاستقرَّ، وأحكمَه فاستَحكمَ، وأكانَه فاستَكانَ»، وبمعنَى «أَفعَلَ» كـ«استَيقَن وأيقنَ، واستَعجلَه وأعجَلَه، وأهَلَّ واستَهَلَّ»، وبمعنَى «تَفعَّل» كـ«استَكبَر وتكبَّر، واستَعاد وتَعوَّد، واستَبدلَ وتبَدَّل»، وبمعنَى «افْتَعل» كـ«استَعذَر واعْتَذر، واسْتَراب وارْتَاب، واسْتَراح وارْتَاح[٣]»، ولِلإغناء عنِ المجرَّد كـ«اسْتَحيَا، واسْتَأثَر، واسْتَبَدل»، وعن «فعَّل» كـ«استَرجَع» أي: قال: «إنَّا لله وإنَّا إليه راجِعون»، فالأصلُ فيه: رَجَّع، كـ«أمَّن»: إذا قال: آمِينَ، و«سبَّح»: إذا قال: سُبحان الله؛ ومِن الجائِي على «استَفعل» وهو مُغنٍ عن «فَعَّل» قَولُهم: «اسْتَعانَ»: إذا حلَق عانتَه، فالأصلُ فيه: عوَّن، ذكَره في «شرح التَّسهيل»، ولِلاستِسلام كـ«استَقْتَل» أي: استَسلَم لِلقتل[٤]، ذكَره الشارِح في «شرح الكشَّاف».

[فائدة: في اشتِقاق المزيد مِن المزيد]

وبَقي ههنا **فائدةٌ**؛ وهي ما ذُكر في بعض شُروح «الكشَّاف» مِن أنَّ قاعدةَ التَّصريف أن تُؤخَذَ أبوابُ المَزيد فيه من الثلاثيّ المجرَّد، وقد يُؤخَذ «استَفعَل» مِن «أفعَل»، وهو إذا كان متعدِّياً إلى مَفعولٍ واحد وزِيد فيه السِّين يَصيرُ متعدِّياً إلى مَفعولَين، كـ«استَرضع واستَنْجَح»، يُقال: «أرضَعت المرأةُ الطفلَ واستَرضَعْتُها إيَّاه»، و«أنجَح اللهُ حاجتَه واستَنْجَحْتُه إيَّاها».

---

(١) وهو المُعبَّر عنه بالصيرورة.

(٢) والبغاثُ بِتثليث الباء: طائرٌ ضعيفُ الطَّيران، والمعنى: إنَّ الضعيف بأرضِنا يَصير قويًّا لاستعانته بِنا والتِجائه إلينا، فيكون مدحاً لهم، أو إنه يَصير قويًّا لِكونِنا ضعفاءَ لا قُوَّةَ لنا، وكُلُّ ضعيف ـ وإنْ كان أضعفَ الناس ـ يتسلَّط في أرضِنا علينا، ويَصير قويًّا بالنسبة إلينا، فيكون ذمًّا لهم، والظاهرُ أنَّ القائل أراد المعنى الأوَّلَ. أفاده الدمامينيُّ.

(٣) الصحيحُ عدم استِعمال الارتياح بِمعنى الاستراحة.

(٤) في المطبوع: (والاستِلام كاستَقْبَل أي: استَلم المقبل). ثم الظاهر أن «استقتل» داخلٌ في الطلب المجازي، أي: طلَب باستسلامِه القتلَ كما يقال: «استمات»، فجعلُه للاستِسلام لا يخلُو من شيء.

وحُكمُه حكمُ «احمرَّ»؛ إلَّا أنَّ المبالغةَ فيه زائِدةٌ.

(٣) (و«افْعَوْعَلَ») بزيادة الهمزةِ والواوِ وإحدَى العَينين، (نَحوُ: «اعْشَوْشَبَ) الأرضُ (اعْشِيشَاباً») أي: كثُر عُشْبُها. وهو لِلمبالَغة.

دده جونكي

قولُه: (وحُكمُه حكمُ احمَرَّ) وقد يكونُ لِغير لونٍ ولا عيبٍ، كـ«انْهارَّ[١] الليلُ»: إذا انتَصف، ومثلُ انهارَّ: «اشعارَّ[٢] الرأسُ» أي: ابترق[٣] شَعرُه. والأكثَرُ أن يُقصَدَ عُروضُ المعنى في «احمارَّ»[٤] ولُزومُه في «احمرَّ»، وقد يكونُ الأمرُ بالعَكس؛ فمِن قَصدِ اللُّزوم في الأولِ قَولُه تعالى في وَصفِ الجنَّتَين: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]، ومِن قَصدِ العُروضِ في الثاني قَولُك: «اصفرَّ وجهُه وَجَلاً، واحمرَّ خَجَلاً».

قولُه: (إلَّا أنَّ المُبالغة فيه زائدةٌ) قال الجَوهريُّ: (احمرَّ واحمارَّ بمعنًى)[٥].

قولُه: (أي: كثُر عُشبُها) العُشبُ والكَلأ والخَلا والحَشِيش أسماءٌ لِلنَّبات، لكنَّ الحشيشَ مُختَصٌّ باليابِس، والعُشبَ والخَلا مُختصَّان بالرَّطب، والكَلأ بِهمزة مَقصورةٍ ووَزنُه كـ«الجَبَل» يَقَع على كِلَيهما، وقِيل: الكَلأ مختَصٌّ أيضاً بالرَّطبِ، إلَّا أنه ما يَتأخَّر نباتُه ويَقِلُّ، والعُشب ما يتقدَّم نَباتُه ويكثُر.

قولُه: (وهو لِلمُبالَغة) أي: لِمُبالَغة «أَفعَلَ[٦]، وفَعلَ» كـ«اعشَوشَبتِ الأرضُ» أي: كثُر كَلؤُها[٧]، و«اخشَوشَن الشيءُ»: اشتدَّ خشونتُه. قِيل: هذا الباب لازم أبداً، وقد جاءَ فيه لَفظان

(١) كذا بالنُّون في جميع النُّسخ في هذا الموضِع وفي الذي يَلِيه، والصحيحُ فيهما: (ابهار) بالباء الموحَّدة.

(٢) حكاه ابنُ مالك في «شرح التَّسهيل» ونَقله ناظرُ الجيش، ولم أجِده في دواوين اللغة.

(٣) كذا في جميع النُّسخ، والصواب: (تفرَّق) كما في «شرح التسهيل» وغيره.

(٤) أراد به «افعالَّ» مطلقاً لا خُصوصَ هذا الحَرف، وبما بعده «افعلَّ» مطلقاً أيضاً لا خُصوصَ «احمرَّ»، إلا أنه تَبع في التعبير بـ«احمارَّ» و«احمرَّ» الشارحَ الذي عبَّر بذلك، فليتَه عبَّر بما ذكَرنا دفعاً للَّبس.

(٥) إن كان قصدُه بِنَقل هذا الكلام الاعتراضَ على الشارح قُلنا: سَوقُ الكلام ليس فيه ما يُشير إلى الاعتراضِ أو يدلُّ عليه، كما أنَّ مِن عادتِهم التساهلَ في جَعل الصيغتَين بمعنًى مع إقرارِهم بأن الزائدة في الحروف أبلَغُ، فلا يصحُّ الاعتراضُ بمثل ذلك وعلى هذا النحو؛ وإن كان قَصدُه تفسيرَ كلام الشارح وأنَّ المبالغةَ فيما ذُكِر من الصيغَتَين زائدةٌ على الثلاثي المجرد قُلنا: الثلاثيُّ ليس فيه مُبالغةٌ أصلاً، ومَقصودُ الشارح بلا شكٍّ هو أن المبالغةَ في «احمارَّ» زائدةٌ عليها في «احمرَّ» وعليه كلامُ اللَّقاني وغيرِه، فتأمَّل!

(٦) كـ«أعشَبَ» في اعشَوشب الآتي في تَمثيله؛ بِناءً على أنه لا يقال فيه: «عَشب» مجرداً.

(٧) الأولى: عُشبُها؛ لِبيان مَأخذ الفِعل، ولعلَّه تسامَحَ لِذِكره العُشبَ والكلأ وغيرَهما قريباً.

دده چونكي

مُتعدِّيانِ نحوُ: «احلَولَيْتُه» أي: استَطَبْتُه، و«اعرَوْرَيْتُه» أي: رَكِبتُه عُرياناً[١].

[مطلب: في مَجيء «افعَوْعَلَ» لِغير المُبالَغة]

قوله[٢]: (وهو لِلمُبالغة) والتَّكثير، (وقد يَجيء لِلصَّيرورة كـ«احْلَولى الشيءُ»: إذا صارَ حُلواً، واحقَوقَف الجِسمُ: إذا صار أَحقَفَ أي: مُنحنِياً، ويجيءُ بمعنى «استَفعلَ» في الدَّلالة على لِقاء[٣] شيءٍ بِمعنَى ما صِيغ[٤] منه، كقَوله: [الطويل]

. . . . واحلَولى دِماثاً . . . .[٥]

أي: وجدَها حُلوةً، فاستَعمل «احلَولى» استِعمالَ استَحلَى، واستِعمالُه بمعنى صار حُلواً أشهَرُ، ومنه في خِطاب الدُّنيا: «ولا تَحلَولي بهم فتَفتنِيهم»[٦] أي: لا تَصِيري لهم حُلوةً، ويَجيء لِمطاوعة «فعَل» كقَولهم: «ثنَيتُه فاثْنَونَى»[٧]، ويَجيءُ بمعنى المجرَّد كقولهم: «خَلُق أن يَفعلَ كذا» و«اخلَولَقَ أن يَفعلَ كذا»: إذا كان بِذلك خَليقاً أي: حقيقاً)[٨].

---

(١) «عُرياناً» حالٌ من المفعول، أي: ركبتُه وليس عليه سَرجٌ ولا أداة.

(٢) كذا جاء في نُسخة خَطية، وعليه فقولُه الآتي: (والتكثير) مِن زياداته ـ أعني المحشِّيَ ـ على كلامِ الشارح، وهو على الأغلب عطفُ تفسير، ووَقع في النُّسخ الأُخرى: (قال الجوهري: احمر واحمار بمعنى وهو للمبالغة والتكثير) ويَأباه تكرارُ ذِكر المبالغة في «افعلَّ وافعالَّ»، وقولُه فيما يأتي: (وقد يجيء للصيرورة . . . إلخ) إذ هذا متعلِّق بصيغةِ «افعَوعَل» وعلى ما ذُكر لا يزالُ الكلام في «افعَلَّ وافعالَّ»، وهو ظاهرُ الفَساد. وانظر التعليق (١) (ص٢٠٤).

(٣) في بعض النُّسخ: (بقاء). وفي «شرح التسهيل»: (إلفاء) وهو الصواب.

(٤) في أكثر النُّسخ: ما صنع.

(٥) قطعةٌ من بيتٍ لِحميد بن ثَور، وهو قوله:

فلَمَّا أتى عامانِ بَعد انفِصالِه ... عنِ الضَّرع واحْلَولَى دِماثاً يَرُودُها

يَذكر ولدَ ناقة مضى عامانِ بعد فِصاله، والدِّماث: جمعُ دَمث، وهو السَّهل من الأرض الكثيرُ النَّبات، ويَرُودُها: يَجيء فيها ويَذهب. هذا وقد تحرَّف قوله: (دماثاً) إلى (دما) في المخطوط، و(الدمى) في المطبوع.

(٦) جزءٌ من حديثِ ابن مسعود مرفوعاً: يقولُ الله تعالى: «يا دُنيا مَرّي على أوليائي، لا تَحلَولي لهم فتَفتنِيهم». أخرجه القضاعي في «مُسند الشهاب»، وحَكم عليه بعضُهم بالوَضع.

ثم إن بعضَ المعاصِرين حكى تتمةً له وهي: «وأكرِمي مَنْ خدَمني وأتعِبي مَنْ خَدَمك»، وأحال على «مَعرفة علوم الحديث» و«تاريخ بغداد» و«موضوعات ابن الجوزي»، والصحيحُ أنه حديث مُستقِلٌ أخرجه القضاعي في إثرِ الحديث السابق، فكأنَّه لَفَّق بينهما.

(٧) قُرئ بها شُذوذاً: ﴿تَثْنَوْني صُدُورُهمْ﴾، وليس في القُرآن «افعَوعَل» غيرُه.

(٨) «شرح التسهيل» (٣/ ٤٦٠-٤٦١).

(٤) وفي بعض النُّسَخ: (و«افْعَوَّل»، نَحوُ: «اجْلَوَّذَ اجْلِوَّاذاً»)، وهو بِزيادة الهمزةِ والواوَين.

(٥) (و«افْعَنْلَلَ») بِزيادة الهمزة والنُّون وإحدَى اللَّامَين، (نَحوُ: «اقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاساً») أي: خَلَّفَ ورَجَع؛ قال أبو عَمرٍو: سألتُ الأصمعيَّ عنه، ....

دده جونكي

قولُه: (وافعوَّلَ نحو: اجلوَّذ) يُقال: اجلوَّذ بهم السيرُ اجْلِوَّاذاً بالجيم والذال المعجَمة أي: دامَ مع السُّرعة، وهو مِن سَير الإبلِ، وفي الحَديثِ[١]: «اجلوَّذَ المطرُ» أي: امتدَّ وقتُ تأخُّرِه[٢].

قولُه: (اقعنسَس) وهو خُروج الصَّدرِ ودخولُ الظَّهر.

قولُه: (أي: خلَّف ورجع) قَصدُه مِن هذا القَول إثباتُ الاقعِنساسِ بمعنى التَّأخُّر والرُّجوع بِالظهر.

[مُهمة: في ذِكر السُّؤال وما أشبَهه من الطَّلب والاستِخبار والاستِفهام والاستِعلام]

قولُه: (قال أبو عمرٍو: سألتُ الأصمعيَّ عنه) قال أكمَلُ الدِّين في «التَّقرير»: السُّؤالُ إذا كان بمعنَى الالتِماس يَتعدَّى إلى مفعولَين بِنَفسِه، وإذا كان بمعنَى الاستِفسار يَتعدَّى إلى الأول بِنَفسِه، وإلى الثاني بـ«عن»، وقال شَرفُ الدِّين الطِّيبي في «شَرح المِشكاة» في قَوله ﷺ: «ما المسؤولُ عنها بِأعلمَ مِن السائِل»[٣]: كما يُقالُ: «سألتُ عن زيدٍ المسألةَ»[٤] يُقال: «سألتُه عنِ المَسألة»، وفيه أيضاً عن الراغب: السُّؤال ضربانِ: جدليٌّ وتعلُّمي؛ وحقُّ الأول مطابقة الجواب مِن غير زِيادة ولا نُقصانٍ، وحقُّ الثاني أن يَتحرَّى المُجيبُ الأصوبَ، كالطَّبيب الرَّفيق، يَتوخَّى ما فيه شفاءُ العليلِ طلَبه أم لا، وقد زاد ﷺ في جَواب سؤالٍ عن ماءِ البَحر حيث قال: «طَهورٌ ماؤُه

---

(١) عند الطبراني في «المعجَم الكبير»، وذلك مِن شِعرٍ لرُقَيقةَ بنتِ أبي صَيفي بنِ هاشم بن عبدِ مَناف، وأوَّلُه:

بِشَيبةِ الحَمدِ أَسقى الله بَلدَتَنا ... وقد فَقَدنا الحَيَا واجْلَوَّذَ المَطَرُ

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: فيه زَحر بنُ حِصن قال الذهبي: لا يُعرَف.

(٢) أي: وانقطاعِه.

(٣) جزءٌ من حديث سؤال جبريل ﷺ المشهور، أخرَجه البخاري (٥٠) ومسلم (٩٧).

(٤) كذا جاء المثالُ في النُّسخ المخطوطة وفي شُرُوح «المشكاة» لِلطيبي والقاري وغيرِهما. وفي المطبوع: (سألت زيداً المسألة)، ولعله من تصرُّف النُّسَّاخ.

ددہ چونکی

حِلٌّ مَيتَتُه»(١)، وفي «فَتح الباري شَرح البخاري»: (وما وَقع في كلام كثيرٍ من الأصوليِّين أن الجوابَ يجبُ أن يكون مُطابِقاً لِلسؤال، فليس المُراد بِالمطابقة عَدمَ الزِّيادة، بل المرادُ أن الجوابَ يَكون مُفيداً لِلحُكم المسؤولِ عنه، كذا قال ابنُ دَقيقِ العِيد)، وفي «التَّلويح»: (معنَى المُطابقة هو الكشفُ عن السُّؤال وبيانُ حُكمِه وإن حصَل مع الزِّيادة، لا المُساواةُ في العُموم والخُصوص)، ويَخدشُه ما ذكَره صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسيرِ سورة ﴿يسٓ﴾ حيث قالَ: (إذا كان الكلامُ منصبًّا إلى غرضٍ مِن الأغراض جُعِل سِياقُه له وتوجُّهُه إليه، كأنَّ ما سِواه مَرفوضٌ ومَطرُوح، ونَظيرُه قَولُك: حَكَم السُّلطانُ اليومَ بِالحقِّ، والغَرض المَسوقُ إليه قَولك: بِالحقِّ، فلِذا رَفضتَ ذِكرَ المحكُوم له وعليه)، وما ذكَره في تفسيرِ﴿حمٓ﴾ السَّجدة حيث قال: (وَجب أن يُجرَّد الكلامُ لِما سِيق لَه مِن الغرض ولا يُوصَل بِه ما يُخيِّل غَرضاً آخَر، ألا تَرى أنك تَقولُ وقد رأيتَ لِباساً طويلاً على امرأةٍ قَصيرة: «اللِّباس طَويل واللابِس قَصِير»، ولو قُلتَ: «واللابِسةُ قَصيرةٌ» جِئتَ بما هو لُكنةٌ وفُضولُ قَولٍ؛ لأنَّ الكلامَ لم يَقع في ذُكُورة اللابِس وأُنوثتِه، وإنما وَقع في غرضٍ وَراءَهما هو تَنافُرُ حالتَي اللِّباس واللابِس)، وقال القاضي في تَفسير سُورة ﴿طه﴾ في قَوله تعالى: ﴿قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]: (وإنما وَحَّد الآية ومعه آيَتان؛ لأنَّ المرادَ إثباتُ الدَّعوى بِالبَيِّنة، لا بَيانُ تعدُّد الحُجَّة ووَحدتِها، كقَوله تعالى: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٥])، وفي «شَرح المِشكاة»: قال نجمُ الدِّين الكُبرَى(٢): يَجوز لِلرَّجل أن يَسألَ عمَّا هو عالمٌ به تَعجباً منه، وفي «حاشية تَفسير القاضي» لِلقاضي زَكريَّا(٣) عن شَرف الدين الطِّيبي(٤): الطَّلبُ والسُّؤالُ والاستِخبارُ والاستِفهامُ والاستِعلامُ ألفاظٌ مُتقارِبةٌ، مُترتِّبةٌ بعضُها على بعض؛ فالطَّلبُ أعمُّها؛ لأنه يُقالُ فِيما تَسألُه مِن غيرِك وفِيما تَطلُبه مِن نَفسِك، والسُّؤالُ

---

(١) حديث صحيح أخرجه مالك في «الموطأ» عن أبي هريرة ﷺ، ومن طريقه أصحابُ «السُّنن» وأحمد وغيرُهم.

(٢) هو أحمدُ بن عمرَ، أبُو الجَنَّاب الخُوارِزمي، نَجمُ الكُبَراء، المُشتهر بِنَجم الدِّين الكُبرَى، مِن عُلماء الصُّوفية وشيخُ خوارزمَ في عَصره، طاف البِلادَ وسَمع بها الحديث، فَسَّر القرآن العظيم في (١٢) مُجلداً على طَريقة الصُّوفية، وله رِسالة في عِلم السُّلوك، و«أقرَب الطرق إلى الله» وغيرُ ذلك. قُتل شهيداً على بابِ خوارزمَ في حَرب التَّتار سنة (٦١٨هـ).

(٣) اسمُ الحاشية «فتحُ الجليل بِبَيان خفيِّ أنوار التنزيل»، لِشيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري المتوفى سنةَ (٩٢٦هـ).

(٤) في «حاشيتِه على البيضاوي» عند تفسير قَوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٢]. وتوسيطُ الشيخ زكريَّا عند النقل لعلَّه لعدم تيسُّر الرجوع إلى كتاب الطيبي أو جزءٍ منه حالَ تحرير المسألة.

فقال: هكذا؛ فقدَّمَ بطنَه، وأَخَّرَ ظهرَه.

(٦) (و«افْعَنْلَى») بزيادةِ الهمزة والنُّون والألف، (نَحوُ: «اسْلَنْقَى اسْلِنْقاءً») أي: نامَ على ظهرِه، ووَقَع على قَفاه.

دده جونكي

لا يُقالُ إلَّا فِيما تطلُبُه مِن غَيرك، فكلُّ سُؤالٍ طَلَبٌ ولا عكسَ، والسؤالُ يُقالُ في الاستِعطاء، فيُقالُ: «سَألتُه كذا»، وفي الاستِخبار فيُقالُ: «سَأَلته عن كذا»، والاستِخبارُ استِدعاءُ الخبَر، وهو أَخَصُّ من السُّؤال، فكلُّ استِخبارٍ سُؤالٌ ولا عكسَ، والاستِفهامُ طَلَبُ الإفهامِ، وهو أَخَصُّ من الاستِخبار؛ فإنَّ قولَه تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] استِخبارٌ وليس بِاستِفهامٍ، فكلُّ استِفهامٍ استِخبارٌ ولا عَكسَ، والاستِعلامُ: طَلَبُ العِلم، وهو أَخَصُّ مِن الاستِفهام؛ إذ ليس كلُّ ما يُفهَمُ يُعْلَم، بل قد يُظَنُّ ويُخمَّن، فكُلُّ استِعلامٍ استِفهامٌ ولا عكسَ.

وأبو عَمرٍو هو زَبَّان بن العَلاء المازني، أَحدُ شُيوخ القُرَّاء[1]، والأصمعيُّ هو أبو سعيدٍ عبدُ الملك ابن قُرَيْبٍ الباهِلي، وكان من رُواة العربيَّة يُنشِد الشعرَ الغَريبَ المعاني، تِلميذُ خَلَفٍ الأحمر وأبي عمرٍو بنِ العلاء، وكان الرَّشيدُ يُسمِّيه شَيطانَ الشِّعر، وقال لَه بعضُ الأعراب وقد رآه يَكتُب كلَّ شيء: [مجزوء الرجز]

مــا أنــتَ إلَّا الــحُــفَــظَــه ... تَــكــتُــبُ لَــفــظَ الــلَّــفَــظَــه[2]

قولُه: (فقالَ هكذا) تَصويرُ الاقعِنساس، وقولُه: (فقدَّم بطنَه وأخَّر ظهرَه[3]) تَفصيلٌ لِلتَّصوير.

قولُه: (والألفِ) قال ابنُ الحاجِب في «شَرح المفصَّل»: هذا تَجوُّز؛ لأنَّها عند المحقِّقين إنما أُلحِقت ياءً، فقُلِبت ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، ولا يَبطُلُ به الإلحاقُ لِما سيَجيء[4].

---

(١) بِالقاف جمع قارئ، وهو أحدُ السَّبعة، مع كونِه إماماً في النَّحو واللُّغة، قال أبو عُبَيدة: أبو عمرٍو أعلَم الناسِ بِالقراءات والعربيَّة وأيامِ العرب والشِّعر. تُوفي سنةَ (١٥٤هـ).

(٢) بِفَتح أوله جمعُ لافِظ، وأمَّا «الحُفظه» فبالضمِّ مبالغةٌ في الحافظ كـ«الهُمزة واللُّمزة»، ويجوز أن يكون بالفتح أيضاً جمع حافظ، ذهاباً إلى أنه كالملائكة التي تَكتبُ كلَّ ما يُلفظ من قَول، كما قال تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١] أي: يَحفَظون الأعمالَ ويُحصُونها ولا يُفرِّطون في ذلك ولا يُضيِّعون كما في تَفسير ابن جرير.

(٣) في بعض النُّسخ: (وأخَّر صدره)، وكلاهُما صحيح مرويٌّ على ما يَبدو.

(٤) أي: عند قولِ الشارح: (ولا يجوزُ الإدغامُ والإعلالُ في الملحَق). وفي المطبوع: (كما سيجيء).

والبابانِ الأخيرانِ مِن الملحَقات بـ«احْرَنْجَمَ»، فلا وَجهَ لِنَظمهما في سِلكِ ما تقدَّم. وكذا «تَفَعَّلَ» و«تَفاعَلَ» مِن المُلحَقات بـ«تَدَحْرَجَ»، والمصنِّفُ لم يُفرِّقْ بَين ذلك.

دده جونكي ـــــ

[مُهمَّة: في معنى النَّظم لغةً واصطلاحاً]

وقولُه: (ولا وجهَ لِنَظمِهما في سِلك ما تَقدَّم) النَّظمُ في اللُّغة: جمعُ اللُّؤلُؤ في السِّلك، فذِكرُ السِّلك بَعده بل[1] ضَمير البابَين المشبَّهين بِالدُّرَر؛ إمَّا بالحَمل على التَّجريد في الأولِ أعني النَّظمَ، أو التَّنصِيصِ في الثاني أَعني السِّلكَ والضميرَ، وفيه استِعارة مَكنِيَّة بأن يُشبَّه البابانِ في النَّفس بالدُّرَر، ويُثبَتَ النَّظمُ الموضُوع لِلمُشبَّه بِه على المُشبَّه، والسِّلكُ: الخَيطُ، وتَشبِيهُ ما تَقدَّم بِالدُّرَر استِعارةٌ بِالكِنايةِ، وإثباتُ السِّلكِ له استِعارةٌ تَخييلِيَّة. وفي الاصطِلاح: تأليفُ الكلماتِ والجُمَل مُرتَّبةَ المعاني مُتَناسِقةَ الدَّلالات على حسَب ما يَقتَضِيه العقلُ، وقِيل: الألفاظُ المرتَّبة المَسُوقةُ المُعتبَرة دلالتُها على ما يَقتَضِيه العقلُ، والأولُ أَنسبُ بِالمعنى اللُّغوي، وقد يُطلَق على مُطلَق التَّركيب المُفِيدِ لأصلِ المعنَى، وقد يُطلَق على جمعِ الحُرُوف، وقد يُستَعمَل بمعنَى اللَّفظ.

قولُه: (وكذا تفعَّل وتَفاعَل) وليسَت الألفُ في «تفاعَل» لِلإلحاق؛ لأنَّ الألفَ لا تَقعُ لِلإلحاقِ حَشواً، بل أصلاً على ما قِيل لا في الاسمِ ولا في الفِعل، لكنَّ ابنَ الحاجب قيَّد ذلك ـ أي: عدمَ وُقُوعها لِلإلحاق حَشواً ـ بِالاسم، وكذَا التاءُ؛ لأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ مِن أوَّلِ الكلمة[2]، وتَضعيفُ العَين لا يكونُ لِلإلحاق[3]، كذا ذكَره في «شَرح الهادي». ثم قِيل فِيه: إطلاقُ لَفظ الإلحاقِ هَهُنا سَهو[4]، تأمَّل!

[مُهمة: في استِعمال «أَحَدٍ» بمعنى الجَمع]

قولُه: (والمصنِّف لم يُفرِّق بين ذَلك) هذا مِن قَبيلِ قَولِه تعالى: ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ١٤٣] والمعنَى: بين الفريقَين، فلا يَرِدُ أن «بينَ» تَقتضِي الاشتراكَ فلا تَدخُل إلَّا على مثنًّى أو مجمُوع؛ لأنَّ

---

(١) هكذا في جميع النُّسخ، ولم يَظهر لي وجهُه، اللهمَّ إلا أن يكون تصحيفاً والأصلُ مثلاً: (يلي).

(٢) ليس على إلحاقِه، ففي «التسهيل»: ولا تَلحَق الألفُ إلَّا آخِرةً مُبدَلة من ياء، ولا الهمزةُ أولاً إلا مع مُساعد كنُون «أَلَنْدَد». اهـ

(٣) في المطبوع وبعض النُّسخ الخَطية: (إلا للإلحاق)، وهو خطأ.

(٤) في المطبوع: (سوء).

[أمثِلةُ الرُّباعي المَزيد فيه]

(وأَمَّا الرُّباعِيُّ المَزِيدُ فِيهِ فَأَمْثِلَتُهُ) أي: أَبنيتُه بِحُكم الاستِقراء (ثَلاثةٌ).

(١) («تَفَعْلَلَ») بِزيادة التاء (كـ«تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً»)، ضُمَّت لامُه فرقاً بينه وبين فِعلِه.

دده جونكي

المراد بهما ما يَعمُّ المثنَّى والمجمُوع صَريحاً ومعنًى، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؛ لأنَّ «أحداً» يُستعمَلُ بِمعنَى الجَمع، بِدَليل عَوْدِ ضَمير الجَمعِ إليه في قولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، وتَفسيرِهم إيَّاه في قولِه تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] بمعنَى الجَماعة من جَماعاتِ النِّساء، وعدمُ جَريانِه[١] في كلِّ نَكرةٍ مَنفيَّةٍ يَدلُّ على أنَّ هذا ليس مَبنيًّا على أنَّه نكرةٌ وَقَعَتْ في سِياق النَّفي كما تَوهَّمه البعضُ، وظاهرُ كلامِ «الصحاح» أنَّه بحسَبِ وَضعِ اللُّغة؛ لأنَّه قال: (هو اسمٌ لِمَن يَصلُح أن يُخاطَبَ، يَستَوِي فيه الواحدُ والجَمعُ والمذكَّر والمؤنثُ)، وقِيل: هو مبنيٌّ على أنَّ «أحداً» اسمٌ في معنَى الواحِد، لا يَتغيَّر بِتغيُّر الموصُوفِ، فيَجُوزُ أن يُعتبرَ مَوصُوفُه مُفرداً ومثنًّى ومجمُوعاً، ومُذكَّراً ومؤنثاً.

وبَقِي هَهنا شيءٌ، وهو أنَّ الشارح ذكَر في بحثِ «أو» مِن «التَّلويح» أنَّ «أحداً» إذا كان همزتُه أَصليَّةً لا يُستَعمَل في الإيجابِ أَصلاً، وذكَر في تَقديم المُسنَد إليه من «المطوَّل» وفي شَرح دِيباجةِ «الكشَّاف» وفي تَفسيرِ قولِه تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] أنه لا يُستعمَلُ في الإيجابِ إلَّا مع «كُل».

ومِثلُه[٢] قَوله تعالى: ﴿يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ﴾ [النور: ٤٣]، وتَذكيرُ ضَميرِ السَّحاب وهو جمعٌ؛ لأنَّ الجمعَ الذي يُفرَّق بينَه وبين واحِدِه بِالتاءِ كـ«شَجَرٍ، وسَحاب، ونَخلٍ، ونَبات[٣]» يَجوز أن يُذكَّر ويُؤنَّث، وأمَّا قولُ امرئِ القيس: [الطويل]

.... بين الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

---

(١) في النُّسخ الخَطية: (جريانهما).

(٢) رجوعٌ إلى الكلام على «بينَ» بعد الاستِطراد في «أَحد».

(٣) كذا في النُّسخ، ولعلَّه تصحيف عن (نَبْت)، يقالُ: «نَبْتٌ ونَبتةٌ» كما يقال: «نَخلٌ ونَخْلة» ونحوُ ذلك. وقد حَكَوا في أسمائهم «نَباتَة» بالفتح، ومِن ذلك على قول: ابنُ نَباتةَ المصري، فلعلَّ «النَّباتَة» واحدُ «النَّبات» إن لم يكُن من التصرُّف عند التَّسمِيَة.

ويَلحق به: «تَجَلْبَبَ» أي: لَبِس الجِلْباب، و«تَجَوْرَبَ» أي: لَبس الجَوْرَبَ، و«تَفَيْهَقَ» أي: أكثَر في كلامِه، و«تَرَهْوَكَ» أي: تبختَر، ....

دده چونكي

فمَحمولٌ على أنَّ الفاء بِمَعنى الواو، أو على أنَّ التَّقديرَ: بين أجزاءِ الدَّخول، على أنَّ الأصمعيَّ قال: الصَّوابُ رِوايتُه بالواو، وقولُ الآخَرِ: [الطويل]

.... بيـن الـحـجُـونِ إلـى الـصَّـفَـا[1]

فمُؤوَّل: بين أجزاءِ الحَجُون مُنتهِيةً إلى الصَّفا، وبِمثل هذا يُؤوَّل ما وَقع في عِبارات المصنِّفين مِن هذا القَبيل، وقال في «دُرَّة الغَواص في أوهامِ الخواص»: (ومِن أوهامِهم قَولُهم: «المالُ بين زيدٍ وبَين عَمرٍو»، والصَّوابُ أن يُقالَ: «بينَ زيدٍ وعَمرٍو»، كما قالَ الله تعالى: ﴿مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ﴾ [النحل: ٦٦])، وقال شَرفُ الدِّين الطِّيبي في «شَرح الكشَّاف»: لا تَفاوُتَ بَينهما، وإنما ذِكرُ «بين» مع المضمَر واجبٌ، ومع الظاهِر جائزٌ.

[مطلب: الإلحاقُ بـ«تَدحرَجَ» ليس بالتاء، و«تَمسكن» شاذٌّ أو مُشتَقٌّ من «مِسكِين»]

قولُه: (ويلحق به نحوُ: تَجلبَب) قد عَلِمتَ معنَى الإلحاقِ في الرباعيِّ المجرَّد، ويَنبغِي أن يُعلمَ أن تحقُّقَ الإلحاقِ في مُلحَقات «تَدحرَج» بِغير التاء؛ لأنَّها لِلمُطاوَعة كما كانت كذلك في «تَدحرَج»؛ لأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ مِن أوَّلِ الكلمة، لكنْ في تَحقُّقِ الإلحاقِ في «تَمسْكَن» إشكالٌ، ولِذا قالَ في «شرح الهادِي»: إنَّه شاذٌّ مِن قَبيل الغَلَط على تَوهُّمِ الميم أَصلاً، وقِيل: كأنهم اشتَقُّوهُ مِن لفظِ الاسمِ أَعني «المسكِين» كما يَشتقُّون من الجُمَل نحو: «بَسْمَلَ، وحَوْقَلَ، وهَيْلَل، وحَمْدَلَ، وحَيْعَل، وحَسْبَل، وسَبْحَلَ، وجَعْلَفَ[2]، وطَلْبَق، ودَمْعَزَ»، أي: قال: بِاسم الله، ولا حولَ ولا قُوةَ إلَّا بالله، ولا إله إلَّا الله، والحمدُ لله، وحيَّ على الصَّلاة، وحسبُنا الله، وسُبحانَ الله، وجُعِلتُ فِداكَ، وأَطالَ بَقاءَكَ، وأَدام عِزَّك، وهذا شَبِيهٌ بِباب النَّحت في النَّسب؛ فإنهم يَأخذُون اسمَين فيَنحتُون مِنهما لفظاً واحداً، فيَنسبُون إليه، كقَولهم: «حَضْرَمي، وعَبْقَسِي، وعَبْشَمي» في نِسبةِ حَضرَمَوت وعبدِ القَيس وعَبدِ شَمسَ[3]، وقال بعضُ

---

(١) وقع لأكثرَ من شاعِر، ومِن ذلك قولُ عمرِو بن الحارثِ بنِ مضاض:

كـأنْ لـم يَـكُـن بـيـنَ الـحَـجُـون إلى الـصَّـفـا ... أنـيـسٌ ولـم يَـسْـمُـر بِـمـكَّـةَ سـامِـرُ

(٢) الصوابُ فيه «جَعفَد» كما ذكَرناه في «شرح شذا العرف».

(٣) نصَّ أبو عليٍّ في «التَّذكرة» على تركِ الصَّرف فيه لِلتَّعريف والتأنيث، وفرَّق بينه وبين «دَعْدٍ» في التَّخيير بين الصَّرف وتَركِه. وجوَّز بعضُهم صرفَه فيقال: «عَبدُ شمسٍ»، وبناءَ جزءَيه للتركيبِ فيُقال: «عَبْدَ شَمسَ».

و«تَمَسْكَنَ» أي: أظهَر الذُّلَّ والمَسْكَنةَ.

(٢) (و«افْعَنْلَلَ») بِزيادة الهمزة والنُّون، (كـ«احْرَنْجَمَ) أي: ازدحَم (احْرِنْجاماً»)، يُقال: «حَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَتْ»: أي: رَدَدْتُ بعضَها على بعضٍ فارْتَدَّت.

ويَلحَق به نحوُ: «اقْعَنْسَسَ»، و«اسْلَنْقَى». ولا يَجوزُ الإدغامُ والإعلالُ في الملحَقِ؛ لِأنه يجبُ أن يكون مثلَ المُلحَق به لفظاً.

والفرقُ بين بابَي «اقْعَنْسَسَ» و«احْرَنْجَمَ» أنه يجبُ في الأولِ تكريرُ اللّام دُون الثاني.

(٣) (و«افْعَلَلَّ») بِزيادة الهمزة واللام، وهو بِسُكون الفاء وفتحِ العين وفتحِ اللام الأُولى مخفَّفةً والأخيرةِ مُشدَّدةً، (كـ«اقْشَعَرَّ) جِلدُه (اقْشِعْرَاراً») أي: أَخذَتْه قُشَعْرِيرةٌ.

دده جونكي

أهلِ اللُّغة في مِثلها[١]: (إنه لُغة مُولَّدة)، وأكثرُ أهل اللُّغة نَقَلها ولم يَقُل: إنها مُولَّدة.

قولُه: (وتمسكنَ) زيادةُ الميمِ لِلإلحاقِ في الأوَّلِ لم يُعهَد في كَلامِهم، إلَّا في «تَمسكَن، وتَمَدْرَع، وتَمَنْدَل، وتَمَنْطق»، أي: لَبس المِدرَعة وهو قَمِيص صَغير ضَيِّق الكُمَّين، ولَبِس الدِّرعَ، ومَسَح بِيده المِنديلَ، ولَبس المِنطقةَ.

قولُه: (حَرجمتُ الإبلَ فاحرَنجمَتْ) نبَّه بِه على أنَّ هذا البابَ لِمُطاوَعةِ «فَعلَلَ»، وعليه أن يُنبِّه على أنَّ «تَفعلَل» مُطاوعُ «فَعْلَل»، إلَّا أن يُقالَ: تُرِك لِظُهورِه، أو لأنه قد يَكونُ بناءً مُقتضَباً[٢] نحوُ: «تَسَهْوَك» بمعنى هلَك، لا يُقال: سَهوَكْتُه فتَسَهْوَك؛ لِعدم «سَهْوَكَ»[٣] في كَلامِهم.

قولُه: (ولا يجوزُ الإدغامُ والإعلالُ في الملحَق) أي: لا يَجوز فيه الإدغام مطلقاً، ولا الإعلالُ في غيرِ الآخِر؛ لأنه في الآخِر جائِزٌ، ولا يَبطُلُ بِه الإلحاقُ لِكونه في محلِّ التَّغيير. كذا قالُوا.

---

(١) الضمير عائد إلى «تمسكَن»، والمراد بمثلِه نحوُ: «تَمدرَع وتَمندَل وتَمنطَق» الآتية في كلامِه قريباً. ثم إنَّ إبقاءَ العبارة على ظاهِرها مُخرج لـ«تمسكَنَ»، فلا بُدَّ من التأويل.

(٢) هذا لا يَمنع من جعلِه للمطاوعةِ في الغالب كما لا يَخفى.

(٣) هذا خلافُ ما في دَواوين اللغة، ففي «الصِّحاح» مثلاً: وسَهوكتُه فتَسهوَك، أي: أدبَر وهَلَك. اهـ ولو جعل «تَسهوَك» من المِشية بِمعنى: مَشى رُويداً لاندفع الاعتراضُ، لكن يبقى عليه أنَّه في مَعنيَيه جميعاً من باب «تَفعْوَلَ» كـ«تَرَهْوَك» لا «تَفَعْلَلَ» الذي كلامُنا فيه.

[الفِعل المُتعدِّي]

(تَنْبِيهٌ: الفِعْلُ: إِمَّا مُتَعَدٍّ، وهُوَ) أي: الفعلُ (الَّذِي يَتَعَدَّى مِنَ الفاعِلِ) أي: يَتجاوَزه (إِلَى المَفْعُولِ بِهِ، كَقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً»)؛ فإنَّ الفعل الذي هو «الضَّرْبُ» قد جاوزَ الفاعلَ إلى «زَيدٍ»، ....

دده جونكي

[مُهِمَّة: في معنى التَّنبيه لغةً واصطِلاحاً]

قولُه: (تَنبيه) هو في اللُّغة مَصدرٌ من «نبَّهتُه الشيءَ»(١): إذَا أَوقفتُه عليه، أو نبَّهتُ فُلاناً مِن نَومه أي: أَيقظتُه، وفي الاصطِلاحِ: إشارةٌ إلى شيء غفَل عنه المخاطَب، وقِيل: ما يُشيرُ إلى المذكور قبلَه بِطريق الإجمال، وقِيل: ما لو جُرِّد النَّظرُ إلى الأبحاثِ السابِقة يُعلَم الأبحاثُ الآتِية، (وإنما يُستعمَل فيما تعلَّق به ضَربٌ مِن العِلْم سابِقاً أو كان في حُكمِه، كما في البَدِيهيَّات، أو إنما يُستعمَلُ حيثُ لا يُحتاج إلى الدَّليل، كالبَدِيهي وما تعلَّق به عِلمٌ سابقٌ في حُكمِه)(٢).

وهو خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، وقِيل: لا محلَّ لَه من الإعراب؛ لأنَّه بِمَنزلة البَياضِ بين المسألتَين.

قال صاحبُ «القمريَّة»(٣): لو قال المصنِّف: (فرعٌ) بدلَ (تنبيه) لَكانَ أَصوبَ وأَولى؛ لأنَّ تجريدَ النَّظر إلى الأبحاثِ السابقة يَستلزِمُ مَعرِفةَ المتعدِّي وغيرِ المتعدِّي البتةَ، وفيه نَظرٌ.

[مطلب: الفِعلُ متعدٍّ ولازم، وكلٌّ منهما بِالوضع الشَّخصي والنَّوعي]

قولُه: (الفِعل إمَّا مُتعدٍّ) اعلَم أنَّ الأفعالَ مُطلقاً بِاعتبار المعنى على نوعَين: متعدٍّ ولازم، وكلٌّ مِنهما على قِسمَين: مُتعَدٍّ بِالوَضع الشَّخصيِّ، ومُتعدٌّ بِالوضع النَّوعيِّ، واللازمُ كذلك؛ والشَّخصيُّ من المتعدِّي واللازمِ لا يَتوقَّف على غيرِ الواضِع، بِخِلاف النَّوعيِّ منهما؛ إذ هما يَحتاجانِ إلى الأسبابِ الوُجُوديَّة أو العَدميَّة.

قولُه: (وهو الفِعل الذي يَتعدَّى من الفاعل) أي: يَتجاوزُ إلى المفعولِ به، مَعناهُ أن المتعدِّيَ ما يَدلُّ على معنًى يتجاوَزُ الذِّهنُ عن تصوُّره وعن تَصورِ محلِّ صُدورِ ذلك الفِعل ـ أعني الفاعلَ ـ

---

(١) المعروفُ: «نبَّهتُه على الشيء»، فلعلَّ حرف الجر سَقط من كلامِه.

(٢) انظر: «حاشية المطول» لچلبي.

(٣) تقدَّم التعريفُ به.

فالدَّورُ مدفوعٌ؛ فإنَّ المراد بِقَوله: «يَتعدَّى» مَعناه اللُّغوي.

وإنما قَيَّدَ المَفعول بِقَوله: «بِه»؛ لأن المتعدِّيَ وغيرَه سِيَّان في نَصبِ ما عدَا المَفعولَ به، نحوُ: «اجْتَمَعَ القَومُ والأَمِيرَ فِي السُّوقِ اجْتِمَاعاً تَأْدِيباً لِزَيدٍ»، ونحوِ ذلك.

دده جونكي

إلى المفعولِ به، وبهذا سَقَط ما قِيل: إن المُتبادِرَ من ظاهِر ذلك التَّفسيرِ أن المتعدِّيَ ما يَدلُّ على معنًى يَنتقِلُ مِن الفاعِل إلى شيءٍ آخَر ويَنفكُّ عنه، كما يَدلُّ عليه أنهم إذا أرادُوا أن يُعبِّرُوا عن معنى التَّعدي والتَّجاوُز يُعبِّرون عنه بالانتِقال[1] عن الشَّيءِ إلى آخَر كما هو مُصرَّح في بَعض المواضِع، ويدلُّ عليه قَولهم في صَدَد تَفسير اللازِم: (وعدمِ انفكاكِه عنه)، وهو ليس كذلك؛ لأنَّ الضرب مثلاً في قَولنا: «ضَرَب زيدٌ عَمراً» لم يَنتَقِل مِن زيدٍ إلى عمرو، وإلَّا لَكان عمرٌو ضارباً وزيدٌ غيرَ ضارب، وكذا سَقَط الاعتراضُ بِنَحوِ: «ما ضَربتُ زيداً»، فتأَمَّلْ!

قولُه: (فالدَّور... إلخ) وقد يُقال: إنَّ «المتعدِّيَ» عَلَمٌ فلا يكون المعنى مُلتفَتاً إليه. وهذا الجوابُ كافٍ لِكلِّ كلامٍ وَقع على هذا المِنهاج.

[فائدة: في لفظ «سِيَّان»]

قولُه: (لأنَّ المتعدِّيَ وغيرَه سِيان) و«سِيَّان» تَثنيةُ «سِيٍّ»، وهو كـ«مِثل» وزناً ومعنًى، وعينُه في الأصل واوٌ، ويُستغنى بِتَثنيتِه عن الإضافة كما استَغنى عنها «مِثل» في قَوله: [البسيط]

والشَّرُّ بالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ[2]

واستَغنَوا بِتَثنيَتِه عن تثنيةِ «سَواء» فلم يقُولُوا: «سَواءان» في السَّعة.

[مُهمة: في تَرتيب المَفاعِيل عند اجتِماعِها]

وقولُه: (نحو: اجتَمع القومُ والأمير في السُّوق اجتِماعاً لِتأديب زيدٍ) والأَولى في التَّمثِيل أن يَقولَ: نحو: «ذَهب زيدٌ ذَهاباً يومَ الجُمعة خَلفَك مُرافَقةً لك وعَمراً»؛ لأنَّ الأصل في تَرتيب المَفاعيل تقديمُ المفعول المُطلَق، ثم المفعولِ به بِلا واسِطةِ حرفِ الجرِّ، ثم الذي بِالواسِطة،

---

(١) في المخطوط: (الانفصال)، والأوفَق بما يأتي من قَوله: (لأن الضرب لم يَنتقل) الأولُ. على أن الثانيَ أيضاً صحيحٌ، وهو الواقعُ في بعض كُتب التصريف.

(٢) تقدَّم إنشادُه مع صدره في (ص١٤٣).

دده جونكي

ثم المفعولِ فيه الزمانِ، ثمَّ المكانِ، ثم المفعولِ له، ثم المفعولِ معه، كذا قال الشارحُ في «المطوَّل»؛ وقال القُطبُ الفالي[١]: تقديمُ المفعولِ به على المفعولِ المطلَق أولى، واختار السَّكاكيُّ تأخيرَ المفعول المطلَقِ عن المكانِ.

[مُهمَّة: في عدد المَفاعِيل، وبيان الصَّريح وغيرِ الصَّريح منها]

ثم المَفاعيلُ في المشهُورِ هي هذه الخَمسة، وزاد السيرافيُّ مَفعولاً سادساً وسمَّاه مَفعولاً منه، نحوُ قَوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: مِن قَومه، ورُدَّ عليه بأنَّه لو صحَّ ذلك لَصَحَّ أن يُقالَ: مفعولٌ عليه وإليه[٢]، بل لَكان المفاعِيلُ سبعةَ عشرَ، وأسقَط الزجاجُ المفعولَ معه والمفعولَ له[٣]، وجَعل الأولَ مفعولاً به، والثانيَ مَصدراً[٤].

وكلٌّ مِن المفعول بِه وفيه ولَه يكونُ صريحاً إذا لم يَكُنْ بِحَرف الجر، وغيرَ صريح إذا كان بِه، والمفعولُ المطلَق لا يكونُ إلَّا صريحاً، والمفعولُ معه لا يكونُ إلَّا غيرَ صَريح[٥]، قال الحاجِي بابا[٦]: (يُطلَقُ المفعولُ بِه الغيرُ الصَّريح على كلِّ مجرورٍ بِغَير «في» واللام)، وقال

---

(١) هو مُحمد بن مسعودِ بنِ محمود بن أبي الفَتح، قُطبُ الدين الفالي (بالفاء) الشَّقَّار السِّيرافي، مُفسِّر، عالمٌ بِالنحو، له كُتب منها «شَرح اللُّباب في عِلم الإعراب لِلأسفرايِيني» فَرغ من تأليفه سنةَ ٧١٢، وله «تقريب التفسير» في تَلخيص «الكشاف»، تُوفي بعد سنة (٧١٢هـ).

(٢) أي: في نحو:

آلَيتُ حُبَّ العِراقِ الدَّهرَ أَطعَمُه

ونحو: «دَخَلتُ البيتَ».

(٣) عبارةُ غيره: ونقصَ الكوفيُّون منها المفعولَ له.

(٤) أي: مفعولاً مطلقاً.

(٥) نقَله صاحبُ «الكليَّات» أيضاً، وفيه نظرٌ ظاهر؛ لأن المفعولَ معه يُستعمَل بواو المعيَّة وهي ليست حرفَ جرٍّ، فكيف يُجعل من غير الصَّريح الذي مَدارُه على جرِّه بالحرف؟ ثم إنَّ المفعول معه إنما هو ما بعدَ الواو، فلا تَدخُل تلك الواوُ فيه أصلاً ولو عَمَّمْنا في الحَرف. تأمَّل!

(٦) هو حاجي بابا بن إبراهيم بن عبد الكريم بن عثمان الطوسيوي المتوفَّى سنةَ (٨٧٠هـ) قال في «الشَّقائق النُّعمانية»: كان رحمه الله عالماً بالعُلوم الأدبيَّة والشَّرعية، مُشتغلاً بِالدَّرس، وانتفع به كثير من الطَّلبة، وشاع تَصانِيفُه بين الطلبة، منها: «إعراب الكافية في النحو»، و«إعراب المِصباح في النَّحو»، و«شرح قواعد الإعراب»، و«شرح العَوامل».

ولا يُعترَض بنحوِ: «ما ضَرَبْتُ زَيداً»؛ لِأنَّ الفعلَ إن أُريد به لفظُه الذي هو «ضَربتُ» فهو قد يَتعدَّى إلى المَفعولِ بِهِ في نحو: «ضَرَبْتُ زَيداً»، وإنْ أُرِيد به لفظُ الفاعلِ والمَفعول؛ فهذا مَدفوعٌ بلا خفاءٍ.

(ويُسَمَّى أَيضاً) أي: المتعدِّي (واقِعاً) ....

دده جونكي

علاءُ الدِّين البِسطامي: والحقُّ أنَّ كلَّ جارٍّ ومَجرُور فهو ظرفٌ ومَفعُولٌ به غيرُ صَرِيح البَتَةَ في الاصطِلاح.

ثم الضَّميرُ في «بِه، وفِيه، ومعه، وله» يَعودُ إلى الألِف واللام لِكونِه بمعنَى الذي، فإذا لم يَكونَا[1] يَعودُ إلى الموصُوفِ المذكورِ أو المُقدَّر.

[مطلب: يُعرَف فيه الاعتراضُ على تَعريف المُتعدِّي وجوابُه]

قولُه: (ولا يُعترَض بنحو: ما ضربتُ زيداً) أي: لا يُعترَضُ على التَّعريفِ بِنَحو: «ما ضَربتُ زيداً»؛ فإنَّ «ضربت» مُتعَدٍّ وليس بِمُتجاوِز إلى المفعولِ به؛ لأنَّ التَّجاوُزَ مَنفيٌّ؛ لأنَّا نقولُ: كَونُ «ضَرَبَ» مُتجاوزاً إلى المفعولِ بِه في بعضِ المواضع كافٍ في كَونِه مُتعدِّياً، وهذا الجوابُ غيرُ مَرضي؛ لأنَّه يَستلزِمُ أن يكونَ الفِعلُ في صُورةِ النَّفي غيرَ مُتجاوِز، فلِهذا عقَّبَه بِجَواب ثانٍ، وهو قَولُه: (وإن أُرِيد لفظُ الفاعل والمفعولِ) أي: إن أُريدَ بِه نَصبُ المَفعولِ به كما قال بعضُهم: (المتعدِّي ما نصَب المفعولَ به) (فهذا مَدفوعٌ بلا خَفاء) لأنَّ لفظَ «زيداً» منصوبٌ بِالمفعُوليَّة لفظاً، وذِكرُ لَفظ الفاعِل مُجرَّد استِطرادٍ؛ إذ لا دَخْلَ له بِهذا المعنى، ويُمكِنُ أن يُقالَ: إنَّ الجواب الأول تَسلِيمِيٌّ، والثاني مَنعِيّ؛ ولا يُمكنُ أن يُجابَ بأنَّ نفيَ الضَّرب قد تَجاوَز من الفاعِل إلى المفعُول كما أُجِيبَ في تعريفِ الفاعِل والمفعول بِه أنَّ عدمَ الضرب مُسنَدٌ إلى زيدٍ، وعَدم الضرب كأنَّه واقعٌ على زيد؛ لأنَّ تجاوُزَ عَدمِ الضربِ غَيرُ مُتصوَّر، بِخِلاف إسنادِه وإيقاعِه، فليُفْهَم!

[مُهمة: في مَعنى التَّسمية والفَرق بينها وبينَ الإطلاق]

قولُه: (ويُسمى أيضاً) التَّسميةُ عِندهم تُطلَق على تَعيينِ[2] اللَّفظ بِإزاء معنًى بِخُصوصِه، بِحيث

---

(١) أي: لم يُوجَدَا في الكلام.

(٢) في المطبوع: (تعليق).

لِوُقوعِه على المَفعول به، (ومُجاوِزاً) لِمُجاوَزته الفاعلَ، بِخلاف اللازِم.

ددہ چونکہ

لا يَتناوَلُ غيرَه؛ وعلى إطلاقِ الشَّيءِ على الشَّيء، ومنه يُقالُ: «يُسمَّى زيدٌ إنساناً»، أي: يُطلَق عليه لَفظُ الإنسانِ؛ وعلى ذِكر شَيءٍ بِشيء، يُقالُ: «سَمَّيتُ فُلاناً بِاسمِه»: إذا ذكَرتُه بِه.

والمُسمَّى يُطلَق ويُرادُ به المفهومُ الإجماليُّ الحاصلُ في الذِّهن عِند وَضعِ الاسمِ، ويُطلَق ويُرادُ به ما صَدَق عليه هذا المفهُومُ؛ فإذا أُضِيف إلى الاسمِ يُرادُ بِه الأولُ، والإضافةُ بِمعنَى اللام، وإذا أُضِيفَ إلى العَلَم يُرادُ بِه الثاني، والإضافةُ بَيانيَّة.

والفَرقُ بين المستَعمَل فيه والمُطلَقِ عليه: أنَّ المستَعمَلَ فيه هو ما يكونُ الغَرضُ الأصليُّ طلبَ دَلالةِ اللَّفظ عليه، ويُقصَدُ تفهيمُه بِخُصوصِه لِلمخاطَب، فإذا لم يُكُن اللَّفظ مُفيداً بِخُصوصه يَجبُ نَصبُ قَرينةٍ دالَّةٍ عليهِ، والمُطلَقَ عليه هو ما وَقَع عليه اللَّفظُ، وصارَ الحكمُ مُتعلِّقاً بِه بِحسَب الواقِع، مِن غيرِ اشتِراط تَفهِيمِه لِلمُخاطَب، وإن صار مَفهُوماً بِحسَب القَرينةِ؛ وقد يكونُ الإطلاقُ بِمَعنى الحَمْل.

[مطلب: في معنى «الوُقوع» الواقعِ في تعريفِ المتعدِّي]

قولُه: (لوقوعِه على المفعول به) والمرادُ من الوقوعِ هو التَّعلُّق المعنويُّ، وهو تعلُّقُ فعلِ الفاعلِ بِشيء لا يُعقَلُ الفِعل بِدون تعلُّق ذلك الشيء، لا الأمرُ الحسيُّ؛ فلا يَرد ما قِيل مِن أنَّ نحوَ قَولنا: «ذكَرتُ الله، وعرَفتُ الله» لا يُتصوَّرُ فيه الوُقُوع؛ لأنَّه يلزَمُ أن يكونَ سُبحانه وتعالى محلًّا لِلوَقائع، وأنه لا يَصدُق على الأفعالِ التي ليسَتْ بِواقعةٍ على مَفاعِيلِها حِسًّا، نحوُ: «عَلِمت زيداً وأَرَدتُه»، وعلى نحوِ: «ما ضرَبتُ زيداً». على أنَّ وجهَ التَّسمِيَة والنُّكتةِ والمناسبة لا يَستَلزم الاطِّرادَ والانعِكاس.



[الفِعل اللازم ومُعدِّياتُه]

(وإمَّا غيرُ مُتَعَدٍّ، وهُوَ) الفعلُ (الَّذِي لَمْ يَتجاوَزِ الفاعِلَ، كَقَولِكَ: «حَسُنَ زَيدٌ»)؛ فإنَّ الفعل الذي هو «الحُسْن» لم يَتجاوَز الفاعل الذي هو «زيدٌ»، بل ثَبَتَ فيه.

(ويُسَمَّى) غيرُ المتعدِّي (لازِماً) لِلُزومِه على الفاعل، وعدمِ انفِكاكه عنه، (وغَيرَ واقِعٍ) لِعَدم وُقوعِه على المَفعول به.

ددە چونكي

قولُه: (وإمَّا غير مُتعدٍّ) قالَ الزنجانيُّ في «شَرحه»: إذَا أَرَدتَ أن تَجعلَ المتعدِّيَ لازماً فَالطَّريقُ فيه أنْ تَرُدَّه إلى بابِ «انفَعَل، أو افتَعَلَ، أو افعَلَّ، أو تَفعَّل»، أو «تَفعلَل» إن كان رُباعيًّا، وفيه نظرٌ؛ أمَّا أولاً: فلأنَّ «افتَعَل» مُشتركٌ بين اللازِم والمتعدِّي[١]، وأمَّا ثانياً: فلأنه لا يُوجَدُ الفِعل المتعدِّي المنقولُ إلى «افعَلَّ» حتَّى صار بِسبب نَقلِه إليه لازماً، بل المنقولُ إليه فِعلٌ لازمٌ بِالاستِقراء، كـ«حَمِر» إلى «احمَرَّ»، و«عَوِرَ» إلى «اعوَرَّ»، فتأمَّل!

قولُه: (هو الحُسن) أي: تَناسُبُ الأعضاء بِحسَب الخِلقة.

قولُه: (بل ثبَت به) لم يُرِد به أنَّ كلَّ لازم يَثبُت ويَستَمرُّ في الفاعل ثَباتَ الحُسنِ واستِمرارَه في الفاعِل؛ لأنَّ كثيراً من اللَّوازم مُتجَدِّدُ الوُجُود، بل أراد ثُبوتَ هذا اللازِمِ المخصُوصِ واستِمرارَه في الفاعِل، وتَسمِيَةُ هذا القِسمِ مُطلقاً بِاللازم بِالنَّظرِ إلى أنَّه لا يَتجاوَزُ منه إلى المفعولِ به؛ سَواءٌ استَمرَّ أو لم يَستَمِرَّ.

قولُه: (وعَدمِ انفكاكِه)[٢] عَطفٌ على «لُزومِه» على وجهِ التَّفسير؛ لِدَفع إيهامِ ذلك الاستِمرارَ في الفاعِل في كلِّ لازمٍ، ولِما ذُكِرَ في القَول الآتي.

[مُهمة: في استعمالِ اللُّزوم ومَعناه]

قولُه: (لِلزُومه على الفاعل) كلمةُ «على» لِتَضمينه معنَى القَصرِ على الفاعِل، اعتُرِض في بَعض شُرُوح «الكشَّاف» على قولِه: (الباء لازمةٌ لِلحرفيَّة والجرِّ) بأنَّ الباء ليسَت بِلازمة لهما، بل مَلزُومة لهما؛ لِوُجودهما بِدونها، وأجاب الشريفُ بأن هذا مِن قَبِيل قَولهم: (لَزِم فلانٌ بَيتَه): إذا لم يُفارِقْه ولم يُوجَد في غيرِه، ومنه قولُهم: («أَمْ» لازمةٌ لِهمزةِ الاستِفهام)، فاندَفع اعتراضُ

(١) ومِثلُه يقال في «تفعَّل»، اللهمَّ إلا أن يُقيِّد كلامُه بالمُطاوِع.

(٢) هكذا وَقعت هذه التَّعليقة قبل التي قبلها ـ على خِلافِ ما في الشرح ـ في جَميع النُّسَخ.

والفعلُ الواحد قد يتعدَّى بِنَفسِه [إلى مفعولٍ به]، فيُسمَّى: متعدِّياً.

دده جونكي

شُرَّاح «الكافِية» عليها بأنَّ «أم» ليست بِلازمةٍ لها، بل بِالعكس، وبَعضُهم أنَّ المراد باللُّزوم مَعناه اللغويُّ، أَعني عدمَ الانفِكاكِ، مِن قَولهم: (لَزِمَ الدائنُ المَديونَ): إذا لم يُفارِقْه، أو مَعناه الاصطِلاحيُّ إنْ عُرِّف بِامتِناع الانفِكاكِ لا بِاقتِضاءِ شَيء آخَرَ، فقولُ الشارِح: «وعدمِ انفِكاكِه عنه» إشارةٌ إلى ما ذُكِر؛ دَفعاً لما يَرِدُ على ظاهِر عِبارته.

وفي «حاشية التَّلويح»: قِيل: اللُّزومُ لا يكونُ إلَّا كليًّا، وقِيل: لُزومُ الكُليَّة فيه عُرفُ أهلِ المعقُول، والأُدباءُ يُطلِقُون اللُّزومَ على الجُزئيِّ، ومِنه قولُ صاحبِ «التَّلخيص»: (والتَّخصِيصُ لازمٌ لِلتقديم غالباً)، يعني أنه لازمٌ لُزوماً جزئيًّا أكثريًّا[1]. ذكَره شُرَّاحُه.

[مطلب: في تَعدِّي ولُزوم بعضِ الأفعال]

قولُه: (وفعلٌ واحد قد يَتعدَّى بنفسِه... إلخ) قال نجمُ الدين الرَّضي: (اعلَم أنه قِيل في بعضِ الأفعالِ: إنه مُتعَدٍّ بِنَفسه مرةً، ومَرةً لازم مُتعَدٍّ بِحرف الجرِّ، وذلك إذا تَساوَى الاستِعمالانِ وكان كلُّ واحدٍ منهما غالباً[2] نحوُ: «نَصحتُك ونَصحتُ لك»، و«شَكرتُك وشَكَرتُ لك»، والذي أرَى الحكمَ بِتَعدِّي مِثل هذا الفِعل مُطلقاً؛ إذ مَعناه مع اللام مَعناهُ مِن دُون اللام، والتَّعدِّي واللُّزومُ بِحسَب المعنَى، وهو بِلا لام متعدٍّ إجماعاً، فكذا مع اللامِ، فهي إذن زائدةٌ كما في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، فالحاصلُ أن تَعدِيةَ الفِعل إن كانت بِنَفسِها قليلةً نحوُ: «أَقسَمتُ اللهَ»، أو مُختصَّةً بنوعٍ من المَفاعيلِ كاختِصاصِ «دخَلتُ» بالتَّعدِّي إلى الأَمكِنة، وأمَّا إلى غيرِها فَبِـ«في» نحوُ: «دخَلتُ في الأمرِ»؛ فهو لازمٌ حُذِف منه حَرفُ الجَرِّ، وإن كانَت بحرفِ الجرِّ قليلةً فهو مُتعدٍّ والحرفُ زائدٌ، كما في ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]).

ويُمكن أن يُقالَ فيما يَتعَدَّى تارةً بنفسِه وأُخرَى بِحَرف: المتعدِّي بِالحرف، وهو المتعدِّي بنفسِه نُزِّل مَنزِلةَ اللازم لِلمُبالَغة، ثم وُصِل بِالحَرف كما وُصِل «يَجرَح» إلى «عراقيبِها» بـ«في» في قَول الشاعر: [الطويل]

---

(١) في التمثيل بذلك نَظر؛ إذ الأكثريَّة إنما أُخذت من قوله: (غالباً)؛ ولولاها لَبَقي الكلام على ظاهرِه ولم يُحتَج لإخراج اللُّزوم عن معناه المتبادِر المعهود وهو الكليَّة، على أن الكلام لا يَخلو بعد التأويل لتصحيحِه عن شيء، ولأجل ذلك قال صاحبُ «الأطوَل»: وكانَ الأخصرُ الأعذبُ: (والتقديم لِلتخصيص غالباً)؛ إذ في تقييدِ اللُّزوم بِالغالب حزازةٌ. اهـ

(٢) أي: كثيراً في ذاتِه لا أنه غالبٌ لغيرِه؛ لِما عَلِمتَ من التَّساوي.

وقد يتعدَّى بالحرف، فيُسمَّى: لازماً، وذلك عند تَساوِي الاستِعمالَين، نحو: «شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ لَهُ»، و«نَصَحْتُهُ ونَصَحْتُ لَهُ».

دده جونكي

..... يَـجـرحْ فـي عَـراقِـيـبـهـا .....[١]

ووُصل «هُزِّي» إلى «جِذع» بِالباء في قَوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ووُصِل «أَصلِح» إلى «ذُريَّتي» بـ«في» في قَولِه تعالى: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٥]، ذكَره الطِّيبي في «شَرح الكشَّاف» و«التِّبيان»، ووُصِل «حَذو» إلى المفعول الأولِ في قَولِ «الكشَّاف»: (محذُوّ بها)، وفي قَولِ «المفتاح»: (محذُوًّا به) بِالباء، ذكَره الشُّراح وإن لم يَرتَضِ بِه الشَّريف، وقال: إنه مِن بابِ التَّضمِين.

قولُه: (وذلك عِند تَساوِي الاستِعمالَين) أي: عِند تَساوِي استِعمال الفِعل بِدُون الحَرف والفِعل معه. وفي كَون «شَكَرتُه وشَكَرتُ له» و«نَصَحتُه ونَصَحتُ له» كذلك نظرٌ؛ لأنَّ الجوهريَّ قال في «الصِّحاح» في كُلٍّ: (وهو بِاللام أفصَحُ).

ثم إنَّ «شَكَر» لا يَتعدَّى إلَّا إلى مَفعولٍ واحدٍ على ما صرَّح بِه الإمامُ المرزُوقيُّ، وصاحبُ «الأَساس»، و«الصِّحاح»، و«القامُوس»، و«المجمَل»، و«الدِّيوان»[٢]، و«الإقناعِ»[٣]، و«المُغرِب»، فلا وَجهَ لِما جَوَّزه الشارحُ والشَّريف في شَرحَيهِما «لِلمِفتاح» في قَولِ الشاعِر[٤]: [الطويل]

سأَشكُر عَمراً إنْ تَراخَتْ مَنيَّتي ... أَيادِيَ لم تَمنُنْ وإنْ هيَ جَلَّتِ[٥]

مِن كونِ «أياديَ» مفعولاً ثانياً لـ«أشكُر»؛ اللَّهمَّ إلَّا أن يُحمَلَ على المُسامَحة، بأن يُعتبَرَ الحذفُ والإيصال، ويُطلَقَ المفعولُ مُسامَحةً، أو يُعتبَرَ التَّضمِينُ.

---

(١) مِن قول ذي الرِّمة:

وإن تعتذر بِالمَحل مِن ذِي ضُروعها ... إلى الضيف يَجرَحْ في عَراقِيبها نَصلِي

أي: وإن تَعتذر إبلي بالمَحل فلم يَكُن في ضُروعها لبنٌ عَرقَبْتُها للضيف. وقولُه: «مِن ذي ضُروعها» يُريد اللَّبنَ.

(٢) الظاهر أنه يُريد «مُعجم ديوان الأدب» لإسحاق بن إبراهيم الفارابي المُتوفى سنة (٣٥٠هـ).

(٣) «الإقناع لِما حَوى تحت القِناع»، لِلمُطرزِي النحويِّ صاحِبِ «المُغرِب»، ألَّفه لِولدِه حين فرَغ من حِفظ القرآن لِيَتحلَّى بحِلية الأدب. وعبارتُه فيه: «شَكَر لله النِّعمةَ، وشكَرَه، شُكراً، وشُكُوراً، وشُكراناً».

(٤) هو عبدُ الله بن الزبير الأسدي. وقيل: غيرُه.

(٥) بعده:

فتًى غيرُ مَحجوبِ الغِنى عن صَديقِه ... ولا مُظهِر الشَّكوى إذا النَّعلُ زَلَّتِ

رأى خلَّتي مِن حيثُ يَخفى مَكانها ... فكانَت قَذَى عَينَيه حتَّى تَجلَّتِ

والحقُّ أنه مُتعدٍّ، واللامُ زائدةٌ مُطَّردةٌ؛ لأنَّ مَعناه مع اللامِ هو المعنى بِدُونها، والتَّعدِّي واللُّزومُ بحسَب المعنَى.

دده جونكي

قولُه: (مُطَّردة) يجوزُ الرَّفع على معنَى: مُطردٌ زيادتُها، ويجوزُ النَّصبُ على أن يكون مَفعولاً مُطلقاً، أي: زيادةً مُطردةً.

[مطلب: في كونِ التَّعدية واللُّزوم بِحسَب المعنى]

قولُه: (والتَّعدية واللُّزوم بحسَب المعنى) قال ابنُ مالك في «شرح التَّسهيل»: (ولا يَتَميَّز المتعدِّي من اللازم بالمَعنى والتَّعلُّق؛ فإنَّ الفِعلَين قد يتَّحدانِ معنًى وأحدُهما مُتعدٍّ والآخَرُ لازِم، كـ«صَدَّقتُه وآمَنتُ به، ونَسِيتُه وذَهَلتُ عنه، وحَبَبْتُه ورَغِبتُ فيه، وأَرَدتُه وهمَمتُ به، وخِفْتُه وأَشفَقتُ منه، واستَطَعْتُه وقَدَرتُ عليه، ورَجَوتُه وطَمِعتُ فيه، وتجنَّبتُه وأعرضتُ عنه»، وإنما يَتميَّز بأن يتَّصلَ به كافُ الضَّمير أو هاؤُه أو ياؤه بِاطِّراد، وبأن يُصاغَ منه اسمُ مَفعولٍ تام باطِّراد نحوُ: «صدَقتُه، وحَبَبْتُه، وأَردته، ورَجَوتُه» فهو «مَصدُوق، ومَحبُوب، ومُراد، ومَرجُوٌّ»، وبهذا عُلِم أنَّ «قال» مُتعدٍّ لاطِّراد نحوِ: «قُلتُه فهو مَقُول»، ولو قُصِد هذانِ الأمرانِ مِن «ذَهَلت، ورَغِبت، وطَمِعت، وأَعرَضت» لم يُستَغنَ عن الحرف، كقَولِك: «ذَهَلت عنه، ورَغِبتُ فيه، وطَمِعتُ فيه، وأَعرَضتُ عنه، فهو مَذهُول عنه، ومَرغُوبٌ فيه، ومَطمُوع فيه، ومُعرَضٌ عنه»، فلا يتأتَّى لكَ صَوغُ المفعول تامًّا، بل ناقصاً، أي: مُفتَقِراً إلى حرفِ الجر، فيُعلَمُ بِذلك لُزومُه).

وقال الرضيُّ: (إذا كان «عَلِم» بمعنَى «عَرَف» لا يُتوهَّم أن بين «عَلِمت» و«عَرَفت» فرقاً من حيثُ المعنى كما قال بَعضُهم؛ فإنَّ معنى «عَلِمت ـ وعرَفتُ ـ أن زيداً قائمٌ» واحدٌ، إلَّا أنَّ «عرَف» لا يَنصبُ جُزأَي الاسميَّة كما يَنصبُهما «عَلِمَ»، لا لِفرق مَعنويٍّ بينهما، بل هو مَوكُول إلى اعتِبار[1] العَرب؛ فإنهم قد يَخصُّون أحدَ المتساوِيَين في المعنى بِحُكم لَفظي دُون الآخَر)، وقال الطِّيبي في «شَرح الكشَّاف»: (والاختِلافُ في آلات التَّعدِّي أو في عَددِ المَفاعيل لا يُوجِبُ اختلافَ المعنى، فالفِعلُ الواحد يُعَدُّونه تارةً ويَقصُرُونه أُخرى، ويَجعلُون الأفعالَ مُترادفةً وإن اختَلَف مُتعلِّقاتُها، ويَجعلُون «عَلِمَ» وإن تعدَّى إلى مَفعولَين مُرادفاً لـ«عَرَفَ» المتعدِّي إلى واحِدٍ)، وذَكر صاحبُ «الكشَّاف» في تفسير سُورة يُوسفَ: (ومِن دَأبِهم حَملُ النَّظير على النَّظير، وحَملُ النَّقيضِ على النَّقيضِ)، كـ«الاعتِماد»، كما يتعدَّى بِـ«على» يَتعدَّى بِالباء؛ لأنَّ «وَثِقَ» يَتعدَّى به،

---

(١) في المطبوع مِن «الرضي»: اختيار.

(وتُعَدِّيهِ) أي: وتُعدِّي أنتَ الفعل اللّازم، وفي بعض النُّسخ: «وتَعدِيَتُهُ» (في الثُّلاثيِّ المُجَرَّدِ) خاصَّةً بِشيئَين:

دده جونكي

وهو نَظيرُه، فلا حاجةَ إلى تَضمِين معنَى الوُثُوق كما قال الشَّريف في قَول «المفتاح»: (لِقِلَّة الاعتِماد بِالقرائِن)، وكـ«الزِّيادة»، كما يَتعدَّى بـ«على» يَتعدَّى بـ«عن»؛ لأنَّ «نَقَصَ» يَتعدَّى بِه وهو ضِدُّه، ذكَره ابنُ كمال پاشا.

في «الصِّحاح»: (لِيَكن عملُك بِحسَب ذلك أي: على قَدرِه وعَددِهِ)، وكلمةُ «حَسْب» إذا كان مجروراً بحرفِ الجر فالسينُ فيها مَفتوحةٌ، وإلّا فهي ساكنة، ورُبَّما تُسكَّن في ضَرورة الشِّعر على الوَجهِ الأول.

[مطلب: في أَسباب التَّعدِية]

قولُه: (وتُعدِّيه . . .) إلى قَوله: (وبِالهمزة) **اعلَم أنهُم بلَّغُوا أَسبابَ التَّعدِية إلى أحدَ عشرَ:** الثَّلاثةُ التي ذُكِرَت، وسِينُ «استَفعَل» مع ما زِيد عليه مِن التاءِ والهمزة نحوُ: «خَرَج الشيءُ واستَخرجَه»، وأَلفُ المُفاعَلة نحوُ: «جَلَسَ زَيد وجالَسَه». **والسادسُ:** أن يُضمَّن الفِعلُ معنَى فِعلٍ آخر مُتعدٍّ، كتَضمِينِهم «رَحُبَ» معنى وَسِعَ، و«طَلُع» معنى بَلَغَ، و«فَرِقَ» مَعنى خافَ، و﴿سَفِهَ﴾ معنَى امتَهَن أو أَهلَك، حيث قالُوا: «فَرِقتُ زيداً» و﴿سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]. **والسابعُ:** صَوغُه على «فَعَلْتُ» بِالفتح و«أَفعُلُ» بِالضم لإفادةِ الغَلَبة، تقولُ: «كَرَمْتُ زيداً» بِالفتح أي: غَلَبتُه في الكَرمِ. **والثامنُ:** إسقاطُ الهمزة كـ«أَكَبَّ الرجلُ وكَبَبتُه أنا»، و«أَنزحَتِ البِئرُ ونَزَحتُها أنا»[١]. **والتاسعُ:** البِناءُ على «افْعَوْعَلَ» مُراداً به المُبالَغةُ، كـ«جَلَا الشيءُ واجلَوْلَيْتُه»[٢]. **والعاشرُ:** تكريرُ اللام كما قِيل: «صَعِرَ خَدُّه وصَعْرَرْتُه»[٣]. **والحادي عشرَ:** (إسقاطُ الجارِّ تَوسعاً، نحوُ قَولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: على سِرٍّ، أي: نِكاحٍ، و﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠] أي: عن أَمرِه، ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥] أي: عليه، وقولُ الزَّجّاج: (إنه ظرفٌ) رَدَّه الفارسي بأنَّه يَختصُّ بِالمكان الذي يُرصَد فيه، فليس مُبهَماً، وقَولِه[٤]: [الكامل]

---

(١) هكذا بالحاء في جميع النُّسخ، والصواب: (أنزفت ونزفتُها) بالفاء كما في دواوين اللُّغة.

(٢) هكذا بِالجيم في جميع النُّسخ، والصوابُ: (حلا واحلوليتُه) بالحاء.

(٣) مِمن ذكر هذا المثالَ أبو حيان في «التَّذييل والتَّكميل»، والمعروفُ في «صَعرَر» أنه بمعنَى دَحرج.

(٤) هو ساعدةُ بن جُؤيَةَ الهذلي، وأوَّلُه:

لَـدْنٍ بِـهَـزِّ الـكَـفِّ يَـعـسِـلُ مَـتـنُـهُ فِـيـــه . . . .

- (بِتَضْعِيفِ العَينِ) أي: بِنَقلِهِ إلى باب التَّفعيل.

- (وبِالهَمْزةِ) أي: بِنَقلِهِ إلى باب الإفعال.

(كَقَولِكَ: «فَرَّحْتُ زَيداً») فإنَّ قولَك: «فَرِحَ زَيدٌ» لازمٌ، فلمَّا قُلتَ: «فَرَّحْتُه» صار متعدِّياً. (و«أَجْلَسْتُهُ») فإنَّ قولَك: «جَلَستُ» لازمٌ، فَلَمَّا قُلتَ: «أَجْلَستُه» صار متعدِّياً.

دده جونكي

.... كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعلبُ

أي: في الطَّريق، وقولُ ابنِ الطَّراوةِ: (إنَّه ظرف) مَردودٌ أيضاً بأنَّه غيرُ مُبهَم، وقولُه: (إنه اسمٌ لِكُلِّ ما يَقبَل الاستِطراقَ، فهو مُبهَم لِصَلاحيتِه لكلِّ مَوضعٍ) مُنازَعٌ فيه، بل هو اسمٌ لِما هو مُستَطرَق[1]). ذكَرَه[2] في «المُغني».

وليس المرادُ أنَّ هذه بِاعتِبار نَفسِها تُوجِب أن يكونَ الفِعلُ مُتعدِّياً، بل لا بُدَّ مِن اعتِبارِ مَعنى التَّصيِيرِ بها؛ لأنها تَكونُ لِلتَّصيِير وغيرِه، والتي لِلتَّصيير هي التي تَكون لِلتَّعدية، فسَقَط ما قِيل: إنَّ بِتَضعيفِ العين وبالهمزة يَصيرُ الفِعل متعدِّياً إذا لم يكُن بمعنى صارَ، فالتَّقييدُ لازمٌ.

قال ابنُ هِشام في «المغني»: (النَّقلُ بالتَّضعيف سماعيٌّ في القاصِر وفي المتعدِّي إلى واحدٍ، نحو: «علَّمْتُه الحسابَ، وفَهَّمتُه المسألةَ»، ولم يُسمَع في المتعدِّي إلى اثنَين، وزَعم الحريريُّ أنه يَجوزُ في المتعدِّي إلى اثنَين[3] أن يُنقَلَ بِالتَّضعِيف إلى ثلاثةٍ، ولا يَشهَدُ له سماعٌ ولا قِياسٌ، وظاهرُ قَول سيبويه أنه سَماعيٌّ مُطلقاً، وقِيل: قِياسيٌّ في القاصِر والمتعدِّي إلى واحدٍ. والنَّقلُ بالهمزة قِيل: كلُّه سَماعيٌّ، وقِيل: في[4] القاصِر والمتعدِّي إلى واحدٍ، والحقُّ أنه قِياسيٌّ في القاصرِ سَماعيٌّ في غيرِه، وهو ظاهرُ مذهَب سِيبويه).

قولُه: (**بِتَضعيف العين**) فسَّر تَضعيفَ العين بالنَّقل إلى بابِ التَّفعيل؛ لأنَّ التَّضعيفَ في «تفعَّل» ليس من أسبابِ التَّعدِية.

قولُه: (**بِنَقله إلى باب الإفعالِ**) فسَّر الهمزةَ بِه لأنها في غيرِ هذا البابِ ليسَتْ مِن أسبابِ التَّعدِية.

---

(١) أي: بِالفعل، وهو الذي يكونُ بين المَزارع أو بين المَنازِل، وهذه ليسَت مُبهَمة. دسوقي.

(٢) أي: من قوله: (إسقاطُ الجارِّ).

(٣) عبارة «المغني»: في «عَلِمَ» المُتعدية لاثنَين.

(٤) كذا في النُّسخ، والصواب: (قِياسي في) كما في «المغني» و«الكليات» وغيرِ ذلك.

(و) تُعَدِّيه (**بِحَرْفِ الجَرِّ في الكُلِّ**) أي: مِن الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ المُجرَّدِ والمَزيدِ فيه؛ لأنَّ حروف الجرِّ وُضعت لِتَجُرَّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء، (**نَحوُ**: «**ذَهَبْتُ بِزَيدٍ**»، و«**انْطَلَقْتُ بِهِ**»)؛ فإن «ذَهَبَ» و«انْطَلَقَ» لازِمان، فلمَّا قُلتَ ذلك صارًا متعدِّيَين.

ولا يُغير شيءٌ مِن حروف الجرِّ معنى الفعل إلَّا الباءَ في بعض المواضِع، ....

دده جونكي

[مطلب: الحُروفُ التي يَتعدَّى بها الفعل سَبعة]

قولُه: (**وتعدِّيه بحرفِ الجر**) والحُروفُ التي يُعدَّى بها الفِعلُ سبعةٌ: الباءُ، وهي أصلٌ في تَعديةِ جميعِ الأفعالِ اللَّازمة، واللامُ و«في، ومِن، وعَن، وإلى، وعَلى»، وهذه السَّبعة تُسمَع ولا يُقاسُ عليها. كذا في «زُبدة التَّصريف».

[مطلب: التَّعدِية عند الصَّرفيِّين والنُّحاة]

قولُه: (**ولا يُغيِّر شيء من حُروف الجر معنَى الفِعل إلَّا الباءَ في بعض المواضع**) أي: إذا قُصِد بها التَّعديةُ التي عِند الصَّرفيِّين، وهي تَغييرُ الفِعل وإحداثُ معنَى الجَعل والتَّصيير، نحوُ: «ذَهَبتُ بزَيد»؛ فإنَّ مَعناه: جعَلتُه ذاهباً وصيَّرتُه ذا ذَهابٍ، لا التَّعديةُ التي عِند النُّحاة، وهي إيصالُ مَعانِي الأَفعالِ إلى الأَسماء؛ أمَّا إذا لم يُقصَد فلا تغييرَ، نحوُ: «مَررتُ بِه»؛ فإن مَعناه مع الباء كمَعناهُ لا معها، وذلك لأنَّ معنَى «مررتُ بِزيد»: مَرَرتُ بِمكانٍ يَقرُب منه زيدٌ على ما صرَّحُوا به، ومُرورُك لم يَتجاوَزْ إلى غيرِك كما تَجاوَز الذهابُ في «ذهَبتُ بِزيد»؛ ولأنَّ الباء فيه ليسَت بِمَعنى مَع كما هو مَذهبُ المبرد، ولا بمعنَى الهمزةِ كما هو مذهبُ سِيبَويه، فلا تكونُ لِلتَّعدية؛ لأنَّ الباءَ التي لِلتعدية يَنبغِي أن تكونَ بمعنَى مع، أو بمعنَى الهمزة على المذهبَين.

نَعم، يُقالُ لِمِثل هذا: (إنه مُتعدٍّ بالحرفِ الفُلاني)، لكنْ لا يَقعُ عليه اسمُ المتعدِّي إذا أُطلِق، بل يُقالُ: هو لازمٌ، ولا خلافَ عِندهم أنَّ باب «فَعُلَ» كلَّه لازمٌ مع أنَّ «قَرُبَ» و«بَعُدَ» منه يَتعدَّى إلى المفعُولِ بِحرف الجرِّ.

فإنْ قِيل: إذا اختصَّ الباءُ بِالتَّغيير مع قَصدِ التَّعدية العُرفيَّة، لا تَصحُّ هذه التَّعديةُ بِغيرها مِن الحُرُوف، فلا يَصحُّ ما نُقِل قُبيلَ هذا مِن «زُبدة التَّصريف»، **قُلنَا**: يُمكنُ أن يَكونَ المرادُ مِن التَّعدية هُناك التَّعديةَ النَّحويَّةَ، لَكنْ جَميعُ حُروف الجرِّ مُشترِكةٌ في هذه التَّعدِيَة كما صرَّح بِه السَّيد عبدُ الله في «شَرح اللُّب».

نحوُ: «ذَهَبْتُ بِهِ»، بِخلاف: «مَرَرْتُ بِهِ».

والذي تُغير الباءُ معناه يجبُ فيه عند المُبرِّد مُصاحبةُ الفاعِل لِلمفعولِ به؛ لأنَّ الباء لِلتَّعدية عِنده بمعنًى: «مع». قال سيبويه: الباءُ في مِثلِه كالهمزةِ والتَّضعيف، فمَعنى «ذَهَبْتُ بِهِ»: أذهبتُه، وتَجوزُ المصاحبة وعَدمُها، وأمَّا في الهمزة والتَّضعيفِ فلا بُدَّ من التَّغيير.

دده جونكي

قولُه: (نحو: ذهبتُ بزيد... إلخ) أورَد مِثالَين لأنَّ الأولَ مِن الثلاثيِّ، والثانيَ مِن المَزيد فيه.

[فائدة: في الفَرق بين «ذَهَبتُ به» و«أذهَبتُه»]

قولُه: (مُصاحبة الفاعل) أي: في الاتِّصاف بِالحَدَث، يَعني أنَّ معنَى «ذهبتُ بِزَيد»: أذهَبتُه وذَهبتُ مَعه، اعتُرِض عليه بِقَوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ[1]﴾ [البقرة: ١٧] حيثُ لا يُتصوَّر فيه المُصاحَبةُ، وأُجِيبَ بأنَّ له أن يقولَ: المصاحَبةُ مَحمُولة على الإمكانِ.

قولُه: (قال سِيبويه: الباءُ في مِثله كالهمزة) فرَّق صاحبُ «الكشَّاف» بين «ذهَبتُ به» و«أذهَبتُه» بأنَّ الباءَ فيهِ معنَى الاستِصحابِ والاستِمْساك، وقال الطِّيبي: ذَهَب إلى هذا الفَرقِ المبرِّدُ، وذكَره الحَريريُّ في «دُرَّة الغوَّاص»، وقال صاحبُ «المَثَل السائِر»[2]: (كلُّ مَن ذَهب بِشَيءٍ فقد أَذهَبَه، وليس كلُّ مَن أذهَب شَيئاً ذهَب به؛ لأنَّ ذهَب بِهِ يُفهَم منه أنه استَصحَبه معه وأمسَكه عن الرُّجُوع إلى الحالةِ الأُولى، وليس كذَلك «أذهبَه»)، وقال صاحبُ «الفَلَك الدائِر»[3]: (وفِيه نَظرٌ؛ لأنَّ كِلا اللَّفظَين يَدُلَّان على معنًى واحِد وهو التَّعدِيةُ، فالمعنى عِند التَّعديَةِ بِالباء كالمَعنى عِند التَّعديةِ بِالهمزة)، والجوابُ[4] أنَّ اللَّفظَين وإنِ اشتَرَكَا في التَّعدية لَكنَّهما غيرُ مُشترِكَين في تَأدِيةِ معنًى واحِد، والنِّزاعُ ليس إلَّا فيه؛ لأنَّ الهمزةَ هنا لِلإزالة، والباءَ لِلمُصاحبة، وصاحِبُ المَعاني لا يَنظُرُ إلَّا إلى الفَرق بَينهما واستِعمالِ كلٍّ في مَقامِه، لا إلى التَّعدِيةِ نَفسِها، فإنَّ البَحثَ عنها وَظيفةُ النَّحو.

---

(١) في الأصل: (بسمعهم)، وهو سهو.

(٢) «في أدب الكاتِب والشاعر» لِضياء الدِّين بن الأثير الجزريِّ المُتوفَّى سنة (٦٣٧هـ).

(٣) هو ابنُ أبي الحَديد المعتزليُّ، عزُّ الدين عبد الحميد بن هِبة الله المُتوفَّى سنة (٦٥٦هـ)، وهو شارحُ «نهج البلاغة»، وكتابُه «الفلك الدائر» ردٌّ سريعٌ كتبَه في ١٥ يوماً على «المَثل السائر».

(٤) أي: عن اعتِراض ابن أبي الحديد.

ولا حَصرَ لِتعدية الحُروف فِعلاً واحداً، بل يَجوزُ أن يَجتمعَ على فِعلٍ واحدٍ حروفٌ كثيرةٌ، ....

ددہ چونکيْ

قولُه: (ولا حصرَ لِتعدية حرف الجر. . . إلخ) أي: ولا حصرَ لحرفِ[1] الجر عِند تَعدِيَتِه فِعلاً واحداً على واحدٍ، بِحذفِ المحصورِ عليه، أو: لا حصرَ لِحَرفِ الجر عِند تَعدِيَتِه فِعلاً على واحد، بِحَذف «على» من المحصُورِ عليه، والأظهَرُ أن يَقولَ: ولا حصرَ لحرفِ الجرِّ عِند التَّعدية على واحِدٍ، تَأمل!

[مُهمة: قد يُذكَر الجمعُ ويُراد به الواحد مجازاً]

قولُه: (حُروف كثير) وَصف الجَمعَ بِالكثير لِلتَّأكيد لِنَفي المجاز؛ لأنه قد يُذكَرُ الجمعُ ويُرادُ به الواحد مجازاً، كقَوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] إنما خاطبَ به النبيَّ ﷺ، وقولِ صاحبِ «الهداية»[2] في الدِّيباجة[3]: «رُسُلاً وأنبِيَاء»، حيث أَراد محمداً عليه الصلاة والسلام لكنْ جَمَعه تَعظيماً له وإجلالاً لِقَدره، وصرَّح به أكمَلُ الدين[4]، وهذا ـ أي: تَأكيدُ الكلام بما يَقطَعُ احتِمالَ المَجاز ـ يُسمَّى في الأُصول بَيانَ التَّقرير[5]، فلا وجهَ لِما ذكَره صاحبُ «العِناية» في أولِ البَيع من أنَّ المُحتاج إلى القرينة المَجازُ لا دفعُ المَجاز.

[مُهمة: في وَصف الجَمع المُؤنَّث بـ«فَعِيل»]

ولم يَقُلْ بِالتاء[6]؛ إمَّا لأنَّ «الفَعِيلَ» و«الفَعُول» يَستَوِي فيهما المذكَّرُ والمؤنَّث والواحِدُ

---

(١) كُتبت اللام باءً في أغلب النُّسخ. وكذلك في الموضعَين بعده.

(٢) «الهداية في شرح بداية المُبتدي» في الفقه الحنفي، لأبي الحسن المَرْغيناني المتوفى سنة (٥٩٣هـ).

(٣) أي: في مقدمة كتابِه «الهداية»، وعبارتُه هناك: «الحمدُ لله الذي أعلى مَعالمَ العِلم وأعلامَه، وأظهَر شَعائرَ الشَّرع وأحكامَه، وبَعث رُسُلاً وأنبِياءَ صَلواتُ الله عليهم أجْمَعِين، إلى سُبُل الحَقِّ هادِين . . . إلخ». ويظهرُ منه أنه لا حاجةَ إلى تكلُّف إخراجِ الجمعِ المذكور عن ظاهِره.

(٤) أي: البابرتي، وعبارتُه في «العِناية شرح الهداية» (١/ ٨): «واعتُرِض على المصنِّف ـ رحمه الله ـ بأنه تَرَك ذِكْرَ مُحمد ﷺ مع كونِه الأصلَ المُحتاجَ إلى ذِكره، وأُجيب بأنَّ المراد بالرُّسل والأنبياء محمدٌ ـ عليه الصلاة والسلام ـ لكنْ جَمَعه تعظيماً له وإجلالاً لِقَدره، وهو مُحتمَلٌ». اهـ ففي كلام المحشي ما لا يَخفى.

(٥) بيانُ التقرير: توكيدُ الكلام بما يَقطَع احتِمالَ المجاز أو الخُصوصِ، نحوُ: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] يَنفِي أن يُرادَ المُسرع وغيره، ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] يَنفِي إرادةَ البعض. «فُصول البدائع في أصول الشرائع» لِشَمس الدين الفَناري.

(٦) أي: «حُروف كثيرة».

إِلَّا إذا كانا بِمَعنًى واحدٍ، نحو: «مَرَرتُ بِزَيدٍ بِعَمرٍو»، فإنه لا يَجوزُ، بِخلاف: «مَررتُ بِزَيدٍ بِالبَرِّيَّةِ» أي: في البَريَّة.

دده جونكي

والجَمع، كما قالَ الله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، وقال الشاعرُ: [الكامل]

إنَّ الـعَـواذِلَ لـيـس لـي بِـأَمِـيـرِ[١]

يريدُ الأُمَراء، ذكَرَه الطِّيبي والجوهريُّ، أو لأنَّه على صِيغةِ المَصدر، كـ«الصَّهِيل، والنَّهِيق، والصَّلِيل، والزَّئِير»[٢]، ذكَره الزمخشريُّ في «الكشَّاف» والشَّريفُ في «شَرح المفتاح»، وعلاءُ الدين البسطاميُّ في «شَرح الهِداية»، أو لأنه صِفةٌ لِمُقدَّر لفظُه مُفرَد مذكَّر ومَعناه جمعٌ كـ«جَمع وحِزْب»، أو لِصَيرُورته في عِداد الأَسماء، ذكَرَه السَّعدُ والشَّريف في «شَرح الكشَّاف»، أو لِتَأويلِ الموصوفِ بالمذكَّر كما قال صاحبُ «الكشَّاف»[٣] في قَولِه تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١]: وذكَّر ﴿كَثِيرًا﴾ لِتأويل ﴿رِجَالًا﴾ بِالجمع أي: جمعاً كثيراً؛ أو لأنَّ الصفةَ إنَّما تَتبَعُ مَوصوفَها في التَّأنيث إذا كانت فِعلاً له، أمَّا إذا كانت بِسَببه فَلا، ذكَرَه في «شَرح المنظُومة»[٤]، لكنْ يَخدشُه التزامُهم المُشاكلةَ اللَّفظيَّةَ بين الصِّفة والموصوفِ، فتأمَّل!

[مُهمة: في امتِناع تعلُّق حرفَي جرٍّ بمعنى واحد بفعلٍ واحد]

قولُه: (إذا كانَا بمعنى واحد) قالُوا: لا يَجوزُ تعلُّق حرفَيْ جر بِمعنًى واحدٍ بِفعلٍ واحِد، حيثُ لا يَصحُّ الإبدالُ، بِلا إتباعٍ، أي: مِن غيرِ عطفٍ، ولِذا ذَهب صاحبُ «الكشَّاف» في قَوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] أنَّ الظرفَين لم يَتعلَّقَا بِفِعلٍ واحد، بل تَعلَّق الأولُ بالمُطلَق والثاني بِالمُقيَّد، كما قالُوا في «أَكلتُ مِن بُستانِك مِنَ العِنَب»، أي: الأكلُ المبتَدأ من البُستانِ ابتُدِئَ مِن العِنب. نَعم يَنبغي أن يُحترَزَ مهما أمكنَ عن بَشاعةِ التَّكرارِ الظاهِريِّ،

---

(١) صدرُه كما في «الصحاح»:

يـا عـاذِلاتـي لا تُـرِدن مَـلامَـتـي

ورواه بعضُهم: لا تَزِدن.

(٢) الأول للفَرَس، والثاني للحِمار، والثالِث للمِسمار وغيرِه، والرابع للأَسد.

(٣) كذا في النُّسخ، ولم أرَهُ فيه، وإنما ذكَره القاضي.

(٤) لم يَظهر لي المرادُ به، وليس المقصود به أحدَ شروح الألفية، ومتأخرو الحنفية يَنقلون في كتبهم كثيراً عن شرح منظومة ابن وهبان في الفقه، وشرح منظومة النسفي في الخلافيات.

ولا يَتعدَّى كلُّ فعلٍ بالهمزة والتَّضعيف؛ فإنَّ النَّقلَ من المُجرَّد إلى بعض أبواب المُنْشَعِبَة موكولٌ إلى السَّماع، لا تقولُ: «أنصرْتُ زَيداً عَمْراً»، ....

دده جونكي

ولِهذا قال في «حواشي التَّلويح»: (الفَرعُ شاعَ في عُرفِ المتشرِّعة بِالأحكام الفِقهيَّة) بَدلَ (في الأحكام) وإنْ كان بِمَعناه، وفي «المفتاح»: (مِن غير إرادةِ التَّعريض بِلَفظَي المِثل والغير على إنسانَين) بدلَ (بإنسانَين) وإنْ كانت الباءُ الأُولى لِلاستِعانة والثانِيَةُ صِلةً لِلفِعل، حيث يُقالُ: «عرَّضَ بِكذا».

قولُه: (ولا يتعدَّى كلُّ فِعل بالهمزة) ولِهذا رُدَّ على الأخفَشِ في قياسِ «أظنَّ، وأحسَبَ، وأخالَ، وأزْعَمَ» على «أعلمَ، وأرى». ذكَره الرضي في «شرحِ الشَّافية».

[مُهمة: في مَجيء «البعض» بِمَعنَى الجَميع والكلِّ]

قولُه: (فإن النَّقلَ من المجرَّد إلى بعضِ أبواب المُنشعبة مَوكولٌ إلى السماع) يُشيرُ إلى أنَّ النقلَ إلى بعضِها ليس كذَلك، كما قِيل: إنَّ بابَ «الاستِفعال» و«المفاعَلة» عِند بِناء المُغالَبة[١]، وما هو مِن الألوانِ والعُيوب نَقلُه إلى «افْعَلَّ» وإلى «افْعالَّ» قِياسيٌّ[٢]، أو يُريدُ بِالبَعض الجَميعَ والكُلَّ؛ إمَّا لِمَجيئِه بمعنَى الجَميع على ما صرَّح بِه في «النَّجم الوهَّاج»[٣]، وبمعنَى الكلِّ على ما صَرَّح به في «شَرح اللُّباب» حيثُ قال: و«بعضٌ» قد يَجيءُ بمعنَى كُلٍّ، وإليه ذَهب جماعةٌ مِن الثِّقاتِ في قَوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨]، وإمَّا لِكَونِ الإضافةِ لِلاستِغراقِ، أو لفظُ البَعض صِلةٌ ـ أي: زائدٌ ـ كما ذَهَب إليه بعضُ أهلِ التَّفسيرِ في هذِه الآية، ذكَره في «شَرح اللُّبابِ»، قال الرَّضيُّ في «شَرح الشافِية»: (وليست هذه الزِّياداتُ قِياساً مُطرداً، بل يُحتاجُ في كلِّ بابٍ إلى سماعِ استِعمالِ اللَّفظِ المُعيَّن، وكذا استِعمالُه في المعنى المعيَّن).

---

(١) في بعض النُّسخ: (المبالغة)، والأول هو الصحيح، وهو راجعٌ إلى المفاعَلة فقط كما لا يَخفى.

(٢) راجعٌ إلى الجميعِ على ما في العِبارة.

(٣) «النجمُ الوَهَّاج في شرح المنهاج» في الفِقه الشافعي، لِكمال الدين محمَّد بن مُوسى الدَّمِيري المتوفَّى سنةَ (٨٠٨هـ). وعبارتُه في الكِتاب المذكور (١/ ٢٠٣): البعضُ: واحدُ أبعاض الشيء، وقد يَرِدُ بِمعنى الجميع، قال لَبِيد:

تَـرَّاكُ أمـكـنـةٍ إذا لـم يَـرضَـهـا ... أو يَـعـتَـلِـقْ بـعـضَ الـنُّـفـوسِ حِـمـامُـهـا

وقال طَرفةُ:

أبـا مُـنـذرٍ أفـنـيـتَ فـاسـتَـبـقِ بَـعْـضَـنـا ... حَـنـانَـيْـكَ بَـعـضُ الـشـرِّ أهـونُ مِـن بَـعـضِ

يُريد: بعضُ الشر أهونُ مِن كُلِّه.

ولا: «ذَهَّبتُ خالِداً»، ونحوَ ذلك. كذا قال بعضُ المحقِّقين.

والحقُّ: أنه لا بُدَّ في المتعدِّي الذي نَبحَث عنه ونَجعلُه مُقابلاً للازمِ من تغييرِ الحرف مَعناه؛ ....

دده جونكي

قولُه: (ولا ذهَّبت خالداً بكراً) مُقتضى القياسِ الاقتِصارُ على «خالِد» على ما هو في بَعض النُّسخ.

قولُه: (كذا قال بعض المحقِّقين) وهو نجمُ الدِّين الرَّضي في «شَرح الكافية».

قولُه: (والحقُّ أنه لا بُدَّ... إلخ) الظاهِرُ أنَّه اعتِراضٌ على قَولِ بَعض المحقِّقِين: (ولا يُغيِّرُ شيءٌ مِن حُروف الجرِّ... إلخ)، وكأنَّ الشارحَ فَهِمَ مِن قولِه: (في بَعضِ المواضِع) أنَّ الباءَ إذا كانت لِلتَّعدية تارةً تُغيِّر معنَى الفِعل وتارةً لم تُغيِّر، فاعتَرضَ عليه بأنَّه لا بُدَّ في المتعدِّي الذي يَبحَثُ عنه الصَّرفيُّون مِن تَغيير مَعناه... إلخ، وأظنُّ أن مُرادَ ذلكَ البَعض أنَّه لا يُغيِّر شيءٌ مِن حُروف الجرِّ معنَى الفِعل إلَّا الباءَ في بَعض المَواضِع، أي: إذا كانَت لِلتَّعدِيَة، بِخلافِ ما إذا لم تَكُنْ لِلتَّعدية نحوُ: «مَررتُ بِزَيد»، فلا تُغيِّر كما قرَّرنا مِن قبلُ، لا أنَّ عدمَ تَغيِيرِها عِند كونها لِلتَّعدِيَة، وعلى هذا لا يَرِدُ الاعتراضُ.

[فائدة: في استِعمال «الحَق» في المعانِي المُختلِفة]

ثم لفظُ «الحَقِّ» يكونُ مَصدَراً واسمَ فاعلٍ وصِفةً مشبَّهة؛ فعلى الأول يُطلَقُ على الوُجودِ في الأَعيان مُطلقاً، وعلى الوُجُودِ الدائِم، وعلى مُطابَقة الحُكم وما يَشتَمِل على الحُكم لِلواقع ومُطابَقةِ الواقعِ له، وعلى الثاني والثالث يُطلَق على الواجِب الوُجُود لِذاتِه، وعلى كلِّ مَوجود خارجيٍّ، وعلى الحُكمِ المُطابِق لِلواقِع، وعلى الأَقوال والعقائد والأَدْيان والمذاهبِ بِاعتبار اشتِمالها على الحُكمِ المذكُور، ويُقابِلُه على الوجهَين الأَخيرَينِ الباطِلُ، وعلى الوجهِ الأَوَّل البُطلانُ، وقال القاضِي: (الحقُّ: الثابتُ الذي لا يَسُوغُ إنكارُه، يَعُمُّ الأعيانَ الثابتةَ والأفعالَ الصائِبةَ والأَقوالَ الصادِقةَ)، وقال الطِّيبي[1]: وقد يُستَعمَلُ بمعنَى الواجِب، واللازمِ، والجَديرِ، والطيب[2]، والمِلك[3].

(١) في «شَرح المشكاة».

(٢) كذا في جميع النُّسخ، وهو تحريف، والصحيح: (والنَّصيب)، ومِنه الحديث: «إنَّ الله أَعطى كلَّ ذِي حَقٍّ حقَّه، فلا وَصيةَ لِوارث» أي: حَظَّه ونَصيبَه الذي فُرض له.

(٣) بِكسر الميم.

لِما مَرَّ من أنه بِحَسب المعنَى، فلا بدَّ من معنى التَّغيير، كما في: «ذَهَبْتُ بِهِ»، بخلاف: «مَرَرْتُ بِهِ».

نعم، يَصحُّ أن يقالَ في كل جارٍّ ومجرورٍ: إنَّ الفعل مُتعدٍّ إليه، كما يقال: يَتعدَّى إلى الظَّرف وغيره، ولَكنْ لا بِاعتبار هذا التَّعدِّي الذي نحنُ فيه.

على أنَّ في قَولِه: «ولا يُغير شيءٌ من حروف الجرِّ معنَى الفعل إلَّا الباءَ» نظراً.

دده چونكي

[فائدة: في استِعمال «مرَّ»، والفَرق بين المُرور والذَّهاب]

قولُه: (لِما مر) يُقال: «مرَّ عليه، وبِه، مَرًّا» أي: اجتازَ، كذا قال الجوهريُّ[١]، ثم قال: «مرَّ يَمُرُّ مَرًّا ومُرُوراً»: ذهَب، وذَهب عليه أنَّه فرق بين المرورِ والذهاب، فإنَّ الثانيَ لا يَنتظِمُ المجيءَ بِخِلاف الأول، إلَّا أن يُقالَ: كُتبُ اللُّغة مَشحونةٌ بِتَفسيرِ الألفاظ بِالأخصِّ والأعمِّ.

قولُه: (بخلافِ مَررتُ به) وقد مَرَّ وجهُ خِلافِه آنفاً، فتذكَّر!

قولُه: (نَعم، يصحُّ أن يُقال في كلِّ جار ومجرور... إلخ) وحينئذٍ يَصحُّ أن يُقالَ في «مررتُ بزيدٍ»: إنَّ «مَررتُ» مُتعدٍّ إلى المفعولِ، لكنْ لا بِاعتبارِ هذا التَّعدِّي الذي نحنُ فيه؛ لأنَّ التعدِّيَ الذي نحنُ فيه يَنبغِي أن يَتعدَّى الفِعلُ مِن الفاعل إلى المفعولِ، أي: يَصدُرَ مِن الفاعل ويَتجاوَزَ إلى المفعولِ به، وهذا مُنتَفٍ في «مررتُ بِزيد»، بل التَّعدِّي الذي وُجِد فيه كونُ عَملِه مُتعدِّياً من الفاعِلِ إلى المفعول مع الواسِطة، وهذا غيرُ مَبحوثٍ عنه.

[مطلب: أنَّ الفعلَ الواحد يتعدَّى بِعِدَّة حُروفٍ على قَدرِ المعنَى المراد منه]

واعلَم أنَّ الفِعلَ الواحد يتعدَّى بِعِدَّةِ حُروفٍ على قَدرِ المعنَى المرادِ منه، قال بَعضُهم: كأنَّ المعاني مُمكَّنة فيه وحُروفُ الجرِّ تُظهِرُها؛ فإذا أردتَ أن تُبيِّنَ ابتداءَ الغاية قُلتَ: «خرجتُ من الدار»، وإن أردتَ أن تُبيِّنَ حالَه قُلتَ: «خَرجتُ على الدابَّة»، وإنْ أردتَ المجاوَزةَ قُلتَ: «خرَجتُ عن الدار»، وإنْ أَردتَ المصاحَبةَ قُلتَ: «خرَجتُ بِسِلاحي».

قولُه: (على أنَّ في قَوله: «ولا يغير شيء من حُروف الجر ...» نظراً) لأنَّ المتعدِّيَ الذي يُبحَث عنه لا بُدَّ فيه مِن تَغيير الحرف مَعناه، أيَّ حَرفٍ كانَ؛ لأنَّ التَّعديةَ بِحسَب المعنى.

---

(١) لم أره في كتابِ «الصحاح»، وإنما ذكَره الرازي في مُختصَره، وقد صرَّح في مقدمتِه بأنه ضَمَّ إلى كلامِ الجوهريِّ فوائدَ كثيرة من «تهذيب الأزهريِّ» وغيرِه.

[فصلٌ في أمثِلة تَصريفِ هذه الأفعال]

(فَصْلٌ في أَمْثِلةِ تَصْرِيفِ هَذِهِ الأَفْعالِ) المذكورةِ من الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ المُجرَّد، والمزيدِ فيه، يَعني: إذا صرَّفتَ هذه الأفعالَ حَصَلتْ أَمثلةٌ، كالماضي والمُضارعِ والأمرِ وغيرِها، فهذا الفصلُ في بَيانها.

دده جونكي

[مطلب: في استِعمال «فَصْل» وإعرابِه]

قولُه: (فصلٌ) ذكَر الأندلُسي[1] في «المحصَّل»[2] أنَّ الفصلَ هو الحَجزُ بين الشيئَين، ومنه «فَصلُ الرَّبيع» لأنَّه يَحجزُ بين الشِّتاء والصَّيف، فكان يَنبَغي أن يُوصَلَ بـ«بين» فيُقالَ: فَصلٌ بين كذا وكذا، إلَّا أنَّ المصنِّفِين يُجرُونه مُجرَى الباب فيَصِلُونه بـ«في» فيَقُولون: «فَصلٌ في كذا» كما يَقولُون: «باب في كذا».

وهو خبرُ مبتدإٍ مَحذوف، و(في أَمثِلة): بدلٌ مِن (فصلٌ)، أو مُبتدأ لَمَّا خُصَّ بِالتَّنوين لِكَونه لِلوَحدة، نَصَّ عليه الشارحُ في «المطوَّل» حيثُ قال: (إدخالُ التَّنوين في الإثبات سُورُ الجُزئية)، أو بِالصفة المُقدَّرة أي: فصلٌ عظيمٌ أبحاثُه على ما قِيل، أو لِما جَوَّزه المتقدِّمُون مِن تَنكيرِ المبتدأ بِناءً على حُصُولِ الفائدةِ كما صرَّح الشارحُ في «المطوَّل» حيثُ قال: (والحقُّ ما ذكَرَه ابنُ الدَّهانِ[3] مِن جوازِ تَنكيرِ المبتَدأ إذا حَصَلتِ الفائدةُ، فأَخبِر عن أيِّ نكرةٍ شِئتَ نحو: «رَجلٌ على البابِ»، و«غلامٌ على السَّطح»، و«كَوكبٌ انقضَّ الساعةَ»)، خبرُه «في أَمثِلة»، ولو لَم يُوصَلْ بـ«في» جاز أن يُضافَ إلى ما بَعدَه، وحِينئذٍ إمَّا خبرُ مبتدإٍ مَحذوف، أو مبتدأٌ خَبره محذوف، أو ما بعدَه إن صَلَح؛ وأن لا يُضافَ، وحينئذٍ إمَّا خبرُ مُبتدإٍ محذوف، أو مبتدأٌ خبرُه مَحذوف، أو يُقرَأُ على الوَقف.

---

(١) هو أبو مُحمد القاسمُ بن أحمدَ بنِ المُوفَّق الأندلُسي المرسيُّ اللُّورقي، مِن علماء العربية بالأندلس، نسبتُه إلى لُورقة (Lorca) بمرسية، رَحل إلى العراق وسورية، وتُوفي بدمشق. له «شرح المفصل»، و«شَرح الشاطبية»، و«المَباحث الكامِلية في شرح الجزولية»، والرضيُّ كثيرُ النَّقل عنه في «شرح الكافية» مع أنه مِن مُعاصِريه؛ إذ تُوفي سنةَ (٦٦١هـ).

(٢) «المحصَّل في شرح مُفصل الزمخشري».

(٣) هو أبو محمد سَعيد بن المبارك بن علي المَعروفُ بابنِ الدَّهَّان البغدادي، له من الكُتب «تفسير القرآن»، و«شَرح الإيضاح لأبي علي الفارسيِّ»، و«شرح اللُّمَع لابن جني» وهو المُسمَّى بـ«الغُرة»، وغيرُ ذلك. تُوفي سنة (٥٦٩هـ).

وقَدَّمَ الماضيَ لأنَّ الزمان الماضيَ قبل الزمانِ المستقبَل والحالِ، ولأنه أصلٌ بِالنسبة إلى المُضارِع؛ لأنه يَحصُلُ بِالزيادة على الماضِي، ولا شَكَّ في فَرعيَّة ما حَصَل بِالزيادة، وأصالةِ ما حَصَل هو منه واشتُقَّ منه، فقال:

دده جونكي

[مُهمة: أحوال كلمة «قَبل»]

قولُه: (وقدَّم الماضيَ لأنَّ الزمانَ الماضيَ قبل الزَّمان المستقبَل والحال) قد يُعترَض فيُقالُ: إنَّ كلمةَ «قبل» ظرفُ زمانٍ، فيَلزمُ أن يكونَ الشيء ظرفاً لِنفسه، أو يكونَ لِلزَّمان زَمانٌ آخَرُ هو ظرفٌ له، وهكذا يُدقَّقُ في أمثالِ قَولهم: (تَقدَّم الزمان الماضي، وسيَأتي الزمانُ المستقبَل)، والجوابُ أنها مُناقَشاتٌ واهِية؛ لأنَّ أهلَ اللغة تَفهَم مِن تِلك العِبارات ما هو المقصودُ بها، ولا يَخطُر بِبالهم شيءٌ مما ذُكر، وأمَّا التَّدقيقُ فيها فيُستَفاد من عُلُوم أُخَرَ يُلاحَظ فيها جانبُ المعنى دُون القَواعد اللَّفظية المَبنيَّة على الظواهِر، كذا في «حاشيَة المطوَّل»[1].

وقد قِيل: لو قُرِئ لفظُ «قبل» بضمِّ اللام لم يَرد أنه ظرفُ زَمان، فيَلزمُ إمَّا كونُ الشيء ظَرفاً لِنَفسه، أو ثُبوتُ زمانٍ آخَرَ لِلزمان، ورُدَّ عليه بأنَّ هذا إنما يَتِمُّ لو لم يَكُن «قبل» لازمَ الظَّرفية، وقد ذَكر الرضيُّ في بحثِ المفعولِ فيه أنَّ «قبلَ وبعدَ» مِن الظُّروفِ الغَير المتصَرِّفة، وهي الظُّروفُ اللازمةُ الظرفية بمعنًى واحِد، وهو ما لم يُستعمَلْ إلَّا منصوباً بِتَقدير «في» أو مَجروراً بـ«في»، وقال الرضيُّ: و«مِن» الداخِلةُ على الظُّروف الغيرِ المتصرِّفة أكثَرُها بِمعنَى «في»، نحوُ: «جِئتُك مِن قبلِك ومِن بَعدِك»، ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥]، وفيه نَظرٌ، وقال الشارحُ في «شَرح المفتاح»: وهذا تَدقيقٌ فَلسفِي لا يَنظر إليه العُرفُ واللُّغة، على أنه يَجوزُ أن تكونَ هذه الظَّرفيَّةُ بِطَريق اشتمالِ الكُلِّ على الجزءِ، بمعنَى أنَّ كلَّ زمان مِن أجزاءِ الزمان الذي قبل زَمانِك ماضٍ، وقال الشريفُ في «شرح المفتاح»: هذه تَعريفاتٌ تَنبِيهيَّة يَفهَمُ منها أهلُ اللُّغة ما هو المقصُودُ بِعباراتها، فلا يَتَّجهُ شيءٌ مِمَّا ذُكِر، ثم قال: على أنه قد يُقال: التَّغايرُ الاعتبارِيُّ يُصحِّح الظَّرفيةَ في الجُملة، ثم قال: وقد تَبيَّن في عُلُومٍ أُخَرَ يُلاحَظ فيها جانبُ المعنى فقط أنَّ تقدُّمَ أجزاءِ الزَّمان بَعضِها على بَعضٍ بِذَواتها لا بِأَزمِنةٍ أُخرى بِخِلاف الزَّمانيات.

قولُه: (واشتُقَّ) مَعطوفٌ على «حَصل» في قَوله: «ما حَصل هو»، والضميرُ في «مِنه» يَعودُ إلى «ما» في قَولِه: «ما حَصَل هو»، وهو عِبارةٌ عن الماضِي، و«هو» في قولِه: «هو منه» يَعودُ إلى ما حَصل بالزِّيادة، وهو عبارةٌ عن المُستقبَل.

(١) للشَّريف.

[الفعل الماضي]

(أَمَّا الماضِي: فَهُوَ الفِعْلُ الَّذِي دَلَّ على مَعْنًى) هذا بِمَنزلة الجِنس؛ لِشُمولِه جميعَ الأفعال، وخَرج بِقَولِه: (وُجِدَ) أي: ذلك المعنَى (في الزَّمانِ الماضِي) ما سِوى الماضِي. وأَراد بـ«الماضِي» في قَولِه: «في الزَّمان الماضي»: اللُّغويَّ، وبِالأول: الصِّناعيَّ، فلا يَلزمُ تعريفُ الشيء بنفسِهِ.

فَإن قيلَ: هذا الحدُّ غير مانعٍ؛ إذ يَصدُق على المضارِع المَجزُوم بـ«لم»، نحو: «لَمْ يَضْرِبْ»، فإنَّ «لم» قد نَقلتْ معناه إلى المُضِيِّ؛ وغيرُ جامِعٍ؛ إذ لا يَصدُقُ على نحوِ: «نِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيسَ، وعَسَى»، وما أشبَه ذلك.

فالجَوابُ عن الأولِ: أنَّ دَلالته على المُضِيِّ عارِضٌ، نَشَأ مِن «لم»، والاعتِبارُ لأصلِ الوضعِ.

وعن الثاني: أنَّها مِنَ الجَوامِدِ، والمرادُ ههُنا: الماضِي الذي هو أَحَدُ الأمثِلةِ الحاصِلة مِن تَصْريفِ هذِهِ الأفعالِ.

ددہ جونكي

قِيل: في قولِه: «واشتُقَّ» نظرٌ؛ لأنَّ المضارعَ لو كان مشتَقًّا منه لَوَجب أن يَدُلَّ على أكثرَ مِمَّا دلَّ عليه الماضِي، لكنَّه ليس كذلك، والجوابُ أنَّ المرادَ مِن الاشتِقاق ههُنا الاشتِقاقُ اللغويُّ، والاشتراطُ في الاصطِلاحيِّ.

قولُه: (أمَّا الماضي) ويُسمَّى غابراً أيضاً؛ لأنه من الغُبُور، وهو من المصادِرِ الأَضدادِ، يُطلَق على الماضي والمضارع.

[مطلب: الاطِّراد والانعِكاس في الحدِّ]

قولُه: (فإن قِيل: هذا الحدُّ غيرُ مانِع) أي: غير مُطَّرِد، والاطِّراد: التَّلازُم في الثُّبوت، أي: كُلَّما صدَق الحدُّ صدَق المَحدودُ، (وغيرُ جامِع) أي: غيرُ مُنعكِس، والانعِكاسُ: التَّلازمُ في الانتِفاء، أي: كُلَّما انتَفى الحدُّ انتَفى المحدُودُ؛ وقد يُعترَضُ عليه بِنَحوِ: «خَلَقَ اللهُ الزَّمانَ»؛ لأنَّ «خَلَق» ههنا لا يدلُّ على الزَّمان، وإلَّا لاحتاجَ الزَّمان إلى الزمانِ وهو محالٌ، وأجابُوا عنه بأنْ قالُوا: إنَّا لا نَعقِل فِعلاً إلَّا في زمانٍ، فقُلنا: «خَلَقَ الله الزمانَ»، فنزَّلناه مَنزلةَ ما هو في الزَّمان، وأَجرَيناه مُجرَى ما نَعقِله وإن كان في الحقيقةِ في غيرِ زمانٍ.

وإنْ أُريد المُطلَق فالجوابُ عنه: أنَّ تجرُّدَها عنِ الزمان الماضي عارِضٌ، فلا اعتِدادَ به، وكذا الكلامُ في صِيَغ العُقُود، نحو: «بِعْتُ» وأَمثالِه.

ثم اعلَم أنَّ الماضيَ: إمَّا مبنيٌّ لِلفاعل، أو مبنيٌّ لِلمفعول.

[الماضي المبنيُّ لِلفاعل]

(**فالمَبْنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ**) أي: مِن الماضي (ما) أي: الفعلُ [الماضي] الذي (**كانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحاً**) نحوُ: «نَصَرَ»، (**أَو كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحاً**) نحوُ: «اجْتَمَعَ»، فإنَّ أَوَّل مُتحرِّكٍ من «افْتَعَلَ» هو التاء؛ لأن الفاء ساكنة، والهمزةُ غير مُعتَدٍّ بِها لِسقوطها في الدَّرج، وهو مَفتوح.

ولو قال: «ما كان أَوَّلُ مُتحرِّكٍ منه مفتوحاً» لانْدَرج فيه القِسمانِ؛ لأن أول مُتحرِّكٍ من «نَصَرَ» هو النُّون؛ كالتاء من «اجْتَمَعَ»، وإنما ذَكر ذلك لِزيادة التَّوضيح.

وليس «أو» في قَولِه: «أو كان» مما يُفْسِدُ الحدَّ؛ لأن المراد بها التَّقسيم [في المحدُود]، أي: ما كانَ على أحدِ هذَين الوجهَين، وإنما يَفسُدُ إذا كان المرادُ بِها الشَّك.

دده جونكي

قولُه: (وإن أريد المُطلَق) أي: الماضي مُطلقاً؛ أعمَّ مِن أن يكونَ جامداً أو غيرَه.

قولُه: (وكذا الكلامُ في صِيَغ العُقود) يَعني أنَّ صِيَغَ العُقود في الأصلِ[1] إخباراتٌ عن الماضي نَقَلَها ووضعَها الشارعُ لِلإنشاء في الحالِ، ولكنْ لُوحِظ فيها جِهةُ الإخباريَّة اللُّغويةِ، كألقابٍ هي أعلامٌ حَقيقةً، لكنْ رُبَّما يُعتبَرُ فيها المعنى الوضعيُّ بِالنَّظر إلى الأَصل، ولهذا خُصَّ بها الألفاظُ التي هيَ إخباراتٌ عنِ الماضي تَستَدعِي سبقَ المُخبَر به، لِيكونَ الكلام صحيحاً حِكمةً وعقلاً، فصارَ الوجودُ حَقًّا لها بِمُقتضى الحِكمة؛ وبِما قرَّرنا اندَفع ما أَورَده الشارحُ على «التَّوضِيح» مِنَ الأنظارِ الأَربعة.

قولُه: (ولو قال) أي: لو اقتَصَر على قَولِه: «ما كان أولُ مُتحرِّك منه».

[مهمَّة: في استِعمال «أو» والواو في التَّقسيم]

قولُه: (لأنَّ المراد بها التَّقسيمُ) على ما ذَهَب إليه ابنُ مالِك في مَنظُومتِه وفي شَرح

---

(١) في أكثر النُّسخ: (في الاصطلاح)، والأول أصحُّ.

← وإنما فُتِحَ أَوَّلُ مُتحركٍ منه لِرَفضهم الابتداءَ بالسَّاكنِ، ولِئَلَّا يَلزمَ التِقاءُ السَّاكنَين، وكونِ الفتحِ أخفَّ الحركات.

كما بُنِيَ آخرُه على الفَتح؛ سواءٌ كان مبنيًّا للفاعِل أو مبنيًّا لِلمفعول:

ددە چونكێ

الكُبرى[1]، ثم عَدَل عن ذلك في «التَّسهِيل» و«شَرحِه» فقال: (أو تأتي لِلتَّفريق المجرَّدِ من الشَّكِّ والإبهام والتَّخيير)[2]، ثم قال: (وهذا أَولى مِن التَّعبير بالتَّقسِيم؛ لأنَّ استِعمالَ الواو في التَّقسيم أجوَدُ)، وليس مَجيءُ الواوِ في التَّقسيم أجوَدَ[3] يَقتَضي أنَّ «أو» لا تَأتي له. وغيرُه عدَل عن العِبارتَين فعبَّر بالتَّفصِيل.

قولُه: (لِرفضهم الابتداءَ بِالساكن) عِلَّةٌ لِتَحرك أولِ المتحرِّك في مثلِ: «نَصَرَ». وقولُه: (ولئلَّا يَلزمَ التقاءُ الساكنَين) عِلَّةٌ لِتَحرك أولِ المتحرِّك في مثلِ: «افتَعَلَ». وقولُه: (وكونِ الفتحِ أخفَّ) عِلَّةٌ لِتَحرك أولِ المتحرِّك فِيهما بِالفتحة.

[مُهمة: في لفظ «سَواء» والعَطف بعدَه بـ«أو» و«أم»، وفيه ذِكرُ «سَواسِيَة»]

قولُه: (سواءٌ كان مبنيًّا) («سواءٌ» اسمٌ بِمعنى الاستِواء، يُوصَفُ به كما يُوصَفُ بالمَصادِر، ومنه قَولُه تعالى: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهو ههُنا خبرٌ، والفِعلُ بعده ـ أعني: «كان» ـ في تَأويل المَصدرِ مُبتدأ كما صرَّح بِمثلِه الزمخشريُّ في قولِه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4] [البقرة: ٦]، والتَّقدير: كونُه مبنيًّا لِلفاعل وكونُه مبنيًّا لِلمَفعول سِيَّانِ.

و«سَواءٌ» لا يُثنَّى ولا يُجمَع على الصَّحيح). ذكَرَه حسنٌ الفَناري، وفي «الصِّحاح»: (يُقال: هُما في هذا الأمر سَواءٌ، وإن شِئتَ: سَواءانِ، وهم سَواءٌ لِلجَمع، وأَسواءٌ وسَواسِيَة مثلَ: «ثَمانِية» على غيرِ قياس). وذُكر في بعضِ شُروح «الهِداية» أن «سَواسِيَة» لا يُستعمَلُ

---

(١) أي: «شرح الكافية الشافية».

(٢) عبارتُه في «شرح التسهيل»: (... مِن الشكِّ والإبهامِ والإضرابِ والتَّخيير).

(٣) بالنصب، حالٌ من المضاف الذي هو «مجيء»، وأمَّا خبرُ «ليس» فجملة «يَقتضي...». هذا ما ظهر لي في توجيه هذا الموضع الذي اضطربت فيه النُّسخ اضطراباً كثيراً.

(٤) أي: مع تجويزِه وجهاً آخرَ، وهو أن يكونَ الفعل في مَوضِع المُرتفع بـ﴿سَوَآءٌ﴾ على الفاعِلِيَّة، كأنَّه قِيل: إنَّ الذين كفرُوا مُستوٍ عليهم إنذارُكَ وعَدَمُه، كما تَقولُ: (إنَّ زيداً مُختَصِم أخُوه وابنُ عَمِّه).

أمَّا البناءُ فلأنَّه الأصلُ في الأفعالِ، وأمَّا الحركةُ فلِمُشابهتِه الاسمَ مُشابهةً ما في وُقوعِه مَوقعَه، نحو: «زَيدٌ ضَربَ»، و«زَيدٌ ضارِبٌ»، وأمَّا الفَتح فلِخِفَّته، إلَّا إذا اعتلَّ آخرُه، نحوُ: «غَزَا» و«رَمَى»، أو اتَّصلَ به الضميرُ المرفوع المُتحرِّك، نحوُ: «ضَربْتُ» و«ضَربْنَ»، أو واوُ الضَّمير، نحوُ: «ضربُوا».

(مِثالُهُ) أي: مِثالُ المبنيِّ للفاعلِ، ولم يَقتَصر بِذِكرِ الكُلِّيِّ؛ لأنَّه قد يُراد إيضاحُه وإيصالُه إلى فَهمِ المستفِيدِ، فيُذكَرُ جُزئيٌّ مِن جُزئيَّاته، ويقالُ له: إنه مِثالُه:

دده جونكي

إلَّا في الشرِّ[١]، والجُملةُ[٢] إمَّا استِئنافٌ، أو حالٌ بِلا واوٍ، أو اعتِراض.

(وبقي ههنا شيءٌ، وهو أنَّ «أو» لأحدِ المتعَدِّد، والتَّسويةُ إنما تكونُ بين المتعدِّد لا بين أحدِه، وصاحبُ «المغني» خطَّأ الفُقهاءَ في قَولِهم: «سَواءٌ كان كذا أو كذا»، والجوهريَّ في قولِه: «سواءٌ عليَّ قُمتَ أو قَعدتَ»، ثم قال: (والصوابُ: العطفُ بـ«أم»)، ولم يَدرِ أنَّ «أم» كـ«أو» لأحدِ المُتعدِّد؛ فالصوابُ الواوُ بدلَ «أم»، و«أو» بِمعنَى الواو[٣]، وكونُ «أم» بمعنَى الواو غيرُ مَعهُودٍ، وقد أشار الرضيُّ إلى تَصحيح التَّركيبِ وإبقاءِ «أو» و«أم» على مَعناهُما، حاصِلُه أنَّ «سَواء» في مِثله خبرُ مبتدإٍ مَحذوف، أي: الأمرانِ سَواء، ثم الجُملةُ الاسميَّة دالَّةٌ على جوابِ الشرط المُقدَّر إن لم تُذكَرِ الهمزةُ بعد «سَواء» صَريحاً، كما في مِثالِنا، أو الهمزةُ[٤] و«أم» مُجرَّدتانِ عن معنَى الاستِفهام، مُستَعمَلَتانِ لِلشَّرط بِعَلاقة أنَّ «إنْ» والهمزةَ تُستَعمَلان فِيما لم يَتعيَّنْ حُصولُه عِند المتكلِّم، و«أو» و«أم» لأحدِ المتعدِّد، والتَّقديرُ مثلاً: إنْ كان مَبنيًّا لِلفاعل أو المفعولِ فَالأمرانِ سَواء، والشُّبهةُ[٥] إنما تَرِدُ إذا جُعِلَ «سَواء» خَبراً مُقدَّماً وما بعدَه مُبتدأ)[٦].

[مُهمة: في فائدةِ التَّمثيل]

قولُه: (والكليُّ قد يُراد إيضاحُه) اعلَم أنَّ التَّمثيلَ[٧] إنما يُصارُ إليه لِرَفع الحِجابِ عن معنَى

---

(١) وأما حديثُ: «الناس سَواسيةٌ كأسنان المشط» فذكره ابنُ الجوزي وغيرُه في الموضُوعات، لكنْ بلفظ: الناس سواء.

(٢) أي: التي منها «سَواء» في كلام الشارح.

(٣) أي: فيَجوز استعمالُها في هذا التركيب أيضاً.

(٤) في بعض النُّسخ: والهمزة.

(٥) عبَّر بذلك تبعاً للفناري الذي قال في أولِ المسألة: (لكن بقي ههنا شبهة) لا كما قال المحشي هنا: (بقي ههنا شيء).

(٦) أفاد جميعَه ـ عدَا كلامَي ابنِ هشام والجوهريِّ ـ حسنٌ الفَناري في «حواشي المطوَّل».

(٧) اعلم أن هذا الكلامَ قد تقدَّمَ ذِكرُه فيما مضى مع شيءٍ من الزيادة، فإعادتُه ههنا غيرُ محتاجٍ إليها. انظر: (ص١٤٩).

(«نَصَرَ») للغائِب المفرَد، («نَصَرَا») لِمُثنَّاه، («نَصَرُوا») لِجمعِه.

(«نَصَرَتْ») لِلغائبة المفرَدة، («نَصَرَتَا») لِمُثناها، («نَصَرْنَ») لِجمعها.

(«نَصَرْتَ») لِلمُخاطَب الواحد، («نَصَرْتُمَا») لِمُثنَّاه، («نَصَرْتُمْ») لِجمعه.

(«نَصَرْتِ») لِلواحِدة المُخاطَبة، («نَصَرْتُمَا») لِمُثنَّاها، («نَصَرْتُنَّ») لِجمعها.

(«نَصَرْتُ») لِلمُتكلمِ الواحد، («نَصَرْنَا») له مع غيرِه.

زادُوا تاءً في «نَصَرَتْ» لِلدَّلالة على التَّأنيث، كما في الاسمِ نحوُ: «نَاصِرَة»، وخَصُّوا المُتحركةَ بالاسم والساكنةَ بالفعل تَعادُلاً بينهما؛ إذِ الفعلَ أثقَلُ كما تَقدَّم، وحرَّكوها في التَّثنية لالتِقاء الساكنَين.

وزادُوا ألفاً وواواً علامةً لِلفاعِل في الاثنَين والجَماعة، وقد تُحذَف الواو في النُّدْرَة، كقَوله: [الوافر]

فَلَو أَنَّ الأَطِبَّا كانُ حَولِي

ددە چونكێ

المُمثَّل له وإبرازِه في صُورةِ المُشاهَد؛ لِيُساعدَ فيه الوهمُ العقلَ ويُصالِحَه عليه؛ لأنَّ المعنى الصِّرفَ إنما يُدرِكُه العقلُ مع مُنازعةٍ مِن الوَهم؛ لأنَّ مِن طَبعِ الوَهم الميلَ إلى المَحسُوسات وحُبَّ المُحاكاة، ولِذَلك شاعَتِ الأَمثالُ.

قولُه: (كما تقدَّم) أي: في أوَّلِ الكِتاب في شَرح قولِه: (ثم الفِعلُ إمَّا ثلاثيٌّ وإمَّا رباعيٌّ) بِقَوله: (ولِكَونه أثقَلَ من الاسم؛ لِدَلالته على الحَدَث والزمان والفاعِل)[1].

قولُه: (وقد يُحذَف الواو في النُّدرة كقَولِه: فلَو أنَّ الأطبَّا كانُ حَولي) وتمامُه:

وكانَ مع الأَطِبَّاءِ الشِّفاءُ

المعنى ظاهِر، والاستِشهادُ أنه حَذف ضميرَ الجَمع مِن «كان» الأُولى وبَقيَ النُّون مَضموماً؛ اجتِزاءً بِالضمة دليلاً على الأصلِ، والأصلُ: فلَو أنَّ الأطباءَ كانُوا حَولي. ويُروَى:

وكانَ مع الأَطِبَّاء الأُساةُ

و«الأُساةُ»: جمعُ آسٍ مثلَ: «رامٍ ورُماةٌ»، هو الطَّبيب.

---

(١) انظر: (ص١٢٦) من هذا الكتاب.

وزادُوا تاءً للمُخاطَبِ، وتاءً للمُخاطَبةِ، وتاءً للمتكلِّم، وحرَّكوها في الجَميع خَوفَ اللَّبسِ بتاءِ التَّأنيث، وضمُّوها لِلمتكلِّم لأنَّ الضَّمَّ أقوى، والمتكلِّم مُقدَّمٌ فأَخذه، وفتحُوها للمُخاطَب؛ إذ لم يُمكن الضَّمُّ، والفتحُ راجِح لخفَّتِه، والمذكرُ مُقدَّم فأخذَه، فبَقِيَتِ الكسرةُ والمُخاطَبة فأُعطِيَتْها، ولأنَّ الياء تَقعُ ضميرَها في نحوِ: «اضرِبي»، والكسرةُ أختُ الياء، فناسَب إعطاؤُها المُخاطَبةَ.

ولم يُفرِّقوا بينهما في المثنَّى، لكن زادُوا ميماً؛ فرقاً بين المُخاطَبينِ والمُخاطَبتَين وبينَ الغائبَتَين، وضَمُّوا ما قبلها لأنَّ الميم شَفويَّة كالواو، فيُناسبها الضَّمُّ.

دده جونكي

[فائدة: أَنواع الضَّرائر]

اعلَم أنه يَجوزُ في الشِّعرِ وما أشبَهه مِن الكلام المَسْجُوع ما لا يَجوزُ في الكلام الغيرِ المَسجُوع؛ مِن رَدِّ فرعٍ إلى أصلٍ، أو تَشبيهِ غيرِ جائزٍ بِجائز؛ اضطُرَّ إلى ذلك أو لا يُضطَرُّ[1]؛ لأنه مَوضعٌ قد أَلِفَتْه الضَّرائِر[2]. وأنواعُها مُنحَصِرةٌ في الزِّيادة والنُّقصانِ والتَّقديم والتَّأخيرِ والبَدل، والحذفِ على غير القِياسِ[3] في أحدَ عَشَرَ حَرفاً: الهمزةِ، والألفِ، والواوِ، والياءِ، والنونِ، [والباء][4]، والحاءِ، والخاءِ، والهاءِ، والفاءِ، والطاء. ذكَره ابن عُصفُور في «المقرَّب»[5].

قولُه: (لأنَّ الميم شَفوية) قال الجارَبردي: (ومَن قال: لامُ «شَفةٍ» هاءٌ ـ وهو المختارُ لِقَولهم: «شُفَيْهة، وشِفاهٌ، ورَجلٌ شُفاهيٌّ» بِالضم أي: عَظِيم الشَّفة ـ قال: شَفَهِيَّة، ومَن قال: لامُها واوٌ ـ لِقَولهم في الجمع: «شَفَواتٌ، ورَجلٌ أَشفَى» إذا كان لا تَنضَمُّ شَفَتاه ـ قال: شَفَوِيَّة).

---

(١) الأَولى: (أو لم يضطرَّ).

(٢) عبارةُ «المقرب»: اضطرَّ إلى ذلك أو لم يضطر إليه؛ لأنه موضع أُلِفت فيه الضرائر.

(٣) قوله: (والحذفِ على غير القِياس...) إلى قوله في آخِر الحُروف المعدُودة: (والطاء) من كلامِ ابن عُصفور في «المقرّب» ـ كالذي قبله ـ كما سيُصرِّح به المُحشِّي قريباً، لكنَّ الحقَّ أنه لا معنًى للإتيانِ به ههنا؛ إذ الكلامُ في الضرائر الشعرية، وقد تقدَّم أنها تَنحصر في الزيادةِ والنقص والتقديم والتأخير والبَدل، وهو صريحُ كلامِ ابن عُصفور في الباب المذكور، وما نُقِل ههنا من الزيادةِ عليه إنما هو من بابِ الحذفِ على غير قياس، وهو البابُ الذي قبل بابِ الضرائر في «المقرّب»، وأمثلةُ الحذف في الضَّرائر داخِلةٌ في قَولِه: (والنقص) كما يُعلَم مِن تَمثيل ابنِ عُصفور لها، فتأمَّل!

(٤) سَقط هذا الحرف مِن النُّسخ المخطوطة، ووَقع في مكانه من المطبوع: (والميم)، والصواب ما أثبتناه من «المقرّب».

(٥) في المطبوع: (المفردات). وهو تحريف.

ووَضعُوا لِلمُتكلِّم مع غيره ضميراً آخرَ [وهو النُّونُ] كما في المُنفَصِلات، نحوُ: «نحنُ»، فقالُوا: «فَعَلْنا».

وفَرَّقوا بين الجمع المذكَّر الغائِب وبينَ الجَمع المؤنَّث الغائب، باختِصاص المذكر بالواو، والمؤنثِ بِالنُّون، دُون العكس؛ لأن الواوَ هُنا أَقعَدُ من النُّون؛ لأنها مِن حُروف المدِّ واللِّين، والمذكَّرُ مُقدَّم.

وكذا فرَّقُوا بين جَمعِ المُخاطَب وجمعِ المُخاطَبة باختِصاص المذكَّر بالميم؛ لِمُناسبتها الواوَ التي هي علامةٌ له في الغَيبة، واختِصاص المؤنَّث بالنُّون، كما في جمعِ الغائبة، وشَدَّدُوا النُّون لأنَّهم قالُوا: أصلُه: «نَصَرْتُمْنَ»، فأُدغِمت الميمُ في النُّون إدغاماً واجباً؛ ولِذا ضَمُّوا ما قبل النُّونِ ـ أعني: التاءَ ـ لِمُناسبة الضَّمِّ الميمَ.

وهذه مُناسَباتٌ ذكَرُوها، وإلَّا فالحاكمُ بِذلك الواضعُ لا غيرُ.

دده جونكي

قولُه: (وهذه مُناسبات) قالُوا: ما ذكَره الصَّرفيُّون مِن التَّعليلات بيانُ مُناسَبات، ومِن قَبِيل الحَمل على النَّظير، لا قِياسٌ فِقهي، وإلَّا فأصلُ الدَّليلِ هو الاستِعمال، صرَّحَ بِه في «إيضاح المفصَّل» وغيرِه، فلا يَرِدُ عليهم أنَّ هذا قِياسٌ في اللُّغة.

[مُهمة: «لا غير»]

قولُه: (لا غير) حَكى صاحبُ «القامُوس» عن السِّيرافي[١] أنَّ الحذفَ إنما يُستعمَلُ إذا كان «إلَّا» و«غير» بعد «ليسَ»، ولو كان مَكانَها غيرُها من ألفاظ الجُحُود لم يَجُز الحذفُ، ولا يَتَجاوَزُ ذلك مَورِدَ السَّماع، وتَبِعَه[٢] في ذلك ابنُ هِشام في «مُغني اللَّبيب»، وحَكَم بأنَّ قولَهم: «لا غيرُ» لَحنٌ، والمختارُ أنه يَجوزُ؛ فقد حكى ابنُ الحاجب «لا غيرُ» وتَبِعه على ذلك شارِحُو كَلامِه، وفي «المفصَّل» حِكايةُ «لا غير وليسَ غيرُ»، واستَشهد ابنُ مالِك في باب القَسم مِن «شَرح التَّسهيل» على جَوازِه بِشِعرٍ[٣]، وهو ثِقةٌ لا يَستَشهِد إلَّا بِشاعرٍ عربيٍّ.

---

(١) أي: وإنْ لم يُوافِقْه على ذلك.

(٢) أي: تبعَ السيرافيَّ، لا صاحبَ «القامُوس»؛ فإنه أصغرُ منه، بل هو من تَلامِيذه، وإن كان بعضُهم قد عكس التَّلمذةَ أيضاً.

(٣) هو قولُ الشاعر:

جَـوابـاً بِـه تَـنْـجُـو اعْـتَـمِـدْ فَـوَرَبِّـنـا لَـعَـنْ عَـمَـلٍ أَسْـلَـفْـتَ لا غَـيـرُ تُـسْـأَلُ

(وقِسْ على هَذا) المذكورِ من تَصريف «نَصَرَ»: («فَعْلَلَ»، و«تَفَعْلَلَ»، و«افْتَعَلَ»، و«انْفَعَلَ»، و«اسْتَفْعَلَ»، و«افْعَلَلَّ») نحوُ: «اقْشَعَرَّ، اقْشَعَرَّا، اقشَعرُّوا»، «اقشعرَّتْ، اقشَعرَّتا، اقشَعْرَرْن»، «اقشَعرَرْتَ، اقشَعْرَرْتُما، اقْشَعْرَرْتُم»، «اقشَعْرَرْتِ اقشَعْرَرْتُما، اقشَعْرَرْتُنَّ»، «اقشَعرَرتُ، اقشَعْرَرْنا».

(وافْعَوْعَلَ) نحو: «اعشَوشبَ، اعشَوشَبَا، اعشَوْشَبُوا» . . . إلى آخِره.

وكذا البَواقي، تُرِكَت لأنه لَمَّا ذَكَر واحداً فالبَواقي على نَهجِه، فلا حاجةَ إلى تكثيرِ الأَمثِلة؛ إذ ليس الإدراكُ بِكَثرةِ النظائر، فالفَهِمُ الذكيُّ يُدرِك بنظيرٍ واحدٍ ما لا يُدركُه البَليدُ بألفِ شاهدٍ.

(ولا تَعْتَبِرْ) أنتَ ـ وفي بعض النُّسخ: «ولا تُعْتَبَرُ» مبنيًّا لِلمفعول ـ (حَرَكاتِ الأَلِفاتِ) ....

دده جونكي ___________

[فائدة: في الذَّكاء والفِطنة والذِّهن]

قولُه: (فالفَهِمُ الذَّكي) قال الجوهريُّ: الذَّكاء بالمدِّ: حِدَّة القَلب، وقال ابنُ كمال باشا في «شرح المفتاح»: الذَّكاء في الأصل: التَّوقُّد، ومَعناه اللُّغويُّ المجازيُّ سُرعةُ الانتِقال مِن المبادئِ إلى المَطالِب، وقال الشارحُ في «المطوَّل»: (الذَّكاءُ: شدَّة قُوَّةٍ لِلنَّفس مُعدَّةٌ لاكتِساب الآراء، هذا بحسَب اللُّغة، وفي الاصطِلاح قد يُستعمَلُ في الفَطانة، يُقال: «رجلٌ ذَكيٌّ، وفلانٌ مِن الأذكِياء» يُريدون به المُبالغةَ في فَطانَتِه)، فاندَفع ما قاله[1] مِن أنَّ (الأنسبَ أن يَذكُرَ مع الغَبيِّ الفَطِن؛ لأنه مُقابِله. ويُسمَّى تِلك القُوَّة الذهنَ، وجَودَة تَهيئها لِتصوُّر ما يَرد عليها من الغير فِطنةً)، وقِيل: الفِطنةُ والفَطانةُ: التَّنبُّه لِشيء قُصِدَ تَعريفُه، وقد يُستعمَلُ كَثيراً في الرُّموز والإشاراتِ، وفي «الأساسِ»: (ومِن المَجاز: هو مِن أهل الذِّهن، وهو القُوَّةُ في العَقل والمُسْكة، وقد ذَهِن ذِهْناً: فَطنَ)، وهذا تَنصِيصٌ على أنَّ الفِطنةَ ليست معنًى لُغويًّا لِلذِّهنِ كما قال الشارحُ في «شَرح المفتاح» حيثُ قال: (ومَعناه في اللُّغة: الفِطنة، أي: الفَهْمُ والحِفظ).

ثم إنه لم يُصِبْ في زِيادة قَولِه: (والحِفظ)؛ لأنه غيرُ مُعتبَر في مَفهومِ الفِطنةِ، وفي «حاشيَة شَرح المطالِع»[2] لِعلاء الدِّين: القَريحةُ هي القُوَّة المُدرِكة لِلأشياء، وهذه القُوةُ تُسمَّى ذِهناً،

---

(١) أي: صاحبُ «المطوَّل» نفسُه على قولِ «المفتاح»: (وكذا مقامُ الكلام مع الذَّكي يُغايِر مقامَ الكلامِ مع الغَبي).

(٢) أي: للقُطب الرازي، وقد تقدَّم ذِكرُه.

أي: الهمَزات، وعبَّر عنها بها لأنَّ الهمزةَ إذا كانت أولاً تُكتَب على صُورة الألف، ويُقالُ لها: أَلِفٌ، قال في «الصِّحاح»: الألفُ على ضربَين: ليِّنة، ومُتحركة؛ فاللَّيِّنةُ تسمَّى: ألفاً، والمُتحركةُ تُسمَّى: همزة، (في الأوائِلِ) أي: في أوائلِ «انْفَعَلَ» و«افْتَعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ»، وما أشبَهها مما في أوَّلِه همزةٌ زائِدة سوى «أَفْعَلَ»، فإن همزتَه لِلقطع؛ لأنها لا تَسقُط في الدَّرج؛ ولِذا فُتِحت، ....

دده چونكي

وجَودتُها ـ أعني تَهيُّؤَها لِتَصوُّر ما يَرد عليها ـ فِطْنَة، وذَكر في «شَرح المِفتاح»: الذِّهنُ: قُوةٌ لِلنَّفس على اكتِساب العُلُوم، وقد يُطلَق على النَّفس الحاصِلة فيها تِلكَ القُوَّة، وذَكر الإمام في «شرحِ الإشارات» أنَّ استعدادَ النَّفس لاكتِساب العُلُوم يُسمَّى ذِهناً، وجَودةَ ذَلك الاستِعدادِ تُسمَّى فِطْنة، فقَولُه: (فالفَهِم الذَّكي) إمَّا على إرادة الفاهِم من الفَهِم، أو على المَجاز العَقلِي.

[مطلب: الهمَزات في أوَّل الكلمة وتَسمِيَتها أَلِفات]

قولُه: (أي: الهمَزات) اعلَم أنَّ الهَمَزاتِ التي في أوَّلِ الكلمة نَوعانِ: هَمَزاتُ قَطعٍ، وهَمزاتُ وَصل، ويُطلَق عليها أَلِفاتُ وَصل وأَلِفاتُ قَطع؛ إمَّا حَقيقةً بِالاشتراك على ما قِيل، وإمَّا مجازاً لِكَونها على صُورتِها في بعضِ المواضِعِ، أو لِكَونِهما مُتَّحدَين ذاتاً والاختِلافُ إنَّما هو بِالعارِض، ولِذَلك شبَّهوهُما بِالهواء والرِّيح؛ فكما أنَّ الهواءَ إذا تحرَّك صارَ ريحاً والرِّيحَ إذا سَكَنَت صارَتْ هَواء، فكذا الألفُ إذا تحرَّكتْ صارَتْ همزةً، والهمزةُ إذا سكَنَتْ ومُدَّتْ صارَت أَلِفاً.

قولُه: (قال في «الصَّحاح»: الألفُ على ضَربَين: ليِّنة، ومُتحركة؛ فاللَّيِّنة تُسمَّى ألفاً، والمتحرِّكة تُسمى همزةً) وبِهذا المعنى حَكَم الفُقَهاء[1] ـ زادَ الله لهم رِفعةً ـ بأنَّ الحُرُوفَ ثَمانيةٌ وعِشرونَ، ولا يُظنُّ بِهم خِلافُ هذا؛ فإنه لا يَذهَبُ عَليهم الخَفايا، فما ظَنُّك بِالجَلَايا؟

قولُه: (لأنها لا تَسقُط في الدَّرج) فيَنقَطِع بِالتلفُّظ بها ما قبلها عمَّا بَعدها، تقولُ: «نَصَر أَحمَد» فهمزةُ «أحمد» لَمَّا ثبَتَت حَجزَت بين الراءِ والحاءِ، فقَطَعَتْ إحداهُما عن الأُخرَى، ولِهذا سُمِّيَت هَمزةَ قَطعٍ، أو لِقَطعِهِ عن السُّقُوط.

---

(١) أي: عند كلامِهم على الدِّيات.

يَعني: لا يُقال: إن أوائلَ هذه الأفعال ليست مفتوحةً، بل مَكسورة فلا يكونُ مبنيًا لِلفاعل.

(فَإِنَّها) أي: فإنَّ هذه الألفاتِ (زائِدةٌ) لِدَفع الابتِداء بِالساكن، (تَثْبُتُ في الِابْتِداءِ) لِلاحتِياج إليها، (وتَسْقُطُ في الدَّرْجِ) أي: في حَشْوِ الكلام لِعَدم الاحتِياج إليها، نحوُ: «افْتَعَلَ»، «وانْفَعَلَ»، «واسْتَفْعَلَ»، بِحَذف الهمزة واتِّصالِ الواو بِالكلمة.

[الماضي المبنيُّ لِلمفعول]

(والمَبْنِيُّ لِلمَفْعُولِ مِنْهُ) أي: مِن الماضي، أراد أنْ يَذكرَ تعريفاً له باعتِبار اللَّفظ، فذَكر ....

دده جونكي

قولُه: (يَعني... إلخ) إشارةٌ إلى أنَّ قولَ المصنِّف: (لا يُعتبر حَركات الألِفات) جَوابُ سُؤالٍ مُقدَّر، تقديرُه: أنتُم قُلتُم: إنَّ المبنيَّ لِلفاعِل ما كان أولُ مُتحرِّك منه مَفتوحاً، وهذا لا يَصحُّ في مِثل: «افتَعَل»؛ لأنَّ أوَّلَه هَمزةُ وصلٍ وهي مَكسُورة، فأجابَ بِقَوله: ولا يعتبَر حركاتُ الألفاتِ في الأوائِل.

قولُه: (وتَسقُطُ في الدَّرج... إلخ) فإثباتُها في الوَصل لحنٌ إلَّا في الضَّرورةِ، كقَولهم[1]:

[الرمل]

كـلُّ سِـرٍّ جـاوَزَ الإثـنَـيـنِ شـاعْ كـلُّ عِـلـم لـيسَ فـي الـقِرطـاسِ ضـاعْ

[مُهمة: في الضَّرورة الشِّعرية]

ذهَب ابنُ مالك إلى أنَّ الضَّرورةَ الشِّعريةَ عِبارةٌ عمَّا لا مَندُوحةَ لِلشاعِر عنه، وهو مَذهبُ الكُوفيِّين، أشارَ إليه السيِّد عبدُ الله في بحثِ المُنادَى، وردَّه الدَّمامينيُّ في «شرح مُغني اللَّبيب»[2] بأنَّ هذا يَقتَضي عدمَ تحقُّق الضَّرورة دائماً أو غالباً؛ لأنَّ الشُّعَراءَ قادِرُون على تَغييرِ التراكيبِ والإتيانِ بِالأساليب المختَلِفة، فلا يَتحقَّق تركيبٌ مُفيدٌ لا مَندُوحةَ لهم عنه، ثم قال: والمُختارُ في تَفسيرِ الضَّرورة عِندهم أن يُقالَ: هي ما لم يَرِدْ إلَّا في الشِّعر؛ سواءٌ كان لِلشاعِر عنه مَندُوحةٌ أم لا.

---

(١) هكذا في النُّسخ.

(٢) وفي «شرح التسهيل» أيضاً، لِذا أحال بعضُهم عليه لا على الكتاب الأول، على أن الدمامينيَّ تابعٌ في اعتراضِه وردِّه أبا حيانَ، فلو أسند إليه المحشِّي ذلك لكان أحسنَ.

على سَبيلِ الاستِطراد تعريفاً لِمُطلق [الفِعل] المبني لِلمَفعُول بِاعتِبار المعنَى، فقال: (وهُوَ) أي: المبنيُّ لِلمفعول مُطلقاً؛ سواءٌ كان من الماضي، أو المضارِع: **(الفِعْلُ الَّذِي لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ)** كما تقولُ: «ضُرِبَ زيدٌ»، فتَرفع زيداً لِقِيامه مقامَ الفاعل، ولا تَذكر الفاعلَ لتعظيمِه، فتَصونُه عن لِسانك؛ أو لِتحقيره، فتَصُون لِسانَك عنه؛ أو لِعَدم العِلم به؛ أو لِقَصد صُدور الفِعل عن أيِّ فاعلٍ كان؛ إذ لا غَرضَ في الفاعِل، نحوُ: «قُتِلَ الخارجيُّ»، فإنَّ الغرضَ المهمَّ قتلُه لا قاتِلُه، أو لِغير ذلك مما تَقرَّر في عِلم المعاني،

ددہ جونكيْ

[مُهمة: في الاستِطراد]

قولُه: (على سَبيل الاستِطراد) وهو أن يكُونَ المتكلِّم في صدَد فَنٍّ مِن الكلام، فيَسنَحَ له فَنٌّ آخَرُ يُناسِبُه خارجٌ عمَّا هو بِصَدَدِه، كما إذا كُنتَ في وَصف زيدٍ بأنَّه رجلٌ شَأنُه كذا وكذا، ثم سَنَحَ لَك حديثٌ مِن شأنِ عَمرٍو فتَقُول: (وعلى ذِكر عمرٍو فإنه مِن شأنِه كيتَ وكيتَ)، ثم تَرجِعُ إلى كلامِكَ الأوَّل.

[فائدة: في الخَوارج]

قولُه: (قُتل الخارِجي) وهو مَنسوبٌ إلى طائفةٍ خارِجة على عليٍّ رضي الله عنه قَريب مِن اثنَي عشرَ ألفَ رجلٍ مِن عَسكَرِه، زاعِمين أن عليًّا رضي الله عنه كفَر حينَ تَرَكَ حُكمَ الله وأَخَذ بِحُكم الحَكَمَين أبي مُوسى الأشعرِيِّ من جانِبِ علي رضي الله عنه، وعمرِو بنِ العاص مِن جانب مُعاوية، فهَؤلاء هُمُ الخوارِجُ الذين تفرَّقُوا في البِلاد وزَعمُوا أنَّ مَن أذنَب ذَنباً فقد كفَر، وهم خَمسَ عشرةَ فِرقةً، ويُقالُ لهم أيضاً: «مُحكِّمَة» لإنكارِهم الحَكَمَين المذكورَين، ولِقَولهم: لا حُكمَ إلَّا بِما حَكَم الله لا الحَكَمانِ، و«حَرُورِيَّة» لِنُزُولهم بِحَرُوراءَ وهو مَوضعٌ، و«شُراةٌ» لِقَولهم: شَرَيْنا أنفُسَنا في الله أي: بِعْنا بِثَواب الله، و«مارِقةٌ» لِمُرُوقهم من الدِّين؛ وأكثَرُ ما يكونُ الخوارِجُ بِالجزيرة وعُمَان والموصِل وحَضرَمَوت ونَواحِي المغرِب، والذين صنَّفوا لهم الكُتُبَ عبدُ الله بن زيد بن مُوسى، ومُحمد بن حَرب، ويَحيى بن كامل، وسَعيد ابن هارُون.

ويَجوز أن يكونَ الياءُ لِلمُبالَغة، كـ«الدَّوَّاريِّ، والأَحمَريِّ، والأَوحَدِيِّ».

قولُه: (أو لِغير ذلك) كالاقتِصارِ والإيجازِ في الكلامِ بِحَذفِ الفاعِل وإقامةِ المفعُولِ مُقامَه، وعِلمِ المخاطَبِ بِالفاعل، فيَكون في تَركه تَعويلٌ على شَهادةِ العَقل، وفي ذِكره تَعويلٌ على شَهادة

ويَنتقِض بالمبنيِّ للفاعِل عِند مَن يُجوِّز حذفَ الفاعل:

(ما كانَ) خبرُ المبتدأ، أي: المبنيُّ لِلمفعول من الماضي الفعلُ الذي كان (**أَوَّلُهُ مَضْمُوماً، كَـ«فُعِلَ»، و«فُعْلِلَ»، و«أُفْعِلَ»، و«فُعِّلَ»، و«فُوعِلَ»**) بِقَلب الألف واواً لانضمامِ ما قبلها، (و«**تُفُعِّلَ**») بِضم التاء والفاء أيضاً؛ لأنَّك لو قُلتَ: «تُفعِّل» بضمِّ التاء فقَطْ لالتبَس بِمُضارع «فَعَّل».

وكذلك قالُوا في «تَفاعَل»: «تُفُوعل» بضمِّ التاء والفاء؛ إذ لو اقتَصَرُوا على ضمِّ التاء لالتَبس بِمُضارِع «فاعَلَ»، وقُلِبت الألف واواً لانضِمام ما قبلها.

(**أَو كانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنهُ مَضْمُوماً، نَحوُ: «افْتُعِلَ»**) بضمِّ التاء؛ لأنه أولُ مُتحرِّك منه، كما ذُكِر في المبنيِّ للفاعل، (و«**اسْتُفْعِلَ**») بِضمِّ التاء. ....

دده جونكي

اللَّفظ، فتُرِك إحالةً على شَهادةِ العَقل؛ لأنَّ شَهادة العقل مُرجَّحَة على شهادةِ اللَّفظ، وإشاعة الفاعِل بِفِعله بِحيثُ لا يُتصوَّر صُدورُ الفِعل إلَّا عَنه، فتُرِكَ ذِكره إحالةً على حُكمِ العقلِ، وإبهامِ الفاعل بِتَركه خَوفاً على الفاعل أو خَوفاً منه بِإسناد إليه، وضِيقِ المقامِ عن إطالةِ الكلام بِضَجرةٍ وسَآمةٍ أو فَوتِ فُرصة أو مُحافظةٍ على وزنٍ أو سَجعٍ أو قافِيَة، أو ما أشبَه ذلك، واختِبار المخاطب، وتَيسُّرِ الإنكار لَدَى الحاجة، ووَفقِ النَّظير كقَوله[1]: [الطويل]

ومــا الــمــالُ والأَهْــلُــونَ إلَّا وَدائــعُ ولا بُــدَّ يَــومــاً أن تُــرَدَّ الــوَدائــعُ

فإنه أقامَ المفعولَ وهو «الودائع» مُقامَ الفاعل لِيَكونَ موافقاً في الإعرابِ لِما في المِصراع الأوَّل، وكقولِهم: (مَن طابتْ سَرِيرتُه حُمِدَتْ سِيرتُه).

قولُه: (**وينتقض بالمبنيِّ لِلفاعل عِند مَن يُجوِّزُ حذفَ الفاعل**) وهو الكِسائيُّ فِيما إذا تَنازَع الفِعلانِ واقتَضى الأولُ الفاعلَ والثانِي المَفعولَ وأَعمَلْتَ الأولَ[2]، والأخفشُ في غَيرِه، وقد يُقالُ: مَعنَى قَولِه: (لم يُسمَّ فاعلُه) بَعد بِنائه لِلمَفعُول، فلا يَنتقِضُ بِنَحو: «ضربَني وضَربْتُ زيداً» على قَول الكِسائي، ونحوِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] عِند مَن جَعَلَ المجرورَ فاعلاً وحَذفَه من ﴿أَبْصِرْ﴾ لأنه لا[3] تَتغيَّر صِيغتُه، ولا تكونُ مَبنيَّة لِلمَفعُول.

---

(١) هو لبيدُ بنُ رَبيعةَ رضي الله عنه يَرثي أخاهُ أربدَ.

(٢) كذا في النُّسخ، والصواب: (وأعملتَ الثاني) كما سيأتي في قوله: «ضربني وضربت زيداً».

(٣) سقط حرف النفي من أغلب النُّسخ.

وكذا قياسُ كلِّ ما كان أوَّلُه همزةَ وصلٍ.

ولم يَذكُر «انْفَعَلَ، وافْعَلَّ، وافْعَوَّلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَنْلَلَ» ونحوَ ذلك؛ لأنها من اللَّوازِمِ، ....

ده جونكي

[مطلب: في مَواضع همزة الوَصل وشَرط حذفِها مِن «ابن»]

قولُه: (وكذا قياسُ كلِّ ما كانَ أوله هَمزة وصل) اعلَم أنَّ همزةَ الوصل همزةُ «ابنٍ، وابنِمٍ، وابنةٍ، وامرئٍ، وامرَأةٍ، واثنَين، واثنتَين، واسم، واسْتٍ، وايم، وايمُن الله» وهمزةُ الماضي، والمَصدرِ، والأمرِ لِلخماسيِّ والسداسيّ، وهمزةُ أمرِ الحاضِر من الثلاثيِّ[1]، والهمزةُ المتَّصلةُ بِلام التَّعريف، وما عدَا ذلك هَمزةُ قَطعٍ، فقولُ الزمخشريِّ في «الكشَّاف»: (الأسماءُ العَشرة)، وفي «مُفصَّله»[2]: (أحدَ عشرَ) لِعَدم اعتِدادِه بـ«ايم» لأنه مَنقُوصُ «ايمُن»، أو بـ«ابنِم» لأنه مزيدُ «ابنٍ»، والأولُ أَولى؛ لأنَّ المنقوصَ قد يُوزَن بِوَزن أصلِه فيُقالُ: «ايم» افعُل كـ«ايمُن»، فكأنه هو، بِخِلاف المَزيد؛ إذ لا يُوزَنُ «ابنُمٌ» بوزنِ «ابنٍ» أصلاً.

وقال أبو طاهِر النَّحويُّ: «الابنُ» إذا وَقع صِفةً بين عَلَمين مُفردَين، أو لَقبَين، أو كُنيَتَين، وهو غيرُ مُثنى، ولا مؤنَّثٍ، ولا مُصغَّر، فإنَّ تَنوينَ الموصوف يُحذَف مِن الخطِّ واللَّفظ، وكذا ألِفُ «ابن»؛ وإذا نُسِبُ الابن إلى لَقبٍ قد غَلَب على اسم أبِيه وصِناعةٍ مَشهورةٍ قد عُرِف الأبُ بها، كقولِك: «جاءَني زيدُ بنُ القاضي، ومحمدُ بنُ الأَمير» حُذِفَت الألفُ؛ لأنَّ ذلك يَقُوم مَقامَ اسمِ الأب، ويُكتَب «هذه هند ابنةُ فُلان» بِالألف والهاء، وإذا سَقَطَت الألفُ كُتِبَ «هذه هند بِنتُ فُلان» بالتاء.

وإذا وَقع أولَ سطرٍ مع وُجودِ شَرطِ حَذفِ أَلفِه كُتِب بالألف؛ لأنه حلَّ محلَّ ما يُبدَأ به غالباً؛ لأنَّ القارئَ يَنتَهي إلى آخِر السَّطر ثم يَبتَدِئ بأولِ السَّطر بَعده، فكرِهُوا أن يَكتُبُوه على غير ما يُوجِبه النُّطقُ به غالباً. كذا في «كَشف المُحتاج شَرح المِنهاج»[3]، وقِيل: ثُبوتُ تَنوينِ ما قبلَ «الابن» في اللَّفظ وألفِ «ابنٍ» في الخطِّ مُتلازمانِ، وكذا حَذفُهما، وعِند سِيبويهِ حذفُ تَنوينِ

---

(١) أي: في غيرِ نحو: (عِد وقُل)، وهذا غيرُ واردٍ على كلامِه فلا اعتراضَ عليه؛ لأن مرادَه التفريق بين همزة الوصل وهمزة القطع فيما تدخُله الهمزة، فإذا انتفَت من نوعٍ فلا كلامَ فيه أصلاً.

(٢) أي: موافقاً لِعِدَّتها في الواقع.

(٣) لم يَظهر لي المقصودُ به.

وبِناءُ المفعول منها لا يكادُ يُوجد.

(وهَمْزةُ الوَصْلِ) فيما أوَّلُ مُتحرِّك منه مَضمومٌ، (تَتْبَعُ هَذا المَضْمُومَ) الذي هو أولُ مُتحرِّك (في الضَّمِّ)، يعني: تكونُ مضمومةً عند الابتِداء؛ كقَولك مُبتدِئاً: «أُستُخْرِجَ المالُ» مثلاً، بضمِّ الهمزة لِمُتابَعة التاء.

(وما قَبْلَ آخِرِهِ) أي: آخرِ المبني لِلمفعول (يَكُونُ مَكْسُوراً أَبَداً، نَحوُ: «نُصِرَ زَيدٌ»،

دده جونكي

مَوصوفِ «ابنٍ» و«ابنَة» بِحُصولِ أَربعةِ أَشياءَ: كثرةُ الاستِعمال، والتِقاءُ الساكنَين، وكَونُه صِفةً، ووُقوعُه بين العَلَمَين، فإنِ اختَلَّ واحدٌ مِن هذه يَثبُت التَّنوينُ لَفظاً والألِفُ خطًّا.

قولُه: (وبناء المفعولِ منها لا يَكاد يُوجد) فيه بحثٌ؛ لأنَّ قولَه: «لأنها مِن اللَّوازم» لا يَصلُح عِلَّةً لِعدمِ بِناء هذه الأفعال لِلمَفعُول، وحاصِلُ تَقرير الشارح أنَّ المبنيَّ لِلمَفعول ما حُذِف فاعلُه وأُسنِد إلى المفعولِ به، وهذه الأفعالُ لازمةٌ لا يُوجَدُ لها مَفاعِيلُ بها، فلا يُمكِنُ بِناؤها لِلمَفعول، وتَحقيقُ البَحثِ أنَّ المبني لِلمفعولِ ما حُذِف فاعلُه وأُسنِدَ إلى المفعول؛ سَواءٌ كان بِهِ أو فيه؛ مَكاناً أو زماناً، أو مطلقاً، فكيف يُتصوَّر أن يُقالَ: إنَّ اللازمَ لا يُوجَدُ مِنه بِناءُ المفعول كما قال الشارحُ وغيرُه؟! ولِم لا يَجوزُ أن يُسنَدَ إلى غَير المفعُول بِهِ كما ذكَرنا؟

[فائدة: في لفظ «الأبَد»]

قولُه: (أبداً) في «المختَصر»: (الأبَد: الدهرُ، والجَمعُ: آباد كآمال، وأُبُود كفُلُوس، وأيضاً الدائِم)، وفي «لُباب التَّفاسير»: الأبدُ: الدهرُ المستَقبَل مِن غيرِ آخَر، وجمُعه ما ذُكِر، وأَبِيد، مِن قَولهم: (لا أفعَلُ أبدَ الأَبِيد)، وفي «حاشية تَفسير القاضي» لابن التَّمجيد[1]: (قِيل: الأبَد: دَوامُ الشَّيء في الماضِي، والسَّرمَد: دَوامُ الشَّيء في المُستقبَل)، ثم قال: (كونُ الأبَد مَوضوعاً لِدَوامِ الشَّيء في الماضي ليس يَثبُت؛ فإنه في الاستِعمالِ الدَّوام الاستِقباليُّ).

وبقي ههنا فائِدة مُهمَّة، وهي ما قال ابنُ مالِك في «التَّسهيل»[2] مِن أنَّ «الأبَد، والدَّهرَ، واللَّيل، والنَّهار» مَقرُونةً بالألف واللام ـ كما إذا قِيل: «كان ذلك الأبدَ والدَّهرَ» ـ لا يَصلُحُ

(١) تقدمت ترجمته باختصار (ص١٨٥).

(٢) الأولى في «شرح التسهيل»؛ نعم أشار إلى ذلك إشارةً مختصَرة في «التسهيل» كما هي عادتُه فيه، إلا أن غالبَ ما هنا مِن الشرح لا مِن المتن.

و«اسْتُخْرِجَ المالُ»). وفي نحوِ: «افْعُلَّ» و«افْعُولَّ» يُقدَّر الأصلُ: «افْعُلِلَ» و«افْعُولِلَ»، وفي «افْعُلِلَّ» كـ«اقْشُعِرَّ» الأصلُ: «افْعُلْلِلَ»، فنُقِلت كسرةُ اللام، فليُتأمَّل!

ولو قال: «ما كان أولُ مُتحرِّكٍ منه مضموماً» لَكان كافياً، كما تقدَّم.

والسِّرُّ في ضَمِّ الأوَّل وكسرِ ما قبل الآخِرِ أنَّه لا بُدَّ مِن تغييرٍ لِيُفصَلَ من المبنيِّ للفاعل، والأصلُ: «فَعَلَ»، فغَيَّرُوه إلى «فُعِلَ» بضمِّ الأوَّل وكسرِ الثاني دونَ سائرِ الأوزان لِيَبْعُدَ عن أوزانِ الاسم، ولو كُسِرَ الأوَّلُ وضُمَّ الثَّاني لَحَصل هذا الغرضُ، لكنَّ الخروجَ مِن الضمة إلى الكسرة أَولى مِنَ العكس؛ لأنه طَلبُ خِفَّةٍ بعدَ الثِّقَل، ثم حُمِلَ غيرُ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ عليه في ضمِّ الأوَّل وكسرِ ما قبل الآخِرِ.

وما يُقال: «إنَّ ضَمَّ الأول عِوَضٌ عنِ المرفوع المحذوفِ» فليس بِشَيءٍ؛ لأنَّ المفعولَ المرفوع عِوَضٌ عنه، وهو كافٍ.

دده چونكي

أن يُرادَ به غيرُ التَّعميم، إلَّا في قَصد المُبالغة مجازاً، كما تقولُ: أَتاني أهلُ الدُّنيا، وإنما أتاهُ ناسٌ مِنهم، وأنَّ أَسماءَ الشُّهور كـ«رمضانَ وشَوال» إذا لم يُضَف إليها اسمُ الشهر يَلزَمُ التَّعميم، وإن أُضيف احتَمل التَّعميم والتَّبعيض، كقَوله[1] ﷺ: «مَن صامَ رَمضانَ . . .» الحديثَ، وقولِه[2] تَعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ..﴾ الآية [البقرة: ١٨٥]. وقال الإمامُ ابن خَرُوف: أسماءُ الأيَّام كـ«جُمعة وسَبت» كأَسماء الشُّهور: إن أُضيف إلَيها اليَوم احتَمل التَّبعِيض والتَّعميم[3].

[مُهمة: في قولهم: «ليس بِشيء» وقَولهم: «أَقَلُّ من لا شَيء»]

قولُه: (فليس بشيء) يعني: ليس بِشَيء يَصحُّ ويُعتَدُّ به، وهذا مُبالَغة عَظيمة؛ لأنَّ المُحالَ والمعدومَ يَقَعُ عَليهما اسمُ الشيء، فإذا نُفِيَ إطلاقُ اسم الشيءِ عليه فقد بُولِغَ في تَرك الاعتِداد بِه

(١) مثالٌ للأول وهو ما يلزمُ منه التَّعميم؛ بمعنى أنَّ لِجَميع أجزائه قسطاً مِن العمل، قال ابنُ مالك: لأنَّ كلَّ واحد من أعلام الشهور إذا أُطلق فهو بِمَنزلة ثلاثين يوماً، ولو قال: من صام شهرَ رمضان، لاحتَمل أن يُريدَ جميعَ الشهر وأن يُريدَ بَعضَه.

(٢) مثالٌ للثاني وهو ما يحتمل التعميم والتبعيض، قال ابنُ مالك أيضاً بعد الإتيان بالآية: وإنما كان الإنزالُ في ليلةٍ منه وهي ليلة القَدر.

(٣) أي: وإلا فهو مقصورٌ على التعميم، قال ابنُ مالك: وفيما رآه نَظر.

وجاء: «فُزْدَ لَهُ» بِسُكون الزاي، والأصلُ: «فُصِدَ لَهُ»؛ أُسكِن الصَّاد وأُبدِل.

وحكَى قُطْرُبٌ: «ضِرْبَ» بِنَقل كسرة الراء إلى الضَّاد، وجاء: «عُصْرَ» بِسُكونِ ما قبل الآخِر.

وقُرِئ: ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بكسرِ الراء. وكلُّ ذلك مما لا يُعتَدُّ به نَقضاً.

وجاء نحوُ: «جُنَّ»، و«سُلَّ»، و«زُكِمَ»، و«حُمَّ»، ....

دده جونكي

إلى حَدٍّ ليس بعده حدٌّ، وهذا كقَولهم: (أقلُّ مِن لا شَيء)، قال الشارحُ في «شرح الكشَّاف»: و«لا شيء» جُعِلَ بِمنزلةِ اسمٍ واحِد فدَخَل حَرفُ الجرِّ عليه، وليس «لا» بِمعنَى «غير»، وقالَ في مَوضعٍ آخَرَ: «لا» هذه بِمَعنى «غير»، حرفٌ أو اسمٌ ظَهَرَ إعرابُه فيما بَعده، وعن الزَّمخشريِّ أنها زائِدَة، وهو مجرورٌ بـ«مِن»، والمعنى: فلانٌ في حِسابِ الأشياء كأَقَلِّ شيء، أو غيرُ زائدة أي: أقلُّ مِن النفي، بمعنى أنَّه لا يُلتفَت إليه، وقال بعضُهم: إذا دخَل الجارُّ على النافِيَة مَنع منها بِناء المنفيِّ بعدها؛ لِتَعذُّر تَقدير «مِن» بَعدها؛ إذ لا يَجوزُ «بِلا مِن شيء»، ويَجوزُ الفَتحُ نَظراً إلى «لا»، ولا ذِكرَ له في الكُتُب المشهُورةِ، وقال في «مُغني اللَّبيب»: (وعن الكوفيِّين أنها اسمٌ وما بعدها خَفضٌ بِالإضافة، وغيرُهم يَراها حَرفاً ويُسمِّيها زائدةً لَفظاً لا معنًى)، وقال أبو عَلي: قد بُنِيَ الاسم بِـ«لا».

قولُه: (والأصل: فُصد، أُسكِن الصادُ وأُبدل) أي: الصادُ بالزاي، وكلُّ صادٍ وَقعت قبل الدالِ يَجوزُ أن تُشِمَّها رائحةَ الزاي إذا تَحرَّكتْ، وأن تَقلِبَها زاياً مَحضاً إذا سكنَتْ، وبَعضُهم يقولُ: «مَن قُصد له» بِالقاف، أي: مَن أُعطي قَصداً أي: قليلاً، وكلامُ العرب بِالفاء بِنُقطة.

قولُه: (وحكى قُطرُب) القُطرُبُ: طائر[1]، ولَقبُ مُحمدِ بن مُستَنِير النَّحويِّ[2].

[مطلب: في الأفعال المَبنيَّة لِلمجهول]

قولُه: (وجاء نحو: جُنَّ وشُلَّ) يُقالُ: «شُلَّ يَدُه»: إذا صارتْ ذاتَ عِلَّة، قال سِيبويه:

---

(١) وهو أيضاً: دُوَيبَّة لا تَستريحُ نَهارها سعياً، وفي حديث ابن مَسعود رضي الله عنه: «لا أعرفنَّ أحدَكم جِيفةَ ليلٍ قُطربَ نَهارٍ». ووقع في النسخ المخطوطة: (القطرب نبت).

(٢) لقَّبه به شيخُه سيبويه لِأنَّه كان يُبكِّر إليه للأخذِ عنه، فكُلَّما فَتح بابَه وجَده هُنالِك، فقال له: ما أنتَ إلَّا قُطربُ ليلٍ، فجَرى ذلك لَقباً له. وبه يُعلَم أنَّ تفسيرَ القُطرب فيما مضى بِالطائر دُون الدويبَّة ـ على خِلاف المعهود في كُتب النَّحو والتراجم ـ وإن تبع فيه «الصحاحَ» غير جيِّد. ثم إنَّ قطرباً هذا كان يَرى رأيَ المُعتزلة النظامية، ومِن كُتبه «معاني القرآن» و«النَّوادر» و«الأَضداد». تُوفي سنة (٢٠٦هـ).

و«فُئِدَ»، و«وُعِكَ»، مَبنيةٌ لِلمَفعول أبداً؛ لِلعِلم بِفاعلها ـ في غالِب العادَة ـ أنه هو الله تَعالى.

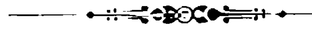
دده جونكي

إذا أردتَ نِسبتَهما إلى الله تعالى لَكانَا «أفعَلَ» نحوَ: «أَجنَّه الله وأشَلَّه»؛ وقِيل: وفي التَّمثيلِ بِه نظرٌ؛ لأنه يُستعمَل مَبنيًّا لِلفاعِل أيضاً، يُقالُ: «شَلَّتْ يدُه تَشَلُّ» بِالكَسر في الماضي والفَتحِ في الغابِرِ، وفيه أنَّ التَّمثيلَ بِـ«سُلَّ» بِالسِّين المهمَلة.

قولُه: (وفُئِد) عَدُّه مِما بُني لِلمفعول أبداً مُخالِفٌ لأفعال صاحبِ «الكشَّاف»[1] حيث قال: «فادَ يَفِيدُ فَيْداً ويَفُودُ فَوْداً»[2]، وكذا عَدُّ «وُعِك» منه مُخالِفٌ لـ«الصَّحاح» حيث قال: (وعَكَتْه الحُمَّى مِن باب «وَعَدَ» فهو مَوعُوكٌ، والوَعْك: مَغْثُ الحُمَّى[3]).

قولُه: (مبنية لِلمَفعول أبداً) (وكذا لِلعرب أَحرفٌ لا يَتكلَّمون بها إلَّا على سَبِيل المفعولِ به، وإن كانَتْ بِمعنى الفاعِل، مثلُ: «زُهِي الرجلُ، وعُنِيَ بِالأمر، ونُتِجَت الناقةُ والشاةُ» وأَشباهِها، وحكَى ابنُ دُرَيد: «زَها يَزْهُو زَهواً» أي: تكبَّر غيرَ مَجهول). ذكَره في «الصِّحاح».

قولُه: (للعِلم بِفاعِلها في غالِب العادة... إلخ) هذا التَّعليلُ يُفِيد بناءَ هذه الأفعالِ لِلمَفعول غالباً لا أَبداً، والأَولى أن يُقالَ: إِشعاراً بِعَدمِ الاختيارِ، إلَّا أن يُقالَ: ما ذكَره حِكمَةٌ لا عِلَّةٌ.



(١) كذا في النُّسخ، ولم أعثُر عليه في كلامِه فليُنظَر!

(٢) فيه أنَّ هذا إنما هو في «فادَ» الأجوف مِن الفائدة، والكلامُ في «فُئد» المهموزِ من الفُؤاد، فالاعتِراضُ مردود.

(٣) أي: إيلامُها وتكسيلُها الجسد.

[الفِعل المُضارِع]

وعقَّب الماضيَ بالمُضارِع لأنَّ الأمر فَرعٌ عليه، وكذا اسمُ الفاعل والمفعول؛ لاشتِقاقِهما مِنه، فقال:

(وأمَّا) الفِعلُ (المُضارِعُ: فَهُوَ ما) أي: الفعلُ الذي يَكُونُ (أَوَّلُهُ إِحْدَى الزَّوائِدِ الأَرْبَعِ، وهِيَ) أي: الزوائدُ الأربعُ: (الهَمْزَةُ، والنُّونُ، والتَّاءُ، والياءُ، يَجْمَعُها) أي: تِلك الزَّوائدَ الأربعَ قولُك: («أَنَيْتَ»، أَو «أَتَيْنَ»، أَو «نَأْتِي»). وإنَّما زادُوها فَرقاً بينه وبين الماضِي، وخَصُّوا الزيادةَ به؛ لأنه مُؤخَّرٌ بِالزمان عن الماضِي، والأصلُ عدم الزِّيادة، فأَخَذَه المُقدَّمُ.

ولِقائلٍ أن يقولَ: هذا التَّعريف شاملٌ لِنحوِ: «أَكرَم، وتَكَسَّرَ، وتَباعَدَ»؛ فإن أوَّلَه إحدَى الزَّوائد الأربعِ، وليس بِمُضارِعٍ.

ويُمكِن الجوابُ عنه: بأنَّا لا نُسلِّم أن أوَّلَه إحدَى الزَّوائد الأربعِ؛ لأنَّا نَعني بها الهمزةَ التي تكونُ لِلمتكلِّم وَحدَه، والنُّونَ التي تكونُ له مع غيره، وكذا التاءُ والياء، كما أشار إليه بِقَوله:

دده چونكې

قولُه: (ما في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربع) اعتُرِض عليه بـ«نَصَرَ»؛ فإنه صَدَقَ عليه هذا التَّعريفُ وليس بِمضارع، وأُجيب عنه بأنَّ المراد بـ«ما» فِعلٌ ماضٍ، فمَعنى التَّعريف: فعلٌ ماضٍ زِيد في أوَّله إحدى الزَّوائد الأربَع، واعتُرِض أيضاً بِنَحو: «يَزيد ويَشكُر» اسماً، وأُجِيب بأن كلًّا منهما فِعلٌ مُضارع في أصل الوَضع، ثم نُقِل إلى الاسميَّة، وبِأنَّ المُرادَ: ما يكونُ فيه إحدَى الزَّوائد بِقَصدِ المضارع.

قولُه: (والنونَ التي لَه مع غيره) صورةً؛ تَعظيماً كقَوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ [القصص: ٥]، أو مُشاركةً نحوُ: «أنا وزَيدٌ نَقول»، وإمَّا حَقيقةً كالمِثال الثاني، أو اعتِباراً؛ لأنَّ هذه الصِّيغة إنما يَستعمِلُها المتكلمُ في الغالِب؛ لأنَّ له أتباعاً يَذهبُونَ إلى مَذهبِه، وقد يَستعمِلُها وحدَه تَنزيلاً لِنَفسِه مَنزلةَ الجُملة مجازاً.

[بيانُ أحرُف «أَنيتُ»]

ـ (فالهَمْزةُ: لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ) نحو: «أَنصُرُ أَنَا».

ـ (والنُّونُ: لَهُ) أي: لِلمتكلِّم (إذا كانَ مَعَهُ غَيرُهُ) نحوُ: «نَحنُ نَنْصُرُ»، ....

دده جونكي

[مُهِمَّة: في استِعمالات «مع» ومَعناها]

قولُه: (إذا كان معه غيره) وَقع[1] قبله بِسَطرٍ وبَعده بِصَفحةٍ: (مع غيره)، فإن كان غيرُه تابعاً فالأولُ يُوافِقُ ما قالُوا مِن أنَّ لَفظة «مع» لا تَدخُل إلَّا على المتبُوع، فلا يُقالُ: «جاء الأميرُ مع الوَزير»، بل يُقالُ: «جاء الوزيرُ معه»، والثاني يُخالِفُه كقَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وإنْ كان مَتبوعاً انعَكسَ الأمرُ، إلَّا أن يُوزَّع بِالاعتِبار، أو يُقالَ: قد يُقصَدُ بها مجرَّد المصاحَبة كما ذكَره الشَّريف في «حواشِي شَرح المفتاح».

اعلَم أنَّ «مع» اسمٌ بِدليل التَّنوينِ في قَولك: «معاً» ودُخولِ الجارِّ في حِكاية سيبويه: «ذَهَبت مِن مَعه»، وقِراءةِ بعضِهم[2]: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤]، وتَسكينُ عينِه لُغةُ بني تَميم ورَبيعة، لا ضَرورةٌ خِلافاً لِسِيبويه، واسميَّتُها حينئذٍ باقيَة، وقولُ النَّحاس: (مَعْ حرفٌ بِالإجماعِ) مَردُود.

وتُستَعمَل مُضافةً فتكونُ ظرفاً، ولها حينئذٍ مَعانٍ ثلاثةٌ؛ أحدُها: موضعُ الاجتِماعِ، ولِذا يُخبَرُ بها عن الذَّواتِ، نحو: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، والثاني: زَمانُه نحوُ: «جِئتُك مع العَصر»، والثالث: مُرادَفة «عِند»، وعليه القِراءةُ وحكايةُ سِيبويه السابقتَان؛ ومُفردَةً فتُنوَّن، وتَكونُ حالاً، وقد جاءت ظرفاً مُخبَراً به، وهي في الإفراد بِمَعنى جَميعاً عِند ابنِ مالك، وهو خِلافُ قَول ثَعلَب: إذا قُلتَ: «جاءَا جميعاً» يَحتمل أنَّ فِعلَهما في وَقتٍ أو في وَقتَين، فإذا قُلتَ: «جاءَا معاً» فالوقتُ واحدٌ، وقال الراغِبُ: («مع» يَقتَضي الاجتماعَ إمَّا في المكانِ نحوُ: «هُما في الدار معاً»، أو في الزَّمان نحو: «وُلِدَا معاً»، أو في المعنَى كالمُتضايِفَين نحوُ: «الأخُ والأب معاً»، أو في الشَّرف والرُّتبة نحوُ: «هُما في العلوّ[3] مَعاً»، ويَقتضِي معنى النُّصرة، وأنَّ المُضافَ إليه لفظُ «مع» هو المنصورُ، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: ناصِرُنا الله).

---

(١) أي: في كلام الشارح.

(٢) هما يحيَى بن يَعمر وطلحةُ بن مُصرف كما في «المُحتَسب» وغيرِه.

(٣) في بعض النُّسخ: (في العلوم). والأول أصحُّ.

وتُستعمَل في المُتكلِّم وحدَه في مَوضع التَّفخيم، نحوُ: ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣].

ـ (والتَّاءُ: لِلْمُخاطَبِ: مُفْرَداً) نحوُ: «تَنْصُرُ» (ومُثَنًّى) نحوُ: «تَنْصُرَانِ»، (ومَجْمُوعاً) نحوُ: «تَنْصُرُونَ»؛ (مُذَكَّراً كانَ) المُخاطَبُ في هذه الثَّلاثة، (أَو مُؤَنَّثاً) [نحوُ: «تَنْصُرِينَ، تَنْصُرانِ، تَنْصُرْنَ»]، (ولِلْغائِبةِ المُفْرَدةِ) نحوُ: «هي تَنْصُرُ»، (ولِمُثنَّاها) نحوُ: «هُما تَنْصُرَانِ».

ـ (والياءُ: لِلْغائِبِ المُذَكَّرِ، مُفْرَداً) نحوُ: «هو يَنْصُرُ»، (ومُثَنًّى) نحوُ: «هُما يَنْصُرَانِ»، (ومَجْمُوعاً) نحو: «هُمْ يَنْصُرُونَ»، (ولِجَمْعِ المُؤَنَّثِ الغائِبِ) نحوُ: «هُنَّ يَنْصُرْنَ».

دده جونكي

[مطلب: استِعمال الجمع للتَّعظيمِ في غير المتكلِّم]

قولُه: (ويُستعمَلُ في المتكلِّم وحدَه) في مَوضِع التَّفخيم؛ لِعَدِّهم المُعظَّم كالجَماعة، قال في «المطوَّل»: ولم يَجئْ ذلك لِلغائب والمخاطَب في الكلام القَديم، وإنما هو استِعمال المولَّدين، قِيل: أي: في الضَّمير، وإلَّا فالجمعُ من الاسمِ الظاهر قد جاءَ في القُرآن لِلواحد، كما قالُوا في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]: إنَّ المناديَ كان جِبرائيلَ عليه السلام وحدَه، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ الجَمعَ المحلَّى باللام يَنسَلِخُ عنه في مِثلِ هذا الموضع معنَى الجَمعيَّة، فيَكونُ مُفرداً في المعنى، ولا كلامَ فيه.

والمرادُ بِالكلام القَديم كلامُ القُدَماء من البُلَغاء البَدْوِيِّين، لا القُرآنُ العظيم بِدَليل ما بعده: (وإنما هو استِعمالُ المولَّدِين).

فإنْ قُلتَ: قد جاء مثلُ ذلك في القُرآن المَجيد، قال عزَّ مِن قائلٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]، فكيف يَستَقِيمُ هذا الحصرُ؟ وحَملُه على الإضافي لا يَدفَع لُزومَ كونِ القرآنِ وارِداً على أسلوبِ المولَّدِين ولو في بَعضِ المواضِع، **قُلتُ**: هو مِن بابِ تَغليب المخاطَب على الغائِب، أي: إذا طَلَّقتَ أنتَ وأمَّتُك، وإنما خَصَّ النداء وعَمَّ الخطاب بِالحكم لأنه إمامُ أُمَّتِه، فنِداؤه كنِدائِهم، أو لأنَّ الكلامَ معه والحُكمُ يَعمُّهم.

. . . .

دده جونكي

[مُهمة: في استِدلال بعضِهم لِوُقوع ذلك مِن القُرآن]

بقي ههنا بحثٌ، وهو أنَّ صاحبَ «الكشَّاف» والقاضيَ جوَّزَا في قَولِه تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ﴾ [هود: ١٤] أنْ يكونَ الجمعُ لِتَعظيمِ رَسول الله ﷺ، واستَشهد له الزمخشريُّ بقولِ الشاعرِ: [الطويل]

فـإنْ شِـئـتُ حَـرَّمـتُ الـنـسـاءَ سِـواكُـمُ[١]

وذكَر القاضِي في قَولِه تعالى: ﴿نٓۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [ن: ١] أنَّ (ضميرَ ﴿يَسْطُرُونَ﴾ راجعٌ إلى القَلم، والجمعُ لِلتَّعظيم إنْ أُريد بِالقلم القَلمُ الذي خَطَّ اللَّوحَ)، وفي قَولِه تعالى: ﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣] أنَّ (الضمير لِفرعونَ، وجَمعُه على ما هو المُعتادُ في ضَمير العُظماء)، فقد وَقَع كِلا الأَمرَين في القُرآنِ المَجِيد، وحَملُه على أُسلُوب المولَّدِين لا يَلتَزِمُه عاقلٌ، على أنَّ الظاهرَ أنَّ البيتَ الذي ذكَره الزمخشريُّ في مَوقعِ الاستِشهادِ مِن كلامِ القُدَماء[٢]، فكيف يَصحُّ قولُ الشارِح حِينئذٍ: (ولم يَجِئ)؟

وذَكَر[٣] صاحبُ «العِنايةِ» في شَرح دِيباجةِ «الهِداية»[٤] أنه أراد بِقَولِه: (رُسلاً وأنبياءَ) محمداً ﷺ، جمعَه تَعظيماً له وإجلالاً لِقَدْرِه، وذكَر الدَّمامِيني في «شَرح المغني»: (ورُبَّما خُوطِبَتِ المرأةُ الواحدةُ بِخطابِ الجَماعة الذُّكور بِقَولِ الرَّجل عن أهلِه: «فَعلُوا كذا» مُبالغةً في سَترها، فيَعدِل عن الإفرادِ والتَّأنيث إلى الجَمع والتَّذكير لِيَبْعُدَ عن الضَّمير لها بمرتبتَين، ومنه قولُه تعالى حكايةً عن موسَى عليه السلام: ﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [طه: ١٠])[٥]، وأمَّا ما ذكَره القاضِي في تَفسيرِ

---

(١) تمامُه:

وإن شِـئـتُ لـم أَطـعَـم نُـقَـاخـاً ولا بَـرْدَا

وهو للعَرجي.

(٢) هو كذلك؛ لأنَّ العرجي ـ واسمُه عبد الله بن عُمرَ بن عَمرو بن عثمانَ بنِ عَفَّان الأمَوي القُرَشي ـ تُوفي في حُدُود سنة (١٢٠هـ).

(٣) لو قال: (ونَقَل) أو (وجوَّز) لكانَ أَولى؛ فإنَّه إنَّما ذكر ذلك على سبيل الحكايةِ بقوله: وأجيب . . . إلى أن قال: وهو مُحتمل.

(٤) تقدَّم أنَّ صاحبَ «العناية» هو الشيخُ أكملُ الدين البابرتي، وأمَّا صاحبُ «الهِداية» فالمرغيناني.

(٥) هنا انتهى النَّقلُ عن الدَّماميني، وقد سَبقه إليه بهاء الدين السُّبكي في «عروس الأفراح».

واعتُرِض بأنه يُستعمَلُ في الله تعالى، وليس بغائبٍ ولا مُذكَّرٍ، تَعالى عن ذلك، فالأولى أن يُقالَ: والياءُ لِما عدَا ما ذكَرنا.

وأُجِيب: بأنَّ المراد اللَّفظُ، فإذا قُلتَ: «الله يَحكُم» فالله لفظٌ مُذكَّر غائب؛ لأنه ليس بِمتكلِّمٍ، ولا بمُخاطَبٍ، وهو المرادُ بالغائب.

فإن قُلتَ: لِمَ زادُوا هذه الحروفَ دُونَ غيرِها، ولِمَ اختَصُّوا كلًّا منها بما اختَصُّوا؟

قُلتُ: لأن الزيادة مُستلزِمةٌ لِلثقل، وهم احتاجُوا إلى حروفٍ تُزادُ لِنَصب العلامات، فوَجدُوا أَولى الحُروف بِذلك حُروفَ المدِّ واللِّين؛ ....

دده جونكي

سُورة النِّساء حيث قال في قَولِه تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١١٣]: (الضمير لِلرَّسول، وجمعُه لِلتَّعظيم)، فليس بِشَيء، إذ لم يُقرَأْ بِه ههُنا في شَيءٍ مِن القِراءات[١].

[مُهِمَّة: في إطلاق «الغائِب» عليه تَبارك وتعالى]

قولُه: (واعتُرِض بأنَّه يُستعمَلُ في الله تعالى وليس بِغائب) قِيل: فيه نَظرٌ؛ لأنَّ الياء مَوضوعةٌ لُغةً لِما يُطلَق عليه اسمُ الغائِب، ومَنعُ التَّوقيف إن ثبَتَ لا يُنافِيهِ؛ لأنَّ كلامَنا ليسَ في الدَّلالاتِ الشرعيَّة، على أنَّ المتكلِّم يَقولُ في بابِ إثباتِ الصِّفاتِ: يَثبُتُ السَّمعُ والبَصرُ لله تعالى قِياساً لِلغائِب على الشاهِد، فقد أَطلَقُوه، ولا بُعدَ فيه؛ إذ[٢] يُراد الغائبُ عن حَواسِّنا، ومِنه قولُه تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] على وجهٍ، وفيه نَظرٌ.

قولُه: (وأُجيب بأن اللَّفظ... إلخ) أمَّا إذا لم يُرَدِ اللَّفظُ فلا يجوزُ؛ لأنه كما لا يُطلَق عليه: «مُتكلِّم ولا مُخاطَب»، لا يُطلَق عليه: «غائِب»، وكونُ الله تعالى غيرَها ليس بِمُحالٍ؛ لأنَّ التكلُّمَ والخِطابَ والغَيبة بِالنِّسبة إلينا، وفيه نَظرٌ.

واعلَم أنَّ الإمامَ فَخر الدِّين الرازيَّ ذَكر في «شَرح أسماء الله تَعالى»[٣] أنَّ (مذهبَ أصحابِنا أنَّها تَوقيفِيَّة، وقالَت المُعتَزلة والكرَّامِية: إنه إذا دلَّ العقلُ على أنَّ معنَى اللَّفظ ثابتٌ في حقِّه

---

(١) في بعض النُّسخ: (في شيء من القرآن). قال الشهابُ: وأمَّا الجوابُ بأنَّ المُرادَ جمعُه في مِثله مِما وَقع فيه مجموعاً كقَوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ فتكلُّفٌ لا دلالةَ في كلامِه عليه.

(٢) في بعض النُّسخ: (أو).

(٣) هو الكتابُ المسمى «لَوامع البيِّنات شرح أسماء الله تعالى والصفات». انظر: (ص١٨) منه.

دده جونكي

تعالى جازَ إطلاقُ ذلك اللَّفظِ عليه؛ ورَدَ بِه الإذنُ أو لم يَرِدْ، وهو قولُ أبي بكرٍ[١] مِن أَصحابِنا، واختارَ الشيخُ الغَزالي رحمه الله أنَّ الأسماء مَوقُوفةٌ على الإذنِ، وأمَّا الصِّفاتُ فغيرُ مَوقُوفةٍ)؛ فعلى مَذهبِ أصحابِنا لا يُطلَق الغائبُ عليه، وعلى غير مَذهَبِهم يُطلَق، كذا قِيل.

[فائدة: في أسماء الله تعالى وإطلاق المُرادِفِ، أو إطلاق الوصف أَخذاً من الفِعل]

وههنا فائدةٌ مُهمَّةٌ، قال[٢] في «شرح العَقائد»: (وإذا ورَد الشَّرعُ بِإطلاق اسمٍ على الله تعالى بِلُغةٍ فهو إذنٌ بِإطلاقِ ما يُرادِفه مِن تِلك اللُّغة أو مِن لُغةٍ أُخرى، وما يُلازِم مَعناه)، ثم قال: (وفيه نظرٌ) أي: في الأخيرِ؛ لأنَّ كلَّ اسمٍ ورَد به الشَّرعُ له لوازمُ كثيرةٌ، كالخالِق مثلاً، ومِن لَوازم مَعناه مَفهُومُ خالِق الخَنازِير والشَّياطِين والشُّرور ونحوِ ذلك مِمَّا يُوهِم شَيئاً ولو بِالنَّظرِ إلى الظاهِر، ذكَره في بَعضِ حَواشيه، ولا شَكَّ أن الإيهامَ المَذكورَ قد يَكونُ في المُرادِف أيضاً، فتَعمِيمُ النَّظر أَولى كما عمَّمَ بَعضُهم، فلا يُطلَق «السَّخيُّ» ولا «الطَّبِيب»[٣] ولا «العارِفُ» ولا «الفَقيهُ» ولا «العاقِل» ولا «الفَطِن»، إلى غير ذلكَ مِن الأسماءِ التي فيها نَوعُ إيهامٍ بِما لا يَصحُّ في حَقِّه تعالى، على ما ذَهب إليه القاضِي أبو بكرٍ مِن أَصحابِنا، وقد يُقالُ: لا بُدَّ مع نَفيِ الإيهام من الإشعارِ بِالتَّعظيم حتى يَصِحَّ الإطلاقُ بِلا تَوقِيفٍ، وفي «شَرح المقاصد»: (إطلاقُ أهل كلِّ لغةٍ اسماً مُختَصًّا بِلُغتِهم على الله تعالى كقَولهم: «خداى وتكرى»[٤] شائِعٌ وذائِعٌ مِن غير نَكيرٍ، وكان إجماعاً).

والمُرادُ بِوُرُود الشَّرع وُرودُ كتابٍ أو سُنة مُتواتِرة أو إجماعٍ، واختَلفُوا فيما ورَد بِه خبرٌ واحِد، فأجازَه طائفةٌ لأنه مِن بابِ العَمل وأَفعالِ اللِّسان، وذلك جائزٌ بخبَر الواحد، ومنَعه آخَرُون لِرُجوعِه إلى اعتِقادِ ما يَجوز ويَستَحيلُ على الله تعالى، وطَريقُ هذا القَطعُ، قال القاضِي عِياض[٥]: والصوابُ جَوازُه؛ ....

(١) أي: الباقلّاني. (٢) أي: الشارحُ السَّعدُ.

(٣) في المطبوع: (الطيب).

(٤) كِلاهما بمعنى لفظ الجَلالة، والأولُ فارسي والثاني تُركي.

(٥) هو القاضي عِيَاض بن موسى اليَحصُبي السَّبتي، أبو الفضل، عالمُ المغرب وإمامُ أهل الحديث في وقتِه، ولي قضاء سَبتة ثم غرناطة. من تصانيفه: «الشِّفا بتعريف حُقوق المصطفى»، و«مَشارق الأنوار»، وجَمع المقَّري سيرته وأخباره في كتابِ «أزهار الرِّياض في أخبار القاضي عياض». تُوفي سنة (٥٤٤هـ).

. . . .

دده جونكي

لاشتمالِه على العَمل[١]، ذكَره في «شَرح مُسلِم»[٢]، وقد تَقرَّر في عِلم الأسماءِ أنَّ جوازَ استِعمالِ الفِعلِ بِالنِّسبة إلى الله تَعالى لا يَستَلزِمُ جَوازَ إطلاقِ اسمِ الفاعِل عليه تَعالى، وأنَّ الإطلاقاتِ الضِّمنيَّةَ غيرُ مُعتَبرةٍ ولا مَمنُوعةٍ شَرعاً، وقد جاءَ ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤] ولا يُقالُ: الله مُتبارِك، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥] ولا يُقال: الله داعٍ، ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] ولا يُقالُ: الله تائِب، ومِثلُه في الكِتاب والسُّنة كثيرٌ، وأنَّ هذا لا يختَصُّ بِاسمِ الله تعالى، بل بِالنِّسبةِ إلى الأنبِياءِ عليهم السَّلام أيضاً كذَلك، ذكَره في «شَرح البِزدَوي» لِعَلاء الدِّين[٣]، وقال بَعضُ شُرَّاح «المشارِق»[٤] في حَديثِ: «إنَّ الله رَفِيق يُحبُّ الرِّفق»[٥]: (لا يَجوزُ إطلاقُ الرَّفيق عليه تعالى اسماً، ولا يُقالُ في الدُّعاء: «يا رَفيقُ!»؛ لأنه لم يُوجَد في ذلك نَقلٌ، ولا يُفهَمُ مِن الحَديثِ جَوازُه؛ لأنَّه ذكَره على وَجهِ الإخبارِ لا الاسميَّة)، وقال في بَعض حَواشي «المطوَّل» في قَول حسَّان في مَدحِ النبيِّ ﷺ: [الطويل]

بِعَينَينِ دَعْجاوَينِ مِنْ تحتِ حاجِبٍ   أَزَجَّ كمَشقِ النُّونِ مِن خطِّ كاتِبِ:

يجوزُ أن يُرادَ كاتِب الأزَل على مِنوالِ نَقاش الأزل؛ لأنه ليس بِطريق التَّصرِيح، ولا يُلتَفَتُ في مِثلِ ذلك إلى ما هو لازمٌ ضِمناً؛ لأنه ليس بِمَحذورٍ، ويَشهَد بِذَلك الآياتُ والأحادِيثُ، وقال الرازيُّ في «التَّفسير الكَبير»: (وقد وَرَد: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١] ولا يَجوز «مُعلِّم»، ووَرَد ﴿يُحِبُّهُمْ﴾ [المائدة: ٥٤] ولا يَجوز عِندي: «يا مُحِبُّ»)، وقال الطِّيبي في «شَرح التِّبيان»: ما وَرد في شَرحِ السُّنة عنِ النَّبي ﷺ في جوابِ مَن قال: فإني طَبِيب: «أنتَ رفيقٌ والله الطَّبيبُ»[٦]:

---

(١) أي: بأن يُدعَى بها ويُثنَى على الله بها، وذلك عملٌ؛ لِقَوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]. «دليل الفالحين».

(٢) قيل: لكنه غير صحيح؛ لأن اشتمالَه على العمل لا يُنافي اشتمالَه على الاعتقاد أيضاً.

(٣) البسطامي (مصنفك) لا البُخاري صاحبِ «كشف الأسرار».

(٤) نَقله ابنُ ملك في شَرحه على «المشارق» المُسمَّى «مَبارق الأزهار» (ص١٠٨) عن بعضِ الشُّراح أيضاً، ولم يُسمِّه.

(٥) أخرج البخاري (٦٩٢٧) من حديث عائشةَ ﵂: «يا عائشةُ! إنَّ الله رَفيق يُحبُّ الرِّفقَ في الأمر كلِّه»، وأخرجه مُسلِم بلفظ: «إنَّ الله يُحب الرِّفقَ . . . إلخ»، وفي «صحيح مُسلم» أيضاً (٢٥٩٣): «يا عائشةُ! إنَّ الله رَفيق يُحبُّ الرِّفق، ويُعطِي على الرِّفق ما لا يُعطِي على العُنف، وما لا يُعطِي على ما سِواه».

(٦) أخرجه الإمام أحمد (١٧٤٩٢) عن أبي رِمثةَ، قال: أَتيتُ رسول الله ﷺ مع أبي، فرأى التي بِظَهره، فقال: يا رسولَ الله! ألَا أُعالِجها لك فإني طَبيب؟ قال: أنتَ رَفيق، والله الطَّبيب. . . الحديث. قال مُحقِّقوه: إسنادُه صحيح.

لِكثرة دَورها في كلامهم؛ إمَّا بِنفسها، وإمَّا بِأبعاضِها ـ أعني: الحركاتِ الثلاثَ ـ فزادُوها، وقَلبُوا الألفَ همزة لِرَفضهم الابتداءَ بالسَّاكن، ومَخرجُ الهمزة قريبٌ من مخرجِها.

وأعطَوها لِلمُتكلم لأنه مُقدَّم، والهمزةُ أيضاً مخرجُها مُقدَّم على مخرجِهما؛ لِكَونِهِ من أَقصى الحَلْق.

ثم قَلبُوا الواو تاءً؛ لأنه يُؤدِّي زيادتُها إلى الثِّقل، ....

دده چونكي

ليس بإذنٍ منه ﷺ في تَسمِيَةِ الله تعالى بِالطَّبيب؛ لِوُقوعه مُقابلاً لِقوله: «طَبِيب» مُشاكلةً وطِباقاً لِلجَواب على السُّؤال، كقولِه تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال صاحبُ «الكشَّاف»: (سَلك بِالكلام طريقَ المشاكَلة، [وهو مِن فَصيحِ الكلام][1] وبَيِّنِه، فقِيل: ﴿فِى نَفْسِكَ﴾ لِقَوله: ﴿فِى نَفْسِى﴾)، وقال في «شَرح المَقاصد»: (قد وَجدْنا من الأوصافِ ما يَمتَنع إطلاقُها مع وُرُودِ الشَّرع بها، كـ«الماكِر، والمستَهزِئ، والمُنسِي، والحارِث، والزَّارِع، والرَّامي»؛ لأنَّ في صِحَّة الاجتِراء على الإطلاقِ لا يَكفي مجرَّدُ وُقوعِها في الكِتاب والسُّنةِ بِحسَب اقتِضاء المقامِ وسِياقِ الكلام، بل يجبُ أن لا يَخلُوَ عن نَوعِ تَعظيم ورِعايةٍ)[2]، وقال[3] في «النَّجم الوَهاج»: (وفي إطلاقِ اسم الصانِع على الله تعالى نَظَرٌ؛ إذ لَم يَرِدْ به إذنٌ في كتابٍ ولا سُنةٍ، وأجابَ بأنَّ البَيهقيَّ رَواه في «الأَسماءِ والصِّفات»، وصاحبُ كتابِ[4] «الحُجَّة إلى بَيان المَحجَّة»[5]، ومَعناه[6]: المُركِّب المُهيِّئ، قال الله تَعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال ﷺ: «إنَّ الله صَنَع كلَّ صانِعٍ وصَنْعَتَه»[7])، وفيه نظرٌ.

قولُه: (لِكَثرةِ دَورِها في كلامِهم؛ إمَّا بِنَفسها وإمَّا بِأبعاضِها، أعنِي الحركاتِ الثلاثَ) إذ لا تُوجَد كلمةٌ خالِيَةٌ عنها أو عن أَبعاضِها، فتكونُ ـ بِاعتبار جَريانها مَجرَى النَّفَسِ الساذج واستِئناسِ المَسامِعِ بها ـ مُستَلزِمةً لِلخِفَّة الجابِرة لِلثِّقَل الناشِئ عن الزِّيادة.

---

(١) سَقط ما بين المعقوفَين من النُّسَخ، وبقاءُ المعطوف بعدُ دليلٌ على قصدِه وإرادتِه، ومِن ثَمَّ استدركتُه من «الكشاف».

(٢) عبارةُ السعد بِتَمامِها: (ورعايةِ أدب)، فلعلَّ آخرَ حرف سَقط سهواً.

(٣) أي: الدَّميري كما ذكرناه من قبلُ.

(٤) هكذا جاءت العبارةُ في «النجم الوهَّاج» أيضاً، فكأنَّ فيها سقطاً، أي: وكذلك صاحبُ كتاب... إلخ.

(٥) هو أبو القاسم إسماعيلُ بن محمد الأَصبهاني، المُلقَّب بِقوام السُّنة، المُتوفَّى سنةَ (٥٣٥هـ).

(٦) أي: الصانِع.

(٧) زاد الدَّميري (٩/ ٧٩): رَواه الحاكم في أوائلِ «المُستدرك» مِن حديث حُذيفةَ، وقال: صحيحٌ على شرطِ مُسلم.

لا سيَّما في مِثْلِ: «وَوَوْجَل» بالعطف، وقلبُها تاءً كثيرٌ في الكلام، نحو: «تُرَاثٌ» و«تُجاه»، والأصل: وُراثٌ ووُجاه، فقَلبُوها ههُنا أيضاً تاء، وأعطوها المُخاطَبَ لأنه مُؤخَّرٌ عنهُ، بمعنى: أنَّ الكلامَ إنما يَنتهي إليه، والواوُ مُنتهَى مَخرج الهمزةِ والياء؛ لِكونها شفويَّة.

وأَتبعُوه الغائبة والغائبتَين؛ لِئلَّا يَلْتَبِسَا بالغائب والغائبَين، وحِينئذٍ وإنِ التبَسا بالمُخاطَب والمُخاطَبين، لكنْ هذا أسهَلُ.

ويُوجَد الفرقُ بِالواو والنُّونِ نحوُ: «يَضْرِبُونَ»، و«يَضْرِبنَ».

ولم يُجعَل الجمعُ بالتاء كما في الواحِدة، بل بِالياء كما هو مُناسِبٌ لِلغائب؛ لِكَونِ مَخرج الياء مُتوسطاً بين مخرجَي الهمزة والواوِ، وكونِ ذِكر الغائب دائِراً بين المتكلِّم والمُخاطَب.

ولمَّا كان في الماضي فرقٌ بين المتكلِّم وحده ومع غَيرِه، أرادُوا أن يُفرِّقوا بَينهما في المُضارِع أيضاً، فزادُوا النُّون؛ ....

دده جونكي

ومعنى كَونِ الحركات أبعاضاً هو أنَّ الواوَ ضمةٌ ومَدَّةٌ، ومَدَّةُ الضمة ضَمةٌ، فالواو إذنْ حاصِلةٌ من ضمَّتَين، وكذلك الألفُ فَتحةٌ ومَدَّةٌ، ومَدَّة الفتحةِ فَتحةٌ، فتكونُ الألفُ حاصِلةً مِن فَتحَتَين، وكذلك الياءُ كسرةٌ ومَدَّةٌ، ومَدَّةُ الكسرة كسرةٌ، فحُصولُها من كَسرتَين.

[مُهمة: في بيانِ «لا سيَّما»]

قولُه: (لا سيَّما) («لا» لِنَفي الجِنس، و«سِيّ» مِثل: «مِثل» وَزناً ومعنى، اسمُها عِند الجُمهور، وأصلُه: «سِوْي» أو «سِيْو»[١]، والواقعُ بعدها إذا كان مُفرداً:

- إمَّا مجرورٌ على أنه مُضافٌ إليه و«ما» زائِدة، أو بدلٌ مِن «ما» وهي نكرةٌ غير مَوصوفةٍ.
- أو مَرفوعٌ على أنه خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، والجُملةُ صِلةٌ إنْ جُعِلت «ما» مَوصولةً، وصِفةٌ إنْ جُعلتْ مَوصوفة، والجرُّ أَولى لِقِلَّة حذفِ صَدر الجُملةِ الواقِعة صِلةً أو صفةً، صرَّح به الرضيُّ.
- أو مَنصوبٌ على تَقديرِ «أَعني»، أو على أنه تَمييزٌ إن كان نكرةً؛ لأنه[٢] بِتَقدير التَّنوينِ،

(١) لا يخفى أن الصحيح هو الأول؛ لأن الكلمةَ من المُساواة.

(٢) كذا في جميع النسخ، والصحيح الذي في «الفَناري» وغيرِه: لأن «ما».

. . . .

دده جونكي

وقِيل: على الاستِثناء في الوَجهَين)[1]، وقِيل: إنه مَنصوبٌ على أنه شَبِيه بالمفعولِ بِه، وقال صاحِبُ «الغُرَّة»[2]: لا أعرِفُ لِلنَّصب وجهاً، وإنما قاسُوه على قَولِه[3]: [الطويل]

ولا سـيَّـمـا يَـومـاً بِـدارةِ جُـلْـجُـلِ

و«يَوماً» ههُنا مَنصوبٌ على الظَّرف، وقِيل: ليس بِظَرف، بل هو منصوبٌ على التَّشبِيه بِالمفعولِ، فعَدَمُ[4] تَجويزِ النَّصب إذا كان مَعرفةً وَهمٌ مِن الأندَلُسيِّ.

وعلى التَّقادِير: خبرُ «لا» محذوفٌ عِند غيرِ الأخفَشِ، وعِندَه: «ما» خبرُ «لا»، ويَلزمُهُ قَطعُ «سِيّ» عن الإضافةِ مِن غير عِوَضٍ. قِيل: وكونُ خبرِ «لا» مَعرفةً، وجوابُه أنه يُقدِّر «ما» نَكرةً مَوصوفةً.

وقد يُحذف منه كلمةُ «لا» تَخفيفاً مع أنها مُرادةٌ، ولِهذا لا يَتفاوَتُ المعنى، وقد يُخفَّف الياءُ مع وُجُود «لا» وحَذفِها، وقد يُقال: «لا سواء» مَقامَ: «لا سيَّما»، والواوُ التي تَدخُل عليها في بعضِ المَواضع اعتراضِيَّة، ذكَره الرضيُّ، وقِيل: حالِيَّة، وقِيل: عاطفةٌ، وفي «مُغني اللَّبيب»: (وتَشديدُ يائه ودُخولُ الواوِ على «لا» واجِب، قال ثَعلبٌ: مَن استَعمَله على خِلافِ ما جاء في هذا البيتِ فهو مُخطِئ)[5]، وقال البَلْباني[6] في «شرح تَلخِيص الجامِع»[7]، ومَولانا خُسرو

---

(١) أفاده مفصَّلاً حسن الفناري في «حاشية المطوَّل».

(٢) هو ابن الدَّهان، وقد تقدَّمت ترجمتُه باختصار (ص٢٣٥).

(٣) هو امرؤُ القيس في معلَّقته، وصدرُ البيت:

ألَا رُبَّ يـومٍ لـك مِـنـهُـنَّ صـالِـحٍ

(٤) مِن هنا إلى آخِر الكلام على «لا سيَّما» مأخوذٌ أيضاً من «حاشية المطول» لِلفناري، إلا أشياءَ يسيرة جدًّا كالنقل الذي عن «المغني».

(٥) انتهى ما قَصد نَقْلَه من «المغني».

(٦) هو عليُّ بن بلبان بن عبد الله، علاءُ الدين الفارسي، المنعوتُ بِالأمير، فَقيه حنفي، سَكن القاهرة وتُوفي بها، مِن كُتبه «المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية»، و«الأحاديث العوالي»، و«شرح تلخيص الجامِع الكَبير لِلخلاطي»، و«السيرة النبوية». تُوفي سنة (٧٣٩هـ).

(٧) اسمُه «تُحفة الحَريص في شرح التَّلخيص»، أي: تَلخِيص صدر الدين الخلاطي المتوفَّى سنةَ (٦٥٢هـ) لِكتاب «الجامِع الكبير في الفروع»، لِلإمام المجتَهد أبي عبد الله مُحمد بن الحَسَن الشيباني الحنفي، المتوفَّى سنة (١٨٧هـ).

لِمُشابَهتها حروفَ المدِّ واللِّين من جِهة الخفاء والغُنَّة.

فإن قُلتَ: لِمَ سُمِّي هذا القِسم مُضارِعاً؟

دده جونكي

في «حاشِيَة القاضي»، وابنُ الهُمام[(١)] وقِوامُ الدِّين الإتْقانيُّ[(٢)] في «فَتح القَدِير» و«غايةِ البَيان»: واستِعمالُه بِلا «لا» لا نَظيرَ له في كلام العَرَب العَرْباء[(٣)].

ثُم عَدُّها من كلماتِ الاستِثناء لِكَونِ ما بعدَها مُخرَجاً عمَّا قبلها من حيث أولويَّتُه بِالحُكم المتقدِّم، وإلَّا فليس مِنها حَقيقةً، صرَّح به الرَّضي، فاندَفع اعتراضُ صاحِب «المتوسِّط» في «الشَّرح الكبيرِ» على مَن عدَّه من كَلِمات الاستِثناء.

وقد يُحذَف ما بعد «لا سيَّما» وتُنقَلُ مِن مَعناها الأصليِّ إلى معنًى: خُصوصاً، فيكونُ مَنصوبَ المحلِّ على أنه مفعولٌ مُطلَقٌ، فإذا قُلتَ: «زيدٌ شُجاعٌ ولا سيَّما راكباً» فهو بمعنًى: وخُصُوصاً راكباً، وكذا في: «زيدٌ شُجاعٌ لا سيَّما وهو راكِبٌ»، والواوُ التي بَعده لِلحال، وقِيل: عاطِفةٌ على مُقدَّر، كأنه قِيل: لا سيَّما هو[(٤)] لابسُ السِّلاح وهو راكِبٌ، وعَدمُ مَجيء الواو قبلَه حينئذٍ كثيرٌ، والمجيءُ أكثَرُ.

قولُه: (لمشابهتها حُروفَ اللِّين من جِهة الخَفاء والغُنَّة) الأَولى ذِكرُ المَدِّ أيضاً أو المدِّ[(٥)]؛ إذ يَستَلزمُ وُجودُه وُجودَ اللِّين مِن غير عَكس.

[مطلب: في ذِكر الغُنَّة ومحلِّ مخرجها وهو الخَيشُوم]

وسُميت حُروفَ اللِّين لأنها تَخرُج بِلينٍ من غير كُلْفةٍ وخُشُونةٍ على اللِّسان؛ لاتِّساعِ مَخرجِها؛ فإنَّ المخرَجَ إذا اتَّسع انتَشَر الصَّوتُ ولانَ، وإذا ضاقَ انضَغَط فيه الصوتُ وصَلُبَ، والخَفاءُ:

---

(١) كمالُ الدِّين، مُحمد بن عبد الواحد، الشَّهير بابن الهُمام الحَنفي المُتوفَّى سنةَ (٨٦١هـ).

(٢) هو أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الفارابيُّ الإتقاني، أبو حَنيفةَ، قِوام الدين، فَقيه حَنفي، وُلد في إتقان (بِفاراب)، ووَرَد مِصر وبغداد، وسكنَ دمشقَ ودرَّس بها، ثم عادَ إلى القاهرة فاستوطنَها إلى أن مات سنة (٧٥٨هـ). كان شديدَ التعصُّبِ لِمَذهبه، ومِن كُتبه «التبيين شَرح المنتخَب في أصول المذهب»، و«قَصيدة الصفا في ضَرورة الشعر» وشرحها، وشَرحٌ على «الهداية» في فِقه الحنفيَّة سَماه «غاية البَيان نادِرة الزمان في آخِرِ الأوان».

(٣) عبارةُ ابن الهمام: (وفي بعض النُّسخ: سِيما بغير لا، وهو استعمالٌ لم يَثبت في كلامِ مَن يُحتج بِكلامه في اللُّغة).

(٤) في «حاشية المطول»: (وهو)، وهذه الواو حاليَّة، والواوُ العاطفةُ إنما هي الثانية؛ إذ الكلامُ فيها لا في التي قبلها.

(٥) أي: أو الاقتِصار على المدِّ فقط. هذا ما ظهر لي مِن عبارتِه.

قُلتُ: لأنَّ «المُضارعة» في اللُّغة: المشابَهة، من الضَّرْع، كأنَّ كِلَا الشبيهَين ارْتَضَعا من ضَرْعٍ واحدٍ، فهُما أَخوان رَضاعاً، وهو مُشابِهٌ لاسمِ الفاعِل ....

دده جونكي

الهَمس، وهو ضِدُّ الجَهر، قال مَكي في «الرِّعاية»: الغُنَّةُ نونٌ ساكنةٌ خَفيفة تخرُج من الخَيشوم تابِعةٌ لِلنُّون الساكنة ولو تَنويناً، ولِلمِيم الساكنة، وإنَّها حرفٌ مَجهور شَديدٌ لا عَمَلَ لِلِّسان فيه، والحقُّ أنها ليسَت بِحَرف؛ بل هي صِفةٌ شَبِيهةٌ بِصَوتِ الغَزالة إذا ضاع وَلَدُها، محلُّها النُّونُ ـ ولو تَنويناً ـ والميمُ إذا سكَنَتا ولم تظهرَا، والخَيشومُ مخرَجُ مَحلِّها، فقَولُ الجَزريِّ في «مُقدِّمته»: [الرجز]

وغُنَّةٌ مَخرَجُها الخَيشومُ

أراد بِه: مَحلُّ غُنَّة مَخرجُه، أو: غُنَّة مخرجُ مَحلِّها، بِتَقدير المُضافِ، لا أنها صِفةٌ، وإلَّا ذَكَرها في الصِّفات، ولأنَّه كان يَنبغِي أن يَذكُرَ عِوضَها النونَ المُخفاةَ؛ فإن مخرَجَها مِن الخَيْشوم، وهي حرفٌ بِخِلافِ الغُنَّة، مع أنَّ مِنهم مَن يُسمِّي النونَ الساكنةَ المُخفاةَ قبل حُرُوفِ الإخفاءِ غُنَّةً، مع القَولِ بِحرفيَّتها كالچارَپردي؛ فإنه عَدَّها من الحُرُوف المُتفرِّعة، فيُمكِنُ حَملُ الغُنَّة في «المقدِّمة» على النُّونِ المُخفاةِ نَفسِها بلا تكلُّف.

والخَيشوم: خَرْقُ[١] الأَنفِ المُنجذِبُ إلى داخِل الفَم، ذكَره في «التَّمهِيد»[٢]، وقِيل: أقصَى الأَنف، ولِأجلِ هذه المُشابَهة حَذفُوا النونَ مِن «لم يَكُ»[٣]، وقِيل: لِمُشابهتِها إيَّاها في امتِدادِ الصَّوت، وقِيل: حُذف تَخفيفاً لِكَثرة الاستِعمال، ذكَره في بعضِ «حواشِي القاضِي». فإن وُصِلَت بِساكن رُدَّتْ نونُها كقَوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]، ولا يُجيزُ سيبويه سُقوطَ النُّونِ عِند مُلاقاةِ ساكِن، وقد أجازَه يُونسُ، وهو قليلٌ. ذكَره في «شَرح الألفيَّة».

قولُه: (لأنَّ المضارعةَ في اللُّغة المشابَهة) وأصلُ المضارَعة تَقابُل السَّخلَتَين[٤] على ضَرعِ الشاةِ عِند الرَّضاع، يُقالُ: تَضارَعَ السَّخْلتانِ[٥]: إذا أخذَ كلُّ واحد بِحلَمة من الضَّرْع، ثم اتُّسِع فقِيل لِكُلِّ شَبِيهَين: مُضارعان[٦]. كذا في «شَرح المفصَّل» لابن يَعيش.

---

(١) تحرَّف في بعض النُّسخ إلى: (حرف).

(٢) «التَّمهيد في عِلم التجويد» لشيخِ الإقراء في زمانِه ابن الجزريِّ صاحِب «المقدِّمة»، المُتوفى سنة (٨٣٣هـ).

(٣) في بعض النُّسخ: (من لم يكن)، والخطبُ سَهل.

(٤) السَّخلةُ: واحدُ السَّخْلِ، وهو وَلد الشاةِ مِن المَعْز والضَّأن، ذكراً كان أو أُنثى، قال أبو زيد: ساعةَ تَضعُها، وقيل: تَختصُّ بِأولاد الضَّأن، وقيل: تَختصُّ بِأولاد المَعْز.

(٥) الأولى: (السَّخلان) كما في كلام الرضيِّ وابن يعيش وغيرهما؛ لِيُوافقَ قولَه الآتي: (كل واحد).

(٦) عبارة ابن يعيشَ: (متضارعان).

في الحركات والسَّكَنات، ولِمُطلقِ الاسم في وُقُوعه مُشترَكاً، وتَخصيصِهِ بالسين و«سَوف» واللامِ، كما أن «رجلاً» يَحتمِل أن يكون زيداً أو عمراً أو غَيرهما، فإذا عرَّفته باللام وقُلتَ: «الرَّجُل» اختَصَّ بواحدٍ؛ ولِهذه المشابهة التَّامة أُعرِبَ ....

دده چونكي

قولُه: (في الحرَكات والسَّكنات) لَمَّا قال: «في الحرَكات» بِلَفظ الجَمع لِوُجُودِها في كلٍّ مِنهما، قال: «والسَّكَنات» لِلمُشاكَلة، أو بِاعتبارِ الأفرادِ، أو الألفُ[١] واللام يُخرِجُها عن مَعنَى الجَمعيَّة.

قولُه: (ولمطلَقِ الاسم في وقوعِه مشتركاً) أي: بين الحالِ والاستِقبالِ كاشتِراك «العَين»، أو المرادُ بِه الاشتِراكُ اللُّغويُّ، وهو الإبهامُ، فيَكونُ المعنى: في كَونِه مُبهَماً؛ لاحتِمال الحالِ والاستِقبال، كإبهامِ النَّكرة لاحتِمال الأفراد على ما أشارَ إلَيه بِقَوله: (كما أن رجلاً... إلخ).

[مُهمة: في السِّين و«سَوفَ»]

قولُه: (وتَخصيصِه بِالسين وسوف) إنما عرَّف السِّينَ بِلام العَهد إشارةً إلى سِينِ الاستِقبال؛ لأنَّه يَجيء لِمَعانٍ أُخَر، كالطَّلب والتَّحوُّل، والإصابةِ على صِفةٍ والاعتِقادِ، والسُّؤال والتَّسليم، والوَقف بعد كاف المؤنَّث نحوُ: «أكرَمتُكِسْ»، وتُسمَّى سينَ الكَسْكَسة، ولم يُعرِّف «سَوف» لأنه لا يَجيءُ إلَّا لِلاستِقبال، فصار عَلَماً لِهذا الحَرف[٢]، فلا يُعرَّفُ؛ وقَولُهم: «فلانٌ يَقتاتُ السَّوفَ» أي: يَعِيشُ بِالأمانيِّ ليس بِوارِدٍ؛ لأنه ليس بِعَلَمٍ لِـ«سَوف» الدالِّ على الاستِقبالِ[٣].

ويَنفَرِدُ «سَوف» عنِ السين بِدُخولِ اللَّام نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥]، وبِالفَصل بِالفِعل المُلغَى كقَولِه[٤]: [الوافر]

وما أَدْري وسَوفَ ـ إخالُ ـ أَدرِي ... أَقَومٌ آلُ حِصنٍ أمْ نِساءُ؟

فقَولُ صاحِب «المختَصَر»: (ولا يُفصَلُ بَينها وبين الفِعل) ليس بِذاك.

قولُه: (ولِهذه المشابَهة التامَّة أُعرب... إلخ) ولا يَلزَمُ تَسمِيةُ الماضي مُضارعاً بِوُجودِ وُجُوهِ المشابَهة التامَّة فيه كما بُيِّنَ في «شرح الزِّينيَّة»[٥]؛ لأنَّ اعتبارَ التناسُب في التَّسميةِ لِتَرجيح الاسمِ

---

(١) هذا توجيهٌ ثالثٌ للمسألة؛ لِذا عطَفه بـ«أو»، خِلافاً لِما في بعضِ النُّسخ من عطفِه بالواو.

(٢) أسهلُ منه أن يقول: لأنه محكيٌّ أُريد لفظُه بخلاف الأول.

(٣) أي: بل هي اسمٌ بمعنى الأمل.

(٤) أي: زُهَير.

(٥) لم يَظهر لي المقصود به، وقد جاء في «كَشف الظنون»: «الرِّسالة الزَّينية في الصَّنعة النحوية» كتَبها مُؤلفها لِلولد الأعزّ =

من بين سائرِ الأَفعال.

دده جونكي

على غيره حالَ الوَضع، فلا يَصحُّ نَقضُه بِوُجودِه في غير المُسمَّى، لكنْ يَلزمُ إعرابُه على ما لا يَخفى، فالأَولى فيها إتيانُ ما ليس في الماضِي، وهو أنَّ لِلمضارع مَعانيَ تَتعاقَبُ على صِيغتِه بِتَعاقُب العَوامِل، وهي كَونُه مَأموراً بِه وعِلَّةً ومَعطوفاً ومُستأنَفاً، كما أنَّ لِلاسم مَعانيَ تَتعاقَبُ على صِيغتِه بِتعاقُبِ العوامِل، وهي الفاعِليَّة والمفعُوليَّة والإضافةُ، كما ذكَره ابنُ مالِك في «شَرح التَّسهيل».

[مُهمة: في «السائِر» ومَعناه]

قولُه: (مِن بين سائِر الأفعال) قِيل: إنَّ السائِرَ بِمعنَى الجَمِيع، واستعمالُه بمعنَى الباقِي غلَط في لُغةِ العَرب، وفي «الكَشف» على وَفق التَّلمِيح[1] أنه بِمَعنى الباقِي، واستِعمالُه بمعنَى الجَميع مِن غلَط الخاصَّة، (وقال ابنُ الصَّلاح في «مُشكل الوَسيط»: (لا يُقبَلُ ما تَفرَّد به الجوهريُّ، وأُنكِرَ عليه قولُه: «سائِرُ الناس جَميعُهم»، وقال: إنه مِما تفرَّد به)، ورُدَّ بأنَّه لم يَتفرَّد به، بل التَّبريزي والجوالِيقي[2] وغيرُهما نَقلُوا ذلك، وقال الحَريريُّ في «دُرَّة الغوَّاص في أوهامِ الخَواص»: (ومِن أوهامِهم الفاضِحة وأَغلاطِهم الواضِحة أنهم يَستعمِلُون سائراً بمعنَى الجَميع، وهو في كلامِ العرب بمعنَى الباقي)، وقال النَّوويُّ: سائرٌ بِمعنَى الجَميع لُغة صَحيحةٌ، وقد استَعمله الغزاليُّ بِمعنى الجَميع في مَواضعَ كثيرةٍ). ذكَره في «مُزِيل الخَفَا عن ألفاظِ الشِّفا»[3]، وقال ابنُ الحاجِب في «شَرح المفصَّل»: إنه بمعنَى الجَميع وبمعنَى الباقِي، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في «الفائِق»: إنه بمعنَى الباقي، واستِعمالُه بمعنَى الجميعِ مِن غَلَط العامَّة[4].

وهذا الخِلافُ مبنيٌّ على الخلافِ في اشتِقاقِه، والحقُّ أن كُلًّا من المعنيَينِ ثابِتٌ لُغةً، ذكَره

= زَين الدين: عبدُ المؤمن ابن المولى العالم، الدستور الأعظم، والصاحب المعظم، قُطبِ الدين أبي الفضائل . . . في النحو. شرَحها شِهابُ الدين، وسَمَّاه: «كشف الدقائق». اهـ فلعلَّ المرادَ به هذا.

(١) كذا في النُّسخ، فليُنظَر ما مرادُه بذلك.

(٢) هو موهوبُ بن أحمد أبو منصور ابن الجواليقِيّ، نِسبةً إلى عمل الجَوالِيق وبَيعِها، عالم بالأدبِ واللغة، مولدُه ووفاته ببغداد، وهو من مَفاخرها، كان كثيرَ الصمت، شديدَ التحرِّي فيما يَقول، مُتقِناً مُحقِّقاً، ربما توقَّف في المسألة الظاهرة حتى يَتيقَّن. مِن كُتبه «المعرَّب»، و«تكملة إصلاح ما تغلَط فيه العامة»، و«شرحُ أدبِ الكاتب». تُوفي سنة (٥٤٠هـ).

(٣) لأحمد بن مُحمد بن محمد الشُّمُني المِصري، المُتوفى سنةَ (٨٧٢هـ).

(٤) عبارتُه في الكتاب المذكور: وهذا مما تَغلَط فيه الخاصَّةُ فتَضعُه مَوضِع الجَميع. اهـ فتأمل!

[صَلاحيةُ المُضارِع للحال والاستِقبال]

(وهُوَ) أي: المُضارِع (يَصْلُحُ لِلحالِ) والمرادُ بها: أجزاءٌ مِن طرفَيِ الماضي والمستقبَل، يَعقُبُ بعضُها بعضاً من غير فَرطِ مُهلةٍ وتَرَاخٍ، والحاكمُ في ذلك هو العُرفُ لا غيرُ.

ددهٔ جونكي

في «حَواشي التَّلويح»، (قال ابنُ دُرَيد: سائرُ الشيءِ مُعظَمُه وجُلُّه، ولا يَستغرِقُه، كقَولهم: «جاء سائرُ بَنِي فُلانٍ» أي: جُلُّهم، و«لكَ سائِرُ المال» أي: مُعظَمُه، وقال أبو عليٍّ وابنُ وَلَّاد: السائر لِما كَثُرَ، والبَقيَّةُ لِما قلَّ، ولِهذا تقولُ: «أخذتُ مِن الكِتاب ورقةً وتركتُ سائرَه»، ولا تقولُ: «بَقِيَّتَه»، وقال ابنُ بَرِّي: مَن جَعل سائراً مِن سارَ يَسِير يُجَوِّز أن يقولَ: «لقيتُ سائرَ القوم» أي: الجَماعةَ التي يَسيرُ فيها هذا الاسمُ). كذا في «تَهذِيب اللُّغة»[1].

[مُهمة: في الحال عند المتكلِّمين والحُكَماء]

قولُه: (والحاكمُ في ذلك... إلخ) يُريدُ أنَّ تَعيينَ مِقدار الحال مُفوَّضٌ إلى العُرف بِحسَب الأَفعال، فلا يَتعيَّن له مِقدارٌ مخصُوصٌ، فإنه يُقالُ: يأكُل، ويَمشي، ويَحجُّ، ويَكتُب القُرآن، ويُجاهِدُ الكُفَّارَ، ويُعدُّ كلُّ ذلك حالاً، ولا شَكَّ في اختِلاف مَقاديرِ أزمنَتِها، وهذا على مَذهب المتكلِّمين القائِلِين بأنَّ الزمانَ مَوهومٌ مَحضٌ مُركَّب مِن آناتٍ مَوهُومةٍ لا مِن أجزاءٍ مَوجُودة، فالآنَ عِندهم جُزءٌ مَوهومٌ لِمَوهوم آخَرَ هو الزَّمان، وأمَّا عِند الحُكماء القائِلِين بأنَّ الزمانَ مَوجود مُتَّصِلٌ، فالحالُ عِندهم وهو الآن عَرَض حالٌّ في الزَّمان لا جُزءٌ منه، فالآن بِحسَب ظاهِرِ مَقالاتِهم عَرَضٌ مَوجُود حالٌّ في زمانٍ مَوجُود.

ثم إنَّ ما ذكَره الشارحُ مِن تَفسير الحال لا يَستَقيمُ في ابتِداء الزَّمانِ وانتِهائه، ولا بِالنِّسبة إلى الأُمور الآنية[2]، إلَّا أن يُقالَ: الوقوعُ في الأَجزاء المذكُورةِ ولو في واحدٍ منها وُقوعٌ في الحال، وقد يُقالُ: إنَّ الحاكمَ في أنَّ الحالَ هي ما قالَه هو العُرفُ، وإلَّا فلا وُجودَ لها في الحَقيقةِ كما ليس لها صِيغةٌ[3] خاصَّةٌ؛ لأنه إذا مَضى آخِرُ جُزء مِن الماضي لَحِقَه أولُ جُزءٍ مِن المستَقبَل مِن غيرِ أن يَعْبُرَ[4] بَينهما شيءٌ يُسمَّى حالاً.

---

(١) أراد «تَهذيبَ الأسماء واللغات» لِلنَّووي، وكأنه تساهَل في التَّسمية لتقدُّم ذِكر النَّوويِّ فيما مَضى، وفيه أنه غيرُ كافٍ كما يَظهر بأدنى تأمُّل.

(٢) بالنون نسبةً إلى الآن، وتصحف في بعض النسخ إلى (الآتية) بالتاء.

(٣) تصحف إلى (طبيعة) وإلى (حقيقة).

(٤) في بعض النسخ: (يعتبر).

(والاِسْتِقْبالِ) والمرادُ به: ما يُتَرَقَّبُ وُجودُه بعد زَمانِك الذي أنتَ فيه، ....

دده جونكي

[مُهمة: في المراد بالاستِقبال، وبالترقُّب الواقع في تعريفِه]

قولُه: (والمراد به ما يُترقَّب وجودُه... إلخ) أي: المرادُ بالاستِقبال الزمانُ الذي يُترقَّبُ وُجودُه... إلخ. رُبما يُعترَض فيُقالُ: إنَّ كلمةَ «يُترقَّب» دالٌّ على زمانٍ مُستَقبلٍ، فيَلزمُ أن يُترقبَ وُجودُ المستقبَل في المستقبَل، فيَلزمُ أن يكونَ الشيءُ ظَرفاً لِنَفسِه، أو يكونَ لِلزمان زَمانٌ آخَرُ هو ظرفٌ له؛ فإن جُعِلَ «يُترقب» بمعنَى الحال كان كلٌّ مِن الحالِ والاستِقبالِ مَأخوذاً في تَعريفِ الآخَر، وهكذا يُدَقَّق في أَمثالِ قَولهم: (سيأتي الزمان المستَقبَل)، ويَرِدُ هذا أيضاً في قَوله: (وُجودُه بعد زَمانِك)[1] سواءٌ حُمِلَ «يُترقَّب» على الاستِقبال أو على الحالِ.

وأيضاً على تَقدير حَملِ «يُترقَّبُ» على الاستِقبال يَلزَمُ مَحذُور آخَر؛ لأنَّ كونَ الترقُّب في الاستِقبال يَقتَضي عَدمَ حُصُولِ الزَّمان المُستقبَل بُعَيدَ زَمان التكلُّم، وقَولُه: (وُجودُه بعد زَمانك) يَقتضي حُصولَ الزَّمانِ بَعده، فيَلزمُ اجتِماعُ النقيضَين على تَقديرِ اتِّحادِ الزَّمانَين، وخُروجُ الزَّمان الذي يَحصلُ عَقِيبَ الحالِ على تَقدير تَغايُرِهما.

ولَك أن تقولَ في الشِّقِّ الأولِ مِن الاعتِراض الأوَّلِ: إنَّ كونَ الترقُّب في المستقبَل لا يَستلزمُ كَونَ المترقَّب فيه حتى يَلزمَ أحدُ المحذُورَين، أو يجوزُ[2] أن يُترقَّب في الزمانِ المستقبَل نَفسُ وُجودِ الزَّمان لا في زَمان، وجَوابُه مرَّ في أولِ الفَصل[3].

---

(١) اعلم أنَّ الاعتراضَ وجوابَه في هذه المسألةِ مأخوذانِ من كلام السيِّد في «حواشي المطوَّل» حين قال الشارح: (أعني الماضيَ، وهو الزمانُ الذي قبل زمانِ تَكلُّمك، والمستقبلَ وهو الزمانُ الذي يُترقب وجودُه بعد هذا الزمان... إلخ)، وعبارةُ السيد من أولِها: (ربما يُعترَض فيقال: كلمة «قبل» ظرفُ زمان، فيلزمُ أن يكون الشيءُ ظرفاً لِنفسِه، ... وكذلك «يُترقب» دال على زمان مُستقبَل، فيلزمُ أن يُترقبَ وجود المستقبل في المستقبَل، ويلزمُ أحد المحذورَين، وإن جُعل «يُترقب» بمعنى الحال كان كلٌّ من الحال والمستقبَل مأخوذاً في تعريف الآخر... إلخ كلامِه)، فأنتَ ترى أنه تكلَّم على عبارَتين وتعريفَين أحدُهما للماضي والآخرُ للمُستقبل، والمُحشِّي ههنا إنما تكلَّم على عبارة واحدةٍ وتعريف واحد فقط وهو المستقبَل، فاختَلفَا، فلا وجهَ للمُغايَرةِ في كلامِه وجعلِ المسألة ذاتَ شِقَّين، اللهمَّ إلا أن يكون قصدُه أنَّ ما ورَد على أول الحدِّ يَرِدُ على آخِره عند قولِه: (بعد زمانك)؛ إذ «بعد» ظرفُ زمان، فيَجري فيه ما جَرى في «قبلَ» الذي في تعريف الماضي المتقدِّمِ من قبلُ، فافهَم!

(٢) بالرفع عطفاً على مَقول القول، أي: لك أن تقولَ ذلك أو هذا، وليس مَنصوباً بالعطف على «يَلزمَ». ويحتملُ أنَّ الأصل: «إذ يجوزُ» بحرفِ التعليلِ.

(٣) أي: عند قولِه (ص٢٣٦): والجوابُ أنها مُناقَشاتٌ واهِية؛ لأنَّ أهلَ اللغة تَفهَم مِن تِلك العِبارات ما هو المقصودُ بها... إلخ.

(تَقُولُ: «يَفْعَلُ الآنَ»، ويُسَمَّى: حالاً وحاضِراً، و«يَفْعَلُ غداً»، ويُسَمَّى: مُسْتَقْبَلاً) المشهورُ: «المستقبَل» ـ بِفتح الباء ـ اسمَ مفعولٍ، والقياسُ يَقتضي كَسرَها لِيَكونَ اسمَ فاعل؛ لأنه يَسْتَقْبِلُ، كما يقالُ: «الماضِي».

ولَعلَّ وجه الأول: أنَّ الزمان يَستقبِلُه فهو مُستقبَلٌ، اسمَ مفعول، لكنَّ الأَولى أن يقالَ: «المستقبِل» بِكسر الباء؛ فإنه الصحيحُ، وتَوجيهُ الأول لا يَخلُو عن حَزَازةٍ.

قِيل: إنَّ المُضارِع موضوعٌ لِلحال، واستِعمالُه في الاستِقبال مجازٌ، وقِيل بالعكس.

ددە چونكي

[مُهمة: في «الآنَ» وما أشبَهه مما نُقِل من الفِعل]

قولُه: (يَفعل الآن) وهو مَبنيٌّ على الفتحِ دائماً، وفي الأصلِ: «آنَ» على وَزنِ: قالَ، مَعناهُ: حانَ، ثم جَعَلُوه اسماً لِزَمان التكلُّم، وعُرِّف بِالألفِ واللام تَنبيهاً على تَعيُّنِه وتَقيُّده بزمانِ التكلُّم، فبَقِيَ على ما كان عليه مِنَ الفَتحة، وقد يُنقَلُ الفِعلُ إلى أَسماءِ الأجناسِ وهو قَليل، وعليه قولُه ﷺ: «إنَّ الله نَهاكُم عن قِيلٍ وقالٍ[١]»، ومِن هذا القَبِيل قولُه عليه الصلاة والسلام: «وهو الرَّانُ الذي ذكَره الله في قَولِه تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]»[٢]، فاندَفَع ما قِيل: إنْ أَرادَ بِه المَصدر فالرَّيْن؛ وإنْ أرادَ بِه حكايةَ الفِعل فَالفِعلُ لا يُحكَى بالألف واللام.

قولُه: (لأنه) أي: لأنَّ الفِعلَ يَستقبِل الوقوعَ في الزَّمان الآتي.

قولُه: (أنَّ الزَّمان يَستقبِلُه) أي: الفِعلَ[٣]. وقِيل: كأن الفاعِلَ مُستقبِل على[٤] إيقاعِ الفِعل، والفِعل مُستقبَل.

قولُه: (وتوجيه الأول لا يخلُو عن حَزازة) بِفَتح الحاء المهملة والزايَين المعجمتَين، من الحَزِّ وهو القَطع، أي: الوجهُ الأول لا يَخلُو عن كَونه ضَعيفاً مُنقطِعاً غيرَ مُحتاجٍ إليه.

---

(١) أي: في روايةِ الجرِّ والتنوين. وهذا جزءٌ من حديث مُتفقٍ عليه، وفي لفظٍ: «كَرِه لكم قيلاً وقالاً» وفيه الشاهدُ أيضاً.

(٢) جزءٌ من حديث صحيح أخرجه الإمام أحمدُ والترمذي وغيرُهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) هذا على كون «يَستقبِله» بالياء، وهو الظاهر، وقال في «تَدريج الأداني»: تَستقبله أنتَ وتَتوجَّه إليه، فالخطابُ فيه لِلمُتكلم.

(٤) لعلَّ الوجهَ إسقاطُ هذا الحرف.

والصحيحُ: أنَّه مُشترَك بينهما؛ لأنه يُطلَق عليهما إطلاقَ كُلِّ مشترَكٍ على أفرادِهِ.

هذا، ولكنَّ تَبادُرَ الفَهمِ إلى الحالِ عند الإطلاق مِن غير قَرينةٍ يُنبِئُ عن كونِه أصلاً في الحال، وأيضاً مِن المناسِب أن يكونَ لها صِيغةٌ خاصَّةٌ كما لِلماضي والمستقبل.

(فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيهِ) أي: على المُضارِع **(السِّينَ، أَو «سَوْفَ»، فَقُلْتَ: «سَيَفْعَلُ» أَو «سَوْفَ يَفْعَلُ»، اخْتَصَّ بِزَمانِ الِاسْتِقْبالِ)** لأنهما حرفَا استقبالٍ وضعاً.

دده جونكي

قولُه: (والصحيح أنه مشتركٌ بَينهما... إلخ) اعترَض بعضُهم أنَّ الفِعلَ في عُرفهم ما دلَّ على معنًى مُقترِنٍ بأحدِ الأزمنة الثلاثةِ، فيَلزمُ مِن هذا أن لا يكونَ مُشترَكاً بين الحالِ والاستِقبال، ثم قال: رَحم الله لِمَن[1] كشَف المقالَ؛ ويُمكِن أن يُقالَ: إنَّ المضارِعَ يَصدُقُ عليه أنه اقترَن بِأحدِ الأزمِنةِ الثلاثة؛ لِوُجود الواحِدِ في الاثنَين، والمُرادُ الاقتِرانُ لا بِقَيدِ: فقط[2]؛ ولأنه مُقترِن بحسَب كلِّ وضعٍ بِواحد، تأمَّل!

[مُهمة: في الاقتِضاب القريب من التخلُّص]

قولُه: (هذا ولكن تبادُر الفَهم إلى الحال... إلخ) أي: مَضى هذا، أو خُذ هذا، أو الأمرُ هذا، أو هذا كما ذُكر، وهو مِن الاقتِضاب الذي يَقرُبُ مِن التخلُّص؛ لأنه يدلُّ على الخُروجِ مِن كلامٍ إلى كلام مع نَوعِ ارتباطٍ فيه؛ لأنَّ الواو بعده لِلحال، والتبادرُ إلى الحالِ يُؤكد كونَه حقيقةً فيها كما ذهَب إليه ابنُ جني وكثيرٌ مِن المحقِّقين؛ لأنه مِن أقوَى أَمارات الحقيقة، على أنَّ اللَّفظ إذا دارَ بين الاشتِراك والمَجاز فالمَجازُ راجِحٌ كما قُرِّرَ في أُصولِ الفِقه.

قولُه: (وأيضاً من المُناسِب أن يكونَ لها صيغة خاصَّة) قد يُقال: إنَّهم خصَّصُوا الماضيَ بِـ«فَعَلَ»، والمستقبَلَ بـ«افْعَلْ»، فتعيَّن أن يكونَ المضارِعُ لِلحال.

[مطلب: في اختِصاص المُضارع بزمان الاستقبال]

قولُه: (اختص بِزمان الاستِقبال) ويُخلِّصُ لِلاستِقبال أيضاً بِنُونَي التَّأكيدِ، و«لا» لِلنَّهي؛ لأنها لِلطلب والطَّلبُ في الاستِقبال، و«لا» لِلنَّفي؛ فإنها لِلاستِقبال أيضاً عِند بَعضِهم، وعن الأخفَشِ أنَّ صَلاحِيتَه لِلحال باقِيَةٌ وإنْ دَخلَه «لا»، كقَولِه تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الحديد: ٨]

---

(١) كذا في النُّسخ.

(٢) أي: فيصدُق على المقترِن بواحدٍ مع صحةِ اقترانِه بآخرَ أيضاً.

وسُمِّيا: حرفَي تنفيسٍ، ومَعناه: تأخيرُ الفِعل في الزمان المستقبَل، وعدمُ التَّضييقِ في الحال، ....

دده جونكي

و﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] و﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ﴾ [يس: ٢٢]، والدُّعاءِ، أي: إذا أُريد بِالمضارع الدعاءُ يَكون لِلاستِقبالِ؛ لأنَّ الدُّعاءَ في الاستِقبال، ولامِ الأمر لأنها لِلطَّلب أيضاً، وحُروفِ النَّواصب لِلمُضارع؛ لأنها أيضاً لِلاستِقبال، وإعمالِه في الظَّرفِ المستقبَل؛ فإنه إذا عَمِلَ فيه صارَ مُستقبلاً لِكَون مَعمُولِه الواقعِ هو فيه مُستقبَلاً، وما عدَا «إذ» أي: إعمالِه فيما عدَا «إذ» مِن أدوات الشَّرط[١]، وإسنادِه إلى مُتوقَّع، واقتِضائِه[٢] طلباً ووعداً، ومُصاحبةِ أداةِ تَرَجٍّ أو إشفاقٍ، أو «لو» المَصدريَّة. والأمثِلةُ في «شَرح التَّسهيل».

ويَنصرِفُ[٣] إلى المُضيِّ بِـ«لم» و«لَمَّا» الجازِمةِ، و«لو» الشرطيَّةِ غالباً، وبـ«إذ» و«رُبَّما»، و«قد» في بعض المواضِع[٤].

[مُهمة: في سين التَّنفيس الداخِلة على المُضارع]

قولُه: (وسُمِّيا حرفَي التنفيس) قال في «المُغني»: (قَولُهم في السين وسوف: حَرفي تَنفيس، الأحسَنُ فيه: حرفَي استِقبال؛ لأنه أوضَحُ)، ثم قال: (قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: إنها مُفيدةٌ وُجودَ[٥] الرَّحمةِ لا محالةَ، فهي مُؤكِّدة لِلوَعد، واعتَرضَ عليه بعضُ الفُضَلاء بأنَّ وُجودَ الرَّحمة مُستَفادٌ من الفِعل لا مِن السِّين، وبِأنَّ الوُجوبَ المشارَ إليه بِقَوله: «لا محالةَ» لا إشعارَ لِلسِّين به، وأُجيب بأنَّها مَوضوعةٌ لِلدَّلالة على الوُقوعِ مع التأخُّرِ، فإذا كان المَقامُ ليس مَقامَ التأخيرِ لِكونه بشارةً، تمحَّضتْ لإفادةِ الوُقوع، وبِتَحقُّقِ الوُقوع يَصِلُ

---

(١) قوله: (وما عدا إذ ... إلخ) لا يظهر معناه، فليُراجع.

(٢) تحرَّفت في أغلب النُّسخ إلى: (وانتصابِه).

(٣) إنما قال: (وينصرف) ولم يَقُل: ويَتعيَّن أو يَتخلَّص ـ كما قال قبلُ ـ لأن المضارعَ لا دلالةَ له على المُضيِّ بِالوضع، فكأنه انصرَف عن مَدلوله بالوضع ـ وهو الحالُ أو الاستقبال ـ إلى مدلولٍ آخَرَ بِقرينة، بِخِلاف ما إذا تعيَّن لأحدِ مَدلُولَيه الذي هو موضوعٌ لهما. «تمهيد القواعد».

(٤) قيدٌ في «قد» فقط. أفاده ابنُ مالك في «شرح التسهيل». والأمثلةُ عنده.

(٥) بالدال في نُسخ هذا الكتاب، وكذلك رأيناه في «المغني» و«الكشاف»، ووَقع في كلام أبي حيانَ في «البحر»: (وجوب) بالباء، فكتب عليه بعد نَقلِه: وفيه دَفِينةٌ خَفيَّة مِن الاعتزال بِقَوله: (السينُ مُفيدة وجوبَ الرحمة لا محالة)، يُشير إلى أنه يَجب على الله تعالى إثابةُ الطائع، كما تَجبُ عُقوبة العاصي. اهـ

. . . .

دده جونكي

إلى دَرجة الوُجُوب). وقال في مَوضعٍ آخَرَ مِنه[1]: (زَعم الزَّمخشريُّ أنها إذا دخَلتْ على فِعلٍ مَحبوبٍ أو مَكروهٍ أفادَتْ أنه واقِعٌ لا مَحالةَ، ثم قال: ولم أرَ مَن فَهِمَ وَجهَ ذلك، ووَجهُه أنَّ دُخولَها على ما يُفِيد الوَعيدَ أو الوَعْدَ مُقتَضٍ لِتَوكيده وتَثبيتِ مَعناهُ، وقد أومَأَ إلى ذلك في قَوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] فقال: مَعنى السين أنَّ ذلك كائنٌ لا مَحالةَ، وإنْ تأخَّرَ إلى حِينٍ، وصرَّح في قَوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١] بِأنَّ السين مُفِيدةٌ وُجودَ الرَّحمة لا مَحالةَ، فهي تُؤكد الوعدَ كما تُؤكد الوَعِيدَ إذا قُلتَ: سأنتَقِمُ منك)، وقال الشارحُ في شَرح «الكشَّاف»: (إنَّ السينَ في الإثباتِ مُقابِلة «لَن» في النَّفي، ولِذا قد تَتمحَّض لِلتَّأكيد مِن غير قَصدٍ إلى معنَى الاستِقبالِ)، وقال ابنُ التَّمجيد: (إنها مَوضوعةٌ لِلاستقبال مع الدَّلالة على تحقيقِ ما دَخَلَتْ هي عليه، قال الخليلُ: إنَّ «سَيَفعل» جوابُ «لنْ يَفعلَ»، كما أن «لَيفعلَنَّ» جوابُ «لا يَفعلُ»)، وقال صاحبُ «المغني»: (قال بعضُهم في قولِه تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]: السين لِلاستِمرار لا لِلاستِقبالِ مثلَ: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وإنها نَزَلَت بعد قَولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ولَكنْ دَخَلَتْه السينُ إشعاراً بِالاستِمرارِ لا الاستِقبال)، ثم قال: (وهذا الذي قالَه لا يَعرِفُه النُّحاةُ، وما استَنَد إليه مِن أنها نَزَلَت بعد قَولِهم خلافُ ما صرَّح بِه الزمخشريُّ حيثُ قال: فائِدةُ الإخبار بِقَولِهم قبل وُقُوعِه أن المفاجَأة لِلمَكرُوه أشدُّ، والعِلمَ به قبلَ وُقوعه أبعَدُ عن الاضطِرابِ إذا وَقَع)، والقاضي حيثُ قال: (فائدةُ تَقديمِ الإخبار به تَوطينُ النَّفس وإعدادُ الجوابِ)، (ولو سُلِّم فالاستِمرارُ إنما استُفِيد مِن المضارع، كما تَقولُ: «فُلانٌ يَقرِي الضَّيفَ، ويَصنَعُ الجَميلَ»، تُريد أن ذلك دَأْبُه، والسين مُفيدةٌ لِلاستِقبال؛ إذِ الاستِمرارُ إنما يكونُ في المستقبَل)[2]، وقال الإمامُ[3]: (إنَّ هذا اللَّفظَ وإنْ كان لِلمُستقبَل ظاهراً، لكنه قد يُستَعمَلُ في الماضي أيضاً، كالرَّجلِ يَعمَلُ عَملاً فيَطعَنُ [فيه] بَعضُ أعدائِه

---

(١) كان الأَولى نقلَ هذا ثم نقلَ الكلام السابِق الذي فيه الاعتراضُ على قَول الزمخشريِّ؛ فإنَّ هذا هو مُقتضى حُسن الوَضع، وهو الموافقُ لِصَنيع ابن هشام نفسِه.

(٢) هنا انتهى كلامُ «المغني»، مع إدراج كلامِ القاضي فيه كما أشَرنا إليه.

(٣) الرازي في تفسيرِه «مفاتيح الغَيب»، وعبارتُه هناك: (... فيقولُ: أنا أعلَمُ أنهم سيَطعنُون عليَّ فيما فَعلتُ، ومَجازُ هذا أن يكونَ القولُ فِيما يُكرَّرُ ويُعاد، فإذا ذكَرُوه مَرَّةً فسيَذكرُونه ... إلخ)، والمحشِّي اختَصر العبارة تبعاً لـ«حواشي البيضاوي».

يُقال: «نَفَّسْتُهُ» أي: وسَّعتُه. و«سوفَ» أكثَرُ تَنفيساً.

وقد تُخفَّفُ بحذفِ الفاء فيُقال: «سَوْ»، وقد يُقالُ: «سَيْ» بِقلب الواو ياءً، وقد تُحذَف الواوُ فيُسكنُ الفاء الذي كان مُتحركاً لأجلِ الساكنَين، فيقالُ: «سَفْ أَفْعَلُ»، وقيل: إنَّ السِّين مَنقوصٌ من «سَوف»؛ دَلالةً بِتَقليل الحرفِ على تَقريبِ الفِعل.

ددہ چونکیؒ

فيَقولُ: أنا أعلَم أنَّهم إذا ذكَرُوه مَرَّةً فسيَذكرُونه مرَّاتٍ أُخرَ، فصحَّ على هذا التَّأويل أن يُقالَ: سيَقول السُّفَهاء مِن الناس ذلك، وقد وَرَدتِ الأخبارُ أنهم لمَّا قالُوا ذلك نَزلتِ الآية).

قولُه: (يُقال نفَّسته: إذا وسَّعته) هذا غير مُستَقِيم؛ لأنَّ «يُقالُ» غائبٌ، فلا يُلائِم الخطابَ، فالصوابُ «تقول»، كذا في «شَرح الكشَّاف»، وقد سبَق بعضُ ما يَتعلَّق بهذا[١].

قولُه: (وسوف أكثَرُ تَنفيساً على ما قالَه البَصريُّون) قِيل: هذا[٢] دعوَى مجرَّدةٌ عن دَليل، ومَردودٌ أيضاً؛ لأنَّ العرب عبَّرَتْ بـ«سيَفعل» و«سوفَ يَفعَل» عن معنًى واحدٍ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٦]، وقولُه: ﴿فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧٥]. وأجابَ بَعضُ الأفاضِل بأن يَقولَ: وعِندي بأنَّ هذا ليس دَعوَى مجرَّدة، وما أورَدَه مِن التمسُّك لا يَدلُّ على أنهما بمعنًى واحدٍ، فتَدبَّر تَعقلْه.

قولُه: (وقد يُخفَّف بِحذف الفاء. . . إلخ) حَكى الكسائيُّ عن بعضِ الحِجازيِّين: «سَوْ»، وحَكى صاحبُ «المحكَم»: «سَيْ»، وحَكى الكوفيُّون: «سَفْ» بسكون الفاء وفتحِها، وحِكايةُ «سَيْ» أغرَبُهنَّ، وهذه الثلاثة مُنتزَعةٌ مِن «سَوفَ» اتِّفاقاً، وقال الكوفيُّون: السين أيضاً، ولِهذا سُمِّي سينَ «سَوف».

[مطلب: اللام الداخِلة على المضارع، وذِكر بَعض ما يُخلِّصه للحال]

قولُه: (وإذا دخَله لام الابتداء اختَصَّ بِزَمانِ الحال) هذا ما ذهَب إليه الكوفيُّونَ وأبُو عليٍّ، وقال ابنُ مالك: إنها ليست بِمُخلِّصة لِلحال؛ لِمَجيئِها في الاستِقبال، ونَقَل بعضُهم عن سِيبويهِ أنها تُوجَدُ مع المستَقبَل قليلاً.

ويُخلَّص لِلحالِ أيضاً بِـ«الآنَ والساعة» على الأكثَر، وجَوَّز بعضُهم بَقاءَ المقرُونِ بـ«الآنَ»

---

(١) انظر: (ص٨٩ ـ ٩٠).

(٢) أي: القولُ أو المذهب، وإليه يعود فاعلُ «مردودٌ» المضمَرُ الآتي، فلا اعتِراضَ بالتأنيث في قوله: (دعوى مجردة)، فافهَم!

. . . .

دده جونكي ___________

وما في مَعناه كـ«الساعة» مُستقبَلاً؛ لِمُصاحبَتِه لِلأمرِ الدالِّ على الاستِقبالِ، كقَولِه تَعالى: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ويُخلِّصُ أيضاً بِنَفيِه بـ«ليس، وما، وإنْ» عِند الأكثَر.

وهذه اللامُ[١] تَدخُلُ[٢] على الماضي الجامِد، نصَّ عليه الأخفَش، والجُمهورُ على خِلافِه، وعلى الماضي المقرُونِ بـ«قَد»، جَوَّزه الجُمهورُ وأنكره جماعةٌ، وعلى الماضِي المتصرِّف المجرَّدِ مِن «قد»، مَنَعه الجمهورُ وجَوَّزه جماعةٌ، وعلى خبر المبتَدأ المُقدَّم[٣]، وعلى خبرِه المُؤخَّر، جَوَّزه جماعةٌ وأنكَره جماعةٌ، وظاهرُ القرآن يُشعِرُ بِجَواز عملِ ما بعدها فيما قبلَها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ١٦] ومِثلُه كَثِير، والمذكورُ في «تَفسير القاضي» امتِناعُ العمل، صرَّح بِه في قَولِه تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، وبِمثله صرَّح ابنُ مالِك ومَنَعه مُطلقاً، وتَبِعَه جماعةٌ كثيرة، وفي كلامِ «الكشَّاف» اضطِرابٌ؛ حيث سَلَّم في هذه الآية عدمَ عَمَلِ ما بعد الحَرف الذي له الصَّدرُ فِيما قبلَه وإن كان ظَرفاً، وأجازَ مِثلَه في مواضعَ، وكذا في كلامِ «مُغني اللَّبيب»؛ حيث جَزَمَ في هذه الآية في مَوضِع بأنَّ ﴿إِذَا﴾ ظَرفٌ لِـ﴿أُخۡرَجُ﴾، وأنَّ ذلك مِن تَوسُّعِهم في الظُّروف، وفي موضِعٍ بِأنَّ التوسُّعَ في الظَّرف بِالتَّقديم في مثلِ قَولِه: [الرجز]

ونـحـنُ عـن فَـضـلِـكَ مـا اسـتَـغـنَـيْـنـا[٤]

---

(١) أي: لامُ الابتِداء مطلقاً لا بقَيد دُخولِها على ما ذُكر وهو المضارع، وهذا مِن الاستطرادِ الذي لا حاجةَ إليه؛ لأنَّ الكلامَ في مُخلِّصاتِ المضارع للحال، ومنها لامُ الابتداء، فأخذ المُحشِّي في الكلام على لامِ الابتداء مُطلقاً وفصَّل في دُخولِها على أنواعِ الأفعال بل وعلى الأسماء ـ تَبَعاً لـ«مغني اللبيب» عند كلامِه على لامِ الابتداء من أقسامِ اللامات ودخولِها في أخبارِ باب «إنَّ» ـ، وفيه ابتعادٌ كثيرٌ عمَّا نحن بِصَددِه، ولا سيَّما مع إلباسِه كما سيأتي قريباً. هذا رأيِي.

(٢) أي: في باب «إنَّ» لا في مُطلق الكلام؛ إذ الأقوال الآتيةُ والمذاهبُ المحكيَّةُ فيها خاصَّةٌ بالباب المذكور كما في «المغني»، خِلافاً لما فعَله المُحشِّي حينَ اختصر كلامَه، وأمَّا في غير باب «إنَّ» ففي المسألة أقوال أُخرى أشار إلى بعضِها في «المغني» أيضاً بِقَوله: واختُلف في دُخولها في غيرِ باب «إنَّ» على شيئَين: . . . الثاني: الفِعل نحوُ: «لَيَقُوم زيدٌ»، فأجاز ذلك ابنُ مالك والمالقيُّ وغيرُهما، زاد المالقيُّ الماضيَ الجامدَ . . . وبعضُهم المُتصرِّفَ المَقرون بـ«قد» . . . إلخ كلامِه.

(٣) صفةٌ للمضاف وهو «خبر» لا لِلمضاف إليه. ومثالُه: «لَقائمٌ زيدٌ»، ويَظهر منه أنَّ الكلامَ ههنا في غير باب «إنَّ» خلافاً لما مَضى، فتنبَّه!

(٤) هو مِن رَجزٍ لِعَبد الله بن رَواحةَ الصَّحابي ﷺ، كان حدَا بِه في زمن النَّبي ﷺ، وتَمثَّل بِه النبيُّ ﷺ. وأخرَج مُسلم والبَيهقي في «الدلائل» وابنُ سَعد في «طبقاته» ـ واللَّفظُ له ـ عن سَلَمةَ بن الأكوع قال: لَمَّا خَرج عامرُ بنُ الأكوع إلى خَيبَرَ جَعَل يَرجز بِأصحابِ النبيِّ ﷺ يَسُوق به الرِّكاب، وهو يقولُ:

=

قِيل: وإذا دَخله لامُ الابتداء اختصَّ بِزَمان الحالِ، نحوُ قولِك: «لَيَفْعَلُ»، وفي التَّنزيل: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف: ١٣].

وأمَّا في قَولِه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، و﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، فقد تَمَحَّضَتِ اللام لِلتَّأكيد مُضْمَحِلًّا عنها معنَى الحاليَّة؛ لأنها إنما تُفِيد ذلك إذا دَخلَت على المُضارعِ المحتمِلِ لهما، لا المستقبَلِ الصِّرْف.

وقولُه: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] نُزِّل مَنزلةَ الحال؛ إذ لا شَكَّ في وُقُوعه.

دده جونكي

خاصٌّ بالشِّعر[1]، ذكَره الدَّمامِيني، وجوَّزه صاحِبُ «الكَواشي»[2] في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١]، ونَصَّ عليه جُمهورُ المتأخِّرين، وهو المختارُ عِند شارحِ «اللُّباب».

[مُهمة: في نَوع اللام في قوله: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ﴾]

قولُه: (وفي التنزيل ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ﴾) قِيل: اللامُ في الآيةِ ليسَتْ [بِمخلِّصةٍ] لِلحال؛ لأنَّ الذهابَ ليس بِمَوجُود فيها، أُجِيب بأنَّها حِكايةُ حال، وبِأنَّ اللام يَجوزُ أن يكونَ لِلتَّأكِيد، وبِأنَّ المُضافَ محذوفٌ والتَّقدير: قَصْدُ أن تَذهَبُوا به، وقال ابنُ هِشام: (وتَقديرُ أبي حيانَ: «قَصدُكم

=

تَـــالله لَـــولا اللهُ مــا اهــتَــدَيْــنَــا
ومــا تَــصــدَّقْــنــا ومــا صَــلَّــيْــنــا
الــكــافِــرُونَ قــد بَــغَــوا عَــلَــيْــنــا
إذَا أرادُوا فِــتْــنَــةً أَبَــيْــنَــا
ونَــحــنُ عــن فَــضــلِــكَ مــا اســتَــغْــنَــيْــنــا
فَــثَــبِّــتِ الأقــدامَ إنْ لاقَــيْــنَــا
وأَنْــزِلَــنْ سَــكِــيــنــةً عَــلــيــنــا

انتهى من «شرح شواهد المغني» للجلال السُّيوطي.

(١) أي: فيكون ﴿إذًا﴾ معمولاً لفعلٍ مقدَّر مدلولٍ عليه بالمذكور.

(٢) كذا في النُّسخ، والأولى إسقاط المضاف بأن يقول: (وجوَّزه الكواشي)؛ فإنه اسمٌ للمفسر، وقد مرَّت ترجمتُه (ص١٩٥).

وأمثالُ ذلك في كلامِ الله تعالى كثيرةٌ، وعند البَصريِّين اللامُ لِلتأكيد فقط.

واعلَم أنَّ المُضارِع أيضاً إمَّا مَبنيٌّ للفاعل، أو مبنيٌّ لِلمفعول.

[الفعل المُضارِع المبنيُّ للفاعل]

(فالمَبْنِيُّ لِلْفاعِلِ مِنْهُ) أي: مِن المُضارِع **(ما)** أي: الفِعلُ المُضارِع الذي **(كانَ حَرْفُ المُضارَعةِ مِنْهُ مَفْتُوحاً، إلَّا ما كانَ ماضِيهِ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ)** نحوُ: «دَحْرَجَ، وأَكْرَم، وقاتَلَ، وفَرَّحَ».

(فَإِنَّ حَرْفَ المُضارَعةِ مِنْهُ) أي: مما كانَ ماضِيه على أربعةِ أحرُف **(يَكُونُ مَضْمُوماً أَبَداً، نَحوُ: «يُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُقاتِلُ، ويُفَرِّحُ»)**.

دده جونكي

أن تَذهَبُوا» مَردودٌ بأنَّه يقتَضِي حذفَ الفاعل؛ لأنَّ ﴿أَن تَذْهَبُواْ﴾ على تقديرِه منصوبٌ[1]. فاندَفع ما أُورِدَ بِالآيةِ على قَول البَيضاوِيِّ في تفسيرِ قَوله تعالى: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]: (الخَوفُ على المتوقَّع والحُزنُ على الواقِع).

[مُهمة: في نَوع اللام في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾، ويُعرَف منه حالُ لام الابتِداء]

وأمَّا في قَولِه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ..﴾ [الضحى: ٥] الآية قِيل: لامُ الابتداء لا تَدخُل إلا على الجُمْلة الاسميَّة، فما الوَجهُ في دُخُولِها على الفِعل؟ أُجيب بأنَّ صدرَ الجُملة مَحذوفٌ، فالتَّقديرُ: لأنَا سَوف أُخرَجُ حيًّا[2]، ولأنتَ سَوفَ يُعطِيك، وقد استُضعِفَ بأنَّ اللام لِلتَّأكيد، وهو بابُ إطنابٍ، فلا يَلِيقُ معه الحذفُ، قال ابنُ الخبَّاز في «شَرح الإيضاحِ»: لامُ الابتداء لا تَدخُل على الجُملةِ الفِعليَّة إلَّا في بابِ «إنَّ»، وهو قولُ صاحِب «الكشَّاف»، فإنه صرَّح في تَفسير هذه الآية أنَّ لامَ الابتِداء لا تَدخُل إلَّا على المبتَدأ والخَبر، وقال: (إنَّ المبتدأ مُقدَّر، أي: ولَأنتَ سَوف يُعطِيك)، وقال ابنُ الحاجِب: اللامُ في ذلك لامُ التأكيدِ وليست لامَ الابتِداء، وقولُ بَعضِهم: إنها لامُ الابتِداء وإنَّ الابتِداءَ مُقدَّرٌ بَعدها فاسدٌ مِن جِهات؛ إحداها: أنَّ اللامَ

(١) أي: ولا يُقام المنصوب مُقام ناصبِه في إعرابه. قال الأمير: لعل مراد أبي حيانَ مجردُ بيانِ المعنى، لا حلُّ الإعراب.

(٢) الأَولى حذفُه، أو تأخيرُه عن الذي بعده وعطفُه عطفَ جُمَل، بأن يقول مثلاً: (ومثلُه كذا)؛ إذ لم يتقدَّم له ذِكرُ الآية هنا.

أمَّا الفتحُ فهو الأصلُ لِخِفته، وكَسْرُ غير الياء فيما ماضِيه مكسورُ العين لغةُ غير الحِجازِيِّين، وهُم يَكسرون الياءَ إذا كان ما بعدها ياءٌ أخرَى، ....

ددە چونکێ

مع الابتِداء كـ«قَد» مع الفِعلِ و«إن» مع الاسم، فكما لا يُحذَفُ الفِعلُ والاسمُ ويَبقَيانِ بعد حَذفِهما، كذَلك اللامُ بعد حَذفِ الاسم، والثانيةُ: أنه إذا قُدِّر المبتدأُ في نحوِ: «لَسوف يَقومُ زيد» يَصيرُ التقديرُ: لَزَيدٌ سَوف يَقوم زيد، ولا يَخفى ما فيه مِن الضَّعف، والثالثةُ: أنه يَلزمُ إضمارٌ لا يَحتاجُ إليه الكلامُ، وقال صاحبُ «المغني»: (وفي الوَجهَين الأخيرَين نظرٌ؛ لأنَّ تكرارَ الظاهِر إنما يَقبُح إذا صُرِّحَ بهما، ولأنَّ النَّحويِّين قدَّرُوا مبتدأً بعد الواوِ في نحوِ: «قُمت وأَصُكُّ وَجهَه»، وبعد الفاءِ في نحوِ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة:٩٥]، وبعد اللامِ في نحوِ: ﴿لَأُقْسِمُ[1] بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:١]، وكلُّ ذلك تقديرٌ لأجلِ الصِّناعة دُون المعنَى، فكذَلك هـهُنا، وأما الأولُ فقد قال جماعةٌ في ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2] [طه: ٦٣]: إنَّ التقدير: لَهما ساحِران[3]، فحُذف المبتدأُ وبَقِيَت اللام، ولأنه يجوزُ على الصَّحيحِ نحوُ: «لَقائمٌ زيدٌ»)، ثم قال: (ويُضعِّف قولَ الزمخشريِّ أنَّ فيه تكلُّفَين لِغَير ضَرُورة، وهما تَقديرُ مَحذوف، وخَلْعُ اللام عن معنَى الحال؛ لِئلَّا يَجتمعَ دليلَا الحال والاستِقبال، وقد صرَّح بِذلكَ في تَفسير: ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]، ولا يَجوزُ جَعلُ اللام لِلقَسم كما جَعَل الكسائي؛ لأنها لا تَدخُلُ على المضارع إلَّا مؤكَّداً، كذا قال صاحبُ «الكشَّاف»، وهذا مَمنوعٌ؛ بل تارةً يَجب اللام ويَمتَنِعُ النونُ، وذلك مع التَّنفِيس كالآية، ومع تَقديم المعمُول بين اللامِ والفِعل نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ومع كونِ الفِعل لِلحال نحو: ﴿لَأُقْسِمُ﴾، وإنما قَدَّر البصريُّون ههنا مُبتدأً لأنهم لا يُجِيزُون لِمَن قصَد الحالَ أن يُقسِمَ إلَّا على الجُملة الاسمية؛ وتارةً يَمتَنِعان، وذلك مع الفِعل المنفيِّ نحوُ: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥]؛ وتارةً يَجِبانِ وذلك فيما بقيَ نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]). كذا في «المُغني».

قولُه: (وكسرُ غير الياء... إلخ) اعلَم أنه تُكسَرُ حُروفُ المضارعة كلُّها في بَعضِ اللُّغة، إذا كان ماضِيه مَكسورَ العين، كما في بَعض الثلاثيِّ المجرَّد، أو مكسورَ الهمزةِ كما في السُّداسيِّ وبَعضِ الخُماسيِّ؛ لِتَدلَّ كسرتُها على كَسرةِ عين الماضي أو هَمزتِه، وفي بَعضِها ـ وهي لغةُ بَني

(١) أي: على قراءةِ ابن كَثير باللام فقط دُون ألف.

(٢) أي: على تشديدِ «إنَّ» و«هذانِ» بالألف، وهي قراءةُ ابن عامرٍ ونافعٍ وحمزةَ والكسائي وأبي بكرٍ عن عاصم.

(٣) أي: و«إنَّ» بمعنى نَعَم، أو هي على بابِها واسمُها ضمير الشأن محذوفاً.

ولا يَنطبِق التَّعريف على ذلك.

وأمَّا الضمُّ فيما كان ماضِيه على أربعةِ أحرُفٍ؛ فلأنه لو فُتِح في «يُكْرِم» مثلاً ويُقالُ: «يَكرِم» لم يُعلَم أنه مُضارِعُ المجرَّد أمِ المزيدِ فيه، ثم حُمل عليه كلُّ ما كان ماضِيه على أربعةِ أحرُفٍ.

فإنْ قُلتَ: لِمَ لَمْ يُفتَح حرفُ المُضارعة في «يُدَحْرِجُ، ويُقَاتِلُ، ويُفَرِّحُ»، ولا لَبسَ، ثم يُحمَلُ «يُكرِم» عليه، وحملُ الأقلِّ على الأكثَر أَولى؟

قُلتُ: لأنه لو حُمِل الأقَلُّ على الأكثَر لَزم الالتِباسُ ولو في صُورةٍ، بِخِلاف العَكس؛ فإنه لا التِباسَ فيه أَصلاً.

فإن قُلتَ: فَلِمَ اختَصَّ الضمُّ بهذه الأربعة، والفتحُ بِما عدَاها دُون العكس؟

قُلتُ: لأنها أقلُّ ممَّا عدَاها، والضمُّ أثقَلُ مِن الفتح، فاختَصَّ الضم بالأقلِّ والفتحُ بالأكثَرِ تَعادلاً بينهما، هذا وقد عُرِفَ جوابُ ذلك مما مرَّ.

[ولِقائلٍ أن يقولَ]: لا يَدخُلُ في هذا التَّعريف نحوُ: «أَهْراقَ يُهْرِيقُ»، و«أَسْطاعَ يُسطِيعُ»، بضمِّ حرفِ المُضارعة، والأصلُ: أَراقَ، وأَطَاعَ، زِيدت الهاءُ والسين؛ فإنهما مَبنيَّان لِلفاعل، وليس حرفُ المُضارعة منهما مفتوحاً، وليسا أيضاً مما ماضِيه على أربعةِ أحرُفٍ.

دده جونكي

عامِر[1] ـ لا تُكسَر الياءُ فيهما إلَّا إذا كان بَعدها ياءٌ أُخرى.

قولُه: (ولا يَنطبق التَّعريفُ على ذلك) أي: على لُغةِ مَن يَكسرُ حَرفَ المضارَعة، ويُمكنُ أن يُجابَ عنه بأنَّه من الشَّواذ، ولا يَجب أن يَدخُلَ في الحدِّ الشَّواذُّ، بل إنَّما يُحَدُّ نظراً إلى اللُّغة الفَصِيحة لا إلى غَيرها.

---

(١) المعروف أنَّ ذلك لغة قَيس وتميم ورَبيعة ومَن جاورَهم، فأمَّا بنُو عامر فالذي نُقِلَ عنهم أنهم يَكسِرونَ في نحو: «وَجِلَ» إلَّا في الياء فيَفتَحون.

ويُمكِن الجوابُ: بأنَّ الهاءَ والسين زائدتانِ على خِلاف القِياس، فكأنَّهما على أربعةِ أحرفٍ تَقديراً.

أو بأنَّهما مِن الشَّواذ، ولا يجبُ أن يَدخُلَ في الحدِّ الشَّواذُّ.

ونحوُ: «خَصَّمَ، وقَتَّلَ» بِالتَّشديد، والأصلُ: اختَصَمَ، واقْتَتَلَ، أُدغِمت التاءُ فيما

ده چونكي

[مطلب: في «أَهْرَاق» و«أَسْطاعَ»]

قولُه: (ويُمكن الجوابُ بأنَّ الهاءَ والسين زائِدَتان) (قال المبردُ: الهاءُ ليست مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ، فأُورِدَ عليه «أَهْرَاقَ»، وذَكر ابنُ الحاجب في بَعض كُتُبه[١] أنه لا جوابَ عَنه إلَّا دعوَى الغلَط مِمَّن قالَه؛ لأنه لَمَّا أُبدِلَ الهمزةُ في «أَراقَ» تُوهِّمَ أنها فاءٌ، فأُدخِلت عليها الهمزةُ وأُسكِنَت، وذكَر في «الصِّحاح» أنه يُقالُ: «هَراقَ الماءَ يُهَريقه بِفتح الهاء، هِراقةً» أي: صبَّه، وأصلُه: أَراقَ يُرِيقُ إراقةً، وفيه لُغة أُخرى وهي: «أَهْرَق الماء يُهْرِقُه، إِهْراقاً» على وزنِ «أَفْعَل يُفعِل»، قال سِيبويه: قد أَبدلُوا من الهمزةِ الهاءَ، ثم أُلزِمَت فصارَت كأنها من نَفسِ الكلمة، ثم أُدخِلَت الألفُ على الهاء وتُركت الهاءُ عِوَضاً عن حَذفهم العين؛ لأنَّ أصلَ «أَهْرَقَ»: أَرْيَقَ، وفيه لُغة ثالثة وهي «أَهْراق يُهْرِيق إِهْراقاً»، فهو مُهْرِيق، والشيءُ مُهْرَاقٌ ومُهَراقٌ أيضاً بالتَّحريك)[٢]. هذا، والمذكورُ في الشَّرح هو هذا.

وذكَر أبُو البَقاء[٣] أنهم إنما زادُوا السِّين في «أَسْطاع يُسْطِيعُ» لِيَكونَ جَبراً لِمَا دَخَلَ الكلمةَ من التَّغيير؛ لأنَّ أصلَهما من «أَطْوَعَ يُطْوِعُ»[٤]، وقال الفَراءُ: أصلُه: «اسْتَطاع»، حُذِفَت التاءُ، فليست زِيادةُ السين شاذَّةً، بل الشاذُّ فتحُ الهمزة وجعلُها همزةَ قَطعٍ وحَذفُ التاء، فمُضارعُه «يَسْطِيعُ» بِالفتح.

قولُه: (ولا يجبُ أن يَدخلَ في الحدِّ الشواذُّ) كما لا يَجبُ أن يدخُلَ في حُدُودِ الفُقهاء الاستِحسانِيَّات.

قولُه: (ونحو: خصَّم وقتَّل... إلخ) جوابُ دَخلٍ مُقدَّر، تَوجيهُه ظاهِر. ويَجوزُ في الخاء

(١) عبارةُ الجاربردي: ذكر في الشرح المنسوب إلى المصنف.

(٢) انظر: «شرح الشافية».

(٣) هذا قولُ سيبويه في «الكتاب»، فإسنادُه إليه أولى كما لا يَخفى.

(٤) فَنُقلت حركة العين وهي الواوُ إلى فاء الكلمة فَسَكنت العين، ثم قُلبتْ حركته ألفاً لِتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها الآن، وزِيدت السين عِوَضاً عن حركة عين الفِعل.

بعدها، وحُذِفت الهمزةُ، فهو على خمسةِ أحرُفٍ تقديراً؛ فلِهذا يُفتح حرفُ المُضارعة، ويقالُ: «يَخَصِّمُ، ويَقَتِّلُ»، وهُنا موضعُ بحثٍ.

ولَمَّا ضُمَّ حرفُ المُضارَعة من هذه الأربعةِ ـ كما في المبني لِلمَفعول ـ أراد أن يَذكُرَ علامةَ كونِ هذه الأربعة مَبنيةً للفاعلِ، فقال:

(**وعَلامةُ بناءِ هَذِهِ الأَرْبَعةِ**) يعنِي: «يُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُقاتِلُ، ويُفَرِّحُ» (**لِلفاعِلِ: كَونُ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ**) أي: آخِرِ كلِّ واحدٍ مِن هذه الأربعةِ حالَ كونه مَبنيًّا للفاعل (**مَكْسُوراً أَبَداً**)، بِخِلاف المبنيِّ لِلمفعول؛ فإنه فيه مَفتوحٌ أبداً، كما يُذكَرُ في بَحثِه.

(**مِثالُهُ**) أي: مِثالُ المبنيِّ للفاعل (**مِنْ «يَفْعُلُ»**) بِضمِّ العين: (**«يَنْصُرُ، يَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرْنَ»، «تَنْصُرُ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ»، «تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرْنَ»، «أَنْصُرُ، نَنْصُرُ»**).

وقد يُستعمَلُ لفظُ الاثنَين في بعض المواضِعِ لِلواحِد؛ كقَولِه: [الطويل]

دده جونكي

والقافِ الفتح بِنَقل حركة الصاد والتاءِ الأولَيين إلى الخاء والقافِ، والكسرُ بِحَذف حَركتهما وتَحريكِهما بالكسر؛ لأنَّ الساكِنَ إذا حُرِّك حُرِّكَ بِالكسر، وهذا الوَجهُ أَولى من الأوَّل؛ لأنَّ في الأول التِباساً بماضِي «التَّفعِيل».

قولُه: (وههنا مَوضعُ بحث) يَعني: بعد الجَوابِ عنهما[1] بأنَّهما على أَربعةِ أَحرُفٍ تَقديراً، وعنهما[2] بأنَّهما على خمسةِ أحرُفٍ تَقديراً في كلامِ المصنف بَحثٌ؛ لأنَّ قَوله: (إلَّا ما كان ماضِيهِ على أربعةِ أحرُف) لا يدلُّ على أنه عليها لفظاً أو تَقديراً.

[مطلب: في خِطاب الواحد بِلَفظ الاثنَين، ومجيء التثنية للتعدُّد والتكثير]

قولُه: (وقد يُستعمَلُ لَفظ الاثنَين... إلخ) قال الجوهريُّ: (إنَّ العربَ رُبَّما خاطَبَتِ الواحدَ بِلَفظ الاثنَين) لِغَرضِ المُبالغة والتَّوكيد، (وقال الشاعِرُ: [الطويل]

فَإنْ تَزْجُرانِي يا ابنَ عَفَّانَ أَنزَجِرْ ... وإنْ تَدَعانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا)

---

(١) أي: «أهراق، وأسطاع».

(٢) أي: «خصَّم، وقتَّل».

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ... وإِنْ تَدَعانِي أَحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعَا

وقولِه: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصاحِبِي: لا تَحْبِسانَا

(وقِسْ على هَذا) المذكورِ مِن تصريفِ «يَنْصُرُ»: («يَضْرِبُ»، و«يَعْلَمُ»، و«يُدَحْرِجُ»، و«يُكْرِمُ»، و«يُقاتِلُ»، و«يُفَرِّحُ»، و«يَتَكَسَّرُ»، و«يَتَباعَدُ»، و«يَنْقَطِعُ»، و«يَجْتَمِعُ»، و«يَحْمَرُّ»، و«يَحْمارُّ»، و«يَسْتَخْرِجُ»، و«يَعْشَوْشِبُ»، و«يَقْعَنْسِسُ»، و«يَسْلَنْقِي»، و«يَتَدَحْرَجُ»، و«يَحْرَنْجِمُ»، و«يَقْشَعِرُّ») ونحنُ لا نَشتغِلُ بِتفصيلها، فإنه لا يَخفى على مَن له أدنَى تَمييز، ولو أشكلَ شيءٌ مِن نحو: «اقشعرَّ» و«اسْلَنْقى» يُعرَفُ في المضاعَف والناقِص.

ده چونكي

أي: إنْ تَمنعَنِي وتَنهَنِي يا ابنَ عفَّانَ أَمتَنِع، وإن تَركتَني أحفَظْ عِرضاً مُعزَّزاً، (وأنشَد الكسائيُّ: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصاحِبِي: لا تَحْبِسانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْتَزَّ شِيحَا

ويُروَى: واجدَزَّ)، يَعني: قُلتُ لِصاحِبي: لا تمكُثْ بِنَزع أُصول الكَلأ، بلِ اقطَع الكلأَ فَحَسْبُ دُونَ أُصولِه.

والاستِشهادُ أنه خاطبَ الواحدَ بِلَفظ الاثنَين في قولِه: «تزجُراني» و«تدَعاني» و«تَحبِسانا»، والعِلَّةُ فيه على ما في «حَواشي المطوَّل» أن أقلَّ أقرانِ الرَّجل في مالِه وأهلِه اثنانِ، وأقلُّ الرِّفقةِ[1] ثلاثةٌ، فجرَى كلامُ الرَّجل على حدِّ ما أَلِف من خِطابِه، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسير سورة ﴿ق﴾: (إنَّ العربَ أكثَرُ ما يُرافق الرجلَ مِنهم اثنانِ، فكثُرَ على ألسِنَتِهم أن يقولُوا: خَليليَّ وصاحبيَّ قِفَا[2] وأَسعِدَا، حتى خاطَبُوا الواحدَ خطابَ الاثنَين)، والبَصريُّون يُنكِرُون هذا لِلُزوم الإلباسِ، وذَهب المبرِّد في مثلِ: «قِفَا» في قَولِ الشاعِر:

قِفَا نَبكِ مِن ذِكرَى ...... البيتَ

إلى أنَّ تَثنيةَ الفِعل ـ أعني: قِفْ ونَظائرَه ـ لِلتَّأكِيد، والمعنَى مثلاً: قِفْ قِفْ، وقد وجَّهه الچاربَردي في «شَرح الكشَّاف» بأنَّه حَذَف الفِعلَ الثانيَ، ثم أتَى بِفاعِله وفاعلِ الفِعل على صُورة

(١) بضم الراء وكسرها: الجماعة المترافِقة في السَّفر ونحوِه.

(٢) في «الكشاف»: (وقِفَا) بالعطف.

[المُضارع المَبني لِلمفعول]

(**والمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ**) أي: من المُضارِع (**ما**) أي: الفِعلُ المُضارِع الذي (**كانَ حَرْفُ المُضارَعةِ مِنْهُ مَضْمُوماً**) حَملاً على الماضِي، (**و**) كان (**ما قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحاً**).

فإنْ كان مفتوحاً في الأصل أُبقِيَ عليه، وإلَّا فُتِح؛ لِيَعتدِلَ الضم بِالفتح في المُضارِع الذي هو أثقَلُ مِن الماضي، (**نَحوُ: «يُنْصَرُ، ويُدَحْرَجُ، ويُكْرَمُ، ويُقاتَلُ، ويُفَرَّحُ، ويُسْتَخْرَجُ»**)، وتَصرِيفُها على قياس المبنيِّ للفاعِل.

وفي نحوِ: «يُفعَلُّ» و«يُفْعَالُّ» و«يُفْعَلَلُّ»، يُقدَّرُ الأصل: يُفْعَلَلُ، ويُفْعالَلُ، ويُفْعَلْلَلُ، بفتح ما قبل الآخر.

دده جونكي

ضَمير الاثنَين مُتَّصلاً بِالفِعل الأَولِ، وأنكَره الزجاجُ، وقال: بل خِطابٌ لِصاحِبَيهِ في الواقِع، وقد يُقالُ: أراد: قِفَنْ بِالنُّون، فأَبدل الألفَ من النُّون، وأَجرَى الوصلَ مُجرَى الوَقف، وأكثَرُ ما يكونُ هذا في الوَقف.

فإن قِيل: قد صرَّح في «المطوَّل» أن المُثَنَّى نَصٌّ في مَدلُوله، لا يُطلَقُ على الواحِد أصلاً، وصرَّح في الحَواشي أيضاً أن المُثَنَّى نَصٌّ في مَدلولِه، لا يُطلَق على غَيرِهِ لا حَقيقةً ولا مجازاً، **قُلنا**: مُنع ذلك مُستَنَداً بِقَول[1] الشاعِر[2]: [الكامل]

فَـجَـعَـلْـنَ مَـدْفَـعَ عـاقِـلَـيـنِ أَمـامَـنَـا[3] وجَـعَـلْـنَ أَمْـعَـزَ رامَـتَـيْـنَ شِـمَـالَا

حيث أطلَق «عاقِلين ورامَتَين» على جبلِ عاقِلٍ ورامة[4]، وجَعلَ الفَراءُ قولَه تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٤٦] مِن هذا القَبيل، وبِقَوله ﷺ: «**إذا سافَرتُما وأَذَّنتُما، فلْيَؤمَّكما أكبَرُكما**»[5] فإن «يَؤمَّكما» لِلواحد؛ لأنَّ أحدَ الشَّخصَين إذا كان إماماً فالمأمومُ واحِد، وقد يُستَند

---

(١) كذا عدَّاه هنا وفيما يأتي قريباً مع أنَّ «استَند» لا يتعدَّى بالباء، فكأنه ضمَّنه معنى الاستِشهاد.

(٢) هو جَرير.

(٣) كذا في جميع النُّسخ، والصواب الذي في «ديوان جرير» وغيره: (أيامِناً).

(٤) وتثنيةُ الثاني ـ وهو «رامةُ» ـ كثيرةٌ في الشِّعر، ومِن ثَمَّ جعلَ بعضُهم الشاهدَ في الأول دُونَه، قال ابنُ سِيده: وإنَّما قَضَينا على «رامتَين» أنها تَثنيةٌ سُمِّيَت بها البلدةُ لِلضرورة؛ لأنهما لو كانَتا أرضَين لَقِيل: «الرامَتَين» بالألف واللام كقَولِهم: «الزَّيدان».

(٥) أخرجه البخاري (٦٣٠) ومسلم (١٥٣٨) عن مالك بن الحُويرث رضي الله عنه.

ولم يَذكُر المصنِّفُ غيرَ المتعدِّي؛ لأنه قلَّما يُوجد منه.

له بِقَوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]؛ إذ لا يَخرُج إلَّا مِن البَحر المالِح[١]، وقولِه تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق: ٢٤]؛ إذ ليس الخِطابُ لِلاثنَين كما[٢] ذُكِر في التَّفاسير، وقَولِه تعالى: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]؛ إذ الناسِي صاحِبُ مُوسى ﷺ، ذكَره في «شرح الوِقاية». نَعم، قولُه: (إذ لا يَخرج إلَّا من البَحر المالح) يَخدشُه قَولُه تعالى: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢].

وقد يُراد من التَّثنِية مجرَّدُ التَّعدد والتَّكرُّر وإن كان فوقَ الاثنَين، كما صرَّحُوا بِه في قَوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤].

[فائدة: في «قلَّما» و«طالَما»]

قولُه: (قلَّما يُوجد منه) كلمةُ «ما» في «قَلَّما» وكذا في «طالَما» و«جالَما»[٣] كافَّةٌ لِلفِعل عن طَلبِ الفاعِل في التَّركيبِ، وإنْ فُهِمَ منه ما هو القَليلُ وغَيره، ولِذَلك كُتِبَت مَوصولةً، وإذا جُعِلَت مَصدريةً والمَصدرُ فاعلاً فحَقُّها أن تُكتَبَ مَفْصولةً، وقال الشَّريف في حاشِيَة دِيباجةِ «شَرح المِفتاح»: (يَجوزُ أن يكونَ «ما» كافَّة؛ فإنها كما تَكُفُّ «إنَّ» عن العَمل تَكُفُّ الفِعلَ عن العَمل في الفاعِلِ بِحسَب الظاهِرِ، وإنَّما قُلتُ: (بِحسَب الظاهِر) لأنَّ المنعَ عنِ الفاعِل حَقيقةً غيرُ مُمكِن؛ لامتِناعِ صُدورِ الفِعل لا[٤] عن فاعِلٍ، والفِعلُ ههنا يَتعلَّق بحسَبِ المعنَى إلى[٥] مَصدَرِ جالَ[٦] ودارَ أي: طالَ الجَولانُ والدَّوَران، ويَجوز أن تكونَ مَصدريَّةً والمَصدر فاعِلُ «طالَ»،

---

(١) قيل: الفصيحُ في مثلِه: «المِلْح»، و«المالِح» لُغة رديئة، وقال ابنُ برِّي: قد جاء «المالِح» في أشعَار الفُصحاءِ ... وأنشد عليه أبياتاً.

(٢) راجعٌ للنَّفي لا للمنفيِّ.

(٣) المعروفُ من تمثيلِهم: (كَثُرَما)، و«جالَما» هذه لم أجِدها في كلامِهم، وسيأتي ذكرُ مأخذِها قريباً.

(٤) كذا رأيتُه في نُسخة خطيَّة من تلك الحَواشي، وفي «شرح قواعد الإعراب» لِشيخ زاده نقلاً عن الشَّريف في الكتابِ المذكور: (إلا)، وكِلاهما صحيح.

(٥) كذا عدَّاه الشريف في الأصل.

(٦) أي: الذي في قَوله: (فقد طال ما جالَ في صَدري ودار في خَلَدي)، وبه يُعلم وجهُ مَجيئه بالفعل «دارَ» وتأويلِه بالدَّوَران، وبه يُعلم أيضاً أن قَول المحشِّي سابقاً: «وجالَما» خطأٌ لا عبرةَ به، وأنَّه أخَذه من ذِكر الشريفِ «جال» و«الجَوَلان»، من غير أن ينتبِهَ للسِّياق الذي وقع فيه «جالَ»، وأنَّ كلامَه في تفسير «طالَمَا» ولا وُجود لـ«جالَما» المذكور.

[دُخول «ما» و«لا» النافيتَين على الـمُضارِع]

(واعْلَمْ أَنَّهُ) الضميرُ لِلشأن (يَدْخُلُ على الفِعْلِ المُضارِعِ ....

دده جونكي

وعلى التَّقدير الأول تُكتَبُ موصولةً؛ لأنها مِن تتمَّة الفِعل، وعلى الثاني تُكتَبُ مَفصولةً)، وقال أبُو المكارِم في «شَرح مختَصر الوِقاية»[1]: واستِمرارُ كَتْبِها مُتَّصلةً بِالفِعل يَرُدُّ احتِمالَ المَصدريَّة، وقال ابنُ كَمال پاشا في «حاشِيَة شَرح المفتاح»: هي تَكُفُّه عن طَلَب الفاعِل النَّحويِّ على ما أفصَحَ عنه صاحِبُ «الكشَّاف» حيث قال: (تَكُفُّه عن طلب الفاعِل لَفظاً)، ثم قال: وهذا مع ظُهُورِه قد خَفيَ على الشَّريف حيثُ قال: تَكُفُّ الفِعلَ عن الفاعِل بِحسَب الظاهِرِ. اهـ وكأنه غافِلٌ عنْ إطلاق الفاعِلِ على الفاعل النَّحويِّ أيضاً على وجهِ الحَقيقةِ لا على وَجه المجازِ.

ويَجوزُ الفَصلُ بَينها وبين الفِعل، قال الكُمَيت[2]: [الطويل]

قــد طــالَــمــا يــا آلَ مَــرْوانَ أُلْــتُــمُ[3]

ويُعبَّر بـ«قلَّما» عن النَّفيِ كما يُعبَّر بِالأكثر عن الكُلِّ، وهي طَريقةٌ مَسلُوكةٌ.

[مطلب: في أحوال ضَمير الشَّأن والقِصَّة]

قولُه: (الضَّمير لِلشأن) اعلَم أنه يقعُ قبلَ الجُملة ضميرُ غائبٍ يُفسَّر بها، ويُسمَّى ضميرَ الشأنِ إذا كان مذكَّراً، والقِصَّةِ إذا كان مُؤنثاً، ويَعودُ إلى ما في الذِّهن مِن شأنٍ وقِصَّة، ويُختارُ تأنيثُه إذا كان فيها مُؤنَّثٌ غيرُ فَضلة، نحوُ: «هي هند مَليحة»، و﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] لِقصد المُطابَقة لا لِرُجوعه إليه، ولم يُسمَعْ نحوُ: «هي الأميرُ بنَى غُرفةً»، و«هي زيدٌ عالِمٌ»، وإنْ كان القياسُ يَقتَضي جَوازَه، فقولُ صاحِب «الكشَّاف»: (إن الضميرَ المُقدَّرَ في قولِه تعالى: ﴿أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣] ضميرُ الشَّأن، والتَّقدير: أنه تِلكُم الجَنَّة)، وكذا قولُ صاحِب «التَّلخيص»: (أو هي زيدٌ عالِم) ليس كما يَنبَغي.

---

(١) المراد بـ«مُختصر الوقاية» كتابُ «النُّقاية» لِصدر الشريعة المحبوبي المتوفى سنةَ (٧٤٥هـ)، وشارحُه هو مُحمد بن عبد الله بن مُحمد أبو المكارم، المُتوفَّى نحوَ سنة (٩٠٧هـ).

(٢) هو الكُمَيت بن زيد الأَسَدي، أبو المستهلّ، من أهلِ الكوفة؛ اشتَهر في العصر الأموي، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقةً في عِلمه، منحازاً إلى بني هاشم، كثيرَ المدح لهم، وأشهر شِعره «الهاشميات» وهي عِدَّة قصائد في مَدحهم. تُوفي سنة (١٢٦هـ).

(٣) عجزه: بِلا دَمَسٍ أمرَ العريبِ ولا غَمْلِ

و«أُلتُم» من «آلَ المَلِكُ رَعِيَّتَه يَؤُولُها إِيالاً»: ساسَهُم وأحسنَ رِعايتَهم.

«ما» و«لا» **النَّافِيَتانِ** لِلفِعل، **(فَلا يُغَيِّرَانِ صِيغَتَهُ)** أي: صيغةَ الفعلِ المُضارِع، وقد مرَّ تفسيرُ الصِّيغة في صَدر الكتاب؛ يعني: لا يَعمَلانِ فيه لفظاً، وقد سُمِع عن العرب الجزمُ بـ«لا» النافيةِ إذا صَلَح قبلَها «كي»، ....

دده جونكي

ولَه خَواصُّ هي: لا يكونُ إلَّا غائباً، ولا يُفسَّر إلَّا بِجُملة، ولا يكونُ في الجُملة التي تَقعُ خبراً عنه ضميرٌ يَعودُ إليه، ولا يُعطَفُ عليه، ولا يُؤكَّد، ولا يُبدَل منه، ويَقعُ مُبتدأً أو ما أصلُه المبتدأ، ولا يُحذَف إلَّا قليلاً، ولا يَجوزُ حَذفُ خَبره، ولا يَتقدَّم خبرُه عليه، ولا يُخبَرُ عنه بِـ«الذي»[١]، ويَستَمرُّ حذفُه مع «أنْ» المفتُوحةِ المخفَّفة، ولا يَجُوزُ تَثنيتُه وجَمعُه، ويَكونُ لِمفسِّره محلٌّ مِن الإعرابِ بِخلاف سائِر المُفسِّرات، ولا يُستعمَلُ إلَّا في أمرٍ يُرادُ منه التَّعظيمُ والتَّفخيم، ولا يَجوز إظهارُ الشَّأنِ والقِصَّة.

[فائدة: في الفَرق بين «ما» و«لا» النافِيَتين]

قولُه: (ما ولا النافِيَتان) والفَرقُ بينهما أنَّهما إذا دَخَلَا الأسماءَ فـ«ما» لِنَفيِ المَعارِف كثيراً والنَّكراتِ قليلاً، تَشبيهاً لها بـ«لا»، و«لا» لِنَفيِ النَّكرات كثيراً والمَعارِفِ قليلاً مع تَكريرِ «لا»، وإذا دَخَلَا الأفعالَ فـ«ما» لِنَفيِ الحال عِند الجُمهورِ، واعتَرض عليهم ابنُ مالِك بِنَحو قَوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥]، وأُجيبَ بأنَّ شَرطَ كونِه لِلحال انتِفاءُ قَرينةِ خِلافِه، و«لا» لِنَفيِ الاستِقبال عِند الأكثَرين، وخالفَهم ابنُ مالِك لِصِحَّة قَولك: «جاءَني زيدٌ لا يَتكلَّم» بِالاتِّفاق، مع الاتِّفاقِ على أنَّ الجُملةَ الحاليَّةَ لا تُصدَّر بِدَليلِ الاستِقبال.

قولُه: (وقد سُمع عن العرب الجَزمُ بِـ«لا» النافِيَة) مَجازٌ مِن ذِكر الحالِّ وإرادةِ المَحلِّ[٢].
والسَّماعُ في اصطِلاح أهلِ الحَديث إذا عُدِّيَ بـ«عن» يَكونُ قارئُ الحَديث الشيخَ، وبـ«على» إذا قَرأ أحدٌ على الشَّيخ وسَمِعَ غيرُه، فيَقولُ الشَّيخ: (سَمع فُلانٌ عليَّ). ذكَره في «شَرح التِّبيان».

[مُهمة: في تعدِّي «سَمِعَ»]

واختُلف في تعدِّي «سَمع» إلى مَفعولَين؛ فجوَّزه الفارسيُّ ولكنْ لا بُدَّ أن يكونَ الثاني ممَّا يُسمَع نحوُ: «سمعتُ زيداً يقولُ كذا»، فلَو قُلتَ: «سمعتُ زيداً أخاكَ» لم يَجُزْ، والصحيحُ تَعدِيَتُه

---

(١) أي: لِعدم قَبُوله التأخيرَ.

(٢) أي: المجزومُ؛ لأنه الذي يصحُّ أن يُسمعَ.

نحو: «جِئتُه لا يَكُنْ له عليَّ حجَّةٌ».

دده جونكي

إلى واحدٍ، ذكَره في «التَّنقيح شرح البُخاري»[1]، وأصلُ «سَمعت زيداً يقولُ»: سَمعتُ مِن زيدٍ ما قاله، إلَّا أنه أُرِيدَ تَخصيصُ سَماعِ القَول بِمَن سُمِعَ منه، فأُوقِعَ الفِعلُ عليه، وحُذِفَ المسموعُ، ووُصِفَ المتكلِّمُ المُوقَعُ عليه الفِعلُ بِما سُمع منه، أو جُعِلَ حالاً منه، فسَدَّ الوصفُ أو الحالُ مَسَدَّه[2]، فاستغنى عن ذِكره حقيقةً وحُكماً، فلا وجهَ لِلمَصير إلى التَّقدير وإنْ ذكَره الشارحُ في شَرحه «للكشَّاف» حيث قال: (لا يَخفى أنه لا يَصحُّ إيقاعُ فِعلِ السَّماع على الرَّجل إلَّا بإضمارٍ أو مَجازٍ)، ولا لِما ذكَره فيه حيثُ قال: (وأنَّ الأوفَقَ بِالمعنى فيما جُعِلَ وصفاً أو حالاً أن يُجعَلَ بَدلاً[3] بتأويلِ الفِعل بِالمَصدَرِ بِطَريق التَّجريدِ على ما يَراه بعضُ النُّحاة، لكنَّه قَليلٌ في الاستِعمال، ولِذا آثرَ الوَصفيَّة والحالَ)؛ لأنه حِينئذٍ يَفُوت المعنى، أعني تَخصيصَ سَماعِ القَول بِمَن سُمِعَ مِنه، وهو ثمرةُ المَجازِ الذي هو ذِكرُ المَسموعِ منه مَقامَ المسمُوع ونُكتَتُه، لا ما ذكَره البَيضاوي مِن أنها المُبالَغة؛ لأنها لا تُناسِبُ أكثرَ المواضِع، وهذا تجوُّزٌ شائِع لا بُدَّ له مِن وجهٍ يَنتَظم المواضِعَ كُلَّها؛ لأنَّ تلك الثَّمرةَ والنُّكتة لا تَحصُل إلَّا إذا سِيق الكلامُ مَساقَه، ولِذا لم يَلتَفِت إليه في «الكشَّاف»، وقد جَوَّز البَدليَّةَ الشَّريفُ في «شَرح المفتاح» بِالتَّأويل المَذكورِ، ولا لِما ذكَره البَيضاوي في تَفسيرِ قَوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠] حيثُ قال: (و﴿يَذْكُرُ﴾ ثاني مَفعُولَي ﴿سَمِعَ﴾)؛ وإنما صَحَّ أن يُقالَ: «سَمِعتُ زيداً قولَه» بِتَقديرِ: سَمعتُ منه، ذكَره الشريف وابنُ كمال پاشا، ولَك أن تُصحِّحَ البَدَليَّةَ.

قولُه: (جئتُه لا يكنْ له عليَّ حُجة) قال الرضيُّ[4]: ولا مَنْعَ مِن أن يُجعَلَ «لا» في مِثلِه لِلنَّهي.

---

(١) اسمُه: «التَّنقيح لألفاظ الجامِع الصحيح»، وهو مِن تأليف أبي عبد الله بَدر الدين محمد بن بهادر الزَّركشيِّ الشافعي التُّركي الأصل، صاحبِ «البَحر المحيط» في أصول الفِقه وغيرِه، المُتوفى سنةَ (٧٩٤هـ). والمسألةُ مذكورةٌ في أول بابٍ منه عند أول حديثٍ.

(٢) أي: ولولا ذلك لم يكن بُدٌّ من أن يقالَ: سَمعتُ كلامَه.

(٣) إنما كان البدلُ أوفَقَ لأنه يَستغني عن التجوُّز والإضمار؛ إذ هو حِينئذ بدلُ اشتِمال، ولا يَلزم فيه قصدُ تَعلُّقِ الفِعل بِالمُبدل منه حتى يحتاجَ إلى إضمار أو تجوزٍ، كما في: «سُلب زيدٌ ثَوبُه»؛ إذ ليس زيدٌ مَسلُوباً. «الخزانة».

(٤) أي: بعد أن حكى قولَهم بالوجهَين: لا يكن، ولا يكون.

(تَقُولُ: «لا يَنْصُرُ، لا يَنْصُرَانِ، لا يَنْصُرُونَ» . . . إِلَى آخِرِهِ) كما تقدَّم في «يَنْصُرُ» بِعَينِه.

(وكَذَلِكَ: «ما يَنْصُرُ، ما يَنْصُرَانِ، ما يَنْصُرُونَ» . . . إِلَى آخِرِهِ).

[دُخول الجازم على المُضارِع]

(و) اعلَم أنَّه (يَدْخُلُ) على الفِعل المُضارع (الجازِمُ)، وهو «لم» و«لَمَّا»، و«لا» في النَّهيِ، واللامُ في الأمرِ، و«إنْ» الشرطيَّة، ....

ده چونكي

[مطلب: في معنَى الجَزم، والكلام على «لم» و«لَمَّا»]

قولُه: (يَدخُل على الفِعل المضارع الجازمُ وهو لم ولمَّا... إلخ) اعلَم أنَّ الجَزمَ هو القَطعُ، وسُمِّيَتْ هذه الحُروفُ جَوازمَ لِقَطعها عن الفِعل حَركتَه أو بعضَ حُرُوفِه. أمَّا جزمُ «لم ولَمَّا» فلِاختِصاصِهما بِالفِعل، وقد ذَكر في «المفتاح» في قِسم النَّحو: (أنَّ كلَّ ما لَزِم شيئاً وهو خارجٌ عن حَقِيقَته، أثَّر فيه وغيَّره غالباً بِشَهادة الاستِقراء)، وتعيَّن الجزمُ لِيكُونَ الأثرُ على وَفقِ المؤثِّر في الاختِصاصِ[1]، وإنما لم يَعمَلْ حَرفُ التَّعريف وحرفُ الاستِقبال لِجَرَيانِهما مَجرى بَعضِ الأَجزاء؛ لِشِدَّةِ الامتِزاج، فكأنَّهما غيرُ خارِجَين عن حَقِيقتِه، وقال بعضُهم: «لَم ولَمَّا» يَدخُلان الماضيَ فتَقلِبانِه إلى لفظِ المُضارع ويَبقى المعنى كما كانَ، وقالُوا: كانَ «لَمَّا» في الأصل «لَم» زِيدَت عليها «ما» النافِيَةُ لِلتَّأكيد، ففارَقَتْ بِذَلك «لَم» مِن أوجُهٍ:

أحدُها: أنها لا تَقتَرِن بأداةِ الشَّرط، فلا تَقولُ: «إن لَمَّا أضرِبْ»، و«مَن لَمَّا يَضرِبْ»، **والثاني**: أنَّ مَنفيَّها مُستمِرُّ النَّفيِ إلى الحال[2]، ومَنَعَ الأندَلسيُّ معنى الاستِمرار فيها، وقال: هي مثلُ «لم» في احتِمال الاستِمرار وعَدمِه، ورجَّح الرضيُّ الاستِمرارَ، ولامتِدادِ النَّفي بعد «لَمَّا» لم يجزِ اقترانُها بِحرفِ التَّعقِيب، فلا تَقولُ: «قُمتُ فلمَّا تَقُم»؛ لأنَّ مَعناه: وما قُمتَ إلى الآنَ[3]. **والثالثُ**: أنَّ مَنفيَّ «لَمَّا» لا يكونُ إلَّا قريباً من الحال، ومَنَعه ابنُ مالك، وقال: هو غالِبٌ لا لازمٌ، **والرابع**: أنَّ مَنفيَّ «لَمَّا» مُتوقَّعٌ ثُبوتُه، وأطلَقَه ابنُ هشام، وقيَّده الرضيُّ بِالأغلَب كـ«قد»

---

(١) أي: بالفعلِ.

(٢) نحو: «نَدِم ولَمَّا يَنفَعْه الندمُ»، فعَدمُ النَّفع مُتصلٌ بِحال التكلم.

(٣) أي: بخلاف: «فلم تَقُم»؛ لأن معناه: وما قمتَ عَقِبَ قِيامي.

والأسماءُ التي تَضمَّنت مَعناها، والغرضُ في هذا الفَنِّ: بَيانُ آخِرِ الفعل عند دُخولِ الجازم عليه:

دده جونكي

في الإيجابِ، قال صاحبُ «الكشَّاف» في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في «لَمَّا» مِن مَعنَى التَّوقُّعِ دالٌّ على أنَّ هؤلاءِ قد آمَنُوا فيما بَعدُ. **والخامسُ**: أنَّ مَنفيَّ «لَمَّا» جائزُ الحَذف في الاختيارِ لِدَليلٍ.

وإذا دَخَلَتْ همزةُ الاستِفهامِ على «لَمْ ولَمَّا» فهي على سَبِيل التَّقريرِ، ومعنَى التَّقرير: إلجاءُ المُخاطَب إلى الإقرارِ بِأمرٍ يَعرفُه.

وأمَّا «لا» في النَّهيِ واللامُ في الأمرِ فلأنَّهما يُشبِهان لـ«إنْ»[١] الشَّرطيَّة في النَّقل[٢]، وأمَّا «إنْ» الشَّرطيَّةُ فلِاختِصاصِها بِالفِعل كما ذكَرنا في «لم، ولَمَّا».

[مُهمة: في أَسماء الشرط واستِعمالهنَّ ومحلِّهنَّ من الإعراب]

قولُه: (والأسماء التي تَضمَّنت مَعناها) وهي غيرُ ظُروف كـ«مَن، وما، ومَهما، وأيّ»، وظُروف بَعضُها تُستعمَلُ مع «ما» وعَدمِها، كـ«أينَ» في المكانِ، و«متى» لِلزَّمان، وبَعضُها لا تُستعمَلُ إلَّا مع «ما» نحوُ: «إذ وحيثُ»، وبَعضُها لا يُستعمَلُ مع «ما» نحوُ: «أنَّى».

والجزمُ بـ«كيفَما» قولُ بعضِ النُّحاة، وبـ«إذَا، وأيَّان» لُغةٌ ضَعيفةٌ، وفي «الشَّرح الكَبير لِلكافية»[٣]: والحقُّ أنه لا يَجب المُجازاة بـ«إذَا» مع «ما» وعَدمِها.

وإنما تَضمَّنتْ هذه الأسماء معنَى «إنْ» لِلإيجازِ والاختِصار؛ لأنهم احتاجُوا إلى أن يَقولُوا: (إنْ تَضربْ زيداً أَضرِبْه)، و(إن تَضرِبْ عمراً أضرِبه) إلى أن يَطولَ الكلامُ، فأَتَوا باسمٍ شامِلٍ لِلجَميع[٤].

والمرادُ بالسببيَّة في الشَّرط أعمُّ مِن أن تكونَ عَقليَّةً، أو خارجيَّةً، أو جَعليَّةً اعتِباريَّة عُرفيَّة ولو بِوَجه من الوُجوه، وأن تكونَ لِنفسِ الجزاءِ، أو لِلإخبارِ والإعلامِ بِه[٥].

---

(١) كذا في النُّسخ، والوجه إسقاطُ اللام.

(٢) لعلَّه يَقصد في نقلِ معناه إلى الاستِقبال.

(٣) هو «البَسيط» لِرُكن الدين الأستراباذي كما تقدَّم.

(٤) وهو «مَن» في المثال، نحو: «مَن تضربْ أضرِبْه».

(٥) نحو: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]؛ إذ علمُه تعالى بشيءٍ ما ليس مُسبَّباً عن شيء من المُمكِنات.

ـ (فَيَحْذِفُ حَرَكَةَ الواحِدِ) نحوُ: «لَمْ يَنْصُرْ» بِسُكون الراء.

ـ (و) يَحذف (نُونَ التَّثْنِيَةِ) نحو: «لَمْ يَنْصُرَا».

ـ (و) يَحذفُ نُونَ (الجَمْعِ المُذَكَّرِ) نحو: «لَمْ يَنْصُرُوا».

ـ (و) يَحذفُ نُونَ (الواحِدةِ المُخاطَبةِ) نحوُ: «لَمْ تَنْصُرِي»؛ لأنَّ النُّونَ في هذه الأَمثِلة علامةُ الرفع، كالضمةِ في الواحد، فكما تُحذَفُ الحركة كذا يُحذَفُ النُّون.

ددہ چونکیٓ

وما كان مِنها ظُروفاً فمَحلُّها النَّصبُ بِالفِعل بَعدها، وما كان غيرَ ظروف فقد يَكونُ مَحلُّها النصبَ بِالفِعل، وقد يكونُ الرَّفعَ بِالابتِداء: والخبرُ فِعلُ الشَّرط، أو فِعلُ الجزاء، أو مَجموعُهما، والصَّحيحُ الأوَّلُ، ذكَره في «المُغني»، والاكتِفاءُ بِالضَّمير في الشَّرطِ مِثلَ: «مَن يأتِ فَإني آتِيك» رُبَّما يُرجِّح الثالثَ على الثاني، وقد يكونُ الجرَّ نحوُ: «بِمَن تَمرُر أَمرُرْ»، وأمَّا «أيٌّ» فمُعرَبٌ يَقعُ مُبتدأً مثلَ: «أيُّهم يَأتِني أُكْرِمْه»، ومَفعولاً مثل: «أيَّهم تَضرِبْ أضرِبْ»، ومَصدراً مثل: «أيَّ ضربٍ تَضرِبْ أَضرِبْ»، وظرفاً مثلَ: «أيَّ يومٍ تَخرُجْ أَخرُجْ»، ومَجروراً مثل: «بِأيِّهم تَمرُرْ أَمْرُرْ». ومحلُّ «أنَّى» نصبٌ على الحالِ أو الظَّرفِ.

[مطلب: في تَشبيه الجَوازم بالدواء]

قولُه: (فيحذف حركة الواحد) حُكِيَ عن ابنِ السَّراج[1] أنه شبَّه الجوازمَ بِالدَّواء والحركةَ بِالفَضلة التي يُخرِجُها الدَّواء، كما أنَّ الدَّواءَ إنْ صادف فَضْلةً في الجِسم أخرَجها وإلَّا فَمِن نَفسِ الجِسم، فكَذلك الجوازمُ؛ إذا دَخلَتْ على الفِعل؛ فإنْ وَجدتْ حركةً حَذَفَتْها، وإلَّا فَمِن نَفسِ الفِعل كما في الناقِص.

[مطلب: في فصل الضمير، وكونِه ذا جِهتين]

قولُه: (لأنَّ النونَ في هذهِ الأمثِلة عَلامةُ الرفع) فإن قِيل: الضميرُ اسمٌ على حِدَة، فكيفَ يَفصلُ بين الفِعل وإعرابِه؟ قِيل: اعتُبِر فيه في بابِ الفِعلِ جُزئِيَّتُه الحُكميَّة كما أشار إليه بِقَوله: (وكان أواخرُ هذه. . . إلخ)؛ إذِ الفاعِلُ كالجُزء، فإذا كان ضميراً مُتَّصلاً كان في كَمالِ الامتِزاج، فتُعتَبر جزئِيَّتُه.

---

(١) هو محمَّدُ بن السَّرِيّ بن سَهل، أبو بكر، أحدُ أئمة الأدب والعربية، مِن أهل بغدادَ، أخذ عن المبرِّد، وأخذ عنه الزجاجيُّ والسيرافي والفارسيُّ والرماني، ويُقال: ما زالَ النحوُ مجنوناً حتى عَقَّله ابن السراج بـ«أُصوله». مِن كُتبه: «الأصول» في النَّحو، و«شرح كتاب سيبويه». مات شابًّا سنةَ (٣١٦هـ).

وإنما جُعلتْ عَلامةً لِلإعراب كالحركة؛ لأنه لَمَّا وَجب أن تكونَ هذه الأفعال مُعرَبةً، والإعرابُ إنَّما يكونُ في آخِر الكلمة، وكان أواخِرُ هذه الأفعال ساكنةً، وهي الضمائرُ؛ لأنها اتَّصلت بِالأفعال وصارَت كأجزاءٍ منها، ولم يُمكِن إجراءُ الإعرابِ عليها، وَجَبَ زِيادةُ حرفٍ لِلإعرابِ، ولم يُمكِن زيادةُ حُروفِ اللِّين، فزادُوا النُّون لِمُناسَبَتِها إيَّاها كما سبَق.

(ولا يَحْذِفُ) الجازمُ **(نُونَ جَماعةِ المُؤَنَّثِ)**، فلا يُقالُ: «لَمْ يَنْصُر» في «لَمْ يَنْصُرْن»، **(فَإِنَّهُ)** أي: لأن نُونَ جماعةِ المؤنث **(ضَمِيرٌ كالواوِ في جَمْعِ المُذَكَّرِ)** وهو فاعلٌ، فلا يُحذَف.

دده چونكي

فإن قِيل: لَمَّا اعتُبِر جُزءاً لَزم أن يكونَ مَحلًّا لِتَقديرِ الإعراب، فلا يَحتاج إلى زِيادةِ حَرفٍ، **قِيل**: هو ذُو جِهَتَين كالنَّعامة[1]، فاعتُبر في امتناعِ مَحَلِّيَة الإعراب كونُه اسماً على حِدَة، وفي جَوازِ الفَصلِ بِه كونُه جُزءاً. قال ابنُ مالِك: حذفُ نُونِ الرَّفع في موضعِ الرفع بِمجرَّد التَّخفيف ثابتٌ في الكلام الفَصيح نَثرِه ونَظمِه.

[مُهمة: المِثل عامٌّ بخلاف غيرِه كـ«نَحو» والكاف]

قولُه: (كالواو في جَمع المذكر) قِيل: فيه نظرٌ؛ لأنَّ الواوَ هذه قد تُحذَفُ في نحوِ: «اغزُنَّ وارمُنَّ»، فلا تَثبُتُ على كلِّ حال، وأُجِيب بأنَّ ضمَّ ما قبلَها دالٌّ عليها وكأنَّها لم تُحذَف، ولكَ أن تقولَ: كافُ التَّشبِيه لا عُمومَ لها كلفظةِ «نحو»، بِخِلاف لفظةِ «مِثل»؛ فإنها تُوجِبه، رُوِيَ عن أبي حنيفةَ رحمه الله تعالى أنه قال: أقولُ: إيماني كإيمانِ جِبرائيلَ عليه السلام، ولا أقولُ: مِثلُ إيمانِه؛ لاقتِضائه العُمومَ، ذكَره في «المُسايَرة»[2] لابنِ الهُمام، وقال القُشَيريُّ[3] في قَولِه عليه السلام:

---

(١) فإنَّها من حيثُ إنَّ لها جناحاً تُشبِهُ الطَّيرَ، ومن حيثُ إنَّ لها رِجلاً كرِجلِ الجَملِ تُشبِهُهُ، وزَعمُوا أنه قيل لها: احمِلي، فقالت: أنا طائرٌ، فقيل لها: طِيري، فقالَت: أنا بَعيرٌ.

(٢) «المُسايَرة في العقائد المُنجِيَة في الآخِرة» في «كشف الظُّنون»: شَرع أوَّلاً في اختِصار «الرِّسالة القُدسية» لِلإمام الغزالي، ثم عَرَض لِخاطره الشريف استحسانُ زيادات على ما فيها، فلم يَزل يَزيد حتى خرَج التأليفُ عن القصد الأول فصار كتاباً مُستقِلًا، غيرَ أنه سايَره في تراجِمه... إلخ.

(٣) هو عبدُ الكريم بن هوازن النَّيسابوريُّ القشيري، أبو القاسم، شيخُ خُراسان في عصره، زهداً وعِلماً بِالدين، مِن كُتبه «التيسير في التفسير»، و«لَطائف الإشارات»، و«الرِّسالة القُشَيرية». توفي سنة (٤٦٥هـ).

(فَتَثْبُتُ على كُلِّ حالٍ) بِخِلاف النُّونات الأُخَر، فإنها علاماتٌ لِلإعراب، وهذه ضميرٌ لا علامةٌ لِلإعراب؛ لأنها إذا اتَّصَلت بالفعل المُضارِع صارَ مبنيًّا؛ لأنه إنما أُعرِب لِمُشابَهته الاسمَ.

ولَمَّا اتَّصَل به النُّونُ التي لا تَتَّصل إلَّا بالفعل، ورَجَح جانبُ الفعليَّة، وصار النُّونُ مِن الفِعل بِمَنزلة جزءٍ من الكلمةِ كما في «بَعلَبَكّ»، وتَعذَّر الإعرابُ بالحَرف والحركةِ على ما لا يخفى، رُدَّ إلى ما هو الأصلُ في الفِعل، أعني: البِناءَ.

وأشار إلى الأمثِلةِ بِقَوله: **(تَقُولُ: «لَمْ يَنْصُرْ، لَمْ يَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ يَنْصُرْنَ»، «لَمْ تَنْصُرْ، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرُوا»، «لَمْ تَنْصُرِي، لَمْ تَنْصُرَا، لَمْ تَنْصُرْنَ»، «لَمْ أَنْصُرْ، لَمْ نَنْصُرْ»)**.

دده جونكي

«مَن توضَّأ نحوَ وُضُوئي»[١]: لَفظةُ «نحوَ» لا تَقتَضي العُمومَ، بِخلافِ لَفظةِ «مِثْل»، وفي «النَّجم الوَهَّاج» في حديثِ: «إذَا سَمعتُم المؤذِّنَ فقُولُوا مثلَ ما يَقولُ... إلخ»[٢] (أنَّ لَفظةَ «مِثل» لا تَقتضي المُساواةَ مِن كلِّ وَجه)، وفي «شَرح المنار» لابنِ المَلك[٣]: لو قَذَف رجلٌ رَجلاً بِالزِّنا فقال آخَرُ: «هو كما قُلتَ»، يُحدُّ الآخَرُ؛ لأنَّ كافَ التَّشبيه يُوجِبُ العُمومَ في محلٍّ يَقبَلُه، كما قال عليٌّ ﷺ في حَقِّ أهلِ الذِّمة: «دِماؤكُم كدِمائِنا»، وفي «شَرح البَديع» لِلأَصفَهاني: الحديثُ بهذه العِبارة لم يَصِحَّ.

قولُه: (كما في بَعلبك) وهو اسمُ بَلْدةٍ، والبَعْلُ في الأصلِ: الزَّوجُ، ثم جُعِلَ عَلَماً لِلصَّنَم الذي يَعبُده أهلُ هذه البَلْدة، وهو مَصنوعٌ مِن ياقوتةٍ حَمراء، وبين يَدَيْه أصنامٌ صِغار، وقِيل: هو اسمُ صَنمِ قَوم إلياسَ النَّبي ﷺ، وكان طولُه عِشرين ذِراعاً، وكانت له أربَعةُ وُجوه، وقِيل: «البَعْلُ» اسمُ امرأة يَعبُدُونها مِن دُون الله تعالى، و«البَكُّ»: كَسرُ العُنُق، ومنه سُمِّي الكعبةُ[٤] ببَكَّة؛ لِكَسرِها أعناقَ الجَبابِرة، والدَّقُّ أيضاً، والشَّق أيضاً، ومنه البَكَّة[٥]؛ لأنها شُقَّتْ مِن الفِردَوس.

---

(١) الحديثُ بِتَمامه: «مَن توضَّأ نحوَ وُضوئي هذا، ثم صلَّى ركعتين لا يُحدِّث فيهما نفسَه، غُفر له ما تقدم مِن ذَنبه». مُتفق عليه.

(٢) مُتفق عليه أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٣) هو عبد اللطيف بن عبد العزيز الكرماني الرومي المتوفى سنة (٨٠١هـ)، و«المنار» للنسفي.

(٤) فيه تَسامُحٌ لا يَخفى.

(٥) أي: بكَّة، فأدخل اللام.

وجاء «لم» في الضَّرورة غيرَ جازمةٍ، وجاء أيضاً مَفصولاً بينها وبين المَجزُوم، وجاء حذفُ المَجزُوم بَعدَه.

دده جونكي

قولُه: (وجاء لَم في الضَّرورة غيرَ جازمة) وهو في الناقِص أكثَرُ، كقَول الشاعر:

. . . . لـم تَـهـجُـو ولـم تَـدَعِ[1]

وقولِه:

ألَـم يَـأتِيـكَ . . . .

وقولِه:

كـأَن لـم تَـرى . . . .

وسيَجِيءُ مَعنى الأبيات بِتَمامِها.

قولُه: (وجاء أيضاً مفصولاً بينها وبينَ المَجزُوم) كقَولِ الشاعِر: [الطويل]

فـأَضـحَـتْ[2] مَـغَـانِـيـهـا قِـفـاراً رُسُـومُـهـا ... كـأَنْ لـم ـ سِـوَى أَهـلٍ مِـنَ الـوَحـش ـ تُـؤْهَـلِ

«المغانِي»: جمعُ مَغنًى، وهو المَنزِل، و«القِفارُ»: جمع قَفْر، وهي المَفازةُ التي لا نَباتَ بها ولا ماءَ، و«الرُّسُوم»: جمعُ رَسْم، وهو الأثَرُ، و«الوَحش»: خِلافُ الإِنس. والمعنى: صارَت مَنازلُ الحَبيبةِ قَفراً أثرُها كأنْ لم تُؤهَلْ ولم تُؤنس سِوى أهلٍ من الوَحشِ.

«مَغانِيها»: اسمُ «أضحَتْ»، و«قِفاراً»: خبرها، و«رُسومُها»: فاعلُ «قِفاراً» لأنَّ «قِفاراً» مُؤوَّل بمشتَقٍّ، وكذا كلُّ جامِد يَعمَلُ إذَا أُوِّل بِمُشتَقٍّ، كقَولهم: «زيدٌ أسدٌ أَبُوه» أي: مُجتَرِئ أبُوه، كذا ذكَره ابنُ مالك في «التَّسهيل»، ويَجوز أن يكونَ بدلَ اشتِمالٍ من «مَغانِيها»، و«كأنْ لم... إلخ» خبرٌ بعد خبرٍ لـ«أضحَتْ»[3]. والاستشهادُ أنه فُصِلَ بين «لَم» ومجزومِها وهو «تُؤهَل».

قولُه: (وجاء حذفُ المجزوم بعدَها) كقَول الشاعر[4]: [الكامل]

واحـفَـظْ وَدِيـعـتَـكَ الـتِـي اسـتُـودِعْـتَـهـا ... يَـومَ الأَعـازِبِ إنْ وصـلْـتَ وإنْ لَـمِ

---

(١) في النسخ المخطوطة: (ولم تدعو).

(٢) في النسخ المخطوطة: (فأصبحت)، وتكرَّر ذلك عند الكلام على إعرابِ البيتِ فيما يأتي. والبيتُ بهذه الرواية المصحَّفة مَكسور.

(٣) ويجوز أن تكونَ استِئنافية.

(٤) هو إبراهيمُ بن هَرْمَةَ، وهو من أواخرِ مَن يُحتجُّ بهم.

[دُخول الناصب على الـمُضارِع]

(و) اعلَم أنه (يَدْخُلُ) على الفِعل الـمُضارِع (النَّاصِبُ) وهو: «أنْ» و«لَنْ» و«كيْ» و«إذنْ».

والأصلُ: «أَنْ»، والبَواقي فرعٌ عليه، وإنَّما عَمِل النصبَ لِكونه مشابهاً لـ«أنَّ»، وهي تَنصب الأسماءَ، وهذه تَنصبُ الأفعال.

(فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحةً) كما هو مُقتضَى النَّاصِب، فإن النَّصبَ يكونُ بالفتحة، كما أنَّ الرفعَ يَكون بالضمة، والجزمَ بالسُّكون.

ددە چونكيْ

أي: وإن لم تَصِلْ، أي: احفَظْ وَديعتَك التي جُعِلَتْ وَديعةً عِندك يومَ التَّباعُدِ سواءٌ وصلتَ أو لم، والأعازِبُ بالعين المهمَلة والزاي المعجَمة، أو الغين المعجَمة والراءِ المهملة بمعنًى، وهو التَّباعُد[١].

[مُهمة: في النَّواصِب الأربعة]

قولُه: (وهو أنْ ولَن وكيْ وإذنْ) قال الفَراء: أصلُ «لَن»: لا، فأُبدل الألف نوناً، وقال الخليلُ: لا أَن، فقُصِر كـ«أَيْش» في «أيّ شيءٍ»، وقال سيبويه: إنه حرفٌ بِرأسه، لا أصلَ له، إذ لا معنَى لِمَصدريَّةِ ما بعده، ولا منعَ مِن تَقدم مَعمُوله عليه، بخلافِ ما في حيِّزِ «أن»، والخليلُ يقولُ: لا يَبعُد أن تتغيَّرَ الكلمةُ بِالتركيب عن مُقتضاها معنًى وحُكماً؛ إذ هو وضعٌ مُستأنَف، وهكذا قال الفَراء، حيث تَغيَّر «لا» عِنده بعد الإبدالِ إلى إفادة النَّفي المؤكَّد.

وقال بعضُ النُّحاة: إنَّ النصبَ بعد «لن» بِإضمار «أَنْ»، وليس بِجيد.

وفي «كيْ» اختِلافٌ؛ قال الكوفيون: إنه ناصبٌ بِنَفسه، وقال الأخفشُ: إنه حرفُ جر بمعنَى اللام، والنصبُ بعده بإضمار «أَنْ»، وليس بِجَيد؛ وقال أكثَرُ البصريِّين: إنه ناصِب لِلفِعل تارةً، وحرفُ جر أخرى، فهو إذن مُشتَرك، قِيل: هو الأقرَبُ إلى الحَقِّ.

وأصلُ «إذَن» قِيل: «إذ أنْ» فخُفِّفَ، وقِيل: «إذا» الظَّرفيةُ، والنُّونُ عِوض عن المُضاف إليه، وقال بَعضُهم: إنه ناصبٌ بِإضمار «أنْ»، وليس بِجيد.

قولُه: (لِكونه مُشابِهاً لأنَّ) أي: في المَصدريَّةِ والصَّدريَّة.

قولُه: (فيُبدل من الضمة فتحةً) اعلَم أنَّ الضمةَ والفَتحةَ والكسرةَ بِالتاء واقِعةٌ على نَفسِ

---

(١) هذا تفسيرٌ للعُزُوب والغُروب، وهو غيرُ مُوافِق للأعازِب، ولا سيَّما أنهم قالوا: إنه من أيَّامِهم.

فإن قيلَ: كان الواجبُ أن يقولَ: من الرفعِ النصبَ؛ لأنه مُعرَبٌ، والضمُّ والفتح إنما يُستعمَلانِ في المبنيَّات.

فَالجوابُ: أنَّ الغرضَ هنا بيانُ الحركة، دُونَ التَّعرُّض لِلإعراب والبناء، والحركةُ مِن حيث هي حركةٌ هي الضم والفَتح والكسرُ، لا الرَّفعُ والنصب والجر، فإنَّ هذا أمرٌ زائِد، فليُتأمل!

دده جونكي

الحركة لا بِشَرطِ كونِها إعرابِيَّةً أو بِنائيةً، بِخلاف المجرَّدة عن التاء؛ فإنها أَلقابُ البِناء عِند البَصريين، وأمَّا الكوفيُّون فيُطلِقون ألقابَ البِناء على الإعراب وبِالعكس.

والمرادُ أنَّ الحركاتِ البِنائيَّةَ لا يُعبِّر عنها البَصريون إلَّا بهذه الألقابِ، لا أنَّ هذه الألقابَ لا يُعبَّر بها إلَّا عنها؛ لأنهم كثيراً يُطلِقُونها على الحركةِ الإعرابيَّة أيضاً، فلا يَخفَى ما في قَوله: (فإن قِيل... إلخ)، وقَولِه: (والضم والفتح... إلخ)، مِن عَدم الوُرُود وعدمِ استِقامة الحَصر.

[مُهمة: في دُخول الباء مع التَّبديل ونحوِه]

ثـم اعلَـم أنَّ «الإبدالَ» و«التبدُّل» إذا استُعمِلَا بِالباء لا تَدخل الباءُ إلَّا على المَتروك، فإذا قِيل: أَبدَل أو تَبَدَّل الخبيثَ بِالطَّيب، يكونُ المعنى: أَخذ الخَبيثَ وأعطَى الطَّيِّبَ، ذَكر الأولَ في «السِّراج الوهَّاج»[1] و«شرح الوَجيز» لِلمَحلِّي[2]، والثاني في «حاشيَة تَفسير القاضي» لابن التَّمجِيد، و«التَّبديلُ» مِثلُهما على ما ذُكِرَ في «اليَنابِيع»[3] و«شرح الكشَّاف» لِلشارِح، و«شَرح مختَصر الوِقاية» لأبي المكارِم[4]، وعلى ما ذكَره ابنُ التَّمجيد لا تَدخُل الباءُ فيه إلَّا على المأخوذِ، وفي الاستِبدال الخِلافُ على العَكس، وقال المحلِّي في قولِ «الوَجيز»: (إبدالُ ما كان

(١) لعل المقصودَ به «شرح مختَصَر القُدوري» في الفِقه الحنفي المُسمَّى «السِّراج الوهاج المُوضح لكلِّ طالب مُحتاج»، لأبي بكر بن عليٍّ المعروفِ بالحدادي المتوفى سنةَ (٨٠٠هـ)، أو لعلَّه أحدُ شروح «المنهاج» لِلنووي، لا «شَرح المنهاج» الأُصولي لِلفخر الجاربردي.

(٢) لم يَظهر لي بادئَ الرأي مُراده به، وسيأتي شيءٌ في شأنِه قريباً.

(٣) لم يَظهَر لي مُراده به.

(٤) «وِقاية الرِّواية في مَسائل الهداية» كتابٌ في الفقه الحنفيِّ لِصدر الشريعة عُبَيد الله بن مسعود، ومُختَصَرُه اسمُه «النُّقاية» وهو له أيضاً، وشَرَحه أَبو المَكارم بن عبد الله بن محمد، وأَتمَّه في سنةِ (٩٠٧هـ)، وذكَر بعضُهم أنه من الكُتب غير المُعتبَرة عندَهم.

(ويُسْقِطُ النُّوناتِ) لأنها علامةُ الرَّفع، (سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤنَّثِ) لِما ذُكِرَ من أنه ضميرٌ، لا علامةٌ لِلإعراب، وإنما أَسقط الناصبُ هذه النُّوناتِ حَملاً له على الجَزم؛

غريباً بأوضحَ)[1]: (أدخَل الباءَ على المَأخوذِ مُوافقةً لِلاستِعمال العُرفي، وإن كان خلافَ المعرُوف لغةً)، وقال الدَّميري في قَولِ «المِنهاج»: (ولو بدَّل ضاداً بِظاء لم تَصحَّ): (صوابُه بالعكس؛ لأنَّ الباء تَدخُل على المترُوكِ)، ثم قال: (وحَكى الواحديُّ عن ثَعلب عن الفَرَّاء في قَوله تعالى: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] ما يَدلُّ على صِحَّةِ عِبارة المصنِّف، ويَشهَد لِذلك قولُ الطُّفَيل بن عَمرٍو لَمَّا أسلَم في وَصفِ النبيِّ ﷺ: [الوافر]

وبـدَّلَ طـالِـعَـي نَـحـسِـي بِـسَـعـدِي[2])

وقال الشارح في «شَرح الكشَّاف»: ولِلتَّبديل استِعمالٌ آخَرُ يُعَدَّى إلى مَفعولَين بِنَفسِه، نحو: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمْ حَسَنَٰتٍ﴾ [الفرقان: ٧٠]، ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا﴾ [الكهف: ٨١]، المعنى: يَجعلُ الحسَناتِ بَدلَ السيِّئات، ويُعطِيهما بدلَ ما كان لهما خيراً منه، وآخَر يُعدَّى إلى مفعولَين بِنَفسه وإلى المذهوبِ به المبدَل مِنه بالباء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦]، وآخَر يُعدَّى إلى مفعولٍ واحد، مثل: «بدَّلْتُ الشيءَ» أي: غيَّرتُه، ومنه: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَمَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ..﴾ [البقرة: ١٨١] الآية، ويُناسِبُه ما ذكَره الدَّمِيري[3] في الفَرق بين التَّبدِيل والإبدالِ مِن أنَّ التَّبديل عِبارةٌ عن تَغييرِ الشيءِ مع بَقاءِ عَينه، والإبدالَ رفعُ الشيء ووَضعُ غيرِه مَكانَه.

[مطلب: النُّونات دليلُ الإعراب]

قولُه: (ويسقط النُّونات لأنها علامة الرفع) هذا ما ذَهب إليه الجُمهورُ، وذَهب الأخفشُ

---

(١) جاء في مقدِّمة كتاب «منهاج الطالبِين» للإمام النووي: (ومِنها إبدالُ ما كان مِن ألفاظه غريباً أو مُوهِماً خِلافَ الصواب بِأوضحَ وأخصرَ منه بعباراتٍ جَليَّات)، ولجلال الدين المحلِّي شرحٌ على هذا الكتاب اسمُه «كنزُ الراغبِين»، وما نَقَله المُحشِّي هنا من كلامِه موجود في ذلك الكتاب، وتطابُقُ عبارتَي المتن والشرح هكذا غريبٌ، فالظاهرُ أنَّ المحشِّيَ الحنفيَّ أطلق على «المنهاج» الشافعيِّ اسمَ «الوجيز» سهواً، أو باعتِبار أنه كتابٌ مُوجَز، أو باعتِبار أنه مُختصَرٌ من «المحرَّر» للإمام الرافِعي، والله تعالى أعلَم.

(٢) صدرُه:

فـأَلـهـمـنـي هُـدايَ اللهُ عـنـه

(٣) تقدمت ترجمتُه، وكلامُه هذا في «النَّجم الوهَّاج».

لأنَّ الجزمَ في الأفعالِ بِمَنزلة الجرِّ في الأسماء، فكما حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في الأسماءِ في التَّثنية والجَمعِ، فكذَا هنا حُمِل النَّصبُ على الجزم، وحُذِفت النُّونات المحذوفة حالَ الجزم، (فَتَقُولُ: «لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا» . . . إِلَى: «لَنْ أَنْصُرَ، لَنْ نَنْصُرَ»).

ومعنَى «لن»: نفيُ الفِعل مع التَّأكيد [في المُستقبَل].

[دُخول لام الأمرِ على المُضارِع]

(وَمِنَ الجَوازِمِ: لامُ الأَمْرِ) لأنَّ المُضارِعَ لَمَّا دخَله لامُ الأمر شابَهَ أمرَ المُخاطَب،

دده جونكي

إلى أنَّ هذه النُّوناتِ دليلُ الإعراب المُقدَّر قبل هَذه الحُروفِ؛ فعلى هذا لا يكونُ الإعرابُ بِالحُروف، بل بِالحركة والسُّكون المُقدَّرَين، وقال الفارسيُّ: هذه الأفعالُ مُعرَبةٌ، ولا حرفَ إعرابٍ؛ أمَّا النُّونُ فَلِسُقوطها لِلعامِلِ، وأمَّا الحُروف فلأنَّ كلًّا منها فاعِل، وأمَّا اللامُ فلِشَغلها بِحركة ما بعدها، وليسَ فيها عِنده شيءٌ مُقدَّر، وهو مما يُعجِبُ السامعَ.

وإثباتُ النونِ مع الناصبِ لُغةٌ قليلة جاءتْ في الأَحاديث الصَّحيحة[1]، ذكَره في «شرح المشارِق».

قولُه: (لأنَّ الجزم في الأفعالِ بِمَنزلة الجَرِّ في الأسماء) مَعناه أن المضارع لمَّا أشبَه الاسم، أُعرِبَ بِالرفع والنصب، وتَعذَّر الجر، فجُعِل الجزمُ عِوَضاً عنه، فصارَ الجزمُ في الأفعال بِمَنزلة الجرِّ في الأسماء.

قولُه: (ومعنى لن نَفيُ الفِعل مع التأكيد) قال ابنُ مالك: قَولُ الزَّمخشري في «أُنموذجه»: (لن لِتَأبيد النَّفي) ضَعيف، وحامِلُه عليه اعتِقادُه الباطلُ أن لا يُرى الله تعالى، جَعَلنا الله مِن أهل الرُّؤية[2]، وقال الإمامُ الحَدِيثي[3]: الزمخشريُّ مِن العُدُول، وشَهادةُ الإثباتِ مُقدَّمةٌ على شَهادة النَّفي، فحاملُ اعتِقاده أنه لا يُرى الله تعالى ثُبوتُ أنَّ «لن» لِتَأبيد النَّفي[4].

---

(١) كحديث مُسلم: «قال الله عزَّ وجل: إنَّ أُمَّتَك لا يَزالُون يَقولون: ما كذا؟ ما كَذا؟ حتى يَقولُون: هذا اللهُ خَلَق الخَلْقَ، فمَن خَلَق اللهَ؟».

(٢) انظر: «شرح الكافية» و«شرح التسهيل» له.

(٣) هو رُكنُ الدِّين عليُّ بن أبي بَكر الحَدِيثي المتوفى في حُدود سنة (٧٣٤هـ)، من كُتبه: «شرح الكافية» واسمُه «الكتابُ الرُّكني في تَقوية كلامِ النَّحوي»، ومِنه يَنقل المحشِّي ههنا.

(٤) تمامُ كلامِه في الكتاب المذكور (٢/ ٢٧٣): لا العكسُ، والحقُّ أنها لتأبيد النفي في الدُّنيا.

وهو مَبنيٌّ، ولم يُمكِن بِناء ذلك لِوُجودِ حرف المُضارَعة، مع عدمِ تَعذر الإعراب، فأُعرِبَ بإعرابٍ يُشبِه البناءَ، وهو السكونُ؛ لأنه الأصلُ في البِناء، فاللامُ ـ لِكَون المشابَهة مُستَفادةً منه ـ عَمِلَ الجزم.

وتكونُ مَكسورةً تشبيهاً باللام الجارَّةِ؛ لأنَّ الجزم بِمَنزلة الجرِّ، وفتحُها لغةٌ، لكنْ إذا دَخل عليها الواوُ أو الفاءُ أو «ثُمَّ» جازَ سُكُونُها، قال الله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، وقال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، قُرِئ بسكون اللام وكَسرِها.

وقولُه: (فَتَقُولُ في أَمْرِ الغائِبِ) إشارةٌ إلى أنَّه لا يُؤمَر به المُخاطَب؛ لأن المُخاطَبَ له صِيغةٌ تَخُصُّه، وقُرِئ: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] بالتاء خِطاباً، وهو شاذٌّ.

دده جونكي

قولُه: (لأنه الأصلُ في البناء) أي: السكونَ؛ لأنَّ البِناءَ ضِدُّ الإعراب، والأصلُ في الإعرابِ الحركة، فضِدُّه يَكون بِالسُّكون. ولأنَّ الحركة زِيدَت في المُعرَب لِلحاجة إليها، ولا حاجةَ إلى الحركة في المبنيِّ؛ إذ لا يَدلُّ على مَعنى.

قولُه: (وفتحُها لُغة) وهي لُغة سُلَيم بالتَّصغير، قَبيلةٌ مِن العَرب، وهذا كفتحِ لامِ الجرِّ في بعض اللُّغات، وقال ابنُ مالك: إن عُكْلاً يَفتحُونها، لكنْ بِشرطِ أن تكونَ داخلةً على الفِعلِ نحوُ: «أحسَنتَ إليَّ لَأُكافِئَكَ»[(١)].

قولُه: (جاز سُكونها) وهي لُغةُ قُريش، وهو مع الواوِ والفاءِ أكثَرُ؛ لأنَّ اتِّصالهما بما بَعدهما أشَدُّ؛ لِكونهما على حرفٍ واحِد، فصارَ الواوُ والفاء بما بعدَهما وحرفِ المضارعة ككلمةٍ على وَزنِ «فَخِذٍ وكَتِفٍ»، فتُخفَّف بِحذف الكسرِ، وأمَّا «ثُمَّ» فمَحمولٌ عليهما؛ لِكَونها حرفَ عطفٍ مِثلَهما.

[مطلب: في تَخصيص قِراءة بِالنبي ﷺ دُون أُخرى]

قولُه: (وقرئ: ﴿فَلْتَفْرَحُوا﴾ بِالتاء خطاباً) وفي بعضِ الكُتب: خَصَّ بِالنبي ﷺ هذه القِراءةَ مع أنَّ جميعَ القِراءات كذَلك؛ لأنه يُراد قِراءةُ يَعقوب، وأَسنَد رِوايتَه إلى النَّبي ﷺ، ولم يَقرَأ

---

(١) قال في «شرح الكافية»: وأَنشدُوا على ذلك:

وتَأمُرُني رَبيعةُ كلَّ يومٍ ... لَأُهلِكَها وأَقْتَنِيَ الدَّجاجَا

الرِّوايةُ فيه بِفَتح اللام. اهـ

وجازَ في المَجهول [نحوُ]: «لِتُضْرَبْ أَنْتَ» . . . إلى الآخِرِ؛ لأنَّ الأمرَ ليس لِلفاعلِ المُخاطَب؛ لأنَّ الفاعلَ مَحذوف، وكذا «لِأُضْرَبْ أَنَا»، و«لِنُضْرَبْ نَحْنُ»، ونحوُ ذلك؛ لأنَّ الأمر بِالصيغة يَختصُّ بالمُخاطَب، فلا بُدَّ مِن استِعمال اللام في هذه المواضِع؛ لأنها غيرُ المُخاطَب.

فكان على المُصنِّف أن يقولَ: «فتقول في أمرِ غير المُخاطَب»، ويُمَثِّلَ بالمتكلِّم والمُخاطَب المَجهول، وفي الحديثِ: «قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ»، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

ددة جونكي

من اختِيار نفسِه؛ لأنه على خِلافِ قياسٍ مَشهُور في العربيَّة، وباقي القُرَّاء يَقرؤُون من اختِيار أنفُسِهم بِالياء؛ لأنه على قياسِ العربيَّة، ولَمَّا كان النبيُّ ﷺ مَبعوثاً إلى الحاضرِ والغائب، جُمِع بين اللام لِلغائِب والتاء لِلحاضِر، وقد يُقالُ: معنَى: (هذه قراءةُ رَسول الله ﷺ) أنها عادَتُه قبل العَرْضة الأَخيرة، وإلَّا فكلُّ القِراءات قِراءتُه، وقِيل: كلُّ واحِد من السَّبعِ المتواترة نُسِب إلى أحدٍ مِن الأئمَّة لاشتهارِه بها وتَفرُّدِه فيها بِأحكام خاصَّة في الأداء، وأمَّا غيرُها فإذا ظَهر فيه أمرُ الرِّواية ولم يَشتهِر بها أحدٌ، نُسِب إليه ﷺ، ولا يَلزَمُ من ذلك اعتِيادُه، وهذا هو الصَّحيح. ذكَره الشريفُ في «شرح الكشَّاف».

[مطلب: يَجوز مَجيء الأمر والنهي للمتكلِّم بِتأويل]

قولُه: (وفي الحديث: «قومُوا فَلأصَلِّ لَكم» وفي التَّنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾) فإن قُلتَ: قد صرَّح أبو حنيفةَ رحمه الله في «تَصريفه»[1] بخِلافِ هذا، حيث قال فيه: (غيرَ أنَّه لا يَأتي الوَجهان لِلمُتكلِّم في المَعرُوف مِن الأمر والنَّهي)، قُلتُ: معنَى كلامِه أنه لا يَجيء مِن غير تأويلٍ؛ لِئلَّا يَلزمَ اتحادُ الآمِرِ والمأمور والناهي والمَنهيِّ، وإلَّا فوُرودُه في الاستِعمال كثيرٌ لا يَكاد يَصحُّ إنكارُه، مثلُ قَولهم: «فلنَشرَع، فلنُجِب، فلنَرْجِع»، وغير ذلك، فلِهذا فَسَّر الشريفُ قولَ السَّكاكي: (فَلنُعيِّنهما) بقوله: (أي: إذا كان السابِقُ في الاعتِبار الخبرَ والطَّلب، وَجب علينا تَعيِينُهما)؛ إشارةً إلى أنَّ صيغةَ الطَّلب ليسَت على حَقيقتِها، بل المرادُ بها الإخبارُ عن وُجوب التَّعيين على مَن هو بِصَدَد المذكُور، . . . .

(١) أراد به متنَ «المقصود»؛ فإنه يُنسَب للإمام أبي حنيفةَ صاحبِ المذهب الفِقهي، والصحيحُ أنه ليس له، وإن حاولَ بعضُهم ذلك.

وإذا كان المَأمورُ جماعةً بعضُهم حاضِرٌ وبعضُهم غائبٌ، فالقِياسُ تَغليبُ الحاضِرِ على الغائِبِ، نحوُ: «افْعَلَا» و«افعَلُوا»، ويَجوزُ على قِلَّةٍ إدخالُ اللام في المُضارِعِ المُخاطَبِ لِتُفيدَ التاءُ الخطابَ واللَّامُ الغَيبةَ، مع التَّنصيصِ على كونِ بَعضِهم حاضراً وبَعضِهم غائباً؛ كقَوله ﷺ: «لِتَأْخُذُوا مصَافَّكم»، وقد جاءَ في الشُّذوذ حَذفُها وجزمُ الفعلِ بها؛ ....

دده چونكي

وقال ابنُ مالِك في «الشَّواهد»[1]: رُوِيَ: «فلأصَلِّ» بحذفِ الياء وثُبوتِها مفتوحةً وساكنةً، ووَجهُه أنَّ اللامَ عِند ثُبوت الياء مَفتوحةً لام «كي»، والفِعلُ بعدها منصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً، و«أنْ» والفِعلُ في تأويلِ مَصدر مجرورٍ، واللامُ ومَصحوبُها خبرُ مبتدأ محذوف، والتَّقدير: قُومُوا فقِيامُكم لأصلِّيَ لَكم، ويجوزُ على مذهب الأخفشِ كَونُ الفاء زائدةً، واللام مُتعلِّقة بـ«قومُوا»؛ وعِند حذفِ الياء لامُ أمرٍ، وأمرُ المتكلِّم نفسَه بِفِعل مَقرُون باللام فصيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ورِوايةُ مَن أثبَت الياء ساكنةً تَحتمل كونَ اللام لامَ «كيْ»، وسُكِّنت الياءُ تخفيفاً، وهو لُغةٌ مَشهورة، ولامَ أمر، ويَثبت الياءُ في الجَزم إجراءً لِلمُعتلِّ مُجرى الصَّحيح.

قولُه: (مع التَّنصيص) قال صاحِبُ «الكَشف في شرح الكشَّاف»: يُقال: «نَصَّ بِه» و«نَصَّ عليه»، وأصلُه أن يتعدَّى بِنَفسه، ومَعناه: الرَّفعُ البالِغ، ومنه «مِنَصَّة العَروس»، ثم نُقِل في الاصطِلاحِ إلى الكِتاب والسُّنَّة، وإلى ما لا يَحتمل إلى[2] معنًى آخرَ، ومَعنَى الرَّفع في الأولِ ظاهِرٌ، وفي الثاني أُخِذ لازمُ «نَصَّ» وهو الظُّهور، ثم عُدِّيَ بِالباء وبـ«على» فرقاً بينه وبين المنقُولِ عنه، وجاز أن يكونَ تَعديتُه بِالباء لِتَضمُّنه معنى الإعلامِ، وبـ«على» لِتَضمُّنه معنى الإطلاعِ ونحوِه؛ والتَّنصيصُ مُبالَغةٌ فيه.

[مُهمة: في الاستِدلال بِالحديث على مسائلِ العربيَّة]

قولُه: (كقوله ﷺ: «لِتأخذُوا مَصافَّكم»[3]) المَصافُّ: بفتح الميم وتَشديدِ الفاء: جمع

---

(١) هو كتاب «شَواهِد التَّوضيح والتَّصحيح لِمُشكلات الجامِع الصَّحيح»، ألَّفه لِلاحتجاج لِما وَرد مِن مُشكِلات في ألفاظ أحاديث «البُخاري» وتوجيهِ إعرابِها وبيانِ مُوافقَتِها لِكَلام العرب. والمنقولُ هُنا باختِصار.

(٢) الأَولى حذفُ «إلى» وتعديةُ «يحتمل» بنفسِه.

(٣) الحديثُ متداوَلٌ بهذا اللَّفظ في كُتب العربية كـ«شرح المفصَّل» و«المغني» و«الهمع»، وفي كُتب التفسير كـ«معاني القرآن» لِلفراء و«البحر المحيط»، إلا أنه غيرُ معروف عند أهل الحديث، ومِن ثَمَّ جاء في «تخريج أحاديث الكشاف» للزَّيلعي: رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ في بعضِ غَزَواته: لِتَأخذُوا مَصافَّكم، قُلتُ: غَريب، ورَوى التِّرمذي في التَّفسير ـ وقال: =

كقولِه: [الوافر]

مُحَمَّدُ! تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِن أَمْرٍ تَبَالَا

أي: لِتَفدِ.

دده جونكي

مَصَفٌّ، وهو المَوقِفُ في الحَرب، قال الشيخ أبو حيانَ في «شَرح التسهيل» مُعترضاً على ابن مالك في نَقضِه قواعدَ النَّحو بما جاء في الحديث مما يُخالِفها: لم يُعهَد لأحدٍ مِن أئمَّة العربيَّة لا مِن البصريِّين ولا مِن الكوفيين الاستِشهادُ بما وَرد في كُتب الأحاديث على المسائل العربية، وسِرُّ ذلك أنَّ الحديث غيرُ مُتحقِّقٍ كونُه بِلَفظ النَّبي ﷺ؛ فإنه لم يُدوَّن إلَّا في القَرن الثاني، وكانت الرُّواةُ يَروُون الحديثَ بالمعنى، وفيهم الأعجمي والمولَّد ومَن [لا] يُحسِن العربيَّةَ، فدَخل في الحديث لحنٌ كثيرٌ، ثم دُوِّن على حسَب ما سُمِع من الرُّواة، وقد يُقالُ: فتحُ هذا البابِ يُؤدِّي إلى الاختِلالِ؛ لأنَّ الأئمَّةَ نالُوا بعضَ الأحكامِ الفِقهيَّة بِلفظ الحديثِ، ألا يُرى أنهم قالُوا: لو قالَت في جوابِ: اختارِي: (أَختارُ نَفسي)، فهي طالِقٌ على خِلاف القياس بِحديث عائشةَ ﵂: «لا بل أختارُ الله ورَسولَه»؟ ومِثلُه كثيرٌ، وقد استُدلَّ على عدمِ إخْلال كثرةِ التَّكرار وتَتابُعِ الإضافات بالفَصاحة بِقَوله ﷺ: «الكريمُ ابنُ الكريمِ، ابنِ الكريم، ابنِ الكريم: [يوسفُ بنُ يعقوبَ بنِ إسحقَ بنِ إبراهيم][1]».

[مطلب: في تفسيرِ: «محمدُ تَفدِ نفسَك . . .» البيت]

قولُه: (كقوله: محمَّدُ تَفدِ نفسَك. . . إلخ) المرادُ بِالفِداء الدُّعاء، (و«النفسُ»: ذاتُ الشَّيء وحَقيقتُه، ثم قِيل لِلرُّوح لأنه نَفسُ الحيِّ، ولِلقلب لأنه محلُّ الرُّوح أو مُتعلَّقه، ولِلدَّم لأنَّ قوامَها به، ولِلماء لِفَرطِ حاجَتِها إليه، ولِلرَّأي في قولهم: «فُلان يُؤامر نفسَه»؛ لأنه يَنبعِث عنها أو يُشبِه ذاتاً تأمر به وتُشير عليه)[2]، ولِلجَسد في قَولهم: «ثلاثة أنفُس»، فيُذكِّرُونه لأنهم يُريدُون به الإنسانَ.

= حديثٌ حسنٌ صَحيح ـ . . . عن مُعاذ بن جبل قالَ: أبطَأ عنَّا رسولُ الله ﷺ في صلاةِ الفَجر حتى كادَت الشمسُ أن تَطلعَ، قال: ثُم خَرَج وأُقيمت الصلاةُ، فصلَّى بِنا صلاةً تَجوَّز بِها، فلَمَّا سَلَّم قال: «كما أنتُم على مَصافِّكم» . . . إلخ كلامِه.

إذا تقرَّر هذا فاعلَم أنَّ الأَولى الاستِدلالُ بحديث جابرٍ في «صَحيح مسلم» أنه قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يَرمي على راحِلَتِه يومَ النَّحر ويقولُ: «لِتَأخذُوا مَناسِكَكُم؛ فإنِّي لا أدري لَعلِّي لا أُحجُّ بعد حجَّتي هذه».

(١) زيادةٌ من نُسخة خطية. والحديثُ في «البخاري» (٣٣٩٠) من حديثِ ابن عمر ﵄.

(٢) «أنوار التَّنزيل» للبَيضاوي.

وأجاز الفراء حذفَها في النَّثر؛ كقَولك: «قُلْ لَهُ: يَفْعَلْ»، وفي التَّنزيلِ: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، والحقُّ: أنه جوابُ الأمرِ، ....

ده جونكي

و«التَّبال» بفتح التاء: الفَساد، يُقال: تَبَله الحُبُّ بِالكسر(١)، أي: أسقَمه وأفسَده؛ والهَلاك، يُقالُ: تبَلَهم الدَّهرُ أي: أهلَكهم، وفي «مُغني اللبيب»: (التَّبال: الوَبال، أُبدِلَت الواوُ تاء، ومَنع المبردُ حذفَ اللام وبقاءَ عَملها حتَّى في الشِّعر، وقال في البيتِ: إنه لا يُعرَف قائِله، مع احتِمال أن يكونَ دُعاءً بِلفظ الخبر، مثل: «يَغفرُ الله لك»، لكنَّه حَذف الياءَ اكتفاءً بالكسرة)، يعني: يا مُحمدُ كلُّ النُّفوس فِداءٌ لِنَفسك حين خَوفِك من فَسادٍ في شَيء.

الإعراب: «محمدُ»: منادًى مضمومٌ حُذِف حرفُ نِدائه أي: يا مُحمَّدُ، و«تَفدِ»: فعلٌ فاعِله «كلُّ نفس»، ومَفعولُه: «نَفسَك»، و«إذا»: ظرفٌ، و«ما»: زائدةٌ، و«مِن»: متعلِّقة بـ«خفتَ»، و«تبالاً»: مفعولُ «خِفتَ»، وفاعِلُه التاء.

[مُهمة: في حَذفِ لام الأمر، واختِلافهم في جازمِ جواب الطَّلب]

قولُه: (وأجاز الفراء) في «مُغني اللَّبيب»: (وهذا الذي مَنعه المبردُ في الشِّعر أجازه الكسائيُّ في الكلامِ، لكنْ بِشَرطِ تَقدم «قُل»، وجَعلَ مِنه: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: لِيُقِيمُوها، ووافَقه ابنُ مالك في «شَرح الكافيَة»، وزاد عليه أنَّ ذلك يَقعُ في النَّثر قليلاً بعد القَول الخبريِّ، كقَوله(٢): [الرجز]

قُلتُ لِبَوَّابٍ لَدَيه دارُها: تِيذَنْ فإنِّي حَمْوُها وجارُها

أي: لِتَأذَن، فحَذف اللامَ وكَسر حرفَ المضارَعة، قال: وليس الحذفُ بِضَرورة؛ لِتَمَكُّنه مِن أن يَقولَ: ائذَن. انتهى(٣)، قِيل: وهذا تَخلُّصٌ مِن ضَرورةٍ بِضَرورة، وهي إثباتُ همزةِ الوَصل في الوَصل، وليسَ كذلك؛ لأنهما بَيتانِ لا بَيتٌ مُصرَّع، فالهمزةُ في أوَّلِ البَيت لا في حَشوِه، بِخلافِها في نحوِ قَولِه(٤): [السريع]

---

(١) الصوابُ بالفتح، أعني فتحَ عين الفعل الماضي؛ إذ الكلامُ فيه، وقولُه: (الحُبُّ) بالضم بمعنى المحبَّة، ولعلَّ المحشِّيَ أراد بالكسر كسرَ حائِه بمعنى المُحِبِّ، وهو وإن كان صحيحاً في المعنى مُخالفٌ لِضَبطِ أرباب المعاجِم في هذا السِّياق، ولا يَخلُو عن إيهامٍ قبيح كما عَلِمتَ.

(٢) هو مَنظور بن مَرثَد الأَسَديُّ.

(٣) أي: كلامُ ابن مالك، وأمَّا كلامُ صاحب «المغني» فمستمرٌّ إلى آخِر الفقرة على ما فيها مِن طُولٍ.

(٤) قيل: هو أَنَس بن العبَّاس بن مِرداس، وقيل: جَدُّ أبِيه عامِر.

والشرطُ لا يَلزم أن يكونَ عِلَّةً تامَّة لِلجزاء.

دده جونكي

لا نَـسَـبَ الـيَـومَ ولا خُـلَّـه ... اتَّـسـع الـخَـرْقُ عـلـى الـراقِـعِ

والجمهورُ على أنَّ الجزمَ في الآية مِثلُه في قَولِك: «ائتِني أُكرِمْك»، وقد اختُلف في ذلك على ثَلاثة أَقوالٍ؛ **أحدُها**: لِلخليل وسِيبويه أنه بِنَفس الطَّلب؛ لِما تَضمَّنه من معنى «إنْ» الشَّرطية، كما أنَّ أسماء الشَّرط إنما جَزَمت لِذَلك، **والثاني**: لِلسيرافي والفارِسي أنه بِالطَّلب؛ لِنِيابته مَنابَ الجازم الذي هو الشَّرط المُقدَّر، كما أنَّ النصبَ بـ«ضَرباً» في قولِك: «ضرباً زيداً» لِنيابتِه عن اضرِبْ، لا لِتَضمُّنِه مَعناه، **والثالثُ**: لِلجُمهور أنه بِشَرطٍ مُقدَّرٍ بعد الطلب، وهذا أرجَحُ مِن الأوَّل؛ لأنَّ الحذفَ والتَّضمينَ وإنِ اشتَركا في أنهما خِلافُ الأصل، لكنْ في التضمين تَغييرُ معنى الأصلِ، ولا كذَلك الحَذف، وأيضاً فإنَّ تَضمينَ الفِعل معنَى الحرف إمَّا غيرُ واقع أو غيرُ كثير؛ ومِن الثاني؛ لأنَّ نائبَ الشيء يُؤدِّي مَعناه، والطَّلبُ لا يُؤدِّي معنَى الشَّرط، وأبطَلَ ابنُ مالك بالآية أن يكونَ الجزمُ في جَوابِ شَرط مُقدَّر؛ لأنَّ تَقديرَه يَستلزِمُ أن لا يَتخلَّفَ أحدٌ مِن المَقُول له [ذلك] عن الامتِثال، ولكنَّ التَّخلُّفَ واقعٌ، وأجاب ابنُه بأنَّ الحُكمَ مُسنَدٌ إليهم على سَبيل الإجمال، لا إلى كلِّ فَرد، فيَحتَمل أنَّ الأصل: يُقِم أكثرُهم، ثم حُذف المُضاف وأُنيب عنه المُضاف إليه، فارتَفع واتَّصل بِالفِعل، وبِاحتِمال أنه ليس المرادُ بِالعباد الموصوفِين بِالإيمان مطلقاً، بل المخلِصِين منهم، وكلُّ مُؤمنٍ مُخلِص قال له الرسولُ ﷺ: أَقِم الصلاةَ، أقامَها، وقال المبرد: التَّقدير: قل لهم: أَقيموا، يُقِيموا، والجزمُ في جواب أَقِيمُوا المُقدَّرِ، لا في جوابِ ﴿قُل﴾، ويَردُّه أنَّ الجواب لا بُدَّ أن يُخالف المُجابَ؛ إمَّا في الفِعل والفاعل نحو: «ائتِني أُكرِمْك»، أو في الفِعل نحوُ: «أَسلِمْ تدخلِ الجنةَ»، أو في الفاعِل نحو: «قُمْ أَقُمْ»، ولا يجوزُ أن يَتوافقا فيهما، وأيضاً فإنَّ الأمر [المقدَّرَ] لِلمواجهة و﴿يُقِيمُواْ﴾ لِلغَيبة، وقِيل: ﴿يُقِيمُواْ﴾ مبنيٌّ لِحُلوله محلَّ «أقيمُوا» وهو مَبنيٌّ، وليس بِشيءٍ).

[مُهمة: في أنَّ الشرط لا يَلزم أن يكونَ علَّةً تامة لِجوابِه]

قولُه: (والشرط لا يَلزم أن يكونَ علَّةً تامة) جوابُ سُؤال مُقدَّر تَقديرُه أن يُقالَ: إذا كان ﴿يُقِيمُواْ﴾ جَوابَ الأمر، فيكونُ مَجزوماً بـ«إن» مُقدَّرةً، ويكونُ التَّقدير: قل لِعِبادِي، فإنَّك إن تَقُلْ لهم يُقيمُوا الصلاةَ، فيَقع قَولُك: «يُقيمُوا» جزاءَ الشَّرط، وهو غيرُ جائز؛ لأنَّ الشرطَ يَنبغي أن يكونَ عِلَّةً لِلجزاء، كما أنَّ الإتيانَ عِلَّةٌ لِلإكرام، وظاهرٌ أنَّ القولَ ليس عِلَّةً لإقامة الصلاة؛ لِجوازِ تَوقُّفه على شيءٍ آخَرَ، كالتَّوضُّؤ، وتَوجُّهِ القِبلة، وسَترِ العَورة وغيرِها، فأَجاب بقولِه: (والشرطُ

وإنَّما اختَصَّ هذا الأمرُ بِاللام والـمُخاطَب بغيرها؛ لأنَّ أمرَ الـمُخاطَب أكثَرُ استِعمالاً، فكان التَّخفيفُ به أولى.

وأمثِلَتُه: («لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا»، «لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ»)، وفي المَجهُول: «لِتُنْصَر أنتَ، لِتُنْصَرَا، لِتُنْصَرُوا»، «لِتُنْصَرِي، لِتُنصَرَا، لِتُنْصَرْنِ».

ده چونكي

لا يلزمُ أن يكونَ عِلَّة تامةً لِلجزاء)، بل يَكفي في ذلك توقُّفُ الجزاء عليه، وإن كان مُتوقِّفاً على شَيءٍ آخَر.

(والمذكورُ في الأُصول أنَّ كلمةَ «إنْ» قد غَلَبت في السَّببيَّة، فدَلَّت على تَرتُّبِ الثاني على الأوَّل، وأنها تُستَعمَلُ في الشَّرطِ الذي هو جُزءٌ أخيرٌ مِن العِلَّة التامَّة، فيَتعَقَّبُه الجزاءُ قَطعاً، ولا يَخفى أنَّ المتبادِرَ مِن قولك: «إن ضَربتَني ضَربتُك»، أنَّ الضربَ الثاني مُترتبٌ على الضَّربِ الأول، يَحصُل جَزماً بعد حُصُوله، لا أنه يَتوقَّف عليه ويَنعَدِمُ بانعِدامِه بِدُون أن يُعتبرَ حُصُولُه بعد حُصولِه، كما هو مُقتَضى معنَى الشَّرط اصطِلاحاً، وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ..﴾ [إبراهيم: ٣١] الآيَةَ فَفِيه إشارةٌ إلى أنَّ حقَ العِبادِ المُشرَّفين بِالإضافة إلى الله تَعالى والإيمانِ أن يَكونُوا بِحيثُ يَترتَّب امتِثالُهم على مُجرَّد أمرِه ﷺ)[١]، ومَن لم يُدرِكْ هذه النُّكتةَ اختارَ إضمارَ الجازِم[٢]، واحتاجَ أيضاً إلى تَقديرِ القَول، أي: قُل لهم قَولي لَكَ: لِيُقِيمُوا، ولَزِمَه أنَّ إضمارَ الجازِمِ نَظيرُ إضمارِ الجارِّ في مِثل قَولِ رُؤبةَ: «خيرٍ» بِالجَرِّ في جَوابِ مَن قالَ: «كيفَ أصبَحتَ؟»؛ فإنَّ الجزمَ في الأَفعالِ بِمَنزلة الجرِّ في الأَسماءِ، ولا خِلافَ في أنَّ إضمارَ الجارِّ ضَعيفٌ لا يُحمَلُ عليه نَظمُ القُرآنِ.

وقد يُجابُ أيضاً بأنَّ الجَزمَ على التَّشبِيه بِالجَواب، كما قِيل في قَولِه تعالى: ﴿كُن فَيَكُونَ﴾ [النحل: ٤٠] بِالنَّصب[٣].

قولُه: (لأنَّ أمرَ المخاطَب أكثرُ استِعمالاً) لأنَّ الغائبَ لِبُعدِه عنك إذا أردتَ أن تأمُرَه أَمرتَ الحاضرَ أن يُؤَدِّيَ إليه أنَّك تأمرُه، نحوُ قولِك: «يا زيدُ قُلْ لعمرٍو: قُم»، ولا يَحتاج أمرُ الحاضِرِ

---

(١) أفاده الشَّريف في «حواشي المطول».

(٢) أي: اللام الجازمة، قال القاضي: وإنَّما حَسُن ذلك ههنا ولم يَحسُن في قوله:

مُحَمَّدُ تَفدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ ... إذَا مَا خِفتَ مِن أمرٍ تَبَالَا

لِدلالة ﴿قُل﴾ عليه.

(٣) هي قراءة ابن عامر والكِسائي من السبعةِ.

(وقِسْ على هَذا: «لِيَضْرِبْ» و«لِيَعْلَمْ» و«لِيُدَحْرِجْ» وغَيرَها) مِن نحوِ: «لِيُكرِم»، و«لِيُقاتِل»، و«لِيُفرح»، و«لِيَتكسَّر»، و«لِيتَباعد»، و«لِيَنقَطِعْ»، و«لِيَجتَمِع» . . . إلى آخِرِ الأَمثِلة على قياس المَجزوم.

[دُخول «لا» الناهِيَة على المُضارِع]

(ومِنْها) أي: مِن الجَوازم («لا» النَّاهِيَةُ)، وهي التي يُطلَب بها تَركُ الفعل، وإسنادُ النَّهي إليها مجازٌ؛ لأنَّ الناهيَ هو المُتكلِّم بِواسِطتها، وإنَّما عَمِلتْ الجزمَ لِكونها نظيرَة

دده جونكي

إلى مثلِ ذلك، فكان أكثرَ استِعمالاً[1]؛ لأنك تَحتاجُ في أمر الغائبِ إليه، ولا يَلزمُ مِن أمر الحاضِر أمرُ الغائِب. كذا في «شَرح المفصَّل»[2].

[فائدة: في المقصود بِالنَّهي واستِعمالاته]

قولُه: (وهي التي يُطلبُ بها تركُ الفِعل) اعلَم أنَّ العُلماء اختَلفُوا في النَّهي؛ فذَهب جماعةٌ من المتكلِّمين إلى أنَّ المقصود بِالنَّهي ليس هو عَدمَ الفِعل كما هو المُتبادِرُ إلى الوَهم؛ لأنَّ عَدَمَه مُستمِرٌّ من الأزَلِ إلى الأَبَد، فلا يكونُ مَقدوراً لِلعَبد، ولا حاصلاً بِتَحصيلِه، فيَكون عَبَثاً، بل المطلوبُ به هو كَفُّ النَّفسِ عن الفِعل؛ وذهبَ جماعةٌ أُخرى مِنهم إلى أنَّ المطلوبَ بِالنَّهي هو عَدمُ الفِعل، وهو مَقدورٌ لِلعبد باعتِبارِ استِمرارِه؛ إذ له أن يَفعَلَ الفِعل فيَزولُ استِمرارُ عَدَمه، وله أن لا يَفعلَه فيَستَمِرُّ عدمُه.

ثم النَّهيُ يُستعمَلُ لِمَعانٍ؛ وهي: التَّحريمُ، والكراهية، والتَّنزيهُ، والتَّحقير، وبَيانُ العاقبة، واليَأس، والشَّفَقة. والأمثِلةُ مَذكورة في الأُصول[3].

[مُهمة: في المَجاز العَقليِّ]

قولُه: (وإسناد النَّهي إليها مجازٌ) يَعنِي مجازاً عقليًّا؛ لِتَجاوُزِه عن مَكانِه الأصليِّ بِحُكم العَقل،

---

(١) الذي يَظهر أنه أكثرُ استعمالاً لأنَّ الأصلَ أن الآمرَ يُوجِّه خطابَه للمأمور دُون تَوسيطٍ إلا إن تَعذَّر ذلك مثلاً، حتَّى إن الغائبَ لِيُطلَبُ لِيَحضُرَ فيُؤمَرَ ليكونَ أدعى للامتِثال ونحوِ ذلك، فكان أكثرُ الأمر خِطاباً لأجلِ ذلك، لا لاندِراج أمرِ المخاطَب في أمرِ الغائبِ في نحو: «يا زيدُ قُل لعمرٍو قُم».

(٢) لابن يَعيش.

(٣) انظر مثلاً: «التوضيح» لِصدر الشريعة.

لام الأمر مِن جهةِ أنها للطَّلب، أو نَقيضتُها مِن جِهة أن اللام لِطَلب الفِعل، وهي لِطَلبِ تَركه، بِخِلاف «لا» النافِية؛ إذ لا طَلبَ فيها.

(فَتَقُولُ في نَهْيِ الغائِبِ: «لا يَنْصُرْ، لا يَنْصُرَا، لا يَنْصُرُوا»، «لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا يَنْصُرْنَ»، وفي نَهْيِ الحاضِرِ: «لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرُوا»، «لا تَنْصُرِي، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرْنَ»، وهَكَذا قِياسُ سائِرِ الأَمْثِلَةِ) مِن نحو: «لا يَضرِبْ»، و«لا يَعلَم»، و«لا يُدحرِج» . . . إلى غير ذلك كما مرَّ في المَجزُوم.

دده جونكي

ويُسمَّى مجازاً حُكميًّا أيضاً ـ وإن كان يَقعُ في الإضافةِ والإيقاع ـ لِتعلُّقه بِالحكم؛ إمَّا ظاهراً أو مُقدَّراً، أو لأنَّ الحكم أشرَفُ، ومَجازاً في الإثبات ـ وإن كان يَقعُ في النَّفي ـ لأنَّ المجازَ في النفيِ فَرعُ المجاز في الإثباتِ على ما ذكَره الشارح، أو لأنَّ النفيَ ما لم يُجعَل بِمَعنى الإثبات لا يكونُ مجازاً على ما نُقِل عنه، وإسناداً مجازيًّا بِاعتبارِ الأشرَف، أو بِاعتبارِ أنَّ الإسنادَ بِمعنى مُطلَق النِّسبة، ويُقابِلُه المجاز اللُّغوي المسمَّى بِالمَجاز في المفرَد، بمعنَى ما يُنسَبُ إلى الوَضع مُطلقاً، فيَعُمُّ العرفيَّ والشَّرعيَّ والاصطِلاحي، وبِمَعنى ما يُنسَب إلى الوضع الغير الشَّرعي، فيَعمُّ العُرفيَّ والاصطِلاحيَّ، وبهذا يَندَفِعُ ما يُقالُ: قد تَقرَّر في الأُصول أنَّ اللُّغة أصلٌ لا يُتصوَّر النَّقلُ إليه، فلا يُقالُ: مَنقولٌ لُغويٌّ، على أنه قد قِيل: ذَكر في «التَّلويح» أنَّ الكِتاب في اللُّغة اسمٌ لِلمَكتوب، وظاهرٌ أنه مَنقولٌ إليه مِن معنى الكِتابة كما صرَّح به صاحبُ «فُصول البَدائع»[1] حيثُ قال: الكِتابُ لُغةً الكِتابة، ثم جُعِل اسماً لِلمَكتوب، ثم غَلب في عُرفِ الشَّرع على القُرآن[2].

ثم المجازُ العقليُّ على تَعريف السَّكَّاكي هو: (الكلام المُفادُ به خِلافُ ما عِند المتكلِّم مِن الحُكم فِيه لِضَربٍ من التَّأويل، إفادةً لِلخِلاف لا بواسِطة وَضعٍ)، وعلى تَعريف صاحبِ «التَّلخيص» هو: إسنادُ الفِعل أو مَعناه ـ كالمَصدر واسمِ الفاعِل والمفعولِ والصِّفة المشبَّهةِ واسم التفضيل والظَّرفِ ـ إلى مُلابِسٍ له غيرِ ما هو له بِتأوُّلٍ، كقَولِهم: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، و«سيلٌ مُفعَم»، و«جَدَّ جِدُّه»، و«نهارُه صائِمٌ»، و«نهرٌ جارٍ»، و«بنَى الأميرُ المدينةَ»، و«ضربَه التَّأديبَ». ونحوُ: «رجل عَدْل»، وقَولِها[3]: [البسيط]

فــإنَّــمــا هـــي إقْـــبـــالٌ وإدْبـــارُ

---

(١) تقدم أن المرادَ به «فُصول البَدائع في أُصول الشَّرائع» لِلفَناري.

(٢) انظر: «الشرح الكبير على الورقات» و«الآيات البينات على جمع الجوامع»، وكلاهُما لابن قاسم العبادي.

(٣) أي: الخنساء مِن قصيدةٍ في رِثاء أخيها، وصدرُه:

تَــرتَــعُ مــا رَتَــعــتْ حــتَّــى إذا ادَّكَــرَتْ

وقد جاءَ في المُتكلِّم قليلاً كلامِ الأمرِ.

دده جونكي

مما وُصِف بالمَصدر مجازٌ عَقليٌّ وإنْ لم يَكُن عِند صاحِب «التَّلخيص» مَجازاً ولا حقيقةً، وكذا نحوُ: «الكتابِ الكريمِ، والأُسلُوبِ الحَكيم»، مما وُصف بِوَصفِ مُحدِثه وصاحبِه، و﴿ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨] و﴿ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ [الحجر: ٥٠]، مما أُسنِد إلى المَصدَر الذي يُلابِسه فِعلٌ آخَرُ مِن أفعالِ فاعِله، ونحوُ قوله تعالى: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النساء: ٣٥] و﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، وقولِ الشاعِر: [الرجز]

يـا سـارقَ الـلَّـيـلـةِ أهـلَ الـدِّيـار[1]

وقولِنا: «أعجبَني إنباتُ الرَّبيعِ وجَريُ الأَنهار»، وقولِه تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الشعراء: ١٥١]، وقَولِنا: «نَوَّمتُ لَيْلَه وأَجرَيتُ نَهرَه»[2]، وما أشبَه ذلك مِن النِّسَب الإضافيَّة والإيقاعيَّة، وكذا قولُه تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٤] مما جُعِل الفاعلُ المَجازي تَمييزاً.

والمجازُ العَقليُّ قد يدلُّ عليه صريحاً، وقد يكون كِنايةً كما ذكَرُوا في قَولِهم[3]: «سَلِّ الهُمومَ» أنه مِن المجاز العَقليِّ، حيث جَعل الهُمومَ مَحزونةً بِقَرينة إضافةِ التَّسلِيَة إليها، فافهَم وقِسْ ولا تَقصُر المجازَ العقليَّ على ما يُفهَم مِن ظاهرِ كلام السَّكاكي وصاحِبِ «التَّلخيص»[4]، ولْيَكُن هذا على ذُكرٍ مِنك؛ فإنها فوائدُ نَفِيسة.

قولُه: (وقد جاء في المتكلم قليلاً) وذلك كقولِهم: «لا أُرَيَنَّك ههنا»، والمنهيُّ هو المخاطَب، أي: لا تَكُن ههنا حتَّى لا أراكَ، كقَوله تعالى: ﴿فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا﴾ [طه: ١٦]، فقولُ القاضي في تَفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ [التوبة: ٢٨]: (وفيه دليلٌ على أن الكفَّارَ مُخاطَبون بالفُروع) ليس على ما يَنبغي؛ لأنَّ الظاهرَ أن المشركينَ لا يَنزجِرُون بهذا النَّهي، والمرادُ خِطابُ المؤمنِين، أي: لا تُمَكِّنُوهم أيُّها المؤمنُون أن يَقربُوا المسجدَ

---

(١) كذا في النُّسخ، والمعروفُ فيه ـ وإن لم يُعرَف قائله ـ: (أهلَ الدار)، وهو الذي في «المطوَّل». والشاهد فيه أنه جَعَل الليلةَ مَسروقة، وذلك لأنه قد يُتوسَّع في الظُّروف المُنصرفة فيُضافُ إليها المصدرُ والصفة المُشتقَّةُ منه، وكان بعضُ النَّحويِّين يَنصب «الليلةَ» ويَخفض «أهل» فيقولُ: يا سارقَ ـ اللَّيلةَ ـ أهلِ الدار.

(٢) فإن المُنوَّمَ أهلُها، والمُجرى ماؤُه.

(٣) أي: العربِ؛ لِجريان ذلك في كلامِهم كثيراً.

(٤) انظر: «المطوَّل» للشارح.

[فِعل الأمر]

(وأمَّا الأَمْرُ بِالصِّيغةِ) ـ سُمِّي بِذلك لأنَّ حُصولَه بِالصيغة المَخصُوصة دُون اللام ـ (وهُوَ أَمْرُ الحاضِرِ) أي: المُخاطَب، (فَهُوَ جارٍ على لَفْظِ المُضارِعِ المَجْزُومِ) في حَذف الحركات والنُّونات التي تُحذَف في المُضارع المَجزُوم، وكونِ حَركاته وسَكناته مثلَ حَركات المُضارع وسَكَناتِه، أي: لا تُخالِف صيغةُ الأمر صيغةَ المُضارع، إلّا أنَّهُ يُحذَفُ حرفُ المُضارَعة، ويُعطَى آخِرُه حُكمَ المَجزوم.

ددہ چونکہ

الحرامَ؛ لأنَّ صدرَ الآية وخَتْمَها خِطابهم، وهو قَولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [التوبة: ٢٨]، وقولُه تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً..﴾ [التوبة: ٢٨] الآيةَ.

[فائدة: في صِيغة الأَمر واستعمالاتِها]

قولُه: (وأمَّا الأمر) اعلَم أنَّ العُلماءَ اختَلفُوا في أنَّ صِيغةَ الأمر لِماذا وُضِعَت؟ فقِيل لِلوُجوب فقط، وقِيل: لِلنَّدب فقط، وقِيل: لِلقَدْرِ المشترَك بينهما، وهو الطَّلَبُ على جِهة الاستِعلاء، وقِيل: هي مُشترَكةٌ بَينهما لفظاً، وقِيل بِالتوقُّفِ بين كَونها لِلقَدْر المشترك بَينهما وهو الطلبُ، وبين الاشتِراك اللَّفظي، وقِيل: هي مُشترَكة بين الوُجوب والنَّدبِ والإباحة، مَوضوعةٌ لِكُلٍّ منها، وقِيل: لِلقَدر المُشترَك بين الثلاثة وهو الإذنُ، والأكثَرُ على كونها حَقيقةً في الوُجوب.

ثم الأمرُ يُستعمَلُ لِمَعانٍ مُختلِفة، وهي: الإيجابُ، والنَّدبُ، والتأديب، والإرشادُ، والإباحةُ، والتَّهديد، والامتِنان، والإكرامُ، والتَّعجيزُ، والإهانة، والتَّسوِيةُ، والدُّعاء، والتمنِّي، والاحتِقار، والتَّكوين. والأمثِلةُ في الأُصول[1].

[مطلب: في معنَى الجَرَيان]

قولُه: (فهو جارٍ على لفظِ المضارع) الجرَيان في الاصطِلاح يُستعمَل لِمَعانٍ: جَريانُ الشيء على ما يَقُومُ هو[2] به؛ مُبتدأً أو مَوصوفاً أو ذا حالٍ أو مَوصولاً أو متبوعاً، وجَريانُ اسم الفاعل على الفِعل أي: مُوازنتُه إيَّاه في الحرَكات والسَّكناتِ؛ وجريانُ المَصدرِ على الفِعل، أي: تعلُّقه

(١) انظر مثلاً: «تَغيير التنقيح» لابن كمال پاشا.

(٢) أبرز الضمير لما تقرَّر في علم النَّحو من وُجوب الإبراز عند جَريانِ الصفة على غير مَن هي له، وذلك على مذهب البَصريِّين.

وإنَّما قال: «جارٍ على لفظِ المُضارِع» لئلَّا يُتوهَّمَ أنه أيضاً مجزومٌ مُعرَب، كما هو مذهبُ الكوفيِّين، فإنه ليس بِمَجزومٍ، بل هو مَبنيٌّ أُجرِي مُجرى المُضارِعِ المَجزوم.

أمَّا البناءُ؛ فلأنه الأصلُ في الفعل، وما أُعرِب منه فلِمُشابهتِه الاسمَ، وهذا لم يُشبِهِ الاسمَ، فلم يُعرَب. والكوفيُّون على أنه مجزُومٌ، وأصلُ «افْعَلْ»: لِتَفْعَلْ، فحُذِفت اللامُ لِكثرة الاستعمال، ثم حَرفُ المُضارَعة خَوفَ الالتِباسِ بالمُضارِع.

ددە جونكي

[بِه] بالاشتِقاق، وجَريانُ الأمرِ على المضارِع المجزُوم في الحَركات والسَّكنات، وكلٌّ مِن هذه المعاني اصطِلاحٌ مَشهورٌ، فلا يَلزم الإبهامُ في الحدِّ كما قال الرضيُّ في «شَرح الكافِية»؛ لأنَّ المذكورَ هو المعنَى الأخيرُ، لا مُطلَقُ الجَرَيان.

قولُه: (وأصل افعلْ: لِتَفعَلْ، فحُذفت اللام لِكثرةِ الاستعمال) قِيل عليه: لو كانَ الحذفُ لِكثرةِ الاستِعمال، لَمَا حُذِف فيما قلَّ استِعمالُه نحوُ: «اعلَوِّط واعلَنْكِك» في تَعلَوِّطُ أي: تَلزَمُ، وتَعلَنْكِكُ أي: تَجتمِع؛ قِياساً على حذفِ النُّون في «لم يَكُنْ» دُون «لم يَصُنْ»، وحذفِ الألف في «لم أُبالِ» دُون «لم أُعالِ»، وحَذفِ الألف والنونِ في «أَنعِم صَباحاً» دُونَ «أنعِم بِالآخر»، وحَذفِ الهمزةِ في «وَيلُ امِّه» دُون «وُيل أُختِه»؛ لِكَثرة الاستِعمالِ في السَّوابق، وقِلَّتِه في اللَّواحِق؛ وأيضاً لو كان الأمرُ كما ذَكرُوا لَتضمَّن الأمرُ لامَه فيَكون مبنيًّا كالاسمِ، وليس لهم أن يَقُولُوا بِتَقدير حَرفِ المضارَعة؛ لأنه مِن جُملةِ الصِّيغةِ.

[مُهمة: في المقصود بكَثرةِ الاستِعمال]

وليس المرادُ بِكثرة الاستِعمال في مثلِ قَولهم: (حُذِف لِكَثرة الاستِعمال) أنهم تكلَّمُوا به على الأصلِ ثم خَفَّفوه؛ لأنَّ ذلك يَستلزم تَعوُّدَه في كلامِهم كذلك كثيراً، وإنما المرادُ أنهم عَلِمُوا أنه يَكثُر استِعمالُه[1]، ففَعلُوا ذلك بِه مِن أوَّل الأمرِ إن قُلنا: إنهم الواضِعُون، وإنْ قُلنا: (إنَّ الله تعالى علَّمهم ذلك) فأَوضَح.

(١) في بعض النُّسخ: (الاستعمالُ)، أي: يكثرُ استعمالُه، فكأنَّ «أل» عِوضٌ عن المضاف إليه.

وليس بِالوجه؛ لأنَّ إضمارَ الجازم ضعيفٌ كإضمارِ الجارِّ، وما ذَكَرُوه خلافُ الأصل، فلا يُرتكبُ.

وأمَّا الإجراءُ مُجرى المَجزوم؛ فلأنَّ الحَركةَ والنُّوناتِ علامةُ الإعراب، فتُنافي البِناء، ولِذا لم تُحذَف نُون جَماعةِ المؤنث.

وإذا أُجرِيَ على المَجزوم: (**فَإِنْ كانَ ما بَعْدَ حَرْفِ المُضارَعةِ مُتَحَرِّكاً**) كـ«تُدَحْرِجُ»، (**فَتُسْقِطُ**) أنتَ (**مِنْهُ**) أي: مِن المُضارِع (**حَرْفَ المُضارَعةِ**) لِيُفرَّقَ مِن المُضارِع.

دده جونكي

[مطلب: في تَرجيح صاحِب «المُغني» أنَّ أصلَ «افْعَلْ»: لِتَفعَلْ]

قولُه: (وليس بِالوجه) وصاحبُ «مُغني اللَّبيب» رآه وجهاً، وقال: (وبِقَولِهم أقول؛ لأنَّ الأمر معنًى فحقُّه أن يُؤدَّى بِالحرف، ولأنه أخُو النَّهي، ولم يُدَلَّ عليه إلَّا بِالحرف، ولأنَّ الفِعلَ إنما وُضِع لِتَقييد الحَدثِ بِالزَّمان المحصَّل، وكَونُه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مَقصُودِه، ولأنَّهم قد نَطقُوا بِذلك الأصلِ، كقَوله: [الخفيف]

لِتَقُم أنتَ يا ابنَ خيرِ قُريشٍ ... فَلْتُقَضِّ حَوائجَ المُسلِمينَا

وكقِراءةِ جَماعةٍ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديثِ: «**لِتَأخُذُوا مَصافَّكم**»[1]، ولأنَّك تقولُ: «اغزُ، واخشَ، وارمِ، واضرِبا، واضرِبُوا، واضرِبي» كما تقولُ في الجَزم، ولأنَّ البِناء لم يُعهَد كونُه بِالحذف، ولأنَّ المحقِّقين على أنَّ أَفعالَ الإنشاء مجرَّدةٌ عن الزَّمانِ، كـ«بِعتُ، وأَقسَمتُ، وقَبِلْتُ»، وأجابُوا عن كونِها مع ذَلك أفعالاً بأن تجرُّدَها عارضٌ عِند نَقلِها عن الخَبر، ولا يُمكنِهُم ادِّعاءُ ذلك في نحوِ: «قُم»؛ لأنه ليس له حالَةٌ غيرُ هذه، وحينئذٍ فيُشكل فِعليَّتُه، وإذا ادُّعِي أنَّ أصلَه: «لِتَقم»، كان الدالُّ على الإنشاء اللامَ لا الفِعل).

قولُه: (**لأنَّ إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار**) فلا يَعمل مُضمراً كما لا يَعمَل، قِيل عليه: إنَّ «إنْ» الجازمَ يَعمل مُضمراً كما بعد الأمرِ والنَّهي والاستفهامِ وغيرِها، فلِمَ لا يَجوزُ أن يَعملَ ههنا مُضمَراً؟ فتأمَّل!

---

(١) تقدَّم الكلام على الحديث في (ص٣٠١).

(وتَأْتِي بِصُورةِ الباقِي) بعد حَذفِ حرفِ المُضارَعة (مَجْزُوماً)، وفي هذا اللَّفظ حَزازةٌ؛ لأنَّ صُورةَ الباقي ليست مَجزُومةً، بل مثلَ المَجزُوم.

فالتَّوجيهُ أن يُقالَ: حُذِف المضافُ ـ وهو أداةُ التَّشبيه ـ تَنبيهاً على المبالَغة، والأصلُ: مثلَ المَجزوم، وهذا كثيرٌ في الكلام، أو يُقالَ: المَجزوم بمعنى المُعامَل مُعامَلةَ المَجزوم مجازاً، أو يُجعَل «مجزوماً» مفعولَ «تَأتي»، والباءُ لِغير التَّعدية، أي: تَأتي مجزوماً يكونُ بِصُورة الباقِي، فيَكونُ مِن باب القَلب.

والمعنى: تَأتي الباقيَ بِصُورة المَجزُوم، ولم يَقُل: «مَجزومة» لأنه حالٌ من الباقِي، أو لأنه وصفٌ لِلفِعل، أي: حالَ كونها فِعلاً مجزوماً [على أحدِ التَّأويلَين في المعنَى].

وإذا حَذفتَ حرفَ المُضارَعة، وعامَلتَ آخِرَه مُعامَلة المَجزوم، (فَتَقُولُ في الأَمْرِ مِنْ «تُدَحْرِج»: «دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا»، «دَحْرِجِي، دَحْرِجَا، دَحْرِجْنَ»).

دده جونكي

[مُهمة: في لفظ «الإتيان» وتَعديتِه ومجيئِه بمعنى الصَّيرورة]

قولُه: (وتأتي بصورة الباقي) الإتيانُ مُتعدٍّ إلى واحدٍ، (تَقولُ: أَتيتُه مِن بابِ رمَى، وإتياناً ايضاً، وأتوتُه أَتوةً لغةٌ فيه، وقولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا﴾ [مريم: ٦١] أي: آتياً، كما قال: ﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا﴾ [الإسراء: ٤٥] أي: ساتراً، وقد يكون مَفعولاً؛ لأنَّ ما أَتاك مِن أمر الله فقد أَتيتَه، وتقولُ: «آتاه إِيتاءً»: أَعطاه، و«آتاهُ»[1] أيضاً: أَتى به، ومنه قولُه تعالى: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ [الكهف: ٦٢] أي: ائتِنَا به)، ذكَره في «الصِّحاح»، فقولُ القاضي في تَفسير قَولِه تعالى: ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلۡمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣]: (وهو في الأصل مَنقولٌ من «جاءَ»، لكنه خُصَّ بالإلجاءِ في الاستِعمال كـ«آتى» في أَعطى) ليس على ما يَنبَغِي، على أنَّ أبا حَيانَ ذكَر أن «آتى» بِمَعنى أَعْطى مما بُنِيَ على «أَفعَل» وليس مَنقولاً مِن «أَتى» بمعنَى جاءَ، وذَكر في «الصِّحاح» أيضاً و«تاج المَصادِر»[2]

(١) أي: الشيءَ؛ لِيعودَ إليه الضمير في «به» الآتي.

(٢) في «كشف الظُّنون»: «تاجُ المَصادر» في اللُّغة، لأبي جَعفر أحمدَ بن عليٍّ، المَعروفُ بـ«جعفرك» المقري البَيهقي المُتوفى سنةَ (٥٤٤هـ)، جَمع فيه مَصادرَ القرآن ومصادر الأحاديث، وجَرَّدها عن الأمثالِ، والأشعارِ، وأَتبَعها الأفعالَ التي تَكثُر في دَواوين العرب. اهـ باختصار، وفاتَه التنبيهُ إلى التزام المصنِّف تَرجمة ما جاء فيه من المصادر وغيرِها إلى الفارسية.

ويُستعمَلُ لَفظُ الجمع للواحد في موضِع التَّفخِيم، ....

دده چونكۍ

و«دِيوان الأدبِ»: أَجَأتُه أي: جِئتُ به، وأَجَأتُه إلى كذا: بمعنَى أَلجأتُه إليه، وقد يُعدَّى إلى الثاني بالباءِ، مثل: «أَتيتُه بِالبَلِيَّة[١]»، فقَولُه تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] يَحتملُ الوَجهَين، وكأنَّ هذا مُرادُ مَن قال: إنَّ «الإتيانَ» يَجيء لازماً ومتعدِّياً، والآيةُ تَحتمِلهما، فقولُ «الصحاح»: (والإتيانُ: المَجيء)، مع أنَّ القومَ صرَّحُوا أنَّ المجيءَ يَصير لازماً ومتعدِّياً، ليس على ما يَنبغي.

(قال الراغبُ: المجيءُ أعمُّ؛ لأنَّ الإتيانَ مجيءٌ بِسُهولة، ويُقالُ: جاءَ في الأَعيان والمعاني، وبِما يكون مجيئُه بِذاته وبِأمره، ولِمَن قَصَد مَكاناً أو عملاً أو زماناً)، ذكَره الطِّيبي في سُورة مريم، وذَكر في سُورة النَّحل عنه[٢]: الإتيانُ قد يُقال لِلمَجيء بِالذات وبِالأمر وبِالتَّقدير، وفي الخيرِ والشر، وفي الأَعيانِ والأَعراض.

وذكَر الزمخشريُّ[٣] أنَّ «أتى» يَجيء بمعنى صارَ، كـ«جاء» في قَولك: «جاء البناءُ مُحكماً» بمعنى صارَ.

[مطلب: في إطلاق الجَمع على الواحِد وعلى الاثنَين]

قولُه: (ويُستعمل لفظُ الجمع لِلواحد... إلخ) قال الرضيُّ في «شَرح الكافِيَة» والشارحُ في «المطوَّل»: ولم يَجِئ ذلك - أي: الجمعُ لِلواحد تَعظيماً لِلغائب والمخاطَب - في الكلام القَديم، وإنما هو استِعمالُ المولَّدِين. وقد سَبق في أوائلِ بحثِ المضارِع ما يَتعلَّق بهذا[٤].

ثم الأَولى أن يُجعَلَ «ارحَمُوني» من قَبِيل قَولِه تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، أَعني إقامةَ تكريرِ الفِعل مُقامَ جمعِ الفاعِل[٥]؛ لِلمُلابَسة التي بَينهما، على معنَى: ارجِعْني[٦] ارجِعْني

---

(١) تصحَّف هذا الحرف في بعض النُّسَخ، وهو على ما أثبَتناه في «الكليات» و«شرح البُردة» لِلخربوتي وغيرِهما.

(٢) أي: عن الراغب أيضاً.

(٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿يَأۡتِ بَصِيرٗا﴾ [يوسف: ٩٣].

(٤) انظر: (ص٢٥٧).

(٥) وقعَ مثلُ هذه العبارة عند الرضيِّ حين قال: وقد يَقوم «افْعَلَا» مَقامَ: «افْعَل»، كقَولِه تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾، إمَّا على تأويلِ: أَلْقِ أَلقِ، إقامةً لِتَكريرِ الفِعل مُقامَ تَثنيةِ الفاعِل. اهـ ونَقَلها عنه كثيرُون، ويَنبغي أن تكونَ: (إقامةً لتَثنيةِ الفاعِل مُقامَ تَكريرِ الفِعل)، وهكذا العبارة هنا، فتأمَّل!

(٦) بهمزة وصلٍ من «رَجَعَه» لِيُوافق ﴿ٱرۡجِعُونِ﴾، ويَجوز بهمزة القَطع من الإرجاعِ.

. . . .

دده جونكي

ارجِعْني، وارحَمني ارحَمنِي ارحَمني[١]، قال علاء الدِّين البسطاميُّ في «شَرح اللُّباب»: ومِن هذا القَبِيل عِندي قولُه تعالى: ﴿وَكُلٌّ[٢] فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، فاندَفَع ما قِيل: كيف جُمِعَ بِالواو والنُّونِ مع أنه ليس مِن صِفاتِ العُقَلاء وأسامِيهِم؟

ثم اختَلفُوا أنَّ (أَبنِيَةَ الجَمع هل يَصحُّ إطلاقُها لِلاثنَين؟ فيه مَذاهبُ: أحدُها: لا يَصحُّ، ثانِيها: يَصحُّ حَقيقةً، ثالِثُها: يَصحُّ مجازاً، رابِعُها ـ وهو لِلإمام ـ: يَصحُّ ويَصحُّ لِلواحِد أيضاً. والخِلافُ في نحو: «رجالٍ ومُسلِمِين» و«ضربُوا واضرِبُوا»، لا في لَفظِ (ج م ع)[٣]، ولا في «نحنُ فَعَلْنا»، ولا في نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]؛ فإنه وِفاق. كذا في «المنتَهى»[٤]). ذكَره في «شَرح العَضُد»[٥]؛ فَما ذكَره الزَّمخشريُّ في تَفسيرِ قولِه تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] مِن أنَّ (اسمَ الجمعِ[٦] يَشتَرِك فيه ما وَراءَ الواحدِ بِدَليلِ ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾) ليس بِصَحيح.

فإنْ قِيل: قَولُه في هذهِ الآيةِ ـ مُوافِقاً لِقَول الشَّريف في أوائلِ «شَرح الكشَّاف»، على خِلافِ قَول التَّفتازانيِّ في شرحِ تَفسيرِ هذِه الآيةِ، وفي تَعريفِ المسنَدِ مِن «شَرح المفتاح»، مُوافِقاً لِما في «مُفصَّله» ـ يَدُلُّ على أنَّ المختارَ عِندَه المذهبُ الثاني، **قُلنا**: أجابَ عنه صاحبُ «الكَشف» حيث قال: هذا على ظاهِره خِلافُ مَذهبِه المذكورِ في «مُفصَّله» ومَذهبِ الجُمهور، إلَّا أنه قد يَذكُرُ[٧] الوجهَ المرجُوحَ في مَعرِض الجَوابِ، وهو جائزٌ في آدابِ المُناظَرة، ذكَرَه التَّفتازانيُّ.

ومِن هٰهنا تَبيَّن أنَّ ما ذكَره الرازيُّ[٨] في أولِ تَفسيرِ الفاتِحة مِن أنَّه (جَرَتْ عادةُ المصنِّف على أنه إذا كان لَه في مَسألةٍ رأيٌ أَطلَق القَولَ بِه، وقيَّد غيرَ رأيِه بِالنَّقل) ليس بِمُعوَّل عليه.

---

(١) في المطبوع: (ارحمني وارحمني وارحمني)، بِعطف الأخير وما قبله، والوجهُ إسقاطُ الواوَين كالذي في تَفسير الآية السابِقة.

(٢) بالواو في النسخ المخطوطة، وفي المطبوع: ﴿كُلٌّ﴾ وهي في الآية (٣٣) من الأنبياء.

(٣) بالفَكِّ على إرادة المادَّة كيفما وَقعت.

(٤) أي: لابن الحاجِب، وهو أصلُ كتابِه «المختَصر» في أصولِ الفقه.

(٥) أي: على «مُختصَر المنتَهى» الأُصوليِّ المذكور.

(٦) أي: الاسمَ الذي هو جمعٌ؛ لئلَّا يَدخُلَ فيه نحوُ: «القَوم». الطِّيبي.

(٧) أي: الزمخشريُّ لأن الكلامَ متعلِّق به. ويَجوز تعميمُه بِبناء الفعل للمفعول.

(٨) كأنَّه يَقصد محشِّيَ «الكشاف» بِدليل بقيَّة كلامِه.

كقَوله: [الطويل]

أَلا فـارْحَـمُـونِـي يـا إِلَـهَ مُـحَـمَّـدٍ

(وهَكَذا تَقُولُ في) كلِّ ما يَكونُ [ما] بعدَ حرفِ المُضارَعةِ منه مُتحركاً، نحو: («فَرِّحْ»، و«قاتِلْ»، و«تَكَسَّرْ»، و«تَباعَدْ»، و«تَدَحْرَجْ»). وإنما اشتُقَّ من المُضارِع؛ لأن الماضيَ لا يُؤمَر بِه، فلا مُناسبةَ بينهما.

(وإِنْ كانَ) ما بَعدَ حرفِ المُضارَعةِ (ساكِناً) كما في «تَنصُر»، (فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ المُضارَعةِ، وتَأْتِي بِصُورةِ الباقِي مَجْزُوماً) حالَ كونِ هذا الباقِي (مَزِيداً في أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ مَكْسُورةٌ).

ددە چونكي

[فائدةٌ: في أقلِّ الجَمع]

وبَقي ههنا فائدةٌ ذكَرها[١] في «الفُتُوحاتِ المكِّية» في البابِ الأحدِ والثلاثِين ومائةٍ[٢] في مقامِ تركِ العُبودية، حيث قال: لَمَّا وَصلتُ إلى هذا المَقام نِمْتُ، فرَأيتُ رَسول الله ﷺ في المنامِ وقد سَألني سائلٌ: ما أَقلُّ الجَمع في العَدد؟ فكُنتُ أقولُ له: هو عِند الفُقهاء اثنانِ، وعِند النُّحاة ثلاثةٌ، فقال ﷺ: أخطأ الفَرِيقان، فقُلتُ له: يا رسولَ الله! فكيف أَقولُ؟ فقال: مَيِّز العددَ، ثمَّ أَخرجَ خمسةَ دراهمَ بِيَده المبارَكة، فرَمى درهمَين على حِدَة، ورمَى ثلاثةً على حِدة، وقال: ينبغي لِمَن سُئِل في هذه المسألة أن يقولَ لِلسائل: عن أيِّ عَددٍ تَسأل؟ عن العَدد المُسمَّى شَفعاً، أو عن العدد المُسمَّى وِتراً؟ ثم وَضع يدَه المباركة على الدِّرهمَين فقال: هذا أقلُّ الجَمع في العدد الشَّفع، ثم وَضَع يدَه المباركةَ على الثلاثة وقال: هذا أقلُّ الجَمعِ في العددِ الوتر.

قولُه: (كقوله: ألا فارحَمُوني يا إلهَ محمد) أي: فارحَمْني، تمامُه:

فـإن لـم أكُـن أهـلاً فـأنـتَ لـهـا[٣] أهـلُ

---

(١) أي: ابنُ عربي صاحبُ التصانيف وقُدوة القائلِين بِوَحدة الوُجود كما قال الذهبي.

(٢) الصواب: والمائةِ بِالتعريف؛ لِما تقرَّر في باب العدد مِن وُجوب تعريف المعطوفِ والمعطوف عليه كما قال:

إذا الخمسَ والخَمسينَ جاوَزْتَ فارتَقِبْ ... قُدُوماً على الأمواتِ غيرَ بَعيدِ

(٣) أي: لِتلك الرَّحمة. ويُروى: (فأنتَ له)، أي: لِذلك المطلوب أو الأمرِ أو نحوِ ذلك.

[همزةُ الوصل وهمزةُ «أكرِمْ»]

أمَّا زيادتُها فلِدَفع الابتِداء بالساكن، وأمَّا تَخصيصُها بالزيادة دُون غيرها مِن الحُروف فلأنَّها أقوَى الحُروف، والابتِداءُ بالأقوى أولى، وأمَّا كسرُها فلأنها زِيدتْ ساكنةً عند الجُمهورِ؛ لِمَا فيه من تَقليلِ الزِّيادة، ثم لَمَّا احْتِيجَ إلى تحريكِها حُرِّكت بالكسرِ، كما هو الأصلُ في تَحرُّك الساكِن.

وظاهرُ مَذهب سِيبويه: أنها زِيدت مُتحرِّكةً بِالكسرة التي هي أعدَلُ الحركات؛ لأنَّا نَحتاجُ إلى مُتحرِّكٍ؛ لِسُكون أولِ الكلمة، فزِيادتُها ساكنةً ليست بِوَجهٍ.

وسُمِّيت همزةَ وصلٍ لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النُّطقِ بِالساكن، وسمَّاها الخَليلُ: «سُلَّمَ اللِّسانِ» لِذَلك.

فتكونُ مَكسورةً في جَميع الأحوالِ، (**إلَّا**) في حالِ (**أَنْ يَكُونَ عَينُ المُضارِعِ مِنْهُ**) أي: مِنَ الباقي، أو مِن المُضارِع (**مَضْمُوماً، فَتَضُمُّهَا**) أي: تِلك الهمزةَ؛ لِمُناسبة حركةِ العين، ولأنها لو كُسِرَت لَثَقُلَ الخُروج من الكسر إلى الضمِّ، ولو فُتِحت لالتَبس بالمُضارِع إذا كان لِلمُتكلم، (**فَتَقُولُ: «انْصُرْ، انْصُرَا، انْصُرُوا»، «انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُرْنَ»، وكَذَا: «اضْرِبْ»، و«اعْلَمْ»، و«انْقَطِعْ»، و«اجْتَمِعْ»، و«اسْتَخْرِجْ»**).

ثم استَشعر اعتِراضاً بأن «أَكْرِمْ» بفتحِ الهمزةِ أمرٌ مِن «تُكْرِمُ»، وما بعدَ حَرف المُضارَعةِ ساكنٌ، وعينُه مكسورٌ، فَلِمَ لم تُزَد في أوَّلِه همزةُ وصلٍ مَكسورةٌ؟ فأجاب بِقَوله:

(**وفَتَحُوا هَمْزَةَ «أَكْرِم» بِناءً على الأَصْلِ المَرْفُوضِ**) أي: المترُوك؛ (**فَإِنَّ أَصْلَ «تُكْرِمُ»: تُؤَكْرِمُ**) لأنَّ حُروف المُضارِع هي حُروفُ الماضي مع زِيادة حَرفٍ، فحَذفُوا الهمزةَ لاجتِماع الهمزتَين في نحوِ: «أُكْرِم»، ثم حَملُوا «تكرِم» و«يُكرِم» و«نُكرِمُ» عليه. واستَعْمَلَ الأصلَ المرفوضَ مَن قال: [الرجز]

دده جونكي

قولُه: (فزيادتُها ساكنةً ليست بوجه) لِما يَلزَم من الوُقوع فيما فُرَّ منه.

قولُه: (وسُميت همزةَ وَصلٍ لأنها للتَّوَصُّل بها إلى النُّطق بالساكن) وقِيل: لأنها تَسقُط في الدَّرج فيَتَّصِل ما قبلها بِما بَعدها، تقولُ: «كتَبتُ اسْمَكَ»، فسَقَطت همزةُ «اسمك» فاتَّصلَ التاءُ بالسين.

فَــــإِنَّــــهُ أَهْــــلٌ لِأَنْ يُــــؤَكْــــرَمَــــا

فلمَّا رَأَوا أنه تَزولُ عِلةُ الحذف عند اشتِقاقِ الأمر بِحَذف حرفِ المُضارَعة ردُّوها؛ لأنَّ همزةَ الوصل إنَّما هي عِند الاضطرار، فقالُوا مِنْ «تُؤَكْرم»: أَكرِمْ، كما قالُوا مِن «تُدَحرِج»: دَحرِجْ، فلا يكونُ مِن القِسم الثاني، بل مِن القِسم الأول.

وقولُه: «بناءً» نُصِبَ على المَصدر بِفِعلٍ محذوفٍ في مَوضعِ الحال، أو على المفعولِ لَه، وهذا أَولى.

ددە چونكێ

. . . .



[مسائلُ اشتدَّت إليها الحاجة من الماضي والمُضارع]

[اجتِماع تاءَين في أولِ المُضارِع]

(واعْلَمْ أَنَّهُ) الضَّمير لِلشأن (إِذَا اجْتَمَعَ تاءانِ في أَوَّلِ مُضارِعِ «تَفَعَّلَ»، و«تَفاعَلَ»، و«تَفَعْلَلَ») وذلك حالَ كونه فِعلَ المُخاطَب، أو المُخاطَبة مُطلقاً، أو الغائِبة المُفرَدة، أو المُثنَّاة، إحداهما حرفُ المُضارَعة، والثانيةُ التاء التي كانت في أولِ الماضي، (فَيَجُوزُ إِثْباتُهُما) أي: إثباتُ التاءَين، وهو الأصلُ، (نَحوُ: «تَتَجَنَّبُ»، و«تَتَقاتَلُ»، و«تَتَدَحْرَجُ»، ويَجُوزُ حَذْفُ إِحْداهُما) أي: إحدَى التاءَين تخفيفاً؛ لأنه لَمَّا اجتَمع مِثلانِ، ولم يُمكن الإدغامُ لِرَفضهم الابتِداءَ بالسَّاكن، حذفُوا إحدَى التاءَين لِيَحصلَ التَّخفيف، كما تقولُ: «أنت تَجَنَّبُ»، و«تَقاتَلُ»، و«تَدَحْرَجُ»، (وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦])، والأصلُ: تَتَصَدَّى أي: تَتعَرَّض، ولو كان فعلَ الماضي لَوَجب أن يُقالَ: تَصَدَّيْتَ؛ لأنه خِطابٌ، (و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]) أي: تتلهَّب، والأصلُ: تتلَظَّى؛ إذ لو كان ماضياً لَوَجب أن يُقالَ: تَلَظَّتْ، (و﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤]) والأصلُ: تَتنَزَّل.

واختُلف في المحذُوف: فذَهب البَصريُّون إلى أنها هي الثانيةُ؛ لأنَّ الأُولى حرفُ المضارَعة، وحذفُها مُخِلٌّ، وقيل: الأُولى؛ لأنَّ الثانِيةَ لِلمطاوعة من نَفسِ الكلمة، فحذفُها مُخِلٌّ.

والوجهُ هو الأولُ؛ لأنَّ رِعايةَ كَونه مُضارِعاً أَولى، ولأنَّ الثِّقَل إنما يَحصُلُ عند الثانية.

وإنما قال: «مُضارِع تَفعَّلَ، وتَفاعَل، وتَفَعْلَل» بِلَفظ المبنيِّ للفاعل؛ لِلتَّنبيهِ على أنَّ الحذفَ لا يَجُوز في المبنيِّ لِلمَفعول أصلاً؛ لأنه خلافُ الأصلِ، فلا يُرتَكَبُ

دده جونكي

قولُه: (فذهب البصريُّون إلى أنه هو الثانية) لأنَّ الأُولى حرفُ المضارَعة، وقولُ أبي البَقاءِ في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٦٣]: (يضعُف كونُ ﴿تَوَلَّوْاْ﴾ فعلاً مضارعاً؛ لأنَّ حرف المضارعة لا يُحذف) فاسدٌ؛ لأنَّ المحذوفَ الثانيةُ، وهو قولُ الجُمهورِ، والمُخالفُ في ذلك هِشام الكُوفي. كذا في «المُغني».

إلَّا في الأقوى وهو المبنيُّ لِلفاعل، ولأنه في هَذه الأبواب أكثَرُ استِعمالاً من المبنيِّ لِلمفعول، فالتَّخفيفُ بِه أَولى، ولأنه لو حُذِفَ التاء الأُولى المضمُومة، لالتَبس بِالمبني للفاعِل المحذوفِ منه التاءُ؛ لأنَّ الفارقَ هو التاءُ المَضمومة، ولو حُذِفَ التاءُ الثانية لالتَبَس بِالمبني لِلمفعُول من مُضارِع «فَعَّل»، و«فاعَلَ»، و«فَعْلَلَ».

[قلبُ تاء «افْتَعَلَ» طاءً]

(**واعْلَمْ أَنَّهُ مَتَى كانَ فاءُ «افْتَعَلَ» صاداً أَو ضاداً، أَو طاءً أَو ظاءً، قُلِبَتْ تاؤُهُ**) أي: تاءُ «افتَعَل» (**طاءً**)؛ لِتَعسُّر النُّطقِ بالتاءِ بعد هذهِ الحُروف، واختِير الطاءُ لِقُربها من التاء مَخرَجاً، والحاصِلُ عِندنا يَرجع إلى السماع، وعند العرب يَرجِع إلى التَّخفيف.

(**فَتَقُولُ في «افْتَعَلَ» مِنَ «الصُّلْحِ»: «اصْطَلَحَ»**) والأصلُ: اصْتَلَحَ.

(و) في «افْتَعَلَ» (**مِنَ «الضَّرْبِ»: «اضْطَرَبَ»**) والأصلُ: اضْتَرَبَ، والاضطِرابُ: الحركةُ والمَوجُ، و«البَحر يَضطرِبُ» أي: يَمُوجُ بعضُه بعضاً.

(و) في «افْتَعَلَ» (**مِنَ «الطَّرْدِ»: «اطَّرَدَ»**) والأصلُ: اطْتَرَد.

(و) في «افْتَعَلَ» (**مِنَ الظُّلْمِ: «اظْطَلَمَ»**) والأصلُ: اظْتَلَمَ.

واعلَم أنَّ الوجهَ في نحوِ: «اصطَلَح» و«اضطَرَب» عدمُ الإدغام؛ لأن حروفَ الصَّفير - وهي: الزاي المعجَمة، والسين والصاد المهمَلتان - لا تُدغَم في غيرها، وحروفَ: «ضَوِيَ مِشفَرٌ» - بالضَّاد والشِّين المعجمَتين، والراء المهمَلة - لا تُدغَم فيما يُقارِبها، وقليلاً ما جاءَ «اصَّلح»، و«اضَّرَب»، بِقَلب الثاني إلى الأول، ثم الإدغامِ،

دده جونكي

قولُه: (لأنَّ حُروف الصَّفير) وإنَّما سُمِّيَتْ حُروفَ الصَّفير لأنَّك إذا وَقفتَ على الزايِ والسين والصاد بإتيانِ هَمزةٍ في أوائِلها وقُلتَ: «از، اس، اص» سَمعتَ صوتاً يُشبِهُ الصفيرَ؛ لأنها تَخرُج مِن بين الثَّنايا وطَرفِ اللِّسان، فيَنحَصِرُ الصوتُ هناك ويَأتي كالصَّفير. وإنما لم تُدغَم حُرُوف الصَّفير في غَيرها مُحافَظةً على الصَّفير.

قولُه: (وحُروف ضَوِيَ مِشفَر. . . إلخ) يُقال: «ضَوِي الرجلُ»: إذا نَحف بَدَنُه، والمِشفَرُ مِن البَعير بِمَنزلةِ الشَّفة مِن الإنسانِ. وإنما لم تُدغَم فيما يُقارِبُها لِزيادة صِفَتها على صفةِ غيرها؛ أمَّا الضادُ ففيها استِطالةٌ، وفي الواو والياء لِينٌ، وفي الميم غُنَّة، وفي الشين والفاء تَفَشٍّ - أي: انتشارٌ - لِزيادة رَخاوتها، وفي الراء تكريرٌ؛ فلو أُدغِمَت في مُقارِبها لَزالَت صِفتها لِعدم هذه الصِّفة في مُقارِبها.

وهذا عكسُ قِياس الإدغام، فَعَلُوه رِعايةً لِصَفيرِ الصاد، واستِطالةِ الضاد.

وضَعُفَ «اطَّجَعَ» في «اضطَجَع» أي: نامَ على الجَنْبِ.

وقُرِئ: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]، و﴿نَخْسِف بِّهِمُ﴾ [سبأ: ٩]، و﴿يَغْفِر لَّكُم﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿ذِى ٱلْعَرْش سَّبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢] بالإدغام.

وأمَّا في نحوِ: «اطَّرَد» فلا يَجوزُ إلَّا الإدغامُ؛ لِاجتِماع المثلَين مع عدمِ المانعِ مِن الإدغام، وأمَّا في نحوِ: «اظْطَلَم» فثَلاثة أوجُه:

ددہ چونکی

وإنما قال: (فيما يُقاربها) لأنها تُدغَم في مِثلِها.

قولُه: (وهذا عكسُ قِياس الإدغام) أي: إذا قُصِد إدغامُ أَحدِ المُتقارِبَين في الآخَر، فلا بُدَّ مِن قَلبِ أحدِهما لِيَصيرَا مِن جنسٍ واحدٍ لِيَتحقَّقَ الإدغام، والقياسُ قلبُ الأول؛ لأنَّ الساكنَ بالتَّغيير أَولى، إلَّا لِعارِضٍ كما في «اذْبَحْ عَتُوداً»؛ فإنه إذا أُريد إدغامُ الحاء في العين تُقلَبُ العينُ حاء؛ لأنَّ العين أدخَلُ في الحَلق مِن الحاء، فلا يَدخُلُ الحاءُ في الأدخَلِ في الحَلق لِلاستِثقال. والعَتُود مِن أَولادِ المَعْز: ما رعَى وقَوِيَ وأَتى عليه حَولٌ، والجَمعُ: أَعْتِدَة[1]. ومِنه تاءُ الافتِعال؛ فإنها تُقلَب إلى الحرفِ الذي قَبلها، ولا يَنعَكس لِعَين هذا الدَّليل.

قولُه: (رعايةً لِصفير الصاد واستطالةِ الضاد) أي: إنما ارتُكِب عَكسُ قِياسِ الإدغام ولم يُقَل: «اطَّلَح، واطَّرَب» لِرعايةِ صَفيرِ الصَّاد، وعَدمِ إدغامِ حُرُوفِ الصَّفير في غيرِها في «اصطَلَح»، ورِعاية استِطالةِ الضاد، وعَدم إدغامِ حُروفِ «ضَوِيَ مِشفَر» فِيما يُقارِبها في «اضطرب»، وضَعُفَ «اطَّجَع» لِزَوال استِطالة الضادِ، قال في «شَرح الهادي»: يُقال لِلضاد: مُستَطِيل وطَويل؛ لأنه طالَ فأَدرَكَ مَخرَجَ اللَّام.

[مطلب: إدغام حُروف «ضَويَ مِشفر»]

قولُه: (وقُرِئ في ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾ و﴿نَخْسِف بِّهِمُ﴾... إلخ) اعلَم أنَّ الضادَ لا تُدغَم إلَّا في مِثلِها، وقُرِئ: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢] بِإدغامها في الشِّين، وهو رِوايةُ أبي شُعَيب السُّوسِي عن اليَزيدِي أنَّ أبا عمرٍو كان يُدغِمُها في الشِّين، وعابَه على هذه الرِّوايةِ الزمخشريُّ، والفاءُ أيضاً لا تُدغَم إلَّا في مِثلِها، وقُرِئ: ﴿نَخْسِف بِّهِمُ﴾ [سبأ: ٩] بِإدغامِها في الباءِ، و[قال

---

(١) و«عِدَّانٌ» أيضاً، أصلُه: عِتْدانٌ فأُدغِم.

الأولُ: «اظْطَلَمَ» بِلا إدغامٍ.

والثاني: «اطَّلم» بِالطاء المهمَلة بِقلب المعجَمة إليها، كما هو القياس.

والثالِث: «اظَّلم» بالظاء المعجَمة بِقَلب المهمَلة إليها، ورُوِيَت الوُجوهُ الثلاثةُ في قول زُهيرٍ: [البسيط]

هُوَ الـجَـوادُ الَّـذِي يُـعْـطِـيـكَ نـائِـلَـهُ عَـفْـواً ويُـظْـلَـمُ أَحْـيـانـاً فَـيَـظْـطَـلِـمُ

دده جونكي

الزمخشريُّ[(١)]: هذا ضعيف تفرَّد به الكسائي)، والراء أيضاً لا تُدغَم إلا في مثلِها، وقُرِئ: ﴿نَّغۡفِر لَّكُمۡ﴾ بإدغامِها في اللام][(٢)]، قال الزَّمخشريُّ[(٣)]: (وإدغامُ الراءِ لَحن) أي: في اللامِ[(٤)]، وقال سِيبويه ومَن تابَعه: لا تُدغَمُ اللامُ في الراء[(٥)] وإن كانَا مُتقارِبَين، وقال ابنُ مجاهِد: لم يُدغِمْ أَحدٌ الراءَ في اللامِ في نحوِ: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٨] غيرَ أبي عَمرٍو، والشِّينُ أيضاً لا تُدغَم إلَّا في مثلِها، وقد رُوِيَ عن أبي عمرٍو إدغامُها في السِّين في قَوله تَعالى: ﴿إِلَىٰ ذِى ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، كما رُوِيَ عنه عكسُه في قَوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا﴾ [مريم: ٤]، وقد يُقالُ: حَملُ ذلك على الإخفاءِ لا على الإدغام التامِّ، وكيفَ لا ولو كان إدغاماً لالتَقى ساكِنانِ لا على حَدِّه في ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾؟!

قولُه: (ورُويت الوجوهُ الثلاثة في قول زُهير) وهي: تركُ الإدغامِ، والإدغامُ على الوجهَين أي: بالطاء المهمَلة والظاءِ المعجَمة.

ومَعناه أنه يُعطِي مالَه عَفواً أي: بِسُهولة مِن غير مَنٍّ ولا مَطْل، ويُظلَمُ أَحياناً على بناءِ المجهول، يَعني: رُبَّما يُؤذِيه السائِلُون بِكَثرة سُؤالهم ويَطلُبُون منه في غير مَوضِع الطَّلب، فيَظَّلِم

(١) في «المفصَّل».

(٢) ما بين المعقوفَين ساقطٌ من المطبُوع.

(٣) في «المفصل» أيضاً.

(٤) أي: وفي النونِ كما قال سيبويه، وعبارتُه: (والراءُ لا تُدغَم في اللام ولا في النُّون . . . وذَلك قَولُك: «اجبر لبطة، واختر نقلاً»)، فكأن المحشِّيَ اقتَصر على اللام لأنه هو الذي وَقع فيه الخِلاف عند القُرَّاء.

(٥) كذا في جميع النُّسخ، والظاهر أنه سهوٌ، والصواب: لا تُدغم الراء في اللام؛ لأن الكلام في حروف «ضويَ مِشفَر» واللام ليست منها، ولأن سيبوَيه ـ بعد أن نصَّ على وجوب إدغام لام التعريف في الراء ـ جوَّز إدغامَ غيرِها من اللامات في الراءِ ـ بل جعَله أحسنَ ـ وعبارتُه: فإذا كانَت غيرَ لامِ المعرفة نحوُ لامِ «هل وبَل»، فإنَّ الإدغام في بعضِها أحسنُ، وذلك قولُك: «هَرَّأيتَ»؛ لأنها أقربُ الحُروف إلى اللام وأشبهُها بها . . . وإن لم تُدغِم فقُلتَ: «هل رأيتَ؟» فهي لُغةٌ لأهل الحِجاز، وهي عربيَّة جائِزة.

(وكَذَلِكَ سائِرُ مُتَصَرِّفاتِهِ) أي: مُتصرِّفاتِ كل واحدٍ منها، فإنه يَجري فيها ذلكَ، (نَحوُ: «يَصْطَلِحُ»، فَهُوَ: «مُصْطَلِحٌ»، وذاكَ: «مُصْطَلَحٌ عَلَيهِ»، «اصْطَلِحْ»، «لا تَصْطَلِحْ») وكذلك: «يَضْطَرِب»، فهو «مُضطرِب»، و«يَطَّرِد»، فهو «مُطَّرِد»، و«يَظطَلِم»، فهو «مُظْطَلِمٌ»، وكذلك بَواقي الأَمثِلة ....

دده چونكي

أي: يُعطِيهم ما طَلبُوا منه ويَتحمَّل ذلك ويَنقادُ لِمَن سَأله، ولا يَرُدُّ مَن استَجْداه في الأوقاتِ التي مِثلُه يُطلَب فيها، وفي الأوقاتِ التي لا يُطلَب مِثلُه فيها.

وقِيل: مَعناه أنه يُسأَل منه فوقَ طاقَتِه، ويُطلَب منه ما لا يَقدِر عليه.

والاستِشهادُ: أنه رُوِي «يَظطَلم» بِتَقديم الظاءِ على الطاءِ المهمَلة على الإظهار، و«يَظَّلم» بظاء مُعجمة مُشدَّدة، و«يَطَّلِمُ» بِطاء مُهملة مشدَّدة.

[مُهمة: في إفراد وتذكيرِ الضمير واسم الإشارة الراجعَين إلى جمعٍ]

قولُه: (وكذلك مُتصرِّفاته أي: كلُّ واحدٍ منها) تَوجيهٌ لإفرادِ الضَّمير الراجِعِ إلى الكَلمات وقد يُوَجَّه في مِثلِه بأنَّه قد يُكنى بالضَّمير الموضوعِ لِلواحد المذكَّر عن أشياءَ كثيرةٍ باعتِبار كونِها في تأويلِ: ما ذُكر وما تقدَّم، كما يُكنَى باسمِ الإشارة الموضُوع لِلواحد المذكَّر عنها بِذلك التَّأويل، إلَّا أنه في اسم الإشارةِ أكثرُ وأشهَرُ، حتى قال علاءُ الدين في «حاشِيَة المطوَّل»: قد شُبِّه الضَّميرُ بِاسم الإشارة في التَّسويَةِ بين الأحوالِ كلِّها، نَصَّ عليه صاحبُ «الكشَّاف» في قولِه تعالى: ﴿فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا﴾ [النساء: ٤]، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في تفسيرِ قَوله تعالى: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمۡعَكُمۡ..﴾ [الأنعام: ٤٦] الآية: وحَّد الضميرَ في ﴿بِهِۦ﴾ إجراءً لِلضَّمير مُجرى اسمِ الإشارةِ، كما(١) في قولِه: [الرجز]

كأنَّه في الجِلدِ تَولِيعُ البَهَقْ(٢)

---

(١) هذا أيضاً من كلامِ صاحب «الكشاف»، لكنه إنما ذُكر في تفسير البَقرة والنساء و﴿يسٓ﴾، لا الأنعام.

(٢) قبله:

فيها خُطُوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَقْ

وهو لرؤبةَ، قال أبو عُبَيدة مَعمَر: قُلت لِرُؤبةَ: إن أَرَدتَ بِقولك: «كأنه» كأنَّ الخُطوطَ، فقُل: «كأنها»، أو كأنَّ السَّواد والبَلق فقُل: «كأنهما»، فقال: أَرَدتُ: كأنَّ ذلك.

و«التَّوليع»: ألوانٌ شَتَّى، و«البَهَق»: بياضٌ يَخرج في عُنق الإنسان وصدرِه.

بِأسرِها.

[قلبُ تاء «افْتَعَلَ» دالاً]

(و) اعلَم أنه (مَتَى كانَ فاءُ «افْتَعَلَ» دالاً، أَو ذالاً، أَو زاياً) مُعجمةً، (قُلِبَتْ تاؤُهُ) أي: تاءُ «افْتَعَل» (دالاً) مُهملةً تخفيفاً.

دده جونكي

أرادَ: ذلك، وقال القُطبُ الرازيُّ: إنْ كان اسمُ الإشارةِ[١] إشارةً إلى السَّمع والأبصارِ والقُلوبِ، كانت الإشارةُ إلى الجَماعة بِلَفظٍ مُفردٍ مذكَّر، وهو خارجٌ عن قانُونِ وَضعِ أسماءِ الإشارةِ؛ لأنها وُضِعَت صِيَغاً مُختلِفةً بِحسَب اختِلافِ أَحوالِ المُشارِ إليه؛ وإن كان إشارةً إلى ما ذُكر وما تَقدَّم، فالضميرُ يَحتَمِل أن يَعُودَ إليه مِن غير تَأويلٍ بِاسم الإشارةِ. وقال الكازَرُوني[٢]: (فإنْ قِيل: ما وَجهُ اعتبارِ اسم [الـ]إشارة وإقامة الضَّمير مُقامَه؟ قُلتُ: الإشعارُ بأنَّ الأمورَ المَذكورةَ أُمورٌ ظاهرةٌ، فيَكونُ الاحتِجاجُ بها آكَدَ، ثم قال: ومع ذلك فِيه تكلُّف)، وقال صاحبُ «الكشَّاف»: (جازَ في اسم الإشارة أن يُشارَ بِه إلى الجَمع والمُثنَّى على تَأويلِ: ما ذُكِر وما تَقَدَّم لِلاختِصار في الكلام، كما جَعلُوا فَعَلَ نائباً عن أفعالٍ جَمَّة ذُكِرَت قَبلَه، تقولُ: «نِعمَ ما فَعلتَ»، وقد ذَكَر لَك أفعالاً كثيرةً)، ثم قال: (والسرُّ في هذا أنَّ أسماءَ الإشارة تَثنيَتُها وجمعُها ليسَا على الحقيقةِ؛ لأنَّها في معنَى الحرف)، وقال التَّفتازاني: يعنِي: تثنيةُ أسماءِ الإشارة والموصُولاتِ وجَمعُهما ليسَا على قانُونِ أسماء الأَجناس، بِأن يُلحَق بِأَواخِرِها أَلفٌ ونُون أو واوٌ ونُونٌ، بل بِوَضعِ صِيَغ مخصُوصةٍ، وكذا تَأنيثُهما ليس بِإلحاق التاء، فجُوِّز فِيهما ما لم يُجَوَّزْ في أَسماءِ الأَجناس، وأُريد بِالمفرَد منهما ما يُرادُ بِالتَّثنية والجمعِ، وبِالمذكَّرِ ما يُراد بِالمؤنث، ولهذا جازَ التَّعبير بِلفظِ «الذي» عن الجَمع وإنْ كان بِالتَّأويل.

قولُه: (بِأسرها) أي: بِجَمِيعها، الأَسرُ: القِدُّ الذي شُدَّ بِه الأَسير، وإذا ذَهَب الأَسيرُ بِأَسرِه فقد ذهب بِجَمِيعه، ويَقرُب منه قولُهم: هذا الشيء بِرُمَّته، وهي قِطعةُ الحَبْل البالية[٣].

---

(١) أي: في قولِ صاحبِ «الكشاف» في تفسير ﴿يَأْتِيكُم بِهِۗ﴾ من الآية المذكورة: أي: يَأتِيكم بِذاك.

(٢) هو أبُو الفَضل القُرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازَروني ـ نسبةً لِبلدة في فارس ـ المُتوفى في حُدود سنة (٩٤٠هـ)، له «حاشية على تَفسير البَيضاوي» قال في «كشف الظُّنون»: أَورد فيها من الحَقائق والدقائق ما لا يُحصى، وهي مَطبوعة، وله أيضاً شرحٌ ممزوج على «الإرشاد في النحو» لِشهاب الدين الهندي شارحِ «الكافية».

(٣) وأصلُه أنَّ رَجلاً دَفع إلى رجلٍ بَعيراً بحبلٍ في عُنُقه، فقيل ذلك لِكلِّ مَن دفَع شيئاً بِجُملَته.

(فَتَقولُ في «افْتَعَلَ» مِنَ: الدَّرْءِ) وهو الدَّفعُ، (والذِّكْرِ) وهو ضدُّ النِّسيان، (والزَّجْرِ) وهو المنعُ والنَّهيُ: («ادَّرَأَ») والأصلُ: ادْتَرَأ، ولا يَجوز إلَّا الإدغام، (و«اذَّكَرَ») والأصلُ: اذتكَر، وفيه ثلاثةُ أوجُه:

- «اذْدَكَر»، بِلا إدغامٍ.
- و«اذَّكَر»، بِالذال المعجَمة بِقَلب المهملة إليها.
- و«ادَّكَر»، بالدالِ المهملة بِقلب المعجَمة إليها.

قال الشاعرُ: [الرجز]

تُنحِي على الشَّوكِ جُرَازاً مِقْضَبَا   والهَرْمَ تُذْرِيهِ اذْدِراءً عَجَبَا

وفي التَّنزيل: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]. (و«ازْدَجَرَ») والأصلُ: ازتَجَر، وفيه وَجهانِ:

- البَيانُ نحوُ: «ازْدَجَرَ»، وفي التَّنزيل: ﴿وَقَالُواْ مَجۡنُونٞ وَٱزۡدُجِرَ﴾ [القمر: ٩].
- والإدغامُ بِقلب الدَّال زاياً، نحو: «ازَّجَر»، دُونَ العكس؛ لِفَوات صَفير الزاي.

وأمَّا قلبُ تاء «افْتَعَلَ» مع الجيم دالاً، كما في قَولِه: [الوافر]

فَقُلْتُ لِصاحِبِي: لا تَحْبِسانَا   بِنَزْعِ أُصُولِهِ واجْدَزَّ شِيحَا

والأصلُ: «اجْتَزَّ» أي: اقْطَعْ، فشاذٌّ لا يُقاس عليه. والقَلبان المتقدِّمان على سَبِيل الوجوب.

دده جونكي

[مطلب: في تفسيرِ: «تُنحي على الشَّوك ...» البيتَ]

قولُه: (تُنحِي على الشَّوك) قال الأصمَعيُّ: «نَحَوْتُ غُصونَ الشَّجرة» أي: قَطَعتُها، وتقولُ: «أنحَيتُ على حَلقِه السِّكينَ» أي: عرَضْتُ، «الجُراز» بِالجيمِ المضمُومة والراءِ المهمَلة والزايِ المعجَمة بعد الألفِ: القاطِع، و«المِقضَب» بِقافٍ وضادٍ مُعجَمة: آلةُ القَطْع، و«الهَرْم» بِتَسكينِ الراء المهمَلة: نَبتٌ، و«أذرى البُرَّ» أي: أعطاه لِلريح[1]، يَصفُ الشاعِرُ ناقتَه، يقولُ: إنَّ هذه الناقةَ تُعمِل أسنانَها في الشَّوك فتَقطَعُه، وتُسقِطُ هذا النَّبات.

---

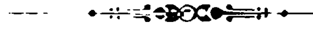
(١) كذا في النُّسخ، فكأنه أراد أنه يُلقى بحيث تَحملُه الريح إن كانت شديدة.

. . . .

دده جونكي

وقِيل: الضَّميرُ في «تُنحِي» يَرجِعُ إلى الجارِيَة، يعني: تَعرضُ تِلكَ الجاريةُ السِّكينَ على الشَّوك وتُلْقِيه إلقاءً عَجَباً، وقِيل: إلى وَحشيَّةٍ أي: تَعرضُ أَسنانَها المشبَّهة بالسيفِ القاطِع على الشَّوك وتَقطَعه، وتُذرِي ذلك النَّبتَ. و«جُرازاً»: مفعولُ «تُنحي»، و«مِقضباً»: صفةُ المفعولِ، و«الهرمَ»: منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر على شَريطة التَّفسير، تَقديرُه: وتُذرِي الهرمَ تُذرِيهِ، والنَّصبُ هو المختارُ بِالعطف على جُملةٍ فِعليَّة لِلتَّناسُب، «اذدِراءً»: نَصبٌ بالمَصدر، وأصلُه: «اذْتِرَاء» مِن «ذَرَا»[1] غيرَ مهمُوز؛ لأنَّ الجوهريَّ ذكَره في باب الألِف المقلُوبة غيرِ المتحرِّكة، قُلِبَت تاؤُه دالاً.

والاستِشهاد: أنَّ فاءَ «افتَعل» ذالٌ مُعجَم ولم يُدغَم في الدالِ.



---

(١) بالألف القائمة، ويجوز «ذَرَى» بالياء كما في نُسخ؛ لقولهم: يَذروه ويَذرِيه.

[نُون التَّأكيد الخَفيفة والثَّقيلة]

(ويَلْحَقُ الفِعْلَ) حالَ كونِ الفعل (غَيرَ الماضِي والحالِ نُونانِ لِلتَّأْكِيدِ)، ولا يَلحقان الماضيَ والحالَ، قِيل: لاستِدعائهما الطلبَ؛ إذ الطالبُ إنما يَطلُب في العادة ما هو مُرادٌ له، فكان ذلك مُقتضياً لِتَأكيده؛ لأن غَرضَه في تحصيله، والطلبُ إنَّما يَتوجَّه إلى المستقبَل الغير الموجُود، وقيل: لأنَّ الحاصل في الزمان الماضي لا يَحتمِل التَّأكيد.

وأمَّا الحاصلُ في زَمان الحال فهو وإن كان مُحتَمِلاً لِلتأكيد ـ بأن يُخبِرَ المتكلمُ بأنَّ الحاصلَ في الحال مُتَّصفٌ بِالمبالغة والتَّأكيد ـ لكنَّه لَمَّا كان موجوداً، وأمكَن

[فائدة: في التوكيد والوَكْد والوَكادة]

قولُه: (ويَلحق الفِعلَ غيرَ الماضي والحال نُونان لِلتوكيد) وقد يَلحق الماضيَ لِلدُّعاء، ومِنه قولُ الشاعر: [الكامل]

دامَــنَّ سَــعـدُكِ إن رَحِــمــتِ مُـتَـيَّـمـاً[١]

أي: دام سَعدُكِ، فأُلحِقت بـ«دام» لأنه دُعاءٌ فيه معنَى الطَّلب، والتَّوكيدُ هو تَقريرُ الحُكم مع رَفع الشَّك بِالنِّسبة إلى المحكوم علَيه، قال سِيبويه: إذا قُلتَ: «اضْرِبَنْ» فكأنَّك قُلتَ: «اضرِبْ، اضربْ»، فإذا قُلتَ: «اضربَنَّ» فكأنَّك قلتَ: «اضربْ، اضرِبْ، اضرِبْ»، وقال الشارحُ في «شَرح المفتاحِ» الوَكْدُ: القَصْد، وليس بِلُغة عربِيَّة، وقال في «شَرح الكشَّاف»: (الوَكادةُ بِمعنى التَّأكيد لا تُوجَد في كتب اللُّغة، ولا في استِعْمالات العَرَب، إلَّا أن المصنِّف ثِقةٌ في اللُّغة، فكفَى استعمالُه، وهو مَصدرٌ من «وَكد وَكدَه» أي: قَصَد قَصدَه، استَعمله في التَّأكيد لِما بينَهما من التلبُّس)، وقال علاءُ الدِّين في «حاشِيَة شَرح المفتاح»: وفيه بحثٌ؛ لأنَّ في «الصِّحاح»: (وَكَدَ وَكْدَه أي: قَصَد قَصْدَه)، مِن غير تَعرُّض لِكَونه مُولَّداً، وكذا في «مَجمَع البَحرَين» لِلصَّغاني، و«المجمَل» و«الغَريبَين» و«التَّاج»[٢]. وفي «الصِّحاح» و«مجمَع البَحرين» أنَّ «التَّوكيد» بالواوِ أفصَحُ.

---

(١) تمامُه:

لــولاكِ لَــمْ يَــكُ لِـلـصَّـبـابـةِ جـانِـحَـا

(٢) أي: «تاج المصادر»، وقد تقدَّم ذِكرُه قريباً.

المُخاطَب في الأغلَب الاطلاعُ على ضَعفِه وقُوَّتِه، اختصَّ نُونُ التَّأكيد بغَير الموجود الأَولى بالتَّأكيد، أي: الاستِقبال.

ولا يُتوهَّم جوازُ إلحاقِهما بالمستقبَل الصِّرف، مِن نحوِ: «سيَضرِبَنَّ»، و«سَوف يَضرِبَنَّ»، فإنهما لا يَلحَقانِ في السَّعة إلَّا ما فيه معنَى الطَّلب وشِبهَه؛ وعليه جَمعٌ مِن المحقِّقين حيث قالُوا: ولا يَلحَق إلَّا مُستقبَلاً فيه معنَى الطَّلب؛ كالأمرِ، والنَّهي، والاستفهام، والتَّمني، والعَرْض، والقَسَم؛ لِكونه غالباً على ما هو مَطلوب.

ويُشبَّهُ بالقَسَمِ نحوُ: «إمَّا تَفعلَنَّ» في أنَّ «ما» لِلتَّأكيد كلامِ القَسَم، ....

دده جونكي

[مطلب: المستقبَل الطَّلبي]

قولُه: (ولا يَلحَق إلَّا مُستقبلاً فيه معنَى الطلب كالأمر... إلخ) مِثال الأمرِ: «اضربَن»، والنَّهيِ: «لا تضربَن»، والاستفهامِ: «هل تضربَن؟»، والتمنِّي: «ليتَك تَضربَن»، والعرضِ: «ألا تضربَن»، والقَسَم: «واللهِ لَأَضربَن»، وفي هذه الأشياءِ المَذكورةِ معنَى الاستِقبالِ والطَّلب؛ أمَّا في الأمرِ والنَّهي فظاهرٌ، وأمَّا في الاستِفهام والتمنِّي والعَرضِ فلأنها بِمَنزلة الأمر، فمَعنى «هل تضربَن»: أخبِرني هل تضربَن؟ ومعنَى «ألَا تَضربَن»: اضرِبْ، ومعنَى «ليتَك تضربَن»: اضرِبْ؛ وأمَّا في القَسَم فلأنَّك إذا قُلتَ: «بِالله لَأفعلنَّ» فكأنَّك قُلتَ: أسألُ الله أن أفعَلَ.

والمرادُ مِن القَسَم جوابُ القَسَم لا نَفسُه؛ لأنَّ نَفْسَ القَسَم لا يُؤكَّد بالنون. وإنما قال: (غالباً) لأنه قد يُقسِم الإنسانُ على ما يَعلَمُه مِمَّا هو ليس مِن مَطلُوبه ولا مِن غَرضِه، كقَولِ مَن أتَى كبيرةً: «واللهِ لأُعاقَبَنَّ»، وأَمثالُ ذلك كَثيرة[١].

[مُهمة: في تَشبيه الشرطِ المؤكَّد بالقَسَم وتحقيقِ معنَى الطَّلب في الشرط]

قولُه: (وشُبِّه بِالقسم نحوُ: إمَّا تَفعلَن) أي: شُبِّه بِالقَسم الشَّرطُ المؤكَّد بِما يُشبِه ما يُلائِمُ القَسَمَ في كونِها مُؤكِّدة، يَعني كما أنَّ اللام لِتَأكيدِ القَسم، كذلك «ما» لِتَأكيدِ الشَّرط، فشُبِّه ما يُؤكَّد بِـ«ما» بما يُؤكَّد بِاللام وهو القَسَم. وقد اختُلِف فيه؛ فذَهب الزَّجاج وجماعةٌ إلى أن حُكْمَه في لُزُومِ النُّون حُكمُ القَسَم، وذهب أبو عليٍّ إلى أنه لا يَلزمُ بل يَجوز.

وفي تَحقيق مَعنى الطلبِ في الشَّرط دِقَّةٌ، وحاصلُها: أنَّ الشرط شَكٌّ، وقد تقرَّر أنَّ النفسَ

(١) انظُر: «الإيضاح» لابن الحاجب.

ولأنه لَمَّا أُكِّد حرفُ الشرطِ بـ«ما» كان تأكيدُ الشرط أولى.

وقد يَلحَق بِالنفيِ؛ تَشبيهاً له بِالنَّهي، وهو قليلٌ، ومِنه قولُ الشاعر: [الرجز]

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا ... شَيخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أي: [لم] يعلَمَنْ، قُلِبت النُّونُ ألفاً لِلوَقف، قال الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، أي: لَنسفَعَنْ.

فإن قُلتَ: لِمَ أُلحق بالمستقبَل الصِّرْف في قَولِه: [المديد]

رُبَّمَا أُوفَيتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ

دده چونكي

مَجبُولة على الفِرار عن الشكِّ، وعلى المحبةِ لِلعِلْم، بل الأولُ مَرَضُها والثاني صحَّتُها على ما صرَّح به عبدُ القاهِر في «دلائل الإعجاز». وبِالجُملة: فالشرطُ مِن حيث إنه تَردُّدٌ يَدلُّ على الطلبِ تَخلُّصاً من المَرضِ اللُّغوي.

قولُه: (ولأنه لما أُكد حرفُ الشَّرط بـ«ما» كان تأكيدُ الشرط أَولى) لِئلَّا يَنحطَّ المقصودُ بالذات ـ وهو الفِعلُ ـ عن غيرِ المقصود بِالذات وهو «إنْ».

قولُه: (وقد يلحق بِالنفي) ويَجري مَجرى النَّهي، نحوُ: «رُبَّما وقَلَّما»، وجوَّزُوا «كثيراً ما يَقُومَنَّ زيدٌ» حملاً لِلكثرة على القِلَّة؛ حملاً لِلنَّقيض على النَّقيض.

قولُه: (قلبت النون ألفاً لِلوقف) لأنَّ النُّونَ الخفيفةَ تُبدَل ألفاً في الوَقف إذا كان قبلها فَتحةٌ، تَشبِيهاً لها بِالتَّنوين؛ لأنها مِثلُه في كَونِه نُوناً ساكنةً في آخِرِ الكلمةِ بعد حَركة، فقالُوا في «اضربَنْ» في الوقف: «اضرِبَا»، كما قالُوا في «رأيتُ زيداً»: «رأيتُ زيدَا»، وإنْ لم يكُن قبلها فتحةٌ وَجب حذفُها كما وَجَبَ حَذفُ التَّنوِين، بل حَذفُها أجدَرُ؛ لأنها ليست لازِمةً في الوصلِ بِخِلاف التَّنوين.

[مطلب: في تَفسير: «رُبما أوفيتُ ...» البيتَ]

قولُه: (رُبما أوفيتُ في عَلَم... إلخ) يُقال: «وَفَى وأوفَى على الشيء» أي: أشرفَ ونَزَل، والعَلَم: الجَبل، و«شمالات»: جمع شمال، وهي الرِّيح التي تهبُّ مِن ناحِيَة القُطب. مَعناه: رُبما أشرَفتُ على جبلٍ ونَزلتُ وحَطَطتُ رَحلي في جبلٍ تَرفَع ثَوبي رِيحُ الشَّمال.

إعرابُه: «ما» في «رُبَّما» كافَّة، «أوفيتُ»: جملةٌ فِعلية، «تَرفعَن»: فعل، «ثَوبي»: مفعولُه، «شمالات»: فاعلُه، والجملةُ صفة «عَلَم». والاستِشهادُ: إلحاقُ النون الخفيفةِ في «تَرفعَن»، وليس فيها مَعنى الطَّلب.

قُلتُ: لأنه شَبيهٌ بالنَّفي مِن حيثُ إنَّ «رُبَّما» لِلقِلَّة، والقِلَّةُ تُناسب النفيَ والعدمَ، والنفيُ مُشَبَّهٌ بالنهي.

وهو مع ذلك خلافُ القياس لا يُعتَدُّ به، وقال سيبويه: يَجوز في الضرورة: «أَنْتَ تَفعَلَنَّ».

وهاتان النُّونان: إحداهُما: (خَفِيفةٌ ساكِنةٌ) كقَولِك: «اذهبَنْ»، (و) الأُخرى: (ثَقِيلةٌ مَفْتُوحةٌ) نحوُ: «اذهبَنَّ».

وفي بعضِ النُّسخ بِالنصب، أي: حالَ كونِ إحداهما خفيفةً ساكنةً، والأُخرى ثقيلةً مَفتوحةً في جميع الأَحوال، (إلَّا فِيما) أي: في الفعلِ الذي (تَخْتَصُّ) النُّونُ الثَّقيلة (بِهِ) أي: بِذلك الفِعل.

يَعني: أنَّ مِن بين النُّونَين تختصُّ الثَّقيلةُ ـ أي: تَنفرد ـ بِلُحوق هذا الفِعل، كما في: «نَخُصُّك بِالعبادةِ» أي: لا نَعبُد غيرَك.

دده جونكي

[مُهمة: في القِلَّة بمعنَى النَّفي]

قولُه: (والقِلة تُناسبُ النفي) القِلَّةُ تُستعمَل بمعنَى النَّفي، نحو: «قلَّ رجلٌ يقولُ» أي: ما رجلٌ يَقول، ولِذَلك لا يَدخُل نَواسِخ الابتِداء على «قلَّ» كما لا تَدخُلُ على «ما» النافِيَة، ومِن ذلك الحَديثُ الذي ذكَره النَّسائيُّ عن عبد الله بن أبي أَوفى قالَ: «**كان رسولُ الله ﷺ يُكثِر الذِّكرَ ويُقِلُّ اللغوَ**»(١)، قال ابنُ الأَثير في «النِّهايةِ»: (أي: لا يَلغُو شيئاً)(٢)، وقولُه تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٨٨] وغيرُ ذلك.

[مُهمة: في أنَّ الباءَ على المقصور عليه تدخُل أم على المقصورِ؟]

قولُه: (يَعني أنَّ مِن بين النُّونَين تَختصُّ الثقِيلة أي: تنفردُ... إلخ) وتَوضيحُه أنَّ الاختصاصَ ـ وكذا التَّخصيصُ والخُصوصُ ـ يَقتَضي بحسَب مَفهومِه الأصليِّ أن يَدخلَ الباءُ على المَقصورِ عليه(٣)، فيُقال: «اختَصَّ الجُودُ بِزيد» أي: صار مَقصوراً على زيدٍ لا يَتجاوَزُه إلى غيره،

---

(١) تمامُه: «ويَقصر الخُطبة، ولا يَأنَف أن يمشيَ مع الأَرملة والمسكينِ فيَقضي له الحاجةَ».

(٢) زاد عليه: ويَجوز أن يُريد بِاللغو الهَزل والدُّعابة، وأن ذلك كان مِنه قَليلاً. اهـ

(٣) أي: ما له الخاصَّةُ.

وبهذا ظهَر فَسادُ ما قيل: إنَّه كان حَقُّ العِبارة أن يَقولَ: «إلَّا في الفِعل الذي يَختَصُّ بِالثقيلة»، أي: لا يَعمُّ الثَّقيلةَ والخفيفة؛ لأن الثقيلةَ لا تَختَصُّ بِفِعل الاثنَين وفِعلِ جماعةِ النِّساء، بل تَعمُّ الجميعَ.

[بيانُ ما تختَصُّ به نُون التَّأكيد الثَّقيلة]

(وهُوَ) أي: ما يَختَصُّ به (فِعْلُ الِاثْنَينِ، و) فِعلُ (جَماعةِ النِّساءِ، فَهِيَ) أي: النُّون الثَّقيلة (مَكْسُورةٌ فِيهِ) أي: في فِعلِ الاثنَين، وجماعةِ النِّساء، فالضميرُ عائدٌ إلى الفِعل، ويَجوزُ أن يكونَ عائداً إلى «ما».

(فَتَقُولُ: «اذْهَبانِّ» لِلاثْنَينِ، و«اذْهَبْنَانِّ» [لِلنِّسْوةِ]) بِكَسر النُّون فيهما؛ تَشبيهاً لها بِنُونِ التَّثنية؛ لأنها واقِعةٌ بعد الألف، مثلَ نُون التَّثنِية.

وأمَّا ما أَجازَه يُونُس والكوفيُّون مِن دُخولِ الخَفيفة في فِعل الاثنَين وجماعةِ النِّساء، باقِيَةً على السكون عند يُونسَ، ومُتَحَرِّكةً بالكسر عند بعضٍ، ....

دده چونكي

وهذا كثيرٌ، إلَّا أنَّ الأكثَرَ في الاستِعمالِ إدخالُ الباءِ على المَقصورِ، وذلك لأنَّ اختِصاصَ شيء بآخَرَ في قُوة تَمييزِ الآخَرِ به، فاستُعمِل فيه مَجازاً مَشهُوراً.

وبَقيَ الشأنُ في الرُّجحانِ؛ والذي عِند الشارح أنَّ الأولَ عِبارةٌ عُرفيَّة، والعربيُّ هو أن يَدخُلَ الباءُ على المَقصُور، ومُختارُ الشريفِ أن دُخولَها على المقصورِ هو الاستِعمالُ الأَصليُّ.

قولُه: (وأمَّا ما أجازه يونسُ... إلخ) قال ابنُ الأنبارِيِّ: هو يُونسُ بن حَبيب البَصري[1]، أخذَ عن أبي عَمرِو بنِ العَلاء[2]، وسَمِع مِن العربِ كما سَمِعَ مَن كان قبلَه[3]، أخذَ عنه سِيبويه والكِسائيُّ[4] والفَرَّاءُ[5]، ولَه مذاهبُ وافيةٌ تَفرَّد بها، ذكَره الطِّيبي.

---

(١) أبو عبدِ الرحمن.

(٢) تقدمت تَرجمته (ص٢١٠).

(٣) قال أبو عُبَيدة: اختلفتُ إلى يونسَ أربعين سنة أملأ كل يومٍ ألواحي من حِفظه. مِن كُتبه: «معاني القرآن» و«اللُّغات». تُوفي سنة (١٨٢هـ).

(٤) تقدمت تَرجمته (ص٧٢).

(٥) تقدَّمت ترجمته (ص٦٦).

. . . .

دده جونكي

[مُهمة: في واضِع النَّحو وأوائل رِجال المدرستَين]

وذكَر في «كَشف الوافِيَة»[١] أنَّ أولَ مَن وَضَع عِلمَ النَّحو أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه، وقِيل[٢]: أبُو الأَسود الدُّؤَلي[٣] أستاذُ الحَسنِ والحُسين رضي الله عنهما، فأَخذ مِنه أبناؤُه، وأَخَذ مِنهم أبو إسحقَ الحَضرميُّ[٤]، وعِيسى الثَّقفي[٥]، وأبو عمرِو بنِ العَلاء، وأَخذ مِن عِيسى الثَّقفيِّ الخليلُ ابن أحمدَ[٦]، وأَخذ مِنه سِيبويه، وأَخذ مِن أبي عَمرِو بنِ العَلاء عليُّ بنُ حمزةَ الكسائي، ثم صارَ أهلُ الأدب كُوفيًّا وبَصريًّا؛ فالكسائيُّ وأَخَذ منه الفَرَّاء، ومنه أبو العبَّاس[٧]، ومنه محمَّد الأَنباري[٨]، كلُّهم[٩] كُوفيٌّ، وسيبويهِ وأَخذ منه الأخفشُ أبو الحَسنِ سَعيدُ بن مَسعَدةَ[١٠]،

---

(١) «كَشف الوافِيَة في شَرح الكافية» أي: لابن الحاجب، من تأليفِ سِراج الدين محمَّد بن عمرَ الحَلبي المتوفى في حدود (٨٥٠هـ).

(٢) الظاهرُ أن هذا من تصرُّف المحشِّي، وإلَّا فإن الحلبيَّ لم يَحكِ في الكتابِ المذكور خلافاً في أوَّليَّة علي رضي الله عنه، وإنَّما حكى عن أبي الأسود ما يدلُّ على أنه امتَثلَ أمرَ عليٍّ رضي الله عنه الذي أشار عليه بِوَضع عِلم النحو ووَجَّهه في ذلك. انظر: «كشف الوافية» (ص٨-٩).

(٣) مِن أصحابِ أمير المؤمِنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأحدُ عُمَّاله وشِيعَتِه، وكان مِن ساداتِ التَّابعين، ومِن أكمَلِ الرِّجال رَأياً، وأَسَدِّهم عقلاً، وهو مَعدودٌ في التابِعين، والفُقهاء، والمُحدِّثين، والشُّعراء، والأشراف، والفُرسان، والأُمراء، والدُّهاة، والنُّحاة، والأَشراف، وغيرِ ذلك. اختُلف في اسمه ونَسبِه اختلافاً كثيراً، والمشهور أنَّ اسمَه ظالمُ بن عَمرو. تُوفي سنةَ (٦٩هـ).

(٤) تَبعَ في تسميتِه «كشفَ الوافية»، والصحيح: ابنُ أبي إسحق الحضرمي، واسمُه عبدُ الله بن زيدِ بنِ الحارث، أبو بَحر، قال السيوطي: مَشهورٌ بِكُنية والده، أحدُ الأئمَّة في القراءات والعربيَّة، وهو الذي مَدَّ للقياس، وشَرَح العِلَلَ. تُوفي سنة (١٢٧هـ).

(٥) هو عيسى بن عمرَ الثَّقفي بالولاء، أبو سُليمانَ، مِن أئمة اللغة، وهو شيخُ الخليل وسيبويه وابنِ العلاء، وأوَّلُ مَن هذَّب النحو ورتَّبه، وكان صاحبَ تَقعُّر في كلامه، مُكثراً مِن استعمال الغَريب. له نحو سبعين مصنفاً احتَرق أكثرها. تُوفي سنة (١٤٩هـ).

(٦) تقدَّمت ترجمته (ص٣١).

(٧) أي: ثعلب. وقد تقدَّمت ترجمتُه (ص١٦٣).

(٨) تقدَّمت ترجمتُه (ص٤٠).

(٩) مبتدأ خبرُه ما بعده، والضميرُ عائدٌ على «الكسائي» ومَن بعده، ومثلُه ما في الكلام الآتي.

(١٠) تقدَّمت ترجمتُه (ص٤٩).

. . . .

دده چونكي

وقُطربٌ[١]، ومنه صالحٌ الجَرميُّ[٢] وبَكرٌ المازِني[٣]، ومِنهُما مُحمَّدٌ الملقَّب بِالمبرِّد[٤]، ومنه أبو إسحَقَ الزَّجاجُ[٥]، وأبُو بكرٍ السَّراجُ[٦]، ومحمَّدُ بنُ كَيْسانَ[٧]، ومِنهم أبو عليٍّ الفَسَويُّ[٨]، وأبو سَعيدٍ السِّيرافي[٩]، وعليٌّ الرُّمَّاني[١٠]، ومِنهما أبُو علي الفارسيُّ[١١]، ويُقالُ له[١٢]: الفَسَوي أيضاً؛ لأنه نَشَأ بِشِيرازَ مِن قريةٍ يقال لها: فَسَا[١٣]، ومنه أبو الفَتح ابنُ جِني[١٤]، ومنه عبدُ القاهِر الجُرجاني[١٥]، كلُّهم بَصريٌّ. قِيل: لم يأتِ بَعده مَن يُعبأ به.

---

(١) تقدَّمت ترجمتُه (ص٢٥٢).

(٢) هو صالحُ بن إسحقَ أبو عمرَ الجَرمي البَصري، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، أخذَ عن الأخفش ويونسَ والأصمعي وأبي عُبَيدة، وحدَّث عنه المبرِّد، وانتَهى إليه عِلمُ النحو في زَمانه. له من التصانيف: «التنبيه»، و«كتاب الأبنية»، و«كتابُ العروض» وغيرها. تُوفي سنة (٢٢٥هـ).

(٣) تقدَّمت ترجمتُه (ص١٧٤).

(٤) تقدَّمت ترجمتُه (ص٣٧).

(٥) هو إبراهيم بن السري أبو إسحق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، كان في فُتوته يخرط الزجاج ثم مال إلى النحو. من كُتبه: «معاني القرآن» و«الاشتقاق» و«الأمالي». توفي سنة (٣١١هـ).

(٦) أراد ابنَ السَّراج. مرَّت ترجمته (ص٢٩١).

(٧) هو مُحمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسنِ، المَعروفُ بابن كَيسانَ، عالم بالعربية نحواً ولغةً، مِن أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثَعلب، من كُتبه: «المهذَّب في النحو»، و«غَلَط أدب الكاتب» و«مَعاني القرآن» وغيرُها. تُوفي سنةَ (٣٢٠هـ).

(٨) المرادُ به ـ على ما يَظهر ـ أبو علي الفارسي، لكن يُشكِل عليه أنه ليس من تلاميذ ابن كيسانَ، وأنَّه سيُذكر ثانيةً قريباً.

(٩) تقدَّمت ترجمتُه (ص١٠٧).

(١٠) هو عليُّ بن عيسَى، أبُو الحَسن الرُّماني، باحثٌ مُعتزِلي مُفسِّر، من كِبار النُّحاة، أصلُه من سامراء، ومولده ووفاتُه بِبَغدادَ، له نحوُ مئةِ مُصنَّف، منها «الأكوان»، و«المعلوم والمَجهول»، و«كتاب التفسير»، و«شرح أصولِ ابنِ السرَّاج»، و«شَرح سيبويه». توفي سنةَ (٣٨٤هـ).

(١١) كذا في النُّسخ، وقد تقدَّم ذكرُ أبي عليٍّ فِيما مضى، كما أنه مِن أَقران السيرافي والرُّماني لا من تلاميذِهما.

(١٢) قوله: (ويقال له . . . إلخ) مِن الزَّوائد على المطبوع من «كَشف الوافية».

(١٣) في المخطوط: (فسو).

(١٤) عُثمان بنُ جِني المَوصلي، مِن أَحذقِ أهلِ الأدب وأعلمِهم بالنَّحو والتصريف، لَزِمَ أبا علي الفارسيَّ أربعينَ سنة واعتنى بالتصريف، كان أبو الطيب الشاعر يَقول: هذا رجلٌ لا يَعرف قَدرَه كثيرٌ من الناس، صنَّف «الخصائص» في النحو، و«سِر الصناعة»، و«شَرح تصريف المازني»، و«المحتسب في القراءات الشاذة» وغير ذلك. تُوفي سنةَ (٣٩٢هـ).

(١٥) عبدُ القاهر بن عبد الرَّحمن الجُرجاني، أبو بَكر، واضعُ أُصول البلاغة، كان مِن أئمَّة اللُّغة، وله شِعر رَقيق. مِن =

ـ وقد حُمِلَ عليه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتَخفيف النُّون ـ فلا يَصلُح لِلتَّعويل؛ لِمُخالفته القياسَ واستِعمالَ الفُصَحاء، وهي ليسَتْ في: ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ لِلتَّأكيد، بل هي نُونُ الإعرابِ، و«لا» نافِيَةٌ.

(فَتُدْخِلُ) أنتَ **(أَلِفاً بَعْدَ نُونِ جَمْعِ المُؤَنَّثِ)** كما تَقُول: «اذهَبْنَانِّ»، والأصلُ: اذْهَبْنَّ، فأَدخلتَ ألفاً بعد نُون جمعِ المؤنَّث، وقبل النُّون الثَّقيلة؛ **(لِتَفْصِلَ)** تِلكَ الألفُ **(بَينَ النُّونَاتِ)** الثَّلاثة: نُونِ جماعةِ النساء، والمدغَمةِ، والمدغَم فيها، واختَصَّ الألف لِخِفَّتها.

(ولا تَدْخُلُهُما) أي: فِعلَ الاثنَين وجماعةَ النساء النونُ **(الخَفِيفةُ)**، لا يُقالُ: «اضْرِبَانْ»، ولا «اضْرِبْنَانْ» **(لِأَنَّهُ يَلْزَمُ)** من دُخُولها فيهما **(الْتِقاءُ السَّاكِنَينِ على غَيرِ حَدِّهِ)** وهما الألفُ والنُّون، وحينئذٍ لو حركتَها لأخرجتَها عن وَضعِها؛ لأنها لا تَقبَلُ الحركة، بِدليل حَذفها في نحوِ: «اضْرِبَ القومَ» ـ والأصلُ: اضْرِبَنْ ـ دُونَ تَحريكها، قال الشاعرُ: [المنسرح]

دده جونكي

[مطلب: في ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾ مخفَّفَ النونِ]

قولُه: (وقد حمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بالتَّخفيف) قال أبو البَقاء: (وفي القِراءة بِالتَّخفيف ـ وهي قراءةُ ابنِ ذَكوانَ ـ وَجهانِ: **أحدُهما**: أنه نهيٌ كما في قراءةِ العامَّة بِالتَّشديد، وحَذَفَ النُّونَ الأُولى من الثَّقِيلة تَخفيفاً، ولم يَحذِف الثانيةَ لأنها لو حَذَفها لَحذَف مُتحركةً، فاحتاجَ إلى تحريكِ الساكِنة، وحَذفُ الساكنة أَقلُّ تغييراً، **والثاني**: أنَّ الفِعلَ مُعرَب مَرفوعٌ، وفيه وجهانِ: **أحدُهما**: أنه خبرٌ في معنَى النَّهي، كما في قَوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]؛ **والثاني**: هو في مَوضعِ الحالِ، والتَّقدير: فاستَقِيما غيرَ مُتَّبِعَين)، ويَجوزُ أن يكون «لا تَتَّبِعان» نهياً لَحِقَه نُونُ التأكيدِ على مذهبِ يُونسَ، فكُسِرت لالتِقاء الساكنَين تَشبيهاً بِنُون التَّثنية، ذكَره في «الكشَّاف»، فإطلاقُ قولِه: (ليست لِلتأكيد) غيرُ مُوجَّه، وكذا إيرادُ صاحبِ «التَّلخِيص» في بحثِ الحالِ لا يَصلُحُ لِلاستِشهادِ، بل لِلتَّمثيل، إلَّا أن يُقالَ: التمسُّك بِالأَولى والأَرجَح يَكفي في مَباحثِ الألفاظ، سِيَّما في التَّنزيل. ذكَره في «شرح اللُّباب» و«المِفتاح».

= كُتبه: «أسرارُ البَلاغة» و«دَلائل الإعجاز» و«العوامِل المائة». ثم إنهم ذكَروا في ترجمتِه أنه أَخذ النحوَ عن ابن أُخت الفارِسي، ولم يَأخُذ عن غيره لأنه لم يَخرُج من بَلده، فما في كلام المُحشِّي تبعاً للحَلبي فيه نظر، ولا سيَّما إذا نُظر إلى تاريخ وفاة ابن جنِّي؛ فإنَّه قبل تاريخ وَفاة الجُرجاني ـ وهو (٤٧١هـ) ـ بِثَمانين سَنة، والله أعلَم.

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يوماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

[مطلب: في تَفسير وإعرابِ: «لا تُهينَ الفَقير ...»
البيتَ، وفيه الكلام على معاني «لعلَّ» ولغاتِها، والكلامُ على «الدَّهر»]

قولُه: (لا تهينَ الفقير علَّك... إلخ) يُقال: أهانَه: استَخفَّ به، والاسمُ: الهَوان والمَهانةُ[١]، ورَجلٌ فيه مَهانةٌ أي: ذُلٌّ وضَعف، واستَهان به وتهاوَن به: استحْقَرَه. قال الراغبُ: المَشهور أنَّ الفقرَ هو الحاجةُ، وأصلُه: كَسر الفَقار مِن قولهم: «فقَرتُه» نحوُ: «كبَدْتُه»، وبِهذا النَّظر سُميت الحاجة والداهيَةُ فاقِرَة، وقولُه تعالى: ﴿ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨] دليلٌ على أنَّ الفقرَ مَذموم. ومَنع الزمخشريُّ أن يُبدَلَ قولُه تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨] مِن قولِه: ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾ رفعاً لِمَنزلتِه مِن أن يُسمَّى بالفَقير، وما اشتَهر بين الناس مِن قَوله: «الفَقر فَخري» فليس يَثبُت؛ إذ لم يُعلَم صِحَّتُه، كيف وقد استَعاذ منه رَسولُ الله ﷺ؟ ذكَره في «شرح التِّبيان».

و«علَّ» بِلام مشدَّدة مفتوحةٍ أو مكسورة لُغةٌ في «لعلَّ»، وهي أصلُها عِند أبي العبَّاس[٢]، زِيدت عليها لامُ الابتِداء، وكذا «عنَّ، وأنَّ، ولأَنَّ، ولَعَنَّ، ولَغَنَّ» لُغاتٌ فيها، ولها مَعانٍ: أحدُها: التَّوقُّع، وهو تَرجِّي المحبوبِ والإشفاقُ مِن المكرُوه، ويَختصُّ بِالمُمكِن، وقولُ فرعونَ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] إنما قالَه جَهلاً وإفكاً[٣]، والثاني: التَّعليل، أثبتَه جماعةٌ مِنهم الأخفشُ والكسائي، والثالثُ: الاستِفهام، أثبتَه الكوفيُّون. ويَقترنُ خبرُها بـ«أنْ» كثيراً حَملاً على «عسى»، وبِحرف التَّنفيس قليلاً، وجازَ كونُ خبرِها

---

(١) عبارةُ الزَّبيدي في «التاج»: هان يَهُونُ هُوناً بالضمِّ، وهَواناً ومَهانةً: ذَلَّ، قال ذو الإصبَع:

اذهب إليك فما أُمِّي بِراعِيةٍ ... تَرعى المَخاضَ ولا أُغضي على الهُون

وقِيل: الهَوانُ والمَهانةُ: اسمانِ. اهـ فظهر بهذا أنَّ الخلاف في جعلِهما مصدرَين أو اسمَين لِلثلاثيِّ، وأنَّ سياقَ المحشِّي لا يُلائِمُه.

(٢) المبرِّد.

(٣) وجَعله مُثبِتُو العلوِّ من أدلَّتِه، قالوا: وكان فِرعونُ قد فَهِم من موسى عليه الصلاة والسلام أنه يُثبِت إلهاً فوق السماء، حتى رامَ بِصَرحه أن يَطَّلِعَ إليه، واتَّهم موسى عليه الصلاة والسلام بِالكذب في ذلك، ولِذا قال الطبري في تَفسيرِ ما بعده ـ واقتَصر عليه ـ: وقولُه: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ﴾ يقولُ: وإني لَأظنُّ موسى كاذباً فِيما يقولُ ويَدَّعي مِن أنَّ له في السماء رَبًّا أرسلَه إلينا.

. . . .

دده جونكي

فعلاً ماضياً خلافاً لِلحَريري، وتَنصب الاسمَ وَتَرفع الخبرَ، وقال بعضُ أصحاب الفَرَّاء: وقد تَنصبُهما، وزَعم يونسُ أن ذلك لغةٌ لِبعضِ العرب، وحَكى: «لعلَّ أباك مُنطلقاً»، وتأويلُه عِندَنا[1] على إضمارِ «يُوجَد» أو «يكونُ». وعقيلٌ يَخفض بها المبتدأ، وذَكر ابنُ مالك في «شَرح العُمدة» أنَّ الفِعل قد يُجزَمُ بعد «لعلَّ» عِند سُقوط الفاء، وهو غريب[2].

و«الرُّكوعُ»: الانحِناءُ، ومنهُ رُكوع الصَّلاة، ورَكَعَ الشيخُ: انحنَى مِن الكِبر، (و«الدَّهر»: الزمانُ، وجمعُه: دُهُور، وقِيل: الأبَد، وفي الحَديثِ: «**لا تَسبُّوا الدهرَ؛ فإنَّ الدهرَ هو الله**»[3]؛ لأنهم كانُوا يُضِيفُون النَّوازلَ إليه، فقِيل لهم: لا تَسبُّوا فاعلَ ذلك بِكم؛ فإنَّ ذلك هو اللهُ. و«الدُّهْرِي» بالضم: المُسِنُّ، وبِالفتح: المُلحِد، وقال ثَعلبٌ: كِلاهُما مَنسوبٌ إلى الدَّهر، وهم رُبَّما غيَّرُوا في النَّسب كما قالُوا: سُهْلِيٌّ لِلمَنسوب إلى الأرض السَّهلة)، ذكَره في «مُختصَر اللغة»[4]، وذكَر في «الأساسِ»[5]: الدَّهرُ: دَولة[6]، والله يُداوِل الأيامَ بين الناس مرَّةً لهم ومرَّةً عليهم، وفي «الفائِق»: معنَى قَوله ﷺ: «**لا تَسبُّوا الدهرَ فإنَّ الدَّهر هو الله**» أنَّ الجالبَ لِلحوادِث هو الله لا غيرُه، ومعنَى أنَّ الله هو الدَّهرُ أنه هو الجالِبُ لِلحوادِث لا غيرُه الجالِبُ، وهذا خِلافُ ما ذكَره السَّكاكيُّ مِن أنَّ «المُنطلِقُ زيدٌ» و«زيدٌ المنطلِقُ» كِلاهما يُفيد قصرَ الانطِلاق على زيدٍ، ذكَره في «شَرح المِفتاح» السَّعدِي.

وقِيل: الدَّهرُ الذي في الخبر مَصدرٌ بمعنى الداهِر أي: المتصرِّف المُدبِّر المُفيض لِما يَحدُث، قال الراغِبُ: (والأظهَرُ[7] أنَّ مَعناه أنَّ الله تعالى فاعلُ ما يُضافُ إلى الدهر مِن الخيرِ والشَّر

---

(١) عبارة «المغني»: (وتأويله عندنَا على إضْمار «يُوجد»، وعند الكسائيِّ على إضْمار «يكون»). اهـ، فظهر المرادُ بالضمير في «عِندنا»، كما ظهَر أن تصرُّفَ المُحشِّي باختصار الكلام غيرُ جيِّد، ولو حَذَفَ هذا الظرفَ أو قال: (وأوَّله غيرُه) لكانَ أحسَن.

(٢) كذا في «المغني».

(٣) أخرجه مُسلم (٥٨٦٦) عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه مرفوعاً، ولفظُه: «فإنَّ الله هو الدَّهر».

(٤) أي: «مختار الصحاح».

(٥) «أساس البلاغة» للزمخشري.

(٦) بفتح الدال ويُضم، وهي تقلُّب الحال وانتقالُ النعمة من قومٍ إلى آخرين. وعِبارة «الأساس» في (د و ل): والدَّهر دُوَل وعُقَبٌ ونُوَب. اهـ والثلاثةُ بمعنى.

(٧) عبارةُ الراغب: قد قيل: مَعناه: إنَّ الله فاعلُ. . . إلخ، وقال بعضُهم: الدَّهر الثاني في الخبر. . . إلخ، والأول أظهرُ. اهـ فظهر أنَّ الأظهريَّة بالنسبةِ للقول الثاني لا مُطلقاً، خلافاً لإيهام المُحشِّي.

أي: لا تُهِينَنْ، وإلَّا لَوَجب أن يقالَ: «لا تُهِنْ» [لأنه نهيٌ]، فحُذِفت النُّونُ لالتِقاء الساكنَين، ولم تُحرَّك.

دده چونكې

والمَساءة والمَسَرَّة، فإذا سبَبْتُم الذي تَعتقدونَ أنه فاعلٌ فقَد سَببتُمُوه تعالى)، ثم قالَ[١]: (الدَّهر في الأصل اسمٌ لِمُدَّة العالَم، وعليه قولُه تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] ثم يُعبَّر به عن كلِّ مُدَّة كثيرة، وهو خِلافُ الزَّمان؛ فإنه يَقَعُ على المُدَّة القَليلة والكثيرة)، وفي «الجَمهرة»: (الدَّهر هو مُدَّةُ الدُّنيا، وقِيل: بل دهرُ كلِّ قوم زمانُهم)، وقال ثَعلبٌ في «أماليه»: (الدهرُ الزَّمانُ)، وقال بعضُ أصحابِنا: الدهرُ مُعرَّفاً هو الأبَدُ بِلا خِلاف، ومُنكَّراً قال أبو حَنيفةَ: لا أدرِي كيف هو في حُكمِ التَّقدِير، وقال أبو يوسفَ ومُحمد: هو يَقعُ على سِتةِ أشهُر.

و«الرَّفعُ»: ضد الوَضع، والتبليغُ والحَمل، وتَقريبُك الشيء، ومِن ذلك: رَفعتُه إلى السُّلطان.

معنَى البَيت: لا تُهين الفقيرَ لَعلَّك تَنحَني يوماً وتَسقُط عن المنصِب وتَذِلُّ[٢]، والدَّهرُ يَرفعُه ويُعِزُّه[٣]، فيَستغني هو وتَفتَقر أنتَ؛ لأنَّ أحوالَ الزمان لا تَدُوم.

إعرابُه: «لا»: ناهِية، و«تُهين»: مفتوحٌ على إرادةِ النونِ الخَفيفة، وفاعلُه: أنتَ، و«الفقيرَ»: مفعولُه، والكاف: اسمُ «علَّ»، و«أن تركعَ»: خبره، و«يوماً»: ظرفُه، و«الدهرُ قد رَفعه»: جملةٌ حاليَّة من فاعلِه. والاستِشهادُ على أنَّ النونَ الخفيفة تُحذَف لالتِقاء الساكنَين.

[مُهمة: في امتِناع إدخالِ اللام في جواب «إنْ» الشرطية]

قولُه: (وإلَّا لَوجب) قال الدَّمامينيُّ في «شَرح المغني»: إدخالُ اللام في جَوابِ «إن الشرطية مُمتنِعٌ مع أنَّ المصنِّفين يَفعَلُونه، ثم قال: ولا أعرِفُ أحداً صرَّح بِجوازه، ولا وَقفتُ له على شاهِد يُحتجُّ به، وقد يُقالُ: فَعلُوا ذلك تَشبيهاً لها بـ«لو» كما في الإهمالِ وعدمِ الجَزم.

[مطلب: في الفَرق بين التَّنوين ونُون التَّوكيد الساكنة]

قولُه: (ولم يتحرَّك) **فإن قُلتَ**: ما الفرقُ بين هذه النُّون والتَّنوينِ حيث يُحرَّك التنوينُ إذا لَقِيَه ساكنٌ وتُحذف النون؟ **قُلتُ**: الفَرقُ أن لِلتنوين قُوةً ليست لِلنُّون؛ لأنَّ التنوينَ لا يُفارِق الاسمَ

---

(١) الأَولى: وقال قبل ذلك.

(٢) من الذِّلَّة، وفي بعض النُّسخ: (وتزل) بالزاي، وهو وإن ناسَب «تسقط» قبله لا يُناسبُ بَقِيَّة السِّياق.

(٣) في بعض النُّسخ: (ويُغيره)، وكلاهُما صحيح.

ولو حَذفتَ الألفَ من فِعل الاثنَين لالتَبَس بِفعل الواحد، ولو حَذَفتَها من فِعلِ جَماعة النساء لأدَّى إلى حَذفِ ما زِيد لِغَرض، هكذا ذكَرُوه.

ولِقائلٍ أن يقولَ: لا نُسلِّم أنه يَلزمُ مِن دُخولها في فِعلِ جَماعةِ النِّساء التِقاءُ الساكِنَين، وهو ظاهرٌ؛ لأنَّك تَقولُ: «اضْرِبْنَ»، فلو أَدخلتَها وقُلتَ: «اضْرِبْنَنْ» لا يكونُ مِن التِقاءِ الساكنَين في شَيءٍ.

وأشار ابنُ الحاجب إلى جوابِه: بأنَّ الثَّقيلة هي الأصلُ، والخفيفةُ فَرعُها، وَقد أُدْخِلَتِ الألفُ مع الثَّقيلة، فتَلزمُ مع الخَفِيفة وإن لم تَجتَمِع النُّونات؛ لِئلَّا يَلزمَ لِلفرع مَزيَّةٌ على الأصلِ، ألا تَرى أن يُونُسَ حين أدخَلَها في فِعل الاثنَين وجماعةِ النِّساء أدخلَ الألفَ وقال: «اضْرِبَانْ» و«اضْرِبْنَانْ»، دُونَ «اضْرِبْنَنْ»؟

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أصالةَ الثَّقيلة إنما هي عند الكوفيِّين على ما نُقِل، مع أنَّ الفرعَ لا يجبُ أن يَجريَ مَجرَى الأصل في جَميع الأحكامِ.

ثُم المناسبةُ المعلُومةُ مِن قَوانِينهم تَقتَضي أصالةَ الخفيفة؛ لأن التَّأكيدَ في الثَّقيلة أَكثَرُ، فالمُناسِبُ أن يُعدَلَ مِن الخفيفةِ إلَيها.

دده جونكي

عِند عَدم المانِع، بِخلاف النُّون، ولأنَّ التَّنوين مُختَصٌّ بِالاسم وهو قَويٌّ، والنونُ مُختصَّة بالفِعل وهو ضَعيف، فلا يَلزمُ مِن قَبُول القويِّ الحركةَ قَبُولُ الضعيف إيَّاها.

قولُه: (وفيه نظر؛ لأنَّ أصالة الثقِيلة إنما هي عِند الكوفيِّين على ما نُقل) فيه بحثٌ؛ لأنَّ أصالة الثَّقِيلة إنما هي فِيما وُضِعَتا له أعنِي التَّأكيدَ، وهي كذلك؛ إذ الثقِيلةُ أفادَتْه أكثرَ مِما أفادتْه الخَفيفة، ولا شكَّ أنَّ ما يُفِيد معنًى أصلٌ في إفادة ذَلك المعنَى بِالنسبة إلى ما يُفِيد دُون ذلك، وأَصالتُها بهذا المعنى مُتَّفَقٌ عليها، وما نُقِل عن الكوفيِّين فإنما هو بمعنَى أنَّ الخفيفة خَفيفةٌ[1] من الثَّقِيلة لا كلمةٌ بِرأسها كما هو عِند سِيبويه.

قولُه: (مع أن الفرعَ لا يجبُ أن يجريَ على الأصلِ في جَميع الأحكام) هذا صحيحٌ إذا لم يَلزَم من عدم الجَريان عليه فسادٌ، وههنا يَلزَم؛ لِما عرَفتَه مِن لُزُوم مَزيَّةِ الفَرع على الأصلِ.

قولُه: (فالمناسبة أن تُعدَّى مِن الخَفيفة إليها) هذا مَدفوعٌ بِما ذكَرنا مِن مَعنى الأصالة.

---

(١) أي: مخفَّفة.

[القَول في التِقاء الساكنَين]

ولَمَّا قال: «لأنَّه يَلزَم التِقاءُ الساكنَين على غير حدِّه» كأنه قيل: ما حَدُّه، ومتى يَجوزُ؟ فقال:

(**فَإِنَّ الْتِقاءَ السَّاكِنَينِ إِنَّما يَجُوزُ**) أي: لا يَجوزُ إلَّا (**إذا كانَ الأَوَّلُ**) مِن الساكنَين (**حَرْفَ مَدٍّ**)، وهو الألفُ والواوُ والياء سَواكِنَ، (و) كانَ (**الثَّانِي**) مِنهما (**مُدْغَماً**) في حرفٍ آخَرَ، (**نَحوُ**: «**دابَّة**») فإنَّ الألف والباءَ ساكِنان، والألفُ حَرفُ مَدٍّ، والباء مُدغَم، فجائزٌ؛ لأن اللِّسانَ يَرتفعُ عنهما دُفعةً واحِدةً من غير كُلفةٍ، والمدغَمُ فيه مُتحرِّكٌ، فيَصيرُ الثاني من الساكنَين كَلَا ساكنٍ، فلا يَتحقَّق التِقاء الساكنَين الخالِصَيِ السُّكون.

وكان الأَولى أن يقولَ: «حرفَ لِين» لِيَدخُلَ فيه نحوُ: «خُوَيْصَّة» و«دُوَيْبَّة»؛ لأنَّ حرفَ اللِّين أعمُّ مِن حرفِ المدِّ كما سنَذكُرُه، لكنَّ المصنفَ رحمه الله تعالى لم يُفرِّقْ بَينهما.

ددہ چونکي

[مطلب: في حَرف المدِّ]

قولُه: (حرف مد هو الألف والواو والياء السَّواكن) ولم يُقيِّد بِمجانسة حركةِ ما قبلها إشارہ إلى أنَّ المصنف رحمه الله تعالى أراد بِحَرف المدِّ اللينَ بِطريقِ ذِكر الخاصِّ وإرادةِ العامِّ، أو إلى أنَّ في حرفِ اللِّين مدًّا ما وهو المدُّ الطَّبيعي، كما ذكَرَه الجَعبَري[1]، ونَفيُ المدِّ عن حرف اللِّين في غيرِ الألف لا يُنافِيه؛ لأنَّ المنفيَّ هو المدُّ الأصليُّ الخاصُّ، أو إلى أن المصنِّفَ لم يُفرِّق بينهما كما قال الشارح بُعَيدَه.

قولُه: (والثاني مدغماً) وفي بعض النُّسخ: «والثاني مُدغَماً فيه» بِزيادة لفظةِ «فيه»، والصوابُ تركُها، ولعلَّ الغلطَ فيها وقَع مِن الناسِخين.

قولُه: (نحو: خُويصَّة) تَصغيرُ «خاصَّة»، وياءُ التَّصغير والصاد الأُولى ساكِنَتان.

---

(١) تقدمت ترجمتُه (ص١٥٣).

وفي عِبارته نظرٌ؛ لأنَّ «إنَّما» تُفِيد الحصرَ، وهذا غيرُ مُستَقيم على ما لا يَخفى؛ فإنَّ التِقاء الساكنَين جائزٌ في الوقف مُطلقاً؛ لأنه محلُّ التَّخفيفِ، نحوُ: «زَيْدْ»، و«عَمْرْو»، و«بَكْرْ».

دده جونكي

[مُهمة: في كون «إنَّما» للحَصر]

قولُه: (لأنَّ إنَّما يُفيد الحصر) لِتَضمُّنه معنَى «ما» و«إلَّا»؛ لِقَول المفسِّرين: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بِالنصب مَعناه: ما حرَّم عليكم إلَّا الميتةَ، وهو المُطابِق لِقِراءة الرَّفع، ولِقَول النُّحاة: «إنما» لإثبات ما يُذكَر بَعده ونفيِ ما سِواه، ولِصِحَّة انفِصال الضمير مَعه، ولِصحَّة إعمالِ الصِّفة الواقعةِ بعده على ما صرَّح بِه بعضُ النُّحاة.

واستَدلَّ بعضهُم على إفادةِ الحصرِ بأنَّ «إنَّ» يكونُ لِلإثبات و«ما» لِلنَّفي، ولا يَجوزُ أن يكونَ[١] لإثبات ما بَعده ونَفيِه، بل يجبُ أن يكونَ لإثبات ما بعده ونَفيِ ما سِواه، أو على العكسِ، والثاني باطِلٌ بالإجماع، فتَعيَّن الأول، وهو معنَى الحَصر، وذلك فاسِد؛ لأنَّ «إنَّ» لا تَدخُل إلَّا على الاسم، و«ما» النافِيةُ لا تَنفي إلَّا ما دخَلتْ عليه بِإجماعِ النُّحاة[٢]، فتأمَّل!

قولُه: (فإن التقاءَ الساكنَين جائزٌ في الوقف مطلقاً) أي: سواءٌ كان أحدُهما حرفَ مدٍّ ولِين أو لا، كقَولك: «زيْدْ، وعمْرْو، وبكْرْ».

[مطلب: في جواز التِقاء ثلاثةِ سَواكن]

واعلَم أنه يَجوز التِقاءُ ثلاثةِ سواكنَ إذا اجتَمعَ هذانِ الأمرانِ؛ أعني: الوقفَ على ما الساكنُ الأولُ منه حَرفُ لِين، والثاني مُدغَم، كـ«دَوابّ وأُصَيْمّ» تصغير «أصمَّ»، ومِثلُه يَقعُ في كلامِ العَجم كثيراً نحوُ: «گوشْتْ ونِيْسْتْ». والجَمعُ بين أربَعةِ سَواكنَ مُمتَنِعٌ في كل لغةٍ وعلى كل حالٍ.

[مُهمة: في تَعريف الوَقف لغةً واصطلاحاً]

و«الوَقفُ» لغةً: مَصدرُ «وقَف» بِمعنى حبَس ومنَع، وهو بهذا المعنى مُتعدٍّ، وأمَّا الذي هو لازمٌ فمَصدرُه «وُقوفٌ»، وقِيل لِلمَوقوف: «وَقفٌ» تَسميةً بالمَصدر، و«الإيقافُ» في هذا المعنى[٣]

---

(١) أي: «إنَّما» المذكور، وعبارةُ «المطول»: (تكونا)، أي: «إنَّ» و«ما». ومثلُه الموضعُ بعده.

(٢) أفاده الشارح في «المطوَّل».

(٣) أي: الذي هو الحبسُ والمنع.

. . . .

ددہ چونکیٛ

قِيل: لَغوٌ، وقِيل: لُغة رَدِيَّة، وهذا[١] بمعنَى الصَّدَقة، وقد يُقالُ: «الوَقف» لغةً: الكفُّ عن الفِعل والقَولِ، واصطِلاحاً: (قَطعُ الصوتِ آخِرَ الكلمةِ الوَضعيَّة زماناً)، فـ«قَطعُ الصوت» جِنسٌ، و«آخرَ الكلمة» فصلٌ أخرج قَطعَه عن بَعضِها؛ فهو لُغويٌّ لا صِناعيٌّ، و«الوَضعيَّة» لِيندَرجَ فيه نحوُ: «كُلَّما» الموصُولة[٢]؛ فإن آخرَها وضعاً لامٌ، و«زماناً» ـ وهو ما يَزيد على الآن ـ أخرَج به السَّكتَ.

وهذا أجوَدُ مِن قَولهم: (قَطعُ الكلمة عمَّا بَعدها)، و(قَطعُ الحرفِ عن الحركة)؛ لِعُمُومه، ذكَرَه في «كَنز المَعاني»[٣]. وقَوله: «لِعُمومِه» إشارةٌ إلى أنه جامعٌ بِخِلافِ ما قالُوا؛ أمَّا (قَطعُ الكلمة عمَّا بَعدها)، فلِعَدم شُمول الوقفِ على الكلمةِ التي ليس بَعدها شيءٌ، وظاهرُ كَلام بعضِهم أنه يُسمَّى قَطعاً، وليس مِن الوَقفِ في شيءٍ، فعلى قَوله لا يَضرُّ خُروجُه عن هذا التَّعريف، ولا عن قَولهم: (قَطع الكلمة عمَّا بَعدها بِسَكتةٍ طَويلة)؛ وأمَّا (قطعُ الحرف عن الحَركة)، فلِعَدم شُمولِ الوَقفِ على الحَرف الساكِن؛ ومِنهُم مَن أجاب بأنَّ المراد: قَطعُ الكلمة عمَّا بعدَها على تقديرِ أن يكونَ بَعدها شيءٌ، وقَطعُ الحرفِ عن الحركةِ على تَقديرِ أن يَكونَ الحرفُ مُتحركاً، ولا يخلُو ذَلك عن تكلُّف.

ومِنهم من عرَّف ذلك بِـ(قَطع الكلمة عن الحركة)، ورُدَّ عليه بأنَّه ليس بِجامِعٍ ولا مانعٍ؛ أمَّا أنه ليس بجامعٍ فلأنَّه لو حُرِّك الكلمة وقُطِعت عمَّا بعدها فإنه يُسمَّى وَقفاً، ولهذا يُقالُ: وَقَفَ وأخطَأ في تَركِ حُكمِه، وهو خارجٌ، وأمَّا أنه ليس بِمانِعٍ، فلأنه لو أَسكنَ آخرَ الكلمة ووَصَل ما بعدَها بها مِن غير سَكتةٍ تُؤذِن بِوَقفِه، فإنه لا يُسمَّى وقفاً، وهو داخِلٌ، ولا يَخفى أنَّ مِثلَ ذلك واردٌ أيضاً على قَولهم: (قطعُ الحرفِ عن الحركة).

[مطلب: في أقسام الوَقف]

(ثمَّ الوقفُ **اختِياري** بِالباء الموحَّدة، ومُتعلَّقُه الرَّسم؛ لِبَيان المَقطوع من الموصولِ، والثابتِ

---

(١) أي: ما تقدم من التفصيل. هذا هو الظاهر.

(٢) عبارةُ بعضِهم: نحو: «كل ما» المفصولة، قال: وقيَّدنا بالمفصولة لأن الوقفَ على لام «كلما» الموصولة لا يَجوز عند القراءة؛ لِمخالفتِه الرسم. اهـ ولعلَّ ما هنا مبنيٌّ على تَعميم الوقف على غير التَّنزيل.

(٣) شرح «حِرز الأماني» لِلجَعبري، وقد مرَّ ذِكرُه.

. . . .

دده جونكي

مِن المحذُوف، والمَجرور مِن المَربُوط[١]؛ واضطِراريٌّ، وهو: الوَقف عِند ضِيق النَّفَس والعِيِّ[٢]؛ واختِياريٌّ بِالمثناة مِن تحتُ، وهو: المُنقسِمُ إلى التامِّ والكافي والحَسَن، والاضطِراريُّ لا يَنقسِمُ إليها[٣]، بل إليها وإلى القَبِيح). ذكَره في «شَرح الأَزهريِّ»[٤]، قال القَسطَلاني[٥]: (الوقفُ كاملٌ وتامٌّ وحَسَن وناقِص، وهو الذي يُسمَّى قَبيحاً؛ لأنه إمَّا أن يَتمَّ أو لا؛ الثاني: الناقِصُ، والأول: إمَّا أن يُستَغنِيَ عن تالِيه أو لا؛ والثاني: إمَّا أن يَتعلَّق به من جِهةِ المعنى فَالكافي، أو مِن جِهة اللَّفظ فالحَسَن، والأولُ: إمَّا أن يكون استِغناؤه كليًّا أو لا؛ فالأول: الكاملُ، والثاني: التامُّ). وفي «شرح الكشَّاف» لِلشَّريف: (الوقفُ على ما لا يُفيدُ معنًى مُستقِلًّا قَبيحٌ، وعلى ما يُفِيدُه حسَن؛ فإنِ استَقلَّ ما بعدَه أيضاً يُسمَّى تامًّا، وإلَّا يُسمَّى كافياً وحَسناً غيرَ تامٍّ، والوَقفُ على ﴿بِسۡمِ﴾ [من البَسملة] قَبِيح، وعلى ﴿ٱللَّهِ﴾ أو ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ كافٍ، وعلى ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ تامٌّ)، وقال صاحبُ «المكتَفى»: وحُكمُ القَبيح أن لا يُفعَلَ إلَّا لِضَرورة النَّفَس، ويُعادُ، وحُكمُ الحَسَن أن يَجوزَ الوقفُ بِلا ضرورةٍ، لكن يُعادُ، وحُكمُ الكافي أن يجوزَ أن لا يُعادَ، وفي التامِّ الوقفُ وعدمُ الإعادة واجبٌ، أو أَولى، وقال السَّجاونديُّ[٦]: (الوَقفُ لازمٌ، وهو الذي إذَا وُصِلَ غيَّر المَرام؛ ومُطلَقٌ، وهو ما يَحسُن الابتِداءُ بِما بعده؛ وجائزٌ، وهو الذي يَجوزُ الوَصل فيه والفصلُ لِتجاذُبِ الموجِبَين مِن الطَّرفَين)، وقال الجَزريُّ: وليس

---

(١) أي: مِن التاءات، فالمجرورة - ويقالُ لها: المفتوحة والمبسُوطةُ - نحو: ﴿ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖ﴾ [التحريم: ١٠]، والمربوطة نحو: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ﴾ [النساء: ١٢٨].

(٢) بكسر العَين، قال الراغبُ: العِيُّ عجزٌ يَلحق مَن تولَّى الأمر والكلام. اهـ وفي بعض الكُتُب: (والقيء) بدلَه، وهو طَريف.

(٣) أي: فقط، بدليل بقيَّة كلامِه؛ إذ الظاهر أنه أراد عمومَ الاضطراريِّ باعتِبار مُوافقتِه للمعنى وغيرِه، بمعنى أنه قد يَقع الوقفُ من غير اختيار لكِنْ مُوافقاً للمعنى بحيثُ يحسُن مثلاً، غيرَ أنَّه يَرِدُ عليه حينئذٍ أنَّ الأزهريَّ لم يَتعرَّض لذلك، بل اكتفى بأن جعلَ الاختياريَّ هو المقصودَ في كلامِ الناظم وهو المقسَّم إلى الثلاثة، وقولُ المحشِّي هنا: (بل إليها وإلى القَبيح) زائدٌ على كلامِه. فلْيُنظر!

(٤) أراد شرحَ الشيخ خالِد الأزهريِّ المتوفَّى سنة (٩٠٥هـ) على «المقدِّمة الجزرية»، واسمُه: «الحواشي الأزهريَّة في حلِّ ألفاظ المقدمة الجَزَريَّة».

(٥) في «لطائف الإشارات»، وقد تقدَّم ذكرُ الكتابِ وصاحبِه.

(٦) تقدمت ترجمتُه.

. . . .

ددە چونكێ

في القُرآن وقفٌ واجب إذا ترَكه القارئُ أثِم، ولا حرامٌ إذا فَعَله أثِم، إلَّا أن يكونَ له سبَبٌ شَرعي يَستَدعِي تَحريمَه فيَحرُم، كأنْ يَقصِدَ الوَقفَ على ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] و﴿إِنِّي كَفَرْتُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] مِن غير ضَرورةٍ.

[مطلب: فيما لا يُوقف عليه]

قال القَسطَلاني: (والذي قرَّرُوه أنه لا يُوقَفُ دُون الموصوفِ[1]، والخبرِ، والمُضاف إليه، والفاعلِ، والمؤكِّدِ، والمعطوف نَسَقاً وبَياناً، إلَّا إذا كثُر المعطُوفات وطالَ الكلامُ، أو كان عطفَ جُملةٍ على جُملة، ودُون صِلة، وبدلٍ، والمجرورِ، والمجزُوم، والتَّمييزِ، والتَّفسير، والحالِ، والمستَثنى، والمشارِ إليه، وعِلةٍ، وسَببٍ، ولا على الفاعِل دُون المفعُول، ولا على الظَّرف دُون ما عَمِل فيه، ولا على أحدِ مَفعُولي «ظَنَنت»، ولا على اسمِ «إنَّ» وأَخواتها دُون خبرِها، ولا على خبرِ «إنَّ» وأخواتها دُون أسمائِها، ولا على التمنِّي والشَّرط والاستفهامِ والأمر والنَّهيِ دُون أَجوبَتِها، ولا على القَسَم دُون جَوابه، ولا على حرفٍ دُون ما دَخل عليه، ولا على الرافعِ اللَّفظي دُون المرفوع، ولا على الناصِب دُون المنصوب، ولا على المجاوِر دُون ما جاوَرَه نحوُ: ﴿يَشْتَهُونَ﴾ [الواقعة: ٢١] حتى يقولَ: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة: ٢٢] في قِراءةِ الجَرِّ[2]). وأجازَ الأخفشُ دُون النَّعت والمنسُوق، وأبُو عليٍّ دُون «إلَّا» في مَوضعَين؛ أحدُهما: ما بمعنَى «لكنْ»، كقَوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وثانِيهما: ما بِمَعنى الواوِ، كقَوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١١]، وقال أبو عُبَيدة: دُون ﴿إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢]، و﴿إِلَّا سَلَـٰمًا﴾ [مريم: ٦٢] و﴿إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢][3]، وقال ابنُ مِقسَم[4]: . . . .

---

(١) عبارة القَسطلاني: (على الصفة دون الموصوف، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على المضاف دون المضاف إليه. . . إلخ)، فاختصر المحشِّي الكلامَ وأسقط ما قد يدلُّ باقي الكلام عليه، لكنَّ الظاهر أنَّ في أول العبارة قلباً، والصحيحُ: (لا يُوقف على الموصوف دُون الصفة)؛ لأنَّ الموصوف قبل الصفة كما لا يَخفى، فاختِصارُه أن يقال: (لا يُوقف دون الصفة)، فتأمَّل!

(٢) هي قراءةُ حمزةَ والكسائي.

(٣) لأن المعنى: لكنْ قد يَقع خطأً، ولكنْ يُسلمون سلاماً، ولكنْ قد يُلمُّون.

(٤) هو محمد بن الحَسن، ابنُ مِقسَم العَطَّار، أبو بَكر البغدادي، عالِم بالقراءات والعربيَّة، مِن كُتُبه «الأنوار» في تَفسير القرآن، و«الرد على المُعتزلة»، وكان له اختيارٌ في القراءة خالفَ به إجماعَ الأئمَّة؛ إذ كُلُّ قِراءة عنده وافَقت =

سَلَّمنا أنه أراد غيرَ الوَقف، لكنَّه يَجوزُ في غير الوَقف ....

ددة جونكي

على رأسِ الآية[١]، كقَولِه تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ﴾ [القمر: ٣٤]، و﴿إِلَّا عَجُوزًا﴾ [الشعراء: ١٧١]، و﴿إِلَّا عِبَادَكَ﴾ [الحجر: ٤٠]. ذكَره في «عَين المعاني»[٢].

[مطلب: في اعتراض على النِّحرير]

قولُه: (سلَّمْنا أنه أراد غيرَ الوقف... إلخ) اعلَم أنَّ تَسليمَ هذه الإرادة ممنوعٌ؛ لأنَّ المفهومَ مِن حَصرِ الحُكمِ في شيءٍ هو أن لا يَجريَ في غَيره، والتِقاءُ السَّاكنَين جارٍ فِيما ذكَره المصنِّف، وفي الوَقف مُطلَقاً، وفي الكَلمات إذا عُدِّدتْ تَعدِيداً[٣] وكان قبل آخِرِها لِينٌ وقفاً ووَصلاً؛ سَواءٌ كانت تِلك الكلماتُ مِن حُرُوف الهِجاءِ نحوُ: «قافْ، ومِيمْ، وعَيْنْ»، أو لا نحوُ: «زَيْدْ، وإنسانْ» وغيرِهما مِما بناؤُه لِعَدم التَّركيب؛ أمَّا وَقفاً فلِمَا ذكَره، وأمَّا وَصلاً فلِلفَرق بين ما بُني لِعَدم المقتضِي لِلإعراب وهو التَّركيب، وبين ما بُني لِوُجودِ المانع وهو مُشابَهةُ مَبنيِّ الأصلِ، ولم يُفعَل بِالعكس لِقِلَّة ما بُني لِعَدم المقتَضِي وكثرةِ ما بُني لِوُجود المانِع؛ ومِنهم مَن زَعم أنَّ السكونَ فيها في حالِ الوصل أيضاً على نِيَّة الوقفِ، وفي كلِّ كلمة أوَّلُها همزةُ وَصلٍ مَفتوحةٌ دخَلتْ عليها همزةُ الاستفهام؛ لِئلَّا يَلتبسَ الاستِخبارُ بِالخَبَر، نحو: «آلحَسَنُ عِندَك؟»، و«آيْمنُ وآيْمُ الله يمينُك؟» كما ذكَره النِّحريرُ[٤]. وأمَّا «حَلْقَتا البِطانِ» بِالمدِّ فشاذٌّ.

فعُلِم بِما ذَكَرنا أنَّ الاعتراضَ لِعدم استِقامةِ الحَصر وارِدٌ، وأنَّ الجوابَ الأَخيرَ الذي ذكَره

= المُصحفَ ووَجهاً في العربية فالقِراءةُ بها جائزةٌ وإن لم يَكُن لها سَندٌ، وقد أُنكِر عليه في ذلك ورُفع أمرُه إلى السُلطان، فأُحضِر واستُتِيب. توفي سنةَ (٣٥٤هـ).

(١) أي: وإن وَقَع بعدها استثناء.

(٢) «عَين المعاني في تفسير كتابِ الله العزيز والسَّبع المثاني»، لأبي عبد الله مُحمد بن أبي يَزيد طَيفور السِّجاوندي الغَزنَوي المتوفَّى سنةَ (٥٦٠هـ)، وهو كتابٌ أثنى عليه جماعةٌ كالصَّفدي وابنِ الجزري والسُّيوطي والداوُدي. والكلامُ المنقولُ هنا منه مذكورٌ أيضاً في كتابِ السِّجاوندي الآخَر المُسمَّى «عِلَل الوُقوف».

(٣) في بعض النسخ: (تقديراً).

(٤) بِالنون، أي: الشارحُ التفتازانيُّ كما أشرنا إليه فيما مَضى. ووَقع في النُّسخ المطبوعة: (التحرير) بِالتاء على أنه اسم كتابٍ، وهو تَصحيف لا يُعوَّل عليه.

في الاسم المُعرَّف بِاللام الداخِلةِ عليه همزةُ الاستِفهام، نحوُ: «آلْحَسَنُ عِندك؟» بِسُكون الألف واللامِ؛ وهذا قِياسٌ مُطَّرِد؛ لِئلَّا يَلتبسَ بِالخبر، وفي التَّنزيل: ﴿ءَآلْـَٔنَ [وَقَدْ عَصَيْتَ]﴾ [يونس: ٩١]؛ بِسُكون الألِف واللامِ.

وفي بَعض القِراءات: ﴿مِنْ بَعْد ذَّلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢]، و﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]، و﴿ذِى ٱلْعَرْش سَّبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]، و﴿ٱلَّـٰـْيْ﴾ [الأحزاب: ٤]، وَ﴿وَمَحْيَاىْ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ونحوُ ذلك، فلا وَجهَ لِلحَصر.

ددە چونكي

النِّحريرُ[1] أيضاً غيرُ مُستَقِيم؛ لأنَّ الحُكمَ بِكَونها مِن الشَّواذِّ لا يَستَقِيمُ في الأَمثِلة التي أَورَدْنا؛ لأنها مُطَّرِدةٌ غيرُ شاذَّة[2]، فتأمَّلْ فيه!

[مطلب: في حرف التَّعريف]

قولُه: (في الاسم المعرَّف بِاللام) اعلَم أنَّ حرفَ التَّعريف عِند سِيبويه هي اللامُ وَحدَها، والهمزةُ لِلوَصل، وعِند الخَليل «أل» كـ«هل» آلة لِلتَّعريفِ، وعِند المبرد حرفُ التَّعريف هي الهمزةُ وَحدَها، وإنَّما زِيدَت اللامُ لِلفَرق بين همزةِ التَّعريف وهمزةِ الاستِفهام كما ذكَره في كِتابه والمذاهِبُ الثَّلاثةُ مَذكورةٌ في «شَرح الرضي» مع أَدِلَّتِها.

[مُهمة: في الإشارة إلى المَجموع بلفظِ «ذلك»]

قولُه: (ونحو ذلك) إنما اختِير «ذلك» لأنَّه أدخَلُ في الاستِعمال، وأَولَى كلَفظة الفِعل.

بَيانُه: أنَّ الرجلَ إذا قالَ: (أكرَمتُ زيداً وأحسَنتُ إليه وأَعطَيتُه كذا)، فتَقولُ: (نِعمَ ذلك) كما تَقولُ: (نِعمَ ما فَعلتَ)، فصار كأنَّك أَعَدتَ جَميعَ ما ذَكر، إلَّا أنَّك اختَصَرتَ، وكذلك ههُنا، ولو قِيل: تِلك وإنه إشارةٌ إلى جَميعِ المذكُورات لَكانَ تصريحاً لا كِنايةً عَنها، كذا في «شرح الكشَّاف» لِلشارِح، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسير قَولِه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]: (عبَّر عن الإتيانِ بالفِعل لأنه فِعلٌ مِن الأَفعال، والفائدةُ فيه أنه جارٍ مَجرَى الكِناية التي تُعطِيك اختِصاراً ووَجازةً تُغنِيك عن طُول المكنيِّ عنه)، قِيل: مُرادُه الكِنايةُ اللُّغويَّة،

---

(١) في المطبوع: (التحرير)، وتقدم مثلُه قريباً وذكَرنا أنه تَصحيف.

(٢) وقَعت العِبارة في نُسخة خطيةٍ هكذا: لأنَّ الحُكمَ بِكَونها مِن الشَّواذ إنما يَستَقيمُ في الأمثِلة التي أورَدها مِن التَّنزيلِ على القِراءة الشَّاذة، لا في المَواضع التي أورَدْنا؛ لأنها مُطَّرِدةٌ غيرُ شاذَّة.

ويُمكِنُ الجوابُ عنه: بأنَّ كلَّ ذلك من الشَّواذِّ، ومُرادُه غيرُ الشاذِّ.

فإنْ قُلتَ: فَلِمَ لم يَجُزْ في نحوِ: «في الدَّار أنا»، و«قالُوا: ادَّارَأنا» مع أنَّ الأول حرفُ مَدٍّ، والثاني مُدغَم؟

قُلتُ: جَوازُه مَشروطٌ بِذلك، ولا يَلزمُ مِن وُجود الشَّرط وُجودُ المشروط كما تَقدَّم.

[بيانُ ما يُحذفُ مع النُّونَين في الأمثِلة الخَمسة]

(**ويُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ مَعهُما**) أي: مع النُّونَين (**النُّونُ**) الَّتي (**في الأَمْثِلةِ الخَمْسةِ**)،

دده جونكي

وهي عَدمُ التَّصريح بِالشيء، كتَسمِيَةِ الضَّمائِرِ بالكِناية، وقِيل: يُمكِن الحَملُ على الاصطِلاحيَّة، وهي أن يُنفَى العامُّ بِنَفيِ الخاصِّ، وهذا أبلَغُ، لكنَّ عِبارتَه لا تُساعِدُه، فقَولُ ابنِ كمال پاشا في تَفسيرِ هذه الآية: (وهذا مِن قَبِيل ذِكر العامِّ في مَوضِعِ الخاصِّ، فإن أُريد به معنَى الخاص بِخُصوصِه فمَجازٌ مُرسَل، وإلَّا فحقيقةٌ وليس بِكناية)، ليس على ما يَنبغي.

[مطلب: يُعرَف فيه التقاءُ الساكنَين في أيِّ موضع يَجوز؟]

قولُه: (**قُلتُ: جوازه مَشروطٌ بذلك، ولا يَلزمُ من وُجود الشرط وجودُ المشرُوط**) يُفهَم مِن هذا الجوابِ أنَّ السائلَ قد أصابَ في سُؤالِه، وشرطُ التِقاء الساكنَين على حَدِّه عِند المصنِّف مَوجُود في المِثالَين المذكورَين، وليس كذَلك؛ لأنهم صرَّحُوا بِعَدم جَوازه إلَّا في كلمةٍ واحدةٍ، ومُرادُ المصنِّف هو هذا؛ إلَّا أنه لم يُصرِّحِ اكتِفاءً بِالتَّمثيل، والعَلَّامة مُعترِفٌ به كما سيَجيء، والسِّرُّ فيه أنه إذا كانَ في آخِرِ الكلمةِ كان محلَّ التَّغيير، فاغتُفِر حَذفُه لِذلك، بخِلاف الوَسَط، ألا يُرى أنَّهم حذَفُوا الساكنَ الأولَ في «اضرِبُنَّ» و«اضرِبِنَّ» مع أنَّ الأولَ حرفُ مدٍّ والثانيَ مُدغَم لِكَونهما في كلمَتَين؛ لأنَّ نُونَي التأكيد بِمَنزلة كَلمةٍ مُنفَصِلة؟

فإنْ قلتَ: لِم لَم يُحذَف في نحو: «اضربانِّ واضْرِبْنانِّ» مع أنهما كلِمتانِ؟ **قُلتُ**: مُقتَضى الاطِّرادِ أن لا يُفرَّقَ بين الواوِ والياءِ والألِف في الحَذفِ، لكنَّ عدمَ حَذفِ الألفِ لِعارِضٍ، وهو أنَّ الألفَ لو حُذِفَت من المُثنَّى لالتَبس بالمفرَد عِند الوَقفِ، ولو حُذِفَت مِن جمعِ المؤنَّث لَزِم الوقوعُ فيما فُرَّ منه وهو اجتِماعُ النُّوناتِ، مع خِفَّة الألفِ واستِثقالِهما[1].

قولُه: (**وقد يُحذَف مِن الفِعل مَعهما**) أي: مع كُلٍّ واحدٍ مِنهما، فلا يَرِدُ ما قِيل: إنَّ الخَفيفة

(١) أي: الواو والياء. وفي بعض النُّسخ: (واستثقالها) بالإفراد، والصحيحُ الأول.

كما يُحذَفُ مع الجوازم، (وهِيَ: «يَفْعَلانِ»، و«تَفْعَلانِ»، و«يَفْعَلُونَ»، و«تَفْعَلُونَ»، و«تَفْعَلِينَ»)؛ لِما سَبق من أن النُّون في هذه الأمثِلة عَلامةُ الإعراب، والفعلُ مع نُون التَّوكيد يَصِير مَبنيًّا؛ لِما ذكَرنا في نُون جَماعة النساء.

واعلَم أنَّ قولَه هذا يُوهِم جوازَ دخول كلٍّ من النُّونَين في الأمثِلة الخَمسةِ، واثنانِ مِنها «يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ»، وقد تَقرَّر أن الخفيفةَ لا تَدخُلهما، وأجاب بَعضُهم: بأنَّه تَنبيه على أن النُّون تُحذَفُ مَعهما على مذهبِ يونسَ؛ حيث أجاز دُخولَها في «يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ»، وفَسادُه يَظهَرُ بِأدنى تأملٍ؛ إذ لا أثرَ في الكتابِ مِن مَذهَب يونسَ.

لكنْ يُمكِن الجوابُ عنه بأنْ نَقولَ: إنَّ النُّون في الأمثِلة الخَمسة تُحذَف مع النُّونِ الخَفيفة والثَّقيلة، وهذا إنَّما يَكونُ عند ثُبوت المعيَّة، وأمَّا ما لا يَثبُت معه المعيَّة كـ«يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ» فلا، وقد تَقدَّم أنه لا مَعيَّةَ بين الخَفيفة وفِعلِ الاثنَين، فلا يكونُ فيه ذلك، فافهَمْ فإنه لَطيفٌ.

(ويُحْذَفُ) مع حذف النُّون (واوُ «يَفْعَلُونَ»، و) واوُ («تَفْعَلُونَ») أي: فِعلِ جَماعة الذُّكور الغائب والمُخاطَب، (وياءُ «تَفْعَلِينَ») أي: فِعل الواحِدة المُخاطَبة؛ لأنَّ التِقاء الساكنَين وإنْ كان على حَدِّه على ما ذكَره المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ لكنَّه ثَقُلَتِ الكلمةُ واستَطالَت، وكانت الضمةُ والكسرة تَدُلَّان على الواو والياء فحُذِفَتا.

هذا مع الثَّقيلة، وأمَّا مع الخَفيفةِ فالتِقاءُ الساكنَين على غير حدِّه، ولم تُحذَفِ الألفُ مِن «يَفْعَلانِ» و«تَفْعَلانِ» لِئلَّا يَلتَبِسَا بِالواحد، والقياسُ يَقتضِي أن لا تُحذفَ

دده جونكي

والثَّقيلة لا يَدخُلان مَعاً دُفعةً واحدةً في الأمثِلة الخَمسة، حتى يُحذفَ مَعهما النُّونُ في الأمثِلةِ الخَمسة.

[مطلب في عِلة عدم حذف الألف من «يَفعلان وتَفعلان»]

قولُه: (ولم يُحذَفِ الألفُ من يَفعَلانِّ وتَفعَلانِّ لئلَّا يَلتبِسَا بِالواحِد) قال جلالُ الدِّين الغُجْدُواني[1]: وطال ما يَختَلِج في صَدرِي أنَّ الجمعَ بين رَفعِ الالتِباسِ وحَذفِ الألِف مُمكِنٌ، وذَلك بِأن يُجعَلَ الفَتحةُ كالألِف، فتُكسَرُ نُونُ التَّأكيدِ كما كانت تُكسَرُ عِند وُجودِ الألَف،

---

(١) مرَّت ترجمتُه (ص١٠٠).

الواوُ والياء أيضاً، كما هو مَذهبُ بَعضِهم؛ إذ كلٌّ مِنهما في هذه الأمثِلةِ ضَميرُ الفاعل، والتِقاءُ السَّاكنَين على حَدِّه، لكنْ قد ذكَرنا أنه لا يَجبُ، بل يَجوزُ وإن كان على حَدِّه.

وقيل: حدُّ التِقاءِ الساكِنَين: أن يكونَ الأولُ حرفَ لِينٍ، والثاني مُدغماً، ويكونانِ في كلمةٍ واحدةٍ، فهو ههُنا ليس على حَدِّه؛ لأنه في كَلمتَين: الفعلِ، ونُونِ التَّأكيد، لكنِ اغتُفِر في الألفِ وإن لم يَكن على حَدِّه لِدَفع الالتِباس، ولِكونِها أَخفَّ.

ولَعلَّه مُرادُ المصنف رحمه الله تعالى، ولم يُصرِّح به اكتِفاءً بِتَمثيلِه بكلمةٍ واحدةٍ، أعني: «دابَّة»، وكذا فَعل جارُ الله [العَلَّامةُ]. ....

دده جونكي

ويَحصُلُ الفَرقُ بين الفِعل الواحِد وفِعلِ التَّثنيةِ، حتى وَجَدتُ في بعض شُرُوح «المفصَّل» تَعليلاً آخَر لِذَلك مع ما يَقوَى بِه اختِلاجي، فقِيل: ولا يُحذَفُ الألفُ لأنها خَفيفةٌ خَفيَّةٌ[١] وُجُودُها كعَدمِها، فلو كانت المؤكِّدةُ بعدَها مَفتوحةً لَكان لُزومُ الالتِباسِ بِفِعلِ الواحِد عِند حَذفِ الألِفِ وَجهاً يَمنَع حَذفَها[٢]، ولكنَّ النُّونَ بعد الألِف مَكسُورةٌ، فلم يَلزَم الالتباسُ. وفيه نظرٌ يَظهَر بِالتدبُّر فيما أَسلَفناه قُبَيل هذا مِن قَولِنا: (قُلتُ: مُقتَضى الاطرادِ... إلخ).

قولُه: (وقِيل: حدُّ التِقاء الساكنَين أن يكونَ الأول... إلخ) مُشعِرٌ بأنَّ المذهَب ما ذُكر آنِفاً، وليس كذَلك؛ إذ لا خِلافَ بين عُلَماءِ هذا الفَنِّ في أنَّ التِقاءَ الساكنَين إنما يُغتَفَرُ إذا كان في كَلمةٍ، ومُرادُ المصنِّف ـ بل مَن لم يَذكُرْ هذا القيدَ أيضاً ـ هو هذا القَيْد؛ إلَّا أنَّه لم يُصرِّح لِما مرَّ. وما ذُكِر مِن عَدمِ حذفِ الواو والياءِ عِند البَعض ليسَ لأنه لالتِقاءِ الساكنَين على حَدِّه، بل لأنهما ضَمِيرَا فاعِلٍ أو فاعل، فارتُكِب على التِقاء الساكنَين على غير حَدِّه لِلضَّرُورة وإن لم يَلتبِس.

[مُهمة: في تصحيح لفظِ «جار الله»، وتاء «علَّامةٍ»، وبيانِ حالِ الزَّمخشرِي ومصنَّفاتِه]

قولُه: (جار الله العلَّامة) يُسمَّى جارَ الله لأنه جاوَرَ بَيتَ الله خمسَ سِنين. وتاءُ «علَّامة» لِلمُبالَغة، وَجهُها ما أشارَ إليه العلَّامة مِن أنه إذا قِيل: «رجل علَّامة» اقتضى أن يُقدَّرَ مَوصُوفه جَماعةً، وحَملُه على الواحِد مع تَقديرِ الموصوف جَماعةً مَبنيٌّ على عَدِّهم هذا الواحدَ جَماعةً

(١) اقتُصر في بعض النُّسخ على الوصف الأول.

(٢) في بعض النُّسخ: لِمنعِ حذفِها.

. . . .

دده جونكي

لِكَثرةِ عُلُومه، فالتاءُ في التَّحقيق لِتَأنيث الموصوف، ونَظيرُه استِعمالُ الجَمع في الواحد لِلتَّعظيم، وقالُوا في صِفة الله تعالى: «عَلَّام» ولم يَقُولوا: «عَلَّامة» وإن كان أبلَغَ؛ احتِرازاً من علامةِ التَّأنيث. ذكَره في «الكشَّاف».

وهو أبو القاسِم مَحمودُ بن عُمرَ بنِ محمَّد بن عُمرَ الخُوارِزمي المُعتَزِلي، وقال العلَّامة أكمَلُ الدِّين في «شرح الكشَّاف»: إنه قد تابَ مِن مَذهبِ الاعتِزال، وكان حَنَفيًّا وسَقطتْ إحدَى رِجلَيه مِن ثَلجٍ أَصابه في بعض الأسفارِ[١]، فكان يَمشي بِها في خَشَب، وقِيل: إنه كان أخَذ في صِباه عُصفوراً وشدَّ في رِجلِه حَبلاً، فانفَلَت مِن يَدِه ودَخَل في ثقبٍ، وبَقيَ بَعضُه في خارِجه فجَرَّه بِه فانكَسَرتْ رِجلُه، فقالَت له أُمُّه هناك: قُطِعَت رِجلُك! فوَقَع كذلك. وُلِد بزمخشَرَ سنةَ سبعٍ وسِتين وأربعِمائة، وتُوفي بجُرجانية خُوارزمَ سنةَ ثمانٍ وخَمسمائة. وزَمخشَر بكسر الزاي وفَتحِها: قَرية كبيرةٌ من قُرى خوارزمَ، وجُرجانية: قَصَبةُ خوارزمَ.

ومُصنَّفاتُه[٢]: «الكشَّاف»، و«رَبيع الأبرارِ في الوَعظ»، و«المستقصَى في مَجمَع الأمثال»، و«القناع»، و«الأسماء والأفعال»، و«الفائِق في اللُّغة»[٣]، و«المفصَّل»، و«حواشِيه»، و«الأُنموذَج في النحو»، و«التصرفات في التَّصريف»، و«الإيضاحُ في المعاني والبَيان»، و«أساسُ البَلاغة»، و«المفرَد والمؤلَّف»[٤] و«صَمِيم العربيَّة»، و«دِيوان الأَشعار»، و«قِسطاس العَرُوض»، و«نَوابِغ

---

(١) قال ابنُ خلِّكان: وكان بِيَده مَحضَرٌ فيه شهادةُ خَلقٍ كثير مِمَّن اطَّلعوا على حقيقة ذلك، خوفاً مِن أن يَظُنَّ مَن لم يَعلَم صُورةَ الحال أنها قُطِعَت لِريبة، والثَّلج والبَرْدُ كثيراً ما يُؤثِّر في الأطراف في تِلك البِلاد فتَسقُط، خُصوصاً خوارزمَ، فإنها في غايةِ البَرد . . . إلى أن قال: ورَأيتُ في تاريخ بعضِ المُتأخِّرين أنَّ الزمخشريَّ لَمَّا دَخل بغدادَ واجتَمع بالفقيه الحنفيِّ الدامغاني سَأله عن سببِ قَطع رِجله، فقال: . . . رَحلتُ إلى بُخارى لِطَلب العلم، فسَقَطتُ عن الدَّابة فانكسَرت رِجلي، وعَمِلت عملاً أَوجَبَ قَطعَها، والله أعلَمُ بِالصحة.

(٢) أي: مِن مُصنَّفاته، فإنه لم يَستوعِبها، بل فاتته شيء، مِن ذلك: كتابُ «المحاجاة ومُتمِّم مَهام أرباب الحاجات»، و«أعجَب العَجب في شرح لاميَّة العرب»، وأمَّا «شرحُ الفصيح» فقد بَحث بعضُ العصريِّين في نِسبتِه إليه، وانتَهى إلى أنه لأبي علي الحَسَن الأستراباذي لا لِلزمخشريِّ.

ثم إنَّ بعض ما ذكَره المُحشي من الكُتب ونَسَبه إلى الزمخشري يَحتاج لتثبُّت ومراجعة، كالقناع وواسطة العقد، ومكارم الأخلاق، فليُنظر!

(٣) المعروف أنه في غريب الحديث.

(٤) في المسائل النَّحوية.

وههُنا مَوضعُ تأملٍ.

ففي الجُملة: تُحذَف الواو والياءُ (**إلَّا إذا انْفَتَحَ ما قَبْلَهُما**)؛ فإنهما لا يُحذَفان حِينئذٍ لِعَدم ما يَدلُّ عليهما، أعني: الضمَّ والكسرَ، بل تُحرَّك الواو بالضم والياءُ بالكسر لِدَفع التِقاء الساكنَين، (**نَحوُ: «لا تَخْشَوُنَّ»**) أصلُه: تَخشَيُونَ، حُذفت ضمةُ الياء لِلثِّقل، ثم الياءُ لالتِقاء الساكِنَين، فقِيل: «تَخْشَوْنَ»، وأُدخِل «لا» الناهية، فحُذِفت النُّون، فقِيل: «لا تَخْشَوْا»، فلمَّا أُلحق نُون التَّأكيد التَقى ساكِنان: الواوُ والنُّون [المُدغمة]، ولم يُحذَفِ الواو لِعَدم ما يدلُّ عليه، بل حُرِّك بما يُناسبه وهو الضم لِكَونه أخاهُ، فقيل: «لا تَخْشَوُنَّ»، وهي نهيُ المُخاطَب لِجَماعة الذُّكور.

(و«**لا تَخْشَيِنَّ**») أصلُه: تخشَيِين، حُذِفت كسرةُ الياء، ثم الياءُ، وأُدخِل «لا»، وحُذفت النُّون، فقِيل: لا تَخْشَيْ، فلمَّا أُلحق نُون التَّأكيد التَقى ساكِنانِ: الياءُ والنُّون، فلَم يُحذف الياءُ لِما مرَّ، بل حُرِّك بالكسر لِكَونه مُناسباً له، وهي نهيُ المُخاطَبة.

(و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]) أصلُه: لَتُبْلَوُونَ، فأُعلَّ إعلالَ «تخشَوُنَّ» فقيل: «لَتُبْلَوْنَ»، فأُدخل عليه نُون التَّأكيد، وحُذِفت نُون الإعراب، وضُمَّت الواوُ كما في: «لا تَخشَوُنَّ»، وهو فعلُ جَماعة الذُّكور المُخاطَبين مَبنيًّا للمَفعولِ، مِن البَلاء وهو التَّجربة.

(و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]) أصلُه: تَرْأَيِينَ، على وزنِ: «تَمْنَعِينَ»، حُذفت هَمزتُه كما سيَجيءُ، فقِيل: «تَرَيِين»، ثم حُذفت كسرةُ الياء، ثم الياءُ.

دده جونكي

الكَلِم»، و«الدِّيوان المنثُور»، و«فَوائد القلائد»، و«واسِطة العقد»، و«خُلاصة الجَواهر الحَنفيَّة» و«مَكارم الأخلاق»، و«فُصُوص الأخبارِ» و«الأَحاديث المسنَدة»، و«شافي العمَى[1] في مَذهبِ الشافِعي»، و«النَّصائح الصِّغار» و«النصائح الكِبار» في الوَعظ، صنَّفهما بعد تَوبتِه من الاعتِزال.

قولُه: (وههنا موضعُ تَأمُّل) إذ لم يَلزَم مِن تَمثيلِه بِكلمة واحدةٍ أن لا يَجوزَ في غَيره، ويُمكِن أن يُدفَعَ بِالعِناية.

قولُه: (ففي الجُملة) **اعلَم** أنَّ «في الجُملة» تُستعمَلُ في القِلَّة، و«بِالجُملة» تُستعمَلُ في الكَثرة.

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، والصَّحيح: «شافي العِيّ».

ولَك أن تقولَ في الجَمِيع: قُلبت الواوُ والياء ألفاً لِتَحركهما وانفتاحِ ما قَبلهما، ثم حُذِفت الألفُ، وهذا أَوْلى.

وإيَّاك أن تَظُنَّ أنَّ المحذوفَ واوُ الضمير وياؤُه، كما ظَنَّ الكَواشيُّ في «تَفسيره»؛ فإنه مِن بَعض الظنِّ، بلِ المحذوف لامُ الفعل؛ لِأنَّه أَولى بالحذفِ من ضميرِ الفاعل، وهو ظاهرٌ، فقِيل: «تَرَيْنَ»، فأُدخِلَت «إمَّا» وهي مِن حُروف الشرط، فحُذِفت النُّون علامةً لِلجَزم، فأُلحق نُون التَّأكيد، وكُسِر الياء، ولم تُحذَف لِما ذُكِر في «لا تَخشَيِنَّ»، فصارَ: «إمَّا تَرَيِنَّ».

وقد أَخطأ مَن قال: حُذفت النُّون لأجل نُون التَّأكيد؛ لأنه لا يَلحَقُه قبل دُخول «إمَّا»؛ لِما تقدَّم في أولِ البَحث، وكذا «لا تَخشَوُنَّ»، و«لا تَخشَيِنَّ»، بِخلاف ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، فإنه لَحِقه لِكونه جوابَ القَسَم.

وعلى هذا الخفيفةُ، نحوُ: «لا تَخْشَوُنْ»، و«لا تَخْشَيِنْ».

ولم تُقلَبِ الواوُ والياء مِن هذه الأمثِلة ألفاً؛ لأنَّ حَركتهما عارضةٌ لا اعتِدادَ بها، وهذا هو السِّرُّ في عدمِ إعادةِ اللام المحذُوفة، حيث لم يُقَلْ: لا تَخشاون.

وقال المالِكيُّ: حذفُ ياءِ الضمير بعد الفَتحة لُغة طائيَّة، نحوُ: «ارْضَنّ» في «ارْضَيْ»، وكذا «لا تَخْشَنّ» في «لا تَخشَيْ».

[حركةُ آخرِ الفِعل معَهُما]

(**ويُفْتَحُ**) مع النُّونَينِ (**آخِرُ الفِعْلِ إذا كانَ**) الفِعلُ (**فِعْلَ الواحِدِ، والواحِدةِ الغائِبةِ**)؛ لأَنَّه الأصل لِخفته، فالعُدولُ عنه إنما يَكون لِغَرض.

(**ويُضَمُّ**) آخِرُ الفِعل (**إذا كانَ**) الفِعلُ (**فِعْلَ جَماعةِ الذُّكُورِ**)؛ لِيَدلَّ الضم على الواوِ المحذوفة.

دده جونكي

قولُه: (**فأَدخل إمَّا وهي حرفُ شرط**) إذ[١] ليس «إمَّا» كلمة مَوضوعةً لِلشَّرط، بل حرفُ الشَّرط هو «إنْ» و«ما» زائدةٌ، ولعلَّ مُرادَ النِّحريرِ[٢] هو هذا، إلَّا أنه تسامَح في العِبارة.

---

(١) كذا في بعض النُّسخ، وفي أخرى: (أي)، والوجهُ حذفُه والاقتصارُ على ما بعده.

(٢) تحرَّف في أغلب النُّسخ إلى (التحرير)، وقد مرَّ مثلُه مِراراً، فتنبَّه!

(ويُكْسَرُ) آخِرُ الفِعل (إذا كانَ) الفِعلُ (فِعْلَ الواحِدةِ المُخاطَبةِ)؛ لِيَدلَّ الكسرُ على الياءِ المحذُوفة.

وكان الأَولى أن يَقولَ: «ما قبل النُّون» بَدلَ «آخِر الفِعل»؛ لِيَشمَلَ نحوَ: «لا تَخشَوُن» و«لا تَخشَين»، فإنَّ الواوَ والياء لَيسَا آخرَ الفعل، بل كلٌّ مِنهما اسمٌ برأسه؛ لأن الفعلَ «تخشَى»، وهما ضَميرُ الفاعل.

والجوابُ: أنَّ هذا الضمير كجُزءٍ مِن الفِعل، فكأنَّه آخِرُ الفِعل، وقِيل: الغرضُ بَيانُ آخِر الفِعل غيرِ الناقِص؛ لأن الناقصَ قد عُلِم حُكمُه في «لا تَخشَوُن»، و«لا تَخشَين».

(فَتَقُولُ في أَمْرِ الغائِبِ مُؤَكِّداً بِالنُّونِ الثَّقِيلةِ: «لِيَنْصُرَنَّ») بِالفتح لِكَونه فِعلَ الواحِد، («لِيَنْصُرَانِّ»، «لِيَنْصُرُنَّ») بالضم لِكَونه فِعلَ جَماعة الذكور، أصلُه: لِيَنصُرُونَّ، حُذفت الواو لالتِقاء الساكنَين، («لِتَنْصُرَنَّ») بِالفتح أيضاً؛ لأنه فِعلُ الواحِدة الغائبة، («لِتَنْصُرَانِّ»، «لِتَنْصُرْنَانِّ»، وبِالخَفِيفةِ: «لِيَنْصُرَنْ») بِالفَتح، («لِيَنْصُرُنْ») بِالضمِّ، («لِتَنْصُرَنْ») بِالفَتح لِما تَعلَم.

وتَرَكَ البَواقيَ لأنَّ الخفيفة لا تَدخُلُها.

(و) تَقولُ (في أَمْرِ الحاضِرِ مُؤَكِّداً بِالثَّقِيلةِ: «انْصُرَنَّ، انْصُرَانِّ، انْصُرُنَّ»، «انْصُرِنَّ») بِالكسر؛ لأنه فِعلُ الواحدة المُخاطَبة، («انْصُرَانِّ، انْصُرْنَانِّ»، وبِالخَفِيفةِ: «انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ»، وقِسْ على هَذا نَظائِرَهُ) أي: نَظائرَ كلٍّ مِن «لِيَنصُرَنَّ» و«انْصُرَنَّ» . . . إلى الآخِر، مِن نحوِ: «اضْرِبَنَّ» و«اعْلَمَنَّ»، و«لِيَضربنَّ» و«لِيَعلمَنَّ»، وغيرِ ذلك . . . إلى سائِر الأفعالِ والأَمثِلة.

دده جونكي ______

. . . .

[اسم الفاعل والمفعولِ مِن الثُّلاثي المجرَّد]

(وأَمَّا اسْمُ الفاعِلِ والمَفْعُولِ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، فالأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الفاعِلِ مِنْهُ على «فاعِلٍ»، تَقُولُ: «ناصِرٌ») لِلواحِد، («ناصِرَانِ») لِلاثنَين حالَ الرَّفع، و«ناصِرَينِ» حالَ النَّصب والجرِّ، («ناصِرُونَ») لِجماعة الذُّكور في الرفع، و«ناصِرِينَ» في النَّصب والجر؛ وذلك لأنهم لَمَّا جَعلُوا إعرابَهما بالحروف، وكان الحروفُ ثَلاثةً، أعني: الواوَ والألف والياء؛ جَعلُوا رفعَ المثنى بالألفِ لِخفَّتها، والمثنى مُقدَّم، ورَفعَ الجمعِ بالواو لِمُناسَبة الضمة، ثم جَعلُوا جرَّ المثنى والمَجموعِ بالياء، وفَتحُوا ما قبل الياءِ في المثنَّى، وكَسرُوه في الجمع فرقاً بينهما، ولَمَّا رَأَوا أنه يُفتَح في بعض الصُّوَر في الجمع أيضاً، نحو: «مُصطفَين» فتحُوا النُّون في الجمع، وكَسَرُوه في المثنى، ثم جَعلُوا النصبَ فِيهما تابعاً لِلجرِّ.

(«ناصِرَةٌ») للواحِدة، («ناصِرَتَانِ») لِلمُثنَّى، («ناصِرَاتٌ») لِجماعة الإناث، (و«نَواصِرُ») أيضاً لها.

ددە چونكي ـــــــــــــــــ

[مطلب: في مجيءِ اسمِ الفاعل على «فاعِل»، وفي فاعِل بمعنَى مفعول]

قولُه: (فالأكثَرُ أن يَجيءَ اسمُ الفاعل مِنه على «فاعِل») قِيل[1]: ولِهذا سُمي به؛ لِكَثرة الثلاثيِّ، أي: ولِأجلِ أنَّ اسم الفاعِل مِنَ الثلاثيِّ على «فاعِل» يُسمَّى بِلَفظ الفاعل لِجَميع اسمِ الفاعل كـ«المُفعِل والمُستفعِل»؛ لِكَثرة الثلاثيِّ، ولم يَقُولُوا: «اسم المُفعِل» ولا «اسم المستفعِل»، ورُدَّ بأنَّه ليس القَصدُ بِقَولهم: «اسمُ الفاعل» اسمَ الصِّفة التي تَجِيء على وزنِ اسمِ الفاعِل، بل المرادُ اسمُ ما فَعَلَ الشيءَ، ولم يَأتِ «المُفعِل والمُستفعِل» بمعنى: الذي فَعَل الشيءَ حتى يُقال: «اسمُ المُفعِل والمُستفعِل».

واعلَم أنَّهم أَطلقُوا اسمَ الفاعل على مَن لم يَفعَلِ الفِعلَ، كالمُنكَسِر و[الجاهِل، والضامِر والمائِت؛ لأنَّ الأغلَبَ فِيما بُنِيَ له هذه الصِّيغةُ أن يَفعلَ فِعلاً، كـ]القائِم[2] والقاعِد، والمُخرِج

(١) قائلُه ابن الحاجب، وقد ردَّه عليه شُرَّاح كلامِه بمثل ما سيذكُره المحشِّي.

(٢) ما بين المعقوفَين من نُسخة خطية ومِن شَرحَي «المراح» لابن كمال باشا وديكنقوز، ولا يَستقيمُ الكلامُ إلا بها.

(و) الأكثَرُ أن يجيءَ (اسْمُ المَفْعُولِ مِنهُ على «مَفْعُولٍ»، تَقُولُ: «مَنْصُورٌ، مَنْصُورانِ، مَنْصُورُونَ»، «مَنْصُورةٌ، مَنْصُورَتانِ، مَنْصُوراتٌ»، و«مَناصِيرُ») ....

دده چونكي

والمستَخرِجِ، وغيرِ ذلك. كذا في «جناح الفَلاح»[١].

واعلَم أيضاً أنه قد يكونُ الفاعِلُ بِمَعنى مَفعولٍ فيه[٢]، كـ﴿يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] أي: تَعصِف فيه الرِّيحُ، و«ليلٍ نائِم»، و«همّ ناصِب»، وبِمعنى مَفعول كـ«غامِر» ضدَّ عامِر[٣]، و«سِرّ كاتِم» و﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، و﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦]، ذكَرَه[٤] الجوهريُّ، و«كاسٍ» بمعنَى مَكسِيٍ[٥]، ذكَره ابنُ مالِك في «شَرح التَّسهيل»، وقال الرضيُّ في ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ و﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾: (الأَولى أن يَكُونَا على النَّسَب كـ«قابِل وعاشِب»[٦]؛ إذ لا يَلزمُ أن يكونَ فاعِلٌ الذي بِمَعنى النَّسب مِمَّا لا فِعلَ له كـ«قابِل»[٧]، بل يَجُوزُ أيضاً كونُه مِمَّا جاء منه الفِعلُ، فيَشتَرِكُ النَّسَبُ واسمُ الفاعِلِ في اللَّفظ).

قولُه: (والأكثرُ أن يجيءَ اسمُ المفعول على «مَفعول») ولهذا سُمِّيَ به؛ لِكثرة الثلاثيّ[٨].

فإن قِيل: لِم سُمِّيَ اسمَ المفعولِ مع أنَّ اسمَ المفعولِ حَقيقةً هو المَصدَرُ؟ **أُجيب** بِأنَّ المرادَ المفعولُ به، يُقال: (فَعَلتُ [به][٩] الضربَ) أي: أوقَعتُه عليه، لكنَّه حُذِفَ حَرفُ الجر وبَقِيَ الضَّميرُ مَرفوعاً فاستَتَر؛ لأنَّ الجارَّ والمَجرُورَ كان مفعولَ ما لم يُسمَّ فاعلُه.

---

(١) كذا في جميع النُّسَخ، ولا أدري ما المقصود به، والعبارةُ المذكورةُ في شرح ابن كمال باشا على «المراح»، إلا أنَّ اسمَه «الفَلاح»، وأغلبُ الظنِّ أنه هو المقصود لا غيرُه، فلعلَّ مِن أسمائه ذلك.

(٢) التقييدُ بـ«فيه» ضروريٌّ للتفريق بينه وبين النَّوع الثاني الذي هو بمعنَى مَفعول فقط نحوُ: ﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾، وبعضُهم يُسقط الظرف ويَكتفي بِما قبله، وحينئذٍ يَدخُلُ النَّوعان معاً فيه، ولا يُعترض حينئذٍ بأنَّ نحوَ: ﴿يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ بمعنى معصوفٍ فيه لا معصوفٍ فقط فوجب التقييدُ بالظرف لفظاً؛ لأنَّا نقول: غايةُ ما فيه أنَّا احتَجنا إلى الظرف معه فقدَّرناه، وذلك معهودٌ في الكلام كثيراً، بخلاف عكسِه وهو التقييدُ بالظرفِ مع عدم الاحتياجِ إليه وفسادِ المعنى بِه، فإنه لا يَستقيم، فتأمَّل!

(٣) الغامِر من الأرضِ والدُّور: خِلافُ العامِر، وهو الخَراب؛ لأنَّ الماء قد غمَره فلا تُمكن زِراعته، فهو بمعنى مَغمُور.

(٤) أي: جميعَ ما تقدَّم، من «يوم عاصف» وما بعده.

(٥) كذا في النُّسخ، وهو سهوٌ، والصواب: (مَكسُوّ) وهي عبارة «شرح التسهيل».

(٦) الذي في كلامِ الرضي: «نابِل وناشِب»، قال في موضعٍ آخرَ بعد أن ذكَرهما ونصَّ على أنهما للنسب: لأنَّ مَعناهما: نَبْلي ونُشَّابيّ، ولا فِعلَ لهما حتى يُقالَ: إنَّهما اسمَا فاعِلٍ منه.

(٧) كذا في النُّسخ، والصحيح: (نابل)؛ لِما ذكَرناه في التعليق السابق.

(٨) قد وَقع في مثل ما اعترضه سابقاً في تسميةِ اسم الفاعل، والصحيحُ أنه سُمي بِذلك لِمثلِ ما ذكَره هناك.

(٩) سَقط هذا الحرف من النُّسَخ، واستِدراكُه من شُروح «الأُنموذج» و«المراح» وغيرِها، والسِّياقُ يَقتضيه ليصحَّ الكلام كما لا يَخفى.

وإنما قالَ: «الأكثرُ» لأنهما قد يَكُونانِ على غيرِ «فاعِل» و«مَفعُول»، نحوُ: «ضَرَّاب»، و«ضَرُوب»، و«مِضْرَاب»، و«عَلِيم»، و«حَذِر» في اسمِ الفاعل، ونحوُ: «قَتِيل»، و«حَلُوب» في اسمِ المفعول، ....

دده چونكي

قولُه: (وإنما قال: «والأكثَر» لأنهما قد يكونانِ على غير «فاعِل») قِيل: فيه نظرٌ؛ لأنَّ صِيغةَ اسمِ الفاعل من الثُّلاثيِّ على «فاعِل» البتَّةَ، ولِذلك سُمِّيَ به، وما يكونُ على غيرِه فمِنَ الصِّفة المشبَّهة، وفيه نظرٌ لا يَخفى على مَن له أدنَى تَمييزٍ بين اصطِلاحاتِ الأُدَباء.

[مطلب: في صِيَغ المُبالغة من الفاعِل]

قولُه: (نحو: ضرَّاب... إلخ) بَقِيَ ههنا صِيَغٌ لِلمُبالغة في الفِعل مِن الفاعِل، كـ«فِسِّيق» و«كُبَار» بضم الفاء وتخفيفِ العَين، و«سَيف مِجذَم» بكسر الميم وفَتح العين مُشترَك بين الآلة والمُبالَغة، و«طُوَّال» بضم الفاء والتَّشديد مُشترَك بين الجَمع والمُبالَغة، و«عَلَّامة» بالتَّشديد و«راوِيَة» بِكسر العين، و«فَرُوقة» بفتحِ الفاء وضمِّ العين، و«ضُحَكَة» بضم الفاء وفتحِ العينِ، و«مِجْذامة ومِعْطِير» بكسرِ الميم فيهما وسُكونِ الفاء، و«ضُحْكة» بِضمِّ الفاء وسكونِ العين لِمُبالغةِ اسم المَفعول، ويَستَوي المذكرُ والمؤنثُ في التِّسعة الأَخيرة، وقالُوا: «مِسكِينة» حملاً على «فَقِيرة».

[مطلب: في اسم الفاعل بِوَزن المفعول، وفي استغنائهم بـ«مُفعِلٍ ومُفعَل» عن «فاعِل»]

قِيل: ويكونُ اسمُ الفاعل بِوَزنِ اسمِ المفعُولِ، كقَولِه تعالى: ﴿كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١] أي: آتياً، قال الرضيُّ: (والأولى أنه مِن «أَتيتُ الأمرَ» أي: فَعَلتُه، بمعنَى: كان وعدُه مَفعولاً).

وربَّما استُغنِيَ عن «فاعِل» بِـ«مُفعِل»، كـ«حَبَّه» فهو «مُحِبٌّ» ولم يَقولُوا: «حابٌّ»، و«عَمَّ الرجلُ بِمَعرُوفه» فهو «مُعِمٌّ»؛ وبِـ«مُفعَل» نحو: «لَمَّ مَتاعَ القومِ» فهو «مُلَمٌّ». ذكَره ابنُ مالِك في «التَّسهيل».

[مطلب: في «فَعُول»]

قولُه: (وحَلُوب في اسم المفعول) فيَستَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّث، وقد يَلحَقُه التاءُ لِلنَّقل إلى الاسميَّة، ولِلوَحدة، فيكونُ بعد إلحاق التاءِ أيضاً صالحاً لِلمُذكَّر والمؤنَّث. و«فَعُولٌ» بمعنى فاعِل يَستَوِي فيه المذكَّر والمؤنَّث، وقد قالُوا: «عَدُوَّة الله» حملاً على «صَدِيقة»، ذكَره في «المراح» و«شَرحه».

وكذا الصِّفة المُشبَّهة باسم الفاعلِ عند أهلِ هذه الصَّنْعة.

[اسمُ المَفعول من اللازم]

(وتَقُولُ): «رَجلٌ (مَمْرُورٌ بِهِ)، ورَجلان (مَمْرُورٌ بِهِما)، ورجالٌ (مَمْرُورٌ بِهِمْ»)، و«امرَأةٌ (مَمْرُورٌ بِها)، وامرَأتان (مَمْرُورٌ بِهِما)، ونِساء (مَمْرُورٌ بِهِنَّ»)، أي: لا يُبنَى اسمُ المفعول من اللازِم إلَّا بعد أن تُعدِّيَه؛ إذ ليس له مَفعولٌ.

(فَتُثَنِّي) أنتَ (وتَجْمَعُ، وتُذَكِّرُ وتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ فِيما) أي: في اسمِ المفعولِ الذي (يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الجَرِّ، لا اسْمَ المَفْعُولِ) لا تَقول: «مَمرُوران بهما»، ولا «مَمرُورُون بهم»، ولا «مَمرورةٌ بها»، ونحوَ ذلك؛ ....

دده جونكي

ويَجيء «فَعُول» لِلمُبالَغة، ويَستَوِي فيه المذكَّر والمؤنَّث إذا كان بمعنَى فاعِل وذُكِرَ الموصُوف، وإن لم يُذكَر فلا يَستَوِيانِ. وإذا كان بِمعنى المَفعُول فلا يَستَوِيان[1]؛ ذُكِر الموصوفُ أو لا.

[مطلب: الفَرق بين اسم الفاعل والصِّفة المُشبَّهة]

قولُه: (وكذا الصفة المشبَّهة اسم فاعل) هذا الإطلاقُ عِندَهم ليس على الإطلاق؛ لأنَّهم مَيَّزُوا كلَّ واحدٍ مِنهما بِتَعريفٍ على حِدَة في كُتُبِهم، واعتَبرُوا الحُدوثَ بِحسَب الوَضعِ في اسمِ الفاعِل، والإطلاقَ لا الحُدُوثَ والاستِمرارَ في الصِّفة المشبَّهةِ، وإنِ اعتبَر الثُّبوتَ بَعضُهم فيها، ونحوُ: «خالِد، ودائِم، وثابِت، ومُستَمِرّ، وباقٍ، وراسِخ، ومُؤمِن، وواجِب، وكافِر، وضامِر» في «فَرس ضامِر» مِمَّا يدلُّ على دَوامِ الفاعِل والثُّبوت لا يَرِدُ نَقضاً. وأمَّا نحوُ: «حائِض، وطامِث» مِن الصِّفاتِ الثابِتة بِمعنى: ذاتِ حَيْض وطَمث، فليس بِاسم؛ إذ مَعنى الثُّبوت عارضٌ، وكذا في صِفاتِ الله نحوُ: «اللهُ عالِم»، وقالُوا: إذا قُصِد بِالصِّفة المشبَّهة الحُدُوثُ رُدَّتْ إلى صِيغةِ اسم الفاعل، فتَقُولُ في «حَسَن»: حاسِنٌ الآنَ أو غداً، قال الله تعالى في «ضَيِّقٍ» لَمَّا قَصد به الحُدُوثَ: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: ١٢]، وهذا مُطَّرِد في كُلِّ صِفة مُشبَّهة.

---

(١) هذا مخالفٌ لما قدَّمه قريباً عند كلامِه على «حَلُوب» من استوائِهما. والظاهرُ أنه جرَى هُناك على قَولٍ وهنا على آخرَ.

فإن قلتَ: لعلَّ كلامَه الأولَ في «فَعُولٍ» بمعنى مَفعول، والثاني في «فَعُول» الذي لِلمُبالغة فافترقَا، قلتُ: هما واحدٌ، وإنما قصدُوا الفرقَ بين معنَيَي الفاعِل والمفعول، أي: إنَّ مدلولَ تلك الصفةِ مفعولٌ لذلك الفعل لا فاعِلٌ له، =

لأنَّ القائمَ مَقامَ الفاعل لفظاً - أعني: الجارَّ والمَجرورَ من حيث هو هو - ليس بِمُؤنث، ولا مثنًّى، ولا مَجموعٍ، فلا وجهَ لِتأنيث العامل، وتَثنِيَتِه، وجَمعِه.

وظاهرُ كلام صاحبِ «الكشَّاف» أن مِثلَ هذا الفاعل يَجوزُ أن يُقدَّم، فيُقال: «زيدٌ به ممرورٌ»؛ لأنه ذَكر في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦] أنَّ ﴿عَنۡهُ﴾ فاعلُ ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ قُدِّم عليه.

[مُهمة: في أنَّ المحلَّ في الإعراب لِلمجرور لا لِمجموع الجارِّ ومجرورِه]

قولُه: (لأنَّ القائم مَقامَ الفاعل لفظاً... إلخ) إنَّما قال: «لفظاً» لأنَّه في المعنَى هو المجرُورُ فقط على ما ذَهَب إليه صاحِبُ «اللُّباب»، وهو التَّحقِيق، وإن كان الأكثَرُونَ على خِلافِه، قال شَريف الدِّين[1] الجُرْجاني: وحرفُ الجرِّ أداةٌ تُوصِلُ مَعنى الفِعل إلى مَجرُورِها، ومَنصوبُ المَحلِّ ومرفوعُ المحلِّ هو المجرورُ وَحدَه، لا مَجموعُ الجارِّ والمجرور، لِيَرِدَ الإشكالُ بِأنَّ المَجموعَ ليس بِاسم، والإسنادُ إليه مِن خَواصِّه، والقولُ بأنَّ الجارَّ والمجرورَ في محلِّ النَّصبِ والرَّفع مُساهَلةٌ في العِبارة؛ اتِّكالاً على ما تَقرَّرَ مِن القَواعد.

[مُهمة: في تقدُّم الفاعل]

قولُه: (وظاهر كلام صاحبِ «الكشَّاف» أن مثلَ هذا الفاعل يَجوز أن يُقدَّم؛ لأنه ذَكر في قَوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦] أن ﴿عَنۡهُ﴾ فاعلُ ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾) قال البَيضاوي وأبُو البَقاء: ما ذكَره الزَّمخشري خطأٌ؛ لأنَّ الفاعلَ وما يَقُوم مَقامَه لا يَتقدَّم، وقال صاحبُ «التَّقريب»[2] عِنايةً لِلزمخشري: وإنَّما جاز تقديمُه مع أنَّه فاعِل لَمْحاً لِأصالة ظَرفيَّته لا لِعُرُوض

= فقولُهم: (فعولٌ بِمعنى مفعول) تَجوُّز؛ لأنه إذ ذاك يَدلُّ على المُبالغة ولا يَنفكُّ عنها، فليس بمعنَى مَفعولٍ حقيقةً؛ لأنَّ مفعولاً لا دلالةَ فيه على المُبالغة، ومثلُه ما أشبَهه، مِن مثل قَولِهم: (فَعُول بمعنى فاعِل)، و(فَعِيل بمعنى فاعِل أو مَفعول)، فافهَم!

(١) كذا في النُّسَخ، والمعروف أنه لُقِّب بِالشَّريف لارتفاع نَسبِه إلى الحُسين بن علي ﵄، ويقالُ له أيضاً: السَّيِّد بِسَبب ذلك، وليس «أل» في «الشريف» بدلاً من المضاف إليه وهو «الدِّين» كما في نحوِ قولهم: السَّعد التفتازاني في سَعد الدين، والبَدر الدمامِيني في بَدرِ الدين، وهكذا.

(٢) «التَّقريب في التفسير» لِلعلَّامة قُطب الدين مُحمد بن مسعود بن محمود السِّيرافي الفالي الشِّيرازي، المتوفَّى بعد سنة (٧١٢هـ)، اختَصر به «الكشَّاف» مُزيلاً ما فيه مِن الاعتِزاليات، مع زياداتٍ تحلُّ مغلَقَه وتُقرِّب معناه.

[مَجيء «فَعِيل» بمعنَى الفاعل والـمَفعول]

(و«فَعِيلٌ» قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الفاعِلِ، ....

دده جونكي

فاعِليَّته، ولأنَّ الفاعلَ لا يَتقدَّم لالتباسِه بالمُبتدأ، ولا التِباسَ ههنا، ولأنه ليس بِفاعلٍ حقيقةً، ورُدَّ[1] بأنَّه تَعسُّفٌ، سَأل ابنُ جني أبا عَليٍّ عن قولهم: «فيك يُرغَبُ»، فقال: «فِيك» لا يَرتفع بما بَعده، فأينَ المرفوع؟ فقال: المَصدرُ، أي: فِيك يُرغَبُ الرَّغَبُ، و«فيك» ظَرف، وهكذا يُصحَّح مَسألةُ الكِتاب، ويُجعَل الضَّمير في ﴿مَسْئُولًا﴾ لِلمَصدر، ويُجعَلُ ﴿عَنْهُ﴾ في مَوضع نصبٍ، وفي «شَرح الألفيَّة لابن مُعطٍ»[2]: إن كان مَفعول المجهول جارًّا ومجروراً فلا يَتقدَّم على الفِعل؛ لأنه لو قُدِّم اشتَغل الفِعلُ بِضَميره، ولا يُمكِن جعلُه مبتدأ لأجلِ حرف الجرِّ، ومِنهم مَن أجاز محتجًّا بهذه الآية؛ لأنَّ مفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه مفعولٌ في المعنى، والمَفعول جائزُ التقديم على عامِله.

فإن قِيل: كلامُ «الكشَّاف» نصٌّ في جَواز التَّقديم، فما وجهُ قولِ الشارحِ: (وظاهرُ كلامِ «الكشَّاف»)؟ **قُلنا:** وجهُه احتِمالُ كَلامِه التأويلَ بِجَعله من قَبِيل الإضمارِ والتَّفسير، كما يُشِير إليه تَمثيلُه بقَولِه: كـ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾ في ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، وقولُ الشارح: «قُدِّم عليه» زيادةٌ منه مَبنيَّة على الظاهِر.

[مطلب: في «فَعِيل» بمعنى فاعِل، أو مُفعِلٍ، أو مُفاعِل]

قولُه: (و«فَعِيل» قد يَجيء بِمَعنى الفاعِل كـ«الرَّحِيم») (وقد يَجيءُ بمعنَى «مُفعَل»[3] قَليلاً، كـ﴿الذِّكْرِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨] أي: المُحكَم على تَأويلٍ)، ذكَره الرَّضي، (و«وَجِيع» بمعنى مُوجِع[4]، و«أَلِيم» بمعنَى مُؤلِم، و«سَمِيع» بمعنى مُسمِع)، ذكَره الجوهريُّ، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسيرِ قَوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[5] [البقرة: ١١٧]: (قِيل: بَدِيع بمعنى المُبدِع

---

(١) الرادُّ ابنُ التمجيد، وعنه ينقُل المحشِّي من أول المسألةِ.

(٢) لعله يقصد شرح ابن الخباز المسمى «الغُرة المخفية في شرح الدرة الألفية»

(٣) بفتح العين وكسرها معاً على ما يَظهر من بقيَّة كلامِه وتمثيلِه للصِّيغتَين.

(٤) منه قولُ المرار بن سعيد:

وقـد طـالَـتْ بِـكَ الأيـامُ حـتـى ... رأيـتَ الـشـرَّ والـحَـدَثَ الـوَجِـيـعـا

(٥) أي: بعد أن قال: و﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مِن إضافة الصِّفة المشبهة إلى فاعِلها، أي: بَديعٌ سَماواتُه وأرضه.

كَـ«الرَّحِيمِ») بِمعنَى الرَّاحِم مع المبالَغة، (وبِمَعْنَى المَفْعُولِ، كَـ«القَتِيلِ») بِمعنَى المَقتولِ، وأَمثِلتُهما في التَّثنِية والجمعِ، والتَّذكير والتَّأنيث، كأمثِلةِ اسم الفاعل والمفعُول، ....

دده چونكي

كما أنَّ «السَّمِيع» في قَول عَمرٍو[١] : [الوافر]

أَمِنْ رَيحانَةَ الداعِي السَّمِيعُ؟

بمعنى: المُسمِع، وفيه نَظرٌ[٢]؛ لأنه لا يَثبُت ذلك، ولا استِشهادَ في البَيت؛ لأنَّ داعيَ الشَّوق لَمَّا دعَا القائلَ صار هو سَمِيعاً لِدَعوتِه، فتسبَّب[٣] لِكَونه سميعاً، فأَوقَع على الداعِي اسمَ السَّميع لِكَونه سَبباً فيه، على أنَّ الشاذَّ لا يُقاسُ عليه إنْ ثبَتَ، ذكَره الشارحُ في «شَرحه»، وفيه تكلُّف لا يَخفى[٤].

ويَجيء بمعنى «مُفاعِل» كثيراً، كـ«جَلِيس، وحَلِيف، وعَشِير، وكَلِيم[٥]، وأَنِيس، ونَدِيم»، ذكَره الرضيُّ في «شرح الكافِيَة» والشارحُ في «شَرح الكشَّاف»، و«غَدِير» بِمَعنى مُغادَر مِن غادَره، أو مُفْعَل من أَغدَرَ ذكَره الجوهريُّ[٦].

قولُه: (كالرَّحيم بمعنى الراحِم مع المُبالغة) وهي ليسَتْ بِلازمةٍ لِصيغة «فَعِيل» مُطلقاً، بل إذا كان مِن باب «فَعُلَ» بضم العين، وقِيل: هي لازمة لها مُطلقاً، ونُقِلَ عن الزمخشري أنَّ كلَّ ما هو مَعدولٌ عن أصلٍ فهو لِلمُبالَغة، فـ«رَحِيم، ورَحُوم، ورَحمَن» لِلمُبالَغة؛ إذ الكلُّ مَعدولٌ عن «راحِم». ذكَره في «حاشِيَة تَفسير القاضي».

قولُه: (وبمعنَى المَفعُول) قال الرَّضي: وبِناءُ «فَعِيل» بمعنى مَفعولٍ مع كَثرتِه غيرُ مَقِيس.

---

(١) أي: ابن مَعدي كربَ الزبيدي الصحابيّ في أختِه ريحانة، وعجزُه:

يُؤرِّقُني وأصحابي هُجُوع

(٢) هنا انتهى كلامُ «الكشاف»، وما بعدَه كلامُ السَّعد في حاشيَتِه كما سيُشار إليه.

(٣) تحرَّف في النُّسخ المطبوعة إلى (فيُنسَب)، والذي رأيتُه في النُّسخ الخَطية وفي «الخِزانة»: (فتسبب)، وهو ما يَقتضيه السِّياق.

(٤) عبارةُ «الخزانة»: وما تأوَّله السعدُ يَدفعُه البيتُ الذي بعده . . . إلخ.

(٥) في «البَيضاوي» ـ أخذاً من «الكشاف» ـ عند تفسير قَوله تعالى: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]: وقُرئ: ﴿كَلَمَ ٱللَّهُ﴾ و﴿كالَمَ اللهَ﴾ بالنصب، فإنه كَلَّمَ الله كما أن الله كلَّمه، ولِذلك قيل: كَلِيمُ الله بِمَعنى: مُكالِمُه.

(٦) وزاد عليه: ويُقال: هو فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ؛ لأنه يَغْدِرُ بِأهله، أي: يَنقطع عند شدَّة الحاجة إليه.

إلَّا أنه يَستَوِي لفظُ المذكر والمؤنث في الذي بِمَعنى المفعولِ إذا ذُكِرَ الموصوف، نحوُ: «رَجُلٌ قَتِيلٌ»، و«امْرَأةٌ قَتِيلٌ»، بِخِلاف: «مَرَرتُ بِقَتِيلِ فُلانٍ وبِقَتِيلَتِه»، فإنهما لا يَستَوِيان لِخَوفِ اللَّبس.

دده جونكي

[مطلب: في تأنيث «فَعِيل» بمعنى فاعِل، وتخريجِ قَوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾]

قولُه: (إلَّا أنه يَستوي . . .) إلى قَوله: (في الذي بمعنَى المَفعول) و«الفَعِيل» الذي بمعنَى الفاعِل لا يَستَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنث؛ سواءٌ أُجرِيَ على الموصوفِ أو لا، تَقولُ: «رَجلٌ نَصِير، وامرأة نَصِيرة»، و«مَررتُ بِنَصيرِ زيدٍ، ونَصِيرتِه»، هذا هو الأكثَرُ، والقَليلُ هو أنه لا يَلزَمُه التاء، ذكَره في «شَرح اللُّب»، فلا حاجةَ على هذا إلى تأويلٍ في قَوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] بأنَّ الرحمةَ بِمعنى المَطَر أو الغُفران أو الإحسانِ، أو بِأنَّ «القَريبَ» بمعنى المَسافة يُذكَّر ويُؤنث، وبِمَعنى النَّسَب يُؤنَّث فقط، أو بِأنَّ المُراد به النَّسبُ، أي: ذاتُ قُرْب، أو بأنَّ المَصدرَ المؤنث يَجوز تَذكيرُه حَملاً على لفظٍ آخَرَ في مَعناه، أو تأويلاً بـ«أنْ» مع الفِعل، أو بأنَّ في الكلام حذفاً[١] أي: شيءٌ قريبٌ، أو أثَرَ رحمةِ الله قريبٌ، أو بأنَّه بمعنَى مَقرُوب، أو بأنَّ ﴿رَحْمَتَ﴾ اكتَسبتِ التذكيرَ من المُضاف إليه كما ذكَره صاحبُ «الكشَّاف» في قَولِه تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَيَنُوٓءُ﴾ [القصص: ٧٦] بِالياء التَّحتانيَّة[٢]، أو بأنَّ تَأنيث الرحمةِ غيرُ حقيقيٍّ، مع أنَّ الشارحَ قال في «شرح الكشَّاف»: هذا خارجٌ عن قانُون النُّحاةِ؛ لأنهم لم يُفرِّقُوا في الإسنادِ إلى الضَّمير بين الحقيقيِّ وغيرِه، ولا بين كونِ المُسنَد فِعلاً أو صفةً، وقال ابنُ هشام في «المغني»: (المؤنثُ المجازيُّ يَجُوزُ معه التذكيرُ والتأنيث، وهذا يتَداوَلُه الفُقهاءُ في مُحاوراتهم، والصوابُ تَقيِيده بالمُسنَد إلى المؤنَّث المجازيِّ، وبِكَونِ المسنَدِ فِعلاً أو شِبهَه، وبِكَونِ المؤنَّث ظاهراً، فلا يجوزُ: «هذا الشمسُ»، ولا: «هو الشَّمسُ»، ولا «الشمسُ هذا أو هو»، ولا يَجوزُ في غير ضَرورةٍ: «الشمسُ طلعَ» خِلافاً لابن كيسانَ)، واعتراضُ صاحبِ «الكشَّاف»[٣] بِأنَّ هذه الوُجوهَ المذكورةَ في التَّأويل ليستْ بِمطَّردةٍ ليس بِقادِح.

---

(١) أي: من أولِ الكلام أو آخِره كما سيُمثِّل لهما.

(٢) وهي قراءةٌ شاذَّة لِبُديل بن مَيسرةَ، وخُرِّجت أيضاً على الحذف، والتَّقدير: ما إنَّ حملَ مَفاتِحِه، أو مِقدارَها، أو نحوُ ذلك، وذَكر أبو عمرٍو الداني أن بُديلَ بن مَيسرةَ قرأ: ﴿مَا إِنَّ مِفْتاحَهُ﴾ على الإفراد، فلا تَحتاجُ قِراءتُه لـ﴿يَنُوءُ﴾ بالياء إلى تأويل. أفاده أبو حيانَ في «البحر».

(٣) كذا في النُّسَخ، ولم أرَ للزمخشريِّ في هذه الآية اعتراضاً مع أنه حكى جُملةً من الأقوال في تخريجِها، وجاء في «الكشف» عند أولِ وجهٍ منها: قيل: في الوجوه نظر؛ لأنه لا يطردُ، وهو غيرُ وارد؛ إذ لا بُدَّ من التأول بعد الوُقوع. اهـ فلعلَّ المراد «الكشف» لا «الكشاف».

. . . .

دده جونكي

وأمَّا تذكيرُ «بَغِيّ» في قَوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] على تَقديرِ كونِه «فَعِيلاً»؛ (فإمَّا لأنه مَصدرٌ كما قالُوا في قَوله تَعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] ولم يَقُل: «رَمِيمة» لأنه أراد المَصدرَ؛ أو لِلفواصِل)، ذكَره الطِّيبي[١]، أو (لِتَشبِيهه بالمفعُول[٢] كما في «مِلْحفةٌ جَدِيدٌ» من «جَدَّ»[٣] عِند البَصريَّة، لا الكوفيَّة؛ لأنه عِندهم بِمعنى مَجْدُود، من «جَدَّه» بمعنَى قَطَعه[٤])، ذكَره الرضيُّ، (أو لأنه لِلنَّسَب كـ«طالِق»؛ أو لأنه لِلمُبالَغة)، ذكَره القاضِي، فرَدُّ القُطبِ كونَه لِلمُبالغة بأنَّ نفيَ الأبلَغِ لا يَستلزمُ النفيَ مُطلقاً، جوابُه: أنه مِن باب نَفيِ المُقَيَّد وقَيدِه.

ولِلشَّبه اللَّفظي قد يُحمَل «فَعِيل» بِمَعنى مَفْعُول على «فَعِيل» بمعنَى فاعِل، فيُؤنَّث مع ذِكر الموصوفِ أيضاً نحوُ: «امرَأةٌ قَتِيلة»، كما يُحمَل «فَعِيلٌ» بمعنَى فاعِل عليه فيُذكَّر.

ومِمَّا يَستَوي فِيه المذكَّر والمؤنَّث مع كونِهِ صفةً: «مِفْعالٌ، ومِفْعَلٌ، ومِفْعِيل» بِكَسر الميمِ فيها[٥]، و«فَعَالٌ» بِفَتح الفاء، و«فِعال» بِكَسرها وتَخفيفِ العين فِيهما.

---

(١) وسَبَقه إليه أبو الحسن الباقولي المتوفى نحو سنة (٥٤٣هـ) في «كَشف المشكلات».

(٢) أي: وإن كان في الواقع بمعنى الفاعِل.

(٣) يَجِدُّ جِدَّةً: إذا صار جَديداً، وهو نقيضُ الخَلَق.

(٤) لأنها مَقطوعة عن المِنوال عند الفَراغ مِن نَسجِها.

(٥) أي: في الصِّيغ الثلاثة، ومثالُ الثاني: «رجلٌ مِغشَمٌ وامرأةٌ مِغشَم»، ولولا هذا القيدُ لاحتَمل أن يكونَ مرادُه بِالصيغة الثانيةِ «مُفعِلاً» بِضم الميم وكسرِ العين، ومِثاله: مُذكِرٌ ومُحمِقٌ، وأمَّا جعلُ التَّقييد للثالث فقط فغيرُ مناسبٍ، ولا سيَّما أنَّ عدَّ «مُفعِلٍ» في مِثلِ هذا الموضع قليلٌ، بِخلاف «مِفعَلٍ» مع أخَويه.

[اسمُ الفاعل والمَفعول مِما زاد على الثُّلاثي]

هذا في الثُّلاثيِّ المجرَّد، (وأمَّا ما زادَ على الثَّلاثةِ) ثُلاثيًّا كان أو رباعيًّا، (فالضَّابِطُ فِيهِ) أي: في بناءِ اسم الفاعلِ والمفعولِ منه ـ والمرادُ بـ«الضابط»: أمر كلِّيٌّ مُنطبق على الجُزئيَّاتِ ـ: (أَنْ تَضَعَ فِي مُضارِعِهِ المِيمَ المَضْمُومةَ مَوضِعَ حَرْفِ المُضارَعةِ، وتَكْسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ) أي: ما قبلَ آخِرِ المُضارِع، (في) اسم (الفاعِلِ) كما فَعَلتَ في أكثَرِ فِعلِه، وهو المبنيُّ لِلفاعل، (وتَفْتَحَهُ) أي: ما قبلَ الآخِرِ (في) اسم (المَفْعُولِ) كما فتَحتَه في فِعله، أعني: المبنيَّ للمفعول، (نَحوُ: «مُكْرِمٌ») بِالكَسر اسمَ فاعل، (و«مُكْرَمٌ») بِالفتح اسمَ مفعول، (و«مُدَحْرِجٌ» و«مُدَحْرَجٌ»، و«مُسْتَخْرِجٌ» و«مُسْتَخْرَجٌ»).

وكذا قِياسُ بَواقي الأمثِلة، إلَّا ما شذَّ من نحوِ: «أَسْهَبَ ـ أي: أكثَرَ وأطنَب في الكَلام ـ ....

دده جونكي

[مُهمة: في بَيانِ الضابِط والأمرِ الكُليِّ والانطِباق]

قولُه: (والمرادُ بالضابط أمرٌ كُلي مُنطبِقٌ على الجُزئيّات) اعلَم أنَّ الأمرَ الكُليَّ قد يُرادُ بِه المفهومُ الكليُّ، وقد يُراد بِه القَضيَّة الكُليَّة، والمعنَى الثاني مرادٌ ههنا، وكذا الانطِباقُ؛ قد يُراد بِه الاشتِمالُ، فمَعناه: أمرٌ كليٌّ مُشتَمِل على أحكامِ جُزئيَّات مَوضوعة اشتِمالاً يُتعرَّف أحكامُها منه، وقد يُرادُ بِه الحَملُ، فمَعناه: أمرٌ كليٌّ مَحمولٌ مَوضوعُه على جُزئيَّاته؛ لِيُتعرَّفَ أحكامُ جُزئيَّاته منه، فلو قال: «قَضيَّة كليَّة» لَكان أَولى؛ لأنه يُوهِمُ إرادة المَفهومِ الكُليِّ، وهو ما لا يَمنع نَفسُ تَصوُّرِه الشركةَ، بل قد تَوهَّمه بَعضُهم.

[مطلب: في أَمثِلة شذَّت من اسم الفاعِل]

قولُه: (إلَّا ما شذَّ) ومِنه «عَقُوق» مِن الإِعْقاق[1]، والقِياس: مُعِقٌّ، و«نَتُوجٌ» من الإنتاجِ، والقِياس: مُنتِجٌ، و«باقِل» مِن الإبقال، والقياس: مُبْقِلٌ، و«ماحِل» من الإمْحال، والقياس: مُمْحِلٌ، و«لاقِحة»[2] من الإلقاحِ، والقياسُ: مُلْقِحةٌ، ....

(١) هو حملُ الفرَس والأَتان وانْفِتاقُ بَطنِهما.

(٢) المعروف: «لاقِح» من غير تاء.

فهو مُسْهَبٌ»، و«أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ»، و«أَلْفَجَ ـ أي: أَفْلَسَ ـ فهو مُلْفَجٌ»، بِفتحِ ما قبل الآخِرِ في الثلاثةِ اسمَ فاعل.

وكذا «أَعْشَبَ المكانُ فهو عاشِبٌ»، و«أَوْرَسَ فهو وارِسٌ»، و«أَيْفَعَ الغُلامُ فهو يافِعٌ»، ولا يُقالُ: مُعْشِبٌ، ولا مُورِسٌ، ولا مُوفِعٌ.

[استِواء لفظَي اسمِ الفاعِل والمَفعول في بَعض المَواضع]

(وقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ) اسمِ (الفاعِلِ و) اسم (المَفْعُولِ في بَعْضِ المَواضِعِ، كَـ«مُحابٍّ» و«مُتَحابٍّ»، و«مُخْتارٍ»، و«مُضْطَرٍّ»، و«مُعْتَدٍّ»، و«مُنْصَبٍّ») في اسمِ الفاعل، (و«مُنْصَبٍّ فِيهِ») في اسمِ المَفعول، (و«مُنْجابٍ») أي: مُنقَطِع مُنكشِفٍ في الفاعِل، (و«مُنْجابٍ عَنْهُ») في المفعُول؛ فإنَّ لفظَ اسم الفاعل والمفعُول في هذه الأمثِلة مُستَوٍ؛ لِسكونِ ما قبل الآخِرِ بالإدغامِ في بعضٍ، وبِالقَلب في بَعضٍ، والفرقُ إنَّما كان بِحَركتِه، فلَمَّا زالتِ الحركة استَوَيَا.

دده جونكي

و«ثَنِيٌّ»[1] من الإثناءِ، والقياس: مُثْنٍ، و«حِقٌّ»[2] من الإحقاق، والقِياس: مُحِقٌّ.

قولُه: (فهو مُسْهَب) قِيل: هو ـ وكذا «مُحصَن» و«مُلقَح»[3] ـ مُستَعارٌ من اسم المفعُول، كـ«سَيل مُفعَم»، لكنَّه اشتَهر بِالتعارُف وكثرةِ الاستِعمال حتى هُجِرَ الأصلُ.

[مطلب: في الاستِغناء عن «مُفعَل» بـ«مَفعُول»، ومنه «مَعلُول»]

ورُبَّما استُغني عن «مُفعَل» بِمفعُول، كـ«أَجنَّه الله فهو مَجنُون»، و«أَحزَنه فهو مَحزُون»، و«أحبَّه فهو مَحبُوب»، وقد جاء «مُحَبٌّ» على الأصلِ في الشِّعر[4]، و«أَضعَفتُ الشيءَ فهو

---

(١) الثنيُّ: الذي يُلقي ثَنيَّتَه، يكونُ مِن ذواتِ الظِّلف والحافِر في السنة الثالِثة، ومِن ذَوات الخُفِّ في السنةِ السادِسة. «المصباح».

(٢) الحِقُّ مِن الإبل: الداخِلةُ في الرابِعة بعد استِكمالِها الثالثة، سُمِّي بذلك لأنه استَحقَّ أن يُركَب ويُحملَ عليه وأن يُنتَفعَ به.

(٣) كذا في النُّسخ، ومِثلُه في بعض الكُتب المطبوعة كـ«الارتشاف» و«التصريح» لخالد الأزهري، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، والصحيح: مُلفَج، ففي «الصحاح» مثلاً: أَلفَج الرَّجلُ أي: أفلَس، فهو مُلفَجٌ بِفَتح الفاء، مثلَ: أَحصَن فهو مُحصَن، وأَسهَب فهو مُسهَب. فهذه الثلاثةُ جاءَت بِالفتح نَوادِرَ. اهـ

(٤) منه قولُ عنترةَ في مُعلقته:

ولـقـد نَـزلـتِ ـ فـلا تَـظُـنِّـي غـيـرَه ـ   مِـنـي بِـمَـنـزلـةِ الـمُـحَـبِّ الـمُـكـرم =

(وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ) لأنه يُقدَّر كسرُ ما قبل الآخِرِ في اسمِ الفاعل، وفَتحُه في المفعول، ويُفرَّق في الأخيرَين بأنه يَلزمُ مع اسم المفعول ذِكرُ الجارِّ والمَجرورِ؛ لِكَونهما لازمَين، بِخِلاف اسم الفاعل.

لا يُقالُ: لا نُسلِّم استِواءَهما في الأَخِيرَين؛ لأنا نَقولُ: اسمُ الفاعلِ والمفعُول هما لَفظَا «مُنْصَبٌّ» و«مُنْجابٌ»، والجارُّ والمَجرور شَرطٌ لا شطرٌ.

وإذ قد فَرَغنا من السالِم، فقد حانَ أن نَشرَعَ في غَيره، فنَقُولُ:

ددە چونكێ

مَضْعُوف»(١)، و«أَحمَّه الله فهو مَحمُوم»، و«أزكَمَه فهو مَزْكوم»، و«أَعلَّه فهو مَعْلُول» على ما ذَهب إليه سِيبَويه، فما قال ابنُ الصَّلاح: (قولُ المحدِّثين والفُقَهاء: «مَعلُول» مَرذُولٌ عند أهلِ العربيَّة واللُّغة)(٢)، وكذا قولُ النَّووي: (إنه لحنٌ)، وقَولُ صاحبِ «المُحكَم»: (والمتكلِّمون يَستعمِلُون لفظةَ المعلُولِ كثيراً، ولستُ مِنهم على ثِقة)، ليس على ما يَنبغِي، على أنه قد جاءَ في اللُّغة: «عُلَّ الشيءُ فهو مَعلُولٌ» أي: ذُو عِلَّة على ما ذكَره في «الصِّحاح» و«المُغرِب».

وقد جاء اسمُ الفاعِلِ من «أَفعَلَ» «فعَّالٌ»، كـ«أَسْأر فهو سَآر»، والقياسُ: مُسْئِر، و«أَجبَره فهو جَبَّار»، ذكَره في «الصَّحاح»، وفي «تَفسير القاضي»: (الجبَّار مِن جبَره على الأمرِ بمعنَى أَجبَره)، وفي مَوضعٍ آخَرَ مِن «الصِّحاح»: (حَسَّاس دَرَّاك لُغة أو ازدِواج)، ومِن «فَعَّلَ» أيضاً (كـ«لَبَّسَ فهو لَبَّاسٌ» و[لا] تَقُل: مُلَبِّس).

[مُهمة: في جوازِ كون الفاء جواباً لـ«إذْ» تشبيهاً بـ«إنْ»]

قولُه: (وإذ قد فَرَغنا من السالم فقد حانَ... إلخ) قال حسنٌ الفَناري: قد يُقال: يَجوزُ أن يكونَ الفاء جَواباً لـ«إذ» تَشبيهاً له بـ«إنْ» في الحركة والسُّكون وعَددِ الحُروف على ما صرَّح به بعضُ النُّحاة، وقال الدَّماميني في «شرح المغني»: كأنه أدخلَ الفاء لإجراءِ الظَّرف مُجرَى كلمةِ الشرط، لكنْ يَصُدُّ عن ذلك وُجودُ «قد»؛ لامتِناعِ دُخولها في الشَّرط، وقال علاءُ الدين البسطاميُّ في «شَرح اللُّباب»: وقد يَجري الظَّرفُ مَجرَى الشرط، فيُصدَّرُ بِالفاء بعده، نصَّ عليه سِيبويه في نحوِ: «زيدٌ حين لَقيتُه فأنَا أُكرمُه»(٣).

= ثم إنَّ «مَحبوباً» مأخوذٌ مِن «حَبَّه» الثلاثيِّ وإن كان «أَحَبَّه» الرباعيُّ أكثرَ في كلامِهم. ومثلُه يقالُ في «مَحزون» مِن «حَزَنَه».

(١) أي: جعلتُه مضاعفاً. وفي أكثر النُّسخ: (وأصففت الشيء فهو مصفوف). وهو تحريف.

(٢) مُقدمة ابن الصَّلاح «مَعرفة أنواعِ علوم الحديث»، النوع الثامن عشر.

(٣) ومنه في التَّنزيل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾، و﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا۟ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا۟﴾ على ما في «الرَّضي».

. . . .

دده جونكي

[مُهمة: في عطفِ المضارع على الماضي، وفي إعمالِ المستقبَل في الظَّرف الماضي]

والفاءُ في «فنَقولُ» إمَّا لِعطفِه على «حانَ»، فيَلزمُ عطفُ المضارع على الماضِي، وهو ليس بِحَسَنٍ على ما صرَّح به في «شَرح المَنار»، أو مُمتنِعٌ على ما صرَّح به في «كَشف الوافِيَة» نَقلاً عن ابن يَعيشَ شارحِ «المفصَّل»؛ وإعمالُ المستقبَلِ في الماضي؛ لاشتِراطِ صحَّة إقامةِ المعطوف مُقامَ المعطوف عليه، وقد يُجابُ عن هذا بأنَّ ما لا يُغتفَرُ في الأوائل يُغتَفَر في الثَّواني، كقَوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤] مع أنه لا يكونُ في النَّثر فِعلُ الشَّرط مضارعاً والجوابُ ماضياً، وقَولِه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وكقَولهم: «ضَربَتْني هندٌ وزيدٌ، ومَرَرتُ بِرَجل قائمٍ أَبَواهُ لا قاعِدَين، ورُبَّ شاةٍ وسَخْلَتِها، ويا زيدُ والحارثُ»، وبأنَّه لا يُشترطُ في عَطفِ الجُملة على الجُملة صِحَّةُ إقامةِ المعطوف مُقامَ المعطوفِ عليه على ما صرَّح به بعضُ شُرَّاح «المِفتاح» في أوائل الفَنِّ الأوَّل، وأشارَ إليه صاحبُ «الكشَّاف» في قَولِه تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ . .﴾ إلى قَوله: ﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢]، والشارحُ في باب الفَصلِ والوَصل مِن «المُطوَّل»، ولا في عَطفِ المفرَد على المفرَد كُليًّا كما صَرَّح به عَلاءُ الدين البسطاميُّ في «حاشِيَة المطوَّل» في قَولِه: (وقد يُنزَّل العالمُ بهما مَنزلةَ الجاهِل) حيث قال: مَن لا يَجرِي على مُقتضَى العِلْم هو والجاهِلُ سَواءٌ، على أنه يجوزُ إعمالُ الفِعل المستقبَل في الظرفِ الماضي على ما نَصَّ عليه المحقِّقونَ في قَولِه تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ . .﴾ إلى ﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وقولِه: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا۟ . .﴾ إلى ﴿فَأَقِيمُوا۟﴾ [المجادلة: ١٣]، وقَولِه: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١] ووجَّهُوه بأنَّه مِن بابِ المُبالغة، حتى كأنَّ هذه الأفعالَ المستقبَلَة واقعةٌ في الأزمِنةِ الماضِية لازمةٌ لها لُزُومَ المظرُوفاتِ لِظُرُوفها.

[مطلب: في الفاء الفَصيحة]

أو فاءٌ فَصيحةٌ، وهي التي تَدلُّ على الشَّرط المَحذوفِ، وقِيل: على السببِيَّة، وقِيل: علَيهما، وسُمِّيَتْ فَصيحةً إمَّا لإفصاحِها عن الشَّرط والسَّبب[1]، أو لِفَصاحة الكلام الذي دَخلَتْ

---

(١) في بعض النُّسخ: (أو السَّببِ أو عنهما).

قد تَبيَّنَ من تَعريف السالم أنَّ غيرَ السالم ثلاثةٌ، وهي: المُضاعَف، والمُعتَلُّ، والمهمُوز.

والمُصنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ يَذكرُها في ثلاثةِ فُصول، مُقدِّماً المضاعفَ، وإن كان مُلحَقاً بالمعتلَّات، مُناسباً أن يُذكَر عقبَها، لكنْ قدَّمه لِمُشابهتِه السالمَ في قِلَّة التَّغيير، وكونِ حُروفِه حروفَ الصَّحِيح، قائلاً:

دده چونكي

هي فيه، أو لِظُهور المعنَى بِسبب دُخولها، أو وَصفٌ لها بِوصف صاحبِها[(١)]، أو لِكونها مُفِيدةً معنًى بَديعاً[(٢)]، أو واقعةً مَوقعاً حَسناً.

وتَنوَّع الفاءُ الفَصِيحة بِتَنوُّع ما دُلَّ عليه مِن المحذُوف؛ فتارةً يكون المحذوفُ أَمراً، أو نهياً، كما في قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] أي: لا تَعتذرُوا فقد جاءَكم، وتارةً شرطاً كما في قَوله تعالى: ﴿فَهَـٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦] أي: إن كنتُم مُنكرِين لِلبَعث فهذا يَومُ البعثِ، وتارةً مَعطوفاً كما في قَوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: ضرَب فانفَجرَتْ، وقد يُصارُ إلى تَقديرِ القَول كما ذهَب إليه صاحبُ «الكشَّاف» في قولِه تَعالى في سُورة الفُرقان: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩] أنَّ (هذه المفاجَأة حَسَنة رائِعة وخاصَّةً إذا انضَمَّ إليها حذفُ القَول)، وجَعل هذه الآية مِن ذَلك القَبِيل كذا ذكَره الشارِح في «شَرح الكشَّاف».

قولُه: (المضاعَف) وإنما سُمي مضاعفاً؛ لأنه ضُوعِفَ الحرفُ الواحدُ بِمقابَلة العين واللام.



(١) أي: لفظُ «فصيحة» أو وصفُ الفصاحةِ وصفٌ لها والأصلُ أنه وصفٌ لِصاحِبها؛ لأنها لا يَستعملُها ويأتي بها في كلامِه إلَّا الفَصيحُ؛ لِعدمِ معرفة غيرِه بمواردِها.

(٢) أي: كما يُفيده اللفظُ الفَصيح، أو بحيثُ يُستدلُّ به على فصاحةِ المتكلِّم. تأمل!

[فصلٌ في المُضاعف]

(فَصْلٌ: المُضاعَفُ) وهو اسمُ مَفعول من: «ضاعَفَ»، قال الخليلُ: التَّضعيفُ: أن يُزادَ على الشيءِ ....

دده جونكي

[فائدة: في تَفسير «الخَليل»]

قولُه: (قال الخليلُ) وهو مِن الخُلَّة، [والخُلَّةُ] مِن الخِلال؛ فإنه وُدٌّ يُخلِّل النَّفْسَ ويُخالِطها، وقِيل: مِن الخَلَل؛ فإنَّ كل واحِد من الخَلِيلَين يَسُدُّ خَللَ الآخر، أو مِن الخَلِّ وهو الطَّريق في الرَّمل؛ فإنَّهما يَترافَقان في الطَّريق، أو مِن الخَلَّة بِمعنى الخَصْلة؛ فإنهما يَتوافَقانِ في الخِصال[1]، أو الخَلِيلُ هو الفَقير، مِن الخَلَّة، أو المُصطفَى المُخصص[2] الذي أدخله في خِلالِ الأُمور وأسرارِ العُلوم.

[مطلب: في تفسير المُتعدِّي بِاللازم والعكس]

قولُه: (التَّضعيف: أن يُزادَ على شيء) القائمُ مَقامَ فاعل «يُزاد» الجارُّ والمجرور، أو ضمير مَصدر «يُزاد»، على أن يكون لازماً؛ نَعم، يَلزم تَفسيرُ المتعدِّي بِاللازم، إلَّا أن يُقالَ: ليس بِتَفسيرٍ لغةً، بل مِن طَريقِ شُعور الذِّهن والكِنايةِ؛ لأنَّ زيادةَ الشَّيء على الشيء تَستلزمُ كَونَه مَزيداً عليه، كما قالُوا في قولِ صاحِب «الهِداية»: (فَتح بَلدةً عُنوةً أي: قهراً): هذا ليس بِتَفسيرٍ لُغة؛ لأنَّ «عنَى» بمعنى ذلَّ وخَضَع لازمٌ، و«قهر» مُتعَدٍّ، بل هو تفسيرٌ مِن طَريق شُعُور الذِّهن والكِناية؛ لأنَّ من الذِّلَّة يَلزمُ القَهر، وأنَّ[3] القهرَ يَستلزمُ الذلَّ.

ثم التأويلُ المذكورُ مَعروفٌ في الفِعل المجهُولِ، وفي الفِعلِ المعرُوف جَوَّزه صاحبُ «الكشَّاف» في قولِه تَعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] حيث قال: (أي: وَقع التقطُّع)، قِيل: بل في المعرُوفِ أَولى؛ لأنه أصلُه، وقال صاحبُ «الكَشف»: (جَعْلُه مِن الإسناد إلى ضمير الأمرِ[4] لِتَقرُّره في النُّفوس ....

(١) أي: حميدةً كانت أو غيرَها.

(٢) كذا في النُّسخ، ويَحتمل أن يكون: (المختَص) ـ أي: بالمودَّة ـ كما هي عبارة جماعةٍ.

(٣) بفتح الهمزة أو كسرِها.

(٤) عبارةُ صاحب «الكشف» على ما رأيتُه: (وجعلُه من المضمر) أي: جعلُه مُسنَداً إلى ضميرٍ يَعُود على الاتصال الدالّ عليه قولُه: ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾، والتَّقدير: لقد تَقطَّع الاتِّصالُ والارتِباطُ بينكم أو نحوُ هذا. وانظر كُتب التفسير.

فيُجعَلَ اثنَين أو أكثرَ، وكذَلك: الإِضْعافُ والمُضاعَفة.

دده جونكي

ـ أي: تَقطّع الأمرُ[١] بَينكم ـ أَولى؛ إذ لا يُعرَفُ[٢] له شاهِد، والأصلُ مَهدُومٌ بأنَّ الإسنادَ إلى المَصدر المَلفوظِ جاءَ في الفَرْع دُونَه).

[فائدة: في بيان الضِّعف]

قولُه: (فيُجعَل اثنَين أو أكثر) قال الطِّيبي: (الصوابُ أنَّ ضِعفَ الشيء مِثْلاهُ، وضِعْفَيه ثَلاثةُ أمثالِه، وهو الموافقُ لِقولِه تَعالى: ﴿فَزِدْهُ عَذَابًا ضِعْفًا فِي ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٦١]، وإذا زادَ على عَذابهم ضِعفاً فقد آتاهُم ضِعفَين، فيُطابِقُ قَولَه تعالى في مَوضعٍ آخرَ: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [الأحزاب: ٦٨]، رَوى[٣] أبو عمرٍو عن أبي عُبَيدةَ في قولِه تعالى: ﴿يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] قال: مَعناهُ جَعلُ الواحد ثلاثةً، أي: تُعذَّب ثلاثةَ أعذِبة، وأَنكَره الأزهريُّ[٤] وقال: هذا الذي يَستعمِلُه الناس في كلامِهم ومُتَعارَفِهم، وإنما الذي قال الحُذَّاق[٥] أنَّها تُعذَّب مثلَي[٦] عَذابِ غيرها؛ لأنَّ الضِّعف في كلامِ العرب المثلُ إلى ما زادَ، وليسَتْ تِلك الزِّيادةُ بِمقصُورة على مِثلَين، فيكونَ[٧] ما قاله أبو عُبيدةَ صواباً، وقال الراغبُ: (الضِّعْف من الأَلفاظ المتضايِفَة كالنِّصف والزَّوج، وهو تركُّب الزوجَين المُتساوِيَين، ويختَصُّ بِالعدد، فإذا قِيل: «أَضعَفْتُ الشيءَ، وضعَّفتُه، وضاعَفْتُه»: ضَمَمتُ إليه مِثلَه فصاعداً، فضِعفُ الشيء هو الذي يُثنِّيه، ومتى أُضِيف إلى عددٍ اقتَضى ذلك العددَ ومِثلَه، نحوُ أنْ يُقالَ: ضِعفُ العَشرة، فذلك عِشرُون بلا خِلافٍ، وإذا قِيل: أعطِه ضِعفَيْ واحد، فإنَّ ذلك يَقتضي الواحدَ ومِثلَيه؛ لأنَّ معناه الواحدُ واللَّذان يُزاوِجانه، هذا إذا أُضيف، فإن لم يُضَف فقُلتَ: الضِّعفَين؛ قِيل: ذلك يَجري مَجرى الزَّوجَين في أنَّ كلًّا منهما يُزاوِج الآخَر فيَقتَضي اثنَين؛ لأنَّ كلًّا منهما يُضاعِف الآخَر،

---

(١) الأَولى: (تقطَّع الاتصالُ)؛ لِما ذكَرناه في التعليق السابق.

(٢) أي: في [الفِعل] المعروف كما في «الكشف».

(٣) مِن هنا إلى قوله: (فيكونُ ما قاله أبو عُبيدةَ صواباً) مِن كلام صاحبِ «المُغرِب» كما صرَّح به الطِّيبي نفسُه.

(٤) في «التَّهذيب»، والكلامُ المنقولُ عنه هُنا مُتصرَّف فيه بالاختصار وغيرِه.

(٥) عبارة الأزهري: وهذا الذي قُلتُه قولُ حُذَّاق النَّحويين وقولُ أهل التَّفسير.

(٦) في المطبوع: (مثلَ)، والصوابُ ما أثبتناه.

(٧) بالنصب، أي: حتَّى يكونَ، بدليل أنه في معرِض الردِّ على القَول المذكور، ولو رُفع لكان فيه إقرارٌ لكلام أبي عُبيدةَ، ولم يصحَّ حينئذٍ أن يقال: إن الأزهريَّ أنكرَه.

(ويُقالُ لَهُ) أي: لِلمضاعَفِ: (الأَصَمُّ) لِتَحقُّقِ الشِّدَّة فيه بِواسطة الإدغام، يُقال: «حَجَرٌ أَصَمُّ» أي: صُلْبٌ، وكان أهلُ الجاهليَّة يُسمُّون رَجباً: «شَهرَ الله الأصَمَّ»، قال الخليلُ: إنَّما سُمِّي بذلك لأنه ....

دده جونكي

فلا يَخرُجانِ عن الاثنَين، بِخلاف ما إذا أُضيف الضِّعفان إلى واحِد، فيُثلِّثُهما نحو: ضِعفَي الواحد))[1].

[مطلب: في تَسمية المُضاعفِ بِالأَصمِّ]

قولُه: (ويُقالُ له: الأصمّ) وهو مَن له وَقرٌ في الأُذُن، فلا يَسمَعُ الصوت الخفيَّ، فيَحتاجُ إلى شِدَّة الصَّوت، والمُضاعَف أيضاً يَحتاج إلى شِدَّة الصوتِ لِعَدم إمكان النُّطق به عِند الصوتِ الخفيِّ، ولِهذا سُمي به، ولأنه كُرِّر فيه حرفٌ واحد، فشابَهَ الأَصمَّ؛ لأنه يُكرَّر له الحرفُ حتى يَسمَعَ، ولأنه لا يُسمَع فيه حركةُ الحَرف المُدغَم.

قولُه: (وكان أهل الجاهِليَّة) أي: المُدَّةِ أو الأيامِ التي كثُر فيها الجَهلُ، أو الخَصلةِ المنسوبةِ إلى الجاهِل، وتِلك تُسمى فَتْرة؛ لِفُتُور الدَّواعي في العمل بِالشَّرائع التي فيها، وهي ما بَين الرَّسُولَين[2] من رُسُل الله عزَّ وجل.

[فائدة: في عدم انصِراف «رَجَب» لِلعَلَميَّة والعدل]

قولُه: (يُسمون رجباً شهر الله) نَوَّن رَجباً لأنَّ المراد غيرُ مُعيَّن، وفي «التَّلويح»: (وَقع في عِبارة فخرِ الإسلام غيرَ مُنوَّن لِلعَلَميَّة والعَدل عن «الرَّجَب»؛ لأنَّ المراد رَجب بِعَينه)[3]، وهذا تَعليلٌ لِكون «رَجبَ» الغيرِ المنصرِف مَعدولاً عن «الرجبِ» المعرَّف بِاللام العَهديَّة، ولو لم يُعتبَر العدلُ كان مُنصرِفاً؛ إذ ليس فيه إلَّا العَلَمِيَّة حينئذٍ، وهذا التَّعليلُ ذكَره صاحبُ «الكَشف»، وتَبِعه الشارحُ، وفيه بَحثٌ؛ وهو أن رَجباً عَلَم؛ لأنَّ جميعَ أسماءِ الشُّهورِ مِن باب الأَعلامِ الجِنْسية، يَدلُّ عليه دلالةً قطعيَّةً امتِناعُ «شعبانَ» و«رَمضانَ» من الصَّرف؛ فإن الألفَ والنون المَزيدتَين لا يُؤثِّران في الاسمِ بِمَنع الصرف إلَّا مع العَلَمِيَّة، وتعريفُ العَلَم يَمتنعُ أن يكونَ

---

(١) هنا انتهى كلام الراغب وكلامُ الطِّيبي على طُوله أيضاً.

(٢) في بعض النُّسخ: الرُّسل.

(٣) تتمتُه: أي: الذي يَأتي عَقِيبَ اليَمين. اهـ أي: من قول القائل: لِلَّهِ عليَّ صومُ رَجبَ.

لا يُسْمَعُ فيه صوتُ ....

دده جونكي

بالأداة، فلا يكونُ أصلُه الرَّجَب، على أن العُدُولَ من عَلَم إلى عَلَم باطل غيرُ وارِد، كذا ذكَره الأصفهاني في «شَرح البَديع»، ومالَ إلى أن منعَ الصرف سَهوٌ مِن الناسِخ.

ويُمكن أن يُجابَ عنه بأنَّ بعضَ الأعلامِ قد يَدخُلُه حرفُ التعريف لِلَمحِ الوصفيَّة الأصليَّة، كـ«الحَسَن»، فلَعلَّ الرَّجب منه. وفيه أنَّ إدخالَ اللام لِلَمح الوصفيَّة ليس مَقِيساً في شيءٍ مِن الأَعلام، بل هو أمرٌ سماعيٌّ، ذكَره الدَّمامِيني في «شَرح المغني»، والفرقُ في ذلك بين عَلَم الجِنس وعَلَم الشَّخص يَحتاجُ إلى نَقل.

ثم العُدولُ عن عَلم الجِنسِ إلى عَلم الشَّخص ليس بِبَعيد، على أنَّ اللام التي تَدخُلُ على الأَعلام لِلَمحِ الوصفيَّة إنما تَدخلُها بعد إخراجِها عن العَلَميَّة وإطلاقِها عن المسمَّيْنَ بها أوصافاً؛ لِقَصد المَدح أو الذمِّ كما صرَّح به في «شَرح اللُّب» لِلسيِّد، فليس حِينئذٍ فيما ذُكِر عُدولٌ مِن عَلَم إلى عَلَمٍ آخَر كما ظُنَّ.

وإضافةُ الشهرِ إلى الله لِلتَّشرِيف والتَّعظيم، ولِذا سُمي رجباً؛ لأنَّ الرَّجب التَّعظيم، ولأنهم كانُوا يُعظِّمونه في الجاهليَّة ولا يَستحِلُّون فيه القِتالَ، وإنما قالُوا: «رَجبُ مُضَر» لأنهم كانُوا أشدَّ تعظيماً له، وإذا ضَمُّوا إليه شعبانَ قالوا: رَجَبان[1]. وسُمي الشهرُ به لِتَشهِيرهم إيَّاه حينَ رَأوا الهلالَ.

[فائدة: في أحوال الكافِ و«ما» في «كما»]

قولُه: (كما يُسمَع[2]) في «مختَصر الصِّحاح»: «لا يُسمَع»، وهو الأصوَبُ، والكاف لِلتَّشبيه، وكلمة «ما» قِيل: كافَّة لها عن الدُّخول في المُفرد، وقِيل: مَصدريَّةٌ عِند أكثر النُّحاة، وكلمةُ «أيضاً» تَأكيد لِما يُستفادُ مِن الكاف، ومِن هذا القَبِيل قولُهم: «كما أنَّ زيداً مِن أفاضِل الناس كذَلكَ عَمرٌو». وأمَّا قولُهم: «كما أن زيداً قائمٌ عمرٌو قاعِد» فالظاهرُ أن الكاف ههنا لِتَحقيقِ معنَى الوُجود على ما ذكَره علاءُ الدين البسطاميُّ، كما في قولِه تعالى: ﴿رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾ [الإسراء: ٢٤] على ما نَقله صاحبُ «اللُّباب»، ووَجَّهه [شُرَّاحُه] بأنَّه ليس الكافُ فيه

---

(١) وغلَّبوا الثلاثي لخفتِه.

(٢) كُتب عليه في هامش نُسخة خَطية: لعلَّه تبع نُسخة سقيمة، والنُّسخُ المستقيمة التي رَأيناها كانت على ما هو الأصوب ... إلخ.

مُستغيثٍ؛ لأنه مِن الأشهُرِ الحُرُم، ولا يُسمَع فيه أيضاً ....

دده جونكي

لِلقِران في الوُقُوع كما في قَولك: «كما حَضر زيد قامَ عمرٌو»؛ لأنَّ التربيةَ من الوالِدَين واقعةٌ، والرحمةُ لهما مَطلوبةُ الوُقوعِ، والمعنى: أَوجِد رَحمتَهما إيجاداً مُحقَّقاً كما أَوجَد الوالِدَان التربيةَ إيجاداً محقَّقاً في الزَّمان الماضي، وقال الراغبُ[١]: الكاف في قَولِه تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ليس لِلتَّشبيه المجرَّد، بل لِلتَّحديدِ والتَّحقيقِ كما في قولِك: «الاسمُ[٢] كزَيد».

قولُه: (مُستغيث) مِن استَغاثَه وأغاثَه، والاسمُ: الغِياثُ بالكسر، وهو ـ أي: المستَغِيث ـ: المسلوبُ القُدرة، والمُستعِين: الضعيف القُدرة، والمُستجِير: طالبُ الخَلاص، والمُستنصِر: طالب الظَّفَر.

[فائدة: في الأشهُر القَمَريَّة وأسماءِ الأيَّام]

قولُه: (**من الأشهُر الحُرُم**) وهي أربعةٌ: ذُو القَعْدة، وذُو الحِجة، والمُحرَّم، ورجَب؛ [ثلاثة سَرْدٌ وواحِد فَرد، وهو رَجب؛ لانفِراده ووُقوعِه في أَثناءِ الشُّهور التي هي غيرُ الأشهُر الحُرُم][٣].

ومعنَى «سَرْدٌ»: مُتَوالِياتٌ، و«سَرَدْتُ الحديثَ»: إذا أَتيتُ بِه على وِلائه[٤].

(والمحرَّمُ أولُ الشُّهور، ولِذلك أُدخِلت الألفُ واللام عليه دُون غيرِه مِن الشُّهور، وكأنهم قالُوا: هذا الذي يكون أبداً أولَ السنةِ). ذكَره في «النَّجم الوهَّاج»، وذَكر في طَلاقِ «الواقِعات الحُسامِيَّة»[٥]: ابتِداء السَّنة عادةً مِن المحرَّم.

وأمَّا أولُ أيامِ الأُسبوع فالصوابُ أنه يومُ السَّبت؛ لِما رُوِي عن أبي هُريرةَ ﵁ أنه ﷺ قال: «**خَلق الله التربةَ يومَ السبتِ، والجبالَ يومَ الأَحد، والشجرَ يومَ الاثنَين، والمكروهَ يومَ الثُّلاثاء، والنُّورَ يومَ الأربِعاء، وبَثَّ فيها الدوابَّ يومَ الخَميس، وخَلَق آدمَ يَومَ الجُمعة بعدَ العصر**

(١) في «تفسيره»، ونَقله عنه الطِّيبي في «فُتوح الغيب».

(٢) تحرَّف في بعض النُّسخ إلى: (الأسد).

(٣) سقط ما بين المعقوفين من أغلب النسخ الخطية.

(٤) بِكسر الواو: مصدرَ «والَى بين الأمرَين مُوالاةً ووِلاءً».

(٥) «الواقعات» ـ ويُسمَّى «الأجناس» ـ لبُرهان الأئمَّة حُسامِ الدين أبي محمد عُمرَ بنِ عبد العزيز بن عمرَ بن مازَه الخُراساني، المعروفِ بالصدر الشَّهيد، تُوفي مَقتولاً سنةَ (٥٣٦هـ)، جَمع فيه بين «النَّوازل» لأبي الليث و«الواقعات» للناطفي وأَخذ من فتاوى أهلِ سمرقندَ وغيرِ ذلك.

. . . .

دده جونكي

في آخِر ساعةٍ منه»[١]، وقولِ الشاعِر[٢]: [الطويل]

ألَــم تَــرَ أنَّ الــدَّهــرَ يَــومٌ ولَــيــلــةٌ ... يَكرَّان مِن سَبتٍ عليكَ إلى سَبْتِ؟

وقال ابنُ سِيدَه: أولُها الأحدُ، وقال النَّوويُّ في «شَرح المهذَّب»: (سُمي يومَ الاثنَين لأنه ثانِي الأُسبُوع، والخميسُ به لأنه خامِسُه)، وقد كان لِشُهور الأهِلَّة وأيامِ الأُسبوع في صَدر الجاهليَّة أسماءٌ غيرُ هذه الأسماء، وكان المحرَّمُ يُسمَّى «المُؤتَمِر» لأنهم كانُوا يَأتَمِرونَ فيه الغارات، فسُمِّيَ المحرَّم لِتَحرِيم القِتال فيه، وقِيل: لِتَحريم الجنَّة فيه على إبليسَ، وسُمي صَفر «ناجِراً» لأنه يَنجُرُ الإبلَ أي: يَهزلها، فسُمي صَفَراً لاصفِرار الأشجار فيه، أو لإصْفار مَكَّة مِن أهلها إذا سافَرُوا، يُقال: دار صِفْر أي: خالٍ[٣]، أو لاصفِرارِ وُجُوههم حين وَقَع في الناس فيه وَباءٌ[٤]، وسُمي رَبيعُ الأول «خَوَّانٌ»[٥] ورَبيعُ الآخِرُ «بُصَّانٌ»[٦] فسُمِّيَا رَبِيعَين لارتِباع الناس فِيهما أي: إقامَتِهم في الخِصْب، والجُمادَيان «حَنِينٌ» و«رُنَّى»[٧] فسُمِّيَا جُمادَيَين لِجُمود الماء فيهما يومَ سُمِّيَا، وجميعُ الشُّهور مُذكَّرةٌ إلَّا «جُمادَيين»[٨]؛ وسُمي رَجبُ «الأَصَمَّ» لما[٩] لم يُسمَع فيه صَوتُ السِّلاح، فسُمِّيَ رَجبَ لِتعظيمه وتَعظيمِهم فيه آلهتَهم، وفي «الرَّوضة»[١٠]: (لم يُعذِّب الله

---

(١) أخرجه الإمام مُسلم في «صحيحه»، وحينئذٍ لو قال: (لما ثبت عن أبي هريرة) بدلَ صيغة التمريضِ لَكان أَولى كما تقرَّر في عِلم المصطلح، على أن جماعة من المحدثين انتقدوه على مسلم وحكموا بضعفه.

(٢) هو عبدُ الله بنُ المعتزِّ، وقيل: عليُّ بن أبي طالب ﷺ.

(٣) الصواب: (خالية)؛ لأن الدار مُؤنثة.

(٤) وقيل: لأنهم كانوا يَغزُون فيه القبائلَ، فيَتركون مَن لَقُوا صِفراً مِن المتاع.

(٥) كـ«شَدَّاد»، ويُضمُّ.

(٦) كـ«رُمَّان» على ما ضبَطه صاحبُ «الجَمهرة»، وحُكي فيه «بُصَان» بالتخفيف أيضاً، وفي بعض النُّسخ: «وَبْصان»، وهو قولُ الفراء، وهو أيضاً صحيحٌ كما نصَّ عليه الصاغاني وغيرُه.

(٧) بالنون، ويقال أيضاً: «رُنَة» بالتاء مخفَّفاً، وقال بعضُهم: هو «ربَّى، ورُبَّة» بالباء.

(٨) الوجهُ: (إلا الجُمادَيَين) بالتعريف.

(٩) الأظهر أنها «لَمَّا» الحِينيَّة.

(١٠) عِبارة الدَّميري والخَطيب الشَّربيني: «رَوضة الفُقهاء». وقد رأيتُ في كتابِ «رَوضة العُلماء ونُزهة الفُضلاء» لِلفقيه عليِّ بن يَحيى أبي الحَسن الزَّندَويستِي البُخاري المتوفَّى سنةَ (٣٨٢هـ) أبواباً في فَضائل الشُّهور، ومنها في شَهر رَجب، ومِمَّا جاء فيه: (وقيل: سُمِّيَ أصمَّ لأنه لم يُسمع فيه غضبُ الله على قومٍ). اهـ فظَهر أنَّ مرادَهم بِـ«الروضة» هذا الكتاب، وأنَّهم تصرَّفوا في العِبارة المنقولةِ منه كما تُصرِّف في اسمِه فقيل: «رَوضة الفُقَهاء» بدلَ «رَوضة العُلماء». والله أعلَم.

دده چونكي

تعالى أُمَّةً في شَهرِ رَجب)[١]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قومَ نُوح عليه السلام أغرقَهم الله تعالى فيه كما قال الثَّعلبيُّ[٢]؛ وسُمي شَعبان «عَجْلانَ»[٣]، فسُميَ شَعبانَ لانشِعاب القَبائل فيه وتَفرُّقِها في الغاراتِ، ولانشِعاب الخيرِ فيه لِرَمضان؛ وسُمي رمضانُ «ناتِق»، فسُمِّيَ رمضانَ لأنه يُرمَض فيه الذُّنوب أي: يُحرَق، أو لِرَمض الفِصالِ؛ وسُمي شَوَّال «العاذِل»[٤] بِالذال المعجَمة، فسُمي شَوَّالاً لِشَولِ الناقة فيه بِذَنَبها يوم التَّسمِية لِيَعلَمَ الذَّكرُ أنها حامِل، أو لأنَّ العرب كانتْ تَشُولُ فيه أي: تَنتزح[٥] عن أَمكِنَتها، وذُو القَعدةِ «هُواع»[٦]، فسُميَ ذا القَعدة لِقُعُودهم في رِحالهم عن العَدُوِّ والحرب، وذُو الحِجَّة «بُرَكَ» لِبُروك إبلِهم، فسُمي ذا الحِجة لأداء الحَج فيه.

وكانُوا يَقولُون لِيوم الأحدِ: أَوَّلُ، ولِيَوم الاثنَين: أَهوَن، ولِلثُّلاثاء: جُبَار، ولِلأربعاء: دُبَار، ولِلخَميس: مُؤنِس، ولِلجُمعة: عَرُوبة، ولِلسَّبت: شِيَار[٧]. ذكَرَه في «غُرَر التَّفاسِير»[٨].

[مُهمة: في إدخال اللام على أسماءِ الأيَّام، و«شَهر» على أسماء الأشهُر]

وقال بعضُ أكابِر المتأخِّرين[٩]: أيامُ الأُسبوع من الأَعلامِ الغَوالِب، فيَلزمُها اللا

(١) عبارة الشَّيخ عبد القادر الجيلاني في «الغُنية»: وقيل: سُمِّيَ أَصمَّ لأنه لم يُسمَع فيه غضبُ الله تعالى على قوم قَطُّ؛ لأنَّ الله تعالى عَذَّب الأُمَمَ الماضية في سائِر الشُّهور، ولم يُعذِّب أُمَّةً مِن الأُمَم في هذا الشَّهر. اهـ وبه يُعلَم وجهُ الإتيان به هَهنا.

(٢) ذكَره أيضاً غيرُه، ومنهم صاحبُ «رَوضة العلماء».

(٣) ذكَر صاحبُ «المحكَم» وغيرُه أن شعبانَ يُسمى العَجلان، إلَّا أنهم لم يَنسبُوه إلى الجاهليَّة، والذي ذكَره المفضَّل وابنُ الكلبي وغيرُهما أنَّ اسم شعبانَ في الجاهليَّة «عاذِل».

(٤) كذا قال بعضُهم، والمشهورُ الذي عليه الأكثرُون أنَّ عاذلاً هو شعبانُ كما تقدَّم، واسمُ شَوَّال وَعِل.

(٥) أي: تَبعُد.

(٦) هذا أحدُ اسمَين رُويَا له، والآخرُ «وَرْنَةُ»، ومِنهم مَن يقول: «رِنةُ» كـ«زِنة» غيرَ مصروف.

(٧) جمعَ السبعةَ بعض الجاهليِّين حين قال:

أُؤمِّلُ أن أعيشَ وأنَّ يَومِي ... بِأَوَّلَ أو بِأَهونَ أو جُبارِ
أوِ التالي دُبارَ فإنْ يَفُتْنِي ... فَمُؤنِسَ أو عَرُوبةَ أو شِيارِ

وقد ترك صرفَ ما يَنصرف ـ وهو دُبار ومُونس ـ لجوازه في كلامِهم، فكيف في الشِّعر؟

(٨) لم أجد في شأنِه شيئاً أعتمِد عليه.

(٩) الظاهر أنه يقصدُ الرضيَّ في «شرح الكافية».

حركةُ قِتالٍ، ....

دده جونكي

وقد يُجرَّد لفظُ «الاثنَين» من اللام، والسرُّ في جَعلِ هَؤلاء مِن الأعلام الغالِبة - وإن لم يَثبُت جِنسُها - محافظةً على القاعِدة التي هي أنَّ الأعلام التي لامُها لازمةٌ في الأصلِ أجناسٌ صارتْ بِالغَلبة أعلاماً مع لام العَهد، فلا جَرَمَ وجبَ أن يُجعلَ جِنسيَّتُها مُقدَّرةً.

و«الثُّلاثاءُ» و«الأربعاء» لمَّا جُعِلَا اسمَين جُعِلَت الهاءُ التي في العدد مَدَّةً فرقاً بين الحالَين، ذكَره في «مَجمَع الصَّغاني»[١].

وفي بَعض شُروح «الكشَّاف»: قد أَطبقُوا على أن العَلَم في ثلاثةِ أشهُر هو مجموعُ المُضاف والمُضاف إليه: «شَهر رَمضان، وشَهر رَبيع الأول، وشَهر رَبيع الآخِر»، وفي البَواقي لا يُضافُ الشهر.

ثم في الإضافة يُعتبَر حالُ المُضافِ إليه في أسبابِ منعِ الصَّرف ووُجوبِ دُخُول اللام وامتِناعِه، وفيه أنَّ الإمامَ [الرازيَّ] ذكَر في «تَفسِيره» أن «رمضانَ» مُختلَف فيه؛ اختيارُ مُجاهد أنه اسمُ الله، ولِذا لا يَجوزُ أن يُقالَ: «جاء رمضانُ» و«ذَهب رَمضان»، بل «شَهرُ رَمضان»، واختِيارُ مُحيِي السُّنة[٢] - وهو الصَّحيح - أنَّ رمضانَ اسمٌ لِلشهر، واختيارُ صاحِب «التَّيسير» أن «شَهر رمضانَ» مِن قَبِيل إضافة الجنسِ إلى النَّوع، كـ«يَوم الجُمعة»، والاسمُ «رَمضان»، وإليه مالَ الرازيُّ، فقَولُ مَن قال: (إنَّ العَلَم لو لم يكنْ «شهرَ رَمضان»، لَمَا جاز إضافةُ «شَهر» إليه؛ لِعدم جواز: «إنسانُ زيدٍ») ليسَ بِصَحيح.

قولُه: (حركةُ نِعال) في «مختصَر الصِّحاح»: (حركةُ قِتال)، الحركةُ: ضِدُّ السُّكون، والقتالُ: المقاتَلة، فلا يَتعلَّق به السَّماع، بل بِخَبره وصوتِه. والنِّعال: جمعُ نَعْل، وهي الحِذاء، مُؤنَّثة تصغيرها: نُعَيْلَة، تقول: نَعَل وانْتَعَل أي: احتَذى، وأَنْعَلَ خُفَّه ودابَّتَه، ولا يُقال: نَعَلَ. فالمُضاف محذوفٌ على الوجهَين[٣].

---

(١) هو «مجمع البَحرين» في اللُّغة، وقد تقدَّم النقلُ منه مِراراً. والمسألةُ مذكورةٌ قبل ذلك في «تهذيب اللُّغة» لِلأزهري نقلاً عن اللَّيث، وعنه نقلَها صاحبُ «اللسان» وغيرُه، وهي أيضاً في «العين» المَنسوبِ لِلخليل، فنِسبتُها للصغاني المتوفَّى في القرن السابع ليسَت على ما يَنبغي.

(٢) هو صاحبُ التصانيف: أبو محمدٍ الحسين بن مسعود البَغوي الشافعي، محدِّث فقيه مُفسر، بُورك لَه في تَصانيفه، ورُزق فيها القَبولَ التام، وتَنافس العُلماء في تَحصيلها، ومنها «شُرح السنَّة»، و«مَعالم التَّنزيل» في التفسير، و«المَصابيح»، و«الجَمع بين الصَّحيحين». تُوفي سنة (٥١٦هـ).

(٣) أي: صوتُ حركة نِعالٍ أو قتالٍ.

ولا قَعقَعةُ سِلاحٍ.

دده چونكي

قولُه: (ولا قَعقعةُ السلاح) القَعقعةُ: حكايةُ صوتِ السلاح ونَحوِه، ففي «قَعقعةِ السِّلاح» تجريدٌ في الأول أو تَنصيصٌ في الثاني، كما في قَولهم: «العِلمُ صفةٌ قائِمة بِغيرِه» أو تَخصيص به.

[مُهمة: في الواو المقترِنة بـ«لا» المؤكِّدة لِلنفي]

والواو في «ولا قَعقَعة» هي المقترَنة بـ«لا» المذكَّرة لِلنفي المؤكِّدة له بِشرطَين: سَبقُها بِنفيٍ، وعدمُ قَصدِ المعيَّة، نحو: «ما قام زيدٌ ولا عمرٌو»، لِيُفيدَ أن الفِعل منفيٌّ عنهما في حالتَي الاجتِماع والافتراقِ، والعَطفُ من عطفِ الجُمَل عِند بَعضِهم على إضمار العامِل، والمشهورُ أنه مِن عَطفِ المُفردات.

وإذا فُقِد أحدُ الشرطَين امتَنع دخولُها، فلا يَجوزُ نحوُ: «قام زيدٌ ولا عمرٌو»، وجازَ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] لأنَّ في «غير» معنَى النَّفي عِند البَصريَّة، وأمَّا عِندَ الكُوفية فلفظُ «لا» بمعنَى «غير»، وجاء[1] قولُه[2]: [البسيط]

فـاذهَـبْ فـأَيُّ فـتًـى فـي الـنـاسِ أَحـرَزه ... مِـن حَـتـفِـهِ ظُـلَـمٌ دُعْـجٌ ولا جَـبَـلُ؟

لأنَّ المعنَى: لا فتَى أَحرَزه، مثلَ: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ولا نحوُ: «ما اختَصم زيدٌ ولا عَمرٌو» لأنه لِلمَعيَّة لا غيرُ، وأمَّا ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢] فـ«لا» الثانيةُ والرابعةُ والخامسة زَوائدُ، وقد يُقالُ: قُصد نَفي الاستواء مِن كلِّ واحد منهما مَقِيساً إلى الآخَر، كأنه قِيل: ولا يَستوِي الظُّلمات مع النُّور، ولا النُّورُ مع الظُّلمات.

[مطلب: في أنَّ إفادة المعنى لا تُنافي الزيادةَ]

فإنْ قُلتَ: كلمةُ «لا» في نحوِ: «ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو» تُفِيد التَّصريحَ بِعُموم النفي؛ إذ بِدونها رُبَّما يُحمَلُ على نَفيِ الاجتِماع، فلا تكونُ زائدةً، بل مُفِيدةً معنى مَقصوداً، **قُلتُ:** إفادتُها المعنَى لا تُنافي تَسميَتَها بِالزائدة؛ فإنهم يُسمُّون «كان» في «كان زيدٌ فاضلاً» زائدةً وإن كانتْ مُفِيدةً لِمعنًى وهو المُضيُّ والانقطاع.

---

(١) في بعض النُّسخ: وجاز.

(٢) هو المُتنخِّل، مالِكُ بن عُويْمِر، مِن قَصيدة رَثى بها ابنَه أُثَيلةَ.

[مُضاعف الثُّلاثي المُجرَّد والمزيدِ فيه]

ولَمَّا كان المضاعَفُ في الثُّلاثي غيرَه في الرُّباعيِّ، لم يَجمَعهما في تعريفٍ واحدٍ، بل ذَكر أوَّلاً الثلاثيَّ (و) قال: (**هُوَ**) أي: المضاعَفُ (**مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، والمَزِيدِ فِيهِ: ما كانَ عَيْنُهُ ولامُهُ مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ**)، يَعني: إذا كان العين ياءً كان اللامُ ياءً، وإنْ كان دالاً كان اللامُ دالاً، وهكَذا، (كَـ«**رَدَّ**») في الثُّلاثي المجردِ، (و«**أَعَدَّ**») الشيءَ أي: هيَّأه، في المزيدِ فيه، فبَيَّن كونَ عينِهما ولامِهما من جنسٍ واحدٍ بِقَوله: (**فَإِنَّ أَصْلَهُما: «رَدَدَ»، و«أَعْدَدَ»**) فالعين واللام دالانِ كما تَرى، فأُسكِنَت الأُولى، وأُدغِمَت في الثانية.

دده جونكي

قولُه: (ولمَّا كان المضاعَفُ في الثلاثيِّ غيرَه في الرُّباعيِّ لم يَجعَلْهما في تعريفٍ واحد) لِتَعذُّر جَمعِ الحَقائقِ المختَلِفة في تعريفٍ واحدٍ إذا لم يُوجَدْ قَدرٌ مُشترَك، كالحيوانِ المشتَرك بين الإنسانِ والفَرَس وغيرِهما، وإطلاقُ «المضاعَف» على قِسمَيهِ من قَبِيل إطلاقِ اللَّفظ المشترَك على مَعانِيه المختَلِفة، ولا يَخفى تعذُّر تَعريفِ «العَينِ» الشامِلِ لِلشَّمس والذَّهب وغيرِهما.

ولم يَتعرَّض لِلمَزيد فيه مع ذِكرِه في هذا القِسم؛ لأنَّ حُكمَه حُكمُه، لا مُخالفةَ بينهما.

قولُه: (ما كان عينُه ولامُه من جنسٍ واحد) فإن قِيل: هذا مَنقوضٌ بِنَحو: «فَرَّحَ»؛ فإنه ليس عينُه ولامُه مِن جِنسٍ واحدٍ، بَل العَينان كذَلك؛ **قُلنا:** المرادُ بَيانُ المضاعَفِ الذي يكونُ التَّضعيفُ فيه أصليًّا ولم يَكُنْ بِسَبَبِ زِيادةِ حرفٍ.

[فائدة: في كونِ الكاف بمعنى «على» وغيرِ ذلك]

قولُه: (كما ترى) الكافُ بمعنَى «على» كما في: «كُنْ كما أنتَ»، وقَولِ بَعضِهم: «كخَيرٍ» حين قِيل له: «كيف أَصبَحْتَ؟»؛ أي: على ما أنتَ، و: على خيرٍ، وقِيل: المعنى: بِخَير، ورُدَّ بأنَّه لم يَثبُت مَجيءُ الكافِ بِمَعنى الباء.

وقد تكونُ لِلتَّعليل؛ أَثبَت ذلك قَومٌ ونَفاهُ آخَرُون، وقيَّد بعضُهم جَوازَه بأن تكونَ الكافُ مَكفوفةً بـ«ما»[1]، والحقُّ جَوازُه في المجرَّدة؛ ولِلمُبادَرة، وتُسمَّى كافَ المُفاجَأة والقِرَان؛ ولِلتَّقيِيد على ما ذكَره علاء الدين البسطاميُّ في «حواشِي المطوَّل» في قولِه: (الغرابةُ كما يُفهَم مِن كُتُبِهم كونُ الكلمة... إلخ)، حيثُ قال: و«ما» في (كما يُفهَم) كافَّةٌ، والكافُ لِلتَّقيِيد، والتَّقديرُ:

---

(١) كحِكاية سيبويه: «كما أنَّه لا يَعلم فتَجاوز الله عنه». انظر: «المغني».

فقولُه: «المضاعف»: مُبتدأ، ....

ددە چونكێ

الغرابةُ كذَا على الوَجه الذي فُهِم، ثم قال: وبِالجملة فليسَتْ لِلتَّشبيه قطعاً، بل لِلتَّقيِيد، وقد صرَّحُوا بأنَّ هذه الكافَ لا عاملَ لها كما لا مَعمولَ لها؛ لأنها لم تَبْقَ حرفَ جرٍّ حينئذٍ.

[مطلب: يُعرف فيه أحوالُ مَقولِ القول]

قولُه: (**فقوله: المضاعَف مُبتدأ**) **فإن قِيل**: قد صرَّح في «كَشف الوافِيَة» أن مَقُولَ القَولِ يكونُ جُملةً مَحكيَّة، ولا يكونُ مُفرداً إلَّا إذا كان قولاً مَصدراً كقَولِك: «قُلتُ قولاً حقًّا»، ورُبما يُحذَف المَصدرُ ويُتركُ صِفتُه مَنصوبةً كقَولِك: «قُلتُ حقًّا»، فإذا وَقع في مَقولِ القَول مُفردٌ فهو مُبتدأ خبرُه مَحذوف، أو خبرُ مبتدأ مَحذوف، **قُلْنا**: هذا على ما هو المَشهُور مِن كَونِ القَول هو التلفُّظ بِما يُفِيد فائدةً تامةً على ما ذكَره القاضي في «أنوار التَّنزيل»، وأمَّا على ما ذكَره الرَّضي ـ ونَقَلناه في أوائل هذه الرِّسالة[1] ـ مِن أنَّ الكلامَ واللَّفظَ والقولَ مِن حيثُ اللُّغة بمعنى يُطلَق على كلِّ حَرفٍ مِن حُروف المعجَم أو المعاني، وعلى أكثَرَ منه؛ مُفيداً كان أو لا، فلا كَلامَ في كونِ مَقُول القول مُفرداً، قال ابنُ التَّمجِيد في «حاشية أنوارِ التَّنزيل» بعد ما قال: (وحقيقةُ القَول التلفُّظ بِما يُفيد فائدةً تامةً، فالمُهملاتُ والكلمات المُفردة والمُركَّبات الناقصة ليسَت بأقوالٍ): (والأَولى أن يَعمَّ ما لا يُفيدُ[2]؛ لِصحَّة قَولهم في قُيُودِ التَّعريفاتِ: «قولُه هذا لإخراج الشَّيء الفُلاني» مُشيراً إلى كلمة واحدةٍ مِن كَلمات التَّعريف، أو إلى مُركَّب ناقصٍ مِن ألفاظه، إلَّا أن يُصارَ في أَمثالِ هذه إلى المَجازِ).

[مُهمة: إعرابُ القول فيه ثلاثةُ مَذاهب]

واعلَم أن لِلعَرب في القَول ثلاثةَ مَذاهب:

أكثَرُها: حكايةُ ما بعدَه، فمَحلُّه النصبُ إن كانت جُملةً لِوقوعِها مَوقعَ المَصدر، كأنَّه قال قَولاً ثم عدَل إلى الجُملةِ لإرادة الخُصوصِ؛ لأنها بمنزلةِ النَّوع مِن القَول، ولِذا يُنصَب المعطوفُ عليها كـ«قال زيدٌ: عمرٌو مُنطلِقٌ أو مثلَه» بِالنَّصب لا غيرُ، وحقُّ المَحكيِّ أن يُؤدَّى على هَيئَتِه، فلا يُقالُ: «قال زيدٌ: عمرٌو الظَّريفُ أو نَفسُه مُنطَلِقٌ» ولا «عمرٌو وبكرٌ مُنطَلِقان» إذا لم يَقُلْه

---

(١) في (ص٤٠).

(٢) كذا في النُّسخ، وعبارةُ الحاشية المذكورة: (والأَولى أن يُعمّم ما يفيدُه)، وهما متقاربَتان وإن كانت الثانيةُ أصحَّ؛ لأنَّ الكلام فيما يُفيد لا في ضِدِّه.

و«هو»: مُبتدأ ثانٍ خبرُه «ما كانَ»، والجملةُ خبرُ المبتَدأ الأول، ....

دده جونكي

المحكيُّ عنه؛ لأنه يَلتَبِسُ أنَّ النَّعت والتأكيدَ والمعطوفَ داخلٌ في الحِكاية، واعتِبارُ الخواصِّ والمَزايَا فِيما حَكى الله تعالى قِيل: في المَحكيِّ، وقِيل: في الحِكاية، وهو الظاهِرُ، وفي قَولِه تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا﴾ [هود: ٦٩] أجمَع القُرَّاء على نَصبِه؛ لأنَّ المرادَ التبرُّؤُ لا التَّحيَّة، أي: تَبرَّأنا مِنكم تَبرُّؤاً وسَلِمْنا منكم سَلاماً، ولِذا انتَصب، وفي قَوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩] في النَّصب وَجهانِ: على المَصدريَّة، أي: سلِّمُوا سَلاماً، وعلى أنه مفعولُ ﴿قَالُوا۟﴾؛ لأنه معنى قَولهم، كما تقولُ: «حقًّا» لِمَن قال: «لا إله إلَّا الله»[١]، ورفعُ الثاني على أنه خَبرُ مبتدأ، أي: أَمرِي سلامٌ، أو مبتدأٌ مَحذوفُ الخبر أي: عليكُم سلامٌ.

والمذهبُ الثاني: لِبَني سُلَيم إجراءُ القول مُجرَى الظنِّ مِن غير شَرط.

والثالثُ: إجراؤه مُجرَى الظنِّ بِأربعةِ شُروط: الاستفهامُ، والخِطاب، والاستِقبال، وأن لا يُفصلَ بين حرفِ الاستفهام والفِعل بأجنبيٍّ غيرِ الظَّرف. كذا في بعضِ شُرُوح «الكافية».

[مُهمة: في دُخول الواو على الخَبر والصِّفة]

قولُه: (وهو) الظاهرُ أن هذه الواوَ مِن الحكايةِ لا مِن المحكيِّ، والواوُ التي في نُسَخ المتنِ ليسَت في مَحزِّها[٢].

فإنْ قِيل: الخبرُ قد يكونُ مع الواوِ وإن كان حقُّه أن لا يكونَ بها، كخبرِ المبتدإِ على ما حَكى الرضيُّ وإنْ كان قليلاً، وذكَره الدَّماميني في بحثِ الجُمَل مِن «شَرح المغني»، وخبرِ بابِ «كان»، كقَولِ الحَماسيِّ[٣]: [الهزج]

---

(١) أي: فلَم تَذكر ما قال، إنما جئتَ بِلَفظ يُحقِّق قولَه فأعملتَ فيه القول.

(٢) أي: في مكانِها الذي يَنبغي أن تكونَ فيه، من الحزِّ وهو القَطع، يقال: «قطَع فأصاب المَحزَّ»، ومن المجاز: تكلَّم أو أشارَ فأصابَ المَحزَّ.

(٣) مَنسوبٌ إلى «كِتاب الحماسة»، وهو مجموعةُ أشعارٍ مِن شِعر الجاهلية والإسلام انتَقاها واختارها أبو تمَّام حبيبُ بنُ أوسٍ الطائي الشاعرُ المشهور، وقد رَتَّب ما اختارَه على ثمانيةِ أبواب: أوَّلها بابُ الحماسة، وآخِرُها بابُ المُلَح، وقد اشتَهر تسميتُه بِالجزء الأول منه، والحَماسةُ: الشَّجاعة، وقد جَرَتْ عادةُ المصنِّفين إذا استشهدُوا بشيء مما فيه أن يقولُوا: قال الحماسي، ونحوَه، والمرادُ الشاعر المذكورُ في كتاب الحماسة، تَنويهاً بِرفعة ما فيه من الأشعار، فإنَّ جميع ما فيه مما يصحُّ به الاستشهاد، ولأنه قد يَتعذَّر أو لا يَحضُر معرفةُ قائلِه فيُنسَب إليه. أفاده البَغدادي. وقائل البيتِ هنا هو: شَهلُ بن شَيبانَ الزِّمَّانيُّ، المُلقَّب بِالفِنْدِ.

وقولُه: «من الثلاثي» حالٌ، ....

ده چونکې

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وهو عُرْيَانُ

وخبرِ «ما» الواقعةِ بعدَها «إلّا» كقولِهم: «ما أحدٌ إلّا وله نفسٌ أمّارةٌ»، وخبرِ «لا» الواقعةِ بعدها «بُدَّ» كقولهم: «لا بُدَّ وأن يكونَ»، قالُوا: هذه الواو لِتأكيد لُصُوق الخَبرِ بالاسم، كالواوِ التي لِتَأكيد لُصُوقِ الصفةِ بالمَوصوفِ في قولِه تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]، وقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ونحوِ ذلك، قُلنا: أمثالُ ذلك مِمَّا وَرَد على خِلاف الأصلِ تَشبيهاً بِالحالِ في كَونِ كلٍّ منهما حُكماً لِصاحبِه، على أنَّ صاحبَ «المفتاح» قال: إنَّ قولَه تعالى: ﴿وَلَهَا كِتَابٌ﴾ [الحجر: ٤] حالٌ مِن ﴿قَرْيَةٍ﴾ لِكَونها نكرةً في سِياق النَّفي فتَعُمُّ، وذُو الحال كما يكونُ مَعرفةً يكونُ نكرةً مَخصُوصةً، وحَملُه على الوصفِ بِجعل الواو لِتَأكيد اللُّصوق كما ذَهب إليه صاحبُ «الكشَّاف» ومَن قلَّدَه سَهوٌ، ثم اعتَذر لِصاحبِ «الكشَّاف» بأنَّه لا عيبَ في السَّهو لِلإنسان؛ لأنه ذُهولٌ يَزُولُ بِأدنى تَنبيهٍ، والبَشرُ لا يَخلُو عنه، وإنما العيبُ في الخَطأ، وهو أن يَستقرَّ الصُّورة المُنافِية لِلحقِّ فلا تَزُول بِسُرعة، بل لا تَزولُ أصلاً، أو تَزولُ بعد إتعابٍ، ورُدَّ بأنَّه قد تَكرَّر في «الكشَّاف» الحملُ على الوَصف مع بَسطٍ وتَفصيلٍ، فالحُكمُ بكونه سَهواً سهوٌ، ولا شكَّ أن معنَى الجَمع يُناسِب اللُّصوقَ، وبابُ المجاز مفتوحٌ، فقَولُ صاحبِ «الفَرائد»: (دُخولُ الواوِ بين الصِّفة والموصوف غيرُ مُستَقيم لاتِّحادهما ذاتاً وحُكماً، وتَأكيدُ اللُّصُوق يَقتضي الاثنَيْنِيّة، مع أنَّا لا نُسلِّم أنَّ الواو تُفِيدُ التَّأكيد وشِدَّةَ اللُّصوق) ليس بِذاك.

[مُهمة: في الحال ومَجيئها من المُضاف إليه والمُبتدأ]

قولُه: (وقولُه: من الثلاثيِّ حال) يَعني إمَّا مِن ضميرِ (عينُه ولامُه)، وقد جوَّز بعضُ النُّحاة انتِصابَ الحال عن المُضاف إليه مِن غَير تأويلٍ واعتبارِ شرطٍ على ما ذكَره في «حواشي شَرح المفتاح السَّعدي»، ومَنَعه بعضُهم مُعلِّلاً بأنَّ الحالَ جزءٌ من المخبَر عنه، والمُضافُ إليه لا حَظَّ له في الإخبارِ عنه، وذَكر الأندَلسيُّ[1] أنَّ الصَّحيحَ أن المُضافَ إليه إنْ كان فاعِلاً أو مَفعُولاً في المعنى جازَ وإلَّا فَلا، إلّا أنه قد جاءَ كقَولِه تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، وأجابَ عنه بَعضُهم نقلاً عن صاحبِ «الكشَّاف» بأنَّ المُضاف إليه لَمَّا كان في معنَى المُضاف،

---

(١) تقدَّمت ترجمتُه (ص٢٣٥).

. . . .

دده جونكي

والمُضافُ مَفعولٌ، فكانَ في حُكمِه، كما في قولِه تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]؛ فإنَّ لحمَ الأخِ هو الأخُ، وبالعَكس، ذكَره في «كَشفِ الوافِيَة»، وقال الدَّماميني: قالُوا: لا يَقَع الحالُ مِن المُضاف إليه إلَّا بأن يكونَ المضافُ جائزَ العَملِ في الحالِ، وبأنْ[1] يَكونَ جُزءاً منه أو كجُزءٍ منه في صِحَّة الإسقاطِ والاستِغناء به، والمُعتبَرُ في تِلك الصِّحة حالُ العامِل. كذَا ذكَره ابنُ كمال باشا في «شَرح المِفتاح».

ثم اختَلفُوا في عامِلِ مِثلِ هذه الحالِ؛ فقِيل: مَعنَى الإضافة لِما فيها مِن مَعنى الفِعل المُشعِرِ به حرفُ الجرِّ، كأنه قِيل: مِلَّةً تَثبُت لإبراهيمَ حَنيفاً، والصحيحُ أنَّ عامِلَها عاملُ المُضاف إليه[2]؛ لِما بينَهما مِن معنى الاتِّحاد بِالوجه المذكورِ.

وإمَّا حالٌ مِن المبتَدأ، وقد جَوَّز جماعةٌ مِن النُّحاة الحالَ مِن المبتدأ، وجَعلُوا العاملَ انتِسابَ الخبرِ إلى المبتدأ؛ فإنه معنًى فِعليٌّ قابلٌ لِلتَّقييد إن قُصد هُناك تَقييدٌ، كذا ذكَره سيِّد المحقِّقين في «حَواشي شَرح المفتاح».

واعتُرض عليه بأنَّه قد صرَّح بعضُ النُّحاةِ بأنَّ تأخيرَ الحالِ في مِثل هذه الصُّورة لازمٌ؛ لأنَّ مِثلَ هذا العامل ضَعيفٌ لا يَنعَقِد إلَّا بعد انعِقاد الكلامِ، فقَبلَ ذلك ليس له قُوَّةُ العملِ في الحال، وأُجيب بأنَّ هذه الجِهةَ وإنْ كانت مَعقُولةً إلَّا أنَّ المناسَباتِ النَّحوية تابِعةٌ لِلاستِعمالاتِ، والاستِعمالُ يُساعِدُ السيدَ المحقِّقَ لِقَوله تعالى: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الكهف: ٨٨]؛ فقد صَرَّحُوا بأنَّ ﴿جَزَآءً﴾ في قِراءة النصب حالٌ مِن المبتدأ وهو ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وقولُه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] نَصٌّ فيما ذكَرنا، بِخِلافِ الآية الأُولى، فإنه يَحتملُ أن يكونَ حالاً مِن ضميرِ الخبرِ وهو الظَّرف المتقدِّم.

ولَكَ أن تَجعلَ عاملَ الحال لفظةَ «كان» في الخَبر، واختِلافُ عاملِ الحال وذِيها جائزٌ عِند مُجوِّزِ الحال مِن المبتَدأ وهو سِيبويه وأَتباعُه، وقد قال سَيدُ المحقِّقِين في قولِ «التَّلخيص»: (فالفصاحة في المفرد خُلُوصُه): ولا يَحسُنُ جعلُ الظَّرف حالاً من المبتدأ بِناءً على جوازِها منه على تَأويل؛ لأنَّ المقصودَ تَفسيرُ فَصاحةِ المفرَد، لا الفَصاحةِ حالَ كونها في المُفرد، وإنْ كان المآلُ واحداً، ثم قال: وقِسْ على هذا أَمثالَه مِن التَّراكِيب، وراعِ فيها جزالةَ المعنَى وإن أَحوجَتْكَ إلى زِيادةِ تقديرٍ في الألفاظِ.

---

(١) الصحيحُ: (أو بأن).

(٢) الصحيح: (المضاف) بإسقاط الظرف.

....

ده جونكي ____

[مُهمة: في جواز حذفِ الموصول مع بعضِ صِلتِه، وفي تعريف المتعلَّق]

ويَجوزُ أن يكونَ قولُه: «مِن الثلاثيّ» صفةً لِلمُبتدأ، بأن يُقدَّر مُتعلَّقه مَعرفةً، أي: المضاعفُ الكائنُ مِن الثُّلاثيِّ، على القَول(١) بِجوازِ حَذف الموصولِ مع بَعض صِلَته، وقد اعتَمَد على هذه الطريقةِ كثيرٌ من الأعاجِم المتأخِّرين، ذكَره الدَّماميني، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ «الكائن» المُقدَّر في مِثلِه لِلثُّبوت كـ«المؤمِن والكافر»، فاللامُ فيه حرفُ تَعريفٍ لا اسمٌ مَوصولٌ، فلا يَلزمُ حَذفُ الموصولِ مع بَعضِ صِلَتِه.

وذكَر بعضُهم أنَّ تَقديرَ المتعلَّق في مِثلِه مَعرفةً مَبنيٌّ على اعتِبار التَّدرِيج، بمعنَى أنه يُقدَّر أولاً مُنكراً؛ إذ لا دَلالةَ لِلظَّرف على أزيَدَ منه، ثم يُعتَبرُ تقديرُ اللام ثانياً، وفيه أنَّ تقديرَ المَعرفة ناشئٌ من المَقام كما أشارَ إليه الشَّريف المحقِّق، لا مِن دَلالةِ الظَّرف، ثم قال ذَلك البَعضُ: ويَجوزُ جَعلُ المنكَّر صفةً لِلمَعرفة بِنيَّة حذفِ اللام، ولِلمُضاف بِتأويل فكِّ الإضافةِ، على ما نَصَّ عليه أبُو عليٍّ في «الشِّيرازِيات»، وبَنَى(٢) عليه قولَه(٣): [الوافر]

كـــانَ(٤) مِـــزاجَـــهـــا عـــســـلٌ ومـــاءُ

أي: كان مِزاجاً لها، فصحَّ وقوعُه خبراً مع نَكارةِ «عسلٌ وماء»، كما صَرَّح به العَلَّامة في «شَرح المفتاح»، كما يَجوزُ جعلُ المُعرَّف حالاً بِنيَّة طَرح اللام، بل لَمَّا جاز جعلُ المنكَّر صِفةً لِلمُعرَّف بِنيَّة اللام في مِثلِ قَولهم: «ما نحنُ بِالرجلِ خيرٍ مِنكَ» وقَولِهم: «ما نحنُ بِالرجلِ مِثلِك» مع وُجودِ المانِع مِن إظهارِه على ما صرَّحُوا به، جاز ما نحنُ فيه، بل جَوازُه ولا مانعَ أولَى.

فإنْ قِيل: إنَّ الشارحَ قد صرَّح في «شَرح المفتاح» بأنَّ المُعرَّف بِلامِ الحقيقة كالمَعهودِ الذِّهني في حُكم النَّكرة، فلا حاجةَ إلى تَعريفِ المتعلَّق، **أُجِيب** بأنَّ القِياسَ وإنِ اقتَضى ذلك لَكنَّ الاستِعمالَ لا يُساعِده، بِخلاف المَعهودِ الذِّهني.

---

(١) في المطبوع: (لا على القول)، وهو خطأ.

(٢) الظاهر أن فاعلَه ذلك البَعض، لا أبُو علي؛ فإنه لم يَذكر البيتَ في «الشيرازيَّات»، وقد نقلُوا عنه أنه أوَّله على الظرفيَّة المجازيَّة، فهو بمنزلةِ: «كان عندك رجلٌ».

(٣) هو حسَّان بن ثابت ﵁، وصدرُه:

كـــأنَّ خَـــبِـــيـــئـــة مِـــن بـــيـــتِ رأسٍ

(٤) تَبِعهُ في «الكليّات» إلا أنَّ الألف صارت عنده همزةً هكذا (كأن)، وهو خطأ بلا رَيب، والمعروفُ في رِواية البَيت: «يكونُ»، وعلى ما رواه المُحشِّي يكون في البيت خرمٌ، وهو جائزٌ في الوافر، إلا أنه يَفتقِر لِلثبوت من جهة النَّقل.

«ويُقال له: الأصمُّ» جملة مُعتَرِضة. ....

دده جونكي

[مُهمة: في بَيان الجُملة المُعترِضة]

قولُه: (ويُقالُ له: الأصمُّ) جُملة مُعتَرِضة، وهي التي تَعترِض بين الشيئَين لإفادةِ التَّقوِية، أو التَّسديدِ[١]، أو التَّحسينِ، أو التَّنبيهِ، أو الاهتِمام، أو التَّنزيهِ، أو الدعاءِ، أو المطابَقةِ، أو الاستِعطاف، أو بَيانِ السَّببِ لأمرٍ فيه غَرابةٌ. والواوُ الداخِلةُ عليها تُسمَّى واواً اعتِراضيَّةً؛ ليسَتْ بِحالِية ولا عاطفةٍ، وقد تَدخُلُ عليها الفاءُ أيضاً.

وتَقع تِلك الجُملةُ بين الفِعل ومَرفوعِه، وبينَه وبين مَفعولِه، وبينَ المبتَدإ والخَبر، وبين ما أَصلُهما المبتَدأ والخَبر، وبينَ الشَّرط وجَوابِه، وبينَ القَسَم وجَوابه، وبين المَوصُوفِ وصِفَته، وبين الموصُول وصِلَتِه، وبين أجزاءِ الصِّلةِ، وبين المتَضايِفَين، وبين الجارِّ والمجرُور، وبين الحرفِ الناسِخ وما دَخَل عليه، وبينَ الحَرفِ وتَوكيدِه، وبين حَرفِ التَّنفِيس والفِعلِ، وبين «قد» والفِعلِ، وبين حرفِ النَّفي ومَنفِيِّه، وبين جُملتَين مُستقِلَّتَين[٢].

وقد يُعترَض بِأكثرَ مِن جُملةٍ ومِن جُملتَين، وصرَّح صاحِبُ «الكشَّاف» جَوازَه بِسبعٍ على ما ذكَره ابنُ مالك في «شرح التَّسهيل»، وقال أبو عَلي: لا يُعترَض بأكثرَ مِن جُملة[٣].

[مُهمة: في الفَرق بين الجُملة المُعترِضة والحاليَّة]

والمُعترِضةُ كثيراً ما تَلتَبس بِالحالية، ويُميِّزُها منها على ما ذكَره ابنُ مالك وابنُ هِشام في «مُغني اللبيب» امتِناعُ قِيام المفرَد مَقامَها، وجوازُ اقتِرانها بالفاءِ، وبِالواو مع تَصديرِها بِالمضارع المُثبَتِ، و«إنْ» الشَّرطية، و«لن» والسِّين و«سَوف»، وكونُها طَلبيَّةً؛ ....

(١) بالسين، أي: أن يكونَ الكلامُ بالاعتراض أكثرَ سَداداً منه دُونه، وفي بعضِ النُّسخ: (التشديد) بالشين المعجَمة، وهو تحريف.

(٢) أي: بينهما تلازُم. والأمثلةُ في «مغني اللبيب».

(٣) زاد في «مُغني اللبيب»: وذلك لأنه قالَ في قول الشاعر:

أرانــي ولا كُــفــرانَ لِــلَّــه أيَّــةً   لِــنَـفـسـيَ قـد طـالـبـتُ غـيـرَ مُـنِـيـلِ:

إنَّ «أيَّة» - وهي مصدر «أوَيتُ له»: إذا رحمتُه ورَقَقتُ به - لا ينتصب بـ«أويت» مَحذوفة؛ لئلا يلزمَ الاعتراضُ بِجُملتَين ... إلخ كلامِ ابن هشام، وقد اعتُرض بأنه لا يُؤخذ منه المنعُ المذكور؛ لاحتمالِ أن يكونَ الباعث على المنع ههنا ما يَلزم من تكثير خِلاف الأصل... إلخ كلامِهم. انظر مثلاً «الدسوقي».

....

دده چونكي

فقولُ الحَوفي(١) في قولِه تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩]: (إنَّ الجُملةَ حاليَّة) مَردودٌ.

هذه هي الفُروق اللَّفظيَّة؛ وأمَّا الفرقُ المعنويُّ فما أشارَ إليه صاحبُ «الكشَّاف» في قولِه تعالى: ﴿ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١] حيث قال في معنَى الاعتِراض: (وأنتُم قومٌ عادتُكم الظُّلمُ)، وفي مَعنى الحال: (وأنتُم تَضعُون العبادةَ في غير مَوضِعها)، وبيَّنه بَعضُهم بأنَّ الحالية قَيدٌ لِعامِل الحال ووصفٌ لَه في المعنى، بِخلافِ الاعتِراضية؛ فإن لها تَعلُّقاً بِما قبلها، لكنْ ليسَت بِهَذه المَرتبة(٢)، وقال الطِّيبي: الاعتراضُ أبلَغُ من الحال؛ لأنَّ فيه عُمومَ الأَحوال، بِخلاف الحالِ فهي قَيدٌ لِعامِله.

[فائدة: في مُخالَفة البَيانِيِّين للنُّحاة في الاعتِراض]

بقي هَهنا **فائدةٌ**، وهي أنَّ ابنَ هِشام قال في «المغني»: (لِلبيانيِّين في الاعتِراض اصطِلاحات مُخالِفةٌ لاصطِلاح النُّحاة، والزمخشريُّ يَستَعمِل بعضَها ويَرُدُّ عليه مثلَ ذلك مَن لا يَعرِفُ هذا العِلمَ كأبي حَيانَ؛ توهُّماً منه أنَّه لا اعتراضَ إلَّا ما يَقُولُه النُّحاةُ، وهو الاعتراضُ بين شيئَين مُتطالِبَين)، وبيَّن الدَّمامينيُّ تِلك الاصطِلاحات على وَفق «المطوَّل» حيثُ قال: مِن أهل البَيانِ مَن يَقول: الاعتراضُ أن يُؤتَى في أثناءِ كلامٍ أو كَلامَين مُتصلَين مَعنًى بِجُملةٍ أو أكثرَ لا محلَّ لها من الإعرابِ؛ لِنُكتةٍ سِوى دفعِ الإيهام، وليس المرادُ بِالكلام المُسنَدَ إليه والمسندَ فَقَط، بل مع جَميعِ ما يَتعلَّق بِهما من الفَضَلاتِ والتَّوابع. والمرادُ باتِّصال الكلامَين أن يكونَ الثاني بَياناً لِلأول، أو تَأكيداً، أو بدلاً منه(٣)، ومِنهُم مَن يقولُ(٤): هو أن يُؤتَى في أثناءِ كلامٍ أو في آخِرِه، أو بين كلامَين متَّصِلَين معنًى أو غيرِ متَّصلَين، بِجُملة أو أكثرَ لا محلَّ لها من الإعراب لِنُكتة؛ سَواءٌ كانت دفعَ الإيهام أو غيرَه، ومِنهم مَن يقولُ: هو أنْ يُؤتَى في أثناءِ كلامٍ أو [بين] كلامَين مُتَّصِلَين معنًى، بِجُملة أو غيرِها لِنُكتةٍ ما.

---

(١) هو عليُّ بن إبراهيمَ أبو الحَسن الحَوفي، نحويٌّ مِن العُلَماء باللُّغة والتفسير، مِن أهل الحَوف (بمصر)، مِن كُتُبه «البُرهان في تفسير القرآن» كبير جدًّا، و«الموضِّح» في النحو، و«مُختصر كتاب العين». تُوفي سنةَ (٤٣٠هـ).

(٢) في بعض النسخ: (المزيَّة)، والأول هو الواقعُ في «حواشي المطوَّل» لحسن الفَناري، ومنه يَنقلُ المحشِّي على ما يَظهر.

(٣) زاد بعضُهم: أو معطوفاً عليه.

(٤) قال الشمنِّي وغيرُه: وهذا صريحٌ في مواضعَ من «الكشاف».

ويجوزُ أن يكون «فصلُ المضاعَفِ» على الإضافةِ.

[مُضاعف الرُّباعي المُجرَّد والمَزيد فيه]

(و) هو ـ أعنِي: المضاعَفَ ـ (مِنَ الرُّباعِيِّ) مُجرَّداً كان، أو مزيداً فيه: (ما كانَ فاؤُهُ ولامُهُ الأُولَى مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ، وكَذَلِكَ عَينُهُ ولامُهُ الثَّانِيَةُ) أيضاً (مِنْ جِنْسٍ واحِدٍ،

دده جونكي

[مُهمة: في تَعيين المَحذوف في حالات]

قولُه: (ويَجوز أن يكونَ فصل المضاعف على الإضافةِ) فحِينئذٍ المَحذوفُ هو المبتَدأُ على ما قالَه الواسِطي[1] مِن أنَّ الأَولى كونُ المحذوفِ المبتَدأَ، إذا دارَ الأمرُ بين كونِ المحذوفِ مُبتدأً وكونِه خبراً؛ لأنَّ الخبرَ مَحطُّ الفائِدة، أو الخبرُ على ما قاله العبدي[2] مِن أنَّ الأَولى كونُه هو الخبرَ.

وإذا دارَ الأَمرُ بين كونِ المحذوفِ فِعلاً والباقِي فاعلاً، وكونِه مُبتداً والباقي خبراً، فالثاني أولَى؛ لأنَّ المبتدأَ عينُ الخَبر، فالمحذوفُ عينُ الثابِتِ، فيَكونُ حَذفاً كلا حَذف، والفِعلُ غير الفاعِل، إلَّا أن يَعتضِدَ الأولُ بِرواية أُخرى في ذلك المَوضِع، أو بِمَوضع آخرَ يُشبِهُه، أو بموضعٍ آتٍ على طَريقتِه.

وإذا دارَ الأمرُ بين كَونِ المحذُوف أولاً وثانياً، فكونُه ثانِياً أَولى؛ وإذا احتاجَ الكلامُ إلى حذفِ مضافٍ يُمكِن تَقديرُه مع أوَّلِ الجزأين ومع ثانِيهما، فتَقديرُه مع الثاني أَولى، نحوُ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾[3] [البقرة: ١٩٧][4].

---

(١) هو القاسمُ بنُ القاسم بن عمرَ، أبُو مُحمد الواسطيُّ النَّحوي اللغوي، كان أديباً فاضلاً، نَحويًّا لُغويًّا، انتَقل إلى حلبَ فأقام بها يُفِيد النحوَ واللغة وفُنونَ العِلم إلى أن ماتَ سنة (٦٢٦هـ). صنَّف «شرح اللُّمَع»، و«شرح التَّصريف المُلوكي» وغيرَهما. «بُغية الوعاة».

(٢) كذا وَقع هنا بِالباء الموحدة، ومِثلُه مِراراً في «الارتشاف» و«الهمع»، وجاءَ في «بُغية الوعاة» (١/ ٢٩٨): أحمدُ بن بكر . . العيدي، أبو طالب، أحدُ أئمَّة النُّحاة المشهورين، قال ياقوت: كان نحويًّا لُغويًّا، قَيِّماً بالقياس، قَرأ على السيرافي والرماني والفارِسي، ورَوى عن أبي عُمَرَ الزاهد، وعنه القاضي أبو الطيِّب الطَّبري، وله «شرح الإيضاح»، و«شرح كتاب الجرمي»، اختلَّ عقلُه في آخرِ عُمره. مات سنةَ (٤٠٦هـ). اهـ.

(٣) أي: الحجُّ حجُّ أشهُر، أولى مِن: أشهُرُ الحجِّ أشهُر . . . إلخ.

(٤) أفاد جميعَ ذلك في «مُغني اللبيب».

ويُقالُ لَهُ) أي: لِلمُضاعَف مِن الرُّباعي: **(المُطابَقُ أيضاً)** بِالفَتح اسمَ مفعول من «المُطابَقة»، وهي الموافَقة، تقول: طابَقْتُ بين الشيئَين: إذا جَعلتَهما على حدٍّ واحدٍ، وقد طُوبِقَ فيه الفاء واللام الأُولى، والعينُ واللامُ الثانية، **(نَحوُ: «زَلْزَلَ) الشيءَ (زَلْزَلةً، وزِلْزالاً»)** أي: حرَّكَه، ويَجوزُ في مصدَره فتحُ الفاء وكسرُه، بِخلافِ الصحيح، فإنَّه بِالكسر لا غيرُ، نحوُ: «دَحْرَجَ دِحْراجاً».

وقولُه: «أيضاً» إشارةٌ إلى أنه يُسمَّى: الأصمَّ أيضاً؛ لأنه وإنْ لم يَكن فيه إدغامٌ لِيَتحقق شِدَّتُه، لكنَّه حُمل على الثُّلاثي، ولأن علَّةَ الإدغام اجتِماعُ المِثلَين، فإذا كان مرَّتَين كان أَدْعَى إلى الإدغام، لكنْ لم يُدغَم لِمانعٍ، وهو وُقوعُ الفاصِلة بين المِثْلَين، فكان مثلَ ما امتَنع فيه الإدغامُ مِن الثلاثي، فإنه يُسمَّى بِذلك حملاً على الأصل.

ده دده چونكي

قولُه: (ويُقال له: المُطابَق) وإنما خُصَّ بِالرباعيِّ مع أنَّ المطابَقةَ مَوجودةٌ في الثلاثيِّ بين عَينِه ولامِه؛ لِكَثرة المُطابَقةِ في الرباعيِّ[1].

قولُه: (زلزل) فإنَّ فاءَه ولامَه الأُولى كِلَيهما زايٌ، وعينُه ولامُه الثانية لامٌ على مَذهب البصريِّين؛ فوزنُه: «فَعْلَلَ»، وأمَّا الكوفيُّون فيُجوِّزونَ تَضعيفَ الفاء وحدَها ويَقُولُون: إنَّ «زَلزَل» مُشتَقّ مِن «زَلَّ» لِمُوافَقته إيَّاه في المعنى، فالزايُ الثانيةُ عِندَهم زائدةٌ، فوزنُه: «فَعْفَلَ».

[مُهمة: في اقترانِ خبرِ «إنْ» الوَصليَّة بـ«إلَّا» أو «لكنْ»]

قولُه: (وإن لم يكن فيه إدغامٌ) قال الشارحُ في «شَرح الكشَّاف»: (كلُّ مُبتدإٍ أُعقِبَ بـ«إنْ» الوَصلِيَّة يُؤتى في خَبره بـ«إلَّا» الاستِدراكيَّة أو «لكنْ»، مثلُ: «هذا الكتابُ وإنْ صَغُرَ حَجمه لكنْ كَثُرَ عِلمُه»، وذلك لِما في المبتَدإ بِاعتبار تَقيِيدِه بِـ«إنْ» الوَصليَّة مِن المعنى الذي يَصلُحُ الخبر استِدراكاً له، واشتِمالاً على مُقتضى خِلافِه)، وقال في مَوضعٍ منه: (والفاءُ في خبر المبتدإِ المقرُون بـ«إنْ» الوَصليَّة شائعٌ في عِبارات المصنِّفِين، مثلُ: «زَيدٌ وإنْ كان غنيًّا فهو بَخِيلٌ»، ووَجهُه على[2] أن يُجعَلَ الشرطُ عَطفاً على محذوفٍ، والفاءُ جوابُه، والشَّرطيةُ خبرُ المبتَدأ، وإنْ جُعِل الواوُ لِلحال على ما يَراهُ الزمخشريُّ، والشَّرطُ غير مُحتاجٍ إلى الجزاء، فَلِشَبه الخَبر بِالجزاءِ، حيثُ قُرِن بِالمبتدأ الشَّرط)، وقال علاءُ الدين البسطاميُّ في «حواشِي المطوَّل»: ما قُرِن

---

(١) أي: بِتكرارِها في كل فردٍ منه. هذا هو الظاهرُ من كلامِه.

(٢) كذا في «الكليات» أيضاً.

[عِلّة إلحاق المُضاعف بالمُعتلّات]

ولَما كان هنا مظِنَّةُ سُؤالٍ، وهو أنه: لِمَ أُلْحق المضاعفُ بالمعتلّات، وجُعِلَ مِن غير السالم مِثلَها، مع أن حُرُوفَه حروفُ الصحيح؟ أشارَ إلى جوابِه بِقوله:

(وإنَّما أُلْحِقَ المُضاعَفُ بِالمُعْتَلَّاتِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يَلْحَقُهُ الإِبْدالُ)،

دده چونكي

بـ«إلّا» أو «لكنْ» في مِثل ما ذُكر قائمٌ مَقامَ الخبرِ وليس بِخبر، والتقديرُ: «هذا الكتابُ وإن صَغُر حَجمُه لا يَقِلُّ عِلمُه، وإنما يَقلُّ عِلمُه لو لم يكثُر عِلمه؛ لكنْ كثُر علمُه» وكذا الكلامُ في قَولهم: «زيدٌ وإن كان مُطِيعاً لكنَّه ليس بِعَبدٍ لي»، وهذا ـ أي: طيُّ المقدِّمة الواقِعة في مَعرِض الخبر مع ساقَتِها ـ غيرُ مختَصٍّ بما ذُكر، بل هو جارٍ في بابِ الشرط، يَعتَبرُون طيَّ الجزاء مع ما يَتبَعُه ويُقيمُون المقدمةَ المُحتَوِيةَ على الاستثناء والاستِدراك مُقامَه، ويَعتَمِدونَ على وُضُوح المُراد، كقولِهم: (إن كان زيدٌ فَقيراً لكنَّه ليس بِبَخيل)؛ فالتقديرُ: «إنْ كان زيد فقيراً فلا عيبَ له، وإنما يكون عيباً إذا كان بَخيلاً، لكنَّه ليس بِبَخيل»، فما ذكَره مَولانا خُسرو في «حاشية تَفسير القاضِي» مِن أنَّ (غايةَ ما يُقالُ في تَصحيحِ أمثالِ هذا التركيبِ أنَّ الواو زائدةٌ كما في: [الوافر]

وكُنتُ وما يُنَهنِهُني الوَعِيدُ[1]

و«إنْ» مِن الحُروف الزَّوائد)، ليس كما يَنبغي.

وقد يُقال في توجِيهِ: إنه يَكفِي في تَسميتِه بهذا الاسمِ لِلمضاعف مُطلَقاً تحقُّق سَببِ التَّسمية في بعضٍ منه، ومثلُ ذلك كثيرٌ شائعٌ، ورُبَّما يُلتزمُ بأنَّ المضاعَفَ من الرباعيِّ لا يُسمَّى أصَمَّ، كما أنَّ المضاعَفَ من الثُّلاثيِّ لا يُسمَّى مُطابَقاً.

[مطلب: يُعرف فيه الإبدالُ وفائدتُه]

قولُه: (يَلحَقُه الإبدالُ) اعلَم أنَّ الإبدالَ إمَّا لِلتَّخفيف، أو لِمُشاكَلة الحُروفِ وتَقارُبِها في المخرَج، أو في الصِّفات، كالجَهر والهمسِ وغيرِ ذلك.

---

(١) صدرُه:

أماتُوا مِن دَمِي وتَوعَّدُوني

وقبلَه:

كفاني مُصعَبٌ وبَنُو أبِيه ... فأينَ أحيدُ عنهُم؟ لا أَحِيدُ

وهما لِمالك بن رقية.

وهو أن تَجعَلَ حرفاً موضعَ حرفٍ آخَرَ، ....

دده چونكي

قولُه: (أن يجعل حرفٌ مَوضعَ حرفٍ آخَر) قال: «موضِعَ حرفٍ» ولم يَقُل: «أن يُجعَل حَرفٌ عِوَضاً عن حرفٍ آخَرَ» احتِرازاً عن جَعلِ حرفٍ عِوَضاً عن حرفٍ في غيرِ مَوضِعِه، كهَمزةِ «ابنٍ، واسمٍ» وتاءِ «عِدَة، وزِنةٍ»؛ لأنه لا يُسمَّى ذلك بَدلاً إلَّا تَجوُّزاً.

وقولُه: «آخَرَ» احترازٌ عن ردِّ المحذوفِ في مِثلِ: «أبٍ، وأخٍ، وسَتٍ[1]»؛ فإنَّك إذا نَسَبتَ إليها تقولُ: «أَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ، وسَتَهِيّ» بِرَدِّ لاماتِها وجعلِها في مَكانها، فيَصدُق حينئذٍ أنه جَعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ، ولا يُسمَّى إبدالاً؛ لأنه جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ هو نَفسُه، وبِهذا القَيدِ خَرَج نحوُ: «أُخْت، وبِنْت» عن التَّعريف؛ فإنَّا وإن قُلْنا: التاءُ فيهما عِوَضٌ عن المحذوف، لكنْ ليس بالحَقيقة في مَكانِه؛ فإنَّ المراد بكونِه في مكانه أن يكونَ العِوضُ فاءً إنْ كان الأصلُ فاءً كما في «أُجُوه»، وعيناً إن كان الأصلُ عيناً كما في «قالَ»، ولاماً إن كان الأصلُ لاماً كما في «ماءٍ»، وزائداً دالًّا على المعنَى المقصود إن كان الأصلُ كذلك كما في «عَأْلَم» بالهمزة في «عالَم» بالألف، ومعلومٌ أنَّ تاءَ «أُخْتٍ، وبِنْتٍ» ليسَت كذلك.

فإن قِيل: هذا التَّعريفُ غيرُ مانعٍ؛ لأنه دَخل مِثلُ: «اظَّلَم»، أصلُه: اظْتَلَم، جُعِل الظاءُ مَكانَ تاء «افْتَعَل» لإرادةِ الإدغامِ، ولا يُسمَّى إبدالاً؛ لأنَّ الظاءَ ليس مِن حُروف الإبدالِ، فوَجبَ عليه أن يَزيدَ قَيْدَ «لا لِلإدغامِ»، **والجوابُ** أنه لَمَّا بيَّن عَقِيبَه حُروفَ الإبدالِ عُلِم أنَّ المرادَ بـ«حَرفٍ» في قولِه: «جَعلُ حرفٍ مَوضِعَ حرفٍ» أَحدُ تِلكَ الحُروف.

ولكَ أن تقولَ: تَنوينُ «حَرفٌ» لِلعَهد، كما قِيل في تَنوين «تِسعٌ» في قولهم: (موانعُ الصَّرف تِسعٌ)، وفي تَنوينِ «ضُحًى» في قولِه تعالى: ﴿مَوۡعِدُكُمۡ يَوۡمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحۡشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحٗى﴾ [طه: ٥٩]، وفي تَنوينِ «دَمعاً» في قولِ البُردة[2]، وفي تَنوينِ «قَوماً» في قولِه: [الهزج]

عَسَى الأَيامُ أنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوماً ....[3]

---

(١) كذا في النُّسخ المخطوطة، وهي لغةٌ حكاها ابنُ خالوَيه وغيرُه، وذكَرها أبو حيانَ في «شرح التسهيل»، وفي المطبوع: (واست)، وهو المشهور الدائرُ في كُتب النحو.

(٢) أي: في مَطلعِها، في قوله:

أمِن تذكُّرِ جيرانٍ بِذي سَلَمِ ... مَزجتَ دمعاً جرى من مُقلةٍ بِدَمِ؟

(٣) تمامُه: كالذي كانُوا. والبيت لِلفند الزماني.

والحروفُ التي تُجعَلُ مَوضعَ حرفٍ آخرَ حُروفُ: «أَنْصَتَ يَومَ جَدُّ طاهٍ زَلَّ»، ....

دده جونكي

وفي تَنوينِ «لأمرٍ» في قولِ «المفتاح»: (ولأمرٍ ما تَجدُ القُرآنَ)، وفي تَنوينِ «حاجِب» في قولِه[١]: (كمالَ ارتفاع شأنِ حاجِب الأول).

[مطلب: حُروف الإبدال]

قولُه: (**والحُروف التي تُجعل موضعَ حرف آخرَ... إلخ**) (وقال بعضُهم[٢]: حُروفُ الإبدال ثلاثةَ عشر يجمعُها قولُك: «استَنجَده يَومَ طالَ»، وهذا وهمٌ[٣]؛ لأنهم نَقصُوا الصادَ والزاي وهما مِن حُروف الإبدال؛ لِقَولهم: «صِراط وزَقر» في «سِراط وسَقر»، وزادُوا السينَ وهو ليس مِن حُروف الإبدال، ولو أوردُوا «اسَّمَع» أصله: «اسْتَمع» أُبدل السين من التاء، أُجيب بأنَّ المراد ما لا يكون لِلإدغام، وإلَّا لَوَرَد «اذَّكر واظَّلم»، أصلُهما: «اذْتَكر واظْتَلم»، يَعني يَلزم أن يكونَ جميعُ الحُروف التي تُبدَل لإرادة الإدغام من حُروف الإبدال، ويَلزمُ منه أن يكونَ جميعُ الحُروف غيرَ الضاد والشين والفاء والراء مِن حُروف الإبدال؛ لأنَّ جميعَ الحُروف غير «ضَوِيَ مِشْفَر» تُبدل لِلإدغام، والياءُ والواو والميمُ وإن كانت مِن حُروف «ضَوِيَ مِشْفَر» فهي من حُروفِ الإبدال)[٤].

وقولُه: (**حُروف «أنصت يومَ جد طاه زل»**) «أنصِت»: أمرٌ من الإنصاتِ[٥]، و«يومَ»: ظرفُه،

---

(١) أي: «المفتاح»، أي: السكاكيِّ في «مِفتاح العلوم» وعِبارتُه: وقولُ ابن أبي السمط:

لـه حـاجِـبٌ فـي كُـلِّ أمـرٍ يَـشِـيـنُـه ... ولـيـس لَـه عـن طـالِـبِ الـعُـرفِ حـاجِـبُ

منه أيضاً، انظُر إليه كيف تَجد الفَهم والذَّوقَ يَقتَضِيانِك كمالَ ارتِفاع شَأنِ حاجِب الأولِ، وكمالَ انحِطاطِ حاجِب الثاني. اهـ ويَظهر منه جليًّا أنَّ حاجب في كلامِه قد يكونُ محكيًّا في الموضعَين، فلا يتمُّ ما قاله المُحشِّي.

(٢) نُسب هذا إلى الزمخشري في «المفصل»، والذي نسَبه إليه ابنُ الحاجب في «الإيضاح»، وتَتابع على هذا كثير من الشُّراح، والذي في كلام الزمخشريِّ خِلافُه؛ فإنه قال: (وحروفُه حروف الزيادة، والطاء، والدال، والجيم، والصاد، والزاي، ويجمَعُها قولُك: «استَنجده يومَ صالَ زُطٌّ»). وعلى هذا شرحُ ابن يعيشَ وغيرُه، فلعلَّ ما وَقع لابن الحاجب نُسخةٌ سَقيمةٌ من الكتاب.

(٣) هذا التَّوهيم لابنِ الحاجب في «الإيضاح»، وأَقرَّه عليه الشُّرَّاح كما قدَّمتُه.

(٤) «شرح الشافية» للچارپردي.

(٥) عبارةُ الچارپردي: أنصت من الإنصات... إلخ، فيَحتملُ أن يكونَ ماضياً وأمراً، بل يجبُ كونُه ماضياً ولا يصحُّ أمراً لأن معمولَه وهو «يومَ» مضاف إلى «زلَّ» الماضي، فكيف يؤمَرُ الشخصُ بإحداثِ الإنصاتِ في الزمان الماضي المتقدِّم على وقت التكلُّم؟!

وكلٌّ منها يُبدَلُ مِن عِدَّة حُروفٍ، ولا يَلِيق بَيانُ ذلك هُنا.

دده چونكيْ

و«جَدّ»: مبتدأ مضاف إلى «طاهٍ»، وهو عَلَم لِشخص[1]، و«زلّ»: مِن الزَّلَل، وهو خبرُ المبتدأ، والظرفُ مُضافٌ إلى الجُملة، أي: أَنصِتْ في هذا اليومِ.

[مطلب: في تَفصيل حُروف الإبدال]

قولُه: (وكل منها تُبدل من عِدَّة حُروف) **فالهمزةُ** تُبدَل من حُرُوف العِلة، ومِن العَين، ومِن الهاء؛ **والنونُ** تُبدل مِن الواو، ومِن اللام؛ **والصادُ** تُبدَل مِن السين التي بعدها غينٌ، أو خاءٌ، أو قافٌ، أو طاءٌ؛ **والتاءُ** تُبدَل مِن الواو، ومِن الياء، ومِن السين، ومِن الباء، ومِن الصاد؛ **والياءُ** تُبدَل من الألف، ومِن الواو، ومِن الهمزة، ومِن أحد حُروف التَّضعيف كما ذكَره، ومِن النُّون، ومِن العين، ومِن الباء، ومن السين، ومِن الثاء؛ **والواوُ** تُبدَل مِن الألف، ومِن الياء، ومِنَ الهمزة؛ **والميمُ** تُبدَل من الواو، ومِن اللام، ومِن النونِ، ومِن الباء؛ **والجيمُ** تبدَل من الياء المشدَّدة وغيرِ المشدَّدة؛ **والدالُ** تُبدَل من التاء؛ **والطاءُ** تُبدَل مِن التاء؛ **والألفُ** تُبدَل من الواو، ومن الياء، ومِن الهمزة، ومِن الهاء؛ **والهاءُ** تُبدَل من الهمزةِ، ومِن الألف، ومِن التاء، ومِن الياء؛ **والزايُ** تُبدَل مِن السين، ومِن الصاد، الواقعَتَين قبل الدالِ ساكِنتَين[2]؛ **واللامُ** تُبدَل مِن النُّون، ومِن الضادِ. والأمثِلةُ في المُطوَّلات[3].

[مُهمة: في إفادة «كل» للتَّكثير دُون الإحاطة والتَّسوير]

فلفظُ «الكل» لِلتَّكثير دونَ الإحاطة وكمالِ التَّعميم، صرَّح به المعرُوفُ بِالبهلوانِ[4] في «شَرح المفتاح»[5] والشَّريفُ فِيه في أَولِ القَصر، وأشارَ إليهِ أيضاً في قَولِ السَّكاكي: (والتَّغليب يَجري

(١) انظُر ما المانع من جعلِه اسمَ فاعل من «طهَا اللحمَ وغيرَه»: إذا طبَخه وشَواه؟ ومِمَّن جوَّز الوجهَين كمالُ الدين الفسوي في «شرح الشافية»، مع أنه جعل «أنصت» أمراً كالمُحشِّي ههنا.

(٢) حالٌ من السين والصاد، وهي عبارةُ «الشافية»، وفي أغلبِ النُّسخ: (الساكنتَين)، وعليه فهي صفةٌ ثانيةٌ لهما، لكن الأَولى حينئذٍ تقديمُها على الصفة الأُخرى.

(٣) وها هي ذي مُرتَّبةً مع الاختِصار: كِساء، رِداء، دَأَبّة، أُبَابٌ، ماءٌ، صَنعانيٌّ، لَعَنَّ، أَصْبَغ، صَلَخ، صَقَرٌ، صِراطٌ، اتَّعَدَ، اتَّسَر، طست، ذَعالِت، لصت، مَفاتيحُ، مِيقاتٌ، ذِيبٌ، دِينارٌ، أناسِيُّ، الضَّفادِي، الثَّعالي، السَّادِي، الثَّالِي، ضَوارِبُ، مُوقِنٌ، جُونةٌ، فَمٌ، امْسَهمُ، عَنبرٌ، راتِمٌ، فُقَيْمِجّ، حَجَّتِجْ، ازدَجَرَ، اصْطَبَرَ، قالَ، باعَ، رَاسٌ، آلٌ، هَرَقْتُ، مَهْ، رَحْمَهْ، هَذِه، يَزْدُلُ، فَزْدِي، أُصَيْلالٌ، فَالْطَجَعْ.

(٤) ذكَر بعضُهم أنه علاءُ الدين عليٌّ البهلوان، ولم يَزِد على ذلك شيئاً.

(٥) عبارةُ البغدادي في «حاشِية شَرح الكَعبيَّة»: (في شرح الكشاف). اهـ وقد ذكَرُوا أنها حاشِيَة.

وذلك الإبدالُ (كَقَولِهِم: «أَمْلَيتُ» بِمَعْنَى: أَمْلَلْتُ) يَعني: أن أصلَه: أَمْلَلْتُ، قُلِبَت اللام الأخيرة ياءً؛ لِثِقَل اجتماع المثلَين، مع تَعذُّرِ الإدغام؛ لِسُكون الثاني.

وأمثالُ هذا كثيرةٌ في الكلام، نحوُ: «تَقَضَّى البازِي» أي: تَقَضَّضَ، و«حَسِيْتُ بِالخَبَرِ» أي: حَسِستُ به، و«تَلَعَّيْتُ» أي: تَلَعَّعْتُ، وكذا الرُّباعيُّ، نحوُ: «دَهْدَيْتُ» أي: دَهْدَهْتُ، و«صَهْصَيْتُ» أي: صَهْصَهْتُ، وأَمثالِ ذلك.

دده جونكي

في كلِّ فنٍّ)، وصرَّح ابنُ كمال پاشَا في تَفسيرِ قَولِه تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢] أنَّ لفظَ «كُل» قد يَكونُ لِلتكثير والمُبالغة لا الاستِغراقِ كما في هذه الآيةِ، وفي «حاشِيَة شَرح المفتاح» في أَولِ الفَنِّ الثاني: أنَّ لفظةَ «كُلّ» في قَولِه: «في كُلِّ شَجَر نارٌ» لِلتَّكثير لا لِلتَّسويرِ؛ إذ لا نارَ في شَجر العُنَّاب، وصرَّح قطبُ الدِّين في «حاشِية الكشَّاف» في آخِر سُورة آل عِمرانَ أنَّ لفظةَ «كُل» كثيراً ما تُطلَقُ على الأَكثَر، كما يُقالُ: «فلانٌ يَقصدُه كلُّ أحدٍ»، و«يَعلَم كلَّ شيءٍ»، وصرَّح في «شَرح المشارِق» في حَديثِ: «مَن سبَّح الله في دُبُر كلِّ صلاةٍ»[١] أنَّ لفظةَ «كُلّ» قد يُرادُ بها التَّعميمُ[٢]، لا الكلُّ الإفرادِيُّ ولا المَجمُوعِي[٣].

قولُه: (يعني أنَّ أصله: أَملَلت. . . إلخ) «أمليْتُ الكتابَ» و«أَملَلْتُه» لُغتانِ جيِّدتان جاء بهما القُرآنُ[٤]، و«استَملَيْتُه الكتابَ»: سألتُه أن يُملِيَه عليَّ.

قولُه: (قُلبت اللام الأخيرة ياء) فإن قِيل: لِم خُص اللام الثانية ولِم خُص بالياء؟ قُلنا: لأنَّ الثِّقل نَشأ منها، ولأنَّ لامَ الفِعل هو المحلُّ لِلتغييرات، والإبدالُ نوعٌ من التَّغيير، وإنَ الياء أقرَبُ الحُروف إلى اللامِ في المَخرَج.

قولُه: (نحو: تقضَّى البازِي) التَّقضُّضُ: النُّزُول، قال الجوهريُّ: (لم يَستعمِلُوا من التَّقضُّض «تفعَّل» إلَّا مُبدلاً، قالوا: «تقضَّى» فاستَثقلُوا ثلاثَ ضادات، فأَبدلُوا من إحداهنَّ ياءً كما قالُوا: «تَظنَّى» من الظنِّ. و«حَسِيتُ بِالخبر وأَحسَيتُ به» أي: أَيقَنْتُ. و«اللُّعاع»: نَبتٌ ناعِم في أولِ ما يَبدُو، ويُقال: أَلَعَّتِ الأرضُ تُلِعُّ إلعاعاً: إذا أَنبتَتْها، فإذا أَردتَ أنك تناولتَها قُلتَ: تَلَعَّيتُها، وأصلُه: تَلَعَّعْتُها، فكرهُوا ثلاثَ عَينات، فأَبدلُوا الأخيرةَ ياءً، وقال أبو عمرٍو: اللُّعاعة: الكلأُ

---

(١) أخرجه مُسلِم من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه.

(٢) انظر: «مبارق الأزهار» لابن ملك (١/ ٥٢)، لعلك تفهَم مرادَه.

(٣) الفرقُ بينهما أنَّ الكلَّ المَجموعي شاملٌ لِلأفراد دُفعةً، والكلَّ الإفراديَّ شاملٌ لِلأفراد على سَبِيل البَدَل.

(٤) في قَولِه تعالى: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]، وقولِه: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

(و) لأنه يَلحَقُه (الحَذْفُ؛ كَقَولِهِمْ: «مَسْتُ» و«ظَلْتُ» بِفَتْحِ الفاءِ وكَسْرِها، و«أَحَسْتُ»، أَي: مَسِسْتُ، وظَلِلْتُ، وأَحْسَسْتُ) يَعني: أصلُ «مسْتُ»: مَسِسْتُ، بالكسر، فحُذفت السين الأُولى؛ لتعذر الإدغام مع اجتِماع المثلَين، والتَّخفيفُ مَطلوبٌ، واختَصَّت الأُولى لأنها تُدغَم، وقيل: الثانية؛ لأنَّ الثِّقَلَ إنَّما يَحصُل عندها.

أمَّا فتحُ الفاء؛ فلأنه حُذِفت السينُ مع حركتِها، فبَقي الفاءُ مَفتوحةً بحالِها، وأمَّا الكسرُ؛ فلأنه نُقل حركةُ السينِ إلى الميمِ بعد إسكانها، وحُذِفت السينُ، فقِيلَ: «مِسْت» بكسر الميم، وكذا «ظِلْت» بِلا فرقٍ.

وأصلُ «أَحَسْتُ»: أَحْسَستُ، نُقِلت فتحةُ السين إلى الحاءِ، وحُذِفَت إحدَى السينَين، فقِيل: أَحَسْتُ، وأَنشَد الأَخْفَشُ: [البسيط]

مِسْنَا السَّماءَ فَنِلْناها ودامَ لَنَا ... حَتَّى نَرَى أُحُداً يَهْوِي وثَهْلانَا

وفي التَّنزيلِ: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥].

دده چونكي

الخفيف رُعِيَ أو لم يُرعَ. و«دهدَهْتُ الحجرَ فتَدَهْدَه»: دَحرَجتُه فتَدحرَج)[1]. صَهصَهْتُ أي، قلتُ له: صَهْ أي: اسكُت.

[مطلب: في تَفسير: «مِسْنا السماءَ . . .» البيتَ]

قولُه: (مسنا السماء. . . إلخ) قال القاضِي في قولِه تعالى: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾ [البقرة: ٨٠]: (المسُّ: اتِّصالُ[2] الشيء بالبَشرة بحيث تتأثَّر الحاسةُ به)، وقال الزمخشريُّ في قولِه تعالى: ﴿يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الأنعام: ٤٩]: جَعل العذاب ماسًّا كأنه حيٌّ يَفعَل بهم ما يُرِيد مِن الآلام. وناقَش الشارحُ فيه بأنَّ المسَّ ليس مِن خَواصِّ الأَحياء، وإنما هو تَلاقِي الجسمَين مِن غير واسِطة، فحينئذٍ إمَّا أن يُقدّر الإرادة أو يُقالَ: عبَّر بالفِعل عن إرادتِه كما يُعبَّر به عن مُشارَفتِه وعن القُدرة عليه، وكما يُعبَّر بِالإرادة عن الفِعل، وأصلُ ذلك إقامةُ السبب مُقامَه وبِالعكس؛ لِيصحَّ.

قولُه: «فنِلنا» مِن «نال يَنالُ نَيْلاً»: أصاب، مِن باب «فَهِم يَفهَم».

و«السَّماء» على ما ذكَره القاضي: (اسمُ جِنس يَقَع على الواحد والمتعدِّد كالدِّينار والدِّرهم،

---

(١) جميعُ ما تقدَّم من كلام الجوهريِّ في موادِّ تلك الألفاظ.

(٢) في النسخ المخطوطة: (إيصال).

ورَوى أبو عُبيدة قولَ أبي زُبَيْد: [الوافر]

خَلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايَا … أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إلَيهِ شُوسُ

دده جونكي

وقِيل: جمعُ سَماوة[(١)]، وقال صاحِب «غُرَر التَّفاسِير»: السَّماءُ: جمعُ سَمواتٍ، وهي جمعُ سَماوةٍ، كـ«جَرادَة وجَراداتٍ وجَرَادٍ»[(٢)]، وقال حَسنٌ الفَناري: المحقِّقونَ على أنَّ السَّماء المُظلِّلَةَ لِلأرض مُؤنثة لا غيرُ، ولهذا وجَّهُوا «منفطرٌ» في قَولِه تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨] بِوُجوه؛ منها أنه بمعنَى ذات انفِطار، وليس بمعنَى اسمِ الفاعل، وجمعُها «سَمَوات» لا غيرُ، وأمَّا السَّماء بمعنَى المَطَر فيُذكَّر ويُؤنث، والأغلَبُ التَّأنيث، والجمعُ في القِلَّة على: «أَسْمِيَة»، وفي الكَثرة على: «سُمِيّ» بِوَزنِ «فُعُول»، ولا يُجمَع على «سَمَوات»، ثم قال: فاحفَظْ هذا ولا تَلتَفِتْ إلى ما ذكَره الجوهريُّ من أنَّ السَّماء على المعنَى الأول يُذكَّر ويُؤنث، ويُجمَع على «أَسْمِيَة وسَمَوات».

وفي «المختصَر»: (السَّماء: كلُّ ما عَلاكَ فأظلَّك، ومنه قِيل: سَقفُ البَيت[(٣)] سَماؤُه)، وسُميت سماءً لأنها سَمَتْ وعَلَتْ. و«أُحُد» بضمتَين و«ثَهْلان» بِفَتح الثاء المثلَّثة: اسمَا جَبل[(٤)]. و«يَهوي» مِن هوَى يَهْوِي كـ«رمَى يَرمي»، هَوِيًّا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديدِ الياء: سقَط، وبِضَم الهاء: القصدُ إلى الأعلى[(٥)].

[مطلب: في تفسير: «فباتُوا يُدلجون . . .» البيتَين]

قولُه: (خَلا أن العتاقَ مِن المَطايا . . . إلخ) وقبلَه:

فباتُوا يُدْلِجُون وباتَ يَسرِي … بَصيرٌ بِالدُّجى هادٍ غَمُوسُ[(٦)]

خَلا أنَّ العِتاقَ مِنَ المَطايَا … . . . . إلخ

---

(١) الذي في «تفسير القاضي»: «سَماءَة» بالهمز، وذَكر مُحشُّوه أنه: يُقال أيضاً: «سَماوة» بالواو.

(٢) حكاه أيضاً عبد الحكيم في «حواشي البيضاوي»، ولولا أني رأيتُه هناك لقُلت: إنَّ في الكلام شيئاً وإن المقصود أن سماء جمعُها سموات، وإلَّا فكيف يكونُ المجرَّد جمعاً لذي الألف والتاء المزيدتَين والمعهودُ في كلام العرب خلافُه؟!

(٣) عبارةُ «الصحاح» و«مختصَرِه» وغيرهما ـ وهي عبارة المُفسِّرين أيضاً ـ: ومنه قيل لِسَقف البيت. . . إلخ. وهي أصحُّ.

(٤) أراد: جَبلَين.

(٥) أراد أنَّ «الهَوِيَّ» بالفتح مخصوصٌ بما إذا كان القَصدُ مِن أعلَى إلى أسفلَ، و«الهُوِيّ» بالضمِّ فيما إذا كان مِن أسفلَ إلى أعلى، كهُوِيِّ النجمِ والطائر.

(٦) بعده على ما رَوَوا:

إلى أن عرَّسوا وأغَبَّ عنهم … قريباً ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

وهذه مِن شواذِّ التَّخفيف.

قال في «الصِّحاح»: («مَسِسْتُ الشيءَ ـ بِالكسر ـ أَمَسُّهُ مَسًّا»، فهذه اللُّغة الفَصيحةُ، وحَكى أبُو عُبَيْدة: «مَسَسْتُ الشيءَ ـ بِالفتح ـ أَمُسُّهُ ـ بِالضمِّ ـ». ويقالُ: «ظَلِلْتُ أفعَلُ ـ بِالكسر ـ ظُلُولاً»: إذا عَمِلتُه بالنَّهار دُونَ اللَّيل. و«أَحْسَسْتُ بالخَبَرِ» و«حَسِسْت بِهِ» أي: أَيقَنْتُ به، ورُبما قالُوا: «أَحْسَيْتُ بِالخبر»، يُبدِلُون مِن السين ياءً، قال أبو زُبَيد:

حَسِيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيهِ شُوسُ)

فلَمَّا لَحِق الإبدالُ والحذفُ حرفَ التَّضعيف كما يَلحَقانِ حُروفَ العِلة ـ كما يُذكَر في بابِه ـ أُلحِق المضاعَف بِالمعتلَّات، وجُعِل مِن غير السالم مِثلَها، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ الإبدالَ والحذفَ كما يَلحَقانِ المضاعفَ يَلحَقان الصحيح أيضاً، أمَّا الحذفُ فَفِي نحوِ: «تَجَنَّبُ»، و«تَقاتَلُ»، و«تَدَحرجُ»، كما مرَّ، وأمَّا الإبدالُ ....

دده جونكي

قائلُه أبو زبيدٍ الطائي يَصفُ أسداً يَقصِد صيدَ إبِلهم. و«بات» يكونُ بمعنَى صارَ[1]، ولاقترانِ مَضمونِ الجُملة باللَّيل، وبمعنَى عَرَّسَ، قال الخليلُ: البَيتوتةُ: دُخولُك في اللَّيل وكونُك فيه بِنَومٍ وغيرِه، ألا تَرى أنَّك تقولُ: «بِتُّ أرعَى النُّجومَ» معناه أنظُر إليها، ومَن قال: بِتُّ بمعنى نِمتُ فقد أخطأ. حُكي أن رجلاً سَقيمَ الاعتِقاد سَمع قولَه عليه الصلاة والسلام: «**لا يَدري أين باتَتْ يَدُه**»[2] فقال: أنا أَدري أين تَبِيت يَدي، فلمَّا نام من اللَّيلة الثانية واستَيقَظ كان يَدُه في دُبرِه إلى الكُوعِ.

و«أدلجَ»: سار مِن أولِ اللَّيل، والاسمُ: الدَّلَج بِفتحتَين، والدُّلْجة والدَّلْجة كـ«الجُرعة والضَّربة»، وادَّلج بِتَشديدِ الدال: سارَ مِن آخِره، والاسمُ أيضاً: الدُّلْجة والدَّلْجة. و«سرَى يَسْرِي» بالكسر سُرًى بالضم ومَسْرًى بالفتح، و«أَسْرى» أيضاً أي: سار ليلاً؛ كان في كُلِّه أو في بعضِه، وبِالألف لُغةُ الحجاز، والدَّلَجُ على ما نصَّ عليه في «المجمَل» و«الأساس»: سَيرُ الليل كلِّه، فما في «شَرح المفتاح» الشَّريفي من أنَّ الدَّلج هو السيرُ في بعضِ اللَّيل، والسُّرى هو السَّيرُ في كُلِّه ليس بِذاك.

(١) ذكَر ذلك الزمخشريُّ ونُوقش فيه.

(٢) جزءٌ من حديثِ غسل اليد عند الاستيقاظ قبل إدخالِها الإناء. أخرجه البُخاري (١٦٢) ومسلم عن أبي هريرةَ رضي الله عنه.

. . . .

دده جونكي

و«البَصيرُ»: ضد الضَّرير الذي هو ذاهِبُ البَصَر، و«فَعِيل» من بَصُرَ به بَصارةً وبَصَراً بمعنى عَلِم، و«الدُّجى»: جمع دُجْيَة وهي الظُّلْمة، و«الهادِي»: مِن الهِداية بمعنى الرَّشاد، ضدّ الغيِّ بمعنى الضَّلال والخَيبة أيضاً، وعرَّف الهدايةَ الزمخشريُّ بِالدلالة المُوصِلة إلى المطلُوب، وعرَّفها الإمام الرازيُّ بِالدلالة على ما يُوصِل إلى المطلوب، أَوْصَلَ إليه بالفِعل أو لا، لكنَّ الاستِعمالَ في الدلالة المُوصِلة أكثَرُ، ولِذا عرَّفها المتقدِّمون مِن مَشايخِ أهل السُّنة بِخَلق الاهتِداء، واستدلَّ الزمخشَري في «الكشَّاف» على ما قاله بِوجوهٍ ثلاثةٍ، واعترَض عليه الرازِي، ودفَع اعتراضاتِه بعضُ الفُضلاء، وبعضُهم دَفَع دَفْعَها، لم أرَ في إيرادِها جَدوَى لِكَونها مُدافَعةً ودَعوَى.

و«غَمُوس» بِالغَين المعجَمة والسين المهمَلة بمعنى الشَّديد القَوِي، و«خلَا»: يكونُ حرفاً جارًّا لِلمستثنى؛ فقِيل: مَوضعُه نَصبٌ على تمامِ الكلام، وقِيل: يتعلَّق بِما قبله مِن فِعلٍ أو شِبهِه على قِياسِ أحرُفِ الجرِّ، وقِيل: هو في مَوضعِ نصبٍ إن كان مُوجباً، وبَدلٌ إن كان منفيًّا، وصوَّب الأولَ صاحبُ «المغني»؛ لأنه لا يُوصِل معنى الأفعالِ إلى الأسماء، بل يُزيلُ مَعناها عنها، فأَشبه في عدمِ التَّعدية الحرفَ الزائد، ولأنه بمنزلةِ «إلَّا» وهي غيرُ متعلِّقة، وعِند بعضِ النُّحاة هو مَصدرٌ مضافٌ إذا جرَّ ما بعده، ويكون فِعلاً متعدِّياً ناصباً له ـ وإن كان لازماً في الأصلِ، مِن «خَلا المكانُ» ـ لِتضمُّنه معنى المجاوَزةِ، ولِذا استُثني به وإن لم يكن نَفياً. ولا يُستَثنى به إلَّا إذا كان مُتَّصلاً، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى مَصدرِ الفِعل المتقدِّم عليه، أو اسم فاعِله، أو البَعضِ المفهُومِ مِن الاسم العامِّ، والجُملةُ مُستأنَفة أو حاليَّة، وقد تكونُ مَحذوفةً، على خلافٍ في ذلك.

و«ما خَلَا» لا يكونُ بعدَه إلَّا النصبُ؛ لأنَّ «ما» المَصدرية تُعيِّن الفِعليةَ، ومَوضعُه نصبٌ على الحال عِند السِّيرافي كالمَصدَر الصَّريح في «أرسلَها العِراكَ»، وقِيل: على الظَّرفِ لِنيابتِها عن الوَقت[1]، وقال ابنُ خَروف: على الاستِثناء كانتِصابِ «غَير» في «قامُوا غيرَ زيدٍ»، وأجازَ الجرَّ به الأخفَشُ والكِسائيُّ والفارسيُّ وابنُ جِني والجَرْمي والرَّبَعيُّ على زِيادة «ما»، ورُدَّ عليهم بأنَّ الحرفَ لا يُزاد أولاً، وأُجيب بأنَّه من تَتمَّة الأولِ[2]، وبأنَّ «لا» يُزاد أولاً في قَوله تَعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ١].

---

(١) فالمعنى في «قام القومُ ما خلَا زيداً» على الأول: قامُوا مُجاوِزِين زيداً، وعلى الثاني: قامُوا وقتَ مُجاوَزَتهم زيداً.

(٢) أي: ما قبله.

فأكثَرُ مِن أن يُحصى.

ويُمكن الجوابُ: بِأنهما يَلحَقان المضاعَفَ في الحروف الأصليَّة كالمعتلِّ، بِخِلاف الصَّحيح، فإنَّهما لا يَلحَقان حُرُوفَه الأصليَّة، بل الإبدالُ يَلحَقُها دُون الحذفِ، وفي قَولِه: «كما في قَولهم: أَملَيتُ . . . إلى آخِره» . . . .

دده چونكي

ورُدَّ عليهم أيضاً بأنَّهم إن قالُوا بِقِياس ففاسِد؛ لأنَّ «ما» لا تُزاد قبل الجارِّ والمجرورِ، بل بَعدَه[1] نحوُ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإن قالُوا بِسَماع فشاذٌّ لا يُقاس عليه[2].

و«العِتاق» بِكسر العَين: جَمع عَتِيق، وهو الكريم، والخِيار مِن كلِّ شيء. و«المَطايا»: جمع مَطِيَّة، وهي الإبلُ، سُميت بها لأنها يُركب مَطاها أي: ظهرُها، وقِيل: لأنها تَمُطُّ في السَّير أي: تَمُدُّ، وهي تذكَّر وتُؤنث، أصلُها: مَطِيوَة، اجتَمعتِ الواوُ والياء وسَبقتْ إحداهما بالسُّكون، فقُلِبت الواو ياءً وأُدغمت، قال في «لُباب التفاسِير»: «هُنَّ» ضميرُ الجمعِ القَليل، و«هي، وها» ضميرُ الجمعِ الكثير، وقال في «الكَواشي»: ورُبَّما عكَسُوه، وذكَره[3] الشارحُ في «شَرح الكشَّاف»، قال الفَراء: تقولُ العربُ فِيما بين الثَّلاثة إلى العشرةِ: «فيهنَّ»، وفِيما جاوزَها: «فيها» يُكنَى عن جمعِ القِلة كما يُكنَى عن جماعةِ الإناث، وعن جمعِ الكَثرة كما يُكنَى عن الواحِد المؤنَّث[4]. و«شُوس»: جمع أَشْوَس بالشِّين المعجَمة المتقدِّمة والسينِ المهملة المتأخِّرة، وهو المتكبِّر الذي يَنظُر بِمُؤخِر عينِه.

[فائدة: في قولهم: «أكثَر من أن يُحصى»]

قولُه: (فأكثَر من أن يُحصى) قِيل عليه: إنَّ ما بعدَ «مِن» لا يَصلُح أن يكونَ مُفضلاً عليه؛ إذ ليس مُشاركاً لِما قبلَها في المعنَى، أعني الكثرةَ، وأُجيبَ أنَّ كلمةَ «مِن» مُتعلِّقة بِما يتضمَّنه اسمُ التَّفضيل، أي: مُتباعِدة مِن الإحصاءِ، ورُدَّ بأن كلمةَ «مِن» إذا لم تكن تَفضيليةً فقد استُعمِل

---

(١) أي: بعد الجارِّ.

(٢) انظر: «مُغني اللبيب».

(٣) في بعض النُّسخ: وذكر.

(٤) أي: طلباً للتعادلُ، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾؛ فـ﴿مِنْهَا﴾ للاثني عشر، و﴿فِيهِنَّ﴾ للأربعة الحُرُم.

. . . .

دده جونكي

«أفعَلُ» التفضيلِ بِدُون الأشياءِ الثلاثة، ولا شكَّ أن التفضيلَ مُرادٌ، فالمعنى: أكثرُ مِما يُمكِن أن يُحصَى، إلَّا أنه تَسامح في العبارة اعتِماداً على ظُهور المُراد؛ إذ ظَهر بهذا الكلام المعنى المقصُود. وإن أُريد تَصوِير التَّقدير قِيل: أكثَر مِن متعلِّق الإحصاء، ورُدَّ الرَّدُّ بأن لِلمُجيبِ أن يقولَ: اسمُ التفضيلِ في مَعنى فِعلٍ مُفيدٍ لِلزيادة، وهو يَتباعد أو يَتعالى أو يترقَّى ونحوُها على سَبيلِ المجاز، فلا يَلزَمُ ما ذكَره، وبأنَّ ضمير «يُحصى» عائدٌ إلى الإبدال قطعاً، فالقولُ بأن هذا الضمير عائدٌ إلى ما ليس بِمَذكور مع القَولِ بِحذف الموصُولِ مع بَعض الصِّلة مِما لا وجهَ له، وبهذا عُلِم حالُ ما يُقالُ في الجواب مِن أنه مَحمولٌ على حذفِ المضاف، أي: «ذِي أنْ»، وفيه بُعدٌ، وبأنَّ «مِن» التفضيليَّة يحتمِلُ أن تكونَ مَحذوفةً كما في: ﴿يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾ [طه: ٧]، وقال محمدُ بن مَسعودٍ[1] في كتابِه «البَديع»: إنَّ «الذي» و«أنْ» المَصدريةَ يَتقارَضان؛ فيَقع «الذي» مَصدريةً على ما قال به يُونسُ والفراءُ وأبو علي الفارسيُّ، وارتَضاه ابنُ خَروف وابنُ مالك، وجعلُوا منه قولَه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِي يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] وقولَه: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]، وتَقع «أنْ» بمعنى «الذي» كقولِهم: «زيدٌ أعقَلُ مِن أنْ يكذبَ» أي: مِن الذي يَكذبُ، فعلى هذا لا يَرِد شيء فيما ذُكِر وفي أمثالِه[2]، ورَدُّ صاحبِ «المغني» هذا القولَ بـ(أني لم أعرِفْ قائلاً به) مَردودٌ بأنَّه لا يَلزمُه مِن عَدم العِلم بقائلِ قولٍ عدمُ قائِله، ولا مِن عدم قائلِه في ما مَضى عدمُ صِحَّته، وقد وجَّه صاحبُ «المغني» أمثالَه بأن يكونَ في الكلام تأويلٌ على تأويل، فيُؤوَّل «أنْ» والفِعلُ بالمَصدر، ويُؤوَّلُ المَصدرُ بالوَصفِ كما قِيل في قَوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]: إن التقديرَ: ما كان مُفترًى، وفي «شرح الكشَّاف» لِلشارح أنَّ هذا قليل جدًّا، وإنما كثُر في صِيغة المَصدر، وإنْ كان بمعنَى المفعولِ بِواسطة، كما قِيل في «الحُكم»: إنَّه بمعنى المَحكُوم عليه وبه، وفي «الرِّهان»: إنه بمعنَى ما يُراهَن عليه، و«النِّضال» بمعنَى ما يُناضَل عليه، وفي قَوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ﴾ [المجادلة: ٣]: إنه بمعنى: يَعودُون لِلمَقُول فيهنَّ، وهذا مجازٌ شائعٌ لا يَحتاج إلى نقلٍ في آحاده. وبأنَّ «أفعَلَ»

---

(١) قال السيوطي في «البُغية»: مُحمد بن مَسعود الغزني، هكذا سَمَّاه أبو حيان، وقال ابنُ هشام: ابنُ الذكي؛ صاحبُ كتاب «البَديع»، أكثَرَ أبو حيان مِن النَّقل عنه، وذكَره ابن هشام في «المغني»، وقال: إنه خالَف فيه أقوال النحويِّين. وله ذكرٌ في «جمع الجوامع»؛ ولم أعرِف شيئاً مِن أحوالِه. اهـ

(٢) في بعض النسخ: (لا يرد شيءٌ مما ذكروا في أمثاله).

رمزٌ خَفيٌّ إلى ذلك، فكان الأَولى أن يقولَ: لأن حرفَ التَّضعيفِ يَصيرُ حَرفَ عِلَّة، كما في «أَملَيْت» و«أَحسَيْت».

ده دده چونکي

ضُمِّن معنى أبعَد، فـ«مِن» المذكورةُ ليست الجارَّةَ لِلمفضُول، بل متعلِّقةٌ بـ«أفعلَ» لِما تضمَّنه مِن معنى البُعد، لا لِما فيه من المعنى الوضعيِّ، والمُفضَّل عليه متروكٌ أبداً مع «أفعلَ» هذا لِقصد التعميم، وهذا أقرَبُ[1] مما ذكَره الرادُّ.

[فائدة: في الرَّمز والإيماء والإشارة]

قولُه: (رمزٌ خفيٌّ) الرَّمزُ على ما ذكَره البَيضاوي: إشارةٌ بنحوِ يدٍ أو رأس، وأصلُه: التحرك، ومنه الرَّاموز لِلبَحر؛ وعلى ما ذكَره السكاكي: أن تُشيرَ إلى قريبٍ منك على سَبيل الخُفْية، فما في «تَلويح» الشارحِ وفي «شَرح المفتاح» لِلشَّريف ـ حيث قالَا على وَفقِ ما في «مختصر الصِّحاح»: (الرمزُ: الإشارة بالشفتَين أو الحاجب) ـ مِن إيهامِ اختِصاص الرمزِ بهما ليس على ما يَنبغِي[2].

ثم ما ذكَره السَّكاكي حيثُ قال: (وإنْ كانت الكِنايةُ ذاتَ مسافةٍ قَريبة مع نوعٍ من الخَفاء، كان إطلاقُ اسمِ الرَّمز عليها مناسباً، وإن كانت لا معَ نوعِ الخَفاء، كان إطلاقُ اسم الإيماءِ والإشارةِ عليها مُناسباً) يُنافِي ما في «حَواشي المطوَّل» لِحَسن الفَناري حيث قال: (الإيماءُ: الإشارةُ الخَفيَّة)[3]، وقد يُستَعار لِلإشارة مُطلقاً، وقد يُستعمَل فيما يكون بِجنس الكلام.

وبِما ذُكِر من اعتِبار الخَفاء في الرَّمز عَرفتَ أن قولَ الشارح: (رَمز خفيّ) إمَّا على التَّجريدِ في الأول، أو التَّنصيصِ في الثاني.

قولُه: (وكان الأَولى أن يُقال. . . إلخ) **فإن قِيل:** قد يَصيرُ غيرُ حرفِ التَّضعيف حرفَ علةٍ كما في «ضَفادي وثَعالي وثالي وسادِي»، والأصل: «ضَفادِع وثَعالِب وثالِث وسادِس»، **قُلنا:** كلامُنا في الأفعال، لكنْ كلامُه في تَفسيرِ السالم حيث قال: (قيَّد الحُروف بالأصليَّة لِيدخلَ ما أُبدل أحد حُروفه الصحيحةِ حرفَ علة) يُفِيد العُمُوم.

---

(١) في بعض النُّسخ: (وهذا قريب . . . إلخ).

(٢) في تقديم كلام البَيضاوي والسَّكاكي على كلامِ أرباب اللغةِ شيء؛ إذ مَردُّ المسألة إلى اللغةِ، فالأخذُ بقولِ أهل الاختِصاص في ذلك أولى، ولعلَّ تفسيرَ غيرِهم مبنيٌّ على التساهُل أو على الاستِعمال العُرفي، لا على أصلِ الوَضع اللُّغوي، فالاستدراكُ به حينئذٍ ليس على ما يَنبغي.

(٣) زاد: وأصلُه الإشارةُ بِالشَّفة والحاجب.

[الإدغام]

(والمُضاعَفُ يَلْحَقُهُ الإدْغامُ، وهُوَ) في اللُّغة: الإخفاءُ والإدخالُ، يُقالُ: «أَدْغَمْتُ اللِّجامَ الفرسَ» أي: أَدْخَلْتُه في فِيهِ، و«أَدْغَمْتُ الثَّوبَ في الوِعاءِ».

و«الإدغامُ»: إفعالٌ، مِن عِبارات الكوفيِّين، و«الادِّغام»: افتِعالٌ، مِن عِبارات البَصريِّين، وقد ظُنَّ أن «الادِّغام» بالتَّشديد: افتِعال، غيرُ مُتعدٍّ، وهو سَهوٌ؛ لِما قال

دده جونكي

[مُهمة: في المنصوب بنَزع الخافض، وأنَّ في نصبِه قاعدَتَين]

قولُه: (يُقال: «أدغمْتُ اللجامَ الفرسَ») الظاهرُ أنَّ نصب «الفرسَ» بِنزع الخافِض، يدلُّ عليه قولُه: (أَدغمتُ الثوبَ في الوعاء)، قال بعضُهم في مِثله: ولَنا قاعِدتان: الأُولى: أن يُحذفَ حرف الجر ويُنصب إقامةً لِلنصب مُقامَ الجر كما في «اللهَ لَأفعلَنَّ»، والثانية: أن الفِعلَ إذا تعدَّى بحرف الجر يُنزَع الحرف ويَتعدَّى بِنفسه كما في ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقال ابنُ التَّمجيد في «شرح أنوار التنزيل»: إنَّ النصبَ بعد حذفِ الخافض علامةُ المفعول به؛ لأنَّ حُروفَ الجر إنما تَدخل الأسماءَ لإفضاءِ مَعاني الأفعال إليها، فتكونُ تِلك الأسماء مَفاعيلَ لِتلك الأفعال مَنصوبةَ المَحالِّ لِعدم ظُهور النَّصب فيها لفظاً، لِضرورة وُجودِ آثارِ تلك الحُروف، ولَمَّا حُذف مانعُ ظهورِ نصبها المحليِّ عادت مَنصوباتٍ على المفعولِيَّة، وقال مَولانا حَسنٌ الفَناري في «حواشي التَّلويح»: الناصبُ في صُورة نَزعِ الخافض هو الفِعلُ المذكورُ؛ فإنه مِن جُملة الأُمور التي يَتعدَّى بها الفِعلُ القاصِر كما صرَّح به في «اللُّب»، فكأنه يَتعدَّى بعد إسقاط الجار لِتضمُّن مَعناهُ. انتهى، فإسنادُ النصبِ إلى نَزع الخافض إسنادٌ إلى الشَّرط، يَعني: يُشترَط وُجودُه[1] لِوُجوده المحلِّي، ونَزعُه لِظُهورِه.

[مُهمة: في الكُوفة والبَصرة]

قولُه: (من عِبارات الكوفيِّين) أي: المَنسوبين إلى الكوفة، وهي في الأصل الرَّملة الحمراء، وبها سُميت الكوفة، قال النَّووي في «تهذيب الأسماء»: (الكُوفة: البَلْدة المعروفةُ، ودارُ الفَضل وأهلِه، مصَّرَها عمرُ بن الخطاب)، وتُسمَّى كُوفةَ الجُنْد؛ لأنَّ جُندَ كِسرى كان فيها.

قولُه: (من عِبارات البصريِّين) أي: المنسوبين إلى البَصرة، وهي في الأصل: حِجارةٌ رخوةٌ

(١) أي: الخافض لا نزعُه، بدليل بقيَّة كلامِه.

في «الصِّحاح»: يُقالُ: «أَدْغَمْتُ الحَرْفَ» و«ادَّغَمْتُه» على: افْتَعَلْتُه.

وفي الاصطِلاح: هو (أَنْ يُسَكَّنَ الحَرْفُ الأَوَّلُ) مِن المتجانِسَين (ويُدْرَجَ في) الحرفِ (الثَّانِي) نحوُ: «مَدَّ»؛ فإن أصلَه: مَدَدَ، أَسْكَنْتَ الدال الأُولى، وأَدْرَجْتَها في الثانِية. وإنما أسكنَ الأول لِيَتَّصلَ بِالثاني؛ إذ لو حُرِّك لم يَتَّصِل به؛ لِحُلُول الفاصِل وهو الحركةُ، والثاني لا يكون إلَّا مُتحركاً؛ لأنَّ الساكنَ كالميت لا يُظهِرُ نَفسَه، فكيف يُظهِرُ غَيرَه؟!

(ويُسَمَّى) الحرفُ (الأَوَّلُ) مِنَ المتجانسَين إذا أدغَمتَه: (مُدْغَماً) اسمَ مفعولٍ؛ لِإدغامِك إيَّاه.

(و) يُسمَّى الحرفُ (الثَّانِي: مُدْغَماً فِيهِ)؛ لإدغامِك الأَوَّلَ فيه.

والغرضُ من الإدغام التَّخفيفُ؛ فإنَّ التَّلفُّظَ بِالمثلَين في غايةِ الثِّقَل حِسًّا.

لا يُقال: إنَّ قولَه: «أن يُسكَّن الأولُ» غيرُ شاملٍ لِنحو: «مَدٍّ» مصدراً؛ فإن أصلَه:

دده جونكي

إلى البَياض ما هي، وبها سُميت البَصرةُ، (وهي مُثلَّثة الباء، حَكاها الأزهري وغيرُه، أفصحُها الفتحُ. والبَصرتانِ: البصرةُ والكوفة، بَناهما عُتبةُ بن غَزوان في خِلافة عمرَ سنةَ سبعَ عشرةَ، ويُقال لها: قُبَّة الإسلام وخِزانةُ العرب، لم يُعبَد صَنم قطُّ بِأرضها، وهي أقومُ البلاد قِبلةً). ذكَره في «النَّجم الوهَّاج».

[مطلب: في بَيان ثِقل الإدغام]

قولُه: (والغَرضُ من الإدغام . . .) إلى قَوله: (في غاية الثِّقل حسًّا) لِما فيه من العَوْد ى حرفٍ بعد النُّطْق به، قال بعضُ الفُضَلاء: التَّباعُدُ المُفرط بين الحرفين يَجعل اللَّفظَ بهما بمنزلة الوَثْبة، فلِذلك أُجيز الإبدالُ، والتقاربُ المفرِط يَجعلُ اللَّفظ بهما بِمنزلة حَجَلان[1] المُقيَّد، وشبَّهه بعضُهم بِوضع القَدم ورفعِها في موضعٍ، وبَعضُهم بإعادة الحديث مرَّتَين، وكلُّ ذلك مُستكرَه، بل إذا كُرِّر طعام واحد التَذَّت[ـه] النفسُ مَلَّته وكرهَتْه، فكيفَ بما عليه فيه كُلفةُ العمل إذا رَجع إليه بِعَينه؟ ولِذَلك صارت الحُروفُ المتباعِدةُ المخارج أحسنَ في التأليفِ وأسهلَ مِمَّا قرُبت مخارجُه.

قولُه: (لا يُقال: إنَّ قوله: أن يُسكن) ولو جُعل «يَسكُن» ثلاثيًّا معلوماً و«يُدرَج» رباعيًّا

(١) مصدر «حَجَل»، أي: رَفع رِجلاً، وتَريَّث في مَشيِه على رِجله.

مَدْدٌ، والأولُ ساكن، فلا يُسكَّن؛ لأنا نَقولُ: إنه لَمَّا ذَكر أن المُتحرك يُسكن عند إدغامِه، عُلِم إبقاءُ الساكِن بِحالِه بِالطَّريق الأَولى.

[الإدغامُ الواجب]

(**وذَلِكَ**) الإدغامُ (**واجِبٌ**) في الماضي والمُضارِع من الثُّلاثي المجرَّد مُطلقاً، ومِن المزيدِ فيه مِن الأبواب التي يَذكُرها، ما لم يتَّصل بهما الضمائرُ البارِزة المرفوعة المُتحركة، فإنِ اتَّصلتْ ففيه تَفصيلٌ يُذكر.

فعبَّر عما ذكَرنا بِقَوله: (**في نَحوِ**: «**مَدَّ يَمُدُّ**»، و«**أَعَدَّ يُعِدُّ**»، و«**انْقَدَّ يَنْقَدُّ**»، و«**اعْتَدَّ يَعْتَدُّ**»).

ولَمَّا كان هنا أفعالٌ يَجب فيها الإدغامُ مثلَ المضاعَف، وإن لم تَكن مُضاعَفةً، ذَكَرَها استِطراداً بين ذلك، لكنَّه خَلَطَها، وكان الأَولى أن يُميِّزَها، فقال:

(و«**اسْوَدَّ يَسْوَدُّ**») مِن باب الافعِلَال، (و«**اسْوَادَّ يَسْوَادُّ**») مِن باب الافعِيلَال، وليسَا من المضاعَف؛ لأنَّ عينهما ولامَهما ليسَا من جنسٍ واحدٍ؛ فإنَّ عينَهما الواو، ولامَهما الدال.

(و«**اسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ**») مُضاعفٌ مِن باب الاستِفعال، (و«**اطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ**») أي: سَكَن،

دده جونكي

مجهولاً لا يَرد شيء[1]؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: الإدغام سكونُ الحرفِ الأول ـ أعمَّ مِن أن يكون ساكناً بِإسكانِك أو ساكناً في نَفسِه ـ وإدراجُه في الثاني.

[مطلبٌ: الاعتِذارُ بالأَولويَّة غيرُ مُعتبَر في التعريفات]

قولُه: (**بالطريق الأَولى**) قال علاءُ الدين البسطامي في «حاشِيَة المطول»: والاعتِذارُ بالأَولويَّة غيرُ مُعتبَر في التَّعريفات قَطعاً، كما قال الشارحُ في «المطوَّل»: (والاعتِذارُ بأنَّه تَرك التقيِيد بِقوله: «في الظاهر» في تَعريفِ الحقيقة مع كونِه مُراداً؛ اعتِماداً على أنه يُفهَم عمَّا ذكَره في تَعريفِ المجاز أولاً، مِمَّا لا يُلتَفت إليه في التَّعرِيفات).

(١) العبارةُ فيما عدَا نسخةً خطية: (ولو جعل سكن . . . إلخ)، فكتبتُ عليها: فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ كيف لا يَرد شيءٌ والعبارة حينئذٍ: أن سَكَن الحرف الأول ويُدرجَ في الثاني؟ وعلى ما ههنا لا حاجة لِذلك.

«اطْمِئْناناً وطُمَأْنِينةً»، ليسَ من المضاعَف لأنَّ عينَه الميم، ولامَه النُّون، وهو مِن باب الافْعِلَّال، كـ«الاقشِعْرار».

(و«تَمادَّ يَتَمادُّ») مُضاعفٌ مِن باب التَّفاعُل.

فيَجبُ في هذه الصُّوَر الإدغامُ؛ لاجتِماع المثلَين، مع عَدمِ المانِع من الإدغام، وكذا إذا لَحقتْها تاء التَّأنيثِ، نحوُ: «مَدَّتْ»، و«أَعَدَّتْ»، و«انْقَدَّتْ» . . . إلى الآخِر.

(وهَكَذا هَذِهِ الأَفْعالُ) التي يَجبُ فيها الإدغام إذا بُنِيَت للفاعِل، يَجبُ فيها الإدغامُ (إذا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ) ماضياً كان أو مُضارِعاً، (نَحوُ: «مُدَّ») والأصلُ: مُدِدَ، و«مُدَّت» والأصلُ: مُدِدَتْ، («يُمَدُّ») والأصل: يُمْدَدُ، وكذا: «تُمَدُّ» و«أُمَدُّ» و«نُمَدُّ».

(وكَذا نَظائِرُهُ) أي: نظائرُ نحوِ: «مُدَّ يُمَدُّ»؛ كـ«أُعِدَّ يُعَدُّ»، و«انْقُدَّ يُنْقَدُّ فيه»، و«اعْتُدَّ يُعتَدُّ به»، و«اسْتُعِدَّ يُسْتَعَدُّ بِه»، و«تُمُودَّ يُتَمادُّ»، بِالتِقاء الساكنَين على حدِّه، وكذلك البَواقي.

فهذه هي الأبوابُ التي يَدخُل فيها الإدغامُ، وما بقيَ فبَعضُه لم يجئْ منه المضاعفُ، وبَعضُه جاء ولكنْ ليس للإدغام إليه سَبيلٌ، نحوُ: «مَدَّدَ» و«تَمَدَّدَ» في التَّفعِيل والتَّفَعُّل؛ وذلك لأنَّ العينَ ـ وهو الذي يُدغَم ـ مُتحرِّكٌ أبداً؛ لإدغامِ حرفٍ آخَرَ فيه، فهو لا يُدغَم في حرفٍ آخَرَ؛ لامتِناع إسكانِه.

(وفي نَحوِ: «مَدٍّ») أعنِي: (مَصْدَراً) أي: وكذلك الإدغامُ واجبٌ في كلِّ مصدرٍ مُضاعفٍ، لم يقَعْ بين حَرفي التَّضعيف حَرفٌ فاصلٌ، ويكونُ الثاني مُتحركاً، وعَقَّبَ «نحوِ: مَدٍّ» بِقَوله: «مصدراً»؛ دَفعاً لِتوهُّم أنه ماضٍ، أو أمرٌ.

(وكَذلِكَ) الإدغامُ واجبٌ (إذا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ) المضاعَف أو ما شاكَله مِمَّا مرَّ (أَلِفُ الضَّمِيرِ، أَو واوُهُ، أَو ياؤُهُ)؛ سَواءٌ كان ماضياً أو مُضارِعاً أو أمراً، مُجرداً أو مزيداً فيه، مَجهولاً أو معلوماً، ولِذا قال: «بِالفعل»، ولم يَقُل: «بهذه الأفعال»، وذلك لأنَّ ما قبل هذه الضمائرِ ـ وهو الثاني مِن المتجانِسَين ـ يجبُ أن يكون مُتحركاً؛ لِئلَّا يلزمَ التِقاء الساكنين، وحِينئذٍ إن كان الأولُ ساكناً يُدرَج، وإلَّا يسكن ويُدرَج في الثاني.

دده جونكي

قولُه: (أعني مَصدراً) إشارةٌ إلى أنَّ نَصب «مَصدراً» بفعلٍ محذوفٍ، ويَجوز أن يكونَ بِالحاليَّة على قولِ مَن أجاز وُقوعَ الحال من المضافِ إليه مُطلقاً.

فالألفُ (نَحوُ: «مُدَّا») بفتح الميم أو ضمِّه، فعلَ الاثنَين مِن الماضي أو الأمرِ.

والواوُ نحوُ: («مُدُّوا») بِفتح الميم أو ضمِّه، فعلَ جماعةِ الذكور من الماضي أو الأمر.

والياءُ نحوُ: («مُدِّي») بِضمِّ الميم، وهو فِعلُ الأمرِ لِلمؤنَّث، من: تَمُدِّينَ، فإنَّ المحقِّقِين على أن هذه الياءَ ياء الضمير، كألفِ «يَفعَلان» وواوِ «يَفعَلُون»، وخالفَهم الأخفَش.

وقِسْ على هذا البَواقيَ مِن المزيد فيه، ومِن المُضارِع، وغيرِ ذلك.

والضابطُ: أنه يجبُ في كل فِعل اجتَمَع فيه مُتجانِسان، ولم يَقع بينهما فاصلٌ، ويكون الثاني مُتحركاً.

دده جونكي

[مطلب في عِلة عدم إدغام «قُوول واقتتل» ونحوهما]

قولُه: (والضابطُ أنه يَجبُ في كل فِعل... إلخ) **فإن قِيل**: يَنتقضُ هذا الضابِطُ بنحوِ: «قُووِل، وحَيِيَ، واقتَتَل، وتَتَنزل، وتَتَباعد»؛ فإن كلًّا منها فعلٌ اجتَمع فيه حرفان مُتجانسان لم يَقَعْ بينهما فاصلٌ، والثاني مُتحركٌ، أُجيب عن الأوَّل بأنَّه لو أُدغِم التَبس بمجهولِ «قَوَّل»، وعن الثاني بأنَّه لو أُدغِم يَلزم ضمُّ الياء في مُضارعِه، وهو مَرفوضٌ، وعن غَيرهما بأنَّه لو نُقِل حركة التاء إلى القافِ وأُدغِمت التاء في التاء، سَقط همزة الوصلِ، ويُقال: «قَتَّل»، فيَلتبس بماضي التَّفعيل، ولو أُسكِن التاء الأُولى من «تَتَنزل» وأُدغمت في الثانية لاحتِيجَ إلى همزة الوصل ويُقال: «اتَّنَزَّل»، فيَلتَبس بمضارع «نَزَّل»؛ لاحتِمال أن تكونَ الهمزة لِلاستِفهام[1]، وكذا لو أُدغِم في «تَبَاعد» فقِيل: «اتَّبَاعَد» التَبس المضارعُ بالماضي؛ لاحتِمال كونِ الهمزة لِلاستفهام.

فإن قِيل: جوازُ الإدغامِ فيها يَستلزمُ جوازَ الالتِباس، فيَنبغي أن لا يجوزَ كما لا يجبُ، **قُلنا**: جوازُه لا يَستلزمُ إلا جوازَ الالتِباسِ، ووُجوبُه يَستَلزم وُجوبَه، وهو أقبَح، وفيه نظرٌ؛ لأنهم صرَّحُوا بأنَّ اللَّبس في الفِعل لا يَمنعُ من الإدغامِ؛ لأنه يَرتَفع في بَعض الصُّوَر باتِّصالِ الضميرِ المرفوعِ، وفي البَعض بالمضارِع، وفي البَعضِ بِصيغة الأَمر، مع أنه لم يَتحقَّقِ اللَّبس في «تتنزَّل وتَبَاعد» لفظاً.

---

(١) لعلَّه يَقصد في الخَط، وإلا فهمزةُ الاستفهام مفتوحةٌ في اللفظ وهمزةُ هذا مكسورةٌ. ثم رأيتُ بَقية كلامِه الآتي مصرِّحاً بذلك، وهو قوله: (مع أنه لم يَتحقَّق اللَّبس في «تتنزَّل وتَبَاعد» لفظاً).

وأمَّا نحوُ قولهم: «قَطِطَ شَعْرُه»: إذا اشتدَّت جُعودَتُه، و«ضَبِبَ البَلَدُ»: إذا كثُر ضِبابُها، بفكِّ الإدغام؛ فشاذٌّ جِيء به لِبَيان الأصل، و«ضَنِنُوا» في قَولِه: [البسيط]

أَنِّـــي أَجُـــودُ لِأَقْـــوامٍ وإِنْ ضَـــنِـــنُـــوا

محمولٌ على الضَّرورة، والشائعُ الكثير: «ضَنُّوا» أي: بَخِلُوا.

دده چونكي

والأَولى أن يُقالَ على وَفق «المفصَّل» و«شَرحه» لابنِ الحاجِب: لم يَجبِ الإدغامُ في «اقتَتَل» لأنَّ التاء الأُولى من الثانية في حُكم الانفِصال؛ لأنَّ تاءَ الافتِعال لا يَلزمُها وقوعُ تاءٍ بعدها نحوُ: «احتَرَم»، فهي شَبيهةٌ بِقَوله: «بِعتُ تِلك»، ولم يَجِبْ في «تَتنزَّل وتَتباعَد» لأنه لو أُدغِم احتِيج إلى همزةِ الوَصل، ولا يَجوز إدخالُها على المضارع، نصَّ عليه في «شَرح الشافِية».

قولُه: (إذا كثُر ضِبابها) الضَّباب: جمعُ ضَبابة، وهي سَحابة[1] تَغشى الأرضَ كالدُّخان.

[مطلب: في تَفسير قوله: «مهلاً أعاذل . . .» البيتَ]

قولُه: (أني أجودُ لأقوام وإنْ ضَنِنُوا) أولُه:

مَـهـلاً أعـاذلَ قـد جَـرَّبـتِ مِـن خُـلُـقِـي

في «المختَصَر»: المَهَلُ بفتحتَين: التُّؤَدة، وفي «المغرِب»: (بالسُّكون: التُّؤدة والرِّفق، وبالتَّحريك: التقدُّم). وقولُهم: (مَهلاً يا رجلُ) وكذَا لِلاثنين والجمعِ والمؤنَّث بمعنى: أَمْهِل، وقِيل: إنه مَنصوبٌ على المَصدر. والهمزةُ حرفُ نِداء، و«عاذِل»: اسمُ امرأة[2]، أصلُها: عاذِلة رُخِّمت، و«التَّجربة»: الاختبارُ، في «المختصَر»: (المجرَّب بفتح الراء: الذي قد جرَّبتْه الأمورُ وأحكمَتْه، فإن كسرتَ الراء جعلتَه فاعلاً، إلَّا أن العربَ تكلَّمتْ به بالفتح). وقال ابنُ سيده: (المجرَّب: الذي اختُبِر ما عِنده). و«الخُلق» بضم الخاء وسكون اللام وضمِّها: السَّجية والطَّبِيعة، واختُلف في تَغيير الخُلق؛ قال بعضُهم: لا يُمكن لأحدٍ تَغييره إن خيراً وإن شرًّا، وقال بعضُهم: يُمكن تَغييره؛ لِما رُوِي عنه عليه الصلاة والسلام: «**حسِّنُوا أخلاقَكم**»[3]؛ فلو لم يُمكِن

(١) هذا مِن أوهامه رحمه الله، والصوابُ: «ضِبابها» بكسر الضاد جمعُ «ضَبٍّ»، وهو الحيوانُ المعروف الذي يُشبِه الفار.

(٢) «عاذل» ترخيمُ «عاذلة» كما سيُصرِّح به، والعذلُ اللَّومُ، فكأنه قال: أَمهِلي يا عاذلةُ ولا تُبادِري باللَّوم، فكونُه اسم المرأة بعيدٌ جدًّا.

(٣) قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: أخرَجه أبو بَكر بن لالٍ في «مَكارم الأخلاق» مِن حديث مُعاذ: «يا معاذُ حَسِّن خُلقَكَ لِلناس»، مُنقطع ورجالُه ثِقات.

. . . .

دده جونكي

لَما أمر به، والحقُّ أن أصلَ الخُلق لا يَستطِيع أحدٌ تَغيِيرَه، وأمَّا تَوشيحُه وإكمالُه فقد يُمكِن. ذكَره في «شَرح البُردة».

و«الجُود»: السَّخاء، و«الأَقوام»: جمعُ قَومٍ، وجمعُ الجَمع: أَقاوِم، (والقَومُ: اسمٌ لِجماعة الرِّجال خاصَّةً، فاللَّفظ مُفردٌ بِدليل أنه يُثنى ويُجمَع ويُوحَّد الضميرُ العائدُ إليه)، ذكَره في «التَّلويح»، ولا يَرِد عليه «الصَّواحِبات»؛ لأنَّ الدليلَ مجمُوعُ كونه مُثنى ومجموعاً[1]، ولا «رِماحٌ رِماحانِ رِماحات»؛ لأنه شاذٌّ، أو الدليل مَجمُوع الأمورِ الثَّلاثة، (ويُذكَّر ويُؤنث؛ لأنَّ أسماءَ الجُموع التي لا واحدَ لها مِن لَفظها إذا كانَت لِلآدمِيِّين تُذكَّر وتُؤنث، ورُبما يَدخُلُ فيه النِّساء بِالتَّبَع)، ذكَره في «المختَصر». وفي «المجمَل»: القومُ: جماعةُ الرجال خاصَّةً، وواحدُ القَوم: امرُؤ. وذَكر صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسير سورة الحُجرات: (القومُ الرجالُ خاصة لأنهم القُوَّام بِأُمور النِّساء، وهو في الأصل جمعُ قائِم كـ«صَوْمٍ، وزَوْرٍ» في جمع: صائِم وزائِرٍ[2]، أو تَسمِيَةً بالمَصدر)، والشارحُ لِغُفُوله عن هذا التَّفصيل قال في «التَّلويح»: (والتَّحقيقُ أنَّ القومَ في الأصل مَصدرُ «قامَ»، فوُصف [بِه]، ثم غَلب على الرِّجال خاصَّةً لِقيامهم بِأُمور النساء. ذكَره في «الفائِق». ويَنبغي أن يكونَ هذا تأويلَ ما يُقال: إنَّ «قوماً» جمع قائِم كـ«صَوْم» جمع صائِم، وإلَّا فـ«فَعْل» ليس من أَبنِية الجَمع).

تقولُ: «ضَنَّ بالشيء يَضِنُّ» ضِنًّا بِالكسر وضَنانةً بالفتح: إذا بَخِل بِه مِن باب «عَلِم»، وقال الفراءُ: هو لُغةٌ من بابِ «حَسَبَ»[3].

---

(١) أي: لا مجموعاً فقط.

(٢) في جميع النُّسخ: (كصوم وزوم في جمع صائم وزائم) وهو تحريفٌ من النُّسَّاخ على ما يَبدو؛ لِتصريحِه بالنقل عن «الكشَّاف»، وشُهرةِ اللفظَين في كُتب التفسير وغيرها، ومِن ثمَّ صحَّحنا العبارةَ.
واعلَم أنَّ صاحبَ «الكليات» ـ وهو يَقتفي أثرَ الشيخ حذوَ القذَّة بالقُذَّة ـ اغترَّ بهذا التحريف فقال: (وهو في الأصل جمعُ قائم، كصَوْم وزَور وزَوم، في جمعِ صائم وزائِر وزائم).

(٣) عبارة الجوهريِّ: قال الفراءُ: وضَنَنْتُ بالفتح أَضِنُّ لغةٌ. اهـ وعبارةُ «المختار»: وقال الفراءُ: ضَنَّ يَضِنُّ بِالكسر ضَنًّا لغةٌ. اهـ فتأمَّل!

[الإدغام الـمُمتنع]

(و) الإدغامُ (مُمْتَنِعٌ) في كلِّ فِعلٍ اتَّصل به الضميرُ البارزُ المرفوع المُتحرِّكُ؛ كتاء الخِطاب، وتاءِ المتكلم، ونُونِه في الماضِي، ونُونِ جماعة النِّساء مُطلقاً، ماضياً كان أو غيره، مُجرداً كان أو مزيداً فيه، مَبنيًّا لِلفاعل أو لِلمَفعول؛ لأنَّ هذا الضمير يَقتَضي أن يكون ما قبلَه ساكناً، وهو الثاني مِن المتجانِسَين، فلا يُمكن الإدغام، وعبَّر عن جميعِ ذلك بِقَولِه: (في نَحوِ: «مَدَدْتُ»، و«مَدَدْنَا»، و«مَدَدْتَ» . . . إلَى: «مَدَدْتُنَّ») يعني: «مَدَدتَ، مَدَدتُما، مدَدْتُم»، «مَدَدْتِ، مَدَدْتما، مَدَدْتُنَّ»، (و«مَدَدْنَ»، و«يَمْدُدْنَ»، و«تَمْدُدْنَ»، و«امْدُدْنَ»، و«لا تَمْدُدْنَ»)، هذه أَمثِلةُ نُون جَماعة النِّساء.

[الإدغام الـجائز]

(و) الإدغامُ (جائزٌ إذا دَخَلَ الجازِمُ على فِعْلِ الواحِدِ) أيَّ جازمٍ كان، فيَجوز عدمُ الإدغام؛ نظراً إلى أن شرطَ الإدغام تحرُّكُ الحرفِ الثاني، وهو ساكنٌ هنا، فلا يُدغَم، ويُقال: «لَمْ يَمْدُدْ»، وهو لُغة الحجازِيِّين، قال الشاعر: [الطويل]

دده جونكي

قولُه: (أو ممتنِع) قد ذكَرنا في أوائِلِ الكِتاب[1] أنَّ المرادَ بِالامتِناع في استِعمالاتِ الأُدَباء ما هو في مُقابَلةِ التَّحقُّقِ والوُجود.

قولُه: (والإدغام جائزٌ) فإنْ قِيل: إن حُرِّك الثاني وَجبَ الإدغام، وإلَّا امتَنَع، فلا يُتصوَّر الجوازُ، قُلنا: التحريكُ جائزٌ فكذا الإدغامُ المتفرِّع عليه.

[فائدة: في لفظِ «الحِجاز»]

وقولُه: (لغة الحجازيِّين) أي: المنسوبين إلى الحِجاز، وهو مَكةُ والمَدينة واليَمامة وقُرَاها والطائفُ مع وادِيها، وهو وَجٌّ مِن قُرى مَكةَ، وخَيبَر مِن قُرى المَدينة، وفي «الوَسيط»[2] و«النِّهاية»[3] لِلشافعيَّة: في بَعضِ الكُتُب تَصحِيف اليَمامة بِالتهامة، قال ابنُ الصَّلاح: (وهو غَلَط؛ لأنَّ تِهامةَ لا تَدخُلها الألفُ واللام، واليَمامةُ يَلزمُها الألفُ واللامُ)[4].

---

(١) (ص٨٤).

(٢) «الوَسيط في المذهب» لأبي حامِد الغزالي.

(٣) «نهاية المَطلب في دِراية المذهَب» لإمام الحرمَين الجُوَيني.

(٤) انظر: «شرح مُشكل الوَسيط» لابن الصَّلاح.

ومَنْ يَكُ ذا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ   على قَومِهِ يُسْتَغْنَ عَنْهُ ويُذْمَمِ

فإنَّ قَولَه: «ويُذمَمِ» مَجزوم لِكونه عطفاً على «يُسْتَغْنَ»، وهو جوابُ الشَّرط أعني «مَن يَكُ».

ويَجوزُ الإدغامُ نظراً إلى أنَّ السكون عارضٌ لا اعتِدادَ به، فيُحرَّك الثَّاني ويُدغَمُ فيه الأولُ، فيُقالُ: «لم يَمُدّ» بالضم، أو الفتح، أو الكسر، كما سيأتي، ....

ده چونكي

وسُمِّيَ الحِجاز حِجازاً لأنه حَجَز بين تِهامةَ ونَجدٍ، وقِيل: لاحتِجازِه بِالحِرار الخَمس[1]، وهي: حَرَّةُ واقِمٍ، وحَرَّة راجِل، وحرَّةُ لَيلى، وحَرَّة بَني سُلَيم، وحرَّة النارِ، وحرَّة وَبْرَةَ، و«الحَرَّة»: أرضٌ ذاتُ حِجارةٍ سُودٍ نَخِرة كأنها أُحرِقَت بِالنار، وجَمعُها: «حِرارٌ» بالكسرِ، و«حَرَّاتٌ وحَرُّونَ»، جَمعُوها بالواو والنُّون[2]، واليَمامةُ: مَدينةٌ بِقُرب اليَمن على أربعِ مَراحلَ من مكةَ، ومَرحلتَين من الطائِف، قِيل: سُميت باسمِ جاريةٍ زَرقاءَ كانت تَرى الراكبَ مِن مَسيرةِ ثلاثة أيام وكانَت تَسكُنُها. ذكَرَه[3] في «النَّجم الوهَّاج».

[مطلب: في حذف النون مِن «يَكُ»، وفي كثرة الاستِعمال]

قولُه: (ومَن يك) حُذِف نُونُ «يكُ» تَشبيهاً بِحُروف العِلَّة، قال بعضُهم: شُبِّه بها في امتِدادِ الصَّوت، وقال الرضيُّ: النُّونُ مُشابِهةٌ لِلواو في الغُنَّة؛ وقِيل: تَشبيهاً بِالتَّنوين، وقال آخَرُون: حُذِف تخفيفاً لِكَثرة الاستِعمال، كما ذكَره الشارحُ في بَحثِ اللَّفيف المقرُون، حتى لا يَجوزُ أن يُحذَفَ مِن نَظائره مثلِ: «لم يَؤُن، ولم يَخُنْ، ولم يَصُن»[4] ونحوِها.

ومعنَى كثرةِ الاستِعمالِ أنهم يُعبِّرونَ بـ«كان ويَكونُ» عن جُملةِ الأَفعال[5]، فيَقُولونَ: (كان

---

(١) كذا في النُّسخ تبعاً للدَّميري في «النَّجم الوهاج» كما سيَذكُره، مع أنهما عدَّدَا سِتَّ حِرارٍ لا خمساً، ومِن ثَمَّ قال كَثيرون: (لانحجازِه بالحرار الستِّ)، وجاء في «تاج العَروس» (ح ج ز) عند حِكايةِ أقوالٍ في سبب التَّسميةِ: أو لأنها احتُجِزت بِالحِرار الخَمس المُعظَّمة، وهُنَّ: حَرَّة بني سُليم، وحرَّة واقِم، وحرَّة لَيلى، وحَرَّة شَوْرانَ، وحرَّة النار، وهذا قولُ الأصمعيِّ. اهـ وقال في (ح ر ر) و(ش و ر): حَرَّة شَورانَ: إحدى حِرار الحِجاز السِّتِّ المُحترَمة. اهـ فتأمَّل!

(٢) كما.قالُوا: أَرضُون. «مختار».

(٣) أي: جميعَ ما تقدَّم سِوى تفسير الحَرَّة لغةً وبيان جُموعها؛ فإنه من «مُختار الصحاح».

(٤) في المخطوط: (لم يبن ولم يحن ولم يصن). وعليه فالتنظير غيرُ منظورٍ فيه إلى حركة العين بِخُصوصِها؛ إذ الأول والثاني مكسورانِ.

(٥) في بعض النُّسخ المخطوطة: (عن كل الأفعال).

. . . .

دده جونكي

زيدٌ يَقوم)، و(كان زيدٌ يَجلس)[1]. ذكَره في «شرح المنظُومة». فإن وُصِلت بِساكنٍ رُدَّت النُّون، ولا يُجَوِّزُ سِيبويه سُقوطَ النونِ عِند مُلاقاةِ ساكنٍ، وأجازَه يُونسُ وهو قَليل. ذكَره في «شَرح الألفيَّة»، وقد مرَّ في بحثِ المُضارع[2].

و«الفَضلُ»: الزِّيادة، وكلُّ عَطِيَّة لا تَلزمُ مَن يُعطِي، يُقالُ له: فَضْل. و«البُخلُ» بالضم والفتح وبِفتحتَين: ضدُّ الجُود، وبَخِل بكذا مِن باب «فَهِم وطَرِب»[3]، وبُخلاً أيضاً بالضمِّ، فهو باخِل وبَخِيل.

والمعنَى: مَن يَكُ صاحبَ فَضلٍ ويَبخَلْ بِفَضلِه على قَومِه، يَنبغي أن يُستَغنَى عنه، ويَنبَغي أن يُذمَّ.

[فائدة: في دَلالة الفعل الناقص على الحدَث ووُجود مَصدره]

بقي ههُنا فائدةٌ، وهي: أنَّ جَماعةً ـ مِنهم المبرِّدُ وأبو علي الفارسيُّ وابنُ جِني والجُرجاني وابنُ بَرهان والشَّلَوبِين ـ ذهبُوا إلى أن الفِعل الناقصَ لا يَدلُّ على الحَدَث ولا يَكونُ له مَصدرٌ، ولِذا سُمي ناقصاً، وجُعِل الخبر عِوضاً عنه، ولِذا لا يُحذَفُ، ولا يَتعلَّق به الظَّرفُ والجارُّ والمجرور، ولا يَصلُح صِلةً لِلحَرف المَصدري، ولا يَجيءُ منه الحال، ولا يَدخُلُ على خبرِه لام كي؛ لِدَلالتِه على المفعول له، خِلافاً لِلكوفيِّين، وفي قولِه تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٩] الخبرُ مَحذوفٌ، وقال ابنُ هِشام في «المغني»: (والصحيحُ أن الأفعالَ الناقِصة كلَّها دالَّةٌ على الحدَث، إلَّا «ليس»)، فتَثبُتُ الأحكامُ المذكورةُ، فتَسمِيَتُها ناقصةً لِعَدم تَمامها بالمرفوع، وقد نَصَّ الشارحُ وأشارَ صاحبُ «الكشَّاف» في تفسير قوله تعالى: ﴿فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٥] حيث قال: (أو وبالَ كَونِكم كانِزِينَ) إلى أنَّ «كان» الناقصة تَصلُح صِلةً لـ«ما» المَصدريَّة، وأنَّ الكَونَ يَصلُح مَصدراً لها، لا كما وَقَع في بعضِ كُتب النَّحو أنه لا مَصدرَ

---

(١) لا يَخفى أن معنى الكثرةِ هذا بعيدٌ عن مُرادِهم؛ إذ كيف يكثُر الماضي ثم يكون الحذفُ في المضارع؟ بل المقصودُ كثرةُ دَوران «لم يكن» نفسِه في الكلام، ولِذا نظَّره بـ«لم يَصُن» وأخواتِه مما لم يَبلُغ تلكَ الكَثرةَ في الكلام.

(٢) انظر: (ص٢٦٦).

(٣) أي: بُخلاً وبَخَلاً، فالمقصودُ الإشارةُ إلى المصدرِ لا إلى المضارع فقط، فلا تكرارَ في ذكرِ البابَين إلا من جِهة أنَّ اللغات الثلاثةَ قد مرَّت صريحاً في كلامِه. على أنه قد بَقيَتْ له مصادرُ أخرى لم يَذكُرها، وكأنه اقتَصر على المشهُور.

وهو لُغةُ بني تَميم، والأولُ هو الأقرَبُ إلى القياس، وفي التَّنزيل: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

فإن قُلتَ: إن السكونَ في: «مَدَدْتُ» ونحوِه أيضاً عارضٌ، فَلِمَ لا يَجوزُ الإدغامُ؟

قُلتُ: لأنَّ هذه الضمائرَ كجُزءٍ من الكلمة، وسُكِّنَ ما قبلها دَلالةً على ذلك، فلو حُرِّكَ لَزال الغرضُ، ولأنَّ الإدغام مَوقوفٌ على تحرُّك الثاني، وهو مَوقوفٌ على الإدغام؛ لِئَلَّا تَتوالى الحركاتُ الأربع، فيَلزم الدَّورُ.

ددە چونكي

إلَّا لِلتامَّة، فلا وجهَ لِما قاله ابن التَّمجيد في تفسيرِ قَوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ..﴾ [التوبة: ٧] الآيةَ مِن أنَّ الأفعالَ الناقِصة لا يَتعلَّق بها الجار، ولِما قالَه أبو البَقاء[1] في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]: إنَّ «ما» مَصدرية، وصِلتُها ﴿يَكْذِبُونَ﴾[2].

وقد استُدلَّ[3] لِمُثبِتي التَّعلُّق بِقَوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]؛ لأنَّ اللام لا يتعلَّق بـ﴿عَجَبًا﴾ لأنه مَصدرٌ مُؤخَّر، ولا بِـ﴿أَوْحَيْنَآ﴾ لِفَساد المعنى، ولأنه صِلةٌ لـ«أن»، واعتُرِضَ عليه بأنَّ المَصدر الذي ليس في تقديرِ حرفٍ مَوصولٍ وصِلتِه لا يَمتنِعُ التَّقديم عليه، وبأنَّه يُتوسَّع في الظَّرفِ ما لا يُتوسَّع في غيره، وبأنَّه يَجُوز تعلُّقه بمحذوفٍ هو حالٌ من ﴿عَجَبًا﴾ على حَدِّ قَولِه[4]: [مجزوء الوافر]

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ[5]

قولُه: (بني تميم) الابنُ مِن البِناء؛ لأنه مَبنَى أَبِيه، ولِذلك يُنسَبُ المصنُوعُ إلى الصانِع، فيُقالُ: أبو الحَربِ وبِنتُ فِكرٍ.

---

(١) أي: العكبري في «إعراب القرآن».

(٢) أي: لا ﴿كَانُواْ﴾، قال: لأنها الناقِصة، ولا يُستَعمل منها مَصدر.

(٣) هذا إلى آخِر الفَقرة من كلام «المغني» أيضاً.

(٤) قال صاحبُ «الخِزانة»: مَن رَوى أوَّلَه: «لِعزَّةَ مُوحشاً» قال: هو لِكُثيِّر عزَّةَ، ومَن رَوى: «لِميَّة مُوحشاً» قال: إنه لِذِي الرُّمَّة. اهـ باختِصار.

(٥) بَعده:

يَـلُـوحُ كـأنَّـه خِـلَـلُ

وهو بيتٌ مَشهور على هذا النحو في كُتب العربيَّة، وأنشَد بعضُهم ـ كابنِ جِني في «التَّمام في تفسير أشعار هُذيل» =

وفي هذا نظرٌ؛ إذ تحرُّكُ الثاني لا يَتوقَّف على الإدغام، بل على إسكانِ الأول، وهو جُزءُ الإدغام لا نَفسُه.

وإنما قال: «على فِعلِ الواحدِ» لأنَّ الإدغام واجبٌ في فِعلِ الاثنَين، وفِعلِ جماعة الذُّكور، وفِعلِ الواحدة المُخاطَبة كما مرَّ، ومُمتنِعٌ في فِعل جَماعة النساء، فالجائزُ في فِعلِ الواحِد، غائباً كان أو مُخاطَباً أو مُتكلماً، وكذا في الواحِدة الغائبة، ولفظُ المصنِّف لا يُشعِرُ بذلك؛ إذ لا يَندرِجُ في الواحِدِ الواحِدةُ.

ولا يَصحُّ أن يقالَ: المرادُ فِعل الشخصِ الواحِد، مُذكراً كان أو مُؤنثاً؛ لأنه يَندَرِجُ فيه حينئذٍ فِعلُ الواحِدة المُخاطَبة، والإدغامُ فيه واجبٌ لا جائز.

دده جونكي

قولُه: (وفيه نظرٌ) والجوابُ أنَّ المرادَ بِالإدغام الإسكانُ، مِن ذِكر الكُلِّ وإرادةِ الجُزء، وذلك شائعٌ، فالمعنى: لأنَّ الإدغامَ ـ أي: إسكانَ الأوَّل ـ مَوقوفٌ على تَحرُّكِ الثاني لالتِقاء الساكِنَين، وهذا مَطويٌّ، وهو ـ أي: تحرُّكُ الثاني ـ مَوقوفٌ على الإدغامِ، أي: على إسكانِ الأوَّل؛ لِئلَّا تَتوالى الحرَكاتُ، فيَلزمُ الدَّورُ؛ فحاصِلُه نَفيُ المَلزوم ـ وهو الإدغامُ ـ بِنَفي اللازم وهو الإسكانُ.

قولُه: (لا يَندرجُ في الواحِد الواحدةُ) فيه أنه يَندرجُ فيه الواحِدةُ بِطَريق التَّغلِيب، أو بِطَريق الدَّلالة؛ لأنَّ عِلَّةَ جَواز الإدغام في الواحِد عِند دُخول الجازم سُكونُ آخِرِه، فالواحِدةُ الغائبةُ كَذلك، ولَك أن تقولَ: المُرادُ مِن «فِعل الواحدِ» لَفظُه، فيَكون عَلَماً، والعَلَمُ يَصحُّ تأويلُه بِالصفة المشتَهِر[1] مُسمَّاه بها، كما عُرِف في «رُبَّ حاتِمٍ» و«لِكُلِّ فِرعون مُوسى»، حيث قالُوا: رُبَّ جَوادٍ، ولِكُلِّ جَبَّار عادلٌ قاهِرٌ، فيكونُ المعنَى: والإدغام جائزٌ فِيما يُسكَّنُ آخِرُه إذا دَخل الجازمُ.

قولُه: (لأنه يَندرج فيه حينئذٍ فعلُ الواحدة المخاطَبة) فيه أنَّ الإضافةَ لِلعهد، والمعهودُ المُفرَدات الخَمسة.

= والزَّمخشري في «المفصَّل» ـ:

لـمـيَّـة مـوحِـشـاً طَـلَـلٌ قـديـمُ عَـفـاهُ كـلُّ أَسـحَـمَ مُـسـتـدِيـمُ

وهذا بيتٌ من الوافر، فلعلَّهما بَيتانِ وإن كانَا لشاعرٍ واحد.

(١) في النُّسَخ المخطوطة: المشتَهرة.

اللَّهمَّ إلَّا أن يقالَ: قد عُلِم حُكمُه، فهو في حُكم المستثنى، ....

ددہ چونکۓ

[مُهمة: في أصل «اللَّهمَّ» واستعمالاتِه]

قولُه: (اللهمَّ إلَّا أن يُقالَ) أصلُه عِند البَصريِّين: «يا اللهُ»، حُذِف الياء لِنُكتتَين: إحداهُما: أنَّ النِّداءَ إنما يكونُ في مَحلِّ الغَفلةِ، واللهُ تعالى مُتعالٍ عن ذَلك، والثانيةُ: أنَّ حقيقةَ النِّداء طَلبُ الإقبالِ، وهو في حَقِّه تعالى مُحالٌ.

والسرُّ في تَشديدِ الميمِ هو أنه عِوَضٌ عن حَرفَين، أو فيه تَعريفٌ لِلحرف بِالكُلية[1]؛ إذ الأولُ مِن حُروف المعانِي والثاني مِن المَباني؛ وأُخِّرَتِ الميمُ تَبركاً بِالابتداء بِاسم الله تعالى.

وعِند الكوفيِّين أصلُه: «يا الله أُمَّنا بِالخير»، أي: اقصِدنا بِالخير، فحُذِفت الهمزةُ بعد الضَّمير وحَرفِ النِّداء، فاتَّصَلت الميمُ المشدَّدةُ بِاسم الله تعالى، فامتَزَجَا وصارَا كلمةً واحدة، ولا يَجوزُ الجمعُ بَينهما إلَّا لِضَرورةِ الشِّعر كقَوله: [الرجز]

غَفَرْتَ أو عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّا

وربما يَجوزُ أن يُوصَلَ بِه «ما»، كقَول الأعشى: [الرجز]

ومَا عَلَيكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا

صَلَّيتِ أو سبَّحتِ: يَا اللَّهمَّ مَا[2]

ويَجوزُ أن يكونَ الألفُ فيه لِلإطلاقِ، وزادَ حرفاً مِن جِنسِ ما في آخِرِ الكلمةِ ـ وهي الميمُ ـ لِضَرورةِ الشِّعر.

واختُلِف في جوازِ وَصفِه؛ فعِند سِيبويه لا يَجُوز؛ لأنَّ الميم كلمةٌ بِرَأسها، فلو وُصِف تكونُ الميم فاصِلةً، فقَولُه: ﴿ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] تَقديرُه عِنده: يا مالِكَ المُلك[3]، قال المطرزيُّ[4]: (يُستعمَلُ في الدُّعاء، وقد يَجيء في جوابِ الاستِفهامِ قبل «لا» و«نَعم» كثيراً، مِن ذلك ما قرأتُ مِن حَديثِ عُمَير بن سَعد وقد أَتاهُ رَسول عُمرَ وقال له: كيف تَركتَ أميرَ المؤمِنين؟

---

(١) لِينظر ما مقصوده به؟!.

(٢) في غالبِ النُّسخ: (يا اللهما)، والتَّصحيح من نُسخة خطيَّة ومِن «الرضي» وغيره.

(٣) أي: إنه نداءٌ مُستأنَفٌ لا صفةٌ لما قبله.

(٤) أي: في كتابِه المسمَّى «الإيضاح في شرح مَقامات الحريري»، عند أول كلمةٍ شَرحها بعد الفَراغ من مُقدمتِه.

ولا يخلُو عن تَعَسُّف.

[حركةُ لامِ المضارعِ المَجزومِ المُدغَم]

فهذا المُضارِعِ المَجزومُ لا يَخلُو مِن أن يكونَ مكسورَ العين، أو مَفتوحَه، أو مضمومَه: (**فَإِنْ كانَ مَكْسُورَ العَينِ كَـ«يَفِرُّ»**) أي: يَهرُب، (**أَو مَفْتُوحَهُ كَـ«يَعَضُّ**) الشيءَ»، و«يَعَضُّ عليه»، أي: يَأخُذه بالسِّن، (**فَتَقُولُ: «لَمْ يَفِرَّ»، و«لَمْ يَعَضَّ»؛ بِكَسْرِ اللَّامِ وفَتْحِها**):

دده جونكي

فقال: صالحاً، وهو يُقرِئُك السلامَ، فقال: وَيحَكَ! لعلَّه استأثر نفسَه؟ قال: اللهمَّ لا؛ فقال: لَعلَّه فَعَل كذا، قال: اللَّهمَّ لا، في حَديثٍ طَويل.

وكأنَّ المتكلِّمَ قَصَدَ[1] إثباتَ الجوابِ مَشفوعاً بِذِكر الله عزَّ وجل؛ لِيكونَ أبلغَ وأوقَعَ، وفي نَفسِ السامِعِ أنجَعَ، ولِيُعلَمَ أنه على يَقينٍ مِن إيراده وبَصيرةٍ في إثباتِه، قد جَعَلَ نَفْسَه في مَعرِضِ مَن أقبَلَ على الله تعالى لِيُجيبَ فيما سَأَله مثلاً، ولا شكَّ أنَّ مَن كان حالُه هذه لا يَتكلَّم إلَّا بِما هو صِدقٌ ويَقينٌ وحَقٌّ مُبين؛ وقد يُؤتى بها قبلَ «إلَّا» إذا كان المُستَثنى عزيزاً نادراً، وكان قَصدُهم بِذَلك الاستِظهارَ بِمَشيئة الله تعالى في إثباتِ كَونِه ووُجودِه، إيذاناً بأنَّه بَلَغَ في النُّدْرة حَدَّ الشُّذوذ، وهذا كثيرٌ في كلام الفُصَحاء)[2].

أو لِنَفي الإثم والخَطأ الحاصِل بِنَفي الكلِّ أو إثباتِه والواقِعُ خِلافُه، نحو: «ما جاءَني أو جاءَني القَومُ اللَّهمَّ إلَّا زيداً»، فمَعناه: لا تُؤاخِذني يا ربِّ؛ فإنَّ كلامِي الأولَ غيرُ تامٍّ بل يَحتاج إلى المُستَثنى؛ أو لِتأكيد كلامٍ عِند المستَمِع، فكأنَّه قال: أيُّها المُستمِعُ اعلَمْ أني أَدْعُو الله لِيَشهدَ على كلامي أنه حَقٌّ واستِثناؤُه صِدْق.

قولُه: (**لا يخلو عن تعسُّف**) العَسْف والتعسُّفُ والاعتِساف: الأخذُ على غيرِ الطَّريق.

[فائدة: في تعديةِ «عَضَّ» وتنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازم]

قولُه: (**كـ«يعضُّ الشيءَ وعليه»**) وفي «المختَصَر»: «عَضَّه وبِه وعَليه»، فقَصرُه فيهما ليس على ما يَنبَغي. وقولُ «المفتاح»: (ولا يعضُّ فيه بِضِرسٍ قاطِع) مِن قَبِيل:

---

(١) في «شرح المقامات»: (لِقصده). وجوابُ «كأن» حينئذٍ هو قولُه الآتي: (قد جَعل . . . إلخ).

(٢) هنا انتهى كلام المطرزي في أول الكتاب المذكور.

أمَّا الكسرُ: فلأنَّ الساكن إذا حُرِّكَ حُرِّكَ بالكسر؛ لِما بين الكسر والسُّكونِ من التَّآخي، ولأنَّ الجزمَ قد جُعِل عِوَضاً عن الجرِّ عند تعذُّرِ الجرِّ، أعني: في الأفعالِ، فكَذا جُعِل الكسر عِوَضاً عن السكون عند تعذُّر السكُونِ.

وأمَّا الفتحُ: فلِكَونه أخفَّ.

ولَك أن تقولَ: الكسرُ في «لم يفرِّ» لِمُتابعة العين، وكذا الفتحُ في «لم يعَضَّ».

(و) تقولُ: («لَمْ يَفْرِرْ»، و«لَمْ يَعْضَضْ») بِفكِّ الإدغام، كما هو لُغة الحِجازيِّين.

ده چونكي

. . . . يَجرحْ في عراقِيبِها نَصلِي[1]

يَعني: نُزِّل المتعدِّي منزلةَ اللازم لِلمُبالغة نحوُ: «فُلان يُعطي ويَمنَع»، ثم عُدِّيَ كما يُعدَّى اللازم، والفِعلُ كما يُنزَّلُ مَنزلةَ اللازم بِقَطعِ النَّظر عن المَفعولِ بِلا واسِطة، كذلك يُنزَّلُ مَنزلته بِقَطع النَّظر عن المَفعول بِواسطةٍ، ذَكَره في «شَرح المفتاح» الشَّريفي.

قولُه: (الساكنَ إذا حُرِّك حُرِّكَ بِالكسر) اعلَم أنَّ الحركةَ والسكونَ بِالمعنى المَشهُورِ مُختصَّان بِالأجسامِ، وأنَّ المرادَ بِحَركة الحرف كونُه بِحيث يُمكِنُ أن يُتلفَّظ بَعده بإحدى المَدَّات الثَّلاث، وبِسُكونِه كَونُه بحيثُ لا يُمكِن فيه ذلك. ذكَره الشَّريف في «شرح الكشَّاف».

قولُه: (لِما بين الكسرِ والسكونِ مِن التآخِي) يُقال: «تآخَى زيدٌ وعمرٌو»: إذا اتَّخذ كلٌّ منهما صاحبَه أخاً له، وفي «لُباب التفاسير»: والأُخُوَّة تُستعمَلُ في النَّسَب وفي المُشابَهة والمُشاركة في الشَّيء، ووَجهُ التآخِي أنَّ الكسر لِقِلَّتِه يُناسِب العَدم وهو السكونُ، وقال الشريف في «شَرح الكشَّاف»: الكسرةُ أختُ السُّكونِ في المَخرج، بمعنَى أنَّ الحرفَ الساكن والمتحرِّكَ بِالكسرة قَريبانِ في الأداء ورَفعِ اللِّسان بِهما.

[مُهمة: العربُ تُتبع الحرفَ الحرفَ والكلمةَ الكلمةَ، ومنه الجرُّ على الجِوار]

قولُه: (ولَك أن تقولَ: الكسر في لم يَفِرِّ لِمُتابعة العين) قال صاحبُ «القَواعد والفَوائد»: العربُ تُتبع الحرفَ الحرفَ والكلمةَ الكلمةَ؛ إمَّا ما قبلَه لِما بعده، وإمَّا ما بعدَه لِما قبلَه، كما قُرئ قَولُه تَعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] بِكَسرِ الهمزة[2] إتباعاً لِلَّام المكسورةِ قَبلها والميمِ

---

(١) تقدَّم الكلام على البيتِ (ص٢٢٣).

(٢) القارئُ بذلك حمزةُ والكسائيُّ من السبعة.

(وهَكَذا حُكْمُ «يَقْشَعِرُّ» و«يَحْمَرُّ» و«يَحْمارُّ»)، يعني: تقولُ: «لَمْ يَقْشعرِّ» و«لم يَحمرِّ» و«لم يَحمارِّ»، بِكسر اللام وفتحِها؛ لِما مَرَّ؛ و«لم يَقشَعرِرْ» و«لم يَحمَرِرْ» و«لم يَحمارِرْ»، بِفكِّ الإدغام وكسرِ ما قبل الآخِرِ؛ لأنَّا نُقدِّرُ الأصلَ في: «يَحمَرُّ» و«يحمارُّ» و«يَقشعِرُّ»: يَحمَرِرُ، ويحمارِرُ، ويَقشعْرِرُ، مكسورَ ما قبل الآخِر، وفي الماضِي مَفتوحَه؛ حَملاً على الأخواتِ، نحوُ: «اجتمَع يَجتَمِع»، و«استَخرَج يَستخرِج»، ....

ددة جونكي

المكسورة بَعدها، وقد قُرِئَ أيضاً: ﴿ٱلْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] شاذًّا بِكَسر الدالِ إتباعاً لِكَسرة اللام في ﴿لِلَّهِ﴾، و﴿ٱلْحَمْدُ لُلَّهِ﴾[1] بِضَمِّ اللام إتباعاً لِضَمة الدالِ في ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، ومِن قَبِيل الإتباعِ الجَرُّ على الجِوارِ كقَول الشاعِر[2]:

جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ

خَفض «خَرِب» إتباعاً لـ«ضَبّ» وهو صفةٌ لـ«جُحر»، وقال القاضي في «أنوار التَّنزيل»: (وهو كثيرٌ في القُرآن والشِّعر، ولِلنُّحاة بابٌ في ذلك)، وقال ابنُ هِشام في «مُغني اللَّبيب»: (القاعدةُ الثامِنة: أنَّ الشيءَ يُعطَى حُكمَ الشيءِ إذا جاورَه . . . ثم قال: والذي عليه المحقِّقُون أنَّ خفضَ الجِوار يَكون في النَّعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً، ولا يكونُ في النَّسَق؛ لأنَّ العاطفَ يَمنَع مِن التَّجاوُر . . ثم قال: أنكَر السِّيرافي وابنُ جِني الخفضَ على الجِوار، وتأوَّلَا البيتَ المذكورَ)، وذَكر ابنُ مالك في «شَرح عُمدَتِه» أنَّ الواو تَنفَرِد بِجَواز العطفِ على الجِوار في الجرِّ خاصَّةً، وجَوَّزه صاحبُ «الكشَّاف» وصاحبُ «الغَرائب»[3] والقاضي البَيضاوي.

[مُهمة: في أنَّ شرطَ الخَفض على الجِوار أن لا يقعَ في محلِّ الاشتِباه]

ثم قال صاحبُ «القواعد والفَوائد»: وشَرطُ الخَفضِ على الجِوار أن لا يَقَعَ في مَحلِّ الاشتِباه، كما يُقالُ: (جاء غلامُ امرأة عاقِلٍ) بِالجَرِّ على جِوار امرأة و(جاريةُ رجلٍ عاقلةٍ) على جِوارِ رَجل؛ لأنَّ إثباتَ التاء وحذفَها يَنفي الالتباسَ، ولو قِيل: (جاء غلامُ رجلٍ عاقلٍ) بِالجر لِيَكُونَ «عاقِل» صفةً لـ«غُلام» لم يَجُز؛ لِوُقوعه في محلِّ الاشتِباه. وما قِيل في ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بِالجَرِّ مِن أنه عَطفٌ على ﴿أَيْدِيَكُمْ﴾ خُفِضَ لِمُجاوَرة ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ رَدَّه أبو عُبَيدةَ لِوُقُوعه في محلِّ

(١) أي: شاذًّا أيضاً.

(٢) كذا في جميع النُّسخ، والذي أعرِفه أنه نثرٌ لا شعر.

(٣) «غرائب القرآن ورغائب الفُرقان» تفسيرٌ لِنظام الدين الحَسن بن محمد القُمِّي النَّيسابوري، المتوفى سنةَ (٨٥٠هـ).

. . . .

الاشتِباه، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في تَفسير سُورة البراءة: (وقُرئ: ﴿وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٣] بِالجر لِوُقوعِه في جِوار المجرُورِ وهو ﴿مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾)، ورُدَّ عليه بأنَّه قد عُلِمَ مِن قَولِه في قَوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وفي مَواضِعَ مِن كِتابه أن فائدةَ العَطف على الجِوار اكتِسابُ المعطوفِ مِن المعطوف عليه بَعضَ مَعناه، ولا يَجُوز ذَلك هَهنا.

[فائدة: في تَفسيرِ الصلاة واختلافِ مَعناها باختلافِ ما أُسنِدَت إليه]

ثم قال أبُو عُبيدة: المَسحُ: هو المسُّ والغَسلُ جميعاً؛ فبِالنِّسبةِ إلى الرَّأس مَسٌّ وإلى الرِّجل غَسلٌ، كقَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ..﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية؛ فالصلاةُ مِن الله تعالى رَحمةٌ، ومِن الملائِكة استِغفارٌ، ودَليلُ تَعيُّن المسحِ بِمَعنى المَسِّ في الرأس وبِمعنى الغسلِ في الرِّجل فِعْلُ النبي ﷺ والصحابةِ والتَّابِعين.

وقال صاحبُ «مُغني اللَّبيب»: (الصوابُ عِندي أن الصلاةَ لُغةً بمعنًى واحِد وهو العَطف، وذا بِالنِّسبة إلى الله تعالى الرَّحمة، وإلى الملائكةِ الاستِغفارُ، وإلى الآدميِّين دُعاءُ بَعضِهم لِبَعض، وأمَّا ما قِيل مِن أنَّ قَولَه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ﴾ في قِراءَةِ مَن رَفع مَحمولٌ عِند البَصريِّين على الحَذفِ مِن الأول لِدَلالة الثاني عليه، والصلاة المذكورةُ بِمَعنى الاستغفار والمحذوفةُ بِمَعنى الرَّحمة، فبَعِيدٌ من جِهات؛

الأُولى: اقتِضاؤه الاشتراكَ، والأصلُ عدمُه، حتى إنَّ قوماً نَفَوْه. ثم المُثبِتُون له يَقولُون: متى عارضَه غيرُه مِمَّا يُخالِف الأصلَ كالمَجاز قُدِّم عليه.

والثانية: أنَّا لا نَعرِفُ في العربيَّة فِعلاً واحداً يَختَلِف مَعناه باختِلاف المُسنَد إليه إذا كان الإسنادُ حقيقيًّا.

والثالثة: أنَّ الرحمةَ فِعلُها مُتعَدٍّ والصلاةُ فِعلُها لازمٌ، ولا يَحسُنُ تَفسيرُ اللازم بالمتعدِّي.

والرابعةُ: أنه لو قِيل مكانَ «صلَّى الله عليه»: «دعَا عليه» انعَكس المعنى، وحَقُّ المُترادِفين صحةُ حُلول كلٍّ مِنهما مَحلَّ الآخَر).

واعتَرض عليه الدَّمامينيُّ بأن ذلك مَعروفٌ، يُقال: «أُرِض الرجل، وأُرِض الجذعُ»؛ فالإسنادُ حقيقيٌّ في الموضِعَين والفعلُ واحدٌ، واختَلف مَعناه باختِلاف المسنَد إليه؛ لأنَّ مَعناه عِند إسنادِه إلى الرَّجل أُرعِدَ أو زُكِمَ، وعِند إسنادِه إلى الجِذع مَعناه: أَكلَتْه الأَرَضَة، وهي دُويبَّة تأكلُ

وقولُهم: «ارْعَوَى يَرعَوِي»، و«احواوَى يَحواوِي» يَدلُّ عليه.

(**وإنْ كانَ العَينُ مِنَ المُضارِعِ مَضْمُوماً، فَيَجُوزُ**) عند دُخولِ الجازم عليه (**الحَرَكاتُ الثَّلاثُ**) الضمُّ والفتح والكسر (**مَعَ الإدْغامِ، و**) يَجوز (**فَكُّهُ**) أي: فكُّ الإدغام، (**تَقُولُ: «لَمْ يَمُدٍّ» بِحَرَكاتِ الدَّالِ**): الفتح لِلخِفة، والكسرِ ....

دده جونكي

الخشبَ، ومنه «كَثَأ» بمثلَّثة وهمزة؛ إن أسنَدتَه إلى اللَّبن كان معناه ارتَفع فوقَ الماء وصفَا الماءُ من تحتِه، وإن أسنَدتَه إلى النَّبت كان معناه طَلَع أو غَلُظ وطال والتَفَّ، وإن أَسندتَه إلى شيء مِن الماشية كان معناه: سَمِنَ، ومثلُه كثير، ثم قال: هل يجبُ صحَّة إقامةِ كل من المُترادِفَين مكانَ الآخر؟ فيه ثلاثةُ مذاهبَ: غيرُ واجِب، قال الإمامُ[1]: وهو الحَقُّ، وواجبٌ بمعنى أنه يصحُّ مطلقاً وهو اختِيارُ ابنِ الحاجب، والثالثُ: التَّفصِيلُ، وهو اختيارُ البَيضاوي والهِندي[2]، فإن كانَا مِن لُغة واحدةٍ صحَّ وإلَّا فلَا.

[مطلب: في «ارعَوَى واحْوَاوَى»]

قولُه: (**وقولُهم: ارعوَى يَرعوِي، واحْواوَى يَحْواوِي يدلُّ عليه**) ارعوَى عن القَبيح: إذا كفَّ عنه، وتقديرُه: «افعَوَلَ»، ووزنُه: «افْعَلَلَ»[3]، وإنما لم يُدغَم لِسُكون الياء، ولِئلا يَلزمَ ضمُّ الواو في المضارع؛ أو نَقولُ: إنه أُعلَّ قبلَ النَّظرِ إلى الإدغام، فانقَلَبتْ لامه ياءً[4] لِوقوعِها خامسةً في الماضي، ولانكسارِ ما قبلها في المضارع، فزال مُقتَضِي الإدغام، وكذا في «احْواوَى»، وهو مِن الحُوَّة، وهي حُمرةٌ تَضرِب إلى السَّواد.

وأصلُ «احواوَى»: احْواوَوَ، كما أن أصلَ «ارْعوَى»: ارْعَوَوَ؛ تطرَّفتِ الواو وما قبلها غيرُ مَضمُوم، فانقَلَبَتْ ياء، ثم قُلِبت الياء ألفاً لِتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، وجازَ الإدغامُ والإظهارُ

---

(١) أي: الرازي.

(٢) أي: الصفي الهِندي، وهو مُحمد بن عبد الرحيم الأرموي، أبو عبد الله، صفيُّ الدين الهِندي، فَقيه أُصولي، وُلد بِالهند، وزار اليَمن ومصر وغيرَهما، واستَوطن دمشقَ سنةَ (٦٨٥هـ) وتُوفي بها سنة (٧١٥هـ). من كُتبه «نِهاية الوُصول إلى عِلم الأصول»، و«الفائق» في أُصول الدين، و«الزُّبدة» في عِلم الكلام.

(٣) كذا قال الجوهريُّ في «الصحاح»، وكلٌّ من البناءَين بالتَّخفيف، وما وَقع في بعض الكُتب من تشدِيدِهما أو أحدِهما خطأ. وفي قَولِه: (تقديرُه: افعول) كلامٌ لا يحتمِلُه المقام.

(٤) أي: قبل أن تُقلبَ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلَها.

لأنه الأصلُ في حركة الساكِن، والضم لإتباعِ العين، (و) تقولُ: («لَمْ يَمْدُدْ») بِفَكِّ الإدغام كَما تقدَّمَ.

دده چونكيُّ

في مَصدَرِ «احواوَى»؛ فمَن قال: «احْوِيوَاء» ولم يُدغِم فَلِتناسُب فِعله، ومَن قال: «احْوِيَّاء» وأدغم فلأنَّه اجتَمعتِ الياءُ والواو وسَبقَتْ إحداهما بالسُّكون، فقِياسُه الإدغامُ.

[مطلب: في تحريكِ الساكن بالكسر، وبيانِ متى يُحرَّك بِغير ذلك]

قولُه: (لأنه الأصلُ في حركة الساكِن) وذلك لأنَّك إذا خَلَّيتَ نفسَك وطبيعتَها، وجدتَ منها أنها لا تَتوصَّل إلى التلفُّظ بالساكنِ الثاني من الساكنَين إلَّا بكسرةٍ خَفِيَّة خفيفةٍ على الحرف الأوَّل، يُحَسُّ بها عِند الامتِحان والتَّفطُّن، كما في «بَكْر وبِشْر» في الوَقف؛ وإذا كان الكسرُ من سَجِيَّتها حُرِّك بالكسر ليكونَ اللَّفظ مطابقاً لِلطَّبع، فإن حُرِّك بِغير الكسر فذَلك لِعارضٍ اقتَضى وجوبَ غيرِ الكسر أو اختيارَه أو جوازَه؛

كوُجوب الضمِّ في ميمِ الجمعِ إذا لم تكُن بعد الهاء التي تكُون بعد ياءٍ أو بعدَ كسرةٍ، مثلُ: ﴿لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧٢]، وإنْ كانت بعدَ الهاء التي تكونُ بعدَ ياءٍ نحوُ: «عليهِم اليَوم»، أو بعد كسرةٍ نحوُ: «بِهِم اليَوم»[(١)]؛ فمِنهم مَن يَضمُّ ومِنهم مَن يَكسِر[(٢)]، وفي «مُذ» لأنَّ أصلَه: «منذُ»، فحُرك عِند الاحتِياج بالحركة الأصليَّة، وكاختيار الفتحِ في نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١-٢]، وهو مذهبُ سيبويه والمسموعُ مِن كلامهم، وأجازَ الأخفش الكسرَ قياساً، وقَرأ به عمرُو بن عُبَيد الله[(٣)]، لكنَّ الفراءَ لم يَقبَله.

وكجوازِ الضمِّ إذا كان بعدَ الثاني من الساكنَين ضمَّةٌ أصليَّةٌ في كلمةِ الساكنِ الثاني، نحوُ: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١] و«قالَتُ: اغزِي»، فإنَّ بعد الساكنِ الثاني وهو الخاءُ والغينُ ضمةً أصليَّة؛ لأنَّ أصلَ «اغزِي»: اغزُوِي، بخلافِ ﴿إِنِ امْرُؤٌا﴾ [النساء: ١٧٦]؛ لأنَّ ضمةَ الراء غيرُ أَصليَّة؛ لأنها تابعةٌ لِضمَّة الإعراب، وبِخلافِ «قالَتِ ارمُوا»؛ لأنَّ ضمةَ الميم غيرُ أصليَّة[(٤)]،

---

(١) لو مثَّل لِلأول بـ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾ ولِلثاني بـ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ ـ كما فَعَل الرضيُّ ـ لكان أحسنَ.

(٢) وقد قَرأ بِالكسر في الآيتَين السابِقتَين أبو عَمرو كما ذكَر الرضيُّ أيضاً.

(٣) المعروف أن اسمَه: (عمرُو بن عُبَيد) فقط.

(٤) لأن أصل الميمِ الكسرُ؛ إذِ الواو لَحِقت بـ«ارْمِ» بِكَسر الميم. «الرضيُّ». وأسهلُ منه أن يقالَ: لأنَّ أصلَه: ارْمِيُوا كـ«اضرِبُوا».

[حركة اللّامِ في الأمرِ المُدغَم]

(وهَكَذا حُكْمُ الأَمْرِ) يعني: أمرَ المُخاطَب، وإلّا فأمرُ الغائبِ قد دَخل تحتَ المَجزوم، يَعني: يَجوز في الأمر إذا كان فِعلَ الواحد ما يَجُوز في المُضارِع المَجزُوم.

دده جونكي

وبِخِلافِ ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾ [الأنعام: ٥٧]؛ لأنَّ ضمةَ الحاء وإن كانَت أَصليَّةً لكنها ليسَتْ في كَلمةِ الساكنِ الثاني وهو لامُ التَّعريف.

وكاختِيارِ الضمِّ في نحوِ: «اخشَوُا القومَ ومُصطفَوُ الله» مِما كان الساكنُ الأول واوَ الجَمع المفتوحَ ما قبلَها؛ اسماً كان أو حَرفاً، بِخلافِ نحوِ: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة: ٤٢] مما لم يَكُن الواوُ واوَ الجَمع؛ فإنَّ المُختارَ فيه الكسرُ[(١)].

وكوُجوبِ الفتح في نُونِ «مِن» مع اللامِ نحوُ: «مِنَ الرَّجل»، ويُكسَر على ضعفٍ[(٢)]، عكسَ «مِنِ ابْنِك» فإنَّ الأشهرَ فيه الكسرُ، وكذا[(٣)] في «عَنِ الرَّجل»؛ ويُضمُّ فيه على ضعفٍ، وقد حَكاهُ الأخفَش.

وجاء في التِقاء الساكنَين الجائزِ «النَّقُرْ[(٤)]»، ومِن النَّقِرْ»، بِتَحريك الساكنِ الأولِ بحركةِ الساكِن الثاني الذي سُكِّن لِلوَقف مِن غير نقلِ حركتِه[(٥)] في حالةِ الرَّفع والجر، ولم يَجُز في النصب إلَّا على شُذوذٍ لِلهرب من التِقاء الساكنَين وإنْ كان مُغتفَراً.

وجاء «اضرِبُهْ» بِتَحريك الباء بِضمَّة، وجاء «دَأَبَّة وشَأَبَّة» بِقَلب الألف همزةً مفتوحة هرَباً منه، وإن كان على حَدِّه، بخلافِ ﴿تَأْمُرُوٓنِّ﴾ [الزمر: ٦٤]؛ فإنه لا تُقلب الواو همزةً لِبُعد الهمزةِ عنها، وثِقَل الضمةِ عليها مع ضمِّ ما قبلَها.

قولُه: (يعني أمرَ المخاطَب) لأنَّ لفظَ الأمرِ عِند الإطلاقِ يَنصَرِف عِندَهم إلى أمرِ الحاضِر.

---

(١) أي: لانتِفاء داعِي الضمِّ كما كان في واوِ الجَمع. ونَعني بداعي الضمِّ المجانسةَ في نحو: «ضاربُو القوم»، وتماثُلَ الحركات في نحو: «اضْرِبُنَّ واغْزُنَّ». انظر: «الرضي على الشافية».

(٢) ولم يُبالَ بالكسرتَين لِعُروض الثانية.

(٣) أي: في شُهرة الكَسر، وإن كان الفتحُ فيه غيرَ جائزٍ بِخلاف ما قبله. ولو قال: (وكجواز الضم على ضعف . . .) لكان أحسَن؛ لأنَّ الكسر آتٍ على القياس، والكلامُ إنما هو في غيرِه كما قال سابقاً: (فإن حُرِّك بِغير الكسر فذٰلك لِعارضٍ اقتَضى وجوبَ غيرِ الكسر أو اختيارَه أو جوازَه).

(٤) النَّقْرُ: التِقاطُ الطائر الحبَّة. الجاربردي.

(٥) أي: لِيتحقَّق التقاءُ الساكنَين.

ولا تَنسَ ما تقدَّم مِن أنه يَجبُ إذا اتصل بالفعلِ ألفُ الضمير، أو واوُه، أو ياؤُه، ويَمتنع إذا اتَّصل به نُونُ جماعةِ النِّساء.

فإنْ كان مكسورَ العين أو مَفتوحَه (**فَتقُولُ**: «**فِرَّ**» و«**عَضَّ**»؛ **بِكَسْرِ اللَّامِ وفَتْحِها**) لِما تقدَّم، (**و«افْرِرْ» و«اعْضَضْ»**) **بِفَكِّ الإدغام**.

(و) إن كان مضمومَ العين فتقولُ: (**«مُدِّ» بِحَرَكاتِ الدَّالِ**) الضمِّ والفتح والكسر، (**و«امْدُدْ»**) بِفك الإدغام لِمَا ذُكر في المُضارِع.

وقد رُوِيَتِ الحركاتُ الثلاث في قول جَرِيرٍ: [الكامل]

ذُمّ الـمَـنـازِلَ بَـعْـدَ مَـنْـزِلَـةِ الـلِّـوَى ... والـعَـيْـشَ بـعـدَ أُولَـئِـكَ الأَيَّـامِ

دده جونكي

[مطلب: في تَفسير: «ذُمَّ المنازلَ...» البيتَ]

قولُه: (**ذُم المنازلَ... إلخ**) «ذُمَّ»: أمرٌ مِن الذَّم ضدِّ المَدْح، و«المنازِل»: جمعُ مَنزِل، وهو المنهَل[1] بمعنَى الموضِع الذي في المَفاوِز على طُرُق السُّفَّار[2]؛ لأنَّ فيه ماءً، والدارُ والمنزِلة مثلُه، والمرتَبة أيضاً[3]، وقد يُقال: المنزلُ اسم لِما يَشتمل على بُيوتٍ وصَحن مُسقَّف ومطبخ يَسكنُه الرجل بِعِيالِه، والدارُ اسم لِما يَشتَمِل على بُيوت ومَنازلَ وصَحن غيرِ مُسقف. و«اللِّوى»: اسم موضع، و«العَيش» بفتح العين: الحياةُ، و«أولئك» يُشار به إلى العُقلاء كما أشار إليه القاضي في تَفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦] حيث قال: (فأَجراها مُجرَى العُقلاء لمَّا كانت مَسؤُولة عن أَحوالها شاهِدةً على صاحِبها، أو إنَّ «أُولاء» وإنْ غَلب في العُقلاء لكنَّه مِن حيث إنه اسمُ جمعٍ لِـ«ذا» وهو يَعُمُّ القبِيلَين جاء لِغيرهم)، واستَشهد بهذا البيت لِغَيرهم، وقال الكَواشيُّ: «أُولئك» غالبٌ لِمَن يَعقِل. و«الأيامُ»: جمعُ يَوم، وهو المُدَّة من طُلوع الشَّمس إلى غُروبها عُرفاً، ومِن طُلوع الفَجر الثاني إلى غُروبها شَرعاً، والوقتُ: الزَّمان لُغةً ليلاً كان أو نهاراً، طَويلاً كان أو قصيراً، ذكَره في «تَفسير الكَواشي»، وقد يُعبَّر عن الشِّدَّة

---

(١) عبارةُ «الصحاح»: (المنهَل المَورِد، وهو عينُ ماءٍ تَرِدُه الإبل في المَراعي، وتُسمى المَنازلُ التي في المَفاوز... إلخ)، وقال قبل ذلك: (والمَنزل: المَنهَل والدارُ...)، فأخذ المُحشِّي تعريفَ المنهَل وجَعله للمَنزل، وليس بجيِّد.

(٢) جمع سافِر بمعنى مُسافِر.

(٣) الصحيح أنَّ «المرتبة» بمعنى المنزلة التي تُستعمل مجازاً بمعنَى الدَّرجة والرُّتبة، وهي في الأُمور المَعنويَّة كالمَكانة، فلا يصحُّ جعلُها مرادفةً للمنزلِ الذي هو حقيقةٌ في موضع السَّكن ونحوِه.

والأعرفُ الأفصَحُ الكسرُ في مِثل هذه الصُّورة، أعني: عندَ التِقاء الساكِنَين.

ومِما جاء بِفَكِّ الإدغام قولُه: [الطويل]

واعْدُدْ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضْلاً ونِعْمَةً   عَلَيكَ إذا ما جاءَ لِلْخَيرِ طالِبُ

ددة جونكي

بِاليَوم، وفي «الأساسِ»: (ومِن المجازِ: ذكر في أيّام العربِ كذا أي: في وَقائعِها)، وفي الحَديث: «**لا يُحشَر**[1] **مَعنا إلَّا مَن حَضَر يومَنا بِالأمس**»[2] أراد وَقعةَ أُحُد.

معنى البَيت: لا مَنزلةَ أطيَبُ مِن مَنزِلة اللِّوى، ولا عيشَ بعد عَيشِنا في تِلك الأيام التي مَضَينَ فيها.

[مطلب: في تفسير: «اعدُد من الرَّحمن . . .» البيتَ]

وقولُه: (**اعدُد مِن الرحمن. . . إلخ**) «الفضلُ»: الزِّيادة، وكلُّ عَطيَّة لا تَلزم مَن يُعطِي يُقال له: فَضْل. و«النِّعمة»: اليَدُ والصَّنيعة والمِنَّة، وما أُنعم بِه عليك، وكذا النُّعْمى بِالضم، والنَّعْماء بِالفتح والمد، والنَّعِيم، يُقال: فلانٌ واسعُ النَّعمة أي: المال. كذا في «المختَصر»، وذَكر[3] في «شَرح المِشكاة»: (النَّعمة: الحالةُ الحَسَنة، وبِناء «النِّعمة» بِناءُ الحالة التي يَكون عليها الإنسانُ كـ«الجِلْسة»، قال الإمام الرازيُّ: النِّعمة عِبارةٌ عن المَنفعة المَفعولةِ[4] على جِهة الإحسانِ إلى الغَير)، وفي «حواشي شَرح جمعِ الجوامِع»: النِّعمة تُطلَق على الشيءِ المُنعَم به، وعلى الإنعامِ الذي هو إيصالُه إلى المُنعَم عليه، وفي «تَفسير الكواشي»: الإنعام: إيصالُ الإحسانِ إلى سِواك، بِشرط أن يكونَ ناطقاً، فلا يُقالُ: «أنعمَ فُلانٌ على فَرسِه».

والقياسُ: «إذا ما جاءَك»، لكنَّه التَفتَ مِن الخِطاب إلى الغَيبة[5]، و«الخَير»: ضدُّ الشر، قال الراغِبُ: (الخيرُ: ما يَرغَب فيه الكلُّ كالعَقل مثلاً، والعدلِ، والفَضلِ، والشيءِ النافِع،

---

(١) في النُّسخ المخطوطة: لا يحضر.

(٢) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» عن ابنِ إسحاق صاحبِ «السِّيرة» عن شُيوخه. ولفظُه: لا يخرجن معنا.

(٣) أي: الطِّيبي.

(٤) في بعض النُّسخ: (المعقولة)، وفي أُخرى: (المنقولة). والصواب ما أثبتناه.

(٥) فيه نظر عندِي؛ لأنَّ الالتفاتَ المذكورَ إنما يكون لو قال: (إذا ما جاءه)، باستِبدال ضمير الغائبِ بضمير المخاطَب، وأمَّا الذي في البيت فحذفُ المفعول لا غيرُ. ثم رأيتُ مثلَ هذا الكلام في «تدريج الأداني» ولله الحمدُ.
ومَعنى البيتِ: اعدُد مجيءَ طالبِ الخير إليكَ فَضلاً ونعمةً مِن الرَّحمن عليك.

والمراد: جوازُ الإدغام وفكّه عِندنا، وإلّا فالإدغامُ واجبٌ في بني تميمٍ، ومُمتنِع في الحجازيِّين.

قالُوا: وإذا اتَّصلَ بِالمَجزوم حالَ الإدغام هاءُ الضمير لَزِمَ وَجهٌ واحدٌ، نحو: «رُدَّها» بالفتحِ، و«رُدُّه» بالضمِّ ....

دده چونكي

والشرُّ ضِدُّه، وقِيل: الخير ضَربان: مُطلَق، وهو أن يكونَ مَرغوباً فيه بكلِّ حالٍ[1] كالجَنة؛ ومُقيَّدٌ، وهو أن يكونَ خيراً لِواحد وشرًّا لآخر، كالمال، وقال بعضُ العُلماء: لا يُقال لِلمال: خيرٌ حتى يكونَ كثيراً[2]، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨])، كذَا في «شَرح التِّبيان»، وذَكر في «شَرح المَنار»: الخيرُ: حُصولُ الشيء لِما مِن شأنِه أن يكونَ حاصلاً له، أي: يُناسِبه ويَلِيقُ به، والفرقُ بينه وبين الكمالِ اعتباريٌّ؛ فإنَّ الحاصلَ المُناسب مِن حيث إنه خارجٌ مِن القُوَّة إلى الفِعل كمالٌ، ومِن حيث إنه مُؤثِّر خيرٌ. وفي «شرح المنظُومة»: الخيرُ يُستعمَل بمعنَى أكرَم وأفضَل وأنفَع، إلّا أنه لا يُستعمَل على وَزن «أَفْعَل»، وفي «شَرح المشارِق» في حديثِ «إنَّهم لَأَخْيَرُ مِنهم»[3]: أتَى بصيغةِ «أفعَلَ» مشتَقًّا مِن «خَير» مُبالَغةً؛ لأنَّ «خيراً» كان مَصدراً مُفِيداً لِلتَّفضِيل.

والبيتُ من الطَّويل، وصدرُ المِصراع الأولِ على «فَعْلُن»[4]، والمصراعُ الثاني خارجٌ عن الوَزن[5].

قولُه: (هاءُ الضمير لَزم وجهٌ واحد) يعني: إذا اتَّصلَ بالمجزوم حالَ الإدغام ضميرُ الغائبة نحو: «رُدَّها» وَجب الفتحُ؛ لأنَّ الهاء خَفِيَّة، فكأنَّ الألفَ وَلِيَتِ المدغمَ، وما قبل الألف يَجبُ أن يكونَ مفتوحاً؛ أو ضميرُ الغائب نحوُ: «رُدُّه» وَجب الضم؛ لأنَّ الهاء خَفيَّة.

---

(١) وعِند كلِّ أحد. كذا في «المُفردات». (٢) ومِن مكان طيِّب. كذا في «المُفردات» أيضاً.

(٣) الضمير الأول لِأسلَمَ وغِفار ومُزَينة، والثاني لِبَني تميم وبَني عامر وأسدٍ وغَطفانَ. انظر: «صحيح مسلم» (٦٤٤٤).

(٤) أي: دَخله الخَرمُ، وهو عند الخليل: حذفُ أولِ الوَتِد المجمُوع في أول البَيت. وفي بعض الكُتب: (واعدُد)، فإن بَقِيَت الهمزة على وصلِها ففي البيتِ خَرمٌ أيضاً، وإن قُطِعت للضرورةِ فالبيتُ على الأصل ولا شيءَ فيه.
ثم قَصدي بقطعِها النُّطقُ بها مضمومةً على أن الفعلَ من «عَدَّ» الثلاثيِّ، ووَقع في «جامع الشواهد»: قوله: أَعْدِدْ بثبوت همزة الوصل فيه للضرورة أمرٌ من أَعَدَّ بمعنى هيَّأ. اهـ وهو فاسد؛ لأنَّ المعنى على العَدِّ بمعنى الحُسبان، لا الإعداد بمعنى التَّهيئة، ولو كان ما نحنُ فيه من أعدَّ المذكور لم يكُن قطعُ همزتِه خارجاً عن القياس أصلاً، فتأمَّل!

(٥) كذا في جميع النُّسخ، ولم يَظهر لي مرادُه به، اللهمَّ إلّا أن يكون في الكلام تحريف، والأصل: (خارجٌ على الوزن)، بمعنى أن عَجُزَ البيت جاء على الأصل في بحرِ الطويل مِن غير تَغييرٍ بالخرمِ، بِخلاف صدرِ البيت.

على الأَفصح، ورُوِيَ: «رُدِّه» بالكسر، وهو ضَعيف.

واعلَم أنَّ حكمَ الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه في جميع ما ذكَرنا حكمُ المجرَّد وإن لم يَذكُره المصنفُ؛ اكتِفاءً بالأصل، فليَعتَبِرْه الناظرُ؛ إذ لا يَخفى شيءٌ منه على مَن اطَّلع على ما ذكَرْناه.

ددە چونكي

قولُه: (على الأفصَح) إنما قال: (على الأفصحِ) لأنَّ ما قبل الواو لا يَجبُ أن يكون مَضموماً[(١)].

[مطلب: لُغات نحوِ: «رُدَّ» باعتِبار ما بعدَه]

قولُه: (ورُوي رُدِّه بالكسر) سَمع الأخفشُ ناساً من بَني عُقَيل تقولُ: «رُدِّه» بِالكسر، فحِينئذٍ تُقلَب الواو ياءً، فلا يَبقى الاستِكراهُ؛ لأنَّ حُكم الهاء أن تُكسرَ وتُقلب الواو ياءً إذا كان ما قبل الهاء مَكسوراً نحو: «بِهِ، وغلامِه»، وغَلط[(٢)] ثعلبٌ في جَواز الفَتح في نحوِ: «رُدَّهُ» لِكَونه ضعيفاً لا سماعَ به.

وإذا اتَّصل بالمجزوم حالَ الإدغام ساكنٌ غيرُ ضميرٍ نحو: «رُدَّ القومَ» يُختارُ الكسر على الأكثَرِ قياساً على «ارْدُدِ القومَ، واضرِبِ القومَ». وإنما قُلْنا: على الأكثَر؛ لأنَّ بني أَسدٍ جَوَّزُوا الفتحَ كما رَوَى يُونسُ قَولَه: [الوافر]

فَغُضَّ الطَّرفَ إنَّك مِن نُمَيْرٍ ... فلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابَا

بِفتحِ الضاد، كأنه حُرِّك بالفَتح قبل اتِّصالِه باللام، فلَمَّا اتَّصل به تُرِك على حالِه. ولم يُسمَعِ الضم فِيه[(٣)].

أمَّا إذا كان الساكنُ ضميراً، فيَجبُ مع الألفِ الفتحُ، ومع الواو الضمُّ، ومع الياء الكسرُ، نحو: «رُدَّا، رُدُّوا، رُدِّي» لِلمُناسبة.

---

(١) الظاهرُ أنه إنما قال ذلكَ لِما ذكَرَه بعدُ من جوازِ الكسر على ضعفٍ نحو: «رُدِّه»، فالكلامُ ما زال في مضموم الفاء، فلا وجهَ لإيراد غيرِه.

(٢) مبنيًّا للفاعل من الغَلَط، ويَجوز للمفعول من التَّغليط.

(٣) زاد الرضيُّ: (وقد أجازه المصنف في الشرح، وهو وهم). اهـ ورُدَّ بحكايةِ ابنِ جني له؛ لِذا قال في «التسهيل»: ومِنهم مَن يضمُّ، وهو قليلٌ شاذ.

[حكمُ اسم الفاعل والـمَفعول]

(**وتَقُولُ في اسْمِ الفاعِلِ**: «**مادٌّ**») بالإدغام وجوباً لاجتِماع المثلَين مع عدمِ المانِع، والتِقاءُ الساكنَين على حَدِّه، والأصلُ: «مادِد»، («**مادَّانِ، مادُّونَ**»، «**مادَّةٌ، مادَّتانِ، مادَّاتٌ**»، و«**مَوَادُّ**»، و) تقولُ (**في اسْمِ المَفْعُولِ**: «**مَمْدُودٌ**» كـ«**مَنْصُورٍ**») من غيرِ إدغامٍ؛ لِحُلول الفاصِلِ بين حرفَي التَّضعيف، وهو الواوُ، فهو كالصَّحيح بِعَينِه.

وأمَّا المزيد فيه فاسمُ الفاعل والمفعولِ منه تابعٌ للمُضارِع؛ فإنْ كان من الأبوابِ المذكُورة يَجب، وإلَّا يَمتنِع.

وأمَّا الرباعيُّ؛ فلا مَجالَ لِلإدغام فيه أصلاً.

← فهذا أَوانُ أن نُشَمِّرَ الذَّيلَ لِتَحقيق المعتلِّ والمهموز، وقَدَّمَ المُعتلَّ لِما له مِن الأقسامِ والأبحاثِ ما ليس لِلمَهموز، فكأنه يُحرِّكُ نَفسَ السامع في طَلبه؛ لِكَونه أكثرَ بَحثاً.

دده جونكي

[فائدة: في معنَى تَشمِير الذَّيل وفي مَعنى الكِناية]

وقولُه: (أن نُشمِّرَ الذَّيلَ لِتحقيق... إلخ) أتى بِنُون العَظمة لإظهار مَلزومها الذي هو نِعمةٌ مِن تَعظيم الله له بِتَأهيله لِلعِلم؛ امتِثالاً لِقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، أو بِنُون المتكلِّم مع غيره تَواضعاً؛ لأنَّ فيما يُنبِئ عنه النُّونُ مِن إسناد الفِعل إليه مع غيره إشارةً إلى احتِقارِ نَفسِه عن الاستِقلال بِالقِيام بحقِّ تَشمِير الذَّيل لِلتَّحقيق.

وتَشميرُ الذَّيل: رَفعُه، وهو كِنايةٌ عن التَّهيُّؤ، وهي: ذِكرُ اللازم وإرادةُ الملزوم، مع جَواز إرادةِ اللازم، أو لَفظٌ أُرِيد به لازمُ مَعناه مع جَوازِ إرادتِه مَعَه. أو شبَّه التَّحقيق بِالطَّريق الذي يُسلَك فيه استِعارةً مَكنية، وأثبَتَ التَّشمير المناسبَ لِلطَّريق المشبَّه به استِعارةً تَخييلية.



[فصلٌ في المُعتلِّ]

(فَصْلٌ: المُعْتَلُّ) هو اسمُ فاعِلٍ من: «اعتلَّ» أي: مَرِض، وسمِّي هذا القِسمُ مُعتلًّا لِما فيه منَ الإعلال.

وأمَّا في الاصطِلاح، فهو: (ما أَحَدُ أُصُولِهِ) أي: أحدُ حُروفه الأصليَّةِ (حَرْفُ عِلَّةٍ).

واحتَرز بـ«الأصليَّة» عن نحوِ: «اعْشَوْشَب» و«قاتَلَ» و«تَفَيْهَقَ» وأمثالِها، ودَخَل فيه نحوُ: «قُلْ» و«عِدْ»، وأمثالُهما.

ولا يُتوهَّمُ خُروجُ اللَّفيف من هذا التَّعريف؛ فإن اثنَين من أصوله حَرْفَا علَّةٍ؛ لأنه إذا كان اثْنانِ مِنها حرفَي علَّةٍ، يَصدُق عليه أن أحدَها حرفُ عِلَّة ضرورةً.

[حرُوف العلة]

(وهِيَ) أي: حروفُ العِلة: (الواوُ، والأَلِفُ، والياءُ)، سُمِّيَت بِذلك لأنَّ مِن شأنها أن يَنقلِبَ بَعضُها إلى بعضٍ، وحقيقةُ العِلَّة: تغييرُ الشيء عن حالِه.

وعِند بعضهم: أنَّ الهمزة مِن حروفِ العِلة، والجُمهورُ على خِلافِه؛ إذ لا يَجري فيها ما يَجري في الواو والألف والياء ....

دده چونكي

[مطلب: في تَسمية حُروف العلَّة]

قولُه: (سُمِّيَت بِذلك لأنَّ مِن شأنها [... إلخ]) وقِيل: لأنَّ العَليل لا يَتلفَّظ إلَّا بها عِند الأنين، فأَضافُوا هذه الحُروفَ إلى العِلَّة لِتَلفُّظ العَليل بها؛ لأنَّ مِن عادَتِهم إضافةَ شيءٍ إلى شيءٍ بِأدنى مُلابَسة. وقِيل: لأنَّ هذه الحُروفَ تَدخُلُ في جَميع أنواع الكَلِمات، كالعِلَّة تَدخُلُ في جَميع الحَيوانات.

قولُه: (إذ لا يَجري فيها ما يَجري فِيها[1]) من التَّغييرات المطَّرِدة اللازِمة كالحَذفِ والقَلب والإسكانِ، وعَدمِ البَقاءِ على حالٍ عِند مُجاوَرتِها لما يُضادُّها مِن الحَركة.

---

(١) هكذا في جميع النُّسخ، والذي في الشرح: (ما يجري في الواو والألف والياء).

في كثيرٍ مِن الأبواب، وبِذَلك خَرج المهمُوز عن حدِّ المُعتَلِّ.

(وتُسَمَّى) حُروفُ العِلَّة في اصطِلاحِهم: (حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ) أَطلَق المصنِّفُ رَحمه الله تعالى هذا الكلامَ، إلَّا أنَّ فيه تَفصيلاً، فَلا عَلَينا أنْ نُشيرَ إليه، وهو أنَّ حُروفَ العِلة إن كانت مُتَحركةً لا تسمى حروفَ المد واللِّين؛ لانتِفائهما فيها، وهذهِ في غيرِ الألف.

وإنْ كانت ساكنةً تُسمى: حروفَ اللِّين؛ لِما فيها من اللِّين؛ لاتِّساع مخرجها، لأنها تَخرُج في لِينٍ من غير خُشونة على اللِّسان؛ وحينئذٍ إن كانتْ حركاتُ ما قبلها من جِنسِها ـ بأن كان ما قبل الواو مَضموماً، والألف مفتوحاً، والياء مكسُوراً ـ تُسمى: حروفَ المدِّ أيضاً؛ لِما فيها من اللِّين والامتِدادِ، نَحوُ: «قال يَقُول»، و«باعَ يَبِيع»، وإلَّا تسمَّى: حروفَ اللِّين، لا المدِّ؛ لانتِفائه فيها.

هذا في الواوِ والياء، وأمَّا الألف فيَكون حرفَ مدٍّ أبداً.

وهما تارةً تكونانِ حَرفي علةٍ فقط، وتارةً حرفَي لِين أيضاً، وتارةً حرفي مدٍّ أيضاً، فحُروفُ العِلَّة أَعمُّ منهما، وحروفُ اللِّين أَعمُّ من حروف المدِّ.

هذا، ولكنَّهم يُطلِقون على هذه الحُروف: حروفَ المدِّ واللِّين مُطلقاً، والمصنِّفُ رحمه الله جرَى على ذلك، ونُقِلَ عنِ المصنِّف في تَسمِيَتِها حُروفَ المد واللِّين: أنها تخرُجُ في لِين من غير كُلْفةٍ على اللِّسانِ، وذلك لاتِّساع مخرجِها، فإنَّ المخرجَ إذا اتَّسَع انتَشر الصوتُ وامتَدَّ ولَانَ، وإذا ضاقَ انضَغَط فيه الصوتُ وصَلُب.

دده جونكي

وقولُه: (في كثير) يَتعلَّق بـ«يَجري» الثاني.

قولُه: (حرفَ مدٍّ أبداً) اكتَفى بِه عن ذِكرِ اللِّين لاستِلزامِه إيَّاه.

قولُه: (يُطلِقون على هذه الحُروف حروفَ المدَّ واللِّين مُطلقاً) قال الجارپرديُّ: فهو إمَّا محمولٌ على هذا التَّفصيلِ، أو تَسميةِ الشيءِ بِما يَؤُولُ إليه.

وقولُه: (انضَغط) مِن ضَغَطَه: زحَمه إلى حائطٍ ونَحوِه، ومنه: ضَغْطةُ القَبر بِالفتح[1]، وهي بِالضم: الشِّدَّة والمَشَقَّة.

---

(١) راجعٌ للأول وهو «ضَغطة»؛ لأنها اسمٌ للمرَّة.

(والألِفُ حِينَئِذٍ) أي: حينَ إذ كان أحدُ حُروفِ الأصولِ مِن المعتَلِّ (تَكُونُ مُنْقَلِبةً عَنْ واوٍ أَو ياءٍ)، نحو: «قالَ» و«باعَ»؛ لأنَّ الحروفَ الأُصولَ هي حُروفُ الماضي من المُجرَّد، وهي من الثُّلاثيِّ مُتحركةٌ أبداً في الأصل، والألفُ ساكِنة، فلا تكونُ أَصلاً.

وأمَّا الرباعيُّ فلأنَّ حُروفَهُ الأصولَ تكونُ مُتَحركةً إلَّا الثاني، فلا يَجوزُ أن يكون ألفاً؛ لالتِباسه بـ«فاعَلَ» من الثلاثيِّ المزيدِ فيه، ولأنه لَمَّا امتَنع كونُه أصلاً في الثلاثي، حُمِل عليه الرُّباعي.

واحتَرز بقوله: «حينئذٍ» عن الألف في نحوِ: «قاتَل، واحمارَّ، وتَباعَد»، مما ليس من حُرُوفه الأصولِ، فإنها ليست مُنقَلِبةً، بل هي زائِدةٌ.

ددە چونكي

[مُهمة: في جوابِ «لَمَّا» بالفاء]

قولُه: (ولأنه لما امتَنع . . .) إلى قَولِه: (فحُمل[1]) قال الشَّريف الجُرجاني في بحثِ الالتِفاتِ مِن «شَرح المفتاح»: المُتَعارَف في جوابِ «لَمَّا» هو الفِعلُ الماضي لَفظاً أو معنًى بِدُون الفاء، ثم قال في «حاشِيَته»: وقد وَجَدنا في الحَدِيث دُخولَ الفاء في جَوابِ «لَمَّا» مع كَونِه ماضياً، لَكنَّه قَليل.

وفي الفَصلِ الذي عَقَدَ لِتَقسِيم النَّظر إلى الصَّحيح والفاسِدِ مِن «شَرحه لِلمَواقف» أنَّ جوابَ «لَمَّا» بِالفاء قَليلٌ، وهو مُشعِرٌ بِالجَواز. وقال أبُو المكارِمِ الخُراساني[2] في شَرح دِيباجة «مُختَصر الوِقاية»: والمُتعارَفُ[3] في جَوابِ «لَمَّا» الفِعلُ الماضي لفظاً أو معنًى بِدُون الفاءِ، وقد يَدخُلُ الفاءُ على قِلَّة لِما في «لَمَّا» مِن معنَى الشَّرط، صرَّح بِه الرَّضي، وعليه وَرَد بَعضُ الأحاديث[4]، وذَهَبَ بَعضٌ إلى أنَّ جوابَ «لَمَّا» في قَولِه تَعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩] هو قَولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٨٩]، وضعَّفه بعضُ الأفاضِلِ بِأنَّ جواب «لَمَّا» لم يَجِئْ في فَصِيح الكلام إلَّا فِعلاً ماضياً بِدُونِ الفاء، وقال حَسَنٌ الفَناري: لا يَجوزُ دُخول الفاء في جَوابِ «لَمَّا» إلَّا عِند ابنِ مالِك إذا كان جُملةً اسمِيَّة، والجُمهورُ مَنعُوا وُقوعَها

---

(١) الذي في النُّسخ عندنا: (حُمل).
(٢) تقدمت ترجمتُه.
(٣) نَقَل هذه الجُملةَ مع أنها مُكرَّرة؛ للإشارة إلى مأخذِها وهو كلامُ الشريف في الكِتاب السابق.
(٤) كحديث: «لما كان ليلة أُسرِيَ بي، فأتى جبريلُ الصَّخرة . . .».

واعلَم أنَّ الألفَ في الأفعالِ كلِّها وفي الأسماء المتمَكِّنة: إمَّا أن تكونَ زائدةً، أو مُنقَلِبةً، بِخلاف الأسماءِ غيرِ المُتمَكِّنة، والحروفِ، نحوُ: «متَى، ومَهما، وبلَى، وعلى»، وما أشبَه ذلك، فإنها فيها أَصليَّة.

[أنواع المعتلَّات]

واعلَم أنَّ المُعْتَلَّ جِنسٌ تحتَه أنواعٌ مُختلفةُ الحقائقِ؛ كمُعتلِّ الفاء، والعينِ، وغيرِ ذلك.

فأشارَ إلى انحصارِ أَنواعه بقَولِه:

(وأَنْواعُهُ سَبْعَةٌ)؛ لأنَّ حرفَ العِلَّة فيه: إمَّا أن يكون مُتعدِّداً، أو لا، فإن لم يكن مُتعدِّداً؛ فإمَّا فاءٌ، أو عينٌ، أو لامٌ، فهذه ثلاثةُ أقسامٍ.

وإن كان مُتعدِّداً: فإمَّا أن يكونَ اثنَين، أو أكثَرَ؛ فالثاني قِسمٌ واحِد، والأولُ إمَّا أن يَفترقَا، أو يَقترِنَا، فإنِ افترَقا فهو قسمٌ آخَرُ، وإنِ اقترَنا؛ فإمَّا أن يكونَا فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً، فهَذان قِسمانِ آخَرانِ، فالمَجموعُ سبعةُ أَنواع.

دده جونكي

جوابَ «لَمَّا». وفي «شَرح اللُّباب» لِلمشهدي[1]: جوابُ «لَمَّا» فِعلٌ ماضٍ، أو جُملةٌ اسميَّةٌ مع «إذا» المفاجَأة، أو مع الفاءِ، ورُبَّما كان ماضِياً مَقرُوناً بِالفاء، ويكون مُضارِعاً.

[مُهمة: في تفسير المُتمكِّن وغيرِ المُتمَكِّن]

قولُه: (وفي الأسماء المتمكِّنة) المُتمكِّنُ هو الاسمُ المعرَب؛ لِتمكُّنِه في الاسميَّة، فإذا انصرَف مع ذلك فهو المتمَكِّنُ الأمكَنُ؛ لأنَّ معنَى الأَمْكَنِيَّة كونُ الاسم باقِياً على أصلِه غيرَ مُشابِه لِلفِعل والحَرف، والمبنيُّ يُسمَّى غيرَ مُتمَكِّن. وقولُهم في الظَّرف: (إنَّه مُتمَكِّن) مَعناه: يُستعمَلُ تارةً اسماً وتارةً ظَرفاً، و(غيرُ مُتمكِّنٍ) مَعناه: لا يُستعمَلُ في مَوضعٍ يَصلُحُ ظَرفاً إلَّا ظرفاً، كقَولِك: «لَقِيتُه صباحاً، ومَوعِدُه صباحاً» بِالنَّصب فيهما لا غيرُ إذا أردتَ صَباحَ يَومٍ بِعَينِه، ولا عِلَّةَ لِلفرق بينهما غيرُ استِعمال العربِ كذلك.

قولُه: (الأسماءِ الغير المتمَكنة) . . . إلى: (أصليَّة) أمَّا الأسماءُ المبنِيَّةُ كـ«متَى ومَهما» وكذا

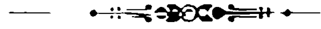
---

(١) ذكَره صاحبُ «الكليات» أيضاً، ولم يَظهر لي مرادُهما به.

. . . .

ددہ چونکی

الأسماءُ الأَعجميَّةُ كـ«جالُوتَ وداوُدَ»؛ فلِعَدم اشتِقاقِهما، وأمَّا الحُروفُ كـ«بَلى وعلى» فلأنها غير مُشتَقَّة ولا مُتَصرِّفة، فلا يُعرَفُ لها أصلٌ غيرُ هذا الظاهِر، فلا يُعدَل عنه مِن غَير دَليل.



[النَّوع الأول: المثالُ]

النوعُ (**الأَوَّلُ**) مِن الأنواع السَّبعةِ: (**المُعْتَلُّ الفاءِ**) بِإضافة «المعتلِّ» إلى «الفاءِ» إضافةً لَفظيَّة، أي: الذي اعتَلَّ فاؤُه.

قدَّم ما يكونُ حَرف العلة فيه غيرَ مُتعدِّد لِكَثرة أبحاثِه واستِعمالِه، ثم قَدَّم المعتل الفاء لِتَقدُّم الفاء على العين واللام، وهو: ما يكون فاؤُه حرفَ علَّة.

(**ويُقالُ لَهُ: المِثالُ؛ لِمُماثَلَتِهِ**) أي: لِمُشابَهتِه (**الصَّحِيحَ في احْتِمالِ الحَرَكاتِ**)، تقولُ: «وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا»؛ كما تقولُ: «ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا»، بِخِلاف الأجوَفِ والناقِص.

والفاءُ: إمَّا أن تكونَ واواً أو ياءً؛ إذ الألفُ ليس بأصلٍ، ولا يُمكِن أن تكونَ فاءً لِسُكونِه.

[المِثال الواويُّ]

وقدَّم بحثَ الواو لأنَّ له أحكاماً ليسَت لِلياء، فقالَ: (**أَمَّا الواوُ فَتُحْذَفُ مِنَ الفِعْلِ المُضارِعِ الَّذِي**) يكونُ (**على**) وزنِ (**«يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَيْنِ**)؛ لأنَّه لَمَّا وَقع بين الياء والكسرة ثَقُلَ، كالضَّمة بين الكسرتَين، فحُذِفت، ....

ددە جونكي

قولُه: (لِكثرة أَبحاثِه واستِعماله) ولأنَّ الواحِدَ قبل المُتعدِّد.

قولُه: (لِمُماثَلتِه الصحيحَ) وقِيل: المِثالُ في اللُّغة المشابَهة[1]، فسُمِّيَ به لأنَّ أمرَه مِثلُ أمرِ الأَجوف في الوَزن، نحوُ: «عِدْ وزِنْ». وقِيل: المثالُ مِن المُثول، وهو الانتِصابُ، ومنه سُمي عَلَمُ الأمير مِثالاً لانتِصابه أمامَه، فسُمِّيَ هو بِه لانتِصابِ حرف العِلَّة في الأول.

قولُه: (في احتِمال الحركاتِ) مِن الفَتحةِ والضَّمة والكسرةِ، كـ«وَعَدَ» بِفتحِ الواو، و«وُعِد» بضمِّها، و«وِجْهة» بِكسرها. وما ذكَره الشارحُ لا يَظهرُ وَجهُه في التَّمثيل لاحتِمال الحركاتِ، بل لِلصِّحة وعدم الإعلال، كما يُشِيرُ إليه قولُه: (بِخلافِ الأجوَف).

قولُه: (لَمَّا وَقع بين الياء والكسرة) **فإن قِيل:** لِم لَم يُحذَف في «يُوعِد» مضارعِ «أَوْعَدَ» مع وُجود العِلَّة؟ **قُلنا:** لا نُسلِّم وُجودَها؛ لأنَّ أصله: يُؤَوْعِدُ؛ فالواوُ بين هَمزةٍ وكسرة، ولأنَّ الضمةَ قبل الواو أخَفُّ مِن الفَتحة قبلها؛ لأنها بَعضُها.

---

(١) الأولى: المُشابِه؛ لأن المقصودَ بـ«المِثال» المُماثِلُ، لا المصدر الذي بمعنى المُماثَلة حتَّى يُفسَّر بالمصدر.

ثم حُمِلَت عليه أخواتُه، أعني: التاءَ، والنُّونَ، والهمزة.

(و) تُحذف أيضاً (مِنْ مَصْدَرِهِ) أي: مصدر المعتلِّ الفاءِ (الَّذِي) يَكونُ (على) وَزنِ («فِعْلَةَ») بِكسر الفاءِ.

(وتَسْلَمُ) الواوُ (في سائِرِ تَصارِيفِهِ) أي: في باقِي تَصارِيف المعتلِّ الفاء؛ مِن الماضي، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعُول.

(تَقُولُ: «وَعَدَ») بِسَلامةِ الواو، و(«يَعِدُ») بِحَذفِها لِما مرَّ، («عِدَةً») بِحَذفها؛ لأنها

دده جونكي

قولُه: (ثم حُمِلت عليه أخواتُه) وإنْ لم تُوجَدْ عِلةُ الحذف؛ لِئَلَّا يَختلِفَ بِناءُ المضارع، ويَجرِيَ[1] في تَصرِيفه على طريقةٍ واحدةٍ، مع ما في الحَذفِ مِن التَّخفِيف.

قولُه: (أعني التاءَ والنون والهمزة) والأَولى[2] أن يَقولَ: أعنِي: التاءَ والهمزة والنونَ، أو الهمزةَ والنونَ والتاءَ.

[فائدة: في مجيء «السائِر» بمعنَى الجَميع]

قولُه: (باقي تَصارِيفه) إشارةٌ إلى أنَّ السائِرَ بِمَعنى الباقي، ويَجيءُ بِمَعنى الجَميع أيضاً على ما في «الصِّحاح» و«شَرح المفصَّل» لابنِ الحاجِب. وقال صاحبُ «الفائِق»: (استِعمالُه بِمَعنى الجَميع مِن غلَطِ العامَّة)[3]، وقِيل: مَن قال: إنه بمعنَى الجَميع ـ واستِعمالُه في معنى الباقِي غَلَطٌ وَقَع في لُغةِ العَرب ـ فقد غَلطَ في كلِّ مِن مَقامَي كَلامِه[4]، وقِيل: «سائرٌ» يُوافِق «بَقيَّة» في «أَخذتُ مِن المال بَعضَه وتَركتُ سائِرَه»؛ لأنَّ المتروكَ بِمَنزلة البَقيَّة، ويُفارِقُها من حيث إنَّ «سائراً» لِما كثُر والبَقيَّة لِما قلَّ، ولِذا تَقولُ: «أخذتُ مِن الكِتابِ وَرَقةً وتَركتُ سائِرَه»، وقَولُ مَن قال: (الصَّحيحُ أن «سائراً» بِمَعنى الباقي قَلَّ أو كثُر)، لا شاهدَ له؛ لأنَّه استُعمل لِلأكثَر والبَقيَّة لِلأَقل، كما قال أبُو علي، وقد مرَّ زيادةُ تَفصيلٍ فيه[5].

قولُه: (لما مَر) إشارةٌ إلى قَولِه: (لأنه لَمَّا [وَقع بين الياء والكسر ثَقُل][6]).

---

(١) أي: ولِيَجريَ.

(٢) وجهُه ظاهرٌ، وهو الترقي في فِعلَي المتكلم من الواحد إلى الجمع.

(٣) عبارة الزمخشري: (مِمَّا تَغلط فيه الخاصَّة). اهـ اللهمَّ إلا أن يكون ناقلاً من غير «فائِقه».

(٤) أي: في إطلاق التَّساوي وفي الحُكم بالغلط.

(٥) انظر: (ص٢٦٨).

(٦) زيادةٌ من المطبوع.

مصدرٌ على «فِعْلَةَ»، الأَصلُ: وِعْدَة، فنُقِلت كسرةُ الواوِ إلى العين؛ لِثِقَلِها عليهِ مع اعتِلالِ فِعلِها، وحُذِفَت الواوُ، فقيل: «عِدَة»، على وزنِ: عِلَة، وقيلَ: الأصل: وِعْدٌ، حُذِفت الواو لِمَا مرَّ، ثم زِيدتِ التاء عِوَضاً عنها.

واعلَم أنَّ مرادَ المصنف بِقَولِه: «يكونُ على فِعلةَ» أن يكونَ مِما حُذفَ الواوُ مِن مُضارِعه؛ لأنَّ مَصدرَ المعتل الفاء إذا لم يَكُن لِلحالةِ ليس على «فِعْلَةَ»، إلَّا فيما المُضارعُ مِنه على «يَفعِلُ» بِكسر العين بِحُكم الاستِقراء، و«الوِجهةُ»: اسمُ المَصدر.

دده جونكي

قولُه: (**الأصل: وِعدة**) فالتاءُ حِينئذٍ لِلوَحدة؛ لِئلَّا يَلزمَ الجمعُ بين العِوَض والمُعوَّض عنه.

قولُه: (**وقِيل: الأصل: وِعد**) فيَرِدُ على قَول المصنِّف: (ومِن مَصدره الذي على فِعلةَ) حذفُ الواو مِن وِعْد مع أنَّه ليس على «فِعْلَةَ»، ولو قال: (ومِن مَصدَرِه المَكسورِ الفاءِ) لا يَرِد شيءٌ.

قولُه: (**كما مرَّ**) الكافُ بِمَعنى المِثل، أي: مِثل حَذف وِعدة، أو لِلتَّعليل، أي: لِما مرَّ من قَوله: (لِثِقَلها عليه مع اعتِلالِ فِعلِها)، قال في «المغني»: (أثبَتَ كونَ الكاف لِلتَّعليل قومٌ ونَفَاه الأكثَرُون، وقيَّد بَعضُهم جوازَه بأن يكون الكافُ مَكفُوفةً بـ«ما»، والحقُّ جَوازُه في المجرَّدة مِن «ما»، وفي المَقرُونة بـ«ما» الكافَّة والمَصدريَّة).

وقولُه: (**إلَّا فيما المضارعُ منه على يَفعِل بكسر العين**) يَرِدُ عليه «وِجْهة» على قَول مَن يَقُول: إنها مَصدَر.

[مطلب: في حَذف الواو من «الجِهة»]

قولُه: (**والوجهة اسم المَصدر**) جوابُ سُؤال مُقدَّر تَقديرُه: أنتُم قُلتُم: الواوُ تُحذَف من مَصدرِ المُعتلِّ الفاء الذي على «فِعلةَ»، ولم تُحذَفْ مِن الوِجهة، فأجابَ بِقَوله: والوجهةُ اسم المَصدَر، يعني: أن الواوَ تُحذَفُ مِن المصادر، والوِجهةُ اسم المَصدَر، قال في «الصِّحاح»: (الوَجه والجِهة[1] بمعنًى، والهاء عِوَضٌ عن الواوِ، والاسم: الوُجهة بِكسر الواو وضمِّها)، وقِيل: اسمٌ لِلجهة المتوجَّه إليها، والواوُ لا تُحذف من «فِعلةَ» إذا كانت اسماً نحو: «وِلْدَة» جمع وَلد[2] وهو الصَّبيُّ، والعَبدُ.

---

(١) في المطبوع: (والوجهة)، والتصحيح من المخطوطات ومن «الصحاح».

(٢) كذا في النُّسخ، والذي في شُروح «الشافية»: (جمعُ وَلِيد)، وهو الصواب هنا؛ لأن الوِلْدة وإن كان جمعاً لِوَلد أيضاً إلا أن قولَه بعدُ: «والعبد» إنما هو من مَعاني الوَليد لا الوَلَد.

ويَجوزُ أن يكونَ الضميرُ في «مَصدَره» راجعاً إلى المُضارِع المذكورِ، فالمصدرُ إن لم يكُنْ مَكسورَ الفاء لم يُحذَف الواوُ منه؛ لِعَدم الثِّقَل، كما مَثَّل بِقَوله: (و«وَعْداً»)، وإنْ كان مكسورَ الفاء لكنْ لم يُحذَف الفاءُ من فِعله، لم يُحذَف منه أيضاً، نحو: «الوِصال» مَصدَر: «واصَلَ يُواصِلُ»، («فَهُوَ واعِدٌ») في اسمِ الفاعل، (و«ذاكَ مَوعُودٌ») في اسمِ المفعُول، بِسَلامة الواو، (و«عِدْ») في أمرِ المُخاطَب، بِحَذف الواو.

فإن قُلتَ: كان عليه ذِكرُ حَذفِها في الأمرِ أيضاً؟

قُلتُ: إنه فرعُ المُضارع، وقد عَلِمْتَ الحذفَ في الأصل، فكذا في الفرعِ، فلا حاجةَ إلى ذِكرِه.

أو نَقولُ: إنَّ الأمرَ ليسَ فيه واوٌ فتُحذَفَ؛ لأن المُضارِعَ هو «تَعِدُ» بِلا واوٍ، فحَذفتَ حرفَ المُضارَعة، وأَسكنتَ آخِرَه، فقِيل: «عِدْ».

وأمَّا الجَحدُ، والأمرُ باللام، والنهيُ، والنَّفيُ، فهيَ مُضارِع، نحوُ: «لَمْ تَعِدْ»، و«لِتَعِدْ»، و(«لا تَعِدْ»)، و«لا تَعِدُ».

(وكَذَلِكَ «وَمِقَ») أي: أَحبَّ، («يَمِقُ، مِقَةً») بِسَلامتها في الماضي، وحَذفِها في المُضارِع والمصدرِ، وهذا مِن بابِ: «حَسِبَ يَحسِبُ»، والأصلُ: يَوْمِقُ وِمْقَةً.

دده جونكي

وقد يُجابُ بأنَّها وإن كانَت مَصدراً لكنْ ما حُذِفت الواوُ تَنبيهاً على الأصلِ، كـ«القَوَدِ[1]»، واستَحوَذ» على ما قالَه المازنيُّ، وحَكاه في «الشافِيَة» وبعضِ حَواشي «تَفسير القاضي» مع التَّلقِّي بِالقَبول، فتاؤها لِلوَحدة؛ لِئَلَّا يَجتَمِعَ العِوَضُ والمعوَّض عنه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ الضمير) جَواب ثانٍ عن عدم الحذفِ في «الوِجهة»؛ لأنَّ مُضارِعَه ليس على «يَفعِل» بكسر العين.

قولُه: (والأصلُ: يَوْمِقُ ومِقةً) حُذِفَت الواوُ كما في «وِعْدة»، وقِيل: كُسِرَت العينُ في المَصدر وُجوباً إن لم تُفتَح العينُ في المضارعِ لِأجلِ حَرفِ الحَلق؛ لأنَّ الساكن إذا حُرِّك حُرِّك بِه[2]، ولِيَكونَ عينُ المَصدر كعينِ الفِعل الذي جُعِل المَصدر تابِعاً له في الحَذف؛

---

(١) تحرَّف في المطبوع إلى: (كانقود).

(٢) أي: بِالكسر.

وإذا كان الحذفُ بِسَببِ الياءِ والكسرةِ، (فَإذا أُزيلَتْ كَسْرةُ ما بَعْدَها) أي: ما بعدَ الواو، (أُعِيدَتِ الواوُ) المَحذُوفةُ لِزَوال علَّة حذفِها (نَحوُ: «لَمْ يُوعَدْ») في المبنيِّ لِلمفعُول؛ لأنَّ ما قبل آخِرِه ـ وهو ما بعد الواو ـ مَفتوح أبداً.

وفيه نظرٌ؛ لأنه يَنتقِض بِنَحو: «يَطَأ، ويَسَع، ويَضَع»، وأَمثالِ ذلك كما سيَجيء، وبِنَحو قَولهم: «لم يَلْدَه» بسكونِ اللام وفتحِ الدال، والأصلُ: لم يَلِدْه، نحوُ: «لم يَعِدْه»، والواوُ مَحذوفة، أُسكِنَتِ اللام تشبيهاً لها بـ«كَتْف»، فإنَّ أصلَه: كَتِف بِكسر التاء، فأُسكِنَت، فاجتَمع الساكِنان وهُما اللامُ والدال، ففَتَحوا الدالَ لالتِقاء الساكنَين؛ إذ لو حُرِّك الأولُ لَزالَ الغَرضُ، فقد زالَ كسرةُ ما بعد الواو في الصورَتَين، ولم تَعُد، قال الشاعرُ: [الطويل]

عَجِبْتُ لِمَولُودٍ ولَيسَ لَهُ أَبٌ ... وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ

دده جونكي

أمَّا إذا فُتِحَت العينُ لأجل حَرفِ الحَلْق، فيَجُوز أن يُفتحَ العينُ في المَصدَر حَملاً على الفِعل، نحو: «يَسَعُ سَعةً»، وأن تَبقَى على الكسرِ، نحوُ: «يَهَبُ هِبَة».

قولُه: (ففتحُوا الدالَ) إتباعاً لحركة أقربِ المتحرِّكات إليها وهي فَتحةُ الياء، ولأنَّهم لو كَسرُوا لَزم ما فَرُّوا منه في الساكِن الأولِ وهو الكسرُ.

[مطلب: يُعرف فيه ما وَقع في قولِ الشاعر: «عجبتُ لمولود . . .»]

قولُه: (قال: **عجبتُ لِمولُود وليس له أب. . . إلخ**) في «المختَصر»: (عَجِبَ مِنه من بابِ طَرِبَ، وتَعجَّب واستَعجَب بمعنًى)، فلامُ «لِمَولُود» بمعنى «مِن» كما في «سَمِعتُ لَه صُراخاً»، أو بِمَعناه، قد استُعمِل بها[1] لِكَون مَبدأ الشيءِ عِلَّةً له، كما يُقالُ: «دَعا له وإليه»، و«نَدَبه له وإليه»، و«نادَاه لَه وإليه»، و«هَدَاه لِلطَّريق وإليه»؛ لأنَّ معنَى انتِهاء الغايةِ والاختِصاص حاصِلانِ جميعاً؛ لأنَّ مَن انتَهى إلى الشيءِ اختَصَّ به[2]، وفي «شَرح الحَماسة»: (الاستِعجاب: شِدَّة التعجُّب)، وقال الراغِب: (التعجُّب: حَيرةٌ[3] تَعرِض لِلإنسان بِجَهلِه بِسبَب المتعجَّب منه)،

---

(١) أي: باللام، وفي أكثر النسخ: (بهما)، أي: باللام ومِن.

(٢) ذكَره الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣].

(٣) كذا في الطيبي والقونوي وشيخ زاده على «البيضاوي»، وفي المطبوع من «المفرَدات»: حالةٌ.

. . . .

دده جونكي

وحقيقةُ «أعجبَني كذا» ظهَر لي ظُهوراً لم أعرِفْ سببَه، ويُقالُ لِما لم يُعهَد مِثلُه: «عَجَبٌ»، ولِلشَّيء الذي يُتعجَّب منه: «عَجَب، وعَجِيب، وعُجَاب» بِالضم، و«عُجَّاب» به وبِالتَّشديد، و«الأُعْجُوبة» بالضم مع كَثرة فِيهما[١]، ولا يُجمَعُ «عَجَب» ولا «عَجِيب»، وقِيل: «عَجب»[٢] يُجمَع على عَجائِب[٣]، و«أُعجُوبة» على أعاجِيب.

و«الوَلَدُ» يَكون واحداً وجَمعاً، كـ«وُلْد» بِالضم والكسرِ. «عَجِبتُ»: فعلٌ وفاعِل، «لِمَولود»: مُتعلِّق به، «ليس»[٤]: حالٌ مِن «مَولود»؛ لأنه أراد بِه عيسى عليه السلام، «له»: خبرُ «ليس»، «أبٌ»: اسمُه، «ذِي وَلد»: عطفٌ على «مولودٍ»، أرادَ به آدمَ عليه السلام، ضميرُ «لم يَلده» راجعٌ إلى «ذِي وَلد»، «أَبوانِ»: فاعلُ «يَلده»، والجُملةُ حالٌ[٥] مِن «ذِي وَلد».

وفي هذه القَصيدة ألغازٌ[٦] كثيرةٌ منها:

وذِي شامةٍ سَوداءَ في حُرِّ وَجهِه ... مُجلَّحةٍ لا تَنجَلي بِزَمانِ
ويَكمُلُ في خَمسٍ وتِسعٍ شَبابُهُ ... ويَهرَمُ في سَبعٍ مَضتْ وثَمانِ

«الشامَة»: هي الخالُ، وجمعُها: شامٌ، أراد بذِي الشَّامة إلى الآخِر القمَرَ، «سَوداء»: تَأنيث أَسودَ، «حُرُّ الوَجه»: ما بَدَا مِن الوَجْنة، «مُجلَّحة» بِتقديم الجيم على الحاء المهمَلة بمعنى: مُنكشِفة، ويُروَى: «مُجلَّلة» بمعنى: ذات عِزٍّ وجَلال[٧]، و«الانجِلاء»: الانكِشاف والذهاب؛ و«الزمانُ»: اسمٌ لِقليل الوقت وكثيرِه، والباء في «بِزَمان» بمعنى «في» كما في قَوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وقد يُفرَّق بين الوَقت والمُدَّة والزَّمان (بأنَّ المُدَّة المُطلَقة امتِدادُ

---

(١) أي: عُجَّاب وأُعجوبة. يعني مع المبالغة فيهما.

(٢) كذا في جميع النُّسخ المخطوطة والمطبوعة، والصحيحُ: (عَجِيب)، كما في «الصحاح» وغيرِه.

(٣) كـ«أَفِيلٍ وأَفائلَ، وتَبِيعٍ وتَبائعَ».

(٤) أي: وما بعده. وقيل: الجملةُ صِفةٌ، والواوُ هي الواو التي سَمَّاها الزمخشريُّ واوَ اللُّصوق.

(٥) الأَولى أنها صفةٌ؛ إذ المتبادرُ ذلك، ولا واوَ هنا ليُحتاج لِلعُدول عن ذلك كما فُعل في جملةِ (وليس له أبٌ). ويُروى البيت: (ألا رُبَّ مولود . . . إلخ)، و«يلده» حينئذٍ صفةٌ وجوباً عند مَن يَلتزمُ وصفَ مَجرورِ «رُبَّ».

(٦) في المخطوطات: (لغز). وهو مفرد على زِنة «صُرَد»، وليس جمعاً كـ«غُرَف».

(٧) في «الخزانة»: «مخلَّدةٍ» من التَّخليد، قال: ورَوى بعضُهم: «مُجلَّلة» اسمَ فاعل من التَّجليل وهو التَّغطية، وهذا غيرُ مُناسب، وفسَّرَها بعضُهم بِذات العِزِّ والجلال، ورُوي أيضاً: «مجلَّحة» وفسرَّه بِمُنكسِفة، وهذا كلُّه مِن ضِيق العَطن: لا الرِّواية لها أصلٌ ولا هذا التفسيرُ ثابتٌ في اللُّغة.

ويُمكن أن يُدفَعَ بالعِناية.

ددە چونكي

حركةِ الفلك من مَبدئِها إلى مُنتَهاها، والزمانَ مُدَّة مَقسُومة، والوقتَ الزَّمانُ المفروض لأمرٍ). ذكَره في «أنوار التَّنزيل»، وقد يُقال: الوقتُ أكثرُ ما يُستَعمَل في الماضِي، ذكَره في «النَّجم الوَهاج»، و«الكَمال»: التَّمام، وقد يُفرَّق بينهما بأنَّ التَّمامَ يُقابِل نُقصانَ الأصل، والكمالَ يُقابِل نُقصانَ الوَصف بعد تَمامِ الأصل[١]؛ و«الشَّباب والشَّبيبة»: خِلافُ الشَّيْب، يَعني أنَّ القمرَ في أربعَ عشرَ ليلةً يَصير بدراً كاملاً، و«الهَرَم»: كِبرُ السِّن، يعني أنه بعد مُضيِّ خمسَ عشرةَ ليلةً يَصيرُ ناقصاً.

و«ذي شامةٍ»: عطفٌ على «ذِي وَلد»، «سوداءَ»: صفةُ «شامة»، و«في حُرِّ وَجهه»: حالٌ من «شامة» على قولِ مَن يُجوِّز الحالَ مِن المضاف إليه مطلقاً، أو صفتُها، و«مُجلَّحة»: حالٌ أو بدلٌ أو فاعل [الـ]ظرف، «لا تَنجَلي»: صفةُ «مُجلَّحة» أو «شامةٍ»[٢]، «بِزمان»: ظرفُ «لا تَنجلي»، و«يكمُلُ» مع فاعلِه وهو «شبابُه» حالٌ مِن «ذي شامةٍ» بِتَقدير مبتدأ؛ فدُخولُ الواو حينئذٍ جائزٌ ومَسموع كثيراً كقَوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٥]، وقَولِهم: «قُمتُ وأَصُكُّ وجهَه»، وقولِ الشاعرِ: [المتقارب]

نَــجَــوتُ وأَرْهَــنُــهــم مــالِــكَــا[٣]

و«في خمسٍ»: ظرفُ «يَكمُل»، و«تِسعٍ»: عطفٌ عليه، و«يَهرَم»: عطفٌ على «يَكمل»، و«في سبعٍ»: ظرفُه، و«ثَمان»: عطفٌ عليه، و«مَضَت» صِفتُهما، وُسِّط بينهما لِلنَّظم.

قولُه: (**ويمكن أن يُدفع بِالعِناية**) أي: بِإرادة أنَّ الفَتحةَ في نحوِ: «يَطأ» والسكونَ في نحوِ: «لم يَلْدَه» عارِضان، والمرادُ[٤] إزالةُ كسرةِ ما بعد الواوِ بِحركةٍ أو سكونٍ أصليَّين.

---

(١) ولِهذا كان قولُه تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ أحسنَ من «تامَّة»؛ لأنَّ التَّمام مِن العدد قد عُلِم، وإنَّما احتِمالُ النَّقص في صِفاتها. «الكُليات».

(٢) الوجهُ هو الثاني.

(٣) صدرُه:

فــلــمَّــا خَــشِــيــتُ أظــافِــيــرَهــم

وهو لِعبد الله بن هَمَّام السلُولي.

(٤) أي: في كلام المتنِ.

(وتَثْبُتُ) عطفٌ على قَوله: «فتُحْذَفُ»، أي: والواوُ تَثبُت (في «يَفْعَلُ» بِالفَتْحِ) لِعَدم ما يَقتضِي حذفَها؛ إذ الفتحةُ خَفيفةٌ، (كَـ«وَجِلَ») بِالكسرِ أي: خافَ، («يَوْجَلُ») بِالفتح، وفيه أربَعُ لُغات:

الأُولى: «يَوْجَل» وهو الأَصلُ.

والثانية: «يَيْجَل» بِقلب الواو ياءً؛ لأنها أخَفُّ من الواو.

والثالثة: «يَاجَل» بقلبِ الواو ألفاً؛ لأنها أخَفُّ.

والرابعةُ: «يِيجَل» بكسر حرف المُضارَعة، وقَلبِ الواو ياءً لِسُكونها وانكسار ما قبلَها؛ لأنهم يَرَون الواوَ بعد الياء ثقيلاً، كالضمةِ بعدَ الكسرة، فقَلَبُوا الفتحةَ كسرةً لِتُقلبَ الواوُ ياءً.

وليستْ هذه مِن لُغة بني أَسَد؛ لأنهم وإن كانُوا يَكسِرُون حرفَ المُضارَعة إلَّا أنه مُختَصٌّ بغير الياءِ، فلا يَكسرُون الياءَ، لا يَقولُونَ: «هو يِعْلَم»؛ لِثِقَل الكسرةِ على الياء، ....

دده جونكي

[مُهمة: في الرَّفع والدَّفع والعِناية]

والقومُ يَتسامَحُون في إطلاقاتِهم بِاستِعمال الدَّفع في مَقامِ الرَّفع إذا تَعلَّق به نُكتةٌ هي المُبالَغة في ضعفِ الإشكال، كأنه لم يَثبُت، ذكَره علاء الدِّين في «حاشِيَة المطوَّل»، والعِناية: تَخليصُ الشَّخصِ عن مِحنة تَوجَّهت إليه. ذكَره في «المرآة شَرح المِرقاة».

قولُه: (أي: خاف) الخَوفُ: توقُّعُ مَكروهٍ عن أمارةٍ مَظنونةٍ أو مَعلومةٍ، ضدُّ الأَمنِ، يُستعمَلُ في الأُمور الدِّينية والدُّنيويَّة. ذكَره في «تفسير الكَواشي»[1].

قولُه: (وهو الأصلُ) والفَصيح.

قولُه: (لأنها أخفُّ) مِن الواو والياءِ، وظاهرُ كلام السِّيرافي يدلُّ على أنَّ قلبَ واو نحوِ: «يَوجلُ» ألفاً قياسٌ وإنْ قلَّ. ذكَره[2] في «شَرح الشافِية».

قولُه: (وليست هذه مِن لُغة بني أسد) أي: ليست اللغةُ الرابعة من لغةِ بني أسد؛ لأنهم

(١) أي: نقلاً عن «مُفردات الراغب»، فنِسبتُه إليه أَولى.

(٢) أي: نُقره كار.

وأهلُ هذه اللُّغة يَكسرُون جميعَ حُروف المُضارَعة، ويَقولُون: «هو يِيجَل»، و«أنتَ تِيجَل»، و«أنَا إِيجَل»، و«نحنُ نِيجَل»، قال الشاعرُ: [الطويل]

قَعِيدَكِ أَلَّا تُسْمِعِينِي مَلامةً ... ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيِيجَعَا

بكسر الياءِ، والأصلُ: يَوْجَع.

(«اِيْجَلْ») أمرٌ مِن «تَوجَل»، والأصلُ: اِوْجَل بِكسر الهمزة، (قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِسُكُونِها وانْكِسارِ ما قَبْلَها)، ....

دده چونكي

وإنْ كانوا يَكسرون حُروفَ المضارعة فِيما كان ماضِيه مكسورَ العين لِيَدُلَّ على كسرةِ الماضي؛ إلَّا أنه مُختَصٌّ بغير الياء؛ لِثِقَل الكسرة على الياء. فإنْ قِيل: بَنُو أسد يَكسِرُون الياءَ في نحو: «يِئس» كما قال في «شَرح المراح» وفي نحوِ: «يِيجَل» كما صرَّح بِه في «الصِّحاح» حيثُ قال: (بَنو أسدٍ يَقُولون: أنا إيجَل، ونحنُ نِيجَل، وأنتَ تِيجَل، وهو يِيجَل، كلُّها بِالكسر)، قُلنا: كسرُهم الياءَ فيما ذُكر ليس لأنَّ كسرَ الياء مُطلَقاً لغتُهم، بل لِتَقوِّي إحدى الياءَين بالأُخرى وقلبِ الواو ياءً.

قولُه: (وأهلُ هذه اللغة) وهم قومٌ مِن بني كَلب.

[مطلب: في تَفسير: «قَعيدَك أَلَّا تُسمِعيني . . .» البَيت]

وقولُه: (قال الشاعر: قعيدَك أَلَّا تُسمِعيني. . . إلخ) قولهم: (قَعِيدَك لا آتِيكَ، وقَعيدَك الله لا آتِيكَ، وقَعْدَكَ الله لا آتيكَ) يمينٌ لِلعرب مِن المصادر التي استُعمِلت منصوبةً بفعل مُضمر، والمعنى: بِصاحبِك الذي هو صاحب كل نَجوى، ذكَره في «الصِّحاح»، و«أَلَّا» أصلُه: «أنْ لا» أُدغم النونُ في اللام، و«أنْ» زائدة، يدلُّ عليها قولهم المذكورُ؛ على أنه قد اختُلف في لُزوم كونِ صِلة الموصول الحرفي جملةً خبرية، والأكثرُونَ وإن كانُوا على جوازِ كونها أمراً أو نهياً، لكن الفاضلَ الرضي قال: والأصحُّ عدمُ جواز ذلك، قِيل: وجهُه كونُ «أنْ» المَصدريَّة مع الفِعل في تقدير المَصدر، والمَصدرُ لا طلبَ فيه، واعتُرض عليه بأنَّ الأمر والنهيَ المَوصولَين بـ«أن» المَصدرية إنما يُؤوَّلان بِمَصدر مأخوذٍ من المادَّة التي تدلُّ على الطلب؛ فإذا قِيل: «كتبتُ إليه بأنْ قُمْ»، أو «بأنْ لا تَقُمْ»، كان مَعناه: كتبتُ إليه بالأمر بِالقيام، وبِالنهي عنه؛ وإنما فات الدلالةُ بِالصِّيغة فقط، على أنَّ فواتَ المعنى المذكور كفَوات معنى المُضي والاستقبالِ في الموصولة بالماضي والمضارعِ عِند التَّقدير المذكور، وأنَّ مَصدرية «أنْ» المخفَّفة من الثقِيلة مُتَّفق عليها

. . . .

دده جونكي

مع لُزوم مثل ذلك فِيها في نحوِ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾(١) [النور: ٩]؛ إذ لا يُفهَم الدعاءُ من المَصدر إلَّا إذا كان مفعولاً مطلقاً نحو: «سقياً ورعياً».

و«الإسماع» من السَّمع، يُطلَق(٢) على القُوَّة السامعة وعلى مَحلِّها وعلى الإدراكِ كالبَصر، قال في «المختَصر»: (ويكون السَّمع واحداً وجمعاً، كقوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] لأنه في الأصل مَصدرُ قولك: «سَمِع الشيءَ بالكسر سَمْعاً وسَماعاً»، وقد يُجمع على أسْماع، وجمعُ أسماع: أسامِع)، قال صاحبُ «الكشاف»(٣) في تَفسيرِ هذه الآية: (وأمَّا ما قِيل مِن أنَّ مُدرَكاتِ السَّمع واحدةٌ وهي الصَّوتُ، ومُدرَكاتِ البصرِ أنواعٌ، وكذا مُدركاتُ القَلبِ، ففِيه أنَّ دَلالةَ وَحدَتِه على وَحدة مُتعلَّقه لا تُعلَمُ مِن أيِّ الدَّلالات هي)، ورَدَّه الشريف بأنَّها (مِن الدَّلالةِ الالتِزامية التي يُكتَفَى فيها بأيِّ لزومٍ كانَ، ولو بحسَب الاعتِقاد في اعتِبارات البُلَغاء)، والشارحُ بأنَّ اعتِباراتِ البُلغاء دلالةٌ رابعةٌ كما أنَّ العادَة طَبيعةٌ خامِسة(٤)، وقال ابنُ كمال پاشا: وعِند البُلغاءِ دلالةٌ رابعةٌ يَبتني عليها كثيرٌ مِن اعتِباراتِهم، مَبنَى تِلك الدلالة عُرفُهم؛ والمَنسوبُ إلى ذلك العُرف مِن الاعتِبارات على نَوعَين؛ أحدُهما: ما يَظهَر وَجهُه، كاعتِبار التَّأكيدِ في دَفع الشكِّ ورَدِّ الإنكارِ، والثاني: ما لا يَظهَرُ وَجهُه، كاعتِبار اللُّزوم في بعضِ المَجازات المرسَلة ادِّعاءً، واعتِبارِ التَّضادِّ علاقةً في بعضِ الاستِعاراتِ؛ ثم قالَ: هذه الدلالةُ التي عليها مَدارُ اعتِبارات البُلَغاء أوسَعُ دائرةً مِن الدَّلالات الثَّلاث المعتبَرة في سائرِ العُلوم؛ لأنها لَفظيةٌ لا تَتحقَّق إلَّا بين اللَّفظ والمعنى، وهذه الدَّلالة قد تكون مَعنوِيَّة بكونِ الدَّالِّ والمدلولِ كِلَيهما مِن قَبِيل المَعاني.

و«المَلامةُ واللَّوْم واللائِمة»: العَذْل والعِتابُ. يُقالُ: «نكَأتُ القَرحةَ» أَنْكَأها نَكْأً: إذا قَشَرتها، و«القُرح» بالضمِّ والفتح: الجِراحُ، وقِيل: بِالفتح الجِراح، وبِالضم أَلَمُ الجِراح؛ و«الفؤادُ» بضم الفاء وفتحِ الهمزة ـ وقُرِئ بفتح الفاء والواو(٥) ـ: القلبُ على ما في «المختَصر»،

---

(١) أي: على قراءة نافع. (٢) أي: السمعُ.

(٣) كذا في النُّسخ، ولم أرَ ذلك فيه. ثم رأيتُه بعدُ في «الكَشْف».

(٤) اعترَضها في «دُستور العلماء» فقال: ليت شعري ما المرادُ بهذا القول المشهور؟ فإن الطبيعةَ أمرانِ: جِبِلي وعادي، والأول أربعةٌ: دَموي وصَفراوي وسوداوي وبَلغمي، فالقولُ بأن العادة طبيعة خامسة بناءً على أقسام الجِبلي ليس بصواب، فالعادة ليست إلا طبيعةً ثانية. اهـ وفي «الكليَّات»: حامسة بالمهملة أي: مُحكمة ثابتة. اهـ وهو غريب.

(٥) أي: شُذوذاً، قالوا: وتوجيهُها أنه أبدل الهمزة واواً لِوقوعها بعد ضمة في المشهور، ثم فَتح الفاء تخفيفاً.

وهذا قِياس مُتْلَئِبٌّ؛ لِتعسُّر النُّطق بالواوِ المكسورِ ما قبلها، (فَإِنِ انْضَمَّ ما قَبْلَها) أي: ما قبلَ الياء المُنقلِبةِ عن الواو في نحوِ: «ايجَلْ»، (عادَتِ الواوُ) لِزوال علَّةِ القلب، أعني: كسرَ ما قبل الواو، (تَقُولُ: «يا زَيدُ ايْجَلْ»، تُلْفَظُ بِالواوِ) لِزَوالِ الكسرة بِسُقوط الهمزة في الدَّرج، (وتُكْتَبُ بِالياءِ)؛ لأنَّ الأصل في كلِّ كلمة أن تُكتبَ بِصُورة لَفظها؛ بِتَقدير الابتداءِ بها، والوقفِ عليها، والابتداءُ فيه بالياءِ، نحوُ: «اِيجَلْ»، فتُكتَب بالياءِ، ولو كُتب ....

دده جونكي

وباطِنُ القَلب على ما في «شَرح المشارق»؛ (والظاهرُ مِن نَصِّ الكِتاب والسُّنة أن محلَّ الإدراكِ هو القَلب، وكيفيَّةُ إدراكِه مَجهولةٌ، وكونُه[1] عِبارةً عن الرُّوح المسمَّى بِالقُوَّةِ العاقِلة والنَّفسِ الناطِقةِ ـ على ما في «التَّلويح»[2] ـ لم يَقُمْ عليه شُبهةٌ فضلاً عن الحُجَّة)، ذكَره في «التَّوضيح» المُصحَّح[3]، وقد يُطلَق القَلبُ على المُضغةِ التي في الجانِب الأيسَر. و«الوَجع»: الألَمُ والمَرَض، قال الجوهريُّ: (وبَنو أسدٍ يَقولُون: يِيجَع بكسر الياء ولا يَقولُون: يِعْلَم استِثقالاً لِلكسرةِ على الياء، فلمَّا اجتَمعتِ الياءان قَوِيَتا واحتَمَلتا ما لم تَحتَمِلْه المفرَدةُ)، فما في بَعض شُرُوح «المراح» مِن أنَّ بني أَسدٍ على لُغتِهم فيما كان الفاءُ واواً في غيرِ «يِيجَل» ففيه نَظرٌ.

وقوله: «لا تَنكئي» نهيٌ معطوفٌ على «لا تُسمِعِيني»، وهو جوابُ اليَمين، وقوله: «فَيِيجعا»: جوابُ النهي، أعني: لا تَنكئي، والألفُ لِلإطلاق.

قولُه: (قياسٌ متلئِبٌّ) اسم فاعل مِن «اتْلَأَبَّ الأمرُ اتْلِئْباباً»: استَقام، و«اتلأبَّ الطريقُ»: امتَدَّ واستَوى.

[مطلب: في الخَطِّ، وأنَّ الأصل كَتبُ الكلمة بِتَقدير الابتداء بها والوقف عليها]

قولُه: (لأنَّ الأصل في كل كلمة أن تُكتب بِصورة لفظِها بِتَقدير الابتداءِ بها والوقفِ عليها) وهذا أصلٌ مُعتبَر في الكتابة، والأصلُ: الغالبُ والراجحُ والدَّليل، ولِأجل هذا الأصلِ كُتِب

---

(١) أي: القلبِ.

(٢) عبارةُ ابن كمال پاشا بحروفِها: (وكونُه عبارةً عن النَّفس الإنسانيَّة مما لم يَقُم . . . إلخ).

(٣) أراد به «شرحَ تغيير التنقيح» في أصول الفِقه لابن كمال پاشا، وأصلُه كتابُ «التَّنقيح» لِصدر الشريعة، أَخَذه المذكور فغيَّر فيه وأصلَح، ثم شرَحه وأشار إلى ما وَقع للمحبوبي مِن السَّهو والتساهل، وما عرَض له في شَرحه من الخطأ والتغافُل، قال صاحبُ «كشف الظُّنون»: ولكنَّ الناس لم يَلتفتُوا إلى ما فعَله، والأصلُ باقٍ على رَواجه، والفرعُ على التَّنزُّل في كَسادِه.

. . . .

دده جونكي

نحو: «رَه زيداً وقِه زيداً» أمرَين مِن «تَرى وتَقِي» بالهاء في حالةِ الوَصل؛ لأنه إذا وُقِف عليهما وُقف بالهاء، وكُتِبَ نحوُ: «مِثلُ مَه أنتَ؟ ومَجيءَ مَه جِئتَ؟» بِالهاء أيضاً[1] مما اتَّصَل «ما» الاستِفهامية بِاسم جارٍّ؛ لأنه إذا وُقف على «مه» فِيهما وُقِف بالهاء، بِخلافِ ما إذا اتَّصَل «ما» الاستِفهاميةُ بِحرفِ الجرِّ نحوُ: «حتَّام، وإلامَ، وعَلامَ»؛ فإنَّها لا تُكتَب بِالهاء؛ لأنه لا يَجِب الوقفُ عليها حِينئذٍ بالهاء؛ لِشِدَّة الاتِّصال بَينَهما، فصارَتا كشيءٍ واحدٍ، ولِكَونِهما كشيءٍ واحِد كُتِبَت هذه الحُروفُ معها بِألفاتٍ مع كَتبِها قبلَ الاتِّصال بِالياء؛ لِوُقوع الألِف في وسَطِ الكلمةِ؛ وكُتِب «مِمَّ وعَمَّ» في «مِن مَه وعَن مَه» بِغَير نُون، وكُتِب «مِن مال وعنْ مال» بِالنُّون، فإن قَصَدتَ في «ما» الاستفهاميَّة عِند اتِّصالها بِحرف الجرِّ إلى الهاء، كَتبتَ الهاء ورَجَعتِ الياءُ في «حتَّى مَه، وإلى مَه، وعلى مَه»، والنونُ في «مِن مه، وعنْ مه».

ولأجلِ الأصلِ المذكور كُتِب «أنا زيدٌ» بالألفِ في حالةِ الوَصل؛ لأنَّ الوَقفَ عليه كذَلك، ومنه: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨]؛ لأنَّ أصلَه: «لكنْ أنا»، وكُتِب تاءُ التأنيث في نحو: «رَحمة وقَمْحة» بالهاء، ومَن وَقَف بالتاء كَتَب تاءً، بِخلافِ التاء في «أُخت وبِنْت» وبابِ «قائِمات» وبابِ «قامَت هِند»؛ فإنها لا تُكتَب هاءً، بل تاءً؛ إذ الوُقوفُ عليها بِالتاء.

وكُتب المُنوَّن المنصوبُ بالألف نحوُ: «رأيتُ زيداً»؛ لأنَّ الوقفَ عليه بألف مُبدَلة من التَّنوين، والمُنوَّن الغير المنصوب بِحذف التنوينِ نحوُ: «جاءني زيدٌ ومَررتُ بِزيد». وكُتِب «إذاً» بالألفِ على الأكثَر؛ لأنَّ الوقفَ عليه بالألفِ على الأكثَر، وبعضُهم يَكتُبها بِالنون توهُّماً بأنَّها نونٌ في الوَقف، وفي «شرح الهادِي»: لا يُبدَل من نُون «إذَن» ألفٌ لأنها مِن نَفسِ الكلمة، فهي كنُونِ «مِنْ، وعَن، ولَدُن»، وقد يُوقَف عليها بالألفِ تَشبِيهاً بِالنُّون الخفيفة، فحينئذٍ لا يَبعُد أن تُكتَبَ بِالألف، لكنَّ الأَولى أن تُكتَبَ بِالنُّون أيضاً فرقاً بينها وبين «إذَا» التي هي ظَرفٌ.

وكُتِبَ «اضرِباً» بِالألف عِوَضاً عن النُّون الخَفيفة المُلحَقة بِالأمر لِلواحد المذكَّر على الأكثرِ، ومِنهم مَن يَكتُبه بِالنون حملاً على «اضرِبُنْ» في أمرِ الجَمع المذكَّر. وكان قياسُ «اضربُنْ» لِلجَمعِ المذكَّر: «اضرِبُوا» بِواوٍ وألفٍ؛ لأنه إذا وُقِف عليه سَقط نونُ التأكيد وعادَ المحذُوفُ، وقياسُ

---

(١) اقتفى عبارةَ السيد عبد الله في «شرح الشافية»، ولو أخَّر قوله: (بالهاء أيضاً) إلى ما بعد قولِه: (مما اتَّصَل «ما» الاستِفهامية بِاسم جارٍّ) لكان أحسنَ.

. . . .

دده چونكي

«اضربِنْ» لِلواحِدة المخاطَبةِ أن يُكتَبَ بِياء؛ لأنَّك إذا وَقفتَ عليه أَسقَطتَ نونَ التأكيد وتَردُّ الياء، وقياسُ «هل تَضرِبُنْ؟» أن يُكتبَ بِواوٍ ونُونٍ؛ لأنك إذا وَقَفتَ عليه أسقطتَ نُونَ التَّأكيد ورَجَعتِ الواوُ والنُّونُ المحذوفَتان، وقياسُ «هل تَضرِبِنْ؟» لِلواحِدةِ المُخاطبةِ أن يُكتَبَ بياءٍ ونونٍ؛ لأنه إذا وُقِف عليه سَقَط نونُ التأكيدِ وعادَ المحذوفُ وهو الياءُ والنونُ، ولكنَّهم كتَبوها على لفظِها لِعُسرِ تبيُّن هذا الأَصل، وهو أنَّ عِند الوقف يُحذفُ نُونُ التأكيد ويُرَدُّ ما حُذِف لأجلِها، أو لِعَدم تَبيُّنِ قصدِ نُونِ التَّأكيد؛ لأنَّ هذه الألفاظَ بِغير نونِ التأكيد أيضاً كذلك.

وقد يُجرَى «اضربَنْ» لِلأمر لِلواحِدة المخاطَبة[1] مُجرَى «هل تَضربَنْ؟»؛ لأنَّ النونَ فيه نونٌ خَفيفة مثلُها، والأكثَرُ على كَتبِه بِالألف لِفَوات الأمرَين المذكورَين، وكُتِب باب «قاضٍ» بغير ياء، وبابُ «القاضي» بالياء؛ لأنَّ الأفصحَ الوقفُ على «قاضٍ» بغير الياءِ، وعلى «القاضي» بالياء، وكُتِب حرف الجر في نحو: «بِزيد ولِزيد وكزيد» مُتصلاً لأنه لا يُوقَف عليه مع كونِه على حرف واحد، وكُتِب نحوُ: «مِنك ومِنكم وضَربك وضربكم» مُتصلاً لأنه لا يُبتدأ به.

[مُهمة: في حَذفِ الألف من نَحو: «عمَّ، ومِمَّ، وفيمَ؟»]

وبقي ههنا بحثٌ، وهو أن صاحبَ «الكَبير شَرح الكافية»[2] قال: إذا دَخل حرفُ الجرِّ على «ما» الاستفهاميَّة، يَلزمُ ألفَها الحذفُ عِند الوَصل نحو: «عمَّ، ومِمَّ، وفيمَ؟»، وتُقلَبُ هاء عِند الوقفِ، كقَول أبي ذُؤَيب: «قَدِمتُ إلى المدينة ولأهلها ضَجيجٌ بِالبكاء كضجيجِ الحَجيج أهلُّوا بالإحرام، فقُلتُ: مَهْ؟ فقِيل: هَلَك رسولُ الله ﷺ»، وجوَّز صاحبُ «الكشَّاف» في سورة ﴿يسٓ﴾ حيث تكلَّم على قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي﴾ [يس: ٢٧] أن يكون «ما» استفهاميَّة، وقال: إلَّا أن قولَك: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي﴾ بِطَرح الألف أجوَدُ وإن كان إثباتُها جائزاً، مع تَصريحه في سُورة الأعراف حيث تكلَّم في قولِه تعالى: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦] بأنَّ إثباتَ ألف «ما» الاستفهاميَّة إذا دَخل عليها حرفُ الجر قليلٌ شاذٌ.

---

(١) كذا وَقع في شرح نقره كار لِقول ابن الحاجب: (وقد يُجرَى اضربَنْ مجراه)، قال الركنُ في شرحه: (أي: وقد يُجرى: اضربَنْ لِلمفرد المذكر مُجرى هذه الألفاظ المذكورة ههنا، في أنه يُكتَب على لفظ «اضربَنْ» لا بِالألف؛ لأن التي في آخِره نونٌ خفيفة كالنون التي في آخِر «اضربُنْ واضربِنْ، وهل تَضربُنْ، وهل تَضربِنْ»). اهـ وهو الصواب.

(٢) هو رُكن الدين الأستراباذي الذي نقَلنا عنه في التعليق السابِق، وقد مرَّت ترجمتُه.

في الكُتُب [التَّعليقيَّة] التَّعلِيميَّة بِالواو فلا بأسَ به؛ فإنه لِتَوضيحِه وتَفهيمِه لِلمُستفِيدِين.

(و) تَثبتُ الواوُ (في «يَفْعُلُ») أيضاً (بِالضَّمِّ)؛ لانتِفاء مُقتضِي الحَذفِ، (كَـ«وَجُهَ») أي: صار شريفاً، («يَوْجُهُ»، «اوْجُهْ»، «لا تَوْجُهْ»)، نحوُ: «حَسُن يَحْسُن»، «احْسُن»، «لا تَحْسُن»، وكذا بَواقي الأَمثِلة.

[وجهُ حذف الواو مِن «يَطَأ» وأخواتِه مع كونِها بالفتح]

ثم استَشعَر اعتِراضاً على قَولِه: «وتثبُت في يَفْعَلُ بِالفتح» بأنَّ نحو: «يَطَأ»، و«يَسَع» ... إلى الآخِر بِالفتح وقد حُذِفَت الواو، فأجابَ بِقَوله: (وحُذِفَتِ الواوُ مِنْ «يَطَأُ»، ويَسَعُ، ويَضَعُ، ويَقَعُ، ويَدَعُ») أي: يَترُك (لِأَنَّها في الأَصْلِ: «يَفْعِلُ» بِالكَسْرِ، فَفَتْحُ العَيْنِ) بعد حَذفِ الواو (لِحَرْفِ الحَلْقِ)، فيَكونُ الحذفُ من «يَفْعِلُ» بِالكسر.

لكنْ يَرِدُ على المصنِّف [رحمه الله تعالى] أنه قالَ: «إذا أُزِيلت كسرةُ ما بعد الواو أُعِيدَت الواوُ».

فإنْ قُلتَ: كسرُ العينِ مع حرفِ الحَلق كثيرٌ في الكلام، فَلِمَ فُتِحَت؟

قُلتُ: حاصِلُ الكلام: أنه قد وَقَعَت هذه الأفعالُ مَحذوفةَ الواوِ ومفتوحةَ العين، فذَكَرُوا ذلك التَّأويلَ لِئَلَّا يَلزمَ خَرمُ قاعدتِهم، وإلَّا فَمِن أينَ لَهم بِهذا؟!

دده جونكي

قولُه: (في الكُتب التعليقيَّة التعليميَّة) هي صفةٌ كاشفة لِلتعليقيَّة.

قولُه: (فلا بأسَ) هذه العبارة أكثرُ استِعمالها في المُباح وتركُه أَولى، وقد تُستعمَلُ في مَوضع كان الإتيان به مُستحبًّا.

قولُه: (كوجُه أي: صار شريفاً) يُقال: «وجُه الرجلُ»: صار وَجِيهاً أي: ذا جاهٍ وقَدْر، ووُجُوهُ البَلَد: أَشْرافه، قال الإمام الرازيُّ[1]: (معنى الوَجيه: ذُو الجاه والشَّرف والقَدْر، يُقال: وَجُه فلان وَجاهةً وهو وَجِيه: إذا صار له مَنزلةٌ رَفيعة عِند الناس والسُّلطان. وقال بعضُ أهل اللغة: الوجيهُ الكريم؛ لأنَّ أشرفَ أعضاءِ الإنسان وجهُه، فجُعل الوجهُ استعارةً عن الكرم والكَمال).

قولُه: (لكن يَرِدُ على المصنِّف) جوابُه أنَّ المراد بإزالة الكسرة إزالتُها بحركةٍ أو سكون أصلِيَّين، لا عارضَين، يدلُّ عليه كلام صاحب «الكشَّاف» في «المفصَّل».

---

(١) في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَجِيهًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٤٥].

وكذا جميعُ العِلَل، فإنها مُناسَباتٌ تُذكَر بعد الوُقوع، وإلَّا فعلى تَقديرِ تَسليم ذلك في «يَطأُ، ويَضَعُ»، يُشكِلُ في «يَسَعُ»؛ فإنَّ ماضِيَه «وَسِعَ» مكسورَ العينِ، فلِم حُكِمَ بأنه في الأصل «يَفْعِلُ» مكسورَ العين، وهو شاذٌّ؟!

(وحُذِفَتْ) أيضاً **(مِنْ «يَذَرُ»)** مع أنَّه ليس مكسورَ العين، وليس فَتحُه لأجلِ حَرف الحَلق، لكنْ حُذِفَت **(لِكَونِهِ في مَعْنَى: يَدَعُ)**، فكما حُذِفَتْ مِن «يَدَعُ» حُذِفَت من «يَذَرُ».

(وأَماتُوا ماضِيَ «يَدَعُ» و) ماضيَ **(«يَذَرُ»)**، يَعني: لم يُسمَعْ من العرب: «وَدَعَ» ولا «وَذرَ»، وسُمِع «يَدَعُ، ويَذَرُ»، فعُلِمَ أنهم أماتُوهما وتركُوا استِعمالَهما.

دده جونكي

وقولُه: (وهو شاذ) المراد بالشُّذوذ قِلَّةُ الاستِعمال، وهو مَقبولٌ، على أنَّ بعضَهم من شُرَّاح «الكشَّاف» منعَ اقتضاءَ القِلَّة لِلشذوذ.

[مطلب: في إماتةِ ماضي «يَدَعُ» ومصدرِه]

قولُه: (وأَماتُوا ماضيَ «يَدَعُ») قال علاءُ الدِّين البسطاميُّ: وما زَعمتِ النَّحويَّة مِن أنَّ العرب أماتُوا ماضِيَه ومَصدرَه محمولٌ على قِلَّةِ الاستِعمال، وإلَّا فالنبيُّ ﷺ أفصَحُ العَرب، وقد رَوَى عنه ﷺ ابنُ عباس رضي الله تعالى عنهما أنه ﷺ قال: «**لَينتهِيَنَّ أقوامٌ عن وَدْعِهم الجُمُعاتِ**»[1]، وعن عُروةَ ومُجاهِد أنهما قرَآ: ﴿مَا وَدَعَكَ﴾ [الضحى: ٣] بِالتَّخفيف؛ ولكَ أن تقولَ: المُراد بالإماتة قِلَّةُ الاستِعمال، أو عَدمُه، لكن النادر لم يَعُدْ مستعمَلاً.

فإن قِيل: قِراءةُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ بالتَّشديد تَدلُّ على أن مجرَّدَه مُستعمَلٌ، **قُلنا:** استِعمالُ المَزيد لا يَستلزِمُ استِعمالَ المجرَّد، كـ«أعطى واحْمَرَّ»، حيثُ لا يُستعمَل «عَطو»[2] ولا «حَمِرَ».

---

(١) تمامُه: «أو لَيَختمنَّ الله على قُلوبهم، ثم لَيكونُنَّ من الغافلِين». أخرجه مُسلم من حديث ابن عمرَ وأبي هريرة ﷺ، وأخرجه غيرُه كالنسائي وأحمد من حديث ابن عباس كما نَقله المحشِّي.

(٢) كذا في النسخ، والصحيح: (عَطَا) بالقلب، ولا حاجةَ لحكاية الأصل ههنا. ثم إنَّ (عطَا) مستعمَل كما في قوله:

وتَعطُو بِرَخصٍ .... البيتَ

إلا أن يقالَ: إنَّ معناه الأخذُ ومعنى «أعطى» المناوَلة، فافترقَا، وفيه نظر؛ لأنَّ الهمزة في «أعطى» لِلتعدية، فهو كباقي الأفعال التي يَتَّفق فيها المجرد والمزيد في أصلِ المعنى مع الاختِلاف في التعدِّي واللزومِ والتأثير والتأثُّر، وذلك لا يَضرُّ.

قال في «الصِّحاح»: قَولُهم: «دَعْ» أي: اترُكْ، وأَصلُه: وَدَعَ يَدَعُ، وقد أُمِيتَ ماضِيه، لا يُقالُ: «وَدَعَهُ»، وإنما يُقالُ: «تَرَكَهُ»، ولا: «وادِعٌ» ولكنْ: «تارِكٌ»، ورُبما جاءَ في ضَرورةِ الشِّعر: «وَدَعَ فهو مَودُوعٌ»، قال: [الرمل]

لَيتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي ما الَّذِي ... غالَهُ في الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ؟

دده جونكي

قولُه: (ولا وادِع) وكذا لا يُستعمَلُ الزَّمان والمَكانُ والآلةُ والمَصدَرُ.

[مطلب: في تَفسير: «ليت شِعري عن خليلي...» البَيتَ]

قولُه: (ليت شِعري عن خَلِيلي... إلخ) «ليت» لِلتَّمني، وهو: طلبُ حُصولِ شيءٍ على سَبيلِ المحبَّة المجرَّدة، وقِيل: مَيلٌ نَفْساني إلى حُصول المُتمنَّى، فلا يكونُ طلباً ولا مُستلزِماً له؛ لأنَّ العاقلَ لا يَطلُب ما يَعلَمُ استِحالتَه، وقِيل: الإنسانُ كثيراً ما يُحبُّ المُحالَ ويَطلبُه، ويُستعمَل في المُحال العَقليِّ والمُحال العاديِّ والمُمكِن المُستبعَد بحيث لا يُتوقَّع ولا يُطمَع فيه؛ فإنَّ المتوقَّع يُستعمَل فيه «لعلَّ»، والمطموع فيه يُستعمل فيه «عسى».

في «الصِّحاح»[1]: (شعَر بالشيءِ بِالفتح يَشعُر شِعْراً بِالكسر: فَطِن له، ومنه: ليتَ شِعري)، وقولُ مَن قال في شرح قَول «المفتاح»: (فما فَطِن لِمقتَضى الحال): (إن فطنَ مُتعدٍّ بنفسِه، فنُزِّل منزلةَ اللازم، ثم عُدِّيَ باللام) ليس على ما ينبغي؛ لأنَّ اللام صِلة «فطن».

و«الخَليل»: الصَّدِيق، والأُنثى: خَلِيلة. «غالَه الشيءُ واغتالَه»: إذا أخَذه مِن حيث لم يَدْرِ. و«الحُب» بالضم والكسر والمحبَّة: ميلُ القَلب، من الحَبِّ بالفتح[2]، استُعير لِحَبَّة القلب[3] ثم اشتُقَّ منه الحُبُّ لأنه أصابَها ورسَخ فيها، وقِيل[4]: ميلُ النَّفس إلى الشيء لِكمال إدراكٍ فيه بحيث يَحملها على ما يُقرِّبه إليه، وضعَّف الرازيُّ قولَ المتكلِّمين في معنَى المحبَّة، وأثبت المحبةَ الذاتيَّة بأنَّ كلَّ شيءٍ لو كان محبوباً لأجل أمرٍ آخَر لَتسلسَل، وهو صحيحٌ؛ لأنَّا نَعلَم أن الكمالَ مَحبوبٌ لِذاته، كما أنَّ اللَّذةَ كذلك. قال في «شَرح المشارِق»: أولُ المحبَّة المُوافقة،

(١) هذه عبارةُ «مختار الصحاح»، وعبارةُ «الصحاح» فيها اختلافٌ يسيرٌ، فكان الأحسن النقلَ مِن الأصل، أو الإحالةَ على الفرع.

(٢) أي: الذي واحدُه «حَبَّة».

(٣) أي: وسَطِه، بجامِع البَساطة والصِّغَر.

(٤) انظر: «تفسير البيضاوي».

وقال: [الطويل]

إِذا مـا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمائِهِ ... جَرَى وهْوَ مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَقِ

و«ذَرْهُ» أي: دَعْهُ، و«هُو يَذَرُهُ» أي: يَدَعُه، وأصلُه: وَذَرَ يَذَرُ، أُمِيتَ صَدرُه، لا يُقالُ: «وَذَرَ» ولا: «واذِرٌ»، ولكنْ «تَرَكَ» و«هو تارِكٌ». انتَهى كلامُه.

وفي جَعلِ: «مَوْدُوع» من ضَرُورةِ الشِّعر بَحثٌ.

ددە جونكي

ثم المَيْلُ، ثم الوُدُّ، ثم المحبَّة[1]، ثم الهَوى، ثم الوَلَهُ[2]؛ فالموافَقة لِلطبع، والميلُ لِلنفس، والودُّ لِلقلب، والمحبة لِلفؤاد، وهو باطنُ القلب، والهوى غَلبةُ المحبة، والولَه زيادة الهوى.

وقوله: «شِعري»: اسمُ «ليت»، وخبرُه محذوف وجوباً لِوجودِ شَرطه وهو قيامُ الجُملة الاستِفهاميَّة مَقامَه كما قال ابنُ الحاجب، والتقديرُ: ليت عِلمِي حاصلٌ بِجوابِ هذا السؤالِ، و«عن خَليلي»: مُتعلِّق بِمُضمَر تَقديره: ليتَ عِلمِي حاصلٌ بِكذا باحثاً أو مُستخبراً عن خَليلي.

قولُه: (إذا ما استحمَّت أرضُه مِن سمائه... إلخ) «الحَميم»: العَرق، وقد استَحمَّ أي: عَرِق، والمرادُ بالأرضِ الحَوافِرُ، وبالسَّماء ما عَلاها، ويُقالُ لِلفرس الجَواد: «إنه لَذُو مَصدق» بِالفتح، أي: صادِقُ الحَمْلة والجَريِ، كأنه ذُو صِدْق فيما يَعِدُك.

والبيتُ لخُفَاف بن نُدْبةَ يَصفُ فرساً، يقولُ: إذا ابتلَّتْ حَوافِرُه مِن عَرق أعالِيه، جَرى وهو مَتروكٌ لا يُضرَب ولا يُزجَر، ويَصدُقُك فيما يَعِدُك البُلوغَ إلى الغاية.

[مطلب: في ضَرورةِ الشِّعر]

قولُه: (وفي جعل مَودُوع من ضرورة الشعر بحث) هذا مبنيٌّ على ما ذَهب إليه ابنُ مالك[3] من أنَّ الضرورةَ الشعريةَ عِبارة عمَّا لا مَندوحةَ لِلشاعر عنه، وردَّه الدمامينيُّ في «شَرح المغني» بأنَّ هذا يَقتضي عدمَ تحقُّق الضرورة دائماً أو غالباً؛ لأنَّ الشعراء قادِرُون على تَغيير التَّراكيب والإتيانِ بِالأساليب المختَلِفة، فلا يَتحقَّق تركيبٌ مُفِيد لا مَندوحةَ لهم عنه، ثم قال: والمختارُ في تَفسير الضَّرورة عِندَهم أن يُقالَ: هي ما لم يَرِدْ إلَّا في الشِّعر؛ سواءٌ كان لِلشاعرِ عنه مَندوحةٌ أم لا.

---

(١) قوله: (ثم المحبة) ساقطٌ من المطبوع.

(٢) زاد بعضُهم: (ثم العشق)، وفسَّره بقوله: فيضُ المحبة إلى سائرِ الجوارح.

(٣) تقدم له ذِكرُ مذهب ابن مالك والردِّ عليه والمختارِ عند قول الشارح: (وتسقط في الدرج)، فكأنه نَسيَ ذلك.

ولَمَّا كان هـهُنا مَظِنَّةُ سُؤال، وهو أنَّه إذا لم يَكن ماضِيهِما ولا فاعلُهما ولا مَصدَرُهما مُستعمَلةً، فما الدليلُ على أنَّ فاءَهما واوٌ؟

أجابَ بِقَولِه: (وحَذْفُ الفاءِ) في المُستقبَلِ (دَلِيلٌ على أنَّهُ) أي: الفاءَ (واوٌ)؛ إذ لو كان ياءً لم تُحذَف، كما سيَجيءُ.

[المِثال اليائيُّ]

(وأمَّا الياءُ فَتَثْبُتُ على كُلِّ حالٍ)؛ سَواءٌ وَقَعت في الماضي، أو في المُضارِع، أو في الأمرِ، أو غيرِها، وسَواءٌ ضُمَّ ما بعدها، أو فُتِح، أو كُسر؛ لأنها أخفُّ من الواو، (نَحوُ: «يَمُنَ يَيْمُنُ») كـ«حَسُنَ يَحْسُنُ» مِن: اليُمْنِ، وهو البَركة، يُقال: «يَمُنَ الرَّجُلُ»: إذا صار مَيْموناً.

دده جونكي

قولُه: (ولمَّا كان هنا مَظنَّة سؤال) مَظِنَّةُ الشيء: مَوضعُه الذي يُظنُّ كونُه فيه، وإطلاقُ لَفظ السُّؤال على الاعتِراض في العُرْف بِاعتِبار أنَّ فيه معنَى الاستِفسار.

[فائدة: في تَفسير البَرَكة]

قولُه: (وهو البرَكة) هي النَّماء والزِّيادة، قال الراغبُ: (البَرْك: صَدر البَعير، وبَرَك البعيرُ: ألقى بَرْكَه، واعتُبِر منه اللُّزوم[١]، وسُمِّي محبسُ الماء: بِرْكَة، والبَرَكة: ثبوتُ الخير الإلهي في الشيء، وسُمِّي بذلك لِثبوت الخير فيه ثبوتَ الماء في البِرْكة. ولمَّا كان الخيرُ الإلهي يَصدُر على وجهٍ لا يُحَسّ ولا يُحصى، قِيل لكل ما يُشاهد منه زيادةٌ غير محسوسة: هو مبارَكٌ، وفيه بَرَكة).

قولُه: (يُقال: يُمِن الرجلُ) مَبني لِلمفعول[٢].

قولُه: (ميموناً) أي: مُباركاً.

---

(١) تمامُ كلام الراغب ههنا: (فقيل: ابترَكوا في الحرب، أي: ثَبتوا ولازمُوا موضعَ الحرب).

(٢) هذه إحدى لغاتِه، ولكنَّ الظاهر أنه لا وجهَ لإتيان الشارح بها بعد أن قال فيما مضى: (يَمُن ييمُن كحسُن يَحسُن)، بل مقصُوده تكرارُ الفعل ذاتِه مع بَيانِ معناه وهو صار مَيموناً. نعم، الوصفُ «مَيْمون» مأخوذ من «يُمِنَ» وأما الوصف من «يَمُنَ» فهو «يَمِين»، إلا أنَّ التساهلَ في مثلِ هذا والعُدولَ عن غير المشهور إلى المشهور شائعٌ، فلا اعتراضَ على الشارح في تساهُلِه من هذه الجِهة.

(و«يَسَرَ يَيْسِرُ») كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ» من المَيْسِر، وهو قِمَارُ العرب بالأَزْلام، وجاء «يَسُرَ يَيْسُر» بالضم فيهما، لكنْ يَنبغي أن يُقيَّدَ لَفظُ الكِتاب على الأوَّل؛ لأنَّ مِثالَ الضم مَذكورٌ.

دده جونكي

[فائدة: في معنَى المَيسِر واشتِقاقِه]

قولُه: (من المَيسر) يعني أنه مَصدر يَسَر، يُقال: يَسَرْته: إذا قمرْته، واشتقاقُه من اليُسْر؛ لأنَّ فيه أخذ مال الغير بِيُسر وسُهولة، أو هو مأخوذٌ من اليَسار؛ لأنَّ فيه سلباً لِيَسار الغير وتَحصيلاً لِيَسارِ نفسه، وقِيل: يُكنى عن القِمار بالميسِر، وأصل المَيْسر: مَوضع يُنحَر به الجَزور، والياسِرُ: الجازِر، وكان لِلعرب عشرةُ أَقْداح[١] سَمَّوْها أزلاماً وأقلاماً؛ ثلاثةٌ منها لا أَنصباءَ لها وهي: المَنِيح والسَّفِيح والوَغْد، وسبعةٌ لها أنصباءُ؛ أولها: الفَذُّ، وله نصيبٌ واحد، والثاني: التَّوأمُ، وله نَصيبان، ثم الرَّقيبُ وله ثلاثة أَنصِباء، ثم الحِلْسُ وله أربعةٌ، ثم النافِس وله خمسةٌ، ثم المُسبِل وله سِتة، ثم المُعلَّى وله سَبعة، وهو أَعلاها، وكان أهلُ اليَسار والجُود في الجاهليَّة عِند شِدة الزمان يَنحرُون جَزوراً ويُجزِّئونه، ويَجعلون هذه الأَقْداحَ العشرةَ في خَرِيطة[٢]، ويَضعُون تِلك الخريطةَ على يَدِ عَدل، ثم يُحرِّكها هذا العَدل، ويُدخِل يدَه في الخريطة ويُخرِج بِاسم رجلٍ[٣] قِدحاً منها، فمَن خرج له قِدحٌ مِن ذَواتِ الأنصباءِ أخذ النَّصيبَ المُضافَ إلى ذلك القِدح، ومَن خَرج له قِدحٌ مِمَّا لا نصيبَ له لم يَأخذ شيئاً، بل غَرِمَ ثمنَ الجَزور كلَّه، وكانُوا يَدفعُون تلك الأنصباءَ إلى الفُقراء ولا يأكلُون منها، وكانُوا يَفتخِرُون بذلك ويَذُمُّون من لم يَدخُل فيه، ويُسَمُّونه البَرَمَ.

[فائدة: في القِمار والأَزلام]

قولُه: (وهو قِمار العَرب بِالأزلام) «القِمار»: المُقامَرة، وتقامَرُوا: لعبُوا القِمارَ، و«قامَرَه فقَمَرَه» من باب «ضرَب»: غلبَه في لَعِب القِمار، ومِن باب «نصَر»: فاخرَه في القِمار فغَلبه، و«الأَزلامُ»: جمع زَلَم بِفتحتَين، وزُلَم بضم الزاي وفتحِ اللام، وهو سَهمٌ لا رِيشَ له ولا نَصْلَ أي: الحَديد.

---

(١) في بعض النسخ هنا وفيما بعده: (قداح)، وهو بِكسر الأول، وكلاهُما صحيح.

(٢) الخَريطة: وِعاءٌ من أدمٍ وغيرِه يُشرَجُ على ما فيه، أي: يُشدُّ بالعُرى.

(٣) أي: باسم كل رجل، كما هي عبارةُ غيرِه.

(و«يَئِسَ يَيْأَسُ») كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ» أي: قنَط، وقد جاء: «يَيْئِسُ» بِالكسر، لكنْ يَنبغِي أن يُقيَّدَ لفظُ الكِتاب على الأوَّل، وجاء «يَئِسُ» بِحَذف الياء، و«يَاءَسُ» بِقَلبها ألفاً تخفيفاً، وهُما من الشَّواذ.

(وتَقُولُ في «أَفْعَلَ» مِنَ الياءِ) أي: ممَّا فاؤه ياءٌ: («أَيْسَرَ») في الماضي، («يُوسِرُ») في المُضارِع، ولَمَّا كانَ الواوُ واقعةً بَين الياء والكسرة مِثلَها في «يُوعِدُ» ولم تُحذَف، أجابَ بأنه (لم تُحذَفْ) مع مُقتضِي الحذفِ (لأنَّ حذفَ الواو) من «يُوسِرُ» (مع حَذف الهمزة) ـ إذ الأصل: يُؤَيْسِر، كما تَقدَّم ـ (إجحافٌ) أي: إضرارٌ (بِالكلمة)؛ لِتَأدِيَتِه إلى حذفِ حَرفَين ثابتَين في الماضِي. وهذا في بَعض النُّسَخ، والحقُّ أنه حاشِيَةٌ أُلحِقت بِالمتن.

ويُمكن الجوابُ عنه أيضاً: بأنَّ الواوَ ليست واقعةً بين الياءِ والكسرة، بل بين الهمزةِ والكسرةِ في الحقيقة؛ لأنَّ المحذوف في حُكمِ الثابت، وبِأنَّ الثِّقلَ هُنا مُنتَفٍ؛ لانضمامِ ما قبل الواو.

(«فَهُوَ مُوسِرٌ») في اسم الفاعل، (تُقْلَبُ الياءُ) مِن المُضارِع واسم الفاعلِ (واواً)؛ إذِ الأصل: يُيْسِرُ ومُيْسِرٌ؛ لأنه يائيٌّ، وإنما قُلِبت (لِسُكُونِها) أي: سكونِ الياء (وانْضِمامِ ما قَبْلَها)، وذلك قِياس مُطرد؛ لِتَعسر النُّطقِ بالياء الساكنة المضمومِ ما قبلها بِشَهادةِ الوِجْدان.

دده جونكي

قولُه: (**إجحافٌ**) بِتَقديم الجيم على الحاء، يُقال: أَجْحَفَ به: إذا ذهَب به، وتَفسيرُ الإجحافِ بِالإضرار تفسيرٌ بِاللازم.

قولُه: (**لأنَّ المحذوف في حُكم الثابت**) **فإنْ قِيل**: لِمَ كانت الهمزةُ المَحذوفة الكائنةُ في حُكم الثابِت مانِعةً عن سُقوطِ الواو، مع أنها لم تَكُن مانِعةً عن قلبِ الياء واواً؟ **قُلنا**: لأنَّه على تَقدير سُقوطِ الواو يَلزَمُ الثقلُ بِالخُروج مِن الضَّمةِ إلى الكسرةِ.

قولُه: (**قياس مُطَّرد**)[1] يُقال: اطَّرَد الشيء: تَبع بَعضُه بعضاً وجرَى، واطَّرَد الأمرُ أي: استَقام.

---

(١) تقدَّمت هذه العبارة في كلام الشارح قبلُ، فكان يَنبغي تَفسيرُها ثَمَّ.

[حكمُ «افْتَعَل» من النَّوعَين]

(و) تقولُ (في «افْتَعَلَ» مِنْهُما) أي: من الواوِ والياءِ: («اِتَّعَدَ») أي: قَبِلَ الوَعْدَ، هذا في الواويِّ، أصلُه: اِوْتَعَد، قُلبت الواو تاءً، وأُدغمت التاء في التاء؛ إذِ الإدغام يَرفعُ الثقلَ، ولم تُقلَب ياءً ـ على ما هو مُقتضاه ـ لأنها إن قُلِبت ياءً أو لم تُقلَب لَزم قلبُها تاءً في هذه اللُّغة، فالأَولى الاكتفاءُ بِإعلالٍ واحدٍ. كذا ذكَره ابنُ الحاجب، وفيه نظرٌ؛ لأنه لو قُلِبت الواو ياءً لا يَجوز قلبُ الياء تاءً لِتُدغمَ، كما في الياء المُنقلِبةِ عن الهمزةِ، كما سنَذكُر في المهمُوز.

وفي بعضِ النُّسخ: (وفي افتَعل منهما تُقلَبان) أي: الواوُ والياء (تاءً وتُدغَمان) أي: التاءانِ المُنقلِبَتان عنهما (في التاء) أي: في تاءِ افتَعَل، «نحوُ: اِتَّعد». والأُولى أصحُّ روايةً ودِرايةً.

(«يَتَّعِدُ») أصلُه: يَوْتَعِد، («فَهُوَ مُتَّعِدٌ») أصله: مُوْتَعِد، (و«اتَّسَرَ يَتَّسِرُ»، «فَهُوَ مُتَّسِرٌ») هذا في اليائيِّ، والأصلُ: اِيتَسر يَيْتَسِر، فهو مُيْتَسِر، قُلِبت الياءُ تاء وأُدغِمَت لاهتِمامِهم بِالإدغام؛ لأنه يُصَيِّر حرفَين كحرفٍ واحدٍ.

وجاء في «افْتَعَلَ» مِنهما لغةٌ أُخرى مِن غيرِ إدغامٍ، أشارَ إليها بِقَولِه: (ويُقالُ:

ددە چونكي

قولُه: (اتعد أي: قَبِل الوعدَ) ووعَد بالشرِّ؛ فالقَصرُ قُصُور[١].

قولُه: (وفيه نظر) والجوابُ أنَّ الياء المُنقلبة عن الواو وإن كانتْ عارضةً لكنْ لا تُحذَف عِند حَذف همزةِ الوصلِ في الدَّرج، بل تُقلَب تاءً نحو: «واتَّعد»، بِخلافِ الياء المُنقلبة عن الهمزة؛ لأنها عارضةٌ غيرُ مُستمِرَّة؛ لِحذفها عِند حَذف همزةِ الوَصلِ في الدَّرج.

قولُه: (أصح رِوايةً ودِرايةً) لأنه يُعلَم مِن قَوله: «وفي افتَعل منهما اتَّعَد» أنَّ الواو والياء تُقلَبان تاءً وتُدغَم التاءان المُنقلِبتان، فلا احتِياجَ إلى التَّطويل؛ لأنَّ الاختِصارَ الغيرَ المُخِلِّ مطلوبٌ.

قولُه: (لغةٌ أُخرى) هي لغةُ أهلِ الحِجاز.

---

(١) عبارةُ «المختار»: وتَواعَد القومُ: وَعَد بعضُهم بعضاً، هذا في الخير، وأمَّا في الشر فيُقال: اتَّعدُوا. اهـ فالجوابُ عن كلام الشارح مُمكِن.

«اِيْتَعَدَ») بقلب الواو ياءً، فإنْ زالَت كسرةُ ما قبلها لم يَجُزْ إلّا التاء، نحوُ: «واتَّعَدَ»؛ ولهذا حَمل جارُ الله قولَ الشاعر: [الرجز]

وايْـتَـصَـلَـتْ بِـمِـثْـلِ ضَـوءِ الـفَـرْقَـدِ

على أنَّ الياء بدلٌ من التاء في «اتَّصلَت»، ولم يَجعَلْه بدلاً من الواو، ولكنْ يَلزمُ أهلَ هذه اللُّغة أن يقولُوا: «واوْتَعد، واوْتَصل» بإثبات الواو؛ إذ لا عِلةَ للقلب، اللَّهمَّ إلّا أن تُقلبَ لِكَراهةِ اجتِماعِ المِثلَين أعني الواوَين، وحينئذٍ يُمكن حملُ البيت عليه، لكنَّ ذلك مَوقوفٌ على النَّقل منهم.

(**«ياتَعِدُ»**) بِقلب الواو ألفاً؛ لأنه وَجب قلبُه كما في الماضِي، ولم يُمكن بالياء لِثِقلها، فقُلبت ألفاً لخِفَّتها، (**«فَهُوَ مُوتَعِدٌ»**) على الأصلِ، إن كان مِن «يَوْتَعِدُ»، وإن كان مِن «ياتَعِدُ» قُلِبَت الألف واواً لانضِمام ما قبلها، وهذا قياسٌ مُطَّرد.

(و**«اِيْتَسَرَ»**) على الأصلِ، (**«ياتَسِرُ»**) بِقَلب الياء ألفاً تخفيفاً؛ لِثِقَل اجتِماع الياءَين، (**«فَهُوَ مُوتَسِرٌ»**) بِقَلب الياء واواً، إنْ كان من «يَيْتَسِر» على الأصل، أو قَلبِ الألف واواً إن كان مِن «ياتَسِر».

(و**«هَذا مَكانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ»**) ....

دده جونكي

وقولُه: (**ولِذا حَمل جار الله قولَ الشاعر: وايتَصلت بِمثلِ ضوءِ الفَرقد**) أوَّلُه:

قــامَــت بــهــا تَــنْــشُــدُ كــلَّ مَــنْــشَــدِ

«نشَد الضالةَ» بالفتح يَنشُدها بالضم نِشدةً ونِشْداناً بكسر النون وسكونِ الشين فيهما أي: طلَبها، والمَنْشَد: اسم مكانٍ منه، و«الضَّوءُ» بِفَتح الضاد وضمها: الضِّياء، و«الفَرْقَد» بفتح الفاء: كوكبٌ مَعروف.

قِيل: يَصِف بقرةً وَحشيَّة تطلُب ولدَها، يقول: قامَت بأرضٍ تَطلبُ كلَّ مَطلب، واتَّصلت الأمُّ بالولد كاتِّصال ضياءِ الكوكَبَين.

و«قامتْ»: فعلٌ مع فاعل، «تنشدُ»: حالٌ من فاعل «قامَت»، «كل مَنشد»: كلامٌ إضافي ظرفُ «تَنشد»، «وايتَصلت»: عطفٌ على «قامَت»، و«بمثل ضوءِ الفَرقد» كلامٌ إضافي في محلِّ مفعولِ «ايتَصلت».

في اسمِ المفعولِ كما في اسمِ الفاعل، وعبَّر بِهَذه العِبارة لأنَّ الاتِّسارَ لازمٌ، فيَجبُ تَعديتُه بِحرف الجر لِيُبنى منه اسمُ المفعول، فعَدَّاه بـ«في» وقال ذلك، أي: هذا مكانٌ يُلعَبُ فيه القِمارُ.

[حُكم المِثال في الإدغام]

(وحُكْمُ «وَدَّ يَوَدُّ» كَحُكْمِ «عَضَّ يَعَضُّ»)، يعني: أنَّ المعتلَّ الفاء من المضاعَف حُكمُه حكمُ المضاعَف من غير المعتلِّ في وُجوبِ الإدغام، وامتِناعِه، وجَوازِه، وسائرِ أحكامِه.

(وتَقُولُ في الأَمْرِ: «اِيدَدْ» كَـ«اعْضَضْ») والأصل: اِوْدَد، ويجوزُ: «وَدِّ» بالفتح والكسرِ، كـ«عَضِّ»، وذكر «اِيدَد» لِما فيه من الإعلالِ.

واعلَم أنَّ المضاعفَ المعتلَّ الفاء الواويَّ لا يكون مُضارِعه إلَّا مفتوحَ العين؛ أمَّا الضم فلأنه مُنتَفٍ من المثالِ الواويِّ قطعاً، إلَّا ما جاء في لُغة بَني عامرٍ من: «وَجَدَ يَجُدُ» بالضم، ....

دده چونكي

قولُه: (في اسم المفعول) ويَحتمل أن يكونَ اسمَ الزَّمان والمكانِ والمَصدرَ الميميَّ، فلا يَحتاجُ إلى لفظةِ «فيه».

[فائدة: في قَوله: «قَطعاً»]

قولُه: (فلأنه مُنتَفٍ من المثال الواويِّ قطعاً) منصوبٌ على المَصدر، أي: انتفاءً قطعاً، بمعنَى: ذا قَطعٍ، أو قَطعيًّا، أو قُطِع قَطعاً، أو على الحال مِن ضَمير «مُنْتَفٍ»، أي: مَقطوعاً، أو على التَّمييز، أي: بحسَب القَطع.

قولُه: (مِن وجَد يجُد بِالضم) فحُذِف الواو في «يَجُد» في قياسِ لُغتهم لِثِقل الواو مع ضمِّ ما بَعدها، أو حُذِف على طريقِ الإتباع لِـ«يَعِدُ» في الحذفِ، لا على طريقِ القِياس.

[مطلب: في مَصادر «وَجَدَ» بحسَب مَعانِيه]

(ومادَّة «وجد» مُتَّحدةُ الماضِي والمضارع، مُختلِفةُ المصادِر بحسَب المَعاني؛ يُقالُ في الغَضَب: «مَوْجِدةً» بكسرِ الجيم، وفي المَطلوبِ: «وُجوداً» بضم الواو، وفي الضَّالَّة:

وهو ضعيفٌ، والصحيحُ الكسر.

وأمّا الكسرُ فلأنه لو بُنيَ مكسورَ العين يجبُ حذفُ الواو والإدغامُ؛ لِئلا تَنخرمَ القاعدةُ، وحينئذٍ يَلزمُ تَغييرانِ، وتغييرُ الكلمةُ عن وضعِها جدًّا، [والله أعلَم].

دده جونكي

«وِجْداناً» بكسرِ الواو وسكونِ الجيم، وفي الحُبِّ: «وَجْداً» بفتحِ الواو، وفي المال: «وُجْداً» بضمِّ الواو، وفي الغِنى: «جِدَةً» بِكسر الجيم وتَخفيفِ الدال المَفتوحة على الأَشهَرِ في جميعِ ذلك، وقالُوا أيضاً في المكتُوب: «وِجادَة»، وهي مُولَّدة). ذكَره ابن حَجر[1] في «فَتح الباري شَرح البخاري».

قولُه: (وهو ضَعيف) لِخُروجه عن القياس واستِعمالِ الفُصَحاء.

قولُه: (لئلا ينجزمَ[2]) بالجيم والزاي المعجَمة، أو الخاءِ المُعجمة والراء المهمَلةِ بمعنى الانقِطاع، والمُرادُ عدمُ الاطِّراد والكُليَّة.

قولُه: (وتغييرُ الكلمة عن وَضعها جدًّا) بمعنى: قَطعاً، فإعرابُه كإعراب «قطعاً» على ما ذُكِر. وقد يكونُ بِمعنى المُبالغة في الاجتِهاد، كقولِهم: «فُلانٌ مُحسِنٌ جِدًّا»، فانتصابُه على المَصدر، أي: إحساناً جدًّا بمعنى: ذا جِدٍّ، أو على الحال بمعنَى جادًّا. لا يُقال: يَرِدُ عليه «قِه» لِتَغيُّره جدًّا؛ لأنَّا نقولُ: ليس بِإعلالَين.



(١) هو صاحبُ التصانيفُ المشهورة الحافظُ أحمد بن عليِّ العَسقلاني، أبو الفَضل، شِهابُ الدين، المتوفَّى سنة (٨٥٢هـ).

(٢) الصحيح: (لئلا يَنخرمَ)، وتجويزُ كونه من الجزم بعيدٌ متكلَّف لا يُلتفتُ إليه.

[النَّوع الثاني: الأَجوَف]

النوعُ (**الثَّانِي**) من الأنواع السَّبعة: (**المُعْتَلُّ العَينِ**) وهو: ما يكونُ عينُ فِعلِه حرفَ عِلَّة، وقدَّمه على المعتلِّ اللام لِتَقدُّم العين على اللام، (**ويُقالُ لَهُ: الأَجْوَفُ**) لِخُلُوِّ ما هو كالجَوف له مِن الصِّحَّة، (و) يقالُ له: (**ذُو الثَّلاثَةِ**) أيضاً (**لِكَونِ ماضِيهِ على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ، إذا أَخْبَرْتَ**) أنتَ (**عَنْ نَفْسِكَ، نَحوُ: «قُلْتُ»، و«بِعْتُ»**) لِما نذكُره، فإنه ـ وإن كان جملةً ـ يُسمِّيه أهلُ التَّصريف: فعلَ الماضي لِلمُتكلِّم.

[حُكم المُجرَّد منه]

(**فالمُجَرَّدُ**) الثلاثيُّ (**تُقْلَبُ عَينُهُ في الماضِي**) المبني لِلفاعل (**أَلِفاً؛ سَواءٌ كانَ واواً أو ياءً؛ لِتَحَرُّكِها وانْفِتاحِ ما قَبْلَها، نَحوُ: «صانَ»، و«باعَ»**)، والأصل: صَوَنَ، وبَيَعَ،

دده جونكي

[مطلب: في تسمية فِعل المتكلم بِذي الثلاثة]

قولُه: (على ثلاثةِ أحرُف إذا أَخبرتَ عن نفسِك) في الثُّلاثيِّ المجرَّد، ويُسمَّى غيرُه بِذي الثلاثة تَبَعاً له، أو لأنه على ثلاثةِ أحرُفٍ بِالنَّظر إلى الأصلِ. ولَمَّا كان المتكلمُ مُقدَّماً على غيرِه، اعتُبِر في صَيرُورتِه على ثلاثةِ أحرف، وإنْ كان المخاطَبُ كذلك، أو أشرفَ[1] وأجلَّ مِن المخاطَب؛ لأنه مُفيدٌ والمخاطَب مُستَفِيد، ومَرتبةُ المُفيد أشرفُ. وبهذا سَقَط ما قِيل مِن أنَّه لو قال: (على ثلاثةِ أحرُفٍ في اتِّصال الضَّمير المرفوع المتَّصِل) لَكانَ أَولى؛ لِعَدم اختِصاص كونِه على ثلاثةِ أَحرُفٍ بِالمتكلم، بَلِ المخاطَبُ كذَلك.

قولُه: (الفِعل الماضي لِلمُتكلم) لِشِدَّة اتصالِ الضَّمير المرفوعِ بالفِعل، خُصوصاً المعتَلّ؛ فكأنه حَرفٌ من حُروفِه.

[فائدة: في البَيع والشِّراء وأنهما مِن الأَضداد]

قولُه: (و«باع») البَيعُ في اللُّغة: تَمليكُ الشَّيء بِالشيء، كالشِّراء: تملُّك الشيءِ بِالشيء، وهُما من الأَضداد، ومَن خصَّ البَدلَين بِالمال وبدَّل التَّمليك بِالمُبادَلة ثم قال: «وهو مِن الأَضداد»

---

(١) معطوف على «مقدَّماً» على ما في الكَلام من رَكاكة.

قُلِبت الواوُ والياء ألفاً؛ لأن كلًّا منهما كحركتَين؛ لأن الحركاتِ أبعاضُ هذه الحُروف، ولما كانتَا مُتحرِّكتَين وكان ما قبلَهما مفتوحاً، كان ذلك مثلَ أربَع حركاتٍ مُتوالِيَةٍ، وهو ثَقيل، فقَلبُوهما بأخفِّ الحُروف وهو الألفُ، وهذا قياسٌ مطردٌ، والعِلَّةُ حاصلُها: دَفعُ الثِّقَل، وعَلِمْنا بِهِ بِالاستقراء.

ددہ جونكي

فقد أخطأ؛ أمَّا في التَّخصِيص فلأنه لا يُناسِب التَّحديدَ اللُّغوي؛ فإن ماليَّة البَدلَين غيرُ لازمةٍ في مَفهوم البَيعِ لُغةً على ما نصَّ عليه في «المحيط»، ولا التَّحديدَ الشَّرعي؛ لأنَّ ماليَّتَهما غيرُ كافيةٍ في تحقُّق مَفهومِه الشرعيِّ كما عُرِف في الفُرُوع؛ وأمَّا في التَّبدِيل فلأنَّ المُبادلةَ تَصدُقُ على الشِّراء صِدقَ العامِّ على الخاصِّ، فلا يَتحقَّق التَّضادُّ بينَهما، فلا يكون مِن الأَضدادِ، ذكَره ابن كمال پاشا، وذَكر في «شَرح المختَصر» لأبي المكارِم[1]: البَيعُ كالشِّراء من الأضدادِ؛ إلَّا أنه غَلب في إخراجِ المَبيع عن المِلك، والشِّراءُ في إخراجِ الثَّمَن عنه، وبِه خُصَّ الابتِياعُ، ويَتعدَّى البيعُ إلى المفعُول الثاني بِنَفسِه وبـ«مِن»، يُقال: باعَه إيَّاه ومِنه، وإنما عُدِّي بـ«مِن» حملاً لَه على الشِّراء، كما عُدِّيَ الرِّضا بـ«على» حملاً له على السَّخَط، والتَّكريهُ بـ«إلى» حملاً له على التَّحبِيب المتضمِّنِ معنى الإمالةِ، قال الله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧]، إليه أشارَ الرضيُّ[2]، وكأنَّ تَعدِيَةَ القُربِ بـ«مِن» مِن هذا القَبِيل بِأنْ حُمِل على مَعنى البُعدِ، وذَكر في «النَّجم الوهَّاج»: (قِيل: سُمي البَيع بيعاً؛ لأنَّ البائع يَمُدُّ باعَه إلى المشتَري حالةَ العَقْد، وضُعِّف بِأنَّ البَيعَ مِن ذَواتِ الياء، والباعُ واوِيٌّ، تقولُ: «بُعتُه أَبُوعه بَوْعاً»، وفي هذا التَّضعيف نَظرٌ؛ فإنَّ بعضَ المتأخِّرين حكَى جَوازَ اشتِقاقِ الواويِّ مِن اليائيِّ وبِالعَكس).

[مطلب: في تعدِية الفِعل بِنَفسِه وبالحرف]

قولُه: (وعَلِمنا به بِالاستِقراء) أَتى بِالباء في «به» لأنه يُقالُ: «عَلِمه» و«عَلِم به»، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، أو ضمَّنه معنى الإحاطةِ فأتَى بِصِلَتِها. وقد يُقالُ: إنَّ تَعدِيَةَ الفِعل بِنَفسه وبِالحرف لا يكونُ إلَّا بِاعتِبار مَعنَيَينِ؛ إمَّا بأن يكون اللَّفظ مَوضوعاً لَهُما فيَلزَمُ الاشتِراكُ، أو لأَحدِهما والآخَرِ بالتَّضمِين فيَلزمُ المَجازُ، واعتِبارُه أَولى، فتَعدِيَتُه بِنَفسِه بِاعتبار الموضوعِ لَه، وبِالباء بِاعتِبارِ تَضمِينِ معنَى الإحاطةِ.

---

(١) تقدَّم ذكرُه.

(٢) عند كلامِه على «إلى» الجارَّة في «شَرح الكافية». ووَقع في المطبوع: (وإليه أشار الرازي)، وهو تحريف.

ونحوُ: «صَيِدَ البعيرُ وقَوِدَ» مِن الشَّواذ؛ تَنبيهاً على الأصل، وكذا مَصدرُهما، نحوُ: «القَوَدِ» وهو القِصاص، و«الصَّيَدِ»، يُقال: «صَيِدَ البعير»: إذا مالَ إلى جانِبِ خَلْفِه.

[مُهمة: في المُقدَّم من الحقيقة والمجاز وغيرِهما]

وههنا فائدةٌ مُهمَّة، وهي: أنَّ اللَّفظَ إذا دارَ بين الحَقيقة والمَجازِ فالحقيقةُ أَولى، وإذا دارَ بين كونِه مَنقولاً وكونِه باقياً على الحَقيقة اللُّغويَّة فالثاني أَولى[١]، وإذا تَعارَض المَجازُ والاشتراكُ فالمَجازُ أَولى على الصَّحيح كما ذُكر، وإذا تَعارَض النقلُ والاشتِراك فالجُمهورُ على تَرجيح النَّقل، وإذا تَعارَض المَجازُ والإضمارُ ففِيه مَذاهبُ؛ تقديمُ المجازِ لِكثرتِه، قاله الرازيُّ في «المعالِم»[٢]، وتَقديمُ الإضمارِ[٣]، وتَساوِيهما، قاله الرازيُّ في «المحصول» وتَبِعه البَيضاويُّ، وإذا تَعارَض النَّقلُ والإضمارُ فمُقتضَى كلامِ المَصنِّف[٤] جَريانُ الخِلاف فيه، والمَعروفُ تَقديمُ الإضمارُ، والتَّخصِيصُ أَولى مِن المجازِ والنَّقلِ.

ومما يُخِلُّ [بِـ]الفهمِ اليَقينيِّ دُون الظنيِّ التَّخصيصُ، والمجازُ، والنَّقلُ، والإضمارُ، والاشتِراكُ. كذا في «شَرح جَمع الجوامِع».

قولُه: (صَيِدَ البَعير) (وإنما صحَّت الياءُ فيه لِصِحتها في أصلِه لِتدلَّ عليه وهو «اصْيَدَّ» بِالتشديد، وكذا «اعْوَرَّ»؛ لأنَّ «عَوِرَ» و«اعْوَرَّ» مَعناهما واحدٌ، وإنما حُذفتْ منه الزوائدُ لِلتَّخفيف، ولَولا ذلك لَقُلتَ: صادَ وعارَ، والدَّليلُ على أنه «افعلَّ» مجيءُ أَخواتِه على هذا في الألوانِ والعُيوب نحوُ: «اسودَّ واحمرَّ»، وإنما قالُوا: «عَوِرَ وعَرِجَ» لِلتخفيف، وكذا قياسُ «عَمِيَ»، وإن لم يُسمَع). ذكَره في «الصِّحاح».

قوله[٥]: **(والصَّيَدِ)** بالتَّحريك مَصدرُ الأَصْيَد بفتح الهمزة والياءِ، وهو الذي يَرفَع رَأسه كبراً، ومنه قِيل لِلمَلك: أَصْيَد، وأصلُه في البعير يَكون به داءٌ في رأسِه فيرفعُه، ويُقال: إنما قِيل لِلمَلك: أَصيدُ لأنه لا يَلتفِت يَميناً وشمالاً، وكذا الذي لا يَستَطيع الالتِفاتَ مِن داءٍ.

---

(١) أي: لِتَوقُّف الأول على الوضع اللُّغوي، ثم نَسخِه، ثم وَضعٍ جَديد، ولأنَّ الأصل بقاءُ ما كان على ما كان.

(٢) كتاب «المعالم في أصول الفقه» للفَخر الرازي. انظر المسألة السادسة مِن الباب الأول منه.

(٣) أي: لأن قَرينتَه مُتصلة.

(٤) المرادُ به هنا مصنِّف «جمع الجوامع» وهو تاجُ الدين السُّبكي، بِقَرينة قوله فيما يأتي: (كذا في شرح جمع الجوامع).

(٥) حقُّ هذا التَّعليق تقديمُه على ما قبله، إلا أنه هكذا وُجد في النُّسخ.

فإن قُلتَ: إن «لَيسَ» أصلُه: «لَيِسَ» بالكسر، فَلِمَ لم تُقلَبِ الياء ألفاً؟

قُلتُ: لأنه لَمَّا لم يكُنْ مِن الأفعال المتصرِّفة التي يجيءُ منها الماضي والمُضارعُ وغيرهما، ولم يَجِئ منه إلَّا أربعةَ عشرَ بناءً للماضي، وكان الكسرُ ثقيلاً، نَقلُوها إلى حالٍ لا يَكون لِلأفعال المتصرِّفة، وهو إسكانُ العين؛ لِيَكونَ على لفظِ الحرفِ، نحوُ: «لَيتَ».

(**فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ**) أي: بالماضي المجرَّد المبنيِّ للفاعل (**ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّم**) مُطلقاً، (**أَوْ**) ضميرُ (**الْمُخاطَبِ**) مُطلقاً، (**أَو**) ضميرُ (**جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الغائِبِ؛ نُقِلَ «فَعَلَ»**) مفتوحُ العين (**مِنَ الواوِيِّ إِلَى «فَعُلَ»**) مضموم العين، (**و**) نُقِلَ «فعَل» مفتوحُ العينِ (**مِنَ اليائِيِّ إِلَى «فَعِلَ»**) مكسورِ العينِ؛ (**دَلالةً عَلَيهِما**) أي: لِيَدُلَّ الضمُّ على الواو، والكسرُ على الياء؛ لأنهما يُحذَفانِ كما سيُقرَّر في الأَمثِلة.

دده جونكي

[مُهمة: في المفعُول له]

قولُه: (لِيدلَّ الضمُّ على الواو والكسرُ على الياءِ) يُشيرُ إلى أنَّ «دلالةً» مَفعولٌ له. **فإنْ قُلتَ**: قد شرَط النُّحاةُ لِنَصبه المُقارنةَ في الوُجود، بأنْ لا يتقدَّمَ المفعولُ عليه؛ تأخَّر[1] أو لا، كما ذكَره صدرُ الأفاضلِ والشيخُ عِز الدينِ[2] والسخاويُّ في شُروح «المفصَّل»، أو بِأنْ يكونَ أولُ زمانِ الفِعل آخِرَ زَمانه أو بِالعكس، على ما ذكَره القاضِي في «شَرح الضَّوء»، وكونَه فِعلاً لفاعلِ الفِعل المُعلَّل، وههنا وُجِد الشَّرط الأولُ لا الثاني؛ لأنَّ الدَّلالة لِلضمة والكسرةِ كما صَرَّح به، لا لِفاعلِ الفعلِ المُعلَّل الذي هو «نُقِلَ»، **قُلتُ**: في مثلِ هذا يُؤَوَّل الفِعلُ أو المفعولُ، كما قِيل في قَوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]: يَجعَلُكم تَرَوْنَ، أو: رائِين، أو إرادةَ[3] خوفٍ وطَمعٍ، أو الإخافةِ والإطماعِ[4]، على أنَّ الرضيَّ قال: (والذي يَقْوَى في ظَنِّي أن لا يُشترَط كونُه فِعلاً لفاعلِ الفعلِ المُعلَّل كما ذَهب إليه بعضُهم)، ....

---

(١) نحو: (سافرتُ لأحجَّ) و(شربتُ النَّقيعةَ إصلاحاً لِلبدن).

(٢) لم أعرفه.

(٣) في المطبوع: (أو إراءة)، والصحيحُ الأول كما في «الكشَّاف» وغيره.

(٤) بالجر عطفاً على ما قبلَه، أي: أو إرادةَ الإخافةِ والإطماع، ويجوزُ النصبُ فيهما على المفعول لأجلِه ـ بل هو أولى ـ، لكنِ الأصلُ في ذلك حينئذٍ التنكيرُ كما قال الزمخشريُّ وغيرُه: (أو على معنَى إخافةً وإطماعاً).

(**ولَمْ يُغَيَّرْ «فَعُلَ»**) بِضَم العينِ (**ولا «فَعِلَ»**) بِكَسر العين (**إذا كانَا أَصْلِيَّينِ**)، وفي بَعض النُّسخ: «أَصلَين»، يعني: أنَّ نحوَ: «طَوُلَ» بضم العين، و«هَيِبَ، وخَوِفَ» بكسر العين، لم يُنقَلْ إلى باب آخر؛ لأنَّك تَنقُلُ المفتوحَ العين إليهما، فيَلزمُك إبقاؤُهما بِالطريق الأَولى؛ لِلدَّلالة على الواوِ والياء.

فعلى هذا: لا فائدةَ في قولِه: «إذا كانا أَصليَّين»؛ لأن «فَعُلَ» و«فَعِل» مَنقولَين هما كالأصليَّين؛ لأنه إنْ أرادَ بِعَدم التغيِير عدمَ النقل إلى بابٍ آخرَ فهُما كذلك، وإنْ أراد أنهما لم يُغيَّرا عن حالِهما أصلاً فهو مَمنوعٌ؛ لأنه تُنقَل الضمةُ والكسرة وتُحذفُ العين، كما أشارَ إليه بِقَوله: (**ونُقِلَتِ الضَّمَّةُ**) من الواو (**والكَسْرةُ**) من الياءِ (**إِلَى الفاءِ، وحُذِفَتِ العَينُ**) أي: الواوُ والياء (**لِالْتِقاءِ السَّاكِنَينِ**)، فكيف يَحكُم بِعدم التَّغيير؟! فلا حاجةَ إلى التقييد بـ«الأصليِّ».

وقِيل: احتَرز به عن غيرِ الأَصلِيَّين؛ لأنهما يُغيَّران؛ يعني: يَرجِعان إلى أصلِهما عند زَوالِ الضمير المذكُور، بِخلاف الأصليَّين؛ فإنه ليس لهما أصلٌ آخرُ يُنقَلانِ إليه،

دده جونكي

وقال[1]: (لم يَنُصَّ على الاشتِراط[2] أحدٌ مِن المتقدِّمين)، فسَقَط ما قِيل من أنه يجبُ لِنَصبِه شرطٌ آخَر هو أن يكونَ مِن أفعال القُلوب لا مِن أفعال الجَوارِح كالأَكل والقَتل، فلا يُقالُ: «طَلبتُه قتلاً» ولا «جِئتُه أكلاً».

ويَجوزُ أن يكونَ إشارةً إلى رَدِّ نصبِ «دَلالةً» لِعَدم شرطِه.

[فائدة: في إعراب قَوله: «أَصلاً»]

قولُه: (**لم يُغيَّرَا عن حالهما أصلاً**) و«أصلاً»: مَصدَر مُؤكِّد لانتِفاء التَّغيير، أو حالٌ، أي: انتفى التغييرُ انتِفاءً كُليَّة، أو انتفى مُلتبِساً بالكليَّة، ووَجهُ المُناسبة أن الشيءَ إذا أُخِذ مع أصلِه كان الكلَّ، وكذا حكمُ كلمةِ «رأساً».

(١) أي: الرضيُّ على ما يَتبادر من السِّياق، وقد رأيتُ النصَّ المنقولَ في كلام ابنِ مالك لا الرضي، فلعلَّ في العبارة سقطاً.

(٢) كأنه يَقصد الاشتراطَ مطلقاً بِدليل تَفريع ما بعده عليه، لا اشتراطَ كونه فعلاً لِفاعل الفعل المعلِّ فقط، لكن يَرد عليه اشتراطُهم المصدريَّة. وفي «الكُليات»: (وسقط ما قيل ... إلخ)، بالواو لا بالفاء، فحينئذٍ يُمكن إبقاءُ الكلام على ظاهِره.

وفَسادُه يَظهَر بِأدنى تأمُّلٍ في سِياق الكلام.

وغيَّر بَعضُهم هذا اللفظَ إلى: «إذ كانَا»؛ لِتَكونَ لِلتَّعليل، وليس بشيءٍ.

وقد سنَحَ لي: أن هذا ليس بِقَيدٍ احتَرز به عن شيء، لكنه لَمَّا ذكَر أن «فَعَلَ» الأصليَّ يُغيَّر، أراد أنْ يُبيِّنَ أن «فَعُلَ» و«فَعِلَ» الأَصليَّين لا يُغيَّران، فالتَّقييدُ به لأنه هو المقصودُ دُون الاحتِراز. فليُتأمَّل!

إذا تقرَّر ما ذكَرنا (**فَتَقُولُ**: «**صانَ، صانَا، صانُوا**»، «**صانَتْ، صانَتَا، صُنَّ**») والأصلُ: صَوَنَّ، نُقِلَ «فَعَلَ» الواويُّ إلى «فَعُلَ» مَضمومَ العين؛ لاتِّصال ضمير جمعِ المؤنث، ونُقِلت ضمَّةُ الواو إلى ما قبلَه بعد إسكانه تخفيفاً، وحُذِفَت الواوُ لالتِقاء

دده جونكي

قولُه: (وفسادُه يَظهر بأدنى تأمُّل في سِياق الكلام) لأنَّ قوله: (ولم يُغيَّر فَعُلَ) جُعِل مُقابلاً لِقَوله: (نُقِلَ فَعَلَ)، فعُلِم أنَّ المراد بِقولِه: (ولم يُغيَّر): لم يُنقَلْ، لا لم يَرجِع إلى الأصلِ حتى يُحتَرزَ به عن غيرِ الأَصلِيَّين؛ لأنهما يَرجعانِ إلى أَصلِهما عِند زوالِ الضَّمير المذكُور.

[مطلب: في مَعرفة السِّباق والسِّياق والفرقِ بينهما]

والسِّباقُ بِالباء الموحَّدة: ما قبل الشيءِ، وبِالمثناةِ التحتيَّة أعمُّ، وقِيل: قرينةُ السياق أمرٌ يُؤخَذ من الكلام المَسُوق لِبَيان المَقصود؛ سواءٌ كان سابقاً على اللَّفظ الدالِّ على خُصُوص المقصود أو مُتأخراً عنه، وقد يُعبَّر عنها بدلالة السِّياق أيضاً، وقِيل: استِعمالُ السِّياق بالمثنَّاة في المتأخِّرِ أَكثرُ. وأمَّا دَلالةُ السِّباق بِالموحَّدة فهي دَلالةُ التركيبِ على معنًى يَسبِقُ إلى الفَهم منه مع احتِمالِ إرادةِ غيرِه، ذكَره في «حاشِيَة جَمع الجوامِع»[1].

قولُه: (وليس بِشيء) لأنَّ الترديدَ الذي ذكَره بِقوله: (إنْ أراد بِعدم التَّغيير عدمَ النقل إلى بابٍ آخر. . . إلخ) واردٌ عليه.

قولُه: (وقد سَنح لي) يُقال: «سنَح له رأيٌ في كذا»: إذا عرَض، مِن باب «خضَع».

قولُه: (فليُتأمَّل) أَمَر بالتَّأمل لأنَّ ما سنَح له لا يَخلُو عن شيء؛ لأنَّ الأصل في التَّقيِيد الإدخالُ أو الإخراجُ.

---

(١) أراد به ـ على ما يَبدو من كلام غيرِه كالعطَّار ـ كتابَ «الدُّرَر اللَّوامع في تحرِير شرح جمعِ الجوامع» لِلكمال ابن أبي شَريف المقدسي المتوفَّى سنة (٩٠٦هـ).

الساكنَين، فصار «صُنَّ»، وكذَلك بِعَينِه: («صُنْتَ، صُنْتُما، صُنْتُمْ»، «صُنْتِ، صُنْتُما، صُنْتُنَّ»، «صُنْتُ، صُنَّا»).

(وتَقُولُ) في اليائيِّ: («باعَ، باعَا، باعُوا»، «باعَتْ، باعَتَا، بِعْنَ»، «بِعْتَ، بِعْتُما، بِعْتُمْ»، «بِعْتِ، بِعْتُما، بِعْتُنَّ»، «بِعْتُ، بِعْنَا»)، والأصلُ: بَيَعن، وبَيَعت، وبَيَعتما، وبَيَعتُم، وبَيَعتِ، وبَيَعتما، وبَيَعتُن، وبَيَعتُ، وبَيَعنا، نُقِل إلى «فَعِلَ» مكسورَ العين، ونُقِلت الكسرةُ إلى الفاء، وحُذِفَت الياء.

وانظمْ في هذا السِّلك أمثالَ ذلك مما هو مفتوحُ العين، بِخلاف نحوِ: «خافَ، وهابَ، وطالَ»، فإنه لا نقلَ فيها إلى بابٍ آخَرَ، تقولُ: «خِفْتُ» والأصلُ: خَوِفْتُ، و«هِبْتُ» والأصلُ: هَيِبْتُ، و«طُلْتُ» والأَصلُ: طَوُلْتُ، فأُعِلَّت بِنَقل حركة العين، ثم حُذِفت لالتِقاء الساكنَين.

واعلَمْ أنَّ حديثَ النَّقل هو مذهَبُ الأكثَرين، ولِبَعض المتأخِّرين فيه كلام آخَرُ يُطلَب مِن كُتُبهم.

دده چونكي

[فائدة: في الفرق بينَ السِّلك والخَيط والسِّمط]

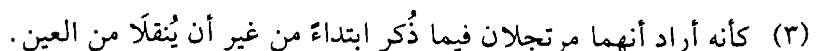
قولُه: (في هذا السِّلك) هو أخصُّ مِن الخَيط وأعمُّ من السِّمْط؛ لأنَّ الخَيط كما يُطلَق على ما يُنظَم فيه اللُّؤلؤ وغيرُه، كذلك يُطلَق على ما يُخاطُ به الثَّوب، والسِّلكُ مخصُوصٌ بالأول، نصَّ عليه في «المجمَل»[1]، والسِّمط: خيطٌ ما دامَ فيه الجوهَر، كذا في «حاشية الكشَّاف»، فقولُ «المختصَر»: (السِّلك بِالكسر: الخَيط)، وكذا قولُه: (الخيطُ: السِّلك) ليس بِذاك.

قولُه: (واعلَم أن مذهبَ النَّقل) أي: نَقلِ «فَعَلَ» من الواويِّ إلى «فَعُلَ»، ومِن اليائيِّ إلى «فَعِلَ» (هو مذهبُ الأكثرِين)، وعِند بعض المتأخِّرين[2] أن الضمَّ والكسر مُختَرَعٌ فيه بالأصالةِ[3]، وصاحبُ «المراح» أيضاً ذكَر أن أصلَ قُلْنَ: «قَوَلْنَ»، فقُلِبت الواو ألفاً ثم حُذِفت لاجتِماع الساكنَين، فصار: «قَلْنَ»، ثم ضُم القافُ حتى يَدلَّ على الواو المَحذُوفة، وصاحِبُ

---

(١) لِينظر فيه!

(٢) هو ابنُ الحاجب كما هو مَعروف.


(٣) كأنه أراد أنهما مرتجلانِ فيما ذُكر ابتداءً من غير أن يُنقلَا من العين.

[حُكم المُجرَّد الماضي المبنيّ لِلمفعول]

(وإذا بَنَيتَهُ) أي: الماضيَ من المجرَّد (لِلْمَفْعُولِ، كَسَرْتَ الفاءَ مِنَ الجَمِيعِ) أي: مِن مفتوحِ العين، ومضمومِه، ومَكسورِه، واويًّا كان أو يائيًّا، (فَقُلْتَ: «صِينَ») في الواويِّ، (واعْتِلالُهُ بِالنَّقْلِ والقَلْبِ) لأنَّ أصلَه: صُوِنَ، فنُقل حركةُ الواو إلى ما قبلَه بعد إسكانه، ثم قُلِبَت الواو ياءً لِسُكونها وانكسارِ ما قبلها، وإنما لم يَذكُر حَذفَ حركة الفاءِ لأنه لازمٌ لِنَقلِ الحركة إليه، فعُلِم بالالتِزام.

(و«بِيعَ») من اليائيِّ، (واعْتِلالُهُ بِالنَّقْلِ) لأنَّ أصله: بُيِعَ، نُقِل كسرةُ الياء إلى ما قبلَها بعد حذف ضمَّته. هذه هي اللغةُ المشهُورةُ، وفيه لُغتان أُخرَيان:

إحداهما: «صُونَ» و«بُوعَ» بِالواو؛ بِحذفِ حركةِ العينِ وقَلبِ الياء واواً؛ لِسُكُونها وانضمامِ ما قبلها، وهذه عكسُ اللُّغة الأُولى.

والأُخرى: بِالإشمام؛ لِلدَّلالة على أن الأصلَ في هذا الباب الضمُّ.

وحقيقةُ هذا الإشمام: أن تَنْحُوَ بكسرةِ فاءِ الفِعل نحوَ الضمة، فتُمِيلَ الياءَ الساكنة

دده جونكي

«الأَساس»(١) أيضاً قال ما قالَه، ثم قال: وما قِيل(٢) مِن أنَّه نُقِل «فَعَلَ» الواويُّ إلى «فَعُلَ» المضمومِ واليائيُّ إلى «فَعِلَ» المكسور فاسدٌ صُورةً؛ لِعدم الدَّليل؛ إذِ الدَّلالةُ على الواو المَحذوفة تَحصُل بِما ذُكر آنفاً، ومعنًى لاختلافِ مَعنيَي البابَين.

[مطلب: الإشمام]

قولُه: (هذا الإشمامِ أن تَنحُوَ بكسرةِ فاء الفِعل نحوَ الضمةِ) اشتِقاقُ الإشمام مِن الشمِّ، كأنك أَشْمَمْتَ الكسرةَ رائحةَ الضمَّة، ومعنَى «أن تَنحوَ»: أن تَقصدَ، ومعنَى «نحوَ الضمة»: جانبَ الضَّمة.

قولُه: (فتُميلَ الياء) من «أَملْتُ الشيءَ إمالةً»: إذا عدَلْتُ بِه إلى غيرِ الجِهة التي هوَ فيها، مِن «مال يَمِيل مَيْلاً»: إذا انحرَف عنِ القَصدِ، أي: العَدل(٣).

(١) أظنه يَقصد كتابَ «أساس التصريف» لِشمسِ الدين محمَّد بن حمزةَ الفَناري المتوفى سنةَ (٨٣٤هـ).

(٢) في تكرار «قال» ما لا يَخفى من القَلاقة.

(٣) في بعضِ النُّسخ المخطوطة: (إلى العين)، وليس بشيءٍ على ما يَبدُو، والعدلُ من معاني القَصد كما قال الشاعر: =

بعدها نحوَ الواو قليلاً؛ إذ هي تابعةٌ لحركة ما قبلَها، وهذا مرادُ النُّحاة والقُرَّاء، لا ضمُّ الشفتَين فقط ....

ددە چونكي ________________________________

وعرَّف هذا الإشمامَ بعضُهم بتَهيئة الشفتَين لِلتلفُّظِ بِالضم مِن غير تلفُّظ به، ثم قال: ولا يُدرِكه إلَّا البَصيرُ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الإشمام الذي لا يُدركُه إلَّا البصيرُ هو الإشمامُ في الوَقف الذي هو ضمُّ الشفتَين بعد إسكانِ الحرف مِن غير صوتٍ، وهَهنا ضمُّ الشفتَين في حالِ التصويتِ.

قولُه: (قليلاً) منصوبٌ على المَصدر، أي: إمالةً قليلاً، ولم يَقُلْ: قليلةً؛ لأنه (يَجوز أن يُسوَّى في «قَليل وكَثير وقَرِيب وبَعِيد» بين المذكَّر والمؤنث؛ لِوُرُودها على زِنة المصادِر التي هي «الصَّهيل والنَّهيق»)، ذكَره صاحبُ «الكشَّاف» في سُورة هُود في تَفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٩]، ويَجوزُ أن يُقدَّر «إمالاً»[١]، على ما ذَهَب إليه سِيبويه مِن جَواز حذفِ التاء في مثلِه وإنْ لم يُضَفْ.

قولُه: (وهذا مُراد النُّحاة والقُراء) بِالقاف[٢]، يَعني فِيما وقع الإشمامُ في غير آخِر الكلمة.

[فائدة: في إعراب «فَقط»]

قولُه: (لا ضمُّ الشفتَين فقط) فاءُ «فقط» ـ وكذا فاءُ «فحَسْبُ» ـ عاطفةٌ، لا زائدةٌ لِتَحسين اللَّفظ كما زعَمَه ابنُ هشام على ما صرَّح به في حَواشيه على «شرح التسهيل» حيث قال: (ولم يُسمَع مِنهم «فقط» إلَّا مقرُوناً بالفاء، وهي زائدةٌ لازمةٌ)، ولا جزائيَّة كما اختارَه الشارحُ، حيث قال في شرحِ قول «التَّلخِيص»: (ويُوصَف بها الأخِيران فقط) بعد أنْ قال: (إذا وُصِف بها الأخيران فانتَهِ عن وَصفِ الأول بها): (وإنما قدَّرنا الشرط تَصحيحاً لِلفاء)، ذكَره ابنُ كمال باشَا في «حاشِية شَرح المفتاح»، والمذكورُ في «الشَّرح» قولُه: «فَقط» مِن أسماءِ الأفعال بمعنَى انتَهِ، وكثيراً ما يُصدَّر بالفاء تَزييناً لِلَّفظ، وكأنه جزاءُ شرطٍ محذوف، أي: إذا وَصفتَ بها الأخيرَين فقَط أي: فانتَهِ عن وصفِ الأولِ بها.

= علـى الـحَكَـم الـمَـأتـيِّ يَـومـاً إذا قـضَـى ... قَـضِـيَّـتَـه أن لا يَـجُـورَ ويَـقـصِـدُ

لكنْ في تفسيرِه به ههنا وتَخصيصِه به شيءٌ، ولعلَّ الأَصل: (أي: انعدل)، فيكونُ تفسيراً للانحراف. والله أعلم.

(١) في المطبوع: (ويَجوز أن يُقدر التاء)، أي: يَنويَها لعدم وُجودها، فالمسألةُ واحدةٌ بِالعبارتَين.

(٢) أي: لا بِالفاء على أنه يَحيى بن زياد.

مع كسرِ الفاء كسراً خالِصاً، كما في الوَقف، ولا الإتيانُ بِضَمة خالصةٍ بَعدها ياءٌ ساكنة، كما قيل؛ لأنه ههُنا حركةٌ بين حركتَي الضمِّ والكسرِ، بعدها حرفٌ بين الواوِ والياء.

[حُكم المُضارِع]

(**وتَقُولُ في المُضارِعِ**: «**يَصُونُ**») من الواويِّ، (و«**يَبِيعُ**») من اليائيِّ، (**واعْتِلالُهُما بِالنَّقْلِ**) أي: نَقلِ ضمةِ الواو وكسرةِ الياء إلى ما قبلهما؛ إذ الأصلُ: يَصْوُن، ويَبْيِع؛ كـ«يَنصُر» و«يَضرِب»، (و«**يَخافُ**») من الواويِّ، (و«**يَهابُ**») من اليائيِّ، (**واعْتِلالُهُما بِالنَّقْلِ والقَلْبِ**):

أمَّا النقلُ: فهو نَقلُ حركتَيِ الواو والياء إلى ما قبلَهما؛ فإنَّ الأصل: يَخْوَف، ويَهْيَب؛ كـ«يَعْلَم».

وأمَّا القَلبُ: فهو قلبُ الواو والياء ألفاً؛ لِتحرُّكِهما في الأصل وانفِتاحِ ما قبلهما؛ حَملاً لِلمُضارِع على الماضي.

وإنَّما مَثَّل بِأَربعةِ أمثلةٍ؛ لأنه إما واويٌّ، أو يائيٌّ، والواويُّ: إمَّا مفتوحُ العين، أو مَضمومُه، واليائيُّ: إمَّا مفتوح العين، أو مكسورُه، واعتِلالُ المبني لِلمَفعول من الجَميع بِالنَّقل والقَلب، نحوُ: «يُصَانُ»، و«يُبَاع»، و«يُخَاف»، و«يُهابُ».

دده جونكي

وقولُه: (**مع كسر الفاء كسراً خالصاً**) و«كسراً»: مَصدرٌ لِلمَصدر المُعرَّف[1] نحوُ: «أَعجبَني ضربُك ضَرباً شديداً».

قولُه: (**كما في الوَقف**) الإشمامُ في الوقفِ على آخِر الكَلمة بعد إسكانِ الحرفِ المضموم الموقوفِ عليه هو: أن تَضُمَّ الشفتَين فقط، مثلاً إذا أردتَ أن تُشِمَّ في وقفِ ﴿نَسْتَعِينُ﴾ تُسكِن النونَ وتضمُّ شفتَيك بعد إسكانها مِن غير حركةٍ ما[2].

---

(١) أي: بالإضافة، أراد أنه مفعولٌ مطلق والعاملُ فيه المصدر قبله كما قال ابنُ مالك:

بِمِثْلِهِ أو فِعلٍ اَو وَصفٍ نُصِبْ

(٢) أي: مِن غير تصويتٍ بالحركة وهي الضمةُ.

[دُخول الجازم على المُضارِع]

(ويَدْخُلُ الجازِمُ) على المُضارِعِ (فَيَسْقُطُ العَينُ) أي: عينُ الفِعل، وهو الواوُ والألف والياءُ (إذا سَكَنَ ما بَعْدَهُ) أي: ما بعدَ العين؛ لالتِقاء الساكنَين كما يُبيَّن في الأمثلةِ، (ويَثْبُتُ) العينُ (إذا تَحرَّكَ ما بَعْدَهُ) أي: ما بعدَ العين حركةً أصليَّة أو مُشابِهةً لها؛ لِعَدم عِلَّة الحَذف.

(تَقُولُ) عند دُخولِه في «يَصُون»: («لَمْ يَصُنْ») بِحَذف حركة النُّون، ثم حَذفِ الواو لالتِقاء الساكنَين، («لَمْ يَصُونَا، لَمْ يَصُونُوا») بالإثبات فيهما، أي: «يَصُونا» و«يَصُونُوا»؛ لِتحرُّك ما بعده، («لَمْ تَصُنْ») بالحذف، («لَمْ تَصُونَا») بالإثبات، («لَمْ يَصُنَّ») كما تقولُ: «يَصُنَّ»؛ لأن الجازمَ لا عملَ له فيه، والواوُ حُذِفت عند اتِّصال النُّون لالتِقاء الساكنَين، («لَمْ تَصُنْ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُونُوا»، «لَمْ تَصُونِي، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُنَّ»، «لَمْ أَصُنْ، لَمْ نَصُنْ»).

(وهَكَذا قِياسُ) كلِّ ما كان عينُه ياءً أو ألفاً، نحوُ: («لَمْ يَبِعْ») بِالحذفِ؛ لِسكونِ ما بعدَه، («لَمْ يَبِيعَا») بِالإثبات؛ لِتَحرُّكه، (و«لَمْ يَخَفْ») بِالحَذف، («لَمْ يَخافَا») بالإثبات.

والضابطُ فيه: أنَّ المحذوفَ إن كان النُّونَ فلا تُحذَف العين، وإلَّا تُحذَف.

[حُكمُ الأمرِ منه مؤكَّداً وغيرَ مؤكَّد]

(وقِسْ عَلَيهِ) أي: على المُضارع الداخلِ عليه الجازمُ (الأَمْرَ)، بأنْ يُحذَف العينُ إذا سكنَ ما بعدَه، (نَحوُ: «صُنْ»)، ويَثبُت إذا تحرَّك، نحوُ: («صُونَا، صُونُوا»، «صُونِي، صُونَا»)، وأمَّا جمعُ المؤنَّث نحوُ: («صُنَّ»)، فقد حُذِفَت عينُه في المُضارع.

(و) الأمرُ (بِالتَّأْكِيدِ) أي: مع نُون التَّأكيد: («صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ»، «صُونِنَّ، صُونَانِّ») أي: بإعادةِ العين المحذوفة؛ لِزَوال عِلة الحذف لِتَحرك ما بَعده؛ لِما تقدَّم من أنه يُفتَح آخِرُ الفِعل ويُضمُّ ويُكسر؛ دفعاً لالتِقاء الساكنَين.

وأمَّا جمعُ المؤنَّث نحوُ: («صُنَّانٍّ») فحَذفُ عينه لازمٌ قطعاً.

(و) نحوُ: («بِعْ») بحذفِ الياء («بِيعَا، بِيعُوا»، «بِيعِي، بِيعَا») بالإثباتِ، («بِعْنَ») بالحذف، كما مرَّ، (و) نحوُ: («خَفْ») بحذفِ الألف، («خافَا، خافُوا»، «خافِي، خافَا») بِالإثباتِ، («خَفْنَ») بِالحَذف، كما تقدَّم.

(وبِالتَّأْكِيدِ: «بِيعَنَّ»، و«خافَنَّ») كـ«صُونَنَّ»، بِإعادة العين لِزَوال عِلَّة الحذف.

وكَذا تَقولُ في الخفيفةِ: «صُونَنْ»، و«بِيعَنْ»، و«خافَنْ» . . . إلى الآخِرِ بِلا فَرق.

ولم تُعَدِ العينُ في نحوِ: «صُنِ الشَّيءَ» و«بِعِ الفرسَ» و«خَفِ القومَ»؛ لأن الحركاتِ عارِضة لا اعتدادَ بها، فوُجودُها كعَدمِها، بِخلاف الحركةِ في نحوِ: «صُونَا، صُونُوا»، «صُونِي»، «صُونَنَّ»، وأمثالِها، فإنها كالأصليَّة؛ لاتِّصال ما بعدها بالكلمة اتِّصالَ الجزءِ.

أمَّا في نحو: «صُونَا» فلأنَّ ضميرَ الفاعل المتصلَ كالجزء، وأمَّا في نحوِ: «صُونَنَّ» فلأنَّ نُونَ التوكيدِ مع الضمير المستترِ كالمتَّصِل.

وتحقيقُ هذا الكلامِ: أنَّا نُشبِّه ضميرَ الفاعل المتصلَ، ونُونَ التوكيدِ مع الضمير المستترِ بِجُزءٍ من الكلمة في امتِناع وُقوع الفاصل بَينهما أصلاً، فنُشبِّه الحركةَ الواقعة قبلهما بِحركةِ أصلِ الكلمة، حتى كأنَّ المَجموع كلمةٌ واحِدة، ثم نَستَعيرُ أحكام الحركة الأصليَّة لهذه الحركةِ العارضةِ، فنُثبِت معها العينَ مثلَه مع الحركة الأصليَّة، وهذا إنما يكونُ إذَا لم تكُن الحروفُ التي قبل ضميرِ الفاعل مَوضوعةً على السُّكون؛ كتاءِ التَّأنيث في الفِعل، نحوُ: «دَعَتْ دَعَتَا»، دُون «دَعَاتَا»، فليُتأمَّل!

فإن قُلتَ: فلِمَ لم يُعَدِ المحذوفُ في نحوِ: «لا تخشَوُنَّ» و«ارضَوُنَّ» وأمثالِ ذلك، ولم يُقَلْ: «لا تَخشَاوُنَّ» و«ارضَاوُنَّ»، مع أنَّ النُّون ههُنا أيضاً نُون التوكيدِ؟

دده جونكي

قولُه: (كتاءِ التَّأنيث في الفِعل) مِثالٌ لِما وُضِعتْ على السُّكون، وقيَّد بقولِه: «في الفِعل» لِوضعِها على الحركةِ في الاسم.

قولُه: (فليُتأمل) أَمَر بالتأمُّل لأنَّ مِنهم مَن يَقول: «دَعاتَا»، ويُعطِي حركةَ التاء حكمَ الأصليَّة وإنْ كانتْ مَوضوعةً على السُّكون.

قُلتُ: لأنَّ كَونَ نُون التوكيد كجُزءٍ من الكلمةِ إنما هو مع غيرِ الضَّمير البارز، والضميرُ في نحوِ: «لا تَخشَونَّ» و«ارضَوُنَّ» بارزٌ، وهو الواو، بخلافِ نحو: «بِيعَنَّ» و«خافَنَّ».

والسرُّ في ذلك: أنَّ الأصلَ فيها أن تكونَ كالجُزء؛ لأنه حرفٌ التَصَقَ بِه لفظاً ومعنًى، فأشبَهت ضميرَ الفاعل المتصلَ، وهذا إنما يَتحقَّق في غير البارز؛ إذ لا فاصلَ بَينهما، بِخلاف البارِز؛ فإنه فاصلٌ بين الفِعل والنُّون، فلا يَتحَقَّقُ الاتِّحادُ اللفظيُّ، ولا يُشبِه ضَميرَ الفاعل المتَّصل. هذا ما أَظُنُّ.

وههُنا فائدةٌ لا بُدَّ من التنبُّه لها، وهي: أنَّ المرادَ بِالمتصل في هذا المقام الألفُ الذي هو ضَميرُ الاثنين، دُون واوِ الضمير ويائِه، وإلَّا يَجب أن يَجوزَ في «اغزُ»: «اغزُن» بِدُونِ إعادة اللام؛ لأنه لا يُعادُ عند المتَّصل الذي هو الواوُ، وكذا: «اغْزِن» بِالكسر، وهذا ظاهرٌ.

[حُكم مَزيد الثلاثيِّ وما يَعتلُّ منه]

(ومَزِيدُ الثُّلاثِيِّ لا يَعْتَلُّ مِنْهُ إلَّا أَرْبَعةُ أَبْنِيَةٍ) اعلَم أنَّ الزيادةَ جاءت مُتَعدِّيةً وغيرَها، يقالُ: «زادَ الشيءُ»، و«زادَه غيرُه»، وما وَقَع في الاصطلاحِ غيرُ متعدٍّ؛ لأنهم يَقولُونَ: «الحَرف الزائدُ»، دُون «المَزيد»، فـ«المزيدُ» عِندهم إنْ كان مع «في» فهو اسمُ مفعولٍ،

ددە چونكي

قولُه: (الزِّيادةَ جاءتْ مُتعدِّية[1]) إلى مَفعولَين نحوُ: «زادَه الله خيراً»، والازدِيادُ بِمعناها، إلَّا أنه لا يُستعمَلُ مُتعدِّياً إلى مَفعُولَين[2]. ذكَرَه في «شرح الكشَّاف» لِلشارِح.

قولُه: (وما وَقع في الاصطلاح غير مُتعدٍّ... إلخ) قَصرُه[3] اصطِلاحَهم عليه لِقَولهم لِلحَرف: «الزائدُ» دُون «المزيد»، وتكلُّفُه في التَّوجيه ليس على ما يَنبغي؛ لِعَدمِ الاطِّراد فيه.

---

(١) قوله: (جاءت متعدية) من كلام الشارح على ما هو ظاهِر، وجعلُه من كلام المحشِّي فيه تحصيلٌ لِلحاصل.

(٢) زاد في «الكُليات»: بل يَتعدَّى إلى واحد لأنه مضارع «زادَ»، تقول: (زادنا الله النِّعَمَ فازدَدناها)، وهو أبلَغُ من الزِّيادة، كالاكتِساب والكَسْب.

(٣) في بعض النُّسخ المخطوطة: (قصرهم).

وإلَّا فيَحتملُ أن يكونَ اسمَ مَفعولٍ على تقديرِ حذفِ حرفِ الجرِّ، أي: «المزيدُ فيه»، ويَحتمل أن يكونَ اسمَ مَكانٍ على معنى مَوضِع الزِّيادة، فمَعنَى «مزيد الثلاثيِّ»: المزيدُ فيه من الثلاثيِّ، أو محلُّ الزيادةِ منه، ويَجُوزُ أن يكونَ الإضافةُ بمعنَى اللام.

دده جونكي

[مُهمة: في دُخول الفاء على المُضارع الواقعِ جَزاءً]

قولُه: (وإلَّا فيَحتمل. . . إلخ) أي: وإن لا يكنْ كذلك فهو يَحتمِلُ، فيَصير جملةً اسميَّة، فيُؤتى بِالفاء؛ على أنهم قالُوا: الجزاءُ إذا كان مضارعاً مُثبَتاً غيرَ مُقترِنٍ بأحدِ الأربَعة ـ أي: السينِ و«سَوف» و«أن»[1] و«ما» ـ يَجوزُ بِالفاء وتركِه[2]؛ أمَّا جوازُ الفاء فلأنه قبل أداة الشرطِ كان صالحاً لِلاستِقبالِ، فلم تُؤثِّر الأداةُ فيه تأثيراً ظاهِراً كما في «فَعَلتُ، ولم أَفعَلْ»[3]، فاحتاجَ إلى مَزيدِ رَبطٍ بَينهما بالفاء، وأمَّا تركُه فلِتَأثير الأداةِ فيه؛ لأنه كان صالحاً لِلحال والاستِقبالِ، فصرَفَتْه الأداةُ إلى الاستِقبالِ[4].

[مطلب: في حذف الجارِّ والمجرور]

قولُه: (على تقديرِ حذف حَرف الجر، أي: المزيد فيه) قد نصَّ الإمامُ المرزُوقيُّ أنَّ حذفَ الجارِّ والمجرورِ في الصِّلة تَصحيحاً لأمرِ العائدِ خطأٌ[5]، وكما لا يَجوزُ في الصِّلة لا يَجوز في الصِّفة، وذَهب الكسائيُّ وجمعٌ مِن النُّحاة إلى أنَّ هذا الحذف لا يَجوز إلَّا أن يُعتبَرَ التدريجُ في الحذف، حتى صرَّحُوا بأنَّه يَجوزُ حذف الجارِّ أولاً، ثم حذفُ العائد ثانياً، وذَهب بعضُهم إلى أنه لا يَجوزُ إلَّا أن يكونَ الحذف دُفعيًّا؛ بأن يُعتبَرَ حذفُ الجار والمجرور معاً، وذَهب جمهورُهم ـ مثلَ سيبويه والأخفش وأتباعِهما ـ إلى أنه يَجوز الأمرانِ. ذكَره في «حاشِية المطوَّل» لِعلاء الدين البسطامِي.

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، والصحيحُ «لن» كما في «الرضيِّ» وغيرِه.

(٢) مثالُ الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾، ومثالُ الثاني: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾.
وأمَّا مع الأربعة المذكورة فتجبُ الفاء؛ لأنَّها أشياءُ لم تَقَع شرطاً، فلا تَقعُ أيضاً جزاءً إلَّا مع علامةِ الجزاءِ.

(٣) أي: فإنهما تأثَّرا في المعنى وذلك بانقلابِهما إلى المُستقبل بِكلمة الشَّرط.

(٤) انظر: «شرح الكافية» للرضي (٤/ ١١١-١١٢).

(٥) ذَكر ذلك عند شرح قَول الحماسيِّ:

عسى الأيَّامُ أن يَرجِعـ ـنَ قَوماً كالذي كانُوا

فالمرادُ: أنَّ الثلاثيَّ المزيدَ فيه المعتلَّ العينِ لا يَعتلُّ منه إلَّا أربعةُ أبنِيةٍ، (وهِيَ): «أَفْعَلَ» (نَحوُ: «أَجابَ، يُجِيبُ») والأصلُ: أَجْوَبَ يُجْوِبُ، نُقِلت حركةُ الواو منهما إلى ما قبلَها، وقُلبَت في الماضي ألفاً؛ لِتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلها، وفي المُضارِع ياءً؛ لِسكونها وانكسارِ ما قبلها، («إِجابةٌ») أصلُها: إجْوَاباً، نُقِلَت حركةُ الواو إلى ما قبلها، وقُلِبت ألفاً كما في الفِعل، ثم حُذِفَتِ الألفُ لالتِقاء الساكنَين، وعُوِّضَت عنها تاءٌ في الآخِرِ.

وقد تُحذَف في نَحوِ قولِه تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

والمَحذوفُ: ألفُ «إِفْعالٍ» لا عينُ الفعلِ عند الخَليل وسِيبويه، والوزنُ: «إِفْعَلَةٌ»، وعينُ الفِعل عند الأخفَش، والوزنُ: «إِفالَةُ»، ولِكلٍّ مُناسباتٌ تَطَّلِع عليها في «مَصُونٍ» و«مَبِيع»، وكلامُ صاحب «المفتاح» وصاحبِ «المفصَّل» صريحٌ في أنَّ المحذوفَ هو العَين.

وإنَّما فَعلُوا هذا الإعلالَ حملاً لَه على المجرَّد، ولِذا لم يُعِلُّوا نحوَ: «أَعْوَر و«أَسْوَدَ» من الألوانِ والعُيوب، كما لم يُعِلُّوا نحوَ: «سَوِدَ» و«عَوِرَ»؛ لأنهم يَقولُون: الأصلُ في الألوان والعُيوب: «افعَلَّ» و«افعَالَّ»، بِدَليل اختِصاصِهما بهما، والبَواقي مَحذوفاتٌ منهما، فلا يُعَلُّ كما لا يُعلُّ الأصلُ، وهذا عَكسُ سائرِ الأبواب.

ومِنهُم مَن لا يَلمحُ الأصل ويُعِلُّ، ....

دده جونكي

قولُه: (وقد تُحذَف نحوُ قَوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾) تمثيلُه به يُشِير إلى أن الحذفَ في حالِ الإضافة كما ذَهَب إليه الفَراء، ومذهبُ سيبويه جَوازُه مُطلقاً؛ لأنَّ التَّعويضَ مِن الأُمور الجائزةِ عِنده.

قولُه: (وهذا عكسُ سائر الأبواب) فإنَّ[1] في سائِر الأبواب يَتبعُ المزيدُ المجرَّد، وههنا يَتبَع المجرَّدُ المزيدَ.

قولُه: (ومِنهم مَن لا يَلمَح الأصلَ) يُقالُ: «لَمَحه وأَلْمَحه»: إذا أبصَره بِنَظرٍ خَفيف[2]،

---

(١) أي: الشَّأنَ.

(٢) أي: اختَلس النظرَ إليه وأبصَره بسُرعة، لا أنه أبصَره مع ضعف بَصَره.

فيَقولُ: «أَعارَ» و«أَسادَ»، و«عارَ» و«سادَ»، وهو قليلٌ، قال: [الوافر]

أَعـــارَتْ عَـــيــنُـــهُ أَمْ لَـــمْ تَـــعـــارَا؟

دده جونكي

والمقصودُ: لا يَلتَفتُ إلى الأصلِ، بل يَجعلُ كلَّ بناءٍ أصلاً في نفسِه؛ فما وُجِد فيه سببُ الإعلال أُعِلَّ، وما لم يُوجَد لم يُعلَّ.

[مُهمة: في وُقوع الظرف بتأويل مَعناه مبتدأً]

والأَولى في مثلِ هذا التركيب أن يُجعَلَ مضمونُ الجار والمجرور مبتدأً على معنًى: وبعضُ العرب مَن اتَّصَف بكذا، ولا استِبعادَ في وقوعِ الظَّرف بِتأويل مَعناه مبتدأً، وقد يَقع الظرفُ مَوقعَ مُبتدأ كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ﴾ [الجن: ١١]. وقد اختارَ الشارحُ جعلَ المُقدَّم مبتدأ والمؤخَّر خبراً في مثلِ هذا المَقام وأَصرَّ عليه، وهذا أَدخلُ في القَبول على ما صرَّح به الفُحولُ. ذكَره في «حاشِية المطوَّل» لِعلاء الدين البسطامي.

قولُه: (نحو: اعارَّ واسادَّ)[1] قِيل: هما مِمَّا لم يُوجَد في كلامِهم، بل صرَّح الجوهريُّ بِعَدم إعلالِه حيثُ قال: (فُتِحَت الواوُ في «اعْوَرَّ» لِسُكون ما قبلها)، وفيه نظرٌ؛ لأنه استِقراءٌ على النَّفيِ، وقولُ الجوهريِّ على اللُّغة المشهُورةِ.

[مطلب: في تَفسيرِ: «تُسائل بابن أحمرَ . . .» البيتَ]

قولُه: (قال الشاعرُ: أعارتْ عينُه أم لم تَعارَا) البيتُ لابنِ أحمرَ، أولُه:

تُـــســـائِـــلُ بِـــابْـــنِ أَحْـــمَـــرَ مَـــنْ رَآه

«تُسائِل»: فعل فاعلُه ضمير الحَبيبة، والباءُ في «بابنِ أحمرَ» بمعنَى «عن» كما في قَولِه تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ﴾ [المعارج: ١]، مُتعلِّق بـ«تُسائِل»، و«مَن رَآه»: مفعولُ «تُسائل»، وضميرُه المنصوبُ راجعٌ إلى ابن أحمرَ، والهمزةُ في «أَعارت» لِلاستفهام، وهو فِعلٌ فاعلُه «عينُه»، و«أم» مُتصلةٌ عاطِفة جملة «أم لم تَعارَا»[2]، وهو مجزومٌ ألفُه مُبدلةٌ في الوقف عن النُّون الخفيفة، وقِيل: لَمَّا تحرَّكتِ الراء لِلشعر عادتِ الألفُ المحذوفةُ لالتِقاء الساكنَين، وألفُه لِلإطلاق، وفيه

---

(١) بالتشديد فيهما على أن أصلَهما اعورَّ واسْوَدَّ بدليل ما سينقله عن الجوهري قريباً، وفيه أنه لا حاجة لهمزة الوصلِ حينئذٍ، والصواب: أعارَ وأسادَ من أَعْوَرَ وأَسْوَدَ، وقد حكى الجوهري: أعْوَرتُ عينَه.

(٢) كذا في النُّسخ، والصواب: عاطفةٌ جملة (لم يعارَا).

ونحوُ: «أَخْيَلت، وأغْيَلَتْ، وأغْيَمَت، وأَطْيَبَت، وأَحْوَشَ، وأَطوَلَ، وأَحْوَلَ» مِن الشَّواذ؛ جِيء بها تَنبيهاً على الأصل، وكذا سائرُ تَصارِيفها، وجاءَ في هذه الأفعال الإعلالُ، والأولُ هو الفَصيح، ....

ده دوه چونكي

تَعسُّف. وقال في «الإقليد»: لِقَوله: «أعارَتْ» وُجَيهٌ[١] عِندي، وهو أنه أَسنَد الفِعل إلى العين، بِخلاف قولهم: عَوِرَ الرجلُ، حيث أُسند إلى الرجل لا إلى جزءٍ منه، والعيبُ المُضافُ إلى الكل أعلى رتبةً مِن العَيب المضافِ إلى الجُزءِ، فكأنه نزَّل النُّقصانَ منزلةَ العَدم[٢]، حتى كأنَّ «عا. ليس مِن أفعالِ العُيُوب، فلِذا أُعلَّ.

[مطلب: في تفسير «أَغيَلَت» وأخواتِه]

قولُه: (ونحو: أغيَلتْ وأَغيمتْ... إلخ) «أَغيَلتِ المرأةُ»: إذا سَقَتْ ولدَها الغَيْل، وهو بالفَتح: اللَّبن الذي يكون لِلمَرأة حالةَ الحَمل[٣]، فهي مُغْيِل، وأَغالتْ أيضاً ولدَها فهي مُغِيل، وأَغالَ فلانٌ ولدَه: إذا غَشِيَ أُمَّه وهي تُرضِعه، و«أَغيَمَتِ السماءُ» وأغامَتْ وتغيَّمتْ كلُّها بمعنًى، أي: صارت ذاتَ سَحاب، و«أغيَمَ القومُ»: أصابهم عطشٌ وحَرُّ جَوفٍ وغَيمٌ، و«أطيَبتُه» أي: جعلتُه طَيِّباً، و«أَحوَشْتَ الصيدَ» واحتوشْتَه: إذا جئتَه مِن حَوالَيْه لِتَصرفَه إلى الحِبالة وهي التي يُصاد بها، قال في «الصِّحاح»: (وإنما ظهَرت فيه الواو كما ظهَرتْ في اجتَوَرُوا أي: صار بعضُهم جارَ بعضٍ، وإنما صَحَّتْ[٤] في اجتوَرُوا لأنَّه في معنَى ما لا بُدَّ له مِن أنْ يخرُجَ على الأصلِ ـ لِسُكون ما قبله ـ وهو: تجاوَرُوا، فبُنيَ عليه، ولو لم يَكن مَعناهما واحداً لاعتَلَّتْ)، و«أَطولْتُ الشيءَ»: إذا قلته[٥] طَويلاً، و«أَحوَلَتِ الدارُ» وأحالَتْ: أتى عليها حَولٌ، فهي مُحْوِل ومُحِيل.

قولُه: (وكذا سائرُ تصاريفها) يعني: إذا لم يُعلَّ فِعلٌ [ما]، لم تُعَلَّ مُتصرِّفاتُهُ، من المضارع واسمِ الفاعل واسمِ المفعول، والمَصدرِ والزَّمان والمكان.

---

(١) كذا في «الإقليد» أيضاً، وفي بعض النُّسخ المطبوعة: (وجه).

(٢) عبارة «الإقليد» على ما رأيتُه في نُسخة مخطوطة جيِّدة: فلما انتقصت رتبةُ العيب في البيت ساغ أن لا يُلتفتَ إليه.

(٣) والغيلُ: إرضاعُه في تلك الحالة أيضاً.

(٤) أي: وقال أيضاً: وإنما صحَّت ... إلخ.

(٥) كذا في جميع النُّسَخ، والصواب: جعلته.

وعليه قولُ امرئِ القيس: [الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ   فَأَلْهَيتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ

دده جونكي

[مطلب: في تَفسير وإعرابِ: «فمثلِك حُبلى . . .» البيتَ]

وقولُه: (وعليه قولُ امرئ القيس: فمثلِك حُبلى. . . إلخ) «مِثل» كلمةُ تَسويةٍ، وأعمُّ الألفاظِ الموضوعةِ لِلمُشابهة، وقد مرَّ تَفصِيلُه[1]. «حُبلى»: جمعُها حَبالَى وحَبالَيات بفتحِ الحاء والباءِ واللام فِيهما[2]. «طَرَقَ»: مِن باب «دَخَل» فهو طارِق: إذا جاء ليلاً، «رَضِعَ الصبيُّ أُمَّه» بالكسر رَضاعاً بِالفتح، ولغةُ أهلِ نجدٍ من باب «ضرَب»، وأَرضَعَتْه أُمُّه، وامرأةٌ مُرضعٌ أي: لها ولد تُرضِعه، فإن وصَفتَها بإرضاعِ الولد قُلتَ: مُرضِعة. و«أَلهاه»: شَغَله، مِن لَهِيَ عن الشيء لُهِيًّا بالضم والتشديد ولُهياناً بضم اللام وكسرِها: سَلَا عنه وترَكَ ذِكرَه وأضرَب عنه، و«التَّمائم»: جمعُ تَمِيمة، وهي عُوذة تُعلَّق على الإنسان لِلحفظ، في الحَديث: «**مَن علَّق تَميمةً فلا أتمَّ اللهُ له**»[3]، وقِيل: هي خَرَزة بفتح الخاء والراءِ المهمَلة بعدَها زايٌ مُعجمة، وأمَّا المَعاذاتُ[4] إذا كُتِب فيها القرآنُ وأسماءُ الله تعالى فلا بأسَ بها، و«مُحْوِل»: اسم فاعِل مِن أَحوَلَ الصبيُّ: إذا أتَى عليه حَوْلٌ.

الفاء بمعنى رُبَّ، «مثلِك»: مجرورٌ به متعلِّق بـ«طرَقتُ»، وقِيل: «طرَقتُ» صفةُ «مِثل» بِحذف الضَّمير، أي: طرَقتُها، و«حُبلى»: صفةُ «مِثل» لِعدم تعرُّفِه بالإضافة، وقِيل: عطفُ بيانٍ لِكافِ

---

(١) انظر: (ص١٤٩).

(٢) فيه أن «حَبَاليات» المذكورَ إنما هو جمعُ «حَبَالى» الذي هو جمعُ «حُبْلى»، فهو جمعُ الجَمع، فلو ذكَر بَدَله «حُبْلَيات» بالضم لكان أولى. نعم، تَبِع في صَنيعه صاحبَ «المختار» أو صاحبَ «الصِّحاح» أو كِلَيهما، إلا أن عبارتَهما: (وقد حَبِلَتِ المرأةُ فهي حُبلى، ونِسوةٌ حَبالى وحَبالَيات). اهـ وهي سالمةٌ مما وَقع ههنا؛ لأنه ليس فيها تصريحٌ بكون الثاني جمعاً لِلمفرد المذكور، بِخلاف عبارة المُحشِّي. وأمَّا سكُوتهما عن «حُبْلَيَات» فلأنه جمعٌ قياسيٌّ، وكُتبُ اللُّغة لم تُوضَع لِمثلِه غالباً. فافهَم!

(٣) تمامُه: «ومَن تَعلَّق وَدَعةً، فلا وَدَعَ اللهُ له». أخرجه الإمام أحمد (١٧٤٠٤) من حديث عُقبة بن عامر رضي الله عنه. قال في «النهاية»: والوَدَعةُ: شيءٌ أبيَضُ يُجلَب من البَحر يُعلَّق في حُلُوق الصِّبيان وغيرِهم. اهـ وأمَّا «وَدَعَ» فكثيرٌ من العصريِّين على أنه من الوَدْع بمعنى التَّرك، فيُستدرك على قول مَن قال بإماتة هذا الفِعل، وتفسيرُ المتقدِّمين على أنه من الدَّعة، أي: لا جَعَله في دَعةٍ وسُكون، معامَلةً له بِنَقيض قصدِه.

(٤) جمعُ مَعاذة، وهي ما يُتعوَّذ به.

وروى الأصمعيُّ: «مُغْيِلٍ».

(و) «اسْتَفعلَ»، نحوُ: («اسْتَقامَ، يَسْتَقِيمُ، اسْتِقامةً»)، كـ«أجابَ يُجيبُ إجابةً» بِعَينِها؛ ونحوُ: «استَحْوَذَ»، و«استَصْوَبَ»، و«استَجْوَبَ»، و«استَنْوَقَ الجملُ» من الشواذِّ؛ [جِيء بها] تَنبيهاً على الأصلِ، وقال أبو زيدٍ: هذا البابُ كلُّه يَجوزُ أن يُتكلَّمَ به على الأصلِ. كذا في «الصِّحاح».

(و) «انْفَعل»، نحوُ: («انْقادَ، يَنْقادُ») والأصل: انقَوَدَ يَنْقَوِدُ («انْقِيَاداً») والأصلُ: انقِوَاداً، قُلبت الواو ياءً لانكسارِ ما قبلها مع إعلالِ الفعل، وكذا في كلِّ مَصدر أُعلَّ فِعلُه، نحوُ: «قامَ، يَقُوم، قِياماً»، والأصل: قِوَاماً، وقولُهم: «حالَ، يَحُول، حِوَلاً» شاذٌّ. كذا ذكَروه، ....

دده چونكي

الخطاب في «مِثْلِك»، و«مُرضِع»: عطفٌ على «حُبلى»، و«فألهيتُها»: عطفٌ على «طرَقت»، و«عن ذي تمائمَ»: متعلِّق بـ«ألهيتُها»، و«مُحوِل»: صفةُ «ذي».

وفي وَصف تِلك النِّساء بالحَملِ والإرضاعِ، وفي وَصفِ الصبيِّ بِكونه ذي تمائمَ وذي حَوْل[١]، وفي جمعِ تمائمَ إشارةٌ إلى كمالِ مَيل النِّساء إليه.

قولُه: (وروى الأصمعيُّ: مُغْيَل) اسمُ مفعولٍ من أغيلَتِ المرأةُ ولدَها: إذا سَقَتْه الغَيلَ.

[مطلب: في تفسير «استَحوَذَ» وأَخواتِه]

قولُه: (ونحوُ: استَحْوذ) أي: استَوْلى وغَلَب، (واستَصوَب) أي: وَجد الشيءَ صَواباً[٢]، (واستَجْوَب) أي: طلبَ جَواباً[٣]، (واستنوَق الجملُ) أي: صار ناقةً، وهو مَثَل يُضرَب لرجل يكونُ في حديثٍ أو صفةِ شيء، ثم يَخلِطُه بِغيره ويَنتقِل إليه، وأصلُه: أنَّ طرَفةَ بنَ العَبْد كان عِند بعض المُلوك والمُسيَّبُ بن عَلَس يُنشِده شعراً في وصفِ جَمل، ثم حَوَّله إلى نعتِ ناقة، فقال طرفةُ: قد استَنوَق الجملُ.

---

(١) كذا جاءت العبارة في جميع النُّسخ المخطوطة والمطبوعة، وهي عبارة ديكنقوز في «شرح المراح»، والوجهُ أن يقالَ: (بِكونه ذا تمائمَ وذا حَوْل)، إلَّا أن يُدَّعى فيه الحكاية، أعني حكايةَ لفظِ الشاعر وهو (ذي تَمائم)، إلا أن قولَه: «مُحوِلٍ» لا يتمُّ فيه ذلك إلا بتكلُّفٍ شديد، فتأمل!

(٢) في نسختَين خَطيَّتين زيادةُ: (وصار صواباً)، وفي النُّسَخ المطبوعة: (أي: صار صواباً).

(٣) المعرُوف أنه بمعنى استَجابَ سؤالَه ونحوَه.

وفيه نَظر؛ لأنه اسمُ مَصدر كما مرَّ.

ولم تُنقَل حركةُ الياء إلى ما قبلها حتى تَنقلبَ ألفاً كما في «إقامَة»؛ لأنَّ ذلك فرعُ الفِعل في الإعلال، ولا نَقْلَ في فِعله، ولِئلَّا يَلتبسَ بِمصدر «أفعَل».

(و) «افْتَعَلَ»، نحوُ: («اخْتار يَخْتارُ») والأصل: اِخْتَيَرَ يَخْتَيِرُ، قُلبت الياء ألفاً لِتَحركها وانفِتاحِ ما قبلها، («اخْتِياراً») على الأصلِ لِعَدم مُوجِب الإعلالِ، وإن كان واويًّا تُقلَب الواو في المصدر ياءً، كما مرَّ في «انقِياداً».

ولم يُعلُّوا نحوَ: «اجتوَرُوا» و«احْتوَشُوا» لأنه بِمَعنى: تَفاعَلُوا، فحُمِل عليه.

(وإذا بَنَيتَها لِلمَفعُولِ) أي: هذه الأربعةَ (قُلْتَ: «أُجِيبَ يُجابُ»)، والأصلُ: أُجْوِبَ يُجْوَبُ، نُقِلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، وقُلِبَت في الماضي ياءً، [كما في «يُجِيبُ»]، وفي المُضارعِ ألفاً كما في «أَجابَ»، (و«اسْتُقِيمَ يُسْتَقامُ»)، والأصلُ: استُقْوِمَ يُسْتَقْوَمُ، فنُقِلتْ وقُلِبتْ.

(و«انْقِيدَ») أصلُه: انقُوِدَ، فنُقِلت حركةُ الواو إلى ما قبلها، وقُلبت ياءً كما في «صِينَ»، («يُنْقَادُ») أصلُه: يُنْقَوَدُ، قُلِبت الواو ألفاً، (و«اخْتِيرَ») أصلُه: اختُيِرَ، نُقلت كسرةُ الياءِ إلى ما قبلها، كما في «بِيع»، («يُخْتَارُ») أصلُه: يُخْتَيَرُ، ويَجوزُ فيهما الياءُ والواوُ والإشمام، كما في «صِينَ» و«بِيعَ»؛ لأنهما مثلُهما في ضمٍّ ما قبل حرف العِلَّة في الأصل، بِخِلاف «أُجيبَ» و«استُقِيم»، فإنه ساكنٌ، فلا وجهَ لِلواو والإشمامِ.

و«الانقيادُ» لازمٌ فلا بُدَّ من تَعدِيَتِه بحرف الجر لِيُبنى لِلمَفعول، نحو: «انْقِيد له»، فهو محذوفٌ.

فهذه الأربعةُ مِثلُ المجرَّدِ في الإعلال، فأُجرِيَ عليها أحكامُه، مِن حَذفِ العين عند اتِّصال الضمائر المرفوعة المُتحركة به، وعند دُخولِ الجازم إذا سَكن ما بعده، ونحوِ ذلك.

دده جونكي

قولُه: (وفيه نظرٌ لأنه اسم المَصدر كما مرَّ) يعني: في تفسيرِ التَّحويل، وقد مرَّ جوابُه هناك[1].

---

(١) انظر: (ص١٠٨).

(والأمْرُ مِنْها) أي: مِن هذه الأربعةِ: **(«أَجِبْ»)** أمرٌ مِن «تُجْوِبُ»، والأصلُ: أَجْوِبْ، أُعلَّ إعلالَ «تُجِيبُ»، وقِسْ على ذلك البواقيَ.

وإن شِئتَ قُلتَ: إنه مشتقٌّ من «تُجِيبُ» بعد الإعلالِ، وحُذِفَت العين لِسُكونِ ما بعدها، كما في «بِعْ»، وتَثبُت في **(«أَجِيبَا»)** كما في «بِيعَا»، **(و«اسْتَقِمْ، اسْتَقِيمَا»، و«انْقَدْ، انْقادَا»، و«اخْتَرْ، اخْتارَا»)** كذلك.

والضابطُ: ما ذكَرنا أنه يُحذَف إذا سَكن ما بعدَه، ويَثبُتُ إذا تحرَّك حركةً أصليَّة، أو مُشابِهةً لها، نحو: «أَجِيبَا، أَجِيبُوا» . . . إلى الآخِرِ، بِخلافِ نحوِ: «أَجِبِ القومَ»، و«استَقِمِ الأمرَ»، فتذكَّر ما تقدَّم؛ إذ لا حاجةَ إلى إعادتِه، فمَن لم يَستضِئْ بمصباحٍ لم يَستَضِئ بإصباحٍ.

[غيرُ الأبنِيَة الأربعة واجبُ التَّصحيح]

(ويَصِحُّ) أي: لا يُعَلُّ جميعُ ما هو غيرُ هذه الأربعةِ، **(نَحوُ: «قَوَّلَ» و«قاوَلَ»، و«تَقَوَّلَ» و«تَقاوَلَ»، و«زَيَّنَ» و«تَزَيَّنَ»، و«سايَرَ» و«تَسايَرَ»، و«اسْوَدَّ» و«ابْيَضَّ»، و«اسْوَادَّ» و«ابْيَاضَّ»، وكَذَا)** يَصحُّ **(سائِرُ تَصارِيفِها)** أي: جميعُ تصاريفِ هذه المذكوراتِ من المُضارِعِ، والأمر، واسم الفاعل، واسمِ المَفعول، والمصدرِ، وغيرِ ذلك، فتَصريفُ جميعها كتَصريفِ الصَّحيح بِعَينِه؛ لِعَدمِ عِلَّةِ الإعلال، وكونِ العين في هذه الأَمثِلة في غاية الخِفَّة؛ لِسُكون ما قبله.

فإن قُلتَ: ما قبل العين في «أَفْعَل» و«استَفْعَل» أيضاً ساكنٌ، وقد أُعِلَّا حَملاً على المجرَّد، فلِمَ لم تُعَلَّ هذه أيضاً حملاً عليه؟

قُلتُ: لأنه لا مانعَ من الإعلال فِيهما؛ لأنَّ ما قبل العين يَقبَلُ نَقلَ الحركة إليه، بِخِلاف هذه فإنَّه لا يَقبَله؛ أمَّا الألفُ فظاهِر، وأمَّا الواوُ والياء فلأنه يُؤدِّي إلى الالتِباس، فتَدبَّرْ!

ددہ چونکی

قولُه: (أي: جميعُ تَصاريف) إشارةٌ إلى أنَّ «سائر» بمعنى الجميع، وقد مرَّ تَفصيله[١].

قولُه: (وغيرِ ذلك) مِن الزمانِ والمكانِ والآلةِ.

(١) انظر: (ص٢٦٨).

واعلَم أنَّ المبنيَّ لِلمفعول مِن «قاوَل»: قُووِلَ، ومِن «تَقاوَل»: تُقُووِلَ، بِلا إدغام؛ لئلَّا يَلتبِسَ بالمبني لِلمفعول من «قَوَّلَ» و«تَقَوَّلَ»، وكذا «سُويِرَ» و«تُسُويِرَ»، بِلا قلبِ الواو ياءً؛ لئلَّا يَلتبسَ بنحو: «زُيِّنَ، وتُزُيِّنَ».

[اسمُ الفاعل من الثُّلاثي مُجرداً ومزيداً]

(**واسْمُ الفاعِلِ مِنَ**) الثُّلاثِيِّ (**المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ**) عَينُهُ (**بِالهَمْزةِ**) سواءٌ كان واويًّا، أو يائيًّا، (**كَـ«صائِنٍ»، و«بائِعٍ»**) والأصلُ: صاوِنٌ، وبايِعٌ، قُلبت الواو والياء همزةً؛ لأنَّ الهمزةَ في هذا المقام أخفُّ منهما، هكذا قال بعضُهم.

والحقُّ أنهما قُلبتا ألفاً كما في الفِعل، ثم قُلبتِ الألفُ المُنقَلِبة همزةً، ولم تُحذف لِالتِقاء الساكنَين؛ إذِ الحذفُ يُؤدِّي إلى الالتباس، واختَصَّ الهمزة لِقُربها من الألِف.

وإنما كان الحقُّ هذا لأنَّ الإعلالَ فيه إنما هو لِحَملِه على فِعله، فالمناسِبُ أن يُعَلَّ مثلَه، ويَشهَدُ بِذلك صحةُ «عاوِر» و«صايِد»؛ ويُرجَّح الأولُ بقلَّة الإعلال.

ووَقع في «المفصَّل» في بحثِ الإبدال: أنَّ الهمزةَ مُنقَلبةٌ عن الألف المُنقلِبة، وفي بحثِ الإعلال: أنها مُنقلبة عن الواو والياء، فكأنه قَصَرَ المسافةَ في بحثِ الإعلال؛ لَمَّا عُلِمَ ذلك في بحثِ الإبدال، ولفظُ المصنف يَصِحُّ أن يُحملَ على كلٍّ من الوجهَين.

وتُكتَبُ الهمزةُ بصورةِ الياء؛ ....

دده جونكي

قولُه: (يَعتلُّ عينُه بالهمزة) فقولُ الفُقهاء: «بايِع» بِغير همزةٍ لحنٌ[١].

[مطلب: في نقطِ الهمزة التي بِصورة الياء]

قولُه: (**وتُكتَب الهمزةُ بصورة الياء**) ونَقطُ هذه الهمزة كما نَقَطها الحريريُّ في الرِّسالة الرَّقطاء ـ وهي التي أحدُ حُروف كلِّ كلمة منها مَنقوطٌ والآخَرُ غيرُ مَنقوط[٢] ـ في نحوِ: «نايل»

(١) ومن طرائفِ «مُغني اللبيب»: قُلتُ يوماً: الفقهاءُ يَلحَنون في قولهم: (البايع) بِغير همز، فقال قائلٌ: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾!

(٢) في المخطُوط: (التي إحدى حُروف كلِّ كلمة منها مَنقوطة والأخرى غيرُ مَنقوطة). والذي في المطبوع أصحُّ؛ لأن واحد الحروف حرفٌ، وهو مذكر.

لأنَّ الهمزة المُتحركةَ الساكنَ ما قبلها تُكتَب بحرف حركتِها، وقد جاءتْ غيرَ مَنقوطة لِلفرقِ بين الياء الخالِصة وبينَ الياء التي هي صُورةُ الهمزة، ونَقطُها لحنٌ، وقد جاء في الشواذِّ حذفُ هذه الألف دُون قلبِها همزةً؛ كقَولهم: شاكٌ، والأصلُ: شاوِكٌ، قُلبت الواوُ ألفاً، وحُذِفت الألفُ، ووَزنُه: فالٌ، وليس المحذوفُ ألفَ الفاعل؛ .....

ددہ چونکی

حيث قال: «نايل يَدَيْهِ فاض»[1] خطأٌ، وحُكيَ أنَّ أبا علي الفارسيَّ دخل مع صاحبِه على واحدٍ مِن المشتَهرين بِمعرفة العُلوم العربيَّة زائراً له، فإذا بين يَدَيه جزءٌ فيه مكتوبٌ «قائل» مَنقُوطاً بِنُقطتَين من تحت، فقال له أبو عليٍّ: هذا خطُّ مَن؟[2] قال: خطِّي، فالتَفت إلى صاحبِه كالمُغضَب وقال: قد أَضَعْنا خطواتِنا في زِيارته؛ وخَرج مِن ساعتِه. وفي «شَرح المقصُود» المسمَّى بـ«المطلُوب»[3]: هذا ـ أي: كونُ النَّقط خَطأً ـ في الهمزةِ المَكسورة المقلُوبةِ مِن الواو لا مِن الياءِ، فرقاً بين الواويِّ واليائيِّ.

[مطلب: في كتابةِ الهمزة بِاختِلاف أحوالِها]

قولُه: (لأنَّ الهمزة المتحركة الساكنَ ما قبلها تُكتب بحرفِ حركتِها) اعلَم أنَّ الهمزةَ في الأول تُكتَب على صُورة الألفِ في كلِّ الأحوال، وفي الوَسَط إذا كانَت ساكنةً على وَفقِ حركةِ ما قبلَها كـ«رَأْس، ولُؤْم، وذِئْب»؛ وإذا كانت مُتحركةً وسَكَن ما قبلها على وَفقِ حركةِ نَفسِها، نحوُ: «يَسأَل، ويَلؤُم، ويُسْئِم»، وقِيل: تُحذَف الهمزةُ قبل التَّخفيفِ إنْ كان تَخفيفُها بِالنَّقل كـ«مَسْئلة»، أو الإدغامِ كـ«شَيْء»[4]، وقِيل: تُحذَف الهمزةُ المفتوحةُ فَقط، والأكثَرُ على حَذفِ المفتُوحة بعد الألفِ كـ«ساءَلَ»، وقِيل: تُحذَفُ في الجَمِيع؛ سواءٌ كانت مَفتوحةً أو لا؛ وسَواءٌ كانت المفتوحةُ بعد الألفِ أو لا.

وإذا تَحرَّك ما قبلها أيضاً فتُكتَبُ على ما تُخفَّف به، كـ«مُؤَجَّل» بِالواو و«فِئَة» بالياء؛ لأنَّ تخفيفَهما كذَلك، و«سَأَل» بالألف، و«لَؤُمَ» بِالواو، و«بَئِسَ» بالياء، و«مِن مُقرِئك» بالياء، و«رُؤُس» بِالواو؛ لأنَّ تَخفيفَها بأنْ تُجعلَ بين بينَ المَشهورَ؛ وجاءَ في نحوِ: «سُئِلَ» و«مُقرِئُك»

(١) عبارتُه: ونايلُ يَدَيه فاضَ، وشُحُّ قَلبه غاضَ.

(٢) كان الواجب أن يقولَ: (خطُّ مَن هذا)؛ لِوجوب صدارة الاستفهام وما أُضيف إليه. قاله الصبان.

(٣) صاحبُه مجهول كصاحبِ «المقصود» من قبله، مع أنَّ الكتابَين مَشهوران متداوَلان.

(٤) في بعض النُّسخ: (كسوءة).

. . . .

دده جونكي

مما كانَت الهمزةُ مكسورةً وما قبلها مَضمومٌ أو بِالعكس كَتبُها بِحَرفِ حركتِها أو بحرفِ حركة ما قبلها؛ لأنَّ في تَخفيفها خِلافاً في أن يُجعَلَ بين بين المشهورَ أو غيرَ المشهور.

وفي الآخِر إذا كان ما قبلَها ساكناً لا تُكتَب على صُورةِ شيء، نحوُ: «خَبْء» بِالفتحِ، و«دِفْء» بِالكسر، و«بُرْء» بِالضم، وشَكلُ الهمزةِ هو شَكلُ أحدِ حُروف اللِّين، والمكتوبُ في «خَبْء، ودِفء، وبُرء» علامةُ الهمزة[1] لِيُعلمَ أنَّ هناك همزةً في اللَّفظ فتُلفَظ، وكتابةُ نحوِ: «البُطؤ، والوَطئ، والجَيئة» بالواوِ والياء ليسَت على قانُونِ عِلمِ الخَطِّ، بل مِن جَهلِ الكاتِب بِصُورة الخَطِّ[2].

وإذا كان مُتحَركاً تُكتَب بحرفِ حركةِ ما قبلَها؛ سواءٌ كانت الهمزةُ ساكنةً أو مُتحَرِّكة؛ مفتوحةً أو مضمُومةً أو مَكسورةً، كـ«قرَأَ، ويُقرِئُ، ورَدُؤَ»، و«لم يَقرَأْ، ولم يُقرِئْ، ولم يَرْدُؤْ»، وإذا كانتِ الهمزةُ المتطرِّفة بحيثُ لا يُوقَف عليها لاتِّصال غيرِها بها مِن ضميرٍ مُتصلٍ أو تاءِ تأنيثٍ صارتْ كالوسَط، فمَن كتَبها في الوسَط بِصُورةٍ كتَبَها هَهُنا كذلك، ومَن أسقَطَ أَسقَطَ، نحوُ: «جُزْأَك، وجُزْؤُك، وجُزْئِك» مِمَّا كان الأولُ منه مضموماً، ونحو: «رِدْأَك، ورِدْؤُك، ورِدْئِك» مما كان الأولُ منه مَكسوراً، ونحوُ: «يَقْرَؤُه، ويُقْرِئُك» مما كان الهمزةُ فيه مضمومةً وما قبلها مَفتوحٌ أو مكسورٌ، إلَّا في نحوِ: «مَقرُوة وبَريَّة»؛ فإنهم كَتَبُوه بِحَذفها، وفي الأولِ[3] المتَّصل بِه غيرُه لا يكونُ كالوسَطِ، فتُكتَب بِالألفِ نحوُ: «بِأَحد ولأَحَد»، بِخلاف «لِئَلَّا» لِكثرة استِعمالِه، أو لِكراهةِ صُورتِه[4]، وبِخلافِ «لَئِن» لِكَثرتِه.

---

(١) يَعني هذه (ء)، وتُسمى القِطعة لاقتِطاعِها من العين، وعبَّر عنها الرضي بِـ«صورة العين البتراء»، قال: وإنَّما جُعِلت العينُ علامةَ الهمزة لِتَقارُبِ مَخرجَيهِما.

(٢) هذا قديماً وفي زمانِه رحمه الله، وأمَّا الآنَ فقد اختَلف بعضُ ذلك، ككتابتِهم نحو: «جَيئة» و«هَيئة» على ما تَرى بعد أن رفَعوا لِلهمزة نَبْرةً كالسِّنَّة في مُتَّسعِ ما قبل الهاء لِتَستقرَّ عليها القِطعةُ عند الشَّكل بِالتحقيق. انظر: «المطالع النَّصرية».

(٣) كذا في «الكليَّات» أيضاً، فإمَّا أنه معطوفٌ على (نحو: مقروة)، أي: وإلَّا في الأول المتصل. . . إلخ، وإمَّا أنه متعلِّق بِالكون المنفي، أي: لا يكون الهمزُ في الأول كالوَسط، وهذا أَولى؛ لأنَّ الاستثناء فيما مَضى من الهمزة المتطرِّفة قبل نحوِ ضميرٍ أو تاء، ونحوُ: (بِأحد) ليس منه. على أنَّ عبارةَ «الشافية»: (بخلافِ الأول المتصل به) لِذا جَعل الشُّراحُ ما بعده تعليلاً فقالُوا: فإنه لا يكون كالوسَط.

(٤) لأنه لو كُتِب بالألف مع حذفِ النون لكانَت صُورتُه: «لالا» [أو: «لألا» في زمانِنا].

لأنَّ حروفَ العِلَّة كثيراً ما تُحذف، بِخلاف العَلامَةِ.

قال صاحبُ «الكشاف» في قولِه تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]:

ددە چونكى

وكلُّ همزةٍ بعدها حرفُ مدٍّ كصُورتها تُحذَف نحوُ: «خَطأً» في النَّصب؛ فإنها تُكتَبُ بِألفٍ واحِدةٍ فيه، و«مُستَهزِؤن» يُكتَب بِواوٍ واحِدة، و«مُستَهزِئِن» بِياءٍ واحِدةٍ، وقد تُكتَبُ[١] بِياءَين، بِخِلاف «قَرَأَا ويَقرَأَان» حيث يُكتَب بِألفَين لِلَّبس[٢]، وبِخلافِ نحوِ: «مُستَهزئَينِ» في المُثنَّى لِعدم المدِّ؛ لِفتح ما قبل الياء، وبِخِلافِ نحوِ: «رِدائِي» حيث يُكتَب بِياءَين في الأكثَرِ؛ لأنَّ الياء الأُولى مُغايِرةٌ لِلثانِيَة في الصُّورة، أو لأنَّ أصلَ ياءِ المتكلِّم الفَتحُ، فكأنه لم يَجتَمِع الهمزةُ مع حرفِ مَدٍّ، وبِخلاف نحوِ: «حِنَّائِيّ» حيث يُكتَبُ بِياءَينِ في الأكثَر لِلمُغايَرة والتَّشدِيدِ الذي يَذهبُ بِالمدِّ، وبِخِلاف نحوِ: «لم تَقرئِي» لِلواحِدة المخاطَبة من «قَرَأ»، حيث يُكتَب بِياءين لِلمُغايَرة[٣] واللَّبسِ بـ«تَقرِي» مُضارِعِ «قَرَى».

[مُهمة: في إعرابِ «كثيراً ما»]

قولُه: (لأنَّ حُروف العلة كثيراً ما تُحذَف) نَصبُ «كثيراً» على الظَّرف؛ لأنه صِفةُ الحِين، أو على المَصدر؛ لأنه صِفتُه، و«ما» لِتأكيد معنَى الكثرةِ، والعاملُ ما يَلِيه على ما ذُكر في «الكشَّاف» في قَوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٠] أي: حِيناً كثيراً، أو حَذفاً كثيراً تُحذَف.

[مطلب: في تفسيرِ ألفاظ قَوله تعالى: ﴿شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾]

وقولُه: (﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾) قال الراغبُ: (شَفا البِئر والنهرِ: شَفيرُه وطَرَفُه، ويُضرَب به المثلُ في القُرب من الهَلَكة، وأَشفَى على الهَلاك أي: حَصَل على شَفَا جرفٍ هارٍ[٤]، وتَثنِيتُه: «شَفَوان»، والشِّفاء من المرض: مُوافاة شَفَا السلامة، وصار اسماً لِلبُرء)، و«الجُرف» بضم الجيم والراء وسُكونِ الراء[٥]: ما جَرَفه السَّيلُ من جُرف الوادِي وحَفَر أصلَه فيَبقى واهياً؛ و«الهار»: الهائرُ، وهو المُتَصدِّع الذي أشفَى وأشرَف على التَّهدُّمِ والسُّقوط.

---

(١) أي: في الأخير فقط، لا في كلٍّ مِن الثلاثة.

(٢) الأول بـ«قَرَأ» لِلواحد، والثاني بـ«يَقرَأن» لِلجمع المُؤنث.

(٣) أي: المذكورةِ.

(٤) عبارةُ الراغب: أي: حَصل على شَفاه. اهـ وهي الوَجه.

(٥) أي: في لغة أُخرى. وفي المطبوع: (أو سكون الراء).

ووَزنُه: فَعِلٌ، قُصر عن: فاعِل، ونظيرُه: «شاكٌ» في «شاوِك»، وألفُه ليست بألفِ «فاعِل»، وإنما هي عينُه، وأصلُه: هَوِرٌ وشَوِكٌ.

وقال في «المفصَّل»: ورُبما تُحذَف العينُ، فيُقال: «شَاكٌ». والصوابُ هذا.

ومِنهم من يَقلِب - أي: يَضعُ العينَ مَوضعَ اللام، واللامَ موضعَ العين - فيَقولُ: «شاكِوٌ»، ثم يُعِلُّه إعلالَ «غازٍ» كما يُذكر، ويقولُ: «شاكِي» ووَزنُه: فالِع، فعلى هذا تقولُ: «جاءَنِي شَاكٍ»، و«مَررتُ بِشَاكٍ»، بحذفِ الياء فيهما، و«رأيتُ شاكِياً»، بإثبات الياء لِخفة الفتحة، وعلى الحذف تقولُ: «جاءني شاكٌ» بِالضم، و«رأيتُ شاكاً» بالفتح، و«مررتُ بِشاكٍ» بالكسر.

(و) اسمُ الفاعل (مِنَ) الثلاثيِّ (**المَزيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ المُضارِعُ، كَـ«مُجِيبٍ»**) والأصلُ: مُجْوِب، (و«**مُسْتَقِيمٍ**») والأصل: مُسْتَقْوِم، (و«**مُنْقادٍ**») والأصلُ: مُنْقَوِد، (و«**مُخْتارٍ**») والأصل: مُخْتَيِر، وإن لم يكُن مِن الأبنِيَة الأربعة لا يعتلُّ، كما تقدَّم.

دده جونكي

قولُه: (ووَزنه فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسرِ العينِ، ومَن سكَّن العينَ وقال: قُلِبت ألفاً على مذهبِ يُونسَ كـ«قالٍ»[1] في «قَوْل»، فقد أَخطَأ.

قولُه: (شاكٌ في شاوِك) مِن الشَّوْكة وهي شِدَّة البَأس والحَدّ في السِّلاح، وقِيل: الشَّوكة: الحِدَّة، مُستَعارةٌ مِن واحِدةِ الشَّوك. و«شاكَ الرجل يَشاكُ شَوْكاً»: ظهَر شَوكتُه وحِدَّتُه.

قولُه: (قال في «المفصَّل»: فربما يُحذف العين فيُقال: شاكٌ) هذه المخالَفةُ بين كَلامَي صاحِب «الكشَّاف» في «شاكٍ»، وقد تَخالَف كَلاماه في «هارٍ» أيضاً؛ حيث ذَكرَها[2] في بحثِ المصغَّر من «المفصَّل» فيما حُذِف منه حرفٌ أصليٌّ لا يُردُّ في التصغير، وقال ابنُ الحاجب في «شرحه»: (ولا يَجوز أن يكونَ «هارٍ» فَعِلاً؛ لأنَّ الزمخشري أثبتَه محذوفاً منه حرفٌ أصلي، ولا يُمكن أن يكونَ مقلوباً؛ لأنَّ حكمَ مثلِ: «قاضٍ» أن تكونَ الياء فيه كالثابِتة؛ إذْ حذفُها عارضٌ، كقَولك: «رأيتُ قُويضِياً»، فوَجب أن يكون فاعِلاً حُذِفت عينُه)، فما ذُكِر في بَعض حواشي «الكشَّاف» مِن أنه مَقلوبٌ ليس بِذاك كما ذكَره الچارپَرديُّ في «شَرح الشافية».

قولُه: (أي: يضع العين موضع اللام... إلخ) هذا هو القَلبُ المكانيُّ، وهو: نَقلُ حرفٍ

---

(١) بالتنوين؛ لأن المرادَ الاسمُ لا الفعلُ الماضي.

(٢) في المطبوع: (حيث ذكر هار)، والأول أصحُّ.

[اسم المَفعول من الثُّلاثي مُجرَّداً ومزيداً]

(واسْمُ المَفْعُولِ مِنَ) الثُّلاثيِّ (المُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِالحَذْفِ) والنَّقلِ، (كَـ«مَصُونٍ»، و«مَبِيعٍ»، والمَحْذُوفُ واوُ مَفْعُولٍ عِنْدَ سِيبَوَيهِ) لأنها زائِدة، والزائدُ بِالحذف أولى، والأصل: مَصْوُون، ومَبْيُوع، نُقلت حركةُ العين إلى ما قبلها، فحُذفت واوُ المَفعول لالتِقاء الساكنَين، ثم كُسِر ما قبل الياء في «مَبِيع» لِئلَّا يَنقلبَ واواً، فيَلتبسَ بالواويِّ، فـ«مَصُون»: مَفُعْل، و «مَبِيع»: مَفِعْل.

(و) المحذوفُ (عَينُ الفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ) لأنَّ العين كثيراً ما يَعرِضُ له الحذفُ في غير هذا الموضِع، فحَذفُه أَولى، فأصلُ «مَبِيع»: مَبْيُوع، نُقِلت ضمةُ الياء إلى ما قبلها، وحُذِفت الياءُ، ثم قُلِبَت الضمة كسرةً لِتُقلب الواو ياءً؛ لئلَّا يَلتبس بالواويِّ.

ومذهبُ سيبويه أَولى؛ لأن التِقاءَ الساكنين إنما يَحصُل عِند الثاني، فحَذفُه أَولى، ولأن قَلبَ الضمة إلى الكسرة خِلافُ قياسِهم، ولا علَّةَ له.

ولو قِيل: العِلَّةُ دفعُ الالتِباس، فالجوابُ: أنه لو قِيل بما قال سِيبويه لاندَفَعَ الالتباسُ أيضاً.

فإنْ قيل: الواوُ علامةٌ، والعلامةُ لا تُحذَف، قُلنا: لا نُسلِّم أنها علامةٌ، بـ هي إشباعٌ لِلضمة؛ لِرَفضِهم «مَفْعُلاً» في كلامِهم إلَّا «مَكْرُماً» و«مَعُوناً»، والعلامةُ إنما هي الميم، يَدلُّ على ذلك كونُها عَلامةً لِلمفعُول في المزيد فيه من غير واوٍ.

دده جونكي

عارياً عن عارضِه من الحَركة والسُّكون مَكانَ حرف آخَر، وكلُّ واحدٍ منهما مَعروضٌ لِعارضِ الآخَر.

[مطلب في الألفاظ الآتية على «مَفعُل»]

قولُه: (لِرفضهم «مَفْعُلاً» في كلامِهم إلَّا مَكرُماً ومَعُوناً على الأفصح) لأنه جاءَ «مَهلُك» بضم اللام مَصدر هَلَك، و«مَيْسُر» بِضم السين بمعنَى السَّعة والغَنِيمة، وقَرأ بعضُهم[1]: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ

(١) هو عطاء ومجاهد وغيرُهما.

فإن قِيل: إذا اجتمع الزائدُ مع الأصلي فالمحذوفُ هو الأصليُّ؛ كالياء من «غازٍ»، مع وُجودِ التَّنوين، وإذا التقى الساكِنان والأولُ حرفُ مدٍّ يُحذَف الأولُ، كما في «قُلْ، وبِعْ، وخَفْ»، قُلنا: كلٌّ مِن ذلك إنما يكونُ إذا كان الثاني من الساكنَين حرفاً صحيحاً، وأمَّا هنا فليس كذلك، بل هما حَرفَا علَّةٍ.

وأمَّا قولُهم: «مَشِيبٌ» في الواويِّ من: الشَّوْب، وهو الخَلْط، و«مَهُوبٌ» في اليائيِّ من: الهَيْبة، فمِن الشواذِّ، والقياس: «مَشُوبٌ»، و«مَهِيب».

(وبَنُو تَمِيم يُثْبِتُونَ) وفي بَعض النسخ: «يُتمِّمُون» **(الياءَ)** دُون الواو؛ لأنها أخفُّ مِن الواو، **(فَيَقُولُونَ: «مَبْيُوعٌ»)** كما يَقولُون: «مَضْرُوب»، وهذا قياسٌ مُطَّردٌ عندَهم، قال الشاعرُ: [البسيط]

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضاتٍ وهَيَّجَهُ   يَومُ الرَّذاذِ عَلَيهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

دده جونكي

مَيْسُرةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] بضمِّ السين والإضافةِ، وذكَر ابنُ القطَّاع أنه جاءَ «مَأْلُك» بضم اللام بمعنَى الرِّسالة، على أن الفَراء جعلَهما جمعَين لِـ«مَكرُمة ومَعُونة» على حدِّ «تَمْر وتَمرة». وإنما لم يُجعَل «مَعُون» على وزنِ اسم مَفعول بمعنى المَصدر كـ«المَيْسُور»؛ لئلَّا يلزمَ كثرةُ التَّغيير مِن حذفِ الواو ونقلِ الحركة، بِخلافِ ما إذا جُعِل «مَفْعُلاً»، حيث لا يَلزمُ فيه إلَّا نقلُ الحركة.

[مطلب: في تفسير وإعرابِ: «حتى تذكَّرَ بَيضاتٍ...» البيتَ]

وقولُه: (حتى تذكَّرَ بَيضاتٍ وهيَّجه... إلخ) «تذكَّر الشيءَ» وأذكرَه غيرُه وذكَّرَه بمعنى: ذكَره بِلسانه وبِقلبِه، ذِكراً وذُكرَةً وذِكرَى، يُقال: «اجعَلْه منك على ذُكْر» بضم الذال وكسرِها بمعنًى، وقِيل: بالضم ما بِالقَلب خاصَّةً وهو ضدُّ النِّسيان، وبِالكسر يَعمُّ ما بِاللِّسان وبالقَلب جميعاً. و«البَيْضات»: جمعُ بَيضة، و«هيَّجه»: حرَّك شوقَه، وكذا «هايَجه»؛ و«الرَّذاذ» بفتح الراء المهمَلة والذالِ المعجمةِ: المطرُ الضَّعيف، و«الدَّجْن» بفتح الدال المهملة وسكون الجيم: إلباسُ الغَيم السماءَ، والسحابُ والمطرُ الكَثيرُ، يُقال: يَومٌ دَجنٌ بِالوصف والإضافةِ، و«مَغْيُوم»: اسم مفعولٍ بمعنى ذِي غَيم.

فاعلُ «تذكَّر» ضميرُ الظَّليم، وهو الذَّكَرُ من النَّعام جِنسِ النَّعامةِ، «بَيضات»: مفعولُه، وفاعلُ «هيَّجه» ضميرُ التذكُّر، و«يَوم رَذاذ»: مفعول فيه لـ«تَذكَّر»، أو فاعلُ «هيَّجه»، والجملةُ معطوفةٌ على جملة «تذكَّر»، و«عليه»: ظرفٌ فاعلُه «الدَّجنُ» لاعتِماده، أو «الدجنُ» مبتدأ والظرفُ خبره،

وقال: [الكامل]

قَدْ كـانَ قَـومُـكَ يَـحْـسَـبُـونَـكَ سَـيِّـداً وإِخَـــالُ أنَّـــكَ سَـيِّــدٌ مَـــعْـيُـــونُ

ولم يَجِئ ذلك في الواويِّ، قال سيبويه: لأنَّ الواواتِ أثقَلُ عليهم من الياءات.

ورُوِيَ: «ثَوبٌ مَصْوُونٌ»، ....

ددە چونكێ

والجملةُ صفة «يوم رَذاذ»، و«مَغيومٌ»: صفة أُخرى له، إلّا أن الأَولى تقديمَ المفرد على الجملة، وقد جاء تأخيرُه كقَوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وكذا الوصفُ بِالجُملة الفِعليَّة أَولى مِن الوصف بالجُملة الاسميَّة، وبِالفعل الماضي أَولى مِن المستقبَل، وفي وُقوعِه صفةً خلافٌ نحو: «مررتُ برجل يَصيد غداً». ذكَره في «الشرح الكبير لِلكافية».

[مطلب: في تفسير: «قد كان قومك ...» البيتَ، وفيه الكلام على العَين وما تُدفَع به]

قولُه: (قد كان قومك يَحسبونك سيداً... إلخ) «ساد قَومَه» سِيادةً وسُودُداً بالضم وسَيْدُودةً بِالفتح، فهو سيِّدُهم أي: كبيرُهم، وزنُه: «فَعِيلٌ»[1]، وقال أهلُ البصرة: «فَيْعِل»، والجمعُ: سادَةٌ، وإذا أردتَ الاستقبالَ قُلتَ: «سائدٌ قومَه»، و«سيِّدٌ قومَه» بِالتَّنوين. و«خالَ الشيءَ»: ظنَّه، خَيْلاً وخَيْلةً ومَخِيلة وخَيْلُولةً، وتَقولُ في مُستَقبلِه: «إِخالُ» بكسر الهمزة، وهو الأفصَحُ، وبنو أَسَد تقولُ: «أَخال» بِالفتح، وهو القياسُ.

و«عانَه»: أصابه بِعَينه، فهو عائنٌ، وذاكَ مَعِينٌ على النَّقص، ومَعْيُونٌ على التَّمام، أي: مُصابٌ بِالعَين، وفي الحديثِ: «**العينُ حقٌّ**»[2] أي: إصابتُها حقٌّ، قِيل: وجهُ إصابةِ العين أنَّ الناظرَ إذا نظَر إلى شيء واستَحسَنه ولم يَرجع إلى الله وإلى رُؤيةِ صَنيعِه، قد يُحدِثُ الله تعالى في المنظورِ عِلةً بِجناية نَظَرِه على غَفلةٍ؛ ابتِلاءً لِعباده لِيَقول المُحقُّ: إنه مِنَ الله تعالى، وغيرُه: مِن غيرِه؛ فيؤاخَذُ الناظرُ لِكَونه سببًا. ووجَّهها بعضٌ بأنَّ العائنَ يَنبعثُ مِن عينه قُوةٌ سُمِّيَّة عِنده تَتَّصل بالمَعيون فيَهلكُ أو يَفسدُ، كما قِيل مثلُ ذلك في بعض الحَيَّات. كذا في «شَرح المشارِق».

وذَكر في «فَتح المنَّان»[3]: قال الزُّهري: يُؤتى الرجلُ العائنُ بِقَدحٍ فيُدخِلُ كَفَّه فيه،

---

(١) أي: فقُلب.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٤٠) ومسلم (٢١٨٧) عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً.

(٣) في «كشف الظُّنون»: «فتحُ المَنَّان في تفسير القرآن»، وهو كبير في أربعينَ مُجلداً، لِلعلَّامة قُطب الدين محمودِ بن مسعود الشِّيرازي المتوفَّى سنة (٧١٠هـ)، وهو المَعروف بـ«تَفسير العلامي».

و«مِسْكٌ مَدْوُوف» أي: مَبلُول، ....

دده جونكي

فيَتمَضمَضُ، ثم يَمُجُّه في القَدَح ويَغسلُ وَجهَه في القَدَح، ثم يَغسلُ يدَه اليُسرى، فيَصبُّ على رُكبتِه اليُمنى في القَدَح، ثم يُدخِلُ يَدَه اليُمنى فيَصبُّ على رُكبته اليُسرى، ثم يَغسِل داخِلةَ إزارِه، ولا يُوضَع القَدَحُ في الأرض، ثم يُصَبُّ على رأس المَعيونِ مِن خَلفِه صَبَّةً واحدةً[١]. وقِيل: العينُ إلى الصِّغارِ أسرَعُ من الكِبار، وقد يَعِينُ الرجلُ نفسَه بِغير إرادتِه، بل بِطَبعه.

ومِمَّا تُدفَع به العين قولُ العائنِ: «اللهمَّ بارِكْ عليه»، وقولُه: «ما شاء الله لا قوةَ إلَّا بالله»، ورُقيةُ جِبرائيلَ عليه السلام لِلنبيِّ ﷺ التي رَواها مُسلِم في «صَحيحه»[٢]: «**بِاسمِ الله أرقِيك، مِن كل شيءٍ يُؤذِيكَ، مِن شرِّ كل نفسٍ أو عين حاسدٍ الله يَشفِيك، باسم الله أرقِيك**»، وتَدسيمُ النُّونة كما ذكَره في «شرح السنة» أنَّ عثمان رضي الله تعالى عنه رأى صبيًّا مليحاً فقال: دَسِّمُوا نُونَته لئلَّا تُصيبَه العين، يعني: سَوِّدُوا الحُفرة في ذَقن الصبيِّ، والإكثارُ مِن قراءة المُعوِّذتين وفاتحةِ الكتاب وآيةِ الكرسي. وههنا تَعويذاتٌ ورُقًى كثيرة تُطلَب من «فَتح المنَّان» في تَفسير سُورة يوسف.

وذَكر القاضي حُسَين[٣] «أنَّ نبيًّا مِن الأنبياء عليهم السَّلامُ استَكثر قومَه ذاتَ يوم، فأَماتَ الله تعالى مِنهم مائةَ ألف في ليلةٍ واحدة، فلمَّا أصبح شكَا إلى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له: لَمَّا استَكثَرتَهم عِنْتَهم[٤]، فلولا حصَّنتَهم بأن تقولَ: حصَّنتُكم بِالحيِّ القَيُّوم الذي لا يموتُ أبداً، ودَفعتُ عنكُم السُّوءَ بلا حولَ ولا قوة إلَّا بالله»، قال القاضي: وهكذا السُّنةُ في الرَّجل إذا رأى نفسَه سَليماً وأحوالَه مُعتدِلةً، يقولُ في نَفسه ذلك. وكان القاضي يُحصِّن تَلامذتَه بِذلك إذا استَكثرَهم، وذَكر الإمام الرازيُّ في بعض كُتبه أن العين لا تُؤثر مِمَّن له نفسٌ شَريفة؛ لأنها استِعظامُ الشيءِ، وما ذكَره القاضي يَرُدُّ ذلك. كذا في «النَّجم الوَهَّاج».

قولُه: (ومِسكُ) بِكسر الميم: من الطِّيب، فارسيٌّ مُعرب، وكانت العرب تُسمِّيه المشمُوم.

---

(١) انظر: «السُّنن الكبرى» للبيهقي؛ فإن الأثر مرويٌّ فيها بِالتفصيل.

(٢) (٥٧٠٠) من حديثِ أبي سعيد رضي الله عنه.

(٣) هو أبو عليٍّ حُسين بن مُحمد بن أحمد المَروروذِي، قاضٍ، مِن كبار فُقهاء الشافعية، ومِن أصحاب الوُجوه في المذهب، كان غَواصاً في الدَّقائق، وهو تلميذُ القفَّال وشيخُ البَغوي، وكلَّما قال إمام الحرَمين في «نِهاية المطلب» والغزالي في «الوَسيط» و«البسيط»: (وقال القاضي) فهو المرادُ بِالذكر لا سِواه. من كُتبه «التَّعليقة على مختصر المُزني»، و«شرح فُروع ابن الحداد» و«الفتاوى». توفي سنة (٤٦٢هـ).

(٤) في أكثر النُّسخ: (استكثرتَ عدتهم)، والصحيح ما أثبَتناه تبعاً لبعض النُّسخ الخطية، وتبعاً لـ«حياة الحيوان» و«النَّجم الوهاج» وكثيرٍ من كُتب الشافعية.

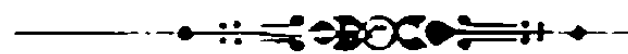
وضَعُفَ: «قَوْلٌ مَقْوُولٌ»، و«فَرَسٌ مَقْوُودٌ».

(و) اسمُ المَفعول (مِنَ) الثلاثيِّ (المَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالقَلْبِ) أي: قلبِ العين ألفاً، كما في المبنيِّ لِلمفعول من المُضارِع، (إنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ) أي: فعلُ اسم المَفعول، وهو المبنيُّ لِلمفعول من المُضارِع، بأنْ يكونَ من الأبنِيةِ الأربعة (كَـ«مُجابٍ»، و«مُسْتَقامٍ»، و«مُنْقادٍ»، و«مُخْتارٍ»)، والأصلُ: مُجْوَب، ومُسْتَقْوَم، ومُنْقَوَد، ومُخْتَيَر، وإنما قال هُنا: «بِالقلب» وفي اسمِ الفاعل: «بما اعتلَّ به المُضارع»؛ لأنَّ القلب هنا لازمٌ كفِعله، بِخلاف اسمِ الفاعل، فإنه قد يكونُ فيه، وقد لا يكونُ؛ كـ«مُبِيع» من: أباعَ، فإنه لا قَلْبَ فيه.

ددە چونكێ

قولُه: (وضعف قولٌ مَقوُول) قال الجوهريُّ في «الصِّحاح» وابنُ الأنباري في «النُّزهة»: ليس يَأتي مَفعولٌ مِن ذَوات الثلاثةِ مِن بناتِ الواو بالتَّمام إلَّا حرفانِ: «ثوبٌ مَصوُون، ومِسكٌ مَدْوُوفٌ»، ثم قال الجوهريُّ: وفي النَّحويِّين مَن يَقيسُ على ذلك فيَقولُ: «قولٌ مَقوُول، وفَرس مَقْوُود» قِياساً مطرداً.

قولُه: (وقد لا يكون) ذَكر في «مُغني اللَّبيب» أنَّ «قد» الحرفيَّة مختصَّة بالفِعل المتصرِّف الخبرِي المثبَت المجرَّد عن الجازِم والناصبِ وحَرفِ التَّنفِيس، وهي معه كالجُزء، فلا تُفصَل منه بِشيء، اللَّهمَّ إلَّا بالقسَم.



[النَّوع الثالث: الناقِص]

النَّوع (الثَّالِثُ) مِن الأنواع السَّبعة: (المُعْتَلُّ اللَّامِ)، وهو: ما يكونُ لامه حرفَ عِلة، (ويُقالُ لَهُ: النَّاقِصُ) لِنُقصانِ آخِره من بعضِ الحركات، (و) يُقالُ له: (ذُو الأَرْبَعةِ) أيضاً (لِكَونِ ماضِيهِ على أَرْبَعةِ أَحْرُفٍ إذا أَخْبَرْتَ) أنتَ (عَنْ نَفْسِكَ)، نحوُ: «غَزَوْتُ»، و«رَمَيْتُ».

فإن قيلَ: هذه العِلَّة مَوجودةٌ في كلِّ ما هو على ثلاثةِ أحرُف غيرِ الأجوفِ من المجرَّدات؟

قُلتُ: هو في غير ذلك على الأصلِ، بِخلاف الناقِص، فإنَّ كونَه على ثَلاثة أحرف ههُنا أَولى منه في الأجوَف؛ لِكَون حرفِ العِلَّة في الآخِر الذي هو مَحلُّ التغيير، فلمَّا خالفَ ذلك وبَقيَ على الأربعة سُمِّي بِذلك، وأيضاً: تَسمِيةُ الشيءِ بِالشيء لا تَقتَضِي تَخصيصَه به.

[حُكم المُجرَّد منه]

(فالمُجَرَّدُ: تُقْلَبُ) مِنه (الواوُ والياءُ) اللَّتان هُما لامُ الفعلِ من الناقص (أَلِفاً إذا تَحَرَّكَتا، وانْفَتَحَ ما قَبْلَهُما، كَـ«غَزَا»، و«رَمَى») في الفِعل الماضِي، والأصلُ: غَزَوَ، ورَمَيَ، (و«عَصاً»، و«رَحًى») في الاسم، والأصل: عَصَوٌ، ورَحَيٌ، قُلِبتا ألفاً، وحُذِفَت الألفُ لالتِقاء الساكنَين من الألف والتَّنوين.

دده جونكي

قولُه: (إذا أخبرتَ عن نَفسك) فإن قِيل: ليس لِتَخصيصِ كونِ ماضِيه على أربعةٍ بِالإخبار وَجهٌ، قُلنا: قد ذُكِرَ[1] وَجهُه في الأجوَف.

قولُه: (ورحًى) وقِيل: أصلُ رَحًى: رَحَوٌ؛ لِقَولهم: رَحَوْتُ، فحِينئذٍ يُكتَب بالألف.

قولُه: (من الألف والتَّنوين) لأنَّ التَّنوينَ نونٌ ساكنةٌ تَتبع حركةَ الآخِر، أي: تَأتي بعد الحركة، لا كنُونِ «حسن» فإنها قبلَ الحركة، فإذا صارَ الحاء[2] آخِراً تَتبع حركتَه وتأتي بَعدها، وليست بِعارِضة لحرفٍ كالحَركة، بل هي حرفٌ مُستقِلٌّ زِيدَ علامةً لِلتمكُّن، والعلامةُ لا تُحذف.

---

(١) أو: قد ذَكَر، أي: الشارح.

(٢) أي: مِن «رحًى».

والمُنقَلبةُ عن الياء تُكتَب بِصورة الياء فيهما؛ فرقاً بينها وبين المُنقلِبة من الواو.

وقولُه: «إذا تحركتا» احترازٌ عن نحو: «غَزَوْت»، و«رَمَيْت»، وقولُه: «وانفتَح ما قبلهما» احترازٌ عن نحو: «الغَزْو»، و«الرَّمْي»، ونحوِ: «لن يَغزُوَ»، و«لن يرمِيَ».

وكان عليه أن يقولَ: إذا تحركتا وانفتَح ما قبلهما، ولم يكن بعدهما ما يُوجب فتحَ ما قبله؛ لِيَكونَ احترازاً من نحو: «غَزَوَا» و«رَمَيَا»، و«عَصَوَانِ» و«رَحَيَانِ»، و«يَرْضَيَانِ» و«ارْضَيَا»، و«يُغْزَوَانِ» و«يُرْمَيَانِ» مبنيَّين للمفعول، فإن ألفَ التَّثنية يَقتضي فتحَ ما قبله، فلا تُقلَب اللامُ في هذه الأمثِلة لئلَّا تزولَ الفتحةُ، ولو قُلبت ألفاً وحُذف الألف لأدَّى إلى الالتِباس ....

دده جونكي ______

وبِما ذكَرنا سَقَطَ ما قِيل: هي نونٌ ساكنةٌ عارِضة لِلحَرف، فإذا حُذِفَ المَعرُوض كيف يَبقى العارضُ؟ لكنِ التَزمُوا بمثلِ هذا المضيقِ لِيَسلمَ كلامُهُم.

[مطلب: في كِتابة الألف المتطرِّفة]

قولُه: (والمنقلِبة من الياء تُكتب بِصورة الياء) هذا في الآخِرِ، وفي غيرِه تُكتَب بِصُورة الألِف مُنقلِبةً عن الواو والياءِ، نحو: «باعَ».

واعلَم أنَّ ما في آخِره ألفٌ إن كان حُروفاً يُكتَب الجميعُ بِالألف، إلَّا «بلى، وعلى، وإلى، وحتَّى»، وإن كان أسماءً مَبنيَّةً فكذا يُكتَب الجميع بالألف إلَّا «أنَّى، ومتَى، ولدَى»، وإن كان أسماءً مُعربةً زائدة على الثلاثة فصاعداً فلا يُنظَرُ إلى أصلها، ويُكتَب جَميعُها بِالياء لا غير؛ لأنَّ الواو تَنقلبُ إلى الياء فيها، إلَّا فيما فيه قبلَ الألف ياءٌ مِن نحوِ: «العُليا والدُّنيا» كراهةَ الجمعِ بين الياءَين، إلَّا في نحو: «يَحيَى، ورَبَّى» عَلَمين؛ لِلفَرق.

وإن كانَت الأسماءُ المعرَبة ثلاثيَّةً نُظِر إلى أَصلِها الذي انقَلَبت مِنه الألفُ؛ فإن كان ياءً كُتِبت بالياءِ كما قال الشارحُ تَنبيهاً على أَصلِها، ولِيَدلَّ على جَوازِ إمالتِها، وإن كان واواً كـ«عَصاً» كُتِبَت بِالألف.

والفِعلُ الثلاثيُّ يُنظَر إلى أصلِه، وما زاد فبِالياء لا غيرُ كالاسم. ويَجوزُ أن يُكتبَ الجَميع بِالألفِ على اللَّفظِ. وعلى كَتبِه بالياء: فإنْ كان مُنوَّناً فالمختارُ أن يُكتَبَ بالياءِ أيضاً، وهو قِياسُ المبرِّد، وقِياسُ المازني أنه يُكتَبُ بِالألفِ، وقياسُ سِيبويه: المنصوبُ يُكتَب بألفٍ وما سِواه بِياءٍ.

ولو في صُورة، فتدبَّر!

وأمَّا في نحو: «ارضَيَنَّ»، و«اخشَيَنَّ» من الواحدِ المؤكَّد بالنُّون، فلم تُقلَب ياؤه ألفاً لأنه مثلُ: «ارضَيَا، واخشَيَا»؛ لِما مرَّ مِن أنَّ النُّون مع الضَّمير المستتر كألفِ التَّثنية، والمصنفُ رحمه الله تعالى تَرَكَ هذا القيدَ؛ اعتماداً على أمثِلتِه على ما سَيَجيءُ.

[حُكم المَزيد فيه واسمِ مَفعوله]

(**وكَذَلِكَ الفِعْلُ الزَّائِدُ على الثَّلاثِةِ**)، تُقلب لامُه ألفاً عند وُجود العِلَّة المذكورة، (و) كذلك (**اسْمُ المَفْعُولِ**) مِن المَزيد فيه، فإنَّ ما قبل لامِه يَكون مفتوحاً ألبتةَ.

ثم أشارَ إلى أمثِلة الفِعلِ واسم المَفعول ـ على طريقِ اللَّف والنَّشر ـ بِقوله: (**كَـ«أَعْطى»**)، والأصلُ: أعْطَوَ، ....

دده جونكي

ويُتَعرَّف الياء مِن الواوِ بِالتَّثنية، نحوُ: «فَتَيان وعَصَوان»، وبِالجمع نحو: «الفَتَيات والقَنَوات»، وبِالمرَّة نحو: «رَمْيَة وغَزْوَة»، وبالنوعِ نحوُ: «رِمْيَة وغِزْوَة»، وبِردِّ الفِعل إلى نفسِك نحو: «رَمَيْتُ وغَزَوْتُ»، وبالمضارع نحوُ: «يَرمي ويَغزُو»، وبِكَون الفاء واواً نحو: «وَعَى»؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامُه واو إلَّا «الواو» على وَجهٍ، وبِكَون العين واواً نحو: «شَوى»؛ فإنه ليس في كلامِهم ما عينُه ولامُه واو إلَّا ما شذَّ نحوُ: «القُوَى والصُّوَى»[١].

فإن جُهِل كونُ الألفِ مِن الواوِ أو الياءِ ـ بأن لم يَكُنْ فيه شَيءٌ مِما ذُكِر ـ فإنْ أُمِيلَتْ فالياءُ، نحوُ: «متَى»، وإلَّا فالألِفُ. وكتبُوا «لدَى» بالياء لِقَولهم[٢]: «لَدَيك»، و«كِلَا» بِالياءِ والألِف لاحتِمالِهما.

قولُه: (ولو في صورةٍ) وهي «غزوَا»، فإنه إذا حُذِف الألفُ المنقَلبة عن الواوِ لاجتِماع الساكنَين، بَقي «غزَا»، فالتبَس بالمفرَد.

---

(١) تحرَّفت في النُّسخ المطبوعة ونسخةٍ خطيَّة إلى «القصوى»، وليس بِشيء كما هو ظاهر، والصوابُ ما أثبتناه تَبَعاً لِبقيَّة النُّسخ ولِكلام ابنِ الحاجب في «الشافية» والفاكِهي في «مُجيب النِدا». والصُّوَى: الأعلامُ مِن الحِجارة، الواحِدة: صُوَّةٌ.

(٢) في أكثر النُّسخ: (كقَولهم)، وحينئذٍ يكون قوله الآتي: «لاحتمالِهما» راجعاً لـ«لَدى وكِلا»، وليس بصحيح، بل الصحيح ما ذكَرناه، وقوله: «لاحتمالِهما» راجع إلى «كِلا» فقط، وضميرُ التثنية للواو والياء. انظر: «الشافية».

(و«اشْتَرَى») والأصلُ: اشترَيَ، (و«اسْتَقْصَى») والأصلُ: استَقصَوَ، قُلبت الواوُ من «أَعْطَوَ» و«اسْتَقْصَوَ» ياءً؛ لِما سيجيء، ثم قُلبتِ الياء من الجميع ألفاً، وهذا هو السِّرُّ في فصلِ ذلك وما يَلِيه عمَّا قبله بِقوله: «وكذلك»، فافهَم؛ فإنه رَمز خفيٌّ، فالواو إنما يُقلَب ألفاً بِمرتبتَين.

(و«المُعْطَى»، و«المُشْتَرَى»، و«المُسْتَقْصَى») أيضاً كذلك.

ولِمَا ذكرنا من أنَّ الألفَ في الجميع مُنقلبةٌ عن الياء يَكتُبونها بصورة الياء.

ومثَّل بِثَلاثة أمثلةٍ؛ لأن الزائد: إمَّا واحد، أو اثنانِ، أو ثلاثة، وذكر اسم المَفعول مع اللام لِيَبقى الألف، فيَتحقَّق ما ذكَرْنا؛ إذ لولَا اللام لَحُذفت الألف؛ لالتِقاء الساكنين بينها وبين التَّنوين، فكان الأَولى فيما تقدَّمَ أن يقولَ: كـ«العصَا» و«الرَّحى».

[حُكمُ المُضارِع المَبنيّ لِلمَفعول مُجرَّداً ومزيداً]

(و) كَذَا تُقلبان أَلِفاً ـ ولو كان في الواو بِمرتبتَين ـ (إِذَا لَمْ يُسَمَّ الفاعِلُ) أي: في المبنيّ لِلمفعول (مِنَ المُضارِعِ)، مُجرداً كان أو مَزيداً فيه؛ لأنَّ ما قبل لامه مَفتوحٌ ألبتَّةَ، (كَقَولِكَ: «يُعْطَى» و«يُغْزَى»)، والأصلُ: يُعْطَوُ ويُغْزَوُ، قُلبت الواو ياءً،

دده جونكي

[فائدة: في لفظَي «الشِّراء» و«الاشتِراء» وخبرِ اليَزيدي]

قولُه: (واشتَرى) الاشتِراء والشِّراء بالقَصرِ والمد ـ والقَصر أشهَرُ ـ كالابتِياع والبَيع من الأضدادِ لغةً، يَقَع على فعلِ المُشتري والبائع، إلَّا أنَّ في عُرف الفُقهاء اختصَّ الأولانِ بالمُشتري والأخيران بِالبائع، فما في «شرح المنظُومة» مِن أنَّ (البيعَ والشراءَ إذا استُعمِلَا ثُلاثيَّين يَكونانِ بِمعنَى البَيع، وإذا استُعمِلا خُماسيَّين يَكونان بمعنَى الشِّراء) ليس على ما يَنبغي.

وذَكر في «تفسير القاضِي»: (أصلُ الاشتِراء: بَذلُ الثَّمن لِتَحصيلِ ما يُطلَب مِن الأعيانِ، فإن كان أحدُ العِوضَين نَقْداً تعيَّن مِن حيثُ إنه لا يُطلَب لِعَينه أن يكون ثَمناً وبَذلُه اشتِراء، وإلَّا فأيُّ العِوَضَين تَصوَّرتَه بِصُورة الثَّمن فباذلُه مُشترٍ وآخِذُه بائعٌ، ولِذا عُدَّت الكَلِمتان من الأضدادِ، ثم استُعير لِلإعراضِ عن الشيءِ طَمعاً في غيرِه[1])؛ حُكيَ أن الرَّشيدَ سأل اليَزيديَّ والكسائيَّ عن قَصرِ «الشراء» ومَدِّه، فقال الكسائيُّ: مقصورٌ لا غيرُ، وقال اليَزيديُّ: يُقصَر ويُمَدُّ، فقال

---

(١) أي: بعد أن استُعِير لِلإعراض عمَّا في يَدِه مُحصِّلاً به غيرَه كما قال القاضي.

(و«يُرْمَى») أصله: يُرْمَيُ، ثم قُلبت الياءُ من الجميع ألفاً؛ ولِذا تُكتَب بِصورةِ الياء.
وإنَّما قال: «من المُضارِع» لأنَّ المبنيَّ لِلمفعول مِن الماضي سيَذكرُ حُكمَه.

[حُكم الماضِي]

(وأمَّا الماضِي؛ فَتُحْذَفُ اللَّامُ مِنْهُ في مِثالِ «فَعَلُوا» مُطْلَقاً) أي: إذا اتَّصَل به واوُ ضميرِ جماعة الذُّكور؛ سواءٌ كان ما قبل اللام مَفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً؛ واواً كان اللام، أو ياءً؛ مجرداً كان الفعل، أو مزيداً فيه؛ لأنَّ اللامَ وما قبله مُتحركان في هذا المثالِ ألبتةَ، وحركةَ اللام الضَّمة لأجل الواو، كـ«نَصَرُوا، وضَرَبُوا»، فحركةُ ما قبلها إنْ كانت فتحةً تُقلَب اللام ألفاً، وتُحذَف الألفُ لالتِقاء الساكنَين، وإن كانت ضمةً أو كسرةً تَسقُطانِ، أو تُنقَلانِ كما سنَذكره مُفصلاً؛ لِثِقلهما على اللام، فتَسقُط اللام لالتِقاء الساكنَين، ففي الكل وَجب حذفُ اللام.

(و) يُحذف اللام (في مِثالِ: «فَعَلَتْ» و«فَعَلَتَا») أي: إذا اتَّصل بِالماضي تاءُ

دده چونكي

له الكسائيُّ: مِن أينَ لكَ هذا؟ فقال: مِن المَثل السائِر: «لا يُغترُّ بِالحُرَّة عام هِدائِها، ولا بالأَمَة عام شِرائِها»[١]، فقال الكِسائيُّ: ما ظنَنتُ أحداً يَجهَلُ مِثلَ هذا! فقال اليَزيديُّ: ما ظنَنتُ أحداً يَفترِي بَين يَدَيْ أميرِ المؤمِنِين! ذكَره في «عقد القَلائد»[٢]، وقال ابنُ الأنباريِّ في «النُّزهة»[٣]: (اليَزيدي هو أبو محمَّد يَحيى بن المُغيرة المُقرئ، صاحبُ أبي عَمرو بن العَلاء البَصْري، وإنما قِيل له: اليَزيدي لأنه صَحِب يَزيدَ بن مَنصور ـ خالَ المهدِي ـ يُؤدِّب وَلدَه، فنُسِب إليه، ثم اتَّصل بِالرَّشيد فجَعله مؤدِّبَ المأمون، وكان الكسائي مؤدِّبَ أخيه الأَمين. ويُحكى أنه تكلَّم اليَزيدي مع الكِسائِي بين يدَيِ الرَّشيد، فظَهر كلامُه على كلامِ الكِسائي، فرَمى بقَلنسُوَته فَرحاً بالغَلبة، فقال الرَّشيد: لَأدبُ الكسائِيِّ مع انقِطاعِه أَحبُّ إلينا مِن غَلبَتِك مع سُوء أدبِك).

(١) في «مجمَع الأمثال»: «لا تُحمَد أَمَةٌ عامَ اشتِرائها، ولا حُرَّةٌ عامَ بِنائها»، ويُروى: «هِدائها» أي: إنهما يَتصنَّعان لأهلِهما لِجِدَّة الأمرِ، وإن لم يكُن ذلك شأنَهما. يُضرَب لِكُلِّ مَن حُمد قبل الاختِيار، قال الشاعرُ:

لا تَحمَدنَّ امرأً حتى تُجرِّبَه ... ولا تَذُمَّنه مِن غيرِ تَجرِيبِ
فإنَّ حمدَك مَن لم تَبلُه صَلَفٌ ... وإنَّ ذَمَّك بعد الحَمدِ تَكذيبُ

(٢) لم يظهر لي مُراده به.

(٣) «نُزهة الألبَّاء في طبقات الأُدباء» لأبي البركات كمالِ الدين الأنباري المتوفَّى سنة (٥٧٧هـ).

التأنيث، (إِذَا انْفَتَحَ ما قَبْلَها) أي: ما قبل اللام؛ كـ«غَزَتْ، غَزَتَا»، و«رَمَتْ، رَمَتَا»، و«أعطَتْ، أعطَتَا»، و«اشتَرَتْ، اشترَتَا»، و«استَقْصَتْ، استقصَتَا»، والأصل: «غزَوَتْ، غزَوَتَا»، و«رَمَيَتْ، رَمَيَتَا» . . . إلى الآخِر، قُلبت الواوُ والياء ألِفاً لِتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما، ثم حُذفت الألف لالتِقاء الساكنَين، وهو في فِعل الاثْنَين تَقْديريٌّ؛ لأن التاء ساكنةٌ تَقديراً، لأن المُتحركة من خَواصِّ الاسم، فعَرضَت الحركةُ هنا لأجل ألفِ التثنيةِ، فلا عِبرةَ بِحركتِه، ومنهم مَن لا يَلمَح هذا ويَقول: «غَزاتَا، ورَمَاتَا»، وليس بِالوَجه.

(وتَثْبُتُ) اللامُ (في غَيرِها) أي: في غير مِثالِ: «فَعلُوا» مُطلقاً، ومثالِ: «فَعَلَتْ» و«فعلَتَا»، مفتوحَي ما قبل اللام، وهو ما لا يكونُ على هذه الأمثِلة، أو يكونُ على «فَعلَتْ» و«فعلَتَا»، لكن لا يكونُ مَفتوحَ ما قبل اللامِ، نحو: «رَضِيَتْ، رَضِيَتَا»، أو «سَرُوَتْ، سَرُوَتَا»؛ لِعدم مُوجِب الحَذف.

إذا تقرَّر هذا (فَتَقُولُ) في مِثال «فَعَلَ» مفتوحَ العين واويًّا: («غَزَا، غَزَوَا، غَزَوْا»، «غَزَتْ، غَزَتَا، غَزَوْنَ»، «غَزَوْتَ، غَزَوْتُمَا، غَزَوْتُمْ»، «غَزَوْتِ، غَزَوْتُما، غَزَوْتُنَّ»، «غَزَوْتُ، غَزَوْنَا»).

(و) فيه يائيًّا: («رَمَى، رَمَيَا، رَمَوْا»، «رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ»، «رَمَيْتَ، رَمَيْتُما، رَمَيْتُمْ»، «رَمَيْتِ، رَمَيْتُما، رَمَيْتُنَّ»، «رَمَيْتُ، رَمَيْنَا»).

(و) في «فَعِلَ» مَكسورَ العين: («رَضِيَ، رَضِيَا، رَضُوا»، «رَضِيَتْ، رَضِيَتَا، رَضِينَ»، «رَضِيتَ، رَضِيتُما، رَضِيتُمْ»، «رَضِيتِ، رَضِيتُما، رَضِيتُنَّ»، «رَضِيتُ، رَضِينَا»)، وهو ـ سواءٌ كان واويًّا أو يائيًّا ـ لامُه ياءٌ؛ لأنَّ الواو تُقلَبُ ياءً لِتَطرفها وانكسارِ ما قبلها، كـ«رَضِيَ» . . . .

دده جونكي

قال: (إذا تقرَّر هذا فنقول) إشارةٌ إلى أن «فنَقول» جوابُ شرطٍ محذوف، لكنْ في دُخول الفاء بحثٌ جوابُه يُعرَف مما ذكَرنا سابقاً.

وقولُه: (رضيَ) وطيئ تقولُ: «رَضَى»، بِقَلب الكسرةِ فَتحةً والياءِ ألفاً؛ لاستِثقالِهم الكسرةَ قبل الياء.

أصلُه: رَضِوَ، بِدليل «رِضوان»، وهذا صريحٌ في «الصِّحاح»، واليائي، كـ«خَشِيَ»؛ ولِذا لم يَذكر إلَّا مثالاً واحداً.

(وكَذلِكَ) تقولُ: («سَرُوَ» ـ أي: صار سيِّداً ـ (سَرُوَا، سَرُوا»، «سَرُوَتْ، سَرُوَتَا، سَرُونَ»، «سَرُوتَ، سَرُوتُما، سَرُوتُمْ»، «سَرُوتِ، سَرُوتُما، سَرُوتُنَّ»، «سَرُوتُ، سَرُونَا»). وإنما قال: «وكذلك» لأنَّه لم يَذكُر جَميعَ تصاريفه، فأشارَ إلى أنَّ جميعَ تَصاريفه كالمذكورِ، وذَكر مثالاً واحداً لأنه لا يكون يائيًّا.

(وإنَّمَا فَتَحْتَ) أنتَ (ما قَبْلَ واوِ الضَّمِيرِ في «غَزَوْا» و«رَمَوْا») ـ وهو الزايُ والميم ـ (وضَمَمْتَ) أنتَ ما قبلها (في «رَضُوا» و«سَرُوا») وهو الضادُ والراءُ (لِأَنَّ واوَ الضَّمِيرِ إذَا اتَّصَلَ بِالفِعْلِ النَّاقِصِ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ؛ فَإِنِ انْفَتَحَ ما قَبْلَها) أي: ما قبل واوِ الضَّمير

دده جونكي

قولُه: (أصله: رَضِوَ) لأنه من الرِّضوان بِكسر الراء وضمِّها بمعنَى الرِّضا، والمَرضاةُ مِثلُه. كذا في «المختَصر»، وفي «شَرح الكشَّاف» لِلطِّيبي: (الرِّضوان: الرِّضا الكثير، ولمَّا كان أعظمُ الرِّضا رِضَا الله تعالى، خُصَّ لَفظ الرِّضوان في القُرآن بِما كان مِن الله تعالى)، يُقال: رَضيَ بِه وعنه وعليه[1] بمعنًى.

[مطلب: في جمع «سَرِيٍّ» على «سَراة» مع عِزَّتِه]

وقولُه: (سَرُوَ أي: صار سيداً) في «المختَصر»: أي: صار سَرِيًّا، وجمعُ السَّرِيِّ: سَراةٌ، وهو جمعٌ عزيزٌ أن يُجمَعَ «فَعِيلٌ» على «فَعَلَة»، ولا يُعرَف غيرُه، وفي «الصِّحاح»: (مثلُه «سادةٌ»؛ لأنَّ تقديرَ سَيِّد: «فَعِيل»، يَدلُّ على ذلك أنه يُجمَعُ على «سَيائِد» بالهمزةِ مثلَ «تَبيع وتَبائِع»، وقال أهلُ البَصرة: تقديرُ سَيِّد: «فَيْعِل»، وجُمِع على «فَعَلَة» كأنهم جمعُوا سائِداً مثلَ: «قائِد وقادَة»، وقالُوا: جَمعتِ العربُ «الجيِّدَ والسيِّد» على «جَيائِدَ وسَيائِدَ» بِالهمزةِ على غيرِ قِياس؛ لأنَّ جمعَ «فَيْعِل»: «فَيَاعِل» بِلا همزةٍ).

---

(١) ومِن الثالث قولُ الشاعر:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ   لَعَمرُ الله أعجَبَني رِضاها

قال ابنُ سِيده: عدَّاه بـ«على» لأنها إذا رَضِيَت عنه أحبَّته وأَقبَلت عليه، فلِذا استَعمَل «على» بمعنى «عن»، وقال ابن جني: وكان أبو علي يَستحسن قولَ الكسائي في هذا لأنَّه قال: لمَّا كان «رَضيَت» ضدَّ «سَخِطَتْ» عدَّاه بـ«على»؛ حملاً لِلشيء على نَقِيضه كما يُحمَل على نظيرِه.

(أُبْقِيَ) ما قبلها (على الفَتْحةِ)؛ إذْ لا مانعَ منها، (وإنِ انضَمَّ) ما قبلها (أَوِ انْكَسَرَ ضُمَّ) لِمناسبة الواو الضمةَ، ففُتِح في «غَزَوْا» و«رَمَوْا»؛ لأن ما قبل الواو بعد حَذفِ اللام مفتوحٌ؛ لأنهما مَفتوحَا العين، فأُبقيَ الفتحة، وضم في «سَرُوْا» لأنه مضمومُ العين، وكذا في «رَضُوا»؛ لأنه كان مكسوراً بعد حذفِ اللّام، فقُلِبت الكسرةُ ضمةً لِتَبقى الواو.

[مُناقشةٌ لِعبارة مِن المَتن]

وفي هذا الكلام نَظرٌ مِن وُجوه:

الأولُ: أنَّ قولَه: «وإنِ انضمَّ أوِ انكسر ضُمَّ» لا يخلُو عن حَزازةٍ؛ لأنه إنِ انضَم فكيف يُضَم؟! فالعبارةُ الصحيحةُ أن يُقال: إنِ انفتَح أو انضَم أُبقي، وإن كُسر ضُمَّ.

الثاني: أنَّ كلامه هذا يَدلُّ على أنه لم تُنقَل ضمةُ الياء إلى الضادِ، بل حُذِفت، ثم قُلِبت الكسرة ضمةً، حيثُ قال: «وإن كُسِر ضُمَّ»؛ وقولُه: (وأَصْلُ «رَضُوا»: رَضِيُوا) يعني: بعد قَلبِ الواو ياءً؛ إذ الأصل: رَضِوُوا، (نُقِلَتْ حَرَكةُ الياءِ إِلَى الضَّادِ، وحُذِفَتِ الياءُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَين) وهما الواو والياءُ، صريحٌ في أنَّ الضمة نُقِلت من الياءِ إلى ما قبلها، فبينَ الكلامَين تَبايُن.

الثالثُ: أن قولَه: «بعد حذفِ اللام» الظاهرُ أنه مُتعلِّق بِقوله: «اتَّصل»؛ إذ لا يجوز تَعلقُه بِقوله: «إن انفتَح»؛ لأنَّ مَعمول الشرط لا يَتقدَّم عليه، ....

دده جونكي

قولُه: (لا يخلُو عن حَزازة) هي وجعٌ في القَلب من غَيظٍ ونحوِه، والمرادُ بها ما يُدغدِغ القلبَ ويَنفُر عنه الطَّبع.

قولُه: (فإنه إن ضُمَّ فكيف يُضم) والجوابُ: أنَّ جوابَ هذا الشرطِ مَحذوف، وهو: أُبقي؛ لِدلالة «أُبقي» الأول.

قولُه: (يدلُّ على أنه لم تُنقَل ضمة الياء... إلخ) والجوابُ: أن معنَى قولِه: «ضُم»: أُتيَ بالضمة، بِقَرينةِ قَوله: (فنُقِلت حركةُ الياءِ).

قولُه: (لأنَّ معمولَ الشرط لا يتقدَّم عليه) والجوابُ: أنَّ هذا مِن قَبيل الاتِّساعاتِ في الظُّرُوف، كتَقديمِ معمولِ المَصدر ومَعمولِ ما بعدَ «ما» النافِيَة إذا كان ظرفاً مع حُكمِهم

وكذا معمولُ ما بعد فاءِ الجزاء، ولا يَصح تعلُّقه بِقَولِه: «اتَّصل»؛ لأن الاتصالَ ليس بعد حذفِ اللام، وإلَّا لم يبقَ لِحَذفها عِلَّة؛ فإنَّ عِلَّتَه اجتماعُ الساكنَين، وأحدُهما الواو، فكيف يكون الاتِّصالُ بعد الحذفِ؟! وهذا ظاهِر.

فالتوجيهُ أن يُقالَ: تَقديرُه: إذا اتَّصل اتصالاً يَثبتُ بعد حذفِ اللام، وهذا التوجيهُ لو صحَّ اندَفع الاعتراضُ الثاني بأنْ يُقالَ: المرادُ بِقَوله: «إن كسر ضُمّ» أن تَنقلَ ضمة اللام إليه؛ إذ لا مُنافاةَ بينهما، فإنه إذا نُقل الضمة إليه صدَق عليه أنه ضُمَّ، وكذا الاعتِراضُ الأول؛ بأن يقالَ: إنَّه لم يَقُلْ: «وإن ضم أُبقي» تَنبيهاً على أنَّ هذا الضم ليس هو الضمَّ الذي كان في الأصل؛ لأنه أُسكِن، ثم نُقِل ضمةُ اللام إليه، كما ذكَرنا في «رَضُوا»، فتقولُ: أصلُ «سَرُوا»: سرُوُوا، نُقِلت ضمةُ الواو إلى ما قبله، فصحَّ أنه ضُمَّ، فاندَفع الاعتراضاتُ الثلاثة، وهذا مَوضِعُ تأمُّل.

[حُكم المُضارِع]

(**وأَمَّا المُضارِعُ فَتُسَكَّنُ الواوُ والياءُ والألِفُ مِنْهُ في الرَّفْعِ**)، نحوُ: «يَغْزُو» و«يَرْمِي» و«يَخْشَى»، والأصلُ: يَغزُوُ، ويرمِيُ، ويَخشَيُ، (**وتُحْذَفُ في الجَزْمِ**)؛ لأنها قائمةٌ مَقام الإعراب كالحركة، ....

دده جونكي

بِامتِناعِه؛ فإنَّ في الظُّروفِ تَجرِي تَوسُّعاتٌ كثيرةٌ لا تَجرِي في غَيرها؛ أو مِن قَبِيل الإضمارِ والتَّفسير.

قولُه: (**وكذا معمولُ ما بعد فاء الجزاء**) فيه أنه قد صرَّح في «الضَّوء» و«حاشيَته» لِلقاضي بأنَّ فاءَ الجزاء لا يَمنع عمَل ما بعدَها في الظُّرُوف قبلَها.

قولُه: (**فالتَّوجيهُ أن يُقال: تقديرُه: إذا اتَّصل اتصالاً... إلخ**) هذا لا يخلُو عن حَزازةٍ؛ لأنَّ لفظ «اتِّصالاً» إن لم يكن سَهواً لا طائلَ تحتَه، ولأنه جَعَلَ صِحَّةَ هذا التوجيهِ سبباً لاندِفاع الاعتِراضَين، وليس كذلك، بل اندِفاعُهما بِقوله: (المراد بِقوله: إن انكسر... إلخ)، وبقوله: (إنه لم يَقُل: وإن انضَمَّ... إلخ)، ولعلَّه إلى هذا أشار بِقَوله: (وهذا مَوضعُ تأمل).

قولُه: (**وأمَّا المضارعُ فتسكن اللامُ مِنه في الرَّفع نحوُ: «يَغزُو ويَرمي ويَخشى»، والأصلُ: يَغزُوُ، ويَرميُ، ويَخشيُ**) أقول: فيه أنَّ الألفَ ساكِنةٌ أبداً، ولا تَقبَلُ الحركة، فإسكانُها تحصيلُ الحاصِل؛ إلَّا أن يُقالَ: إنَّه من عَطفِ الجُملة على الجُملة بِتَقديرِ: يَبقى.

فكما تُحذف الحركةُ فكذا هذه الحروفُ، وقد شذَّ قولُه: [البسيط]

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِن هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

حيث أثبتَ الواوَ، وقولُه: [الوافر]

دده جونكي

[مُهمة: في فاء «كما» من عبارةِ لِلشارح]

قولُه: (فكما تُحذف الحركةُ فكذا هذه الحُروف) الفاءُ في «فَكما» لِلتَّفريع، والكافُ لِلتَّشبيه، و«ما» كافَّةٌ لها عن الدُّخولِ في المُفرد، فسَقَط ما قاله صاحبُ «المُستَوفي»[١] مِن أنَّ الكاف لا يُكفُّ بـ«ما».

وأصلُ الكلامِ أن يُقالَ: فتُحذَف هذه الحُروف كما تُحذَف الحركة، إلَّا أنه قدَّم المشبَّه به فصارَ مُقارِناً لِفاءِ التَّفريع، وكرَّر «كذا» لِلتأكيد، وقد تُكرَّر لِطُول الكلام كمَا ذكَره الشارح والشريفُ في «شَرح الكشَّاف»، وزِيد الفاءُ في «كذا» لأنَّ المشبَّه به المقدَّم نُزِّل منزلةَ الشَّرط؛ وقِيل: إذا حُذِف هذه فقد حذف تِلك، وقال الشارحُ في «شرح الكشَّاف»: الفاء زائدةٌ، وهذا التكريرُ والزِّيادة في التراكيبِ شائعٌ، والحُكمُ بأنَّ الكاف في «كما» مَرفوعُ المحلِّ على الابتداء وكلمةُ «ما» موصولةٌ ولِذا دَخلتِ الفاء في الخبر، باطلٌ، بل لفظُ «كما» في مَوضعِ المَصدرِ لِـ«تُحذف» الثاني المُقدَّر؛ ويَجوزُ أن يكون الكافُ مرفوعَ المحلِّ على الابتداء، و«ما» مَصدريَّة، والخبرُ «هذه الحُروف» بِتَقدير المضاف.

[مطلب: في تَفسير: «هجوتَ زبانَ . . .» البيتَ]

قولُه: (هجَوتَ زبانَ. . . إلخ) «الهِجاءُ» ضدُّ المَدح، في «الأساس»: (ومِن المَجاز: فلانٌ يَهجو فُلاناً، هَجْواً وهِجاءً بكسر الهاء، وتَهجاءً بفتحِ التاء: يَعُدُّ[٢] مَعايِبَه) فهو مَهْجِيٌّ[٣] ولا تَقُل: هَجَيْتُه. «زَبَّان»: اسمُ رَجل، «مُعتذراً»: اسم فاعل مِن الاعتِذار، وهو عبارةٌ عن مَحوِ أثرِ الذَّنب، مِن قولهم: (اعتَذَرتِ المنازل): دَرسَتْ؛ أو عن القَطع، من قَولهم: (اعتَذرتِ المياهُ): انقطعَتْ، كأنه يَجعل العُذرَ سبباً لِقَطع الذَّنب. ذكَره الشارح في «شرح الكشَّاف». «تَدَع»: من الوَدْع بِمَعنى التَّرك.

---

(١) قال السُّيوطي في «بُغية الوُعاة»: عليُّ بن مسعودِ بن محمود بن الحَكم الفرخان القاضي، كمالُ الدين أبو سَعد، صاحبُ «المُستوفى في النحو»، أكثَر أبو حيانَ مِن النَّقل عنه؛ وسَمَّاه هكذا ابنُ مَكتوم في «تذكِرته».

(٢) في الأساس: يُعدِّد.

(٣) كذا في النُّسخ، والصحيح كما في «الصِّحاح» ـ وهو ما تَقتضيه القاعدة ـ (مَهجُوٌّ).

أَلَـمْ يَـأْتِـيـكَ والأَنْـبـاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمـا لاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيـادِ؟

دده چونكي

«هَجوتَ»: فعلٌ فاعله تاءُ الخطاب، ومفعولُه: «زبانَ» غيرَ منصرف، و«جئتَ» مع فاعله التاءِ عطفٌ عليه، و«معتذراً»: حالٌ مِن تاء «جئتَ»، «من هجوِ زبان»: كلامٌ إضافي متعلّق بـ«معتذراً»، «لم تهجُو»: جملة فعليَّة خبرُ «كأنك» المقدر، أي: كأنَّك لم تهجُ حيثُ اعتَذَرتَ منه، ولم تَدَع: جملةٌ فعليَّة عطفٌ على لم «تهجُو»، ومفعولُ الفِعلين محذُوف، أي: لم تَهجُوه ولم تَدَعه أي: الهجوَ[1]، إذ قد هَجوتَ في الواقِع، وعلى هذه اللُّغة[2] كُتِبَت الألفُ بعد واو الجمعِ فيما لم يَتَّصلْ بِه الضميرُ[3]؛ لِلفَرق بين واوِ الجَمع وواوِ الواحِد في مِثل: «لم يَدعُو ولم يَدعُوا»[4]، وقِيل: كُتِبَت لِلفَرق بين واوِ الجَمع وواوِ العَطف في مثلِ: «حَضَر وتَكلَّم زيد». ومِنهم مَن يَكتُب الألفَ في نحوِ: «شاربُوا الماء، وزائرُوا زيدٍ» كما في الفِعل، ومِنهم مَن يَحذِفُ الألفَ في الجَمِيع وإنْ لَزم الالتباسُ لِنُدُوره وزَوالِه بِالقَرائن.

وكذا زادُوا في «مِائة» ألفاً فرقاً بينها وبين «مِنه»، وأَلحقُوا المُثنَّى بها بِخِلاف الجَمع، وزادُوا في «أُولئك» واواً فرقاً بينه وبين «إلَيك»، وأُجرِيَ «أولاء» عليه، وزادُوا في «أُولي مالٍ» واواً فرقاً بينه وبين «إلى»، وأُجرِيَ «أُولُو» عليه.

[مطلب: في تَفسير وإعرابِ: «ألم يأتِيك ...» البيتَ]

وقولُه: (ألم يأتِيك والأنباءُ تَنمِي... إلخ) الهمزةُ لِلاستِفهام، وحَقيقتُه: طلبُ الفَهْم لِلمُتَكلِّم بِالاستِفهام، ولِذا لا يَكونُ مِن الله تعالى على حَقِيقتِه، فقَولُ بَهاء الدِّين السُّبكيِّ[5]: (استِحالةُ الاستِفهامِ منه تَعالى إذا كان طَلبُ الفَهم مَصروفاً إلى المتكلِّم بِالكلام الاستِفهاميِّ، وأَمَّا إذا كان مَصروفاً إلى غَيرِه مِمَّن يُطلَبُ فَهمُه فَلا، كما في قَولِه تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، فهو استِفهامٌ حَقيقيٌّ طُلِب بِه إقرارُ عيسَى عليه السلام في ذلك

(١) ويَجوز أن يعودَ الضمير إلى زبان، أي: لم تهجُه لأنك اعتذرتَ، ولم تدَعه لأنك هجوتَه أولاً.

(٢) أي: لُغةِ مَن لا يُسقِط الجازمُ عِنده حرفَ العِلَّة.

(٣) احتَرز به عن نحوِ: «ضَرَبوه، ولم يَضرِبُوه» إذ لا مجالَ لِدخول الألف في مثلِه.

(٤) وكُتِبت في غيرِه طرداً لِلباب.

(٥) هو أحمد بن عليِّ بن عبد الكافي، أبو حامِد، بهاءُ الدين ابنُ الشيخ تقيِّ الدين السُّبكي، فاضلٌ كانت له اليدُ الطُّولى في اللسان العربيِّ والمَعاني والبَيان، وكان أبوه يُعجَب به ويُثني عليه، له «عَروس الأفراح شَرح تَلخيص المِفتاح» وغيرُه، وله نظمٌ فائق، وَلي قضاءَ الشام سنةَ (٧٦٢هـ)، ثم وَلي قضاءَ العسكر، ومات مُجاوراً بمكةَ سنة (٧٧٣هـ).

. . . .

دده جونكي

المشهَد العَظيم بأنَّه لم يَقُلْه؛ لِيَحصُلَ فَهمُ النَّصارى ذلك، فيَتقرَّرَ عِندهم كَذِبُهم)[1] ليس على ما يَنبغِي، على أنَّ الشارح صرَّح في «المطوَّل» بِأنَّ الهمزةَ في الآية لِلتَّقرِير.

وقد يُستَعمَلُ لِلتهكُّم نحوُ: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧]، وللأمرِ نحوُ: ﴿ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: أسلِمُوا، وللتعجُّب نحو: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيۡفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، وللاستِبطاءِ نحوُ: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحديد: ١٦]، ولِلتنبِيه على الضَّلالة نحو: ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، ولِلوَعيد كقَولِك لِمَن يُسيءُ الأدبَ: «ألم أُؤَدِّب فُلاناً؟» إذا عَلِمَ ذلك[2]، ولِلتَّسوية بعد «سَواء» و«ما أُبالي» و«ما أَدري» و«ليتَ شِعرِي»، ولِلإنكار التَّوبيخيِّ على معنًى: لِمَ كان هذا الشيء في الماضي، أو على مَعنى: لِمَ يكونُ في الحالِ والاستِقبال، أو الإبطاليِّ على معنى: لم يَكُن في الماضي، أو على معنَى: ليس في الحال، أو لا يَكونُ في الاستِقبال، فاحفَظ هذا!

و«الأَنباء»: جمعُ نَبَأ بمعنى الخَبر، يُقال: نَبأَ ونبَّأَ بِالتشديد وأَنْبَأَ أي: أخبر، ومنه: النَّبيُّ؛ لأنه أَنبَأَ عن الله تعالى، وهو فَعِيل بِمعنى الفاعل، تَركُوا همزتَه كـ«الذُّرِّيَّة والبَرِيَّة والخابِيَة»[3]، إلَّا أنَّ أهل مكةَ يَهمزُون الأربعةَ. و«النَّماء»: الزِّيادة، يُقال: «نَمَى المالُ وغيرُه» يَنمِي بِالكسر، نَماءً بِالفتح والمَدِّ، ويَنْمُو نُمُوًّا بالضم والتَّشديد. و«المُلاقاة»: المُصادَفة، يُقال: لَقِيتُه ولاقَيْتُه: إذا صادَفتَه واستَقبَلتَه قريباً منه، و«اللَّبُون» مِن الشَّاءِ والإبلِ: ذاتُ اللَّبن: غَزيرةً كانت أو بَكيئةً[4]، والغَزِيرة: «لَبِنَة» بِفَتح اللام وكسرِ الباء. و«بَنُو زِياد» هم الرَّبِيع بن زياد العَبْشمي وإخوتُه.

فاعلُ «يَأتيك»: «لبونُ بَني زياد» على حذفِ المضافِ أي: خبرُها، و«الأنباء تَنمي»: جملةٌ وَقعت حالاً من فاعِل «يَأتيك»، وفاعلُ «لاقت» ضميرُ «لَبُون»، ومفعولُه محذوفٌ وهو ضمير راجِعٌ إلى «ما» أي: لاقَتْه، ويَجوز أن يكونَ فاعلُ «يَأتيك» «ما»، والباءُ زائدةٌ في المرفوعِ، ويكونَ «لَبونُ» فاعلَ «لاقَت»، والمفعولُ محذوفٌ.

---

(١) انظر: «عَروس الأفراح» (١/ ٤٥٩-٤٦٠).

(٢) وعليه قولُه تعالى: ﴿أَلَمۡ نُهۡلِكِ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

(٣) لأنها مِن «ذَرأَ، وبَرَأ، وخَبَأ».

(٤) أي: قليلته.

حيث أثبت الياءَ، وقولُه: [الطويل]

وتَـضْـحَـكُ مِـنِّـي شَـيـخَـةٌ عَـبْـشَـمِـيَّـةٌ كَـأَنْ لَـمْ تَـرَى قَـبْـلِـي أَسِـيـراً يَـمـانِـيَـا

حيث أثبتَ الألف.

(**وتُفْتَحُ الواوُ والياءُ في النَّصْبِ**) لِخفة الفتحة، (**وتَثْبُتُ الألِفُ**) بِحالها؛ لأنها لا تَقبلُ الحركة، ولا مُوجِب لِلحَذف، وقد جاء في الواحدِ إثباتُ الواوِ والياء ساكنَين في النصبِ مِثلَهما في الرفعِ، كقَوله: [الطويل]

دده جونكي

[مطلب: في تفسيرِ وإعرابِ: «وتَضحك منِّي . . .» البيتَ]

قولُه: (وتَضحك مني شيخةٌ. . . إلخ) قال الراغبُ: (الضَّحكُ: انبِساطُ الوجهِ وتَكشُّرُ الأسنانِ مِن سُرورِ النَّفْس، ولِظُهور الأسنان عِنده سُمِّي مُقدِّمات الأسنانِ الضَّواحِك، ويُستعمَل في السُّرور المجرَّد نحو: ﴿مُّسۡفِرَةٞ ٣٨ ضَاحِكَةٞ﴾ [عبس: ٣٨-٣٩]، وفي السُّخريَّة نحوُ: ﴿وَكُنتُم مِّنۡهُمۡ تَضۡحَكُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٠]، وفي التَّعجُّب المجرَّد نحوُ: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٞ فَضَحِكَتۡ﴾ [هود: ٧١]، وضحكُها كان لِلتعجُّب). انتهى، وقد يُقال: القَهقَهةُ ما كان مَسموعاً له ولِجيرانه، بَدَتْ أسنانُه أو لا، والتبسُّم: ما لم يَكن مَسمُوعاً، والضَّحكُ ما كان مَسموعاً له دُون جِيرانه، يُقال: ضَحِك بِه ومِنه بمعنًى. و«الشَّيخة»: أُمُّ قَبِيلة[1]، و«العَبشميَّة»: نِسبة إلى عبد شمس، وهذا مِن باب النَّحت في النَّسب؛ فإنهم يَأخُذون اسمَين فيَنحِتون منهما لفظاً واحداً فيَنْسِبون إليه، وقد مرَّ أمثالُه.

«كأنْ لم»: أصلُها بالتَّشديد، و«ترَى»: مِن رُؤية البصر، و«قبلَ»: ضدُّ بَعد، و«الأسير» مِن الإسار وهو القِدُّ بالكسر فيهما، سُمِّي الأَخِيذُ بذلك لأنهم كانُوا يَشدُّونه بالقِد، ثم سُمي كلُّ أخيذٍ أسيراً وإن لم يُشَدَّ به، يُقال: أسرتُه أَسراً وإساراً بالكسر، فهو أَسير ومَأْسُور، والجمعُ: أَسْرى وأُسارى، ويُقال: هذا لَك بأَسْرِه أي: بِقدِّه، ثم استُعمل في معنى «بِكُلِّه» لِظُهور المناسبة، كما يُقال: «بِرُمَّتِه»، وأصلُه: أن رجلاً دَفع إلى رجلٍ بعيراً بِحَبلٍ في عُنُقِه، فقِيل ذلك لِكلٍّ مَن دَفع شيئاً بِجُملتِه. و«يمانياً» أصله: يَمَنِيّ، حُذفَت إحدى ياءَي النِّسبة وعُوضت بالألف، فلا يَجتَمعان، قال سِيبويه: وبعضُهم يَقول: «يَمانِيّ» بِالتَّشديد.

فاعلُ «تضحَك»: «شَيخةٌ»، و«منِّي»: متعلِّق بـ«تَضحَك»، «عَبشميَّة»: صِفة «شَيخةٌ»، واسمُ

---

(١) المعروفُ أنها تأنيثُ شيخ.

فَـمـا سَـوَّدَتْـنِـي عـامِـرٌ عَـنْ وِراثَـةٍ أَبَـى اللهُ أَنْ أَسْـمُـوْ بِـأُمٍّ ولا أَبِ

والقياسُ: «أَنْ أَسْمُوَ» بالفتحِ، ويَحتمل أن تكونَ «أَنْ» غيرَ عامِلةٍ؛ تشبيهاً لها بـ«ما» المصدريَّة، كما في قراءةِ مُجاهد: ﴿أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفعِ، ....

دده جونكي

«كأنْ» ضميرُ «شَيخة»، خبرُه جملةُ: «لم تَرى»، فاعلُه[1] ضميرُ «شَيخة»، «قبلي»: ظرفُ «ترَى»، «أسيراً»: مفعولُه، «يَمانياً»: صِفتُه.

والاستشهادُ في الأبياتِ الثلاثة هو أنَّ الشاعرَ أثبتَ الواوَ في «تهجُو»، والياءَ في «يأتِيك»، والألفَ في «لم ترى» إثباتاً شاذًّا، ويُمكِن أن يُقال: هذه الحُروف كانت مُتحركةً، حُذفت حركتُها لِلجزم إجراءً لِلمُعتلِّ مُجرَى الصحيح، أو يُقالَ: إنَّ الحُروف حُذفت لِلجَزم، والحُروفُ المَوجودة الآن لِلإشباع والضرورةِ.

[مطلب في تفسيرِ وإعرابِ: «فما سَوَّدتني عامرٌ ...» البيتَ]

قولُه: (فما سوَّدتْنِي عامرٌ عن وِراثة... إلخ) «سوَّدتني»: مِن السِّيادة، «عامر»: اسمُ قَبيلة، فاعلُه، و«عن» في «عن وِراثة» لِلتَّعليل كما في قَوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤] متعلِّق بـ«سوَّدتْني»، «أبى»: فعلٌ بمعنى منَع، فاعله «اللهُ»، «أسمُو»: فعل مُتكلم مِن السُّمُو، وهو العُلوُّ والارتفاع، مفعولُ «أبى»[2]، «بأم»: متعلِّق بـ«أبى»[3]، و«لا أب»: عطفٌ عليه؛ لأنَّ في «أبى» معنى النَّفي[4] كما في قَولِه تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، يعني: ما جعلَتْنِي قبيلةُ عامر سيداً لأجل كَوني وارثاً لِلسِّيادة بلا استِحقاق، بل كنتُ سيِّداً عنِ استحقاق وخِصالٍ فيَّ تَصلُح لِلسِّيادة.

[مطلب: في تَقارُض اللَّفظَين وأَمثلتِه]

قولُه: (ويَحتمل أن تكون أن غيرَ عاملة تشبيهاً لها بـ«ما» المَصدريَّة) كما تكونُ «ما» عامِلة حَملاً لها على «أنْ»، ويُسمَّى هذا تَقارُض اللَّفظَين، ولِذَلك أَمثِلة:

أحدُها: هذه. **والثاني**: إعطاءُ «غَير» حكمَ «إلَّا» في الاستثناء بها، وإعطاءُ «إلَّا» حُكمَ «غير»

---

(١) أي: فاعلُ «تَرى».

(٢) أي: بعد تأويله بمصدرٍ بواسطة الحرفِ قبله، أي: أبى الله سُمُوِّي.

(٣) بل بـ«أسمو»، وتعليقُه بغيره سَهو.

(٤) فكأنه قال: ما سَموتُ بأمٍّ ولا أب.

وفي قولِه: [البسيط]

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماءَ ويحَكُما مِنِّي السَّلامَ وأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدَا

حيث أثبتَ النُّونَ في «تَقْرَآنِ»، وكِلاهما من الشواذِّ، وكقَوله: [الطويل]

دده جونكي

في الوصف بها. **والثالثُ**: إعطاءُ «إن» الشرطيَّة حكمَ «لو» في الإهمالِ، وإعطاءُ «لو» حكمَ «إنْ» في الجزم. **والرابعُ**: إعطاءُ «إذا» حكمَ «متى» في الجَزم بها، وإهمالُ «متى» حملاً على «إذا». **والخامسُ**: إعطاءُ «لم» حُكمَ «لَن» في عملِ النَّصب، وإعطاءُ «لنْ» حكمَ «لم» في الجَزم. **والسادسُ**: إعطاءُ «ما» النافيةِ حكمَ «ليسَ» في الإعمالِ، وهو لغةُ أهلِ الحِجاز، وإعطاءُ «ليس» حُكمَ «ما» في الإهمالِ عِند انتِقاض النَّفي بـ«إلَّا»[1]، وهو لغةُ بني تَميم. **والسابع**: إعطاءُ «عسَى» حُكمَ «لعلَّ» في العَمَل، وإعطاءُ «لعلَّ» حُكمَ «عسَى» في اقترانِ خَبرها بـ«أن». **والثامن**: إعطاءُ الفاعِل إعرابَ المفعولِ وعَكسُه عِند أَمن اللَّبس. **والتاسعُ**: إعطاءُ «الحَسَن الوَجهَ» حُكمَ «الضارِب الرجلَ» في النَّصب، وإعطاءُ «الضارِب الرَّجلِ» حُكمَ «الحَسَنِ الوَجهِ» في الجَرِّ. **والعاشِر**: منعُهم «أفعَلَ» التَّفضيلِ أن يَرفعَ الظاهرَ تَشبيهاً له بـ«أفعَل» في التَّعجُّب وزناً وأصلاً وإفادةً لِلمُبالغة، وإجازتُهم تَصغيرَ «أفعَلَ» في التَّعجُّبِ ورفَعه الظاهرَ[2] تَشبيهاً له بـ«أفعَلِ» التَّفضِيل فيما ذكَرنا. والأمثِلةُ في آخِر «مُغني اللَّبيب».

[مطلب: في تفسيرِ وإعرابِ: «أن تَقرءانِ . . .» البيتَ]

قولُه: (وفي قولِ الشاعر: أن تَقرءان... إلخ) وصَدرُه[3]:

يا صاحبيَّ فَدَتْ نفسِي نُفُوسَكُما وحيثُ ما كنتُما لُقِّيتُما رَشَدَا

أن تَحمِلَا حاجةً لي خَفَّ مَحملُها وتَصنَعا نِعمةً عِندي بِها ويَدَا

قال الأخفشُ: «الشاعرُ» مثلُ: لابِن وتامِر، أي: صاحبُ شِعرٍ، وسُمي شاعراً لِفِطنتِه، و«الصاحبُ» كما يُطلَق على المُوافِق يُطلَق على المُخالِف أيضاً، كما وَقع فيما كَتَب مُعاويةُ إلى مَلِك الرُّوم، نقَلَه . . . .

---

(١) نحو: «ليس الطِّيبُ إلا المسكُ». وبقيَّة الأمثلة في «المغني» كما سيذكُرُه.

(٢) قوله: (ورفعه الظاهر) زائدٌ على كلام «المغني»، والصواب إسقاطُه؛ لأنه قد ذكَر هذا الوجهَ من قبلُ في جهةِ أفعَلِ التفضيل حين مُنِع منه إلحاقاً لأفعلِ التعجُّب في ذلك، فلا يَستقيم أن يذكُرَه ثانيةً في جهةِ أفعَلِ التَّعجُّب.

(٣) أراد به: وقبله، أو: وأوَّله.

. . . .

دده جونكي

في «الفائِق»[(١)]. «يا صاحبيَّ»: خِطابٌ لِخَلِيلَيه، أو مِن قَبيل خِطابِ العرب لِلواحِد خِطابَ الاثنَين، وقد مرَّ تَفصيلُه[(٢)]، و«فدَتْ»: مِن الفِداء، و«نفسِي»: فاعلُه، و«نُفوسَكما» مِن قَبِيل قولِه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] مفعولُه، والعربُ تَجعل الاثنَينِ على لفظ الجمع إذا كانا مُتَّصِلَين، ولم يَقولُوا في المنفصلَين: «أفراسُهما» ولا «غِلمانُهما»، وقد جاء: «وَضَعا رِحَالَهما». و«حيثُ»: لِلمكان، وقد يُستعمَلُ لِلزَّمان، والغالبُ كونُه في محلِّ نصبٍ على الظرفيَّة، أو جَرٍّ بـ«مِن»، وقد يُجَرّ بِغيرها، وقد يقع مفعولاً به، وتَمييزاً، ويَلزم إضافتُه إلى جملة، ونَدَرتْ إلى المفرد، وأندَرُ منها إضافتُه إلى جملة مَحذوفة، قال أبو الفَتح في «كتاب التَّمام»[(٣)]: ومَن أضافَه إلى المفرَد أعرَبه، وقال أبُو سَعيد: بقي على بِنائه، وهو الأشهَر، وإذا اتَّصل بِه «ما» الكافَّةُ صارَ لِلمُجازاة، وجزَم الفِعلَين كما ههنا.

و«اللِّقاء»: المُصادَفة، و«الرَّشد»: بمعنى الحَق، والصوابِ، ضدُّ الغي مفعولُ «لقيتُما»[(٤)]، و«أن تحمِلَا»: مفعولُ فعلٍ مُقدَّر وهو أسألُ، أو بِتقدير اللامِ مفعولٌ له لِـ«لقيتُما» أو «فَدَتْ»، و«حاجةً» مَفعوله، و«لي» بِسُكون الياء وجاز فتحُها إن لم يُوجَد مانِع[(٥)]: صفةُ «حاجةً»، و«خفَّ الشيء» يَخِفُّ بالكسر خِفَّةً: صار خفيفاً، و«المَحمِل» بوزنِ المجلِس: بمعنى الحَمْل، أو واحدُ مَحامِلِ الحاجِّ، فاعلُ «خَفَّ»، والجملةُ صفةُ «حاجةً»، يُقال: صَنَع إليه معروفاً وصَنَع بِه صَنِيعاً قَبيحاً أي: فعَل، و«التَّصنُّع»: تكلُّف حُسنِ السَّمْت، وقولُهم: «الفاعلُ الصانعُ» كِنايةٌ عن أوصافٍ ذَمِيمة كالسارِق والزَّاني، إلَّا أنَّ صاحبَ «المفتاح» كنَّى بِه عن الصِّفات المحمُودةِ استِعمالاً له على الأصل، فإنَّ اختِصاصَه بالذمِّ طارِئ، و«النِّعمة»: اليَدُ والصَّنيعة والمِنَّة وما أُنعِم به عَليك: مفعولُ «تصنعَا»، والجُملةُ عطفٌ على «تَحمِلَا»، و«عِندي»: صفةُ «نِعمة»، وضميرُ

---

(١) عبارةُ الزمخشري في «الفائق في غَريب الحديث»: مُعاوية رضي الله عنه بلَغه أنَّ صاحبَ الرُّوم يُريد أن يَغزُوَ بِلادَ الشَّام أيَّام فِتنةِ صِفِّين، فكتَب إليه يَحلف بالله: لَئِن تَمَمتَ على ما بلَغني مِن عزمك، لَأُصالِحنَّ صاحِبِي، ولَأكونَنَّ مُقدِّمَتَه إليك، فلَأجعلنَّ القُسطنطينيَّة البَخراءَ حُمَمةً سوداءَ . . . إلخ.

(٢) (ص٢٨٣).

(٣) «التَّمام في تفسيرِ أشعار هُذَيل مما أغفَله أبو سعيد السُّكري» لابن جِني.

(٤) أي: الثاني إن كان «لُقيتما» مَجهولاً من لَقَّى، فإن كان معلوماً من اللِّقاء فهو مفعول واحد فقط.

(٥) كالوزنِ في هذا البيت.

. . . .

«بها» لِلحاجة، و«اليَد» بمعنَى النِّعمة عَطفٌ على «نِعمة» مِن قَبِيلِ عطفِ أحدِ المُترادِفَين على الآخَر، إن كانت حقيقةً فيها كما قِيل، كقَوله[1]: [الوافر]

وألـــفَـــى قَـــولَـــهـــا كَـــذِبـــاً ومَـــيـــنَـــا[2]

وفائدتُه تقريرُ المَعنى في الذِّهن كالتَّأكيد، وما وَقع لِبَعضِهم مِن أنَّ ذلك تطويلٌ لا لِفائدةٍ غيرُ مُسلَّم، وقِيل: إنما يَكونُ كذَلك في مَقامٍ يَقتَضي التقريرَ، وقِيل: هي الجارحةُ المَخصُوصة تُستعمَلُ في النِّعمة مجازاً مُرسلاً مِن قَبِيل إطلاقِ اسمِ ما هو بِمنزلة العِلَّة الفاعليَّة أو الصُّوريَّة على المَعلول، وجَمعُها «الأَيدِي»، وجمعُ الأيدِي «الأَيادِي»، وما قِيل: (إنَّ اليدَ بِمعنى الجارحة تُجمَع على «الأَيدِي» وبِمعنى النِّعمة على «الأَيادِي») يَرِدُ عليه أنَّ أصل يدٍ: «يَدْيٌ»، وما كان على وزنِ «فَعْل» لم يُجمَع على «أفاعِلَ»، وبعضُ العرب يقولُ في الجَمع: «الأَيْدِ» بحذفِ الياء، فما[3] ذَهب إليه الجَوهريُّ مِن أنَّ الأَيدَ في قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧] جمعُ يَدٍ ليس على ما يَنبغي؛ إذ لا أَعرِفُ أَحداً مِن أئمَّة اللُّغة والتفسير ذَهب إليه، بل هي مَصدرٌ بِمعنى القُوَّة مِن آدَ يَئِيد أَيداً: إذا قَوِي.

ثم الشائعُ استِعمالُ الأيادِي في النِّعَم والأَيْدِي في الأَعضاءِ، نَقَله صَدرُ الأَفاضِل في «ضِرام السَّقْط»[4] عن أبي عَمرِو بن العَلاء، ثم قال: وَقع الجَمعُ لِلحَقيقة وجَمعُ الجَمع لِلمَجاز، ونَظيرُه: «بُيُوت وبُيُوتات»[5]، وقال الأخفَشُ: قد يُعكَس، وفي «شَرح الشَّريف لِلمِفتاح» أنَّ الأيادِيَ حقيقةٌ عُرفيَّة في النِّعَم، وإن كان في الأصل مَجازاً فيها.

---

(١) قوله: (كقوله) ساقطٌ من بعض النُّسخ.

(٢) صدرُه:

وقَـــدَّدت الأديـــمَ لِـــراهِـــشِـــيـــه

وهو لِعَديِّ بن زيدٍ العبادي مِن قَصيدة طويلة. ورواه بعضُهم: (كذباً مُبينًا) بلا عطف ولا توكيدٍ، قال البهاء السُّبكي: هذه هي الموافقة لِبَقيَّة أبياتِ القصيدة، فيَسلَم البيتُ من عيب السِّناد. اهـ قال البغدادي: قد جاء «المبينُ» في بَيتَين قبله، فيَلزم الإيطاءُ وهو عيبٌ أيضاً.

(٣) كذا في النُّسخ، وتفريعُه على ما مَضى غيرُ ظاهر.

(٤) هو شرحٌ على «سَقط الزَّنْد» لِلمَعرِّي، اعتَنى فيه مُصنِّفه القاسم بن الحُسين المتقدِّمة ترجمتُه (ص١٦٣) بِبَيان الأوجُه الإعرابيَّة.

(٥) أي: بِناءً على أن المرادَ بالأول البيتُ المسكونُ، وبالثاني الشَّرَف.

فَـآلَـيْـتُ لا أَرْثِـي لَـهـا مِـنْ كَـلالَـةٍ ولا مِنْ حَفًى حَتَّى تُلاقِيْ مُحَمَّدَا

حيث لم يقُل: «حتى تُلاقِيَ» بالفتحِ.

دده جونكي

وقوله: «أن تَقرآنِ»: في محلِّ النصب بدلٌ مِن «نِعمة» أو «حاجةً»، أو الرفعِ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وهو[١] ضَمير النِّعمة أو الحاجةِ، والجُملةُ صفةُ إحداهُما، و«على أسماءَ» - وهي حَبيبتُه -: متعلِّق بِـ«تقرآن»، و«تحكُما»: بمعنى تَقضِيَا[٢]: عطفٌ عليه، وأصلُه: تَحكُمان، حُذف النون بـ«أنْ» مُقدَّرةً، و«مِني»: متعلِّق بكِلا الفِعلَين على طَريق التنازُع، وكذا «السلامَ» مَفعولهما على تِلك الطَّريقة، و«أن لا تُشعِرَا»: مِن الإشعارِ بمعنى الإعلامِ: عطفٌ على أحد الفِعلَين، و«أحداً»: مفعولُه.

[مطلب: في تفسيرِ وإعرابِ: «فآليتُ لا أَرثي . . .» البيتَ]

قولُه: (فآليتُ لا أَرثي. . . إلخ) «آلَيتُ»: فعلُ مُتكلم مِن «آلى يُؤْلي إيلاءً» بمعنَى حلَف، قال ابنُ هِشام في «المُغني»[٣]: (وقَولُ الفُقَهاء: «آلى مِن امرأَته» غلطٌ، أوقَعَهم فيه عَدَمُ فَهمِ المتعلق في قَولِه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٢٦])، وقال القاضِي في الآية: (تَعديتُه بـ«على»، ولكنْ لمَّا ضُمِّن هذا القَسَمُ معنَى البُعْدِ عُدِّي بـ«مِن»). لا يُقالُ: البُعد ليس مَعنى «مِن» بل معنَى «عن»؛ لأنَّ معنَى ابتِداءِ الغايةِ لا يَخلُو عن بُعدِ الشيء المُبتَدإِ[٤] عن المبتَدإِ منه، ولَكَ أن تقولَ: (تَعدِيَتُه بـ«مِن» في قَولِهم أيضاً بِاعتبار ما فِيه من الامتِناع مِن الوَطء، فالمُخطِّئ مُخطِئ)[٥].

والمُقسَم به مَحذوفٌ، كأنه قال: آلَيتُ بالله تَعالى، و«أرثي»: فعلُ مُتكلِّم، من «رَثى له»

(١) أي: ذلك المبتدأ.

(٢) هذا سهوٌ منه عجيب ليس عنه مُجيب، والصوابُ أن اللفظ هو: (وَيحكُما) كما أثبَتناه في الشرح، وعليه فما ذكَره بعدُ من مثلِ قضيَّة التنازُع لا عبرةَ به.

(٣) أي: حكايةٌ عن بعضِهم بعد أنْ قال: (قد يُشربون لفظاً معنَى لفظٍ فيُعطونه حُكمَه ويُسمى ذلك تضميناً . . . ولمَّا خفيَ التَّضمينُ على بَعضهم في الآيةِ ورأى أنه لا يُقالُ: «حلَف مِن كذا» بل «حَلَف عليه» قال: ﴿مِن﴾ مُتعلِّقة بمَعنى ﴿لِّلَّذِينَ﴾، كما تَقول: «لي مِنك مَبرَّة»، قال). اهـ أي: ذلك الذي خفيَ عليه التضمينُ، فاحتَمل المقامُ أن يكونَ موافقاً له، وأن يكونَ معترِضاً عليه، وفي مثلِ هذا لا يَنبغي نِسبةُ الكلامِ له كما فعَل المحشِّي.

(٤) بِالألف القائمةِ في النُّسخ وفي «حاشية ابن التَّمجيد» على أنه اسمُ مفعولٍ لأننا ابتَدأناه، ويَصحُّ بالياء اسمَ فاعل.

(٥) ذكَره ابنُ كمال باشا في كتابِه «الإيضاح في شَرح الإصلاح»، وهو تَوضيحٌ وتَنقيح وتكميل على «شرح الوِقاية» لِصَدر الشريعة في الفقه الحَنفي.

(ويُسْقِطُ الجازِمُ والنَّاصِبُ النُّونَاتِ، سِوَى نُونِ جَمْعِ المُؤنَّثِ)، ....

أي: رَقَّ ورَحِم، جوابُ القَسَم، و«لها»: متعلِّق بـ«أرثي»، ضَميره لِلناقة، و«مِن» في قوله: «مِن كلالة» لِلتَّعليل كما في قولِه تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥] مُتعلِّق بـ«أرثي»، و«الكلالةُ»: التَّعبُ والإعياءُ، و«لا مِن حفًى»: عطفٌ على: «مِن كَلالة»، يُقال: حَفِي مِن كثرةِ المَشي على وَزنِ «عَلِمَ» أي: رَقَّتْ وجُرِحَت قَدَمُه أو حافرُه، والمَصدر: حَفًى بالقصر، و«حتَّى»: غايةٌ لـ«أرثي»، «تُلاقي»: مِن المُلاقاة بِمعنَى المُصادَفة، فاعِلُه ضميرُ الناقَة، مَفعولُه: «محمداً»، والمرادُ به رَسولُنا ﷺ، وهو اسمُ مَفعولٍ من التَّحمِيد أي: كلُّ الأَنبِياء حَمِدُوه، وقِيل: إنَّ الله تعالى سَمَّاه محمَّداً وأحمدَ، فأراد بمحمَّد أنَّ الله تعالى يَحمَده كثيراً، وسمَّاه أحمدَ كأنه قال: كلُّ الأنبياء حَمِدُوني وأنتَ أَحمدُهم لي، قال ابنُ العَرَبيِّ[١]: لله تعالى ألفُ اسم ولِنَبيه محمَّدٍ ﷺ ألفُ اسمٍ[٢].

[مطلب في كلمة «سِوَى» إذا كان بمعنَى غَير]

قولُه: (سِوى نُونِ جماعة النساء) («سِوى» إذا كان بمعنَى غَير أو مَكانٍ ـ على خِلافٍ في ذلك ـ يُمَدُّ مع الفَتح ويُقصَر مع الضمِّ، ويَجوزُ الوَجهانِ مع الكسرِ[٣]، ويَقعُ صفةً واستِثناءً كـ«غَير»، وهو عِند الزَّجاجِيِّ[٤] وابنِ مالِك كـ«غَير» في المعنَى والتصرُّف، تقولُ: «جاءَني سِواكَ» بالرَّفع على الفاعِليَّة، و«رَأيتُ سِواكَ» بِالنَّصب على المَفعوليَّة، و«ما جاءَني أحدٌ سِواكَ» بِالنَّصب والرفع، وهو الأرجَحُ، وعِند سِيبويه والجُمهور أنها ظرفُ مكانٍ مُلازمٌ لِلنَّصب، لا يَخرُج عن ذَلك إلَّا في الضَّرورة، وعِند الكوفيِّين وجَماعةٍ أنها تَرِدُ بِالوَجهَين، ورُدَّ على مَن نفَى ظَرفيَّتَها بِوُقوعها صِلةً، قالُوا: «جاءَ الذِي سِواكَ»، وأُجِيب بِتَقدير «سَواء» خَبراً لـ«هو» مَحذوفاً، أو حالاً لـ«ثبَت» مُضمراً، ولا يَمنعُ الخبريَّةَ قولُهم: «سَواءَك» بِالمدِّ والفتح، لِجواز أن يُقالَ: إنَّها بُنِيت لإضافتِها إلى المبنيّ كما في «غَير»). كذا في «المُغني».

---

(١) المالِكي، صاحبُ «أحكام القرآن» وشَرح «الترمذي» المُسمَّى «عارضة الأحوذي» المتوفَّى سنة (٥٤٣هـ)، وعبارتُه في الكتابَين: والشيءُ إذا عَظُم قَدرُه عَظُمَت أسماؤُه، قال بعضُ الصُّوفيَّة: لله تعالى ألفُ اسم، ولِلنَّبيِّ ألفُ اسم. اهـ

(٢) ذكَر بعضُهم أن يوسفَ النَّبهاني من المتأخِّرين بلَغ بأسمائه ﷺ ٨٢٤ اسماً، نظَمها في «أحسَن الوسائل في نظمِ أسماء النبي الكامل».

(٣) ولغةُ الكسر مع المدِّ أقلُّهنَّ شهرةً، وممن ذكَرها ابنُ الخباز في شرح «ألفية ابن معطٍ».

(٤) في أكثر النُّسخ: (الزجاج)، والأول أصحُّ، وهو الذي في «المغني» و«الهمع» وغيرِهما. وانظر: «الجُمَل» للزجاجي.

هذا لا طائلَ تَحته.

إذا تقرَّر هذا (فَتَقُولُ: «لَمْ يَغْزُ») بِحَذف الواو، (و«لَمْ يَغْزُوَا») بِحذف النُّون، (و«لَمْ يَرْمِ») بحذف الياء، (و«لَمْ يَرْمِيَا») بحذف النُّون، (و«لَمْ يَرْضَ») بحذفِ الأَلف، (و«لَمْ يَرْضَيَا») بِحذف النُّون، (و«لَنْ يَغْزُوَ») بِفَتح الواو، (و«لَنْ يَرْمِيَ») بِفتح الياء، (و«لَنْ يَرْضَى») بإثبات الألف.

(ويَثْبُتُ لامُ الفِعْلِ) واواً كان أو ياءً (في فِعْلِ الاِثْنَينِ) مُتحركةً مَفتوحةً، نحوُ:

ددة جونكي

[مطلب في بِناء الاسم المعرَب على الفتح عند إضافتِه لِمَبني]

اعلَم أنه إذا أُضيف اسمٌ مُعرَب إلى مبنيٍّ بُني على الفَتح عِند قَومٍ، وتُرِك مُعرَباً عِند قَوم، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]، قُرئ بفتح الميم وكسرِه[١]، وقولِه تَعالى: ﴿لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ﴾ [الذاريات: ٢٣] قُرئ بِالفتح والضمِّ[٢]، وقولِه تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] قُرئ بِالفتح والضم[٣]، وقولِه ﷺ: «كيَومِ وَلَدَتْه أُمُّه»[٤] نُقِل بِفَتح الميم وخَفضِه[٥]، والأصلُ في الفِعل البناءُ، وكذا إذا أُضِيف «مِثْل» أو «نَحو» إلى شيءٍ في طَريقِ المِثال، كقَولِ النُّحاة: (الكلماتُ اسمٌ مثلُ: زيدٍ، وفعلٌ مثل: ضَرَبَ، وحرفٌ نحو: مِن)، وكقَول الفَقيه: (يَجري الرِّبا في الأَدوِية المطعومةِ مثلَ السَّقمُونيا[٦])؛ فإنَّ الإضافة ههنا غيرُ مَقصُودةٍ. كذا في الكتاب المُسمَّى بِـ«القَواعد والفَوائد في النَّحو».

قولُه: (هذا لا طائلَ تحته) لأنه ذَكر الجازمَ والناصِبَ قبلَ هذا. ولَكَ أن تَقولَ: أعادَهما لئلَّا يُتوهَّمَ اختِصاصُ الحُكم بِالصَّحيح. يُقال: «هذا أمرٌ لا طائلَ تحتَه»: إذا لم يَكُن فيه غَناءٌ ومَزيَّة، يُقالُ ذلك في التَّذكير والتَّأنيث، ولا يُتكلَّم بِه إلَّا في الجَحد.

---

(١) قرأ نافعٌ والكسائي بفتح الميم على البِناء، وباقي السبعةِ بِكسرها على الإعراب.

(٢) قرأ حمزةُ والكسائي وشُعبةُ عن عاصم بِضم اللام، والباقون بفَتحها.

(٣) قرأ نافعٌ بالفتح والباقُون بالضم.

(٤) أخرج البخاري (١٥٢١) عن أبي هُريرةَ ﷺ قال: سَمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «مَن حجَّ لله فلَم يَرفُث، ولم يَفسُق، رَجَع كيَوم وَلَدته أُمُّه».

(٥) أراد: وكسرِه، كما هي عبارتُه فيما مرَّ، إلا أنه تساهَل.

(٦) هو نباتٌ. قيل: يُونانية، وقيل: سريانية.

«يَغزُوانِ» و«يَرمِيَانِ» و«يَرْضَيَان» بِقلب الألف ياءً، أمَّا في «يَغزُوان» و«يَرمِيَان» فلِعَدم مُوجِب الحَذف، وأمَّا في «يَرضَيانِ» فلأنَّ الألف تَقتضي فتحةَ ما قبله، ولو تُقلَب الياء ألفاً وتُحذف لأدَّى إلى الالتِباس حالَ النصبِ.

(و) تَثبُت في فِعل (جَماعةِ الإناثِ) أيضاً ساكنةً، نحوُ: «يَغزُون» و«يَرمِينَ» و«يَرضَيْن»؛ لِعَدم مُقتضِي الحذف.

(وتُحْذَفُ) لامُ الفعل (مِنْ فِعْلِ جَماعةِ الذُّكُورِ) مُخاطَبِين كانُوا، أو غائبِين، نحوُ: «يَغزُونَ» و«يَرمُون» و«يَرضَونَ»، والأصلُ: يَغزُوُون، ويَرمِيُون، ويَرضَيُونَ، فحُذفت حركةُ اللام، ثم اللامُ، وإن شِئتَ قُلتَ في «يَغزُون، ويَرمُونَ»: نُقِلَت، وفي «يَرضَوْن»: قُلِبَت اللام ألفاً، ثم حُذِفت.

(و) تُحذَف أيضاً (مِنْ فِعْلِ الواحِدةِ المُخاطَبةِ) نحو: «تَغزِينَ» و«تَرمِين» و«تَرضَيْنَ»، والأصلُ: تَغْزُوِين، وتَرمِيِين، وتَرْضَيِينَ، فأُعلَّت كما مرَّ آنفاً، وقد عَرفتَ في بحث نُونِ التأكيد السرَّ في أنَّ المحذوف لامُ الفِعل دُون واو الضمير ويائِه.

وإذا تَقرَّر ذلك (فَتَقُولُ) في «يَفعُل» بِالضم: («يَغْزُو، يَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغْزُو، تَغْزُوَانِ، يَغْزُونَ»، «تَغزُو، تَغزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «تَغزِينَ، تَغزُوَانِ، تَغْزُونَ»، «أَغْزُو، نَغزُو»).

(ويَسْتَوِي فِيهِ) أي: في مُضارِع نحوِ: «غَزَا» (لَفْظُ جَماعةِ الذُّكُورِ والإناثِ في الخِطابِ والغَيْبةِ جَمِيعاً)؛ أمَّا في الخِطاب فلأنَّك تقولُ: «أَنْتُم تَغْزُونَ»، و«أَنْتُنَّ تَغْزُونَ» بِالتاء الفوقانيَّة فِيهما، وأمَّا في الغَيبة فلأنك تقولُ: «الرِّجالُ يَغْزُونَ»، و«النِّساءُ يَغْزُونَ» بِالياء التحتانيَّة فيهما.

دده جونكي

قولُه: (لأدَّى إلى الالتِباس) أي: التِباسِ المُثنَّى بالمفرد؛ لأنَّ المُثنَّى لمَّا حُذِف نُونُه بِالناصب بَقِيَ «لن يَرضَى»[1].

وقولُه: (كما مرَّ آنفاً) يُقالُ: «قال كذَا آنِفاً وسالِفاً»، وفي «القامُوس»: (قال آنِفاً كـ«صاحِب، وكَتِف»، وقُرِئَ بهما، أي: مُذ ساعةٍ، أي: في أولِ وقتٍ يَقرُب منَّا).

---

(١) أي: على فرضِ حذف الألف كما تقدَّم، ووقع في المطبوع: (لن يرضيا)، فإن كان من تصرُّفهم فلا كلامَ فيه، وإلا فهو حينئذٍ مبنيٌّ على حكاية المثنى من غير حذف الألف المذكورةِ، والالتِباسُ حينئذٍ يحصُل بتقدير القارئ حذفَها.

(لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلِفٌ؛ فَوَزْنُ جَمْعِ المُذَكَّرِ: «يَفْعُونَ») في الغَيبة، (و«تَفْعُونَ») في الخِطاب، بِحذف اللام فيهما؛ لِما ذُكر مِن أن الأصل: تَغزُوُون؛ حُذفت اللام، والواوُ ضميرٌ.

(ووَزْنُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ: «يَفْعُلْنَ») في الغَيبة، (و«تَفْعُلْنَ») في الخِطاب؛ لِما تقدَّم مِن أنَّ اللام يَثبُت في فِعل جَماعة الإناث.

(وتَقُولُ) في «يَفْعِل» بالكسر: («يَرْمِي، يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، يَرْمِينَ»، «تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، تَرْمُونَ»، «تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ»، «أَرْمِي، نَرْمِي». وأَصْلُ «يَرْمُونَ»: «يَرْمِيُونَ»، فَفُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ بِـ«رَضُوا») يَعني: نُقِلت ضمةُ الياء إلى الميم، وحُذِفت الياءُ لالتِقاء الساكنَين، وخصَّه بالذِّكر لأنه خالَفَ «يَغْزُونَ» و«يَرْضَونَ» في عدمِ إبقاء عينِه على حركتِه الأصليَّة، فنبَّه على كيفيَّة ضمِّ العين وانتفاءِ الكسر.

(وهَكَذَا) أي: مثلُ حُكم «يَرْمِي» (حُكْمُ كُلِّ ما كانَ قَبْلَ لامِهِ مَكْسُوراً) في جميعِ ما مرَّ، (كَـ«يُهْدِي»، و«يُناجِي»، و«يَرْتَجِي»، و«يَنْبَرِي») أي: يَعرِض، (و«يَسْتَدْعِي»)، فأَجْرِ عليها أحكامَ «يَرْمِي»، وصَرِّفْها تصريفَه، فإنْ كنت ذكيًّا كفاكَ هذا، وإلَّا فالبَليدُ لا يُفيده التَّطويل، ولو تُلِيَتْ عليه التَّوراةُ والإنجيل.

(و«يَرْعَوِي») أي: يكفُّ، «يَرعَوِيان، يَرعَوُون»، «تَرْعَوِي تَرعَوِيان يَرعَوِينَ»، «تَرعَوِي تَرعَوِيانِ تَرعَوُونَ»، «تَرعَوِين تَرعَوِيانِ تَرعَوِينَ»، «أَرعوِي نَرْعَوِي»، هذا من باب الافعِلَال، والأصلُ: ارعَوَوَ يَرْعَوِوُ، ولم يُدغَم لِلثقل، ولأنهم إنما يُدغِمون بعد إعطاء الكلمة ما تَستحقُّه من الإعلال، كما يَشهَد بِه كثيرٌ مِن أصولهم، فلمَّا أَعلُّوا فات اجتِماع المثلَين، ولِمَا يَلزم في المُضارع من «يَرعاوُ» مضمومَ الواو ـ وهو مَرفوض ـ لم يَقلبُوا الواو الأُولى ألفاً، بل قَلبوا الثانية ياءً لِوُقوعها خامسةً مع عدم انضِمام ما قبلها، ثم قُلِبَت الياء ألفاً لِتَحركها وانفتاح ما قبلها.

دده جونكي

قولُه: (كيُهدي) من الإهداءِ، يُقال: أهدَى له وإليه، (ويُناجِي) مِن المناجاةِ وهي المكالَمة على سَبيلِ الخُفية، (ويَرتَجي) من الارتِجاء وهو ضِدُّ اليَأس، يُقال: رَجَاه وتَرَجَّاه وارتَجاه ورَجَّاه تَرجيةً، كلُّه بمعنًى، (ويَستَدعي) من الاستِدعاء، وهو الطلب، يُقال: دَعاه واستَدعاه: صاحَ به، ودَعَوتُ اللهَ له وعليه.

وإنما يُقالُ في فِعل جماعةِ الذكور والواحِدة المُخاطَبة: «يَرْعَوُون»، و«تَرْعَوِين»، ولم تُحذَف هذه الواو كما في «يَرْضَون» و«تَرْضَيْنَ» لأنه قد حُذِفَت لامُ الفعل، إذ الأصلُ: يَرْعَوِوُون، وتَرْعَوِوِين، فلو حُذِفت هذه الواوُ أيضاً لَكان إجحافاً بِالكلمة، والتِباساً بالثلاثي المجردِ، ولم تُقلَب هذه الواو ياءً مع وُقوعها رابعةً وعدمِ انضمامِ ما قبلها؛ لِما سنَذكُر في آخِر هذا البَحث.

وقيل: لِئلَّا يَلزمَ اجتِماعُ الإعلالَين، أعني: إعلالَ حرفَين من كلمة واحدة بِنَوعٍ واحدٍ، وهو مرفوضٌ، وفيه نظرٌ؛ لأنه يَنتقِض بنحوِ: «يَقُونَ، وتَقُونَ، وتَقِينَ»، ونحوِ: «إيقاء»، والأصل: إِوْقايٌ، وما أشبَه ذلك مما قُلب أو حُذِف فيه حرفانِ، فافهَم؛ ....

دده جونكي

[مطلب: اجتِماع الإعلالَين قد يكون جائزاً]

قولُه: (لئلَّا يلزمَ اجتماعُ الإعلالَين) قال ابنُ الحاجب: الإعلالُ: (تغييرُ حَرف العِلَّة لِلتَّخفيف، ويُجعَل بالقَلب[1] والحذفِ والإسكان)، أي: لا يخلُو الإعلالُ عن أحدِها، فاجتِماعُ الإعلالَين ليس بِمستَكرَه مطلقاً؛ لِجواز الجَمع بين الإسكانِ والإبدال، كـ«يُقالُ»، وبين الإسكان والحذفِ كـ«مَقُول»، وبين الإبدالَين كـ«يُدعَى»؛ فإن الألفَ فيه مُبدَلةٌ من الياء، وهي مِنَ الواو، وبين الإبدالِ والحذفِ كـ«قُلْنَ»[2]، وبين الحذفَين مثلَ: «قِه»، حُذِفَت الفاءُ واللام؛ وإنما لا يجوزُ الجمعُ بِتَغيير[3] مخصُوصٍ وهو الجَمعُ بين الإبدالَين، أو الحذفَين، أو إبدالٍ وحَذفٍ، بعدَ[4] أن يكونَ أحدُهما في مَوضعٍ والآخَرُ في موضعٍ آخَرَ على سَبيل التَّعاقُبِ، كما في «ماءٍ» أصلُه: مَوَهٌ، قُلبت الواو ألفاً ثم قُلِبت الهاء همزةٌ. كذا في «شَرح المراح». وفيه أنَّ حذفَ الياء في «قِه» ليس لِلإعلال، بل لِبناء الأمر، وأنَّ قلبَ الهاء همزةً ليس بِإعلال.

قولُه: (وما أشبَه ذلك مما قُلب أو حُذف فيه حرفانِ) والقلبُ في «إيقاء» أصلُه: إِوْقايٌ، قُلبت الواو ياءً والياء همزةً، والحذفُ في نحو: «يَقُونَ»، أصلُه: يَوْقِيُون، حُذِفت الياء[5] لِما مرَّ.

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، والذي في «الكافية»: (ويجمعه القلبُ).

(٢) لأن فيه إبدالَ الواو التي هي عينُ الفعل ألفاً قبل حذفها لالتقاء الساكنَين.

(٣) في «أساس البِناء» (ص١٤١) وبعض الحواشي: (بقيدٍ).

(٤) في بعض الكُتب: (بِقيدٍ).

(٥) الكلام في حذف حرفَين، فيَنبغي أن يقولَ: (حُذفت الواو والياء)، ولعلَّ سُقوطها من النُّسَّاخ؛ إذ من المُستبعَد أن يكونَ قد اقتَصر على ذِكر أحدِ المحذوفَين دون الآخَر.

فإنَّ امتناعَ اجتماع الإعلالَين وإنِ اشتَهر فيما بينهم، لكنَّه كلامٌ من غير رَوِيَّة، اللّهم إلّا أن يُخصَّص على ما قيل: المرادُ بِاجتماع الإعلالَين تَقارنُهما؛ بألّا يكونَ بَينهما فاصلٌ، وحينئذٍ لا يَلزمُ الانتقاضُ بما ذُكِر.

(و«يَعْرَوْرِي) يَعْرَوريان، يَعرَوْرُون»، «تَعرَوْرِي، تَعرَورِيانِ، يَعرَوْرِين»، «تَعرَوْرِي، تَعرَورِيانِ، تَعرَورُون»، «تَعرَورِين، تَعرَوْريان، تَعرَوْرِينَ»، «أَعرَوْرِي، نَعرَوْرِي»، وهو «افعَوْعَلَ» مثلُ: «اعْشَوْشَب»، يقالُ: «اعرَوْرَيْتُ الفرسَ» أي: رَكِبتُه عُرياناً، والأصل: اعرَوْرَوَ يَعْرَوْرِوُ، قُلبت الواو ياءً، وأصلُ «يَعرَوْرُون»: يَعرَوْرِيُون، وأصل «تَعرَوْرِين»: تَعرَوْرِيِين، أُعلَّا إعلالَ «يَرْمُونَ» و«تَرْمِين»، وذلك بعد قَلب الواو ياءً.

(وتَقُولُ) في «يَفْعَل» بالفتح: («يَرْضَى، يَرْضَيَانِ، يَرْضَوْنَ»، «تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ») بالياء دُون الألف؛ لأن الأصلَ الياءُ، والألفُ مُنقلِبةٌ عنه، وههُنا ليست مُتحركةً، فلا تُقلب، («تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ»، «تَرْضَيْنَ، تَرْضَيَانِ، تَرْضَيْنَ»، «أَرْضَى، نَرْضَى»، وهَكَذَا قِياسُ) كُلِّ ما كان ما قبلَ لامِهِ مفتوحاً، نحوُ: («يَتَمَطَّى»)

دده جونكي

[مطلب: في الإعلالَين المَمنوعِ اجتماعُهما]

قولُه: (فإن امتناعَ اجتِماع الإعلالَين... إلخ) قِيل[1]: اجتِماع الإعلالَين إنما لا يجوزُ إذا كانَا مِن جنسٍ واحدٍ، وإذا كانا مُتواليَين بحيثُ لا يكونُ بَينهما فاصلٌ، ولم يكونَا في محلٍّ واحِد[2]؛ فخَرج بالقَيد الأول نحوُ: «يُقالُ»، وبالثاني نحوُ: «قِه»، وبالثالثِ نحو: «يُدعَى»[3]، واعتَمدُوا في تركِ هذه القُيود على لفظِ «الاجتِماع»، ولفظِ «الإعلالَين»؛ فإنه حكمٌ ليس بِتَعريف، فلا يكونُ قَولهم: (اجتِماعُ الإعلالَين ممتنِعٌ) كلاماً مِن غير رَويَّة، فعليكَ بالرَّوِيَّة.

---

(١) الكلام لديكنقوز في «شَرح المراح».

(٢) اعلَم أنهم إنَّما لم يَجمعُوا بين الإعلالَين لأنَّ الإعلالَ تَغييرٌ، وتَوالي التَّغييرات في مَوضِعَين غيرُ جائز؛ لأنه يَلزم منه الإجحافُ بالكلمة والإضرارُ بها، بِخلاف ما إذا كان بينهما حاجِزٌ، نحو: «قِ»؛ فإنَّ مثلَ هذا التغييرِ لا يُماثلُ ذلك، ألا تَرى أن العليلَ يَستريح إذا تخلَّل بين العِلَّتين فاصل، ويَتضاعف ضَعفُه إذا تَوالى عليه علَّتان من غير فاصل؟ وبِخلاف ما إذا تَوالى الإبدالان أو إبدالٌ وحذفٌ في موضِع واحد كما في «يُدعَى» و«يُقَل»؛ لأنه لم يَحصُل منه تغييرٌ إلا بحرف واحد، فلا يَلزم الإجحافُ، والإسكانُ وإن كان تغييراً لكنَّه لم يُعدَّ من هذا لأنه تَغيير يَستلزم تخفيفاً على ما عرفتَه، فكان وُجودُه كعَدمه، فلا يكونُ الجمع بينه وبين غيرِه مِن أقسام الإعلال مُستكرَهاً.

(٣) أصلُه: يُدعَوُ، قُلبت الواو ياءً ثم الياءُ ألفاً.

والأصلُ: يَتمَطَّوُ، مَصدرُه: التَّمطِّي، أصلُه: التَّمطُّوُ؛ لأنه من: المَطْوِ وهو المدُّ، قُلِبت الواوُ ياءً والضمةُ كسرةً؛ لِرَفضهم الواوَ المتطرِّفةَ المضمومَ ما قبلها.

(و«يَتَصَابَى») أصلُه: يَتَصابَوُ، المصدرُ: «التَّصابِي»، وأصلُه: التَّصابُوُ؛ لأنه من «الصَّبْوَة»، فأُعلَّ إعلالَ المذكور.

(و«يَتَقَلْسَى») أصلُه: يَتقلسَوُ، مصدرُه: «التَّقَلْسِي»، أصلُه: التَّقلسُوُ كـ«تَدحرُج».

ولا يَخفى عليك تَصاريفُ هذه الأفعال وأحكامُها إنْ أَحطتَ عِلماً بـ«يَرْضَى»، فلا أَذكُرُها خَوفَ الإملالِ.

(ولَفْظُ الواحِدةِ المُؤَنَّثةِ في الخِطابِ كَلَفْظِ الجَمْعِ) أي: جمعِ المؤنَّث في الخطاب (في بابَيْ: «يَرْمِي» و«يَرْضَى») أي: في كُلِّ ما كان قبل لامِه مكسوراً أو مفتوحاً؛ فإنه يُقالُ في الواحدة والجمعِ: «تَرْمِين»، و«تَهْدِين»، و«تُناجِين» ... إلخ، وكذا: «تَرضَيْن» و«تَتَمَطَّيْن» و«تَتصابَيْنَ» و«تَتَقَلْسَيْنَ» فيهما جميعاً.

دده جونكي

وقال السِّيرافي: الإعلالُ الذي مَنَعْنا مِن جَمعِه هو أن يُسكنَ العينُ واللام جميعاً من جِهةِ الإعلالِ، وقال أبُو عليٍّ: المكرُوهُ منه أن يكونَ الإعلالانِ على التَّوالي، أمَّا إذا لم يَكُن على التَّوالي كما تقولُ في «ايمُن الله»: «مُنُ الله» بحذفِ الفاء، ثم تَقولُ بعد استِعمالِك «مُنُ الله»: «مُ الله» فليس بِمَكرُوه. كذا في «شَرح الشافيَة»[1]، وفيه نَظر.

قولُه: (مَصدره التمطِّي) في «المختصَر»: (التَّمطِّي: التبختُر، ومدُّ اليَدَين في المشيِ، وقِيل: أصلُه: التمطُّط، قُلبت إحدَى الطاءات ياءً كما قالُوا: التَّظنِّي والتقَضِّي في التظنُّنِ والتَّقَضُّض، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٣]).

قولُه: (من الصَّبوة) بمعنى المَيْل، ويُسمى الصبي صبيًّا لِمَيله إلى ما لا يَعنِيه.

قولُه: (ويَتقلسَى) يُقال: قَلْساه فتَقَلْسى وتَقَلْنَس[2]: إذا أَلبَسه القَلنسوةَ فلَبِسها.

---

(١) للرضيِّ، وأولُ كلامِه في المسألة: وقَولُهم: (لا يُجمع بين إعلالَين في كلمة واحدة) فيه نظرٌ؛ لأنَّهم يَجمَعون بين أكثرَ مِن إعلالين في كلمة ... إلى أن قال: واضطَرب في هذا المقام كلامُهم؛ فقال السيرافي... إلخ كلامِه. فظَهر بهذا أن قولَ المحشِّي الآتي: (وفيه نظر) في غير محلِّه؛ لِما فيه من إيهَامِ الاعتراضِ على الرضيِّ.

(٢) ظاهرُه أنَّ كلًّا مِن «تَقلسى وتَقلنَس» مطاوِعُ «قَلسَى»، وهو المَفهوم من عبارةِ الجوهريِّ وغيرِه، ومُقتضى القاعدة أن يكونَ «تَقلنَس» مطاوِعَ «قلنَسَ»، فلعلَّ مبنى عبارتِهم على التساهُل.

(والتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ، فَوَزْنُ الواحِدةِ) من «يَرْمِي»: («تَفْعِينَ») بِكسرِ العين، (و) مِن «يَرْضَى»: («تَفْعَيْنَ») بِالفتح، واللامُ محذوفةٌ كما تقدَّم، (ووَزْنُ الجَمْعِ) من «يَرْمِي»: («تَفْعِلْنَ») بالكسرِ، (و) مِن «يَرْضَى»: («تَفْعَلْنَ») بِالفتح، بإثباتِ اللام؛ لأنها تَثْبُت في فِعلِ جماعةِ الإناث، وعلى هذا «تُفاعِيْنَ» و«تُفاعِلْنَ»، و«تَتفَعَّيْن» و«تتفَعَّلْن» . . . إلى الآخِر.

[حُكم الأَمر]

(والأَمْرُ) يعني: تقولُ في الأمر (مِنْها) أي: مِن هذه الثَّلاثة المذكُورة، وهي: «تَغْزُو، وتَرْمِي، وتَرْضَى»: («اغْزُ، اغْزُوَا، اغْزُوا»، «اغْزِي، اغْزُوَا، اغْزُونَ»، و«ارْمِ، ارْمِيَا، ارْمُوا»، «ارْمِي، ارْمِيَا، ارْمِينَ»، و«ارْضَ، ارْضَيَا، ارْضَوْا»، «ارْضَيْ، ارْضَيَا، ارْضَيْنَ»)، وليس في ذلك بَحث.

(وإذا أَدْخَلْتَ نُونَ التَّأْكِيدِ) أي: على نحوِ: «اغْزُ، وارْمِ، وارْضَ»؛ خفيفةً كانت النُّون أو ثَقيلةً، (أُعِيدَتِ اللَّامُ المَحذُوفةُ، فَقُلْتَ: «اغْزُوَنَّ») بإعادة الواو، (و«ارْمِيَنَّ») بإعادةِ الياء، (و«ارْضَيَنَّ») بإعادة الألف، ورَدِّها إلى الأصلِ وهو الياء؛ ضرورةَ تحرُّكها، وذلك لأنَّ هذه الحروف بِمَنزلة الحركةِ في الصَّحيح، وأنتَ تعيدُ الحركة ثَمَّةَ، فكذا هنا تُعيدُ اللام، ولا تُعادُ في فِعل جَماعة الذكور والواحدةِ المُخاطَبة.

أمَّا مِن: «ارْضَ» فَلأن التِقاءَ الساكنين لم يَرتفِع حَقيقةً؛ لِعُروض حركة الواوِ والياء الضميرَينِ.

وأمَّا من: «اغْزُ» و«ارْمِ» فلأن سببَ الحذف باقٍ، أعني: التِقاءَ الساكنَين لو أُعيدَت اللامُ.

ولغةُ طَيِّئٍ ـ على ما حكى عنهم الفرَّاءُ ـ حذفُ الياء الذي هو لامُ الفعل في الواحدِ المذكَّر، بعد الكسرِ والفتحِ، نحوُ: «والله لَيرمِنَّ زيد»، و«ارمِنَّ يا زيدُ»، و«لَيَخشَنَّ زيدٌ»، و«اخشَنَّ يا زيدُ».

دده جونكي

قولُه: (ولا يُعاد في فِعل جماعة الذكُور والواحدةِ المخاطبة) أي: لا يُقال: «ارضَيُونَ ولا ارضَيِينَ»، بل قِيل: «ارْضَوُنَّ وارْضَيِنَّ» لِعُروضِ حركتَي الواو والياء، فلم يَرتفِع التِقاءُ الساكنَين.

[اسمُ الفاعِل من الناقِص]

(**واسْمُ الفاعِلِ مِنْها**) أي: مِن هذه الثلاثةِ المذكورةِ: (**«غازٍ»**) أصلُه: غازِوٌ، (**«غازِيَانِ»**) أصلُه: غازِوان، (**«غازُونَ»**) أصلُه: غازِوُون، (**«غازِيَةٌ»**) أصلُه: غازِوَة، (**«غازِيَتَانِ»**) أصلُه: غازِوَتان، (**«غازِيَاتٌ»**) أصلُه: غازِواتٌ، (**و«غَوَازٍ»**).

(**وكَذَلِكَ «رامٍ**) رامِيان رامُون»، «رامِيَة رامِيَتان رامِيات»، و«رَوامٍ».

(**و«راضٍ**) راضِيَان راضُون»، «راضِيَة راضِيَتان راضِيات»، و«رَواضٍ».

(**وأَصْلُ «غازٍ»: غازِوٌ**) كـ«ناصِر»، (**قُلِبَتِ الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِها وانْكِسارِ ما قَبْلَها**)، وذلك قياسٌ مُستمِرٌّ، وكذا «راضٍ» أصلُه: راضِوٌ، جُعِل «راضِيٌ»، وأصلُ «رامٍ»: رامِيٌ.

فحُذفت ضمةُ الياء من الجميع استثقالاً، فاجتَمع ساكِنان؛ الياء والتَّنوين، فحُذفت الياءُ لالتِقاء الساكنَين، دُون التَّنوين؛ لأنها حرفُ عِلة، والتَّنوينُ حرفٌ صَحيح، فحذفُها أَولى، فإن زالَ التَّنوين أُعِيدَتِ الياء، نحوُ: «الغازِي»، و«الرامِي»، و«الراضِي».

وإنما لم يَذكُر المصنِّف رحمه الله تعالى هذا الإعلالَ؛ لأنه قد تقدَّم في كلامِه مِثلُه، أعني: حذفَ الضَّمة، ثم اللامِ، بخلافِ قلب الواوِ المتطرِّفة المكسورِ ما قبلها ياءً.

(**كَما قُلِبَتِ**) الواوُ ياءً (**في**) المبني لِلمَفعول من الماضي، نحوُ: (**«غُزِيَ»**). والأصلُ: غُزِوَ، وقبيلةُ طَيِّئٍ يَقلِبون الكسرةَ في المبني للمفعولِ مِن المعتلِّ اللام فتحةً، واللامَ ألفاً، فيَقولُون: «غُزَى»، و«رُمَى»، و«رُضَى»، ونحو ذلك، قال قائِلُهم:

[المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالحَضِيضِ ونَصْـ ... ـطَادُ نُفُوساً بُنَتْ على الكَرَمِ

دده جونكي

قولُه: (جُعِل راضِيٌ) بِضَم الياءِ على حِكايةِ «راضِو»، ولِذا لم يَقُل: «راضياً» وإن كان مَفعولَ «جُعِل». وكأنه قدَّمه في البَيان مع تأخُّره في الذِّكرِ اهتِماماً به لِكونه ذا الأصلَين.

[مطلب: في تفسيرِ وإعرابِ: «نَستَوقد النَّبلَ ...» البيتَ]

قولُه: (قال قائلُهم: نَستوقِد النَّبل... إلخ) البيتُ من «الحَماسة»، وهو لِبَعض من طيئٍ، وأولُه:

. . . .

دده چونكي

نحنُ حَبَسْنا بَني جَديلةَ في ... نارٍ مِن الحَربِ جَمَّةِ الضَّرمِ
نَستَوْقِدُ النَّبْلَ بِالحَضِيضِ .... إلخ

«حبَسنا»: من الحَبس ضد التَّخلِيَة خبر «نحنُ»، و«بَني جَدِيلة»: حيٌّ مِن طيِّئ مفعولُه، وجَدِيلة بنتُ سُبَيع بن عمرٍو مِن حِميَرَ أُمُّهم، «في نارٍ»: متعلّق بـ«حبَسنا»، في «الكشَّاف»: (النار جوهرٌ لَطيف مُضيء حارٌّ مُحرِق، مِن نار يَنُور: إذا نَفَر؛ لأنَّ فيها حركة واضطراباً، والنُّور مُشتَقّ منها)، وقال الراغب: النارُ والنُّور أحدهما مشتَقٌّ من الآخَر مِن حيث إنه قَلَّما ينفكُّ أحدُهما عن الآخَر، واعتُرض على تَعريفه[1] النارَ بأنَّ الإضاءة لا تُعتبَر في حقيقتِها، وكذا الإحراقُ، وأنه لا يَتناولُ النارَ الأصليَّة التي هي كُرةُ الأَثير؛ لأنها شَفَّافةٌ لا لونَ لها، والضَّوء مُلوَّن، فإنه مَرئيٌّ، وأنَّ قوله: «لَطيف وحارٌّ» مُستغنى عنه، وأنَّ الجوهرَ المأخوذَ في التعريف أَخفى مِن النار، وأجاب الشِّيرازي والشريف بأنَّه لا شكَّ في أن مجموعَ ما ذكَره مُعتبَر فيما يُطلَق عليه لفظُ النار في مُتعارَف اللُّغة، وردَّه أكملُ الدين بأنَّ اعتبارَ هذا المجمُوع عِند الوَضع غيرُ مُحقَّق، ثم قال: والحقُّ أنَّ النار لا تَحتاج إلى التعريف، فما ذكَره بيانُ ما يُطلَق عليه لفظُ النار في مُتعارَف اللُّغة، لا تَعريفٌ لِلنار.

وقولُه: «من الحَرب» ـ وهي مُؤنثة ـ: صفةُ نار، و«جمَّة الضَّرَم»: بمعنى كثيرةِ الاشتِعالِ: صفة الحَرب، والضَّرم: جمعُ الضَّرَمة، وهي السَّعَفة أو الشِّيحة في طَرفها نارٌ، و«نَستَوقد»: مِن الوُقُود وهو سُطُوع النار وارتفاعُ لَهبِها، والسينُ لِلطلب أو لِلتأكيد حالٌ من فاعِل «حبَسنا»، و«النَّبل»: السِّهام العربيَّة، مُؤنثة لا واحدَ لها من لَفظِها، جمَعُوها على «نِبال وأَنْبال»، مفعول «نَستوقد»، و«بِالحَضِيض» ـ وهو القَرارُ مِن الأرضِ عِند مُنقطَع الجبَل ـ: مُتعلِّق به، و«نَصطاد»: فعلُ مُتكلم من الاصطِياد: عطفٌ عليه، «نفوساً»: مفعوله، و«بُنَتْ»: فعلٌ مجهول من البِناء، والقائمُ مقامَ الفاعل ضميرُ «نفوساً» صفة لها، و«على الكرم»: متعلّق بـ«بُنَت» وهو ضد اللُّؤم، وقد مرَّ تفصيلُه[2].

جَعل خروجَ النارِ من الحَجَر عِند صَدمة النَّبل استِيقاداً، [أي:] نُبعِد سهامَنا في الرَّميَّة حتى تَصِلَ إلى حَضيضِ الجَبل وأسفَلِه، فتخرُج النارُ منه لِشِدَّة رَمْيِنا، ونَصِيد بها نُفوساً بُنَت على الكَرم، أي: نَقتُل الرؤساءَ.

---

(١) أي: صاحب «الكشَّاف».

(٢) انظر: (ص١٦٨).

والأصلُ: بُنِيَت؛ قُلبت الكسرة فتحةً، والياءُ ألفاً، وحُذِفَت الألفُ لالتِقاء الساكنَين.

(ثُمَّ قالُوا: «غازِيَةٌ») بقلبِ الواو ياءً، مع عدم تَطرُّفِها (لِأَنَّ المُؤَنَّثَ فَرْعُ المُذَكَّرِ)؛ لِكون بِناء المؤنَّث غالباً على زيادةٍ، لا سيَّما فيمَن يقولُ: «رَجُلٌ ورَجُلَة»، و«غُلامٌ وغُلامة»، ونحوَ ذلك، فلمَّا قَلبوها في الأصل قَلبُوها في الفرع، فقالُوا: «غازِيةٌ، وراضِيةٌ»، وفي التَّنزيل: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]، (والتَّاءُ طارِئَةٌ) على أصل الكلمة وليست مِنها، فكأنَّ الواو مُتطرِّفةٌ حقيقةً.

فإنْ قُلتَ: إنهم يَقلِبون الواو المكسورَ ما قبلها ياء، طَرَفاً أو غيرَ طَرف، فقُلِبَت في «غازِية» كذلك، كما ذكَره العلَّامة في «المفصَّل».

قُلتُ: قولُ المصنف رحمه الله أقربُ؛ لأنَّ قلبَ الواو غيرِ المتطرِّفة بِسبب حَملِها على الفِعل، كما في المصادِر، أو على المفرَد، ....

ده جونكي

قولُه: (فيمَن يقول: رجل ورَجُلة) يعني أنَّ التاءَ لِلفَرق بين المذكر والمؤنَّث في الصِّفة وهو الكثيرُ الشائعُ، وقد تكونُ لِلفَرق بينَهما في الاسم، وهو قليلٌ.

[مطلب: في مجازِ ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾]

قولُه: (﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾) هذا مِن قَبِيل الإسناد المجازيِّ؛ تَوجيهُه أنَّ الرِّضا صفةُ الراضي، فحَقيقةُ الكلام: «رضيَ الرجلُ عِيشتَه»، فأُسنِد الفِعلُ إلى المفعول بِه من غيرِ أن يُبنَى له، فحَصَلت: «رَضِيَتْ عِيشتُه»، وهو معنَى كونِه مجازاً، ثم سُبِك من الفِعل المبني لِلفاعِل اسمُ فاعِل فقِيل: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾، فقد جُعِل المفعولُ فاعلاً.

قولُه: (كما في المصادِر) كـ«قِيام، وعِياذ، وقِيَم[1]، واختِيارٍ[2]، وانقِياد»، و«حالَ حِوَلاً» كـ«القَوَد» شاذٌّ، بخِلافِ «لاوَذ لِواذاً، وقاوَم قِواماً»، مِمَّا لم يُعلَّ فِعلُه بإعلالٍ ما.

(١) مصدرٌ كالصِّغَر والكِبَر، ومنه قولُه تعالى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ فإنه في الأصل مصدرٌ، وقولُه تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾ في قراءة ابن عامر.

(٢) كذا في النُّسخ، وهو من الخَير فلا قلبَ فيه، اللهمَّ إلا أن يكون أرادَ «واجتياز» مِن جازَ يَجُوز، فحرَّفه النُّسَّاخ. ثم رأيتُ في كلام صاحب «المفصَّل»: (وقد أعلُّوا نحوَ: قِيام وعِياذ واحتِياز وانقِياد لإعلالِ أفعالها)، وغالبُ الظنِّ أنَّ ما في الكتابَين واحد.

كما في الجُمُوع، نحوُ: «دِيَم» جمع: دِيمَة، والأصلُ: دِوْمَة، فمُجردُ كسر ما قبلَها لا يَقتضي القلبَ.

فإن قُلتَ: التاءُ مُعتبرةٌ بِدليل قولهم: «قَلَنْسُوَة» و«قَمَحْدُوَةٌ»، فلو لم تُعتبر التاء لَوَجب قلبُ الواو ياءً، والضمةِ كسرةً لِما مرَّ في «التَّمطِّي»، وحينئذٍ لا تكونُ الواو كالمتطرِّفة.

قُلتُ: الأصلُ في «قَلَنْسُوة، وقَمَحْدُوَة» ـ وهو المفرَد ـ على التاء، والحذفُ طارئٌ، بِخِلاف ما نحنُ فيه؛ فإنَّ الأصل فيه بِدُون التاء، نحو: «غازٍ»، والتاءُ طارِئَة.

ولا يَبعد عِندي أن يُقالَ في مِثل ذلك: قُلبت الواو ياءً لِكونها رابعة، مع عدمِ انضِمام ما قبلها.

هذا كلُّه ظاهرٌ، وإنَّما الإشكالُ في إعلالِ نحوِ: «غوازٍ، ورَوامٍ، ورَواضٍ»، .....

دده چونكي ـــــــــــــــ

[مطلب: في قلب الواو ياءً في نحوِ: «قِيام» وشروطِه]

قولُه: (كما في المجمُوع) كـ«جِياد» جمع جَيِّد أصلُه: جَيْوِد، و«دِيار» جمع دارٍ أصلُه: دَوَرٌ، و«تِيَر» جمع تارَة أصلُه: تَوَرَة، و«دِيَم» جمع دِيمة أصلُه: دِوْمَة، وشذَّ «طِيالٌ» جمع طَويل[1]، وصحَّ «رِواء» جمع رَيَّان كراهةَ إعلالَين، و«نِواء» جمع ناوٍ ـ وهو السَّمين من الإبل ـ لِصحَّة عين مُفرَده، وقُلبت في «رِياض وثِياب» لِوُقوعها عيناً في الجمعِ مكسوراً ما قبلها ساكنةً في الواحِد بعدها ألفٌ، لامُه[2] حرفٌ صَحيح؛ بِخلاف «عِوَدة»[3] جمع عَوْد وهو المُسِنُّ من الإبل، و«كِوَزة» جمع كُوز؛ لِعَدم الألف بعدها، وبِخلاف «خِوان» لأنه مُفرَد، وبِخلاف «طِوال» جمع طَويل لِتَحرُّكِها في الواحد، و«ثِيَرة» جمعُ ثَوْر شاذٌّ لِعدم الألفِ بعدَها.

قولُه: (قَمَحْدُوَةٌ) بفتحِ القاف والميمِ وسُكونِ الحاء المهملة وضمِّ الدال المهمَلة وفتحِ الواو: ما خَلْفَ الرأس.

قولُه: (لا تكونُ الواو كالمتطرِّفة) وفيه أنَّها وإنْ لم تكُنْ كذلك، لكنَّها وَقعتْ خامسةً، فالقياسُ قلبُها ياءً كما قال الشارح بُعَيد هذا: (ولا يَبعُد عِندي).

---

(١) أي: لأنه أُعلَّ مع عدم إعلال مُفرده.

(٢) تحرَّف في المطبوع إلى: (لأنه).

(٣) قال الأزهريُّ: ويُقال في لغة: (عِيَدة)، وهي قَبيحة.

وليس علينا إلَّا أن نقولَ: الأصلُ: غَوازيٌ بالتَّنوين، أُعِلَّ إعلالَ «غازٍ، ورامٍ»، ولا بحثَ لنا عن أنه مُنصرِف، أو غيرُه، وأنَّ تَنوينَه أيُّ تنوينٍ؟

واعلَم أنَّ هذا الإعلالَ إنما هو حالَ الرفعِ والجر، وأمَّا حالَ النصب فتَقولُ: «رأيتُ غازِياً»، و«رامياً»، و«غَوازيَ»، و«رَواميَ» كالصَّحيح.

[حُكم اسمِ المَفعول من الثلاثيِّ المُجرَّد الواويِّ]

(**وتَقُولُ في المَفْعُولِ مِنَ الواوِيِّ**) أي: في اسمِ المَفعول من الثلاثيِّ المجرَّد الواوِيِّ: (**«مَغْزُوٌّ»**) أصلُه: مَغْزُووٌ، أُدغِمتِ الواوُ في الواو، (**ومِنَ اليائِيِّ: «مَرْمِيٌّ»، تُقْلَبُ الواوُ ياءً، ويُكْسَرُ ما قَبْلَها**) أي: ما قبلَ الياء، يَعني: أن أصلَه: مَرْمُويٌ، قُلبت الواو ياء، وأُدغِمت الياءُ في الياء، وكُسر ما قبل الياءِ لِتَسلمَ الياء، وإنما قُلبت الواوُ ياءً (**لِأَنَّ الواوَ والياءَ إذا اجْتَمَعَتا في كَلِمةٍ واحِدةٍ، والأُولَى مِنْهُما ساكِنةٌ**) سواءٌ كانتِ الواو أو الياءَ (**قُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ**)، ....

دده جونكي

[مطلب: في أصلِ «غوازٍ»]

وقولُه: (وليس علينا إلَّا أن نَقول: **الأصل غَوازيٌ بالتنوين**) أي: عِند سيبويه في وجهٍ، فلمَّا حُذِفت الضمة التَقى ساكنان، فحُذفت الياء وجُعل التنوين الذي كان لِلصرف عِوَضاً، أو حُذف التنوين أيضاً، ثم عُوِّض تَنوينٌ آخَر، وفي وجهٍ آخَر أصلُه: «غوازِيُ» بغير تَنوين، استُثقلت الضمة على الياء فحُذِفت، ثم حُذِفت الياء اكتفاءً بالكسرة؛ لأنهم حَذَفوها في المُفرد مع خِفَّته اكتِفاءً بالكسرة، كـ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ففي الجمع أَولى، فجِيء بِالتنوين، فهو عِند سيبويه تنوينُ عِوَض عن الياء أو حركتِها، وعِند المبرد عن الحركة، وعِند القائِل بالصَّرف ـ وهو الأخفش وتَوابعُه[(١)] ـ لِلتمكُّن.

قولُه: (واعلَم أن هذا الإعلالَ إنما هو حالَ الرفعِ والجر) قال الكسائيُّ وأبو زَيد: في حالِ الجر يُفتح الياء لِكَونه غيرَ منصرف، وجَرُّه بِالفتح لِخِفته، وعليه وَرد بيتُ الفَرزدق: [الطويل]

فلو كان عبدُ الله مولًى هَجَوتُه ... ولكنَّ عبدَ الله مولَى مَوالِيا

---

(١) فيه أن «توابعَ» إنما يكون جمعاً لـ«تابع» حالَ كونِه لغير العاقل، فالصواب: «وتابِعُوه» أو «ومَن تَبِعه».

وذلك قِياسٌ مُطرد؛ طلباً للخِفة، واشتُرط سُكونُ الأُولى لِتُدغمَ، واختِير الياء ولم يُعكس لِخِفتها.

وفي كلام المصنف نظرٌ؛ لأنه تَرك شرائطَ لا بدَّ منها، وهي:

ـ أنه يجبُ في الواو ـ إذا كانت أُولى ـ أنْ لا تكونَ بَدلاً عن حرفٍ آخَرَ؛ لِيحترزَ من نحوِ: «سُويِرَ» و«تُسُويِرَ»، كما تقدَّم.

ـ وأن يكونَا في كلمةٍ واحدةٍ، أو ما هو في حُكمها، كـ«مُسلِمِيَّ»، والأصلُ: مُسْلِمُويَ؛ لِيحترزَ عمَّا إذا كانتَا في كلمتَين مُستقلَّتَين، نحو: «يَغزُو يَوماً»، و«يَقضِي وَطراً»، وفي بعض النُّسخ: «إذا اجتَمعتا في كلمة واحدة»، وهو الصوابُ.

ـ وأنْ لا يكونَا في صيغة «أَفْعَلَ»، نحو: «أَيْوَمُ»، ولا في الأعلامِ، نحوُ: «حَيْوَة».

ـ وأنْ لا تكونَ الياءُ ـ إذا كانت الأُولى ـ بدلاً من حرف آخَرَ؛ لِيحترزَ مِن نحو: «دِيوان»، والأصل: دِوْوَان، فإنَّ الواوَ لا تُقلب في مثل هذه الصُّوَر ياءً.

دده جونكي

قولُه: (قياسٌ مُطرد) قال في «حاشِيَة شرح المِفتاح» لابن كمال پاشا: عُلم مِن كلام[1] الشَّيخ في «دَلائل الإعجاز» أنَّ المُطَّرِد في عُرفهم يَنتَظم غالبَ الوُقوع.

قولُه: (كما تقدَّم) أي: في الأجوَفِ في شرحِ قول المصنِّف: «ويَصحُّ نحو: قوَّلَ وقاوَلَ»[2].

قولُه: (ويَقضي وطراً) وهو الحاجةُ، ولا يُبنَى منه فِعلٌ.

قولُه: (نحو: أَيْوَم) وقد يُعبَّر عن الشِّدَّة بِاليوم، يُقال: «يومٌ أَيْوَمُ» كما يُقال: «لَيْلٌ أَلْيَلُ».

وقولُه: (ولا في الأعلامِ نحو: حَيْوة) وهو اسمُ رجل، ولم يُدغَم كما أُدغِم «هيِّن وميِّت» لأنه اسمٌ موضوعٌ لا على وجهِ الفعلِ. كذا في «الصِّحاح».

[فائدة: في أصلِ كلمة «دِيوان»]

قولُه: (دِيوانٍ) بِكسر الدال وقد يُفتَح، فارسي مُعرّب، وسببُ تَسميته ديواناً وَجهانِ: أحدُهما: أن كِسرى اطَّلع يوماً على كُتَّاب دِيوانه فرآهم يَحسبون مع أنفُسِهم فقال: ديوانه،

---

(١) في النُّسخ الخطيَّة: (كلامي).

(٢) انظر: (ص٤٧٧).

ـ وأيضاً يَجب أنْ لا تكونَ الياء لِلتَّصغير إذا لم تَكنِ الواو طَرَفاً، حتى لا يَنتقضَ بِنَحو: «أُسَيْوِد»، و«جُدَيْوِل»، فإنه لا يجب القلبُ، بل يجوزُ.

لا يقالُ: إنَّ قولَه: «إذا اجتَمعتَا . . . إلى آخِره» مُهمَلة، وهي لا يجب أن تَصدُق كلِّيَّة؛ لأنا نقولُ: ....

ددە چونكي ـــــــــــــــــــــــ

أي: مَجانِين، ثم حُذفت التاءُ لِكثرة الاستِعمال؛ والثاني: أنَّ الدِّيوان بِالفارسيَّة اسمُ الشياطِين، فسُمي الكُتَّاب بِاسمهم لِحذقِهم بالأُمور ووُقوفِهم على الجَليِّ والخفيّ، وسُمي به الخرائطُ التي فيها الصُّكوك والسِّجِلَّات والجَريدة، ويُقال لها: الدَّفتر؛ ويُروَى أن عمرَ رضي الله تعالى عنه أوَّلُ مَن دَوَّنَ الدَّواوين لِلوُلاة والقُضاة.

قولُه: (أُسَيْوِد وجُدَيْوِل فإنه لا يَجب القلبُ بل يَجوز) وهو الأكثرُ نظراً إلى مجرَّد الاجتِماع، وجاز تركُه لِعُروضه؛ لأنه حصَل بِسببِ ياء التصغير وهي غيرُ لازِمة، مع أنها في محلِّ التَّغيير، ومع أن الواو قَويَّة لِتَحركها قبل الاجتِماع؛ بِخلاف نحو: «عُجَيِّز» في تصغيرِ عَجُوز؛ فإنه يجبُ القَلب فيه؛ لأنَّ الاجتِماع وإن كان عارضاً في غيرِ الطَّرف إلَّا أن الواو قبل الاجتِماع ساكنةٌ ضعيفةٌ، وبِخلاف «عُرَيَّة» في تصغيرِ عُرْوَة؛ فإن الاجتِماعَ وإن كان عارضاً إلَّا أنه في محلِّ التَّغيير.

[مُهمة: في سُور الكُليَّة والجزئيَّة]

قولُه: (لا يُقال: إنَّ قوله: إذا اجتَمعتا. . . إلخ مُهمَلة، وهي لا تجبُ أن تَصدقَ كُليَّة؛ لأنا نقولُ: قَواعد العلوم. . . إلخ) يُشيرُ إلى أنَّ «إذا كان»[1] و«لو» في الشرطيَّة المتصلة لِلإهمال كـ«إمَّا» و«أو» في المنفَصلة، وقد يُقالُ: «إذا» تُفِيد الدلالةَ على تَبعيضِ التَّقادير المُفيدِ بجزئيَّة الحُكم في بعض الصُّوَر على قِياس لفظةِ «قَد».

فإن قُلتَ: ما سُور الكليَّة والجزئيَّة فِيهما؟ قُلتُ: سُورُ الموجبة الكلِّيَّة في المتَّصلة «كلَّما ومَهما ومتَى»، وفي المنفصِلة «دائماً»، وسُورُ السالبة الكليَّة فيهما «ليس البتَّةَ»[2]، وسُورُ الموجبة الجزئيَّة فيهما «قد يكونُ»، وسُورُ السالِبة الجزئيَّة فيهما «قد لا يكونُ»، أو بإدخالِ حرفِ السَّلب على سُور الإيجاب الكليِّ[3].

---

(١) كذا في النسخ، ولعل مراده: (إذا وإنْ) بدليل ما في فهرس المطبوع، وما في بعض الكتب.

(٢) السُّور هو «البَتة» فقط، و«ليس» لإفادة السلب. كذا في بعض حواشي «المطلع».

(٣) كـ«ليس كلَّما» و«ليس مهما» و«ليس متى» في المتَّصلة، و«ليس دائماً» في المنفصِلة.

قَواعدُ العُلُوم يجبُ أن تكون على وجهٍ يَصدُق كليَّة.

وأمَّا قولُهم: «هذا أمر مَمْضُوٌّ عليه» فشاذ، والقياسُ: «مَمْضِيٌّ»؛ لأنه من اليائي، ومِنهم مَن يَقول في الواوي أيضاً: «مَغْزِيٌّ، ومَعْدِيٌّ، ومَرْضِيٌّ» بِقَلب الواوَين ياءً، وعليه قولُ الشاعر: [الطويل]

لَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيكةُ أَنَّنِي ... أَنا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيهِ وعادِيَا

دده جونكي

قولُه: (قواعد العُلوم يجب أن تكونَ... إلخ) هذا الوجوبُ في العُلُوم العَقليَّة مُسَلَّم، وفي العُلوم العربيَّة لو سُلِّم فقد شاع التَّخصيصُ بِالمِثال والمَقام، كما سيُشِير إليه.

[مطلب: في تفسير وإعراب: «لقد عَلِمَتْ عِرْسي...» البيتَ، وفيه ذِكرُ ضمير الفَصل]

قولُه: (لقد علمتْ عِرْسي مُلَيكةُ... إلخ) فاعلُ «علمَتْ»: عِرسي، وهي الزوجة، ورُبَّما يسمى الذكر والأنثى عِرْسَين. «مُليكة»: اسم زَوجته، بَدلٌ أو عطفُ بيان لِـ«عرسي». «أنني»: هي «أنَّ» مع اسمها، و«أنا»: ضميرُ الفصل لا موضعَ له على الأصحِّ، وبه سمَّاه البصريَّة؛ لِكونه فصلاً بين كون ما بعده خبراً أو صفةً، وسمَّاه الكوفيَّة عِماداً؛ لِكونه حافظاً لما بَعده حتى لا يَسقطَ عن الخبريَّة، كالعِماد في البيتِ الحافِظ لِلسَّقف من السُّقوط، فالغَرضُ منه في الأصل فصلُ الخبرِ عن الصفة، فالقياسُ أنْ لا يجيءَ إلَّا حيث التبس الخبرُ بالصفة، لكنِ اتُّسع فيه، فجاء حيثُ لا التباسَ بِدونه أيضاً؛ طَرداً لِلباب على ما ذكَره السيدُ عبد الله، أو التوكيدُ والفَصل[1]، ثم جاء لِمجرَّد التوكيدِ فيما لا لبسَ فيه، كاللام لِلحالِ والتَّوكيد، وقد جاء لِمُجرَّد التَّوكيد في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥] على ما ذكَره شارح «الهادِي».

وقد اشتُرط فيما قَبله أَمران: كونُه مُبتدأً في الحالِ أو في الأصلِ، وأجاز الأخفشُ والكِسائي وُقوعَه بين الحالِ وصاحِبِها نحو: «جاءَني زيدٌ هو ضاحِكاً»[2]؛ وكونُه مَعرفةً، واشتُرط فيما بَعده أيضاً أَمرانِ: كونُه خبراً في الحالِ أو في الأصلِ، وكونُه كالمعرِفة[3] في عدمِ قَبول لامِ التَّعريف، فلا وجهَ لِما قاله القاضي في تفسير سُورة الرَّعد حيث قال في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ

---

(١) معطوفٌ على «فصلُ الخبر» من قوله: (فالغرضُ منه في الأصل فصلُ الخبرِ عن الصفة).

(٢) عبارةُ بعضِهم: وحَكى الأخفش دخولَ الفصل بين الحال وذي الحال نحو: (جاءني زيد هو ضاحكاً)، ولا يُقاس عليه لِقلَّته. وفي «المغني»: وجعل مِنه ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ فيمَن نصَب ﴿أَطْهَرَ﴾.

(٣) أراد: معرفةً أو مثلَ المعرفة فيما ذُكر، كأفعَلِ التفضيل.

والقياسُ: الواو، لكنَّ الياء أيضاً كثيرٌ فصيحٌ، وإن كان مخالفاً للقياس؛ تَشبيهاً له بنحوِ: «عُتِيٌّ»، و«جُثِيٌّ». وفي «مرضيٍّ» أمرٌ آخَرُ، وهو إجراؤه مُجرى فعلِه الأصليِّ، أَعنِي: «رَضِيَ»، فإنَّ أصله: رَضِوَ.

[حُكم «فعُول» الواويِّ]

(وتَقُولُ في «فَعُولٍ» مِنَ الواوِيِّ: «عَدُوٌّ») أصلُه: عدُووٌ، **(ومِنَ اليائِيِّ: «بَغِيٌّ»)** والأصلُ: بَغُويٌ، اجتَمَعت الواو والياءُ وسَبقت إحداهما بالسُّكون، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغِمت في الياء، وكُسِر ما قبلها، فقِيل: «بَغِيٌّ»، وفي التَّنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾

دده چونكي

هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المجادلة: ١٧]: (وتوسيطُ الفصلِ لِتَخصيص الخُلُود بالكفار)؛ لِعَدم شَرطِه، اللهمَّ إلَّا أن يُقال: إنَّ قوله: ﴿خَٰلِدُونَ﴾ خبرٌ بعد خبر لـ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، وإنَّ كونَه كالمعرفة ليس بِشَرط على ما أشارَ إليه الشَّريف الجرجاني في «حاشِيَة التَّصديقات» حيث قال: لفظُ «هو» في «زيدٌ هو عالم» لا يكون رابطةً لِدَلالته على زيد ورُجوعِه إليه، بل هو ضميرُ الفَصل والعِماد، مع أنَّ ما بَعده وهو «عالِمٌ» ليس كالمعرفة، وفيه تأمُّل.

وشُرِط له في نَفسِه أن يكونَ صِيغتُه صِيغةَ مَرفوع مُنفصِل، وأن يكونَ على وَفق مَن يجرِي فَصلاً له.

وقولُه: «الليثُ»: خبرُ «أنَّ»، و«مَعديًّا»: مِن «عدَا عليه» بمعنى ظلَم، حالٌ مِن الليث، والعاملُ ما في «أنَّ» مِن مَعنى الفِعل، و«عليه»: قائمٌ مَقام فاعل «معديًّا»، ضميره راجِع إلى الليث، و«عادياً»: عطفٌ عليه، و«أنَّ» مع جُملتها في موضعِ مفعولَي «عَلِمت» على مَذهب سِيبويه.

قولُه: (عَدَوٌّ) وهو اسمُ فاعِلٍ لِلمُبالغة من العَداوة والعُدْوان بِضم العين، والعَداءِ بالفتح والمدِّ، وهو تجاوُزُ الحدِّ في الظُّلم. وإنما أَدخلُوا التاء في قَولهم: «هذه عُدوّة الله» تَشبيهاً بـ«صَدِيقة»؛ لأنَّ الشيء قد يُبنى على ضِدِّه. (ويُقال: «القومُ أعداءٌ وعِدًى» بِكسر العَين، و«عُدًى وعُدَاة» بِضمها بمعنًى، وقال ثَعلَب: (العُدَى: الأَعداءُ الذين تُقاتِلُهم، والعِدَى: الأعداءُ الذين لا تُقاتِلُهم). ذكَره[1] في «شرح دِيوان المتنَبي»[2].

---

(١) أي: ابنُ جِني. وذكرَه أيضاً ابنُ الخطيب التَّبريزي.

(٢) اسمُه «الفَسْر». انظر: (١/ ١٧١) منه. واسمُ شَرح التبريزي «المُوضح». انظر: (١/ ١٨٣) منه.

[مريم: ٢٨]، أي: فاجِرةً، وقال ابنُ جني: هو «فَعِيل»، ولو كان «فعُولاً» لَقِيل: بَغُوٌّ، كما قيل: «فُلان نَهُوٌّ عن المنكَر»؛ كذا ذكَره صاحبُ «الكشّاف».

وهذا عجيبٌ من مثلِ الإمام ابنِ جني، وأظنُّ أنه سَهوٌ منه؛ لأنه لو كان «فَعِيلاً» لَوَجب أن يقالَ: «بَغِيَّة»؛ لأن «فَعِيلاً» بمعنى: فاعِل لا يَستوي فيه المذكرُ والمؤنث،

دده جونكي

قولُه: (أي: فاجِرةً) تَبتغي الرجالَ.

[فائدة: في ضبطِ اسم ابنِ جِني]

قولُه: (ابنُ جِني) هو بِسُكون الياء وتخفيفِها، كنيةُ الإمام أبي الفَتح عُثمان بن جِني، ونُقِل عن سيبويه[١] أنه مُعرَّب «كني»، وليسَ الياء فيه لِلنِّسبة. ذكَره الدَّمامِيني.

قولُه: (مِن مِثل الإمام) لَفظة «مِثل» مُقحَمة لِلتَّعظيم، كما في قَول «المفتاح»: (مِثل بَشار)، وقَولِك: «مِثلُك لا يَبخَل».

[مطلب: في عدلِ ﴿بَغِيًّا﴾ ووجهِ عدم تأنيثِه]

قولُه: (لو كان فَعِيلاً لَوجب أن يُقال: بَغِيَّة) وجوَّز القاضي كونَه «فَعِيلاً» حيثُ قال: (أو «فَعِيل» بمعنَى فاعِل، ولم تَلحَقه التاءُ لأنه لِلمُبالغة، أو لِلنَّسب كـ«طالِق»)، وردَّ القطبُ كونَه لِلمُبالغة بأنَّ نفيَ الأبلَغ لا يَستلزمُ النفيَ مُطلقاً، وأُجِيب بأنَّه مِن باب نَفيِ المُقَيَّد وقَيدِه، وقال الطِّيبِي عن مُحيي السُّنة[٢]: (كلُّ ما كان مَعدولاً عن وَجهه ووزنِه كان مصرُوفاً عن أخواتِه[٣]، كقَوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨] أسقَط الهاء لأنها كانَت مَصرُوفة عن باغِية)، قال صاحبُ «الكَشف»: لم يقُل: «بَغِيَّة» رعايةً لِلفَواصل، ولكَ أن تقولَ: لم يقُلْ: «بَغِية» لأنه مَصدَر أو بِزنَتِه، كما قال القاضِي في قَوله تعالى: ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]: (وحَّده لأنه مَصدرٌ أو بِزِنته)، وكما قالُوا في قَوله تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]: ولم يقُل: «رَمِيمة» لأنه أراد المَصدَر، كما[٤] في قَولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

(١) هكذا في النُّسخ، ولا أدرِي كيف ذلك؟! والذي في كلام الدَّماميني بعد ضبط الكلمة: كذا في «شرح المفصل» لِلفَخر الإسفَندريّ.

(٢) أي: البَغوي كما تقدم، وكلامُه هذا في تفسيرِه «معالم التنزيل».

(٣) في كثير من الكُتب ـ وبعضُها ناقلٌ عن البَغوي ـ: (عن إعرابِه). ولكلٍّ وجه.

(٤) لعلَّ التشبيهَ في تذكيرِ ما هو على زنةِ المصدر كما في الوجه قبله، وإلا فـ«قريبٌ» وصفٌ لا مصدر.

اللَّهمَّ إلَّا أن يقالَ: شُبِّه بما هو بمعنَى مفعولٍ، كما في قَوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وهو تكلُّف، ولأنَّ قولَه: «لو كان فَعُولاً لَقيل: بَغُوٌّ» غيرُ مُستقيم بلا خفاءٍ؛ لأنه يائيٌّ، وأما «نَهوٌّ» فشاذ، والقياسُ: «نَهِيٌّ».

فإنْ قُلتَ: الواوُ في «عَدُوّ» رابعة، وما قبلها غيرُ مضموم، فلِمَ لَمْ تُقلَب ياءً؟

قلتُ: لأن المَدَّة لا اعتِدادَ بها، فكأنَّ ما قبلها مضمومٌ، ولأنَّ الواو الساكنةَ كالضمة، ولأنَّ الغرضَ هو التَّخفيف، ويَحصُل بالإدغام. وكذا الكلامُ في اسم المَفعول الواويِّ، نحو: «مَغْزُوّ».

فإنْ قُلتَ: ما السر في جوازِ «مَدْعِيّ» و«مَغْزِيّ» بِقَلبهما ياءً مع الكسرة والاطِّراد، لا سيَّما في «مَرضِيّ»، وامتناعِ ذلك في «عَدُوّ»؟ قُلتُ: السرُّ أنَّ نحو: «مغزُوّ» طالَ فثَقُل، والياء أخفُّ، فعُدِل إليه، بخلافِ «فَعُول»، أو أنه محمولٌ على فِعله، فافهَم!

[حُكم «فَعِيل» من الواويِّ]

(وتَقُولُ في «فَعِيلٍ» مِنَ الواوِيِّ: «صَبِيٌّ») والأصلُ: صَبِيْوٌ، قُلِبَت الواو ياءً وأُدغِمَت، وهو من «الصَّبْوة»، (ومِنَ اليائِيِّ: «شَرِيٌّ») أصلُه: شَرِيْيٌ، أُدغِمت الياءُ في الياء، و«الفَرسُ الشريُّ»: هو الذي يَشْرِي في سَيره أي: يُلِحُّ.

دده جونكي

[الأعراف: ٥٦]، قال صاحبُ «الكشَّاف» في سُورة هُود في قَوله تعالى: ﴿وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٩]: (ويَجوز أن يُسوَّى في «قَريب وبَعيد وقَليل وكَثير» بين المذكَّر والمؤنَّث؛ لِوُرودِها على زِنة المصادر التي هي الصَّهِيل والنَّهيق)، وقد مرَّ في هذا وجوهٌ مِن التأويلِ(١).

قولُه: (والياء أخفُّ) المفضَّل عليه إذا عُلِم وكان «أفعَلُ» خبراً جاز استِعمالُه بِلا أحدِ الأشياءِ الثَّلاثة كما في «الله أكبَر»، وقولِ الشاعر: [الكامل]

. . . . دعائمُه أعزُّ وأطولُ(٢)

[مُهمة: في تفسيرِ الصَّبوة والعَطوِ والرِّشوة]

قولُه: (وهو من الصَّبْوة) وهو المَيل إلى الجَهل والفُتُوَّة، وسُمي الصبيُّ به لِمَيلِه

(١) انظر: (ص٣٦٠).

(٢) تقدم الكلامُ على البيت وصاحبِه وتفصيلُ الاستِدلال به (ص٣٨).

[حُكم المَزيد فيه الواويّ مع الضمير]

(و) الثلاثيُّ (المَزِيدُ فِيهِ: تُقْلَبُ واوُهُ ياءً؛ لِأَنَّ كُلَّ واوٍ وَقَعَتْ رابِعةً فَصاعِداً ولَمْ يَكُنْ ما قَبْلَها مَضْمُوماً، قُلِبَتْ ياءً) تخفيفاً؛ لِثِقل الكلمة بالطُّول، والمزيدُ فيه كذلك لا مَحالةَ، فتُقلَب فيه الواو ياءً.

وقولُه: «رابعةً» احتِراز من نحوِ: «غَزْو»، وقولُه: «فصاعداً» لِيدخلَ فيه نحو: «اعتَدَى»، و«استَرشى»، وقوله: «ولم يكن ما قبلها مضموماً» احترازٌ مِن نحو: «يَغزُو».

(فَتَقُولُ: «أَعْطَى يُعْطِي») والأصل: أعْطَوَ يُعْطِوُ، (و«اعْتَدَى يَعْتَدِي») والأصلُ: اعْتَدَوَ يَعْتَدِوُ، (و«اسْتَرْشَى يَسْتَرْشِي») والأصلُ: استرشَوَ يَستَرشِوُ. ومثَّل بِثَلاثة أمثِلة لأنها إما رابِعةٌ أو خامسةٌ أو سادسة.

دده جونكي

إلى ما لا يَعنِيه، أو مِن الصِّبا بِكسر الصاد وفتحِ الباء والقَصرِ، وهو العِشْق، ومنه يُقالُ: «تَصابى»، ويُقالُ: «صَبِيَ صَباءً» كسَمِع سَماعاً، أي: لَعِب مع الصِّبْيان.

قولُه: (ولم يكن ما قبلها مضموماً) احتِرازٌ عن نحوِ: «يَغْزُو»، وفيه أنَّهم قلبُوا ياءَ «التمطِّي» من الواوِ؛ لِرَفضِهم الواو المتطرِّفةَ المضمومَ ما قبلها، إلَّا أن يُقالَ: ما ذُكر في الفِعل.

قولُه: (والأصل: أَعْطَوَ) مِن العَطْوِ وهو الأخذُ، قِيل: لم يُسمَع ماضِيه من الثلاثيِّ المجرَّد[1]، وقِيل: المفعولُ الأول (عاطٍ) أي: آخِذ؛ لأنَّ معنى «أعطَيتُ زيداً درهماً»: أخذَ زيدٌ درهماً مِني.

قولُه: (والأصل: استَرْشَو) مِن الرُّشوة بِكسر الراء وضمِّها، يُقال: استَرشَى في حُكمه: طَلب الرِّشوةَ عليه، وأرشاهُ: أَعْطاه الرِّشوةَ، والراشِي[2]: هو المُعطِي، والمُرتَشي: هو الآخِذ، والرائِشُ: هو الواسِطة [بينَهما].

(١) وأما المضارع فمَسموع، كما في قَوله:

وتـعـطُـو بـرَخـصٍ غـيـر شَـثـنٍ . . . الـبـيـت

(٢) فسَّره وما بعده ـ وهو المرتَشي والرائش ـ وإن لم يقتضِ السياقُ ذلك؛ لاشتِهار الألفاظ الثلاثةِ في حديثِ ثوبانَ ﷺ وهو: «لَعن رسولُ الله ﷺ الراشِيَ والمُرتشيَ والرائشَ».

(وتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ: «أَعْطَيْتُ»، و«اعْتَدَيْتُ»، و«اسْتَرْشَيْتُ»، وكَذلِكَ «تَغازَيْنا»، و«تَراجَيْنا») بِقَلب الواوِ مِن الجميع ياءً لِما ذكَرنا، فاحفَظ هذه القاعدةَ.

ولكنِ اعلَم أنَّ المصنف وغيرَه أَطلقُوا الكلامَ في هذا القلب على سَبيل الكُلِّيَّة، وقالُوا: «كلُّ واوٍ . . . إلى الآخِر» ولي فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا القلبَ إنما هو في لامِ الفِعل فقط؛ لأنَّ وقوعَه رابعاً أكثرُ، فهو أَليَقُ بالتَّخفيف؛ بدليل أنهم لا يَقلبُونها من «استقْوَم»، وفي التَّنزيل: ﴿ٱسْتَحْوَذَ﴾ [المجادلة: ١٩]، وكذا: «اعْشَوْشَب»، و«اجْتَوَرُوا»، و«تَجاوَرُوا»، وما أشبَه ذلك.

وفي نحوِ: «افعلَّ» و«افعالَّ» لا تُقلب اللامُ الأُولى لأنَّ الأخيرة مُنقلِبةٌ لا مَحالةَ، فلو انقَلبت الأُولى أيضاً لأوقَع في الثقل المهرُوبِ عنه، لا سيَّما في المُضارِع، بِدليل «ارعَوَى يَرعوِي»، و«احواوَى يَحواوِي»، وما أشبه ذلك، ولأنه يَنتقِضُ بِنحو: «مَدْعُوٌّ»، و«عَدُوٌّ». وكأنهم اعتَمدُوا على إيرادِ هذا البَحث في المعتَلِّ اللام، وعلى أ لا اعتدادَ بالمَدَّة، أو أن المَدَّة قائمةٌ مَقامَ الضمة.

هذا آخِرُ الكلام فيما يكونُ حرفُ العِلَّة منه واحداً، . . . .

ددە چونكێ

قولُه: (لا مَحالةَ) بفتحِ الميم، أي: لا بدَّ.

قولُه: (لأوقع في الثِّقل) على بناءِ المجهول، والقائمُ مَقام الفاعل ضميرُ اللَّفظ أو المتلفِّظ[1]. و«الثِّقَلُ» كالصِّغر: ضدُّ الخِفَّة، وبِكسر الثاء وسكونِ القاف: واحدُ الأثقال، وبِالفتحتَين: مَتاعُ المُسافِر.

قولُه: (وكأنهم اعتَمَدُوا على إيرادِ هذا البَحث في المعتلِّ) فسَقطَ الاعتِراضُ بِنحوِ: «استَقْوَم، واستَحْوَذَ، واعشَوْشَبَ، واجتَوَر، وتَجاوَر»، (أو على أنه لا اعتِدادَ بالمَدَّة) فسَقط بِنحو: «مَدعُوّ وعَدُوّ».

---

(١) بالكسر اسمَ فاعل، أراد: المتلفِّظ بذلك اللفظ أي: المتكلِّمَ به، وجعلُه بالفتح اسمَ مفعول لا يَعدُو أن يكون تكراراً لما قبله؛ إذ يقالُ: لَفَظ الكلمةَ وتلفَّظ بها.

ثم ما ذَكرَه مِن بناء الفعل للمجهول غيرُ متعيِّن، بل الأكثرُ في مثلِه البناء لِلمعلوم، وفاعلُه حينَئذٍ ضميرُ الانقلاب المفهوم من «انقلَبت»، وممن جوَّز الوجهين صاحبُ «تدريج الأداني» مع تقديمِه البناءَ للفاعل لأصالتِه وقوَّتِه. فافهَم!

فَلْنَشرع فيما تعدَّد فيه حرفُ العلةِ، فنقولُ:

دده جونكي

قولُه: (فلنَشرَعْ) الفاءُ فصيحةٌ، واللام تَحتملُ لامَ الابتداء ولامَ الأمر، وقد مرَّ وجهُ دُخولِها على صِيغة المتكلِّم[1].



(١) انظر: (ص٣٠٠).

[النَّوع الرابع: اللَّفيف المَقرُون]

النَّوع (الرَّابعُ) من الأنواعِ السَّبعة: (المُعْتَلُّ العَينِ واللَّامِ)، وهو: ما يكونُ عينُه ولامه حرفَي عِلة، وقدَّمه لِكثرة أبحاثه بِالنِّسبة إلى ما يَليه.

(ويُقالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَقْرُونُ)؛ أمَّا اللَّفيفُ فلِاجتماع حرفَي العِلة فيه، يُقال لِلمجتَمِعِين من قبائلَ شتَّى: لَفيف. وأمَّا المقرونُ فلِمُقارنة الحرفَين؛ لِعدم الفاصل بينهما، بِخلاف ما سيَجيء بعده.

والقِسمةُ تَقتضي أن يكونَ هذا النوعُ أربعةَ أقسامٍ، ولكنْ لم يجئْ ما يكون عينُه ياءً ولامه واواً، فبقيَ ثلاثةٌ.

ددە چونكيٰ

[مطلب: في تَفسير اللَّفيف والقَبِيلة وشَتَّى]

قولُه: (أمَّا اللفيفُ فلاجتِماع حَرفي العِلَّة فيه) وقد يُقالُ: هو مَأخوذٌ من اللَّف بمعنى الخَلط، فسُمِّيَ به؛ لأنَّ فيه خَلطَ الحرف الصَّحيح بِحرفِ العِلَّة، مِن «طَعام لَفيف»: إذا كان مَخلوطاً مِن جِنسَين.

قولُه: (مِن قبائلَ شتَّى) جمع قَبيلة، واحِدةُ قَبائل العربِ، وهُم بَنُو أبٍ واحد، وسُمِّيت بها لأنَّ العمائِرَ[1] تَقابلَتْ عليها. و«شَتى»: جمع شَتِيت بمعنى المتفرِّق، وقد فسَّره الشارحُ في «المطوَّل» بالمُختَلِف.

قولُه: (والقِسمة تقتضي أن يكونَ هذا النوعُ أربعةَ أقسام) أحدُها: أن يكونَ العين واللام واوَين كـ«قَوِيَ»، وثانِيها: أن يكونا ياءَين كـ«حَيِيَ»، وثالثُها: أن يكونَ العين واواً واللام ياءً، ورابعُها: أن يكونَ العين ياءً واللام واواً، وهذا القِسمُ لم يَجئ في الكلام، قال الأندلُسِيُّ[2] في «المحصَّل»: عُلِم ذلك باستِقراءِ أبنيةِ الفِعل والاسمِ.

---

(١) جمعُ عِمارة، قال ابنُ الأثير وغيرُه: هي فَوق البَطن مِن القبائل، أوَّلُها الشَّعب ثم القَبيلة ثم العِمارة ثم البَطن ثم الفخِذ. وقال بعضُهم: هي اسمٌ لِجماعةٍ بِهم عِمارة المَكان.

(٢) تقدمت ترجمته (ص٢٣٥).

ولا تكونُ إلَّا من باب: «ضرَب يَضرِب»، و«عَلِم يَعلَم»، والتَزمُوا فيما يكونُ الحرفانِ فيه واوَينِ كسرَ العَين في الماضي، نحوُ: «قَوِيَ»؛ لِتُقلَبَ الواو الأخيرةُ ياءً؛ دفعاً للثِّقَل.

وإنما جاء في هذا النَّوع «يَفعِلُ» بِالكسر حالَ كون العَين واواً؛ لأنَّ العبرةَ في هذا الباب بِاللام، ولِذا لا يُعَلُّ العين.

(**فَتَقُولُ: «شَوَى، يَشْوِي، شَيًّا»، مِثلَ: «رَمَى، يَرْمِي، رَمْياً»**) ....

دده جونكي

[مطلب: في «المفعَلِ» من اللَّفيف المقرون]

قولُه: (وإنما جاء في هذا النوعِ «يَفعِل» بِالكسر حالَ كون العين واواً) فِيه نظرٌ؛ لأنه يُعلَم منه أن مَجيءَ «يَفعِلُ» بالكسر مُنحصِرٌ فيما إذا كان العينُ واواً، وأمَّا إذا كان «يَفعَل» بِالفتحِ فقد يكونُ العين واواً وبِالعَكس، وليس كذَلك؛ لِما مرَّ مِن أنه لم يجِئ ما يكونُ العين ياءً واللام واواً، قال سيبويه: ليس في الكلامِ ما عينُه ياءٌ ولامُه واوٌ؛ إذ كانَ في هذا نوعٌ من الاعتِدال؛ لأنَّ الياء أخفُّ، والنُّطقُ بآخِر الكلمة أشقُّ مِن النُّطقِ بأوَّلها؛ لِكونِ المتكلِّم قويًّا في الابتِداء تَعِباً في الانتِهاء، فبدؤُوا بالأثقلِ، وعقَّبُوا بالأخفِّ الضَّعيف؛ تنزُّلاً على حالتَي المتكلِّم، ولا يَخفَى ما فيه مِن الاعتِدال، قال ابنُ الحاجِب: (ويُتعَرَّف الياءُ مِن الواو بِكَون العين واواً نحوُ: «شَوَى»؛ لأنه لم يَجِئ عينٌ ولام واوَينِ، إلَّا ما شذَّ مِن نحوِ: «القُوَى، والصُّوَى[1]»)، وأنتَ خَبِير بما فيه مِن المُخالَفة لِما نَقَلناه أوَّلاً، وفي بعضِ شُروح «المفصَّل» ما يُشير إلى هذا، حيث قال: (ولو بَنيتَ مِمَّا عينُه ولامُه واوانِ كـ«القُوَّة والحُوَّة» لَقُلتَ: «قَوِيَ وحَوِيَ» بقَلب الواوِ الثانية ياءً لانكِسار ما قبلها).

ويُمكِنُ أن يُجاب عن النظرِ بأنَّ مرادَ الشارحِ[2] أنه إنما جاءَ في هذا النَّوع «يَفعِل» بالكسرِ حالَ كون العينِ فقط واواً، أمَّا إذا كان اللامُ أيضاً واواً ـ كما أجازَه ابنُ الحاجب ـ فلا يَجيءُ مِن «يَفعِل» بِالكسر، بل مِنْ «يَفعَلُ» بِالفتح نحوُ: «قَوِي يَقْوَى».

(١) تحرَّفت في بعض النسخ المطبوعة إلى: (القصوى).

(٢) لا شكَّ في ذلك، بدليل بقيَّة كلامِه، وإنما جاء بكلامِه ذلك لأنه ـ كما قال الغزي ـ لمَّا قدَّم في الأجوف الواويِّ أنَّ المضارع منه لا يكونُ مكسورَ العينِ، وكان هذا النوعُ مُخالفاً له في الحُكم المذكور، أشار إلى الفَرقِ بأن الاعتبارَ في هذا النوعِ باللام، أي: فلم يُلتَفَت إلى ثِقل وُقُوع الكسر على الواو.

فجَميعُ ما عرفتَه في «رَمَى يَرْمِي» فاعرِفهُ ههُنا بِعَينه، والأصل: شَوَيَ يَشْوِيُ، أُعِلَّ إعلالَ «رَمى يَرْمِي»، وأصلُ «شَيًّا»: شَوْياً، اجتَمعت الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقُلِبت الواو ياء.

ولا يَجوزُ قلبُ الواو ألفاً؛ لِئَلَّا يَلزمَ حذفُ إحدَى الألفَين، فتَختَلَّ الكلمة.

فإن قِيلَ: إذا كان الأصلُ: شَوَيَ، فلِمَ أُعلَّ اللام دُون العين، مع أنَّ العلةَ موجودةٌ فيهما؟

قُلتُ: لأنَّ آخِر الكلمة أولى بالتَّغيير والتَّصرُّفِ فيه، فلا تُعلُّ العَين في صيغةٍ من الصِّيَغ؛ لأنه لم تُعلَّ في الأصل، فلا يُقال في اسم الفاعل: «شاءٍ» بالهمزة، بل: «شاوٍ» بالواوِ، ويُقال في اسم المَفعول: «مَشْوِيٌّ»، لا: «مَشيٌّ»، فالحاصلُ أنه يُجعلُ مِثلَ الناقص بِعَينه، لا مثلَ الأجوَف.

(و) تقولُ: («قَوِيَ، يَقْوَى، قُوَّةً») والأصلُ: قَوِوَ يَقْوَوُ، فأُعِلَّا إعلالَ «رضي يرضى»، ولم يُدغَم لأنَّ الإعلالَ في مِثل هذه الصورةِ واجبٌ؛ إذ لا يَجوز أن يُقالَ: «رَضِوَ» ـ مثلاً ـ بِلا إعلالٍ، بِخلاف الإدغام؛ إذ يجوزُ أن يقالَ: «حَيِيَ» بلا إدغام، فقُدِّم الواجبُ، فلَم يَبْقَ سببُ الإدغام؛ ولأنَّ «قَوِيَ» أخفُّ من «قَوَّ» بِالإدغام، فاعتُبِر اجتِماع الواوَين في «القُوَّة» للإدغام؛ فإنه مُوجِب للخفة، ....

دده چونكي

قولُه: (فجَميع ما عرفتَه في رَمَى يَرْمِي فاعرِفْه ههنا بعينِه) فاء «فجَميعُ» فَصيحة داخلةٌ في عاملِ «جَميع» في الحقيقةِ وهو «اعرِف»، فـ«اعرِفه» المذكُورُ بِالفاء يُفسِّره، وتَكريرُ الفاء لِلتَّأكيد كما في قَولِه[1]: [الكامل]

وإذا هَـلَـكْـتُ فـعِـنْـدَ ذَلِـكِ فَـاجْـزَعِـي

فـ«اجزَعِي» جوابُ «إذَا»، و«عِند» مَعمولُ «فاجزَعي»، فيكونُ التقديرُ: ففاجزَعي، وقَولِه تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟﴾ [يونس: ٥٨].

---

(١) هو النَّمر بن تَولَب من كلمة يُجيب بها امرأتَه وقد لامَته على التبذير، وأولها:

قـالَـتْ لِـتَـعْـذِلَـنِـي مِـن الـلـيـلِ: اسْـمَـعِ ... سَـفَـهٌ تَـبَـيُّـتُـكِ الـمَـلامـةَ، فـاهْـجَـعـي

وصدرُ البيت المُستشهَد به:

لا تَـجـزَعِـي إنْ مُـنْـفِـسـاً أهـلَـكْـتُـهُ

ونَظيره «الجوُّ» و«البَوُّ»، ولم تُعلَّ العين؛ لِئلَّا يَلزمَ في المُضارِع: «يَقَايُ» بِياء مضمومة، وقيل: لِئلَّا يلزمَ اجتماع الإعلالَين.

(و«رَوِيَ، يَرْوَى، رَيًّا») وأصلُه: رَوْياً، ولم تُقلَب العَين من «رَوِيَ» ألفاً ـ وإن لم يَلزَم اجتِماع الإعلالَين ـ لئلا يلزمَ في المُضارِع أن يقالَ: «يَرَايُ» كـ«يخافُ» بياءٍ مَضمُومة، وهم رَفضُوا ذلك، ولأن «فَعِلَ» مكسورَ العَين فرعُ «فَعَل» المَفتوحَ العين، ولم تُقلَب في المَفتوح، فلم تُقلَب في المكسور، فـ«قَوِيَ يَقْوَى» و«رَوِي يَرْوَى» (مِثلُ: «رَضِيَ، يَرْضَى، رِضاً») في جَميعِ أحكامه بِلا مُخالفة، وعليك أنْ لا تُعِلَّ العَين أصلاً.

ولَمَّا لم يكُن اسمُ الفاعل من «رَوِيَ» مثلَه من «شَوَى» أشار إليه بِقوله: («فَهُوَ رَيَّانُ»، و«امْرَأةٌ رَيَّا»، مِثلَ: «عَطْشَانَ» و«عَطْشَى») يَعني: لا يقالُ: «راوٍ» و«راوِية»، بل

دده جونكي

[مُهمة: في تفسير حرفَين للشارح]

قولُه: (ونظيرُه الجَوّ والتو) «الجوَى»[1] بِفتح الجيم: الحُرْقة وشِدَّة الوَجد من عِشقٍ أو حُزن، تقولُ منه: جَوِيَ الرجلُ بالكسر فهو جَوٍ، والجوُّ: الهواء أيضاً، وهو ما بينَ السماءِ والأرض؛ ويحتملُ أن يكونَ بِالحاءِ المهمَلة المَضمومة جمع الأَحوَى، وهو الأسوَدُ. و«التَّوَى»: هلاكُ المال، يُقالُ: تَوِيَ المالُ بالكسر يَتْوَى تَواً، ويحتَمل أن يكونَ بِالباء بِنُقطة تحتانيَّة، وهو جِلدُ وَلد البعيرِ المملوءُ بالتِّبن؛ فاعتُبر اجتِماع الواوَين في الجَوِّ والتَّو لِلإدغام رَوماً لِلخفة، فلم يُعلَّ كما اعتُبر في القُوَّة والصُّوة وهو العَلَمُ في الطَّريق.

قولُه: (ولأنَّ «فَعِلَ» مكسورَ العين فرعُ «فَعَلَ» مفتوحَ العين) لأنَّ الأصل في الثلاثيِّ «فَعَلَ» بفتح العينِ لِخفَّته وكثرةِ مَعانيه؛ لأنه لا يَجيء غيرُ «فَعَلَ» لِمعنًى من المعاني إلَّا وقد يَجيءُ «فعَل» لهذا المعنَى.

[مطلب: في النَّفي وتوجُّهِه إلى القَيد وعدمِه]

قولُه: (ولمَّا لم يكن اسم الفاعل مِن رَوِيَ مثلَه) النَّفيُ في الكلام كثيراً ما يتوجَّه إلى القَيدِ

(١) في بعض النُّسخ: (الجوّ) وتبعه الجاوي، ومثله في قوله: (فهو جوّ) والمثبتُ هو الموافق لمعنى الوجد، على أنَّ التَّنظير في اجتماعِ الواوَين في اللفظ المُفضي إلى الإدغام المُوجب للخفِّة، وحينئذٍ فاللَّفظان المقصودان هما (الجوُّ والبَوُّ) قولاً واحداً، وما سيُطيل به المُحشِّي من التجويزات وذِكرُه للجَوى والتَّوى سهوٌ.

يُبنَى الصفةُ المشبهة؛ لأنَّ المعنى لا يَستَقيم إلَّا عليها؛ لأن صيغةَ «فاعِل» تَدلُّ على الحدوث، ....

دده جونكي ___________

نحو: «لم يأتِك القومُ أجمعُونَ»، مَعناه نَفيُ الاجتِماع لا المَجيءِ، وقد يَتوجَّه إلى الفِعل فَقط بِلا اعتبارٍ لِنفيِ القَيد أو إثباتِه، كقَوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي: لم يُصرُّوا عالِمِين، يَعني أنَّ عدمَ الإصرار مُتحقِّق البَتةَ مع قَطعِ النَّظرِ عن الاتِّصافِ بالعِلمِ وعَدمِه[١]، وقد يَتوجَّه إلى القَيد والمُقيَّد جميعاً، كقَوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] أي: لا شَفاعةَ ولا إطاعةَ ولا غيرَ ذلك، والمرادُ هَهنا المعنى الثاني أو الأخير، فلا يَرِدُ أنَّ أولَ الكلامِ يَدلُّ على عَدمِ المِثل، وقولَه: (بل يُبنى) على عدمِ اسمِ الفاعِل.

وقد يُقال: إذا كان في الكلامِ قَيدٌ فكَثيراً ما يتوجَّه الإثباتُ أو النَّفيُ إليه، ويكونُ هناكَ إثباتُ القيدِ أو نَفيُه، وقد لا يَتوجَّه ويكونُ هُناك قيدٌ لِلإثبات أو النَّفي، وقد ذَكر الشارحُ في مَواضعَ مِن كُتبه أنَّ في الأوَّل يُعتبَر القَيدُ أوَّلاً ثم الإثباتُ أو النَّفيُ، وفي الثاني يُعكَس، ولا رَيبَ في اطِّرادِه وكُلِّيَّته.

وقد يُجعل القَيدُ مُتأخِّراً على كلِّ حالٍ من جِهة المعنَى، كما أنه مُتأخِّر مِن جِهةِ اللَّفظ. فيُقال: القَيدُ إمَّا لِلنَّفي أو المنفيِّ، وكذا الإثباتُ.

قولُه: (الصفة المشبَّهة) بِاسم الفاعل: معنًى؛ لأنها لِمَن قامَ به الفِعل، ولفظاً؛ لأنها تُثنَّى وتُجمَع وتُذكَّر وتُؤنَّث كاسمِ الفاعل.

قولُه: (لأنَّ المعنى لا يَستقيم إلَّا عليها) **فإنْ قِيل**: هذا يَقتضي كونَ نحو: «مُؤمِن وكافِر وواجِب ودائِم وباقٍ وضامِر» في «فرسٌ ضامِر» و«عالِم» في «اللهُ عالم» و«خالِد وثابِت وراسِخ ومُستَمِر وحائِض وطامِث» مِمَّا يدلُّ على الدَّوام والثُّبوت أن لا يكونَ اسمَ فاعِل، **أُجيب** بأنَّ ما ذُكر بِمعنى الحُدوث بحسَب الوَضع، والدَّوامُ والثُّبوت بِعارض.

[مطلب: في دَلالة اسم الفاعل على الثُّبوت]

قولُه: (لأنَّ صيغة فاعِل تدلُّ على الحدوث) فيه بحثٌ؛ لأنه صُرِّحَ في بحثِ الحَمد وأَوائل المقدِّمة من «حاشِية المطوَّل» لحَسن الفَناري وعَلاءِ الدِّين البسطامي أنَّ اسمَ الفاعل المُقدَّرَ

(١) لأنَّ عدمَ الإصرارِ مُوجِب الأجر؛ سواءٌ كانُوا عالِمِين أو لا.

. . . .

دده جونكي

في الظَّرف بِمعنى الثُّبوت، ورائحةُ الفِعل تكفِي لِلعَمل في الظَّرف، وصرَّح الشارحُ في أواخِر البابِ الثالثِ مِن «المطوَّل» أن اسمَ الفاعل المُقدَّرَ كـ«حاصِل» في: «زيدٌ في الدار» لِلثُّبوت، وقال في بعضِ شُروح «الشافِيَة»[1]: (والصفةُ المشبَّهة مِن «فَعِل» المتعدِّي مَكسورِ العينِ تَجيءُ على «فاعِل» نحو: «حَمِده فهو حامِد، وصَحِبه فهو صاحِب، ورَكِبه فهو راكِب»)، قال الشَّريفُ في شَرحه «لِلمفتاح»: (والاسمُ كـ«عالِم» مَثلاً يدلُّ على ثُبوتِ العِلم لِمَن حُكِم بِه عليه، وليس فيه تعرُّضٌ لاقترانِه بِزَمانٍ وحُدوثِه فيه[2] ـ وزاد في «حاشية المطوَّل» قولَه: (أصلاً؛ سواءٌ كان على سَبيل التجدُّد والتقضِّي أو لا[3]) ـ نَعم، لَمَّا كان اسمُ الفاعل جارِياً على الفِعل جازَ أن يُقصَدَ به الحُدوثُ بِمَعونةِ القرائِن كما في قَولِه تعالى: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ..﴾ [هود: ١٢] الآيةَ، بمعنى: ضيِّق، ويَجوز أن يُقصدَ به الدوامُ أيضاً في مَقامِ المدح والمُبالغة)، ثم قال على وَفق «المفتاح»: الأصلُ في الاسم صفةً كان كـ«عالِم» أو غيرَ صفة كـ«غُلام» الدلالةُ على الثُّبوت، وأمَّا الدلالةُ على التَّجدُّد فأمرٌ عارضٌ في الصِّفات، وقال في «حاشية المطوَّل»: (فإنْ قُلتَ: قد ذَكر ابنُ الحاجبِ أنَّ اسمَ الفاعل يَدلُّ على الحُدُوث دُون الصِّفة المشبَّهة، قُلتُ: قد صرَّح في «المفتاح» بأنَّ نحو: «عالِم» يُستفادُ منه الثبوتُ صريحاً لِكَون أصلِ الاسم ـ صفةً أو غيرها ـ الدَّلالةَ على الثُّبوت، وقال الشيخُ عبد القاهِر: لا تَعرُّضَ في: «زيدٌ مُنطلِقٌ» لأكثرَ مِن إثباتِ الانطِلاق فِعلاً له كما في: «زيدٌ طَويلٌ وعَمرو قَصيرٌ»، وجَعل الميدانيُّ الصفةَ المشبَّهة مُندرجةً في اسمِ الفاعل، وأمَّا فرقُهم بين «حاسِن وحسَن، وضائِق وضَيِّق» فقد يُوجَّه بأنَّ اسمَ الفاعل لمَّا كان جارياً في اللَّفظ على الفِعل جازَ أن يُقصَدَ به الحدوثُ بِمَعونة القرائن دُون الصفة المشبَّهة؛ إذ لا يُقصَدُ بها وضعاً إلَّا مجرَّدُ الثُّبوت؛ إذِ الدوامُ[4] معه بِاقتِضاء المَقام.

وقد يُتكلَّف لِلجَمع بين الكلامَين بأنَّ مَن قال: «يَدلُّ على الحُدوثِ» أراد به ثُبوتَ مُطلَقِه[5]، ومَن قال: «يدلُّ على الثُّبوت» أراد بِه نفيَ التجدُّد والتَّقضِّي، بِقَرينة إيرادِه مُقابِلاً له وهو أَخصُّ منه، ونفيُ الأخصِّ لا يُنافي ثُبوتَ الأعمِّ).

---

(١) القائلُ السيدُ عبد الله.

(٢) تتمتُه: (ولا لِدوامِه).

(٣) بعده هناك: (وأما الدوامُ فإنما يُستَفاد من مقام المدح والمبالَغة لا مِن جوهر اللفظ).

(٤) في بعض النُّسخ: (أو الدوام)، وفي «حاشية المطوَّل»: (والدوام)، ومثلُه في «الكليَّات».

(٥) في المطبوع: (أراد به ثبوتاً مطلقاً). وعبارةُ الشريف في الحاشية المذكورة ههنا: (أراد به الحدوث مطلقاً).

والصفةَ المشبهة على الثُّبوت، والمعنى في هذا على الثُّبوت لا الحُدوثِ، فتأمَّل!

ددہ جونكي

[مطلب: في دَلالة الصفة المُشبَّهة]

قولُه: (والصفةُ المشبَّهة على الثُّبوت) على ما ذكَره الشريفُ في شَرحه «لِلمفتاح» وحاشِيَته «لِلمُطوَّل» حيث قال: (الصفةُ المشبَّهة لا يُقصَد بها إلَّا مجرَّدُ الثُّبوت وضعاً، والدوامُ بِاقتضاء المَقامِ)، وقال صاحبُ «الكشَّاف» في «المفصَّل»[1]: (وهي تَدلُّ على معنًى ثابتٍ؛ فإن قُصِد الحدوثُ قِيل: هو «حاسِنٌ الآنَ أو غداً»، و«كارمٌ، وطائلٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَضَآيِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: ١٢])، وفي بَعض شُروح «المراحِ»[2]: وضعُها على الإطلاقِ لا الحُدوثِ والاستِمرار، وعُدَّتْ عِند أهلِ هذا الفَنِّ مِن اسمِ الفاعِل، وكذَا أفعَلُ التَّفضِيل.

قولُه: (والمعنى في هذا على الثُّبوت لا الحُدوث) لا يخفَى عليك أنَّ مِثل هذا الثُّبوت يُوجَد في كثيرٍ من صِيَغ اسمِ الفاعِل، على أنَّ هذا يُشيرُ إلى أنَّ صِيغةَ الصفة المشبَّهة مُقتضاةٌ لِلمَعنى في قانُونِهم، وقولُهم: (إذا قُصِد الحُدوث قِيل: هو حاسِنٌ الآنَ أو غداً)، وقولُهم: (إذا اشتُقَّ الصفة المشبَّهة مِن فِعلٍ مُتعدٍّ يُجعل لازماً بِمنزلة الفِعل الغَريزي، فيُنقَلُ إلى «فَعُلَ» بضم العين، ثم تُشتَق منه على ما ذكَره صاحبُ «الكشَّاف» في «الفائِق» في «فَقِير ورَحِيم ورَفِيع»[3]) يَقتضي خلافَه.

---

(١) ذِكرُ «الكشاف» في هذا الموضع إطالةٌ من غير طائِل، ويَكفي أن يقولَ: (وقال في المفصل)، أو: (وقال صاحب المفصَّل فيه)، اللهمَّ إلا أن يُعتذَرَ له بأن المسألةَ لما كانت أقربَ إلى عِلم المعاني من عِلم النحو، وكان «الكشافُ» من أعلى ما صُنِّف في بابِه، ذكَره إيماءً لِذلك، فكأنه قال: وقالَ العلَّامة الذي بَلغ الغايةَ في عِلم المعاني الذي هذه المسألةُ منه في المفصَّل... إلخ، أو: وقال العلَّامة الذي جَمع بين عِلمي المعاني والألفاظ، فأحاطَ بمثل هذه المسألةِ من جميع جِهاتها... إلخ. كذا ظَهر لي.

(٢) هو شرح ديكنقوز.

(٣) ممن نَسبَه إليه أيضاً شيخ زاده على «البيضاوي»، لكنَّه لم يذكر «رحيماً»، وذَكر الثلاثةَ القُونوي، والذي رأيتُه في موضعٍ من «الفائق»: (مَطِير فَعِيل بمعنَى فاعِل، لِقولِهم: ليلة مَطِيرة، كأنه مَطر فهو مَطِير، كقَولهم: رَفِيع وفَقِير مِن رَفع وفَقر المَتروكِ استِعمالها). اهـ وفي موضع آخرَ منه: (... كقَولهم في فَقير وشَديد: كأنهما من فَقُر وشَدُد وليس ذلك بمستعمَل). اهـ ثمَّ رأيتُ بعد ذلك الشريف قائلاً في حاشيتِه على «الكشاف»: فإن قُلتَ: الرحمنُ صفةٌ مُشبهة فلا تُشتق إلا من فِعل لازمٍ، فكيف اشتُقَّ من رَحِمَ وهو مُتعد؟ ... وأمَّا الرَّحيم فإن جُعل صيغةَ مبالغة كما نصَّ عليه سيبويه في قولهم: هو رَحِيمٌ فلاناً فلا إشكال فيه، وإن جُعل صفة مشبهة كما يُشعر به تمثيلُه بـ«مريض وسقيم» تَوجَّه عليه السؤال أيضاً؟ قلتُ: الفعلُ المتعدي قد يُجعل لازماً بمنزلة الغرائز، فيُنقل إلى فَعُلَ بضم العين، ثم يُشتق منه الصفة المشبَّهة، وهذا مطردٌ في باب المدح والذم، نصَّ عليه في تَصريف «المفتاح»، وذكَره المصنف في «الفائق» في «رَفيع وفَقير». اهـ فليُنظر!

وأصلُ «رَيَّان»: رَوْيَان، تقولُ: «ريَّان، ريَّانَان، رِوَاء»، «رَيًّا، رَيَّيَان، رِوَاء» أيضاً، وتقولُ في تَثنية المؤنث حالَ النصب والخفض مُضافةً إلى ياء المتكلم: «رَيَّيَيَّ»، بخمسِ ياءات؛ الـمُنقلبةِ عن واو، ولامِ الفعل، والمُنقلبةِ عن ألف التَّأنيث، وعلامةِ التَّثنية، وياء المتكلم.

(و«أَرْوَى» كـ«أَعْطَى») يَعني: أنَّ المزيدَ فيه مِن هذا النوع مثلُ الناقص بِعَينه، وقد عرفتَه، فوازِن هذا عليه، ولا تُفرِّق، ولا تُعِلَّ العَين أصلاً، فإني لو أَشتغل بتفصيلِ ذلك لَيَطول الكتاب من غَير طائِل.

دده جونكي

[مُهمة: في أحوالِ كلمة «لو» ودُخولِها على الفعل]

قولُه: (لو أشتغِلُ... إلخ) **فإن قِيل**: قد صرَّحُوا بأنَّ «لو» لِلشرطِ في الماضي، فيَلزم المُضِيُّ في جُملتَيها، **قُلنا**: وقد تَدخُل على المضارِع لِقَصد استِمرار الفِعلِ، كقَوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، أو لِتَنزيل المضارع منزلةَ الماضي لِصُدُوره عمَّن لا خِلاف في إخبارِه[1]، أو لاستحضارِ الصُّورة كقَوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وجوابُ «لو» مَحذوف أي: لَرأيتَ أمراً فَظيعاً على ما ذكَره الشارح، أو لَتَرى على ما ذكَره حَسن الفَناري. وقد تَدخُل على المضارِع لِلدلالة على أنَّ الفِعل من الفَظاعة بحيث يُحترَزُ عن أن يُعبَّرَ عنه بِلَفظ الماضي؛ لِكونه ممَّا يدلُّ على الوُقوع في الجُملة، كما تقولُ: «لقد أَصابَتْني حوادثُ لو تَبقى إلى الآنَ لَما بَقي مِنِّي أثرٌ»، (وقد تُستعمَلُ كـ(إنْ) في المستقبَلِ، وهو مَذهبُ المُبرِّد، والمشهورُ أنها لانتِفاء الثانِي لانتِفاء الأوَّل، وقد تُستعمَل على قصدِ لُزوم الثاني لِلأول مع انتِفاءِ اللازِم؛ لِيُستدَلَّ بِه على انتفاءِ المَلزوم، كقَوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فإنَّ «لو» ههنا تدلُّ على لُزوم الفَساد لِتعدُّد الآلهة، وعلى أنَّ الفسادَ مُنتَفٍ، فيُعلَم من ذلك انتِفاءُ التعدُّد، ومِن هذا توهَّم ابنُ الحاجب أنَّ «لو» لانتِفاءِ الأوَّل لانتِفاءِ الثاني، وخطَّأ عكسَه المشهورَ، ولم يَدْرِ أنَّ ما ذكَره معنًى يُقصَد في مَقامِ الاستِدلال بِانتِفاء اللازم المَعلُوم على انتِفاء المَلزوم المَجهول، وأنَّ المعنَى المشهورَ بَيانُ سَببيَّة أحدِ انتِفاءَين مَعلُومَين لِلآخَر بحسَب الواقِع، فلا يُتصوَّرُ هناكَ استِدلالٌ، فإنَّك إذا قُلتَ: «لو جئتَني لأكرمتُك» لم تَقصِدْ

(١) على لفظ المصدر أو الجمع. «الأطول».

[جوازُ الإدغام وتركِه في نحوِ: «حَيِيَ»]

(و) تقولُ في «فَعِلَ» مكسورَ العَين مما الحرفانِ فيه ياءانِ: («حَيِيَ» كـ«رَضِيَ»)

دده جونكي

أن تُعلِمَ المخاطَبَ انتِفاءَ المَجيء من انتِفاء الإكرامِ، كيف وكِلا الانتفاءَين مَعلومٌ له؟! بل قَصدتَ إعلامَه بأنَّ انتِفاءَ الإكرامِ مُستنِدٌ إلى انتِفاء المَجيء.

ولها استعمالٌ ثالثٌ، وهو أن يُقصَدَ بيانُ استمرارِ شيء، فيُربَط ذلك الشيء بأبعَدِ النَّقِيضَين عنه، كقولك: «لو أهانَني لأكرَمتُه» لِبيان استِمرار وُجودِ الإكرام؛ فإنه إذا استَلزمَ الإهانةُ الإكرامَ فكيف لا يَستلزم الإكرامُ الإكرامَ؟[1].

وقد يُستعمَل لِمُطلَق الرَّبط كـ«إنْ»، ولِقَطع الرَّبط، فيَكون جواباً لِسؤالٍ مُحقَّق أو مُتوهَّم وَقعَ فيه رَبطٌ، فتَقطعُه أنتَ لاعتِقادِك بُطلانَ ذلك الرَّبط[2]، ذكَره الدَّماميني[3]. وقد يَكون لِلتمنِّي ولِلعَرض نحو: «لو تَنزلُ عِندنا فتُصيبُ خيراً»، ولِلتَّقليل[4]، وحرفاً مَصدريًّا كـ«أنْ» ولكنْ لا يَنصِب[5]، وزَعم بعضُهم أنَّ الجزمَ بـ«لو» مُطَّرِد على لُغة، وأجازَه جَماعةٌ في الشِّعر.

وجوابُه مضارعٌ مَنفيٌّ بـ«لم»، أو ماضٍ مُثبَت مَقرُونٌ بِاللام غالباً، أو منفيٌّ بِـ«ما» مجرَّدٌ عن اللام غالباً، وقد يكونُ جوابُه الماضيَ المقرُونَ بـ«قد»، وهو غريبٌ، وجملةً اسميَّة مقرُونةً بِاللام، أو الفاءِ، وبعضُهم حَمل هذا على التَّشبيهِ بـ«إنْ»، أو على تقديرِ الجواب[6].

قولُه: (مما الحرفانِ فيه ياءانِ: حَيِيَ) فيه إشارةٌ إلى رَدِّ مَن قال: (إنَّ عينَه ياء ولامَه واو قُلِبَتْ ياء لِتَطرُّفِها وانكسارِ ما قبلها)، بأنَّه لم يُوجَد في كلام العرب ما عينُه ياء ولامُه واو، ورُدَّ بأنَّه شهادةُ نَفي لا تُسمَع.

---

(١) أفاده مُلا الجامي في «الفوائد الضيائية».

(٢) كأن يُقال: (لو لم يكن زيدٌ عالماً لم يُكرَم)، فتقولَ: (لو لم يَكن عالِماً لأُكرِم)، أي: لِشَجاعتِه مثلاً؛ فمَقصودُك قطعُ رَبط كلامِه لا ارتباطُ كَلامك؛ إذ الربطُ بين عَدم العِلم والإكرام ليس بِمُناسب ولا هو من أغراضِ العُقلاء.

(٣) وذكَره قبله القَرافي في «الفُروق»، ونقَله عنه الصَّفدي في «الغيث المسجَم»، والزركشيُّ في «البحر المحيط» وردَّه عليه.

(٤) نحو: «اتَّقوا النارَ ولو بِشِق تمرة».

(٥) وأكثرُ وُقوع هذه بعد «ودَّ» و«يودُّ» ونحوهما، نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾.

(٦) كقَول الشاعِر:

قالت سَلامةُ: لم تكُن لكَ عادةٌ ... أن تَترُكَ الأعداءَ حتى تُعذَرَا

=

بِلا إعلال العين؛ لِما تقدم، وجازَ عدمُ الإدغام نظراً إلى أنَّ قِياسَ ما يُدغَم في الماضي أن يُدغَم في المُضارِع، وههُنا لا يَجوزُ الإدغام في المُضارِع؛ لِما يَلزم من «يَحَيُّ» مَضمومَ الياء، وهو مَرفوض.

(و) يجوزُ («حَيَّ») بالإدغام؛ لاجتِماع المثلَين، وهذه هي الكثيرةُ الشائعة، قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ويجوزُ في الحاء الفتحُ على الأصل، والكسرُ بِنَقل حركة الياءِ إليه، وتقولُ في مُضارِع «حَيِيَ» و«حَيَّ»: («يَحْيَا») بِلا إدغام؛ لئلَّا يَلزم الياء المضمومة، وتُقلَب اللام ألفاً؛ لِتَحركها وانفتاح ما قبلها، وتقولُ: («حَيَوةً») في المصدرِ، بِقلب الياء ألفاً، وكُتِبَت بِصُورة الواو على لُغةِ مَن يُميل الألفَ إلى الواو، وكذلك: «الصَّلَوة» و«الزَّكوة» ....

دده جونكي

[مُهمة: في كتابةِ «الصَّلاة» وما أشبَهه بالواو]

قولُه: (على لُغةِ مَن يُميلُ الألفَ إلى الواو) قال صاحبُ «غايَة الأماني»[1]: (وإنما كُتِبَت[2] بالواو لِلإشعار بِالأصل، كـ«هُدًى وسُرًى» بِالياء، وما قاله صاحبُ «الكشَّاف» والقاضِي: (كُتِبَت بِالواو على لَفظ المفخَّم) ليس بِشَيء؛ إذ لم يَقرَأ به أحدٌ، فكيف يُوضَع الرسمُ بِاتِّفاق الصحابةِ

= لو كان قَتْلي يا سَلامُ فراحةٌ ... لَكِنْ فَرَرْتُ مَخافةً أنْ أُوسَرا

قال ابنُ مالك بعد أن أنشَده في «شَرح التسهيل»: ويَجوز عِندي أن يكونَ ما بعد الفاء مَعطوفاً على فاعِل «كان»، وجوابُ «لو» مَحذوفٌ تَقديرُه: لو كان قتلٌ فراحةٌ لَثَبَتُّ، كما حُذِف في مواضعَ كثيرةٍ، كقَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾.

(١) «غايةُ الأماني في تفسير الكلام الرَّباني» لِلإمام شِهاب الدين أحمدَ بن إسماعيل الكُوراني الشافعيِّ ثم الحنفي، المتوفى سنةَ (٨٩٣هـ)، وهو مِن تَلاميذ علاء الدين البخاري والحافظ ابنِ حجر وغيرِهما، ومِن شُيوخ السُّلطان محمَّد الفاتح. ومِن كُتبه أيضاً: «الكَوثر الجاري إلى أحاديث البُخاري»، و«الدُّرَر اللوامع في شرح جمع الجوامع» لِلسبكي، و«العبقري في حواشي الجعبري» أي: على «الشاطبية».

(٢) أي: كلمةُ «الحياة»؛ لأن كلامَ الشارح فيها فيَنبغي أن يكون كلامُ المحشِّي أيضاً فيها، على أنَّ كلامَ الكوراني وما بعده ـ أعني الزمخشريَّ والقاضيَ ـ إنما هو في لفظِ «الصلاة» لا «الحياة»، ولِذا جاء فيما سيأتي: (وتَغليظُ ورشٍ لامَه ليس لإمالةِ الألف نحو مَخرَج الواو، بل لأنَّ الصادَ مِن الحُروف المُستَعلِية)، ومَثلُ هذا يَمنع من حمل كلامِهم على «الحياة»، فلم يَبقَ إلا الحكمُ على المُحشِّي بالسهو، وأنه ظنَّ الكلامَ في لفظ «الصلاة».

ثم إنَّ مما يُزيلُ السهوَ المذكور أن يُعلَّق جميعُ الكلام السابق بِقَول الشارح: (وكذلك الصلوة)، ثم يقالُ: ومثلُه يُقال فيما أشبَهه كالحياة والزكاة، إلا في قضيَّة التفخيم لحرف الاستِعلاء.

و«الرِّبوا». كذا ذكَره صاحبُ «الكشَّاف» فيه.

ددە چونكيُ

على شيءٍ لا وُجودَ له؟ وتَغليظُ ورشٍ لامَه ليس لإمالةِ الألف نحو مَخرَج الواو، بل لأنَّ الصادَ مِن الحُروف المُستَعلِيَة، فغلَّظَ اللام لِتقارب الصاد كما فخَّمَه في ﴿ظَلَمُوا﴾ و﴿طَالَ﴾)، وكذا ما قالَ[1]: (﴿ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟﴾ [إبراهيم: ٢١] بِواوٍ قبل الهمزةِ على لَفظِ مَن يُفخِّم الألفَ قبل الهَمزة فيُمِيلها إلى الواوِ، ونظيرُه ﴿عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الشُّعراء: ١٩٧]) ليس بِشيء لِما ذُكر، بل رُسِمت فيهما وفي نَظائرِهما لِما قال أبو عَمرٍو الداني صاحبُ «التَّيسير» في «المقنع» - وهو كتابٌ في عِلم الرَّسم - من أنَّه على مُرادِ الإيصال والتَّسهيل، يعني أنَّ قياسَ تَخفيفِها في الوَصل بالتَّسهيل والوَقفِ بِالرَّوم كالواو، فرُسِمت عليه، ثم قال[2]: (وَجهُ كَتبِ الألف بعدها ما قاله أبو عمرٍو: لَمَّا تطرَّفتِ الواوُ أشبَهَتْ واوَ الجمع في ﴿قَالُوٓا۟﴾، فأُلحقت بها). وفيه نظرٌ.

ثم التَّفخيمُ يُطلَق على ضِد التَّرقيق، وهو التغليظُ، وعلى ما يُقابِلُ الإمالةَ، وعلى إمالة الألفِ نحوَ مَخرج الواوِ، وهو المُرادُ ههنا.

[مُهمة: في كتابةِ «الرِّبا» بالواو والألف]

قولُه: (والرِّبوا) قال الكرمانيُّ[3]: (الرِّبا مَقصورٌ من رَبَا يَربُو: إذا زادَ، فيُكتَبُ بِالألف، وأجازَ الكوفيُّونَ كَتْبَه بِالياء بِسَبب الكسرة في أَوَّلِه، وقد كُتِبَ في المُصحَف بالواو، وقال الفَرَّاء: إنما كتَبُوه بِالواو لأنَّ أهلَ الحِجاز تعلَّمُوا الخطَّ مِن أهل الحِيرة، ولُغتُهم الرِّبوا، فعلَّمُوهم صُورةَ الخطِّ على لُغتِهم، قال: ويَجوزُ كتبُه بِالثَّلاثة)، وزِيدَت الألفُ بعد الواو تَشبيهاً بِواو الجَمع، ذكَره في «الكشَّاف» في سُورة البَقرة في قَوله تَعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ويَحتملُ أن يَكونَ مِن هذا القَبِيل كَتبُ الألِف بعد الواو في الأَفعالِ المُضارعة المُفرَدة مَرفوعةً كانتْ أو مَنصوبةً في كلِّ القرآن مِن نحوِ: ﴿نَتْلُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿تَبْلُوا۟﴾ [يونس: ٣٠]، ﴿وَنَبْلُوَا۟﴾ [محمد: ٣١]، و﴿يَدْعُوٓا۟﴾ [يونس: ٢٥]، و﴿لِّيَبْلُوَا۟﴾ [محمد: ٤]، ﴿وَأَنْ أَتْلُوَا۟ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٩٢]، ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى﴾ [البقرة: ٢٣٧].

---

(١) أي: الزمخشري في «الكشَّاف».

(٢) أي: الكوراني في «غاية الأماني»: (٣/ ١٢٣٧).

(٣) تقدَّمت ترجمتُه في (ص٨٨). وكلامُه هذا منقولٌ من شرحه على «البُخاري» المسَمَّى «الكواكب الدَّراري».

والحقُّ: أنَّ أمثالَ ذلك تُكتَب في المصحَف بالواو اقتِداءً بنَقَلته، وفي غيره بالألفِ كـ«حَيَاة»؛ لأنها وإن كانت مُنقلبةً عن الياء، ولكنَّ الألفَ المُنقلبة عن الياء إذا كانت قبلها ياءٌ تُكتَب بِصورة الألف، ....

دده جونكي

قولُه: (والحقُّ أن يُقالَ: إنَّ مثل ذلك يُكتَب في المصحَف بِالواو اقتداءً بِنَقَلته) جمعُ: ناقِل، مثل: «كَتَبة وجَهَلة».

[مطلب: اعلَم أنَّ كتابةَ المصحف مُثبتة بخط واحِد]

اعلَم أنَّ كتابةَ المصحَف مُثبتَةٌ بخط واحِد على الأحرُفِ السَّبعة، وهي تَنقسِم إلى ما يُوافِقُ القِياسَ، وإلى ما لا يُوافِقه، بل يُتلقَّى بِالقَبول؛ لأنها سُنَّة واجِبة الاتِّباع؛ لأنه رَسْمُ زيدِ بن ثابتٍ رضي الله عنه أمينِ رسولِ الله ﷺ، وكاتِب وَحيِه، عَلِم مِن هذا العِلم ما لم يَعلَم غيرُه، وما خالَفه إنما خالَفه لِحِكمة بَلِيغةٍ[1] ومَعرِفة خَفِيَّة، وقد حَكَم مالكٌ بِحُرمة المخالَفة[2]، هكذا نُقِل عن كثيرٍ مِن السَّلف فيما يُقصَدُ بِه البَقاء كالمَصاحف، فأمَّا ما لا يُقصَدُ بِه إلَّا التَّفهِيمُ ـ كألواحِ الصِّبْيان وما يَجرِي مَجراها ـ فيَجُوز أن يُكتَبَ على قانُونِ الخطِّ.

وقد اتَّفقتْ في خَطِّ المُصحَف أشياءُ خارِجةٌ عن القِياساتِ التي بُني عليها عِلمُ الخَطِّ والهِجاء، قال ابنُ دُرستُويه في كتابِ «الكُتَّاب»[3]: (خَطَّان لا يُقاسانِ: خَطُّ المُصحَف لأنه سُنَّة، وخَطُّ العَرُوض؛ لأنه يُثبَت فيه ما أَثبَته اللَّفظُ، ويُسقَطُ عنه ما أَسقَطه)، رُوِيَ[4] عن الكِسائي وغيرِه أنهم قالُوا: (في رُؤوس الآيِ وخَطِّ المُصحَف عَجائبُ وغَرائب، تَحيَّرتْ فيها عُقولُ العُلماء، وعجَزتْ عنها آراءُ البُلَغاء)، وقال صاحبُ «الإيضاح» المُقرئُ الأَنْدَرابيُّ[5]: (ومَن طَعَن في شيءٍ مِن هِجائه، فهو كالطاعِن في تِلاوَتِه)[6].

(١) الأولى: (بالغة)، كما قال تعالى: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾؛ إذ البليغة من البَلاغةِ ولا مكان لها هنا.

(٢) قال الإمامُ أبو عمرو الداني رحمه الله: سُئل الإمام مالك رحمه الله: هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناسُ من الهجاء؟ فقال: (لا، إلَّا على الكَتْبة الأولى). قال الداني: ولا مُخالفَ له في ذلك مِن عُلماء الأُمَّة.

(٣) كذا ضَبطه لويس شيخو اليسوعي حين نشَره سنة (١٩٢١م)، وأشار في مقدمتِه إلى تجويز كونِه بالتخفيف أيضاً بمعنى الكِتابة نقلاً عن «كَشف الظنون».

(٤) حكاه الأَنْدرابي كالذي بعده في الكتاب ذاتِه وفي الفصل عينِه.

(٥) هو أحمدُ بن أبي عُمر أبو عبد الله الخُراساني الأندرابي المتوفَّى بعد (٥٠٠هـ)، واسمُ كتابه «الإيضاح في القِراءات»، وقد حقَّقته لِنَيل الدكتوراه منى عدنان غني.

(٦) تمامُه: لأنه بالهجاء يُتلى.

إلَّا في «يَحْيَى» و«رَيَّى».

(«فَهُوَ حَيٌّ») في النَّعت، ولم يقُل: حَايٌّ لِما ذكر في «راوٍ» من أنَّ المعنى على الثُّبوت، ولم يجز «حَيِيٌ» بِلا إدغامٍ حملاً على الفعل؛ لأنَّ اسم الفاعل فرعٌ عن الفِعل في الإعلالِ دُون الإدغام، وعلى تَقدير حملِه عليه فالحملُ على ما هو الأكثرُ ـ أعني: الإدغامَ ـ أولى.

(و«حَيَّا») في فِعل الاثنَين من «حَيَّ» بالإدغامِ، (و«حَيِيَا») فيه مِن «حَيِيَ» بِلا إدغام، («فَهُما حَيَّانِ») في تَثنيةِ «حَيٍّ»، (و«حَيُّوا») فِعل جماعةِ الذكور من «حَيَّ» بِالإدغامِ، قال: [مجزوء الكامل المرفَّل]

عَـيُّـوا بِـأَمْـرِهِـمُ كَـمَـا عَـيَّـتْ بِـبَـيْـضَـتِـهَـا الـحَـمَـامَـهْ

ددە چونكي

ومِن الأَشياء الخارِجة عن قِياسِ الخَط كَتْبُ ﴿وَلَأَوْضَعُواْ﴾ [التوبة: ٤٧] بزيادة الألف[١]، ووَجَّهه الزَّمخشريُّ بأنَّ (الفتحةَ كانت تُكتَب أَلفاً قبلَ الخطِّ العَربي، والخطُّ العَربي اختُرِع قريباً مِن نُزُولِ القُرآن، وقد بَقيَ من ذلك الألِف أثرٌ في الطِّباع، فكتَبُوا صُورةَ الهمزة ألفاً وفَتحَها ألفاً أُخرى، ونَحوُه ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: ٢١]).

ثم اختُلف في وُجوبِ التَّواتُر في محلِّ القرآن ووَضعِه وتَرتيبِه؛ مِنهم مَن قال بِكفاية نَقلِ الآحادِ فيها، والأَصحُّ عِند المُحقِّقين مِن أهلِ السُّنة وُجوبُه؛ وفي إمكانِ أن يَقعَ في خطِّ القُرآن لحنٌ[٢] بِناءً على عدمِ تَواتُرِ صُورةِ الكِتابةِ، والصَّحيحُ أنه لا يَجوزُ؛ لأنه أيضاً مُتواتِر، وما رُوِيَ عن عُثمانَ وعائشةَ رضي الله تعالى عنهما أنَّهما قالَا: «إنَّ في المُصحَف لَحناً، وستُقِيمه العربُ بِأَلسنَتِها» على تَقديرِ صِحَّة الرِّواية يُحمَلُ على اللَّحن في الخَطِّ، لَكنَّ الحقَّ رَدُّ الرِّواية، كذا ذكَره الشارحُ، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّه على تَقديرِ الصحَّةِ لا يُؤثر فِيما ثَبَت بِالتواتُرِ.

قولُه: (إلَّا في يَحيى وريَّى) يَعني العَلَمَين، ويُقاسُ على «يَحيى» كلُّ عَلم مِثلُه، وكُتب الألفُ ياءً فِيهما لِلفَرق بين «يَحيَى» و«رَيَّى» عَلَمَين وبينهما فِعلاً وصفةً، ولم يُعكَس لاستِثقال الصِّفةِ والفِعل، وكونِ الألف أخفَّ.

[مطلب: في تفسيرِ وإعراب: «عَيُّوا بأمرِهم ...» البَيتين]

قولُه: (قال: عيُّوا بأمرِهم... إلخ) وآخِره:

---

(١) أي: في الإمام، أو: على خلاف.

(٢) بأن يُكتب «المقيمون» بِصورة «المقيمين».

(«فَهُمْ أَحْياءٌ») في جمع: حيٍّ.

(ويَجُوزُ) في فِعلِ جماعة الذكور: («حَيُوا» بِالتَّخْفِيفِ، كَـ«رَضُوا») من: حَيِيَ بِلا إدغام، والأصلُ: حَيِيُوا كـ«رَضِيُوا»، نُقِلَت ضمةُ الياء إلى ما قبلها، وحُذِفت لالتِقاء الساكنَين، ووَزنُه: فَعُوا، قال الشاعرُ: [الطويل]

ددە چونكي

جَعَلَتْ لها عُودَيْنِ مِن نَشَمٍ، وآخَرَ مِن ثُمامَه

«عيُّوا بِأمرِهم»: أي: لم يَهتَدُوا لِوجهِه وتحيَّرُوا فيه، كما لم تَهتدِ الحَمامةُ أمرَ بَيضتِها، وهي واحدةُ الحَمام، تَقع على الذَّكَر والأُنثى، والتاءُ لِلوَحدة لا لِلتأنيث، عِند العامَّة هي الدَّواجِن فقط، وعِند العَرب ذاتُ الأَطواقِ، نحوُ: الفَواخِت، والقَماريِّ[1]، وساقِ حُرٍّ[2]، والقَطا، والوَراشِين[3]، وأَشباهِ ذلك.

وقولُه: «جَعَلت»: استئنافٌ لِبيان عيِّ الحَمامة، وضميرُه لِلحَمامة، أو حال من الحَمامة بحذف «قد» لِجَوازه عِند غير سِيبويه، و«عُودَين»: مفعولُ «جَعَلت»، و«مِن نَشَم» بالتحريك: شجرٌ يُتَّخذ مِنه القِسيّ، صفةُ «عُودَين»، و«آخَر»: عطفٌ على «عُودَين»، و«مِن ثُمامه»: صفتُه، واحدةُ الثُّمام بضم الثاء: نَبتٌ ضَعيف له خُوصٌ أي: وَرقٌ، أو شَبِيه بالخُوص، ورُبَّما حُشِيَ بِه وشُدَّ به خَصاصُ البُيوت[4].

يَصفُ الشاعرُ قومَه بني أَسدٍ عِند مَلك مِن مُلوك العرب، ويُبَيِّنُ تَحيُّرَهم في أَمرِهم لِيُنعِمَ عليهم ويُعِينَهم على أعدائِهم، يقول: إنَّهم تحيَّروا كما تحيَّر الحَمامة في أمرِ بَيضتِها، يعنِي أنَّ الحمامة ليست لها حِيلةٌ ومَعرفةٌ في أن تَطلُبَ مَوضعاً قويًّا تضَع بَيضتَها فيه، بل تَضع على خَشَباتٍ ضَعيفة يُلقِيها الرِّيح.

---

(١) جمعُ «قُمْريّ»، وما قبله جمعُ «فاخِتَة».

(٢) «ساقُ حُر»: ذَكَرُ القَماريِّ، قال:

وما هاجَ هذا الشَّوقَ إلَّا حَمامةٌ دَعَتْ ساقَ حُرٍّ فِي حَمامٍ تَرَنَّما

سُمِّيَ بِصِياحه ساقَ حُر، ولا تأنيثَ له ولا جمعَ.

(٣) «الوَراشِين» جمع وَرَشان، طائرٌ شِبه الحَمام، وهو ساقُ حُر، وهو مِن الوَحشيَّات، ويُجمع أيضاً على وِرْشان.

(٤) أي: ثُقوبُها والفُرَج التي فيها.

وكُنَّا حَسِبْناهُمْ فَوارِسَ كَهْمَسٍ   حَيُوا بَعْدَما ماتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصُرَا

وأمَّا عند اتِّصال الضمائرِ فلا مَدخلَ للإدغامِ، كما تقدَّم في المضاعَف؛ ولِذا لم يَذكُره.

ويجوزُ عند تاء التَّأنيث: «حَيِيَتْ» و«حَيَّتْ»، كـ«حَيِيَ» و«حَيَّ».

(و) الأمرُ: («اِحْيَ») من «تَحيَا»، (كَـ«ارْضَ») من «تَرضى» في سائر التَّصاريف، مُؤكَّداً أو غيرَه، تقولُ: «احْيَ، احْيَيَا، احْيَوا»، «احْيَيْ» بياءٍ ساكنة بعد ياء مَفتوحة، «احْيَيَا احْيَيْن»، وبالتَّأكيد: «احْيَيَن، احييانِّ، احْيَوُنَّ»، والوزنُ: افْعَوُنَّ، «احْيِيِنَّ» بكسر الياء الثانية، والوزنُ: افْعَيِنَّ، «احْيَيَانِّ، احْيَيْنَانِّ».

(و) تقولُ في «أفعَلَ»: («أَحْيَا يُحْيِي») كـ«أَعطَى يُعطِي» بِعَينه، ولا يُدغم حالَ النصب أيضاً، بل يقالُ: «لنْ يُحْيِيَ» حملاً على الأصلِ، قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

تقولُ: «أَحيَا، يُحيِي، إِحياءً»، «فهو مُحْيٍ»، و«ذاك مُحْياً»، «لم يُحْيِ»، «لِيُحْيِ»، و«أَحْيِ»، و«لا تُحْيِ»، بحذفِ اللام، وإبقاء العَين بحاله، وبِالتَّأكيد: «أَحْيِيَنَّ»، بإعادةِ اللام.

دده چونكي

[مطلب في تفسيرِ: «وكُنَّا حَسِبْناهم ...» البيتَ]

قولُه: (وكُنَّا حَسِبْناهم فوارسَ كَهمسٍ... إلخ) «فوارسُ»: جمعُ فارِس، بمعنى صاحبِ فرَس مِثل: «لابِن، وتامِر»، مِن الجُموع الشاذَّة كـ«هَوالِك، ونَواكِس»؛ لأنَّ «فَواعِلَ» إنما يَكون جمعَ «فاعِلة» في صِفات مَن يَعقِل، قال ابنُ الحاجب في «شرح المفصَّل»: (أمَّا «فوارسُ» فالذي حسَّن فيه أنه لم يَجِئ «امرأة فارِسة»، وأمَّا «هَوالِك» فقد جاءَ في مَثَلٍ: «هالِكٌ في الهَوالِك»، والأمثالُ كثيراً ما تَخرُج عن القِياس، وأمَّا «نَواكس» فَلِضَرورة الشِّعر)، قال ابنُ السِّكيت: إذا كان الرجل على حافرٍ - بِرْذَوناً كان أو فَرَساً أو بغلاً أو حماراً - قُلتَ: (مرَّ بِنا فارسٌ على بَغل، ومرَّ بِنا فارسٌ على حِمار)، وقال عُمارةُ[1]: صاحبُ البَغل بَغَّال لا فارِس، وصاحبُ الحِمار حَمَّارٌ لا فارِس.

---

(١) أي: ابنُ عَقيل بن بِلال بن جرير الشاعر المشهور.

(و) تقولُ في بِناء «فاعَل»: («حايَا، يُحَايِي») مُحايَاةً، «فهو مُحايٍ»، و«ذاك مُحاياً»، «لم يُحايِ»، «لِيُحايِ»، «حايِ»، «لا تُحايِ»؛ كـ«ناجَى» بِعَينه.

(و) تقولُ في «استفعَل»: («اسْتَحْيَى، يَسْتَحْيِي، اسْتِحْياءً») «فهو مُستَحْيٍ»، و«ذاك مُسْتَحياً»، «لم يَستَحْيِ»، «لِتستحْيِ»، «استَحْيِ»، «لا تَستَحْيِ»؛ كـ«اسْتَرْشَى» بِعَينه.

[الحَذفُ في «استَحَى»]

(ومِنْهُمْ) أي: مِن العرب (مَنْ) يَحذف إحدَى الياءَين و(يَقُولُ: «اسْتَحَى، يَسْتَحِي، اسْتَحِ») «فهو مُسْتَحٍ»، و«ذاك مُستحًى»، «لم يَستَحِ»، «لِيستَحِ»، «لا تَستَحِ»، بكسر الحاء، وحذفِ الياء الأُخرى علامةً للجزم، وهذه لغةٌ تميميَّة، والأُولى حِجازيَّة وهو الأصل الشائعُ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ..﴾ [البقرة: ٢٦] الآية، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

وتقولُ على اللُّغةِ الثانية: «اسْتَحَى، اسْتَحَيَا، اسْتَحَوْا» على وزنِ: استَقَوْا، «اسْتَحَتْ، اسْتَحَتَا ـ على وزنِ: استَقَتْ، استَقَتَا ـ اسْتَحَيْنَ» على وزن: «استَقَينَ» ... إلى الآخِر، و«يَستَحِي، يَستَحِيان، يستحُون»، على وزن: يستَقُونَ، «تَستَحِي، تستحِيان، يستحِينَ» على وزن: يَسْتَقِينَ ... إلى الآخِر، «اسْتَحِ، اسْتَحِيا، اسْتَحُوا»، «استَحِي، استَحِيا، استَحِينَ»، وبالتَّأكيد: «استَحِيَنَّ»، بإعادةِ اللام، «اسْتَحِيانِّ، اسْتَحُنَّ»، «اسْتَحِنَّ، استحِيانِّ، استحِينانِّ».

ولَمَّا تقرَّر أن هذا النوع لا يَعتَلُّ عينُه ألبتةَ، وههُنا قد حُذِفت، أشارَ إلى الجواب بِقَوله: (وذَلِكَ) أي: الحذفُ (لِكَثرةِ الاِسْتِعْمالِ، كَما قالُوا: «لا أَدْرِ»، في «لا أَدْرِي») يعني: ليس الحذفُ لِلإعلال، ....

دده جونكي

و«كَهمَس»: أبو حيٍّ مِنَ العَرب، قال الراغبُ: (أنواعُ الموت بحسَب أنواعِ الحَياة، ما بإزاء القُوَّة النامِيَة المَوجودة في الإنسان والحيوان والنَّبات نحو: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧]، وما بإزاء القوة الحسَّاسة نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣]، والثالث: زوالُ القُوَّة العاقلة وهي الجَهالةُ، نحو: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، الرابع: الحُزنُ المُكدِّر لِلحياة نحو: ﴿وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]، الخامسُ: المَنام، فقد قِيل: المَنامُ موتٌ خَفيفٌ، والموتُ نَومٌ ثقيل، نحو: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾

بل على سَبيل الاعتباط، مثلَه مِنْ: «لا أدرِ»، والأصلُ: «لا أدري»، فحُذفت الياء لِكثرة استِعمالهم هذه الكلمةَ، كذا حَكاه الخليلُ وسيبويه.

ونظيرُه حذفُ النُّون من «يَكون» حالَ الجزم، نحوُ: «لم أكُ، ولم نَكُ، ولم يَكُ، ولم تَكُ»، وهذا كثيرٌ في الكلامِ.

قال سِيبويه في «استَحى»: حُذِفَت الياءُ لالتقاء الساكِنَين؛ لأنَّ الياء الأُولى تُقلَب ألفاً لِتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما فَعلُوا ذلك حيث كثُر في كلامِهم.

[الزمر: ٤٢]). والدَّهر: الزَّمان، وقِيل: الأبَدُ، وقِيل: (في الأَصل مُدَّة العالَم، ثم يُعبَّرُ به عن كلِّ مُدَّةٍ كثيرةٍ، والزمانُ يَقعُ على المُدَّةِ القَلِيلة والكثيرة)، ذكَره الراغبُ[1]، وذكَر صاحبُ «الكشَّاف» في «الفائِق» أنَّ مَعنى قولِه ﷺ: «لا تَسبُّوا الدَّهرَ فإنَّ الدهرَ هو الله»[2] أنَّ الجالِبَ لِلحوادِث هو الله لا غيرُه، ومعنى أنَّ الله هو الدهرُ أنَّه هو الجالِبُ لِلحوادِث لا غيرُه الجالبُ، وهذا خِلافُ ما ذكَره صاحبُ «المفتاح» مِن أنَّ «المُنطَلقُ زيدٌ» و«زيدٌ المُنطلِقُ» كِلاهُما يُفيد قصرَ الانطِلاقِ على زيد، وقِيل: الدَّهرُ الثاني مَصدرٌ بمعنى الفاعِل، ومَعناه أنَّ الله هو الدَّهرُ، أي: المصرِّف المُدَبِّر المُفِيض لِما يحدُث، وقال الراغب: (والأظهَرُ أنَّ مَعناه أنَّ الله فاعلُ ما يُضافُ إلى الدَّهر مِن الخَير والشرِّ والمَسرَّة والمَساءة، فإذا سَبَبْتُم الذي تَعتقِدُون أنه فاعلٌ، فقد سبَبْتُمُوه تعالى)، وفيه أنه لا يَلزمُ مِن هذا اتِّحادُ المعنى؛ لأنَّ المُسبَّب غير السَّبَب، ذكَره في «شرح التبيان».

و«الأَعصُر»: جمعُ العَصر، وهو والدَّهر بمعنَى الزَّمان. والمعنى: كنَّا ظننَّاهُم مِن بَني كَهمَس، أُعطُوا حياةً بعد مَوتِهم زماناً كثيراً.

قولُه: (على سبيلِ الاعتِباط) هو أن يُنحرَ البعيرُ وغيرُه مِن غير عِلَّة.

قولُه: (ونظيرُه: حذفُ النون من يكون) وقِيل: حذفُها لِلتَّشبيه بِحُروف العِلَّة في امتِدادِ الصَّوت، أو في الغُنَّة؛ أو بِالتَّنوين، وقد مرَّ تَفصيلُه[3].

قولُه: (قال سيبويه في استَحى: حُذف الياء لالتقاء الساكنَين... إلخ) تَوضيحُ إعلالِه

---

(١) وتقدَّم نقلُه سابقاً عند الكلام على قوله: لا تهين الفقير... البيتَ.

(٢) تقدم ذكرُ الحديثِ ونقلُ كلام صاحبِ «الفائق» وردِّ الشارح عليه بِكلام «المفتاح»، ونَقلُ كلام الراغِب أيضاً، وتكرارُ جميع ذلك لا حاجةَ إليه.

(٣) (ص٢٦٦).

وقال المازنيُّ: لم تُحذَف لالتِقاء الساكنَين، وإلَّا لَردُّوها إذَا قالوا: «هو يَستحِي»، ولَقالُوا: «يَستَحيِي».

قُلتُ: فيه نَظرٌ؛ لأنه كما نُقلت حركةُ الياء من «استَحيَى» إلى ما قبلها وقُلبت ألفاً، فكذلك ههُنا نُقِلَت حركةُ الياء من «يَسْتَحْيِي» إلى ما قبلها، وحُذِفت الياء لالتقاء الساكنَين، والعلةُ فيهما كثرةُ الاستِعمال.

وفي كلامِ سِيبويه أيضاً نظر؛ لأنه يُوهِم أن المحذوفَ اللام، والحقُّ أنه العينُ،

دده جونكي

أنَ «استَحى» أصلُه: «استَحْيَيَ»، قُلبت الياءُ الثانية ألفاً لِتَحركها وانفتاحِ ما قبلها، فصار: «استَحْيَا»، ثم نُقِل فَتحةُ الياءِ الأُولى إلى الحاءِ، وقُلبت ألفاً لأنها مُتحركة في الأصل وما قبلها مَفتُوحة في الحالِ، فالتَقى أَلفان ساكِنان، فحُذِفَت العينُ فصارَ: «استَحَى».

[مطلبٌ: في حذف ياءِ «استَحى»]

قولُه: (قُلت: فيه نظرٌ؛ لأنه كما نُقِلت حركة الياء) أي: في قَولِ المازني لأنَّ الياء في «استَحى» حُذِفَت لالتِقاء الساكنَين، وقولُه[1]: (لم تُحذف الياءُ لالتِقاء الساكنَين، وإلَّا لَرَدُّوها إذا قالُوا: «هو يَستَحِي»)، قُلنا: وكذلك حُذِفَت مِن «يَستَحِي» لالتِقاء الساكنَين؛ لأنَّ الأصل: «يستَحْيِيُ»، استُثقِلت الضمةُ على الياء الثانيةِ فحُذِفت، ونُقِلت كسرةُ الياء الأُولى إلى ما قبلها فالتَقى ياءان ساكِنَتان، فحُذفت الأُولى لالتِقاء الساكنَين. وجوابُه أنه لم لا يَجُوز أن تُعَلَّ الياءُ الأُولى قبل الياءِ الثانية، وتُحذَفَ لِلتَّخفيف لا لالتِقاء الساكنين؟ بأن تُنقَلَ كسرةُ الياءِ الأُولى إلى الحاء، أو تُحذَفَ تَخفيفاً، ثم تُحذفَ ضمةُ الثانيةِ، فيَصير «يَستَحِي»، وكذا في «استَحى»، تُنقَلُ حركةُ الياء الأُولى إلى الحاءِ، ثم تُقلَب ألفاً لِلعِلَّة المذكورة فيَصيرُ «استَحايَ»، ثم تُحذَفُ الألف لِلتَّخفيف فيَصيرُ: «استَحَيَ»، ثُم تُقلَب الياء ألفاً لِتَحركها وانفتاح ما قبلها فيَصير «استَحَى». فثَبَت أنَّ الياءَ حُذِفَت لِلتَّخفيف لا لالتِقاء الساكنَين.

فإنْ قِيل: كلامُه مبنيٌّ على تقديرِ تَوهُّم حذفِ الياءِ الثانيةِ، **قُلنا:** وعليه أيضاً ليس الحَذفُ لالتِقاء الساكِنَين، فتأمَّل!

قولُه: (وفي كلام سيبويه أيضاً نظر؛ لأنه يُوهم) وإنما قال: (لأنه يُوهم)؛ لأنه يحتملُ

(١) أي: المازني.

وإلَّا لَوجب أن يُقالَ في المَجزوم والأمرِ: «لم يَستَحْيِ»، و«استَحْيِ» بإثباتِ الياء؛ لأن حذفَ اللام إنما هو لِكونه قائماً مقامَ الحركة، وليس العينُ كذلك، فالمحذوفُ العين، وحذفُ اللام في المَجزوم والأمر مِثلُه في الناقص، لا لِكثرة الاستِعمال، بدليلِ إعادتها في نحو: «استَحِيا» و«استحِينَ»، فليُتأمل!

وحِينئذٍ لا حاجةَ إلى قلبِ الياء ألفاً؛ لأنه يُحذف سواء قُلب أو لم يُقلَب، بل نُقِلَت حركتُه وحُذف، فالتشبيهُ بـ«لا أَدرِ» في الحَذفِ لِكثرة الاستعمال، لا في حذفِ اللام.

دده جونكي

أن يكون المراد بالياءِ في قَوله: (حُذفت الياءُ لالتِقاء الساكنين) الياءَ الأُولى، وحينئذٍ يَنبغي أن يقولَ: لأنها تُقلب ألفاً لِتَحركها وانفتاح ما قبلها، إلَّا أنه أعادَها وضعاً لِلظاهر موضعَ المضمَر تَوضيحاً.



[النَّوع الخامِس: اللَّفيف المَفرُوق]

النَّوعُ (الخامِسُ) من الأنواع السَّبعة: (المُعْتَلُّ الفاءِ واللَّام) وهو: الذي فاؤُه ولامُه حرفَا عِلة، (ويُقالُ لَهُ: اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ) لاجتِماع حرفَي العِلَّة مع الفارق بَينهما، أعني: العين.

والقِسمةُ تَقتضي أن يكونَ أربعةَ أقسام، وليس في الكلام مِن هذا النَّوع ما كان فاؤه ولامُه ياءً، إلَّا «يَدَيْتُ» بمعنى: أنعَمتُ، يقالُ: «يَدَى يَيْدِي»، فالفاءُ في غيره واوٌ فقط، واللامُ لا تكون إلَّا ياءً؛ لأنه ليس في كلامِهم ما يكون فاؤه واواً ولامُه واو، إلَّا لفظةَ «واو»، ولم يَجئ إلَّا من باب: «ضرَب يَضرِب»، و«علِم يَعلَم»، و«حَسِبَ يَحسِب»، ولم يَذكر المصنف مثالَ الأخير، وهو: «وَلِيَ يَلِي».

(فَتَقُولُ) من «ضرَب يَضرِب»: («وَقَى») أي: حَفِظ، «وَقَيَا، وَقَوْا»، والأصلُ: وَقَيُوا، «وَقَتْ، وَقَتَا، وَقَيْن»، «وقَيتَ، وقَيتُما، وقَيتُم»، «وَقَيتِ، وقَيتُما، وَقَيْتُنَّ «وَقَيتُ، وَقَيْنَا» (كـ«رَمَى) رَمَيَا» . . . إلى الآخِر، والإعلالاتُ كالإعلالاتِ.

(يَقِي، يَقِيَانِ، يَقُونَ») «تَقِي، تَقِيَان، يَقِينَ»، «تَقِي، تَقِيَان، تَقُون»، «تَقِينَ، تَقِيَاد تَقِينَ»، «أَقِي، نَقِي»، ولم يقُل: كـ«يَرمي» لأنه يُخالِفُه في حَذف الفاء؛ إذ الأصل: يَوْقِي، وأمَّا حُكمُ اللام منه فكحُكمه من «يَرمي»، والأصلُ في «يَقُون»: يَقِيُون، وفي «تَقِين» فعلِ الواحِدة المُخاطَبة: تَقِيين كَـ«تَعدِينَ»، فحُذِفت اللامُ كما في «يَرْمُون» و«تَرْمِين»، والوزنُ: يَعُون، وتَعِين، وأمَّا «تَقِين» في الجَمعِ فوزنُه: تَعِلْنَ، والياءُ لام الفعل.

[حكمُ الأمرِ مؤكَّداً وغيرَه]

(وتَقُولُ في الأَمْرِ: «قِ) يا رجلُ» على وزنِ: ع، (فَيَصِيرُ على حَرْفٍ واحِدٍ) كما تَرى؛ لأن الفاءَ محذوفة، وقد حُذف حرفُ المُضارَعة ولامُ الفعل، ولم يَبقَ غيرُ

ددە چونكێ

قولُه: (إلَّا لفظةَ واو) يَعنِي عِند المبرد؛ فإنَّ الواو عندَه من واوٍ وياءٍ وواوٍ، وعِند سِيبويه والأخفَش من ثلاثِ واواتٍ. وإدخالُ التاء في «لَفظة» لِلوَحدَة.

العين، وكذا تَقولُ في سائرِ المَجزُوماتِ: «لا يَقِ» «لِيَقِ» و«لم يَقِ»، على وزنِ: لا يَعِ، ولِيَعِ، ولم يَعِ.

(**ويَلْزَمُهُ**) أي: الأمرَ (**لُحُوقُ الهاءِ في الوَقْفِ، نَحوُ: «قِهْ»**) لِئلَّا يلزمَ الابتداءُ بِالساكنِ إن سَكَن الحرفُ الواحد لِلوَقف، أو الوقفُ على المُتحرك إن لم يَسكُن، وكِلاهما مُمتنِع.

وأمَّا حالَ الوصلِ فتَقولُ: «قِهْ يا رَجلُ، (**قِيَا، قُوا**)» أصلُه: قِيُوا، (**«قِي»** أصلُه: قِيِي، (**قِيَا، قِينَ»**) على وزنِ: عِلْنَ، «فهو واقٍ»، والأصلُ: واقيٌ، و«ذاك مَوْقِيٌّ»، والأصل: مَوْقُويٌ، فحُكم اللام في الجميعِ حُكمُ لام «رمَى» بِلا فَرق، فقِس.

(**وتَقُولُ في التَّأْكِيدِ**) بالنُّون: (**«قِيَنَّ»**) بإعادة اللام؛ لِمَا عَرفتَه في «اغزُوَن»، (**«قِيَانِّ، قُنَّ»**) بضم القاف في فعلِ جماعة الذكور، وحُذفت الواوُ لِالتِقاء الساكنَين، ودلالةِ الضمة عليها، (**«قِنَّ»**) بكسر القاف في فِعل الواحدة، وحُذِفَت الياء لِالتِقاء الساكنَين، ودَلالةِ الكسرة عليها، (**«قِيَانِّ، قِينَانِّ»**).

وبِالخفيفةِ: «قِيَنْ، قُنْ، قِنْ». (**وتَقُولُ**) من بابِ: «عَلِم يَعلَم»: (**«وَجِيَ يَوْجَى»، كَـ«رَضِيَ يَرْضَى»**) في جميعِ الأحكام والتَّصاريف بِلا فرقٍ أصلاً، (**والأَمْرُ: «اِيْجَ» كَـ«ارْضَ»**)، تقولُ: «ايجَ، ايجَيا، ايجَوْا»، «ايجَيْ، ايجَيا، ايجَيْن»، وبِالتَّأكيد: «ايجَيَنَّ، ايجَيَانِّ، ايجُنَّ» . . . إلى الآخِر.

وذَكر ذلك لِفائدةٍ، وهي: أن الواوَ تُقلب ياءً لِسكونها وانكسارِ ما قبلها، فإنَّ الأصل: اِوْجَ، يقالُ: «وَجِيَ الفَرسُ»: إذا وُجد في حافِره وجعٌ.

دده جونكي

قولُه: (وأمَّا حال الوصل فتقولُ: قِ) ويُكتَبُ في الوصلِ أيضاً بالهاء؛ لأنَّ الوقفَ عليه بهاءٍ، وقد عرَفتَ أنَّ الأصل في كلِّ كلمةٍ أن تُكتبَ بِصُورة لَفظها بتقديرِ الابتداءِ بها والوُقوف عليها.

[النَّوع السادس: المُعتَل الفاءِ والعينِ]

والنَّوعُ (السَّادِسُ) مِن الأنواع السَّبعة: (المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ) وهو: ما يكون فاؤه وعينُه حرفَي عِلَّة، والقِسمةُ تَقتضي أن يكونَ أربعةَ أقسام، ولم يَجِئ ما يكونُ الفاءُ والعَين منه واوَين؛ لِكَونه في غاية الثِّقل، فبقيَ ثَلاثةُ أقسام، أشارَ إلى الأَمثِلة بِقَوله: (كـ«يَيَنَ» في اسْمِ مَكانٍ، و«يَوْمٍ»، و«وَيْلٍ») وهو وادٍ في جهنَّم، و«وَيْلٌ» أيضاً: كلمةُ عذابٍ.

(ولا يُبْنَى مِنْهُ) أي: مِن هذا النوع (فِعْلٌ)؛ لِأن الفعل أثقَلُ من الاسم، وهذا النوع

دده چونكي

قولُه: (كـ«يَينَ») بِلا تَنوين؛ لأنه غيرُ مُنصرف لِلعلميَّة والتأنيثِ المعنوي.

[فائدة: في تفسير «الوَيل» وأخواتِه]

قولُه: (ووَيلٍ) ومِثلُه: «وَيْح» و«وَيْس» قال سيبويه: «وَيح» كلمةُ زَجر لِمَن أشرَف على الهَلَكة، و«وَيْل» لِمن وَقع فيها، وقال الهرويُّ: «وَيح» يُقال لِمَن وَقع في هَلكة لا يَستحِقُّها فيُترحَّمُ بها عليه، ويُرثَى له، و«وَيْل» لِمَن يَستحقُّها، وقال بَعضُهم: «وَيح» كلمةُ تَرحُّم، و«وَيس» تَصغير، أي: أقلُّ منها في ذلك، وقال الفَراء: «وَيْح ووَيس» بمعنَى وَيل، رُوِيَ عن علي رضي الله تعالى عنه: «وَيْح» بابُ رحمة، و«وَيل» بابُ عذاب، وقِيل: الوَيل والوَيلة: شِدَّة مِن العذاب[١].

أكثَرُ الناس على أنَّ هذا دُعاءٌ منها عليه، وزَعم بعضُهم أنه دُعاء منها له في مَعرِض الدُّعاء عليه، والعربُ تَفعل ذلك صَرفاً لِعين الكمالِ عن المدعُوِّ عليه، ومنه قولهُم: «قاتَله الله ما أَفصَحه!».

قولُه: (ووَيلٌ أيضاً كلمةُ عذاب) واسمٌ لِصَوتِ من أصابَه المُصيبَة[٢].

قولُه: (ولا يُبنى منه أي: مِن هذا النَّوع) وفي بعض النُّسخ وَقع: «منها»، أي: من هَذه الأمثِلة[٣]، وما جاء في الشِّعر كقَوله: [الهزج]

فَمَا والَ ولا واحَ ... ولا واسَ أبُو هِندِ[٤]

---

(١) عبارةُ بعضِهم: المشقَّة من العذاب.

(٢) المعروفُ في اسم الصوتِ المذكور «وَيْه»، وهو ما قَصَده بعضُهم في هجاء نفطوَيه حين قال:

أحرَقه الله بِنِصف اسمِه ... وصيَّر الباقِيْ صُراخاً عليه

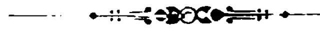
(٣) يَنبغي أن يكونَ التفسيرُ من كلام الشارح كالذي قبلَه.

(٤) قال المراديُّ وغيرُه: هو مصنوع.

أثقلُ من الأنواع المتقدمة؛ لِمَا فيه من الابتداء بحرفَين ثقيلَين؛ ولهذا لم يَجئ مما هو الأثقلُ ـ أعني: ما يكون فاؤه وعينُه واوَين ـ في اسمٍ ولا في فعلٍ.

دده جونكي

شاذٌّ، وقَولُ القاضي في تَفسير سُورة المرسَلات: (ويلٌ في الأصل مَصدَرٌ مَنصوبٌ بِفِعله) يَدلُّ على بِناء الفِعلِ منه أيضاً، وقولُه في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٧٩]: (إنَّه في الأصل مَصدرٌ لا فِعلَ له) يَدلُّ على عَدمِ البِناء.



[النَّوعُ السابع: المُعتَلُّ الفاءِ والعَين واللام]

النوعُ (السَّابعُ) من الأنواع السَّبعة: (المُعْتَلُّ الفاءِ والعَينِ واللَّام)، وهو ما يكون فاؤُه وعينه ولامه حروفَ عِلة، والقسمةُ تَقتضي أن يكونَ تسعةَ أقسام، ولَم يَجئ في الكلام من هذا النوع إلَّا مِثالان، (وذَلِكَ: «واوٌ» و«ياءٌ» لِاسْمَي الحَرْفَينِ) وهما: «وَ» و«يَ»، فإنَّ الهمزة والباء والجيم . . . إلى الآخِر أسماءٌ مُسمَّياتُها: «أ» «بَ» «جَ» . . . إلى آخِره، كـ«الرَّجل»، و«الفرَس».

قال الخليل لِأصحابِه: كيف تَنطِقون بالجيم من «جَعفَر»؟ فقالوا: جِيم، قال: إنما نَطقتُم بالاسم، ولم تَنطقوا بالمسؤول عنه وهو المُسمَّى، والجواب: «جَ» لِأنه المسمَّى.

دده جونكي

قولُه: (والقِسمةُ تَقتضي أن تكونَ تسعةَ أقسام) الأولُ[1]: أن يكونَ الفاء والعين واللام واواً، والثاني: أن يكونَ[2] ياءً، والثالثُ: أن يكون ألفاً، والرابعُ: أن يكونَ الفاء واواً والعينُ واللام ياء، والخامسُ: أن يكونَ الفاءُ ياء والعين واللام واواً، والسادسُ: أن يكونَ الفاءُ واللام ياءً العين واواً، والسابع: أن يكونَ الفاءُ واللام واواً والعينُ ياء، والثامنُ: أن يكون الفاء والعين واواً واللامُ ياء، والتاسعُ: أن يكونَ الفاء والعين ياءً واللام واواً، هكذا: «و و و»، «ي ي ي»، «ا ا ا»، «و ي ي»، «ي و و»، «ي و ي»، «و ي و»، «و و ي»، «ي ي و».

والظاهرُ أنه إن اعتُبِرت الألفُ تَزيد الأقسامُ على التِّسعة، وإن لم تُعتبَر لا تَزيد على الثَّمانية، وكأنَّ حُكمَه بِالتِّسعة لأجلِ نَظرِه إلى ضَربِ الثَّلاثة في الثلاثة.

قولُه: (وهما «وه، ويه») بِغير إفصاحِ الهاء في التَّلفُّظ، وإنما كُتبتِ الهاءُ على تَقديرِ الوَقف كما هو قاعدةُ الخَطِّ.

---

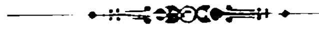
(١) ما ذكره من اعتبار الألف في الحالة الأولى دون ما عداها لا يخلو عن ضعف، ولا دليل عليه، والظاهر أن المقصود بالتسعة ما ذكره اللقاني بقوله: هذا بالنظر إلى كون أحرف العلة ثلاثة وكونِ الحرف الذي يقع فيه أحدها بسيطاً، أعني فاء أو عيناً أو لاماً؛ لأن أحرف العلة الثلاثة قد تكون فاء فهذه ثلاثة، وقد تكون عيناً وهذه ثلاثة أخرى، وقد تكون لاماً وهذه ثلاثة أخرى، والمجموع تسعة أقسام. ثم بالنظر إلى اجتماع الحروف الثلاثة التي تقع فيها أحرف العلة الثلاثة تنتهي إلى سبعة وعشرين. . . إلخ كلامه.

(٢) أي: الثلاثة المذكورة، وحينئذ فالإضمار مع إرادة الجمع فيه ما فيه.

وتركيبُ «الياء» من ثلاث ياءات بالاتفاقِ، ويَجعلُون لامَه همزة تخفيفاً، وقال الأخفش: ألفُ «الواو» مُنقلبة عن الواو، وقيل: عن الياءِ، والأول أقربُ؛ لِأن الواويَّ أكثر من اليائيِّ، فالحَملُ عليه أَولى، وقُلبت العَين منهما ألفاً دُون اللام كراهةَ اجتماع حرفَي عِلة مُتحركَين في الأوَّل، والله تعالى أعلَم.

دده چونكي

قولُه: (ويَجعلون لامَه همزة) على غيرِ القياس؛ لِعدم تَطرُّفِها بعد ألفٍ زائدة.



[فصلٌ في المَهمُوز]

(فَصْلٌ) في بيانِ المَهموزِ، وهو: الذي أحدُ حُروفه الأصولِ همزةٌ، ولفظُ «المهْمُوز» يُشعِر بذلك، وهو على ثلاثةِ أنواع؛ لِأن الهمزة: إما فاءٌ، ويُسمَّى: مهموزَ الفاء، أو عينٌ، ويُسمَّى: مهموزَ العَين والأوسَط والوسَط، أو لامٌ، ويُسمَّى: مهموزَ اللام والعَجُز.

[حُكم المَهموز]

(**حُكْمُ المَهْمُوزِ في تَصارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ الهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ**)، بِدليل قَبولها الحركاتِ الثلاثَ، بِخلاف حُروفِ العلة؛ يعني: أن تَصاريفَ الفِعل المهموزِ الخالي عن التَّضعيف وحُروفِ العلة، كتَصاريفِ الصَّحيح، فإنَّ لَفظَ المهموز إذا أُطلِق يُفهَم منه الخالي عن التَّضعيف وحُرُوفِ العِلَّة، وإلَّا فيقالُ: المضاعفُ المهمُوز، والمثالُ المهمُوز، والأجوَفُ المهموزُ، ونحوُ ذلك.

والأَولى أن يقالَ: حكمُ المهموزِ في التصاريفِ حُكمُ مُمَاثِلِه من غير المَهْمُوز: إنْ كان مضاعفاً فمُضاعف، وإن كان مِثالاً فمثالٌ، إلى غيرِ ذلك.

وإنما جُعِل المهموزُ مِن غير السالم لِما فيه مِن التَّغييرات التي ليسَت في السالم، وأيضاً كثيراً ما تُقلَبُ الهمزة حرفَ عِلة، (**لَكِنَّها**) أي: الهمزةَ (**قَدْ تُخَفَّفُ إذا وَقَعَتْ غيرَ أَوَّلٍ**) أي: غيرَ مُبتدأ بها؛ فإنها تُخفَّفُ إذا وَقعتْ في أولِ الكلمة ولم تكُن مُبتداً بها، نحو: «وَامُرْ» بالألف، والأصلُ: «وَأْمُرْ» بالهمزة، فالمرادُ بِغير الأولِ أن لا تكونَ في أولِ الكلام، بل يَتقدَّم عليها شيءٌ، وإلَّا لم تُخفَّف حِينئذٍ؛ لِأنَّ الابتداءَ بحرف شديدٍ مَطلوبٌ، ألا ترى زيادتَها عند الوَصل؟

وأمَّا حذفُ الهمزة مِن نحو: «خُذ»، والأصلُ: «أُأْخُذْ»؛ فليس مِن هذا الباب،

ده چونكي

قولُه: (**والأَولى أن يُقال: حُكم المهموز**) وإنَّما كان هذا أَولى؛ لأنَّ عبارة المَتن تدلُّ على أنَّ حُكمَ المهموز حُكمُ الصَّحيح في التصرُّفِ واحتِمالِ الحركات، لا حُكمُ المضاعَفِ والمِثال والأجوَفِ. . . إلخ، وعبارتُه تَشمَلُ الجميعَ؛ فلِذا قال: والأَولى.

فإنَّ همزةَ الوصل حذفُها لازمٌ عند فَقد الاحتِياج إليها. وإنَّما تُخفف (**لِأَنَّها حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ**)، فتُخفَّف دَفعاً لِشدتها، وتَخفيفُها يكونُ بِالقلب والحذفِ وغيرِهما، واستِقصاءُ ذلك لا يَليقُ بهذا الكِتاب؛ ....

دده چونكي

قولُه: (حرفٌ شديد) وهو ما يَنحَصِر جَريُ صوتِه عِند إسكانِه في مَخرجِه، فلا يَجري صَوتُه، ولِذا سُميت مَجهورةً؛ لأنه لمَّا انحصَر في مخرجِه فلم يَجرِ اشتدَّ وامتَنع عن قَبولِه اللين، والشِّدَّة: القُوة.

قولُه: (بالقلب والحذفِ وغيرهما) وهو بينَ بينَ، وهذا قِسمانِ: مَشهورٌ، وهو ما يكونُ بين الهمزة وبين حرفِ حركتِها كما تقولُ: «سُئِل» بين الهمزةِ والياء، وغيرُ مشهورٍ، وهو ما يكونُ بينها وبين حرفِ حركةِ ما قبلها، كما تَقولُ: «سُؤِل» بين الهمزةِ والواو.

ثم همزةُ بينَ بينَ عِند الكوفيِّين ساكنةٌ، وعِند البَصرِيين مُتحركة حركةً خفيَّة ضعيفةً يُنحَى بها نحوَ الساكن، ولِذا لا تَقع إلَّا حيث يَجوزُ فيه وُقوعُ الساكن غالباً، فلا تَقعُ في أولِ الكلام.

قولُه: (واستِقصاءُ ذلك) أي: إنهاؤُه وإبلاغُه إلى الغايةِ والنِّهاية[1].

[مُهمة: في تَبويب الكُتب]

قولُه: (فإنه باب) البابُ[2] ما يُتوصَّل منه إلى الشَّيء، والنَّوعُ، قال: صاحبُ «الكشَّاف»: إنما بوَّب المصنِّفون في كل فنٍّ مِن كتبهم أبواباً مُوَشَّحة الصُّدور بالتَّراجم؛ لأنَّ القارئ[3] إذا خَتَم باباً من الكِتاب ثم أخَذَ في آخَرَ كان أنشطَ له وأهزَّ لِعِطفه، وأبعثَ على الدَّرْس والتَّحصِيل، بِخلاف ما لو استَمرَّ على الكتاب بِطُوله، ومثلُه المسافرُ؛ إذا عَلِم أنه قَطَع مِيلاً أو طوَى فرسخاً أو انتَهى إلى رأسِ بَريد، نفَّس ذلك عنه ونَشَّطه لِلمَسِير، ومِن ثَمَّ كان القرآنُ سُوَراً، وجزَّأه القُرَّاء أسباعاً وعُشوراً وأخماساً وأحزاباً.

---

(١) والسين فيه للطلب كما هو الكثير فيها، أي: طَلبُ أقصاه قصداً لحصر الأفراد.

(٢) تقدَّم ذِكرُ «الباب» في كلام الشارح مِراراً كثيرةً، فتأخيرُ تفسيرِه والكلامِ عليه إلى هذا الموضع ليس على ما يَنبغي.

(٣) عبارةُ الزمخشري: ومِن فَوائده: أنَّ الجِنسَ إذا انطَوَت تحتَه أنواعٌ، واشتَمل على أصنافٍ، كان أحسَنَ وأنبَلَ وأفخَمَ مِن أن يكونَ بياناً واحداً. ومنها أنَّ القارئ... إلخ.

فإنه بابٌ طويلُ الذَّيل، ممتَدُّ السَّيل.

إذا تَقرَّر أنَّ حكمَه حكمُ الصَّحيح (**فتَقُولُ: «أَمَلَ يَأْمُلُ» كـ«نَصَرَ يَنْصُرُ»**) في سائرِ التصاريف.

(**والأَمْرُ: «أُومُلْ» بِقَلْبِ الهَمْزةِ**) التي هي فاءُ الفِعل (**واواً**)؛ فإنَّ الأصل: «أُأْمُل» بهمزتَين؛ الأُولى لِلوصل والثانيةُ الفاءُ، فقُلبت واواً لِسكونها، وكونِ ما قبلها همزةً مَضمُومة.

[القولُ في اجتماع الـهَمزتَين وثانِيَتُهما ساكِنة]

وذلكَ (**لِأَنَّ الهَمْزَتَينِ إذا الْتَقَتَا**) حالَ كونهما (**في كَلِمَةٍ واحِدةٍ ثانِيَتُهُما ساكِنةٌ، وَجَبَ قَلْبُها**) أي: قلبُ الثانيةِ الساكنةِ (**بِحَرَكةِ ما قَبْلَها**) أي: بحركةِ الهمزةِ التي قبلها؛ رَوْماً لِلخِفة؛ إذ لا يَخفى ثِقَلُ ذلك.

وقولُه: «ثانيتُهما ساكنةٌ» جملةٌ حاليَّة، وجاز خُلُوُّها عن الواو لِكونها عَقِيبَ حالٍ غيرِ جُملةٍ؛ كقَولِه: [السريع]

قولُه: (طَويل الذَّيل ممتَدُّ السبيل) السَّبِيل: الطَّريق[1]، يُذكَّر ويؤنَّث، وهما كِنايتانِ عن كَثرة الأبحاثِ، وفِيهما استِعارة مكنيَّة وتَخييليَّة وترشيحيَّة.

قولُه: (رَوماً) أي: طلباً.

[مُهمة: في اختِلاف النُّحاة في واو الحال]

قولُه: (ثانِيهما ساكِنة جملة حاليَّة) ولِلنُّحاة في الجُملة الاسميَّة الواقعة حالاً اختِلافاتٌ؛ فجوَّز بعضُهم تركَ الواوِ في الاسميَّة مُطلقاً، وبَعضُهم إذا كانت في تَأويلِ مفرَد بحيثُ يُفهَم منها مَعنى ذلك المفرَد بِلا ملاحظةٍ لِتَفاصيلِ أَجزائِها، نحو: «فُوهُ إلى فِيَّ» أي: مُشافِهاً، و﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] أي: مُتعادِين، وبَعضُهم إذا كان ضميرُ ذِي الحال في صَدرِ الجُملة، وبَعضُهم جوَّز حذفَه إذا كانَت واقعةً بعد حالٍ مُفرَدةٍ كالمِثال المذكورِ في الشَّرح، وبَعضُهم

---

(١) فيه أنَّ الذي في كلام الشارح إنما هو «السَّيل» كما أثبَتناه، وعلى هذا كلامُ شُرَّاح كلامِه، كاللقاني والغزي وغيرِهما، والسَّجعةُ ـ مع ما حَوَته من الجناس ـ تَقتضِيه وتدلُّ عليه.

والله يُبْقِيكَ لَنَا سالِماً ۝ بُرْداكَ تَبْجِيلٌ وتَعْظِيمُ

فإن كان حركةُ ما قبلها فتحةً تُقلَبْ بحرف الفَتحة، وهو الألفُ، (كَـ«آمَنَ») أصلُه: أَأْمَنَ، قُلبتِ الثانية ألفاً، وإن كانت ضمةً تُقلَبْ بحرف الضمة، (و) هو الواو، نحو: («أُومِنَ») مجهولَ «آمَن»، أصلُه: «أُأْمِنُ»، بهمزتَين، وإن كانت كسرةً تُقلَب بحرفِ الكسرة، (و) هي الياءُ، نحو: («إِيمَاناً») مصدر «آمَنَ»، والأصلُ: إئْماناً.

وإنما قال: «إذا التَقتا» لِأن الهمزةَ الساكنةَ التي قبلها حرفٌ غيرُ همزة لا يَجبُ قلبُها بحرفِ حركةِ ما قبلها، بل يَجوزُ، نحوُ: «رَأْس»، و«بُؤْس»، و«رِئْم».

دده جونكي

إذا كانت مُصدَّرةً بِحرف يُنبِئُ عن التَّشبِيه نحو: «كأنَّ»، وبَعضُهم أوجَب[1] في نحوِ: «جاءَني [زيدٌ] وهو يُسرِع».

[مطلب: في تفسير وإعراب: «واللهُ يُبقيك لنا . . .» البيتَ]

قولُه: (واللهُ يُبقيكَ لنا سالماً) قال الراغبُ: «البَقاء»: ثَباتُ الشَّيء على الحالةِ الأُولى، و«سالماً»: اسمُ فاعلٍ من السَّلامة، وهي[2] التَّعرِّي من الآفاتِ الظاهِرة والباطِنة، و«البُرْد» بِالضم: نوعٌ من الثِّياب، و«التَّبجيل» هو التَّعظيم. والمعنى: مُشتمِلاً عليك التَّبجيلُ والتعظيمُ اشتمالَ البُرد على صاحِبِه، أو حالَ كون التَّبجِيل والتَّعظيم بُرْدَين لك مُلابِسَين لك، والحالانِ يَجوزُ أن تكونَا من الأحوالِ المترادِفة، وهي أن تكون أحوالٌ مُتعدِّدة صاحبُها واحدٌ كالكاف في «يُبقِيكَ» ههنا، أو الأحوالِ المُتداخِلة، وهي أن يكون صاحبُ الحال المتأخِّرة الاسمَ الذي يَشتمِلُ عليه الحالُ السابقةُ، مثلَ أن يُجعَل قولُه: «بُرداك تَبجيلٌ» حالاً من الضمير في «سالماً».

ولكَ أن تقولَ: يَحتمل أن يكونَ قولُه: «في كلمةٍ» جملةً ظرفيَّة مُقدَّرةً بِالفِعل على ما هو الأصحُّ، وتَرَكَ الواوَ لأنَّ الظرفَ إذا كان عاملاً في ضميرِ ذِي الحال يكونُ بِغير واوٍ البتةَ؛ لانخراطِه في سِلك المفرَد كما ذكَره في «الضَّوء»، وإنْ قال الشريفُ في «شَرح المفتاح»: رُجحانُ التَّرك أظهَرُ، فتركُ الواو لا لِكونِه عَقِيبَ حالٍ غيرِ جملة، بل لِبَعض ما قدَّمناه قُبَيل هذا.

قولُه: (ورِيم) هو ظبيٌ أبيضُ خالصُ البَياض يَسكُن الرَّمل.

---

(١) أي: الواوَ.

(٢) هذا أيضاً من كلام الراغب.

وقال: «في كلمةٍ واحدة» لِأنهما لو كانتَا في كلمتَين لا يجبُ أيضاً ذلك، بل يَجوزُ، نحوُ: «يا حادِئُ ائزُر» بهمزتَين، ويجوزُ بالواو، وكذا قياسُ الفتحِ والكسر؛ لِأن ذلكَ لم يَبلغْ مَبلغَ ما في كلمة؛ لِجواز انفِكاكِهما.

وقال: «ثانيتُهما ساكنةٌ» لِأنهما لو التقَتا في الكلمة ولم تَسكُن الثانية، فلَه أحكامٌ أُخَرُ لا تَلِيق بهذا الكتاب.

دده چونكي

قولُه: (يا حادِئُ ائزر بهمزتَين) أُولاهما لامُ اسمِ الفاعِل من «حَدِئَ»[1] بمعنَى نَصَر، وثانيهما فاءُ الأمرِ من «تَأزر» بِزايٍ مُعجمة ثم راءٍ مُهملة بمعنى تُعاوِنُ، وهمزةُ الوصل قد سقَطتْ في الدَّرج.

[مطلب: إذا التَقى الهمزتانِ في كلمة واحدة]

قولُه: (فلها أحكامٌ أُخَر لا تَلِيق بهذا الكتاب) إذا التَقى الهمزتانِ في كلمةٍ واحدة، وتحرَّكتِ الثانية مع سُكونِ الأُولى ولم تَكُن[2] في مَوضعِ اللام كـ«سَأَّال» على «فعَّال» مِن «سَأَلَ»، تَثبُت الثانية، وإن كانت في مَوضعِ اللام قُلِبت ياءً، وإن تحرَّكتَا فقد قال النُّحاةُ: وَجَب قلبُ الثانية ياءً إنِ انكسرَ ما قبلها أو انكسَرت نحوُ: «جاءٍ»، أصلُه على مَذهبِ [غير][3] الخَليل: جائِئٌ[4]، و«أيمَّة» أَصلُها القَريب: أَئِمَّة بِكسر الثانية، وإن لم تُكسَر الثانيةُ ولا التي قبلها وَجب قَلبُ الثانية واواً نحو: «أُوَيْدِم» في تَصغيرِ آدَم، أَصلُه: «أُأَيْدِم»، و«أَوادِم» أصلُه: «أَءادِم».

وقد صحَّ[5] التَّسهيلُ عن القُرَّاء بِجَعل الثانيةِ بينَ بين، وتَحقيقُ[6] الهمزتَين في نحوِ: «أَئمَّة». والتُزِم في بابِ «أَكْرَمَ» حذفُ الثانية، وحُمِلَت عليه أخواتُه.

---

(١) إليه وعليه. (٢) أي: الثانية.

(٣) زيادةٌ من «شَرح الچاربردي» وغيرِه يقتضِيها المقام.

(٤) في النُّسخ المخطوطة: (جاءء)، والأولُ أجرى على قاعدة الخطِّ.

(٥) هذا اعتراضٌ على قَول النُّحاة: إنه وَجب قَلب الثانية ياءً إنِ انكسَر ما قبلها أو انكَسَرت، وكذلك قولُه الآتي: (والتُزِم في باب أكرم... إلخ)، ويُمكن أنْ يجابَ عنه بأنَّ مُرادَ النُّحاة مِن قَولهم: «قلبُ هذه الهمزة ياءً مُلتَزَمٌ» أنَّ القياس يَقتضي ذلك، وما خالَفه شاذ، يُحفَظ ولا يُقاسُ عليه، وهذا لا يُنافي مَجيءَ خِلافِه في القِراءات السبع؛ لِجَواز أنْ يكونَ مُخالِفاً لِلقياس، ولا يكونَ مُخالِفاً لِلاستعمال، ومثلُ ذلك مقبولٌ واقعٌ في الفَصيح من الكلام. «شرح الشافية» للفخر الچاربردي.

(٦) في غالب النُّسخ: (وتخفيف)، وهو تحريف.

وفيه نظرٌ؛ لِأنه يَنتقضُ بنحوِ: «أَيِمَّة»، والأصلُ: أَأْمِمَة كـ«أَحْمِرَة»، فإنه لم تُقلَب الثانية ألفاً كما مرَّ في «آمَنَ»، بل نُقِلت حركةُ الميم إليها وقُلبت ياءً، فقيلَ: «أَيِمَّة». ويُمكن الجواب: بأنَّه شاذٌّ.

إذا عرفتَ هذا فنَقولُ: إذا قُلبت الثانيةُ: (فَإِنْ كانَتِ) الهمزةُ (الأُولَى) من الهمزتَين المُنقلِبة ثانيتُهما واواً أو ياءً (هَمْزَةَ وَصْلٍ، تَعُودُ الثَّانِيَةُ) أي: الهمزةُ المُنقلبة واواً أو ياءً

دده جونكي

قولُه: (بل نُقلت حركةُ الميم إليها) لِوقوعِ المِثلان[1] ـ وهما الميمانِ ـ بَعدهما[2] وإرادةِ الإدغامِ.

[مطلب: في اجتماع الهمزتَين في «أئمَّة» ونحوِه]

قولُه: (وقُلبت ياء فقِيل: أَيِمة) في «الكَواشي»: زَعم بعضُهم أن النُّحاة لا يُجِيزونَ اجتماعَ همزتَين في «أئمَّة» لِلثِّقل، وفيه نظرٌ؛ لِصِحَّة نَقلِها عن النبيِّ ﷺ، بل لِتَواتُره، فيَجبُ لِذلك أن تُجعلَ لغةً لِلعرب استُعمِلَت على الأصلِ، وهو أقيَسُ وإن ثَقُل.

وزَعم أيضاً أن مَن قَرأ بِهمزتَين محقَّقَتين يَلزمُه أن يَقرأَ «أَأْدَم»[3] بهمزتَين مُحقَّقتَين، وهذا لا يَلزمُ؛ لأنَّ القِراءة سُنةٌ مُتَّبعة، فلا يُعَلُّ إلَّا ما نُقِل؛ وزعَم الزمخشريُّ أن التَّصريح بالياء ليس بِقراءة، ومَن صرَّح بالياء هو لاحِن مُحرِّف، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أكثرَ القُرَّاء يَقرؤُون بهمزة بَعدها ياءٌ مَكسورة كسرةً خفيفةً، ولأنَّ الزجاجَ قال: في «أئمَّة» عِند النُّحاة لغةٌ واحدة بِهمزةٍ وياء، والقُرَّاء يَقرؤُون بِهمزة وياءٍ وبِهمزتَين، واعتَرض عليه الطِّيبي بأنَّ (معنى قولِه: «ليس بِقراءة» أنَّ أحداً مِن القُرَّاء السبعة لم يَقرَأ بها، وهو كذلك كما نقَلناه عن صاحِب «التَّيسير»)، وقال الشارحُ في «شرح الكشَّاف»: ما ذكَره الزمخشريُّ خلافُ ما ذكَرَه النُّحاة واختارَه في «مُفصَّله»، وقال أبو شامةَ[4]: رأيُ النُّحاة إبدالُ الهمزةِ ياءً في «أئمَّة»، نَصَّ عليه أبو عليٍّ في «الحُجَّة»، ثم قال: لم يُوافِق الزمخشريُّ النُّحاةَ، واختار مَذهبَ القُرَّاء في «الكشَّاف»، وما في «المفصَّل» فهو حكايةُ قَول النُّحاة.

---

(١) كذا في جميع النُّسخ.

(٢) أي: بعد الهمزتَين.

(٣) أي: في مثلِ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾.

(٤) تقدمت ترجمتُه (ص١٧٢).

(هَمْزَةً) خالصةً (عِنْدَ الوَصْلِ) أي: وَصلِ تلك الكلمة بكلمةٍ قبلها عند سُقوط همزةِ الوصل في الدَّرج؛ لِأنه يَرتَفع حينئذٍ التِقاءُ الهمزتَين، فلا تَبقى عِلة القلب، فتَعود المُنقلِبة.

وقولُه: «الهمزة الثانية» المرادُ الواو والياء، لكنْ أَطلق عليهما الهمزة لِكونِهما في الأصل همزةً، أو لِصَيرورتهما همزةً، ولأن قولَه: «الأُولى» يَقتضي الثانيةَ قال في مُقابلتِه هذا، ولو قال: «تَعودُ الثانية» بمعنَى تَرجِع لَكان أخصرَ وأَوضَحَ، لكنْ لَمَّا أردفَه بِقَوله: «همزة» قُلنَا: إنَّ «عادَ» من الأفعال الناقِصة بمعنَى: صار؛ لِيكونَ «همزَة» خبرَه.

ولك أن تجعلَ «همزةً» حالاً، وهذا أسهَلُ.

لكنَّ قولَه: (إذا انْفَتَحَ ما قَبْلَها) أي: ما قبل الثانيةِ، بعد حذفِ همزة الوَصلِ فيه نظرٌ، بل هو وَهْم محضٌ؛ لِأن الهمزةَ الثانية تَعُود همزةً عند سُقُوط همزة الوصل؛ سواءٌ انفَتح ما قبلها أو انضمَّ أو انكَسر؛ لِزوال العِلة أعني: اجتِماعَ الهمزتَين.

مِثالُ ما انفتَح ما قبلها: قولُه تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١]، الأصلُ: «اِيتِنا» بِياء، فلمَّا سَقطت همزةُ الوصل عادتِ الهمزة المُنقَلبة.

ومثالُ ما انضمَّ ما قبلها: قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩]، والأصلُ: اِيذَن بِياء، فلَمَّا سَقطت الهمزةُ الأُولى عادتِ الثانية.

ومثالُ ما انكسر ما قبلها: قولُه تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، والأصلُ: أُوتُمِن بِالواو، فعند سُقوط الهمزة الأُولى عادت الثانية.

وكذا في المُنقلبة واواً، تقولُ في «أُومُل»: «يا زيدُ اؤْمُل»، و«يا قَطَامِ ائْمُلي»

ددە چونكى

قولُه: (بل هو وهمٌ[1] مَحض) والجوابُ أن قولَ المصنِّف: (تَعود الثانية همزةً عِند الوصلِ إذا انفتح ما قبلها) لا يَستَلزِم عدمَ العَود عِند غَيره؛ لِعَدم الحَصر، غايتُه أنه بيَّن عَودَ الثانيةِ عِند الفَتحِ وتَرَك الصُّورَتين الباقيَتَين اختِصاراً، ولا يكون قولُه: «إذا انفتَح» قيدَ احتِراز.

قولُه: (**يا قطام أملي**) مثَّل بهذا لأنَّ «قَطام» اسمُ امرأة، مَبنيَّة[2] على الكسرِ عِند أهلِ الحِجاز.

---

(١) في نُسختين خطِّيَّتين: (سهو)، ولعله سهو.

(٢) أي: الكلمة أو اللفظة. و«مبنيٌّ» أفضل.

بإعادة الهمزةِ، ولم يَجِئ ما يكون الأُولى همزةَ وَصل قُلبت الثانية ألفاً؛ لأنَّ همزة الوصل لا تكونُ مَفتوحة إلَّا في مواضعَ مَعدودةٍ مُعيَّنة.

[الحذفُ في «خُذْ، وكُلْ، ومُرْ»]

(وحَذَفُوا الهَمْزَةَ في «خُذْ» و«كُلْ» و«مُرْ») يعني: أنَّ القياسَ يَقتضي أن يكونَ الأمرُ مِن: «تَأخُذ، وتَأكُل، وتأمُر»: أُؤْخذ، وأُؤْكل، وأُؤْمُر، كـ«أُؤْمُل» مِن تَأمُل، لكنهم لَمَّا استَثقلُوا الأمرَ منها حذفُوا الهمزةَ الأصليَّة لِكَثرةِ الاستِعمالِ، ثم همزةَ الوصل لِعدم الاحتِياج إليها؛ لِزوال الابتِداء بِالساكن، وهذا حذفٌ غيرُ قياسِي.

وفي نَظمِ هذه الثلاثة في سِلكٍ واحدٍ تسامُح؛ لِأن هذا الحذفَ واجبٌ في «خُذْ» و«كُلْ»، بِخلاف «مُرْ» فإنهما أكثرُ استِعمالاً.

(وقَدْ يَجِيءُ «اؤمُرْ» عَلَى الأَصْلِ عِنْدَ الوَصْلِ، كَقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢])، أصلُه: «أُومُر»، حُذفت همزة الوَصل، وأُعيدت الثانية وقِيل: «وَأمُرْ»،

دده جونكي

قولُه: (لا تكون مفتوحة إلَّا في مواضعَ مَعدودة مُعيَّنة) فيه أنَّ «مَعدُودة» وإن استُعمِلت في القِلَّة، وفتحُ همزةِ الوَصل ليس إلَّا في لامِ التَّعريف و«ايمن»، والقِلَّةُ تَصدُق على الواحِد والاثنَين، إلَّا أن لَفظةَ «مواضع» جمعُ كثرةٍ لا تَتَناول إلَّا ما فَوق العشرة، إلَّا أن يُقالَ: هذا على ما قِيل مِن أنَّ الاثنَين[١] أقلُّ ما يُطلَق عليه الجمعُ مُطلقاً عِند جَماعةٍ، ومِنهم صاحبُ «الكشَّاف» عِند بعضِهم.

قولُه: (﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾) «أهلُ الرجلِ»: زَوجتُه عِند الإمام الأعظَم؛ لِقوله تعالى: ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ﴾ [القصص: ٢٩]، واعتُرض عليه بأنَّه لم يُرَدْ في الآية الزوجةُ خاصَّةً؛ لأنه تَعالى قال: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ..﴾ إلى قولِه: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [القصص: ٢٩] ألَا يُرى أنه خاطَبَهم بِخِطاب الجَمع؟ وفيه نَظرٌ؛ لأنه رُبَّما خُوطِبَت المرأةُ الواحِدةُ بِخِطاب الجَماعة الذُّكور، يَقولُ الرَّجلُ عن أهلِه: «فَعلُوا كذا» مُبالغةً في سَترِها، فيَعدِلُ عن الإفرادِ والتَّأنيث إلى الجَمع والتَّذكير، فيَبعُدُ عن الضَّمير لها بِمَرتَبتَين، ومِنه هذه الآيةُ، ذكَره في «شَرح المُغني»[٢].

---

(١) في مخطوطات الكتاب: (من أن الاثنان).

(٢) وقد قدَّم نقلَه كاملاً وعَزوَه إلى الدَّماميني سابقاً. انظر: (ص٢٥٨).

وهذا أفصَحُ مِن «ومُرْ»؛ لِزوال الثقلِ بِحذفِ همزة الوصل، وجاء في الحديث: «فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ»، «ومُرْ بِالسِّتْرِ»، «ومُرْ بِرَأْسِ الكَلْبِ».

(و«أَزَرَ») أي: عاوَنَ («يَأْزِرُ»، و«هَنَأَ يَهْنِئُ»، كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ») بلا فرقٍ، والتَّخفيفُ على القياس المذكورِ، (والأَمْرُ) من «تَأْزِر»: («إِيزِرْ») أصلُه: اِئزر، قُلبت الثانية ياءً كما في «إيمان»، وخَصَّه بالذكر لِما فيه من قَلبٍ ليس في «اهنِئ».

(و«أَدُبَ يَأْدُبُ»، كـ«كَرُمَ يَكْرُمُ»، والأَمْرُ: «أُودُبْ») والأصل: أُأْدُبْ، قُلبت الثانية واواً، ولِذا ذكَره.

(و«سَأَلَ يَسْأَلُ»، كـ«مَنَعَ يَمْنَعُ»، والأَمْرُ: «اِسْأَلْ») كـ«امْنَعْ»، ذكَره وإن لم يكُن فيه تَغيير تفريعاً له على «تَسأَلُ»، كتَفريعِ «سَلْ» على «تَسَالُ»، كما قال: (ويَجُوزُ) في «سَأَلَ، يَسْأَلُ، اِسْأَل» أن تقولَ: («سالَ، يَسالُ، سَلْ») بِقلب الهمزة الثانية ألفاً، وليس بقِياس مُستمِرٍّ، ولَما فُعِلَ ذلك في الأمر استُغنِيَ عن همزة الوصل، وحُذِفت

ده چونكي

قولُه: (فمُر برأس التِّمثال) أي: بِمَحو رأسِه، في «المُغرِب»: (التِّمثالُ: ما تَصنَعُه وتُصوِّر مُشبَّهاً بِخلق الله تعالى مِن ذَوات الرُّوح، والصُّورةُ عامٌّ)، وكان التِّمثال في شَريعةِ مَن قَبلنا مُباحاً، وُجد خاتَم دانِيالَ النبيِّ عليه السلام في عهد عمرَ رضي الله تعالى عنه وكان على فصِّه أَسَدَان وبينهما رَضيعٌ يَلحَسانه، وذلك أن بُختَ نَصَّر لَمَّا أخَذ في تتبُّع الصِّبْيان وقَتلِهم وقد وُلِد هو، أَلقَتْه أمُّه في غَيضةٍ رَجاءَ أن يَنجُوَ منه، فقيَّض الله سُبحانه أسداً يَحفَظه ولَبُؤة تُرضِعه وهما يَلحَسانه، فلمَّا كَبِرَ صَوَّر ذلك في خاتمِه حتَّى لا يَنسى نِعمةَ الله تعالى عليه.

قولُه: (ومُر بِالستر) أي: بِسَتر عُيوب المُسلِمين[١]، ومَعنى «بِرأس الكَلب» بِقَتل الكَلب العَقورِ[٢]، كما يُقالُ: «فلانٌ أعتَق كذا وكذَا رأساً[٣]»، أو تَملَّكَ»، ويُقال: «أمرِي حَسَنٌ ما دام

(١) غيرُ صحيح، بل السِّتر ههنا بِالكسر، أي: الساتِر، قال الغَزي: الحديث في «السُّنن» عن رِواية أبي هريرةَ رضي الله عنه، وصحَّحه الترمذي وابنُ حبان، ومنه: «فأتى جِبريلُ فقال: أتيتُك البارِحةَ فلم يَمنَعني أن أكونَ دَخلتُ إلَّا أنه كان على الباب تَماثيلُ، وكان في البيتِ قِرامُ سِتر فيه تَماثيلُ، وكان في البَيت كَلبٌ؛ فمُرْ بِرأس التِّمثال الذي على باب البيت يُقطَع فيَصير كهَيئة الشَّجرة، ومُر بالسِّتر فليُقطَع فيُجعَل منه وِسادتانِ مَنبوذتان تُوطَآن، ومُر بالكلب فليُخرَج منه، ففَعَل رسولُ الله ﷺ ذلك».

(٢) غيرُ صحيح أيضاً؛ لِما ذكرناه في التَّعليق السابِق.

(٣) أراد أنه مِن باب إطلاق الجزء وإرادة الكُل. وكذلك ما بعده.

الألف لالتِقاء الساكنين فقيل: «سَلْ»، وفي قِراءة السبعةِ: ﴿سَالَ سَآئِلٌ﴾ [المعارج: ١] بالألف.

وقيل: هو أجوَفُ واويٌّ مثلُ: «خاف يَخافُ»، وقِيل: يائي مثلُ: «هابَ يَهاب».

فإن قيلَ: لِمَ لِمْ يُبقُوا همزةَ الوصل لِعدم الاعتِداد بحركةِ السين لِكونها عارضةً، كما قالُوا في الأمر من «تَجأَر» و«تَرأف»: اِجأرْ، وارْأَفْ، ثم نَقلُوا حركةَ الهمزة إلى ما قبلها وحَذفُوها، ثم أبقَوا همزةَ الوصل فقالُوا: «اِجَرْ، وارَفْ»؛ لِعَدم الاعتِداد بِالحركة العارِضة؟

قُلتُ: لأن «سَلْ» أكثرُ استعمالاً، فأوجبُوا فيه التخفيفَ بحيث يُمكِن، بِخلاف ذلك.

دده جونكي

رَأسُك سالماً»، وذِكرُ الرأس لِمُشاكَلة رَأس التِّمثال. أو المرادُ القتلُ بِضَربِ رَأسه؛ لِكَونِه أسهَلَ.

قولُه: (وفي قراءةِ السَّبعة: ﴿سَالَ سَآئِلٌ﴾ ... إلخ) (قال ابنُ مالك: ليس «سالَ» في قِراءةِ مَن قَرأ: ﴿سَالَ سَآئِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ مُخفَّفاً من ﴿سَأَلَ﴾، وإنَّما هو مثلُ «هابَ، وسالَ[1]»، مُعتلُّ العين مُرادفُ «سَأَلَ» مَهموزَ العَين؛ لأنهم يَقولُون: «سِلْتَ تَسالُ» نحوُ: «هِبْتَ تَهابُ». وقال أبُو البَقاء: «سالَ يَسالُ» مثلُ: «خافَ يَخافُ»، ومَصدَرُه: المُساوَلة[2] وهو واويٌّ)[3].

[فائدة: في الرَّأفة وتقديمِها على الرحمة]

قولُه: (قُلت: لأنَّ «سَلْ» أكثرُ استِعمالاً) مِن «جَرْ» في اجْأَرْ مِن الجُؤار بمعنَى الخُوارِ، يُقالُ: «جَأَرَ الثورُ» أي: صاحَ، و«رَفْ» في ارْأَفْ[4] من الرَّأْفة، وهي الرَّحمةُ على ما في «المجمَل»، وأشَدُّ الرَّحمةِ على ما في «الصِّحاح»، واجتِماعُ «الرَّؤوف» مع «الرَّحيم»

---

(١) أي: من السَّيَلان.

(٢) الذي في كلام أبي البَقاء وغيره: (سال يسال كخاف يخاف لقولهم: هما يَتساوَلان). اهـ ومصدرُه حينئذٍ «التساوُل» لا «المُساوَلة». تأمَّل!

(٣) «شَرح الشافية» للجاربردي.

(٤) بِفتح الهمزة من باب «فَتَحَ» لِمكان حَرف الحلق، ووَقع في النُّسخ: «ارؤف»، والأول أصحُّ ـ وإن كان ما ذُكر أيضاً لغةً ـ لِتَمام التَّشبيه بـ(اسأل).

أو قُلتُ: «سَل» مُشتقٌّ من «تَسَال» بالألفِ، فحُذِف حرف المُضارَعة وأُسكِن الآخِر، ثم حُذِفت الألفُ لالتِقاء الساكنين، فبَقيَ «سَل»، وليس كذلك «اِجَرْ» و«ارَفْ»، فإنَّ التخفيف إنَّما هو في الأمرِ دُون المُضارِع.

(و«آبَ») أي: رجَع («يَؤُوبُ»، و«ساءَ يَسُوءُ»، كـ«صانَ يَصُونُ»، و«جاءَ يَجِيءُ»، كـ«كالَ يَكِيلُ») كما تقدَّم في «باعَ، يَبِيع»، ....

دده جونكي

في مَواضعَ كثيرةٍ مِن القُرآن العظيم مع اطِّراد تَقديمِ الأول على الثاني يُبعِدُهما، فالأنسَبُ لِنَظمِ القُرآن ما نَقَله الرازيُّ عن القَفَّال[١] مِن أنَّ الرَّأفة مُبالغةٌ في رَحمةٍ مخصُوصة هي رَفعُ المَكروه وإزالةُ الضُّرِّ[٢]، فذِكرُ الرَّحمة بعدها لِتَكونَ أعمَّ وأشملَ، فقَولُ القاضِي في سُورة البقرة: (تقديم الرَّؤوفِ على الرحيم مع أنَّ الأول أبلَغُ مُحافظةً على الفَواصِل) لا يَخلُو عن قُصُور، ألا يُرى إلى قَولِه تعالى في سُورة النَّحل: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ٧] مع أنَّ الفَواصل هُناك نُونيَّة؟[٣] على أنَّ رِعايةَ جانبِ المعنى أهمُّ.

وفي بَعضِ الكُتُب: حكى الأخفشُ عن بعضِ العَرب «اِسَلْ» في «سَلْ»، فلا يَرِدُ السؤالُ.

قولُه: (وساء يَسُوء) لازمٌ ومُتعدٍّ، يُقال: «سُؤْتُه فسِيءَ» مثل: سرَرْتُه فسُرَّ، ويُقالُ: «هو رَجلٌ سَوءٌ» بِلا إضافةٍ[٤]، و«رَجلُ السَّوءِ» بِالإضافة كإضافةِ «حِمارِ سوءٍ» و«رَجُلِ صِدقٍ» في إفادةِ المُبالَغة، حيث أُريد أنَّ الصِّدقَ أحاطَه فصارَ الرجلُ مَنسوباً إليه كأنه أَصلٌ له، ولا يُقالُ: «رَجلُ السُّوء» بِالضم، في «الكشَّاف»: (هما كالكُرْه والكَرْه، والضُّعْف والضَّعْف مِن «ساءَ»، إلَّا أن المَفتوح غلَب في أن يُضافَ إليه ما يُرادُ ذَمُّه مِن كلِّ شيء، والسُّوء بالضمِّ جارٍ مَجرى الشرِّ

---

(١) مُحمد بن عليِّ الشاشِي، القَفَّال، أبو بَكر، مِن أكابر عُلماء عصرِه بِالفقه والحديث واللُّغة والأدب والتفسير، مِن أهل ما وراءَ النهر، وعنه انتَشر مذهب الشافعيِّ في بِلاده. مِن كُتُبه «أصول الفقه»، و«مَحاسن الشَّريعة»، و«شَرح رِسالة الشافعيِّ». تُوفي سنة (٣٦٥هـ).

(٢) قال: وأمَّا الرحمةُ فإنها اسمٌ جامع يَدخل فيه ذلك المعنى، ويَدخل فيه الإفضال والإنعامُ.

(٣) هذا الاستدلالُ لا يخلو مِن نَظر؛ إذ الميم والنون يَجتمعان في الفواصلِ من السُّورة الواحدة على ما هو مَعروف، ألا ترى إلى تَقسيمهم حُروف الفَواصل إلى مُتَماثِلة ومُتقارِبة؟ مثالُ النوع الأول: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِى رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾، ومثالُ الثاني: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، و ﴿قٓ وَالْقُرْءَانِ الْمَجِيدِ ۝١ بَلْ عَجِبُوٓا أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾. انظر: «الإتقان» للسُّيوطي.

(٤) في النُّسخ المخطوطة: (بالإضافة)، وهو وإن كان جائزاً يَدفَعه باقي الكلام وهو قَولُه: (ورجل السوء بالإضافة)؛ إذ لو أراد ذلك لاكتَفى بقوله: (بالإضافة) بعد إتيانِه بالمِثالَين من غيرِ فصلٍ بينَهما، أو لَزاد قَوله: (أيضاً)، تأمَّل!

يُقال: «كالَ الزَّنْدُ»: إذا لم تَخرُج نارُه، («فَهُوَ ساءٍ») في اسمِ الفاعِل من «ساءَ»، (و«جاءٍ») فيه من «جاءَ».

وذكر ذلك لأنه ليس مِثلَ: «صائِن» و«بائِع»، ولأنَّ في إعلاله بحثاً، وهو أن الأَصلَ: «ساوِئ» و«جايِئ»، قُلِبت الواوُ والياء همزةً، كما في «صائِن» و«بائِع»، فقِيل: «سائِئٌ، وجائِئٌ» بِهَمزتَين، ثم قُلبت الهمزةُ الثانية ياءً لانكِسار ما قبلَها ....

دده جونكي

الذي هو نَقِيضُ الخَير)، وقِيل: بِالفتح مَصدَر، وبِالضم البَلاء والمَكرُوه والدَّمار والهَلاك، وقِيل: بالضم اسمُ مَصدَر.

[فائدة: في تفسير الزَّند والزَّنْدة ومجيءِ «كُلٍّ» لغير التَّسوير]

قولُه: (الزَّندُ) وهو ما يُقدَح بِه النارُ من العُود والحَديد، والجمعُ: زِناد، وفي بَعض شُروح «المقامات» أنَّ «زِناداً» مُفرَدٌ مثل: حِمار، في «الكشَّاف»: (هي التي تُورِي بها الأعرابُ، وأكثرُها مِن المَرْخ والعَفار، وفي أَمثالِهم: «في كلِّ شَجرٍ نارٌ، واستَمْجَد المَرخُ والعَفار»[1]، يَقطَع الرجلُ مِنهما غُصنَين: العَفار وهي أُنثى والمرخُ وهو ذَكر، فتَنقدِحُ النارُ بِإذن الله)[2]، وهو ذكر مُخالِف[3] لِقَول الجَوهري[4]: (والعَفارُ الزَّند وهو الأعلى، والمَرخ الزَّندةُ وهي الأسفَل)، ويُوافِقه قولُ الميداني في «مَجمَع الأَمثال»: والزَّند الأعلَى يكون من العَفار، والأسفَلُ مِن المَرخ.

ولفظةُ «كُل» في قَولِه: «في كلِّ شجرٍ نار» لِلتَّكثير لا لِلتَّسوير؛ إذ لا نارَ في شَجر العُنَّاب، قال في «الكشَّاف»: (وعنِ ابن عباس ﵄: «ليس مِن شَجرةٍ إلَّا وفيها النارُ، إلَّا العُنَّاب»، قالُوا: ولِذَلك يُتَّخذ منه مِدَقَّة القَصَّارِين[5]).

---

(١) أي: كَثُرتْ فيهما على ما في سائِر الشَّجر. «تاج العروس».

(٢) هنا نهايةُ كلام «الكشَّاف» الذي اختصرَه.

(٣) كذا في النُّسخ. ولعل الأصل: (وهو مخالف... إلخ) فأُقحِم لفظُ «ذكر» مِن الجملة السابقة بِسَبب انتِقال النظر بين الأسطُر.

(٤) وأنشد عليه قولَ الشاعر:

إذا المَرخُ لم يُورِ تحتَ العَفار

(٥) جمعُ قَصَّار، وهو مُبيِّض الأقمِشة. والمِدقَّة معروفة. وفي «تاج العروس»: القَصَّار والمُقصِّر، كشَدَّاد ومُحدِّث: مُحوِّرُ الثيابِ ومُبَيِّضُها؛ لأنه يَدُقُّها بِالقَصَرة التي هي القِطعة من الخشب، وهي مِن خَشَب العُنَّاب؛ لأنَّه لا نارَ فيه =

كما في «أئمَّة»، فقِيل: «سائِيٌ، وجائِيٌ»، ثم أُعِلَّا إعلالَ «غازٍ، ورامٍ»، فقِيل: «ساءٍ، وجاءٍ»، والوزنُ: فاعٍ. هذا قولُ سِيبويه.

وقال الخليلُ: أصلُهما: «ساوِئ» و«جايِئ»، نُقِلَت العَين إلى مَوضع اللام، واللامُ إلى مَوضعِ العين، فقِيل: «سائِوٌ» و«جائِيٌ»، والوزنُ: فالِعٌ، ثم أُعلَّا إعلالَ «غازٍ، ورامٍ»، فقِيل: «ساءٍ، وجاءٍ»، والوزنُ: فالٍ.

ورُجِّح قولُ الخليل بِقِلَّة التَّغيير، لِما في قَول سيبويه من إعلالَين ليسَا فيه، وهما قَلبُ العَين همزةً وقلبُ اللام ياءً، والقلبُ قد يَثبُت في كلامِهم كثيراً مع عدم الاحتِياج إليه، كـ«شاكٍ»، و«ناءَ، يَناءُ»، والأصلُ: نَأَى يَنْأَى، و«أَيِسَ يَأْيَس» والأصلُ: يَئِأَس، ونحوِ ذلك، وههُنا قد احتِيج إليه لاجتِماع الهمزتَين.

وقال ابنُ الحاجب: وقولُ سِيبويه أقيَسُ، وما ذكَره الخليلُ لا يَقومُ عليه دَليلٌ، وهو جارٍ على قِياسِ كَلامهم، والقلبُ ليس بِقِياسٍ.

(و«أَسَا») أي: داوَى («يَأْسُو»، كَـ«دَعَا يَدْعُو»، و«أَتَى يَأْتِي»، كَـ«رَمَى يَرْمِي»).

(والأَمْرُ: «اِيْتِ») كـ«ارْمِ»، أصلُه: اِئْتِ؛ قُلبت الثانية ياءً كـ«إيمان»، ولِذا ذكَره.

(ومِنْهُمْ) أي: مِن العرب (مَنْ) يَحذف الهمزةَ الثانية، ثم يَستغنِي عن همزةِ الوصل، و(يَقُولُ: «تِ») يا رجلُ»، كـ«قِ»، ....

دده چونكي

قولُه: (كما في أئمَّة) التَّشبيهُ في قلبِ الهمزة ياءً مع قَطعِ النَّظر عن كسرِ ما قبلها أو كسرِها.

قولُه: (ويُرجح قَول الخليل) قِيل: المُرجِّح أبُو علي الفارسيُّ، هو نَشأ بِشيراز، مِن قَرية يُقال لها: فَسَا[1]، ويُقالُ له: أبُو علي الفَسَوِي، أحدُ الكُبراء المَشهُورين في العربيَّة، سيَّما في صَنْعة الإعراب، وهو إمامٌ في العربيَّة، وكلامُه حُجة يَتمسَّك به صاحِبُ «الكشَّاف» وغيرُه، دَخل بَغدادَ وأقامَ بها مُدَّةً، ودَخل الأهوازَ وحَلبَ وغيرَها من البِلاد، وله مُصنَّفات كثيرة: «الشِّيرازيات»، و«البَغدادِيات»، و«الحَلَبِيَّات»، و«الأهوازِيات»، و«كِتاب الشِّعر»، و«كتاب الحُجَّة»، و«التَّذكِرة»، و«الإغفالُ»، و«الإِيضاح».

= كما قالُوا. وحِرفَتُه القِصارة بالكسر على القِياس. وقَصَرَ الثَّوبَ قِصارةً، عن سيبويه، وقَصَّرَه: كِلاهما: حَوَّره ودَقَّه. وخَشَبتُه المِقْصَرة كمِكنَسة، والقَصَرة مُحرَّكةً أيضاً.

(١) في النُّسخ المخطوطة: (فسو). وقد تقدَّم مثلُه سابقاً عند تعداد نحاةِ المدرستَين.

وفي الوَقف: «تِهْ» كـ«قِهْ»؛ (تَشْبِيهاً) لهُ (بِـ«خُذْ») كما مرَّ.

(و«وَأَى») أي: وَعَد («يَئِي»، كَـ«وَقَى يَقِي») وأصلُ «يَئِي»: يَوْئي، حُذِفت الواوُ كـ«يَقِي»، ولا فائدةَ في ذِكر الأمر، فإن المصنِّف رحمه الله لم يَذكُر شيئاً من التصاريفِ غيرَ الماضي والمُضارع إلَّا وفيه أمرٌ زائد ليس في المشبَّه به.

(و«أَوَى، يَأْوِي، إِيًّا»، كَـ«شَوَى، يَشْوِي، شِيًّا») وأصلُ «إِيًّا»: إِوْياً، ولا فائدةَ في ذِكره؛ إذ ليس فيه أمرٌ زائد، وكأنَّ فائدتَه أنه قال: حكمُه في التصاريفِ حُكمُ «شَوى يَشوي»، والمصدرُ ليس من التَّصارِيف، فلم يُعلَم أن مصدرَه أيضاً كمَصدرِه في الإعلال، فأشارَ إليه.

(والأَمْرُ) من «تَأوِي»: («اِيْوِ») كـ«اشوِ» من «تَشوِي»، والأصلُ: اِئْوِ، قُلبت الثانية ياء؛ ولِذا ذكَره.

ولا يخفى عليك أنَّ الياء في «ايتِ، وايزَرْ، وايوِ» ونحوِ ذلك تَصير همزةً عند سُقوط همزةِ الوصل في الدَّرج كما تقدَّم، ومِنه قولُه تعالى: ﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وهو فِعلُ جماعةِ الذكور، تقولُ: «ايوِ، ايوِيَا، ايوُوا»، والأصل: اِئْوُوا، بهمزتَين فواوَين، فلمَّا اتَّصل به الفاءُ سقَطتْ همزةُ الوصل، وعادتِ الهمزة المُنقَلبة، فصار: «فَأْوُوا»، وقِسْ على هذا. (و«نَأَى») أي: بَعُدَ (يَنْأَى كَـ«رَعَى يَرْعَى»).

وعليك بِالتدبُّر في هذه الأبحاثِ، وفي مُقايَستِها بما تقدَّم في المعتَلَّات، وبما مَرَّ

دده جونكي

قولُه: (وفي الوقف: تِه كقِه) إشارةٌ إلى أنَّ «تِ» و«قِ» أمرانِ يُكتبان بالهاء وإنْ كانَا في الوصلِ؛ لأنَّ مبنَى الكتابة على الوقف، ولكنْ لا يُفصَح الهاء(١).

قولُه: (وأوَى يَأوي إِيًّا) وأُوِيًّا على «فُعُول»، وإِواءً على «فِعالٍ» بِالكسر، إلى كَذا، أي: انضمَّ إليه، و«أَوى له» أي: رَحِمه، وتَحقيقُه: رجَع إليه بِقَلبه، ذكَره الطِّيبي(٢). و«المَأوَى»: كلُّ مكان يَأوِي إليه شيءٌ ليلاً أو نهاراً.

قولُه: (وعليك بِالتَّدبُّر) هو اسمُ فعلٍ، إذا تَعدَّى بِنَفسه كان بمعنَى الزَمْ، وإذا تَعدَّى بِالباء

---

(١) أي: لا يُنطَق بها إذا وُصِلت اللفظةُ بما بعدها.

(٢) «فُتوح الغيب» (٨/ ٣٩١) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾.

من الإعلالاتِ عند التَّأكيد وغَيره، ولا أظنُّها تَخفى عليك إنْ أتقَنتَ ما تَقدم، وإلَّا فالإعادةُ مع تأدِيَتِها إلى الإطالة لا تُفِيدُك.

[تَصريفُ «رأى»]

(وكَذا قِياسُ «رَأَى»: «يَرْأَى») أي: قياسُ «يَرَى» أن يكونَ كـ«يَنأَى، ويَرعَى»؛ لأنَّه من بابِهما، (لَكِنَّ العَرَبَ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهَمْزةِ) التي هي عينُ فِعلِه (مِنْ مُضارِعِهِ) أي: مُضارِعِ «رَأى».

والأَولَى ظاهراً أن يقولَ: «على حَذفِ الهمزة منه»؛ لأنَّ بحثَنا إنما هو في «يَرَى» وهو مُضارِع، وإنما عَدَل إلى ذلك لِئلا يُتَوَهَّم أن الحذفَ مخصوصٌ بـ«يَرَى»، فعُلِم من عِبارتِه أن الحذف جارٍ في المُضارِع مُطلقاً، فافهَم!

(فَقالُوا: «يَرَى، يَرَيَانِ، يَرَوْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، يَرَيْنَ»، «تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ»، «تَرَيْنَ، تَرَيَانِ، تَرَيْنَ»، «أَرَى، نَرَى») والأصل: يَرْأَى، نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى ما قبلها، وحُذفت الهمزةُ فقِيل: «يَرَى».

وهذا الحذفُ يَستلزِم تخفيفاً؛ لأنه كثُر استِعمالُ ذلك، لا يُقال: «يَرْأَى» أصلاً.

إلَّا في ضَرورةِ الشِّعر، كقَولِه: [الطويل]

أَلَمْ تَرَ ما لاقَيْتَ والدَّهْرَ أَعْصُرُ؟ ومَنْ يَتَمَلَّ العَيْشَ يَرْأَى ويَسْمَعُ

ددہ چونكي

كان بِمعنَى التمسُّك؛ لا أنَّ[1] الباءَ في المفعُول تَقوِيةٌ لِعَمَله كما ظنَّه الرضيُّ. وكان القياسُ أنْ لا يُقالَ لِلجارِّ والمجرور: «اسمُ الفِعل»؛ لأنه لم يكن اسماً قَطُّ، بِخلاف «رُوَيْدَ»؛ فإنه اسمٌ في أصلِه، لكنَّهم طرَدُوا هذا الاسم في كلِّ لفظٍ مَنقُولٍ إلى معنَى الفِعل. أشارَ إليه الرضيُّ[2].

و«التدبُّر»: تصرُّف القَلبِ بالنظر في العَواقب، والتفكُّر: تَصرُّفه بِالنَّظر في الدَّلائل[3].

[مطلب: في إعراب وتفسيرِ: «ألم ترَ ما لاقيت . . .» البيتَ]

قولُه: (ألم ترَ ما لاقيتَ... إلخ) لفظُ «ألم ترَ» تَقريرٌ، أي: حملُ المخاطَب على الإقرارِ

(١) في المطبوع: (لأن)، وهو تحريف.

(٢) «شرح الكافية» (٣/ ٨٦).

(٣) «التَّعريفات» للجرجاني.

وكقولِه: [الوافر]

أُرِي عَـيـنَـيَّ مـا لَـمْ تَـرْأَيَـاهُ ‍ ‍ ‍ ‍ ‍ ‍ كِـلانَـا عـالِـمٌ بِـالـتُّـرَّهـاتِ

ددة جونكي

بِما دخَله النَّفي، وتَعجيبٌ، أي: حملُ المخاطَب على التعجُّب، يُستعمَلُ فيما تَقدَّم الرُّؤيةُ[1] وفيما لم يَتقدَّم؛ لأنه جَرى مَجرَى المثلِ في معنَى التعجُّب. والرُّؤيةُ تَحتَمِل البصريَّة، ذكَره صاحبُ «الكشَّاف»، و«ما» موصولةٌ، وتاء «لاقيتَ» خطابٌ لأعصُر، و(الدَّهرَ): منصوبٌ على أنه معطوفٌ على «ما»، أو على أنه مَفعولٌ معه، و(أَعصُرُ): مُنادًى حُذف حرفُ نِدائه، و«مَن»: شرطيَّة، و(يَتملَّ): بمعنى يَستَمتع ويَعِيش طويلاً، مَجزوم بـ«مَن»[2]، يُقالُ: «ملَّاك الله حَبيبَك تَملِئةً» أي: متَّعك به وأَعاشَك معه طَويلاً، و(يَرْءَ): جزاءُ الشرط مجزومٌ به، و(يَسمعِ) أيضاً مجزومٌ بالعطف عليه. والاستِشهادُ أنه هَمَزَ (يَرْءَ).

[مطلب: في تفسير وإعراب: «أُري عينيَّ . . .» البيتَ، وفيه الكلامُ على «كِلَا وكِلتَا»]

قولُه: (وكقوله: أُري عينيَّ ما لم تَرْأياه. . . إلخ) «التُّرَّهات» بالضم: الطُّرُق الصِّغار غير الجادَّة تَنشَعب عنها، والواحِدة: «تُرَّهة» بِتشديد الراء وفَتحِها، فارسيٌّ معرَّب، ثم استُعِيرت في الباطِل[3]. «أُري»: مُضارع مُتكلم وَحدَه مِن «أَرَى يُري»، «عَينيَّ»: مفعولُه الأول، «ما لم تَرأَياه»: مفعولُه الثاني، «كِلانَا»: مبتدأٌ خبره: «عالِمٌ»، «بِالتُّرهات»: مُتعلِّق به، والجملةُ استِئنافٌ، و«عالِم» مِن العِلم بمعنَى المعرِفة، فلا يتعدَّى إلى مَفعولَين، وما اشتَهر بين النُّحاة مِن امتِناع الاقتِصارِ في أفعالِ القُلوب على أحد المفعولَين فقد قِيل: المرادُ به التركُ، بحيث لا يُنوَى ولا يُقدَّر، وقِيل: المنعُ مذهبُ سيبويه، وأجازَه الأخفش؛ وذكَر صاحبُ «الكشَّاف» في سُورة النُّور[4] جوازَ الحذفِ فِيما إذا كان الفاعلُ والمفعولانِ شيئاً واحداً في المعنَى.

اعلَم أنَّ «كِلا وكِلتا» مُفرَدان لَفظاً مُثنَّيان معنًى، مُضافانِ أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمةٍ واحدة مَعرِفة دالَّة على اثنَينِ بِالحَقيقة والتَّنصِيص، نحوُ: ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، أو بِالحقيقة والاشتِراك نحوُ: «كِلانَا»؛ فإنَّ «نا» مُشتركةٌ بين الاثنَين والجماعة، أو بِالمجاز كقَوله[5]: [الرمل]

---

(١) أي: فيما تقدَّم للمخاطَب العلمُ به.

(٢) في المخطوط: (بما). وهو سهو.

(٣) كذا في «الصحاح».

(٤) في تفسير قَوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِۚ﴾ [٥٧]. انظر: (٣/ ٢٥٢).

(٥) هو عبدُ الله بن الزِّبعرى القُرشيُّ، والبيتُ من قصيدة قالها في وَقعة أُحُد قبل أن يُسلِمَ رضي الله تعالى عنه.

وقد حَذف الشاعرُ الهمزةَ من ماضِيه فقالَ: [الخفيف]

صاحِ هَلْ رَيْتَ أَو سَمِعْتَ بِرَاعٍ   رَدَّ في الضَّرْعِ ما قَرَى في الحِلابِ؟

دده چونكي

إنَّ لِلخَيرِ ولِلشَّرِ مدًى   وكِلا ذلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

فإن «ذلك» حقيقةٌ في الواحِد، وأُشِير بها إلى المثنَّى على معنَى: «وكِلا ما ذُكِر».

وقولُنا: (كلمةٍ واحدةٍ) احترازٌ مِن قولِه: [البسيط]

كِلا أَخي وخَليلي واجِدِي عَضُداً[١]

فإنه ضَرورةٌ نادِرةٌ؛ وأجازَ ابنُ الأنباري إضافتَها إلى المفرَد بِشرط تَكرِيرها، نحوُ: «كِلايَ وكِلاكَ مُحسِنان»، وأجاز الكوفيُّون إضافتَها إلى النَّكرة المختصَّة نحو: «كِلا رجلَين عِندك مُحسِنان».

ويَجوز مُراعاةُ لفظِ «كِلا وكِلتا» في الإفرادِ، نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ومُراعاةُ مَعناهما وهو قَليل، وقد سُئِل ابنُ هشام صاحبُ «المغني» عن قَول القائل: «زيدٌ وعمرٌو كِلاهما قائمٌ» و«كِلاهما قائِمانِ» أيُّهما الصوابُ؟ فكَتب: إن قُدِّر «كِلاهما» تأكيداً قِيل «قائِمان»؛ لأنه خبر عن زيدٍ وعمرو، وإنْ قُدِّر مُبتدأً فَالوجهان، والمختارُ الإفرادُ.

[مطلب: في تفسيرِ وإعرابِ: «صاح هل ريتَ...» البيتَ]

قولُه: (وقد حَذف الشاعر الهمزة من ماضِيه فقال: صاحِ هل رَيْتَ... إلخ) «الضَّرْع» لِكلِّ ذات ظِلْف أو خُفٍّ[٢]، و«قَرَى» بمعنَى: جمَع، ومِنه «القَرْية» لِلمَكان الذي يَجمَع الخَلْقَ، و«الحِلاب» بالكسر قِيل: جمعُ مِحلبَة، وهي ما يُحلَب فيه، ويُروى: (في العِلاب)، جمع عُلْبة بالضم، وهي مِحلَب من جِلد.

وقولُه: «صاحِ»: مُنادًى حُذف حرفُ نِدائه ورُخِّم على سَبِيل الشُّذوذ؛ لأنَّ أصله: يا صاحِبِي، وقد قالُوا: المُضافُ لا يُرخَّم، و«رَيتَ»[٣] خِطابٌ لـ«صاحِ»، و«سمعتَ»: عطفٌ عليه، «بِراعٍ»: مَفعولٌ لهما على سَبيل التَّنازُع، لكنْ في عملِ «سَمعتَ» يَحتاجُ إلى تَقدير مُضاف،

---

(١) تمامُه:

فِي النَّائِباتِ وإلمامِ المُلِمَّاتِ

(٢) كذا عرَّفه في «الصحاح»، أراد أنه لِلبهائم كالثَّدي لِلمرأة.

(٣) في النُّسخ المخطوطة: (وتاء ريت).

والقياسُ: رأيتَ، ولم يَلزمِ الحذفُ في نحو: «يَنْأَى» لأنه لم يَكثُر مثلَ: «يَرَى».

(**واتَّفقَ في خِطابِ المُؤنَّثِ لَفْظُ الواحِدةِ والجَمْعِ**) لأنك تقولُ: «تَرَيْنَ يا امرأةُ»، و«تَرَيْنَ يا نِسوةُ»، (**لَكِنَّ وَزْن الواحِدةِ: «تَفَيْنَ»**) بحذف اللام والعينِ؛ لأنَّ أصلَه: تَرْأَيِينَ، حُذفت الهمزة فصار: «تَرَيِينَ»، ثم قُلِبت الياء ألفاً وحُذِفَت، فبَقي: «تَرَيْنَ» بحذف العَين واللام؛ (و) وزنَ (**الجَمْعِ: «تَفَلْنَ»**) بِحذف العَين فقط؛ لأن أصله: تَرْأَيْنَ كـ«تَرْضَيْنَ»، حُذفت الهمزة كما ذُكر، فبقيَ: «تَرَيْنَ» بإثبات الفاءِ واللامِ، والياءُ هُهُنا لامُ الفعل، وفي الواحدةِ ضميرُ الفاعِلِ.

(**فَإِذا أَمَرْتَ مِنْهُ**) أي: بَنَيتَ الأمرَ من «تَرى» (**فَقُلْتَ عَلَى الأَصْلِ: «ارْءَ»، كـ«ارْعَ»**) لأنه من «تَرأى»، حُذف حرف المُضارَعة ولامُ الفعل، وأُتي بهمزةِ وصلٍ مَكسورة، فقيل: «اِرْءَ»، وتصريفُه كتَصريفِ «اِرْضَ».

وفي عبارتِه حَزازة؛ لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير «قد» لم يَجز دُخولُ الفاء فيه،

دده جونكي

أي: خبرَ راعٍ، والباءُ زائدةٌ، أو بِاعتِبار تَضمينِ مَعنَى الإحاطةِ[1]، و«رَدَّ»: صفةُ «راعٍ»، «في الضرع»: مُتعلِّق بـ«ردَّ»، و«ما قَرى»: مفعولُ «رَدَّ»، «في الحِلاب»: متعلِّق بـ«قَرَى».

[مُهِمَّة: في تقدير «قد» في جوابِ الشرط]

قولُه: (وفي عِبارته حَزازة . . .) إلى قَوله: (لا بُدَّ مِن تقدير «قد» لِيصحَّ) قال ابنُ هِشام في «المغني»: (جوَّز الزمخشريُّ ومَن تَبعه كونَ فاء ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ فاءَ الجوابِ، أي: فإن ضربتَ فقد انفَجرتْ، ويَرُدُّه أنَّ ذلك يَقتضي تقدُّمَ الانفِجار على الضربِ، مثل: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧]، إلَّا إن قِيل[2]: المُراد: فقد حَكَمْنا بِترتُّبِ الانفِجار على ضربِك)، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ ما ذكَره في الاستِثناء لا يُفِيد في دَفع الاعتراضِ مِن جهةِ أنَّ مبنَى كلامِه

---

(١) أسهلُ من ذلك أن يقالَ: «براعٍ» مُتعلق بـ«سمعت»؛ لأنَّ «سمع» له استعمالاتٌ؛ منها أن يَتعدَّى بِالباء، ومَعناه الإخبار، ويَدخُل على غيرِ المَسموع، تقولُ: ما سَمِعتُ بأفضلَ منه، وفي المَثَل: (تَسمعُ بِالمُعيدي خيرٌ من أن تراه)، وقال الشاعر:

وقد سَمِعتُ بِقَومٍ يُحمَدُون فلَم ... أَسمَع بِمِثلِك لا حِلماً ولا جُودَا

ومفعولُ «ريتَ» حينئذٍ محذوف لِدَلالة المَذكور عليه.

(٢) في أكثر النُّسخ: (إلا أنه قيل). والأُولى هي عبارةُ «المغني».

فحقُّها أن يقولَ: «إذَا أمرتَ منه قُلتَ» كما هو في بعض النُّسَخ، فكأنَّ هذا سهوٌ من الكاتِب، فحينئذٍ لا بُدَّ من تَقديرِ «قد»؛ لِيَصحَّ.

(و) قُلتَ (عَلَى) تقديرِ (الحَذْفِ: «رَ») من «تَرَى» بحذف حرفِ المُضارَعة واللام، والوزنُ: «فَ»، (ويَلْزَمُهُ الهاءُ في الوَقْفِ) كما ذكَره في «قِهْ»، (نَحوُ: «رَهْ، رَيَا، رَوْا») أصلُه: رَيُوا، («رَيْ») أصلُه: رَيِي («رَيَا، رَيْنَ») والراء في الجميع مفتوحةٌ؛ إذ لا داعيَ لِلعُدُول عنه.

(وبِالتَّأْكِيدِ: «رَيَنَّ») بإعادةِ اللام المحذوفة لِما مر في «اغزُوَنَّ»، («رَيَانِّ، رَوُنَّ») بضم الواو دُون الحذف كما في «اغزُنَّ»؛ لأنه لا ضمةَ ههُنا تَدلُّ عليه؛ لأنَّ ما قبله مفتوحٌ، («رَيِنَّ») بكسرِ ياءِ الضمير دُونَ الحذف لِذلك، («رَيَانِّ، رَيْنَانِّ»)، وبِالخفيفةِ: «رَيَنْ، رَوُنْ، رَيِنْ»، (فَهُوَ: «رَاءٍ») في اسمِ الفاعل، أصلُه: رائيٌ، أُعلَّ إعلالَ «رام»، («رَائِيَانِ») في تَثنيتِه، («راؤُونَ») في جمعِه، أصلُه: رائِيُون، نُقِلت ضمةُ الياء إلى الهمزة وحُذفت الياء، ووَزنُه: فاعُونَ، وهو (كَـ«راعٍ، راعِيَانِ، راعُونَ»)، ....

ددہ چونکی

أنَّ الماضي بـ«قد» مُحقَّقٌ معنًى، فلا يصحُّ أن يَكونَ جواباً لِشَرطٍ مُستقبَل، ويُمكن أن يُجابَ عن أصلِ الاعتراضِ بأنَّ حرفَ الشرطِ في «إن ضربتَ» خلَّصَت الماضيَ الداخلَ عليه «قد» التَّحقيقيَّة لِلاستِقبال، وفائدةُ «قد» فيه هو تَحقُّق ترتُّبِ الانفجارِ على الضَّرب؛ نعم، يُحتاج إلى التَّأويل في قَولِه تعالى: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧] لا بِمجرَّد وُقوع الجزاء ماضِياً بـ«قد»، بل لأنَّ السَّرقة المَنسُوبة إلى الأخِ كانت مُتقدِّمة في نَفسِ الأمرِ على السَّرقة المنسُوبةِ إلى أخ[1] يوسفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كما يَدلُّ عليه لفظةُ ﴿مِن قَبۡلُ﴾، على أنَّ لنا أن نُقدِّرَ «حُكمَنا» قبل «قد»، والمعنَى: إن ضرَبتَ فحُكمُنا بأنَّه قد انفَجرَت، فلا يَلزمُ وقوعُ الجزاء فِعلاً ماضياً بـ«قد»، ذكَره حَسنٌ الفَناريُّ، وفيه بحثٌ، قال الشَّريف في «شَرح المِفتاح»: الفاءُ الجزائيَّة لا تَدخُل على الماضي المتصرِّف إلَّا مع «قَد»، وإضمارُها ضعيفٌ، وقال الشارحُ في «شَرح الكشَّاف» في تفسيرِ قَوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ [البقرة: ٦٠]: في حذفِ «قد» بعضُ نُقصانٍ، ووَجهُ النُّقصان والضَّعف في حذفِها وإضمارِها عِند عَدمِ قِيام قَرينة دالَّة عليها، وفاءُ الفَصِيحة لا تَصلُح قرينةً لها؛

(١) كذا في النُّسخ، والأكثر الأفصحُ: (أخي) لأنه من الأسماءِ السِّتة، وجرُّها بالياء، واستِعمالُ أهل الفرائض مثلَ ذلك وشيُوعُه عندهم مبنيٌّ على التَّخفيف ودفعِ اللَّبسِ لا أكثرُ.

و«ذاكَ مَرْئِيٌّ»، كـ«مَرْعِيٍّ») في اسم المَفعول، أصلُه: مَرْؤُويٌ، قُلبت الواو ياء، وأُدغمت وكُسر ما قبلها كما مرَّ في «مَرْمِيٍّ».

[تصريفُ «أَرَى» ماضياً]

(وبِناءُ «أَفْعَلَ» مِنْهُ) أي: مِن «رَأَى» (مُخالِفٌ لأَخَواتِهِ أَيْضاً) يَعني: كما كان «يَرَى» مخالفاً لأخواتِه من نحوِ: «يَنأَى» في التِزام حذفِ الهمزة منه دُون الأخوات؛ كذلك بناءُ بابِ الإفعال منه مُطلقاً؛ سواءٌ كان ماضياً أو مُضارِعاً أو أمراً، أو غيرَ ذلك، مخالفٌ لأخواتِه مِن نحو: «أَنْأَى» في التِزامِ حذف الهمزة منه دُون الأخَوات، وذلك لِكثرة الاستِعمال.

(فَتَقُولُ: «أَرَى») في الماضِي، أصلُه: أَرْأَى كـ«أَعْطَى»، نُقِلت حركةُ الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزة، وكذا: «أَرَيَا، أَرَوْا»، «أَرَتْ، أَرَتَا، أَرَيْن» . . . إلى الآخِر.

(«يُرِي») في المُضارِع، أصلُه: يُرْئِي كـ«يُعْطِي»، نَقلتَ وحَذفتَ، وكذا: «يُرِيَان، يُرُون»، والأصلُ: يُرْئِيُون، فوَزنُه: يُفُون، «تُرِي، تُرِيان، يُرِينَ»، والأصلُ: يُرْئِينَ كـ«يُكْرِمْنَ»، والوزنُ: يُفِلْنَ.

دده جونكي

لأنَّ أمرَها يَنتَظِم بِالعَطف كما بِالشَّرط، فلا نُقصانَ ولا ضعفَ في حذفِها وإضمارِها عِند قِيام قرينةٍ دالَّة عليها، كما إذا كان الشرطُ والجزاءُ مَذكورَين صَريحاً، كما في قَوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، وفي قولِه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]، ولِغُفُول ابنِ الخَطيب[١] عن هذا الفرقِ أَورَدَ النَّقضَ بما في الآيَتينِ على ما قالَه الشارِحانِ.

قولُه: (وذاك مُرًى) بِالفتح والتَّنوينِ، وإنما كُتِب بِالياء لِكونِ أصلِ الألفِ المحذوفةِ ياءً، وهو قياسُ المبردِ، وهو المُختارُ، وقِياسُ المازني أن يُكتبَ بِالألفِ[٢]، وقياسُ سِيبويه أن يُكتَبَ بِالألف في النَّصبِ، وبِالياءِ في الرَّفع والجر[٣].

(١) لعلَّ المقصود به محيي الدين محمد بن الخطيب (ت٩٠١)، له حاشية على «حاشية الكشاف للشريف».
(٢) لأنها ألفُ التَّنوين في الأحوال الثلاثِ عِنده.
(٣) لأن الألفَ الموجودة في النَّصب ألفُ التَّنوين عنده، بِخلاف الألِفِ الموجُودة في الرَّفع والجر.

(«**إِرَاءَةً**») في المصدر، والأصلُ: إِرْآياً كـ«إِفْعالاً»، قُلبت الياء همزةً لِوقوعها بعد ألفٍ زائدة، فصار: إِرْآءً، نُقِلت حركةُ الهمزة إلى الراء، وحُذِفَت الهمزةُ كما في الفِعل، وعُوِّضَت تاءُ التأنيث عن الهمزة كما عُوِّضَت عن الواوِ في «إِقامَة»، فقِيل: «إِراءةً».

(و) تقولُ: («**إِراءً**») بلا تَعويض؛ لأنَّ ذلك ليس مثلَ: «إِقامة»؛ لأنها لَمَّا لم تُحذف مِن فِعله التُزم التعويضُ في الأكثَر، وههُنا حُذِف ما حُذف من فِعلِه، فلم يَحتَج إلى لُزوم التعويض، فجوازُ «إِراءً» كثيرٌ شائع.

(و) تقولُ: («**إِرايَةً**») بالياء أيضاً؛ لأنها إنما تُقلب همزةً إذا وقعت طَرَفاً، ومَن قَلب نظَر إلى أنَّ التاء حكمُها حُكمُ كلمة أُخرى، فكأنها مُتطرِّفةٌ.

(«**فَهُوَ مُرٍ**») في اسمِ الفاعل، أصله: مُرْئِيٌ، فحُذفت الهمزةُ كما ذُكر، وأُعلَّ إعلالَ «رام»، فقِيل: «مُرٍ»، على وزن: مُفٍ، («**مُرِيَانِ**») أصلُه: مُرْئِيَانِ، («**مُرُونَ**») أصلُه: مُرْئِيُونَ.

(و«**أَرَتْ**») في فِعل الواحدةِ الغائبة، أصلُه: أَرْأَيَتْ كـ«أَعْطَيَتْ»، حُذِفت الهمزة كما تقدَّم، وقُلبت الياء ألفاً وحُذفت، فقيل: «أَرَتْ» على وزنِ: أَفَتْ، («**فَهِيَ مُرِيَةٌ**») في اسمِ الفاعِل من المؤنث، أصلُه: مُرْئِيَةٌ، («**مُرِيَتَانِ**») أصلُه: مُرْئِيَتَانِ، («**مُرِيَاتٌ**») أصلُه: مُرْئِيَاتٌ.

(و«**ذاكَ مُرًّى**») في اسم المَفعول، أصلُه: مُرْأَيٌ، حُذِفت الهمزة كما تقدَّم، وقُلبت الياء ألفاً، ثم حُذفت لالتِقاء الساكنَين بينها وبَين التنوين، ووَزنُه: مُفًى، وتقولُ في اسم الفاعل: «جاءَني مُرٍ»، و«مَررت بِمُرٍ» بالحذف، و«رَأيت مُرِياً» بالإثبات لِخِفة الفتحة، وههُنا ـ أعني: في اسم المَفعول ـ: «جاءَني مُرًّى»، و«رَأيتُ مُرًّى»، و«مَررتُ بِمُرًّى»، بِالحذف في الجميع لِبَقاء العِلَّة، أعني: التحركَ وانفتاحَ ما قبلها.

وفي تَثنيةِ اسم المَفعول: («**مُرَيَانِ**») بفتح الراء، ولم تُقلب الياء ألفاً لأنَّ الألفَ في التثنيةِ تَقتَضي فتحَ ما قبلها ألبتةَ، ولو قُلِبت وحُذِفت فقُلتَ: «مُرَانِ» لَزِمَ الالتِباسُ عند الإضافة، نحوُ: «مُرَا زيدٍ»، وفي الجمعِ: («**مُرَوْنَ**») بِفَتح الراء أيضاً، أصلُه:

مُرَيُون، قُلِبَت الياءُ ألفاً وحُذِفَت، («مُرَاةٌ») في المؤنث أصلُها: مُرَيَة، قُلِبَت الياء ألفاً، («مُرَاتَانِ») أصله: مُرْأَيَتان، («مُرَيَاتٌ») بِفَتح الراء، ولم تُقلَب الياء ألفاً لِئَلَّا يَلتبسَ بالواحِدة.

(و) تقولُ (في الأَمْرِ: «أَرِ») بِناءً على الأصل المرفُوضِ، وهو «تُؤَرِي»، حُذِفَ حرفُ المُضارَعة واللام فبقيَ «أَرِ»، («أَرِيَا، أَرُوا») أصلُه: أَرِيُوا، نُقِلت ضمَّة الياء وحُذفت، («أَرِي») أصلُه: أرِيِي، نُقلت كسرة الياء فحُذفت، والوزنُ: أَفُوا، وأَفِي. («أَرِيَا، أَرِينَ») على وزن: أَفِلْنَ، فالياءُ هو اللام، بِخلاف الواحِدة فإنه فيها ضميرٌ.

(وبِالتَّأْكِيدِ: «أَرِيَنَّ») بِإعادة اللام كـ«اغزُوَنَّ»، («أَرِيَانِّ، أَرُنَّ») بحذف الواو لِدَلالة الضمة عليها، («أَرِنَّ») بحذف الياء؛ لِدَلالة الكسرة عليها، («أَرِيَانِّ، أَرِينَانِّ»).

(وبِالنَّهيِ) أي: وفي النَّهي: («لا تُرِ، لا تُرِيَا، لا تُرُوا»، «لا تُرِي، لا تُرِيَا، لا تُرِينَ»).

(وبِالتَّأْكِيدِ: «لا تُرِيَنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرُنَّ»، «لا تُرِنَّ، لا تُرِيَانِّ، لا تُرِينَانِّ»)، وكلُّ ذلك ظاهِر؛ كما عرفتَ فيما مرَّ من حذفِ اللام في «لا تُرِ، ولا تُرُوا، ولا تُرِي»، والإثباتِ في البَواقي، والإعادةِ في الواحِدة، وحذفِ واو الضمير ويائِه عند التأكيدِ، فتأمَّل؛ فإني ذكرتُ كثيراً مما يُستَغنى عنه تَسهيلاً على المستَفِيدِين.

واعلَم أنَّ ما تَركَ المصنِّف من المجرَّدات والمنشَعِبات حكمُها أيضاً كحُكم غير المهموز، إلَّا أن الهمزةَ قد تُخفف على حسَب المُقتضِي، وفيما ذكَرنا إرشادٌ.

[حكمُ «افْتَعَلَ» من مَهموز الفاء]

(وتَقُولُ في «افْتَعَلَ» مِنَ المَهْمُوزِ الفاءِ: «اِيتَالَ») أي: أصلَح، (كَـ«اخْتَارَ»، و«اِيْتَلَى») أي: قصَّر (كَـ«اقْتَضَى»)، والأصلُ: اِئْتال، واِئْتَلى، قُلبتِ الهمزة الثانية ياءً كما في «إيمان»، وخَصَّ هذا بالذِّكر لِئَلَّا يُتوهَّمَ أنه لَمَّا قُلبت الهمزة ياءً صارَ مثلَ: «ايتَسَر»، فيَجوز قلبُ الياء تاءً وإدغامُ التاءِ في التاء، كـ«اتَّعَد» و«اتَّسر»، فقال: «وتقولُ ... : ايتالَ كاختار، وايتَلَى كاقتَضى» من غير إدغامٍ، لا كـ«اتَّعد، واتَّسَر» بِالإدغام؛

لأنَّ الياء ههُنا عارضة غيرُ مُستَمِرة، وتُحذَف في أكثَرِ المواضع، أعني: عند حذفِ همزة الوصلِ في الدَّرجِ.

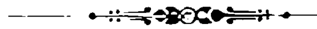
وقولُ مَن قال: «اتَّزر» في «ايتَزَر» خطأٌ. وأمَّا «اتَّخَذ» فليس مِن «أخَذ»، بل من «تَخِذَ» بِمعنَى: أَخَذ؛ فلِذَلك أُدغِم، وإلَّا لَوجب أن يقالَ: ايتَخَذ.

هذا آخِرُ الكلام في المهموزِ، فلْنَشرع في الفصل الذي به تُختَم الفُصُول، وهو:

ددە چونكيْ

قولُه: (**وقولُ مَن قال: اتَّزر من ائتَزر خطأ**) في «فَتح الباري شَرح البُخاري»: أنكر النُّحاةُ[١] الإدغامَ حتى قال صاحبُ «المفصَّل»: (إنه خطأٌ)، لكنْ نَقل غيرُه أنه مَذهبُ الكوفيين، وحَكاه الصَّغاني في «مَجمع البَحرَين»، وقال ابنُ مالك: إنَّه مقصورٌ على السَّماع، ومنه قراءةُ ابنِ مُحيصِين: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱتُّمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] بِالتَّشديد.

قولُه: (**وأما اتَّخذ فليس مِن أَخذ**) قال الجوهريُّ: «الاتِّخاذ» افتِعالٌ من الأَخذ، إلَّا أنه أُدغم بعد قَلب الهمزةِ الثانية ياءً وقَلبِ الياء تاءً، ثم لمَّا كثُر استِعمالُه على لَفظ الافتِعال تَوهَّمُوا أن التاء أَصليَّة فبَنَوا منه «تَخِذ يَتْخَذ».



---

(١) عبارةُ الحافظ في الكتاب المذكور: (أنكر أكثرُ النحاة).

[فصلٌ: في بِناء اسم الزَّمان والمَكان]

(فَصْلٌ في بِناءِ اسْمَيِ الزَّمانِ والمَكانِ) وهو اسمٌ وُضع لِزَمانٍ أو مكانٍ بِاعتبار وُقوعِ الفِعل فيه مُطلقاً، من غير تَقييدٍ، وهو مِن الألفاظِ المشتركة، فتَقولُ: ....

دده جونكي

[مطلب: في الفُصُول والأَبواب والمُقدِّمات]

قولُه: (فصلٌ في بيانِ اسمِ الزمان والمكان) اعلَم أنَّ الفُصولَ والأبوابَ والمقدِّماتِ المذكورةَ في الكُتب يُرادُ بها الألفاظُ والعِباراتُ المخصُوصةُ، وبَيانُ مَدْلولات تلكَ الألفاظ ظروفٌ لها، وهذا تَوسُّعٌ شائعٌ، ولا يُنافِيه ما اشتَهر أيضاً مِن كون الألفاظ أوعِيةً وقَوالبَ لأنفُس المعاني؛ لأنَّ المعانيَ لمَّا كانت مَأخوذةً من الألفاظ مُستفادةً منها كما يُؤخَذُ المَظروف من الظَّرف، جُعِلت الألفاظ ظروفاً لأنفُس المَعاني[1].

ثم إنَّ بيانَ المعاني قد يَكونُ بِالألفاظ، وقد يكون بِغَيرها، فصار بيانُ المعاني كظَرفٍ مُحيطٍ بالألفاظِ، فمَظروفُ الألفاظ أنفُس المعانِي، وظُروفُها بيانُ المعاني، فلا مُنافاةَ.

قولُه: (بِاعتبار وقوع الفِعل فيه مطلقاً من غير تَقييد) يَعني (بِشخص أو بزمانٍ؛ فإذا قُلتَ: «مَخرَج» فمَعناه موضِعُ الخروج المطلَق، أو زمانُ الخروج المُطلَق، ومِن ثَمَّ لم يُعمِلُوا اسمَ الزمانِ والمكانِ في مَفعولٍ ولا ظرفٍ، فلا تقولُ: «مَقتلٌ زيداً» ولا «مَخرَجٌ اليومَ»؛ لِئلَّا يَخرُجَ مِن الإطلاقِ إلى التَّقييد). كذَا في «شرح الشافِيَة» لِلچارپرديِّ.

هذا عِند المتقدِّمين، والمُتأخِّرون من النُّحاةِ قد جوَّزُوا إعمالَ اسمِ الزمانِ والمكانِ في الظَّرفِ، وعلَّلُوه بأنَّ الظرف يَكفِيه رائحةٌ مِن الفِعلِ، ذكَره علاءُ الدين البِسطاميُّ في «حاشِيَة المطوَّل»، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ تَعليلَه بِالإطلاقِ مَنقوضٌ بِالصِّفات الجارِيةِ على الفِعلِ؛ لأنهم صرَّحُوا بأنَّ الصفاتِ مَوضوعةٌ لِذاتٍ مُبهَمة باعتبارِ معنًى مُعيَّن يقومُ بها، فيتركَّب مَدلولُها مِن ذاتٍ مُبهمةٍ لم يُلاحَظ معها خُصوصيَّة أصلاً، ومِن صِفة مُعيَّنة، فيصحُّ إطلاقُها على كل مُتَّصِف بتِلك الصِّفةِ، وذلك المَعنى المُعتبَرُ فيها يُسمَّى مُصحِّحاً لِلإطلاق، ويَلزمُ ذِكرُ الموصوفِ [معها] لفظاً أو تقديراً تَعيِيناً لِلذَّات التي قامَ بها المعنى.

---

(١) قال عبدُ الحكيم: الأظهرُ أنَّ الألفاظَ مَظروفةُ المعاني بِالنِّسبة إلى المُتكلم؛ لأنه يُورِد المعانيَ أولاً ثم يُورِد الألفاظَ على طِبقِها، فكأنَّه يَصبُّ الألفاظَ في المعاني صبَّ المَظروف في الظَّرف، والمعانيَ مَظروفةُ الألفاظِ بِالنسبة إلى السامِع؛ لأنه يَأخذها مِنها كما يَأخُذ المَظروفَ مِن الظَّرف.

بناءُ اسمي الزمانِ والمكانِ (مِنْ «يَفْعِلُ» بِكَسْرِ العَينِ عَلَى «مَفْعِلٍ» مَكْسُورَ العَينِ) لِلتَّوافق، (كَـ«المَجْلِسِ») في السالم، (و«المَبِيتِ») في غيرِ السالم، أصلُه: مَبْيِتٌ، نُقِلت كسرةُ الياء إلى ما قبلها.

(ومِنْ «يَفْعَلُ» و«يَفْعُلُ» بِفَتْحِ العَينِ وضَمِّها عَلَى «مَفْعَلٍ» مَفْتُوحَ العَينِ)، أمَّا في مفتوح العَين فلِلتَّوافق، وأمَّا في مضمُومه فلِتَعذُّر الضم؛ لِرَفضهم «مَفْعُلاً» في الكلام، إلَّا «مَكْرُماً» و«مَعُوناً»، ويُرجَّح الفتحُ على الكسر لخفتِه، (كَـ«المَذْهَبِ») مِن «يَذْهَبُ» بالفتح، (و«المَقْتَلِ») من «يَقْتُلُ» بالضم، (و«المَشْرَبِ») من «يَشْرَبُ» بالفتح، لكنْ مِن باب: «عَلِم يعلَم»، (و«المَقامِ») من «يَقُوم» أجوفَ، الأصل: مَقْوَم، أُعلَّ إعلالَ «قامَ».

ولَمَّا كان هنا مَظنَّةُ الاعتراض بأنَّا نَجد أسماءً من «يَفعُل» بالفتحِ والضم على «مَفعِلٍ» بالكسر؛ أشار إلى جوابه بِقَوله: (وشَذَّ: «المَسْجِدُ»، و«المَشْرِقُ»،

دده جونكي

قولُه: (اسمَي الزمان والمكان) الأَولى تَوحيدُ الاسم؛ لِلإشعارِ بوَحدةِ صِيغتِهما.

قولُه: (لِرفضِهم مَفعُلاً في الكلام إلَّا مَكرُماً ومَعُوناً) وقد ذكَرنا[1] أنه جاء «مَهْلُك ومَيْسُر ومَأْلُك» بضم العين.

قولُه: (وشذَّ المسجِد) وهو اسمُ البيتِ لِلعِبادة؛ سُجِد فيه أو لا، قال سيبويه: (وأمَّا موضعُ السُّجود فالمسجَد بِالفتحِ لا غيرُ)، ومِنه «المَنخِر» بكسرِ الخاء، وأمَّا «مِنخِر» بِكَسر الميم والخاء ففَرعٌ على «مَنخَر» بِفَتحِ الميم والخاء[2]، وهو ثَقبُ الأنفِ، من النَّخِير وهو الصَّوتُ بِالأَنفِ، كـ«مِنْتِن» بِكسرِ الميم والتاء فرعٌ على «مُنْتِن» بِضَم الميم وكسرِ التاء، وهو الرائِحةُ الكَريهة[3]، ولا ثالثَ لهما.

---

(١) انظر: (ص٤٨٣ - ٤٨٤).

(٢) الصواب أنه فرعٌ على «مَنخِر» بفتح الميم وكسرِ الخاء كما في شُرُوح الجاربردي ونقره كار وزكريا على «الشافية»، ولعلَّ لَفظ «كسر» ساقطٌ من كلامِه سهواً، مع أنَّ سياقَ كلامِه يُبعده؛ لأنه كان يَكفي أن يقولَ: (وأما مِنخِر ففرعٌ عليه)؛ إذ هو آخِرُ ما ذُكِر في كلامِه.

(٣) فيه تَساهلٌ غير جيد، والصحيح: ذُو الرائحة الكريهة، وعبارةُ نقره كار: في «الصِّحاح»: النَّتْنُ الرائحة الكريهة، وقد نَتُنَ الشيءُ وأَنتَنَ بِمعنًى، فهو مُنتِن. . . إلخ.

و«المَغْرِبُ»، و«المَطْلِعُ»، و«المَجْزِرُ») مكانَ نحرِ الإبل، (و«المَرْفِقُ») مكانَ الرِّفق، (و«المَفْرِقُ») مكان الفَرق، ومنه: «مَفرِق الرَّأس»، (و«المَسْكِنُ») مكانَ السُّكون، (و«المَنْسِكُ») مكانَ العِبادة، (و«المَنْبِتُ») مكانَ النَّبات، (و«المَسْقِطُ») مكانَ السُّقوط، ومنه: «مَسقِط الرأس».

يَعني: أنَّ هذه الكلماتِ كلَّها جاءت مكسورةَ العَين على خِلافِ القياس، والقياسُ الفتح؛ لأنَّ «المَجزَر» من «يجزَر» مفتوحَ العين، والبَواقي مِن مَضمُومِه.

(**وحُكِيَ الفَتْحُ في بَعْضِها**) أي: فتحُ العَين في بعضِ هذه المذكُورات على ما هو القِياسُ، وهو «المسجَد» و«المسكَن» و«المطلَع»، (**وأُجِيزَ الفَتْحُ فِيها كُلِّها**) على القياس، لكن لم يُحكَ في الجميع، قالَ ابنُ السِّكِّيت في «إصلاحِ المنطق»: الفتحُ في كلِّها جائزٌ وإنْ لم نَسمعه، يَعني: في الكُلِّ.

ددە چونكى

قولُه: (ومنه مَفرق الرأس) لِوسَط الرأس؛ لأنه مَوضع فَرق الشَّعر.

قولُه: (ومنه مَسقط الرأس) أي: مَوضع سُقُوط الولدِ عن الأُمِّ.

قولُه: (من يجزَر مَفتوحَ العين) وفي «الصِّحاح» بِالضم[1].

قولُه: (والمَسكَن) وهو لُغةُ أهل الحِجاز، وحَكى الفتحَ في «المَنسك» أيضاً في «المختَصر»[2].

قولُه: (قال ابن السِّكيت) اسمُه يعقوبُ، ومتى أُطلِق يعقوبُ في كُتب اللغة يُراد به ابنُ السِّكيت، قال ابنُ الأنباري: هو مِن أكابِر أهلِ اللغة، وقال المبرِّدُ: ما رأيتُ لِلبَغدادِيِّين كتاباً في اللغة خيراً من «إصلاح المنطِق» لِيَعقوب بن إسحَقَ السِّكيت.

---

(١) ومِن أجل هذا الضم جَعله ابنُ مالك وغيرُه شاذًّا، وفي «القاموس»: (جَزَرَه يَجزِرُه ويَجزُرُه)، وعليه فلا شُذُوذ، ولعلَّ وَجهَ الأولِ أنَّ «جَزَرَ» الذي حَكى فيه «القاموس» الوجهَين إنما هو الذي بِمَعنى القطع مطلقاً، وأمَّا «المَجزِر» الذي حَكمُوا بِشُذوذه فهو مَكانُ جَزرِ الإبل خاصةً، وفِعْلُه «جزَر الناقةَ يَجْزُرُها» بالضم فقط كما نصَّت عليه كُتب اللُّغة. كذا في «مُتعة الطرف». وعلى كلٍّ فما حكاه الشارحُ من الفتح لا يُعرف.

(٢) نِسبتُه إلى «الصحاح» أولى.

[«المَفعَل» من مُعتَلِّ الفاء ومُعتلِّ اللام]

(هَذا) الذي ذكَرنا إنما يكونُ (إذا كانَ الفِعْلُ صَحِيحَ الفاءِ واللَّامِ، وأَمَّا غَيرُهُ) أي: غيرُ صحيح الفاءِ واللام، (فَمِنَ المُعْتَلِّ الفاءِ) اسمُ الزَّمان والمكان (مَكْسُورٌ) عَينُهُ (أَبَداً، كَـ«المَوضِعِ» و«المَوعِدِ»)؛ لأنَّ الكسر ههُنا أسهَلُ بِشَهادة الوِجدان، قال ابنُ السِّكِّيت: وزَعم الكسائيُّ أنه سمع «مَوحَلاً» بالفتح، وسَمع الفراءُ «مَوضَعاً» بالفتح، دده جونكي

[مُهمة: في حذفِ الألف من الأعلام]

وههنا فائدةٌ ذكَرها في «تَهذيب النَّووي»: (قال ابنُ قُتَيبةَ: يُحذَفُ الألفُ من الأسماء الأعجميَّة كـ«إبرهيمَ، وإسمعيلَ، وإسحقَ، وإسرَئيلَ، وسُليمنَ، وهَرونَ» وسائرِ الأسماءِ الأَعجميَّة الكَثيرةِ الاستِعمال[1]، وما لا يَكثُر استِعمالُه منها كـ«هارُوتَ، وماروت، وطالُوت، وجالُوت، وقارُونَ» فلا يُحذف الألفُ في شيءٍ منها. ولا يُحذَف مِن «داوُد» وإن كانَ كثيرَ الاستِعمالِ لِحذف إحدَى الواوَين منه، وما كان على «فاعِل» كـ«صالِح، ومالِك، وخالِد» يَجوز إثباتُ أَلِفِها وحذفُها إن كثُر استِعمالُه، وإلَّا فلا تُحذف كـ«سالِم، وجابِر، وحاتِم، وحامِد»، وما كثُر استِعمالُه وتَدخُلُه الألفُ واللام يُكتَبُ بِغَير الألِف مع الألفِ واللام، فإن حذَفتَهُما أثبتَّ الألفَ، تَقُول: «قال الحَرثُ» و«قال حارِثٌ»، ولا يُحذَفُ الألفُ من «عِمرانَ»، ويَجوز حذفُها وإثباتُها في «مَروانَ، ومُعاويةَ، وعُثمانَ، وسُفْيانَ»[2]).

قولُه: (فمِن المعتَل الفاء مكسور عينُه أبداً) وقيَّده في بعضِ شُروحِ «الشافِية» بِالواويِّ الذي حُذِف واوُه في المضارِع، ولم يَكن لامُه حرفَ عِلَّة، ثم قال: لأنه لو كانَ يائيًّا لَكان بِمَنزِلة الصَّحيح، وهذا يُوافِقُ ما ذكَره ابن عُصفُور في «المقرَّب»، ثم قال: لأنه لو لم يُحذَفِ الواوُ منه لَكانَ بِمَنزلة الصَّحيح كـ«المَوجَل»، ويُنافِيه ما ذُكِر في «مَطلوب المقصُود» مِن كَونِ «المَوجَل والمَوسَم» بالفَتح مِن «عَلِمَ» و«حَسُنَ»[3]، وفائدةُ قولِه: (ولم يَكن لامُه حرفَ عِلَّة) الإشارةُ

(١) في بعض النُّسخ: لكثرة الاستعمال.

(٢) أي: لِكثرة الاستعمال فيها.

(٣) أي: مِن بابيهما. ولعلَّ في العبارة سقطاً؛ فإن الذي في «المطلوب» أنَّ مُعتلَّ الفاء غيرَ المضاعف والمهموزِ اللام يَأتي من خمسة أبواب، منها بابُ «علِم» نحو: «وَجِلَ» وبابُ «حَسُنَ» نحو: «وَسُمَ»، وأنَّ الزمان والمكانَ والمصدرَ منها على «مَفعِل» بِالكسر نحو: «مَوجِل ومَوسِم». فتأمَّل!

قال الشاعرُ على ما رَواه الكِسائي: [السريع]

فَـأَصْـبَـحَ الـعِـيـنُ رُكُـوداً عَـلَـى الــ ـأَوشَـازِ أَنْ يَـرْسَـخْـنَ فـي الـمَـوحَـلِ

ونحوُ ذلك شاذٌّ.

ددہ چونکہ

إلى أنَّ المُعتلَّ الفاء واللامِ كالناقِصِ كما ذكَره صاحبُ «المقصُود»، وقال صاحبُ «المقرَّب»: المعتَلُّ الفاء الواويُّ المُضاعَف حُكمُه حكمُ المُضاعَف.

[مطلب: في تفسيرِ: «فأصبحَ العِينُ رُكوداً . . .» البيتَ]

قولُه: (قال الشاعرُ على ما رَواه الكسائي: فأصبح العِين ركوداً... إلخ) «العِين» جمعُ العِيان، وهي الحَديدةُ تَكون في آلَة الفَدَّان أي: آلةِ الثَّورَين لِلحَرْث، أو البَقر التي تَحرُثُ، وهو «فُعْلٌ»، فنَقلُوا[1] لأنَّ الياءَ أخَفُّ مِن الواو، و«ركُوداً»: مِن رَكَد الماء رُكوداً: سكَن، وكلُّ ثابِت في مكانٍ فهو راكِدٌ، و«الأوشازُ»: جمعُ وَشَز بالتَّحريك، وهو المكان المُرتَفِع، وجمعُ الجَمع: أَواشِيز[2]. «رَسَخ الشَّيءُ» رُسوخاً: ثبَت، وكلُّ ثابت راسِخٌ، و«المَوحِل» بالحاء المهمَلة من الوَحل، وهو الطِّين الرَّقيق، واللام مُقدَّرة في «أنْ»، و«لا» مُقدَّرة بَعدها، أي: أصبَح الحَدائدُ ثابِتةً على المواضِع المرتَفِعة؛ لأنْ لا يَرسَخنَ في الموضِع ذِي الطِّين الرَّقِيق، في «الصِّحاح» و«مُختَصره» وبعضِ شُروح «المفصَّل»: (المَوحَل بِالفتح: المَصدر، وبِالكسر: المكانُ)، ولا دليلَ في البَيتِ على أنه سَمع «مَوحلاً» بِالفتح لِلمَوضِع، وكلامُ الجوهريِّ في هذا البَيت مُحتمِلٌ[3]، قال صاحبُ «الكشّاف»[4]: (وقد يُجعَلُ المَصدرُ حِيناً لِسَعةِ الكلام، فيُقالُ:

---

(١) كذا في جميع النُّسخ، وهو تابعٌ للجوهريِّ في «الصحاح» إلا أنَّ في الكلام تصحيفاً وإشكالاً، أما التصحيف فلأن عبارة الجوهريِّ إنما هي «ثقَّلوا» من التثقيل، وأما الإشكال فهو أنَّ مقصود الجوهري أنَّ أصلَه «عُيْنٌ» فثُقِّل بضم العين وصار إلى «عُيُنٍ» بِضَمتين، واعتَذر عن ذلك بأن قال: إن الياءَ أخفُّ من الواو، أي: فمِن ثَمَّ احتمَلَت ذلك التَّثقيلَ بالضم بعد أن كانت ساكنةً، قال في «المحكَم»: قال سيبويه: ثَقَّلوا لأنَّ الياءَ أخفُّ عليهم من الواو، يَعني أنه لا يُحمَل بابُ «عُيُنٍ» على بابِ «خُونٍ» بِالإجماع لِخفَّة الياء وثِقَل الواو، ومَن قال: «أُزْرٌ» فخَفَّف ـ وهي التَّميمية ـ لَزِمَه أن يقولَ: «عِينٌ» فيَكسر العين، فتَصحُّ الياء، ولم يَقُولوا: «عُيْنٌ» كراهيةَ الياء الساكنة بعد الضمة. اهـ ولا يَخفى أنَّ الذي في البيت لا يَحتمل أن يكون بضمَّتَين لانكسارِ الوزن، فلا مجالَ لإجراء قولِ الجوهريِّ عليه، فافهَم!

(٢) لِيُنظر هل حَكاه غيرُه؟

(٣) لأنه حكى الفتحَ في المصدر والكسر في المكان، ثم أَنشد البيتَ وقال عَقِبَه: يُروى بِالفتح والكسرِ.

(٤) لو قال: (صاحب المفصل) لَكان أَولى.

(ومِنَ المُعْتَلِّ اللَّامِ) اسمُ الزمان والمكانِ (مَفْتُوحٌ) عينُه (أَبَداً)؛ سواءٌ كان الفعل مفتوحَ العين، أو مَضمومَه، أو مكسورَه، واويًّا أو يائيًّا؛ لِتُقلبَ اللام ألفاً (كَـ«المَأْوَى» و«المَرْمَى»)، مثَّلَ بِمثالَين تنبيهاً على أن الحكم واحدٌ فِيما عينُه أيضاً حرفُ عِلَّة، وفيما ليس كذَلك، ورُوِيَ: «مَأوِي الإِبِلِ» و«مَأْقِي العَينِ» بالكسر فيهما.

ده جونكي

«كان ذلك مَقْدَمَ الحاجِّ») أي: وقتَ قُدُومه، فالاستِشهادُ به على أنَّ «المَوحَل» اسمُ مكانٍ ليس بِجَيِّد. كذا قِيل، وفيه تَعسُّف لا يَخفى.

ثُم مَذهبُ الجُمهور كونُ الزَّمان مُقدَّراً في المَصادِر، وعِند أبي عليٍّ الفارسي أنَّ المصادِرَ تَقعُ في الأزمانِ، فيجعَلُ سَعة الكلام زَماناً على طَريق حَذف المُضاف[1].

قولُه: (واويًّا كان أو يائيًّا) «واويًّا» خبرُ «كان»، والمرادُ التَّسويةُ بين الواويِّ واليائي، وتقديمُ خبر «كان» في مِثل هذا الموضع واجبٌ؛ لأنه لو لَم يُقدَّم الخبر لم يُعلَم منه التَّسوية، بل لا بُدَّ مِن التَّصريح بِلَفظِ «سواء». ذكَره الشَّريف في «شرح المفتاح».

[مطلب: في شُذوذ «المَأوِي والمَأقِي»]

قولُه: (ورُوي: مَأوِي الإبلِ ومَأقِي العَين) قال الأندَلسيُّ[2]: (ذَكر الفَرَّاءُ مَأوِي الإبل[3]، وذكَر غيرُه[4] مَأقِي العَين، قال السِّيرافي: وذلك[5] غَلطٌ عِندي؛ لأنَّ الميمَ أصليَّة)، وفي «الصِّحاح»: (مُوقُ العين: طَرفُها مِمَّا يلي الأنف، واللَّحاظُ: طَرفُها الذي يَلِي الأذنَ، والجمعُ: آماقٌ وأَمآق، مثلُ: آبار وأَبْآر، و«مأقِي العين» لغةٌ في مُؤْقِ العَين، وهو «فَعْلِي»، وليس بـ«مَفعِل»؛ لأنَّ الميم مِن نفسِ الكلمة، وإنما زِيدت في آخِره الياءُ لِلإلحاق[6]، ولم يَجدُوا له

---

(١) كذا جاءت العبارةُ في جميع النُّسخ، ولا معنَى لها، والصوابُ ـ كما في «حاشية چلبي على المطول» (ص٤٩٣) مع زيادةِ التفسير من عندي ـ: فتُجعلُ [أي: تلك المصادرُ] لِسعة الكلام [أي: بسببِها] أزماناً لا على طَريق حذفِ المضاف [كما يَقول الجمهور، بل على تأويل المصدر ذاتِه بالزمان كما علمتَ].

(٢) تقدَّمت ترجمتُه (ص٢٣٥).

(٣) انظُر: «مَعاني القرآن» له (٢/ ١٤٩).

(٤) كابنِ السِّكيت في «إصلاح المنطق»، بل وذكَره الفراء أيضاً في «مَعاني القرآن» مع (مأوي الإبل) في الموضع الذي ذكرناه في التَّعليق السابق، وسيأتي عن المحشِّي ما يُؤيِّده.

(٥) أي: ذكرُ «المَآقي».

(٦) اعتَرضه مع ما يأتي من قَوله: (فلِهذا جمعوه على مآقي) ابنُ بَري فقال: الياءُ في مَأقي العين زائدةٌ لِغَير إلحاق، =

ولي ههُنا نظرٌ؛ لأنهم يَقولُون: مُعتلُّ الفاء يُكسر أبداً، ومُعتل اللام يُفتح أبداً، فلم يُعلَم أن مُعتلَّ الفاء واللام كيف حُكمُه: أيُفتح أم يُكسر؟ وكثيراً ما تردَّدْتُ في ذلك، حتى وَجدتُ في تصانِيف بعض المتأخِّرين أنه مفتوحُ العين كالناقص، نحوُ: «مَوْقًى» بفتح القافِ، ....

دده جونكي ________________

نظيراً يُلحِقُونه به؛ لأنَّ «فَعْلِي» بكسرِ اللام نادرٌ لا أُختَ لها، فأُلحق بـ«مَفعِل»، فلِهذا جَمَعُوه على «مَآقِي» على التوهُّم، وقال ابنُ السِّكيت: ليس في ذواتِ الأربَع «مَفْعِل» بِكسرِ العين إلَّا حَرفان: «مَأقي العين» و«مَأوِي الإبِل»، قال الفراءُ: سَمعتُهما، والكلامُ كلُّه «مَفعَلٌ» بِالفَتح نحوُ: رَمَيتُه مَرمًى، ودَعوتُه مَدعًى، وغَزَوتُه مَغزًى، وظاهرُ هذا القولِ إنْ لم يُتأوَّل على ما ذكَرناه ـ وهو الإلحاقُ بـ«مَفْعِل» ـ غَلط)؛ لأنَّ الميم أصليَّةٌ على ما عرفتَ. انتَهى كلامُه[1]، فإيرادُ «مَأقِي العين» مِن هذا القَبِيل مَنظورٌ فيه، إلَّا أن يُحمَلَ على ما ذكَره ابنُ السِّكيت، وهو أيضاً غَلطٌ لو لم يُؤوَّل على ما عرَفتَ.

[فائدة: في مسائلِ ومُصنفات الإمام أبي حنيفةَ]

قولُه: (فلم يُعلَم أنَّ المعتلَّ الفاء واللام كيف حُكمه. . . إلخ) نفَى العِلْمَ وتَردَّد مع تَصريح أعلَمِ العُلَماء أبي حَنيفةَ في كتابِه المسمَّى بـ«المقصُود» أنَّ اللَّفيف المفروقَ[2] كالمُعتَل الفاء، وما قِيل: (ليس لِلإمام كتابٌ مُصنَّف) فهو كلامُ المعتَزِلة، وقال الإمامُ صدرُ الأئمَّة: بَلغَت مسائلُ أبي حنيفةَ رحمه الله خمسمائةِ ألفِ مَسألة، مع ما أَودَع في كُتُبِه من المسائِل الغامِضة المبنيَّة على خَفِيَّات النَّحو وأسرارِ العربيَّة ودَقائقِ الحِساب، وذكَر الخَطيبُ الخوارزميُّ[3] أنه وَضَع[4] ثلاثةَ

= كزِيادة الواو في عَرقُوَة وتَرْقُوَة، وجَمعُها مآقٍ كعَراقٍ وتَراقٍ، ولا حاجةَ إلى تَشبيهِ مَأقِي العين بِمَفعِل في جَمعِه. . . إلخ كلامِه.

(١) أي: كلامُ «الصحاح» مع أنَّ قوله: (لأنَّ الميم أصليَّةٌ على ما عرفتَ) لم أَرَه فيه.

(٢) في المطبوع: (المقرون)، وهو خطأ.

(٣) هو أحمدُ بن محمد، مُوفَّق الدين القُرَشي الخُوارزمي، أبو المُؤيَّد الشَّهيرُ بابنِ المَكيِّ، مُؤرِّخ من عُلماء الحنفيَّة من أهل خُوارزمَ، وكان خطيبَها. أخذ العربية عن الزمخشريِّ، وأخذ عنه جماعةٌ مِنهم المُطرزي صاحبُ «المُغرِب». له «مَناقب الإمام أبي حنيفة». تُوفي سنةَ (٥٦٨هـ).

(٤) المرادُ بالوضع اختراعُ المسائل وافتراضُها وتفريعُ الكلام عليها من غير أن تقعَ، وهذا مشهور عند الحنفيَّة، وهو من أسباب تَشنيعِ خُصومِهم عليهم وتَجافِيهم عنهم.

وفي كلامِ صاحبِ «المفتاح» أيضاً إيماءٌ إلى ذلك.

[«مَفعَلة»]

(وقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِها تاءُ التَّأْنِيثِ) إمَّا لِلمُبالغة، أو لإرادة البُقعة، وذلك مَقصورٌ

دده جونكي

آلافٍ وثَمانينَ ألفَ مَسألة، وقِيل: سِتِّين ألفَ مَسألة، ذكَره في «الانتِصار»، وذكَر في «العِناية شَرح الهِداية»: قِيل: ما وَضَعه أصحابُنا من المسائلِ الفِقهيَّة هو ألفُ ألفٍ ومائةُ ألفٍ وسَبعون ألفاً ونيِّف مَسألةٍ، وذكَر في «شَرح البزدوي» لِلإمامِ الأَرْزَنْجانيِّ[1] أنَّ الإمام صنَّف كتابَ «العالم والمتعلم»، وكتابَ «الرِّسالة»، وهو كتابٌ بعَثه إلى عثمانَ البُستي مِن أصحابِه، وكتابَ «الفِقه الأكبر»، وكتابَ «المقصُود في الصرف».

قولُه: (وفي كلام صاحبِ «المفتاح» أيضاً إيماءٌ إلى ذلك) حيثُ قال: (واسمُ الزمان مِن الثلاثيِّ المجرَّد على «مَفْعَل» بِسكون الفاء وفتحِ الباقي في المَنقوص البَتَّةَ، وبِكسرِ العين منهُ في المِثال، وفي غيرِه أيضاً إن كان مِن باب «يَضرِب»، وإلَّا فُتِحتْ). تمَّ كلامُه، أراد بِباب «يَضرِب» بابَ الصَّحيح، ولِذا لم يَقُل: مِن «يَفعِلُ»، فبَقي قولُه: (وإلَّا فُتِحتْ) شامِلاً لِلمُعتلَّات بِأَسرِها غيرَ المذكورَين، ومِن جُملَتِها المعتلُّ الفاء واللام، فيَكونُ اسمُ الزَّمان مفتوحَ العين منه، قال صاحبُ «المظهر»[2]: (المعتَلُّ الفاء «مَفعِل» بِفتحِ الميم وكسرِ العين أبداً، والمعتَلُّ اللام بِفَتح الميم والعين أبداً، واللَّفيفُ المَفروقُ كالمعتلِّ الفاء، واللَّفيفُ المقرُون كالمعتلِّ اللامِ)، وقال صاحبُ «الأَساس»: اسمُ الزمانِ والمكان من المفرُوقِ قِيل: هو كالمِثال، وقِيل: هو كالناقِص.

قولُه: (إمَّا لِلمُبالغة) لِيَدلَّ على أن لها شأناً في أنفُسِها، قال بعضُ الفُضَلاء: وتحقيقُ كونِ التاء في الوَصف مثلِ: «علَّامة» لِلمُبالغة ما أشارَ إليه صاحبُ «الكشَّاف» مِن أنَّ التاء تَقتَضي أن يُقدَّرَ مَوصُوفُه جماعةً، وحَملُه على الواحد مع تَقديرِ الموصوف جَماعةً مبنيٌّ على عَدِّهم الواحِدَ

(١) هو الشيخ عُمر بن عبد المحسِن اللَّخمي، وَجيه الدِّين الأرزنجاني، فَقيه حنفي، نِسبَته إلى أَرزنجان (بين أَرزنِ الرُّوم وخلاط)، له تَصانيفُ منها: «حدائق الأزهار شَرح مَشارق الأنوار» لِلصَّغاني، و«شرح أصول البزدوي». ذكر صاحبُ «الأعلام» أنه تُوفي في حُدود (٧٠٠هـ) مع أنه ذَكر في مصنَّفاتِه ـ تبعاً لـ«كَشف الظنون» وغيرِه ـ «حاشية على الفوائد الضِّيائية لِلجامي».

(٢) المقصودُ هو الشيخ مُظهِر الدِّين الزَّيداني صاحبُ «المكمَّل في شرح المفصَّل»، وقد ذكَرناه فيما مَضى، ويُقال له أيضاً: المُظهِري، وكذلك: المُظهِر، ومِمن يُسمِّيه بِذلك كثيراً القارِي في «مرقاة المفاتيح»، وربَّما سَمَّاه «صاحبَ المُظهر» ـ كما فَعَل المُحشِّي ههنا وكما يَفعل العَيني في «عُمدة القاري» ـ ولم يَظهَر لي وجهُه.

على السَّماع، (كَـ«المَظِنَّةِ») لِلمكان الذي يُظنُّ الشيءُ فيه، (و«المَقْبَرةِ») بالفتح لِمَوضعٍ يُقبَر فيه، (و«المَشْرَقةِ») لِلموضع الذي يُشرِق فيه الشمسُ.

(وشَذَّ: «المَقْبُرَةُ» و«المَشْرُقَةُ» بِالضَّمِّ) لأنَّ القياس الفتحُ؛ لِكونهما من «يَفْعُل» مضمومَ العين، وقيل: إنَّما يكون شاذًّا إذا أُريد به مكانُ الفعل، وليس كذلك، فإنَّ المراد هٰهنا المكانُ المخصوص.

قال ابنُ الحاجب: وأمَّا ما جاء على «مَفْعُلَة» بالضم فأسماءٌ غيرُ جاريةٍ على الفِعل، لكنَّها بِمَنزلة «قارُورةٍ» وشِبهِها.

وقال بعضُ المحقِّقين: إنَّ ما جاء على «مَفْعُلَة» بالضم يُرادُ بها أنها مَوضوعة لِذلك، ومُتَّخذةٌ له، فـ«المَقْبَرة» بالفتح: مكانُ الفعل، وبالضم: البُقعةُ التي من شأنِها أن يُقبرَ فيها، أي: التي هي المتَّخذةُ لِذلك، وكذلك «المشرُقة»: الموضعُ الذي تُشرِق فيه الشمس المهيَّأ لذلك، فنَحوُ ذلك لم يُذهب به مَذهبَ الفعل، وجُعِل خروجُ صِيغتِه عن صيغةِ الجاري على الفِعل دليلاً على اختِلاف مَعناه.

دده جونكي

جماعةً مُبالغةً، كأنَّه لِكثرةِ عُلُومه جماعةٌ، فسَمَّوا التاءَ مُبالغةً تَسميةً بِالأثرِ، وقَطعاً لِلمَسافة، وتصريحاً بِالمَقصود، ونظيرُه استِعمالُ الجمعِ في الواحِد لِلتَّعظيم، فالتاءُ في التَّحقيق لِتَأنيث المَوصُوف.

قولُه: (بمنزلةِ قارُورة وشِبهها) أي: في كونِها غيرَ جاريةٍ على الفِعل؛ فإن القارُورة في اللُّغة لِمقرِّ المائعات، لكنها خُصَّت بالزجاجة المَخصُوصة، والدَّبَران خُصَّ مِن بين ما يُوصَف بالدَّبُور بِالمنزل الرابع لِلقَمر.

قولُه: (فنحوُ ذلك لم يُذهب به مذهبَ الفِعل) أي: لم يَجعلُوا هذه الأسماءَ مُتَّصلةً بالفِعل ومشتَقّة منه لِثُبوت مَفهوماتها، بل إنها مَوضوعةٌ هكذا، فلا يُرادُ بها صُدورُ الفِعل في زمانٍ أو مكان.

قولُه: (وجُعل خروجُ صيغته عن صيغة الجاري على الفِعل دليلاً على اختلافِ معناه) أي: على أنَّ المُرادَ مِن صيغة المَضمُوم الدوامُ والثُّبوتُ دُون التجدُّد والحُدوث، كما أنهما مُرادانِ مِن صيغة الجاري عليه، فتأمَّلْ!

وكان يَنبغي أن يُنبِّه على أن «المظنَّة» أيضاً شاذ؛ لأنها بالكسر، والقياسُ الفتحُ لأنها من «يظُنُّ» بِالضم.

[«المَفعَل» مِمَّا زادَ على الثَّلاثة]

(و) بناءُ اسم الزمان والمكان (مِمَّا زادَ عَلَى الثَّلاثَةِ) ثُلاثيًّا مزيداً فيه كان، أو رُباعيًّا مجرَّداً، أو مزيداً فيه (كاسْمِ المَفْعُولِ)؛ لأنَّ لفظَ اسم المَفعول أخفُّ بِفتح ما قبل الآخِرِ، ولأنه مفعولٌ فيه في المعنى، فيكونُ لَفظ اسم المَفعول له أقيسَ، (كَـ«المُدْخَلِ»، و«المُقامِ») و«المُدحرَج»، و«المُنطلَق»، و«المُستَخرَج»، و«المُحرنجَم»، قال: [الرجز]

مُحْرَنْجَمُ الجامِلِ والنُّئِيُّ

دده جونكي

[مطلب: في تفسير: «أطرباً وأنتَ قِنَّسريُّ . . .» الأبيات]

قولُه: (قال: مُحرنجَم الجامِلِ والنُّؤي[1]) وهو لِلعجَّاج، أولُ هذه القَصيدةِ:

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ

والدَّهْرُ بالإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ؟

الهمزةُ لِلاستِفهام[2]، و«طرباً»: مَصدرُ طَرِب بالكسر، وهو خِفَّة تُصيب الإنسان لِشدَّة حُزن أو سُرور، يَعني: أَتَطرب طرباً وأنت قنَّسْري؟ وهو الشيخُ الفاني، و«الدَّهر»: الزمانُ أو الأَبَد، و«الإنسان» مِن الأُنس عِند البصريِّين، ومِن النِّسيان عِند الكوفيِّين، وفي سبب تَسمية الإنسان به ثَلاثةُ أقوال: الأولُ: قولُ ابن عباس رضي الله تعالى عنه: إنما سُمي به لأنه عَهِد الله تعالى إليه فنَسِيَ، والثاني: قولُ بَعضهم: إنه سُمي به لِظُهوره وإدراكِ البصر إيَّاه، مِن آنَسْتُ كذا: أَبصرتُ، الثالث: قولُ قومٍ: سُمي به لأنه يُستَأنَسُ به، ويُقال: لَمَّا خَلق الله تعالى آدمَ ﷺ آنَسه بِزَوجته، فسُمِّيَ إنساناً. و«الدَّواريُّ»: الدَّهر يَدُور بالإنسان أَحوالاً، وفيه مُبالغةٌ مِن جِهة تَشديد الواو والإتيانِ بِياء النِّسبة، ولا فِعلَ له إلَّا الدَّوَرانُ، وهذا نِسبة إلى فِعلِه، فقَوله: «والدهرُ دَوَّاريٌّ» يَحتاجُ إلى التَّجريد في الثاني. و«المُحرنجَم»: المجتَمَع، و«الجامِل» بالجيم: القَطِيع من الإبل

(١) وَقع في المطبوع مكسوراً على غيرِ هذا، فاحذَره!

(٢) أي: الإنكاري، قال ابنُ هشام في «المغني»: هي فيه للإنكار التَّوبيخي، فيَقتضي أنَّ ما بعدها واقعٌ وأنَّ فاعِلَه مَلُوم.

[«مَفعلةٌ» لِما كثُر في المَكان]

ولَما كان هنا بحثٌ يُناسِب اسمَ المكان، أشارَ إليه بِقَوله:

(**وإذا كَثُرَ الشَّيءُ بِالمَكانِ، قِيلَ فِيهِ: «مَفْعَلَةٌ»**) بِفَتح الميم والعَين واللام، وسكونِ الفاء، مَبنيَّةً (**مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ**) أي: إن كان الاسم مجرَّداً بُنِي، وإن كان مَزيداً فيه رُدَّ إلى المجرَّد وبُني، (**فَيُقالُ: «أَرْضٌ مَسْبَعةٌ»**) أي: كثيرةُ السَّبُع، (**و«مَأْسَدةٌ»**) أي: كثيرةُ الأسد، (**و«مَذْأَبةٌ»**) أي: كثيرةُ الذئب من المجرَّد، (**و«مَبْطَخةٌ»**) أي: كثيرة البِطِّيخ، (**و«مَقْثَأةٌ»**) أي: كثيرة القِثَّاء من المَزيد فيه، حُذِفت إحدَى الطاءَين والياءُ مِن «بِطيخ»، وإحدى الثاءَين والألفُ من «قِثَّاء».

ووَجدتُ في بعض النسخ: «مَطْبَخةٌ» بتقديم الطاءِ على الباء، وهو سهوٌ، لكنْ تَوجيهُها أن يكونَ من «الطِّبِّيخ»، وهي لُغة في «البِطِّيخ»، قال في «دِيوان الأدب»: الطِّبِّيخُ: لُغة في البِطِّيخ، وهي لغةُ أهل الحِجاز، وفي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها: «أنَّ النبيَّ عليه الصلاة والسلام كان يَأكلُ الطِّبِّيخ بالرُّطَبِ».

ددە چونكي

مع رُعاتِها، و«النُّؤيُ»[1]: حُفَيرةٌ حَولَ الخِباء لِئَلَّا يَدخُلَه ماءُ المَطر، والجمعُ: «نُئِيٌّ» على فُعُول، وأَصلُه: نُؤُويٌ.

يَعني: أتُظهر الفَرحَ حالَ كونك شَيخاً، وحالَ رُؤيتِك دَورانَ الزَّمان وأنتَ تَرى دِيارَ الأحبَّاء خَرِبةً خالصةً، بحيث خلَا مُجتمَعُ الإبل ومَوضِعُ خِيامِ الأحبَّاء ومَجالِسُهم عن أهلِها؟

قولُه: (قِيل فيه: مَفْعَلة) أقولُ: إدخالُ التاء لِلدَّلالة على الكَثرة، أو إرادةِ البُقْعة.

قولُه: (لكن توجيهها) هذا التَّوجيه لو صحَّ لم يُصِبِ الحُكمُ بِالسهو مَحَزَّه.

قولُه: (عائشة رضي الله تعالى عنها) بِالهمزة.

---

(١) ظاهرُه أن الذي في البيتِ هو هذا المفرَد، وليس كذلك، بل الذي فيه جَمعُه وهو «النئيُّ»، فكان يَنبغي أن يقولَ: والنئيُّ جمع «نُؤْيٍ» وهي حُفيرة... إلخ.

وإنْ كان غيرَ الثلاثيِّ ـ سَواء كان رباعيًّا مجرداً كـ«ثَعْلَب»، أو مزيداً فيه كـ«عُصْفُور»، أو خماسيًّا كذلك كـ«جَحْمَرِش» و«عَضْرَفُوط» ـ فلا يُبنَى مِنه ذلك.

دده جونكي

قولُه: (كجَحمَرش وعَضْرَفوط) «الجَحمَرش»: العَجوزُ الكبِيرة، ولا تَقُلْ: «عَجُوزَة»، والعامةُ تَقُوله، والجَمعُ: عَجائز، و«العَضرَفُوط»: العَظايَة الذَّكَر، وهي دُويبَّة أكبرُ مِن الوَزَغة يُقالُ لها بِالفارسيَّة: «كرباس».



[فصلٌ: في اسمِ الآلة]

ومما يُناسِبُ هذا الموضعَ اسمُ الآلةِ، فنَقول: (**وأَمَّا اسْمُ الآلَةِ: وهُوَ**) أي: الآلةُ: (**ما يُعالِجُ بِهِ الفاعِلُ المَفْعُولَ؛ لِوُصُولِ الأَثَرِ إِلَيهِ**) أي: إلى المَفعول؛ مثلاً: «المِنحَت»: الذي يُعالج بِه النجارُ الخشَبَ لوصولِ الأثر إليه.

وقولُه: «وهو» راجعٌ إلى الآلةِ وإن كان مؤنثاً؛ لأنَّ «ما يُعالج به . . . إلى آخِره» عبارةٌ عنها، وهو مُذكر، فيَجوز أن يقالَ: «الآلة هي ما»، أو: «هو ما»، ولا يجوزُ أن يكونَ راجعاً إلى «اسمِ الآلة»؛ لأنَّ التعريف إنما يَصدُقُ على «الآلة» لا على اسمِها، إلَّا على تقدير مُضاف محذوفٍ، أي: اسمُ الآلة اسمُ ما يُعالَج به، وليس بصحيحٍ أيضاً؛ لأنه يَدخل «القَدُوم» وأمثالُه، وليس بِاسمِ آلةٍ في الاصطِلاحِ.

وقد عُلِم من تعريف الآلة أنها إنما تكون لِلأفعال العِلاجيَّة، ولا تكونُ لِلأفعال اللازمة؛ إذ لا مفعولَ لها.

(**فَيَجِيءُ**) جوابُ «أمَّا»، أي: أمَّا اسم الآلة فيَجيء (**عَلَى مِثالِ: «مِحْلَبٍ»**) أي: على «مِفْعَل»، (و) مثالِ: («**مِكْسَحةٍ**») أي: على «مِفْعَلَة»، بإلحاقِ التاء، ويُقصَر ذلك على السَّماع، (و) مثالِ: («**مِفْتاحٍ**») أي: على «مِفْعَال»، وإنما قال ذلك لِئلَّا يَحتاجَ إلى التَّمثِيل، (و«**مِصْفاةٍ**») وهي أيضاً على مثال «مِكْسَحة»؛ لأن أصلها: مِصْفَوَة، قُلبت الواو ألفاً، لكن ذكَرها لئلَّا يُتوهَّمَ خروجُها حيث لم تكن على وزنِ «مِكْسَحة» ظاهراً.

دده جونكي

قولُه: (على مثالِ مِحلب) وهو اسم لِما يُستعانُ به في الحَلْب، وإن كانَ بالحقيقة اسمَ ما يُحْلَب فيه، و(مِكسَحةٍ) اسم لِما يُكنَسُ به الثَّلج وغيرُه، و(مِفتاحٍ) اسمٌ لِما يُفتَح بِه، قال صاحبُ «المفتاح»[1]: (وعِندي أن «مِفْعالاً» هو الأصلُ، وما سِواهُ مَنقوصٌ منه؛ بِعِوَض كـ«مِكْسَحة»، أو بِغير عِوض كـ«مِثْقَب»)، لكنَّ كثرَةَ الاستِعمال وكثرةَ التَّفرُّع بالزِّيادة تَشهَدان أنَّ الأصلَ «مِفْعَل» وما عداه مُتفرِّعٌ منها بِزيادة. (ومِصفاة) اسمٌ لِما يُصفَّى به اللَّبنُ وغيره، وقِيل: هي آلةٌ مُتَّخذة من الخَشب يُطرَح بها الثَّلجُ.

---

(١) لا يَخفى سببُ ذِكر كلامِ «المفتاح» عِند ذِكر «المفتاح» دُون ما سِواه يا صاح.

(وقالُوا: «مِرْقاةٌ» بِكَسْرِ المِيمِ عَلَى هَذا) أي: على أنها اسمُ آلة كـ«المِصفاة»؛ لأنه اسم لِما يُرقَى به ـ أي: يُصعَد به ـ وهو السُّلَّم، وإنما ذكَرها لأن فيها بحثاً، وهو أنها جاءَت بِفتح الميم، وهو ليس مِن صِيَغ اسم الآلة، ومَعناهما واحدٌ، فقال: (ومَنْ فَتَحَ المِيمَ) وقال: «المَرقاة» (أَرادَ المَكانَ) أي: مكانَ الرُّقِي، دُون الآلة.

قال ابن السِّكِّيت: قالُوا: «مَطْهَرةٌ، ومِطْهَرةٌ»، و«مَرْقاةٌ، ومِرْقاةٌ»، و«مَسْقاةٌ، ومِسْقاةٌ»، فمَن كسَرها شبَّهها بالآلة التي يُعمَل بها، ومَن فَتحها قال: هذا موضعٌ يُجعَل فيه، فجَعله مخالفاً لفتح الميم.

وتحقيقُ هذا الكلام: أنَّ «المِرقاة، والمِسقاةَ، والمِطهرة» لها اعتِباران: أحدُهما: أنها أَمكِنَة، فإن السُّلَّم مكانُ الرُّقِيِّ من حيث إنَّ الرُّقِيَّ فيه، والآخَرُ: أنها آلاتٌ؛ لأن السُّلَّمَ آلة الرُّقيِّ، فمَن نَظر إلى الأول فَتح الميم، ومَن نظر إلى الثاني كسرها، فالمكسورُ والمَفتوحُ إنما يُقالان لِشيءٍ واحدٍ، لكنَّ النظر مُختلفٌ، فافهَم!

ولَمَّا قال: إنَّ صِيَغ الآلة هذه المذكورات، وقد جاءت أسماءُ الآلاتِ مَضمومةَ الميم والعين، فأشار إليها بِقَوله: (وشَذَّ: «مُدْهُنٌ») لِلإناء الذي جُعِل فيه الدُّهْن، (و«مُسْعُطٌ») لِلذي جُعِل فيه السَّعُوط، (و«مُدُقٌّ») لِما يُدقُّ به، (و«مُنْخُلٌ») لِما يُنْخَلُ به، (و«مُكْحُلةٌ») للإناء الذي جُعِل فيه الكُحْلُ، ....

دده جونكي

قولُه: (مطهَرة) وهي الإداوةُ[1]، في «الصِّحاح»: والفتحُ أَولى.

قولُه: (ومسقاة) وهي بِالفتح مَوضعُ الشُّرب، ومَن كسَرها جَعَلها كالآلة لِسَقيِ الدِّيك.

قولُه: (فجَعله) أي: جَعَل اسمَ الموضِع (مُخالِفاً) لاسمِ الآلة.

قولُه: (ولمَّا قال ...) إلى قَوله: (فأشار) دُخولُ الفاء في جوابِ «لَمَّا» غيرُ جائز، أو قليلٌ، وقد مرَّ تفصيلُه[2].

قولُه: (السَّعوط) وهو بِالفتح، دواءٌ يُصبُّ في الأَنف.

---

(١) وهي إناءٌ صغير مِن جِلد يُتَّخذ للماء.

(٢) انظر: (ص٤٢٩).

(و«مُحْرُضَةٌ») لِلذي جُعل لِلأُشْنان، حالَ كونها (مَضْمُومةَ المِيمِ والعَينِ)، والقياسُ كسر الميم وفتحُ العين، وفيه نظرٌ؛ لأنها ليست مِن اسم آلةٍ يُبحَث عنه، بل هي أسماءٌ موضوعةٌ لآلات مَخصوصةٍ. وقال سيبويه: لم يَذهبُوا بها مذهبَ الفِعل، لكنها جُعِلَت أسماءً لهذه الأوعِيَة، إلَّا «المُنْخُلَ، والمُدُقَّ» فإنهما اسما آلةٍ، فيصحُّ أن يقالَ: إنَّهما مِن الشَّواذ.

(وجاءَ «مِدَقٌّ» و«مِدَقَّةٌ») بِكسر الميم وفتحِ العَين (عَلَى القِياسِ).

دده چونكي

قولُه: (ومُحرضة) في «الصِّحاح»: هي بِكسر الميم وفتحِ الراءِ[١]، وفي «شَرح الهادي» أنه المشهُورُ، قال ابنُ دُرستويه: هذه الكلماتُ لو كُسِرَت على الأصلِ جازَ.

قولُه: (وفيه نظرٌ) والجواب أنَّ الشذوذَ عِند غير سِيبويه.

قولُه: (وقال سيبويه: لم يَذهبُوا بها مذهبَ الفِعل) يعني: لم يَجعلُوا هذه الأسماءَ مُتَّصلةً بالفِعل ومشتَقَّة منه كالمضمُوم العين من اسمَي المكانِ والزمان؛ لأنَّ الاسمَ المشتَقَّ من الفِعل لم يَجئ على «مُفْعُل» بضم الميم والعين، بل هي أسماءٌ مَوضوعةٌ لهذه الأشياء كسائِر الجوامِد، فلا يُقال: «مُدهُن» إلَّا لِلآلة التي جُعلت لِلدُّهن، ولو جُعِلَ الدُّهن في وعاءٍ غيرِه لم يُسَمَّ مدهناً، وكذا غيرُه. وهذا مِثلُ الكلماتِ التي على وزنِ المَفعُول وليس المرادُ به المفعولَ[٢]، وهي أربعُ كلمات: «المُغْفُور» و«المُغْثُور» وكِلاهما بالغين المعجَمة، وهما مِثلُ الصَّمغ يَقع على الشَّجر فيه

(١) لم يذكُر سيبويه المحرضة؛ لأنها عنده بِكسر أوَّلها وفتح ثالثها، وعليه اقتَصر الجوهريُّ وصاحبُ «القاموس» وغيرُهما، لكنْ مِمَّن زادها الزَّمخشريُّ في «المفصَّل»، وابنُ مالك في «التسهيل». «مُتعة الطرف».

(٢) تَبع في هذا الكلام مُظهر الدين في «المُكمَّل» وأقول:
اعلَم أن الكلمات الأربعةَ الآتِيَة مضمومةُ الأول على وزن مُفعُول، قال الليث: أدخَلوا على المُعلُوق الضمةَ والمَدَّة، كأنهم أرادُوا حدَّ المُنخُل والمُدهُن، ثم أَدخلُوا عليه المَدَّة. اهـ وقال أبو سعيد في باب الآلةِ من شرح «الكتاب»: وقد جاء منه أحرُفٌ بِضم الميم، قالُوا: مُكحُلة ومُسعُط ومُنخُل ومُدُقٌّ ومُدهُن، لم يَذهبوا بها مَذهبَ الفِعل، ولكنَّها جُعِلت أسماءً لِهذه الأوعِيَة، كما جُعل المُغفورُ والمُغرُود والمُعلُوق والمُغثُور، وهذه أربعةُ أحرُف جاءت على «مُفعُول» لا نظيرَ لها في كلام العرب، وليسَت مَأخوذةً مِن فِعلٍ. اهـ، وظاهر كلام المحشِّي ههنا أنها بِفَتح الميم؛ لأنه جعَلها من باب اسم المفعول، بدليل قولِه: (وليس المراد به المفعول) أي: الاصطلاحي الذي يُقابلُ اسمَ الفاعل كالمضروب والمنصور، ولو أبقى الميمَ على ضمِّها لم يكُن لكلامِه هذا معنى؛ إذ كيف لا يكون ما هو على «مُفعول» من باب «المُفعول»؟. فافهَم!

. . . .

دده جونكي

حَلاوةٌ، والثالثة: «المُغْرُود» وهو أيضاً بالغين المعجَمة نوعٌ مِن الكَمأة، والرابعةُ: «المُغْلوق» بالعين المهمَلة وهو مثلُ المِعلاق، وهو ما يُعلَّق به شيءٌ، قال أبو سعيدٍ: لا نظيرَ لهذه الأربَعة[1].

(١) زِيد عليها «مُنخور» لغةٌ في المنخَر، و«مُزمور» لُغة في المِزمار.

[فصلٌ: في بِناء المَرَّة والهَيئة]

هذا (تَنْبِيهٌ) على كيفيَّة بِناء المَرَّةِ، وهي: المصدر الذي قُصِد به الوَحدةُ من مَرَّات الفِعل، باعتِبار حقيقة الفعل، لا باعتِبار خُصوصيَّة نوعٍ.

(المَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ) تكونُ (عَلَى «فَعْلَةَ» بِالفَتْحِ، تَقُولُ: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً») في السالم، (و«قُمْتُ قَوْمَةً») في غيرِه، أي: ضرباً واحداً، وقِياماً واحداً، وقد شذَّ عن ذلك: «أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً»، و«لَقِيتُه لِقاءةً»، والقياسُ: أَتيةً، ولَقْيَةً.

(و) المَرَّة (مِمَّا زادَ عَلَى الثَّلاثَةِ) رباعيًّا كان أو ثلاثيًّا مَزيداً فيه تَحصلُ (بِزِيادَةِ الهاءِ) أي: تاءِ التأنيث الموقوفِ عليها هاءً في آخِرِ المصدَر، (كَـ«الإِعْطاءَةِ» و«الانْطِلاقَةِ») و«الِاسْتِخْراجَة»، و«التَّدحرُجَة».

ددە چونكۆ

قولُه: (على فَعلةَ بالفتحِ) قال في «شَرح المفصَّل»: وقد يكونُ بناءُ المَرَّة مِن الثلاثيِّ المجرَّد لا على «فَعْلَةَ»، ولا على المَصدرِ المعرُوف، بل على بِناء آخَر، كقَولِهم: «غزا غَزاةً، وقَضى قَضاةً»؛ لأنَّ مَصدَرَيهما: الغَزْو والقَضاء، والفَعْلَةُ منهما: «الغَزْوَة والقَضْيَة»، وفيه نظرٌ[1]؛ لِجوازِ أن يكون أصلُهما: «غَزْوَة وقَضْيَة» على وَزن «فَعْلَة» بفتحِ الفاء وسكون العين، نُقِلت حركةُ الواو والياء إلى ما قبلَهما فقُلِبتا ألفاً لِتَحركهما في الأصلِ وانفتاحِ ما قبلَهما الآن؛ إلَّا أن يُقالَ: إنَّهما بِلا إعلالٍ مِن الأوزانِ المُختصَّة بِالمعتَلَّات كما قِيل في «قُضاة» وأمثالِها، كـ«بُغَاة، وحُفَاة، وزُناة، وسُعاة، وعُراة، وغُزاة».

قولُه: (والمَرَّة مِمَّا زاد... إلخ) إذا كان لِلفِعل مَصدرانِ أحدُهما أشهَرُ في الاستِعمالِ مِن الآخَر، فالمرَّةُ إنما تُبنَى من الأشهَر، تقولُ: «كذَّب تَكذيبةً»، ولا تقول: «كِذَّابةً».

[مُهمة: في تاء التأنيث الموقوفِ عليها هاءً]

قولُه: (تاءِ التأنيث الموقوف عليها هاءً) يعني إذا كانتْ في آخِرِ الاسم المُفرَد، ولم تكُنْ عِوضاً على الأكثَر؛ لِلفَرق بينه وبينَ تاء التأنيث الفِعليَّة، وقد ذهبَتْ في الوَقف الحركةُ التي كان بها التَّمييزُ، ولم تُقلَب حرفاً آخَرَ دُون الهاء لأنَّها أشبَهُ شيءٍ بالألِفِ؛ لِمَجيئها لِلتَّأنيث،

---

(١) في النُّسخ المطبوعة: (قوله: وفيه نظر)، على أنه مِن كلام الشارح، وليس بشيء.

هذا الحكمُ في الثُّلاثي المجرَّد، والمزيدِ فيه، والرُّباعي كلِّها، (**إلَّا ما فِيهِ تاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُما**) أي: من الثُّلاثي والرُّباعي، فإنه إنْ كان فيه تاءُ التأنيث (**فالوَصْفُ**) **فيهِ** (**بـ«الواحِدَةِ»**) واجبٌ، (**كَقَولِكَ**: «**رَحِمْتُهُ رَحْمةً واحِدةً**»، و«**دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجةً واحِدةً**»)، و«قاتلتُه مُقاتَلةً واحِدةً»، و«اطمَأنَنتُ طُمَأنينةً واحدةً».

والمصادرُ التي فيها تاءُ التأنيث فيها قياسيٌّ، وسماعيٌّ:

فالقياسيُّ: مصدرُ «فَعْلَلَ» و«فاعَل» مُطلقاً، ومَصدرُ «فَعَّل» ناقصاً، ومصدرُ «أَفعَلَ» و«استَفعَل» أجوَفَين.

والسماعيُّ: نحوُ: «رَحْمة»، و«نِشْدة»، و«كُدْرة»، وعليكَ بِالسماع.

ويُبنى منه أيضاً ما يَدلُّ على نَوعٍ من الفِعل، نحو: «ضربتُه ضِربةً» أي: نوعاً من الضَّرب، و«جَلَستُ جِلسةً» أي: نوعاً من الجُلوس، فأَشار إليه بِقَوله: (**و«الفِعْلَةُ» بالكَسْرِ**) أي: بِكسرِ الفاء (**لِلنَّوعِ مِنَ «الفِعْلِ»، تَقُولُ: «هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ»**) أي: حَسنُ النَّوع من الطَّعم، والجُلُوس.

دده جونكي

ولاقتِضائِها فتحَ ما قبلَها؛ ولم يُعكس لأنه لو قِيل: «ضَرَبَهْ» في «ضَرَبَتْ» لالتَبس بضميرِ المَفعول. وقيَّدْنا بالمفرَد؛ لأنَّ في الجمع يُوقَف عليها بِالتاء، وما رَوى قُطربٌ عن طَيِّئ أنهم يَقولُون: «كيفَ البَنونَ والبَناهْ»، و«كيف الإخوةُ والأَخَواهْ؟» بإبدالِ تاءِ الجمعِ هاءً في الوقف فضَعيفٌ، وبِقَولنا: (ولم تكُن عوضاً)؛ لأنها لو كانت عِوضاً كتاءِ «بِنت وأُخت» يُوقَف عليها بِالتاء؛ وبِقَولنا: (على الأكثَر)؛ لأنَّ بعضَ العرب تَقِف عليها بِالتاء، ومنه قولُهم: «وعليه السَّلام والرَّحمَتْ»، والوَقفُ عليها بالهاءِ في نحوِ: «الضارِبات» ضَعيفٌ؛ و«هيهاتَ» إنْ جُعل مُفرداً وُقِف عليها بالهاء، وإلَّا فبالتاء، ومثلُه في احتِمال الوجهَين: «استَأصَل اللهُ عِرْقاتَهم[1]»، و«عِرقاتِهم»، بِفتح التاء وكسرِها[2].

قولُه: (مِن الطعم) هو بفتحِ الطاء ما يُؤدِّيه الذَّوقُ، وبضمِّها: الطَّعام، ذكَره في «المختَصر»،

---

(١) أي: شَأفتَهم وأصلَهم.

(٢) فمَن فَتح جَعَله مُفرداً، وكانت الألفُ فيه لِلإلحاق بـ«هِجْرَع»، ونَظيره في الإلحاقِ «مِعزًى» و«ذِفرًى» فِيمَن نَوَّن، والوقفُ عليه بالهاء. ومَن كَسر جَعَله جمعاً، وكانتِ الألف هي المُصاحِبةَ لِتاء الجمع المُؤنث، وليسَت للإلحاق كالقَول الأول، كأنه جَمعُ «عِرْق»، فاعرِفه. ابن يَعيش.

وقال المصنِّف رحمه الله تعالى في «شرح الهادي»: المرادُ بِالنوع: الحالةُ التي عليها الفاعلُ، تقولُ: «هو حَسَنُ الرِّكبة» إذا كان رُكُوبه حسناً؛ يعني: ذلك عادتُه، و«هو حسَن الجِلْسَةِ» يَعني: أنَّ ذلك لَما كان موجوداً منه صار حالةً له، ومثلُه: «العِذْرة» لحالةِ وقتِ الاعتِذار، و«القِتلةُ» لِلحالة التي قُتِل عليها، و«المِيتة» لِلحالة التي أُمِيت عليها، هذا في الثلاثي المجرَّد الذي لا تاءَ فيه.

وأما غيرُه فالنَّوعُ منه كالمَرَّة بلا فرقٍ في اللَّفظ، والفارقُ القرائنُ اللَّفظية الخارِجيَّة، تقولُ: «رَحمةً واحدةً» لِلمَرة، و«لَطيفةً» أو نحوها للنَّوع، وكذا «دَحرجةً واحدةً»، و«دَحرجةً لطيفةً» ونحوها، و«انطِلاقةً واحدةً» للمَرَّة، و«حَسنةً» أو «قبيحةً» أو غيرَهما، وكذلك البَواقي.

والله تعالى أعلَمُ بِالصواب، وإليه المرجِع والمآب.

ددہ جونکيْ

وقال في «شرح البزدوي»: ذَكر في «المُغرِب» وغيرِه أن الطَّعم بالفتح والضم مَصدرُ «طَعِم الشيءَ» أي: أكل وذاقَ، إلَّا أنَّ المفتوحَ هو المشهورُ بين الجُمهور من الفُقَهاء[1].

=== تم ===

(١) أي: في علَّة الربا.

قال محقِّقه: وكان الفراغ من ذلك في شهر رمضانَ من عام الوباء الذي عمَّ أرجاء الدنيا، وأذلَّ جبابرةَ الأرض، فكمَّم أفواهَهم، ونكَّس أعلامَهم، وكدَّر عيشَهم، وفرَّق شملَهم، وعطَّل في بلاد المسلمين الجُمَع والجماعات، وأنذر بوقوع الشَّدائد والمَجاعات، نسأل الله اللُّطفَ في قضائِه، وأن يُعجِّلَ برفعِ بلائِه، والحمدُ لله أولاً وآخِراً.

فهرس لأهمِّ مسائل الحاشية

فهرس المواضيع